





٢١٢٤

ف.ه.ق

فتاوى قاضي خان ، حسن بن منصور - ٢٥٩ هـ .

كتبت في القرن الحادي عشر الهجري تقديرا .

ج ٢ ( ٣٦٢ ق ) ٢٥ س ١٦٥ ر ٢٣ × ١٦ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ ، ناقصة الآخر

١٥٩٦

والاشناء ، طبع .

قوله ١ : ٣٧٨ ، مخطوطات المتحف العراقي

١ : ٣٤

١ - المذهب الحنفي ، فقد المذاهب الا سلامية

أ - المؤلف  
ب - تاريخ النسخ .



ف ١٤٦٦  
١٢٩٨١

|                                    |                                  |
|------------------------------------|----------------------------------|
| مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات |                                  |
| اسم الكتاب                         | قضايا قاضي خان                   |
| اسم المؤلف                         | فخر الدين حسن بن منصور الأوزجيني |
| تاريخ النسخ                        | ٩٠٠                              |
| عدد الأوراق                        | ٢٦٢                              |
| ملاحظات                            | (نقد حنفى) ناقص الوسط وآخر       |

٢١٧٢  
١٠



فرض عليه وان قلده وغيره

لهم ان يولوا

# النصف الثاني من كتاب قاضي خان

١٥١

فتاوى قاضي خان

ترجمة المؤلف :  
ميرالدین حسن بن منصور لاهور هندو کفرغالی / ت ٥٩٢  
[ ١٢٥٢ / ٤ ]

ک

صفحه ١٥١

مجموعه  
کتابخانه



سورة النور

بسم الله الرحمن الرحيم

**الدعوى والبيانات**

وهو مشتمل على ابواب كل باب مشتمل على فصول **الباب الاول** منه في اداب القاضي **الفصل الاول** منه في معرفة اهل القضاء والدخول في القضاء والخروج عنه فاهله من يكون اهلا للشهادة ومن لا يكون اهلا للشهادة كالعبد والصبي والاعمى والمرأة والكافر لا يكون اهلا للقضاة لو قلد فقضي لا ينفذ قضاؤه وكذا الممدود في القذف وبعض العلماء رحمهم الله تبارك وتعالى عليهم من الخصم والطماوي الحقوا هو لا الفاسق والمرثي عندهما اذا قلد الفاسق لا يكون قاضيا واذا فسق ينزل وكذا المرتشي واختلفت فيه الروايات عن اصحابنا المتقدمين وكثريه اقاويل المتأخرين والصحيح ما قاله عامة المشايخ اذا قلد وهو عدل ثم فسق يستحق العزل ولا ينزل حتى لو قضي بعد الفسق جاز قضاؤه وسواء كان القاضي مرتزقا من بيت المال او لم يكن واجمعا على انه اذا ارتشي لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشي القاضي اذا ارتد والعياذ بالله ثم اسلم كان على قضايه وكذا اذا عمى ثم ابصر ولا ينفذ ما قضي في حال ردة والوالي اذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا ينزل ومع اهلية الشهادة لا بد وان يكون عالما ورعا فان كان جاهلا عدلا او عالما غير عدل لا ينبغي ان يتقلد ولا يقبل لقوله صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار واراد بالاشقين الجاهل وغير العدل والجاهل التقي اولى بالقضاة من العالم الفاسق وعلى قول الشافعي رحمه الله اذا قلد الجاهل لا يصير قاضيا وعند اجتماع الشرايط يكره الدخول في القضاة عن اختيار وان قلد من غير طلبه فان كثرا مثاله في البلد اختلفوا فيه **قال** بعضهم يكره له الدخول وعند الاكثر لا بأس بالدخول وان تعين هو في البلدة قالوا يترضى عليه الدخول ولو امتنع

نعم

تفرض عليه وان قلد وغيره افضل منه كان الا فضل اولى وكذا الوالي فاما الخليفة فليس لهم ان يولوا الا افضلهم الامام اذا لم يكن عدلا جازت احكامه وحكامه لا ت الصحابة رضي الله عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية فالحق في نوبته كانت علي رضي الله عنه واذا ارتشي **قال** القاضي او كاتبه او بعض اعوانه ليعين المرتشي عند القاضي ففعل ان لم يعلم القاضي بذلك نفذ قضاؤه وكان علي المرتشي رد ما قبض وان علم القاضي بذلك كان قضاؤه مرددا واذا تقدم القضاة بالرشوة لا يصير قاضيا وتكون الرشوة حراما على القاضي ولا يأخذ الرشوة على وجوه اربعة منها ما هو حرام من الجانبين احدها هذه والثاني اذا دفع الرشوة الى القاضي ليقضي له وهذه الرشوة حرام من الجانبين سوا كان القضاة بحق او بغير حق ومنه اذا دفع الرشوة خوفا على نفسه او ماله وهذه الرشوة حرام على الاخذ غير حرام على الدافع وكذا اذا طمع في ماله فرشاه بعض المال ومنها اذا دفع الرشوة ليسوي امره عند السلطان خل له الدفع ولا يحمل الاخذ ان يأخذ فاذا اراد ان يحمل الاخذ يستاجر الاخذ يوميا الى الليل بما يريد ان يدفع اليه فانه يصح هذه الاجارة ثم المستاجر ان شاء استعمل في هذا العمل وان شأ استعمله في غيره هذا اذا اعطى الرشوة او لا ليسوي امره عند السلطان وان طلب منه ان يسوي امره ولم يذكر له الرشوة اعطاه بعد ما سوي اختلفوا فيه **قال بعضهم** يحل وهو الصحيح لانه بر ومجازاة الاحسان فيحمل كما جعلوا للامام والمودن شيئا واعطوا من غير شرط كان حسنا فيحمل كما جعلوا للامام والمودن شيئا واعطوا من غير شرط كان حسنا لا يحمل للقاضي اخذ الرشوة لا يحمل له قبول الهدية من الاجنبي الذي لم يكن يهدي اليه قبل القضا فان كان له خصومة لا يحمل له ان يقبل وان لم يكن له خصومة فان كانت هذه الهدية مثل ما يهدي اليه قبل القضا او دونها لا بأس بان يقبل وان كان اكثر من ذلك رد الزيادة ولا بأس بان يقبل الهدية من من يهدي اليه لم يكن له خصومة وكذا لا يقبل الهدية من كان يهدي قبل القضا لا يجيب الدعوى الخاصة ويجيب الدعوى العامة وانما

لا يحمل لان ياتى به البعض

ذكر ان لا يستأجر ولا يستأجره فان اهدى اليه كان يهدي اليه شيئا



يعرف الخاص من العام ان ينظر ان كان بجال لولم يجب القاضي دعوة لا يتخذ الدعوة  
فهي خاصة وان كان يتخذ الدعوة وان لم يجب القاضي فهي عامة وهذا اذا لم  
يكن بينهما قرابة فان كان بينهما قرابة يجب وان كانت خاصة ولا بأس  
للقاضي ان يترقب من بيت المال وان استغنى فهو افضل وللعلم والقضاة  
والمعلمين حظ في بيت المال ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة  
الدعوى الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم وانما يمنع عنه القاضي ويصح  
تعليق تقليد القضاة والامارة بالشرط كتعليق الوكالة وكذا الاضافة  
الي وقت في المستقبل بان قال له الخليفة اذا قدمت بلدة كذا فانت  
قاضي وانت امير بها او قال اذا قدم فلان فانت قاضي واما تعليق عزل  
القاضي بالشرط صحيح ذكر الخصاف رحمه الله ان الخليفة اذا كتب الي القاضي  
اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير معزولا  
وتعليق التحكيم لانسان بين الاثنين والاضافة الي وقت في المستقبل  
علي قول محمد رحمه الله يصح وعلي قول ابي يوسف لا يصح وعليه الفتوي  
ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما علي محلة او الاخر من محلة اخري  
والمدعي يريد ان يجامه الي قاضي محله والاخر باي اختلف فيها  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله والصحيح ان العبرة لما كان المدعي عليه  
وكذا لو كان احدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلدة فاراد  
العسكري ان يجامه الي قاضي العسكر فهو علي هذا واذا مات الخليفة  
لا ينزل قضاة وعما له وكذا لو كان القاضي مازونا بالاستخلاف  
واستخلف غيره فانت القاضي لا ينزل خليفته فاذا قلد الامام رجلا  
القضاة يوما او مجلسا جاز ويتوقف بالزمان والمكان واذا قلد السلطان  
رجلا قضا بلدة كذا لا يدخل فيه البلدة والقرى مالم يكتب في منشور  
البلدة والسواد ولو فرض السلطان قضا بلدة الي اثنين لا ينزل  
احدهما بالقضا لما لو وكل رجلين بالبيع القاضي اذا لم يكن مازونا  
بالاستخلاف فاستخلف فحكم الخليفة في مجلس القاضي بين

جاز فان وقع الخصومة بين رجلين من اهل محلة

جازا لو وكيل بالبيع اذا لم يكن مازونا بالوكيل فوكله غيره فباع الثاني بمحض الاول جاز  
ولو ان الخليفة لم يحكم بين يدي القاضي وحكم في غيبته فرفع قضاة الي القاضي  
فجاز قضاة نفذ قضاة عندنا استحسننا ولا ينفذ قناسا وهو قول  
زفر كالوكيل اذا لم يكن مازونا بالوكيل فوكله غيره وباع الثاني عند غيبته فجاز  
الاول ببيعه جاز عندنا وكذلك القاضي اذا جاز حكم المحكم في المجتهديات وهذا  
اذا كان الخليفة من يجوز حكمه فان كان ذميا او مجنونا او صبيا او عيدا فجاز  
القاضي حكمه لا يجوز ويجوز قضا المرأة فيما خلا الحدود والقصاص لانها  
تصلح شاهدة فيما خلا الحدود والقصاص ولا تصلح شاهدة في الحدود  
والقصاص القاضي اذا قضى زمانا ثم ظمرا انه كان عبدا او محدوا في قذف  
او اعمى او فاسقا او مرتشيا فانه يرد قضاة ولا ينفذ منه شي كذا ذكر  
الخصاف رحمه الله اما غير الفاسق والمرتشى من ذكرنا فظاهر انهم ليسوا  
من اهل الشهادة واما الفاسق والمرتشى فهو قول الخصاف وهو اختيار  
الطحاوي رحمه الله وعندنا الفاسق من اهل الشهادة فينفذ قضاة  
وقضا المرتشى بمنزلة قضا الفاسق فيما ارشى اذا وقع بحق ذكر الشيخ  
الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله انه ينفذ الخوارج واهل البغي اذا قلدوا  
رجلا من اهل البغي قضا بلدة غلبوا عليها لا ينفذ قضاة لانه شر كذا  
علي اهل العدل غير مقبولة لانهم يستحلون دمانا واموالنا فلا ينفذ  
قضاة وان قلدوا رجلا من اهل العدل صح تقليدهم ونفذ قضاة  
القاضي اذا كان مازونا بالاستخلاف فاستخلف رجلا صح استخلافه  
فان عزله لا يصح عزله الا اذا قال له الخليفة استخلف من تشيت واستبد  
تشتيت فحينئذ يملك الصرف والتقليد فرق بين القضاة وبين الامانة  
اذا استخلف رجلا في الجمعة جاز وان لم يسمع الخليفة بذلك  
الاستخلاف تغوت الجمعة وكذلك وصي الاب يملك الا ايضا  
الا ايضا ولو ان الامام قلد رجلا القضا واذن له  
تاضي رجلا لسمع الدعوى والشهادة في حادثة



ويسل عن اليهود ويسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكنه يكتب الى القاضي وبذلك  
 يفتي القاضي القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة ان يحكم وانما يفعل ما امره القاضي  
 واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضي بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار  
 بل يجمع بين المدعي والمدعي عليه ويأمر باعادة البينة فاذا شهدوا بذلك  
 بحضور الخصمين فحينئذ يقضي القاضي بتلك الشهادة قالوا هذه المسئلة  
 تعلل في القضية فان القاضي يستخلف رجلا ليسمع الشهادة في حادثة ثم  
 يكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي انهم شهدوا عند  
 بكذ او يكتب الفاظ الشهادة او يكتب ان المدعى عليه اقر عند بكذ فيقضي  
 القاضي بذلك من غير اعادة البينة عنده فلا يصح هذا فضلا لان القاضي  
 لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فليف يقضي بتلك الشهادة  
 وبذلك الاقرار باقرار الخليفة الا ان يشهد الخليفة مع اخر عند القاضي  
 على اقراره ويكون فائدة هذا الاستخلاف ان ينظر الخليفة هل للمدعي  
 شهود او يكذب فلهل له شهود الا انهم غير عدول وقد لا تتفق الفاظهم  
 فيفرض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة واسا علم **فصل فيما**  
**يستحق على القاضي** وما ينبغي له ان يفعل وما لا يفعل لا ينبغي للقاضي  
 ان يبيع ويشترى بنفسه بل يعرض ذلك الى غيره وعن محمد بن اسماعيل  
 لا بأس بان يفعل ذلك في غير مجلس القاضي والصحيح انه لا يفعل لاني  
 مجلس القضاة لا غيره لان الناس يتساهلون لاجل القضاة ولا ينبغي ان  
 يدخل مجلس القضاة لاجل الخصومة ان يسلم على القاضي ولو سلم لا يجب  
 على القاضي رد السلام فان اراد القاضي جوابه ينبغي ان لا يزيد على  
 قوله وعليكم ويسلم الشاهد على القاضي ويرد عليه ولا بأس للقاضي ان  
 يفتي من لم يخاصم اليه ولا يفتي احدا خصم فيهما هو صم اليه ولا  
 رجل السلطان الى القاضي فجلس السلطان مع القاضي  
 على الارض ينبغي للقاضي ان يقوم من مقامه ويجلس  
 حتى لا يكون مفضلا احدا الخصمين على الاخرين

مطلقا  
 ليس بالقاضي  
 ان يسمع

مطلقا  
 ليس بالقاضي  
 ان يسمع

وكذلك في المرفوع فان نكل ثلاثا استشهد في ذلك شهود او ياخذوكيلا فاذا  
 شهدوا به عند القاضي قضي القاضي بذلك على الوكيل ولا يقضي الامين الا ان  
 يكون القاضي ما ذوقه في الاستخلاف فبحث الامين واستخلفه وفي هذا  
 وجه اخر ان يحكم بينهما حكما ليحكم بينهما ثم يرفع حكما الى القاضي فيجيزه  
 القاضي ان رآه جائزا وان كان المدعى عليه غائبا بعيدا عن المصر على التفسير  
 الذي ذكرنا لا يشخصه القاضي فالم يقيم البينة على ما ادعي فاذا اقام البينة  
 قبلت بينته للاشخاص لا للقضاة والمستور في هذا يعني وان سأل المدعي  
 من القاضي ختما لا حضار خصمه اعطاه القاضي فاذا ذهب به الى الخصم اراه  
 ذلك واخبره انه ختم القاضي ليدعوه في وقت كذا فان امتنع ورد ذلك استشهد عليه  
 شاهدين فاذا استشهد بذلك عند القاضي يستحضره القاضي باعوانه ان قدس  
 والا يسأل الوالي ان يحضر ومونة الشخص على المتمد هو الصحيح وقيل  
 تكون في بيت المال فاذا حضره يجلسه القاضي عمومة وكذا اذا سكنت  
 المدعى عليه بعد ما راي الحكم لم يجب ولم يرد لانه ظهر تعنته وكذا اذا وعد  
 ثم خالف الا ان هذا دون الاول في العقوبة ولو ادعي على صبي مجبور حقا  
 فان لم يكن له بينه على ما ادعي لا يحضر القاضي ولو اخبر القاضي ان فلانا  
 طلق امرأته ثلثا واسترق الحران اخبر بذلك عدلان كان على القاضي  
 ان يطلبه استدال طلب وان كان اخبر عدلا واحدا او لم يكن عدلا وطلب  
 على ظن القاضي انه صادق فالاولي ان يطلبه وان لم يطلب على ظنه  
 انه صادق لم يكن عليه ان يطلبه ولو ان رجلا قال للقاضي ان لي على فلان  
 حقا وهو في منزله يتوارى عني ولا يحضر معي فان القاضي يستحضر  
 فان لم يقدر يكتب الى الوالي في احضاره فان قال الوالي لا اظفر به قال  
 المدعي من القاضي لتسمي الباب والختم عليه فان القاضي لا يجيبه  
 الى ذلك الا ان ياتي بشاهد من يثبت ان انه في منزله فان شهدا  
 بذلك يسألها القاضي من اين علمتا فان قالانا راينا به في منزله  
 اليوم وامس او ما اسبه ذلك فان القاضي يختم على بابه ويجعل



بينة حبسا عليه ويسد اعلاه واسفله حتى يضيق الامر عليه فيخرج وان قال لا  
راينا ه مندهم لا يلتفت الي كلامهم لانه قد يعيب اذا طالت المدة وقد  
ذلك بثلاثة ايام فان ختم القاضي عليا به ولم يخرج **قال ابو يوسف**  
رحمه الله يبعث القاضي رسولا ومعه شاهدان فينادي الرسول عليا به  
يا فلان ابن فلان ان القاضي فلان ابن فلان يقول لك احضر مع فلانا ابن  
فلان مجلس الحكم والا نضب لك وكيل وقيلت بينة المدعي عليك هكذا  
ينعل القاضي ثلثة ايام فان لم يحضر فيعمل ما قال ويقضي في وكيله بما  
يدعي عليه الخصم **قال الشيخ** الامام شمس الائمة الحلواني رحمه الله كانت  
القاضي الامام الاستاذ رحمه الله يقول رايته في النوادر مثل هذا عن  
ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما فكان ذلك منهم اتفاقا **قال**  
ابو يوسف رحمه الله وكذا لو كتب القاضي الي القاضي كتابا في حادثة فلم يقد  
القاضي المكتوب اليه عليا الخصم فان القاضي يوكل عنه عليا نحو ما قلنا **قال**  
شمس الائمة الحلواني رحمه الله اصحابنا لم يجوزوا المجهوم وصورته ان يبعث القاضي  
نساء يطلبن في البيت واعوانا ياخذون السفل والعلو كيلا يهرب **وقال**  
الشيخ الامام علي ابن محمد البرزوي رحمه الله المشهور من قول ابي حنيفة رحمه الله ان  
القاضي لا ينصب وكيل بعد ختم الباب ولكنه يهجم عليه وصورته ما قلنا انه  
يبعث نساء ورجالا لا تدخل النساء منزل المدعى عليه ويجعل النساء الخدم  
من جانب ثم تقف امرأة ثقة حرمه وخدمه كيلا يكون فيهن رجل يشبه  
بالمرأة فان وجد المدعى عليه يوخذ وان لم يوجد يطلب فيهما بقي من  
البيت **قال** وهذا استحسن فعله عمر رضي الله عنه والصالحون تجده  
وتركوا فيه الغيا س فان كان المدعيون يسكن دارا با جارة وامتنع من  
الحضور الي باب القاضي هل يسم القاضي با به اختلفوا فيه والصحيح انه  
يسم ولو كان ساكنا في دار مشتركة لا يسم با به والرجل الذي توجه  
عليه الحكم بالبينة اذا اختفى لا يقضي القاضي عليه في قول ابي حنيفة  
رحمه الله **وقال محمد** رحمه الله يتقدر ثلثة ايام فينادي عليا به ثلثة

ايام فينادي

6  
ايام فينادي عليا به ثلثة ايام عليا نحو ما قلنا فان خرج ولا يقضي عليه وان لم يخرج  
ولكنه غاب لا يقضي عليه وذكر الخصاف رحمه الله اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع  
القاضي عليه البينة او غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعديل  
او مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يقضي بتلك البينة وقال ابو يوسف  
رحمه الله يقضي قال الامام شمس الائمة الحلواني رحمه الله وهذا رفق بالناس  
ولو اقر المدعى عليه ثم غاب فانه يقضي عليه باقراره في قولهم وان غاب الوكيل  
او مات بعد ما اقيمت عليه البينة ثم حضر الوكيل يقضي عليه بتلك البينة  
كذا ذكر في الزيادات وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضي عليه  
يعني علي الوكيل بتلك البينة وكذا لو مات المدعى عليه بعد ما اقيمت عليه  
البينة يقضي بتلك البينة علي الوارث وكذا لو اقيمت البينة علي احد الورثة  
ثم غاب فانه يقضي بتلك البينة علي الوارث الاخر وكذا لو اقيمت البينة  
علي نايب الصغير ثم بلغ الصغير يقضي عليه بتلك البينة علي الوارث  
ولا يكلف اعادة البينة **باب الدعوى**  
رحل ادي عند القاضي عليا رخل حقا فهو علي وجوب اما ان يدعي دينا  
او عينا والعين لا تخلو اما ان تكون منقولة او غير منقولة والمنقول  
لا يخلو اما ان يكون قايما او هالكا والقائم لا يخلو اما ان يكون حاضرا  
او غائبا فيجعل لكل قسم وصلا على حدة اما اذا كان المدعي به دينا لا يصح  
الا بعد بيان العذر والجنس والصفة فان كان المدعي بما جرت الدعوى  
عن ظهر الغيب يكتب دعواه في صحيفة ويدعي فيه فيسمع دعواه  
ولو كان لسانه غير لسان القاضي ياخذت رجلا وكذلك الشاهد والعذر  
في المترجم ليس بشرط في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وكذا  
الاختلاف في رسول القاضي واسان لا حرج فيما لا يسقط بالشهادتين  
وفيما يسقط كعبارة غيره فيستوفي القصاص باشارة واسارته  
تكون في ذلك كعبارة الا في الحدود والخالصه لله تعالى وان ذكر  
المدعي جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعى عليه سلمه من اي وجه



يدعي يساله القاضي عن ذلك فان ابي ان يبين ذكرني عامة الروايات ان القاضي  
لا يجبر علي بيان السبب وذكر الشيخ الامام علي ابن محمد البرزوي رحمه الله ان  
القاضي اذا ساله عن السبب لا يجب عليه ان يجيب لان المدعي قد يسبحي  
عن بيان السبب او يتيق عليه بيان ذلك فان بين المدعى عليه وقال  
هذا المال الذي يدعي علي من ثمن خمر او مينة **قال ابو حنيفة** رحمه الله  
بالمال وقال كذلك ان فصل وان وصل لا يلزمه شيء ولو ابتدأ بالسبب  
وقال انه باعني الخمر او المينة بكذا الا يصير مقرا بالمال وان **قال**  
المدعى عليه له علي الف درهم موجهة الي كذا وقال المدعي هي معجدة  
كان القول قول المدعي الا في الكفالة والمسئلة معروفة واذا صحت  
الدعوى فطلب المدعي قبل ان يقيم البينة ان ياخذ القاضي من المدعى  
عليه كفيل بنفسه فان القاضي يقول للمدعي الك بينة ان قال لا لم  
يكفل خصمه وان قال نعم لكننا غايبة فكذا لا يكفله وان قال لي بينة  
ما ضرتني المصرك فله القاضي يطلب الخصم عن محمد رحمه الله ان طلب  
المدعي ليس بشروط وقيل ان كان المدعى عليه رجلا يجيئ ولا يتوارى  
شده غالباً كغله القاضي من غير طلب وان كان رجلاً شريفاً لا يكفله  
**وقال بعضهم** ان كان المدعي مهتدياً الي الخصومات لا يكفله من غير  
طلب المدعي وان كان به عجة لا بأس بان يرشد القاضي الي طلب الكفيل  
فيكفل خصمه واذا اعطاه كفيلاً ثلثة ايام بنفسه قضت الايام الثالثة  
خرج الكفيل من الكفالة **ولو قال** كفلت الي ثلثة ايام في ظاهر الرواية  
مصر كفيلاً بعد الايام الثلثة كما لو قال لا مراة انت طالق الي ثلثة  
ايام فانه يقع الطلاق بعد الايام الثلاثة وعن ابي يوسف رحمه الله  
اذا قال كفلت الي ثلثة ايام يطالب الكفيل في الايام الثلثة ولا  
يطالب بعدها **وقال الشيخ** الامام شمس الامية المحلواني رحمه الله هذا  
معرفة الناس عن ابي يوسف رحمه الله في رواية اخرى اذا قال انا كفيل  
ثلثة ايام يصير كفيلاً في الحال واذا مضت الايام الثلثة لا تبقى الكفالة

وان كان المدعي مهتدياً الي الخصومات لا يكفله من غير طلب المدعي وان كان به عجة لا بأس بان يرشد القاضي الي طلب الكفيل فيكفل خصمه واذا اعطاه كفيلاً ثلثة ايام بنفسه قضت الايام الثالثة خرج الكفيل من الكفالة ولو قال كفلت الي ثلثة ايام في ظاهر الرواية مصر كفيلاً بعد الايام الثلثة كما لو قال لا مراة انت طالق الي ثلثة ايام فانه يقع الطلاق بعد الايام الثلاثة وعن ابي يوسف رحمه الله اذا قال كفلت الي ثلثة ايام يطالب الكفيل في الايام الثلثة ولا يطالب بعدها وقال الشيخ الامام شمس الامية المحلواني رحمه الله هذا معرفة الناس عن ابي يوسف رحمه الله في رواية اخرى اذا قال انا كفيل ثلثة ايام يصير كفيلاً في الحال واذا مضت الايام الثلثة لا تبقى الكفالة

ولو قال

ولو قال انا كفيل الي ثلثة ايام يصير كفيلاً بعد الايام الثلاثة وعن الشيخ الامام  
ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه كان ياخذ بهذه الرواية ويقول  
وهذا السيد يعرف الناس وحكي عنه انه لو قال بالفارسية جذرفتم من  
فلان فزاده رور يكون كفيلاً في الحال واذا مضت عشرة ايام لا تبقى الكفالة  
ولو قال بدرفتم بن فلان واتاده رور يصير كفيلاً بعد عشرة ايام ولو قال  
انا كفيل بنفس فلان الي عشرة ايام واذا مضت عشرة ايام فانا بري  
من الكفالة ذكر الخصم في وجه الله في الحيل انه لا يطالب بهذه الكفالة اصلاً  
لا في العشرة ولا بعدها وذكر في جمع التفاريق لو قال انا كفيل الي شهر يصير  
كفيلاً بعد الشهر الا انه لو سلم نفسه قبل الشهر بري عن الكفالة لانه  
سلم بعد السبب ولو قال كفلت بنفس فلان شهراً يصير كفيلاً احداً  
قبل الشهر وبعده واعتاد اهل زماننا على انه لو قال بالعربية كفلت  
بنفس فلان شهراً يكون كفيلاً في الحال واذا مضى الشهر لا يبقى الكفالة  
ولو قال الي شهر يخبره القاضي عن الكفالة بعد الشهر ولو قال كفلت  
بنفس فلان من اليوم الي عشرة ايام يصير كفيلاً في الحال واذا مضت  
لا تبقى الكفالة ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يسلم اليه النفس فهو  
كفيل بالمال الذي له عليه يطالب الكفيل بتسليم النفس والمكفول  
نفسه في السواد هل تلزمه الكفالة بالمال او يمهله القاضي حتى تذهب  
في السواد ونجى به **قال الشيخ** الامام الاجل طهيري الدين رحمه الله  
تلزمه الكفالة بالمال ولا يكون هذا مستثنى عن الكفالة واذا ثبت  
ان القاضي ياخذ من المدعى عليه كفيلاً بنفسه يطلب المدعي ينبغي ان لا يجبر  
على اعطاء الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفيلاً ينبغي ان يكون الكفيل معروف  
الدار معروف التجارة وبعضهم يشرط ان لا يكون له حو حاكمه وقابلاً لخصومة  
وان يكون من اهل الحضرة ولا يكون غريباً واذا كفله كفله مدقوقته  
واختلفت الروايات في تلك المدة والصحيح انه يكفله القاضي الي المجلس  
الثاني ان كان القاضي يجلس كل ثلثة ايام او اقل ثم يكفله تلك المدة





وقال **شمس الدين** الامية الحلواني رحمه الله ان مفوض الي راي القاضي هذا اذا كانت  
المدعى عليه من اهل المصر وان كان مسافرا لا يكفله ولكن يوجب المدعي الي اخر  
المجلس فان اقام بينة والاخفي القاضي سبيله وان ادعى الخصم انه مسافر وانكر  
المدعي ذلك كان القول قول المدعي لان الاقامة في الامصار اصل دل عليه  
مسئله ذكرها في النوادر دخل مسجدا من المساجد في المصر فام قوما  
في صلاة الظهر او العصر فلما اضل ركعتين وسلم وخرج من المسجد ولم يعرف  
انه كان مسافرا او مقيما فسدت صلوة القوم وعليهم الاعادة لان  
الاقامة في المصر اصل فبقي الحكم على ذلك هاهنا وقيل القول قول  
المدعي مع بينة على علمه وقال بعضهم القول قول المدعى عليه انه  
مسافر لا ينكر اعطاء الكفيل **وقال** بعضهم يتعرف القاضي من رفقاؤه فان كان  
تقيا وامتنع عن اعطاء الكفيل امر المدعي بالملازمة وله ان يلزمه بنفسه واعوانه  
واجرايه يطوف معه من ما طاف ولا يمنعه من التصرف وقيل يجلس المدعي  
في بيته ويكفيه مؤنته من الطعام والشراب فان لم يكفه مؤنته تركه ليقتض  
حاجته وان كان الخصم امرأة اجنبية لا يدخلها ولا يمسها بان يطوف  
معه في السكك واذا دخلت دارا رسل امرأته ثقة معها كليل الخبيب وان  
ادعى رجلا انه وصي فلان الميت واذا ادعى دين الميت على رجل ومجد الخاص  
الوصية والدين فان القاضي لا يأخذ من المدعى عليه كفيلا حتى تثبت الوصية  
وكذا الوادي انه وكيل فلان الغايب او وارث فلان الميت ومجد الخصم  
والوكالة والموت فاقام المدعي بينة على ذلك ثم ان المدعي احضر رجلا  
اخر قبل تزكية الشهود وادعى الي الثاني حقا للميت فان القاضي لا يكفل  
الثاني حتى يظهر عدالة بينة الوكالة والوصاية فان شهدوا على الامر  
جميعا معا على الوصاية والدين او الوكالة والدين القياس ان لا يقبل  
البينة على الدين حتى يقضي بالوصاية والوكالة ليست خصوصته او لا  
تقسم البينة على الحق بعد ذلك وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وفي  
الاستحسان تقبل فاذا ظهر عدالة الشهود يقضي لها لكن يقدم

القضا **بينة** بالوصاية خاصة في يقضي بها وان عدلت بينة الدين خاصة لا يقضي  
به ولو ادعى رجل على رجل انه وصي فلان الميت وان لم يثبت الميت فكذا سمع وعواه  
وكذا الوادي الوكالة من غايب اذا عرف الميت او الغايب باسمه واسم ابيه وحده  
ولقبه ان كان لا يحصل المعرفة الا باللقب واذا سمع وعواه فطلب تكفيله فان القاضي  
لا يكفله لانه لم تثبت خصوصته معه فان اقر المدعى عليه بالوصاية وانكره  
في يده سني من المال لم يكن عليه شيء وان طلب المدعي من القاضي من يكفله لا يكفل  
حتى يقيم البينة على المدعي ياخذ منه كفيلا فان كانت هذه الخصوصية مع الوارث والوا  
ينكر النسب والارث والموت جميعا فاراد ان ياخذ منه كفيلا ليحضر البينة  
لا ثبات النسب والموت والارث فان القاضي يكفله ولو ان رجلين لهما على رجل  
الف درهم هما شريكان والمديون بمجد الدين فحضر احدهما واقام البينة على  
دينهما والشريك الاخر غايب ذكر في المنتقى ان على قوله ابي حنيفة رحمه الله  
يقضي للمحاضر بمائة واذا حضر الغايب كلفه اعادة البينة ولا يجعل  
الحاضر مضما عن الغايب في وجه من الوجوه الا ان يكون الالف ميراثا بينهما  
من شخص واحد فان حضر الغايب ولم يقدر على اعادة البينة دخل مع  
شريكه في الخمس مائة التي قبض الشريك وقال ابو يوسف رحمه الله ان  
الشريكين حضر ففوضهم عن الاخر في الميراث وغيره **وقال محمد** رحمه الله القياس  
ما قال ابو حنيفة والاستحسان ما قاله ابو يوسف رحمه الله اذا ادعى رجل  
على رجل دين ولم يثبت السبب فشهد الشهود بالسبب جازت شهادتهم فان  
ادعى دينا بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق قيل لا تقبل شهادتهم  
كما لو ادعى ملكا بسبب فشهد الشهود بالملك المطلق والصحيح انهما  
تقبل ذكر في كفاية الاصل رجل ادعى على رجل الف وقال خمس مائة منها  
ثمن متاع قد قبضه وخمس مائة ثمن عبد قد قبضه وجانبنا هذين فشهد  
احدهما على خمس مائة ثمن عبد قد قبضه واخر على خمس مائة ثمن متاع قد قبضه  
جازت شهادتهما فيقضي للمدعي بالف وان لم يكن على كل من مائة الاشهاد  
شاهد واحد وبشرط اعادة العزدة لا يثبت السبب وكذا الوشيد واحد

طلعت او عن دينا  
ولم يثبت السبب  
وشهد الشهود  
تقبل  
طلعت او عن دينا  
بسبب فشهد  
الشهود ولا يقبل  
تقبل



بالالف بذلك السبب وشهد الاخر بالف مطلقا وكذا لو شهد احدهما على اقراره  
 بالف مطلق او شهد احدهما على اقراره بالف بذلك السبب وشهد الاخر على  
 اقراره بالف مطلق جازت شهادتهما ولو ادعى بانية وحسين درهما فشهدا  
 على اقراره بانية وخمسة واربعين درهما جازت شهادتهما ولو ادعى الف فشهد  
 احدهما شاهدين بالف فترض واخر ثمن متاع لا يقبل لانه لا يمكن تصديق الشاهد  
 اذا صدق احدهما فقد كذب الآخر ولو ادعى الف فشهد احدهما شاهدين بالف  
 وشهد الاخر على اقراره المدعي عليه بالف جازت شهادتهما ولو ادعى الف فقال  
 المدعي عليه ما كان لك علي شي قط فاقام المدعي بينة على المال ثم اقام الدعا  
 عليه البينة على القضا والا برأ قبلت وكذا لو ادعى الف فقال المدعي عليه  
 ليس علي شي قط فاقام البينة على المال ثم اقام المدعي عليه البينة على القضا  
 او الا برأ قبلت وان ادعى الف فقال المدعي عليه ما كان لك علي شي قط ولا  
 اعرفك فاقام المدعي بينة على المال ثم اقام المدعي عليه البينة على القضا  
 والابرأ ذكره الجامع الصغير انما لا تقبل وذكر القدر من اصحابنا رحمهم  
 الله انها تقبل رجل ادعى على رجل اخر ما لا فانكر المدعي عليه فخرج المدعي  
 خطا باقرار المدعي عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعي عليه فانكر المدعي  
 عليه ان يكون خطه فاستكتب ما سكت وكذب وكان بين الخطين مشابهة  
 ظاهرة **اختلفوا** فيه قال بعضهم يقضي القاضي على المدعي عليه بذلك المال وقال  
 بعضهم لا يقضي وهو الصحيح ولو قال المدعي عليه هذا خطي لكن ليس هذا المال ان  
 كان الخط على وجه الرسالة بعد راسخون لا يصدق ويقضي عليه بالمال وخط  
 الصراف والسمسار حجة عرفا وان لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن كان  
 على وجه يكتب الصك والاقرار فان شهد على نفسه بما فيه يكون اقرارا بل  
 وان كتب الخط بين يدي الشهود وقراء عليهم كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا  
 عليه سواء قال اشهد واعلى ولم يقبل وان كتب بين يدي الشهود ولم يقر بغير اعلم  
 ولكن قال اشهد واعلى بما فيه ان علوا بما فيه كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه  
 وان لم يعملوا لا يحمل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه رجل ادعى دينا على ميت بحضرة  
 احد

احد الورقة فاقترع هذا الوارث صح اقراره ويلزم جميع ذلك في حصته من الميراث **وقال**  
 الشيخ الامام شمس الامية الحلبي رحمه الله هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره اما  
 بمجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه بدليل انه لو اقر بالدين ثم شهد ما منع اخر بذلك  
 الدين على الميت جازت شهادته ولو كان لكان الدين واجبا في نصيبه قبل القضا  
 لكان لا يقبل شهادته لانه يكون محولا للدين عن حصته خاصة الى جميع الزكاة فلا  
 تقبل كالموتى شهد بذلك بعد ما قضى القاضي باقراره رجل ادعى دينا على ميت فخصه  
 في ذلك وارث الميت او وصي الميت ولا يسمع دعواه على غير الميت عليه دين ولا على  
 الذي له على الميت دين ولا على الوصي له وكذا في المستحق ان الموصي له بجميع المال  
 عند عدم الوارث والوصي يكون خصما لمن يدعي دينا على الميت ولو ادعى رجل ان  
 الميت اوصى اليه فاحضر غيره للميت عليه دين يسمع دعواه كما يسمع دعوى الوكيل في حياة  
 الموكل على عديم الموكل ولو ادعى رجل انه وصي فلان الميت لا يسمع دعواه الا على خصم  
 جاهد وخصمه وارث الميت او رجل عليه للميت دين او رجل اوصى له الميت بوصية  
 لان الموصي له حق الميراث فكان بمنزلة الوارث وان احضر رجلا يدعي الميت  
 دينا اختلفوا فيه **قال بعضهم** لا يكون هذا الرجل خصما لمن يدعي انه وصي الميت  
 لان الوصي لا يدعي قبله حقا ومنهم من قال يكون خصما وهو الصحيح رجل قال  
 لرجل لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه ان خلعت الخصالك علي ادين لك  
 فخلعت فاداه اليه هل يسترد همامه بعد ذلك ذكر في المستقى انه ان دفعها  
 اليه على الشرط الذي شرط كان له ان يسترد همامه ولصاحب الدين ان يلزم  
 المدين بعد وجوب الدين وان لم يامر القاضي بالملازمة اذا لم يكن القاضي فلسه  
 فان قال الغريم اجسني وصاحب الدين يريد الملازمة كان له ان يلزمه وان  
 طلب صاحب الدين من القاضي ان يامر رجلا من اعدائه به يلزمه لاستخراج  
 المال فنصل القاضي ذلك اختلفوا في جعل من يلزمه **قال بعضهم** يكون  
 على صاحب المال وقال القاضي الامام صدر الاسلام يكون على المدين كانه انما  
 احتاج الي الملازمة بمطلبه فكون عليه كسارق اذا قطعت يده كان ثمن الدهن  
 الذي يجسم به العروق واجرا لجلاد على السارق رجل ادعى دينا على ميت بحضرة

تقضي القاضي

ذا قطعه يد  
 السارق كان ثمن  
 الدهن



وارثته او وصيه ذكره المجامع في الوصايا انه لا يسمع دعواه لان الوارث لا يكون خصما ان  
يدعي دينا على الميت اذ لم يترك الميت شيئا رجل ادعي دينا على الميت بحضرة وارثه  
وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في يد الوارث ما يثبته  
ووقا بالدين فاقام البينة على ذلك لاشك ان هذا القدر يكفي لامر الوارث  
باعتبار هذه الماله حتى يشهد الشهود بحضرة المال ان هذا مال الميت ولو اكتفى بهذا  
المقدر للقضاء على الوارث بالماله كان جائزا وله وجه لان القضاء بمالك الدرهم  
والدنانير ممكن حال غيبها فان محمدا رحمه الله ذكره في الاوراق ان القاضي اذا باع  
الابق وقبض الثمن ثم ان مولي الايقار رفع الامر الى قاضي بلده ليكتب كتابا حاكما  
الى القاضي الذي باع الايقار وقبض الثمن واقام البينة على ذلك فان القاضي  
حجبه وقبض البينة وان كان في هذا المستحق الدرامم التي هي امانة عند  
القاضي المكتوب اليه حال غيبها وهذه المسئلة نص في مسئلة اخري ان الكتاب  
الحكم في المنقول جائز فيقا كان او لم يكن رجل ادعي على غائب دينا بحضرة رجل  
يدعي انه وكيل الغائب في الخصومة فاقرا المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراه حتى  
لواقام المدعي بينة بان الدين على الغائب لم يقبل بينته وكذا الوادي دينا على  
ميت بحضرة رجل يدعي انه وصي الميت فاقرا المدعى عليه بالوصاية رجل يدعي دينا  
على رجل فكل المدعي عليه رجلين بالخصومة فاقام المدعي شاهدا على الموكل وشاهدا على  
الوكيل او اقام على المدعي عليه شاهدا او على وصيه او وارثه بعد موته  
شاهدا او كان للميت وصيان فاقام المدعي على واحد ما شاهد ارجع الاخر شاهدا  
جاز ذكره في المستقي ولو قامت البينة على رجل بحق ثم مات المدعى عليه قبل ان  
يقضي عليه او غاب او قامت البينة على الوكيل بالخصومة فان الوكيل قبل القضا  
او غاب ثم عدلت تلك البينة لا يقضى بتلك البينة في قوله اي حبيفة ومحمد  
رحمهما الله ويقضي في قوله اي يوسف واختار الحنفية في قوله اي يوسف واختار  
رجل مات في بلد وله ورثة في بلدة اخري فجار رجل ادعي على الميت دينا  
فازداد ان يثبت دنيه على الميت فطالب من القاضي ان ينصب وصيا حتى يقيم عليه

البينة

البينة ان كان الوارث غائبا غيبة منقطعة نصب القاضي وصيا فاذا اقام المدعي  
بينة عليه قضى القاضي وصيا له بدنه وان لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب القاضي  
ولو كانت الورثة كبارا غيبا ووارث صغيرا المصرفان القاضي يجعل للصغير  
وكيلا فيقيم المدعي البينة على الوكيل وقضى القاضي له بدنه ويكون ذلك قضيا  
على جميع الورثة كما لو كان هذا الصغير كبيرا فقضى القاضي عليه كان قضا على جميع  
الورثة ولو كان الوارث الحاضر كبريا فاقرا الوارث بالدين على مورثه فاراد الطلب  
ان يقيم البينة عليه مع اقراه ليكون حقه في جميع التركة فان القاضي يقبل بينته  
على المقر ويقضي ويكون ذلك قضا على الكل وكذا الوادي على وصي الميت فاقرا الوصي بالدين  
فاراد المدعي ان يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وقبضت بينته وكذا الواقام البينة  
على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار رجل ادعي على رجل ما يتي درهم فقال المدعي  
عليه قد قضيتك مائة بعد مائة فلا حق لك علي لم يكن ذلك اقرا وكذا الوادي  
ادعي عليه الف درهم فقال قضيتك خمسين درهما لم يكن ذلك اقرا وكذا الوادي  
المدعي لي عليك الف فقال المدعي عليه لي عليك الف درهم لم يكن اقرا ولو قال  
المدعي عليه لي عليك الف درهم او قال ولي عليك مثله او قال ولي عليك ايضا  
الف درهم فيروا بينان في رواية تكون اقرا واخرى لا يكون رجل ادعي دينا  
على رجل فاقام البينة عليه بعد الجحود فقال القاضي ثبت عندي ان هذا الرجل له  
على هذا الرجل كذا اختلف المساجع رحمهم الله فيه **قال بعضهم** لا يكون هذا  
حكما من القاضي **وقال الامام** شمس الائمة الحلواني رحمه الله والقاضي ابو عاصم  
الله يكون حكما وعليه الفتوى وذكر في كتاب الرجوع لو قال القاضي بعد مسا  
شهد السهود بحق او دار للرجل وعدلوا اري ان الحق للمشهود له لم يكن ذلك  
قضا حتى يقول افدت عليك القضاة كذا وكذا لان قوله اري واري بمنزلة  
قوله افدت ولو قال اظن لم يكن ذلك قضا اذا قال القاضي لرجل جعلتكم وكيلا  
في تركة فلان كان وكيلا في الحفظ خاصة الا ان يقول له تشتري وببيع  
ولو قال جعلتكم وصيا كان وصيا واذا تقدم الغرماء والورثة الى القاضي ورعوا  
الفلان مات ولم يوص الى احد والقاضي لا يعلم ذلك فقال ان كنتم صادقين

اصح الاقوال  
المنقطعة عنها  
شهادة ايام ما ذكر  
الكفا في كتابه  
وذكره في هذا الكتاب  
من المحل المذكور



فقد جعلت هذا وصيا قالوا يري ان يكون القايض في سعة من ذلك فان كان قايضا  
كان وصيا رجل جاء الى القايض فقال قد مات ابي في بعض الاطراف وعليه ديون  
وتوك عروضا ورفيقا ودواب ولم يوص لاحد وانا لا استطيع ان اتيت ذلك  
بالبيضة لان اهل تلك الناحية لا يعرفوني قالوا لا بأس للقايض ان يقول له  
ان كنت صادقا فيما تقول فبيع الحيوان واقض الديون فان كان صادقا صح  
امر القايض والا فلا واذا اوصى الرجل الى رجل فقال في وجهه لا قبل بطل  
الا يصاحبه لو قيل بعد ذلك في حياته او بعد وفاته لا يصح ولو قال في  
وجهه ثم رده لم يصح رده فاما يعلم الموصي وهو والد كاله سوا بخلاف ما لو وصي  
لا انسان بوصية فريضة في حياته ثم قبل بعد وفاته وقبل في حياته ثم رده  
بعد وفاته فانه يصح رده وقبوله والمسئلة معروفة **مسائل قائمة**  
**البيضة على الاقلان** اذا توجه الحبس على المديون فان القايض لا يسأل المديون  
الك مال ولا يسأل المديني المال في ظاهر الرواية فان سأل المديون من القايض  
ان يسأل صاحب الدين الم مال سأل القايض بالاجماع فان قال الطالب هو محس  
لا يجيبه لانه اقرب عسرتة بعد الحبس اخرجيه فقبل الحبس لا يجيبه فان قال  
الطالب هو موسر قادر على القضا وقال المديون انا معسر نكلني فيه **قال**  
**بعضهم** القول قول المديون انه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما  
هو مال كالقرض ومن المبيع القول قول مدعي اليسار مروي ذلك عن ابي حنيفة  
رحمه الله عليه القوي لان قدرته كانت ثابتة بالمسبد فلا تقبل قوله في زوال  
تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول فيه قوله المديون  
والذي يوجب هذا القول مسيلتان احدهما اخذ الشريكين اذا اعتق العبد  
المشترك واذا عي في نفسه مفترقا كان القول فيه قوله لان الصمان واجب بدلا  
عما ليس بماله والاصل في الادعي هو العسر والثانية المراجعة اذا طلبت  
نفقة المومنين والزوج يدعي العسر كان القول قول الزوج **وقال بعضهم**  
كل ما وجب بعقده لا يقبل قول المديون انه معسر وان لم يكن ذلك بدلا  
عما هو مال المديون اذا اقام البيضة على الافلاس قبل الحبس ففيه

روايتان

روايتان **قال الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الصحيح انما يقبل قال رحمه الله  
عنه ينبغي ان يكون مفضا الى القايض ان علم القايض انه وقع لا يقبل بيضته قبل  
الحبس وان علم القايض انه ليس قبلت بيضته ولو اقام المديون بيضة على الاعسار  
وصاحب الدين على اليسار كانت بيضة اليسار اولى فان شهدوا انه موسر قادر  
على اداء الدين جاز ذلك وكفي ولا يشترط نقص المال ولو اقام المديون بيضة على  
الاعسار بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تقبل البيضة الا بعد مضى واختلفت  
الروايات في تلك المدة روي محمد بن ابي حنيفة رحمه الله انه مقدر بشهرين او ثلثة  
وروي الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله انه من اربعة اشهر الى ستة اشهر وعن  
ابي جعفر الطحاوي رحمه الله انه مقدر بشهرين **وقال** الامام شمس الامية  
الحلواني رحمه الله وهذا ارفق الاقاويل **وقال بعضهم** ان كان الحبس رجلا  
صاحب عيال يشكرا عياله الى القايض لاجل النفقة ماخذ بقول الطحاوي رحمه الله  
وان كان وثمان يعرف القايض مكرهه بحسبه ستة اشهر والخاضل انه مفضا الى  
القايض ان وقع عند القايض بعد مضى ستة اشهر انه مكره يديم الحبس وان  
وقع عنده قبل تمام شهر واحد انه عاجز اطلقه وهذا اذا كان امره مشكلا اما اذا  
كان فقره ظاهرا يسأل القايض عنه عاجلا وقبل البيضة على الافلاس ومخلى سبيله  
بخصه خصه وانما يسأل عن عسرتة جيرانه واصدقاه واهل سوقه من الققات  
دون المساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كيف ذلك ولا يشترط في هذه العظة  
الشدقة وبعد ما قيل سبيله هل لصاحب الدين ان ملازمة اختلافه الصحيح  
ان له ان ملازمة الحديث المشهور لصاحب الحق يد ولسان قال اراد باليد الملازمة  
**وقال الشيخ** الامام شمس الامية الحلواني رحمه الله احسن الاقاويل في الملازمة  
ما روي عن محمد رحمه الله انه قال يلازمونه في فناءه ولا يمنعونه من الدخول على اهله  
ولا من الغداء والعشاء ولا من الرضوخ والخلاء فان اراد الطالب ان يمنعه  
عن ذلك فانه يكفيه مونة الغداء والعشاء وما يحتاج اليه مالا منه وله  
ان يلازمه بنفسه واخوانه واحزابه وولده ومن احب فان قال المديون  
لا اجلس مع غلامك واهل بيتك **قال بعضهم** كان له ذلك وقيل هذا



قول ابي حنيفة رحمه الله عليه قولها ليس للمدينون ذلك وجعلوا هذه المسئلة  
 فرعاً للمسئلة التوكيدية في الخصومة من غير رضى الخصم على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يقع تركيله  
 فكذلك في الملازمة والصحيح انه الملازمة التي في الرأى فيه الى صاحب الدين كالي المدين  
 ان شالاه بغيره وان شالاه بغيره لان المقصود حصول الدين وملازمة العي  
 عيسى ان يكون اقرب الي ذلك اذا كان للمحبوس مال فان القاضي لا يبيع ماله في الدين  
 عند ابي حنيفة رحمه الله وعند صاحبيه يبيع وقال للشيخ الامام الحلواني رحمه الله ان  
 كان ماله من جنس الدين كما لدرهم والده نائبا والمكيل والموزون من جنس الدين اذ  
 القاضي ماله وقفي دينه وان كان الدين دراهم والمال دنانير او على العكس القياس  
 ان لا يبيع في قول ابي حنيفة رحمه الله كانه يبيع الاموال وفي الاستحسانات  
 يبيع ويقضي دينه لا سيما جنس واحد حكما كالصحيح مع المكسر ولا يبيع  
 العروض عند ابي حنيفة رحمه الله وفي العقار عتقها ورايتات الحر والعبد والبالغ  
 والصبي المأذون في الحبس سواء وكذا الاقارب والاحباب الا الوالدان والاهل  
 والجدات فانهم لا يجلسون في ديون فروعهما الا في النفقة وغيرهم يجلسون  
 بعضهم في دين بعض والمكاتب يجلسون لاهلهم الا فيما كان من جنس الكتاب  
 والمولي لا يجلس المكاتب في دين الكتاب وغيره او في رواية بن سماعه  
 بحبسه في غير مال الكتاب والصحيح هو الاول رجل وكل رجلا بالخصومة  
 ويقبض كل حق له على الناس وكذا وكذا وكنت في ذكر الوكالة وكذا وكذا  
 ومما فادعي قوم قبل الموكل ما لا حال غيبته واقرا الوكيل عند القاضي  
 انه وكيله فاقام اصحاب الديون البيعة على الموكل بدوهم وطلبوا حبس  
 الوكيل فانه لا يحبس لان الحبس جزا الظلم والوكيل بالخصومة اذا لم  
 يكن كفيل بالمال ولا مورا بفضله الدين من مال في يده لا يحبس عليه  
 المال فلا يكون ظالما اذا اراد المحبوس ان يحترف اختلاف فيه  
**قال الشيخ** الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله الصحيح انه يمنع وقال  
 غيره لا يمنع لان نفقته ونفقة عياله عيسى يكون فيه ذلك ومنع من  
 احكام وتينور في السجن ولا يمنع دخول الزوار عليه ولا من اللبس والطب

والطعام والبيع والشراء ولو احتاج الى الجاه لا بأس بان يدخل عليه زوجته  
 او بارتية فيطأوها في موضع لا يطلع عليه غيره وعن ابي يوسف عن ابي  
 حنيفة رحمه الله انه يمنع من وطئ الخداير والامه لان المنع من ذلك لا يقضي  
 الي المصلاك وعيسى يكون سببا لزيادة ضجر محله على قضاء الدين ولا يخرج  
 المحمولا لعبد ولا جفارة قريب وقيل بانه يخرج بكفيل لجفارة الوالدان  
 والاحباء والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعلمية الفتوى  
 وعن محمد رحمه الله اذ مات وكذا والده لا يخرج الا اذا لم يجد من يغسله ويد  
 واذا عجز المحبوس عن نفقة المرأة ليس لها ان تطالبه بالنفقة ولكن  
 تستدين على الزوج باسم القاضي ولو كان للمحبوس ديون على الناس  
 فان القاضي يخرج من الحبس حتى يخاض ثم يحبسها واذا مرض المحبوس  
 في السجن واضناه المرض فان لم يكن هناك من يرصده اخذ من السجن  
 بكفيل واذا علم القاضي ان المحبوس يحتال للخروج والهرب بنفسه  
 او بالرجوع الى الظلم ليخرجوه اذ به القضي بالسياط وان خاف  
 عليه ان يفرض من حبسه حوله القاضي الى السجن اللصوص اذا كان لا يخاف  
 عليه من اللصوص فان خاف عليه بان كان بيته وبين اللصوص  
 عداوة لا يحول واذا سأل القاضي عن المحبوس بعد مدة فاجابته  
 فليس وصاحب الدين غائب فان القاضي ياخذ منه كفيل بنفسه  
 ويخرجه من السجن وان قال المحبوس نفدت الماله وصاحب المال غائب  
 يريد تطويل الحبس عليه فان كان القاضي يعلم انه حبس بدين  
 فلا بد من غير وعلم بقدر الدين الذي حبس لاجله بان كان القاضي  
 حين حبسه كتب انه حبسه بدين فلان كذا كان القاضي بالخيارات  
 شأه الماله منه وخلي سبيله ولومات الطالب والقاضي الذي  
 حبسه وارثه لا غير **قال بعضهم** على سبيله كلياتهم الناس وقال  
 بعضهم بتركه في الحبس فيقضي الدين رجلا او عي رجلا فاشهد  
 شاهدان انه كان لهذا المديعي على هذا المدعى عليه الف درهم والله

في سبيله فان شاء اصدق فيه كلفه  
 في سبيله فان شاء اصدق فيه كلفه



ابراهيم وقال المدعي ما ابراهمه وقال اليهود عليه ما كان له علي شي ولا ابراهي  
عن سني ذكرني المنتقي ان المدعى عليه اذ المديع شهد دتماعا على البراءة يقضي  
عليه بالف درهم رجل ادعي علي رجل خمسة دنانير فقال المدعي عليه وقد  
اوفيتكم وجايتهم فشهد شهوده ان هذا المدعي عليه دفع الي هذا المدعي  
خمس دنانير الا ان لا نذكر من اي مال دفع اليه من هذا الدين او من  
دين اخر جازت شهد دتماعا ويري المدعى عليه رجل باع من رجلين متاعا  
بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فلي البائع احد منهما واقام البينة  
ان له علي هذا وعلي فلان ابن فلان الغائب الف درهم وكل واحد منهما  
كفيل عن صاحبه باسم فانه يقضي له علي الحاضر بالف درهم واذا حضر  
الغائب لم يكن للمدعي ان ياخذ الا بخمس مائة وهي الاصلية لان القضا  
علي الكفيل بالف قضا علي الاصيل اما القضا علي الاصيل لا يكون قضا  
علي الكفيل ففي مسيلنا القضا علي الاول في النصف الذي كانت  
كفيلة كان قضا علي الغائب اما القضا عليه فيما كان اصيلا لا يكون  
قضا علي الغائب ولو ادعي علي رجل انه كفيل له وفلان ابن فلان الغائب  
وغير فلان بن فلان بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فقضي  
له علي الحاضر بالف درهم ثم حضر الغائب كان له ان ياخذ به جميع الالف  
لانه حين قضي علي الحاضر بالف قضي بها عليه بحجة الكفالة عن كل  
واحد منهما عن الكفيل والمطلوب فكان كل الالف عليه بحجة الكفالة  
رجل ادعي علي رجل الف درهم فحضر المدعي عليه واقام المدعي شهادتين شهد  
احدهما ان المدعي عليه اقرا ان هذا المدعي عليه الف درهم من قرض وشهد  
الاخر ان المدعي عليه اقرا ان هذا المدعي اورد عه الف درهم ذكرني  
المنتقي انه يجوز ويقضي عليه بالف درهم لانهما اجمعا علي اقراره انه  
اليه الف درهم من قبل المدعي وقد محمد الود بعة فكان ضامنا رجل ادعي  
علي رجل انه اخذ منه الف ووصف الالف واقام المدعي عليه البينة ان المدعي  
اقرا ان هذا المال المفسر المسمى اخذه منه فلان اخر وانكر المدعي الاول

قال القاضيان  
لان المدعي مزاع

اقراره

**قال محمد** رحمه الله لا يبطل بهذا دعوي المدعي الاول ولا تبطل ببيته لان الوقت  
غير مذكور في الشهادتين فيجعل كان فلانا اخذوا لامر ردها علي المدعي ثم اخذها  
منه المدعي عليه ولو ادعي اولا ان هذا الرجل اخذ منه الف واقام البينة ثم ان المدعي  
عليه اقام البينة ان هذا المدعي اقرا ان فلان بن فلان وكيل المدعي عليه اخذ منه  
هذا المال كان ذلك ايطالا لدعوي المدعي الاول وتكذيبا لبينة لانه لما اقر  
لنفسه الوكيل ثم ادعي الاخذ علي الموكل كان الاخذ الذي يدعي عين الاحد الذي  
ادعاه علي وكيله لان احدا الوكيل ايضا ف الموكل فيجعل كذلك كيلا يلدنا اثبات  
اخذ اخر مع امكان حمل الثاني علي الاول فكون دعوي الاخذ علي الوكيل ابرا  
للمدعي عليه من دعوي الاخذ بطريق الاصل لانه اما في المسئلة الاولي اذا لم يكن  
احد مما وكيله عن الاخر في الاخذ كان الثابت بكل شهد دة اخذ اخر وعنده  
القضا بالاحدين كان له ان يطالب المدعى عليه رجل ادعي دينا لاسيه  
الميت علي رجل فشهد الشهود انه كان لاد المدعي هه او علي المدعى عليه كذا لا  
تقبل البينة هذا قول ابي حنيفة رحمه الله ومحمد وان شهدوا علي اقرار المدعى عليه  
انه كان لاد المدعي هذا علي المدعى عليه كذا جازت الشهادة كما لو شهدوا في  
دار علي اقرار المدعى عليه انها كانت لاد المدعي رجل ادعي علي رجل عند القضا  
واخرج صك وقال ان الدين الذي في هذا الصك علي المدعي عليه باسم فلان  
الغائب المذكور في هذا الصك لي وان اسم الغائب فيه غارة وان الغائب  
المذكور في هذا الصك قد وكلني بقبض هذا الدين من المدعى عليه هذا  
فان القاضي يسمع دعواه لان الانسان قد يكون وكيل عن الغير في بيع  
فيلون الثمن علي الموكل والعاقبة قد يكتب الصك باسم نفسه الا انه ينبغي  
ان يقول وان فلانا الغائب وكلني بالقبض لان الظاهر ان الدين انما  
مكتب باسم رجل اذا كان حق القبض له فاذا سمع دعواه يقبل بيته ويقضي  
له بالمال وان اقر المدعى عليه بالمال والوكالة امر بتسليم المال الي المدعي  
ولا ينبغي اقراره علي الغائب وان اقر المدعى عليه بالمال ونكر الوكالة فقال  
له اثبت الوكالة بالبينة ولو اقام البينة علي اقرار الغائب ان المال للمدعي

هذا



هذا ولم يتم البينة على الوكالة لا تقبل بينة واسد اعلم  
**فصل في الدعوى**  
**تحالف الشهود** وما يصير به متناقضاً وما لا يصير رجلان في القاض  
مائة فشهد الشهود بالالف جازت الشكوك من غير توقيف وكذا لو ادعى القاض  
بمئة مائة ولو ادعى القاض فشهدا أحدهما بالالف واخر بمئة مائة لا يقضي بشيء من قول  
أبي حنيفة رحمه الله وكذا لو ادعى خمسة عشر فشهدا أحدهما بمئة وخمسة عشر وأحد  
بمئة وخمسة عشر ولو ادعى القاض بمئة فشهدا أحدهما بالالف والاخر بمئة وخمسة مائة  
جازت شهادتهما على الف وإن ادعى القاض فشهد بالالف وخمسة مائة أو بالف مائة  
وخمسة مائة أو بالف مائة لا تقبل من غير توقيف لأنه كذب بالزيادة على الف  
فلا تقبل بخلاف ما لو شهدوا بأقل مما ادعاه المدعي فإن وفق المدعي فقال كان لي  
عليه الف وخمسة مائة كما شهدت به الشهود إلا أني أبرأه عن خمسة مائة واستوفيت  
خمسة مائة ولم يعلم به الشهود فإذا وقع على هذا الوجه قبلت لأن ما أتى به  
من التوفيق يحتاج إلى الدعوى والشكوك لا يحتاج إلى إقامة البينة على التوفيق  
**وقال بعضهم** تسترط الشكوك على التوفيق والصحيح هو الأول وإنما  
بحاج إلى اثبات التوفيق بالبينة إذا كان التوفيق لا يتم به ولا يتقدم اثباتاً  
كما لو ادعى الملك بالشرا فشهد الشهود بالملك بالهبة أما الإبراهيمية وكذا  
الاستيفاء أنه إذا ظفر بحسب حقه كان له أن يأخذ فلا يحتاج إلى اثبات التوفيق  
بالبينة والقياس أنه إذا احتمل التوفيق بوقوع وان لم يدع التوفيق وحصل  
الشهادة على الصحة وذكر محمد رحمه الله في كثير من المواضع وأثبت التوفيق  
وإن لم يدع حلاً للشكوك على الصحة منها إذا ادعى ديناً فأنكر المدعى  
عليه وقال ما كان لك علي شيء فلما أقام المدعي البينة على الدين أقام المدعي  
عليه البينة على الألف أو الأبرأ قال لا تقبل وذكر الشيخ الإمام المعروف  
بخواهر زاده رحمه الله في الشكوك أن من ادعى الله شرطاً في بعض  
المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وذلك محمول على  
ما إذا ادعى التوفيق فإنه لا بد من دعوى التوفيق ولو ادعى القاض  
فشهد شاهدان بالالف إلا أن أحدهما شهد أنه قضى الطالب منها

خمسة مائة

خمسة مائة وأنكر الطالب القضا قبلت شهادتهما على الف وعن أبي يوسف رحمه  
الله أنه لا تقبل شكوك من شهد بقضا خمسة مائة ومعه أخذ الطحاوي رحمه  
الله ولو ادعى القاض فشهد الشهود بالالف والقضا فقال المدعي ما قضاني شيئاً  
أو قال صدق في الشكوك على الدين وأوهامه القضا أن عدلاً جازت شهادتهما  
على الف وإن قال المدعي فشهدا بالدين بحق والقضا بالباطل أو برأ  
لا يجوز شهادتهما وكذا لو شهد المدعي بالقضا فشهدا أن المدعي عليه  
على المدعي مائة دينار والمدعي ينكر الدين إن قال المدعي شهدا بالالف  
بحق وأوهامه الدين إن جازت شهادتهما ولو ادعى القاض فشهد الشهود  
أنه كان لهذا المدعي على المدعى عليه الف ولكنه أبرأه منه وقال المدعي  
ما أبرأه منه وقال الشهود عليه ما كان له علي شيء ولا أبرأه عن شيء قالوا  
إذا لم تدع عليه البرأة بقضي عليه بالالف ولو ادعى القاض فشهد  
أحد منهما أن له عليه الف درهم وشهد الآخر على إقراره بالف ذكره بعض  
الأصل والجامع أيضاً لا تقبل لأن أحدهما شهد بالقول والقول الآخر  
شهد بالنقل فلم يتفقا على شيء وقال أبو يوسف رحمه الله يقبل ولو اتفق  
الشاهدان على أنه أقرب بالف واختلما في المكان أو في الزمان جازت شهادتهما  
لأن القول ما يعمد ويكرر ولو ادعى المدعي ديناً فشهدا أنه له منه سنة وسنة  
الشهود انفاله منذ عشرين سنة ذكر الناطقي رحمه الله انفاله لا يقبل ولو  
ادعى المدعي انفاله منذ عشرين سنة وشهد الشهود انفاله منذ سنة  
جازت شهادتهما لأنه كذب الشهود في الصورة الأولى والثانية  
ولو ادعى ثوباً في يد رجل أنه له وأقام شاهدين فشهدا أحدهما على الآخر  
ذي اليد أن المدعي أودعها به وشهد الآخر على إقراره أنه اغتصبه  
من المدعي فقال المدعي أقرب ما قال ولكنه اغتصبه في جازت شهادتهما  
ويجوز الذي في يده الثوب فقرأ بمكة المدعي حتى لو ادعاه بعد ذلك  
لا يقبل ولو شهد أحد شاهدين المدعي على إقرار ذي اليد أنه اغتصب  
من المدعي وشهد الآخر على إقراره أنه أخذه من المدعي فإنه يقضي به



للمدعي ويكون المدعى عليه علي حجة لان الاقرار بالاحخذ لا يكون اقراراً بالملك للمأخوذ  
منه فان الانسان قد يأخذ ماله من الغير ولا يعتصب ماله من غيره ولو شهد  
احد شاهد المدعي علي اقرار المدعي عليه ان المدعي اودعه اياه وشهد الآخر  
علي اقراره انه اخذه من المدعي فقال المدعي قد اقر بما قال ولا وليكي اودعته  
اياه لا تقبل هذه الشهادة لان مقام حجة علي اقراره بملك ولا علي اقرار  
بأخذ لان الذي شهد علي اقراره بالوديعته لم يشهد علي اقراره بالأخذ من المدعي  
وحمل ادعي عينا في يد انسان واقام البينة انه له ثمران المدعى عليه اقام  
البينة ان الشهود قد ادعوا هذا العين حازت شهادتهم وبطلت بينة  
المدعي رحلان شهد ان فلانا قد مات وهذه قد كانت امراته وشهد  
اخر ان كان تطلق قبل الموت **قال الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله شهود الزوجية اولى وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله شهود  
الطلاق اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وما  
قاله الشيخ الامام فله وجه يجعل كانه تطلق ثم تزوج اذا ادعي اربعة دارا  
في يد رجل ان هذه الدار كانت لابيهم فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه  
لا وارث له سواهم واقاموا البينة علي هذا الوجه ثم طردوا واحدا منهم ما كان  
ابن للميت وانما كان ابنا لبنته فصا دقوا علي ذلك ذكره المنقني انه يبطل  
ببينةهم ودعواهم فلوان البنين الثلاثة بعد ذلك اقاموا شهودا اخرين  
الاولين وادعوا ان الدار كانت لابيهم مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة  
لا وارث له سواهم صح دعواهم وقبلت ببينةهم والمدعى عليه الدين اذا ادعي  
البراة عن الدين ان قال لي بينة حاضرة في المصروفاته بوجهه القاضي  
الي المجلس الثاني ولو قال المدعى عليه بعد الانكار ان المدعي ابراهيم عن  
هذه الدعوي واراد استخلافا للمدعي علي البراة **قال الشيخ** الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله خلف المدعى عليه اولا فان نكل حينئذ يحلف المدعي  
علي البراة واسما علم بالصواب **فصل في دعوي المنقول**  
وخلفا من رجلا في عيني علي وجهين اما ان كان العين هالكا او قايما فالقايمة

لا تخلو

لا تخلو اما ان كان هاضما ان كان هاضما في المجلس او قايما فان ادعي انه هالك  
فهذا ودعوي الذي سوا لان بعد الهلاك يدعي الضمان وهو المثل في ذوات  
الامثال والقيمة في ذوات القيم فلا يقع هذه الدعوي الا بعد بيان القدر  
والجنس لان دعوي المجهول فاسدة فان المدعي لو قال انه هذا السهمك  
ما لي او قال كان هذا شريك في خان في الرمح ولا ادري قدره لا بدتقت اليه  
وكذا لو قال بلغني ان فلانا الميت اوصي الي ولا ادري قدره او قال المديون  
قضيت بعض ديني ونسبت قدره ولو قال لا ادري قدره لا بدتقت  
اليه وذكر الخصاص رحمه الله القاضي اذا التهم وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يدعي  
عليه شيئا معلوما فان علي قول اكثر المتأخرين رحمهم الله يستحلف القاضي  
نظر الصغير والوقف وان كان العين الذي يدعيه المدعي قايما حاضرا  
في المجلس لا بد ان يثير اليه باليد فيقول هذا العين لي ولا بد للتهمود  
ايضا ان يشهدوا بالملك واثاروا بايديهم الي المدعي والعين المدعى  
به والاثار بالاراس لا يكفي الا اذا علم باثارتهم الاشارة الي العين  
المدعي به وقالوا نشهد ان هذه هي العين وقالوا بالفارسية ان اس  
مدعيت لا يكفي بذلك ما لم يصرحوا بالملك لان الشيء كما ينسب  
الي الانسان يحمة ينسب بالاجارة فلا بد بالتصريح بالملك لقطع  
الاحتمال وان كان العين غائبا وادعي انه في يد المدعي عليه فانكر ان بين  
المدعي قيمته وصفته سمع دعواه وتقبل ببينته وان لم يبين فقال  
غصبت مني عين كذا فلا ادري انه هالك او قايم ولا ادري كم كانت قيمته  
ذكره عامة الروايات انه سمع دعواه فانه ذكره كتاب الرهن اذا ادعي  
رجل علي رجل انه رهن عنده ثوبا بكذا قال يسمع دعواه وذكره الغصب  
اذا ادعي علي اخر انه غصب منه عبدا او ادعي انه غصب منه جارية وعين  
واقام البينة علي ذلك تقبل ببينته ومحبس حجة محيها ويرد صاحب صاحبها  
وان لم يبين قيمته فان قال الغاصب بعد ذلك ماتت الحارثة او بعته  
ولا اقدر علمه يتلوم القاضي في ذلك زمانا ومقدار ذلك الزمان



۱۰  
 ۲۰  
 ۳۰  
 ۴۰  
 ۵۰  
 ۶۰  
 ۷۰  
 ۸۰  
 ۹۰  
 ۱۰۰  
 ۱۱۰  
 ۱۲۰  
 ۱۳۰  
 ۱۴۰  
 ۱۵۰  
 ۱۶۰  
 ۱۷۰  
 ۱۸۰  
 ۱۹۰  
 ۲۰۰  
 ۲۱۰  
 ۲۲۰  
 ۲۳۰  
 ۲۴۰  
 ۲۵۰  
 ۲۶۰  
 ۲۷۰  
 ۲۸۰  
 ۲۹۰  
 ۳۰۰  
 ۳۱۰  
 ۳۲۰  
 ۳۳۰  
 ۳۴۰  
 ۳۵۰  
 ۳۶۰  
 ۳۷۰  
 ۳۸۰  
 ۳۹۰  
 ۴۰۰  
 ۴۱۰  
 ۴۲۰  
 ۴۳۰  
 ۴۴۰  
 ۴۵۰  
 ۴۶۰  
 ۴۷۰  
 ۴۸۰  
 ۴۹۰  
 ۵۰۰  
 ۵۱۰  
 ۵۲۰  
 ۵۳۰  
 ۵۴۰  
 ۵۵۰  
 ۵۶۰  
 ۵۷۰  
 ۵۸۰  
 ۵۹۰  
 ۶۰۰  
 ۶۱۰  
 ۶۲۰  
 ۶۳۰  
 ۶۴۰  
 ۶۵۰  
 ۶۶۰  
 ۶۷۰  
 ۶۸۰  
 ۶۹۰  
 ۷۰۰  
 ۷۱۰  
 ۷۲۰  
 ۷۳۰  
 ۷۴۰  
 ۷۵۰  
 ۷۶۰  
 ۷۷۰  
 ۷۸۰  
 ۷۹۰  
 ۸۰۰  
 ۸۱۰  
 ۸۲۰  
 ۸۳۰  
 ۸۴۰  
 ۸۵۰  
 ۸۶۰  
 ۸۷۰  
 ۸۸۰  
 ۸۹۰  
 ۹۰۰  
 ۹۱۰  
 ۹۲۰  
 ۹۳۰  
 ۹۴۰  
 ۹۵۰  
 ۹۶۰  
 ۹۷۰  
 ۹۸۰  
 ۹۹۰  
 ۱۰۰۰

روکیلا

1



البينة وسالت الخيلولة وكذلك رجل ادعى امته في يد رجل وقال بعتك من الدعي في يد  
 ببعثا فسد وقال المدعى عليه اشتريته شراها بياضه من تركه قالوا دعنا المرأة  
 فساد النكاح وان كان الدعوى في غير الفرج واقام المدعي بينة فانه ياخذ  
 كفيلا من المدعي عليه بنفسه وبالمدعى وبكيد بالخصوصية ولا يحتاج الى  
 التعديل والخيولة الا ان يكون المدعي بخاف تعيبه واتلافه وان كانت الجارية  
 في يد رجلين يدعي كل واحد منهما المصالحه فان القاضي يدعي في ايديهما  
 ويقول لكل واحد منهما اقم البينة فان اراد كل واحد منهما ان يكون الجارية  
 عنده وتنازع في ذلك امرهما القاضي ان يتفقا على رجل يكون عنده  
 الجا ان يقوم لهما بينة قطعا للمنازعة فان قام احدهما بالبينة على دعواه ولم  
 يتم الاخر وضع القاضي عند رجل عدل الى ان يسأل عن الشهود ولو ادعى  
 رجل نكاح امرأة كبيرة ليست في يد رجل وهي تخمد دعواه فاقام البينة  
 وطلب من القاضي ان يضعه ولكن ياخذ من كفيلا وكذلك الوادي نكاح بكبر  
 في بيت ابيه المصالح لا بعد لها وان كان المدعى عليه عظيم لا يمكن تقليم  
 الاممونة وضرر نحو الخشب العظيم وحجر الدعي والغنم الكبير والمكيل والموز  
 اختلغوا فيه قال بعضهم ينقل الى مجلس القاضي وموتة النفل تكون  
 على المدعي عليه والصحيح ان القاضي يبعث رجلا يسمع الشكوة بحفرة  
 المدعي به وشهودا معه فيشهدون عند القاضي ان شهود المدعي  
 شهدوا والمدعي جيبه بقضي القاضي للمدعي والذي بعثه  
 القاضي لسماع الشهادة لا يكون قاضيا فلا بد من القضا بتلك الشهادة  
 فاذا وقعت الدعوى في دابة لا باس باذخا لهما في المسجد للخصوصية  
 اذا كان القاضي يجلس في المسجد لان الشكوة بالمنقول لا تقبل الا  
 بالاشارة اليه واذا ادعى رجل جارية او غرضا او دابة في يد رجل فشهد  
 اخذ شاهدي المدعي المصالحا رتبته وشهد الاخر المصالحا كانت جارية ذكر  
 الشيخ الامام المعروف بخواهر زاد رحمه الله في شرح الغصب المصالحا  
 تقبل وتقتضي للمدعي وكذا الوشهاد احدهما المصالحا كانت في يد  
 الاخر

البينة  
 عدل  
 في يد  
 رجل  
 ان  
 كان  
 المدعي  
 عليه  
 البينة  
 فاقام  
 البينة  
 على  
 دعواه

الاخر المصالحا في يده لا يقبل ولو ادعى المصالحا كانت له وشهد الشهود المصالحا  
 ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاد رحمه الله المصالحا لا تقبل ولو شهد  
 الشهود المصالحا كانت في يد المدعي امس وقالوا منذ شهر وستة لا تقضي لهذه  
 الشكوة وعن ابي يوسف رحمه الله المصالحا تقبل ويومر بالتسليم الى المدعي  
 ولو شهدوا على اقرار المدعى عليه المصالحا كانت في يد المدعي امس يومر  
 بالاعادة الى المدعي في قولهم وكذا الوشهاد المصالحا كانت في يد المدعي وان المصالحا  
 عليه هذا المصالحا او غصبها منه وانتزع من يده او ابق المدعي فاخذه  
 المدعى عليه او اودعه عند المدعى عليه او عارض اياه بقتل وان لم يشهدوا على  
 ملك المدعي ولو شهد الشهود فقالوا لشهدان هذا العين لهذا المدعي  
 ولم يشهدا انه ملك المدعي او قالوا لشهدان المدعي مالك لهذا او شهدوا  
 على اقرار صاحب البندان هذه العين لهذا المدعي فيجوز ويقضي به للمدعي  
 وكذا الوشهاد وان ملكه منذ عشرين سنة او ذكر او قنا اقل من ذلك  
 او اكثر حور ويقضي به للمدعي وما ذكرنا قليل هذا انه لا بد من التصريح  
 على الملك فذاك قول البعض وهو اختصار الشيخ الامام علي بن محمد الزمخشري  
 رحمه الله اما على قول العامة اذا شهدوا انه له بقتل المدعي اذا قال للقاضي  
 المدعى عليه اقران هذا الشيء لي فزوه بالتسليم الي قال عامة السامع رحمهم  
 الله يسمع دعواه واذا قام البينة على هذا بامر بالتسليم اليه اذا شهدوا  
 بشي ينقل ان هذا الشيء ملك المدعي يجوز شهادتهم وان لم يشهدوا انه  
 في يد المدعي عليه فيغير بغير حق لانهم لما شهدوا له بالملك وملك الانسان  
 لا يكون في يد غيره الا بعرض والبينة تكون على مدعي العارض ولا يكون  
 على صاحب الاصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه بغير  
 حق لا يقطع المدعى عليه والاول اصح وفيما سوي العقار لا يشترط  
 ان يشهدوا انه في يد المدعى عليه لان القاضي يراه في يده فلا حاجة  
 الى البيان بخلاف العقار رجلان تنازعا في عين كل واحد منهما  
 مدعي المصالحا فان كانت العين في يد غيره ما ينكر دعواهما فاقام المدعي

اذا اراد المدعي في يد المدعى عليه

البينة من يد المدعي



البينة على المالك المطلق ان لم يورثا او ارثا وتاريخهما سوا يقضي بينهما  
نصفين وان ارثا واحدهما سبق في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة واني  
يوسف رحمهما الله الاخر ومحمد الاول يقضي لاسبقهما وان ارثا احدهما  
واطلق الاخر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه يقضي بينهما  
هو الصحيح ولا يعتبر التاريخ عند الافراد واختلفت الروايات عن  
صاحبه في ذلك **قال الشيخ** الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله الصحيح  
ان علي قول ابي يوسف الاول ومحمد الاخر يقضي بينهما نصفان كما قال  
ابو حنيفة رحمه الله وان كان العيين في يد احدهما فان لم يورثا او ارثا وتاريخهما  
سوا فالمخرج اولى وان ارثا واحدهما سبق يقضي لاسبقهما كان خارجا  
او صاحبه يد وهو قول ابي يوسف الاخر في قول محمد الخارج اولى فان ارث  
احدهما ولم يورث الاخر كان الخارج اولى في قول ابي حنيفة ومحمد الاخر  
واني يوسف الاول ولو تنازع رهالا في شيء فاقام احدهما البينة انه  
كان في يده منذ شهر واقام الاخر البينة انه في يده الساعة اقتره  
القاضي في يده مدعي الساعة وكذا لو اقام احدهما البينة انه كان في يده  
منذ شهر واقام الاخر البينة انه كان في يده منذ جمعة جعله القاضي في يد  
مدعي الجمعة **عبد** في يد رجل اقام البينة انه عبده منذ عشرين سنة واقام  
اخر البينة انه عبده وكان في يده منذ سنة في اعتصبه الذي في يده فهو  
لن في يده رجل قال لغير هذا العبد لك فتاد المقر له ليس هو لي ثم قال  
هو لي لا يقبل قوله ولو اقام البينة انه له لا يقبل بنية **وقال الامام**  
**الناطع** رحمه الله اذا قال ليست هذه الدار لي ثم اقام البينة انها له تقبل  
بنية لانه لم يقدر بها لعرف هي لو كانت الدار في يده رجل يدعي لنفسه  
فقال رجل اخر ليست الدار لي ثم ادعى انها لنفسه لا يسمع دعواه ولو اقام  
البينة لا تقبل بنية لانه لما قال ليست لي صار مقررا بالملك لذي اليد  
فاذا ادعاه لنفسه بعد ذلك لا يسمع **رجل** في يده عبد يقر بالرق  
ادعي العبد ان فلانا الغايب اشتراه من مولاه هذا بالف ونقده الثمن

ارثا او ارثا

الاخر

لا بعد

لا تقبل قوله وان ادعي ان فلانا الغايب اشتراه من مولاه ووكله بالخصومة يقضي  
نفسه من صاحب اليد قبلت بنية لان العبد يصح خصما في قبض نفسه ويصح  
وكيله في شتر نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك بالقدوم  
وكلني بقض الثمن فاقام البينة على ذلك قبلت بنية الا ان مولاه ان ينع  
عن الخصومة وان لم ينع فلو كالة باينة وله ان يقض الثمن ويبرأ منه  
المولي ولو قال انا عبد فلان قد وكلني بخصومتك في نفسي واقام البينة قبلت  
بنية **رجل** جالي امراة **رجل** وامته وهي صغيرة فخذني واخرجها من منزل  
ابيه او زوجها كان للاب والزوج ان يخاصه في ذلك ويجس حتى ياتي بها  
او يعلم انما قد ماتت **رجل** ادعي عبد له يد رجل وطول بالبنية فلما قاما  
من عند القاض باعه صاحب اليد من رجل بالفت وتقا بضاعة او دعه المشتري  
عند البائع وغايب ثرجاه المدعي بالبنية فان كان القاضي يعلم بما صنع ذو  
اليد اقربه المدعي لا يسمع بنية المدعي على ذي اليد وان لم يعلم به القاضي ولا  
اقربه المدعي تقبل بنية المدعي ولا تقبل بنية صاحب ذي اليد انه باعه  
من فلان ثم ادعاه فلان عنده **وان** اقام البينة على اقرار المدعي بذلك  
قبلت بنية وسدفع عنه الخصومة والخصومة والصدقة اذا انقضت لها  
القبض بمنزلة البيع في ذلك **رجل** ادعي عبد له يد رجل فقبل ان يقيم  
البينة باعه المدعي على غاليين من رجل بمحض من الشهود ثم اقام المدعي  
البينة على المدعي عليه ان العبد له فان القاضي يقضي به للمدعي ولا  
تقبل بنية المدعي عليه انه باعه فان جاء المشتري بعد ذلك واقام  
البينة على المقضي له ان العبد عبده وهو في يده بغير حق يقضي به  
للمشتري فلو باعه المشتري او وهب من المقضي عليه الاول جاز ويغ  
العبد الي ملكه وهذه حكمة محتال بها لدفع الاستحقاق **ولو** ادعي  
عبدا في يد رجل فقبل ان يقيم المدعي البينة باعه بيعا صحيحا محض  
من الشهود ثم اقام المدعي البينة على ان العبد له فانه يقضي به  
للمدعي فان حضر المشتري بعد ذلك واقام البينة على المقضي له

حالة تحصيلها  
لدفع الاستحقاق



ان العبد عبده كان اشتراه من المقضي فله لا يسمع دعوى المشتري ولا تقبل بيته  
لان القضاء على المقضي يكون قضا عالياً وعلى ما يلي الملك منه جبهته يد ثلثة  
احدهم يدعي بطلانها والثاني فظن والثالث كل واقام كل واحد منهم البينة  
على ما ادعي فان القاضي يقضي بجميع مدعي الكل ويضمن هولاء على البطالة  
نصف قيمة البطالة ولدي القطن نصف قيمة القطن وما بقي لدي كل  
بالظهار لا يذيد عما ولا يدعي غير فقضي له ثم مدعي الكل مع مدعي  
البطالة يدعي ان البطالة ولا يدعي غيرهما والبطالة في ايديهما فيقضي  
لكل واحد منهما نصف الذي يدعي صاحبه ترجيحاً لبيته الخارج على بيته ذي  
اليدين واذا قضي لمدعي البطالة بالنصف صار كان مدعي الكل غصب منه نصف  
البطالة وجعلها بطالة بحبته فيضمن نصف قيمتها وهكذا في القطن  
الا ان في القطن يضمن المثل وفي البطالة يضمن القيمة رطلان بيد كل واحد  
منهما شاة اقام كل واحد منهما بيته على ان الشاة التي في يد صاحبه شاة ولد  
من شاة التي في يده فان كانتا مشككتين ذكرني الاصل انه يقضي لكل واحد  
منهما بالشاة التي في يده الا انهما استويا في دعوى النتائج فتعارضت  
البيتان في ذلك فلا يعبر دعوى النتائج فيجعل كأنهما ادعيا ملكاً مطلقاً  
فقضي بكل شاة بيته الخارج وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقضي لكل  
واحد منهما بالشاة التي في يده قضاء ترك لا قضاء استحقاق لانه لا وجه  
للقضاء لكل واحد منهما بالنتائج لما كان الاستحالة والقضاء بغير النتائج قضا  
بغير دعوى فتبطل البيتان ضرورة جارية في يد رجل ادعاهما رطلان اقام  
كل واحد منهما البينة انهما رتبة من الذي في يده بالف درهم على ان  
بالخيار ثلثة ايام فانه يقضي بالبيتين فان امضيا البيع كان لكل واحد  
من المدعيين على الذي في يده الف درهم لان حق كل واحد منهما عند  
الامضاء قبل المشتري في الثمن ولا يصالح في الثمن وان امضيا احدهما  
السع دون الآخر فله الذي امضى لبيع على المشتري نصف الثمن لانه  
لم يسلم المشتري منه الا نصف الجارية والذي لم يمض البيع انما اخذ  
كل الجارية

كل الجارية لانه اقام البينة على ان كل الجارية له وان يتصف بحكم المراجعة  
وان زالت مراجعة صاحبه وان لم يمض واحد منهما البيع كانت الجارية  
بيد المدعيين نصفين لا يستويا بينهما المحبة ولا يبي على المشتري من  
الثمن لا استحقاق المبيع رطل اقام البينة على رطل انه غصب منه هذه  
الجارية اليوم واقام اخر البينة على ان هذا المدعي عالياً اغتصب منه  
هذه الجارية منذ شهر قال محمد رحمه الله في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله  
هو للمدعي اقام البينة على الوقت الاول ولا يضمن للاخر شيئاً رجل ادعي ان  
فلانا الممت غصب منه شيئاً وبيننا حاضر بعض ورثة الميت واقام عليه  
البينة بذلك وبعض ذلك الشيء في يد هذا الوارث وبعضه في يد وكيل الوارث  
اخر وهذا الوارث الحاضر مقراً بميراث لهم من قبل ابيهم فانه يقضي على  
هذا الوارث الحاضر بدفع ما في يده الي المدعي ولا يرد عليه يد وكيل الغائب  
ولو كان كله في يد الوارث الحاضر فانه يقضي بكل ذلك عليه ويدفع الي المدعي  
ما اذا قدم الغائب وقال لهذا كان في يدي اذ لثان غير الوالد لا يقبل قوله  
رطلان لهما على رجل الف درهم مشترك بينهما فحدها المدعي عليه فحضر  
احد الرجلين واقام البينة على دينهما وشركه غائب **قال ابو حنيفة**  
رحمه الله القاضي يقضي للحاضر بخمس مائة ولا يجعل الحاضر خصماً عن الغائب  
في وجوب الوجوع الا ان يكون الالف ميراثاً بينهما عن مورث واحد  
فاذا حضر الشريك الغائب كلف اعادة البينة فان لم يقدر على ذلك  
يدخل مع شريكه في الخمس مائة التي قبض **وقال** ابو يوسف رحمه  
الله اي الشريكين حضر فهو خصم عن الاخر في الباقي في الميراث وغيره  
**وقال محمد** رحمه الله القياس ما قال ابو حنيفة رحمه الله والايمان  
ما قال ابو يوسف رحمه الله اربعة نفر لهم على رجل الف درهم وهو موسر  
او معسر فشهد اثنان منهم على اثنين منهم انهما سريا الغد ثم  
عن حصتهما من الالف جازت شهادتهما وان كان ذلك ثمن بيع باعوه  
وان مات الغريم وترك الف درهم فشهدا بالهبة بعد موته لا يجوز

الاخر فيضمن للمدعي  
عليه قيمتها صاحب  
الوقت صح



شراء تم لان الالف المتروكة بعد الموت بقصر مشترك بين الغر ما وكل واحد  
منهم كان مدعيًا تخليص ذلك لنفسه **عبد** يدعي رجل اقام البيعة على رجل  
انه باعه منهما بالفي درهم واقام احد الرجلين البيعة انه اشتراه منه بالف  
درهم ذكر في المنتقى انه يقضي ببيعة الذي العبد في يده رجل ادعي على رجل  
الفانج المدعي عليه واعطاه اثياه على الجودا وصالحه من دعواه ثم ان المدعي  
عليه اقام البيعة ان المدعي قال قبل ان يقبض المال في اوقال قبل الصلح  
ليس لي قبل فلان شيئا فالصلح وقضا المال ماضيان وان اقام البيعة انه  
اقر بذلك بعد الصلح وقضا المال يبطل الصلح وقضا المال وان كان القاضي  
قضى عليه المال بالبيعة ثم اقام المدعي عليه البيعة ان المدعي اقر قبل القضا  
انه ليس له على المدعي عليه شيء يبطل عنه <sup>المال</sup> عبدي يدعي رجل ادعاه رجل وقال  
كان العبد لي وهبته لذي اليد وهو غائب ولم امره بقبضه فقبضه بغير  
امري **وقال الموهوب** له وهب لي وقبضه منك فان القول يكون قول  
الموهوب له لانه مقبوض في يده ولو قال الموهوب له حين وهبته لي كان  
العبد في منزلك ولم يكن بحضورنا فامرتي بقبضه لا تقبل قوله ولو قال  
المدعي كان العبد لاني وهبته لك فلم تقبضه في حياته وانما قبضه بعد  
موته كان القول قول الوارث اذا اختلفت راس المانع المضارب رد دت  
عليك راس المال بعد ما قسمنا وانكروا المال كان القول قوله **وقال**  
المال لان المضارب يدعي انها في يده نصيبه من الربح ورب المال يدعي  
انه مال المضاربة لانه لم يرد عليه راس المال فيمخلف كل واحد منهما  
فان اقام البيعة اقام رب المال البيعة لان المضارب اقرانه لم يرد عليه  
راس المال واقام المضارب البيعة على اقرار رب المال انه رد عليه  
راس المال فهذا على وجهين ان ارضا وتاريخ احدهما سبق بعضهما  
التاريخين انهما كانا اما اذا كان تاريخ رب المال سابقا لصيرورة  
المضارب لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رد بعده واما اذا كان تاريخ  
المضارب سابقا فلان رب المال وان اقر ببيعته الا ان المضارب لما اقر

بالفان

بالفان بعد ذلك فقد رد اقراره وبطلت البيعة وهذا يصلح اضلا في جنس هذه  
المسائل وان ارضا وتاريخهما سواء او اطلقا بقضي ببيعة المضارب ومخلف كان  
لم يرد ثم رد بعد ذلك جارية يدعي رجل ادعت الفاضل الاصل وانكرت  
انها اقرت بالرق وادعي ذوال اليد انها اقرت بالرق كان القول قول الجارية  
ويقضي بحريتها رجل ادعي عينا في يد رجل فقال هو لي اشتريتها من فلان  
بكذا وفي يدك بغير حق عليك تسليمه الي قالوا لا تسع هذه الدعوى  
لانه لم يذكر بعد الثمن ومن اشترى شيئا فوجده في يد غيره قبل ان ينفذ  
الثمن لا يكون له ان يأخذ من صاحب اليد الي ان يدعي الوكالة بالقبض  
من البائع رجل ادعي على رجل انه غصب منه حمارا وذكر شبهه واقام البيعة على  
وفقد دعواه فاحضر المدعي عليه حمارا فقال المدعي هذا الذي اودعني وزعم  
شهوده ان هذا الحمار هو الحمار الذي شهد بنا ملكه للمدعي فخطوا فيه فاذا بعض  
شبهه على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود عند الشهادة انه مشقوق الاذن  
وهذا الحمار ان الذي جابه المدعي عليه غير مشقوق الاذن قالوا هذا لا يمنع  
القضا للمدعي ولا يوجب خلافا في شرا دتم لانهم ذكروا ما لم يكن محتاجا اليه  
عند الدعوى والشهادة والمخلاف في مثل هذا لا يوجب الحلل **قال**  
رضاء الله عنه وسند كريمة مسائل <sup>المسائل</sup> والنتائج ما يخالف هذا رجل ادعي  
دابة اوداراهوني احارة الغير لا تقبل ببيعة المدعي الا بحضرة الامر  
والمستاجر جميعا وكذا الرهن ولو كانت مزارعة يد رجل فان كان البذر  
من قبل المزارع فهو بمنزلة الاجارة وان كان البذر من صاحب الارض  
اختلفوا فيه والصحيح انه لا يشترط حضرة العامل ولو باع شيئا ولم  
يسلم الي المشتري حتى ادعاه رجل فانه يشترط حضرة البائع والمشتري  
وكذا الواراد الشفعة ان ياخذ الدار بالشفعة وهي في يد البائع يشترط  
حضرة البائع والمشتري ولو ادعي على صغير شيئا بحضرة ومنه ذكر الشيخ  
الامام العرفي نحو انه مراده رحمه الله في شرح القسمة انه يجوز ولا يشترط  
حضرة الصغير ولم ينفصل بينهما اذا كان المدعي به عينا اود بنا وجب



مباشرة الوصي او لا مباشرة الوصي وذكرنا طبع رحمه الله انه لو ادعى ديناً واجب  
 مباشرة الوصي لا يشترط حضرة الصغير وان كان ديناً واجب لا مباشرة الوصي  
 لضمان الاستهلاك ونحو ذلك يشترط حضرة الصغير للاشارة اليه **وذكرنا**  
 رحمه الله انه لو ادعى على محجور بالاداء استهلاك او غصب ان كان المدعي يقول في  
 بنية حاضرة يسمع دعواه ويشترط حضرة الصغير ويحضر مع ابوه او وصيه حتى  
 اذا قضى القاضي بالمالي دوس الاب او الوصي بالاداء وان لم يكن للصبي اب ولا وصي وطلب  
 المدعي من القاضي ان ينصب وصياً للصغير اجابه القاضي الى ذلك لكن يشترط  
 حضرة الصغير عند الدعوى سواء كان الصغير مدعي او مدعى عليه **قال رضي الله**  
 عنه وينبغي ان لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف  
 بنو ابراهيم رحمه الله ولو ادعى على ميت ديناً ورثته صفار فان كان للميت وصي  
 لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن للميت وصي وللصفار وصي يشترط حضرة  
 الورثة الصفار وحضرة الواحد يكفي ولو ادعى على عبد ماذون او معتوه ماذون  
 في التجارة بعتل التجار ما لا ينصب واستهلاك ودبعة او محجور ودبعة  
 او بيع او شراء او اجارة او استيجار او ما اشبه ذلك واقام البينة عيماً ادعى  
 او اقام البينة على اقراره بذلك والعبد بمحمد ذلك حازوا ان كان مولاه وولي  
 المعتوه غايباً لان العبد الماذون والمعتوه الماذون لو اقر بذلك صح اقراره  
 لا ضمن التجار والبينة قامت على خصم منكر لو اقر ببيع اقراره فيكتفي بحضرة  
 وان كان العبد محجوراً يعتبر حضرة المولى والعبد جميعاً شهوداً على عاينة  
 السبب او اقراره بذلك لا تقبل الشهادة على المولى عند عتبته وهل تقبل في  
 حق العبد حتى يواخذ بعد ذلك بالاعتاق **قال رضي الله عنه** وينبغي ان  
 يسمع البينة ويقضي عليه ولو كانا حاضرين يقبل البينة عليهما في حقهما ولا يسمع  
 دعوى استهلاك الدبعة والبضاعة على العبد المحجور في قول ابي حنيفة  
 رحمه الله ومحمد سواء كان المولى حاضراً او غايباً سواء شهدوا واعلني بما بينه الاستهلاك  
 او شهدوا واعلني باقراره ولو شهدوا على عبد ماذون في التجارة بقتل عبد او قدف  
 اوزنا او شرب خمر وانكر العبد كان مولاه حاضراً جاز بالاجماع وان كان غايباً

لا يقبل  
 في الدعوى  
 في حق الصغير عند الدعوى

لا يقبل

لا يقبل عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وعند ابي يوسف رحمه الله تقتل لانت  
 عنده لو قامت البينة على العبد الماذون بقصاص او حد يقتل وكذلك المحجور وان  
 شهدوا عليه ما لا يقر بهذه الاسباب ففي الرضا وشرب الخمر والحدود والمخالفة  
 لله تعالى لا تقتل وفي القصاص والقذف ان كان مولاه حاضراً تقبل وان كان مولاه  
 غايباً لا تقتل في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ولو شهدوا على الصبي الماذون  
 او المعتوه الماذون بقتل العبد او بالزنا او بشرب الخمر او بالقذف في الزنا وشرب  
 الخمر والقذف لا تقتل حضرة المولى او غاب وفي القتل ان حضر المولى جاز لان موحيه  
 هو الدية على العاقلة وان كان المولى غايباً لا تقتل بلا خلاف وان شهدوا على  
 الاقران بهذه الاسباب لا تقتل حضرة المولى او غاب وان شهدوا على العبد  
 الماذون بالسرقة ان كان موجه القتل يقتل اذا كان المولى حاضراً بقطع  
 بلا خلاف وان كان المولى غايباً لا تقتل في حق القتل في قول ابي حنيفة ومحمد  
 رحمه الله وتقتل في حق الضمان وعند ابي يوسف رحمه الله تقتل في حق القتل  
 وان كان السرقة موجه المال تقتل بلا خلاف حضرة المولى او غاب وان شهدوا  
 على الصبي الماذون او المعتوه الماذون في التجارة بالسرقة تقتل حضرة المولى  
 او غاب لان موحيه الضمان لا غير ولو اختلفت العبد الماذون المديون مع المولى  
 في ثوب واحد عاه كل واحد منهما كان الثوب في منزل العبد وهو من تجارة  
 بعضي من نوع يتخرف فيه فالثوب له وان كان العبد لاساقطاً او راكباً  
 دابة وهو في منزل المولى فالثوب والدابة للعبد وان لم يكن من تجارته ولو  
 ان رحلين اختلفا في دابة احدهما راكب والاخر مسك بلجاماً فالراكب  
 اولى ولا يسب الثوب مع المتعلق به كذلك ولو كان احدهما جالساً على  
 على بساط والاخر متعلق به كان بينهما ولو كانا على دابة احدهما راكب  
 في السرج والاخر رديف ادعى الدابة ففي لراكب السرج وان كانا في  
 السرج ففي بينهما ولو ان قطاراً بقودها رجل ورجل راكب بغير اتمه فادعى  
 الراكب ان البعير كلها له والقائد كذلك ينظر ان كان الابل عليه حمله  
 الراكب فالابل كلها للراكب وليس للقائد من شيء انما هو جبر وعنه محمد



وعلى بعض من ركبها رجل  
يقول ان هذا رجل

رحمه الله في قطار من الابل على اول بعير من رجل راكب على بعير ادعي كل واحد منهم  
ان الابل كلها له فان البعير الذي عليه الاول له خاصة والبعير الذي عليه  
الاوسط للاوسط خاصة والذي عليه الاخر له خاصة وما بين الاول  
الي الاوسط الاول للاول وما بين الاوسط الي الاخر فهو بين الاول والاوسط  
نصفان وليس للاخر الا البعير الذي هو عليه اذا زوج الرجل بينه الخمسة وهم في  
دار ابيهم كلهم في عياله فقالت البنون المتاع متاعنا والاب يدعي لنفسه  
فان المتاع يكون للاب وللبنين الشيايب التي عليهم لا غير فان قال البنون او قالت  
امراة المتاع بعد موت المتاع بعينه ان هذا استغذناه بعد موت الاب او الزوج  
كان القول قولكم وان اقرروا ان المتاع الذي كان في البيت يوم مات الاب او  
قالت البينة هي ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقتله قولكم رجل اعتق امته  
ولها ولد فقالت اعتقتي قبل الولادة والولد حر وقال المولي لا بل اعتقتك  
بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون الولد اذا كان في يدها كان القول  
قولها **وقال** ابو يوسف رحمه الله ان كان للولد في ايديها فذلك يكون  
القول قولها وان اقاما البينة فبينتا اولي لا يفتات ببينة العتق في زمان  
سابق وكذلك في الكتابة فاما في النذير القول قول المولي وفي المستقي  
عن محمد رحمه الله ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان  
لا يعبر فهو من هو في يده وان اقاما البينة فبينتا اولي وكذلك في الكتابة  
ولو اعتق جاريته ثم اختلفا بعد حين في ولدها فقالت ولدت  
بعد عتقي فاخذته مني وقال المولي ولدتيه قبل العتق فاخذته منك  
والولد لا يعبر فعلى المولي ان يرد به الى الام وكذلك في الكتابة وفي الذرف  
وام الولد القول للمولي رجل وامرأة في ايديها دارا قامت المرأة البينة ان  
الدار لها وان الرجل عبد لها واقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة زوجته  
تزوجها في الف درهم ودفع اليها ولم يعم البينة انه حر فانه يقتضي بالدار  
لهما الرجل عبد له ولو اقام البينة انه حر الاصل والمسئلة مجاهلها فان المرأة  
امراة ويقضي انه حر ويقضي بالدار المرأة من قبل الدار والمرأة في يد الزوج

رجل وامره  
في ايديها دار

حين

حين تقضي بالدار امراة وكان العتق بالدار بينة المرأة اولي كزوجين في ايديها  
دارا ادعي كل واحد منهما واقام كل منهما البينة الفداء او فان في مياض قول الجي  
حنيفة رحمه الله يقضي بالدار المرأة ولولم يكن لها بينة كان للزوج لانه صاحب  
يد وذكر ابن شجاع رحمه الله في النواذر لو اقام الرجل البينة ان الدار داره والمرأة  
امته واقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الزوج عبد لها وليست الدار في ايديها  
فانه ار بيتهما نصفان وان كانت في يد احد مما عدل في يده لتعارض البينتين في  
الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا يقتل بينة احدهما على صاحبه بالرق لكان  
التعارض **قال رحمه الله** وينبغي ان الدار اذا كانت في يد احد مما مضى  
الخارج لان بينة صاحب اليد في الملك المطلق لا تعارض بينة الخارج رجل ادعي  
على رجل انه رهن عنده ثوبا ومن فجد المدعى عليه فشهد الشهود انه رهن عنده  
ثوبا ولم يسموه ذكر في الاصل انه يجوز هذه الشهادة ويكون القول قول المرتن  
اذ اتى بتوبع مع يمينه وكذلك في العصب وقد ذكرنا عبد في يد رجل اقام  
البينة انه عبد للذي في يده وانه اعتقه وقال الذي في يده هو لفلان او علي  
او قال اغتصبته منه وليس لصاحب اليد بينة على ما يدعي فقطع القاضي  
بالعتق ثم حضر فلان بعد ذلك واقام البينة انه عبده اغتصبته منه صاحب  
الياد وكان او دعه عنده فانه يقتضي به للذي حضر يبطل عتقه وذكر  
في الجامع اذا اقام عبد البينة على الذي في يده ان فلانا اعتقه وهو  
ملك واقام الذي في يده البينة انه لفلان الغايب او او دعه عنده  
فانه يقتضي بالعتق فان قدم فلان الغايب واقام البينة انه عبده لا  
يقبل بينته والعتق اولي ولو اقامت جارية البينة على رجل انها اعتقت  
واقام اضر البينة انها اغتصبته الذي في يده كان العتق اليق رجل ادعي  
عبدا في يد رجل انه له فطوبى بالبينة فلما قاما من عند القاضي باع الذي  
في يده العبد من ثالث وتقا بصنا ثم او دعه المستتر من عند البائع  
فتاب ثم جاء المدعي بالبينة فان علم القاضي بما صنع ذواليد واقربه المدعي  
لا يسمع بينة المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي والاقرية المدعي

الدار



سمعت بيته المدعي ولا يسمع بيته ذي اليد على ما صنع الا اذا اقام البيته على اقرار المدعي  
بذلك فنقل بيته ويدفع عنه خصومة المدعي والهيبة اذا اتصل به القبض  
والصدقة في هذا بمنزلة البيع رجل ادعي على اخر انه استهلك عليه كذا دابة  
وسمي عدد معلوما وجه بالشهود قالوا ينبغي للشهود ان يبينوا المذكور والاثبات  
فان لم يبينوا ذلك **قال الفقيه** ابو بكر البجلي رحمه الله اخاف ان لا تقبل شهادتهم  
ولا يقضي بشي وان يبينوا المذكور والاثبات جازت شهادتهم ولا يحتاج الي ذكر اللون  
لان اختلاف الذكور والاثبات واختلاف فاحش بها مختلف النافع ولا كذلك  
اختلاف اللون **عبد** يد رجل اقام الذي يدعه البيته انه اعتقه وهو مملوك  
واقام اخر البيته انه اعتقه وهو مملوك فان صدق العبد احدهما فبيته  
اولي وان كذبا جميعا يقضي بولاية بيتهما نصفان امة يد رجل اقام البيته  
انه دبره وهو مملوك واقام اخر البيته انها ولدت منه وهو مملوك واقام اخر  
على ذلك فهو الذي يد يد به **عبد** يد رجل اقام رجلا كل واحد منهما  
البيته انه باع من الذي يد يد به بيعا فاسد اقام ما ياخذ ان العبد  
وقيته بينهما يعني اذا شهدوا على اقرار فان مات العبد يد المشتري  
فعليه قيمتان وان كانت البيتان شهدا على معانة البيع والقبض  
فان كان العبد قائما اخذاه نصفين ولا يبي لها غير ذلك وان كان العبد  
مستهدكا اخذ اقيمة نصفين لا يبي لها غير ذلك **قال رضي الله عنه**  
وينبغي ان يكون في الغصب كذلك **عبد** يد رجل اقام هو البيته على  
رجلين انه باعه منهما بالفي درهم واقام احد الرجلين البيته انه اشتراه  
من الذي يد يد به بالفي درهم فالبيته بيته الذي العبد يد يد به لانه  
اقام البيته عليهما بالبيع فقد اثبت اقرار كل واحد منهما انه اشتراه مع صاحبه  
بالفي درهم وذلك سطل دعواه انه اشتراه منه بالفي درهم رجل غصب  
رجل شيئا فاقام المصوب منه البيته على الغصب وعدلت فادعي الغاصب  
المصوب منه اقراره للغاصب هل يقبل بيته الغاصب والغصب في  
يد به او ما هو القاي به تسليم الغصب الي المدعي ثم يسالم البيته بعد ذلك

عليها

عليها ادعي من الاقرار **قال محمد** رحمه الله ان ادعي بيته حاضرة قبلت بيته واقرب  
الغصب يد يد به قيل ان كان القاي يجلس كل خمسة عشر يوما يمهله القاضي الى ذلك  
قال يمهله وياخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك التي رجل ادعي تاعا او دارا او ريد رجل  
انه له واقام البيته فمضي له القاي بذلك ولم ياخذ من القاضي عليه حتى اقام القاضي  
عليه البيته على ان المدعي اقر على انه لا حق له فيه قال محمد رحمه الله ان شهدوا انه اقر  
بذلك قبل قضا القاي يتطل بيته المدعي والقضا وان شهدوا انه اقر به بعد القضا  
لا سطل به قضا القاي **عبد** يد رجل اقام البيته انه عبيد ولد له ملكه **قال**  
الولادة اولى وعن محمد رحمه الله **عبد** رجل اقام رجل البيته انه عبيد ولد له ملكه  
فقضي القاي به لهما واقام اخر البيته انه عبيد ولد له ملكه فان القاضي  
يقضي به للمالك ان لم يعد المقضي لهما البيته انه عبيد مما ولد له ملكهما فاقام  
ذلك احدهما قضي بالنصف للذي اعاد البيته ولانه صاحب يد في النصف فلا  
يقبل فيه بيته الثالث لان يد عوي النجاج يقضي بيته صاحبا ليد ويقضي  
بالنصف للثالث وليس له اي اعاد البيته ان يدخل مع الثالث في هذا النصف  
لان القاي حين قضي للاولين بالعبد بينهما فقد قضي لكل واحد منهما على  
صاحبه بنصفه فلا نقل البيته من احدهما فاما ما رخصنا عليه واذ قضي  
على الرجل بنتلج او ملك مطلق ثم اقام هو البيته على النجاج او على التلقي  
من المدعي قبلت بيته رجل اقام البيته على ان قاي به كذا قضي له بهذه  
الجارية او بهذه الشاة واقام ذو اليد البيته يقضي بيته المدعي ولا يقضي  
بيته ذي اليد على النجاج خلا فاحمد رحمه الله لاحتمال ان القاي قضي  
للخارج بالنجاج وكذا لو فسر المدعي بملك مطلق لان القاي الثاني  
لا يدري ان القاي الاول قضي باجتهاد فلا يجمل قضا الاول ولوان  
رجلين ادعي ادابة يد يد رجل اقام احدهما البيته على النجاج والاخر  
على الملك فصاحب النجاج اري خارجا كان او صاحب يد ولو ادعي  
بنجاج دابة تقضي بينهما فان وقت كل واحد من البيتين وقتا وسن  
الدابة يوافق احدي البيتين وهما خارجتان اراحدهما يقضي للذي

عنده اعتقه هو مملوك  
واقام اخر البيته انه عبيد

على الشاة

البيته على النجاج  
اولا فلا يقضي على  
الملك فصاحب  
النجاج اري خارجا  
كان







في أرض فلان لا يقضي به لفلان ولو اقر الذي في يديه بذلك يؤخذ باقراره  
 ولو شهدوا ان هذا العبد ولدته امه فلان كان العبد لصاحب الامه ولو شهدوا  
 ان هذه المخطئة من ذرع هذا الرجل يقضي لها صاحب الزرع وكذا لو شهدوا  
 ان هذا الزبيب من كرم فلان يقضي بالزبيب لفلان ولو ادعى دجاجة في  
 يد رجل انه له خرج في ملكه واقام ذو اليد البينة على مثل ذلك فانه يقضي  
 به لذي اليد ولو اقام المدعي البينة انا البيضة التي خرج منها الدجاجة كانت  
 له لا تقضي بالدجاجة للمدعي ويكون الدجاجة لصاحب اليد وعليه بيضة  
 للمدعي كان صاحب غصب بيضة وجعل تحت الدجاجة عبدا في يد رجل  
 اقام رجل البينة انه عبده اشتراه من فلان وانه ولد في ملكه باع  
 واقام ذو اليد البينة انه عبده اشتراه من فلان اخروا منه ولد في ملكه  
 بايعه فلان فانه يقضي بالعبد لذي اليد لان كل واحد منهما ادعى شئ  
 بايعه ودعوى شئ بايعه كدعوى شئ بايعه فانه يقضي ببينة ذك  
 البينة في يد رجل وانتهى في يد رجل اخر وادعى رجل المظالمه واقام  
 البينة يقضي له بالجارية لا يكون لهذا المدعي ان ياخذ ابنته وان استحق  
 الجارية ملكا مطلقا ولو كانت الابنة في يد المدعي عليه كان له ان ياخذ  
 الابنة مع الجارية ولو اقام رجل البينة على تحمل في يد رجل ومثله هذا  
 التحمل في يد غيره فحق له بالتحمل فانه ياخذ الثمن ايضا ولا شبهة الثمن  
 الولد رجل المشتري جارية فاستحققت من يده نكوله لم يكن له ان يرجع  
 بالثمن على بايعه فان اقام البينة بعد نكوله على بايعه ان الجارية كانت  
 للمستحق لا تقبل بينته الا ان يقيم على اقرار البائع بذلك وهل  
 له ان يملك البائع فيه روايتان والظاهر انه لا يملك وكذا لو كان القضا  
 للمستحق على المشتري باقراره ولو كانت الجارية ادعت المظاهرة  
 فاستحق المشتري فنكل او اقر ثم اقام البينة على بايعه المظاهرة كانت  
 حرم قبلت بينته على البائع وان لم يكن له بينة كان له ان يملك  
 البائع وكذا لو استحق رجل المظاهرة اعتقر او دبرها او ولدت منه

قالوا ان هذا الرجل  
 قالوا ان هذا الرجل  
 قالوا ان هذا الرجل

فصدقه المشتري ثم اقام هو البينة على البائع بذلك قبلت بينته واسم اعلم  
**فصل في دعوى الدور والاراضي** رجل ادعى دارا وعقارا ولا  
 يسمع دعواه الا بتعريفه وتعريفه لا يكون الا بالحدود وفيه ذكر الجيران باسمائهم  
 وابائهم واحدا منهم واللقب الذي يعرف به وان كان يعرف باسمه واسم ابيه  
 وجده لا يحتاج الي اللقب وان كان التعريف لا يحصل الا بذكر اللقب  
 لا بد بان كان بينا ركنه في المصريح في ذلك الاسم والنسب كما لو  
 قال احمد ابن محمد بن جعفر فبهم هذا لا يقع الا التعريف لان في المص  
 من بينا ركنه في الاسم والنسب ومحمد رحمه الله في كثير من المواضع فلان  
 ابن فلان الفلاني وان حصل التعريف باسمه واسم ابيه ولقبه لا يحتاج  
 الي ذكر الجدة فان كان لا يحصل بذكر الاب والجد لا يكفي بذلك ولو  
 ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يصح وان لم يسكت ولكنته  
 اخطا في الرابع لا يصح في لوقال المدعى عليه ليكن هذا المحدود في يدي او قال  
 ليس علي تسليم هذا المحدود لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على الخطا فبهم  
 تتساقط الحصر منه ولو ادعى على رجل محدودا في يدك فانكر المدعى عليه ان  
 يكون ذلك في يده وطلب المدعي من القاضي ان يحلفه على ذلك كان له ذلك  
 حتى يقر فاذا اقر باليد حلف على ملك المدعي فاذا اقر بذلك يامر القاضي  
 بترك التعرض فان اراد المدعي ان يقيم البينة بعد اقراره باليد المظالمه  
**قال الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا تقبل بينة المدعي على  
 الملك ما لم يقيم البينة المظالمه في يد المدعى عليه فان لم يقيم البينة المظالمه في يد  
 المدعى عليه واقام البينة على الملك بعد اقرار المدعى عليه باليد فقط  
 القاضي بذلك ذكره الجائع انه لا ينفذ قضاؤه ما لم يعرف القاضي المظالمه  
 في يده لو يقيم البينة المظالمه في يده وهكذا ذكر الحنفية رحمه الله المدعى عليه  
 اذا ادعى بعد القضا ان المدعي اخطا في الحد الرابع لا يسمع دعواه وان  
 شهدوا على حد من لم تقبل شهادتهم ولا تقضي بها وعن ابي يوسف  
 رحمه الله المظالمه تقبل وتقضي واختلف الساجح رحمه الله في قوله قال

فان لا يسمع عليه هذه  
 الحصر منه وان قال المدعي  
 هذا المحدود في يدي غير انك  
 اخطا في الحد وروى

وكذا لو ادعى رجل القضا  
 بعد ما اجاب المدعى  
 ما لم يقبل شهادتهم  
 اخطا في الحد الرابع  
 لا يسمع دعواه



بعضهم انما يقبل اذا شهدوا على حد من متقابلين اما اذا شهدوا على حد من  
 حد العن والمغرب وحد اليسار والمشرق لا يقبل **وقال بعضهم** انما يقبل  
 قوله اذا شهدوا على حد من احد ما طولا والاخر عرضا اذا ادعى محدودا وذكر  
 الحدود الاربعه وقال نحن نعلم حدودها اذا ذهبنا اليها ونقف ثمة ولكن  
 لا نعرف جيرانها ولا نعرف اسامي الجيران **قال الشيخ** الامام الفذوق شمس  
 الامية الحلواني رحمه الله هاهنا مسائل ثلاث احدها ان يقول الشهود  
 لهذا المدعي دار في محلة كذا في سكة كذا تلاصق دار فلان في رقيقه كذا غصبا  
 منه هذا المدعي على ما عليه وانما في يده بعير حق ولم يذكر واحدا من  
 قالوا لا نعم حدودها وحيا المدعي بشهود اخرين فشهدوا بحدوده  
 فان القاضي لا يقضي للمدعي لان الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود  
 والذين شهدوا بحدود الدار لم يشهدوا بالملك الدار والمسيلة الثانية  
 لو قال الشهود نحن نعلم حدودها احد حد ودها لداو الثاني كذا والثالث  
 كذا والرابع كذا لكن لا ندري اوافق الحدود الذي سمينا دعوى المدعي  
 وهل هذه الحدود حدود تلك الدار فاما حملنا الشكوك بهذه الحدود  
 وسمي لنا حدودها هذه الحدود واقرا البائع بهذه الحدود لكن ما رايها  
 ولا سر فابتلك المحلة ولا يسكتا واكثر ما يكون تحمل الشكوك على الدار  
 والارض على هذا الوجه يسمى البائع حدودها والشهود يتحملون الشك  
 بتعرف البائع وفي هذه المسيلة القاضي يبعث امينا الدار لينظر الى الدار  
 ان هذه الحدود هل هي حدود تلك الدار فان وافق فضع بها للمدعي  
 اذا رجعا اليه وشهدا عنه ان حدودها هذه الحدود وان خالف  
 لا يقضي اما المسيلة الثالثة اذا قال الشهود ان لهذا المدعي دارا في  
 محلة كذا نعرف حدودها اذا قمنا عند هيطا نفا ونشير ان احد حدودها الى  
 ها هنا والثاني الى ها هنا والثالث الى هنا والرابع الى هنا ولكن لا  
 نعلم جيرانها فانها اذا اراد القاضي ان يقضي للمدعي بامر الشهود  
 بان يذهبوا الى الدار ويبيع معهم شهاهدين او امينين من اهلها

ويبينوا

ويبينوا الحدود للامنين ثم يتعرف الامينات جيرانها ويسالوا عن اسمائهم فاذا رجعوا  
 الى القاضي وشهدوا ان الشهود بينا حدود الدار واشادوا اليها وانما تعرفنا  
 عن جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان وفلان في سكة كذا فان القاضي  
 يقضي بشكوة الشهود الذين شهدوا بملك الدار للمدعي وان قال الشهود  
 شهدنا ان الدار التي تالاصق دار فلان من فلان لهذا المدعي او قالوا  
 الدار التي بين فلان وبين دار فلان لهذا المدعي لا تلتفت الى شئ دعتهم لانهم  
 ذكروا حد من رذالك لا يكفي فان كانت الدار مشهوره باسم رجل ولم يذكر  
 الشهود حدودها لا تقبل شكوتهم في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذا القريه والارض  
 والحائوت ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله واجمعوا على ان الرجل  
 اذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب ولو ادعى محدودا في  
 يد رجل وذكر الشهود الحدود الثلاثة وقالوا لا نعرف الحد الرابع جازمت  
 شكوتهم وان ذكروا الحد الرابع وقالوا الحد الرابع متصل بملك المدعي ولم  
 يذكر الفاصل جازمت شكوتهم وان ذكروا الحد الرابع بملك المدعي عليه  
 ولم يذكر الفاصل لا تقبل شكوتهم في الاراضي وتقبل في البيوت والدور  
 والكروم ولو كان الحد الرابع ملك رجلين لكل واحد منهما ارض بحسب المدعى  
 به فقالوا في بيان الحدود والحد الرابع لزيق ارض فلان ذكروا احد الجارين  
 ولم يذكر الاخر جاز ارضا وكذا لو كان الحد الرابع ارض رجل وسجد فقالوا الحد  
 الرابع لزيق ارض فلان ولم يذكروا المسجد جاز رجلان تنازعا في دار كل واحد  
 منهما يدعي انها له ويحيد به ذكر محمد رحمه الله في الاصل ان علي كل واحد  
 منهما البنية والا فاليهم لان كل واحد منهما قد توجه الخصومة عليه  
 لما ادعى اليه لنفسه فان اقام احد ما البنية المضاعف يده يقضى له  
 باليد وبصير هو مدعى عليه والاخر مدعى عليه وان قامت لكل واحد منهما  
 البنية فان القاضي يجعل الدار بينهما لانها تساويان اثبات اليد وضار  
 كما لو تساويان اثبات الملك **وقال بعض** اصحابنا رحمه الله اذا قال  
 المدعي ملكي وفي يدي لا يسمع دعواه لا تليدعي حقا على غيره وذكر

وتقبل في البيوت

مطلب اذا ادعى كل منهما ارض



الحقاف رحمه الله عن اصحابنا رحمهم الله ان رها لواقام البينة على رجل وان في يده  
الدار التي حدها كذا وبين يده ودعاه فان القاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينة  
على الملك ما لم يتم البينة ان الدارين يد المدعى عليه ثم تقيم البينة المثالة  
لتوهم انها تواضع في محدد في يد فالك على ان يجمعها مع ما اقتدر الاخر  
بالبينة في يده وقيم المدعي بينة عليه المثالة والدارين يد غيرهما وهذا باطل  
لان هذا قضا على السخر واختلوا في القضاء على السخر قال بعضهم تنفذ  
قضاؤه والله اشارة به في الكتاب **وقال بعضهم** ان ينفذ قضاؤه والله  
اشارة به في الكتاب اذا لم يعلم القاضي انه مسخر ما اذا علم انه مسخر لا ينفذ قضا  
القاضي ولا يسمع ما ادفعه ما قاله الحضا ف رحمه الله ينبغي ان لا يسمع البينة  
في مسيلتنا لان صاحب كل واحد منهما لا يكون خصما له اذا لم تكن في الدار  
في يده ومن اصحابنا من قال مسيلة الخصم محولة على ما اذا اقام البينة  
على اليد ثم اقام احد ما المسة على الملك اها اذا لم يقيم البينة على اليد  
حتى اقام احد ما البينة على الملك فان القاضي لا يقضي له حتى لو وجد الدار  
في يده ثالث لا تترفع من يده وذكر الشيخ الامام شمس الامية السرخسي رحمه  
الله قال مسيلة ما ويل الحضا فان المدعى عليه لم يدع اليد لنفسه وفي  
مسيلة الاصل كل واحد منهما يدعي اليد لنفسه فلهذا يقبل دعوى  
المدعي على الملك حتى لو قال المدعي ملكي وفي يدي وان هذا الرجل ينبغي  
ويتعرض الي بعير حق والمدعى عليه يقول ملكي في يدك ولا يدعي اليد لنفسه  
لا يسمع بينة المدعي وذكر محمد رحمه الله في السير لو ان مسلما خرج من دار الحرب  
ومعه مستامن وفي يده بعير عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي  
فقاتل لاحد ما بينة من المسلمين فان القاضي يقضي بالمال لمن اقام البينة  
لانه نفذ دعواه بالحجة قال الامام شمس الامية السرخسي رحمه الله وبهذا  
المسيلة تبين خطأ بعض مسايخنا رحمهم الله فيما اذا قال كل واحد من  
المتداعيين ملكي وفي يدي ان القاضي لا يسمع هذه الخصومة ونقول  
اذا كان ملكك وفي يدك فاذا اطلب مني فقد نصها على قبول

البينة

البينة من احد ما هو الصحيح ووجهه ان كل واحد منهما محتاج الي البينة لدفع  
شأ رعة الاخر والبينة لهذا القصد مقبولة ونقول للقاضي اطلب منك ان تنفذ  
عن مزاحمتي وتقرر في يدي فالماض ان دعوى الملك في القمار لا يسمع  
الا على صاحب اليد ودعوى اليد تقبل على غير صاحب اليد اذا كان ذلك  
الغير يزارعه في اليد فيجعل مدعى اليد مقصودا ومدعى الملك متعكفا  
ملك اليد رجل ادعي دارا في يد رجل وقال الملك ادري اشتراها  
فلان منك لي وفلان غايب والذي في يده الدار محمد البيع **قال ابو يوسف**  
رحمه الله اقبل بينة المدعي وكذا لو كان المشتري قاصرا يكر الشرا وهذا بمنزلة  
رجل ادعي دارا في يد رجل وقال هي التي اشتريتها من فلان وكان فلان اشترا  
منك **وقال ابو حنيفة** رحمه الله اذا ادعي المثالة اشتراها من فلان  
وقلان اشتراها من الذي في يده فيقبل البينة وان ادعي المثالة اشتراها  
له فلان من الذي في يده الوار لا اقبل هذه ولو قال هذا لي اشتريته من  
فلان الذي وكلته بالبيع سمع دعواه ولو قال هذا لي اشتراها منك فلان  
وفلان كان وكيل لي في الشرا لا يسمع دعواه في قول اي حنيفة رحمه الله ويسمع في  
قول اي يوسف رحمه الله رجل ادعي دارا في يد رجل فقال المدعى عليه ليست  
في يدي فجاء المدعي بشهود فشهدوا ان الدارين يد المدعى عليه وفي ملكه فان  
القاضي يسأل ان قال المدعي هو كما شهدوا انما في ملكه وفي يده فقد اقر المدعي  
بالدار المدعى عليه وان قالوا صدقوا انما في يدي لا اصد فقم في انما في ملكه فلهذا  
ذلك ويجعل المدعى عليه خصما للمدعي المدعي اذا قال ملكي وحق وفي يدي هذا بغير  
حق ولم يقبل واجب عليه تسليمه الي والشهود لم يقولوا ذلك ايضا صح ولو قال  
ملك وحق ولم يقبل وفي يده بعير حق فقد ذكرنا اختلاف المسايخ رحمهم  
الله فيه رجل ادعي دارا في يد رجل فقال الذي في يده اودعني فلان  
فقال المدعي ما كان فلان اودعك ولكنه وهبها لك او باعها فان القاضي  
يخلف الذي في يده ما وهبها له ولا باع منه بعد ما كان اودعها  
ايها فان نكل عن اليمين جعله خصما للمدعي رجل في يد دارا ادعاه

دعوى الملك والفقير  
لا يسمع



رجل فاقم البيت الذي في يده الدار البينة ان فلان الغائب كان ادعي هذه الدار واستحق  
من يده وسلم اليه القاضي ثم ان ذلك الغائب اجرة الذي هو في قلوب لا يقبل بيته  
ولا يدفع عنه الخصومة **دار يدي رجل** ادعي رجل الخالة واقام البينة واقام  
الذي في يده البينة ان هذه الدار لفلان الغائب **الدار** ان هذا المدعي وروى  
في يقبل بيته ويندفع عنه الخصومة ولا يلزم الغائب الشرا من هذا المدعي **دار**  
في يد رجل فاقم رجل البينة ان صاحب اليد غصب منه واقام رجل اخر البينة ان هذه  
الدار له فانه يقضي بالدار للذي اقام البينة ايضا له **دار** ادعي دار في  
يد رجل الخالة ثم ادعي بعد ذلك الخالة فلان وقطعها عليه قالوا يسمع دعواه  
كما لو ادعي لنفسه او لا ثم ادعي لغيره وادعي انه وكيل وان ادعي او كما انه  
وقف ثم ادعي انه له لا يسمع دعواه كما لو ادعي لغيره او لا ثم ادعي لنفسه  
رجل ادعي دار في يد رجل فانكر الذي في يده فاستخلف فنكر  
فقضي القاضي بنكوله ثم ان القاضي عليه اقام البينة انه كان استراها  
من المدعي ان اقام البينة على الشرا قبل القضا لا تقبل وان اقامها على  
الشرا بعد القضا تقبل **رجل ادعي دار** في يد رجل الخالة وملكه  
وهو وبيع يد الذي في يده غصب **دار** الذي في يده البينة الخاودة  
في يده عن فلان الغائب اختلف فيه **قال بعضهم** سندفع عنه الخصومة وقال  
بعضهم لا تندفع وهو الصحيح كما لو غصب شي ثم اقام الذي في يده البينة  
الخاودة بغير سندفع عنه الخصومة فكذا هنا **ولو ادعي** عبد ادعي يد رجل انه  
له سرقة فاقام الذي في يده البينة انه ودبغة لفلان الغائب قال  
محمد وزفر رحمهما الله تندفع عنه الخصومة وقال ابو يوسف وابو حنيفة  
رحمهما الله في السرقة اذا لم يسم السارق لا تندفع عنه الخصومة عن صاحب  
اليه ولو قال هذا لي غصبه مني فلان غير ذي اليد او كان ثوبا فقال هذا لي سرقة  
من فلان غير ذي اليد فاقام المدعي عليه البينة **على** ان فلانا الغائب او عليه  
تندفع الخصومة عن ذي اليد **قال الشيخ** الامام العرفي بجوابه من ادعى  
الله في السرقة لا تندفع الخصومة عن ذي اليد استحسننا ولو قال هذا لي

ادعي سرقة  
رجل فاقم  
الدار

استرته

استرته من فوايد بكذا واقام المدعي عليه البينة انه ودبغة في يده ينظر في  
ذلك ان ادعي عيا ذي اليد فعلا لم تبينه احكام بان ادعي الشرا منه بالعارف  
مذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فاقام الذي في يده البينة انه لفلان الغائب  
او دعيه او غصبه منه لا سندفع الخصومة في قولهم وان ادعي عليه عقد بآتي احكامه  
بان ادعي انه استرته هذه الدار وهذا العبد بكذا ونقد الثمن وقبض  
منه المبيع ثم اقام المدعي عليه البينة انه لفلان الغائب او دعيه اختلفوا فيه  
**قال بعضهم** سندفع عنه الخصومة لانه لما ادعي عليه عقد استرته احكامه لم  
يبق دعوى العقد وبقي دعوى الملك فتندفع عنه الخصومة **وقال بعضهم**  
لا سندفع لانه وان انتهى احكامه لا يصير مدعيه ملكا مطلقا لا يقضي عليه  
بالزوايد والصحيح ايضا سندفع ولو ادعي المدعي الشرا مع نقد الثمن ولم يذكر قبض  
المبيع لا سندفع الخصومة عن ذي اليد في قولهم ولو ادعي ثوبا او دار او دابة  
في يد رجل انه له فاقام الذي في يده البينة انه لفلان الغائب او دعيه  
او غصبه منه او دعيه باجارة او رهن ان كان المقر له غائبا لا سندفع  
الخصومة عن ذي اليد ما لم يتم البينة عيا ذلك وان كان المقر له حاضرا  
وصدقه فيما قال سندفع الخصومة عن ذي اليد وتتحول الخصومة الي المقر  
له وان كان المقر له غائبا فاقام الذي في يده البينة وشهدوا انه ادعى  
رجلا لا يعرفه لا يقبل شهادتهم وان قالوا عرفه بوجهه ولا عرفه باسمه ونسبه  
جازت شهادتهم في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وان شهد الشهود  
على اقرار المدعي ان رجلا دفع الي ذي اليد جازت شهادتهم وسندفع عنه  
الخصومة ولو شهد شهود المدعي عليه ان المدعي اقر ان هذا فلان الغائب وقال  
او دعيه فلان الغائب سندفع عنه الخصومة ولو شهد الشهود عيا اقرار المدعي  
بذلك ولم تنقل صاحب اليد هو لفلان او دعيه قالوا يندفع عنه الخصومة  
ولو اقام المدعي عليه البينة ان فلانا الغائب دفعه اليه فشهد شهوده  
وقالوا يشهدان فلانا الغائب دفعه اليه فلا ندرى انه ملك فلان الغائب  
جازت شهادتهم ويندفع الخصومة عن ذي اليد كما لو اقر المدعي عند القاضي



ان فلانا الغائب دفعه اليه فادفع الخصومة من ذي اليد ولو قال الذي في يديه  
 اود غير هذا اعرفه فشهد السهود انه اود عند رجل ومما لا يعرفه كان الذي  
 في يديه خصم للمدعي وكذا لو قال السهود اود عن يده فلان والمدعى عليه يقول  
 اود عن رجل لا اعرفه كان ما وصفه للمدعي رجلا مدعي عن رجل في يده دار والكا  
 في غير تلك البلدة فاقام المدعي البينة فقبلت بيته وقضي بها المدعي جاز  
 قضاؤه وان لم يكن الدار في ولاية هذا القاضي رجل مدعي داره يدعي رجل  
 له فذكر المدعي من ابن سراي راسدين مدعا عليه بان رايه واتهم بطل  
 دعواه لان هذا اللغظ ذكر للبلدين والبدل عرفا فان ادعاهما المدعي بعد  
 ذلك لا يسمع دعواه الا ان يدعي التلقي من المدعا عليه بملاك حاد ورجل  
 ادعي محدود اود كحدودها وقال في تعريفه وفي اشجاره كان المحدود  
 بثلث الحدود ولكم كخالية عن الاشجار لا تبطل دعوي المدعي وكذا لو ذكر مكان  
 الاشجار حيطان ولو كان المدعي قال في تعريفه ليس في شجر ولا حائط فاذا  
 هي في اشجار عظيمة لا تتصور حد وثما بعد الدعوى الا ان حدودها يوافق  
 الحدود الذي ذكر بطل دعواه ولو ادعي ارضا وذكر حدودها وقال هي عشر  
 ديرات ارض او عشر هريب فكانت اكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا  
 لو قال وهي ارض يذرفه عشر كميل فاذا هي اكثر من ذلك او اقل الا  
 ان الحدود وافقت دعوى المدعي لا تبطل دعوى المدعي لان هذا خلاف  
 محتمل التوفيق وهو غير محتاج اليه دار يدعي رجل فقال رجل اخر بعث  
 منه هذه الدار وانكر الذي في يديه الشرا وقال هي لي ثم ان المقر ادعي بها  
 له فاقام البينة على ذلك قبلت بيته ولو قال المقر ولا هذه الدار الذي  
 في يديه وسكت ثم قال انا بعثت منه فانكر الذي في يديه الشرا فاقام  
 القربينة ايضا **ذكر** الامام ان طلبة رحمه الله لا يقبل بيته ولا  
 يسمع دعواه رجل اقر عند القاضي ان هذا العبد والدار فلان غير ذي اليد  
 ثم اقام البينة انه لا اشتراه من الذي في يده فيل اقراره لا يقبل بيته  
 رجل اشترى دارا او عبدا فاستحق من يده بالبينة وارا ان يرجع

دليل على عا  
 ١٩

باليمن

باليمن في يده ثم قال لا من البائع قد كنتا بيته من هذا الكذا في الرابع  
 عليك باليمن قالوا يسمع منه دعواه الثاني ولو ادعي عن رجل في يده  
 انه اشتراه من البائع ان كان له ابيه وادعاه في يده من ابيه فاذا استحق عليه  
 كان له ان يرجع عليه ما باليمن دار يدعي رجل ادعي بها الدار اشتراه من فلان  
 ثم ادعي اليه دارا في البينة ذكر في الاصل ورجل السلي في وجه خستاف  
 من يده في يده كانت لفلان باع من يد المدعي بكذا او شهدوا ان فلانا  
 باع وهو يدعي بكذا جازت شهادتهم والثانية لو شهدوا ان هذا المدعي اشتراه  
 من فلان بكذا جازت شهادتهم والثالثة اذا شهدوا ان فلانا باع من هذا المدعي وسلم  
 اليه جازت شهادتهم وعن ابي يوسف رحمه الله ان لا تقبل شهادتهم وبه اخذ القاضي  
 ابو حازم رحمه الله ومسا يخارهم الله اخذوا بحجاب الكتاب واجازوا هذه الشراة  
**الرابعة** ان هذا المدعي اشتراه من فلان بكذا او شهدوا ان فلانا باع  
 ان فلانا باع منه بكذا ولم يزد ولا ينقص ذلك لا تقبل شهادتهم ولو شهدوا ان فلانا باع  
 من فلانا وكذا كانت الدار في يده وقت البيع رحمه الله لا تقبل هذه الشراة  
 اذا كانت الدار في يد ثالث وقت الخصومة ولو شهدوا انه اشتراه من ذي اليد او مدعي  
 يدعي ذلك ولم يزد ولا ينقص جازت شهادتهم ورجل قال لفلان ان هذا المدعا عليه دار في  
 الذي في يده في يده بالتسليم الى هذه السلي على وجهين احدهما ان يدعي ان هذه  
 الدار وهذا العبد ثم ان الذي في يده اقترله بعد اقرار القاضي يسمع دعواه هذه  
 عند الكل وان قال هذا لي لان الذي في يده اقترله به الصحيح انه لا يسمع دعواه  
 وان قال المدعي ان هذا الرجل اقر ان هذه الدار التي في يده في يده بالتسليم الى  
 رحمه الله يسمع دعواه ويومر بالتسليم اليه اذا ثبت اقراره  
 بذلك عند القاضي رجل ادعي دارا او جازت في يد رجل فقال له وشهد الاخر  
 ان كانت له او شهدوا جميعا انها كانت له **قال** الامام العوفي بخلافه  
 رحمه الله تقبل شهادتهم وكذا لو شهدا احدهما انها ملكه وشهد الاخر انها كانت  
 ملكه تقبل شهادتهما ولو شهدا احدهما انها كانت في يده وشهد الاخر انها في  
 يده او شهدوا جميعا انها كانت في يد المدعي لا تقبل شهادتهم في قول ابي حنيفة

فليس  
 احد من الناس  
 ملك







البينة ان المدعي ساومه بالمدعي به قبل دعواه قبلت بينة المدعي لا  
 الاستيلاء اقرار بالملك للمبايع او اقرار من المساوم ان لا يملك له في سائرته فلو ان  
 المدعي بعد بينة المدعي على هذا الوجه اقام البينة ان صاحب البينة المستام من المدعي  
 بها قبلت بينة المدعي على هذا الوجه الاول لا يور واما في المباح الاستيلاء اقرار  
 بالملك المستام منه وكان المدعي بهذا الدفع قد عينا اقرارا صاحب البينة بقا ملكه  
 المدعي والتساوي من سائر دفعه في الخصم ويصير في التقدير ان صاحب البينة  
 ان المدعي اقرار بان الدار ملك المدعي ولو كان هذا يخلو دفع صاحب البينة هذا  
 اذا اخرج كل واحد منهما الاقراره فلو كان اقرارا ذلك سدد دفع اقرار كل واحد  
 منهما باقرار صاحبه فتثبت بينة المدعي على الملك المطابق لقرار كل واحد في عين  
 في يد انسان انه له واما البينة على اقرار ذي اليد المدعي واما ذي اليد البينة على  
 اقرار صاحبه فيبطل البينتان وبني البينة فلا معارض وكيفية الرواية التي  
 جعل الاستيلاء اقرارا بالملك المستام منه وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا  
 بان لا يملك له فذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا يملك له وانه  
 مدعي الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعي فانه ذكر في الزيادة اقرار رجل استام من  
 رجل عتبا ولم ينفق بينهما بيع ثم ان المستام بعد ذلك ادعاه لنفسه او لغيره بالوكالة  
 لا يسمع دعواه ولو لم يكن ذلك اقرارا بالملك للمبايع يسمع دعواه لغيره بالوكالة  
 ورجل ادع رجل نصف عبد او نصف دار غير مقسوم ثم باع منه النصف الاخر وله  
 اليه فجار رجل وادعي نصف ذلك واما البينة واما صاحب البينة على الشر  
 والود نعمة لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر المبايع لان المدعي لو استحق النصف  
 يظهر بالاستحقاق ان البايع كان شريكا للمدعي فانصرف معه الى النصف الذي كان  
 له والمشاركة ليس بخصم في النصف الاخر لانه ودعة في يده ولو اشترى نصف  
 عبدا ونصف دار غير مقسوم ثم باع قسدا وقصمه ثم اشترى النصف الباقي سرا  
 جازا ثم جاز رجل وادعي النصف فان المشتري يكون خصما للمدعي لا يملك الا  
 ظاهرا فيكون خصما للمدعي وادعي النصف المدعي بالنصف في حقه وان كان  
 له ان يسترد منه النصف الاخر حكم فساد العقد لا الاستحقاق القهر

الاستيلاء اقرار  
 بالملك المستام

الى النصف

الى النصف الثاني ولو باع نصف الجبل ببيع جازا ثم باع منه النصف الباقي بينة او بيم وسلم  
 الكل الى المشتري ثم جاز رجل وادعي النصف فله المشتري لا يكون خصما للمدعي ولو اشترى  
 نصف من رجل وادع رجل اخر النصف الثاني بغير طرطير وادعي النصف فان المشتري  
 يكون خصما للمدعي ويقضي للمدعي بالبيع رجلان في دار في يد رجل فقال المدعي  
 عليه نصف ما في داره فبطلان ابن فلان ودعة عندي ولم يقيم البينة على الودعة  
 فقال المدعي البينة على ما ادعي ثم ان صاحب البينة اقام البينة على ما ادعي من  
 الودعة بطلت بينة المدعي من النصف واما بينة المدعي في النصف بل يبطل في  
 النصف الباقي قالوا يبطل بينة المدعي في النصف الباقي نظرا في السيل التي  
 قمار كان المدعي عليه خصما في النصف فدون النصف ومع هذا قبلت بينة النصف  
 رجل ادعوي وعوي لا تقضي ساوي الائمة على فسادها ومع ذلك ادعي المدعي  
 عليه الدفع وعاصمه واما البينة قالوا لا يسمع بينة الدفع لان الدفع بناء على  
 المدعي والمدعي لم يسمع فان كان دعوي المدعي يحتمل الصحة بوجه ما فاذا  
 ادعي المدعي عليه بطالب المدعي عليه بآليات الدفع رجل ادعي على شخص اخر  
 مملوكه وانه قد تمرد وخرج عن يده فقال المدعي عليه انا مملوك فلان الغائب قالوا  
 ان بما العبد بينة على ما ذكر سدد دفع عنه الخصومة المدعي وان لم يقيم بينة على ما ادعي  
 قبلت بينة المدعي ويقضي له فان حضر الغائب بعد ذلك لم يكن له في العبد  
 سبيل حتى تقيم البينة على ما ادعي رجل ادعي دار في يد رجل انفاله اشتراها  
 من فلان عير ذي اليد فشهر له الشهود بالملك المطلق لا يقبل من ادعي لو ادعي  
 ملكا مطلقا فشهر له الشهود بالملك تسبب جازت شهادتهم ولو ادعي ملكا  
 بسبب ثم ادعي ذلك في وقت اخر عنه غير ذلك القاضي مدك مطلقا فاقام المدعي  
 عليه البينة انه كان ادعاه قبل هذا بسبب عند فلان القاضي قبلت بينة المدعي  
 عليه بطلت بينة المدعي وادعي الاول كالمطلقات ادعاه عنه ذلك او عند  
 غير من بسبب يسمع دعواه لان الملك يحتمل التقييد وان الثاني دون الاول  
 اخر ادعي في الطارح جازا في المدعي عليه واما المدعي شاخصي شهدا حدهما  
 ان المدعي عليه انما ادعاه من المدعي وشهد الاخران المدعي او ادعي



اياه ذكر في المتي انما قبل وبتقضي للمدعي ولو شهد احدنا ان المدعي واخر عيا  
 اقرار المدعي عليه ان المدعي دفع اليه مبلغ هذه المدة رجل في سبائة يد  
 غيره وقال موسى اني وان صاحب اليد احدث بده عليه بغير حق فلا يكون هذا  
 دعوي العصب على ذي اليد وكذا لو قال المدعي في دعواه هذا مملوكي كان يرد في  
 وان صاحب اليد احدث بده عليه بغير حق ولو قال مملوكي وكان يرد في يدي  
 الي ان احدث المدعي عليه بده عليه بغير حق فلا يكون هذا دعوي العصب على ذي  
 اليد رجل ادعي دارا يد رجل فانك المدعي عليك فادعي المدعي ستور انما للمدعي  
 وقضي بها للمدعي ثم اقام المقضي عليه البيعة ان السبالة بناءه ما ذكر في الاصل  
 انه نقل عليه بيعة المدعي عليه لان البناء على اليد والارض والسبالة متعاضدان  
 كان شهود المدعي شهودا بالدار والسبالة جميعا فمضي القاضي للمدعي ثم قام  
 المقضي عليه البيعة بان السبالة بناءه هو لا قبل بيعة ولو اقام البيعة على ارض  
 فيه زرع فقضي بها للمدعي ثم اقام المدعي عليه البيعة ان الزرع له زرع  
 موسى بده من حنطة قبلت شركتهم وذكر في المتي اذا ادعي دارا وادعي السبالة  
 انما له فمضي القاضي له بالدار ثم اقام المقضي عليه البيعة ان السبالة بناءه ما ذكر في الاصل  
 بيعة المدعي عليه لان السبالة بالدار شراكة بالارض والسبالة جميعا وكذا لو قال  
 شهود المدعي بعد القضاء ليس السبالة للمدعي وانما شهد قاله بالدار ولم تشهد  
 له بالسبالة كانت شركتهما بالدار شراكة بالسبالة وبيعتان فقيمة السبالة المقضي  
 عليه ولو شهد بالدار والمدعي ثم قال لا قبل القضاء ليس السبالة للمدعي فقلت  
 شركتهما ويقضي للمدعي بالسبالة دون البناء ويسعى للمدعي اذا شهد  
 بالدار ان يسأل عن البناء ما تا او عابا قبل ان يسأل عن العصب بالدار  
 والبناء والدار المدعي هذا البيت من هذه الدار لفلان عيا عليه  
 ليس مروي فتدركه شهوده ان كان قال السبالة لا تقضي له بشي وان كان  
 بعد القضاء قال هذا البيت لم يكن لي انما فلو كان حار فله ان يقره ولو كان  
 البيت له قبله ويرد هو ما بقي من الدار على المقضي عليه ثم شهد في ذلك  
 البيت للمقضي عليه **عند اخذ** وسئل عن رجل ادعي دارا فمضي له في الدار  
 لستشهد

مخطات الشهود  
 او عابا بعد الاداء

للشهود عليه ويكون ما بقي من الدار للشهود له لو شهد احدنا ان المدعي قاما  
 او عابا وقضي القاضي بالدار والسبالة المدعي ثم قال المدعي ليس السبالة انما هو المدعي عليه  
 لم يزل له هذا الا ان من شهد به ويزد الدار مع البناء المقضي عليه وان قال المدعي  
 ان السبالة للمدعي عليه ولم يزل له لم يكن ذلك انما بالسبالة والشهود ويكون السبالة  
 عليه وان قال ذلك قبل القضاء فبده وانه يقضي له بالسبالة ولا يقضي له  
 شهوده وان ادعي دارا فمضي له شهوده لشهود المدعي بالدار والمدعي ولا يقضي له  
 حالي السبالة ان شهودا فلا يرد في هذا السبالة لا ذكر في المتي انه يقضي  
 بالدار والسبالة للشهود عليه فان اقام المقضي عليه البيعة بعد ذلك ان السبالة  
 له بناءه هو فقلت بيعة ويجعل السبالة لان البناء دخل في القضاء متعاضدا  
 كما ذكر في الاصل وكذا لو شهدوا بالارض فمضي القاضي للمدعي ان هذا ارضه  
 وانما النخل فلا علم لنا به فالنخل بمنزلة البناء في الدار ان شهدوا بالارض  
 ولم يقر صو النخل ثم رجعوا عن النخل بعد القضاء فمضي قيمة النخل وان شهدوا  
 بالارض وقالوا لا نعلم ما حال النخل والبناء ثم رجعوا عن البناء والنخل بعد القضاء  
 لا يصحون شيئا ولو ادعي دارا يد رجل وادعي شهودين وشهدوا ان الدار  
 داره ثم قال لا قبل القضاء ان السبالة ليس له انما هو المستشهد عليه وذكر القاضي  
 رحمه الله ان قال ذلك قبل ان يتفرقا عن مجلس القضاء في الجمع الصغير  
 اذا شهد السبالة بشي فلم يبرحوا عن مكانهما حتى قالوا او هما في بعض شهود  
 قبل ذلك سبالة رجل ادعي دارا يد رجل انما له وشهد السبالة بذلك  
 وقضي القاضي في شهود المدعي ان السبالة كان ملكا للمقضي عليه لا ينظر قضاء  
 له بالارض ولو شهد السبالة بالارض والبناء فمضي القضاء ان السبالة  
 كان ملكا للمقضي عليه بطل قضاء القاضي وكذا لو ادعي ارضا ميرا شجار  
 وادعي السبالة وقضي القاضي في شهود المدعي ان السبالة كانت ملكا للمقضي  
 عليه لا يطل قضاء القاضي بالارض ولو شهد السبالة بالارض والبناء  
 جميعا والسبالة بالارض فمضي القضاء ان السبالة كانت ملكا للمقضي  
 متعاضدا فلا يكون اقرار المدعي انما بالسبالة والارض الوحي الثاني شهدنا



بالبنا والشيء ايضا فكان اقرار المدعي الكذاب بالثبوت ولو ادعى دارا في يد رجل  
 واقام البينة فشهدوا ايضا المدعي فقصي بها القاضي ثم قال الشهود لا تدري  
 لمن البنا فاني لا اضمنه بشيئا كما فهم الواجب القضاء في الشهادة وان  
 قالوا البنا في دارا على وجهه فبما عليه من البينة في دارا ولو ادعى دارا في دارا وشهد  
 الشهود من دارا وقصي به القاضي وان حاولت المدعى عليه لم يعلم به القاضي  
 فاقام المدعي بينة في دارا فان القاضي يقضي بالمدعى فان رجح شهود  
 الام بعد ذلك ذكرنا في الام لا يفيدهم في الام والولد جميعا  
 لان القاضي انما يقضي بالولد المدعى بشهادة شهود الام فانهم لم يثبتوا القضاء  
 بالام قبل القضاء بالولد او اوردوا عن الاسلام او فسقوا ثبوت المدعى بالبينة  
 على الولد انه ولد الجارية فان القاضي لا يقضي له بالولد الا ان يشهد الشهود  
 بالولد انه ملك المدعي ولحقه الجارية في ملكه ولو ادعى جارية في يد رجل الفدية  
 له فشهد الشهود المضاه فعاينوا او ما قوا ولحقه في يد المدعى عليه او في دارا المدعي  
 في يديه واقام البينة على ذلك ذكر في المشتري انه لا يثبت له في يد المدعى الجارية  
 وولدها المدعي فان قضى القاضي بذلك ثم حضر الشهود فقالوا لم يكن الولد المدعي  
 انما هو ولد المدعى عليه فان القاضي يقضي ببقية الولد على الشهود كما فهم رجعا  
 عن شهودهم بالولد فان قال الشهود لا تدري لمن الولد لا يضمنون فيتم الولد  
 هذا اذا شهدوا بالجارية فما قوا او عاينوا فان كانوا حضورا سلم القاضي  
 عن الولد فان قالوا قبل القضاء هو المدعى عليه او قالوا لا تدري لمن هو فان  
 القاضي يقضي بالام ولا يقضي بالولد رجل ادعى دارا في يد رجل الفدية او دارا  
 المضاه استبرأها من الذي يمينه بكذا ونقصا لمن وقصه منه فقال  
 المدعى عليه هي لي واقام المدعي شاهدا وشهدا ههنا كما ادعى في يمينه  
 وشهد الثاني وقال استشهد على شهادة الاول لا تقبل شهادته في قولكم ولو قال  
 استشهد مثل ما شهد الاول ذكر الخصام في يد المدعى المضاه في يمينه  
 الشهادة عينا وشهدا وذكر من الامية ان يمينه في يد المدعى المضاه عن يمينه ان  
 يكون الجواب على التخصيل ان كان الشاهد الثاني فصح ما يمكنه اذا الشهادة

او قال على شهادة الاول

على وجهها لا تقبل منه الا بما له وان كان ثانيا جزا عن الشهادة اضلا لا تقبل شهادته  
 وان كان اعجبا او لا يضمنه مجلس القاضي يمكنه اذا الشهادة بلسانه تقبل منها الجاهل  
 وذكر الشيخ الامام شمس الامية السرخسي رحمه الله الحنفية في القاضي ان  
 احسنهم تحلة الكذب لا تقبل منه الاجمال ولا الاضطرار ولا فرق القاضي بين  
 اليهود ان احسنهم تحلة الكذب لا تقبل منه الاجمال ولا الاضطرار ولا فرق القاضي بين  
 علي بياض فشهد احد من علماء الكوفة والشارع اليه من علماء الكوفة في دارا وشهد  
 ان لهذا المدعي جميع ما وصفا على المدعي في دارا وشهد بما ادعى  
 هذا المدعي على هذا المدعى في دارا وشهد اليه في دارا وشهد اليه في دارا وشهد اليه في دارا  
 ابن محمد البردوي رحمه الله اذا كان الشاهد اعمد بما ادعى المدعى لا تقبل ولو  
 ادعى المدعي من الكتاب مع عذراء لانه عسي لا تقدر على الدعوى فصح دعواه  
 في الكتاب لكن لا يثبت الاثارة في موضع الاثارة والواحد القاضي رجلين ليعلماه  
 الدعوى والخصومة ذكر في المشتري انه لا يثبت له في يد المدعى عليه او في دارا المدعي  
 رحمه الله رجل ادعى شيئا في يد اسنان واقام البينة فاقام المدعى عليه بالمدعى  
 به لغيره لم يفتح امراره حية لا تدفع عنه الخصومة رجل ادعى دارا او شيئا  
 في يد رجل واقام البينة فاقام المدعى عليه بالمدعى عليه لم يفتح امراره حية لا تدفع  
 عنه فعدت الشهود ومات المدعى عليه قبل القضاء فان القاضي لا يقضي بدون  
 الخصم فان خلف وارثا خاضرا قضى عليه بتلك البينة ولا يحتاج اليه عادة البينة  
 وان كان الوارث غائبا عن منقطة نصب القاضي وكلا بطلب الخصم ويقضي  
 عليه بتلك البينة امرأه ادعت عينا زوجها الطلاق فاقرا وادعت الامة  
 استحق فاقترعها فان القاضي يقضي عليه باقراره ولو لم يقدر ولكن اقيم  
 عليه البينة فغاب فانه لا يقضي على الغائب رجل في يمينه مال فقال هو  
 ودعيته عدي ولا اعرف مالها بخار رجل ادعى الوديعة المضاه قبلت بيمينه  
 لاد الموضوع يكون خصما لما ذكر ولو اقر المودع المضاه وقال وضعه  
 عندي فلان اضره صدقه المدعي لا يكون هو خصما للمدعي عيني في يمينه  
 رجل فقال ليس لي بخار رجل ادعى حقه فقال ذوالبيد هو لي مع ذلك منه رجل



استعار من رجل ثوبا ثاقا البينة انه لا يملك الصغير ذكر ابو يوسف رحمه الله في الاما  
انه يبيع دعواه ويقبل بينة **قال ابو حنيفة** هذا على الرواية التي لم يكن الاستعارة  
اقرارا بالملك له وانما يكون اقرارا بان لا يملك المستعير **داري** رجل قال لفلان  
ادفع الي هذه الدار اسكنها فاني ان يدفع فادعي السائل انما لا يبيع دعواه وكذا  
لو قال اعطني هذه الدابة اركبها او قال ناولي هذا الثوب البسه ولو قال اسكنني  
هذه الدار او اعطني هذه الدار او هذه الدابة او هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك  
لا يبيع دعواه **رجل ادعي** على رجل انه باعه هذا العبد بالف درهم بامر مولا  
قال المدعي عليه لعنه لغير امر مولا كان المدعي عليه هذا المدعي ويقبل بينة  
المدعي عليه ويرى من تسليم العبد اليه **رجل ادعي** دارا في يد رجل الخالة فقال  
ذو اليدهي لفلان بعثتها منه بكذا وقبضها ثم ادعاه فان صدقه المدعي  
في ذلك او كذبه وعلم القاضي بذلك فلا خصومة بينهما وان كذبه ولم يعلم  
به القاضي قبلت بينة المدعي ولا تقبل بينة المدعي عليه **سليم** ما ادعي فان  
قبض القاضي للمدعي ثم حضر الغايب وادعي الخالة وصدق المتعريف بما اقر  
واراد ان يقيم البينة على ما ادعي لا تقبل بينة وان ادعي الحاضر ملكا  
مطلقا قبلت بينة ويقضي له وان حضر الغايب قبل ان يقضي القاضي  
للمدعي فان ادعي الذي حضر لنفسه ملكا صار اخر حين اقاما البينة وان  
ادعي الذي حضر الشرا من ذي اليد منذ شهر واقام البينة قبلت بينة  
في دفع بينة المدعي لانه تنبت بهذه البينة المدعي فامتنع على غير الخصم  
**قصة** **في دعوى الملك بسنة** **رجل** ادعى على رجل انه اشترى  
انه اشترى من فلان غيرة من العبد بالف درهم وهو مملوك ونقده الثمن واقام  
اخر البينة ان فلان قال اخر وهو مملوك واقبضها واقام اخر البينة على الصدقة  
من رجل اخر واقام اخر البينة انه اشترى من فلان غيرة من العبد بالف درهم  
اربعا وان ادعاه ذلك من رجل واحد يقضي للمدعي وترجع بينة البيع  
ولو ادعاه رجلان اقام احدهما البينة على الهبة والقبض من رجل واقام  
اخر البينة على الصدقة والقبض من فلان رجل فقالوا ان كانا لهما

القسم

القسم عند ابي حنيفة رحمه الله لا يقضي بشي وقيل بانه يقضي لهما عند الكل والرواية  
اولي من الهبة والصدقة ولو ادعي رجل الشرا من رجل واحد ادعت امرأة انهما  
**قال ابو حنيفة** الشرا اولي وقال ابو يوسف رحمه الله سوا رجل في يديه  
دار اقام فارجان كل واحد منهما البينة انه اشترىها من ذي اليد بكذا ونقده  
الثمن وهو مملوك دعواه فان القاضي يقضي بينهما ولكل واحد منهما ان ياخذ  
النصف او يرد ويرجع بكل الثمن فان نقضا البيع رجع كل واحد منهما على ذي اليد  
كجمع الثمن ولو قبض القاضي بالدار بينهما فاختار احدهما النقص والاخر الا جاز  
بعد خسر القاضي فالذي اجاز ياخذ النصف بنصف الثمن وليس له ان ياخذ كل  
الدار والنقص يرجع عليه بكل الثمن وان كان ذلك قبل نقضا القاضي كان  
للذي لم يقض البيع ان ياخذ الكل بكل الثمن هذا اذا لم يكن لاحد مما تارخ فان  
ارخا وتاريخهما سوا فكل ذلك يقضي بينهما وان ارخا واحدا سبق فهو اولي  
وان ارخ احدهما واطلق الاخر ففي المورخ وان لم يورخا والدار في يدهما  
فصاحب اليد اولي وان ارخ احدهما وللآخر يد فصاحب اليد اولي الا ان يشهد شهود  
الاخران يبيعهم كان قبل بيع ذي اليد فيقضي للمورخ وان ادعيا الشرا كل واحد  
منهما من رجل اخر انه اشترىها من فلان وهو مملوك فان القاضي يقضي بينهما  
وان وقتا وصاحب الوقت الاول او لي في ظاهر الرواية **وعنه** رحمه الله  
لا يعتبر التاريخ وان ارخ احدهما دون الاخر ويقضي بينهما اتفاقا فان كان  
لاحدهما قبض فالآخر اولي كان الباعين ادعيا واحدهما يد يقضي للمخارج  
منهما رجل في يديه دار وعبد اقام رجلان كل واحد منهما البينة انه اشترى  
منه الدار بالعبد الذي في يديه وصاحب اليد يبيعه دعواه فان القاضي يقضي  
بالدار بينهما ويقضي بالعبد بينهما وكلهما الخيار لان الشركة في الدار  
عيب فان اختارا اخذ الدار بينهما وان اختارا العبد اخذ العبد بينهما وفي  
العبد بينهما وان اراد احدهما ان ياخذ كل الدار بعد ما قبض القاضي لهما  
ذلك لان القاضي حين قبض لهما بالعبد والدار فقد فسخ عقد كل واحد  
منهما في نصف الدار وان كانت الدار في يد احدهما قبض القاضي لهما الدار



وبالعبد للآخر وكذا لو لم تكن الدار في يده لكن شهده شهد والم يقضي الدار في القاض  
له بالدار وليس لبائع الدار ان يرجع على من اخذ الدار وان استحق منه ثمن الدار ولو  
العبد لان العبد اخذ من يده بينة لم يظهر حق صاحبه وان ارخا واحدهما سبق  
فالدار له والعبد للآخر على كل حال سواء كانت الدار في يدهما او في يد البائع او في  
يد احد هما او شهد الشهود للآخر يقبض الدار وان ارخ احد هما واطلق الاخر فان  
كانت الدار في يد البائع فالذي للذي ارخ والعبد للآخر وان ارخ احد هما ولا اختر  
يد يقضي بالدار الذي اليد وكذا لو كان لعين المورخ قبض مشهود به فقبض المعين او لي وان  
كان لا احد منهما قبض معين ولا اخر قبض مشهود به فالبعض المعين او لي وان  
كانت الدار في ايدهما فارخ احد هما واطلق الاخر يقبض بالدار بينهما وبالعبد بينهما  
ويخير كل واحد منهما رجل اشترى شيئا من رجل فان استحق من يده وخرج ورجع على  
بائعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجهي لا يكون للبائع ان ياخذ منه  
لانه وان اقر للبائع بالملك حين اشتراه منه فقد ابطال القاض ذلك الشرا فبطل  
ما كان في يده وان اشترى شيئا وافرصه رجلا انه للبائع ثم استحق من يده ورجع  
على بائعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجوه كان للبائع ان ياخذ منه  
بحكم اقراره رجل اشترى دارا بعبد فاستحق منه نصف الدار كان له ان يرجع  
على البائع بنصف العبد وان شاق قبض المبيع واسترد كل العبد ورجل في يده  
دارا في رجل انما له اشتراها من ذي اليد سنة ستة وقال صاحب اليد هي لفلان  
الغائب بعترها منه منذ شهرين سلمت اليه ثم اودعها ان صدقة المدعي فيها او عي  
من البيع والايداع ولم يعلم القاض بذلك فهو خصم المدعي وان اقام البينة على  
ما ادعي من البيع والايداع لا تقبل بينته فان قضي القاض للمدعي ثم حضر الغائب  
واقام البينة على ما ادعي صاحب اليد لا تقبل بينته لان القاض حين قضي  
للمدعي بالشرا سنة ستة بطل كل بيع كان بعده فلا تقبل بينته الا  
ان يقيم البينة على الشرا اكثر من سنة وان حضر الغائب بعد ما اقام  
المدعي البينة ولم يقض القاض للمدعي فاقام الذي حضر البينة على ما قال  
صاحب اليد لا تقبل بينته لان هذه بينة قامت لا بطلان بينة المدعي

فان

فان اتعاذ المدعي ببينة فان القاض يقضي له بالدار لسبق شرايه ورجل ادعي شرا  
دار من رجل منذ شهرين فشهد شهوده بالكثير من شرايه واقل جاز وان شهدوا بالكر  
لم يقبل دار في يد رجلين ادعي رجل ان له نصف هذه الدار مشاعا ولم يتم البينة  
حتى اقتصمها وغب احد هما **فخاصم** المدعي الحاضر منهما وني يده نصف  
مقسوم فشهد شهوده ان له هذا النصف الذي في يد الحاضر والمدعي يدعي  
النصف الذي في يد من شاعا لم يقبل شهادتهم رجل اشترى من رجل ثوبا  
في مندبل فقال البائع ابيعك الثوب الذي في هذا المندبل فلما اشترى  
واخرج الثوب من المندبل قال المشتري هذا ثوبي سمع دعواه وقبل  
بينته وكذا الجارية المشتقة رجل اشترى دارا وعبد اولم يقبضه فجاره  
وادعي ذلك والمشتري غائب لا يسمع دعواه حتى يحضر الغائب رجل باع  
دارا ولم يسلم الي المشتري حتى عصبه من قبل ذكر في المستحق ان المشتري اذا كان  
نفذ الثمن او كان الثمن الي اهل فالحزم هو المشتري والا فالحزم هو البائع  
رجل في يده دار اقام رجل البينة انما له واقام اخر البينة انما له ولفلان  
ابن فلان بن فلان فان اشتراها من ذي اليد او من رجل اخر ثمن معلوم  
ونفذ الثمن وقبض الدار والشريك غائب **قال** في قياس قوله  
ابي حنيفة رحمه الله يقضي بالدار ارباعا لان الذي يدعي الشرا لنفسه  
وللشريك الغائب لا يكون خصما عن الشريك وكان هو مدعي النصف  
والمدعي الاخر يدعي الكل ولو كان مدعي الشرا اقام البينة ان الدار  
كانت لابييه مات وتركها ميراثا له ولا خيه الغائب فان القاض يقضي للمدعي  
الكل لنفسه بنصف الدار ويقضي بالنصف للميت يدفع الربع الي الحاضر ويبيع  
الربع في يد المدعي عليه حتى يحضر الغائب فاذا حضر الغائب اخذ الربع في  
بينة دار في يد رجل اقام اخوه البينة انما كانت دارا بيه مات وتركها  
ميراثا له ولا خيه ذي اليد لا وارث له غيرهما واقام رجل اجنبي البينة  
انما داره والذي في يد بيه الدار بمحمد عواما ويقول الدار لي لم ارها من  
ابي فان القاض يقضي بذلك ثلث ارباع الدار للاجنبي وبالربع لابن

مطلوب  
المتن



المدعي ولا شيء لذي اليد دار في يد رجل اقام رجل البينة ان صاحب اليد باع  
نصفا شايعة ما بالقدريم واقام رجل البينة انه باع منه نصفا معلوما  
من الدار بالقدريم فان القاضي يقضي ببينة البائع يبيع النصف المعلوم بالقدري  
درهم ويقضي ايضا يبيع النصف من النصف الباقي بخمس مائة درهم وان اقام  
البائع البينة انه باع منه عشر اعير مقسوم بالقدريم واقام المشتري البينة انه  
اشترى منه نصف مقسوم بمائة درهم فان القاضي يقضي له بعشر النصف  
الذي لم يدع شرا بخمس مائة درهم ببينة البائع لا ببينة البائع فيه قامت  
على فضل الثمن عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه باعه من الذي يديه  
بالقدريم ورطل من حمز وهو يملكه واقام رجل البينة انه باعه من الذي يده  
من الذي يديه بالقدريم وخنزير وهو يملكه والذي يديه يملكه دعواهما  
**قال ابو يوسف** رحمه الله مرد العبد على المدعين نصف ويضمن الذي يديه  
لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو اقام كل واحد منهما البينة انه باعه من الذي  
في يده ببيع فاسدا وهذا اذا اقام البينة على اقرار الذي يديه وان اقام كل  
واحد منهما البينة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائما اخذ العبد  
بينهما نصفين لا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مستهلكا فاما ما اخذان قيمة  
واحدة بينهما لا شيء غير ذلك دار في يد رجل ادعاه رجلان اقام كل واحد  
منهما البينة الفدادين اجرها من الذي يديه شهر بعشرة دراهم وان  
سكن شهر والذي يديه يملكه دعواهما ويقول الدار لي فاما ما اخذان  
الدار بينهما وياخذان منه عشرة دراهم يكون بينهما استسلفا وفي  
الفتاوى ياخذ كل واحد منهما عشرة دراهم عبد في يد رجل ادعاه رجلان  
اقام كل واحد منهما البينة انه باعه من الذي يديه بمائة درهم على ان  
المشتري بالخيار فيه وقبض معلوما والذي يديه يملكه دعواهما ويدين  
لنفسه فان الذي يديه العبد يكون بالخيار مدفعه اليهما شايعة عليه  
ثمنه الاخر ولو كان كل واحد من المدعين يدين بالخيار لنفسه فان نقضا  
البيع كان الذي يديه العبد يدين العبد يدين العبد اليهما نصفين ولا يفرم لهما شيئا

ولو كانا اقاما البينة على اقراره بذلك ثم اختار نقض البيع رد العبد اليهما ويضمن لهما  
قيمة العبد نصفين ولو انما لم يبق البينة على الاقرار وانما اقاما البينة على البيع  
واختارا ايضا البيع قبل قبض الثمن لهما كان عليه الثمن لكل واحد منهما اذا قضى  
القاضي بالبيع والمشتري الخيار ليفرق الصفة فان قضى القاضي بينهما بالعبد  
بينهما نصفين في وقت خيارهما ثم اختار نقض البيع فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اختار  
نقض البيع قبل ان يقضي لهما ولو اجازا احدهما البيع قبل ان يقضي القاضي بالعبد  
نصفين واختار الاخر نقض البيع كان الذي يديه بالخيار ان شاء قبل كل نصف  
بنصف الثمن وان شاترك رجلان ادعيا دار في يد رجل اقام احدهما البينة ان هذه الدار  
كانت دار فلان ماتت منذ سنتين وتركتها ميراثا له والذي يديه يملكه دعواهما  
ويدين لنفسه **قال رحمه الله** هي بينهما نصفان ولا يعتبر التارخ في الموت ولو اقام  
احدهما البينة ان هذه الدار كانت لفلان الميت منذ ثلاث سنين ثم ماتت تركها ميراثا  
له واقام الاخر البينة ان هذه الدار كانت لفلان الميت غير الاول منذ سنتين مات وتركتها  
ميراثا له ففي هذه الوجه الاول للذي اقام البينة على ثلاث سنين لانهم وقوا  
الملك رجلا دعي عينا في يد رجل انه له ورثة من ابيه والمشهد شهدوا  
انه كان في يد مورثه لا مقبل شريك ثم ولو اقر المدعى عليه بذلك جبر على التسليم  
الي المدعي رجلا دعي دار في يد رجل انها له اشترها من ذي اليد بكذا  
ونقد الثمن وقبضها واقام ذو اليد البينة انها لفلان الغائب او دعينا  
تقبل بينة المدعى عليه ويندفع عنه خصومة المدعي لان المدعي ادعى عليه  
عقدا ساما احكامه فبقي دعواه دعوى الملك فاذا اقام المدعى عليه البينة على  
الدعوى تدفع عنه الخصومة ولو ادعى عينا في يد رجل انه له اشترها من ذي  
اليد بالقدريم ونقد الثمن فاقام البينة على ذلك وصاحب اليد يقول  
هو عندي ودعوى لفلان ولم يظهر عدالة تشهد المدعي حتى حضر المقر له  
فانه يدفع الي المقر له فاذا ظهرت عدالة تشهد المدعي يقضي له بتلك البينة  
ولا يكون ذلك قبضا على المقر له حتى لو اقام المقر له البينة بعد ذلك انه ملكه  
كان ادعى الذي يديه مدعى مقبل بينة وهو المسئلة على وجوب ثلثة



احدها هذه والثاني لواقام المدعي شاهدا واحدا فحضر القرعة ثم اقام شاهدا اخر  
وهذه السيد في جميع ما ذكرنا والثالثة لولم يتم المدعي شاهدا في حضر القرعة  
وصدق الذي في يديه فانه يومر بالتسليم الي القرعة فان اقم المدعي شهودا قض  
له ويكون ذلك قضا على القرعة في لواقام القرعة البينة انه كان اودع الذي في  
يديه لا تقبل بينه رجل في يديه مال لرجل غايب مات الغايب فجاره لواردي  
انه انبه صدقة ذواليد فان العا في يتلوم ولا يمدفع المال الي المدعي سوا قال  
للميت وارث اولم يقبل فان ظهر له وارث اخر ولا دفع المال اليه ويقدر مدة التلوم  
مفوض الي القاضي وقد را الطحاوي رحمه الله مدة التلوم بالحلول قبل ما ذكر الطحاوي  
قوله ابي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله فاما ابو حنيفة رحمه الله لا يري التقدير  
عقوبة يد رجل جار رجل وادعي المظالمه استرها من فلان الغايب وصدقه  
في ذلك صاحب اليد فان القاضي لا يامر بالتسليم الي المدعي ولو ادعي رجل  
دنيا على رجل وادعي المديون البراة وقال لي بينة حاضرة على ذلك في المصر  
**قال الشيخ** الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله موحد القاضي ثلثة ايام ولا ياره  
باذا المالة الحال ولو اجله الي المجلس الثاني جاذا ايضا وقيل فيه خلاف بين ابي  
حنيفة وابن ابي ليلى رحمتهما الله على قول ابي حنيفة رحمه الله يامر باذلال  
ولا يوجد رجل من رجلا بان يقضي دينه الذي لفلان عليه فجاه الماور  
وقال قضيت واراد ان يرجع به على الاصر فقال ما كان لك علي دين ولا امرتك  
بالقضا ولا انت قضيت شيئا والذي له الدين غايب فاقام الماور بينة على  
الدين والامر بالقضا وقضا الدين قبلت بينة ويقضي القاضي بجميع ذلك  
ويكون ذلك قضا على الغايب ولو ان رجلا حضر رجل وادعي ان له على  
فلان الغايب الف درهم وان الذي احضر كفل له بهذا المال عن الغايب  
وانكر المدعي عليه الدين والكفالة باس وشهود شهدوا بذلك ايضا  
مستغني على الحاضر ويكون ذلك قضا على الغايب ولو ان المدعي ادعي  
على الحاضر انه كفل عن فلان الغايب بكل ما كان على فلان الغايب ولم على  
الغايب الف درهم وشهد الشهود بذلك ففي هذا الوجه يقضي على الحاضر  
ويكون

37  
ويكون ذلك قضا على الغايب سوا ادعي الكفالة باس وشهود شهدوا بذلك  
دينه على غايب فاحيلة له ان يكفل رجل المدعي بكل ما للمدعي على فلان الغايب فيجدر  
المدعي كفالته في المجلس ثم يدعي المال القدر الذي يريد اثباته على الغايب فيجدر  
الكفيل بالكفالة وينكر دينه على الغايب فيقيم المدعي بينة بذلك الدين على الغايب  
فيقبل بينة ويقضي له بذلك المال على الغايب ثم يري المدعي الكفيل عن  
المال فيبقي المال على الغايب **دار** في يد رجل ادعي رجلا انها كانت لابيه مات وتركها  
ميراثا والذي في يديه يقول هي لي فشهد شهود المدعي انها كانت لاب المدعي  
مات وتركها ميراثا وانهم لا يعلمون له وارثا غير فان القاضي يقبل شهادتهم  
ويقضي بها للمدعي ويدفع الدار اليه كالميراث في ان كان له بينة استرها منه  
في صحنه بالف درهم وشهد الشهود بذلك فانه يقبل شهادتهم ويقضي بالدار له  
هذه اربعة الفاظ اذا شهدوا انهم يقضي بها اذها هذه الثانية اذا شهدوا ان  
كانت ملك ابية والثالثة اذا شهدوا ان اباه كان يسكن هذه الدار والرابعة  
اذا شهدوا ان اباه كان ملك هذه الدار ففي هذه الالفاظ اربعة ان جرد المراث  
فقالوا مات وتركها ميراثا له قبلت شهادتهم ويقضي له في قولهم وانتم تحيرون الميراث  
فقالوا كانت لابيه او قالوا كانت ملك ابية او قالوا كانت لجدته ملك اب ابية ولم يقر  
مات وتركها ميراثا له لا تقبل هذه الشهادة في قوله ابي حنيفة ومحمد رحمه الله  
ويقبل في قوله ابي يوسف الاخر رحمه الله وان شهدوا على اقرار المدعي عليه  
بشي من ذلك يكون اقرارا منه بالملك للمدعي ويومر بالتسليم اليه ولو  
شهدوا ان اباه مات وهذه الدار في يديه او شهدوا ان هذه الدار كانت في  
يديه يعرف مات ويقضي بها للمدعي ولم يجز والميراث لانهم لما شهدوا باليد  
للميت عند الموت فقد شهدوا له بالملك عند الموت والشهادة بالملك للميت  
عند الموت شهادة بالانتقال الي الوارث وكذا لو شهدوا ان اباه مات  
وهو ساكن فيه لقبل ويقضي بها للمدعي ولو شهدوا ان اباه كان في هذه الدار  
حين مات او حي مات فيه لا يقبل وكذا لو شهدوا ان اباه دخل هذه الدار  
ومات لا يقبل لانهم لم يشهدوا له بالملك ولهذا لواقام المدعي عليه اذ كان

المدعي

المدعي



فيه او كان فاختلافه لا يكون اقربا ولوشهدوا ان اباه مات وهو لا يبين هذا الثوب  
او هذا الخاتم وصاحب اليد محمد فقل شهدتم ويقضي به للابن وان كانت دابة  
فشهدوا ان اباه مات وهو ركب هذه الدابة وشهدوا ان اباه مات وهو حامل  
هذا المتاع فقل ونقضي به للوارث ولو شهدوا انه مات وهو قاعد على  
هذا السطح او على هذا الفراش او نائم عليه لا يقبل ولا يقضى بشي ولو ادعى  
دارا نعيه رجل ميراثا عن ابيه فشهدوا انها كانت لابيه يوم مات وتركه ميراثا  
له قضى للوارث وكذا اذا شهدوا انها كانت لابيه يوم مات وهو ابنه ووارثه  
وان شهدوا انه ابنه ولم يذكر انه وارثه ذكر في الزيادة ان انه وارثه قالوا انما  
ذكر ذلك لان التوهم الرضاع والاصح ان قوله ووارثه وقع اتفاقا فانه ذكر في  
الاب والام معا بوجه واحد وجوز الشك في ان لم يذكر وارثه وهذا فيمن لا يجب  
بغيره فان كان يجب كالحمد والاع والعم لا بد ان يذكر ووارثه ويشترط  
ايضا انهم لا يعلمون له وارثا غيره رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت يشترط  
لصحة ان يفسر فيقول عمه لابيه وامه او لابيه او لامه ويشترط ايضا ان يقول  
وارثه لا وارث له غيره واذا اقام البينة لا بد للشهود ان يتسبوا الميت والوارث  
حتى يلتقيا الى اب واحد ويقول هو وارثه لا وارث له غيره وكذلك في الاخ  
والجد اذا شهدوا انه جد الميت اب ابيه لا بد ان يقولوا هو وارثه لا وارث  
له غيره فان شهدوا بذلك او شهدوا انه اخ الميت لابيه وامه او لابيه  
وارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء  
رجل مات فاقام رجل للبينة انه وارث الميت وان القاضي يلد كذا فلان من  
فلا ن قضى بانه وارثه لا وارث له غيره واشهدنا على قضائه ولا تدري  
بأي سبب قضى بوارثته فان القاضي يسأل المدعي عن السبب الذي قضى  
به فان بين سببا عمل به في حقه ولا يكون ذلك قضائه لك السبب ام لا  
لكن لما احتمل ذلك انفذ قضاه الاول رجل مات فخضر واحد من الورثة  
وادعى دارا نعيه بذكر رجل ان هذه الدار كانت لابيه ما فتركها ميراثا  
له ولورثته وذكر عدة الورثة فان القاضي يقبل بينة ويقضي بالدار لابيه

مطلبات  
العمومة والمصوبة

مطلبات في  
هذا ذكر الاسماء  
في اثبات  
الرافعة

ويُدفع

ويُدفع الى المدعي حصته ويترك حصته بقية الورثة في يد المدعى عليه عنه  
اي حنيفة رحمه الله وعند صاحبيه بضعه على يد عدل ولو ادعى دارا نعيه  
رجل انها لابيه مات وتركها ميراثا له واقام على ذلك بينة وشهد الشهود  
انها مات وتركها ميراثا له او قالوا مات وهو وارثه فلم يذكر واعدد الورثة  
ولا جهة الورثة وما قالوا لا نعلم وارثا اخر ولا قالوا معه وارث اخر او قالوا  
مات وتركها ميراثا للورثة ولم يذكر الورثة فان القاضي لا يقبل شهداء تام  
ولا تدفع اليه شيئا وان قالوا هو ابنه ولم يقولوا لا نعلم له وارثا اخر قال  
القاضي ساي زمانا فان تاتي زمانا ولم يظهر له وارث اخر فانه يدفع اليه  
الدار ولا ما خذ منه كفيل في قول ابي حنيفة رحمه الله وعندنا ما خذ اذا كان  
كان هذا الوارث من لا يجب له غيره لكن يقبل نصيبه مرة ويكثر اخري كالزوجه  
والزوجه يثبت مخصوصته مال الميت شهد الشهود انه لا وارث له غيره ولم  
يشهدوا لان اخذ الورثة ينتصب خصما عن الكل في اثبات مال الميت على  
كل حال ثم ينظر اذا شهد الشهود انه لا وارث له غيره وكان زوجا يعطى  
له النصف على قول محمد رحمه الله وان كانت المرأة يعطى لها الربع وعن ابي  
حنيفة رحمه الله روايتان رواة كما قال محمد رحمه الله يعطى له او للنصيبين  
وفي رواية يعطى له اقل النصيبين الثمن للمرأة والربع للزوج ولا يبي  
رحم الله فيه اربعة اقوال قيل قول كما قال محمد رحمه الله وفي قول يعطى اقل  
النصيبين وفي قول يعطى للمرأة ربع الثمن وفي رواية يعطى لها ربع الثمن  
ويجعل كانه مات عن اربعين وابنتين واربع نسوة وفي الزوج للمحمد  
الله قول واحد يعطى يعطى لها النصف ولا يبي يوسف رحمه الله فيه ثلثه  
اقاويل قول كما قال محمد رحمه الله وفي قول له الربع وفي قول الخمس من  
المال يحصل كانهما تاتت عن اثنتين وابنتين وزوج اصل السبلة من  
اثني عشر وتقول لاجل الزوج الى خمسة عشر له ثلثه من ذلك وانما  
الرجل عن امرأة حبلى وام ولد حبلى وورثته فان القاضي يوزع الممتدة  
الى ان يظهر حكم الحمل فان ابوالثمن فوطبوا تعجيل القسمة بوقف

الزوجة  
الميتة



القاضى نصيب الجنيين عند الكل عند ابي حنيفة رحمه الله يوقف نصيب اربع  
 بنين وعند محمد رحمه الله يوقف نصيب الغلامين لاحتمال المغانك فغلامين  
 وعند ابي يوسف رحمه الله يوقف نصيب غلام واحد لا يمانه العادة تلك  
 ولدا واحدا وعليه الفتوى وعنه رواية يوقف نصيب غلامين  
 كما قال رجل مات وله ابنا احدهما حاضر والاخر غائب فاحضر الحاضر من غلام  
 اجنبيا وادعى ان له عليا ابية الف درهمين ولا بنية علي هذا الرجل الاخير  
 الف درهم لا مال لا بنية هذا الالف قالوا تقبل بنية الاخر لان الحاضر  
 في اثبات دين الميت علي الاجنبي ولا تقبل في اثبات دين الابن علي الاب  
 لانه ليس معه خصم ولا يقضي له بشي من الالف التي يحضي بها علي الاجنبي  
 لانه زعم انه لا ميراث له فوقف ذلك حتى يحضر الاخ رجل ادعى دارا  
 في يد رجل ايضا له فاقام الذي في يده الدار البينة ان فلانا الغائب  
 كان ادعى هذه الدار واستحق من يده ودفع الي المستحق ثم انه اجرها  
 الذي هو في لا يقبل بنية ذي اليد علي هذا لانه اقران به كانت  
 خصومة قبل الاستحقاق وهو ليس بخصم في اثبات الاستحقاق رجل  
 ادعى دارا في يد رجلين حدودها فانكر المدعي عليه ذلك فقام  
 من عند القاضي فحجا المدعي ببينة فشهدوا علي المدعي انه لما قام  
 من عند القاضي اقر المدعي عليه ان الدار التي خاصه هذا المدعي في هذا  
 المدعي ولم يذكر حدود الدار في اقراره وانما لا يعرف الدار ذكوة المنفق  
 يجوز ويقضي بها المدعي وكذلك يثبت الشهود انه قال الدار التي خاصه  
 المدعي فليها ولكنهم قالوا ان المدعي عليه قال الدار التي في سكة  
 كذا حدودها كذا التي في يدي دار المدعي فانه يقضي بها المدعي رجل مات  
 فقامت امراته ولها ميراث وهم كبار كلهم واقروا بالخيار وحبته ثم رجدا واشهدوا  
 ان زوجها كان طلقا ثلثا فانهم يرجعون عليه بما اخذت من الميراث  
 وكذلك قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله اختلعت من زوجها  
 بما لم اقامت البينة انه كان طلقا ثلثا قبل الخلع وكذلك الرجل

غير

طالع شهد  
 في اقراره  
 غيره المذكور

زوجها

اذا قام

اذا قام لها امراته ميراثا واقر الاخ انه ميراثها واقران هذا زوج وهذا اخ ثم اقام الاخ  
 البينة ان الزوج كان طلقا ثلثا فذلك جائز ويرجع الاخ فيما اخذ الزوج من الميراث  
 واذا قسم القوم دارا والمرأه مقرة بذلك واصابها الثمن فعزل لها طائفة من الارض  
 ثم ادعت انه اصدقها اياها في صحته وادعت انها اشتريتها بصدقتها لا تقبل  
 بينتها وكذلك اذا اقسوا ارضا فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن ابيه  
 ثم ادعى احد من فسم الاخر ببناء او بخلا وزعم انه هو الذي بناه وغرسه واقام  
 البينة علي ذلك لا تقبل لان القسمة الشايعة اقرار منه ان جميع ذلك ميراث  
 لهم عن ابيهم وان هذا القسم صاير ميراثا لا خيرة ولو ان رجلا اقران فلان مات  
 وترك هذه الارض او هذه الدار ميراثا لثلاثة ادعى بعد ذلك ان الميت اوصي  
 له بالثلث تقبل بينته واقراره السابق لا يخرج من دعوى الوصية وكذا الوادي  
 دينا قبل الميت لان محل الدين والموصية التركة بعد الموت توصف بانها ميراث  
 وان كان في دين او وصية وكذلك ورقة افروا جميعا ان هذه المواضع  
 ميراث بنينا عن ابينا ثم ادعى احد من ان ثلث هذه المواضع وصية من ابي  
 لا بني الصغير فلان واقام البينة قبلت بينته رجل ادعى انه تزوج هذه  
 المرأة فانكرت ثم مات الرجل فجات يدعي ميراثه كان لها الميراث وكذلك  
 كانت المرأة ادعت النكاح فانكر الرجل ثم ماتت فطلب الرجل ميراثها وزعم  
 انه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله في  
 النوادر ولو ان امرأة ادعت علي زوجها انه طلقا ثلثا فانكر الرجل  
 ذلك ثم ماتت فطلبت ميراثها عنه لا يكون لها الميراث وكذا لو اكدت  
 نفسها قبل براءة وزعمت انه لم يطلقها دار في يد قوم من ميراث ادعى  
 رجل انه اشترى من بعضهم نصيب الذي ورث عن ابيه من هذه الدار  
 وهو غائب واقر الحاضرون في حق الغائب ونصيبه من ميراثه  
 عن ابيه وقالوا لا تدري استتريت ام لا ندفع اليك حصه الغائب  
 من فاحضر المدعي شهودا فشهدوا له بالسرا من الغائب لا تقبل  
 بينته ولو قال هذه الدار لنا لاحق للغائب في قبلت بنية المدعي

لا يقر  
 في اقراره  
 غيره





ثلاثة اخوة ورثوا ما ارا عن ابيهم فادعي رجل ان اباهم غصبها اياه فخلعوا من كل واحد  
سنة عن اليمين وحلف الاخرون وقد ورثوا ما لا من ابيهم غير ذلك بعض الناكل  
قيمة موصى للمدعي وورد حصته نفسه من الدار على المدعي وان نكل واحد  
فاقرانه كان ودية في يديهم تزد حصته على المدعي ولا يضمن شي لان  
الوديعة لا تكون مضمونة ولو ادعي شيئا لابيها واقام البينة ان هذه الشي  
لا يبيها مات وترك ميراثا له وان اياه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة  
كذا واقامت امرأة البينة ان اياه تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا  
وانه مات بعد ذلك بيوم بعد اليوم الذي رقت الابن اراد بذلك ان  
المرأة اقامت البينة على النكاح بعدما اثبت الابن موته بيوم فان القاضي  
يقضي لكل واحد منهما بقية المهر بالنكاح والصدقات والميراث والامتن  
بالميراث وكذا لو اقامت امرأة اخرى بينة انه كان تزوجا بعد نكاح  
الاولى بيوم يقضي بنكاحها ايضا مع نكاح الاولى ويقضي لكلها بالميراث  
مع الابن ولا شيء هنما ما لو ادعي الامن ان فلانا قتل اياه واقام البينة  
وارضوا الكفيل انه قتلوه في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم اقامت البينة  
انه تزوج في يوم كذا بعد ذلك اليوم فانه لا يقضي ببينة المرأة هنا لان وقت  
القتل يدخل في القضا لان المقتول يستحق حقا على القاتل لما القصاص  
او الدية فاذا قضي بقتله وبوجوب الدية او القصاص في ذلك الوقت  
لا تقبل البينة على النكاح بعده بخلاف الموت فان الميت بموته لا  
يستحق شيئا على احد فاذا لم يدخل وقت الموت في القضا لعدم تعلق  
الحكم ببطل التاريج الا تترك ان المرأة لو اقامت البينة ان تزوجها يوم  
الخميس بالكوفا واقامت امرأة اخرى البينة انه تزوجها يوم الخميس تلك  
السنة بخراسان فانه لا يقبل بينة اخرى لما قلنا ولو ادعي رجل على  
رجل انه قتل اياه عمدا بالسيف منذ عشرين سنة وانه وارثه لا وارث  
له غيره رجاء امرأه معه ولد واقامت البينة ان والده هذا تزوج منذ خمس  
عشر سنة وان هذا اولده منكم ووارثه مع امته هذا **قال الامام**

ابو

ابو حنيفة رضي الله عنه استحسن في هذا ان اجيز بينة المرأة واشتت نسب الولد  
ولا يبطل بينة الابن على التكرار لوقاات المرأة على النكاح ولم تات بولد فالبينة  
بينة الابن وله الميراث دون المرأة ويقتل القاتل وانما ذلك في السب خاصة  
وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولو ادعي دارا في يد رجل ان اياه اشتراه  
من ذي اليد بالف درهم ومات ابوه فمخدا البائع دعواه وان لم يذكر المدعي دعواه  
ان اياه مات وتركها ميراثا له ثم القاضي يسأله البينة ان يشهدوا انهم لا يعلمون  
له وارثا غير هذا اقام البينة على ذلك يقضي القاضي بشكركم وبأمر المدعي ان  
ينقد الثمن ويقض المبيع ولو كانت الدار في يد رجل غير البائع لا بد ان يقيم  
البينة ان اياه مات وتركها ميراثا له ولو ادعي رجل دارا في يد رجلين  
فاقام البينة ان احدهما باع الدار وسلم الاخر ولا يفرق الشهود الذي  
باع من الذي سلم فشكركم باطللة **رجل ادعي دارا في يد رجل واقام**  
**البينة** انه اشتراها من ذي اليد بالف فقال ذواليد لم ابع ثم اقام ذواليد  
البينة ان المدعي قد رد عليه الدار ذكره في الشكوات وقال اقبل بينة  
ذو اليد وابطل المبيع وانكار المبيع لا يبطل بينة على الرد سواء كان  
المدعي قال في انكاره لا يحجز بيننا او قال لم يحجز بيننا ببيع لان حجة ان يقول  
لم يكن بيننا ببيع الا ان المدعي ادعي هذه الدار مرة ثم بدال في فردها على  
**قال الشيخ** الامام المعروف بخوامر من رده رحمه الله انما يقبل بينة المدعي  
عليه على الرد اذا ادعي التوفيق وان لم يذكر محمد رحمه الله ذلك ورجل باع من  
رجل جارية ثم غاب المشتري قبل القبض ولا يدري اين هو فاقام البائع  
بينة ذلك فان القاضي يجمع بينته ويبيع الجارية على المشتري بطريق  
الحفظ والنظر له وينقد البائع الثمن ويستوثق منه بكفيل لاحتمال ان البائع  
استوفى الثمن او ابر المشتري من الثمن فان كان فيه فضل امسك به  
الفضل للغايب وان كان فيه نقصان فذاك على المشتري **هذا اذا كان**  
**لا يدري مكان الغايب** فان كان معرف اين المشتري لا يبيع القاضي الجارية  
رجل ادعي سراسي من رجل فانكر المدعي عليه البيع ثم ان بايع ذلك

مطهر شرعي



ادعي البيع واقام البينة لا تقبل بيئته لان البايع لما انكر البيع او لا ثم ادعاه بجعله ذلك  
وانكر المشتري انفسخ البيع محقق مما فلا تقبل بينة البايع بعد ذلك وانكر  
والله اعلم بالصواب **فصل في دعوي النكاح** امرأة ادعت علي  
رجل انه تزوجها فانكر الرجل ثم ادعي الرجل النكاح بعد ذلك واقام البينة قبلت بينة  
بذلك البيع فان النكاح لا يبطل بمحض دعوي رجل ادعي علي امرأة انه تزوجها بالثمن  
فانكرت واقام البينة علي انه تزوجها بالثمن وقضى بالنكاح بالثمن  
وكذا لو اقام البينة انه تزوجها علي هذا العبد قبلت بينه ولو كان هذا في  
البيع لا تقبل امرأة مع رجل في منزله بطاؤها ولها منه اولاد ثم انكرت ان  
تكون امراته **قال ابو يوسف** رحمه الله اذا اقرت ان هذا الولد ولد لها منه فهي  
امراته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه علي هذه الحال  
مدركه زوجها ابوها فمات الزوج فمات تدعي الميراث ان قالت امرت  
الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم اكن امرائي بالنكاح  
ولكن بلعني النكاح فاجرت كان عليها البينة وكذلك هذا في البيع **جلان**  
ثم ادعت امرأة علي وارث رجل انها كانت امرأة فلان ولم يشهدوا انه مات  
وهي امراته والوارث يحسد ذلك جازت شرهما كذا ذكره المنقضي امرأة  
معه ولد فقالت لرجل هذا الولد منك وقد تزوجتني وقال الرجل لم اتزوجك  
وهذا الولد من زنا ريت بك لا تثبت نسب الولد منه ولا حد عليه ويقضي  
عليه بالمهر رجل قال لامراته زوجنيك ابوك وانت صغيرة وقالت لا  
بل زوجنيك وانا كبيرة لم ارضي كان القول قولها والبينة بينة الزوج **رجل**  
**اقام البينة** علي امرأة انه تزوجها واقامت اختها عليه البينة انه تزوجها  
**قال ابو حنيفة** رحمه الله تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة لا يقام البينة  
علي نكاح نفسه ولو وقت بينة المرأة ولم يوقت بينة الرجل جازت دعوي الرجل  
ونثبت نكاح المرأة التي تدعي الرجل وبطل نكاح المدعية وكلها علي الزوج نصف  
ويستط كل واحد منهما علي صاحبه كما يكون بين الزوج وهو بمنزلة  
واحد

مطلبة امرأة  
مع رجل في  
منزله

مطلبة امرأة  
علي وارث ان كانت  
امراته

مطلبة امرأة  
يسكن في منزله  
واحد

ما لو شهدا بالنكاح بالتسامع وكما جازت الشهادة علي النكاح بالتسامع قال الشيخ  
الامام شمس الدين السرخسي رحمه الله يجوز الشهادة علي الدخول بحكم النكاح بالتسامع  
وهل ان ادعيا نكاح امرأة واقام كل واحد منهما البينة انهما امراته فان كانت في  
بيتا احدهما ففخوا ولي لا ينفاه يده فزج بحكم التيد فالوا دعيا شراعيين رجل  
واقام كل واحد منهما البينة انه اشتراه من فلان بكذا وكان المبيع في يدهما معا  
ماوولي وكذا لو شهدا شهودا من غير النكاح انه دخل بها كان اولى وقد ذكرنا  
انه يجل للشهود ان يشهدوا علي الدخول بحكم النكاح بالتسامع فان كانت المرأة  
في بيت احدهما او شهد شهودا من غير النكاح واقام اخر البينة احدهما  
تزوجها قبله كان ماوولي كما في ذي الشراير بينة ذي اليد الا اذا اقام  
الاخر البينة علي سبق شرايره وان ادعيا النكاح واقام كل واحد منهما  
البينة وارضاهما سوا فان كانت في بينة احدهما بترج بينة ذي اليد  
وان ارضى احدهما وللآخر يد فصاحب اليد اولى كما في دعوي الشراير اذا ارضى  
احدهما ولم يرضى الآخر سقي لصاحب التارخ وان ارضاهما احدهما سبق  
والسابق اولى علي كل حال وان لم يورخا وعدلت بينة احدهما ففخوا ولي  
وان عدلت البينتان جميعا لا يقضي لواحد منهما كما لو لم يقيما البينة وان  
اقاما البينة ولم يورخا وليست هي في يدهما ففسالها القاضي فاقرت  
لاحد منهما انه تزوجها قبل الاخر واقربت انه تزوجها وادعيا في  
المقرله لا يفيها الا اقاما البينة ولم يكن لاحد منهما تاريخ ولا بد بطلت  
بينة مالكان التماسر فاذا اقرت لاحد منهما ثبت نكاح المقرله  
بتصديقهما وكذا لو اقاما البينة فمات احدهما فاقرت المرأة بنكاح  
الميت صح اقرارها ويقضي لها بالمهر والميراث وكذا لو اقاما البينة  
علي الدخول والدخول واقربت المرأة لاحد منهما انه دخل بها او كان  
اولي وان لم يقر فرق بينهما وكان علي كل واحد منهما بالدخول الاقل  
من المسمي ومن مهر المثل ولو ادعيا نكاح امرأة فاقرت لاحدهما  
ثم اقاما البينة علي البينة النكاح ذكر الصدر الشهيد رحمه الله في الفتاوى

ما لو شهدا



الصغرى انه لا يقضي لاحد منكما ولم يتزوجا بصداق المهر الفاضل الاقرار صاحب  
يد واحال الجواب الى الخصاف رحمه الله واذا ادعت المرأة على رجل نكاحا  
فقد قامت المرأة بالبينة نقضي لها ولا نفيسد النكاح بحجوه ولو ان اذنت  
ادعت كل واحدة منهما انه تزوجها وهو بحجدها قامت احدهما بالبينة  
على اقراره انه تزوجها بالف درهم وانه دخل بها واقامت الاخرى  
السنة على اقراره انه تزوج بها بية دينار ودخل بها فعدلت البينتان  
فان القاضي يفرق بينهما ويقضي بكل واحدة منهما بالمال الذي شهد  
الشهود على اقراره استخسنا وان اقامت احدهما بالبينة على  
اقراره بالدخول بها ولكنها اقامت على النكاح وهو ينكر الكل فان القاضي  
يقضي بالدخول بها بصفة نكاح بالمهر الذي شهد الشهود لاحت  
الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم يقر كل واحدة منهما بالبينة  
على اقراره بالدخول بها ولا بالدخول اصلا ففرق بينه وبينها ويقضي  
بنصف المالكين لهما بينهما المدعية بالدرهم بربع الدرهم والمدعية الثانية  
بربع الدرهم **وفي المنتقى** اذا ادعى زيد وعمر نكاح امرأة فقالت  
تزوجت زيدا بعد عمر وفي امرائهم وان سألها القاضي بعد ما ادعى  
النكاح من زوجها منهما فقالت تزوجت زيدا بعد عمر ففي عمر امرأة  
ادعت على رجل نكاحا فانكر الرجل **قال ابو يوسف** رحمه الله يحل  
الرجل بالله ما هي امراته وان كانت امراته فحضي طالق باين وقال  
بعضهم حلف على النكاح فاذا حلف وليس للمرأة بينة بقول القاضي  
فرقت بينهما وفي الاستحلال على النكاح اخذ المساجح بقول ابي  
موسى ومحمد رحمهما الله وعليه الفتوى وعن نصير رحمه الله في  
رجلين ادعى نكاح امرأة فاقرت لاحدهما قال ليس له  
ان يحلف للآخر فان حلف برئت وان نكلت عن اليمين نصير  
روحية له **امرأة طلق زوجها ثلثا فجات الى الاول بعد ذلك**  
فتزوجها الاول ثم ادعت ان زوجها الثاني لم يكن دخل بها قال

مطلبة ادعت على  
رجل نكاحا جازما  
يكره حلف

ابو القاسم رحمه الله ان كانت المرأة عالمة بشرايط حلها للاول فقالت عنه  
النكاح اخلت لك فتزوجها الاول لا تقبل قولها بعد ذلك وان كانت  
جاهلة لا تعلم بشرايط الحل قبل قولها بعد الا اذا كانت اقرت ان  
الثاني دخل بها ولو انفصلت قبل شيئا عند نكاح الزوج الاول حتى  
تزوجها الاول ثم قالت ما تزوجت بزوجه اخر او قالت تزوجت ولم يدخل  
بي كان القول قولها **امرأة طلق زوجها ثلثا فجات بعد مدة فاحبرت**  
**انها تزوجت فلانا** فمما معها فانكر الزوج الثاني الجماع ذكر الناطقي  
رحمه الله ان القول قولها ويجوز للاول نكاحها ولو اقر الزوج الثاني  
وهي تنكر كان القول قولها ولا تحيل للاول ولو قال الزوج الاول  
بعد ما تزوجها وطبق الزوج الثاني فقالت قد وطئني فزوج بينهما  
وعليه نصف الصداق ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضاء  
عدتك من الزوج الاول فقالت قد كنت اسقطت سقطا بعد  
طلاق الاول قد استبانت خلفه فرق بينهما ولا مهر لهما فان قالت اولا  
اسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها  
وفرق بينهما ولها المهر رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبل  
فالان فقال طلقتك وانقضت عدتك فتزوجتك فقالت ما طلقني الاول  
لا فرق بينهما فان حضر الغايب بعد ذلك وانكر الطلاق فرق بينهما  
وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان الطلاق  
واقعا عليه فتعنته من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الاول  
وان صدقته المرأة في جميع ما قال كانت المرأة للاخر وان انكرت ما اقر  
به الاول من النكاح والطلاق ففي امره الاخر اذا قالت المرأة تزوجت  
بغير شهود او في العدة او حال ما كنت مجوسية او امة فانكر الزوج ذلك  
كان القول قول الزوج اجماعا وان اقر الزوج بمضي من ذلك وكذبة  
المرأة تكون طالفا حكاه **قال الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله اذا كان للمرأة زوج معروف طلقا فتزوجت باخر وقالت تزوجت

لا تقبل  
قولها  
بعد ذلك



وانا في العدة ان كان بيني طلاق الاول ونكاح الثاني اقل من شهرين كان القول  
قول المرأة واذا كان مقدار شهرين لا يقبل قولها عند ابي حنيفة رحمه الله قال  
وهذا بخلاف المطلقة اذا عادت الي الزوج الاول بعد شهرين قالت لم اتزوج  
غيرك كان القول قولها وليس هذا كالعدة وذكرني المنتقى رجل شهد علي  
رجل انه طلق هذه المرأة ولم يشهد بها امراته فاجاز القاضي شدة عليه  
ثم ادعى الشاهد انها امراته وقال لم اعرفها ولم دخلت بها قال يقبل  
منه ذلك وكذا لو شهد علي اقرار المرأة انها امره هذا الرجل فاجاز  
القاضي عليا اقرارها وجعل امراته ثم ادعى الشاهد انه تزوج من منذ سنة  
والتي لم اعرفها واقام البينة قال تقبل منه ويبطل القاضي قضاؤه ويرد علي  
الشاهد ولو كان يدعي انها امراته ثم ادعى القزوج يقبل ذلك منه رجل  
تزوج امرأة ثم ادعى انه اشتراها من بئله لا تقبل بينته على ذلك  
حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها بعد التزوج وكذا لو  
سام بداريه يدري رجل ثم ادعى انها له اشتراها من فلان وهو يملكها  
لا تقبل منه حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان بعد المساومة وهي له واقر  
الذي يدينه الدار انه وكيل الغائب البايح رجل اشترى خادمة متعقبة  
من رجل فلما رفعت ثيابها قال المشتري هذه خادمتي ولم اعرفها لا يقبل قوله  
ولا يقبل بينته امرأة غاب عنها زوجها فنيحي اليها ففعلت ما يفعل اهل  
الحصينة واعتدت وتزوجت بزوجه ثم جاء رجل وقال رايت زوجك حيا في بلدة  
كذا قالوا ان صدقت الذي اخبرها او لا بالموت لم يكن لها الا القرار مع  
الزوج الثاني لان خبر العدل الواحد مقبول في باب الموت فتجوز الشهادة  
بالموت بالتسامع بشاعة من واحد وفي غير الموت لا يحل له ان يشهد  
بشاعة من الواحد لان غير الموت كالنكاح والوقف يكون بشهادة الجماعة  
غالبا اذا ادعت اثنان علي رجل واثبات كل واحدة منهما البينة انه تزوج  
او لا كان ذلك الي الزوج اذا صدق واحدة منهما انها او لا كانت امراته  
وتبطل بينة الاخرى ولا يثبت لها من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج

لم اتزوج

مسألة في رجل اشترى خادمة متعقبة من رجل فلما رفعت ثيابها قال المشتري هذه خادمتي ولم اعرفها لا يقبل قوله ولا يقبل بينته امرأة غاب عنها زوجها فنيحي اليها ففعلت ما يفعل اهل الحصينة واعتدت وتزوجت بزوجه ثم جاء رجل وقال رايت زوجك حيا في بلدة

لم اتزوج واحدة منهما او قال تزوجتها جميعا ولا ادري الاولى منها **قال في**  
**كتاب** فرق بينه وبينها وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن دخل بها واحدة منها  
قالوا هذا اذا قال تزوجتها ولا ادري الاولى منها واما اذا قال لم اتزوج واحدة  
منها ينبغي ان لا يجب شي والاصح ان هذا الجواب في الفصليين سواء وموكدا لواقعا  
البينة بعد موت الزوج فان يقضي لكل واحد منهما بالمهر والميراث والسا علم  
**فصل** فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وغير ذلك وبعض هذه السبل  
اعيدت لزيادة فائدة رجل قال لامراته تزوجتك وانما شئني فقال قبل تزوجتي  
وانت بالغ كان القول قوله الا ان القاضي لا يفرق بينهما بل يسأله هذا جاز  
ولكنه ان قال لا يقول له القاضي هل اجرت بعد البلوغ ان قال لا يقول  
له بعد لان ان قال لا يفرق بينهما امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت ان  
مدرسه ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا ان كان  
قد هافت المدرك ان في ذلك الوقت او كان بها علامة المدركات لا تصدق  
انها لم تكن مدركة وان لم يكن لذلك كان القول قولها رجل زوج ابنة البالغة  
فجات بعد موت الزوج بطلب الميراث ان قالت تزوجني والذي يامرني كان لها  
الميراث وان قالت لم اكن امرته بالتزويج ولكن حين بلغني انه زوجتي منه اجرت  
ان اقامت البينة عليها قالت كان لها الميراث وان لم يبق البينة لا تثبت النكاح ولا  
ميراث لها لانها اقرت ان نكاح الاب ان عقد موقوف فلا تقبل قولها لاسعد  
الا بالبينة رجل زوج ابنة البالغة فبلغت الخبر ثم اختصا الي القاضي  
فادعى الزوج انها سكنت حين علمت فقالت لا بل ردوت ان قالت  
حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا  
فردت وقال الزوج لا بل وسكنت كان القول قول الزوج وهو نظر  
ما ذكرني الشفعة اذا اختلف الشفع مع المشتري على هذا الوجه  
ان قال الشفع طلبت حين علمت كان القول قوله وان قال علمت  
الشرا يوم كذا فطلبت لا تقبل قوله صغيرة زوج غير الاب  
واحدة فاختصمت زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخترت الفوق

ردت النكاح ان قال  
حين علمت قال



وكذا بها الزوج لا يقبل قولها الا بينة وان اختلفا في الحال فقالت بلغت الاث  
واخترت الفرقة فقال الزوج لا بلغت قبل هذا وسكت كان القول قولها وان  
كانت ثيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها الا بالرضي صريحا او دلالة نحو التمكن  
وغير ذلك **امرأة** اوجعت مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها ان كان  
الوارث مقربا بالنكاح يقول له القاضي كان مهرها كذا ايدكم مهر اكثر من مهر  
مثلا فقال العارث لا يقول له القاضي كان كذا انكم يدكم مهر دون الاول لكنه  
اكثر من مهر مثلا ان قال لا يقول له القاضي اكان كذا الي ان ياتي القاضي على  
مقدار مهر المثل فبعد ذلك اذا قال الوارث الرضا القاضي مقدار مهر المثل  
ويخلفه على الزيادة ويظهر اذا اقر له رجل له رجل غير المقدر من الدرام  
فان القاضي يفعل هكذا الي ان ياتي القاضي على ادركهم فبعد ذلك يلزمه  
دريم ويخلفه على الزيادة يد عسوي المدعي هذا اذا كان القاضي يعرف  
مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف يامر امناه بالسؤال عن يعلم او يخلفه  
اقامة البينة على ما يدعي **رجل** زوج ابنته الصغيرة فادركت بعد  
دخل بها فطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفعتم المهر الي ابيك  
وانت صغيرة فصدقه الاب يقول لا يجوز اقرار الاب على ما  
ولها ان تلزم مهرها من الزوج ولا يرجع الزوج على الاب ابرادعي مهره  
في تركته والده **قال الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
اقام البينة على ما ادعي جاز وان عجز عن اقامة البينة يقضي لها مهر المثل قالوا  
هذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وانما على قول ابي حنيفة رحمه  
الله لا يقضي بمهر المثل بعد موت الزوجين مطلقة طلست نفقة ولدها  
من الزوج المطلق فقال المطلق تزوجت بزوجة اخرى ولم يبق لك حق  
المضانة وانا اخذ منك الولد كان القول قولها اما اذا انكرت التزوج  
فظاهر وكذا اذا قالت تزوجت رجلا لانها اقرت بالنكاح لم يهرول  
فلم يصح اقرارها وان قالت تزوجت فلانا فطلعتني لا يقبل قولها  
ويكون للاب ان يأخذ من الولد الا ان يصدها القدر في الطلاق

صغيرة

اقرار الاب  
بقبض المهر

صغيرة ماتت به امه تطلب النفقة من الاب فقال الاب ابا حق به لان امه في نكاحي  
لكنها هربت مني وقالت الجدة لا يلزم ما تت امتا لو ابري الولد مع الجدة ويقال  
للأب اطلب امرأتك لان الام اذا لم تعرف نكاحها كانت بمنزلة المفقودة فان  
حضر الاب وقال هذا منك وولدي هذا مني وصدقة المرأة في ذلك فقالت  
الجدة ما هذه ابنتي وابنتي قد ماتت كان القول قول الاب والمرأة وهما اولي  
بالولد وكذا القول الام والابن خاصتهما الجدة هذا ابني لامن اسك قال قول  
توله لان الجدة اقرب له بالنسب والاب منكر حق الجدة رهبا عتق امته  
ثم خاصته مولاها ولدها ولد فقالت للمولى اعترفني قبل الولادة والولد حرد  
وقال المولى بل ولدتني قبل الاعتراف والولد رقيقا ذكر الناطقي رحمه الله ان  
هذا الولد في يدها كان القول قولها وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الولد  
في ايديها فكذلك يكون القول قولها لانها تدعي الولادة في اقرب الاوقاد  
وفيه حرية الولد ولو اقامت البينة فينبئ اولي لان بنية المولى قامت على  
نفي العتق وبينتها قامت على ابيات الحرية وكذلك في الكتابة وانما في التدبير  
القول المولى لانها تصادق على رقا الولد وذكر في المستفي عن محمد رحمه الله انه  
قال ان كان الولد بعد عن نفسه يرجع اليه ويكون القول قول الولد وان  
كان لا يعبر كان القول لمن هو في يده منق وان اقامت البينة فينبئ اولي وكذا  
لو كان مكان الاعتراف كتابة ثم اختلفا في المولد ولو اعترف الجارية ثم اختلفا  
بعد حين في الولد فقالت ولدت بعد ما عتقت فاخذته مني وقال المولى ولدت  
قبل العتق فاخذته منك وانت امته لي فان كان الولد لا يعرف عن نفسه  
المولى الي الام لانها اقرب منه اخذه مني وكذلك في الكتابة اما في المدبرة وام  
الولد القول للمولى جارية بين رجلين او ثلثه او اكثر ولدت ولدا باعق  
جميعا ثبت النسب من الكل في قول الامام ابي حنيفة وزفر والحسن  
ابن زياد رحمه الله عليهم وعن ابي حنيفة رحمه الله في رواية ثبت  
من الخمسة لان الزيادة لان المقصود من النسب احكامه  
لا يحسه واحكامه الميراث والخصانة والترسة ونحو ذلك مما

جارية  
ثلاثة







ما في بطن الحامل امرأة الحرا اذا جات بولد فنفاه لا عن القاضي بينهما ثم تنظر  
بعد ذلك ان نفاه في مدة قريبة بعد الولادة ينقطع نسب الولد وان نفاه في  
مدة بعيدة لا ينقطع وابو يوسف ومحمد رحمهما الله عليهما قد والبعيدة باريعين  
وقال بعد الاربعين لا ينقطع نسب الولد وقيل ينقطع وابو حنيفة رحمه الله  
فمن ذلك الى راي القاضي ولم يقدر رجل صني بولد المكوكة فسكت ثم نفاه  
بعد ذلك لا يصح نفية وكذلك في ولد ام الولد فالكوت عند التهنئة فيها يكون  
قبولا للولد وفي ولد الحارية لا يكون قبولا رجل في يديه مال زعم انه ورثه  
من امرأة كانت له وسمي تلك المرأة ثم اقهره رجل انه اخوتك المرأة فقال  
المقر له انا اخوها ولست انت بزوجة لها قال ابو يوسف رحمه الله مكوت  
المال بينهما النصف للزوج والنصف للاخ المقر له الا ان يقيم الاخ البينة  
انه اخوتك المرأة وقال زفر رحمه الله المال كله للاخ الا ان يقيم الزوج  
البينة على انه كان زوجها وهذه ثلاث مسائل احديها هذه والثانية  
مجهول النسب في يده مال فقال ورثته من ابي وهو فلان ثم اقرب بعد  
ذلك باخ لا بام فقال المقر له انا ابن فلان الميت وانت لست بابن  
له **قال ابو يوسف** رحمه الله المال بينهما نصفان وقال زفر للمال كله  
للمقر له والثالثة امرأة اقرت انفا ورثت هذا المال من زوجها فلان ثم اقرت  
باخ لزوجها فقال الاخ انا اخ ولست انت بامراة **قال ابو يوسف**  
رحمه الله للمرأة الربع والباقي للاخ وقال زفر رحمه الله المال كله للاخ الا  
اذا اقامت المرأة البينة على النكاح رجل ادعي عيامية دينيا بحصة وارث  
وهو مقر انه ليس في يد الوارث مال فانه يسمع دعواه لو اقام البينة  
على ذلك فثبت بيبه وان لم يكن له بينة كان له ان يحلف الوارث  
على العلم بالدين كذا ذكر الخصاص رحمه الله وكذا لو كان المديون مات ولم  
يترك ما لا يفي بدوائره فان الوارث يكون خصما لمدي الدين فيقتل  
بينته ويقضي بدنيه حتى لو ظهر للميت مال اخذه صاحب الدين ولو تبرع  
انسان بتضاده من الميت جاز رجل مات وترك اخوين فاقرا احداهما باق

ثالث

ثالث وانكر الاخ **قال** واذا رحم الله المقر له من المقر نصف ما في يده وقال  
ابن ابي ليلى رحمه الله ياخذ منه ثلث ما في يده رجل مات وترك العا  
قادي رجل على الميت الف درهم واقام البينة وقضي القاضي له بالالف  
ودفع اليه ثم جاء رجل اخر وادعي على الميت الف درهم وانكر ورثته  
الميت وصدقه وصدقه القاضي له بالالف فان الثاني ياخذ من القاضي له  
نصف ما في يده ولو ادعي بعض الورثة دينيا على مورثه وصدقه البعض  
وانكر البعض فانه ياخذ الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب  
المدي من ذلك الدين ولو ادعي رجل اجنبي على الميت الف درهم فصدقه بعض  
الورثة وكذب البعض ذكر في الكتاب انه ياخذ كل الدين من نصيب من  
صدقه لان الذي صدقه مقر ان الدين مقدم على الميراث وقال الفقهاء  
ابو الليث رحمه الله عندي ياخذ من المصدق ما يخصه من الدين وهو قول  
الشافعي والبرقي ومالك وابن ابي ليلى رحمه الله قال وهذا  
أعدل وأحسن رجل مات وترك ابنتين فادعي احداهما ان لا يورثها  
على هذا الرجل الف درهم من ثمن بيع وادعي الاخرى انه كان من قرض واقام  
كل واحد منهما البينة على ما ادعي فانه يقضي لكل واحد منهما خمسمائة  
ليس لاحد مما ان يسأرك صاحبها فبما قبض رجل له تسعة اولاد اقر  
في صحته وهو اقراره ان تخمسة بين اولاده فلان وفلان وفلان  
وذكر اسماء عليه الف درهم ثم مات وانكر ساير الورثة ذلك فشهد  
الشهود على اقراره بذلك وقالوا لا نعرف الا اولاد الذين اقر لهم  
لانهم ما كانوا حضورا وقت الاقرار قالوا ان اقر ساير الورثة باسماي هو لايت  
المال بشيء اتم وان انكروا فاقام المدعون البينة على انه يسمون بالاسماي  
التي ذكرها الشهود يقضي لهم بذلك اذا لم يكن في ساير الورثة مثلهم في  
الاسماي رجل مات وترك مالا فادعي بعض الورثة عينا من اعيان  
الثركة ان المورث وهبه منه في صحته وقبضه ونفقة الورثة قالوا كان ذلك  
في المرض فان القول يكون قول من يدعي الهبة في المرض وان اقام البينة

فان ادعي بعض الورثة  
فان ادعي بعض الورثة

الدين



قال البيهقي في نسخة من يدعي المصنف في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير وذكر النسفي في الفتاوى  
امرأة ماتت واختل الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه وادعي الزوج  
المهر وهبت منه في صحته وادعي الورثة ان المهر كانت في مرض موثق قال القول  
يكون قول الزوج لانه شكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق  
الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا ان هذا يخالف رواية الجامع  
الصغير والاعتداد على ذلك الرواية لانهم تصادقوا على ان المهر كان واجباً  
عليه واختلفوا في السقوط فكان القول قول من ينكر السقوط ولان المهر  
كادى والاصل في الحوادث ان محال الى اقرب الاوقات والله اعلم  
**فصل في الخصومة بين الزوجين في الغزل اذا غزلت**  
المرأة قطن زوجها فهو على وجهه اما ان اذن لها بالغزل فغزلت او لم ياذن لها  
عن الغزل فغزلت او لم ياذن لها ولم يسه فغزلت ولم يقل الزوج لها شيئاً ولم  
يعلم بغزلها فان غزلت باذنه فهو على وجهه اما ان قال لها اغزلي  
لي او قال لها اغزلي لنفسك او قال اغزلي لكون التوثيق ولك اوقال  
اغزلي ولم يذكر شيئاً ففي الوجه الاول لا يكون الغزل للزوج لانها  
غزلت قطنه باذنه لا حبله فكون له وكاشي لها على الزوج لانها تبرعت  
بالغزل وان قال لها اغزلي بكذا وسمي لها اجراً معلوماً حاز ويكون لها  
الاجر المسمى وان سمي اجراً مجهولاً كان الغزل للزوج ولها اجر مثله كما  
ينبغي ساير الاجارات الفاسدة وان اختلفا فقالت المرأة غزلت باجر  
وقال الزوج بغير اجر كان القول قول الزوج مع اليمين لانها تدعي عليه  
الاجر وهو ينكر فكون القول للزوج هذا اذا قال لها اغزلي لي وان  
قال اغزلي لنفسك فغزلت كان القول لها ويكون ذلك هبة للقطن  
منه وان اختلفا فقال الزوج اخما اذنت لك لتغزلي لي وقالت لا حبل  
قلت اغزلي لنفسك كان القول قول الزوج مع اليمين لان الاذن  
يستفاد من جهته والظاهر شاهد له فان العادة ان المرأة بغزل  
قطن الزوج وان قال اغزلي لتيكون لي ولك كان الغزل للزوج ولها

عليه

عليه اجر المثل لا لفاء غزلت للزوج ببعض الغزل فكون في معنى قنير الطمان  
ويكون الغزل للزوج لانه لصاحب اصل وهو القطن وهو كما لو دفع غزلاً الى  
حائك ليسجبه بالنصف فان النصف يكون لصاحب الغزل وان قال اغزلي  
ولم يذكر شيئاً فادعي الزوج انها غزلت له كان القول قوله لانه طلب مسن  
التبرع وانكر الا حاز هبة القطن هذا اذا غزلت باذن الزوج وان لم ياذن لها  
عن الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وعليه للزوج مثل قطنه  
كن عصب منقطه فطمح عند ابي يوسف خفيفة رحمه الله تعالى يكون الدقيق  
للمغاصب وضامن للمنقطه وان لم ياذن لها ولم يسه عن الغزل فغزلت  
ان كان الزوج باع للقطن كان الغزل لها وعليه مثل الغزل لان الظاهر  
انه اشترى القطن للتجارة لا للغزل فتصير غلصية كما لو غزلت بعد  
النهي وان كان الزوج بها الي بيته بالقطن لا حبل البيت كان الغزل للزوج  
لانها غزلت باذنه ولا اجر لها الا لما تطوعت كما لو خبزت من دقيق الزوج  
او طبخت القدر باذن الزوج **وعن** ابي يوسف رحمه الله في المشتري رجل  
اشترى قطناً وامر امرأته ان تغزله فغزلت كان الغزل لها ولا شيء عليها وهو  
منزلة طعام وصغه في بيته فاكلت وروي هشام رحمه الله في المواد اذا  
غزل قطن الغير ثم اختلفا فقال صاحب القطن غزلت يا ذني قال الغزل لي  
وقال الاخر غزلت بغير اذنك قال الغزل لي كان القول قول صاحب القطن  
لان الاصل وان كان عدم الاذن الا انه ظاهر فهو يريد بهذا الظاهر  
ان يستحق وطن غيره فلا يقبل قوله وعن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله رجل اشترى قطناً وحوز قطن لغيره امرأته واهدت الى المرأة  
اختاً قطناً فغزلت المرأة ونسج بعضها كبريا سائماً ماتت المرأة لم يكن  
الغزل والكرباس قال ان كانت هي التي دفعت الغزل الي الحائك  
بغير امر الزوج فان الكرباس يكون لورثة المرأة وللزوج في مالها غزل  
مثل الغزل الذي غزلته من قطنه وان كان الزوج هو الذي دفع  
الغزل الي الحائك بغير امر المرأة فان الكرباس يكون للزوج وكان عليه

القول  
في  
الزوج



منزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنه وان د فعا جميعا الي الحاملي اود فح  
احد مما يامر صاحبه كان الكرياس بينهما بقدر غزله ولا فنان علي واحد  
منهما لصاحبه **وقيل في يد يه** ارض لغيره اجرها فقال رب الارض اجرها  
بلمري والاهري وقال الاخر عصبته منك فاجرته كان الاهري كان القول  
لرب الارض لانها اختلغا في يدك منقعة الاصل ان يدل ملك الانسان  
يكون له ولو كان الاجر بنا في الارض فاجرته فقال رب الارض امرك ان  
تبي فيك ثم تواجر **وقال ذو البيد** عصبته منك ونيت ثم اجرت فانه يقسم  
الاجر علي الارض وهي مبنية وعلي الارض وهي غير مبنية فما اصاب النبا  
يكون للاجر وما اصاب الارض يكون لصاحب الارض لان الاصل ان النبا  
يكون للثاني فلا يقبل قول صاحب الارض فان قال رب الارض عصبته  
في مبنية كان القول قوله وان اقامها المبنية كانت مبنية الغاصب اولى ذكره  
في المنتقي ولو قال لاخر عصبته منك الفاور تحت في عشرين لاف وقال  
المقرله لا يدل امرتك به كان القول قول المقر ولوقال المقرله لا يدل عصبتي  
الاف وعشرين لاف كان القول قول المقر **ولو قال** عصبته منك ثوبا  
فقطعه وخطته بغير امرك قيضا وقال المقرله بل عصبتي القيص او قال  
بل امرتك بخياطته كان القول للمقرله **والله اعلم بالصواب**

**باب في دعوى الحايطة والطريق**

حايطة بين دارين كل دار لرجل ادعي الحايطة صاحب كل دار وهذه المسئلة  
علي وجوب ان كل واحد المدعين حذوع علي الحايطة السارح فيه وليس  
للاخر عليه شيء فهو لصاحب الحذوع عنه فاكذ الوكان لاحد مما علي  
حذوع وللآخر عليه هو ادي او وارثي فهو لصاحب الحذوع وان كان لاحد  
عليه حذوع وللآخر عليه ستره او حايطة والحايطة السارح فيه ولو الاسفل  
الحذوع والستر لصاحب الستة منزله سفلا لرجل عليه علولا فسد  
ولا يورث صاحب الستة برفع الستة الا ان يثبت مدعي الحايطة استحقاق  
الحايطة بالبينة فحينئذ يورث صاحب الستة برفعها وان كان لاحد مما

علي الحايطة

الارض

علي الحايطة المتنازع فيه حذوع وللآخر اتصال بهذا الحايطة من جانب واحد  
عندنا صاحب الحذوع اولى والمراد بهذا الاتصال مداخلة بعض اتصالين  
هذان بعض ذلك من احدي جانبي الحايطة المتنازع فيه لاسن الجانبين وذكر  
الطحاوي رحمه الله ان صاحب هذا الاتصال اولى بالحايطة المتنازع فيه وبه  
اخذ بعض المشايخ فيه رحمهم الله وان كان لاحد المدعين علي الحايطة المتنازع  
فيه حذوع وللآخر اتصال تربيع هذا الحايطة وصاحب اتصال التربع اولى  
بالحايطة المتنازع فيه ولا يورث صاحب الحذوع برفع الحذوع كما قلنا في الستة  
**واختلفوا في تفسير اتصال التربع** قال الكرخي رحمه الله تفسير مداخلة  
انصاف اللين من جانبي الحايطة المتنازع فيه بحايطين لاحد مما والحايطان  
متصلان بحايطة له بمقابلة الحايطة المتنازع فيه حتى يصير مريعا شبه  
القبة فيكون الكال في حكم بنا واحد وبه اخذ بعض المشايخ رحمهم الله وعن  
ابي يوسف رحمه الله تفسير اتصال التربع الذي به يترجح صاحب  
الاتصال علي صاحب الحذوع اتصال جانبي الحايطة المتنازع فيه بمداخلة  
انصاف اللين بحايطين لاحد مما فاما اتصال الحايطين بحايطة اخص  
في مقابلة الحايطة المتنازع فيه غير معتبر وعليه اكثر المشايخ رحمهم الله  
منهم شمس الامية السرخسي رحمه الله فهو اولى بصاحب الحذوع وعلي  
ولا يورث صاحب الحذوع برفع الحذوع لان صاحب الاتصال استحق  
الحايطة المتنازع فيه بنوع ظاهر فلا يستحق به رفع الحذوع علي  
صاحب الحذوع بخلاف ما لو تنازعا في دابة ولا حد مما علي احد  
وللاخر غلابة مخلاة فان ثم يورث صاحب المخلاة برفعها لان وضع  
المخلاة علي الدابة الغير حادث لا يتصور ان يكون مستحقا في  
الاصل اما وضع الحذوع علي حايطة الغير قد يكون مستحقا في الاصل  
بان كان مشروطا في اصل القسمة وان كان لاحد مما علي الحايطة  
المتنازع فيه ستر او اتصال لا علي وجه التربع وللآخر عليه هو ادي  
او وارثي اولا في فهو لصاحب الستة والاتصال من غير مداخلة



انصاف اللين حوار فلا يعتبر وان كان لاحد المدعين على الحايطة المتنازع فيه  
 ارجح من اس او اجر فهو بمنزلة المسترة وان كان لاحد من عليهما هادي او بوارك  
 ولا ياتي للاخر فهو بينهما ولا يعتبر المهرادي والبوارك وان كان وجه الحايطة  
 المتنازع فيه الى احد المدعين او كان لاحد من عليهما طاقات كان الحايطة المتنازع  
 فيه بين المدعين قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يخرج بذلك احدهما ويزع قول  
 صاحبه يقتضي بالحايطة لمن كان اليه وجه الحايطة والطاقات وان كانت  
 لاحد من عليهما جذع واحد وللآخر عليه هادي او بوارك او لا يخرج للاخر  
 فهو لصاحب الجذوع فان كان كل واحد من عليهما الا ان جذوع احدهما  
 احدهما اكثر من جذوع الاخر لكان لا يستقص عدد صاحب القليل عن الثلثة  
 اختلفت الروايات فيه ذكر في المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله اذا كان  
 لاحد من عليهما الحايطة المتنازع فيه جذوع وللآخر عليه اكثر من ذلك  
 جعلته بينهما نصفين وان كان لاحد من عليهما ثلث وللآخر عليه عشرون  
 والحايطة لصاحب العشرين ولصاحب الثلثة موضع جذوعه وانما  
 اجعله بينهما نصفين اذا تقارب او كان لصاحب الاقل اكثر من نصف  
 جذوع الاخر فهو بينهما وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله في المختصر اذا كان  
 لاحد من عليهما عشر خشبات وللآخر عليه سبع خشبات فهو بينهما  
 نصفان وهذا يوافق ما ذكر في المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله لان  
 عدد صاحب القليل اكثر من نصف عدد صاحب الكثير وكره في صلح الاصل  
 لو كان لاحد من عليهما عشرة جذوع وللآخر خمسة جذوع قال لكل  
 واحد من عليهما يد فلو ان اراد بذلك الحايطة المتنازع فيه يكون  
 بينهما على ثلثة ثلثاه لصاحب العشرين وثلثة لصاحب الخمسة وبه  
 اخذ بعض المشايخ رحمه الله وانما وافق رواية المسقي لان جذوع  
 صاحب القليل ليس باكثر من نصف جذوع الاخر وان تخالف ما ذكره  
 الحاكم رحمه الله في المختصر وذكر في الامية السرخسي رحمه الله اذا كان  
 لاحد من عليهما عشر خشبات وللآخر ثلاث فصاعدا نقض بينهما  
 نصفان

فان كان وجه  
الحايطة

نصفان اعتبار الادنى في الجمع ما قصا واليه اشار في صلح الاصل ولو كان لاحد من عليهما  
 جذع او جذعان دون الثلثة وللآخر عليه ثلثة اجداع او اكثر ذكر في  
 النوازل ان الحايطة يكون لصاحب الثلثة ولصاحب ما دون الثلثة  
 ولصاحب ما دون الثلثة موضع جذوعه **قال** وهذا استحسان ويؤيد قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله اخرا **وقال** ابي يوسف رحمه الله القياس  
 ان يكون الحايطة بينهما نصفان وبه كان ان ابي حنيفة رحمه الله يقول  
 او لا ثم رجع الى الاستحسان وذكر في الامية السرخسي رحمه الله في دعوى  
 الاصل اذا كان لاحد من عليهما عشر خشبات وللآخر عليه خشبة واحدة  
 فلكل واحد منهما ما تحت خشبة ولا يكون الحايطة بينهما نصفين وانما  
 استحسن ههنا في الخشبة والخشبين وهكذا ذكر في صلح الاصل وذكر في  
 كتاب الاقرار ان الحايطة كله لصاحب عشر خشبات الا موضع الخشبة فانه  
 لصاحبه لا نور وهو مرفوع الخشبة لانه لا يستحق صاحب الخشبات  
 باعتبار الظاهر فلا يستحق به رفع الخشبة على صاحبه ووجه رواية  
 الدعوى والصلح الاستحقاق باعتبار موضع الخشبة فيقضي لكل واحد  
 منهما ملك ما تحت خشبة لوجود التصرف منه في ذلك الموضع قال  
 في الامية السرخسي رحمه الله لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات  
 لانه لا يما يقضي به من اصحابنا من قال يقضي بالملك بينهما على احد  
 عشر من خشبة اسهم لصاحب الخشبات وسهم لصاحب الخشبة فكل  
 ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة من الحايطة حتى لو انفرد الحايطة  
 لقسمها ن ارضه على هذا **قال رحمه الله** واكثر من عليهما يقضي به لصاحب  
 العشر خشبات الا موضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون  
 ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند اكثرهم **وقال بعضهم** الحايطة  
 كله يكون ملكا لصاحب الخشبات ولصاحب الخشبة والخشبين هو موضع  
 الخشبة في ذلك الموضع وقال رحمه الله والصحيح ان ذلك الموضع يكون ملكا  
 لصاحب الخشبة كما ذكر في الدعوى ولو كان الحايطة بين داري رجلين

لو كان الحايطة بين داري



كل واحد منهما يدعيه لكل واحد منهما على حدة وع يفتي بينهما نصفين هو المختار  
 فان كانا حذوعا احدهما اكثر فلا خلاف ان يزيد في حذوعه حتى تكون مثل حذوع  
 صاحبه **قال رضي الله عنه** وهذا اذا كان الحائط محتملا للزيادة فان كان  
 لا يحتمل ليس له ان يزيد دارهم في يد قوم في يد كل واحد منهم ناحية بعينه  
 وفي الدار درج معقود بدرج سفلي الدرج في يد احدهم وعلى ظهر الدرج طريق  
 للآخر الى منزله فانه يقضي بالدرج لصاحب السفلي ولصاحب العلوي طريقه  
 على الدرج على حاله ولو كان على راس الدرج روشن يوصل الى منزل صاحب  
 السفلي وهو طريق لصاحب العلوي اختصموا في روشن فالروشن كله  
 لصاحب السفلي لان روشن بمنزلة سقف السفل لكن لصاحب العلوي  
 عليه الممر على حاله كما في المساميل المتقدمة سفل بيتي يد رجل على علو  
 في يد اخر ان قدم السفل وسقط كان حذوعه وداره وهذا يد لصاحب  
 السفلي لان ذلك من سقوف السفل والظالم ان كل بيت سبي محله  
 ويكون لصاحب ويكون لصاحب العلوي ان يسكن على ظهره دار يد رجل وعلوها  
 في يد اخر وطريق العلوي ان يسكن على ظهره دار يد رجل في ساحة الدار  
 ادعي كل واحد منهما ساحة الدار فان الدار مع الساحة تكون لصاحب  
 السفلي والعلو وطريقه لصاحب العلوي لانا الساحة والسفل في يد  
 صاحب السفلي فانه هو الذي يستعمل الساحة لوضع الامتعة وكسر الحطب  
 وصب الوضوء وادخال الدابة فاما العلو وطريقه يد صاحب العلوي فيكون ذلك  
 له وان اقاما البنية يقضي لكل واحد منهما بما في اليد الاخر من حيزي الخارج  
 على ذي اليد فيما يدعي اليد فخص بين دارين قطعة الى احدي الدارين  
 كل واحد من صاحبي الدار يدعي الخص **قال ابو حنيفة** رحمه الله يقضي  
 بالخص بينهما نصفان وقال صاحباه رحمهما الله يقضي به لمن اليد القطرية  
 كما قلنا في الحائط **ما يطي بين دارين** كل واحد منهما يدعيه ووجه  
 الحائط او الطائفة الى احدهما حائط سفلي لرجل وعلو لآخر فانه  
 صاحب السفلي ان لم يدم السفلي لمن يكن له ذلك عندهم وان اراد صاحب

السفل

السفل ان يفتح فيه بابا او كوة او يدخل فيه حذو عالم يكن قبل ذلك ليس لصاحب  
 السفلي ان يفتح فيه بابا او كوة او يدخل فيه حذو عالم يكن قبل ذلك ليس لصاحب  
 السفلي ذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله الا ان يرضي به صاحب العلوي **وقال**  
 ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان يفصل ذلك اذا كان لا يضرب صاحب العلوي  
 فان كان شي من ذلك يضر لم يكن له ان يفصل ذلك وكذا ليس له ان  
 يغير في سفله بغير او كذا الوارد صاحب العلوي ان يحدث على علوه بئرا  
 او يصنع عليه حذو عالم او يسرع فيه كنيفا لم يكن له ذلك في قول ابي حنيفة  
 رحمه الله اضرب بالسفل او لم يضرب وعندهما ان اضرب بالسفل يمنع منه وان لم يضرب  
 لا يمنع رقيقة لا تستفد لها في دور وروهم في الرقيقة فربما احدهم سفلها  
 وادعي ان السقف له وادعي كل واحد منهما انه له فان كان طريق السقف الى ملك  
 احدهم او لم يستعمل بتاعده كان له في الحظ ويكون القول قوله مع يمينه وان  
 لم يكن طريق السقف الى ملك احدهم ولا كان سفلها بتاعده فمصر كل جمعا  
 ولكل واحد منهما ان يملك للآخر على نصيبه عند عدم البنية وان اقام  
 البنية فمصر له وان اقاموا جميعا يقضي لكل واحد منهما بما في يديهم  
 وعن محمد رحمه الله دار الى جنب ارض رجل فبني صاحب الارض ارضه ودارا  
 ان يلزق حائطه بحائط الدار وسفحه صاحب الدار عن ذلك قال ينظر  
 ان الزفة بالدار بحيث لو سقط حائط الدار لا يسقط حائط الثاني  
 كان لصاحب الارض ان يلزق حائطه به وان كان لو سقط حائط  
 الدار يسقط حائط الثاني لم يكن لصاحب الارض ان يلزقه به بحائط  
 الدار وان كان اصل حائط الدار راعين واعلاه شبر لم يكن لصاحب الارض  
 ان يبني ويلزقه بالدار وسياتي احكام الحائط المستتر في كتاب الصلح  
**باب** **اليمين** رجل ادعي على رجل مالا فانكر المدعي  
 عليه وطلب المدعي من الثاني ان يحلف المدعي عليه قال يقول القاضي للمدعي  
 الك بنية ان قال نعم في بنية حاضرة في المصرا لا يجلس القضاء وطلب  
 من القاضي ان يحلفه فانه لا يحلف في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابي

مدعي  
 دار الى جانب الدار  
 اذا اراد صاحب الارض  
 ان يبني في ارضه ولم  
 يبنه يحاط به  
 ينظر



يوسف رحمه الله خلفه واضطربت الروايات عن محمد رحمه الله والمختار فيه ان كان  
القاضي مجتهدا وراي الميل الي قول ابي حنيفة لا خلفه وان راى الميل الي  
قول ابي يوسف خلفه وما وكالتوكيل بغير الخصم من غير عدد بل ضرر من  
مرضا او سفرا او نحوه ان القاضي يجتهد فيه فيقتضي بها اقليتها اجتزاده  
وان قال المدعي لا بينة لي او قال شهودي غيب وطلب من القاضي تخليفه بخلفه  
ولا ذكر اليمين ولا يغلف وتفسير التغلف ان يقول بالله الرحمن الرحيم  
تذكر من المصنفات ما بينا وقال بعضهم ينظر الي حال المدعى عليه ان عرفه  
بالصلاح لا يغلف بل يكتفي بذكر اسم الله تعالى ولا يذكر الصفة وان عرفه  
على غير ذلك غلف فذكر الاسم والصفة ويبالغ فيه **وقال بعضهم**  
ينظر الي المدعى ان كان ما لا خطر اغلفه وان كان حقيرا لا يغلفه وان اراد  
المدعي تخليفه بالطلاق او العتاق في ظاهر الرواية لا يحسب القاضي الى ذلك  
لان التخليف بالطلاق والعتاق ونحو ذلك حرام وبعضهم جوز ذلك في زماننا  
والصحيح في ظاهر الرواية فاذا اراد القاضي تخليفه في دعوى المال خلفه بالله  
ما هذه المدعي المال الذي يدعي ولا شيء منه لانه لو خلفه على الكل ربما يكون  
عليه بعض ذلك المال لا كله فيخلف ولا يبالي ولو اقر المدعي باستيفاء  
بعض المال والمدعى عليه ينكر المال اصلا لطلب المدعي برده ما اقر بقبضه  
فكان الا حوط هو اجمع بين الكل والبعض ولا يخلفه بالله ما استقرضت  
منه هذا المال ولا عصبته ولا اودعك اذا كان المدعي المال بذلك السبب  
لاهتماما لانه استقرض منها واغتصب منه او قبل منه الوديعة وثم رد  
عليه فلو خلف على السبب كان كافيا في يمينه ولو اقر بالا استقرض  
او الغصب وادعى الرد او القضا عسي ينكر المدعي الرد او القضا فاما  
منه المال ثانيا فكل من نظر الجاني فيما قلنا فمخلفه على ذلك الوجه  
سواء عرف المدعى عليه او لم يعرفه الا ان فيما سوي الوديعة تخلفه بالله  
ماله عليك ولا قبلك المال الذي يدعي ولا شيء منه وفي الوديعة  
خلفه بالله ليس عندك هذه الوديعة التي يدعي ولا شيء منها ولا قبلك  
حقها

حقه لان المدعى عليه لو كان استصطك الوديعة او دل شارفا عليه لا يكون في  
يده ويكون ضامنا لها فيخلف على نحو ما قلنا وعن ابي يوسف رحمه الله ان المدعي  
اذا ادعى ما لا مطلقا يخلف على المال وان ادعى ما لا بسبب يخلف على المال  
من ذلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المال او بالله ما اغتصبت منه  
هذا المال او نحو ذلك الا ان يعرف المدعى عليه للقاضي فيقول لا تخلف علي  
هذا الوجه فان الرجل قد يستقرض مالا لا يكون ذلك المال عليه عند الدعي  
ان رده او ابراءه فاذا عرض على هذا الوجه حينئذ يخلفه على الحاصل كما ذكرنا  
وبما اخذ بعض المشايخ رحمهم الله وقال شمس اية الحلواني رحمه الله ينظر الي  
جواب المدعى عليه وعوي المدعي ان اقر المدعي عليه الاستقراض والغصب فقال  
ما استقرضت منه شيئا ولا اغتصبت منه شيئا يخلف على السبب بالله ما استقرضت  
وان قال المدعى عليه في الجواب ليس لي على هذا المال الذي يدعي يخلف علي  
الحاصل بالله ما له عليك ولا قبلك هذا المال الذي يدعي ولا شيئا منه **قال**  
**الشيخ** وهذا هو احسن الاقوال عندنا وعليه اكثر القضاة ولو ان رجلا ادعى على  
رجل انه استصطك مالا وطلب التخليف من القاضي فان القاضي لا يكون يخلف وكذا  
لو قال هذا اشريكي وقد خان في الرجوع ولا ادري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال  
بلغني ان فلان من فلان اودع لي ولا ادري قدره وادان ان يخلف العارضة  
لا يحسب القاضي الى ذلك وكذا الديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا ادري  
كم نصيب او نسيت قدره وادان ان يخلف الطالب لا يلتفت اليه **قال**  
**الشيخ** الحلواني رحمه الله الجملة كما يمنع قبول البينة يمنع الاستحلاف  
ايضا الا اذا اقيم القاضي وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئا  
معلوم اقامه يخلف فظهر للوقف واليتيم رجلا اغتصب ارضا ودارا فادان  
المغصوب منه استرداد الغصب واقام البينة على ذلك بعد دعوي  
جميعه فقال المدعى عليه انما وقف في يدي في سبيل خير معلوم ونحو  
المغصوب منه عن اقامة البينة كان له ان يستخلف المدعى عليه في قول  
محمد رحمه الله لان عنده العتار يضمن بالغصب وعنده ما لا يضمن فلا

العتار  
النصب



يستخلفه عند محمد رحمه الله انما يستخلف اذا اراد المدي ان ياخذ القيمة عند النكول  
 اما اراد ان ياخذ الصنعة والمعار عند النكول لا يستخلف ايضا لان المدعي  
 عليه ان يقر بما لو قد يصير وقنا باقراره فلا يمكن القضا بها للمدعي عند النكول  
**قال الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ينبغي ان يفتي بقول محمد رحمه  
 الله ويقضي بها لقيمة عند النكول كمال احتمال هذه الدفع لا يسقط اليقين عن  
 نفسه وكذلك رجل في يديه ضيعه يقول وفتيها ابي علي وعلي اولادي  
 خاصة وادعي اخوة ان ابانا وفتيها علينا وعلي اولادنا ابدا وادعي  
 يحلف صاحب اليد قالوا لا يحلف علي اصل الوقت ولكن يحلف علي حصته  
 من الغلة ولو ادعي ضيعة في يد رجل ابنا له فقال دواليده هي لا يمين  
 الصغير فلان لا يستخلف المدعي عليه وكذا الوادي في شفعة في دار  
 فقال المشتري انما لا يمين الصغير لا يكون للمدعي ان يستخلفه لان  
 اقراره لولده الصغير قد صح ولزم ولو استخلف فنكل لا يصح نكوله فان  
 قال المدعي ان هذا قد استخلفك ادري باقراره لولده الصغير فيصير  
 ضامنا عند النكول فهو علي هذا الخلاف عند ما لا يستخلف كما في المسئلة  
 الاولى وعلي قول محمد رحمه الله يستخلف فان نكل فتعي عليه بالقيمة لان  
 عند محمد رحمه الله العقار يضمن بالعصب وكذلك بالجمود في روايته  
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وهو اختيار سفيان الثوري والحاوي رحمه الله  
**وقال الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اقراره لولده الصغير  
 لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي النيسابوري رحمه الله اذا اقر  
 للصغير يسقط عنه اليمين سواء كان الصغير لعياله او لغيره ولو قال  
 المدعي عليه هذه الدار لابني الكلب الغريب فلان في هذا ما لو اقر بذلك  
 لا يمين سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فنكل يدفع الدار الي المدعي  
 فان حلف الغائب بعد ذلك وصدقه كان له ان ياخذ الدار لسبق اقراره  
 وكذلك في الاقرار لولده الصغير عند ما لا يسقط عنه اليمين يحلف فان  
 نكل يدفع الدار الي المدعي واذا بلغ الصغير ما دنا دفع اليه واما

المدعي عليه  
 العصب عند  
 محمد

من فوق بين الولد المدعي والابن المدعي انما يستخلف اذا اراد المدي ان ياخذ القيمة عند النكول  
 الكبير واذا صح اقراره ولم يصرح بالملك لولده المدعي فكما ما بينه تخليفه  
 لانه لو نكل لا يصح نكوله علي ولده الصغير ما الاقرار الغائب لا يلزم  
 بل يتوقف علي التصديق فيفيد تخليفه بعد ما اقر لولده الكبير  
 الا ترحم ان لو اقر لولده الصغير بعين ثم اقر به لغيره لا يصح اقراره  
 ولو اقر به لولده الكبير او لغائب اخيه بما اقر به لآخر قبل حصول  
 الغائب صح اقراره للثاني لما قلنا رجل مات فجا رجل واحضر ابنه وادعي  
 انه كان له علي ابيه الف درهم وقد توفي ولي عليه الف درهم قالوا ينبغي  
 للمقاضي ان يسأل المدعي عليه هل مات ابوك ان قال نعم حينئذ يسأل  
 عن دعوته المال فان اقر الوارث بالدين علي مورثه صح اقراره وان  
 كذبه سأل الوارث ذكر في الكتاب انه يوجب كمال الدين من نصيب هذا  
 الوارث وان اقر هذا الوارث علي ابيه فاقام المدعي بيمينه بعضي الدين  
 ويستوفيه من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث لان القضا علي احد  
 الورثة باليمين يوجب قضا علي الكل وان اقر هذا الوارث بالدين  
 وكذبه سأل الورثة فلم يقض القاضي عليه باقراره حتى يشهد هذا  
 الوارث مع رجل اخيه بالدين علي مورثه جازت شهادة ونقض بالدين  
 ويكون ذلك قضا علي جميع الورثة وان شهد هذا الوارث بالدين  
 علي ابيه بعد ما قضي القاضي عليه باقراره لا يقبل شهادته ولوله  
 تقم بيمينه المدعي بالدين واقراره الوارث في ظاهر الرواية يقضي  
 بكل الدين من نصيب هذه الورثة **وقال** القاضي ابو الليث  
 رحمه الله عندي لا يستوفى كل الدين من نصيب هذه الورثة وانما  
 يستوفى من نصيبه مقدار حصته ولو كان الوارث لم يقر بالدين علي مورثه  
 وعجز المدعي عن اقامة البينة وانما يتخلف الوارث فانه يحلف علي  
 العلم فان حلف اندفعت عنه الخصومة وان نكل يستوفى الدين  
 من نصيبه في ظاهر الرواية فان اقر هذا الوارث بالدين وان كذب



وصول التركة اليه فان رضى به المدعي فلا خصوصية بينهما وان كذب المدعي  
بملك الوارث على السات بالله ما وصل لك هذا المال من جهة والدك فان  
حلف لا يبي عليه وان نكل يوم يقصا الدين هذا اذا حلف المدعي على  
الدين او لا ثم حلف على وصول التركة اليه فحلف بقراره ان يحلفه على  
الدين فقال الوارث ليس لك علي يمين لا يبي لم اجد شيئا من التركة لا يلتفت  
القاضي اليه ويحلفه على العلم بالله ما تعلم بالدين على ابيك لهذا المدعي  
لان وصول المال الي الوارث ويحلف التركة ليس بشرط الدعوى الذين  
على الوارث فان دعوى الدين تصح على الوارث وان لم يدع على الميت  
مالا في يده لاحتمال انه لو قضى بالدين ربما يظهر للميت مال بعد ذلك من  
بضاعة او دين او ود بعة فلا يحتاج المدعي الي اثبات الميت  
**قال الفقيه** ابو الليث رحمه الله كان الفقيه ابو جعفر رحمه الله يقول  
يقبل البينة بالدين على الوارث وان لم يكن في يده مال الميت ولا يستخلف  
قبل ظهور المال اما قبول البينة لانها لو لم تقبل ربما تغيب الشهود  
او تموت فيموت ذلك المال فيقبل البينة قبل ظهور المال لكان الناصية  
ولا يستخلف قبل ظهور المال لانه اذا لم يكن في يده مال لم يستخلف  
في الحال فيستخلف عنه ظهور المال فلا يحتمل هلاك المال هذا اذا  
حلفه على الوصول او لا ثم اراد ان يحلفه على الدين او على العكس  
فان اراد تخلفه فقال المدعي عليه لم يصل الي من مال الميت شي  
ولا يمين لك على ذكر الخصاص رحمه الله ان القاضي لا يلتفت اليه  
الا ان الشدعي ان عدمه في عدم الوصول اليه حلفه في عدم  
الدين والوصول جميعا الا انه في عدم الوصول يحلفه على التمسك  
وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما يعلم ان هذا على ابيك هذا  
ونه اخذ جماعة عامة المسايخ رحمه الله في اختلافوا في انه  
يحلف مرة واحدة او يحلفه مرتين قال بعضهم يحلفه مرتين  
وقال بعضهم يحلفه مرة واحدة فيجمع بين اليمين على العلم وبين  
اليمين

اليمين على اثبات كافي رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهود غير رتو حديث القسامة  
وقال بعضهم يحلفه مرتين بالله ما وصل اليك من مال الاب شي لم يحلفه بالله ما  
يعلم ان لهذا على ابيك كذا لان الحلف هنا لا يتعلق باحد الامرين فانه وان  
اقر بالدين لا يؤخذ منه بشي ما لم يثبت وصول مال الميت اليه بخلاف حديث القسامة  
وعلى قوله الفقيه ابو جعفر رحمه الله وهو اختيار الفقيه ابو الليث رحمه الله ما لم  
يثبت وصول شي من مال الميت اليه اما بالنكول او بالنكول او بالبينة لا يحلف  
على الدين هذا اذا اقر المدعي عليه بموت الاب وان المنكر يحلف على الميت  
ووصول المال اليه يميننا واحدة الا ان في الموت يحلف على العلم وفي وصول  
المال اليه يحلف على اثبات وقال عامة المسايخ رحمه الله يحلف مرتين مرة  
في الموت على العلم فان نكل عن يمين الموت حينئذ يحلف على الدين على عمله  
فان حلف لم يبي عليه شي واذا مات الرجل وترك امرأة او اولاد فحلفه على  
بدع ما لا يظهر افعار رجل وادعي على المرأة الميت دينيا فاحضر المرأة قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله المرأة في هذا الكوارث اخر يقبل  
البينة على اثبات الدين على الميت وان لم يكن في يدها شي ولذا لو كانت  
التركة مستغرقة بالدين ذكر الخصاص رحمه الله ان الوارث يكون خصما  
لمن يدعي دينيا على الميت وذكر الخصاص رحمه الله رجل قدم رجلا الى القاضي  
وقال ان والدي فلان ابن فلان الفلاني مات ولم يدع وارثا غيري وله علي هذا  
الرجل كذا او عند هذا الرجل كذا من المال فان القاضي يسأل المدعي عما عليه عا اذعي  
وان القاضي يدفع جميع ذلك ولا يكون ذلك وصانحي لو كان الاب خصما  
اخذ المال من الغريم ثم الغريم يرجع على الابن بما اخذ منه ولو اذكر المدعي  
عليه في الامتداد دعوى الامن وارا دا لا بن تخليفه بالله ما يعلم ان فلا  
ابن فلان الفلاني مات ولا يعلم الي ابيه قال الخصاص رحمه الله روي  
عن اصحابنا انه لا يبي المدعي عليه بل يقال للمدعي اقم البينة على  
موت فلان ابن فلان وانك وارثه فان نكل حينئذ يحلفه على ما يدعي من  
المال للميت **قال** رحمه الله وفيها قول اخر لان المدعي عليه يستخلف



بالله ما يعلم ان فلان من فلان مات ولا يعلم انه اسه ولم يذكر المضاف رحمه الله  
 صاحب القولين واختلف المتأخرون فيه **قال بعضهم** فيهم الامام شمس  
 الامية السرخسي رحمه الله ان الاول قول ابي حنيفة رحمه الله عليه والثاني  
 قول صاحبيه رحمه الله وقال بعضهم فيهم الامام شمس الامية الحلواني  
 رحمه الله الصحيح هو القول الثاني ان المدعى عليه يحلف فان حلف على ذلك يكلف  
 الابن اقامة البينة على وفاة ابيه وانه وارثه وان نكل المدعى عليه  
 عن اليمين صار مقدرًا بالموثوق والنسب جتميًا ولا يجعل القاضي الابن خفيًا  
 في اقامة البينة على الدين وانما يجعله خصمًا في حكم التحليف على المال  
 بالله ما لعنان ابن فلان الميت عليك هذا المال وعياد عوي النسب والمرت  
 يحلف على العلم ثم يكرر اليمين او يكتفي بيمين واحدة فهو على الالف  
 الذي ذكرنا رجله على رجل الغدرهم فاقر بها ثم انكر اقراره بها هل  
 يحلف على اقراره بالله ما اقررت له بهذا المال اختلف المشايخ رحمه الله  
 فيه **قال ابو نصر** ابو بصير انه ان يحلفه بالله ما اقررت له بها وقال  
 ابو القاسم الصغار رحمه الله ليس له ان يحلفه على الاقرار وانما يحلفه  
 على نفس الحق وذكر شمس الامية السرخسي رحمه الله في شرح الحجيل  
 قال اختلف المشايخ رحمهم الله في المسئلة وانما اختلفوا لاختلافهم  
 ان الاقرار هل هو سبب للملك **قال الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل بن ابي اسحق بن ابي اسحاق بن ابي اسحاق بن ابي اسحاق بن ابي اسحاق  
 الذي لم يرد عليه من اقرار جميع ماله لا حربي صح اقراره ولا يتوقف  
 اقراره على اقرار غيره ولو كان تملك لا يتعد الا بقدر الثلث  
 عند عدم الاحاق والثانية العبد المأذون اذا اقر لرجل بعين  
 يديه صح اقراره ولو كان الاقرار سري كان تبرعًا من العبد  
 فلا يصح قال رضي الله عنه وذكر في الكافي **قال**  
 اذا اقر المسلم لرجل بخر صح اقراره **قال** في التمهيد لو كان الاقرار  
 تملك لا يصح وكذا لو اقر رجل لرجل بعين لا يملكه يصح اقراره

هذا من اقرار رجل  
 بعين لا يملكه  
 اقراره حتى لو ملكه  
 المقر بيمينه  
 يد من يملكه

حي

حتى لو ملكه المقر يومئذ الدهر يومر بالتسليم الى المقر له ولو كان الاقرار  
 تملك لا يصح لانه لا يملك تملكه ليس مما يملكه رجل ادعى على امرأه  
 انها امرأته فانكرت المرأة نكاحه وقالت انا امرأته هذا الرجل الحاضر  
 فصدقها المقر له بذلك قال ابو نصر ابو بصير يحلف المقر له على العلم  
 بالله ما يعلم انها امرأته هذا الرجل الذي يدعي نكاحها فان نكل صار  
 مقرا فحلف المرأة على الثبات بعد ذلك فان نكلت فهي للمدعي وان  
 حلفت انتقضت الخصومة فان حلف الزوج المقر له فهي امرأته لنكاحها  
 على النكاح ولا يحلف المرأة بعد ذلك لانها لو اقرت لا يسمع اقرارها  
 للمدعي ذلك بعيد تحليفه فكان البداية بيمين المقر له استقاط اليمين  
 عن المرأة رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعى عليه ان المدعي ابراهيم  
 عن هذا الدعوى فتوهم الحاكم ان هذا اقرار من المدعى عليه بالمال  
 فحلف المدعي على البراءة فحلف المحلف المدعى عليه بعد ذلك على  
 المال **قال الحضا** رحمه الله يحلف هكذا قال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل رحمه الله ان المدعى عليه يحلف وقوله ابراهيم المدعي  
 من الدعوى لا يكون اقرارًا بالمال وكان الواجب على القاضي ان يستل المدعي  
 الملك بيمينه على المال فان اقام البينة على المال يحلف المدعى عليه او لا  
 على دعوى المال ودعوى البراءة لا يكون اقرارًا بالمال فان حلف  
 المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعي على البراءة وتوهم القاضي ان  
 هذا اقرار فليس بشي قال وهذه مسئلة اختلف فيها المشايخ رحمهم  
 الله قال المتقدمون من اصحابنا رحمهم الله دعواه البراءة من الدعوى  
 لا يكون اقرارًا وخالفهم في المتأخرون وقول المتقدمين اصح وقال  
 الشيخ الامام الاجل الامام ابو بصير المدعي ينبغي ان يحلف المدعي  
 او لا على البراءة لا **قال** في التمهيد المدعي عليه بطلان الدعوى  
 وربما نكل فحلف المدعي بيمينه ما قال وفي المسئلة اختلاف  
 المشايخ رحمهم الله اختلفت الروايات على ان المدعي لو قال لا دعوى

مطلق مدعي البراءة  
 عن الدعوى لا يكون  
 اقرارًا بالمال

مطلق مدعي البراءة



لي قبل فلاذلا ولا خصوصية بيني وبين فلان حتى لا يسمع دعواه الا في حق حادث  
 بعد البراءة ولو قال برئت من دعواي في هذه الدار يصح ولا يبق له حق في  
 الدار ذكر الناطق رحمه الله لو قال لعبدني يد رجل برئت من هذا العبد كان  
 بريئا من العبد وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له ان يدعي  
 ولو قال ابرأتك عن هذا العبد بقي العبد ودعيته في يده ويكون  
 ذلك ابرا عن ضمان القيمة رجل وهب ارضا من ميراث ابيه وسلم  
 فمات امراة الميت وادعت على الموهوب له ان الارض ارضها واثبت  
 الورثة فتصروا الميراث وان الارض وقعت في قسمي وان الواهب وهب  
 الارض بعد ذلك وادعي الموهوب له ان القيمة كانت قبل الهبة  
 ووقعت الارض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن اقامة البينة  
 على ما ادعى وطلب يمين المرافة فخلعت اليه ان يخلع ساير الورثة بعد  
 ذلك **قال الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ليس له ان يخلع  
 ساير الورثة لان المرافة خلعت ظهرا ان الهبة كانت في مشاع يكتل  
 القسمة فلا يصح فلا يخلع ساير الورثة رجل ادعي عبداني يد  
 رجل فانكر المدعى عليه فاستخلف ففعل ففعل القاضي عليه الكول  
 ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهدوا انه كان اشترى العبد من  
 المدعي قبل ذلك ذكر في المتن انه لا تقبل هذه البينة الا ان يشهدوا  
 بالشرع بعد القضاء وان رجل اشترى عبدا ثم ادعي به عني فاستخلف  
 البائع ففعل وقضى عليه بالكول ثم ان البائع اقام البينة التي براءت  
 البينة من العبد فقبل ببينة اذا ادعي البراءة بعد انكار الدين  
 او ادعي العبد عن القصاص بعد انكار القصاص يسمع ولا يسمع  
 دعوي البراءة عن العيب بعد انكار البينة **قال** في حقيقته رحمه  
 الله وسمع في قول ابي يوسف رحمه الله **قال** ادعي على رجل  
 انه يفتن حايطاله وشهد بالشهر في ذلك فان بينوا طول الحايط  
 وعرضه جازت شهادة اتم وان لم يذكر واجيمه ولا يثبت ذكر القيمة  
 رجل ادعي

العيب

رجل ادعي على رجل ان عبده الصغير اتلف عليه شيئا واراد ان يستخلف المولى كيف  
 يستخلف بالله ما يعلم ان عبدا هذا اسمك كذا او باسمه ليس له عليك شيء من  
 الوجه الذي يدعي **قال الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله سائل انما  
 رحمه الله في النواة ومضطرته في هذا الفصل في بعضه يخلع على نفسه الدعوى  
 وفي بعضها يخلع بالله ما لم يعلم حق من الوجه الذي يدعي وقد ذكرنا بعض  
 هذه المسائل في اول الباب رجل ادعي على رجل انك ضمنت لي عن فلان كذا او رعا  
 فقال المدعى عليه ليس لك على هذا المال ولم يتكلم اضمن كيف يخلع قالوا يخلع  
 قاله ما لم عليك هذا المال من الوجه الذي يدعي قال ابو يوسف رحمه الله ان  
 عرض للقاضي يخلع على الحامل والام يخلع بالله ما ضمنت رجل يات وله علي  
 رجل القادرين فقدم ابن الميت الغريم الى القاضي وادعي عليه الدين قالوا يخلع  
 للغير قبل ان يثبت الا يثبت الاب ان يخلع ما لهذا عليه شيء ويحل للوارث  
 ان يخلع ان في علي هذا الرجل القادرين الموكل بالخصوصة اذا ادعي دينا الموكل  
 على رجل واراد ان يخلع المدعى عليه فقال المدعى عليه الموكل بغير موكلات  
 حتى يجمع كل ما يدعي على لا طلق ليس له ذلك وكذا الرجل اذا قصر على شيء  
 فقال المطلوب للقاضي ان هذا المدعي يريد ان ياتي برج ليجمع دعاويه حتى  
 انظر فيه فاقربا محب اقرا واخلع فيما بيني وبينه فيمين قالوا ان هذا القاضي  
 عن الا برام امر بذلك فلا يجبر وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان يدعي  
 القاضي المدعي بالتعب امر حتى يجمع دعاويه وان لم يكن له ذلك لا بأس به  
 وقال ابو نصر الدبوسي رحمه الله اذا كان للرجل على رجل دعوى فاستخلفه  
 لا يخلع القاضي على كل شيء بل يامر حتى يجمع الدعوى ويخبر بيننا  
 واحدة اذا خلف الحاكم الحاكم رجلا لا يخلع القاضي في ذلك فاما وان كان  
 الحاكم فاستخلفنا انما يطلب المدعي يمين المدعى عليه اخرج كراسته  
 حسامك لا نظره في حال المدعي لا اخرج وطلب من القاضي ان يخلع  
 قالوا ان امره القاضي بان يجمع دعواه ولا يجبر كما لو طلب المدعى  
 عليه من القاضي ان يسأل المدعي عن اي وجه يدعي على هذا المال ان يسأله

او كان مدعى دعوى  
 متفرقة واراد التخليف  
 جمع دعاويه واخلع  
 بينا واحدة



القاضي عن ذلك فهو حسن وان لم ين لا بحره القاضي عيا ذلك وكذلك هذا  
 رجل ادعي مالا غير رجل واخرج صكاً فيه اقرار المدعى عليه بذلك المال  
 للمدعي فقال المدعى عليه ان المدعي قد رد اقراره وادان ان يحلف المدعي  
 على ذلك كان له ذلك كما لو قال لرجل بعت مني عبداً هذا بكذا فقال  
 المدعى عليه بعت ولكنك قد اقلعتني البيع صح دعواه وله ان يحلف على ذلك  
 عينه يد رجل ادعاها رجلان كل واحد منها على حدة يحلفه القاضي  
 لاحد مما فكل وقضى له ثم اراد الاخر ان يحلفه ان كان الثاني يدعي مسلحاً  
 مطلقاً او يدعي الضرر من المدعى عليه لا يحلفه الثاني لان قاعدة التحليف  
 النكول ولو نكل للثاني بعد ما نكل للاول لا يصح فكله للثاني على الاول ولا يطل  
 ذلك القضا وان كان الثاني يدعي عليه غصباً حلفه لانه لو نكل للثاني يصح له  
 القيمة فيحلفه رجل ادعي داراً يد رجل ولا بينة للمدعي فادان ان يحلف المدعى  
 عليه على الثبات فقال ذوالبيداني ورثتها من ابي وعلى الوارث اليمين على العلم  
 وانا حلفت على العلم قالوا الذي البية ان يحلف المدعي باسمه ما يعلم انفساً  
 وصلت اليه من قبل ابيه فان حلف المدعي فبعد ذلك يحلف المدعى عليه  
 على الثبات وان نكل المدعي يحلفه المدعى عليه بعد ذلك على العلم  
 باسمه ما لم يعلم انفساً المدعي سكتة غير نافذة فيها دور لعدم يدعي رجل  
 فيها طريقاً انكر اصحاب السكة ان كان له ان يحلفهم ان لم يكن منهم اسام  
 صغاراً او وقع فاذا حلفوا اجد منهم سقطت اليمين عن الباقيين وان  
 نكل هذا المجد حلف الباقيون وان كان فيهم صغاراً او واقف فلا يمين  
 عليهم رجل مات فادعي بعض ورثته لاسمهم غير رجل ديناً واستحلفه  
 فحلف ثم حضر وارث اخر ليس للثاني ان يحلفه لان الوارث كما قام  
 مقام المورث والمورث لا يحلفه الا مع رجل ادعي على عبده محجوراً لا  
 بالاستمهلاك **قال القاضي** ابو جعفر في رجل ادعى لبيس لم ان يذهب  
 بالعبد الى باب القاضي بعينه اذن المولى باليمين في شغل العبد عن  
 خدمة المولى في تلك الساعة ولكن وجوبه في مجلس القاضي كان له ان

مطد حلفه بعض  
 الدرر

أي المولى كما مر في  
 أو هذه الدرر

يحلف رجل ادعي على ميت ديناً فاحضر وارثاً واحداً فانكر فاستحلف على العلم  
 فحلف ثم اراد المدعي ان يستحلف وارثاً اخر كان له ذلك لان الناس يتعاضدون  
 في اليمين ولان الوارث يستحلف على العلم وهذا لا يعلم الا اوله من الميت  
 ويعلم الثاني رجل ادعي على رجل الف درهم والمدعى عليه يعلم انفساً  
 يخاف انه لو اقر بالف وادعي الاجل ربما ينكر الاجل فيطالبه بالالف حالة فالحيلة  
 له في ذلك ان يقول للقاضي سلمه انما هو جله او محبته فان سأل فقال حالة  
 فطلبه يمين المدعى عليه كان للمدعى عليه ان يحلف باسمه ما لم يعلم على الالف التي يدعي  
 ولو حلف باسمه ما لم يعلم على اذ هذه الالف التي يدعي كان صادقة بيمينه  
 ولو كان عليه الف حالة وهو معسر لا يسعه ان يحلف باسمه ما لم يعلم على هذه  
 الالف التي يدعي حتى لو حلف بالطلاق ليس على هذه الالف وهو معسر  
 يقع الطلاق ولو كان عليه الف من رجل فحلف باسمه ما لم يعلم اليوم قبله حلف  
 قالوا ان لم يكن من قصده ابراء مال المدعي وانما يريد بهذا دفع المطالبة  
 مدعي ان لا يكون به باس ولا ينبغي للقاضي ان يكتفي بهذه اليمين  
 بل يحلف باسمه ما لم قبله يمين **قال القاضي** ابو الليث رحمه الله هذه  
 المسئلة دليل على قوله المدعى عليه ما لم قبله اليوم حق لا يكون اقرار منه  
 بالمال او لو كان اقراراً امرع القاضي باء المال وقال بعض الناس يكون  
 اقراراً بالمال ولو كان عليه دين فانكر وحلف باسمه ليس له على شيء حرك  
 لسانه ما الاستسنا بحيث لا يسمع لم يكن ذلك استسناً ولو حلف  
 واستأربا صبحه في كماله الى رجل غير المدعي باسمه ما لم يعلم يمين لم يكن  
 حائثاً ديانته ويكون حائثاً وصاحبه لو كانت يمينه بالطلاق يقع الطلاق  
 قضا ولو كان على الرجل دين وبه رهناً فخاف المديون انه لو اقر  
 بالدين ربما ينكر لم ينكر الرهن فيأخذ منه الدين يقول المديون للقاضي  
 سلمه انه يدعي على هذا الرهن او ليس به رهن فيسأل فان قال نعم  
 رهن وقع الا من عن هذا الرهن وان قال ليس بها كان له ان  
 يحلف باسمه ليس له على الف ليس بها رهن اذا ادعي رجل على رجل الف

مطد حلفه بعض  
 بالطلاق ان ليس  
 عليه هذه الالف  
 يقع ان كانت  
 ديناً عليه



فانكرو حلفه بالطلاق انه ليس له علي شي او حلفه القاض بالطلاق علي قول  
بعض المشايخ رحمهم الله بطلب المدعي ثمان ان المدعي اقام البينة فشهد  
الشهود ان المدعي اقترضه القاض قبل اليمين وقضى القاض بالمال لا يقع الطلاق  
ولو شهد الشهود ان له عليه القاض فقصه القاض بالمال ذكره في الجامع انه يقع  
الطلاق وهو قول محمد رحمه الله رخصه ادعي علي ميت دميًا وقدم الوصي الي القاض  
فمحمد الوصي وطلب المدعي من القاض يمين الوصي لا يحلفه القاض لان قايده الحليف  
هو النكول ولو اقر الوصي بالمال لا يسمع اقراره علي الميت فلا يحلفه الا ان  
يكون الوصي وارث الميت فحينئذ له ان يحلفه لانه لو نكل هية بصير مقرا بدينه  
المال في نصيبه المدعي عليه اذا شك ان المدعي صادق في دعواه ام كاذب  
لا ينبغي له ان يحلف فان طلب المدعي يمينه ولا يرعبه في الفداء فان كانت  
اكثر راي المدعي عليه ان المدعي صادق في دعواه فانه يدفع المال ولا يحلف  
وان كان الكرامة انه مبطل في دعواه وسعه ان يحلف رخصه ادعي علي  
وارث رخصه ادعي لا يخرج صكا باقرار المدعي عليه بالمال وادعي الوارث  
ان المقر قد اقر اقراره وطلب يمين المدعي علي ذلك كان له ان يحلفه لانه  
ادعي عليه بالوفاق بين سطل دعواه ولو قال الوارث قد اقر لك المقر  
بدينه **قوله** ان المدعي له ان يحلفه لانه لو نكل تبطل دعواه ولو  
اقر ان المقر كان كاذبا يبيع اقراره لا يقبل ذلك منه رخصه ادعي علي امرأة  
محمد بن ابي مريخ كاذبا وطلب يمين المدعي عليه ذكر المحصاف  
رحمهم الله ان القاض يبعث امينا او ميينين معه شاهدين يستخلف  
المدعي عليه فيكون المستقي فيه خلافا علي قول ابي يوسف رحمه الله لا يبعث  
فيعوض ذلك الي راي القاض فلو اقر ان القاض يبعث امينا يحلفه في الامين  
وقال حلفته لا يقبل قوله الا بشهادة رجلين عليه اليمين فقال  
ان المدعي هلعي في هذه المدعي عندي كاذبا وطلب يميني  
المدعي علي ذلك حلفه القاض بالله ما تدفعه فانه نكل لا يكون له  
ان يحلف المدعي عليه علي المال وان قال المدعي عليه ان المدعي قد ادعي  
علي هذا

علي هذا المال عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه وادعي وطلب من القاض تخليفه  
قال بعضهم لا يحلفه القاض هناك ان دعواه الا برأى يبيع فلا يستوجب اليمين بخلاف  
المسئلة الاولى وقال شمس الامية الحلو اني رحمه الله هذا الاول سواء والاصح  
ان له ان يحلفه رخصه ادعي من رجل عبدا ثم ادعي به عبدا ان قال المشتري  
شهودي حضور لا يحلف القاض علي فقد ايمين وان قال المشتري شهودي  
غيب يستخلف البائع فان حلف البائع بحلف القاض المشتري علي نقد  
التمين وان نكل يقضي بالعيب اذا شهد الشهود عيار رجل بحق وقضى القاض  
بشهادتهم ثم ان المشهود عليه ادعي ان الشهود قد رجعوا عن شهادتهم  
ان ادعي رجوعهم في غير مجلس القاض لا يسمع دعواه ولا يحلف الشهود ولو اقام  
البينة علي ذلك لم تقبل بينة وان ادعي رجوعهم عند قاض اخر ان لم يدع  
قضا القاض برجوعهم لم يسمع دعواه ايضا وان ادعي انهم رجعوا عند فلان  
القاض وقضى ذلك برجوعهم سمع دعواه ولو قامت البينة علي ذلك قبلت  
ببينة وان لم يكن له بينة كان له ان يستخلف الشهود لان رجوع الشهود وعنده  
قاض اخر يسمع كالورجوع عند القاض الذي قضى بقضاهم ثم المدعي عليه  
اذا كان اخرس فطلب المدعي يمينه فانه يحلفه وطهر حاله الحليف ان يقول  
له القاض علي عهد الله وميثاقه ان كان كاذبا فادعي الوصي بيمينه بصير  
خالقا ولا يقول له القاض بالله ان كان كاذبا فادعي الوصي بيمينه بصير  
الوجه بصير مقرا بالله ولا يكون خالفا رخصه ادعي علي ضمني بانه دون مال وان ذكر  
اختلوا فيه قال بعضهم لا يحلف لانه لا حث عليه وانما يبرز المال اما بالبينة  
او بالاقرار وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله انه يحلف في راي المايه رحمهم الله  
قال وبه نأخذ لان الماذون يمتنع عن اليمين الكاذبة كيلا يوقع اعتناء  
الناس عليه في التجار انما يصح اقراره في بعض الروايات لا يحلف الصبي  
قالوا يجوز ان يكون الصغير في الاختلاف علي قوله اي حنيفة رحمه الله لا يحلف  
لان قايده التحليف النكول وعند النكول بدل والصبي لا يملك البدل  
وعند صاحبيه يحلف لان عند النكول اقراره وهو من اهل الاقرار وذكر شمس



الامة الشريفة رحمهم الله في شرح كتاب الاقرار انه يحلف عند الكل اذا اشترى من  
 رجل دارية ثم ادعى على البائع انه اقال البيع وهو كاذب في دعواه فحلف البائع فكل  
 وقضي عليه بالاقرار بغير له ففقدناه باطنا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما  
 الله الاول في حلف البائع وطبعا عندهما وعلى قول محمد وابي يوسف رحمهما الله الا  
 لا يحلف له وطبعا وهي على الخلاف المعروف في قصص القاضي بسمكة الزور في العقود  
 والاغسوح. **و** قيل ادعى عينا في يد رجل انه لي وانك قد اقررت لي بهذا فقام  
 المدعي عليه البينة ان المدعي قد استوهب مني كان ذلك دفعا لدعوي المدعي  
 لان الاستتباب اقرار منه بالملك للواهب فصار كالمواقم ذواليد البينة  
 على اقرار المدعي انه ملك ذكي اليد. ولو اقام كل واحد منهما البينة على اقرار  
 صاحبه بالملك لم يقاترت البيتان وبقي لذي اليد اذا اقر من قبل اني وهبت  
 هذه العينة لفلان وقبضها مني ثم ادعى انه لم يقبض مني واني اقررت  
 بالقبض كاذبا وطلب بمن الموهوب له ذكر الشيخ الا نام المعروف بجوامع  
 زاده رحمه الله في المزارعه انه لا يحلف الموهوب له في قول ابي حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله ويحلف في قول ابي يوسف رحمه الله. وكذا في كل موضع  
 اذا ادعى انه كان كاذبا في ما اعترفا لواقع يقبض الثمن من المشتري وفيه  
 اذا ادعى انه كان كاذبا في اقراره او اقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى  
 انه كاذب في اقراره واراد استخلافا للمشتري بالله لقد فقدت الثمن  
 او طلب بيمين الموهوب له بالله لقد قبضت الهبة باذن الواهب  
 على قوله ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويحلف في قول ابي يوسف رحمه الله وكذا  
 في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا في ما اعترفا لواقع يقبض الثمن من المشتري  
 وغيره اذا ادعى انه كان كاذبا في اقراره او اقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى انه  
 كاذب في اقراره واراد استخلافا للمشتري بالله لقد فقدت الثمن او طلب  
 بمن الموهوب له بالله لقد قبضت الهبة باذن الواهب على قوله ابي حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله ليس له ان يستخلفه وعلى قول ابي يوسف والساجي  
 رحمهما الله له ذلك ذكر الخلاف في كتاب الاقرار فاذا كان في المسئلة خلاف

اي يبرئ

ابي يوسف والساجي فيقول الى رأي القاضي والمفتي. **و** رجل اشترى من رجل جراب  
 هروي وقبضه فوجده احد عشر ثوباً ثم اختلف فقال البائع بعت منك هذا  
 الجراب على ان فيه عشرة اقواب بما فيه درهم وقال المشتري اسرنته منك  
 على ان فيه احد عشر ثوباً بما فيه درهم وطلب واحد منهما بيمين صاحبه فان  
 القاضي حلف البائع او لا بالله ما باعه هذا الجراب على ان فيه احد عشر ثوباً بما فيه  
 درهم لان المشتري يدعي عليه بيع الثوب الزايد وهو ينكر فيحلف كما لو  
 انكر بيع الكل فان نكل نصير مقراً بما ادعى المشتري وان حلف رد المشتري المبيع  
 على البائع ولا يحلف المشتري لان البائع لما حلف استني بيع الثوب الزايد فيفسد  
 العتد بينهما فكان عليه رد المبيع ولا يحلف المشتري الاستخلاف على نكته  
 اوجه في وجهه يستخلف عند الكل وهو القصاص والاسوال وفي وجهه لا يستخلف  
 عند الكل وهو الحدود وفي وجهه **اختلاف** في وجهه عند ابي حنيفة رحمه الله لا  
 يستخلف وهي تسع مسائل ستة منها معرفة النكاح والرق والفي في الابلا  
 والولا والرجعة والنسب والسابعة ذكرها في الجامع الصغير اذا ادعت  
 الامة على مولاهما انها ولدت منه هذا الولد او ادعت انها ولدت منه  
 ولدا ومات الولد او ادعت انها استقطعت منه سقط استبان خلقه وان  
 انكر المولى لا يحلف في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذا لو ادعت المرأة على  
 الرجل انها ولدت منه الولد وانكر الزوج وكذا لو حبا المولى والزوج بصبي  
 وادعى انها ولدت منه والاد استخلافها لمن على في قول ابي حنيفة  
 رحمه الله قالوا لا يحلف في واحد وثلثين فصلة بعضهم يحلف فيه وبعضها  
 يتفق عليه فمنها ادعى رجل او امرأة على رجل انه قد فقه **اختلاف** المنكر في  
 قولهم ومنه اذا ادعى الزنا لا يحلف وصورة ذلك **و** رجل حلف بعنق  
 عبده ان لا يزوج ابناً فقدمه العبد الى القاضي وقال ان هذا احلف  
 بعنقي ان لا يزوج ابناً الذي حلف عليه بعد يمينه وعقده وعتقت  
 فانكر المولى الزنا فطلب العبد منه ذكر الحصاص رحمه الله انه يستخلف  
 بالله ما زويت بعد ما خلقت بعنق عبداً هذا ان لا تترى فان نكل

اذا ادعى



عن اليمين عتق عليه عبده وان حلف لا شيء عليه وذكر الخصاف رحمه الله انه لا يستخلف  
بالله ما زنا كما ادعي العبد وذكر الامام شمس الامية السرخسي رحمه الله الرواية  
مخوفة في الكتب ان القاذ اذا ادعي على المقذوف ان القذوف صدقه في  
القذف وانه قد زنا واثام البينة على ذلك قبلت بنبته وتسقط عنه الحد  
ولو لم يكن له بينة واراها استخلافه المقذوف بالله ما صدقه في ذلك القذف  
لتسقط الحد عن نفسه لا يستخلف المقذوف في ذلك ولا فرق بين  
المسلتين فان مقصود القاذ من هذا الدعوى اسقاط الحد عن نفسه  
لا ايجاب الحد في المقذوف ولهذا لا يشترط عدد الاربع في الشهود  
كما ان مقصود العبد اثبات العتق لا ايجاب الحد على المولي فصارت المسئلة  
روايات وقال شمس الامية الحلواني رحمه الله الصحيح انه يستخلف المولي  
في سبيلتنا وهل يصير العبد قاذما ولا به هذا الكلام وذكر الخصاف  
رحمه الله في ادب القاضي ما هو اسارة الجان بصير قاذما به فانه قال  
وقد ابي الذي حلف عليه ولم يثبت له ربا محزرا عن ذلك وذكر في الحد  
رجل قذف غيره فقال رجل اخر للقاذف هو كذا قلت يصير الثاني قاذفا  
ثم اذا حلف المولي صاحبه كما هو المختار يحلف على السبب بالله ما زنت بعد  
ما حلفت بعنق عبدك هذا ومنه لا يستخلف فيه الحد ودا الا ان في السرقة  
يستخلف السارق وعنه النازل يقتضي عليه بالمال لانه ادعي عليه اخذ  
المال بجهل السرقة ويستخلف لا هذا المال وما لا يستخلف فيه النكاح  
لا يمين عليه في قوله ابي حنيفة رحمه الله سوا كان الدعوى من الرجل  
او المرأة ولا يفتن به فيستخلف المنكر والفتوى على قولهما فيه لعدم اليقين  
وكيفية الاستخلاف عنه مما انفاء اذا ادعت النكاح والصداق  
في ظاهرها الرواية عنهما يحلف على الحاصل والله ما هذه امراتك  
بهذا النكاح التي تدعي ولا لها عليهن هذا الصداق الذي ادعت  
وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدي هو الرجل يستخلف المرأة  
بالله ما هذا زوجك على ما تدعي وقيل على قول ابي يوسف رحمه الله

يحلف

يحلف على السبب بالله ما تزوجت علي كذا وكذا من الصداق كما هو اصله  
الا اذا عرضت المرأة قالوا ويحلف ان يكون المذكور في ظاهر الرواية قول ابي يوسف  
رحمه الله ومن فروع هذه المسائل رجل ادعي على رجل ان المدعى عليه زوج  
ابنته فلا نه منه وهي صغيرة فانكر الاب وطلب المدي بينة ان كانت البينة  
صغيرة وقت الخصومة لا يستخلف الاب في قول ابي حنيفة رحمه الله لو جهن  
احد منهما انه لا يريه اليمين في النكاح والثاني ان اليمين للنكاح وعنده اذا  
اقر الاب على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح اقراره وعند صاحبه يستخلف  
الاب لانه لو اقر عليها بالنكاح يصح اقراره وان كانت كبرى وقت الخصومة  
لا يستخلف الاب عند الكل اما عند ابي حنيفة رحمه الله فلما قلنا واما عندها  
فلا يفتن اذا كانت كبرى كان الاب بمنزلة الوكيل والوكيل بالنكاح لا يتوجه  
عليه الخصومة فلا يحلف ويستخلف المرأة على دعواه عندها وان ادعي  
رجل على رجل انه زوج بنته فلا نه عليه مائة درهم فاقر المولي عندهما  
ستمف المولي لانه لو اقر عليها بالنكاح يصح اقراره ويستخلف امرأة ادعت على  
زوجها انه طلقها بعد الدخول وعليه نفقة العدة فانكر الزوج النفقة  
يحلف بالله ما عليك تسليم النفقة اليها الا اذا عرفت المرأة فتقول انه  
من اصحاب الحديث يخبر انه لا نفقة للمبشومة ولو حلف على الحاصل  
يحلف بنا على رعيه فيحلف القاضي على السبب بالله ما طلقا بعد الدخول ولي عليه  
المهر كذا او قالت طلقني قبل الدخول وعليه نصف المهر المسمى وهو كذا  
عند ابي حنيفة رحمه الله لا يحلف على النكاح وانما يحلف على المال فان نكل  
يلزمه المال ولا يقتضي بالنكاح امرأة ادعت على زوجها انه انكحها  
وافقت اربعة اشهر من وقت الايلا وانما يثبت منه فقال الزوج  
فبت اليه قبل انكحها لانه لا يفتن به فيستخلف المرأة الغني عند ابي حنيفة  
رحمه الله لا يستخلف المرأة وهذا مما تستخلف وكذا الوادعت انه  
طلق رجعيًا وانقضت العدة فقال الزوج كنت راجعنا في العدة  
وانكرت المرأة كان القول قول المرأة ولا يمين عليها في قول ابي حنيفة





رحمه الله وعندنا عليه اليمين **و** جلافة في غير رجل انه ابوه وانما ابنه فانكر  
المدعى عليه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يمين على المنكر الا ان يدعي عليه  
بسبب النسب كالميراث او النفقة اذا كان ممن يستحق النفقة فيستحق  
على المال وعندنا ان ادعي نسباً ثبت باقراره **و** يستحق المنكر المدعى  
عليه مالا او لم يدع وان ادعي نسباً لا ثبت باقراره كالاخوة والعمومة  
وتحويها ان ادعي به مالا سمع وصحاه ويستحق المنكر وان تجرد عن ادعي  
المال لا يستحق المنكر **و** ما يصح به اقرار الرجل اربعة الاب والولد  
والمرأة **و** مولد العتاقة واقرار المرأة يصح بثلاثة الاب والزوج ومولي  
العتاقة **و** لا يصح اقرارها بالولد لان اقرارها بالولد اقرار على صاحب  
الفرائض واقرار الانسان لا يصح على غيره **و** ان ادعي مالا بنسب بان  
ادعي ان اباهما مات وترك مالا لا يثبت المدعى عليه او ادعي انه زمن  
والمدعى عليه موثر والمدعى عليه ينكر الاخوة يستحق المدعى عليه  
على المال عند الكل لا على النسب فيستحق بالله ما يعلم له في هذه  
الدار نصيباً كما يدعي فان حلف بركي وان نكل يقيض عليه بالمال  
ولا يقضي بالنسب **و** حلف من هذه المسائل اربعة احدها الميراث  
والثانية النفقة والثالثة اداء ادعي حق الحفظ والحضانة **و** بان  
قال ان المقتطع صغيرا ان الصغير الذي التقطته اخي وانكر المقتطع  
والرابعة اذا ادعي بطلان حق الرجوع بان وهب لانسان هبة  
ثم ارجعها ان يرجع فيمات الموهوب له انا هو ك وانكر الوهاب  
يستحق الوهاب والحاصل انه اذا ادعي بسبب النسب مالا  
او حقاً لا ربهما كان اسات فذلك الحق دون النسب فيستحق عند  
الكل وجلافة ولم يترك محصة وادعي رجل انه كان اعتقه  
وان له الميراث بحق الولد وانكر ساير الورثة لا يمين عليهم في قول  
ابي حنيفة رحمه الله رجل مات فمات له ميراث وادعي اليك  
ولي عليه دين فانه المدعى عليه الا يصح او اقراره الا يصح وانكر الدين

لا يمين

لا يمين عليه عندهم **و** لذالوادعي رجل عيا رجل ان فلانا وكلك فطلب حقوقه  
وكالته عامة ولي على موكلك كذا فهو الوصي سواء **و** رجل في يديه دار او عوصا  
او حيوان فقدمه رجلان الى القاضي وادعي كل واحد منهما انه اشتراه من  
ذي اليد بكذا **و** قال المدعى عليه لا احد منهما بعته انه باعه من ذاك الاخر فقال  
الاخر للقاضي حلف المدعى عليه لي انه لم سمع سبي فانه لا يحلفه وكذا لو انكر  
المدعى عليه دعواه فحلفه القاضي لا احد منهما فكل وقفي عليه بالنكول  
لن قال الاخر حلفه لي فانه لا يحلفه وكذا الوادي رجلان نكاح امرأة وقديماها  
الي القاضي فاقترت لاحدهما وانكرت الاخر فقال الاخر حلفه لي لا يحلفه في  
قولهم وكذا وانكرت المرأة دعواهما فحلف احدهما بعينه عيا قول ابي يوسف  
ويحذر جميعها الله فكلت وقفي بهالة لا يحلف الاخر في قولهم **و** رجل في يديه  
دار او عرض قدمه رجلان الى القاضي وادعي كل واحد منهما ان صاحب اليد  
وهب اليه وسلم اليه فاقترت لاحدهما بعينه وطلب الاخر بعينه لا يحلف وكذا لو  
حلف لاحدهما فنكل لا يحلف قبضه فاقترت لاحدهما فحلف لاحدهما فنكل  
لا يحلف الاخر ولو ادعي احدهما او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف الاخر ولو  
ادعي احدهما الرهن والتسليم واخر الشرا فاقترت بالرهن وانكر البيع  
لا يحلف المشتري ولو ادعي احدهما من الرجلين الواحد الاجارة والاخر الشرا  
الشرا فاقترت بالاجارة ولو انكر البيع لا يحلف المدعي بالشرا ويقال للمدعي الشرا  
ان شئت ينظر حتى ينقضي مدة الاجارة او مفك الرهن وان شئت ينظر  
ولو ادعي احدهما الرجلين الصدقة والقبض والاخر الشرا فاقترت بالاجارة  
لا يستحق الثاني ولو ادعي كل واحد منهما الاجارة فاقترت بهما او حلف  
ونكل لا يحلف الاخر ولو ادعي كل واحد منهما ان العبد الذي يحميه في  
اليه عبده فحلفه يدعي فانه دعواه فاقترت بهما او حلف  
لاحدهما فنكل يحلف الثاني ولو ادعي كل واحد منهما ان اودعه الذي في  
يديه فاقترت لاحدهما فان الثاني الثاني والحلف بالله مالم عليك هذا  
العبد ولا يقيمه **و** كذا وكذا وكذلك الاعارة رجل ادعي دارا في



رجل قال ان هذا الرجل اشترى دارا في موضع كذا وبين حدودها بكذا من الثمن  
 وانما شفع هذه الدار بداري تلاقها فقال المدعى عليه ان الدار التي مدعى  
 فيها الشفعة لا يملكها الصغير فلان فقال مدعي الشفعة انه يريد بهذا  
 الاقرار دفع المسمى عن نفسه فلفقه له ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله والفقهاء ابو جعفر رحمه الله انه خلف ولا يسقط عنه المسمى هذا  
 الاقرار كما لو اقر لا جنبي او لوليه من قبله وقد مر هذا فيما تقدم **رجل مات**  
 فادعى رجل ان الميراث فلانا او مسمى الي والي هذا الذي قد سئل اليك فانكر  
 الذي قدمه فسأل المدعي من القاضي يمينه فان القاضي لا يجلفه ولذلك الوكالة  
**رجل امر رجلا ان يشتري له جارته** فاشترى الوكيل له جارته سرا **رجل اشترى**  
 ثم وجد الوكيل بالجارته عيبا فاراد ان يردّها على البائع وموكله غابت  
 فقال البائع ان موكلك قد رضي بهذا العيب واراد يمين الوكيل على رضي  
 الموكل لم يكن له منعه امرأة بالغة زوجها ولها وهي بكر فادعى الزوج انه  
 تزوجها بامرهما وردها فانكرت المرأة لا يمين عليها في قول ابي حنيفة  
 رحمه الله **امرأة زوجها ولها وهي بكر** فادعى الزوج انه تزوجها  
 وادعى انه وكيل الزوج ثم انكر الزوج وقال ما كنت وكلت فلانا في النكاح وما  
 رضيته وما اجرتة وارادت المرأة يمينه لا يجلف الرجل في قول ابي حنيفة رحمه  
 الله **رجل استصنع رجلا في شئ** ثم اخذ له في المصنوع فقال المستصنع  
 لم يفعل ما امرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا يمين فيه لاحد مما عايناه  
 ولو ادعى الصانع على رجل انك استصنعت الي في كذا وانكر المدعى عليه  
 لا يجلف **رجل ادعى على رجل ان عليه الف درهم** باسم رجل يقال له فلان  
 ابن فلان الفلاني المال باسمه اقران المال الي والاسم عارية في الصك  
 وان الذي باسمه المال وكلني يقبض المال وبما لم يضمن فيه ان صدقه  
 المدعى عليه فيما ادعى يوم دفع المدعى اليه ولم يكن ذلك قصدا على  
 الغايب حتى لو حضر الغايب وانكر ذلك اخذ المال من المدعى عليه ثم انكر  
 عليه يرجع على الاخذ وان انكر المدعى عليه جميع ذلك فاقام المدعي بينة على

طلب  
 اخذنا في المصنوع

انه وكيل

انه وكيل الغايب يقبض المال منه قبلت بينته ويكون ذلك قصدا على الغايب حتى  
 لو حضر الغايب وانكر لا يمين انكاره ولو اقر المدعى عليه بالمال وانكر الوكالة فاقام  
 المدعي البينة على الوكالة **قال الشيخ** الامام شمس الامية الحنفي رحمه الله قبلت  
 هذه البينة وكان له ان يستخلفه على المال **قال** في صورته التحليف ان يقول  
 بالله ما يعلم ان هذا وكيل فلان الغايب بالخصومة وفي قبض هذا المال  
**وقال بعضهم** له ان يستخلفه على الوكالة في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما  
 الله ولا يستخلفه في قول ابي حنيفة رحمه الله فان نكل عن يمين الوكالة يؤمر  
 بدفع المال اليه ولا يكون ذلك قصدا على الغايب لان اقراره لا يكون حجة  
 على الغايب وان اقر المدعى عليه بالوكالة وانكر المال كان للمدعي ان  
 يقبض البينة على المال وان لم يكن له بينة كان له ان يستخلفه باسمه ما لفلان  
 ابن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه المدعي وهو الف  
 ولا اقل منه **ذكر محمد رحمه الله في الاصل في اول المسئلة** ان المال الذي باسم  
 فلان بن فلان الفلاني قد وكلني فلان بالخصومة فيه ودقيقه وعن ابي  
 يوسف رحمه الله انه لا يشترط ذكر الوكيل **قال** في رجل اشترى رجلا  
 قتل ابنه عمدا او عبدا او وليا ناله موجب القصاص وادعى القصاص  
 لنفسه او ادعى انه قطع يده عمدا او قطع يدا من صغيره عمدا او ادعى حجة  
 او راحة يجب فيه القصاص فانكر المدعى عليه كان له ان يستخلفه في كيفية  
 التحليف في القتل واثباته رواية يستخلف على الحاضل باسمه ماله عليك دمر  
 ابنه فلان ولا دم عبده فلان ولا دم وليه فلان ولا قبلك **قال** في سبب  
 الدم الذي يدعى ويقر رواية يجلف على السبب باسمه ما قبلك فلان ابن فلان  
 ولي هذا عمدا وفيما اشوي القتل من القطع والشدة وكثرة الجراحات على الحاضل  
 باسمه ماله عليك قطع هذا اليه وكاله قتلك عن سبب فلان وكذلك في  
 الشجاج والجراحات الذي يجلف فيه القصاص فان خلف برى وان نكل في  
 القتل يقبض عليه بالدية عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وعند ابي حنيفة  
 رحمه الله يجلس حتى يجلف او يقر وان ادعى انه قتل ابنه خطأ او وليا



له خطأ أو قطع يده أو شجعه خطأ إذا ادعى شيئا فيه دية أو ارش يستخلف بالله ما  
لفلان عليك هذا الحق الذي يدعي من الوجه الذي ادعى ولا يثني منه ويسمي  
الدية والارش عند الميتين لانه ادعى ما لا يفولف على الحاصل كما في سائر الاموال  
**وقال ابو يوسف** رحمه الله كل حق يجب على غير المدعى عليه كالدية في قتل الخطا  
وقا ان شبه ذلك يحلف على السب بالله ما قبلت ابن هذا فلانا ونوع الشجة بالله  
ما شجعت هذه الشجة التي يدعي وكل جنابة يجب بها الارش والمدية  
على المدعى عليه يستأنف كما يستأنف في الفاضل امرأة ادعت عيا زوجها  
انه حلف بطلا فثلاثا على انه لا يدخل هذه الدار وانه قد دخل بعد  
اليمين والمسئلة عيا ووجه اربعة ان اقرب اليمين والدخول جميعا فقد  
اقربا لطلاق وان انكر اليمين والدخول في ظاهرا الرواية يحلف على الحاصل  
بالله ما هذه المرأة بان منك ثلاث طليقات كما ادعت وان اقرب اليمين  
والدخول بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلا فثلاثا  
وان اقربا لدخول في ذلك الزمان وانكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلا فثلاثا  
ثلاثا ان لا يدخل هذه الدار قبل ان يدخلها وكذلك هذا في العتق اذا ادعى  
المملوك انه حلف بعتة ان لا يدخل هذه الدار فان عرض المولي والزوج للقاتل  
ان يحلف القاتل على السب بالله ما حلفت بطلا فثلاثا قبل ان يدخلها  
رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان فلان بن فلان مات ولم يترك وارثا غير  
هذا رجلا على هذا الرجل الذي قد متته كذا من المال وقال للقاضي سله عما اوتيت  
احا ما القاتل الى ذلك كان يساله فصدقه المدعى عليه في جميع ذلك امر القاضي  
بان يدفع جميع المال اليه ولم يكن ذلك قضا على الغايب وكذا المدعى عليه في جميع  
فان فقال المدعى القاتل حلف لي بالله ما يعلم انه ابن فلان بن فلان الغلافي  
ولا يعلم ان فلانا مات **رحمه الله** رحمه الله في ما يباين ما يعلم انه ابن فلان بن فلان الغلافي  
انه لا يستخلف للثبوت بل للمدعى ان البينة عيا وانك انت فاذا  
اقتد البينة على ذلك فتمدد ذلك الحلف عيا ما يدعي فليكن من المال  
ثم قال المحقق وفيه قول اخر انه يستخلف على العلم بالمدعى وان حلف

المشايع

المشايع فيه قال بعضهم فيهم الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله ما ذكره  
يحلف قول ابو يوسف ويحذر رحمه الله وما ذكره لا يحلف في بقاء المدعى  
البينة قول ابو يوسف رحمه الله وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله  
رحمه الله الصحيح انه يحلف قبل ان يقيم المدعى البينة فله حلف المدعى على  
نكف الا من اقامه البينة عيا وفاة انه وانه وارثه وان نكل المدعى عليه  
يصير مقرا بالموت والسب صك عيا ولو اقر المدعى عليه بالموت والسب صك عيا  
وانكر المال لا يكون المدعى فصلا في حكم البينة على المال ويكون خصما  
في التوفيق على المال فكذا اذا نكل فيحلف بعد التكول المسد بالله فلان  
ابن فلان الغلافي عليك هذا المال وفي دعوي الموت والسب اذا حلف  
المدعى عليه يحلف على العلم ولو ادعى رجلا انه وكيل فلان ابن فلان الغايب  
وكله يقبض العين الذي له قبل هذا الرجل ويقبض العين التي له في  
يده فان صدقه المدعى عليه في جميع ذلك مومر بدفع الدين اليه ولا يومر  
بدفع العين لان الاقرار يقبض حق العين للوكيل اقرار الحق القبض في مال  
الغير مال قيام صاحب العين فلا يصح اقراره بحال فمالا لو اقر لوارثه وان  
انكر المدعى عليه الوكالة **قال شمس الائمة** السرخسي رحمه الله يحلف بالله ما يعلم  
انه وكيل فلان يقبض الدين الذي له عليك كما يحلف لاجل الوارث وسو  
بينه وبين الوارث وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله اذا  
انكر الوكالة لا يحلف على الوكالة في قول ابي حنيفة رحمه الله ولو كان المدعى  
ادعى ان فلان بن فلان مات واوصي اليه يقبض الذي له على هذا الرجل  
ويقبض العين الذي له في يده فان صدقه المدعى عليه في جميع ما قال  
يومر المدعى عليه بدفع الدين والعين اليه كما في الوارث بحال والوكالة  
فان تمت لا يامر القاض بدفع العين الى المدعى لان القاض يملك نصيب  
الوصي ولا يملك نصيب الوكيل على الغايب وان كذبه المدعى عليه يحلف  
على العلم بالله ما يعلم انه اوصي اليه ولو ادعى رجل عينا في يد رجل  
انه ملكه اشتراه من فلان بن فلان الغايب وصدقه المدعى عليه



القاضي لا ياتح مع دفع المال اليه لانه لو امره بذلك كان ذلك على الغايب بالملك  
والبيع باقرار ذي اليد وذل لا يجوز ولا وجه له ان يقضي له بالملك لبعض  
سبب لانه قصنا بخلاف ما مدعي لما القضا للوارث والوصي لا يكون وصا بنزول  
ملك الميت وملك الغايب وان ادعي انه اشتراه من فلان ابن فلان وان فلانا  
وكله يقضي هذا المال منه كان له ان يملك المدعى عليه على الوكا له رجل ادعي في  
دار رجل طريقا في هذه الدار واقام البينة فشهد الشهود ان له طريقا  
في هذه الدار جازت شهدتهم وان لم يجدوا الطريق **قال الشيخ** الامام شمس  
الامية الحلواني رحمه الله شوش محمد رحمه الله المسيلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات  
تقبل الشكوة وان لم يجدوا الطريق وذكر في بعض النسخ لا تقبل ما لم يبين موضع  
الطريق انه في مقدم الدار في مخرجها وذكر طول الطريق وعرضه قال وهو  
الصحيح وما ذكر في بعض الروايات انما تقبل وان لم يجدوا الطريق بحول  
عليه ما اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالطريق لان الجهالة لا يمنع صحة  
الاقرار فاذا ثبت اقراره يومر بالثبات وذكر الشيخ الامام شمس الامية  
السرخسي رحمه الله الصحيح انما تقبل وان لم يذكر موضع الطريق ومقداره  
لان الجلالة انما تمنع قبول الشكوة اذا تعذر القضا بها فيها هنا لا سعد  
فان عرفنا الباب العظمي بحمل حكم المعرفة الطريق قال وان شهدا رحمه الله  
ذكر في بعض النسخ وان لم يجدوا الطريق فذلك احذر للشكوة يعني  
ابعد ومعي ذلك ان الطريق عند بعض العلماء همهم الله مقدرا بسبعة اذرع  
فاذا بين الشهود مقدار الطريق وما يذكروا الشهود مقدار الطريق ستة اذرع  
او اقل او اكثر والقاضي يبدل الى مذهب بعض العلماء فيرد شكوتهم وكان ترك  
البيان احزر وذكر في بعض النسخ ان بينوا كان احزر وذكر في الكتاب لو شهدوا  
ان اباه مات وترك هذه الطريق ميراثا له جازت شكوتهم وان شهدوا  
ان المدعي كان مير في هذه الطريق لا يقبل شكوتهم وان ادعي مسيلة  
في دار رجل وشهدوا بالسيل ذكر في الكتاب انما تقبل **قال الشيخ**  
الامام شمس الامية رحمه الله هذا الطريق سواء انما تقبل اذا بينوا موضع

مظهر ادعي طريقا  
في دار رجل

مظهر بهالة الفسخ  
صحة القرار

السيل

انه في مقدم الدار او في مخرجها وان لماء الوضوء والماء المطهر وذكر مقدار السيل  
اما بدون ذلك لا تقبل الشكوة ولا تصح الدعوى ولا يستخلف الخصم الا اذا  
شهدوا على اقرار الخصم بذلك ولو ان ميزابا لرجل في دار رجل فتمنع صاحبه  
الدار عن مسيل الماء فيه كان له ان يبيعه الا ان يشهد الشهود ان له حق  
مسيل الماء في هذه الدار من هذا الميراث وقال بعض السرخسيين ان عرف  
ان الميزاب قديم ويصبو السطح اليه منزل وان شهدوا انه كان يسيل فيه  
الماء لا يقبل وان ذكروا مسيلا مطلقا واختلفوا في انه للوضوء والمطر كان  
القول فيه قول صاحب البينة مع اليهين رجل ادعي على رجل انه وضع على  
حائط له خشبا واجري على سطحه اوداره ميزابا او ادعي انه فتح في حائط  
له بابا او بني على حائط له بناء او ادعي انه رمى الثواب او الزبد في ارضه  
او دابة ميتة في ارضه او غرس شجرة او ما تكون فيه فساد الارض صاحب  
الارض يحتاج الى رفعه ونقله وصح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه  
وموضعه وبين الارض بذكر الحدود وموضعه فاذا صح دعواه وانكر المدعى  
عليه يستخلف على السبب لانه ادعي عليه حقا لا يحتمل السقوط لا  
بالرضا ولا بالابرا فانه لو رضي بذلك كان اعارة ولو صالح عنه  
لا يجوز وفي مثل هذا يملك على السبب ولو كان صاحب الخشب  
للمدعي فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط  
هذا الرجل خشب فوقع او قلعته لا عنده وان صاحب الحائط  
يمنعني عن ذلك لا يسمع دعواه ما لم يسمع وتصحيح الدعوى بان  
موضع الخشب وان له حق وضع خشبة او خشبتين او ما شبه ذلك  
وبين غلط الخشبية وحقة فاذا صح الدعوى وانكر المدعى عليه  
القاضي على الحاصل باسه ما لهذا الحائط وضع الخشب الذي يدعي  
وهو كذا وكذا في موضع كذا ان هذا الحائط في مقدم البيت او مخرجه  
حق واجب له فان نكل الزم القاضي حقه ولو ادعي رجل على غيره  
انه هضر في ارضه حفره اضر ذلك بارضه وطلب النقصان فان بين موضع



الارض وحدودها ومقدار الخبز والنقصان بحلفه القاض على الحاصل ما لله  
عليك هذا الحق الذي يدعي ولا يحلف على السبب لان هذا الحق مما يحتمل السقوط  
بالرضا والابراء الصالح فيحلف على الحاصل **قال الشيخ** الامام شمس الامية الخوافي  
رحمه الله عند بعض العلماء في هذه المسئلة يجب عليهم ليس المحصر ولا يجب النقصان  
ولو حلف على النقصان ربما يميل المخالف الى ذلك القول فيحلف وكان ينبغي  
ان يحترز عن قول هذا القائل الا ان الخصاف رحمه الله لم يعتبر ذلك القول  
ولم يلتفت اليه ثم ذكر في الكتاب هذين ارضه حقيقه ارضه بالارض وهذا  
الي انه اذا لم يضرب بالارض ولا يدخل النقصان في ارضه بذلك لا يجب عليه شيء  
ولو ان رجلا رفع من ارض انسان ترابا قالوا ينظر ان كان لذلك القدر من التراب  
قيمة في ذلك الموضع لضعف قيمة التراب يدخل بذلك نقصان في ارضه اوله  
يدخل لانه رفع ما لا يملوكا مستقوما له وذكر في الصيد اذا دخل المائة ارض  
انسان واجتمع فيه الطين يكون ذلك لصاحب الارض ولا يكون لاحد  
ان يرفع ذلك من ارضه وهذا بخلاف الحمار اذا اجتمع في ارض انسان بغير صفه  
واحتياله فانه يكون لصاحب الارض ولا يكون لاحد ان يرفع ذلك من ارضه  
ولا يأخذه جعل صاحب الكتاب التراب من ذوات القيم ولم يجعله مثلثا  
ولو ان رجلا ادعى على رجل انه قد هدم ما يطاله او كسره ومن قد راى الحابط  
ويوضع بين النقصان وطلب النقصان حلفه القاض على الحاصل ما لله  
بما عليه هذا القدر من المرام ولا شيء منه وقال بعض العلماء ان كان الحابط  
حده شيئا كان على الكاهن اعادة الحابط بالمدرا ان كان من المدرو بالحج والخشب  
ان كان من ذلك ولا يضمن النقصان وان كان الحابط عتيقا قد خلق  
كان عليه النقصان فينسب القاض ان يحترز عن هذا القول ويحلف على  
وجه يقع الاحتراز عنه وان حلفه على النقصان والقيمة ولم يحترز عن ذلك  
القول لا يأس به ولو ادعى رجل على رجل انه ذبح ساة او بقره له او ادعى  
انه قتل عمن عبده له وقد مات العبد او ادعى انه قتل عمن دابة له  
او افسد متاعا له وذلك الشيء ليس بجاضر فان القاض يسأل عن قيمة  
ذلك

٦٤  
ذلك ويحلفه على الحاصل وان كان الحيوان مضمونا عنه بعض الناس بالمثل لا  
بالقيمة الا ان صاحب الكتاب لم يلتفت الى ذلك القول وان ادعى على رجل  
انه خرق ثوبه واحضر الثوب فان القاض ينظر فيه ان كان الخرق يسيرا كانت  
الواجب فيه نقصان الثوب تقوم الثوب وليس فيه ذلك الخرق ويقوم وبه الخرق  
فاذا ظهر النقصان والمدعى عليه يتكلم الخرق بحلفه القاض ما لله عليك هذا القدر  
الذي يدعي من المرام ولا أقل منه ولا يحلفه على السبب لان هذا مما يحتمل السقوط  
بالابراء والرضي بالصلح فلا يحلفه على السبب وان لم يكن الثوب كاحضر فان القاض لا يسأل  
دعواه حتى يذكر صفة الثوب وقيمته وقد نقصان الخرق لم يحلفه على الحاصل وان  
ادعى رجلا انه سقى في ارضه نخرا وساق الما فيه الى ارض له فان القاض لا يسأل دعواه  
حتى يبين الارض وسين موضع النهر في الارض انه على اليمين او على اليسار وسين  
مقدار النهر طول وعرضا وعقا فاذا بين ذلك ان اقرا المدعى عليه بذلك كرسه  
وان اكر حلفه بالله ما احدثت في ارضه هذا الرجل هذا النهر الذي يدعى وكذا  
لو ادعى انه بئى في ارضه بنا لا يتلف البه القاض حتى يبين الارض ويصفى  
البناء طول وعرضه وانه من الخشب او من المدر وكذا الوادعي من الشجر في ارضه  
فاذا بين المدعى ذلك ان اقرا المدعى عليه امر برفع البناء والشجر وان اكر حلفه بالله  
ما بنيت هذا البناء وما غرست هذه الشجرة في ارضه هذا الرجل فان نكل امر برفع  
البناء والشجر وان ادعى على رجل انه كسر ابريقا له من الفضة واحضر الا برقي  
او ادعى انه صب المائنة طعامه وافسده ان اقرا المدعى عليه بذلك عندنا  
بغير صاحب الطعام ولا يبرق ان سئنا مسكه كذلك ولا شيء له وان ساقه السح  
الا برقيا والطعام مضمنه قيمة الارش من خلاف الجنس او ضمنه مثل ذلك الطعام  
وليس له تضمين النقصان فان اكر المدعى عليه حلفه القاض على قيمة الابريق  
وعلى مثل الطعام فان قال المدعى ان هذا المدعى عليه من يقول لا يجب الضمان  
وانما يجب النقصان فان القاض يحلفه على السبب بالله ما فعلت ما ادعاه المدعى  
رجل ادعى على رجل انه قال له ما فاسق او يا كافرا او يا فاجرا او يا منافقا  
او يا خبيثا او يا خنزيرا او يا حمارا او يا لصا او يا لوطيا او يا اكل الربا



او يا شارب الخز او ياد يوث او يا محدث او يا خاين او يا ابن القعبة او يا سوري ذلك  
 ما يجب فيه التعزير او ادعي عبد الله قال له يا زاني او امة ادعت انه قال لها يا زاني  
 او ادعي امرأ يجب فيه الادب بان ادعي انه ضربني او شتمني او لطمني وانكر  
 المدعى عليه حلفه القاضى لان هذا من حقوق العباد يجبري فيه العفو والابراؤ لا  
 يسقط بالمقام وتقبل فيه شهادة النساء والشهادة على كتاب القاضى  
 ولا يخفى الامام بالاقامة فان الزوج يودب المرأة والمولى يودب العبد ولو  
 رآه انسان بفعل ذلك كان له ان ينهاه ويمنعه ويؤدبه ويضربه ان كان لا يرضى  
 بالمنع باللسان فيجبري فيه اليمين رجل عليه دين لرجل وبه رهن بغي الدين  
 فانكر رب الدين الراهن وحلف كان للمدعى عليه وموالاته ان يحلف بالله لم  
 علي هذا الدين الذي يدعي المدعي اذا استخلف المدعى عليه فحلف ثم اقم المدعي  
 البينة على حقه قبل يثمت عندنا وكذا لو كان المدعي طلب يمينه وقال لا بينة  
 لي فلما حلف اقام البينة بعد ذلك تقبل بينته في قول ابي حنيفة رحمه الله  
 وكذا لو كان المدعي قال كل بينة التي بها فم شهود زور او قال مالي عند فلان  
 وفلان شاهدي هذا المال الذي ادعي ثم اتى بالرجلين فشهدا له بذلك جازت  
 شهادتهما في قول ابي حنيفة رحمه الله ولو ان المدعي قال للمدعى عليه عند طلب  
 اليمين اذا طفت فانت بري من المال الذي لي عليك فحلف ثم اقام المدعي البينة  
 على الحق تقبل بينته ويقضي له بالمال رجل قدم رجلا الى القاضي وادعي عليه مالا  
 اوضيعة في يده او حقا من الحقوق فانكر فاستخلف القاضي فاني ان يحلف فانه  
 ينبغي للقاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا  
 الزمتك المدعى به ثم يقول له القاضي احلف بالله ما لهذا عليك هذا المال  
 الذي يدعي وهو كذا وكذا ولا سيما فان ابي ان يحلف في المدعى الاول يقول  
 له في المرق الثانية كذلك فان ابي ان يحلف في المرة الثانية يقول له بقيت  
 الثالثة ثم اقضي عليك ان لم تحلف ثم يقول له ثالثا احلف بالله ما لهذا عليك  
 هذا المال ولا سيما فان ابي ان يحلف يقضي عليه بدعوى المدعي وان  
 قضي القاضي عليه بالنكول في المرة الاولى فقد قضا ومنه ولو ان القاضي

مطلق للامانة  
 اقامة كسيرة  
 حال قيام  
 المعصية

مطلق اذا طال  
 المدعى للمدعى عليه  
 ان حلف فانت  
 بري من المال

عرض

عرض عليه اليمين في المرة الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه اليمين في المرة الثانية  
 قال احلف فاراد ان يحلف فقال له فلان يا له قال لا احلف تعرض عليه اليمين الثالثة  
 فقال لا احلف فان القاضي يقضي عليه وحسب كل ذلك عليه ولو ان المدعى عليه  
 بعد ما عرض القاضي عليه اليمين مرتين استعمله ثلثة ايام ثم جاء بعد ثلثة ايام  
 وقال لا احلف فان القاضي لا يقضي عليه حتى ينكول ثلثا ويستقبل عليه اليمين  
 ثلاث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستمراء ولو قدم رجلا الى القاضي وادعي  
 عليه حقا فحلف فاستخلفه فسكت ولم يحب فان القاضي يقول له اني اعرض عليك  
 اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا فاني اعطي عليك بما يدعي ثم يعرض عليه اليمين  
 ثانيا فان ابي ان يحلف تعرض عليه ثالثا فان ابي فان القاضي عليه وسكوت  
 في المرق الاولى يكون بمنزلة النكول الا انه انما يجعل بمنزلة النكول اذا لم تكن معه  
 افة منعه من الكلام او السماع فان كان به افة فسكوتة لا يكون نكولا ولو ان القاضي  
 حلف المدعى عليه فسكت وكذا كله القاضي سكت ولم يحب بشي فان القاضي يا المدعي  
 حتى ياخذ منه كفيل ثم يسأله عن حاله هل به افة منعه من الكلام او السماع  
 فان سأل وظاهره فلا يسأل به افة اعاده اليه مجلسه وعرض عليه اليمين ثلثا ثم يقضي  
 ولو ان القاضي عرض اليمين على المدعى عليه ثلاث مرات فاني ان يحلف ثم قال  
 قبل القضا انا احلف يحلفه ولا يقضي عليه بشي ولو ان القاضي عرض عليه ثلثا  
 فاني ان يحلف فقضي عليه بالنكول ثم قال انا احلف لا يلتفت اليه ولا سئل قضا  
 القاضي دارني بيد رجل ادماها رجل فانكر فطلب المدعي يمينه فان كانت الدار  
 في يده يبرأت حلف على العلم وان كانت بجهة او شرا ونحو ذلك حلف  
 على البتات فان اختلفا فقال المدعى عليه الدارني بيدي يبرأت عن ابي واراد  
 ان يحلف على العلم وقال المدعي لها وصلت اليه لا يبرأت ولي عليه اليمين  
 على البتات كان القول قول المدعي مع يمينه على علمه بالله ما يعلم انها وصلت  
 اليه يبرأت عن ابيه فان حلف المدعي على ذلك يحلف المدعى عليه على البتات  
 وان ابي المدعي ان يحلف حلف المدعى عليه على العلم

ما يبطل دعوي المدعي



قبل القضاء او بعده رجل ادعى رجل حق او مالا واقام البينة فقال المدعى عليه  
 لي تمنح عن دعواه امله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا  
 لا يكون اقرارا منه للمدعي **قال رضي الله عنه** وينبغي للقاضي ان يسأله عن الدفع  
 ان كان صحيحا امله القاضي واذا كان فاسدا لا يمله ولا يلتفت اليه رجل ادعى دارا  
 في يد رجل انما له فقال المدعى عليه استريتها من المدعي ولي بينة على ذلك قال  
 محمد رحمه الله في القياس يوجب الدارين المدعى عليه ويدفع الى المدعي ويقال له  
 انت على حجتك وفي الاستحسان تترك في يد المدعى عليه ويدفع الى المدعي ويدفع  
 ثلثة ايام قال اقام البينة على ما ادعى والاقضي عليه رجل ادعى دارا في يد رجل  
 فقال المدعى عليه ان المدعي قد كان اقر قبل هذا ان لا حوله في هذه الدار لا يقبل  
 بينته ولا يكون ذلك دفعا للمدعي لان قول الانسان لا حق لي في هذه الدار  
 اوليست هذه الدار لي ولم يكن هناك احد يدعي لا يمنع من الدعوى بعد  
 ذلك وذكر في الجامع الصغير عني في يد رجل يقول لي ليس لي في دار رجل وادعاه  
 فقال ذوال اليد يولي كان القول قوله لما قلنا وان قال ليس لي وهناك احد  
 يدعيه يكون ذلك اقرارا منه بالملك للمدعي حتى لو ادعاه لنفسه لا يسمع الا ان  
 يثبت في الملك من يدعي وذكر الشيخ الامام الحروف بخلافه زاده رحمه الله رجل  
 ادعى دارا في يد رجل فاقام المدعى عليه البينة ان المدعي قال قبل دعواه  
 ليست هذه الدار لي او قال ما كانت الدار لي بطل دعوي المدعي وبينته  
 ويكون ذلك دفعا له دعواه وكذا لو كان المدعي يدعي انه ورث الدار من ابيه  
 واقام البينة فاقام ذوال اليد البينة ان اياه الميت كان اقرارا الدار ليست لي او قال  
 ما كانت هذه الدار لي كان ذلك يبطل بينة المدعي ودعواه رجل ادعى دارا  
 في يد رجل فنقض القاضي له بها بينة اقامها ثم اقر العتيق له بها فلان  
 له رجل اخر لا حق لي فيه فصدقه المتوفى في القدره ولا يبطل قضاء القاضي  
 للمقر ولو قال العتيق له هي لفلان لم تكن لي قط فصدقه القدره فان الدار ترد  
 على العتيق عليه ويبطل قضاء القاضي رجل ادعى دارا في يد رجل فقال  
 ذوال اليد ادعني فلان واقام البينة فشهد شهوده ان رجلا دفع

سئل قال لا حق لي في هذه الدار

اليه لا يندفع الخصومة عن ذوي اليد وان قال الشاهد تعرف الدافع باسمه ونسبه ووجهه  
 يندفع الخصومة عن ذوي اليد في قول ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله ولو اقام المدعى  
 عليه البينة على اقرار المدعي ان رجلا دفعه الميوني اليه يندفع عنه خصومة المدعي  
 ولو قال شهود ذوي اليد دفعوا اليه رجل يعرف بوجهه ولا تعرفه باسمه ونسبه يندفع  
 الخصومة عن ذوي اليد قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله شاهدان شهدا  
 على رجل بعد في يده انه للمدعي فاقام الشهود عليه البينة ان الشاهد  
 كان ادعاه قبل هذا بطلت شهادته رجل فاصم رجلا في دارا ونسب حق لدار  
 هذا الرجل شهد عليه في حق اخر جازت شهادته اذا كان عدلا رجل ادعى على  
 رجل كغالة بنفس رجل واقام البينة فشهد الشهود انه كفله بنفس رجل لا  
 تعرف جازت شهادته وذكر في رهن الاصل اذا شهدوا انه رهن عنده ثوبا ولم  
 يسموا الثوب ولم يعرفوا عين الثوب جازت شهادتهم ويكون القول قول المثلثين  
 في اي ثوب كان وكذلك في الغصب رجل ادعى دارا في يد رجل انما له فاقام  
 المدعى عليه البينة ان المدعي باع هذه الدار من فلان الغائب بكذا قبلت بينته  
 وبطلت بينة المدعي ولا يثبت السران في حق الغائب الا ان يشهد الشهود  
 ان المدعي باع من فلان الغائب منه بكذا اذا ذكر الفاطمي رحمه الله دارا في يد رجل  
 فباضروا دعي ان الدار كانت لاسمه فلان وتركها لغيره فطلب الشريكة فقال  
 ذوال اليد لم تكن لابي فلما اقام المدعي البينة على ما قال اقام ذوال اليد انه كان  
 استراها من ابيه في صحته او ادعي ان اياه اقر له بها في صحته قبلت بينته  
 وبطلت بينة المدعي ولو كان المدعى عليه حيا ادعي الاخ اجاب وقال لم يكن  
 لابي حق قط فلما اقام المدعي البينة اقام معه استراها منه في صحته لا يقبل  
 بينته ولا يقبل بينة المدعي دارا في يد رجل ادعي رجل انه استراها منه  
 بالف درهم فقال ذوال اليد لم ابع فلما اقام المدعي البينة على ما ادعي اقام  
 ذوال اليد البينة على ان المدعي رد عليه الدار تقبل بينته وينقض البيع  
 بينهما وكذا لو كان المدعى عليه ولا قال لا يبيع بيننا وهذا اظهر من الاول  
 وكذا لو كان قال لم يحررنا يبيع فلما اقام المدعي البينة على السر اقام هو

مهم  
 سئل ادعي دارا  
 سيدا حنة



البينة ان المدعي رد عليه الدار تقبل بنية وهذا كما لو ادعي على رجل الف الف قال  
المدعى عليه ليس له علي سني او قال لم يكن له علي سني قط فلما اقام المدعي البينة  
على المال اقام البينة على القضاء الا برأيه لا يقبل لانه يقول لم يكن لك علي  
سني قط الا اني دفعت المال بخصوصتك ولو قال المدعى عليه ولا لم يكن له  
سني قط علي سني قط ولا اعرفه فلما اقام المدعي البينة على المال هو البينة على القضاء لا قبل  
في ظاهر الرواية وذكر القدر في رحمه الله عن اصحابنا رحمهم الله المتأخرون ولو  
قال المدعى عليه لم يكن بيبي وبيبي معاطاة في سني لا تقبل منه المخرج والدين  
**وقال ابو يوسف** رحمه الله تقبل منها ذارفق بان قال لم يكن بيبي وبيبي  
معاطاة الا ان شهروا في سعيه انه ابرأني ولو ادعي رجل على رجل انه باع  
سني هذه الجارية بالغدر فم قال ذواليد لم ابرأ منه قط فلما اقام المدعي  
البينة على الشرا وقضى له بالجارية وجدها اصعبا زائدة واراد ان يردّها  
على المقضي عليه قال المقضي عليه انه بري الي من كل عيب بها لا تقبل بنية  
وعن ابي يوسف رحمه الله المتأخرون ولو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل  
لا نكاح بيبي وبيبي فلما اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على  
انها اختلعت منه تقبل بنية وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح  
قط فلما اقامت المرأة البينة على الرجل النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت  
منه **قال الرضا** عليه السلام ينبغي ان يكون هذه المسئلة ومسئلة البيع سؤالا  
اذا ادعي الشرا فقال المدعى عليه لم بيننا بيع فلما اقام المدعي البينة على ما ادعي في  
القاضي له بالبيع ثم وجد لها اصعبا زائدة وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل البينة  
على البراءة عن العيب لان البراءة عن العيب يكون اقرارا بالبيع فكذا الخلع  
لان الخلع عند طلاق والطلاق يقتضي سابقة النكاح فكان مبرور دعواه  
الطلاق متناقضا فلا يسمع رجل ادعي على رجل مالا فجد فاعطاه مع المحو  
او صلحه عن دعواه ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان المدعي قال قبل الف  
او قال قبل ان يقبض سني المال ليس لي قبل فلان سني فلا صلح والفضل  
والفضا حاصبان ولو اقام المدعى عليه البينة ان المدعي اقر بعد الصلح

دفع

وقضا المال لم يكن لي قبل فلان سني بطل الصلح والقضاء وان كان القاضي لا يقضي بينه المدعي  
حتى اقام المدعى عليه البينة على اقرار المدعي انه ليس له قبل فلان سني بطل عنه المال  
ولا يقضي عليه سني امرأة ادعت ميراثا قبل ورثة زوجها فجدوا انها امراء  
الميتة فصالحوها على اقل من حصته من الميراث والمهر ونصيب من دراهم التركة  
من بدل الصلح كما ينزل ذلك للورثة اذا علموا بذلك فان اقامت المرأة  
بعد ذلك البينة انها امراء الميت بطل الصلح ولو ان رجلا ادعي مالا على رجل فان  
وصلحه على سني ثم ان المدعى عليه اقام البينة على القضاء او الا برأيه لا يقبل ولا  
يبطل الصلح ويكون الصلح فدا من كان نت عليه فان كان المدعى عليه  
قبل الصلح ادعي القضاء او الا برأيه انكر المدعي ذلك فصالحه على سني ثم اقام  
المدعى عليه البينة على القضاء او الا برأيه بطل الصلح لان المدعى عليه اذا ادعي  
الا برأيه لا يستخلف المدعى عليه وانما يستخلف المدعي فلم يكن الصلح فدا عن الميراث  
رجلا ادعي على رجل ان اخذ منه مالا وبين المال ووصف فاقام المدعى عليه البينة  
على اقرار المدعي انه اخذ منه فلان اخر هذا المال المسمى وانكر المدعي  
ذلك لا يقبل منه هذه البينة ولا يكون ذلك ابطالا لدعوى الاول  
لان من جهة الاول ان يقول اخذ مني فلان اخر ثم رده علي فاخذ مني هذا  
المدعي عليه بعد ذلك وان شهد شاهدان المدعى عليه ان المدعي اقر ان  
فلانا اخر وكيل المدعى عليه اخذ مني هذا المال كان ذلك كذا بالبينة  
وبطل دعواه رجل ادعي عبدا في يده رجل انه له فجد المدعى عليه متخلف  
فنكح وقضى عليه بالنكاح ثم ان القاضي عليه اقام البينة انه كان استري  
هذا العبد من المدعي قبل دعواه لا تقبل هذه البينة الا ان يشهدوا انه  
اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع اخر لو قال المدعي كنت اشتريته منه  
قبل الخصومة واقام البينة قبلت بنية وتقضي له رجل استري من رجل  
عبدا فوجد به عيبا فخاضه البايع فانكر البايع ان يكون العيب عنده فاستخلف  
فنكح ففرض القاضي عليه والزمه العبد ثم قال البايع بعد ذلك قد تبرأت  
اليمن هذا العيب واقام البينة قبلت بنية رجل ادعي ثوبا في يده رجل



انه له فانكر المدعى عليه فطلب المدعى البينة فقال انا اقتدي بيمينتي فصالح من دعواه  
على عشرة دراهم ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان المدعى اقر قبل الصلح انه لا حق له في  
هذا الثوب لا يتقبل بيمينته ويكون الصلح باصلا لانه اقتدي بيمينته في الصلح الا تترى  
ان المدعى عليه ولو نكل عن اليمين ففرضي القاضي بالتوب للمدعى فقام المدعى عليه  
البينة على ان المدعى اقر قبل القضا انه لا حق له في الثوب لا يلتفت اليه ولو اقام  
المدعى عليه البينة ان المدعى اقر بعد الصلح انه لم يكن التوب له بطل الصلح  
لان المدعى باقراره هذه الزعم ان ما اخذه من بدل الصلح اخذه بغير حق اما اذا كان  
اقراره قبل الصلح فقد يجوز ان يكون ملكه بعد اقراره قبل الصلح فان كان القاضي  
علم ان المدعى اقر قبل الصلح انه لا حق له في الثوب يبطل الصلح وعالم القاضي باقراره  
قبل الصلح يكون بمنزلة الاقرار بعد الصلح رجع ادعي على رجل الف درهم فقال  
المدعى عليه ما كان ذلك علي الف درهم قط وقد كنت ادعيت على هذا الالف  
فدفعته اليك فقال المدعى لي عليك الف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه  
من دعواه على خمس مائة درهم ثم ان المدعى عليه اقام البينة بعد ذلك ان  
فشهدوا الخمر او المدعى عليه دفع الي المدعى اس الف درهم لا يلتفت الي شهادتهم  
لان صلحه كان اقتدا عن اليمين ولو كان المدعى عليه قال للمدعى حين ادعي  
صه قمتا كان لك علي الف درهم الي اني قبضتها اس فقال المدعى ما قبضتني  
ودفع اليه الف الف او صالحه من الالف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه اقام البينة  
فشهد شهوده انه دفع اليه اس الف درهم جازت شهادتهم وبطل  
الصلح ويرجع على المدعى بما اخذه منه ثانيا لان هذه الصورة لما  
ادعي القضا قبل الصلح كان اليمين على المدعى فلم يكن الصلح من المدعى  
عليه اقتدا عن اليمين رجل في يديه ودعيت لرجل في رجل واحد ادعي  
وكيل المدعى المردع في قبض الودعيت وكله في ذلك منذ سنة و اقام  
البينة فاقام الذي في يديه الودعيت سنة ان الموكل اخرج من الوكالة  
قلت بيمينته وكذا لو اقام البينة ان شهود الموكل عبيد قبل ذلك منه رجل  
ادعي دار في يد رجل الخاله و اقام البينة فاقام المدعى عليه البينة الخا

لفلان

لفلان العايب استرا من المدعي و وكلني بيمينتي بيمينته وجعل وكيله ويدفع  
عنه الخصومة ولا تقضي بالسرا على العايب رجل في يديه دار دار رجل بوكالة  
رجل فانكر المدعى عليه دعواه الملك والوكالة فاقام الوكيل بينة على الوكالة و اقام  
المدعى عليه البينة على اقرار الموكل انهم شهود زور واستاجرهم بطلت شهادته  
شهود المدعي وان شهدوا بذلك على اقرار الساتر هدين انما محمد وان في  
القدح او انما سريكان فيما شهدا على المدعى عليه فحينئذ تبطل شهادتهما رجل  
ادعي دار في يد رجل فحجى فصالحه على الف درهم على ان يسلم الدار للذي في يديه  
ثم ان المدعى عليه اقام البينة الخاله و اراد ان يرجع في الالف ليس له ذلك ولذا لو  
اقام البينة ايضا كانت لفلان استرا هاتمه و اقام البينة ايضا كانت لامي مات  
وتركها ليراثا له لا قبل بيمينته لانه حين حيد دعوي المدعي كان القول قوله  
مع اليمين في انكار حقه فكان الصلح اقتدا عن اليمين فلا يستطع ان يرجع في  
الالف ولو اقام البينة انه استرا هاتمه من المدعي قبل الصلح بيمينته وبطل  
الصلح ولو لم يجم البينة على السرا ولكن اقام البينة على صلحه عن الديار  
بالقول دعواه امضت الصلح الاول الذي اتى به بالبينة وبطلت الصلح  
الثاني كذا ذكر في المستفي قال كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وان كان شرعا بعد  
سرا من رجل واحد والسرا الثاني احق والسرا الاول باطل وان كان الصلح  
اولا ثم السرا بعد ذلك احرث السرا الاخر و اطلت الصلح الاول رجل ادعي على  
رجل انه قتل اخاه عمدا و اقام البينة فادعي القاتل ان المقتول اسنا و انه قد عفي  
عنه فان القاضي يابره باحضار واحضار شهوده فجا المقاتل برجل وشاهد  
فشهد ان هذا الرجل ابن المقتول و انه قد عفا عنه قال تقبل شهادتهما  
ويثبت العسب وان كان الرجل جاحدا وبطل القصاص رجل زمن ادعي  
على رجل انه ابوه وطلب ان يفرص له القاضي النفقة عليه فانكر ذلك الرجل  
فاقام الزمن البينة على ما ادعي و اقام المدعى عليه على رجل اخر انه اب الزين  
والزين وذلك الرجل ينكر ان قال البينة بيمينته الزمن ويثبت نسبه  
من الذي اقام عليه البينة انه ابوه ومنصر على النفقة وتبطل بيمينته الاخر



وهي محتاجة فقال الم ان لها اخا وهو اولى بالنفقة مني وانكرت المرأة بذلك فقام  
العم شاهدين فشهدا على رجل انه ابوها وذلك الرجل ينكر فان القاضي يبري  
العم عن النفقة ويقول لها ان نسيت فزنتك على الاخر وهذه من جنس المسائل  
التي يقبل الشك في دفع الخصومة عن نفسه وان كان مشتاقا فخير ومنها  
اذا وجه القتل في محلة فادعي اهل المحلة انه قتله رجلا اخر من محلة اخرى  
واقاموا البينة من غير المحلة التي وجه فيها القتل على ذلك الرجل القتل ذكر  
في الاصل ان البينة مقبولة فان ادعي اولى القتل على ذلك الرجل اخذوه بالدين  
وان ابراه لم يكن للاولى عليه ولا على اهل المحلة التي جز هذه البينة وان اثنوا  
الدين لغيرهم رجل مات فقامت امراته ولده الميراث ومم كبار كلهم وامر بها  
روحهم الميت ثم وجد الولد شيئا من رزقها كان طلعا ثلثا في صحته فانه يرجع  
عليها بما اخذت من الميراث رجل ادعي على اخيه فادعي البينة فادعي القاذف  
ان القاذف عبد لفلان يدفع عنده عوكي الحد فان اقام القاذف بينة بعد  
ذلك ان فلانا اعتقه قبل القذف قبلت بينته ويقضي على القاذف بالحد  
ارضيه يد رجل ادعي رجل انهما وقف وبين شرائط الوقف وقضي القاضي  
بالوقف ثم جاء اخر ادعي انه ملكه فالواقف بينة المدعي لان الفضل الوقف  
منزلة استحقاق الملك وليس بتجريب الا ترى انه لو جمع بين وقف وملك  
وباع صفقة واحدة خاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد وباع صفقة  
واحدة لا يجوز بيع العبد لان القضا بالوقف بمنزلة القضا بالملك  
ونزول الملك القضا يقتصر على القضي عليه وعلى من سني الملك منه ولا يترك  
الي الغير فذلك في الوقف رجل اشترى عبدا وقبضه فاستحقه انسان  
بالملك المطلق بالبينة كان له ان يرجع بالثمن على بايعه فان رجع قبل ان  
يقضي القاضي له بالثمن على بايعه اقام الباع البينة انه لا يسمع دعوى  
الباع لان الباع صار مقصيا عليه بالقضا على المشتري وان اقام الباع  
بينة على انه كان اشترى من المستحق ثم باعه من المشتري او اقام الباع  
البينة على التنازع ينظر ان اقام المستحق قبلت بينته ويبطل

البينة

قضا

قضا القضي للمستحق وان اقام الباع بذلك بينة على المشتري ان اقام بعد ما قضي  
القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه البينة لان الباع الذي جري بينه  
قد انسخ بقضا القاضي بالثمن للمشتري فخرج المشتري من ان يكون خصما وان اقام  
بعد ما رجع المشتري على الباع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة الباع  
لان الباع الذي جري بينه ما قام لم يفسخ لان الاستحقاقات لا تطل  
البياعات الماضية في ظاهر الرواية وكان للبائع ان يلزم المبيع للمشتري  
فكان المشتري خصما ويقبل بينة الباع عليه ويكون قد قضا على المستحق  
رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه فاستحقه رجل مطلقا بالبينة  
كان له ان يرجع بالثمن على بايعه فان رجع ولم يقض القاضي له بالثمن على  
بايعه حتى اقام الباع البينة انه لا يسمع دعواه لا قد صار مقصيا  
عليه بالقضا على المشتري وان اقام الباع بينة انه كان اشترى من المستحق  
ثم باعه من المشتري اذا اقام الباع البينة على التنازع ان اقام البينة على  
المستحق قبلت بينته ويبطل القضا للمستحق وان اقام البينة بذلك  
على المشتري قبل ان يقضي القاضي بالثمن للمشتري على الباع قبلت  
بينة لان الباع الذي جري بين الباع والمشتري قائم لم يفسخ وكان  
للباع ان يلزم المبيع للمشتري فيقبل بينته على المشتري ويكون  
ذلك قضا على المستحق وان اقام الباع بذلك بينة بعد ما قضي القاضي  
للمشتري عليه بالثمن لا يقبل بينة الباع لان الباع الذي جري بينه  
قد انسخ بقضا القاضي عليه بالثمن فلم يبق للمشتري خصما رجلا ادعي  
على رجل ما لا واقام البينة فادعي عليه قبل القضا ثم عدلت بينة المدعي  
فان القاضي يقضي بتلك البينة على وارث الميت وان لم يكن له وارث فذهب  
القاضي عنه خصما فيقضي عليه ولا يقضي من غير خصم رجل ادعي عبدا  
في يد رجل انه لما اشتراه من فلان الغايب وصدقه الذي في يديه فانه  
لا يومر بالتسليم الي المدعي كيلا يكون ذلك قضا على الغايب من غير  
خصم باقرار المدعي عليه رجل اشترى دارا وقبض فادعاه المستفيع ان



ان ياخذها فقال المشتري اشتريته لفلان الغايب واقام البينة على اقراره قبل الشراء  
انه اشتراها لفلان وان فلانا وكله بشرا هذه الدار منذ سنة. ذكرني المشتري ان  
لا تقبل بينة المشتري قال لا في لو قبلت لا لزمت البيع على الغايب. رجل ادعى  
انه باع هذه الدار من هذا الرجل بكذا فقال المدعى عليه ما اشتريتها منك  
فلما اقام المدعى البينة على ما ادعى اقام المدعى عليه البينة انه اشتراها  
وكيالي فلان يسمع دعواه. وذكرني المشتري اذا ادعى دارا في يد رجل انما اشتراها  
من ذكي اليد وكيلي فلان الغايب لا يسمع دعواه ولا يقبل بينة في قول ابي حنيفة  
رحمته الله رجل ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكا مطلقا وشهد شهود  
بذلك ذكرني عامة الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل بينة قال رضي الله عنه  
قال حدي شمس الامة رحمه الله لا تقبل بينة ولا تبطل دعواه حتى لو قال اردت  
لهذا الملك المطلق بذلك السبب سمع دعواه وتقبل بينة. رجل ادعى عبدا  
في يد رجل انه له وان صاحب اليد اقر له به فاقام البينة على ذلك فاقام  
المدعى عليه البينة ان المدعى استوهبه مني بطلت بينة المدعى وسيدفع  
الخصومة عن ذي اليد لان كل واحد منهما اقام البينة على اقراره صاحب له  
بطلت البينة لان المكان المتعارفين فتترك المعين في يد ذي اليد ذكرني الاصل  
رجل ادعى دارا في يد رجل انما اشتراها وقضى القاضي له بها ثم اقر القاضي له انما اشتراها  
لفلان اخر لم تكن لي قط وصده قد اقر له بطلت قضاء القاضي وتروا الدار على القاضي  
عليه وان قال المقر له كانت الدار المقر له في وقبضه في المقر له ويقض  
المقرقبة الدار للمقضي عليه عند اصحابنا رحمه الله عبد في يد رجل ادعاه رجل  
واقام البينة فاقام المدعى عليه انه لغير المدعى لا يصح اقرار عبد في يد  
رجل ادعاه رجلان واقام كل واحد منهما البينة انه له او دعه الذي  
في يديه والمدعى عليه سمع دعواه وما ويقول هو في يده لم يقض القاضي بشيء  
المدعين حتى صدق ذو اليد احدهما فانه يدفع العبد للمقر له فان  
عدلت البينتان قضى به للمدعين ولو ادعى عبدا في يد رجل انه له  
فجحد المدعى عليه فاقام المدعى البينة فلما قام ما من عند القاضي باعه

المدعى

المدعى عليه رجل سلم اليه ثم اودعه المشتري ثم جاء المدعى بشهود واحضر المدعى  
عليه فقال المدعى عليه بعته من فلان وسلمت اليه ثم اودعني ان صدقه المدعى فيها  
صنع او لم يصدقه ولكن القاضي علم بذلك فان القاضي لا يسمع بينة المدعى عليه  
ذو اليد وان لم يصدقه المدعى ولم يعلم القاضي بذلك فارد المدعى عليه ان  
يثبت ذلك بالبينة ليندفع عنه خصومة المدعى فان القاضي لا يسمع بينة ويقضي  
عليه ببينة المدعى رجل ادعى دارا في يد رجل انما اشتراها وقال وكلي فلان  
بالخصومة في يد ادعاه لنفسه لا يسمع دعواه. وكذا لو ادعاه لوكلا اخر وان  
ادعاه لنفسه او لامر ادعى انما اشتراها وكلي بالخصومة في يد سمع دعواه ولو  
ادعى دارا في يد رجل انما اشتراها ورثها من ابيه او قال اشتريتها من ذي اليد  
فجحد المدعى عليه ثم ادعى انما اشتراها لا يسمع دعواه وقدم امره ادعت علي  
ولم ميت انما كانت امرأة ابيه ماتت في نكاحه وطلبت الميراث فجحد الابن  
فاقامت البينة على نكاحهما ثم ان الابن اقام البينة ان اياه كان طلقا ثلثا وانما  
عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح انما تقبل بينة الابن فان كان الابن  
حين ادعت المرأة بذلك قال انه لم يكن تزوجها ولم تكن له زوجة قط ثم  
اقام البينة على الطلاق لا تقبل بينة رجل ادعى على رجل ما لا يخرج  
بالمال خطأ وادعى انه خطا المدعى عليه فانكر المدعى عليه ان يكون الخط خطمه  
فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرا فدل على انه خطه كاتب واحد اختلف  
في المساج والصحيح انه لا يقضي بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال  
كان القول قوله الا ان يكون الكاتب شمسارا او صرافا او نحو ذلك ممن يوحده  
بخطه فمنا اولي ان لا يوحده بالخط. رجل ادعى عينا في يد انه كان لابيته مات  
وتركه ميراثا له وقال ذو اليد اودعني ابوك ولا ادري مات ابوك او لم تمت  
ذكرني المشتري انه لا يندفع عنه الخصومة. رجل ادعى دارا في يد رجل  
انما اشتراها من فلان بكذا واقام البينة واقام ذو اليد البينة انه اشتراها  
من ذلك الرجل وارثا وتاريخ الاخر الخارج اسبق. واقام ذو اليد البينة  
انه حين اشتراها الخارج كانت الدار لذلك الرجل الا انما كانت رهنا



عند فلان آخر ولم يرض المرئى ببيعه حين علم وابطل بيعة ثم اشتريتها منه بعد ما فات  
الرهن قالوا هذا لا يكون دفعا للخارج لانه يخصم في اثبات الرهن ولو كان المدعي ادعى  
ان هذا العين كانت لفلان رهنا عندي بكذا وقبضه واقام البينة فاقام المدعي عليه دفع  
دعواه انه اشتراها منه ونقده الثمن كان ذلك دفعا لدعوي الرهن لان بينة البيع مع  
بينة الرهن اذا اجتمعا كانت بينة البيع اولى **دائرة** يد رجل ادعاه اكران ومما بالثان  
الكران الاخر ادعاه ايضا كانت بينهما مامات وتركها ميراثا لهما واقاما البينة فقال المدعى  
عليه دفع دعواه ما اني اشتريت الدار من الاكبر ومن فلان وصي بهذا الا صغير حين كان  
صغيرا بكذا فانكروا وانكروا الوصي ايضا الوصاية فاقام المدعى عليه البينة على اقرار الوصي  
انه باع بحكم الوصاية قالوا لا يقبل هذه البينة الا ان يشهد الشهود انه كان وصيا  
من جهة امه او من جهة ابيه او من جهة القاضي باع الحاخنة الصغير بمثل اليمن  
لا فانا وان غابنا اقراره انه وصي لم يثبت الوصاية باقراره **امارة** ادعت على زوجها  
انه طلق ثلاثا واقامت البينة والزواج بحمد ثم ادعى الزوج انه تزوجها بعد ما اعترفت  
انها تزوجت بالمحمل ويجعل له نكاحا لا يجمع منه هذا الدفع لانه بهذا الدعوي  
يدعي عليه التناقص في دعوي الحرمة وفيما لا يشترط دعوي المرأة لقبول البينة  
لا يسمع عليه دعوي التناقص **رجل** ادعى على رجل دعوي اتفق على الزمان على  
فساده فقال المدعى عليه لي دفع لهذه الدعوي اختلف المشايخ فيه **قال بعضهم**  
لا يطالب المدعى عليه باثبات الدفع وقال بعضهم يطالب ومن دفعه انه يثبت فساد  
الدعوي **قال رضي الله عنه** وينبغي للقاضي ان يظن في دعوي الدفع وسيله  
ان كانت فاسدة ظاهرا ولو يعلم بفساد الدعوي لا يسمع دعوي المدعي وكلام المدعى عليه  
باثبات الدفع **رجل** ادعى دارية يد رجل البضالة فقال المدعى عليه نصف لي ونصف  
ودعيه عندي لفلان ولم يعم البينة على الودعيه فاقام المدعي البينة على دعواه  
ثم اقام المدعى عليه البينة ان نصفه ودعيه عندي لفلان بطل دعوي المدعي  
في النصف وهل يبطل في الكل **قال بعضهم** يبطل قال رضي الله عنه وفيه نظر  
اشار في الجامع انه لا يبطل في الكل **رجل** ادعى عقارا يد رجل البضالة فاقام المدعى  
عليه البينة ايضا ودعيه عنده لفلان اندفعت عنه دعوي المدعي فان حضر

فلان

فلان المدعى عليه الدار التي فاعاد المدعي الاول دعواه على المقر له فاجاب  
المدعى ببيعة عنده لفلان اخر يقبل بينته ويندفع عنه خصوصية المدعي **رجل**  
ادعى على رجل ما لا واقام البينة ثم قال بعد اقامه البينة اي قد استوفيت  
من هذا المال كذا هل يبطل بينته قالوا ان قاله استوفيت من هذا المال كذا لا يبطل  
بينته لانه يمكنه ان يقول استوفيت بعد اقامه البينة وان قال قد كنت  
استوفيت من هذا المال كذا او قال بالقارسية دعوى باقية بوجه بطلت  
بينته **رجل** ادعى على رجل اربع مائة درهم فحج المدعى عليه فاقام المدعي  
البينة على ما ادعى ففحق القاضي له ثم ان المدعي اقر ان لهذا المنكر عليه الف درهم  
**قال ابو القاسم** الصغار رحمهم الله يسقط عن المنكر الثمانية الثانية وقال  
غيره من المشايخ لا يسقط **رجل** ادعى على رجل ما لا فقال المدعي عليه اني قد  
احلته لهذا المال على فلان وقبل فلان الموالة في المجلس واقام البينة على  
ذلك فقال صاحب الدين ان المحمل عليه مات فعلمنا قبل ادا الدين كانت  
القول قوله مع يمينه ولا يقبل قول المحمل انه مات مليا كان له ان يرجع على المدعي  
بدعيه كذا ذكر في الاصل **رجل** ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة  
وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين وجنس ونوع على حدة اختلف المشايخ فيه  
بعضهم بشرط التفصيل وبعضهم الكافي بالاجمال وهو الصحيح لان المدعي اذا ادعى  
عليه غصب هذه الاعيان لا يشترط صحة الدعوي ببيان القيمة ثم ينظر ان  
ادعى ان الاعيان قائمة في يده يوم ربا حضار فيقبل البينة بحضورها وان  
قال ايضا قد هلكت في يده او استهلكها وبين قيمة الكل جملة سمع دعواه وتقبل  
بينته ذكر في الجامع اذا ادعى احد غصب منه طارئة ولم يذكر قيمته يسمع دعواه  
ويؤمر برد الجارية فان عجز عن ردها كان القول في القيمة قول الغاصب فلما  
سمع دعوي الغصب من غير بيان القيمة لان يصح اذا بين قيمة الكل جملة ولم  
يبين قيمة كل عين على حدة كان اولى وان لم يدع الغصب وادعى ان في يده  
الرجل كذا او كذا من الاعيان ولم بين القيمة سمع دعواه في حكم الاحصاء وبعد  
ما حضر مجلس القاضي كانت الدعوي بالاشارة الى الاعيان فلا يحتاج الى ذكر القيمة



قال رضي الله عنه وانما يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى دعوى السرقة ليعلم ان  
السرقة كانت نصاباً او لم يكن اما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيان القيمة  
رجل احضر وصي الميت وادعي ان له عيالي الميت حسين وربما كان الميت اقرب من  
درمانه حياته دينا لا رفا فاقام وصي الميت بنية ان المدعي هذا اقران له  
على الميت هذه الخمسون لانه باع منه مائة درهم على ثالث فلو انقل بينة  
الوصي ويكون ذلك دفعا لبينة المدعي رجل ادعي عينا يدعي رجل انه  
له وانكر المدعي عليه فقبل ان يقيم المدعي البينة على دعواه باع المدعي عليه  
العين من رجل واستشهد عليه فلما اقام المدعي البينة بعد ذلك على ما ادعي قضى  
القاضي له بالعين اقام بذلك المشتري البينة على القاضي له ان العين له  
ونع يده بغير حق فقضى له ثلثا المقتضى له الثاني وهو المشتري باعه  
من بايعه او وهبه له جاز وتعود العين اليه فلهذه الحيلة اذا لم يدع الشرا  
من القاضي عليه الاول وانما ادعي مدعا مطلقا فلما اذا ادعي الشرا منه  
لا يسمع دعوى المشتري لان المشتري صار مقتضيا عليه بالقضاء بايعه  
وانما وضع المسئلة فيما اذا باع المدعي على قبل ان يقيم المدعي البينة لانه  
لو باع بعد ما اقام المدعي شاهدين وعقد الشهود ابطال القاضي بيع  
المدعي عليه رجل يدعي دار يقول ورثتها من ابي فجار رجل وادعي ان له  
استراها من ابي ذي اليد بالغ درهم واقام البينة فشهد شهوده ان والده ذي  
اليدي باع هذه الدار من المدعي ولم يذكر انه باع وهو يملكها فلو اجازت شهادتهم  
وتقيض بالدار للمدعي لان صاحب اليد مقترانها كانت لابييه ولا يتم لو شهدوا على  
اقرار الميت انما تجوز شهادتهم فكذلك هذا الا اذا كان ذو اليد يقول ملكي  
ونه يدي ولم يقل ورثتها من ابي فحينئذ يحتاج المدعي الي ان يشهد شهوده ان الميت  
باعها وهو يملكها وقت البيع وكذا لو كان ذو اليد يدعي ان له دارا بسبب اخذ  
لاميراثا عن ابيه ولو ان المدعي ادعي ان له دارا استراها من ابي ذي اليد فقال  
ذو اليد ما كان لابي فيه حق فلما اقام المدعي البينة على انه استراها من الميت  
وهو يملكها اقام ذو اليد البينة انه كان استراها من ابيه رضي الله عنه لا تقبل

مطلب  
فيما لو باع المدعي عليه  
العين قبل اقامة  
البينة من المدعي  
مطلب

بينة

بينة وان اقام البينة ان اياه اقرب صحته انما قبلت بينة دارنه يدعي رجل ادعي  
رجل انها كانت لابييه مات وتركها ميراثا له واقام البينة وقضى القاضي له  
بذلك ثم جاز رجل اخر وادعي ان له دارا استراها من ابي المقضي له وصدقه المقضي  
له فانه يريد الدار على المقضي عليه ويقال للمدعي الشراء اتم البينة على  
الذي ردت عليه الدار لان المقضي له لما صدق مدعي الشراء فقد اقران  
كان مبطلا في دعواه الارث وان شهوده كانت شهود زور وفي مثل هذا  
لا ينفذ قضا القاضي عند الكل بخلاف ما اذا قضى في العقود والعسوخ بشيء  
الزولاطة باعت كرم فادعي ابنها وهو غير بالغ ان الكرم له ورثته من ابيه  
وصدقته امه البالغة وزعمت انها تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت  
وقت البيع انها وصية الصغير لا تقبل قولها بعد ذلك انما لم تكن وصية  
وكان عليه اقيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها انها استصلكته بالبيع  
والتسليم ولا يسمع بينة العلم الا باذن من له ولاية عليه فيما اذا باع الرجل  
شيئا بحضرة امرائه وفي ساكنة ثم ادعت بعد ذلك انها اخلفت المشايخ ثم  
الله فيه قال بعضهم لا يسمع دعواهها والصحيح انها تسمع **قال رضي الله عنه**  
سئل الشيخ الامام الاجل طهير الدين عن رجل ادعي على رجل انه غصب منه غلاما  
تركيا وبيع صفاته وطلب احضار الغلام فلما حضر الغلام كان بعض صفاته  
على خلاف ما ذكر المدعي فادعي انه له واقام البينة قال رحمه الله ان قال هذا المدعي  
هذا الغلام هو الذي اورد عيشه لا يسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يتخلل  
التغيير والتبدل وان قال المدعي بعد ما احضر الغلام هو عبدي ولم  
يزد على ذلك سمع دعواه ويقبل بينة لان دعوى الاول لا يمنع ودعوى  
الثاني فلا يكون متناقضا وسئل رحمه الله عن من خالف امراته وقال في  
مجلسه مريتا ابدي حياتي وسمح خير بسبب ثم ادعي في من متاع البيت  
او قميصه قال ان كان المدعي يتقرب كان هذا في البيت وقت الاقرار  
لا يسمع دعواه فان قال لم يكن في هذا البيت وقت الاقرار يسمع دعواه اذا لم يكن  
دعواه في ذلك المجلس **قال رضي الله عنه** وذكر في الجامع الكبير رجل قال

مطلب  
بيع بغير  
شهادة

مطلب  
بين صفاته ثم ظهر على  
خالف امراته

خالف امراته



لاحق في قبل فلان او قال في يد فلان ثم انه اقام البينة على عبد في يد المقر له انما  
نه او ادعي عليه دنيا لا يقبل بينته هي تشهد اليهود انه غصبه بعد الاقرار او  
دين جاء بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل براءة لرجل انه لاحق في قبلك في عين  
ولادين ولا شرا ثم اقام البينة على شرا عبد من الذي اشتراه او على قرض الف  
دويم لا يقبل الا بتأخير بعد الاقرار **قال رضي الله عنه** فعلى هذا ينبغي ان  
لا يسمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا ان يدعي ان هذا المتاع لم يكن في البيت وقت  
الاقرار اما اذا ادعي مطلقا انه له لا يسمع دعواه وذكر في الجامع رجل قال لم يدي  
من قليل او كثيرا وعدا ومتاع لفلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول فان جاء  
المقر له لياخذ عبد من يد المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدك وقت الاقرار فهو  
لي وقال لا بل ملكك هذا بعد الاقرار كما قال القول قول المقر الا ان يقيم المقر البينة  
انه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر ينكر دخول هذا العبد في الاقرار  
فيكون القول قوله وذكر في الاقرار ما يوافق روايته الجامع رجل قال ما في حائطي  
لفلان ثم بعد ايام ادعي شيئا مما في الحائط انه له وضعه في الحائط بعد الاقرار  
صدق وذكر في بعض روايات الاقرار لا يصدق **قال رضي الله عنه** وهذه تخالف  
رواية الجامع قالوا تاويل الرواية الثانية اذا ادعي بعد الاقرار في مدة لا يمكنه  
ادخاله في الحائط في تلك المدة بيقين وفي مسئلة الجامع اذا ادعي المقر حدوث  
المكان في زمان لا يتصور حدوثه لا يقبل قوله ان ملكته بعد الاقرار **وعن ابي يوسف**  
رحمه الله اذا قال مالي بالكوفة دار وقال مالي على احد مال ثم ادعي بالكوفة دارا او ادعي  
مالا على رجل سمع دعواه لانه لم يبرأ شيئا فبينة فيسمع دعواه وعن محمد رحمه الله  
قال مالي في رستاق كذا في يد فلان دار ولا ارض ولا حق ولا دعوى ثم اقام البينة  
ان له في يد فلان في ذلك الرستاق دار لا يقبل بينته الا ان يقيم البينة  
انه اخذها منه فلان بعد الاقرار ولو قال مالي في يد فلان دار ولا حق ولم  
ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعي ان له قبله حقا بالري في رستاق  
او قرية لا يقبل بينته ولو قال مالي بالري حقا في دار ولا ارض ثم ادعي  
ذلك و اقام البينة تقبل بينته ما لم يقصد قرية معينة او ارضا بعينها

محمّد

محمّد لا تقبل بينته اما اذا قال لاحق لي بالري او بخراسان او بالعراق او بطبرستان  
فاقراره باطل وذكر في النوازل عن محمد رحمه الله اذا قال لامرأته هذا البيت وما  
اغلق عليه بابيه هو لها وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع ولو اقر لا يقبل بينته  
بجميع ما في منزله من الفرس والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من صنوف الاموال  
وله بالرسائل غلمان ودواب وهو ساكن في البلد فاقراره انما يقع على ما في منزله  
الذي هو ساكن فيه وما كان يبعث من الدواب الى الباقية باليهار ويرجع الى طيه  
وكذلك عبده الذين يخرجون في حوائجه وياورون الى منزله فكل ذلك داخل  
في اقراره ولو قال في محنة جميع ما هو داخل منزلي لامرأتي غير ما علي من الثواب ثم مات  
فادعي ابنه انه تركه ابيه **قال ابو القاسم رحمه الله** فحكمه وفتوى في الحكم  
اذا ثبت هذا الاقرار وجب الفضا مضافا كان في الدار وقت الاقرار وفي الفتوى اذا  
علت المرأة الزوج كان صاد قبي اقراره وان جميع ذلك كان لها نصبة او سيج او مال شبه  
ذلك فهي في سعة من ان تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن لها الا يصير ملكا لها  
بالاقرار الباطل وسيا في هذا في كتاب الاقرار ان شاء الله تعالى ذكره وصايا المستقي  
اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على نفسه انه قبض منه  
جميع ما كان في يده من تركته والدة ولم يبق له من تركته والدة عنده من قليل  
ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعي بعد ذلك في يد الوصي شيئا وقال هو من تركته  
والدك و اقام البينة قبلت بينته **وله** الواقف الوارث انه قد استوفى ما في تركته  
والدة من الدين ثم ادعي على رجل دنيا لوالده يسمع دعواه **وهو** وصايا المستقي  
اذا بلغ الورثة ان مورثهم اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فتا لواقف  
اخرنا ما اوصى له لم يجز وانما يجوز اذا اجاز ما بعد العلم ولو اقر الوصي في  
استوفى جميع ما كان للميت على الناس ثم ادعي على رجل دنيا للميت يسمع دعواه  
كما لو اقر به الوارث ثم ادعي دنيا للميت يسمع دعواه كما لو اقر به الوارث  
ثم ادعي دنيا للميت **رجل** ادعي دارا انفاله وان مورث المدعى عليه كان  
احد ثيده عليه بعير حق نفقات وتركها في يده وارثه هذا و اقام البينة  
على ما ادعي و اقام المدعى البينة ان مورثه فلان كان اشتراها من المدعي



بكذا ابيحاً باتاً وتغابضاً ما تورت في فورته منه فادعي المدعي يدفع دعوى المدعي  
عليه ان مورث المدعي عليه كان اقدان البيع الذي يجري بينه وبين المدعي  
هذا كان بيع وفاء اذ ارد على الثمن يجب على ردها اليه واقام البينة على ذلك  
**قال الشيخ** الامام الاجل طهرا الدين رحمه الله لا يجمع منه هذا الدفع لان  
بيع الوفا عند مشايخهم قد رجموا بسبب قوله الرهن فاذا اقام المدعي عليه البينة  
على ان مورثه اشتراه من المدعي بيع وفاء يتحمل كانه كان رهناً مستلزماً  
لجهد الرهن فيحكم بالسراو عند مشايخهم انهم الله ببيع الوفا بمنزلة البيع  
القاسدا اذا اتصل به القبض بملكه المستري ويتقبل ذلك الي ورفته وكان  
المدعي في دعواه الملك لنفسه لجهد ذلك بسبب ذلك في دعواه فلا يدفع  
للمعداد دعوى المدعي عليه اشرا مورثه من المدعي رجل احضر مملوكا وادعي انه  
له وانه تمرد عنه وقال المملوك انا عبد فلان الغائب ذكرني المنتقي ان العبد  
اذ جاء ببينة على ما ذكر لم يتحمل بينه وبين المدعي خصومة وان لم تقم  
البينة على ذلك تقبل بينة المدعي ويقضي له فان حضر الغائب المقر له  
بعد ذلك لا سبيل له على ذلك الا ان يقيم البينة ان العبد له ويقبل بينة  
ويقضي بالعبد له على المقضي له الاول وتكون رجلا ادعي عبدا في يد عبدا وادعي  
عليه دينا او شرأني منه فهو خصم له الا ان يقر المدعي انه محجور دار في يد قوم يراق  
لهم عن ابيهم ادعي رجل انه اشتري من بعضهم نصيب وهو غائب وبين نصيب  
الغائب ومن في ايدهم الدار اقر وانصيب الغائب من ابيه وقالوا لا ندري انك  
اشتريت ام لا فلا تدفع اليك حصة فلان من اقام المدعي بينة فشهدوا انه  
اشترى من الغائب نصيب لا تقبل منه هذه البينة ولو قال بقية الورثة  
الذين الدار في ايدهم الدار لنا لا حق لفلان الغائب فيك جازت بينة المدعي  
وتكون رجلا ادعي دارا في يد رجل اقاله واقام البينة فاقام الذي في يده  
الدار ان هذه الدار لفلان الغائب اشتراها من المدعي ووكلي فيم ذكرني  
المنتقي انه تقبل بينة ذي اليد ويجعل وكلي وادفع عنه الخصومة ولا الزم  
الغائب الشراء رجلا ادعي دارا في يد رجل اقاله اغتصب منه الذي

في يده

في يده وقال المدعي عليه هي ملك والدي وديعة في يدي لا يدفع عنه الخصومة  
وان اقام المدعي البينة على ما ادعي ثم اقام المدعي عليه البينة الغائبة والدار  
اشترها من المدعي قالوا لا تقبل بينة المدعي عليه لانه ليس بوكيل عن والده  
في اثبات الملك لوالده لو سمعت منه البينة انما سمع لدعوى المدعي وانه انتقب  
خصما للمدعي مدعي الفصل عليه وهو العصب فلا يجمع منه دعوى الامانة  
رجلا ادعي محمدا في يد رجل ذكر المحمدا والثلاثة ولم يذكر المحمدا الرابع والمحمدا  
الرابع متصل بملك المدعي عليه لا فاصل بينهما **قال الشيخ** الامام الاجل  
طهرا الدين رحمه الله نعم هذه الدعوى لان السكوت عن المحمدا الرابع لا يمنع صحة الدعوى  
وكذا لو ذكر المحمدا الرابع فقال والمحمدا الرابع ارض المدعي عليه ولم يذكر الفاصل وكذا لو كان  
المحمدا الرابع ملك رجلين لكل واحد منهما ارض على حدة فقال المدعي في بيان  
المحمدا الرابع والمحمدا الرابع ارض فلان ذكر المحمدا الرابع ولم يقبل بملك المدعي عليه  
لا فاصل بينهما **قال الشيخ** الامام الاجل طهرا الدين رحمه الله نعم هذه الدعوى  
لان السكوت عن المحمدا الرابع لا يمنع صحة الدعوى وكذا لو ذكر المحمدا الرابع فقال والمحمدا  
الرابع ارض المدعي عليه ولم يذكر الفاصل وكذا لو كان المحمدا الرابع ملك رجلين لكل واحد  
منهما ارض على حدة فقال المدعي في بيان المحمدا الرابع والمحمدا الرابع ارض فلان  
ذكر المحمدا الرابع ولم يقبل متصل بارض فلان اخر وكذا لو كان المحمدا الرابع ارض  
فلان وبمسجد فقال المدعي المحمدا الرابع ارض فلان ولم يذكر المسجد قال يصح ايضا  
**قال صاحب العنة** وينبغي ان لا يصح دعواه في هذين الوجهين لان المدعي  
المحمدا الرابع ملك فلان فاذا لم يكن على ملك فلان لم يكن دعواه منيا ولا ههنا  
الحدود فلا يصح كما لو ذكر المحمدا والاربعة وعط في حد واحد بخلاف ما اذا سكن  
عن المحمدا الرابع ونه المنتقي رجل صنف في السوق زبنا لاسنان او شيئا من الاواني  
او من اواني او خلا وعائين الناس ذلك وشهدا عليه فقال الجاني صبيته وهو بحس  
تدما في الغارة كان القول قوله وان سر بسوق القصابين واخذ لها  
من الطوايق ورماه واستمسكه وعائين الناس ذلك فقال الجاني كانت ميتة  
لا يصدق فيه ويسع التمسك بها كانت ذكوية لان الميتة لا يتبع في السوق



وقد تباع في السوق وقد سباع في السوق الحسن النجس والذي ماتت في سنة  
القارة وفي السنة دارني يد رجل ادعي رجل الفادار فلان وان فلان ذلك كان  
رهنه عند هذا الدار مال الف اليه عليه سند شهر ودفعه اليه وقبض منه ثم  
انه بعد ذلك استعاره من فاعرها اياه واقام البينة على ذلك ورب الدار غايب  
واقام الذي في يده الدار البينة ان الدار داره اشترها من الغايب الذي  
يدعي المدعي انه رهنه او قال اشتريتها منه منذ عشت ايام قال مدعي الرهن  
يستحق وليس المدعي الشرا ان ينقص البيع اذ كان البائع غايبا وكذا لو ادعي  
الا شتجارا وكان الرهن رجل يدعي ملك الدار ويقول اشتريتها من الغايب  
منذ شهر قبل شرا في اليد فهو حرم يقضي له بالدار وينقص البيع  
التالي ويؤخذ الثمن من المدعي ويكون امانة عنده ويسلم اليه الدار  
اذا كان لم يشهد شهر المدعي ان البائع قبض منه الثمن رجل مات وترك  
مالا وابنة فاقام رجل البينة ان كان عبده فاعتقه وان ولاه له فاقام  
الابنة البينة انه كان عبده فاعتقه حرا الاصل ذكر في الاصل ان البينة  
بينة الابنة رجل ادعي دارا يد رجل استثنى منها بيتا معينا وقال  
الا هذا البيت واقام البينة فشهد شهوده ان جميع الدار له ذكر في كتاب الاقرار  
من الاصل ان القاضي يسأل المدعي ان يوق فقال كانت الدار كلها لي بعث  
من هذا البيت دارت بينتة ويقضي له بالدار غير البيت وان قال لم يكن في  
هذا البيت بطلت شرا وتم وكذا اذا لم تجب القاضي بشي وكذا اذا ادعي  
القاضي شهد الشهود بالعين وفيه استأثر اليه اذ اوقف يصح بوقفه ولا  
يحتاج الي اقامة البينة على التوفيق خلافا لما قاله بعض الناس اربعة  
ادعوا دارا يد رجل وذكروا ان هذه الدار كانت لابيه فلان مات وتركها  
ميراثا لمهم بنوه لا وارث له سواه واقاموا البينة على هذا الوجه ثم  
نضاد قوا جميعا على ان الواحد لم يكن ابن الميت بل كان ابنا لبنت الميت  
ثم اقاموا شهودا بطلت بينتهم فلان البنين الثلاثة بعد ذلك اقاموا شهودا في  
وادعوا الدار على ما ذكرنا وذكرنا انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا

ثم اقاموا شهودا  
بطلت بينتهم

لم

لم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواه مع دفعه وقبض بينتهم ولو ادعي رجل  
دارا يد رجل انها كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثا له لا وارث  
له سواه واقام البينة على ما ادعي ثم ظهر للميت امرأة باقرار **قال الشيخ**  
الامام الاجل طهيري الدين رحمه الله لا يقضي القاضي بتلك البينة لظهور الكذب  
في شهادتها وتم فلان الابن ادعي هذه الدار بعد ذلك انها كانت لابيه مات  
وتركها ميراثا له ولا وارث له هذه على فرض ان البينة واقام اولئك الشهود  
على ذلك قال يسمع دعوي المدعي لا نداء على الكل اولئك البعض تصح دعواه  
ولا تقبل شركة الفرقة الاول لا فنه كذبهم فيما شهدوا له ولا وتكذيب  
الشاهد فيما شهد له يفسق وان اقام شهودا آخرين غير الاولين على  
ما ادعي ثانيا جازت شركة فلان المدعى عليه اقام البينة بعد ذلك ان  
المدعي كان اقر به حياته وصحة الاقوال في هذه الدار جازت شركته وان دفعت  
خصومة للمدعي رجل يد يد جاربه ادعي رجل ان فلانا الغايب كان شريكا  
شركة عنان في الف بيننا وان الغايب اشترى هذه الجارية بذلك المال  
المشترك فنصف لي ونصف لفلان الغايب فقال الذي يد يد الجارية  
انا اعلم ان فلانا الغايب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك وبين  
الغايب فنصف لك ونصف لفلان الغايب الا ان فلانا الغايب اشترى  
ان اذهب بالجارية الي بغداد وابيعه ثم **قال الشيخ الامام الاجل**  
طهيري الدين رحمه الله ليس للمدعي ان يمنع من ان يذهب بها الي بغداد قال  
وكذا لو كان الغايب مضاربا وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة  
بينهما شركة ملك لا شركة عقد كان له ان يمنع عن المسافر بها وعن  
التصرف فيها رجل قال لغوي هذا العبد لك فقال المقر ليس هو لي ثم قال  
هو لي ذكر في الاصل انه لم يكن له ولو اقام البينة لم يقبل بينته رجل اشترى  
عبدا وقبضه فباعه رجل واستحققة بالبينة فاقام البائع بينة على ان المستحق  
امر بالبائع فباعه بامر قال في الزيادات ان كان المشتري يرجع على  
البائع بعين الثمن الذي نقده واسترده او كان البائع اسرى ملك

قال علي ان فلان الغايب  
اشترى هذه الجارية



ذلك الثمن وضمنه المشتري مثله لا تقبل بينة البائع وان كان ذلك الثمن هـ لك  
عند البائع قبلت بينة البائع لانه في هذا الوجه يدفع الضمان عن نفسه بهذه  
البينة ان كان المشتري لم يقبض منه الضمان وان كان قبض فهو هذه البينة  
ثبتت لنفسه حق استرداد ما قبض من المشتري رجل ادعي عينا في يد رجل  
انه له غصبه منه الذي يدعيه واقام البينة وعدلت بينته ثم ادعي الغاصب  
ان المدعي اقترانه للغاصب هل يوم الغاصب بتسليم الغصب الي المدعي  
**قال محمد رحمه الله** ان كان للغاصب بينة حاضرة عينا ما ادعي اقررت الغصب  
في يده واخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك التي اواجهه الي المجلس الثاني وان كانت  
بعد خمسة عشر يوما وان ادعي جارية في يد رجل البهالة واقرا الذي في يده  
انه اشتراها من المدعي وقال لي بينة حاضرة علي الشرا قال ان كان المشتري  
ثقت صحتها اياه وتركها في يده وامرته ان يحضر البينة وان لم تكن ثقت  
او لم اعرفه وضععت عينا في يد عدل فما كان غير المدعي في يد رجل ادعي  
ارتاعن ميت وزعم انه ابن عم الميت لابي واقام البينة علي السب وذكر الشهود  
اسم ابيه وجده واسم اب الميت وجده كما هو الاسم والمدعي اعلم البينة  
ان جد الميت كان غايما بينه المدعي لا تقبل بينة المدعي عليه لان البينات  
للابات لا للنفي وبينه المدعي عليه قامت علي النفي وهو ليس بختم في ابات  
اسم جد المدعي وهو كما لو ادعي ميراثا عن ابيه فاقام المدعي عليه البينة ان اب  
المدعي رجل اخر غير المدعي يدعي المدعي ومنه لا تقبل بينة المدعي عليه  
ولو ادعي ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لابي وذكر الاسامي  
الي الجدا لا عينا فاقام المدعي عليه بينة ان اب المدعي هذا كان يقول في حياته  
ان اخر فلان لاه لا لابي لا تقبل بينة المدعي عليه الا اذا اقام المدعي  
عليه البينة ان قاضيا قضى بنسب ابيه من فلان اخر غير الذي  
ادعاه المدعي رجل ادعي علي رجل الف درهم فقال المدعي عليه قد قضيت  
في سوقهم قنطوطول بالبينة فقال لا بينة لي عينا ذلك ثم قال بعد  
ذلك قد قضيت في قرية كذا واقام البينة عينا ذلك تقبل بينته

لان

لان الترفيق ممكن محتمل انه قضاه اولاه كان فجد وليس له عينا ذلك بينة ثم قضى بانها  
في مكان اخر رجل ادعي محدود في يد رجل انه حقه وملكه وفي يده هذا بغير حق  
وبين المحدود فقال فقال المدعي عليه ان هذا المحدود حقي وملكي وفي يدي ثم قال  
في مجلس اخر ان المحدود الذي في يدي ليس علي هذه المحدود والحد ذكر المدعي  
بل بعضه كما زعم المدعي وبعضه علي خلاف ما زعم **قال الشيخ** الامام الاجل  
ظهر الدين رحمه الله لا يلتفت الي ما قاله المدعي عليه لان البينة العارية لا تثبت الا  
بالبينة فلا يلتفت الي اقرار المدعي عليه ولا الي انكاره رجل ادعي عليه وارث  
امراته وقال من اخبرني دادي بنسبت فاقام الوارث بينة علي ما ادعي فقال  
المدعي عليه دفع من دارم فقال له القاضي الدفع يكون بالامانة والا فلا فاكما  
يدعي فقال المدعي عليه كلاهما قالوا دعواه كلامه هذا الا يبطل الدفع لان  
من محتمل ان يقول كانت المرأة ابراتي ثم وجدت فافسها **فصل**  
**في جواز لقضاء ارضي له ومن لا يجوز وما للقاضي ان يفعل لا يجوز**  
قضاء من لا يجوز شهادته ومن جازت شهادته عليه جاز قضاءه وعليه  
وكذا تعديل العلامة لا يصح لمن لا يجوز له شهادته ولا يصح تعديل العبد  
والكاتب والامه والمرأة والمحدود في القذف ولا تعديل الوالد والموالودين  
ويصح تعديل السر من هو لا يشترط تعديل العلامة ما يشترط للشهادة  
ولا يشترط ذلك في تركية السر ويجوز شهادته الرجل عينا شهادته والدة  
ولا يجوز شهادته عينا قضا والدة وهذا قول ابي يوسف رحمه الله وقال رحمه الله  
يجوز في الوجهين ويجوز قضا القاضي للاسير الذي ولاه وكذلك قضا القاضي الاسفل  
للقاضي الاعلى وقضا الاعلى للقاضي الاسفل ويجوز قضا القاضي امراته بعد  
امات امراته ولا يجوز ان كانت امراته حية وكذا الوفاضي لامرأة ابيه بعد  
امات الاب جاز وان كان الاب حيا لا يجوز ولا يجوز للقاضي ان  
يعرض مال اليتيم واللقطة من الملقط ذكر الشيخ الامام المعروف في جواهر  
زاده رحمه الله وللقاضي ان يعرض مال الغائب وله ان يسع منقول  
اذا خاف الهلاك ولا يعلم مكان الغائب ولا يبيع اذا علم ولا يبيع مال

مطلوب لسانه  
يسع منقول المنقول  
ولا يبيع مال الغائب  
من المنقول اذا خاف  
الهلاك اذا كان  
لا يعلم مكانه ولا  
يسع اذا علم



المديون في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وفي قول صاحبيه بيع منقول ولا يبيع عقار  
 عند مائة رواية وفي رواية يبيع كايبيع المنقول وهو الصحيح واذا اراد ان  
 يبيع ماله يمسك له دست من الثياب وان كان له ثياب حسنة يمسك ويستتر  
 بثوبها يكميه ويصرف الربا ذاة الى الدين والقاضي ان يقضي بها علم في قضايه  
 في المصر علم في مجلس القضا او في غيره وان علم بالحادثة قبل التقليد ثم قلده القضا  
 ليس له ان يقضي بذلك العلم في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحبه له ان  
 يقضي بذلك العلم وعلى هذا الخلاف اذا علم بالحادثة في قضايه ثم عزل ثم قلده  
 ثانيا ليس له ان يقضي بذلك العلم في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحبه له ان يقضي بذلك  
 العلم وعلى هذا الخلاف اذا علم بالحادثة في قضايه ثم عزل ثم قلده ثانيا ليس له ان  
 يقضي بذلك العلم عنده على هذا الخلاف اذا علم بالحادثة في قضايه ثم خرج الى  
 رستاق ليس فيه قاض بان قلده قضا الكور ودون الرساتيق ثم عاد الى مصر لا يبيع  
 بذلك العلم في قول ابي حنيفة وعند مائة يبيع وان كان مقلدا على الكورة والرساتيق  
 فخرج الى رستاق ثم عاد الى مصر **فالعصم** له ان يقضي بذلك العلم في قول  
 وبه اخذ شمس الامة الحلواني وان علم بالحادثة في الرساتيق عند ابي حنيفة رضي الله  
 ليس له ان يقضي بذلك العلم فعلى قوله اذا علم بالحادثة في حال عدم الولاية  
 او في غير مكان الولاية لا يقضي بذلك العلم وعند مائة يبيع ولا يقضي بعلمه في الحدود  
 والقضا من غير كل حال ولو علم بالحادثة في قضايه في المصر ثم خرج الى رستاق  
 فهو فيه قاض فحق فيه بذلك العلم قال شمس الامة الشرحي رحمه الله في ظاهر  
 الرواية عن ابي حنيفة المرشروط لنفاذ القضا وهكذا ذكر الخصاص رحمه الله  
 والبيه اسرار محمد في الكتاب وعن ابي يوسف المرشيط بسند لنفاذ القضا  
 وله ان ينقل الشراة بكتابه وكتاب القاضي بقوله شهادة شاهدين على الشراة  
 وستاتي صورة الكتاب وشرايطه في آخر الكتاب وله ان يقبل البيعة بد من  
 على الغايب لتصاد بين الغايب والمال في يد المديعي وصورة ذلك اذا باع رجل

مظهر القاضي  
 ان يقبل البيعة  
 عند الغايب المستدي  
 بد من على الغايب  
 لقضا دين

من ثمة فان فضل شي من الثمن وضعه على يد عدل وهكذا الجنس مسيلة ذكره في اجازات  
 الاصل في باب اجارة الدواب والقاضي ان يبعث مال الغايب الى الغايب اذا خاف  
 الهلاك وله ان يأخذ مال اليتيم من والده اذا كان الوالد مسقرا وسدا ويضعه  
 على يد عدل الى ان يبلغ اليتيم ويجوز قضاؤه على السخر اذا لم يعلم انه مسخر ولا  
 ينفذ قضاؤه اذا علم وصورة السخر ان يدعي الرجل دينا على غايب واحضر رجلا وادعي  
 ان هذا الرجل كفل لي مالي على الغايب فيقول الرجل بلي انا كفيل ولكن لا شيء لك على  
 الغايب فاقام المدعي البيعة له على الغايب الفاد ريم فقطع القاضي بتلك البيعة  
 فان ذلك يكون قضا على الغايب وقضاؤه فيما ارثني ما اطل وان ادفع المدعي  
 الرشوة الى القاضي فرد ولم يقبل وقضي للمراشي نفذ قضاؤه وان ارثني ولد  
 القاضي او احد من اصحابه ليعين الراشي عند القاضي فلم يعلم القاضي بذلك  
 وقضي للمراشي نفذ قضاؤه ان كان بحق وجب على القاضي رد ما قبض وباتمه  
 الراشي وان علم القاضي بذلك فقضاؤه مردود وهو كما لو ارثني بنفسه وقضي  
 للمراشي اذا شهد الشهود عند القاضي بد من او عين او عقار وعدل لو قال  
 القاضي للمشهد عليه اري ان الحق للمشهد له او قال له ما اري لك هذه  
 الدار حق لم يكن ذلك قضا فيقول انفذت عليك القضا في كذا وكذا لا  
 محي قوله اري اظن ولو قال اظن لم يلف ذلك قضا ولو قال الزمت عليك كان  
 قضا ولو قال ثبت عندي ان لهذا على هذا كذا اختلفوا فيه **فالعصم**  
 لم يكن ذلك قضا وقال شمس الامة الحلواني رحمه الله والقاضي الامام ابو عاصم العاقر  
 يكون ذلك قضا ولو قال انقضي لرجل جعلتك وكيل في تركه فلان الميت يكون  
 وكيل في الحفظ ولو قال جعلتك وكيل لا تستري وتبيع كان له ان يبيع ويشترى  
 لان امر القاضي معتبر بما ارث الميت ولو قال رجل لرجل جعلتك وكيل في مالي  
 يكون وكيل في الحفظ فكذا اذا قال له القاضي ذلك ولو قال القاضي لرجل جعلتك  
 وصيا للميت فان حصن شيئا وقال في كذا يصير وصيا في ذلك الشيء خاصة  
 لان ايضا القاضي يقبل التخصيص بخلاف ايضا الميت وايضا الاب والجد فان  
 ذلك يكون عامما ولو قل مرعرا الميت الى القاضي فقالوا ان فلانا مات



ولم يوص الى احد ولنا عليه ديون والقاضي لا يعلم بذلك فقال لهم القاضي ان كنتم طاقين  
 فقد جعلت هذا وصيا في تركته قالوا بربي ان نيفذ ذلك ان عرف عدالة الوصي وكافوا  
 صدقه صار وصيا لان ايضا البيت يقبل التعليق وكذلك ايضا القاضي ولو ان رجلا  
 جاء الى القاضي وقال ابي مات في بعض الاطراف وعليه ديون وترك من كل نوع  
 ما لا يوص الى احد واهل تلك الناحية يعرفونني ولا يمكنني ان اتيك النسب  
 بالبيئة فقال له القاضي ان كنت صادقا فيما تقول فبع التركة واقض اليه ديون الوارثين  
 به لان ان كان صادقا فاصح امر القاضي والا فلا **مسألة** فيما يقضي في  
 المجتهدات ما نيفذ قضاؤه فيه وما لا نيفذ القاضي اذا كان مجتهدا ان يقضي  
 برأي نفسه في المجتهدات وهذه المسئلة على وجوه احدها اذا كان مجتهدا  
 وهو يعلم برأي نفسه فقصي برأي غيره قال ابو يوسف لا نيفذ قضاؤه  
 وهو احد الروايتين عن محمد واختلفت الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله  
 في اظهر الروايات عنه نيفذ قضاؤه فلا يرد به اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد  
 ابن الفضل رحمه الله وعلمه الفتوى والثانية اذا كان مجتهدا فقصي مذهبه  
 وقصي برأي غيره ثم تذكر انه كان ناسيا قال ابو حنيفة رحمه الله نيفذ قضاؤه  
 ولا يعمل برأيه في المستقبل **وقال ابو يوسف** رحمه الله يرد قضاؤه وما  
 الصحيح من قوله محمد ايضا وان لم يكن رأي في المسئلة فاستفتي فيها واقباه  
 فقضي بفتواه ثم حدث له رأي لا يرد قضاؤه ويعمل برأيه الحادث في المستقبل  
**مسألة** عن الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني انه قال ما ينعلم القضاة من  
 التقويض الى شفعوي المذهب في فسخ البيعة الصانعة وبيع المدين  
 وغير ذلك انما يجوز اذا كان الغرض يري فذلك بان قال الاحاجته اذ  
 الى ذلك اما اذا كان لا يري ذلك لا يصح تقويضه وقال عمر هذا الضابط  
 ويصح التقويض وان كان لا يري ذلك لان عليا قول ابي حنيفة رحمه  
 الله لو قضى بخلاف رأيه نيفذ قضاؤه في اصح الروايتين فذلك ان يصح تقويض  
 كان او لم يكن فوص الى الشفعوي ان يقضي بما هو حكم السمع نيفذ ذلك  
 التقويض عند الكل وان قضى القاضي في فصله وهو لا يعلم انه مختلف

فيه

فيه وانما قصد القضاء على وجه الاتفاق فوافق قضاؤه محلا مجتهدا فيه ذكر في  
 كتاب الاكره انه نيفذ قضاؤه وذكر في الوصع عن الشهدا انه لقضي بشم د فخذ  
 في قذف وهو لا يعلم انها محدودان ثم علم يرد قضاؤه ويؤخذ المال من القاضي  
 له وكذا اذا اظهرهما عبدا او كافرا او اعميان يرد قضاؤه وهذا كله قياس  
 قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله وذكر شمس لامية السرخسي رحمه الله  
 في شرح وجوه السمكات ان قضا القاضي في المجتهدات انما نيفذ اذا صدر عن  
 اجتهاد ما اذا لم يكن عن اجتهاد لا نيفذ وذكر الحنفية انه نيفذ وان لم يكن  
 عن اجتهاد كما ذكر في كتاب الاكره ولو ان رجلا قال ان تزوجت فلانة فهي  
 طالق فتزوجها فحاصته الي قاض لا يري الطلاق واقعا فان الثاني نيفذ ايضا الاول وان  
 الطلاق ثم رفع الي قاض يري الطلاق واقعا فان الثاني نيفذ ايضا الاول وان  
 كان الخالف قال كل امرأة تزوجت فهي طالق ففسخ القاضي ليمين عليا امرأة  
 تزوجها ثم تزوج امرأة اخرى قال ابو يوسف رحمه الله لا يرد من فسخ اليمين  
 عليا كل امرأة وهكذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد اذا فسخ علي  
 امرأة بخصوصها يكون فسخا علي النساء كله وبعض المسايخ اخذوا بقول ابي  
 يوسف وبعضهم اخذ بقول محمد والفتوى علي قوله لا يفسخ يمين واحدة  
 ولهذا لو حلف ان لا يخلف بالطلاق وقال كل امرأة تزوجت فهي طالق  
 لا يحنث الا مرة واحدة والعنف في هذا بمنزلة الطلاق اذا قال كل عبد  
 اشترته فهو حر وهذا والطلاق سواء ذكر في المنتقى انه لو قال كل عبد  
 اشترته فهو حر فاشترى عبدا علي قول ابي يوسف وهو رواية عن ابي  
 حنيفة رحمه الله يحتاج الي الفسخ في كل عبد ولو عقد عليا امرأة واحدة ايمانا  
 بان قال مرارا ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي  
 يمينها واحدة لا يفسخ الكل ويحتاج في كال يمين الي فسخ عليا واحدة الا ان  
 تدعي المرأة انه حلف بطلاقا ثلاث مرات ان تزوجها ثم تزوج فقال  
 القاضي فسخ جميع ايمانه بهذا اللفظ فان ذلك يكون فسخا للاثمان كلها  
 وان حلف بطلاق سورة وعقد عليا كل امرأة يمينها عليا واحدة بان قال



قال ان تزوجت فلانة فهي طالق وان تزوجت فلانة امرأة اخرى فهي طالق وذكر الثالث  
والرابعة ففسخ اليمين على امرأة بمحض مئة لا يفسخ بيمين غيرها ولو قال ان تزوجت  
فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي اليمين هل يحتاج الى تجديد النكاح  
ذكر شمس الامية الحلواني رحمه الله عن استاذ القضاة الامام ابي علي النسي  
انه لا يحتاج لان القاضي ابطال اليمين فلم يكن الطلاق واقعا الا انه يعود  
النكاح بقضاء القاضي فان كان الزوج وطيا بعد النكاح قبل فسخ اليمين  
ثم فسخ القاضي اليمين كان الوطي حلالا ولا يظهر بطلان اليمين والطلاق  
في حق هذه يظهر في حق غيرها في قول محمد بن كان حلف كل امرأة يتزوجها  
فهي طالق ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج او بعد اليمين  
ثم تزوج خامسة فخاصمتها الخامسة الى القاضي ففسخ القاضي اليمين عليها  
لا يظهر انفساخ اليمين فيمن كانت قبلة عند الكال لانه لو بطل يمينه  
في الرابع ولا يقع الطلاق عليه لا يصح زكاح الخامسة فيبطل الفسخ  
عليها واذا بطل الفسخ على الخامسة يبطل في حق غيرها واذا قضى القاضي  
ببطلان اليمين في الطلاق المضاف وغيره من المجتهدين ونفذ قضاء  
ينفذ على القاضي عالية عند الكال في كان على القاضي عملية ابتاع راي القاضي  
سوا كان راي القاضي موافقا لرايه او لم يكن وهذا ينفذ قضاء في حق القاضي  
له ان كان غاميا ينفذ قضاء وعليه ابتاع راي القاضي وان كان عالما بركه  
خلاف ما قضى له القاضي عن ابي يوسف رحمه الله في غير رواية الاصل  
انه لا ينفذ قضاء في حق لا يخل له وعليه ان يتبع اشد الامرين وعلى قول  
ابي حنيفة رحمه الله ينفذ قضاء القاضي في حقه ايضا وذكره كذا الاستحسان  
انه ينفذ قضاء القاضي في حقه ولم يذكر فيه خلافا وان كان القاضي له عايبا  
هاهنا واستفتي فقهاء اعم من القاضي فافتاه بوقوع الطلاق فهذا  
وما اذا كان القاضي له عالما وله راي سوا لان الفتوى في حق الهاهنا بطل  
الراي والاحتياط دون ابي يوسف رحمه الله راجع قال كل امرأة اتزوجها فهي  
طالق فتزوج امرأة وهو لا يرى الطلاق واقعا فخاصمتها المرأة الى القاضي  
ففسخ

فتفتي له ببقاء الحمل ثم تحول راي الزوج وصار من يري الطلاق واقعا ثم تزوج امرأة اخرى  
فانه يمسك المرأة الاولى ويقارن الثانية ويبقى الامر على رايه الحادث في المرأة الثانية  
اما الاولى فقد قضى القاضي عليه ببطلان اليمين وبقاء النكاح فنفذ قضاء  
ولو كان قضاء موافقا لرايه في ذلك الزمان فلا يبطل ذلك القضاء وهذا  
مبا على ما تقدم ان علي قول ابي يوسف رحمه الله يحتاج الى الفسخ في كل امرأة وذكر  
الفقيه ابو الليث في العيون رجل اشترى عبدا فشهد شاهدان عند القاضي ان هذا  
المشتري حلف بعق كل مملوك يشتريه قبل سلايه هذا العبد فاعقته القاضي بشهدهما  
ثم اشترى عبدا اخر قال ابو يوسف يعق العبد الثاني بقضائه وقال ابو حنيفة  
رحمة الله لا يعق الثاني حتى يشهد الشهود للشهادة مستقبلة وهذا بناء على ان  
عند ابي حنيفة رحمه الله الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد  
رجل قال لاسرة كل ما تزوجتك فانت طالق ثلاثا فتزوجها ورفع الامر  
الى القاضي ففسخ عليه ثم طلق ثلاثا ثم عاد الى بيعه زوج اخر هل يحتاج  
الى فسخ القاضي في هذا النكاح اختلف المشايخ فيه واما اختلافوا بين  
على المنع بركة كمالين واحدة وكلما تحمل تنعقد ثانية وتنعقد الثالثة  
بعد الثانية او تنعقد بهذا اللفظ ايمان في رواية الجامع ينعقد بيمين  
واحدة وكلما تحمل تنعقد وفي طلاق الاصل المنعقد ايمان في رواية الطلاق  
يحتاج كل يمين الى فسخ على واحدة وعلى رواية الجامع لا يحتاج والصحيح  
رواية الجامع رجل حلف بطلاق امرأة ان تزوجها فتزوجها وحكمها رجلا ليحكم بينهما  
في الطلاق المضاف فحكم ببطلان اليمين اختلف المشايخ فيه ذكر في الجامع  
الصغير انه لا ينفذ حكم المحكم في حقها وذكر في اصل وغيره من الروايات  
ان حكم المحكم فيما بين المتحاكين في المجتهدين بمنزلة حكم القاضي في لا يكون  
لاحد مما ان يرجع عن حكمه وذكر الخصاف ان حكم المحكم في المجتهدين  
جائز لانه الحدود والقصاص ذكر الجواز فيما سوى الحدود والقصاص وذكر  
شمس الامية الحلواني في صلح الاصل ان حكم المحكم في المجتهدين كحكم الكنايات  
والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن اصحابنا قال الا ان هذا ما

في المجتهدين  
في المجتهدين  
في المجتهدين



يعلم ولا يفتي به لئلا يتجاسر الخالف الى مثل هذا قال رحمه الله وكان القاضي الامام الاستاذ  
ابو علي النسفي يقول هذا مما يكتفى به وقد روي عن اصحابنا رحمهم الله ما هو  
اوسع من هذا وذلك روي عنهم انه لو استفتي صاحب الحادثة عن هذا فقيها  
عدا من اهل الفتوى فافتاه ببطلان اليمين وسعه ان ياخذ بفتواه ويمسك  
المرأة وعندهم ان صاحب الحادثة لو استفتي فقيها فافتاه ببطلان اليمين وسعه  
ان يمسك فان تزوج اخري بعدها وقد كان حلف بلفظ كل امرأة تزوج فاستفتي  
فقيها اخر مثل الاول فافتاه بصحة اليمين ووقوع الطلاق المضاعف عليهما  
فانه يفارق الثانية ويمسك الاولى لان فتوى الفقيه للمخاض بمنزلة حكم القاضي  
المولي او حكم الحكم وما نقل عنهم بغيره ان حكم الحكم في المجتهدين في حق  
المخاضين بمنزلة حكم القاضي المولي الا ان الفرق بين حكم القاضي وحكم الحكم في المجتهدين  
اذا رفع الي القاضي ان كان موافقا لرايه امضاه وان كان مخالفا بطله وليس  
للقاضي ان يبطل حكم قاض اخر في المجتهدين وقال ابن ابي ليلى ليس للقاضي  
ان يبطل حكم الحكم وان كان مخالفا لرايه اذ لم يكن حكم الحكم مخالفا لنفس  
اوامرهم وهو بمنزلة حكم القاضي المولي وكذا لو حكم الحكم بحكم ثم اراد ان  
يرجع عن حكمه لا يصح رجوعه كما لا يصح رجوع القاضي عن حكمه في موضع  
الاختلاف والصحيح ما قلنا لان الحكم استفاد الولاية بتكليفه وكما ولايته علي  
انفسه كما لا علي غيره ما كان حكم الحكم في حق غيره بمنزلة الصلح ولو اوضح  
المضمان علي شي وكان ذلك مخالفا لراي القاضي بطله اما اذا كان حكم الحكم  
موافقا لراي القاضي لا يبطله لانه لو ابطاله لا يحتاج الي الاعادة  
فلا يفيد ولو حكما رجلا ليحكم بينهما فاجاز القاضي حكومته قبل  
ان يحكم ثم حكم بينهما بما يخالف راي القاضي ذكر في الكتاب انه لا يجوز  
حكم علي القاضي وكان للقاضي ان يبطله قالوا هذا اذ لم يكن القاضي  
ما دون في الاستخلاف فان كان ما خونا لا يكون له ان يبطل حكمه وقال  
بعضهم الجواب مطلق لان الاجازة امضا لما سبق فلا يظلم فيها  
يقضي لكن شرط صحة التحكم ان يكون الحكم من اهل الشريعة لان القاضي

لا يصلح

لا يصلح قاضيا اذ لم يكن من اهل الشريعة فكذا حكم الحكم فلا يصح تكليم العبد والمكاتبة  
والكافر علي المسلم ولا حكم الحكم لمن لا يقبل شهادته وان كان هكلا امرا فحكمت  
فيما تجوز شهادته بها جاز حكمه وسند كمر حسايل التحكيم في موضع ان سأل الله  
رجل تزوج امرأة ثم جن وله والد فادعت المرأة ان زوجها قد كان خلف قبل ان  
يتزوجها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثلاثا وطلبت من القاضي ان ينصب  
والد زوجها لهما ليقضي لهما الطلاق قال رحمه الله ان كان جنونا مطبقا والده  
خصما قال هشام رحمه الله قلت لمحمد رحمه الله ان راي القاضي ان هذا القول  
ليس بشي فابطال القول وامضي النكاح ثم صرح الزوج ومن رايه ان الطلاق وقع  
ههنا سعه مع قال محمد رحمه الله نعم يسعه ذلك وقلنته ورايه علي خلافه فذلك  
قال لان القاضي لما قضى وسعه ذلك وعن ابي يوسف رحمه الله في الامالي  
لا يسعه المصنام مع وكذا في المرأة قال وهذا حكم لا يحمل حرما ولا يحرم  
ملا لا وهذا بناء علي ما تقدم ان راي الزوج اذا كان محرما وقوع الطلاق  
لا ينفذ القضا في حقه ثم شرط محمد رحمه الله لكونه الولد خصما ان يكون جنونا  
الزوج مطبقا اختلفت الروايات في التطبيق وانصف الروايات الظاهرة ان  
الجنون اذا كان يوما او يومين لا يعتبر ولا يكون خصما وتنفذ تصرفاته  
في حال الافاقة كما في الاغما وما المطبق في اظهار الروايتين عن ابي يوسف  
رحمه الله بقدر ما كثر السنة وفي رواية عنه مقدر ما كثر من يوم وليلة  
ومحمد رحمه الله قد راوا الجنون المطبق شهر ثم رجع وقد مر سنة  
كاملة وذكر الناطقي والشيخ الامام العروفي مجزا ما مرزاه رحمه الله ان  
الجنون المطبق في قول ابي حنيفة مقدر شهر وعلمية الفتوى رجل  
رئي بامر امراته او بامر امراته فخاصمة امراته الي القاضي فراي القاضي  
ان الحرام لا يحرم المحلل ففرضه بالحل تفقوا علي الزوج اذا كان جاهلا  
ياخذ بالقضا وان كان عالما فقيده وراية المحرمة قال ابو يوسف  
لا يحمل له المصنام مع وكذا في المرأة فقال الحسن بن زياد في مثل هذا ان  
كان الرجل جاهلا ياخذ بما قضى القاضي وان كان عالما فقيده يعمل برأي نفسه



ولا يظن اني قضا القاضي قال الحسن وهذا كله قياس قد لا يبيح في يوسفا اما  
على قول محمد ياخذ بقضا القاضي على كل حال وكذلك رجل قال لامرأته انت  
طالق البتة وهو ممن يري البتة ثلاثا فخاصمة امرأته الي القاضي يري البتة  
واحدة تلك الرجعة فتقضي بالضرار جعنة وجعلها امرأة **قال محمد**  
رحم الله وسع الرجل امساك المرأة وان كان هو يري خلاف ما قضى القاضي  
ويقول الرجل لست اري هذا او اراها ثلاثا او الرجل يوحذ بقوله **قال**  
**محمد رحمه الله** ينبغي لهذا الفقيه ان يدع رايه وياخذ بما قضى القاضي لان  
هذا مما يختلف فيه الفقهاء قال وكذلك كل قضا فيما اختلف فيه الفقهاء او قضى  
القاضي بذلك على فقيهه مما لم يرد خلاف ذلك من خبره او تحليل او عتق او اخذ مال  
او غيره فانه ينبغي للمفتي ان يدع راي نفسه وياخذ بقضا القاضي ويلزم  
نفسه ما الزمه القاضي واجمعوا على ان القاضي عليه ياخذ بالقضا ولا يعمل برأي  
نفسه **رجل ادعى** على غائب نسيان قال محمد رحمه الله في العتق وليس للقاضي  
ان ينصب الوكيل عن الغائب فلو ان القاضي سمع البينة على الغائب من غير  
خصم ووكيل وقضى على الغائب في نفاذ قضائه على غائب روايتان ذكرتم  
الامة المسبحين رحمهم الله والشيخ الامام المعروف بخوارزمي انه ينفذ  
قضاؤه وغيرهما من المشايخ قالوا لا ينبغي اذا خاف صاحب الدين غيبة  
المستهدود او موثقته وادان اثبات الدين على الغائب **قال بعضهم**  
يوكل غيره باثبات حقوقه على الناس ويجعل ما يريد اثباته على الغائبين طلاق  
او عتاق او بيع بشرط الوكالة بان قال ان كان فلا طلاق امرأته او عتق عبده  
فانت وكيلني في اثبات حقوقه على الناس ثم ان هذا الوكيل يحضر رجلا ويقول  
ان فلانا رطب حقوقه على الناس اجمعين ان كان فلان باع داره بن فلان  
او اعتق عبده او طلق امرأته وان فلانا الغائب باع داره او عتق عبده  
فصوت وكيلني في اثبات حقوقه موكل وان لو كان هذا عليك الف درهم فقال  
المدعي عليه بلي ان فلانا وكلك على هذا الكيفية لا اعلم ان الشرط قد وجد  
فيقيم المدعي البينة على الشرط فيقضي القاضي بالشرط الا ان هذا فصل

اختلف

اختلف فيه المشايخ ان الانسان هل ينتصب خصما عن الغائب في اثبات شرطه  
قال بعضهم ينتصب خصما او الصحيح انه لا ينتصب اذا كان شرطا يتضرر به الغير  
كالطلاق والعتاق وما اشبه ذلك فلا تصح هذه المجلة والصحيح في هذا ما ذكره  
بمراجعة الجامع ان يقول رجل لصاحب الدين كفلت لك بكل مالك علي فلان القاضي  
ثم ان صاحب الدين يحضر الكفيل الي مجلس القاضي ويقول ان لي على الغائب الف  
درهم وان هذا الرجل كفيل لي بجميع مالي علي فلان الغائب الف درهم كانت علي عليه  
قبل كفايته هذا الرجل فيقر الوكيل بالكفاية ويذكر المال على الغائب صح انكاره لان  
قوله كفلت لك بكل مالك علي فلان لا يكون اقرارا منه بالمال لانه يحصل فان اقام  
المدعي البينة ان له على الغائب الف درهم كانت له عليه قبل كفايته هذا الرجل  
تقبل بينته ويقضي له بالكفاية والمال لانه ادعى على الغائب ما هو  
سبب لحقه على الحاضر فينتصب الحاضر خصما عن الغائب فيكون القضا عليه  
قضا على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر المدعي لا يلتفت الي انكاره ولا يكون  
هذا قضا على السماع من المدعي فيما ادعى على الكفيل كان صادقا في دعواه ثم يبر  
المدعي الكفيل عن المال والكفاية ويبقي المال له في الغائب وان كانت الكفاية  
عن الغائب بين يدي القاضي على هذا الوجه فانكر المال في الغائب فاقام المدعي  
البينة على المال فلك ذلك يقضي على الحاضر ويكون ذلك قضا على الغائب سواء ادعى  
الكفاية بالمرأولم يذكر الامر والعرق ما عرف في الجامع وروي ابن ساعدة عن محمد  
**رجل ادعى** على رجل دينيا فتقضي القاضي له عليه ببينة اقامها فغاب المقضي عليه  
او مات وترك اموالا في المصير في اقام يقيمون بذلك المال للمقضي عليه وخلق  
المقضي عليه واثبات القاضي لا يدفع شيئا من ماله الي المقضي له ما لم يحضر المقضي  
عليه ان كان غائبا او يحضر وارثه ان كان ميتا لاحتمال ان الغائب قد قضى  
دنيه **رجل ادعى** ان له على فلان الغائب الف درهم وان هذا الرجل الذي  
احضر معه كفيل له عن الغائب بالمرأ وانكر الكفيل الكفاية فاقام المدعي البينة  
على الكفيل انه كفيل بالمرأ الغائب وانه له على الغائب الف درهم ذكرنا ان  
تقبل البينة ويرجع الكفيل على الغائب فان قال الكفيل بعد القضا لم يضر

اثبات الدين على  
الغائب قبيل



بذلك لا يرجع على الغائب بذلك لا يرجع على الغائب اذا ادى ويجعل بمنزلة الامرا  
ولو كان كقول عن رجل باسره وادى المال ثم غاب الطالب فحضر الكفيل والمكفول  
عنه فاقرا المكفول عنه بالكفالة ومحمد اذ المال او محمد الكفالة ايضا فاقرا المكفيل  
ثم يودا عياد فاعماله والكفالة باسره فانه يقضي على الطالب بالمقبض حتى لو حضر  
الطالب وانكر القبض يقضي عليه بالبراءة بتلك البينة ويرجع الكفيل على  
المكفول عنه بذلك المال ولو ان رجلين عليهما الف لرجل وكل واحد منهما  
كفيل عن صاحبه ثم محمد احدهما المال فاقام المدعي بينة على احدهما بالمال والكفالة  
وقضى القاضي عليه بالمال والكفالة فلم ياخذ الطالب شيئا حتى غاب ثم قدم  
الاخر فان القاضي يقضي عليه بتلك البينة بخمس مائة كانت عليه **رجلان**  
شهدا على رجل بحق من الحقوق فقال الشهود عليه هما عبدان فقالا كنا عبدان  
فلا ان الغائب الا انه اعتقنا واقاما البينة على ذلك فان القاضي يقضي  
بعتهما ويكون ذلك قضا على لولا ما هي لو حضر المدعي وانكر العتق لا يلتفت  
الى انكار القاضي اذا كتب كتابا الى قاض اخر في فعل مجتهد فيه فان القاضي  
المكتوب اليه يعمل بما يراه نفسه ولا ينفذ كتاب القاضي على خلاف رايه  
وينفذ سجل غيره فيها كان مجتهدا فيه وان كان السجل مخالفا لرايه لا كتاب  
القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة وفي الشهادة القاضي يعمل بما يراه نفسه  
اما السجل فيكي فيه قضا غيره فلا يعمل فيه بما يراه نفسه **رجل** قدم رجلا الى  
قاض وقال انا لاني على هذا الرجل الف درهم وادى غايب وانا خاف ان يتوارى  
هذا الرجل فجعله القاضي وكيله لا بيبه وقتل بينة الابن على المال فحكم  
بذلك ثم رفع ذلك الى قاض اخر فان الثاني لا يحجز قضا الاول لان بينة  
الابن ما قامت بحق على الغائب حتى يكون ذلك قضا على الغائب وانما قامت  
لغايب وهذا بخلاف العقود فان القاضي يجعل ابن المفقود وكيله في طلب  
حقوقه لان المفقود بمنزلة الميت فكان للقاضي نوع بسطه في ما لم **رجل**  
عليه دين لرجل وطالبه طالب فقال المديون ان لم اقسن مالك اليوم  
فامرانة طالق او عبده حر ثم تغيب عنه الطالب فحلف الحاكم ان يحث

في يمينه

في يمينه فما المطلوب الى القاضي وقص عليه القصة فنصب القاضي للغايب وكيل في قبض  
دينه فذبح اليه المال وحكم القاضي بذلك ثم رفع ذلك الى قاض اخر قال ابو يوسف  
رحمه الله قضا الاول باطلا لا يحجز الثاني وذكر الناطقي رحمه الله في الواقعات عن الحسن  
ابن زياد ان القاضي ينصب وكيله عن الغائب ويدفع اليه المال ولا يجتث الخالف وقال  
الناطقي رحمه الله وعليه الفتوى وعن محمد رحمه الله ما يقارب هذه السئلة قال لو ان  
رجلا خا الى القاضي وقال ان فلانا بن فلان الغائب علي كذا من المال والي قد  
قضيت وهو الان في بلاد كذا وانا اريد ان اذهب الي ذلك واخاف ان ياخذني  
الطالب بالمال ثم ويجحد الا ينفذ فاسمع ثم يودى هنا والكتب لي حجة حتى لو ضاع  
يكون حجة لي فان القاضي يسمع بينته ويجعل عن الغائب خصما وكذلك عن الطلاق  
اذا ادعت المرأة ان زوجها الغائب قد طلق **رجل** اعتق نصف عبده او نصف  
امته وكانت الامة بين اثنين فاعتق احدهما وهو معسر وقضى القاضي للاخر  
ببيع نصيبه فباع ثم اختصما الى قاض اخر لا يري ذلك وذكر الخصاف رحمه الله  
ان القاضي الثاني يبطل البيع والقضا ذكر شمس لامية الملو الخ رحمه الله حاكيا  
عن السليخ رحمه الله عليهم ان ما ذكر الخصاف قول الخصاف وليس في هذه التي عن  
اصحابنا ولو لا قول الخصاف لقلنا بانه ينفذ قضا الاول لانه قضيه في فصل مجتهد  
فيه فان عند بعض العلماء اذا كان المعتق معسرا لا تجب السعاية على العبد  
ويبقى نصيب الساكن رقيقا ولو ان قاضيا قضى بجواز بيع المد برئقة قضا ولا  
رواية واحدة هي لورفع ذلك الى قاض اخر يري خلاف ذلك لا يكون للمثاني  
ان يبطل الاول وقال الحسن من نفسه حكم المد برئقة هذا حكم ام الولد  
وذكر في السير اذا مات الرجل وله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وانثب  
على الميت دين فباعهم القاضي على ظن انهم عبيد ثم ظهر انهم مدبرون كان  
البيع باطلا وانما يبطل قضا القاضي في تلك المسئلة لانهم عتقوا بموت السيد  
اقصه المصاب انه اذا كان على الميت دين تجب السعاية عليهم لكن وجوب  
السعاية لرد العتق لا يمنع وقوع العتق فيكون بيع القاضي بيعا للمحرر  
ولو ان قاضيا قضى بجواز بيع ام الولد نفذ قضاوه في قول ابي حنيفة

المجمل في نصيب الكل في قبض دين الغائب



قال ابو يوسف رحمه الله في طائفة الرواية وعن محمد رحمه الله فيه روايتان في اظهر الروايتين  
 عند لا ينفذ قضاؤه وعن ابو يوسف اذا قضى القاضى بجواز بيع ام الولد ينبغي في القياس  
 ان لا يرد قضاؤه كما في المدبر الا ان الفقه اتفقوا على انها لا تباع وتكون الحديث  
 قاتلا اجيز بيعها وان باعها القاضى وذكر الخصاف القاضى اذا قضى بجواز بيع ام الولد  
 لا ينفذ قضاؤه ولم يذكر فيه خلافا قال سفيان بن عيينة رحمه الله ذلك قول محمد واذا ابيع  
 المكاتب برضاه جاز بيعه في اصل الروايتين **رجل** اشترى ما بغير ارض  
 مختصة بالبيع الى القاضى فاجاز البيع ثم اختصما الى قاض اخر فابطله الثاني ذكر  
 الناطق رحمه الله انه يجوز اجازة الاول وابطال الثاني باطل ولو كان الاول  
 ابطال البيع واجازة الثاني يجوز ابطال الاول ولا يجوز اجازة الثاني لانه  
 مجتهد فيه روي هشام عن ابو يوسف رحمه الله انه يجوز بيع الما بغير ارض  
 وذكر في شرب الاصل انه لا يجوز في قولهم **رجل** تزوج امرأة بغير شهود  
 او شهادة نسائية فيمن رجل فرفع ذلك الى قاض فاجاز بيع ثم رفع الى اخر  
 لاسراة جاز روي ابن رستم ان الثاني يجيز قضا الاول وليس له ان يبطله  
**رجل** خلق بطلاق او عتاق ان لا ياكل بها فاكل بها فرفعه المرافة الى القاضى  
 فنزق بينهما ثم رفع ذلك الى قاض اخر لا يري السهل كما ان القاضى يفي  
 قضا الاول **رجل** طلق امرأته ثلاثا وهي حبلى او حائض او طهرت  
 ثلاثا قبل الدخول فرفع ذلك الى قاض لا يري الثلاث ولا طلاقا كالحال  
 والحائض واقعا كما في مذهب البعض فحكم ببطلان طلاق الحامل  
 والحائض او ببطلان ما زاد على واحدة فرفع ذلك الى قاض اخر فان  
 الثاني يبطل الاول وكذا لو فرق القاضى بين زوجين بشهادة امرأة  
 واحدة برضاها يرد قضاؤه والقاضى اذا قضى لولده على اجنبى بشهادة  
 الاجانب لا يجوز وان رفع قضاؤه الى قاض اخر ابطله الثاني ولو قضى  
 بشهادة ولده لاجنبى فرفع ذلك الى قاض اخر انذره الثاني ولو قضى  
 بشهادة المحدود في قذف وما يورث ذلك فرفع ذلك الى قاض اخر  
 لا يري جوازه لا يبطله الثاني وذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده

رحم الله

رحمه الله هذا كان الثاني يري ان الاول لا يري جوازه بان قال الحق ما قال علماء وانا  
 ان شئتموه المحدود في القذف لم تقبل وان تاب فكيفما قضى به كان للثاني ان  
 يبطله ولو كان القاضى هو المحدود في قذفه فرفع حله الى قاض اخر لا يري جوازه  
 ابطله الثاني لان نفس القضا مختلف فيه ولورفع حكم الاول الى من يري  
 حكم الاول جازا فامضاه ثم رفع امضا الثاني الى الثالث لا يري جوازه فابطله  
 لا ينفذ ابطاله لان الثاني لما نفذ الاول فقد قضى به دليل مجتهد فيه  
 فنفذ قضاؤه ولو كان قاضيا قضى لامرأته بشهادة رجلين لا يجوز فان رفع  
 ذلك الى قاض اخر لا يراه جازا ابطله لان نفس القضا مختلف فيه فانه  
 كما لا يصح ان يكون شاهدا لمرأته لا تكون من اهل القضا لها فكان للثاني  
 ان يبطله فان رفع قضا الاول الى من يري جوازه فامضاه ثم رفع امضا  
 الثاني الى الثالث لا يري جوازه امضى الثالث امضا الثاني ولا يبطله القاضى  
 اذا قضى وهو اعلم برفع قضاؤه الى من لا يري بشهادة الاعيان منه  
 قضا الاول ولو كان الثاني يراه جازا فاجاز قضا الاول ثم رفع الى الثالث  
 لا يري جوازه ذلك فان الثالث يرضى حكم الثاني ولو ان قاضيا قضى بشهادة  
 رجل وامرأتين في الحدود ثم رفع قضاؤه الى من لا يري ذلك فان  
 الثاني يرضى حكم الاول ولو استقلت المرأة فحكمت بمعد او قضاها لا يجوز  
 حكمه فان رفع حكمه الى قاض يراه جازا فاجاز حكم الاول لا يكون لغير ان يبطله  
 ولو ان قاضيا قضى برء المرأة في النكاح بعيب الجنون او العي وكذا ذلك  
 ثم رفع الى قاض لا يري ذلك فان الثاني ينفذ حكم الاول لان قضا الاول  
 صادق محل الاجتهاد ولو ان قاضيا قضى ببطلان طلاق المكر ثم  
 رفع ذلك الى قاض يري طلاق المكر واقعا فابطل حكم الاول لا يجوز  
 ابطاله ففيه اشترى شيئا سرا فاسدا فاختصم الى قاض يري البيع  
 جازا فرفع عليه بالجواز وهو مما يختلف فيه الفقهاء جازا للمشتري اسامه  
 ولو ان قاضيا قضى في متعة النساء بالحل ثم رفع الى قاض اخر لا يراه جازا  
 فان الثاني يبطل قضا الاول لان متعة النساء منسوخة فعند اجتماع



الصحة رضوان الله عليهم عياضها هلالا ينفذ قضا القاضي بالحل وعن أبي  
يوسف رحمه الله انه ينفذ قضا وهو غير مأخوذ وهذا اذا كان بلفظ المتعة  
بان قال اتمتع بك الى شهر فما اذا تزوجها الى شهر عندنا لا يصح هذا النكاح  
وقال زفر يصح النكاح ويبطل الوقت فان قضى القاضي يجوز هذا النكاح  
نفذ قضا **رجل** له حق في دار فلم يخاص صاحب اليد سنيته خاصة  
الي قاض ما بطل القاضي حقه بترك الخصومة سنيته كما هو مذهب بعض  
الناس فان بعض العلماء قال من له الحق في الدار اذا لم يخاصم ثلاث سنين  
وهو في المصر بطل حقه الا ان هذا قول من يجوز فلا ينفذ فيه قضا  
الاول ويجعل المدي على حقه وكذا المراء اذا لم تخاصم زوجها سنين  
ولم يطلب منه المهر فقل بعض الناس يبطل حقها فان قضى بذلك  
كان قضا باطلا **رجل** قتل عدا فحقت زوجته وابنته عن دم العمد فرغ ذلك  
القاض فابطل العنوق وقضى بالقصاص كما هو مذهب بعض الناس ان لا حق للناس  
في القصاص فلا يصح عتوقها فان قضى القاضي بالقصاص وابطل العنوق كانت  
قضا باطلا حتى لو قتلته الوارث بعد ذلك ذكر في الزيادة ان الوارث اذا كان  
تاما بالعنف كان عليه القصاص لانه قتل شخص لا قصاص عليه وان كان جاهلا  
كان عليه الدية امرأة بلغت ببلغ النساء عاقلة وتصرفت في مالها كالحق  
وتخوذ ذلك بغير اذن زوجها ورفع الامر الى القاضي فابطل القاضي تصرفها  
كان قضا باطلا وان قال بعض الناس ان تصرف المراء في مالها لا ينفذ  
بغير اذن الزوج الا ان هذا قول من يجوز فلا ينفذ فيه قضا القاضي ولو ان  
قاضيا قضى في العنين ان لا يوجب لم رفع الي قاض اخر فان الثاني يوجب حرا  
ويبطل قضا الاول وكذا **رجل** اشترى دارا وضمن رجل له الخلاص او ضمن  
البائع له ذلك ثم استخفت الدار على المشتري فقضى القاضي له على الكيل دار  
مثل تلك الدار ثم رفع ذلك الي قاض اخر **رجل** ذلك باطلا فان الثاني يبطل  
قضا الاول وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله لان عنده تفسير ضمان الخلاص  
تسليم مثل تلك الدار وان عجز ذلك باطلا على قول أبي يوسف ويجعل تفسير

ضمان الخلاص والعهد والدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق وذلك على القاضي  
اذا قضى بقضية تحت ضمان الناس او قضى لرجل على رجل واستند على قضائه  
شهود او لم يبين باي وجه قضى ثم رفع ذلك الي قاض اخر فقال الثاني استندوا  
اني قد ابطلت ما قضى فلان من فلان القاضي على فلان ونقضت قضاها بام  
تحقق عندي ابطاله او قال الشهيد واني قد ابطلت ما قضى فلان من فلان  
ولم يزد على ذلك شيئا ثم رفع ذلك الي قاض ثالث قال الثالث ياخذ بنقض الثاني  
ويبطل ما ابطله الثاني لان الثاني اجل ولم يفسد ما لم يعلم اي القضاين كان  
هنا يجعل الحق للمدعي عليه المدعي به لان القاضي الثاني اوجب من قبل  
الاول فلا تنقض يده بالاستئناف محمد رحمه الله والواحد والاثنان في ذلك  
سواء اذن لعبد في نوع من التجار فيجعله القاضي ما ذوقا في ذلك النوع  
فاصته ون غيره تعذ قضا لانه صادف موضع الاصل والا انه انما ينفذ  
قضا عنده مشرا يبط القضا من الخصومة وغيرها بعد تصرف العبد  
اشترى عبدا او جارية وتقد الثمن وقضى العبد فاصابه حينئذ عنده فوجه  
القاضي على البائع بذلك ثم رفع ذلك الي قاض اخر فان الثاني يبطل قضا الاول  
وان كان عند بعض الناس ان المبيع اذا جن عند المشتري ولا يعلم انه كان  
عند البائع كان للمشتري ان يرد لان الجنون انما يكون لافقة في الدماغ  
فاذا وجد عند المشتري يستدل بذلك على انه كان عند البائع ان هذا قول  
من يجوز فلا ينفذ قضا القاضي فيه والله اعلم

**كتاب**  
**الشهادات** **فصل في شروطها** وهم اصناف صنف لا يكون  
كلامهم شهادة اعم الاهلية واجلية الشراة انما يكون بالعقل الكامل والاضط  
والولاية والقدر على التمييز بين المدي والمدعى عليه فلا يقبل شهادة  
الصبيان والمجانين والمعتوق بمنزلة الجنون اما المجانين لعدم العقل وكذا كك  
الصبيان لان الشرع جعل حد كمال العقل البلوغ عن عقل فلا ينفذ النكاح  
بغيرهم وكذا كك شهادة وحد من الاشهاد القابلة على الولادة فانها مقبولة  
في حق السيد دون الميراث وكذا كك شهادة القابلة على الاستهلال مقبولة



في حق الصلاة عليه دون غيره كان الصلوة وكذلك في العيب الذي لا يطلع عليه الرجال  
ولا تقبل شهادة المملوك قنا كان او مدبرا او سكا تبا دام الولد وكذلك مقتضى البعض  
في قول ابي حنيفة رضي الله عنه ولا ينعقد النكاح بحضور ثلث عندنا كما لا ينعقد بشهادة  
الصبيان والنسوان وقال مالك رحمه الله ينعقد النكاح بحضور المملوك ولا تقبل  
شهادة الاعمي عندنا لا لا ينفذ عليه المهر والمهر على المرأة والاشارة اليها فلا يكون  
كلامه شهادة ولا ينعقد النكاح بحضوره وقال مالك رحمه الله تقبل شهادة الاعمي وقال  
زفر رحمه الله يجوز شهادته فيما يجوز بالنساع وقال الشافعي رحمه الله ان كان بصيرا وقت  
التحليل ثم عجز جازت شهادته وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا تقبل شهادة اعمى الا يقبل  
شهادة الاخرين لانه لا يقدر على التلفظ بل يلفظ اجتنابا به الشهادة **فصل**  
فيمن لا تقبل شهادته لفسقه الفسق لا يمنع اهلية الشهادة عنده ما ينعقد النكاح  
بحضرته وانما يمنع اذا الشهادة لثمة الكذب وتكلموا في الفسق الذي يمنع الشهادة لا  
اتفقوا على ان الاعلان بكيفية يمنع الشهادة وفي الصغار ان كان معلنا بنوع فسق مستثنى  
اسمه الناس بذلك فاستقامت لا تقبل شهادته وان لم يكن كذلك ان كان صلاحه  
اكثر من فساده وهو ما عليه من الخطا ولا يكون سليم القلب يكون عدلا تقبل شهادته  
لان غير المعصوم لا يتلو عن قلبه ذنب فيعتبر الغالب وعن ابي يوسف رحمه الله ان كان رجلا  
ذميره جازت شهادته لان مثله لا يكره ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته  
من الخمر ولا من السكر لا يكره الا في كبره وانما تبطل اذا ظهر ذلك او يخرج سكران  
من بين الصبيان لان مثله لا يكره عن الكذب وذكر الخصاف رحمه الله ان شتر  
المن يبطل العدالة **وقال محمد** لا تبطل العدالة الا اذا اعتاد ذلك او يخرج  
سكران فالتعب به الصبيان ولا تقبل شهادته المختار اذ به اذا كان مختار في الاعمال  
الردية ولا تقبل شهادته من يلعب بالحمام ويظهر من ذلك يسغل قلبه فتشدد  
غفلته وعلم عيسى بن ميمون على عورات المسلمين انما اذا اصلك الحمام في البيت للامانة  
ولا يطيرها يجوز شهادته فان من له برج الحمام لا يكون فاسقا ولا يجوز شهادته المقامر  
قاسر الشطرنج او غيره باي شيء قاسر لا تقبل شهادته لان القمار كبره وان لعب  
بالشطرنج ولم يقامر ان دام عياد ذلك هية شغله عن الصلوات او كان يكلف باليمن

الباطلة في ذلك لا تقبل شهادته ولو لعب بشي من الملاهي ولم يشغل ذلك عن الفرائض  
لا تبطل عدالة الملاعبة بالامانة القوس والغرس لا تبطل عدالة ما لم يمنع ذلك  
عن الفرائض وان كان اللاعب بالملاهي ولا يمنع عن الفرائض الا ان ذلك حشش  
بين الناس كالزايير والطاير فذلك وان لم يكن حششا لم يمنع من الفرائض  
لا تبطل العدالة الا اذا تخش بان كانا يرقصون عند ذلك وذكرنا الاصل لا تقبل  
شهادة صاحب الغنا الذي يحاول عليه وتجهه لانه معلن بالعصية وكذلك من يجالس  
الغفور والشربوان لم يشرب ولم يسكر ولا تقبل شهادته النايح والناحية ولا شهادة اكل الزا  
يريد به او كان مصرا عليه مغرورا به والرجل الصالح اذا تعني بشيء فيه تخش لا تبطل  
عدالة لانه حكمي تخش غيره ومنع من نفسه لا تبطل عدالة والذي خالف الغرض بعد  
وجوبه ان كان له وقت معين كالصوم والصلاة بطلت عدالة الا ان يكون التاخير  
بغيره وان لم يكن له وقت معين كالزكوة والنج ذكرنا طيف رواية يهتد عن محمد رحمهم  
الله انه قال لا تبطل عدالة و به اخذ محمد بن قاتل رحمه الله **وقال بعض** اذا خالف  
بغيره عذر بطلت عدالة و به اخذ الفقيه ابو الليث وعن ابي يوسف رحمه الله في الاثالي  
اذا لم يكن في الغفور والصحيح ان تاخير الزكاة لا سطر العدالة وان ترك الجمعة ثلاث  
مرات يصير فاسقا اذا ذكر في بعض المواضع و به اخذ شمس الامية السرخسي وذكر بعض  
المواضع انه سطر العدالة ولم يقدروا لم يذكر العدد و به اخذ شمس الامية الخوافي رحمه الله  
وعليه الفتوى وهذا اذا تركها مجانة ورغبة عنها من غير عذر اما اذا تركها لمنا اول بعد مساقاة  
او تاويل بان كان فيفسق الامام او يضلله لا تبطل عدالته ولا تقبل شهادته من كان زعوا  
بالكذب والذي يعلم شعور العرب ان كان يتعلم لاجل العربية لا تبطل عدالته  
وان كان فحشا وشهادة الشاعر مقبولة اذا لم يقد في شترق ومن كان يشتم اولاده  
واهل وحياته ذكر في بعض الروايات انه لا تقبل شهادته وقيل ان اعتاد ذلك  
بطلت عدالته وان فعل ذلك احيا ما لا تبطل وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان لم يكن  
قد قلا تبطل عدالة اما القذف يبطل العدالة ولا تقبل شهادته من تدخل الحمام بغير  
اذا لم يعرف رجوعه عن ذلك وذكرنا الكرخي رحمه الله لا تقبل شهادته من يمشي في الطريق  
بغير سراويل ليس عليه غيره ولا تقبل شهادته من ياكل في السوق بين ايدي الناس



لان ذلك لا يفعله من كان قد لمر و لا تقبل شهادة الا قلف وهو الكبير الذي ترك الختان  
غيره فان كان يعرف ان الختان سنة الا انه ترك الختان لحوق على نفسه لا تبطل  
عدالة وتوكل في بيعة لان اباحة الذبيحة يحتمل الملة وانه يعتقد ملة التوحيد  
ولا يقبل شهادته من يظهر شتم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي يوسف ان كان  
يتبلمنهم لا تبطل عدالة الشاهد وان شتمهم بطلت عدالته وشهادته الخصمي مقبولة اذا كان  
عدلا وكذلك شهادة المعلم وشهادة الاهل جازية الا الخطا به مروي فلك عن ابي  
حنيفة وابي يوسف رحمهما الله مروي من الروافض يصدق بعضهم بعضا من غير دليل  
يستجيزون الشهادة لمن يخلف بين ايديهم انه كذا لان في شهادتهم تمة الكذب الناس  
وبعضهم قدره بسنة والصحيح ان ذلك موقوف الى رأي القاضي والمعدل ومن اتى بالفسق  
لا يبطل عدالة والمعدل اذا قال للشاهد هو مقيم بالفسق لا تثبت عدالة المعروف  
بالعدالة اذ اشتهر بوزور ابي يوسف رحمه الله انه لا يقبل شهادة تة ابدالا انه لا يعرف توبته  
وروي الفقيه ابو جعفر انه يقبل شهادة تة وعليه الاعتماد وغير العدل اذا شهد بوزور  
ثم تاب جازت شهادته النصراني اذا اسلم وقد كان فاسقا فشهد في حاد تة لا تقبل  
شهادته استحسننا فيه يتبين حاله بعد الاسلام ولو كان هذا النصراني عدلا فاسلم تة  
شهد تقبل شهادته من غير ان يسأل عنه الصبي اذا احتلم ثم شهد قال محمد رحمه الله  
لا يقبل شهادته تة عالم يسأل عنه وهو بناء على ان عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا  
يجوز القضاء بظلم العدل وعليه الفتوى اذا شهد الرجل وهو فاسق فلم يتقن  
القاضي بشك تة حية قاب فان القاضي لا ينفذ شهادته وان شهد رجل لامرأة كق  
بحق ثم تزوجها بطلت شهادته ولو شهد لامرأة وهو عدل فلم يرد لها كمشهادته حتى  
طلقا جازيا وانقضت عدتها روي بن شجاع رحمه الله ان القاضي ينفذ شهادته تة  
ولو كان كافرا ان شهدا على كافر بعد الاقل توبته القضا اسلم المشهود عليه ثم اسلم  
الشاهدان مكانهما فان القاضي يامرهما باعادة الشهادة ولا يعيد لهما بعد الاسلام  
ويكتفي بالعدالة السابقة اذا قدم الامر ببلدة يخرج الى سد وحاسوا في الطريق بين طولي  
البي قال حلف رحمه الله بطلت عدالته الا ان يذهبوا للاعتبار حينئذ لا تبطل عدالته  
والفتوى على انهم اذا خرجوا الى بلد لم يظنهم يستحق التعظيم ولا للاعتبار وتبطل شهادتهم

وتنفذ

ويقصد بهذا الفصل مسائل التركيبة والتعديل والتركية على نوعين تركية الصورية وتركية  
العلانية في تركية العلانية يشترط ان يكون المعدل عدلا يعرف احوال الناس واسباب  
الكرخ وسرايط العدالة ولا تصح من العقول وتقبل شهادته اذا لم تشد عقله  
ولا يشترط العدد في التركيبة في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد رحمه الله يشترط  
فيه العدد الا ثمان فيما ثبت مع الشبهات والاربع فيما لا ثبت وعليه هذا الخلاف رسول  
القاضي والمركبي والمترجم عن الشاهد اذا كان الشاهد اذا كان الشاهد اعجميا والمترجم  
واجمعوا على ان ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصيرة تركية  
العلانية يشترط ذلك في المركبي فلا يصح تعديل الاعمي والصبي والمعتوق والفسق  
واجمعوا على انه لا يشترط لفظ الشهادة في تركية العلانية وصور تركية  
العلانية ان يجمع القاضي بين المعدل والشاهد فيقول المعدل هذا الشاهد العاقي  
عدله وصور تركية السران يبعث القاضي رسولا الى المركبي او يكتب اليه كتابا فيه  
اسماء الشهود واسماهم وحلائم ومخاطبهم وسوقهم ان كان سوقيا حتى يتعرف المركبي  
فيقال عن هيرانهم واصدقائهم فاذا عرفهم بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي  
البية عدل جازي الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب ذلك تحت اسمه بل سكت احتراز  
عن هتك السر ومقول اسما علم ادا عدل غير وخاف انه لو لم يصرح بذلك يقتضي  
القاضي بشك تة فحينئذ يصرح بذلك ولم يعرفه لا بالعدالة ولا بالفسق يكتب تحت  
اسمه في كتاب القاضي مستورا ثم القاضي ان شالجمع تركية العلانية وبين التركيبة السر  
وان سالكين تركية السرية زمانا تركا تركية العلانية واكتفوا بترك السرية لا يقضي  
القاضي القاضي بظلم العدل في قول ابي يوسف ومحمد ويسأل عن الشهود او لم يطعن  
وقال ابو حنيفة رضي الله عنهم ان كان المدعى حقا يثبت مع الشبهات كان للقاضي  
ان يقضي بظلم العدل واذا طعن الخصم في الشهود لا يقضي بظلم العدل واذا طعن  
الخصم في الشهود لا يقضي بظلم العدل واذا طعن الخصم في الشهود لا يقضي بظلم العدل  
العلانية في قولهم ان لم يطعن الخصم في الشهود والفتوى على قولهما وكذلك فيما  
لا ثبت مع الشبهات كالحمد وود القضا يسأل عن الشهود في قولهم وان لم يطعن  
الخصم فان لم يطعن الخصم في الشهود بل عدلهم فمقرحا وجوز ثلثة ان قال هم عدل



صدقوا فيما شهدوا علي او قال هم عدول جازين شهدوا علي او قال هم عدول ولم يزد في الرواية  
الاول والاول والثاني القاضي يقتضي عليه بدعوي المدعي ولم يسأل عن الشهود لان اقرار  
بالحق وان قال هم عدول ولم يزد او قال هم عدول الا انهم اخطوا في الشهادة فنفذوا  
علي وجهين اما ان كان المدعى عليه قد لا يصلح للتركية او لا يصلح بان كان مستورا او  
فان كان عدلا يصلح للتركية ينظر ان كان المدعى عليه لم يحدد دعوي المدعي عند الجواب  
بل سكت حتى يشهد عليه الشهود ثم قال هم عدول قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما  
الله القاضي للمدعي بشر كدتم ولا يسأل عنهم سوا كان المدعى عليه حقا ثبتت مع الشبهات  
او لا ثبتت مع الشبهات وقال محمد رحمه الله لا يقتضي القاضي قبل السؤال بل يسألهم  
لان عنده وان كان قول الخصم تعديل فالعدد في المزي بشرط عنده وعند مالا يشترط  
العدد وان كان المدعى عليه عند دعوي المدعي محمد دعوي المدعي فلما شهد عليه الشهود  
قال هم عدول في بعض الروايات جعل هذا علي الخلاف الذي تقدم عند مما يقتضي  
القاضي من غير سؤال وعند محمد لا يقتضي ما لم يعمل عن غيره وذكر في الجاهل الصغير ان  
في هذا الوجه لا يصح تعديل الخصم في قول ابي يوسف ومحمد ويكون تعديله بمنزلة  
العدم ولو بعض الروايات عن محمد في هذا الوجه يقول القاضي للخصم ماذا تقول اصد قول  
في الشهادة ام كذبوا فان قال صدقوا فقد اقر بما ادعي المدعي وان قال كذبوا لا يقتضي هذا  
اذا كان المدعى عليه عدلا فان كان فاسقا او مستورا لا يصح تعديل ولا يقتضي القاضي  
ولا يجعل قول الخصم هم عدول اقراره علي نفسه بالحق كما لو شهد عليه شاهد واحد  
فقال المدعى عليه هو عدل لا يكون قوله ذلك اقرارا وكذلك هنا بخلاف ما اذا قال  
هم عدول صدقوا فان ذلك يكون اقرارا واذا لم يصح تعديله اذا كان فاسقا او مستورا  
يسأل القاضي اصدق الشهود ام كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا فيقتضي القاضي  
بإقراره وان قال كذبوا لا يقتضي فان كان المرعي اثنا فعدله احدهما وجرم الاخر  
قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله المخرج اولي لاننا عندنا دليل غير ظاهر المال  
فكان المخرج اولي كما لو عدله اثنا وجرم اثنان كان المخرج اولي في قوله وقال محمد رحمه الله  
او اعدله واحد وجرمهم واحد القاضي يتوقف ولا يقتضي بشيء كدتم ولا يرد بل ينظر ان جرم  
اخر وثبت المخرج وان لم يجرمهم اخرج بل عدلهم اخر ثبتت العدالة وان جرم واحد

اثنا تثبت العدالة في قولهم لان قول الاثنان حجة مطلقة في الاحكام عدل في قولهم  
جرمهم اثنا وقوله عشرة كان المخرج اولي لان قول الاثنان حجة مطلقة في الاحكام  
بما لا قول واحد وان جرمهم اثنا وعدله يساوي قول الجماعة كما في دعوي الملك اذا اقام  
احد المدعين اثنا واما الاخر عشرة لا يخرج صاحب الغنم من رجل ادعي علي  
رجل حقا واما علي ذلك فهو ان جرمهم الخصم وارا ان ثبت ذلك بالبينه فخرج علي  
وجهين اما ان كان جرمهم الا يدخل تحت الحكم كخو ان يقول انا اقيم البينة علي  
ان شهد المدعي فسقه او زناه او علي اقرار الشهود ان المدعي استأجرهم علي  
هذه الشهادة او علي اقرارهم انهم قالوا لا شهادة عندنا المدعي في هذه المدعى  
عليه في هذه الخصومة او علي اقرارهم انهم قالوا لا شهادة عندنا المدعي في هذه المدعى  
عليه ولا علي غير اقرارهم انهم قالوا ان المدعي مبطل في هذه الدعوي او علي  
اقرارهم انهم شهدوا بوزر او علي اقرارهم انهم لم يجزوا المجلس الذي كان في هذا الامر  
لم يقبل شهادة شهود المدعى عليه ولا يثبت المخرج عند علمائنا في كراهية الحضاف انما  
تقبل وهو قول ابن ابي ثيبي والشافعي رحمهم الله والصحيح مذهبنا الوجه سنرا  
ان نشاهد المخرج يصح فاسقا بارقا بكيق ثبت ذلك بكتاب الله وهو اظهر  
الفاحشة من غير ضرر ولا يثبت المخرج بشهادة الفاسق وان كان في اثبات  
هذا المخرج اثباتا سر دخل في الحكم وهو دفع الخصومة عن المدعى عليه الا ان هذه  
الضرورة يمكن دفعها عن غير هتك الاسترابة بقولنا هذا المخرج للمدعي  
سرا او يقول القاضي في غير مجلس الحكم فلا يباح اظهار الفاحشة من غير ضرر  
وان ادعي الشهود عليه جرم يدخل تحت الحكم باقام البينة ان شهد المدعي  
ان الشهود الزمان او شربوا الخمر او سرقوا في شيا قبلت شهادتهم وبطلت  
بينة المدعي لان شهود المخرج وان اظهروا الفاحشة فانما اظهروها لا بحجاب  
المدعى اقامة الخصومة فبازت شهادتهم وكذا لو شهدوا علي اقرار المدعي ان  
شهوده شركاء في المسموع به وكذا لو شهدوا شهود المخرج ان شهود المدعي  
عدوا في قذف لانهم باظهروا الفاحشة وانما حكوا واطمروا الفاحشة من شهود القذف  
وكذا لو شهدوا المخرج علي اقرار المدعي ان شهود المدعي فسقه جاز شهادتهم



لا نفهم ما ظهر من القاضية فتقبل شهادتهم وكذا اذا اقام المشهود عليه البينة ان المدعي  
وكل الشاهد في هذه الحظوظ قبل شهادتهم وقد خاضع قبلت شهادتهم وكذا  
لو اقام البينة على اقرار المدعي ان شهوده شهودا باطلا او على اقراره ان شهوده  
لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الامر ولو اقام المشهود عليه البينة التي صالحت  
شهود المدعي على كذا من المال على ان لا يشهدوا على هذه الشركة فان القاضي  
لا يحد اعطيتهم المال ان قال نعم اعطيتهم واقام البينة على ذلك قبلت هذه البينة  
لانه اراد بهذا المستردا المال منهم فتقبل وان اقام لم يعطهم المال لا قبل هذه  
المال لانه اقام البينة على اظهار القاضية من غير ان يتعلق بها حكم فلا تتصل  
اذا كان فاسقة في السر وهو في الظاهر عدل فاذا راد القاضي ان يقضي بشهادته  
فاخير القاضية عن نفسه انه ليس بعدل صح اقراره على نفسه الا انه اذا كان صادقا  
في الشركة لا يسمع ان يخبر عن نفسه انه ليس بعدل لان فيه ابطال حق المدعي  
المركبي اذا سأل عن المشهود وعرفهم بالعدالة فاد التعليل روي عن محمد رحمه الله  
ان يقول هذا عندي عدل مرضي جانبا للشركة وبما اخذ بعض الساج وقال بعضهم  
هذا الغلط لا يكون بعدل الا ان قوله عندي لفظ موم فلا يكون تغديلا الا في  
ان الشاهد اذا قال الحق عندي فلا ان هذا المدعي يكون ذلك باطلا فكذلك في التعديل  
وقال بعضهم هذا الغلط في التعديل لا يوجب بطلان اقراره في العلم في العلم  
كذلك تغديلا وقال بعضهم يحتاج في التعديل الى حصة الفاظ هو عدل في  
غير الشركة صالحة مقبولة القول في رعي وقال بعضهم اذا قال هو عدل حار الشك  
يكون تغديلا وعلى الاصل والاشهاد عليه اذا عدل الشهود قبل ان يشهدوا عليه  
قال هم عدل فلما شهدوا عليه انكر ما شهدوا به وطلب من القاضي ان يسأل عن الشهود  
فان القاضي يسأل عنهم وقوله قبل الشركة هم عدل لا يبطل حجة في السؤال لانه  
يكون ان يقول كان عدلا قبل الشركة الا انه يتبدل حاله وحال شهوده عليه شاهدان  
حق فعدل احد منهم فقال هو عدل الا انه غلط او او هم عدل واحد مما قال  
عدلا الا انه فان القاضي يسأل عن الشاهد اخر فان عدل الشاهد الثاني في القاضي  
شهادتهما لان قوله غلط او او هم ليس يخرج فاذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدلها

فان

فان القاضية شهادتهما فان شهد شاهدان على رجل بحق فقال المشهود عليه بعد الشهادتين  
الذي يشهد به على فلان حق فقد اقر بحق على نفسه فيقضي باقراره وان قال ان يشهد  
وعليه الذي يشهد به فلان على حق او قال الذي يشهد فلان هذا على هو الحق فلما  
شهدوا عليه قال للقاضي سل عنهما فان القاضي يسأل عن الشاهد من فان عدلا  
قضي بشهادتهما وان لم يعدلا لا يقضي لان قوله الذي يشهد به فلان على ليس باقرار  
في الحال وانما يصير اقرارا بعد الشركة فيكون بمنزلة تعلق الاقرار بالشرط والاقرار لا يحتمل  
التعليق فاذا لم يصير اقرارا ولم يوجد التعديل فاذا طلب من القاضي ان يسأل عنهما  
سأل ولا يقضي قبل السؤال اذا شهد الشهود لرجل بحق فسأل المركبي عن الشهود فخر  
وسم الحرج فقال المدعي انا اتي بمن بعد له من اهل الثقة وحيي قوما يصلحون للمسالة  
عن الشهود فان القاضي يسمع ذلك ويسأل عنهم فان عدلهم يسأل القاضي الطاعين  
بما يطعنون لاحتمال انهم طعنوا بما لا يكون جرحا عند القاضي فان بينوا ما يكون طعنا  
كان الجرح اولى وان طعنوا بما لا يصلح طعنا عند القاضي فان القاضي لا يلتفت  
اليهم ويقضي بشهادة شهود المدعي ولذا لو عدل المركبي الشهود وطعن المشهود  
عليه وقال للقاضي سل عنهم فلا تاو فلا تاو سمي قوما يصلحون للمسالة عن الشهود فان القاضي  
يسأل عنهم فان جرحوا وبينوا جرحا صالحا كان الجرح اولى وذكر من سماعة رحمه الله في  
النوادر ان القاضي لا يلتفت اليه شاهدان لشهد الرجل والقاضي يعرف احدهما بالعدالة  
ولا يعرف الاخر فزكاه الشاهد الذي عرفه القاضي بالعدالة قال نعيم رحمه الله لا تغفل  
القاضي تغديله ولا ينسب له رحمه الله فيه قولان وعن ابي بكر الشامي رحمه الله في مثلته  
شهدوا والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فعلا الثالث فان  
القاضي يتقبل تغديلهما لو شهد هذا الثالث شركة اخرى ولا يقبل تغديلهما في الشركة  
الاولى وهو كما قال نعيم رحمه الله رجل غريب شهد عند القاضي فان القاضي يقول  
له من معارفك فان سمعهم وهم يصلحون للمسالة عنهم سأل عنهم في السعر  
والعلانية فان عدلوا سأل عنهم في العلانية فان عدلوا قبل تغديلهم اذا  
كان القاضي يريد ان يجمع بين تركية السر والعلانية وقد ذكرنا ان القضاة في  
زماننا تركوا تركية العلانية اذا كان العدل لا يعرف الشاهد فعلا شاهدان



عدلان عنده وسعدان بعد له لان الشاهد في هذا بمنزلة القاضي والقاضي يقبل قول  
 الاثنين فكذلك المعدل شاهدان شهدا بحق فقال المشهود عليه هما عبدان وقال  
 المشهود بخن احرار لم يمدك قط فان كان القاضي يعرف المشهود بالحرية لا يفتت الى الطعن  
 وان كان لا يعرفهم لا يقضي بشيء منهم حتى يقيم المشهود البينة انهم احرار ويقوم المدعي  
 البينة انهم احرار ولو انهم لم يقيموا البينة انهم احرار ولكن قال للقاضي سال عن اقامت  
 القاضي لا يقبل ذلك منها فان سال عنها فاجاب انها حران فقبل شهادتهما جاز ولا  
 يستحب ان يقبل ذلك من الشهود الابينة وكذا القول المشهور كلعبد الكفا عتقنا لا يقبل  
 القاضي ذلك منهما الابينة ولو قال المشهود عليه مائة مائة او مائة مائة او مائة مائة  
 شهد الا يقبل القاضي ذلك من الابينة بخلاف الاول لانا الحرية من سائر اهلية الشرا  
 قال عليه الصلاة والسلام الناس احرار الا في اربعة وذكر من حملت الشكوة فامثبت  
 الحرية بالحجة لا مثبت الاهلية اذا طعن المشهود عليه في الشهود فسال من القاضي  
 عن المشهود فبحر هو لا ينبغي للقاضي ان يقول للمدعي جرح شهودك وانما يقول مرد  
 شهودك او يقول له لم يجد شهودك رجل بين ظمركم لا يعرفون فقبل ذلك  
 فاقام بين اظهريهم ولم يظفر لهم منه الا الاصلاح والاستقامة كان ابو يوسف رحمه الله  
 يقول اولا اذا مضت ستة اشهر وسعهم ان يعدلوا ثم قال لا يسمعهم ان يعدلوا  
 حتى يقيم ستة وقال محمد رحمه الله لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم  
 وعالية الفتوي قال ومن اصل ابي حنيفة رضي الله عنه في مثل هذا التوقيت والتوقيف  
 الى رأي المبني به شاهد شهد بعد لم شهد عند القاضي في حادثة اهري  
 قال ان كان العهد قريبا لا يستعمل بالتعديل وتكليف القريب قال بعضهم  
 مقدرة ستة اشهر ومادون ستة اشهر قريبا وقال بعضهم مادون الستة قريبا  
 والصحيح انه يفرض ذلك الى رأي القاضي ويصح تركية السر من الوالد والولد والعبد  
 والمرأة والغاسق والمجدود في القذف والاعمى والصبي في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 وقال محمد رحمه الله لا يقبل شهادته لا يصح منه تركية السر كما لا تقع تركية  
 العلانية من الغاسق والمجدود في القذف والعبد والاعمى والصبي والله سبحانه  
 وتعالى اعلم **فصل فيمن لا يقبل شهادته للتممة** وهي انواع منها

تكره

في هذه الصورة لا يبطل حق المدعي فان كانت شهادته قاسر وقبول من شهادة غيره  
 لا يسعدان يستع عن الحضور وهذا بمنزلة التعديل اذا كان المعدل يعلم انه لو لم  
 يعدل عدله غيره وسعدان يمتنع وان كان لا يعدل غيره لا يسعد الا امتناع عن التعديل  
 ولو كان الشاهد يتنحلا لا يقدر على المشي ولا يمكنه الحضور فلا داء الشهادة الا راكبا  
 وليس عنده دابة ولا ما يستكرى دابة فيعتل المشهود له اليه دابة فكري لا الشهادة  
 لا تبطل شهادته ولو لم يكن كذلك فهو يتدبر على المشي او كان يجيد دابة فيعتل المشهود  
 له اليه دابة فكري لا يقبل شهادته في قول ابي يوسف رحمه الله وان اكل الشاهد  
 طعاما المشهود له لا ترد شهادته **قال الفقهاء** ابا الليث رحمه الله الجواب في الرلو  
 قال رامة الطعام ان لم يكن المشهود له هيا طعاما للشاهد بل كان عنده طعام  
 فتدبر اليهم واكلوا لا ترد شهادتهم وان هيا لهم طعاما فاكلوا لا يقبل  
 شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك لكنه جمع الناس  
 للامانة وهيا له طعاما وبعث اليهم دواب واخرجهم من المصفر فقبلوا  
 طعاما مختلفوا فيه قال ابو يوسف رحمه الله لا تقبل فيهما والفتوي على قول  
 ابي يوسف لان العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصاً في الانكحة فانهم يعدلون  
 السكر والخلاب وسرور الدراهم ولو كان ذلك قد حان في الشهادة لما فعلوا ذلك  
 رطلان شهدا على مريض صاحب فراش انه طلق امرأته ثلاثا وقال اشهد ما يدلك  
 في صحته وامرنا بكتما نه فكتماناه لا يقبل شهادتهما شهدا على انفسهما  
 بالفسق وعن ابي القاسم رحمه الله او شهدا ثنان على طلاق امرأة او عتق امرة  
 وقال لا كان ذلك هاهنا اول جازت شهادتهما وتأخيرهما لا يوهن شهادتهما  
 قال مولانا رحمه الله عنه وينبغي ان يكون ذلك وهذا اذا علم انه بمسكها امسال  
 الزوجات والامار لان الدعوى ليست بشرط لهذه الشهادة فاذا اخرجوها  
 صاروا فسخة فلا تة فتكلموا به لا تقبل شهادتهما بعد التوبة ان الولي قد عفا  
 عنها قال الحسن رحمه الله لا تقبل شرع دتم الا ان يقول ان كان من عفا عن  
 هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف رحمه الله اقبل في حق الواحد وقال  
 الحسن رحمه الله اقبل في حق الكل ثلاثا شهدوا في حادثة ثم قال احد



قبل القضاء استغفر الله قد كذب في شهادتي فسمع القاضي ذلك القول ولم يعلم اليه  
قال ذلك فسالهم القاضي فقالوا كلنا على شهادة تناقوا لا يقتضي القاضي بشكهم ويحكم  
من عنده حتى ينظر في ذلك فان جاء المدعي بالثمين منهم في اليوم الثاني شهدا  
بذلك جازت شهادتهما رجل شهد ولم يبرح حتى قال او هت بعض شهادتي في ذكر  
في الجامع الصغير ان كان عدلا جازت شهادته فيما بقي وان ابرح عن مكانه ثم قال او هت  
بعض شهادتي او غلطت او نسيت لا تقبل شهادتي قالوا وكذلك لو نسي بعض الحدود  
وبعض البينة تدارك في مجلسه جازت شهادته اذا كان عدلا لا قبل هذا اذا كان كلامه  
الاول شهادة فان لم يكن بان لم يذكر لفظ الشهادة في كلامه الاول فبرح ثم ذكر بعد ذلك  
جازت شهادته وعن ابي يوسف رحمه الله في المستقي اذا شهد بعد القاضي بشهادة  
ثم جاء بعد يوم وقال شككت في كذا وكذا لو قال غلطت او نسيت وان كان القاضي  
يعرض بالاصلاح ولم يكن معها فقبل شهادته فيما بقي وان كان لا يعرف بالاصلاح  
بطلت شهادته وعن ابي حنيفة رحمه الله عنه في المجرد اذا شهد عند القاضي بشهادة  
ثم زاد اقبه قبل ان يقضي القاضي او بعد ما قضى او قال او هت او هتا وهما غير متممين  
قبل القاضي ذلك منهما ذكر الناطقي رحمه الله في الواقيات ولو قال الشاهد  
تعدت ولم اعد لم يبدالي فوجهت كان ذلك رجوعا عما شهد به في قوله والعنوي على  
ما ذكر في المجرد عن ابي حنيفة رحمه الله ما يبيد المطلق وتعيين المحتمل يصح من  
الشهود وان كان ذلك بعد الافتراق وذكر في الكتاب في مواضع رجل ادعى ارا  
في يد رجل واقام شاهدا من شهدا ان الدار له فان القاضي يقضي بالسبيل  
والدار للمدعي فان قال لا قبل القضا ليس السبيل انما هو للشهود عليه فقبل ذلك  
منها ويقضي للمدعي بالساحة دون البنا وان قال لا ذلك بعد القضاء كان عليها  
قيمة البنا للمقضي عليه لان اسم الدار يتناول البناء نبيفا فاذا بينا ذلك قبل  
بمنزلة بعض المحتمل رهلان قال لا لا شهادة لفلان عندنا ثم شهد المدعي ذكر في المستقي  
انه يجوز شهادتهما وعن محمد رحمه الله في النواذر اذا قال لا شهادة لفلان عندك في امر  
او قال لا اعلم لي بهذا ثم شهد بعد ذلك جازت شهادته وكذا لو كان رهلان قال لا كل  
شهادة لفلان على فلان فهي زور ثم جاء فشهد او قال لم تذكر حيث قلنا

ثم تذكرنا

ثم تذكرنا جازت شهادتهما فقالوا لو قال المدعي ليس لي على فلان دعوى بهذا الحق بينة شر  
حاجبينة ذكر الناطقي عن محمد رحمه الله انما تقبل دروي ابن شجاع عن ابي حنيفة رحمه الله  
انها لا تقبل لانه الكذب شهود ولو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به شهدا لا قبل  
شهادته وروى عبد الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انما تقبل وعن ابي يوسف في النواذر  
رجل جاء بقتل اثنين على رجل مكتوب في احد يمينه ان فلان عليه الف درهم لا شئ له  
عليه غيره ومكتوب عليه في الاخرى مال اخر لا شئ له عليه غيره ولا وقت ولا مكان  
او كان الوقت واحدا وصاحب المال يدعي جميع ذلك فله المال كله وفي نوادر من رستم لا  
يحكم بغيري الا ان يكون في وقتين مختلفين فيجب الاخر والا اول باطل ومن الشهادة الباطلة  
الشهادة بالجهول رجل غضب جارية فجاء المعصوب منه بشهود وشهدوا ان  
المدعى عليه غضب جارية له قال في الاصل يقبل الشهادة وبحسب المدعى عليه حتى يحج  
لها ويرد لها على صاحبها فان احضر المشهود عليه جارية ان انفق الغاصب والمعصوب  
منه ان جارية هذه بفضي بها للمعصوب منه وان انكر الغاصب ان يكون هذه  
الجارية جارية المدعي وادعاه المدعي لا يقضي بها المدعي لم يقرب البينة  
المغايبة التي غضبها منه لان البينة الاولى انما قبلت من غير بيان الصفة والقيمة  
في حكم الجهول لانه القضاء بالجارية قال القاضي ابو بكر الاعمش رحمه الله تاويل هذه  
المسئلة اذا شهد الشهود على اقرار الغاصب انه غضب جارية فيكون الثابت  
شهادتهم اقرار الغاصب انه غضب لانه جارية فيكون الثابت شهادتهم اقرار الغاصب والاقرار  
بالجهول جازم ويومر بالبيان في صورة الاقرار لجارية وقال هذه تلك الجارية كان  
القول قوله اما لو شهدوا على فعل الغصب لا يقبل شهادتهم لانهم شهدوا بالجهول  
**قال في حاشية المشايخ** رحمهم الله تقبل الشهادة على فعل الغصب وان لم يصفوا الجارية  
ولم يذكر واثبتهم في حكم الجنس لا في التقاضي بالجارية لان الغصب انما يكون بعد مس  
الشهود عادة فلو لم تقبل الشهادة من غير بيان الصفة والقيمة تفتح باب الظلم فان قال  
الغاصب ما تبت تلك الجارية او قال بعتها ولا اقدر على ردها ان صدقه المعصوب  
منه في ذلك وطلب منه القيمة بفضي له بالقيمة وان كذب بحسب الغاصب حتى يفي ربات  
تقع عند القاضي انه عاجز عن ردّها وذكر في الجامع ان الشهادة على الغصب مقبولة





قيمته وكونه الاصل رجل قال لعينه اودعتك عبدا وانه قال المستودع ما اودعتني  
 الامة وقد ماتت قائم المدعي شهيدا فشهدوا انه اودع عبدا وانه ضمن المدعي عليه  
 قيمة العبد بحجوه ايداع العبد ولا يضمن قيمة الامة بحجلا كما عند المودع قالوا انما قيل  
 البينة على الابداع اذا وصفا العبد والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك الموصوف وان لم  
 يعرف القاضي ذلك مال المدعي اقامة البينة على مقدار القيمة اما اذا شهدوا انه اودع  
 عبدا لم يضمنوا العبد لا يقبل شهادتهم اقلوا على قياس مسيلة الغضب ينبغي ان  
 يقبل وحسب حجة بحجته كمانه الغضب وقال بعضهم لا يقبل الشهادة في فصل الودعية  
 اصلا ويقبل في فصل الغضب ووجه قولهم في ذلك ان الغضب يبعد من اليهود عادة  
 فلم يقبل شهادتهم من غير بيان الوصف ولا يمكن ادعاء الشهادة فيتملة الحكم لمكان  
 الضرورة ولا ضرورة في الابداع وذكر في المنتقى شاهدان شهدا على رجل انه غصب  
 لهما شاة واحدة فقبل شهادتهما ودفن عليهما قيمة الشاة ولو شهدا ان شاة واحدة  
 دخلت في غنم هذا لا يقبل شهادتهما شاهدان شهدا على رجل انه غصب منه ثوبا واختلفا  
 في لونه لا يقبل شهادتهما وانما لا يقبل لان بيان اللون شرط لقبول الشهادة في الغصب  
 بل لا سيما اذا اختلفا في اللون فمختلف المصوب فانما شهدا على رجل انه غصب  
 اخروجه من بيت الشاة من غير بيان ولو اختلفا في البيان لا يقبل وكما لو شهدا  
 على احد ود وذكرا الحدود الثلاثة وسكنوا في الرابع جازت الشهادة عندنا ولو بينا الحد  
 الرابع واختلفا فيه لا يقبل شهادتهما ونما ونظاير هذا كثيرة رجلا شهدا ان لهذا الرجل  
 هذه الدار الف ذراع فاذا الدار خمسة ذراع بطلت شهادتهما لكون الكذب في شهادتهما  
 وكذا لو شهدا ان لهذا القدر عشرة اجربة فاذا القدر خمسة اجربة ذكر ابو  
 يوسف رحمه الله في الاما الى انه يقبل شهادتهما وقد شهدا ان هذا لا يقبل رجلا ادعى  
 عبدا في رجل وقال بعني هذا العبد بالف درهم ونقدت الثمن فانكر المدعي  
 عليه البيع وقبض الثمن فشهد المدعي بشاهدان على اقرار البايع بالبيع  
 وقبض الثمن وقال لا تعرف العبد ولكنه قال لنا عبدي زيد وشهد شاهدان اقرار  
 هذا العبد اسم زيد او البايع اقرار ان اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ويجوز  
 الداعي ان يلف رد الثمن لان قبض الثمن ثبت بشهادة الشهود على اقرار البايع

وان نكل

وان نكل البايع عن اليقين فكمه البيع بنكوله وان شهد الشهود ان البايع اقرانه باع عبدا  
 زيد المولد فنسبوه اليه في يعرف به من عمل او صناعة او حلية او عيب ووافق هذا ذلك  
 العبد قال هذا والاولة في القياس سوا الاية استحسنوا النسب اليه معروفا ان اجتمع  
 وكذا في الامة رجلا ادعى انه وارث فلان الميت واقام شاهدين فشهدا انه وارث فلان  
 الميت لا وارث له سواء فان القاضي يسألها عن السبب ولا يقضي قبل السؤال لان الورثة  
 مختلفة لا اختلاف اسما لها والقضا بالمجهول مستعذر فان مات الشاهدان او غابا قبل ان  
 يسألها لا يقضي القاضي بشي ولو اقام المدعي شاهدين ان وارثا وان قاضي يترك  
 فلان بن فلان قضي بانه وارث لا وارث له سواء واستشهدنا على قضايه ولا نذكر في  
 سبب قضي بولاية فان هذا القاضي يسأل المدعي عن السبب الذي قضي له القاضي فان  
 بين سبب قضي له بالميراث لان قضا القاضي يحل على الصحة ما امكن ولا يقضي بالتك  
 فمضي له بالميراث ولا يقضي بالسبب الذي بين المدعي لان القاضي لا يدرى هل هذا  
 الاول قضي بذلك السبب او لا رجلا ادعى على رجل انه شجر ولم يله فلا مانع صحة عمدا  
 فامتنعوا فشهد الشهود على موثقة وقال لا نذكر مات او لم يمت ذكر في المنتقى انه  
 يجوز شهادتهما على الوثقة لانها اتفقا على الوثقة قالوا اذا شهد الشهود لرجل يدار  
 في يد رجل وقالوا عرف الدار وقضا على حدودها ونذكر حدودها وامسينا اليها  
 لكنا لا نعرف اما الحدود فاذا اتفقا على ما بينا حدودها ونعرف ان هذا الحد  
 وفي شك ونعبد هذا المدعى وبجته ايتين له لنصف اليهود على الحد والحضر تمام فاذا  
 وتفا على وقال هذه حدود الدار التي شهدنا بها لهذا المدعي فمضى تلك الدار وهذه  
 حدودها ثم ترجعون الى القاضي فيشهدا لا ميثان انما وقف على الدار وشهدا على اسما  
 الحد وحينئذ يقضي القاضي بالدار التي شهد بها الشاهدان مبشرا وكذا القرية والكثور  
 وجميع الضياع والعقارات ولو شهدا ان الدار التي في بلد كذا في كذا سنة في فلان تملك  
 دار فلان بن فلان القلا في في يد المدعى عليه هذه الدار المدعي وفي ملكه  
 لكنه لا نعرف فحدودها ولا نثق على وقال المدعي للقاضي انا انك ببني بوطاف  
 يعرفون حد هذه الدار والتي يشاهد من شهدا ان حدودها كذا وكذا اختلف جواب  
 هذه المسئلة في السخ ذكر في بعض اهل القضا يقبل ذلك ويحكم بها للمدعي كما في

مطلق قضا بطلان  
 على عمل الصحة ما امكن

اذا شهد الشهود  
 على رجل يدار



المسئلة الاولى وذكرني بعضها انه لا يثبت بها ولا يحكم للمدعي لان الشكوة الاولى في هذه المسئلة  
ليست بحجة اصلية دون الشكوة الثانية فكان وجودها وعددها مستورا وكذا الوثيقة والخانوت وجميع  
العقارات ثم قال في الكتاب وهذا كله اذا لم يكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل  
مخوف او عمر بن حريث بالكلية ودار الربيع بالبصرة وشهد بها الشاهدان لانسان ولم يذكر  
المحدود لا قبل شرا وتمام في قول ابي حنيفة وقيل في قول صاحبه والضيعة اذا كانت  
مشهورة ففوق هذه الخلاف ايضا واجمعوا ان الرجل اذا كان مشهورا كثر من ابي حنيفة وان  
ابي ليلى لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم والنسب فان لم يكن العقار مشهورا فشهد الشهود على  
المحدود والثلثة وثوقا لولا عرف الرابع جازت شهادتهم استحضارا ويقضي بها للمدعي ويجعل  
الحديث الثالث محادا للمحدود الاول وان ذكر المحدود الاربعة ونظروا في الحد الرابع لا قبل  
شهادتهم قيا واستحضارا ولو شهدوا ان جميع ما بيده من الدور والاراضي وغيرها  
التي هي معروفة للمدعي هذه الميراث له عن ابيه فلان لا يعرفه وارثا غيري ونحن نعرف المحدود  
جازت شهادتهم بالطريق الذي قلنا فيما تقدم وان كان لا يعرف الحد ولا قبل شهادتهم  
رجلا شهدا على رجل انه يعضها بيطا فلان ان ذكر واحد من الحايط وتبين الطول  
والعرض جازت شهادتهم وان لم يذكر واقية لان بينا المحدود والطول والعرض يعرف  
القاضي قيمة بالسؤال على كل حال ولا ينافي الله عنه وعندي لا بد ان يذكر من المال المستحق  
ويبينوا موضع لان الحايط من الموضع الحايط من الخشب مختلفان اختلافا فافاضا  
رجل ادعي بحري ماء في ارض رجل او طريقا في دار رجل في بعض الروايات انه لا شجر  
دعواه ولا قبل الشكوة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكرني الاصل انه  
تسمع دعواه وقبل الشكوة وان لم يبين ذلك رجل له تسعة اولاد اقربهم  
وهو اقراره ان خمسة من اولاده فلان وفلان ذكر اسمهم في الرصد عليه الف  
درهم ثم مات بعد ذلك وطلب خمسة من اولاده ذلك وامكر ساير الورثة فشهد  
الشهود على اقراره بذلك في صحته وقالوا لا نعرف المترحم لانهم ما كانوا حاضرا  
عند الاقرار قالوا ان اقرا ساير الورثة باسماء هؤلاء ثبت المال بشكوة كما لو اقرار  
لغايب وذكر الاسم والنسب وادعي المال كان المال له وان محمد ساير الورثة اسماهم  
كلهم المدعون اقامت البينة على انهم يسمون بالاسامي القيدة كرايهم وادعي

البينة

البينة ولم يكن في الورثة سواهم بذلك الاسم يقضي لهم بالمال رجلا ادعي في دار رجل انه استهلك  
عليه وادعي اعدا معا لوما فشهد الشهود له بذلك قال النبي رحمه الله ينبغي ان يذكر المذنب  
والاناء فان لم يذكر واخاف ان تبطل الشكوة ولا يقضي بشي وان بينوا ذلك جازت  
شهادتهم ولا يحتاج الي بيان اللون لان المنافع تختلف بالذكور والانثى لا باللون  
قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان لا يشترط الجنس كالزهر والحار والابر ولا يشترط  
ذكر الانثى لان الذكر والانثى في الحيوان جنس واحد وقد مر من قبل هذه المسئلة  
المتقي اذا شهد الشهود ان المدعي عاقلية فحسب شكاة هذه المدعي وادخلها في غنمه  
جازت شهادتهم وان ذكروا الانثى الذكور والشاه اسم جنس تناول الذكر والانثى  
ولهذا لو وكل انسانا ان يشترى له حمارا او فرسا صح التوكيل وان لم يذكر له كور ولا نورة  
وشهود السرقة اذا اختلفوا في الذكور والانثى لا قبل شهادتهم فذلك لا يولد على  
انه لا يباي الذكور والانثى في دعوى العصب والاستهلاك رجلا ادعي على اورثته ميت  
مالا واحضر شاهدين فشهدا ان الثوب احدث من هذه المدعي منديلا فيه دراهم ولم يعلم كم وزن  
الدراهم قالوا ان علم الشاهدان انه كان في الصرة دراهم خمر وهام ليس دون مقدار ما يقضي  
عندهم فاما الدراهم قال مولانا رضي الله عنه قالوا ينبغي ان يعلم بجود الثوب لا بحال الثوب او فرق  
من غير ان نفقدا بيضا ليلسا مما جاز ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومستم  
الحاجة الي الشكوة قالوا ينبغي للشاهدين ان يشهدا انه دفع اليه دراهم وقبض منه  
الثوب ولا يشهدان على البيع الا اذا كانا بينهما مقدمات يعلم الشهود ان الاخذ والاعط  
كان على وجه البيع والقاضي الذي وقعت عنده الخصومة يعتقد جواز البيع بالتعايط  
رجل ادعي دارا له ورثتها من ابيه ورجل اخر ادعي انه اشترىها من المتوفى ذلك فياء  
مدعي الشرايهم وشهدوا ان الميت باعها منه ولم يقولوا انه باعها وهو يعلم كذا قالوا ان  
كانت الدار في يد مدعي الشرا او مدعي الميراث فالشكوة جائزة لان الشكوة على  
مجرد البيع انما لا قبل اذا لم يكن الدار في يد المشتري او في يد الوارث اما اذا كانت  
في يد المشتري او في يد الوارث كانت الشكوة على البيع بمنزلة الشكوة على  
البيع والقبض وشتم لا يحتاج الا ذكر ملك البائع ولا مدعي الميراث والشرا من الميت  
كل واحد منهما يقر بملك فلا حاجة الي ذكر ملك الميت كما لو شهدوا ان الميت اقر بها



للمدعي نصيب من ارضه وحلادعي على رجل ان له حق الشرب من هذه النهر واحضر شهودا فشهدوا  
 ان المدعي كان يحرك فيه الماء لا يقبل شرا ثم اذا شهدوا ان له فيه بحري الماء وحقا ثانيا فبينوا  
 ذلك ولو اقر المدعي عليه فقال المدعي كنت تحرك فيه الماء انت غاصب وليس لك ان تحرك فيه  
 الماء اصل ذلك ام فصل يصير منزله باليد ولا تقبل دعوي الغصب الابسية وامداع  
**فصل ومن التهمة الباطلة** شهادة الانسان على فعل نفسه اذا شهد القاسم  
 فيما اقتسم كما رت شرا وتما في قوله ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد رحمهم الله لا تقبل شرا وكما  
 صور ذلك اذا قسم الدارين الوارثين ثم شهد ان هذا النصف لهذا الوارث وهذا النصف  
 لهذا الوارث الاخر وقع ذلك في قسمتهما وانما قبل الشهادة فيقول ابي حنيفة وابي يوسف  
 رضي الله عنهما لان الملك لا يثبت بقسمتهما ما لم يترافيا على ذلك او يستعمل القرعة  
 رجلان شهدا ان فلانا امرنا ان نحرق فلا نأكله ببيع عبده فاعلمناه قال ابو يوسف  
 رحمه الله يجوز شرا وتما ولو قال لا شهدا ان زوج هذه المرأة قال المناظر امرنا في هذه  
 فخيرناها فاختارت نفسها لا تقبل شرا وتما ولو شهدا على رجل على ان يبيع عبده من رجل  
 ثم انكر قبضه فقال لا نحن وزناها فلية ان كان رب المال حاضرا عند الزوجان جازت شرا وكما  
 وان لم يكن حاضرا لا يجوز وفي بعض الروايات لا يجوز شرا وتما الذي كان في الكمل  
 الذي وقع في الدرع رجل ادعي دارا في يد رجل فشهد شاهدان ان المدعي  
 استأجرنا على بناها او غير ذلك مما لا يحج عليه الضمان في ذلك جازت شرا وتما وان  
 قال استأجرنا على هذه فشهدناها لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعي ويضمنان قيمة  
 البناء المدعى عليه وذكر في الطلاق الاصل لو شهدا ان فلانا قال لامرأته انت طالق  
 ان كالت فلا تاو فلانا فشهدا الحصاد كلفتهما او شهدا انه قال لهما يوما تكلان  
 امرنا في فلان فله في طالق وانما قد كلفاها كانت شهادتهما باطلة وكذا لو شهدا  
 على رجل انه قال لبعده فلان ان كلفت الشاهدين في انت حر وانك قد كلفما والمولى  
 محمد او شهدا انه قال للشاهدين ان كلفتما عبدي فصحروا وتما قد كلفاه  
 فشهدا وتما باطلة ولو شهدا انه قال لبعده ان دخلت دار هذين الشاهدين فانت  
 حر وانك قد دخلت دارهما فشهدا وتما جازت ولو حلف ان لا يقر منهما شيئا فشهدا  
 انه حلف بحق على ما لا يستقرض شيئا ابدا فشهدا وتما قد اقضاه لا يجوز

شرا وتما

شهادتهما ولا يعتق العبد ولو شهدا انه حلف ان لا يستقرض شيئا ابدا وان قد طلب  
 منهما ان يقرضاه ولم يقرضاه جازت شهادتهما ولو حلف ان لا يهدم دار هذين او لا  
 يتقطع يد هذين فشهدا على انه فعل ذلك مما لا يجوز شهادتهما وذكر في طلاق الاصل  
 لو شهدا على رجل انه امرهما ان يزوجاه فلا نه وانما قد فعل ذلك جازت شرا وكما  
 رجل قال ان دخل داري احدنا فمراة طالق فشهدا ثلثة انهم دخلوا داره قال ابي  
 يوسف رحمه الله ان قالوا دخلنا جميعا لا تقبل شرا وتما وان قالوا دخلنا ودخل هذين  
 معنا جازت شهادتهما وسبيل ابو يوسف عن هذه المسئلة فقال اذا شهدا رابعة  
 او ثلثة اننا دخلنا جميعا تقبل شرا وتما وان كانا اثنين لا تقبل فقال له الحسن اصبت  
 وقالتم اصحابك رجلان شهدا على رجل انه قال لهما ان لمست جسدي كما وضعت في  
 فشهدا انه قد مس ثيابها جازت شهادتهما قالوا اذا اراد الشهود في هذه المسائل  
 ان يشهدوا بالعق فطريقهم ان يشهدوا بالعق لا غير وكذلك رجل له شرا وتما  
 على كتاب وصيته بس وله فيه وصيه قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ينبغي ان يقول  
 اشهد على جميع ما في هذه الكتاب الا هذا ووضح يده على ما اوصيه له وعن ابي القاسم  
 رحمه الله اذا ادعت امرأة على ورثة المزوج مهرها فانكر الورثة نكاحها وكان الشاهد  
 بولي تزويجها قال اشهد على النكاح ولا تذكر العقد عن نفسه رجلان شهدا على  
 رجل ان قال ان كلمتا ابا كان عبدي حروا انه قد كلم ابا ما قال ابو يوسف رحمه الله ان  
 كان الاب مقرا انه قد كلمه فالشهادة باطلة وكذا لو كان الاب غائبا او ميتا واذا كاف  
 الاب حاضرا منكر اجازت الشهادة وكذا لو كانت اليمين على ضربيه ولو شهدا انه قال  
 عبدي حران ضربت كما فشهدا شاهدان سواهما انه ضربهما لم يجز شرا وتما وكذا  
 ان اقر الشهود على بضرهما وانكر اليمين رجل على الف درهم لرجل فوزن الغريم  
 الف ووضعه بين يدي الطالب وقال حدها قد اوفيت فقال الطالب لرجل اخر  
 ناولني هذه الالف فناولته ثم شهدا على المقتضي انه هو الذي دفع اليه الف درهم  
 جازت شرا وتما رجلان شهدا على رجل انه قال لهما ولرجل اخر ايك طلق امراتي فهو  
 حايروا قال امرنا في ابيكم فايكم طلقا فهو حايروا الزوج محمد ذلك لم يجز شرا وتما  
 ولو اقر الزوج بالامر وشهدا لا يثبتان على طلاق الساكت لم يجز شرا وتما من قبل

قف



انهم شركاء في الوكالة فاذا استتركوا في الوكالة لا تقبل شهادة بعضهم على بعض له ولا عليه  
قال ابو حنيفة رحمه الله في الكيالين شهدا ان هذا باع من هذا الرخضة وكلناه نحن المشتري  
بامر البايع لم تجز شهادتهما رجلان اشترى من رجل ثوبا ونقده الثمن اوله ينقدها حتى  
شهدا ان البايع ان هذا الثوب لهذا المدعي امره ان يسعد والمدعي لصدة قال محمد  
رحمه الله لا تقبل شهادتهما محصطاع من ديوان القاضي وفيه شركة في الشهود بحق القاضي  
لا يذكر ذلك فشهد عنده كاتبا ان شهود هذا شهدوا بكذا لا ينبغي للقاضي ان  
يقضي بشهادتهما ولو ضاع سجل من ديوان القاضي فشهدا كاتبا عنده ان هذا  
اقر بهذا عندك بكذا فان القاضي يقبل ذلك وكذا الوضاع اقرار رجل فشهد  
القاضي كاتبا ان هذا اقر عندك بهذا وكذا وقد سمعناه فان القاضي يقبل ذلك  
لان يومئذ لا يحضر شاهد الكاتبا ان علي بن شريك في الشهود والشهادة على الشكوة لا تقبل  
بدون العمل ولم يوجد وفي مسيلة السجل والاقرار شهدا على حق محكوم به او على اقراره  
الخصم فجازت شركتهما في ما فشهد عنده من النصاري انه اسلم لا يصلي  
عليه بشهادتهما وكذا لو شهدا من المسلمين لو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقية  
اوليائه كفار من اهل دينه فادعي الولي المسلم انه اسلم وانه اوصي اليه واراد ان  
يأخذ ميراثه وشهدا انسان من اهل الكفر بذلك باحد الولي المسلم ميراثه بشهادتهما  
لان شهادتهما على الاسلام في حكم الميراث قامت على اوليائه الكفار وشهادة بعضهم على البعض  
محجة ويصل عليه بشهادة الولي المسلم ان كان عدلا ولو لم يشهد على اسلام غيره الولي يصلي  
عليه بقوله وليه المسلم ولا يكون له الميراث ولو شهد رجلان وامراتان من اهل الاسلام  
انه اسلم وهو يحد بحجر الامام على الاسلام ويحبسه ولا تقتله لان معنى ما فصل  
فيه شهادة النساء ولو شهد عليه ذميا انه اسلم فشهدا بها باطلة لانه مرتد  
في زعمهما وشهادة الذي على المرتد باطلة وكذا العبدان والمجذومان في قذف  
ولو شهد في نصرا في اربعة من النصاري انه زنا بامة مسلمة فان شهدا على انه استكرهها  
حد الرجل فان قالوا طاعة وراى الحد ويعترف بالشهود في حق الامة المسلمة لانه الزوج  
الاول لم يشهد واعاياه بالحد فيقضي شهادتهما شهادة على الذي فيقبل وفي الوهم  
الثاني شهد واعاياه بالحد فبطلت شهادتهما في حقهما واذا بطلت في جانب المرافع  
بطلت

بطلت في حق الرجل وانما يعذر الشهود لانهم قد قذوا لامة واحدا حصان المقدوف لم يجب الحد  
على الشهود فيجب التعزير وكيل مجلس القضا اذا ادعي لوكله بخصه موكله ان لوكله على  
هذا اذا قال المدعي عليه قد قضيت فانكر موكل المدعي القضا فشهد هذا الوكيل مع رجل  
اخر انه قد قضاه قالوا لا يقبل شهادته الوكيل لانه ادعي عليه المال حكم الوكيل فاذا  
شهد في مجلس علي قضا الدين كان منا قضا فلم تقبل شهادته وقد فرقوا بين هذا  
وبين مسيلة مذكرة في الكتاب رجل ادعي ما لا انه اقرضه فشهد المدعي عليه المال  
فقام المدعي شاهدين فشهدا احدهما انه اقرضه وشهدا الاخر انه اقرضه ثم قضاه  
فانه يقضي بالفرض بشهادتهما وشهادة الذي شهد بالقرض والقضا لم يقبل شهادته  
بالقرض ووجه الفرق في ذلك ان شهادة الدين والقضا لم يشهد بقيام الدين للمحال  
وانما يشهد بالقرض فلم يكن منا قضا اما في مسيلتنا وكيل المدعي عليه المال للمحال  
فاذا شهد على القضا رتب طلبا دعواه الدين حكم الوكيل مرة وكلت رجلا بطلت  
بشهادتهما من الزوج فادعي الزوج الخلع وشهدا اخر في القضا اختلفت على كذا لا تقبل  
شهادة الوكيل كانه مسيلة دعوي الوكيل وهذا نظير ما ذكر في الكتاب رجل ادعي  
لرجل على رجل لصديقه فقام الشهود عليه البيعة ان الشاهد ادعاه قبل هذا  
بطلت شهادته لكان التناقض واسما علم **باب من الشكوة التي**  
**تكذب المدعي شهادته** في بعض ما شهد له في الباب فصول اربعة **فصل في الشكوة التي**  
**بطلت دعوي الشكوة** في فصل في اختلاف الشاهدين فصل في تعارض البيعتين على الواجب  
في وقتين مختلفين اما الفصل الاول وهو فصل الشكوة التي يحالف دعوي الاصل فيه  
ان شكوة علي حق العبد اذا خالف الدعوي بطلت لان الدعوي شرط لهذه الشكوة  
وفيها خالف لم يرجد الدعوي قبطل ضرره وتكذيب الشاهدين بعض ما يشهد  
له يمنع الشكوة لما قلنا والاصل في تعارض البيعتين ان القاضي اذا اتقن بكذب واحد  
الفرقتين لا يقضي وعند التعارض ليس الفرقتين في تعيينه الكذب اولي من الاخر  
حينما الى السابلا ما الشكوة اذا خالف الدعوي فهو على وجوه اما ان كان  
المدعي دينا او ملكا او عقدا فان كان دينا فشهدوا باقل ما ادعاه  
المدعي نحو ما اذا ادعي القاي وخمسائة فشهدوا بخمسمائة من غير دعوي التوفيق



وكذا لو ادعى الفاضل وخمسائة بقضيته بخمسائة لكان له في الفاضل واحد منهما بالف  
والاخر خمسمائة من لا يقضي شيئا في قوله الى حنيئة رضي الله عنه لان عنده اتفاق الشاهدين  
على المسموع به شرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لان ثم اتفق الشاهدان على خمسمائة  
والموافقة بين الدعوي والشركة لفظا ليس بشرط عنده فتقبل شركتهما على الشركة  
بغير توفيق ولو ادعى خمسة عشر فشهد احد من الخمسة عشر والاخر بعشرة لا يقضي  
بشيء عند ابي حنيفة رحمه الله لان خمسة عشر كلة واحدة تذكر بغير حرف العطف وهي غير  
العشرة فلم ينفقا على شيء فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى الفاضل وخمسمائة فشهد احد من  
بالف وخمسمائة فانه يقضي بالالف الفاضل وخمسمائة وهي تذكر بحرف العطف فكانت الالف مذكورة  
في شركتهما فيقضي بما اتفقا عليه وان ادعى الفاضل وخمسمائة فشهد احد منهما بالف والاخر  
بالعني لا تقبل فشهادتهما في قوله الى حنيئة رحمه الله لان الالف غير الالفين فلم ينفقا  
على شيء واما اذا كان المسموع به اكثر مما ادعاه المدعي نحو ما اذا ادعى الفاضل وخمسمائة  
او شهد بالف في درهم لا تقبل شركتهما بغير توفيق اذ به كذب اليهود بالردة فان وثق  
فقال كان لي عليه الف وخمسمائة الا اني ابرأته عن خمسمائة او قال استوفيت منه خمسمائة  
ولم يجعل اليهود تقبل شهادتهما حنيئة لانه وفق بين الدعوي والشركة فقامر  
محمدا وكذلك في الالف والالفين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبيينة لان الشيء انما يحتاج  
الى اثباته بالبيينة اذا كان شيئا لا يتم به ولا ينعقد باثباته كما لو ادعى الملك بالشركة  
اليهود بالهبة فان لم يحتاج الى اثباته بالبيينة اما الا برأته وحده فلو اقر بالاشتباه  
صح اقراره ولا يحتاج الى اثباته بالبيينة لكن لا بد من دعوي التوفيق من هنا استحسن  
والقياس ان التوفيق اذا كان ممكنا يحمل عليه وان لم يدع التوفيق تصحى بالشهادة وصيلة  
الكلام وجه الاستحسان ان المخالفة بين الدعوي والشركة باقية صورته فان كان  
التوفيق مراد بتزول المخالفة وان لم يكن التوفيق مراد بالانزال فلا تزول بالشك واذا  
ادعى التوفيق ثبت التوفيق والاثبات المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي ان هذا  
رحم الله شرطه بعض الواضع دعوي التوفيق ولم يشترط في البعض ذلك محمول على ما اذا  
ادعى التوفيق او ذاك جواب القياس فلا بد من دعوي التوفيق ولو قال الطالب  
ما كان عليه الالف فظ لا تقبل شركتهما ولو ادعى خمسمائة فشهد اليهود له بالف فقال  
الطالب

شهادة بالف

الطالب انما لي عليه خمسمائة وقد كانت الفاضل قبضت من خمسمائة وصل الكلام ثم فصل  
فشهدا بتمام الخمسة جارين ولو قال لم يكن لي عليه الا خمسمائة بطلت شهادتهما  
رجلان فشهد الرجلان على اخر تعرض الفاضل وسمع وشهدا حدهما انه قد قضاهما ذكر في  
الجامع الصغير انه يجوز شهادتهما على القرض وذكر الطحاوي عن ابي يوسف  
رحمهما الله لا يثبت القرض ايضا وذكرني المشتري رجلا ان شهدا ان هذا علي هذا  
الف درهم قد اقتضيه مني ما ية وقال الطالب لم اقبض منه شيئا قال ابو حنيفة  
وابو يوسف رحمهما الله يقضي بالالف ويجعل مقتضيا للمائة في ذكر العيون رجلا ان  
شهدا علي رجل بالف درهم وقال قد قضاه خمسمائة وقال الطالب لي عليه الف  
وما قضاني شيئا او قال صدقاني الشركة علي الدين وادها في القضا او قال  
شهدا بالالف وخمسمائة بباطل او يزور قال ان كان عدلا جازا لا في قوله شهدا بباطل  
او يزور وقال زفر رحمه الله لا يجوز شركتهما في الوجوه كلها وعلي هذا الخلاف اذ شهدا  
المدعي بالف وشهدا ان للمدعى عليه علي المدعي الفاضل المدعي ينكر الالف وينار هذا  
انما كان المدعى به نيا فان كان المدعى به ملكا وشهدوا باقل مما ادعى نحو ما اذا ادعى  
كل الدار فشهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهم ويقضي له بالنصف من غير توفيق  
لما قلنا في الدين وكذا لو ادعى دارا في يدي رجل الفاضل وشهد اليهود انه اشتراها  
من الذي في يديه جازت شركتهما لانه لما ادعى ملكا مطلقا فقد ادعى الملك في الحال  
فيما يقع واليهود اذ اشهدوا بالشركة فقد شهدوا له بالملك في الحال وكان له شركتهم  
باقل مما ادعى وما شهدوا به يصح بيا فاما ادعاه المدعي فانه لو قال ملكي لاني  
اشتريتها من ذي اليد يصح ويكون اخر كلامه بيا فالاول جلال ما اذا ادعى  
المدعي اولا التنازع وشهد اليهود انه اشتراها من ذي اليد لا تقبل شركتهما  
الا ان يوفق فيقول نكحت في ملكي الا اني بعته منه اشتريتها منه فلما لم يدع التوفيق  
على الوجه لا تقبل شهادتهما لان دعوي التنازع على ذي اليد لا يجمل ودعوي  
ملك حادث من جهة فانه لو قال هذه الدابة ملكي والتنازع من جهة ذي اليد  
لا يصح كلامه فلا يمكن ان يجعل اخر كلامه بيا فالاول لا تقبل الشركة بدون  
التوفيق ولو ادعى انه له ورثة من ابيه وجا بشهود فشهدوا انه له ولا خير في الغائب

هذه



ميراث عن ابيه كانت شهادتهم لا يتم ولهم شهد واليه بدل اقل مما ادعاه هذا اذا شهدوا بالملك باقتل ما  
ادعي وان شهدوا بالكنز بخوان يدي دارا في يد رجل انما استراه من فلان غير ان اليد وبه يملك  
بمحمد المدعى عليه في المدعي بشهود وشهادة المرافعة لا تقبل شهادتهم لان المدعي ادعي ملكا  
خادما لا يطهر في حق الزوايد والشهود شهدوا بملك مطلق والملك المطلق يطهر في حق  
الزوايد وفي رجوع البا بعد بيعهم على بعض فصار كأنهم شهدوا له بالزوايد وقضاء فلا  
يقبل شهادتهم واستار محمد رحمه الله في الكتاب اليه في حق المدعي اقر بالملك لمن ادعي  
الشرايين ثم ادعي الانتقال الي نفسه بالفسخ ولم يثبت الانتقال لانهم لم يشهدوا بالانتقال  
فلا تقبل شهادتهم وكذا لو ادعي ان الدار له الا هذا البيت شهدوا ان جميع الدار لا تقبل  
شهادتهم الا ان في هذه الصورة اذا وافق فقال كان الدار لي الا اني بعت هذا البيت  
منه ولم يعلم اليهوديه لا تقبل شهادتهم ولا يحتاج الي اثبات التوفيق بالبيعة لانه اقر  
على نفسه بزوال البيت عن ملكه وعن جواب القياس بجعل على التوفيق وان لم يدع دارا  
في يد رجل انما له منذ سنة فشهد اليهود انما له منذ عشرين سنة بطلت شهادتهم  
فلو ادعي المدعي انه منذ عشرين سنة والشهود شهدوا انما له منذ سنة جاز ما ادعي  
كان المدعى عليه عبدا او سبي من اسباب الملك رجل ادعي دارا في يد رجل انما له  
اشترى من فلان غير ذي اليد في شاهد من شهد ان فلانا ذلك وهو له قبضه  
وبه يملك لا تقبل هذه الشهادة في يوفى فيقول اشترى منه فيجوز في ترويه له  
بعد ذلك واقام البيعة على ذلك قبلت شهادتهم ولا تقبل قبل التوفيق لوجود المرافعة  
صورية ومعها ما صورته فظاهر ما معني فلا ان الملك الحاصل بالهبة غير الملك  
المستفاد بالشرا لان الهبة تفيد الملك بغير عوض ولا يكون فيه خيار الرجوع  
والعيب ولا يكون فيه ضمان الرجوع عند الاستحقاق والشرا ثبت جميع ذلك  
والتوفيق يمتثل لا ان هذا النوع من التوفيق لا يثبت من غير دعوي لانه  
يحتاج الي نقص الذي اعاده او لا الي اثبات عقد شهد به الشهود فيكون في  
الحمل على هذه الوجه اشياء الخصوصية والمناقصات لقطع الخصومات لا لانسانها وهذا النوع  
من التوفيق لا يثبت بدون الدعوي ولا يثبت بمجرد الدعوي وانما يثبت اذا اقام  
البيعة على التوفيق بخلاف ما تقدم لان ههنا اقر بالملك لعينه ثم ادعي الهبة  
ودعوي

ودعوي الهبة دعوي على الغير وليس باقرار على نفسه والدعوي لا يثبت الا بالبيعة بخلاف  
الاقرار بخود ذلك لان اقرار على نفسه وشهادة الشهود على الهبة قبل التوفيق  
كانت قبل الدعوي فلا يعتبر حيلة عن الشيخ الامام ابي القاسم الصغار رحمه الله انه قال عالم  
يات بيينة انه كان استراه من فلان ثم شهد فلان الشرايين وهو منه وقبضها المدعي لا يقبل  
ويستأجر محمد ابا انكروا ذلك وقالوا لو وجد بيعة على الشرايين لا يحتاج الي دعوي الهبة  
لكن لا بد ان يقيم البيعة على الهبة والقبض بعد الشرايين اما لو ادعي الهبة في وقت قبل الشرايين  
كان مقنا قضا **ولو ادعي دارا في يد رجل انما له** فلان ما وترويه ميراثا لثمة سنة  
فمحمد المدعى عليه في المدعي بشهود وشهادة انه اشترى هاهنا الذي في يديه منذ سنتين  
وادعي المدعي ذلك لا تقبل هذه الشهادة الا ان يوفى فيقول اشترى منها من ذي اليد  
منه سنتين كما شهدوا ثم بعت من اي ثم مات اي فورا منها فاذ اوفى على هذه الوجه  
والشهود يشهدون بالتفخي له ولا يثبت هذا التوفيق مالم يشهد الشهود بالهبة والصدقة  
كان الشرايين لا تقبل مالم يوفى محمد في يد رجل ادعي رجل ان الذي في يديه تصدق به عليه  
منه سنة وقبضه محمد الذي في يديه في المدعي بشهود وشهادة انه اشترى من ذي اليد  
منه سنتين لا تقبل الا ان يوفى فيقول اشترى منه سنتين ثم بعت منه ثم تصدق به على  
منه سنة فاذا اوفى على هذا الوجه فشهد الشهود بالبيع منه بقبضه له ولو ادعي اولا الشرايين  
من ذي اليد من سنة فشهد الشهود بالصدقة من سنتين وادعي المدعي ذلك لا تقبل  
الا ان يوفى فيقول تصدق به علي من سنة وقبضت ثم وصل اليه بسبب من الاسباب  
ومحمد الصدقة فاشترى منها من سنة ثم فاذ اوفى على هذا الوجه واثبت بالبيعة  
قبلت بيئته ولو ادعي ميراثا عن ابيه من سنة وشهد الشهود انه اشترى من ذي  
اليده بعد ما قام من عند القاضي لا تقبل فان وفاق فقال محمد في الميراث فاشترى  
منه الان قبلت بيئته اذا اعاد البيعة على ذلك لان الشرايين ذي اليد دعوي  
على ذي اليد فلا يثبت بدون البيعة والشهادة الاولى قامت قبل الدعوي فلا  
يعتبر ولو ادعي امته في يد رجل وقال اشترى منه بعبد له هذا منذ سنة فمحمد  
البايع ذلك وجاء المدعي بشهود وشهادة انه اشترى هاهنا من بايعه منذ سنة  
القاضي لا يقبل لكان المرافعة الا ان يقول اشترى منها بالصدقة من سنة ثم محمد في الشرايين



منه بالف درهم بعد ذلك فاذا وفق على هذه الوجوه اعاد البيعة على الشرا بالف مثل ذلك ولوا دعي  
اولا انه اشترى اها منه بالعبد من شتر من جاء بشهود فشهدوا انه اشترى اها منه من سنة  
او قبل ذلك لا قبله لكان التناقص الا ان يوفق فيقول شتر بيتهما منه من سنة كما شهد  
به اليهود ثم بعتا منه اشترى بيتهما منه شهر اذا وفق على هذه الوجوه وشهد اليهود بالبيع  
والشرا بعد ذلك يسمع التوفيق ويقتضيه **ولو ادعي دارا في يد رجل اقالها له فثبت شاهد**  
فشهد احد مما انه دارع ورثها عن ابيه وشهد الاخر انه ورثها عن امه فالشركة باطلة  
لانه لا وجه للتوفيق بين الشهادتين وكذا لو شهد احد ما انه اشترى اها من فلان وهما  
يملكها وشهد الاخر ان فلانا اخروها منه وهو قرضها ولا يقال اذا اختلف الشاهدان  
في سبب الملك فقد اتفقا على الملك له فوجب ان يقضي بالملك كما لو قال اقلان على الف  
من قرض وقال المقتول لا بل من شتر من سبيع يقتضيه له بالالف واختلاف السبب لا يبطل وكذا لو  
شهدا انه اقترانه كمثل المدعي بالف درهم عن فلان فقال الطالب قد اقترنه لك لكن  
الكفالة كانت عن فلانا اخر كان المدعي ان ياخذها بالمال وكذا لو شهدا له بالف من ثمن  
جارية فقال البايع انه قد اشترىها على هذه الشركة والمدعي على الجارية من ثمن متاع اخر  
وشهد اليهود على الاقرار بان من ضمان جارية غصبها منه وقد هلك لا تقبل هذه  
الشركة بخلاف الاقرار لان السبب انما لا يعتبر اذا كان حكم السببي واحدا كما في الاقرار  
فان الف الواجب بالقرض والغصب واحدا ههنا حكم السببي مختلف لان الموروث  
من الاب يتضمن حقوقا غير ما تضمنه الموروث من الام من قضا ديون الاب وتنفيذ  
وصاياه وغير ذلك فلا تقبل رجل ادعي على رجل جنسية فشهد له اليهود بالف  
وقال الطالب انما لي عليه جنسية وقد كانت الفاقبضت منه جنسية وصل الكلام  
اولم يصل فشهدا انما بالجنسية جارية ولو قال لم يكن الا جنسية بطلت شهادتهما لان  
شهد الرجل بقرض الف درهم فشهدا احدهما انه قضاها ذكر في الجامع الصغير ان شهدا  
على القرض جارية وذكر الطحاوي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يثبت القرض ايضا وذكر  
المتقي رجلان شهدا ان لهذا عيها هذا الف درهم قد قضى منه مائة وقال الطالب لم اقض منها  
شيئا قال ابو حنيفة وابو يوسف رضي الله عنهما فتقضي بالالف ويجعل قضيا للمائة وذكر في  
العيون رجلان شهدا على رجل بالف درهم وقال قد قضاها جنسية فقال الطالب لي عليه

الف وما قضاني شيئا او قال صدقا في الشريعة على الف واوها في الاقتضا او قال شهدا  
بالالف بحق وبالجنسية بباطل او بنور قال ان عدلا جازا لا في قوله شهدا بباطل  
او بنور وقال زفر رحمه الله لا يجوز شهادة قها في الوجوه كلها وعلى هذا الخلاف اذا  
شهد المدعي بالف درهم وشهدا ان فلانا عا عليه على المدعي مائة دينار والدي  
ينكر الدينار ولو شهد شاهدان الرجل فقالا شهدا ان فلانا هذا غصب عبده  
ولكنه قد رده عليه بعد ذلك فأت عند مولاه فقال المعصوب منه لم يرده  
علي وانما مات عند الغاصب عبده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا  
ردته عليه ولا كان من هذا شي قال اذا لم يدع شهدا انما ضمنه القيمة وكذا  
لو شهدا انه غصب عبدا له وان مولاه قتل عبد الغاصب فقال المعصوب منه ما  
قتلته ولكنه قد غصبه ومات عنده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا قتل  
هذا المدعي عبدا له في يدي كان عليه قيمته وكذا لو شهدا ان لهذا عليه الف درهم  
ولكنه قد ابراه من وقال المدعي ما ابراه عن شي وقال المشهود عليه ما كان له علي  
شي ولا ابراهي عن شي قال اذا لم يدع شهدا انما علي البراءة قضيت عليه بالالف  
رجل ادعي قبل رجل دارا فقال المدعي عليه ليست في يدي فاقام المدعي بينة فشهد  
ان الدار في يد المدعي عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي المدعي فان قال لا شهدوا بها  
في يده وفي ملكه فقد اقر له بالدار وان قال صدقوا بها في يده ولا اصدقمه  
انها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعي عليه غصبا رجل ادعي على رجل الف فشهد  
له شاهدان له عليه الف درهم وشهدا الاخر انه اخذ منه الف الف سنة وانكر الطالب  
فانه يقضي عليه بالف درهم وهذا ما لو شهدا احدهما انه قضاها جنسية سوادا  
شهد اليهود بدار له فشهدا ان المشهود له هذا البيت من هذه الدار لفلان  
لرجل اخر غير المدعي عليه ليس له في ذلك شيء ان قال هذا قبل القضا  
لا يقضي له ولا لفلان بشي وان كان بعد القضا فقال هذا البيت من هذه  
الدار انما هو لفلان قال ابو يوسف رحمه الله اجزوت اقراره لفلان وجعلت البيت  
له ورد ما بقي من الف على القاضي عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه ولا ي  
يوسف رحمه الله في قول اخر انه يضمن قيمة البيت للمشهود عليه ويكون ما بقي من



والمدار المشهور له رجل في ثوبه عدي رجل انه اشتراه من ذي اليه وذو اليه لمجد فجا المدعي  
 بشهادته في شهادته انه باعه منه ولا مدعي اهو للبائع ام لا جازت شهادته ولو كان المدعي  
 بشهادته فيقال للقاضي العبد لنا باعه المدعي عليه من هذا المدعي فان القاضي يقضي  
 بشهادته المدعي شاهدان شهدا بشي واختلغا في الوقت او في المكان او في الاشياء او  
 الاقرار فان كان الشهود به قولاً حصناً كالبيع والجارح والطلاق والعقاق والصلح  
 والابراء وصوت ذلك اذ على شرايها فشهد انه اشتراه منه بالالف الا انهما اختلفا  
 في البلد او في الايام او في الساعات او في الشهود او شهدا على البيع بالالف فشهد  
 احدهما انه باعه وشهد الاخر على اقراره بالبيع جازت شهادتهما وكذلك في الطلاق  
 ولو شهد احدهما انه طلق اليوم واحدة وشهد الاخر انه طلق امس وشهد احدهما على  
 اقراره بالالف اليوم وشهد الاخر انه اقربا لهما مس جازت شهادتهما ولا تبطل الشهادة  
 باختلاف الشاهد بين فيهما بينهما في الايام والبلدان الا ان يقول كذا في موضع  
 واحد في يوم واحد فاذا اقر بذلك ثم اختلفا في الايام والمواضع والبلدان فاقا  
 حنيفة رضي الله عنه قال اجيز الشهادة وعليهم ان يحفظوا الشريعة دون الوقت  
**وقال ابو يوسف رحمه الله** لا مركب في قول ابو حنيفة والقياس وانما يستعمل  
 هذه الشهادة بالتمسك الا ان يختلفا في الساعات من يوم واحد تبطل فيجوز في  
 اختلاف في الساعات كانت على الطالب او المطلوب او المركب او قال احدهما كان معناه  
 وقال الاخر لم يكن معناه فلان ذكر في الاصل انه يجوز ولا تبطل الشهادة وان كان الشهود  
 به من جوف النعل حقيقة وحكما كالنصب والجنافية واختلف الشهود في المكان او في  
 او في الاشياء والافراز لا تقبل شهادتهما ولو كان المصوب هالكا فشهدا على  
 القيمة وشهد احدهما ان قيمته الف وشهد الاخر على اقرار الغاصب ان قيمته الف  
 لا تقبل شهادتهما وكذا لو اختلف شهود الغصب فشهد احدهما على الغصب والاخر  
 على الاقرار بالغصب لا يصل وذكر في الجامع اذا ادعي ملكا فجا بشاهد من  
 فشهد احدهما انه ملكه وشهد الاخر على اقرار المدعي عليه انه ملك المدعي لا تقبل  
 ولو كان الشهود به قولاً لا يثبت الا بغير كالحاج واختلف الشهود على هذا الوجه  
 لا تقبل شهادتهما وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه الا بغير كالحقة

والصدقة

والصدقة والرهان فان شهدوا على معاينة القبض واختلفا في الايام والبلدان جازت شهادتهما  
 في قول ابي حنيفة واني يوسف رحمه الله والقياس ان لا تقبل شهادتهما ولو شهدوا جميعا  
 السواقة شهدوا على اقرار الرهان والواهب والمستصدق بالقبض جازت الشهادة في قولهم  
 ولو شهدا على الرهان فشهد احدهما على معاينة القبض والاخر على اقرار الرهان بالقبض  
 لا تقبل هذه الشهادة ويكون الرهان به هذه بمنزلة الغصب وان اختلف شهود الرهان  
 في جنس الدين او في مقداره لا تقبل كما لو اختلف شهود البيع في جنس الدين او في مقداره  
 لا تقبل كما لو اختلف شهود البيع في جنس الثمن او مقداره وان اختلفا في فعل يلحق  
 بالقول كالقرض والاختلاف في المكان او في الزمان لا تبطل الشهادة وان كان  
 القرض لا يثبت الا بالتسليم ويكون القرض في هذه بمنزلة الطلاق والعقاق واذ اختلفا  
 شاهد العقل ان اختلفا في المكان او في الزمان جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة  
 رضي الله عنه وقال صاحباه لا تقبل وان اختلفا في الاشياء او الاقرار لا تقبل في  
 في قولهم ولو اختلفا في الطلاق فشهد احدهما على تطليقتين والاخر على الثلاث  
 او شهدا على تطليقتين والاخر على تطليقة واحدة لا تقبل في قول ابي حنيفة  
**وقال صاحباه** وابن ابي ليلى جازت شهادتهما على الاقل ولو شهدا احدهما على  
 تطليقة ونصف او شهدا احدهما على تطليقة والاخر على تطليقة جازت  
 شهادتهما على الاقل ولو شهدا احدهما على ان قال لها انت بريئة وشهد الاخر انه قال  
 لها انت ظلية لا تقبل عند الكل لانما اختلفا في لفظة الايقاع وان كان معنى اللفظ  
 واحدا ولو شهدا احدهما انه طلق ان دخلت وقد دخلت وشهد الاخر انه طلق ان  
 كانت فلانا وقد كملت لا تقبل عند الكل وكذا لو شهدا احدهما انه طلق فلانا وشهد  
 الاخر انه قال لها انت علي حرام ونوي الثلاث لا تقبل عند الكل ولو شهدا احدهما  
 انه طلق نصف واحدة وشهد الاخر انه طلق ثلث واحدة لا تقبل في قول ابي حنيفة  
 رضي الله عنه وعندهما جازت شهادتهما على اقل ولو شهدا احدهما انه قال  
 لها انت طالق وشهد الاخر انه طلق او اختلفا في المكان او في الزمان جازت  
 شهادتهما على اقل ولو شهدا احدهما انه قال لها انت طالق وشهد الاخر انه طلق  
 ان دخلت فلانة الدار فني طالق وفلانة معي وشهد الاخر انه قال ان دخلت فلانة



الاربعين طلق واحد فقلت فلانة طلقت وحده وكذا لو شهدا على التخيير فشهدا احدهما ان طلق  
زيب وعرة وشهدا الاخرانه طلقا زيب جازت شهدا تمام على طلاق زيب رجل ادعي على  
مولا العبد انه ادن له في التجار واثام شاهدين فشهدا احدهما على الاذن والاخر  
مولى العبد راء يشتري ويبيع ولم ينهه لا قبل شراهما رجل اشترى سببا  
فادعي به عتقا واثام شاهدين فشهدا احدهما انه باعه وبه هذا العيب وشهد  
الاخر على اقرار البائع لا قبل هذه التهمة رجل عليه الف درهم فادعي انه اوفاه  
دينه واثام شاهدين فشهدا احدهما بالايفاء وشهد الاخر على اقرار صاحب  
المال بالاستيفاء لا قبل كمالوا دعي على رجل غصبا واثام شاهدين فشهدا احدهما  
بالغصب والاخر على اقرار بالغصب وكذا لو ادعي العريم ان صاحب المال اراه  
فشهد احد شاهدين به بذلك وشهد الاخر ان صاحب المال وهب المال  
او تصدق به عليه او طلقه جازت شهدا تمام ولو ادعي العريم لا ينفاه فشهد  
احد شاهدين على اقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الاخر على الهبة والصدقة  
او التحليل لا قبل ولو ادعي العريم الهبة فشهدا احدهما بالهبة والاخر بالصدقة  
لا قبل ولو ادعي العريم الايفاء فشهدا ان صاحب المال ابراه جازت شهدا تمام  
ولو ادعي العريم ان صاحب المال ابراه واثام شاهدين فشهدا على اقرار صاحب المال  
بالاستيفاء فان القاضي يسأل العريم عز البراءة وان كانت بالاستيفاء لا قبل وان  
كانت لغيره لا قبل وان لم يبين وسكت ذكره الاصل ان القاضي لا يجز على البيان  
على لكن لا يفتق هذه الشهادة اذ لم يبين لانه لا يبراه بالاستيفاء فوق البراءة  
بالاستيفاء فاذا شهد الشهود بالاثام ادعي لا قبل من غير توفيق بخلاف ما اذا  
ادعي العريم الايفاء فشهد الشهود بالاياء او التحليل فان القاضي لا يسأل عن  
البراءة وينقض بالبراءة من غير سؤال ولان الشهود شهدوا باقل مما ادعي ويؤيد  
هذا لا يحتاج الى التوفيق فنقض من غير سؤال او يكون الثابت بغير قضا  
القاضي براءة العريم بالاستيفاء لا بالبراءة بالاستيفاء لو كان العريم  
كفيل لا يبراه المكفول عنه فادعي الايفاء فشهد الشهود بالاياء كاذبا  
المال ان يرجع بدنيه على الاصيل ولا يكون الكفيل ان يرجع على المكفول

عنه

عنه شي كمالوا ابراه المكفول له ولو ادعي الكفيل الهبة وشهد شاهدين بالهبة والاخر بالبراءة  
جازت شهدا تمام وكذا اذا كان كفيل ولو ادعي على رجل الفواقم شاهدين فشهد  
احدهما ان له عليه درهم وشهد الاخر على اقراره بالالفاقم جازت شهدا تمام  
في قول ابي يوسف رحمه الله رجل وكل رجلا بقبض دين له على رجل فان الوكيل قبض  
الدين يكون الوكيل بالخصوص في ذلك الدين في قول ابي حنيفة رضي الله عنه والمالك  
يقبض الدين لا يكون وكفيل بالخصوص وكذا الرسول في قبض الدين لا يكون وكفيل  
بالخصوص خصوصا فان جاء الوكيل الى المدعيون فانكر المدعي عليه المال والوكالة فحياه  
المدعي بشاهدين فهو على وجهه من تجوز شهدا تمام ويصير وكفيل بالقبض والخصومة  
في قول ابي حنيفة رضي الله عنه ونحوه يصير وكفيل بالقبض ولا يصير  
وكفيل بالخصومة في قوله اما الوجه الاول اذا اقام مدعي الوكالة شاهدين فشهد  
احدهما ان الطالب وكله بقبض دينه من هذا الرجل وشهد الاخر ان الطالب  
حواه في ذلك يعني جعله رجلا جازت شهدا تمام وكذلك لو شهدا احدهما انه وكله  
الاخرانه جعله وصيا له في حيوة جازت شهدا تمام ويصير وكفيل بالقبض والخصومة  
في قول ابي حنيفة وعلى قول صاحبيه يكون وكفيل بالخصومة واما الوجه الثاني لو شهد  
احد شاهدين بقبض دينه وشهد الاخرانه ارسله في احد دينه او شهدا احدهما  
انه وكله بقبض دينه وشهد الاخرانه امر بالقبض فيمنه من فلان او شهدا احدهما انه وكله  
الاخرانه انا به مناب نفسه او جعله قاييب نفسه في قبض الدين او شهدا احدهما  
انه وكله وشهد الاخرانه جعله وصيا ولم يقبل في او شهدا احدهما انه جعله  
وصيا في حيوة وشهد الاخرانه جعله وصيا ولم يقبل في حيوة لا قبل شهدا تمام  
لان قول جعله وصيا يكون على النيابة بعد الموت في هذه المسئلة الاخير  
لا قبل شهدا تمام وفيما سواها جازت شهدا تمام ولا يصير وكفيل بالخصومة  
عند الكل ولو شهدا احدهما انه وكله وشهد الاخرانه وكله ثم عزله جازت  
شهدا تمام على الوكالة ولا يثبت العزل والله اعلم **فصل في تكذيب الشهود**  
للدعي اذا كذب الشهود فيما شهدوا له او في بعضه لا تقبل شهادتهم اما لان تفتيق  
الشاهد اولان الشهادة لا تقبل بدون الدعوي وبها الكذب لم توجب الدعوي



فإذا تكلم المدعي بكلام يحتمل أن يكون تكذيباً أن كان ذلك قبل القضا لا يقضي له وإن كان  
بعد القضا لا يبطل قضاؤه إلا أن يكون تكذيباً للشاهد وقطعاً رجل ادعى داراً في يد  
رجل آخر فقام البينة وقضى له القاضي ثم أقر المقتضي له الفادار فلان رجل غير المقتضي  
عليه لا حق له في داره وصدقته فلان في ذلك أو كذب لا يبطل قضاؤه لأن قوله  
بأن فلان لا حق لي فيه يحتمل النفي من الأصل فيكون الكذاب بالشهود ويحتمل أنه لا حق له فيه  
لأن المقتضي له ملكها منه بعد القضا وإن كان ذلك في مجلس القضا كان باعاً من  
المقر له قبل القضا على أنه بالخيار بل لا شبهة أبداً ثم مضى المقتضي عليه ثم انقضت  
الخيار بعد القضا وصار المقر له لم يبطل القضا بالسكن ولو قال المقتضي له بعد القضا  
هذه الدار فلان لم يكن له قط فالمسئلة في جميعين أما أن يبدأ بالاقترار وتنتهي بالنفي فقال  
هذه الدار فلان لم يكن لي قط وبدأ بالنفي وتنتهي بالاقترار فقال لم يكن لي قط ولكن فلان  
وكل ذلك عيا وجميعين أما أن صدقه المقر له في جميع ذلك أو صدقه في الاقرار وكذب  
في النفي فقال كانت المقر له من بعد القضا بسبب وهي الآن داري فان صدقته  
في جميع ذلك بطل قضاؤه وتترد الدار على المقتضي عليه ولا تنفي المقر له لتمام القضا  
على بطلان القضا وإن كذب في قوله ما كانت لي قط وصدقته في الاقرار قال كان  
للمقر له لأنه ملكها مني بعد القضا بسببه وهي داري ففي هذا الوجه تكون الدار  
للمقر له وتضمن المقر قية الدار للمقتضي عليه سواء بدأ المقر بالاقترار وبدأ بالنفي  
كذا ذكر في الجامع قالوا هذا إذا بدأ بالنفي وتنتهي بالاقترار موصوفاً فيصير الاقرار أو  
إذا تبع بالاقترار موصوفاً يصير اقراره ولو أن المدعي أقام البينة المفاداة ثم قال قبل  
القضا هذه الدار ليست لي ولكن فلان غير المدعى عليه أو قال في دار فلان لا حق لي  
فيه وصدقته المقر له في ذلك أو كذب بطلت بينة ولا يقضي القاضي له لأن كلامه هذا  
يحتمل النفي من الأصل ويحتمل النفي في الحال يعني أيضاً دار فلان لا لي ملكها الآن  
فلا يقضي القاضي بالسكن إلا أن يقول موصوفاً دار فلان لا لي ملكها منه بعد القضا  
فحينئذ يصح ذلك ولا تنفع القضا وذكر في المنتقى رجل ادعى في يد رجل متاعاً ودار الفادار  
لمواقم البينة وقضى القاضي له فلم يقبض منه حتى أقام الذي في يديه البينة أن المدعي  
أقر محمد غير القاضي أنه لا حق له فيه أن شهدوا أنه أقر بذلك قبل القضا بطل القضا

وأن شهدوا أنه أقر بعد القضا لا يبطل القضا إلا أن لا تثبت بالبينة كالثابت عياناً ولو عاين  
القاضي اقراره بذلك كان الحكم على هذا الوجه وذكر في المنتقى رجل ادعى داراً في يده وولد  
أو رجل في يديه دار مبنية جاء رجل وأقام البينة فشهدوا أن الاسم للمدعي ولم يذروا  
على ذلك ولم يذكروا الولد أو شهدوا أن الدار والبناء للمدعي أو شهدوا بالدار ولم يذروا  
للبناء من الشاهد أو عاينوا فان القاضي يقضي بالدار ويبنيها للمدعي أما إذا ذكر والبناء  
في الشركة فلا شك لأن البناء مركب تركيب اتصال فيدخل في ذلك الأرض خصوصاً في  
دعوى الدار فان قضي القاضي بالدار ويبنيها للمدعي فقال المدعي بعد القضا ليس البناء لي  
مولد عا عليه ولم يزل به أو قال بعد الشركة قبل القضا كان ذلك أكذاباً للشهود ويبطل  
القضا والشركة في الدار والبناء جميعاً وإن قال بعد القضا البناء للمدعى عليه  
فليعتبر بالكذب للشهود وذكر في نسخة الأصل أن الشهود إذا ذكروا البناء ثم كذب  
يصير مقصوداً في الشركة والقضا فإذا أقر المدعي بالبناء المدعى عليه كان ذلك أكذاباً  
للشهود ويبطل القضا والشركة جميعاً وذكر في الأصل لو ادعى داراً في يد رجل  
فقال له وقضى القاضي بالدار والبناء ثم انقضت عليه أقام البينة أن البناء كان ذكراً  
شهود المستحق البناء في شركة ثم لا تنفع بينة المقتضي عليه وإن لم يذكروا النسخ وحل على البينة  
أي جمهورهم فإنه ان الشهود إذا لم يذكروا البناء في شركة ثم ينبغي أن يكون المسئلة  
على الاختلاف على قول أبي يوسف لا تنفع بينة المقتضي عليه وعلى قول محمد تسع  
ولا يكون الاقرار بالبناء أكذاباً للشهود وجعل هذه المسئلة فيها المسئلة أخرى  
ذكر في الشركة رجل ادعى على أخوانه شركته فهاضمة وأقام البينة وقضى القاضي  
بالمال بينهما ثم ان المقتضي عليه ادعى عينا أنه ورثته من أبيه ذكر أن الشهود إذا شهدوا  
بالفاضة لا غير لا يصح هذه الدعوى عند أبي يوسف وعند محمد يصح ووجهه على  
تلك المسئلة أن في مسئلة الفاضلة كل عين من الأعيان التي تحيده لم يصح مقصداً به  
تصديقاً بل صار مقصداً به تبعاً للصحة المفاوضة وكان نظير البناء مع الأرض ههنا  
وقال غيره بل مسئلة الشراعات على الاتفاق وبقوا لا في يوسف رحمه الله  
هذه المسئلة وبين المفاوضة والفرق يعرف في موضع ثم في رواية الأصل جعل  
مطلقاً الاقرار بالبناء للشهود عليه تكذيباً للشهود إذا ذكر الشهود البناء



لما تم ونه رواية المتقي فقال ان القضي ان النبا لم يزل للمقضي عليه او قال انه ملك  
للمقضي عليه يوم شهد الشهود كان ذلك اذ بالمشهود وان اقر له بالناس غير قاريح  
فقال ان النبا للمقضي عليه لم يكن ذلك اذ بالمشهود لانه محتمل انه في يد رجل وابنه  
في يد رجل غير جاز رجل واقام البينة على الذي في يديه المجارية ان المجارية له وقضي  
بالمجارية له لا يكون للمقضي له ان ياخذ الابن بذلك القضا ويملكه لو ان رجلا في يديه  
نخله وثمرتنا في يد غيره جاز رجل واقام البينة على الذي في يديه النخله له وقضي القاضي  
له بها كان للمقضي له ان ياخذ الثمر بذلك القضا وهكذا كثر في المتقي رجل اقام  
البينة على دار في يد رجل بها دارا بيه مات وتركها ميراثا له وقضي القاضي له بالدار  
ثم جاز رجل اخر وادعي ان الدار ادان استراها من اب المقضي له وصدقه المقضي له فانه  
يبطل القضا وترد الدار على المقضي عليه ويقال للمدعي على الثاني اقم البينة على المقضي  
عليه والا فلا حق لك لان المقضي له اذ بتموه فبطل قضا القاضي رجل اقام البينة  
على دار في يد رجل ان اباه مات وتركها ميراثا له واقام الذي في يديه الدار البينة ان اب  
المدعي اقر في حيوته ان الدار لم يمت له فانه تبطل شهادته ثم رد الوارث وكذا الوارث  
على اقرار الوارث ان اباه مات وليست الدار له كان ذلك ابطالا لبينة الوارث رجل مات  
فاقسمت ورثته التركة بتراضهم ثم ادعي احد من ثم ادعي احد من نفسه على الميت  
دينات سمع دعواه لان الدين لا يمنع ثبوت الملك للوارث والقسم وكذا الوارث على الميت  
بعد القسم دين لا جنبي ولم يصل اليه حقه من الورثة كان له ان ينقص القسم وكذا  
لوا جاز لا جنبي قسم الورثة ثم اراد ان ينقص كان له ذلك وان ادعي بعض الورثة  
بعدهما اقتسموا الدار بان تصدق بطائفة معلومة من هذه الدار وادعي ان والده كان  
تصدق بذلك على ابنه الصغير وادعي عينا من اعيان التركة بوجه من الوجوه لا سمع  
دعواه لان اقدامه على القسم اقرار منه ان ما دخل تحت تركه الميت ميراثا لهم عن  
الميت فكان متنا قضا في دعواه وان طر بعد القسم شركسية التركة بان طر  
وارث اخر وكان القسم بتراضهم لا بقضا بطلت قسمتهم سوا غلوا نصيب الغائب  
او لم يغزلوا وان طر بعد القسم موثقه له بالثالث فان كانت القسم برفاههم لا  
نقصا القاضي فكذلك الجواب لان الموثقه له بالثالث شركي الوارث فله ان ينقص  
القسم

القسم وان كانت القسم بقضا ثم طر موثقه له بالثالث اختلف فيه المشايخ رحمهم الله قال  
بعضهم ليس له ان ينقص القسم لان الموثقه له بالثالث شركي الوارث وفيما اذا طهر  
وارث اخر ان كانت القسم بقضا القاضي بقضا في الوارث الغائب وان كانت  
بغير قضا لا بنفسه كذا هو صوابه وقال بعضهم له ان ينقص القسم على كل حال بخلاف  
الوارث وموضعه كتاب القسم رجل ادعي دارا في يد رجل انه استراها من ذي  
اليدين فأنكر المدعي فقام المدعي البينة اقام المدعي عليه البينة ان المدعي  
رد عليه الدار بعيب فقلت بينته وكذا الوارث ادعي رجل غير رجل دينا فأنكر المدعي  
عليه ثم اقام البينة على الابرأ بعد الانكار قبلت بينته وكذا الوارث ادعي العنوعن  
القضا بعد انكار القضا ولو ادعي البينة عن العيب بعد الانكار البيع لا سمع  
دعواه في قول ابي حنيفة ومحمد بن ابي يوسف رحمهم الله القضا سمع رجل اقام  
البينة على دار في يد رجل انها كانت لابييه مات وتركها ميراثا له ثم ادعي انه استراها  
من ابيه لا سمع دعواه ولو ادعي اولا الشرائع ابيه ثم ادعي الميراث عنه قبلت  
بينته ولو اقام البينة على دار في يد رجل انها كانت لابييه مات ابوع يوم كذا  
ورجها عنه المدعي لا وارث له غير واقامت امرأة البينة ان اباه تزوجها يوم كذا  
بعد اليوم الذي ذكر الامن موته فيه وولد له هذا الولد ثم مات بعد ذلك وله الميراث  
والمهر فان القاضي يفتي بالمهر والميراث سوا قضي القاضي بينة الابن او لم يقض  
لان القاضي قضى بينة الابن بموت الاب لا بوقت موته لان حكم الموت لا يتعلق  
بوقت الموت في اي وقت يكون ما له لورثته فصار كان الابن اقام البينة على  
موت الاب ولم يذكر الوقت وذلك لا يمنع قبول بينة المرأة فان اقامت امرأة  
اخرى البينة بعدما قضي القاضي بالبينة الاولى انه تزوجها بعد ذلك الوقت  
قبلت بينتها ايضا لان القضا بالبينة الاخرى ولو ان الوارث اقام البينة على  
رجل انه قتل اباه يوم كذا وقضي القاضي بذلك ثم اقامت امرأة البينة ان  
تزوجها بعد ذلك اليوم لا تقبل بينتها لان يوم القتل صار قضا به وقال  
بعضهم فيما تقدم لا تقبل بينة المرأة وسوي بين القتل وبينها تقدم من  
النكاح ونه ظاهرا لرواية الحكم ما قلنا ولو اقامت البينة ان الميت تزوجها يوم



التمهيد وقضى القاضي لها ثم اقامت امرأة اخرى البيعة انه تزوجها في ذلك اليوم بخبر  
لم تقبل بيعة رجل ادعي ان هذه الدار لفلان وكلني بالخصومة فيه ثم ادعي هو بعد  
ذلك الخالف فلان اخر وان وكلني بالخصومة فيه واقام البيعة لا تقبل بيعة  
لانه متناقض والتناقض كما يمنع الدعوي لنفسه يمنع الدعوي لغيره فلا تسمع  
دعواه الثانية الا بتوفيق ولو ادعي ان هذه الدار لفلان وكلني بالخصومة فيه ثم اقام  
البيعة الخالفه لا تقبل بيعة الاول يوفق ولو ادعي اول الخالفه ثم اقام البيعة الخالفه  
فلان وكلني بالخصومة فيه قبلت بيعة وانما سجدت وتعالى العلم **فصل**  
**في الشاهد بعد ما اخبرنا والحق وما يحل له ان يشهد في الشهادة على**  
**الكتاب برجل كتيه صك وصية وقال للشمسود اسجدوا على ما فيه ولم يقرأ وصية**  
**عليه ثم قال علما وناظرهم ان لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم ان يشهدوا**  
**والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحد من معاني ثلاث اما ان يقرأ الكتاب**  
**عليهم وكتب الكتاب غيره وقرأ الكتاب على يدي الشهود فيقول هو اسجدوا**  
**على ما فيه او يكتب هو بين يدي الشاهد والمتشاهد يعلم بما فيه ويقول هو اسجدوا**  
**على ما فيه وان كتب بين يدي الشاهد صك وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقرأ هو**  
**اسجدوا على ما فيه لا يسعه ان يشهد قال القاضي للامام ابو علي النسفي رحمه الله**  
**اذا لم يكن الكتاب مكتوبا على الرسم فان كان مكتوبا في الرسم وكتب بين يدي الشهود**  
**يعلم ما في الكتاب وسعه ان يشهد وان لم يقرأ له الكتاب يشهد على ما فيه وان حسن**  
**اليه اسيا محمد بن كذاب النكاح وهكذا روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه في النوازل**  
**وعن ابي يوسف رحمه الله اذا كتب الصك بين يدي الشهود ثم اورد عه الشاهد ولم يعلم**  
**الشاهد ما فيه وامره الكاتب ان يشهد بما فيه وسعه ان يشهد لان الكتاب اذا كان**  
**في يد الشاهد يكون معصوما عن التبديل والتغيير والزيادة والنقصان ومن**  
**ابي يوسف رحمه الله في روايته اخرى اذا كتب الرجل الصك بيده على نفسه بين**  
**يدي الشهود وقال اسجدوا على ما فيه هذا الصك فهو كما يروى وان كتب غيره**  
**وقال هو اسجدوا على ما فيه لم يخرجني يقرأ عليه ثم يشهد به ويظهر الرواية**  
**لا يحل لهم ان يشهدوا الا ان يقرأ عليهم الكتاب او يكتب غيره ويقرأ عليه وهذا**

يقول

يقول اسجدوا على ما في يدي ويحكم بما فيه ويقول اسجدوا على ما فيه  
ولو كنت رسالة من الجبريل من فلان بن فلان سلام عليك اما بعد فانك كنت الخ  
تقاضا الي الالف الي سجدت لك على وقد كنت وفيتك من خمسمائة وبقى لك على من خمسمائة  
فخذ الجاني اذا علم حل له ان يشهد على يدك وان لم يقل اسجدوا ولو كنت صك بين  
امسح وقال اسجدوا بما فيه ولم يقرأ عليه لا يسعهم ان يشهدوا اسجدوا على  
نفسهم بما لا يبيها ولا يخفيها تريد به الاضرار لنفسه الورثة والشهود يعلمون بذلك  
قالوا وسعهم ان يتجملوا الشهادة ويشهدوا بذلك ويكون لها ان ينعقد ذلك وحكي عن ابي  
القاسم الصفاري رحمه الله ان رجلا احده من السلطان نسوق التجاسين تقاطع كل شئ  
بكذا واسجدوا اسجدوا قال رحمه الله عدل المقاطع عن سبيل الرشاد ولو شهد الشهود  
بذلك حل لهم اللعن لانهم يشهدوا باطل وكذا لو شهدوا على اقرار رجل بما لا يعرف ان السب  
باطل وينبغي ان لا يشهدوا بشئ فكذا في كل اقرار سببه حرام ومطل رجل جاء الى  
رجل من اصحابنا السلطان فاقر عند ما ان فلان علي كذا وفلان من اعوان  
السلطان ثم طلب منهم الشهادة على هذا الاقرار والمقر يزعم انه انما اقر بذلك خوفا  
من المقر فلو انبغى للشاهدين ان يفحصا عن ذلك فان وقف على انه كان عن خوف  
واكرهه لا يشهدان وان يقفا على ذلك اسجدوا على اقراره ونه كمل القاضي انه اقر ومعه  
اعوان السلطان حتى يتبين القاضي في ذلك رجلان قريبين يدي قوم اقرار اصحهما  
ان فلان عليه الف درهم ثم جاعده لان او ثلثة الي هو لا الشهود وقالوا لا تشهدوا  
فلان عليه بالدينية فانه قصصا جميع ما كان عليه كان لهم الحماران سوا اسجدوا بذلك وذكر  
القصة للقاضي كيلا يقضي القاضي بالبطل هكذا روي عن محمد رحمه الله وعنه رواية  
يشهدانه كان عليه ذلك ولا يشهدانها اختلفت الروايات عن محمد في هذه المسئلة  
واختلفت فيه المسايخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا شهد عدلان  
عند الشاهد ان صاحب المال قد استوفى دينه او ابر المظلو عس دنيه لا يسعهما  
ان ينسعا عن الشهادة على الاقرار بالدين الا ان يكونا سمعا اقرار الطالب بالامراء  
او بالاستيفاء وهكذا روي عن ابي يوسف في المتن في اذا شهد عند الشاهد  
رجلان من ثيق بهما ان صاحب المال قد قبض حقه ليس له ان ينسعا عن الشهادة اذا



سأل الطالب ان يشهد له بحقه قال مولانا رحمه الله وعندى ان كانت الشهادة على اقرار الحظ  
بالدين يشهد بالاقرار وان كانت الشهادة في سبب من قرض او غيره يشهد على السبب  
ولا يشهد على نفسه الحق رجل شهد نكاح امرأة او بيع عبد او قتل عمدا او اقرارا بشي من  
ذلك ثم شهد عند الشاهد عدلان ان الزوج طلقا ثلاثا بحضورهما وارضا عنهما  
امرأة واحدة وهما صغيران في المولى وان المشتري اعتق الجارية واعتقها  
البائع قبل بيعها من المشتري او ان المولى قد عفا عن دم العبد وان الميت قد عفا  
عنه قبل موته ثم انكرت المرأة النكاح وانكرت الجارية ان تكون للمشتري لا يسمع  
للساهد ان يشهد على اصل النكاح والبيع وغير ذلك لانه لو شهد عند المرأة  
عدلان ان الزوج طلقا ثلاثا او شهد عند الامانة ان هو لاها وهو المشتري  
اعتق لا يسمع ان يدعه بجامع فكذلك المرأة ذلك لا يسمع للساهد ان يشهد  
على اصل النكاح وان كان الشاهد بالطلاق او بما ذكرنا واحدة عدلا لا يجزئ  
النكاح ولا الشاهد للجارية ان يمتنع من الشهادة الاولى فان الشاهد لو شهد عند  
المرأة بالطلاق او عند الامانة بالعتاق لا يجزئ لفساد الزوج ولا منع المولى عن الجماع وكذا  
الشاهد لا يجزئ له الامتناع عن الشهادة ولو كان الطالب هو الذي اقر بقبض الدين او  
الزوج عند الشاهد بالطلاق او اقر المولى بالعتاق ثم دعاه الى الشهادة على النكاح  
وعلى البيع وعلى الاصل الدين فانه يمتنع عن الشهادة ولا يجزئ له ان يشهد وذكر الناطقي  
رحمه الله اذا شهد عند شهود النكاح عدلان او شهد عند شهود سرا الجارية  
ان يشهد على النكاح والعتق والعفو وغير ذلك وذكر في المنتقى اذا رأت في مير حل  
مبا عاودا او وقع في قلبك انه لم يرائيه بعد ذلك في يد غيره وسعدك ان تشهد  
انه لا اول وان لم يقع في قلبك حين رايته انه لم يبع لك ان تشهد انه لم يبتاع  
ايه في يده وان رايته في يده فوقع في قلبك انه لم يرائيه في يد غيره فاردت  
ان تشهد انه لم يشهد عنده ساهدان عدلان انه لذي في يده اليوم كان  
هو ارد عطلا ولم يحضرهما لم يسمعك ان تشهد انه لا اول قال لان عند شهادة  
الشاهد من يقع في قلبه انه ليس لا اول فلا يجزئ له ان يشهد انه لا اول بخلاف  
ما اذا شهد به عدل واحد لان بشهادة الواحد لا يزول ما كان في قلبك انه لا اول  
فلا

فلا يجزئ لك ان تمنع عن الشهادة الا ان تقع في قلبه ان هذا الواحد صادق فاذا وقع ذلك  
في قلبك لا يجزئ لك ان تشهد انه له وذكر في المنتقى انه اذا راي شيئا في يد انسان  
ورفع في قلبه انه له حل له ان يشهد انه له حل له ان يشهد انه له وذكر في الجامع  
اذا راي دارا او متاعا في يد انسان لم يراه في يد غيره حل له ان يشهد انه لا اول  
ولم يذكر ووقع في قلبه انه له ولم يذكر التصرف مع اليد والعين ما ذكر في المنتقى لان  
اليدين مختلف وكذا التصرف فلا يجزئ له ان يشهد ان لم يقع في قلبه انه له ثم قال في المنتقى  
وكذلك كل امر ظاهر يجوز فيه الشهادة بالسماع كالنكاح والنكاح والنسب اذا وقع  
في قلبك انه حق او سمعت في الخبر فتشهد عندك عدلان بمالك فوقع في قلبك  
لم يسمعك ان تشهد بما وقع في قلبك الا ان تستيقن انما كاذبان وان شهد به  
عندك عدل واحد وسعدك ان تشهد بما وقع في قلبك من الامر الاول الا ان  
يقع في قلبك ان هذا الواحد صادق فيما يشهد اذا شهد الشهود بما يجوز فيه  
الشهادة بالسماع وقولهم نعم في ذلك ولكنه استشهد عندنا جازت شهادتهم ولو  
قالوا شهدنا بذلك لاننا سمعنا من الناس لا نقبل شهادتهم ولو شهدوا بالملك وقالوا  
شهدنا لاننا رايناه في يده لا تقبل شهادتهم واذا سمع الرجل موت انسان واراد ان  
يشهد على الموت قال ابو حنيفة رحمه الله ان كان الموت مشهورا تقع في القلوب  
انه حق كان له ان يشهد ان فلا فاقدم مات وان لم يكن موته مشهورا وحبره عدل  
انه عاين موته او شهد جنازته حل للسامع ان يشهد ان فلا فاما مات فان شهد عند  
القاضي واحد انه امنا تشهد بذلك لان فلا فاحبره لا تقبل القاضي بشهادته  
وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رضي الله عنهم ولا يسمع للرجل ان  
يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر النكاح ولا شهدا يكون بطريقين احدهما  
انه يسمع من جماعة كثيرة لا يتصور اجتماعهم على الكذب وفي هذا الاستشرط  
العدالة ولا لفظ الشهادة والثاني ان يشهد عنده عدلان بلفظ الشهادة  
وان يعان الرجل صوت النساء ولكنه راي اهله شي اليهم وهم يصنعون به  
ما يصنع الناس بموتاهم لا يجزئ له ان يشهد بموته بذلك اذا شهد من اجل ان  
ان زوج فلا نه قتل او مات وشهدا حرا له حي كانت شهادة الموت والقتل

تفتي في  
احال الشهادة على  
السمع من الناس



اولي ولو شهد اثنان ان زوج فلانة طلق امرأته والزوج غايب لا تقبل شهادتهما  
والا يشهد احد المرأة حدها ان تزوج بزوجة اخرى بعد انقضاء العدة ولو شهد عند  
رجل عدل ارتد والعياد بالله تعالى لا يجزئها ان تزوج في رواية السيرة رواية  
الا يستحسن بجلها ان تزوج وفي العيون اذا اخبر المرأة واحد بموت زوجها  
او برده او بطلاقها حل لها ان تزوج ولو سمع من هذا الواحد رجل حل له ان يشهد  
قال لان هذا من باب الدين فيثبت بخبر الواحد وان لم توجد لفظة الشكوة بخلاف  
النكاح والنسب واذا اخبر المرأة عدل بموت زوجها الغايب واخبرها اثنان  
بحيوة ان كان الذي اخبر بالموت اخبر بمعاينة الموت او اخبر انه شهد جنازة  
حل لها ان تزوج اخر وان كان اللذان اخبرا بحيوة اخبرا بشك لا حق قال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله فشهدا او جلا بانهما  
يشهد بالنكاح المسمود وان لم يحضر النكاح وان خرج قوم من مكان قوم لم يروا  
رجلا كان في الخارج ان فلانا تزوج فلانة عليا مبركا احل للمسامعين ان  
يشهدوا علي النكاح وهذا بجل ان يشهدوا علي المهر فيه روايتان عن محمد  
رحمه الله في رواية محل لصد الشكوة علي المهر كما بجل لهم علي النكاح كما ذكر في  
المنقي وفي العيون لان المهر تبع للنكاح وكان حكم النكاح ولكن توفى  
انما معناه انه من حضروا العقدان المهر كان كذا لا تقبل شهادتهما وفي رواية  
لا محل لصد الشهادته علي المهر لان المهر كالفلان يجوز فيه الشكوة بالتسامع  
والصحيح هو الاول رجل تزوج ابنته ابنه جل في بيت اخر وقوم يسمعون التزويج  
ولم يشهدوا وهم قالوا ان كان بين بيت العقد في بيت المسامعين كونه او الزوج  
والبيت جاز لهم ان يشهدوا ان يروا لا يجوز ان يسمعو كلامهم وذكر الحنفية رحمه الله  
في ادب القاضي اذا سمع رجلا اقرار رجل من وراء الحجاب لا محل له ان يشهد ولو شهد  
وفسر لا تقبل القاضي شك دته ولو ان رجلا دخل بيتا وعلم انه ليس في البيت  
الرجل واحد ثم خرج وجلس علي الباب وليس للبيت مسلك سوى هذا الباب  
فاقر الرجل الذي في داخل البيت بشي وسمع الجالس وسمع الجالس ان يشهد ان  
اقرار الرجل بذلك رجل قوي تزوج امرأة من رجل ثم مات الزوج فانكر وليه زكاه

مور الذي

يجوز للذي يولي العقد ان يشهد بالنكاح فيشهد ان فلانا تزوج فلانة فبشر لا ولا  
بذكرانه باشر العقد رجلا ان يشهد علي اقرار امرأه لرجل بالغ ربه او جرح شهدا  
ان رجلين سواهما فلانا وفلانة اشهدا فلانة فلانة بنت فلان الفلاني قال  
ابو حنيفة رحمه الله لا اجيز ذلك وذكر في الفتاوى انه لا يجوز عند أبي حنيفة  
في يشهد عند الشاهد جماعة الخافلان ثبت فلان الفلاني وقال ابن ابي ليلى  
وابو يوسف رحمهما الله يجوز ذلك وقال في الفتاوى ابو الليث رحمه الله اذا سمعوا  
امرأة من وراء حجاب ان راوا شخصها وشهد عندهم رجلان عدلان الخافلان كان  
لهم ان يشهدوا علي اقرارها وان لم يروا وجهها اما اذا لم يروا شخصها لا يجزئ  
يشهدوا علي اقرارها وهو اخفى والفتاوى في الفتاوى رحمه الله وذكر في الفتاوى  
من بصير ابن يحيى رحمه الله ان ابنا محمد بن الحسن دخل علي ابي سليمان الجرجاني  
فسأله ابو سليمان عن هذه المسئلة قال كان ابو حنيفة رحمه الله عنه يقول لا يجوز  
له ان يشهد علي في يشهد عند جماعة الخافلان وكذا ابو يوسف وابو بكر  
الاسكاف رحمه الله يقولان يجوز اذا شهد عنده عدلان الخافلان وعليه  
السنوي رجلا ان عدلان يشهدا عدل هل يجوز للناس ان يعدلوا اذا سئل عنه قال  
محمد رحمه الله ان كان العدلان اللذان عدلا يعرفان التعديل ويسعه ان يعدلوا الا  
انه لا يخبر القاضي بشيء من عدلتي فان اخبر وقال شهد وعندي شاهدان  
بذلك جاز ايضا في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لانه خير تعديل الواحد  
اتما عندي بشرط العدة في المعدل ايضا فاذا عدل معه رجل اخر جاز ان  
اذا كان يحفظ الاقرار ويعرف المقر ويعرف المقر ويعرف خطه الا  
انه لا يحفظ الوقت والمكان حل له ان يشهد ولو سئل بالشك وعرف انه  
خطه لا يشهد في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه له ان يشهد وذكر  
الحنفية انه لا يجوز له ان يشهد في قول اصحابنا وعن هذا قالوا الشاهد اذ كتب  
الشكوة ينبغي ان يعلم بعلامته اذا رآه بعد ذلك يعرفه بتلك العلامة  
ويؤمن عن التغير والزيادة والنقصان فان راى خطه وشهد وحكم الحاكم  
بشك دته قال ابو حنيفة رحمه الله لا ينقض قضايه وان كان الخط يرد







ترك ذلك في عنوان الباطن لا يصح وصورة عنوان الباطن في زماننا ان يكتب قبل كتابة التسمية  
من جانب اليسار من فلان بن فلان قاضي بلد كذا ثم يكتب توقيعه قبل كتابة التسمية ويتب  
جانب اليمين فوق كتابه التسمية بسم الله الملك الحق المبين ونحو ذلك الى القاضي الامام  
فلان بن فلان قاضي بلد كذا والى من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم  
اذا ام الله توفيقه وتوفيقهم وان كتب الي قاضي بلد كذا ولم يكن في البلدة الا قاض واحد  
**قال الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله** ذلك وان كان في البلدة قاضيان  
لا يصح ثم يكتب على ظهر الكتاب من قبل اليسار على الصدور من فلان بن فلان قاضي بلد كذا  
كذا ونواحيه وكتب على الظهر من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المبين الى قاضي بلد كذا  
ابن فلان والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم اذ ام الله تعالى توفيقه وتوفيقهم  
واذا كتب الكتاب وكتب فيه دعوى المدعي وشهادة الشهود واسماهم وانسابهم على الحقيقة  
في اخر الكتاب يقول القاضي فلان بن فلان قاضي بلد كذا كتب هذا الكتاب عني بامر ان كان كتب  
الكتاب غيره وجري الامر على ما بين فيه عندي وهو ما كتب فيه وهو معنون بعنوان  
عنوان على ظاهره وعنوان في باطنه وهو محتوم بخاتمي ونقش خاتمي كذا وهو مكتوب  
على ثلاثة اصفاف بين الكاعد او ضاله كذا وهو موقع بتوقيعي كذا كتب التوقيع على  
صدره واشهدت عليه شهود او هم فلان بن فلان وفلان بن فلان يذكر اسمهم واسماهم  
وهلامهم وقرات الكتاب عليهم واعلمتهم بما فيه وحملت الكتاب بحضورهم واعلمهم  
واشهدتهم على جميع ذلك وكتبت هذه **الاسطر** في اخره وهي كذا بخطي في تاريخ كذا  
ولا يكتب في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى ويتب عني ان يكتب الكتاب به تحت يمين يده  
المدعي مخنف ما يملك النسخة من غير زيادة ولا نقصان واخري في يد الشهود كذا  
الشهادة بما في الكتاب شرط في قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما والشهود لا يقدرون  
على ذلك اذ لم تكن النسخة في ايديهم واذا جاء المدعي بكتاب القاضي الى المكتوب اليه  
فان القاضي لا يأخذ الكتاب بغير محضر من الخصم فاذا حضر الخصم وذكر دعواه  
ان اخر الخصم بذلك استعني عن الكتاب وروي احمد قاضي يقول له لا بد لك  
من حجة فان قال معي كتاب القاضي اليك قال ابو يوسف رحمه الله القاضي المكتوب اليه  
ياخذ الكتاب من غير حجة وقال ابو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما لا يأخذ قبل السنة

فاداه

فاداه الشهود انه كتاب القاضي فلان بن فلان اليك وهو محتوم بخاتمي فيخذ يقبل القاضي  
الكتاب ولا يفتح حتى يسأل القاضي من الشهود في قول ابي حنيفة رحمه الله عما في الكتاب  
ويقول هل قرا عليكم وهل ختم بخصركم فان قالوا لا او قالوا قراه علينا ولكن ما ختم  
بخصرتنا او على العكس لا يأخذ الكتاب وان قالوا قراه علينا وختم بخصرتنا واشهدنا  
بفتح الكتاب ولا يكتبني بقولهم ختم عندنا وشهدنا واذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب  
ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لما في الكتاب رده وان كانت موافقة  
فان كان القاضي الكاتب وكتب في كتابه عدالة الشهود او عرفهم القاضي المكتوب اليه  
بالعدالة قضى على الخصم بالحق وان لم يكن ذلك سأل القاضي عن عدالة الشهود فذكر  
عدلوهم قضى بشهادتهم ويستترط لصحة قبول الكتاب حياة القاضي الكاتب والمتو  
اليه فان القاضي الكاتب اذا مات او عزل قبل وصول الكتاب بطل كتابه كذا هدد  
الاصل اذا مات قبل ان يشرع الفرع على شهادة الاصل وانما يستترط حياة المتو  
اليه لان القاضي الكاتب طلب الحكم من المكتوب اليه وذلك لا يتصور بعد موته وعزله  
الا ان يكون القاضي الكاتب كتب في اجركتابه كتابي هذا الى فلان القاضي والى كل  
من يصل اليه كتابي من قضاة المسلمين وحكامهم فيخبرهم بموت المكتوب اليه وعزله  
لا يتطل الكتاب وان عزل الكاتب او مات جملته وصل الكتاب الى القاضي  
المكتوب اليه فان القاضي المكتوب اليه يعمل بذلك الكتاب لان الموت والعزل  
ليس بمرح بخلاف ما اذا مضى الكتاب او عني او صار جال لا يجوز حله وشككته  
فان ههنا القاضي المكتوب اليه لا يقبل كتابه لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فا  
يمنع القضاة بتركه بمنع القضاء بكتابه وعنه ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما اذ عني  
الشاهد بعد اداء الشهادة قيل الحكم تبطل شهادته فيبطل كتابه وعنه ابي  
يوسف رحمه الله العي كالموت لا تبطل الشهادة ولو انكسر ختم القاضي قبل الوصول  
فان المكتوب اليه يقبل الكتاب لانه لم يقبل يحتاج الى الكتاب مرة اخرى وربما  
ينكسر الثاني والثالث وعن ابي حنيفة رضي الله عنه ان كان اثر الختم باقيا  
لوشي من النكسر يقبل والا فلا وعن ابي يوسف رحمه الله ان الكتاب وان كان  
منشورا يقبل وفيه من اولي وانظر الخصم في القاضي الكاتب او في الشهود فقال



فقال ان اليهود الذين شهدوا عند القاضي الكاتب عبيدا ومحمد بن يني قد ف اوسايل  
الذمة يسمع القاضي ذلك منه فان اقام على ذلك ساء هدين لا يتقبل ذلك الكتاب وان  
اقام ساء هدا واحدا يتفحص القاضي المكتوب اليه فان كان الامركا شهد هذه الواحدة  
رد الكتاب والا امض به واذا كتب القاضي لرجل يدعي دنيا على غايب كتابا  
وختم الكتاب ثم جاء المدعي وقال فقدت الكتاب والتمس كتابا اخر فان القاضي يترجم  
لا يكتب كتابا اخر وان لم يكن يترجمه كتب لكن يذكر في الكتاب الثاني اني كتبت اليك في  
هذه الحادثة كتابا في تاريخ كذا ثم جاني فقال فقدت ذلك الكتاب وطلب مني فكتبت  
هذا الكتاب ويذكر التاريخ كيلا يخر الحق مرتين بكتابين ولو قال المدعي بعد ما  
كتب له كتابا ان المدعى عليه انتقل من تلك البلدة اخرى فكتب لي كتابا الي القاضي  
تلك البلدة يكتب كتبت له الي القاضي ببلدة كذا في هذه الحادثة كتابا اخر ثم قال ان  
المدعى عليه انتقل من تلك البلدة الي بلدة كذا او طلب مني هذا الكتاب احتياطا  
اذا كتب القاضي كتابا وقال هذا من فلان بن فلان الي القاضي ببلدة كذا ولم يكتب اسم  
ذلك القاضي ولا اسم ابيه لا ينبغي للقاضي الذي يرد عليه الكتاب ان يتقبل في قول  
ابي حنيفة محمد والي يوسف الاول وقال ابو يوسف الاول وقال ابو يوسف  
اخر يتقبل بشرط ان يكون تاريخ الكتاب بعد ولاية القاضي الذي يرد عليه الكتاب  
وكذا لو كتب من فلان بن فلان الي كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين  
وحكامهم ولو كتب من فلان بن فلان القاضي الي قاضي بلدة كذا فلان فلان  
والي كل من يصل اليه كتابي من قضاة المسلمين وحكامهم جازو على كل من يصل  
اليه ان يتقبل كتابا بالقاضي الي القاضي جازي في كل حق يدعيه من دين او قرض  
او غضب او دية جمود او مضاربة جمود او ضيعة او دار او عقار في دين  
غايب او شفعة وكذلك في النكاح اذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان  
ببلدة كذا زوجتي وانما تجد نكاحي وان شهودي على النكاح هم فلان  
يكتفي الجمع بينهما وبين شهودي فكتب لي في هذا كتابا فان القاضي يسمع  
شهادة شهوده ويكتب له وكذا الوادة عند امرة انهما فلان الغايب او ادعي ولا  
عناقة او لا سوا الا لانه يدعي حقا لا زما في ذمة الغايب وكان بمنزلة دعوي

الدين

الدين وكذا الوادي وكذا الوادي سببا بان قال رجل ان فلان بن فلان بن فلان ابي وهو يسكر  
نسبي ولي بيته ههنا انه اقرا خيا سببا وان تزوج ابي واني ولدن على فراش ونسبت  
اليه فاقام على ذلك بيته فانه يكتب له كتابا وكذا الوادي رجل انه اب فلان الغايب  
واقام البيته وطلب منه الكتاب ولو ادعي انه اخ فلان الغايب او ادعي انه عمه وطلب الكتاب  
فان القاضي لا يكتب الا ان يدعي اربا او نفعه مدعي حق الحضنة والترجمة في اللغظ او في  
الاب والابن يتقبل البيته سلك كان ذلك في حياته او بعد وفاته ولو ان رجلا وامراة  
او عيالا بنا اولادهم وقالوا هو معروف النسب ساء هدين يد فلان الغايب في بلدة كذا  
وهو ستر قوما ما على ذلك بيته وطلب في ذلك كتابا فان القاضي يكتب في قول  
ابي يوسف رحمه الله لان عنده يجوز الكتاب في العبيد اما عند ابي حنيفة  
ومحمد بن ابي حنيفة ان كان يكتب السبب الا ان ههنا لا يكتب لانه يدعي حق  
الا تواع من الغاصب فيكون هذا بمنزلة دعوي الملك وعند سببا العبيد وكما  
لا يكتب فلا يكتب في دعوي نسب ولد هوني يد العير فالحاظ لانه كان يوعو  
الاسترقاق لا يكتب في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله الا ان يدعي فيقول هو  
ابي غصبه فلان الغايب مني فانه يكتب في قولهم وفي الدار والعقار يكتفي قولهم  
سوا كانت الدار في البلدة الذي فيه المدعى عليه او في بلدة القاضي الكاتب فان  
كانت في بلدة القاضي المكتوب اليه فاذا توجه القاضي المكتوب اليه وبامر الحكم  
بتسليم الدار اليه وان كانت في بلدة القاضي الكاتب فهو بالخيار ان شاف في كتب  
القاضي الكتاب قد جاني كتاب مختوم بخاتمك ومعنون بعنوانك جمعت  
بين المدعي والمدعى عليه فطرح حق المدعي واظهر ان المدعى عليه كان بايعا الدار  
بغير حق فتصليت عليه وبعدنا الحكم ولو كانت الدار في بلدك لتسلم اليه  
فلم يكن كتب كتابي هذا اليك لتسلم اليي وينبغي ان يكون هذا الكتاب على رسم  
كتاب القضاة مختوما معنونا وعليه شهود قرا الكتاب عليهم وختم بمضرتهم  
واشهدهم في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وان شاف في القاضي بذلك  
وامر المدعى عليه حتى يبعث وكيله بتسليم اليه او يوزع الحكم وتب القاضي الكتاب  
في محكم القاضي المكتوب اليه واذا مرض الشهود في الطريق او بد لهم الرجوع



الي وطنهم او ارادوا السفر الى بلدة اخرى فاستشهدوا فقاموا على استشهادهم يجوز ذلك  
كما يجوز ذلك في غير كتاب القاضيه وتفسيره انهم ان يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا  
فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعي هذا علي غايه  
هو فلان بن فلان قراه علينا رحنه بحضرتنا واستشهدنا عليه فاستشهدوا بحضرتنا  
هذه وكذا لو استشهد هذا الفريق فزينا اخرنا لنا واربعاء وعاشروا ان كثر فان جا  
المدعي بكتاب القاضيه المكتوب اليه واحضر خصمه واستشهدوا له على  
كتاب القاضيه بحضره الخصم وفتح الكتاب وقراه على الخصم وفعل كما هو شرط  
القضا بالكتاب الا انه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلدة اخرى فان طلب المدعي من  
هذا القاضي ان يكتب الي القاضيه الذي الخصم في بلدة لا يكتب في قول ابي يوسف  
ويكتب في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله وان كان الخصم قد هرب قبل ان يصل  
المدعي الكتاب الى القاضيه المكتوب اليه فقال المدعي للقاضيه هذا كتاب قاضي بلد  
كذا الي وهو لا يشهد في علي الكتاب فاسمع شهادته وكتب الي قاضي بلد كذا  
كتابا فان القاضيه يكتب في قولهم وله الخيار ان سألني كتاب القاضيه الاول  
في كتابه لان الحجة على الحق كتاب القاضيه الاول وان سألني يسخر ويحكي في كتابه  
ثم القاضيه ثم القاضيه الاول اذا ورد الكتاب اليه يجمع بين المدعي وخصمه ويفعل كما  
كان يفعل القاضيه المكتوب اليه الاول ولو كان الخصم في بلدة وكتب القاضيه الرابع  
والخامس والعاشرون كتاب القاضيه بمنزلة الشكوة فكذا يجوز الشهادة بها الشكوة  
وان كثرت جاز كتاب القاضيه الى القاضيه ولو ان رجلا جاء الى قاضي الكوفة وقال اني  
علي رجل يقال له فلان بن فلان كذا ادري ما وقد قتلته بالبصرة فاسمع شهادتي  
عليه وكتب الي قاضي البصرة وان كان خصمي بها ولا يكتب الي قاضي البصرة الى  
قاضي فارس ان كان الخصم بفارس فان قاضي الكوفة يسمع شهادته ويكتب اليه  
الي قاضي البصرة لان مثل هذا في الشكوة جاز فلذلك في كتاب القاضيه ولو كان  
المدعي قال لقاضي الكوفة اكتب الي قاضي البصرة والي قاضي فارس يكون في كتابه  
فلان بن فلان قاضي الكوفة الي فلان بن فلان قاضي البصرة او الي فلان  
ابن فلان قاضي فارس ان اصبحت خصمي بالبصرة دفعت الكتاب الي قاضي البصرة

وان كان

وان كان بفارس دفعت الكتاب الي قاضي فارس يجوز ذلك في قول ابي يوسف رحمه الله  
كتب القاضيه الاول وشهد الشهود ان كتابه هذا الي فلان بن فلان قاضي البصرة  
او الي فلان بن فلان قاضي البصرة قاضي القاضيين ورد كتابي هذا اليه ففعله  
به لان عنده لو كتب القاضيه كتابي هذا الي كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم  
يجوز ففعله اولى وعند ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله لا يكتب القاضيه على هذا الوجه  
ولو كتب لا يصح فلذلك هذا ولو ان رجلا جاء بكتاب القاضيه فقبل ان يسمع القاضيه  
شهادة الشهود وعلى الكتاب بواردي الخصم في بلدة قيد علي قول ابي يوسف رحمه  
الله يبعث القاضيه مناديا ينادي علي بابي فلا يسمعون ان اخرج فان لم يخرج انصب  
عليك وكذا وقضيت علي الوكيل وعامة المساجع رحمهم الله لم يصحوا هذا القول القاضيه  
اذ كتب المدعي كتابا لم حضر به المكتوب اليه فقبل ان يعطي المكتوب اليه بكتابا  
لا يرضي بكتابا كما لو حضر به هذا الاصل قبل ان يعطيه شكوة الفرع ويجوز للقاضي  
ان يكتب بعلمه الحاصل في القضاية قولهم كما يجوز له ان يكتب شكوة الشهود ولو كان  
راي المكتوب اليه يخالف راي الكاتب فيما كتب لا يبعد كتابه والمعتبر في هذا راي  
المكتوب اليه الا الكاتب ولا يجوز كتاب عامل ولا كتاب قاضي رستاق وانما يقبل  
كتاب القاضيه المولى الذي يملك الجمعة القاضيه الكاتب اذ كتب في كتابه شهد بذلك  
شهود عدول عرفتهم واثبت معرفتهم جاز كما يجوز في السجل القاضيه اذ كتب كتابا  
وكتب في كتابه اسم المدعى عليه ونسبه علي وجه الحال فقال المدعى عليه لست  
فلان بن فلان الفلاني والقاضيه المكتوب اليه لا يعرفه فيقول القاضيه للمدعي اقم  
البينة انه فلان بن فلان وان قال المدعى عليه انا فلان بن فلان وفي هذا المحي  
والفخذ او في هذه الحارة او هذه البلدة رحل بهذا الاسم يقول له القاضيه ثبت  
بذلك فان ثبت ذلك تدفع عنه الخصومة كما لو علم القاضيه بمساركة  
في الاسم والنسب لان حال وجود الشريك في الاسم والنسب لا يتعين هوى  
الكتاب ولم يثبت بذلك فان ثبت ذلك تدفع عنه الخصومة كما لو علم القاضيه  
بمساركة له في الاسم والنسب لان حال وجود الشريك في الاسم والنسب  
لا يتعين هوى الكتاب ولم يثبت ذلك يكون خصما لم ثبت الغرام وان اقام المدعى





عليه البينة انه كان باسره ونسبه ههنا الرجل اخر وقد مات ذلك الرجل لا يقبل قوله لانه لاحق  
له في اثبات حياة ذلك الميت وان كان يعلم ما قاله المدعى عليه فان كان يعلم بموته ذلك  
الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضي وان كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان  
لا يدري وقت موت ذلك الرجل وان افتر المدعى عليه انه فلان وقال ليس لهذا عايشي  
وادعي الايقاع والامراء يكون ضمنا لم يثبت ذلك واذا جاء المدعي بكتاب القاضي  
الي المكتوب اليه وقد مات المدعي عليه جاء المدعي بكتاب القاضي فاحضر المدعي بعض ثبوت  
الميت او وصيه وعرض الكتاب واحضر شهوده فان القاضي يسمع شهادة الشهود وينفذ  
الكتاب سواء كان تاريخ الكتاب بعد موت المطلوب او قبله لان وريثة الميت والوصي  
قايما مقام المطلوب وذكر الجصاص رحمه الله ان موت المطلوب لو كان قبل الكتاب كان  
الكتاب باطلا واخصاف رحمه الله سوي بينهما اذا كانا الموت قبل الكتاب او بعده رجل  
جاء الي القاضي فقال كان فلان بن فلان عيا الف درهم وقد ابراني من كذا او فتيته  
وانه اليوم في بلد كذا وان اريد ان اذهب الي تلك البلدة واخاف ان ياخذني ويكر  
الاستيفاء او لا يرافع معي فادع شهودي على ذلك واكتب لي فيه كتابا فان القاضي  
لا يكتب في قول ابي حنيفة يوسف ويكتب في قول محمد رحمه الله واجمعوا على ان  
صاحب الدين لو كان حاضرا فقال المديون قصيته وبيته او ابراني فارسله اليها القاضي  
حتى لو انكر اثبت ذلك بالبينة فان القاضي لا يسأل وهذه السبيل هي على محمد رحمه الله  
ومن هذا الجنس امثلة جازت الي القاضي وقالت طلعتني فلان زوجي ثلاثا وتزوجت باخر  
بعد انقضاء عدتي واخي اخاف ان ينكر الطلاق فاسأله ايها القاضي فان انكر اثبت بالبينة  
قال الشيخ الامام شمس الامية الحواشي رحمه الله يسأل القاضي ههنا اجماعا وهي حجة  
على ابي يوسف رحمه الله ومنكر رجل جاء الي القاضي وقال اني استرثيت دارا في بلد كذا  
وفد كان فلان شقيق هذه الدار سلم الي السفحة وهو في بلد كذا اليوم واخي لا آمن  
ان يطلب السفحة وينكر التسليم فاسمع شهادة شهودي واكتب لي في ذلك فان  
القاضي لا يكتب وقال محمد في هذه المسائل كلها يكتب احتياطا احترازا عن  
نضيع حقوق الناس واجمعوا على ان المديون والمسترثي والمرأة لو قالان  
صاحب الدين او الشقيق او الزوج قد نقر من لي فيما ادعي فاسمع شهودي فانه

بسم الله  
والله اعلم

وكنت له والله اعلم **كتاب الوكالة** فضل فيما يكون توكيلا وفيما لا يكون  
رجل قال لغيره انت وكيل في قبض هذا الدين يصير وكيلا وكذا لو قال انت حرق وكذا لو قال  
انت وصي في حياتي ولو قال انت وصي لا يكون وكيلا ولو قال انت وكيل في كل شيء يكون وكيلا  
حفظ المال لا غير ماله الصحيح وكذا لو قال انت وكيل بكل قليل ولو قال انت وكيل في كل شيء  
جائز امرك يصير وكيل في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والعدة واخلعوا  
في الاعتاق والطلاق والوقف قال بعضهم يملك كل ذلك لاطلاق لفظ التميم وقال بعضهم  
لا يملك كل ذلك لا لظلاله الا اذا دل عليه للخلام ونحوه وبه اخذ الفقيه ابو الليث  
رحمه الله وذكرنا طبع اذا قال لانت وكيل في كل شيء جائز صنعك روي عن محمد رحمه الله  
انه وكيل في المعاصيات والاجارات والهبات والاعتاق قال وعليه الفتوى وهذا  
تريب ما اختار الفقيه ابو الليث وفي فتاوي الفقيه ابي جعفر رحمه الله رجل  
قال لغيره وكلتك جميع اموري واقتك مقام نفسي لا يكون الوكالة ولو قال وكلتك  
في جميع اموري يعني يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عمارة بينا ولو المالك والوكالة  
وفي الوجه الاول اذا لم تكن عمارة ينظر ان كان امر الرجل مختلف السبيل فانه  
معروفة فالوكالة باطله وان كان الرجل تاجر تجارة معروفة تنصرف الوكالة اليها  
وعن اسد بن عمرو واي الليث الكبير حمدا الله رجل له عبيد فقال ما صنعت في عبيدي  
فهو جاز فاعتق الكل جاز وعن ابي حنيفة انه لا يجوز وعليه الفتوى رجل قال لغيره امرت  
ان تبني عبيدي يصيروكيلا ولو قال لغيره لا تبنيك عن طلاق امراتي لا يكون وكيلا  
بالطلاق حتى لو طلق لا يقع ولو قال لعبيد لا تبنيك عن التجارة لا يصير ما دونها  
في التجارة عند البعض وقال الفقيه ابي الليث رحمه الله يصير ما دونها وهو الصحيح  
لانه لو راه يبيع ويشترى فسكت يصير ما دونها في هذا اولي رجل قال  
لامرأة بشئ وتوكيلي من هو حقه هو امي كى فقال اكر وكيلي يوم حوس راسطلا  
بارد انتم فقال الزوج لم ارد به الطلاق كان القول قوله اذا لم يوجد ما يدل  
على الطلاق وان كان ذلك في حال مذاكرته الطلاق يقع الطلاق رجل قال لغيره  
استر عبيدي من فلان فاستتره ان علم فلان بذلك جاز بانقضاء الرواية  
وان لم يعلم فلان بذلك جاز في رواية الوكالة وفي الزيادة ان لا يجوز رجل



قال لغيري جارية بالغ درهم او قال اشتر جارية لا يصير وكيل ويكون ذلك شرع  
ولو قال اشتر جارية بالغ درهم ولك عينا شرابك على درهم حينئذ يصير وكيل  
ويكون للوكيل اجر مثله لا يبرأ عني درهم رجل قال لرجلين وكلت احدهما ببيع  
عبدي هذا اصح وايمهما باع فباز وكذا لو قال لرجل بع عبدي هذا وهذا فباع احدهما  
فباز وكذا اذا كان لرجلين عينا رجل لكل واحد منهما الف درهم فرفع المدين الى رجل  
الفا وقال اقض دين فلان او فلان ففرض دين احد مما جاز ويجوز ان يجعل البسيرة في  
الوكالة ولا تبطل بالشروط القاسية اي شرط كان ولا يصح شرط الخييار  
فيها لان شرط الخيار شرع في لادم يحتل الفسخ والوكالة غير لازمة ولا تصح الوكالة  
بالمباينات كالاحتطاب والاحتشاش والاستنقا واستخراج الجواهر من المعدن  
فما اصاب الوكيل شيئا من ذلك فهو له وكذا التوكيل بالبيع والبراءة وكل بالاستقراض  
ان اضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا يستقرض منك كذا او قال  
اقض فلانا كذا اكان القرض للموكل وان لم يضاف الاستقراض الى الموكل يكون القرض  
للموكل رجل قال لامراة الغيرة اذ خلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج ذلك فدخلت  
بعد الاجازة طلقت وان دخلت قبل الاجازة لم تطلق فان عادت بعد الاجازة فمقت  
طلقت لان كلام الفصولي يصير يمينا عند الاجازة فيعتبر الشرط بعد الاجازة  
وهذه السيلة دليل على ان التوكيد بالخلف بالطلاق جائز لان ما لا يصح فيه  
الوكيل لا يصح به الاجازة السلطان اذا اكرم رجلا بطلاق امراته فقال لرجل انت  
وكيلي فطلق الوكيل امراته فقال الرجل لم ارد به الطلاق لا يقبل قوله لان قوله  
انت وكيلي خرج جوابا لكلام القائل وكلني بالطلاق المديون اذا دفع الي  
صاحب الدين عينا وقال بعه وخذ حقه منه فباعه وقبض الثمن وهذا  
في يد يملك من مال المديون ما لم يجده رب الدين فيه قبضا لنفسه وقال  
بعه فباعه فلما قبض الثمن يصير مقضيا حقه حتى لو صدق بعد ذلك بملك  
من مال القابض امرته لتزوجها اخلني على الف درهم غدا او قال العبد لولاه  
اعتقني على الف فقامت المرأة او العبد عن ذلك قبل مجي الغدا ان علم الوكيل  
والزوج برجوعهما ما صح رجوعهما وطبقهما وان لم يعلم بذلك لا يصح رجوعهما

ظلم الوكيل  
بالاستقراض

طهرت به  
وخذ حقه  
منه  
سقط

او نهيها

ولغيرهما وان لم يعلم بذلك لا يصح رجوعهما او نهيها لان كلام المرأة والعبد توكيل وليس  
بالجواب فان الرجوع عن الايجاب لا يتوقف على القول والعلم كرجوع البائع عن ايجاب البيع  
قبل قبول المشتري يصح وان لم يعلم به المشتري رجل وكل رجلا ببيع عيني فباعه  
له ان يتقاضى دينه باللوقة لان الوكالة سفيدة وان وكل رجلا بالخصومة في كل قضية  
له بخراسان فقدم الذي في يديه الصبيحة من خراسان الى الكوفة كان للوكيل ان  
يخاصمه ولو قال انت وكيلي بكل دين لي باللوقة فقدم ناس من خراسان الى الكوفة  
للموكل عليهم دين كان للوكيل ان يخاصمهم باللوقة رجل له عيال رجل دين فوكل  
المديون بقبض الدين من نفسه او من عبده لا يصح ولو وكل المدين ببراءة  
نفسه عن الدين صح توكيله ولا يقصر على المجلس رجل قال لغيري بع عبدي هذا فباعه  
اليوم لا يجوز لان التوكيل مضاعف الى الغد فلا يكون توكيلا قبله وكذا لو قال اعتق عبدك  
غدا او طلق امرأتي غدا لا يملكه اليوم ولو قال بع عبدك اليوم او قال اشتر لي عبد اليوم  
او قال اعتق عبدك اليوم ففعل غدا فيه روايتان بعضهم قالوا الصحيح ان الوكالة  
لا يبقى بعد اليوم وقال بعضهم تبقي وذكر اليوم للمتعجيل لا للتوقيف الوكالة بالبيع  
الا اذا دل الدليل عليه رجل قال لمديوني ببيع عبدك جارية لا يصح التوكيل  
في قول اي حنيفة رحمه الله ولو قال اشتر لي بيا عليك جارية فلا ان او قال هذه  
الجارية صح التوكيل عند الكل وكذا لو قال اسلم مالي عليك في كذا لا يصح التوكيل في قول  
اي حنيفة رحمه الله ولو قال اشتر لي بيا عليك جارية فلا ان او قال هذه الجارية  
صح التوكيل عند الكل وكذا لو قال اسلم مالي عليك في كذا لا يصح التوكيل في قول  
اي حنيفة رحمه الله ويصح في قول صاحبيه ولو قال اسلم مالي عليك الى فلان  
وكذا صح التوكيل عند الكل وكذا لو قال اسلم مالي عندك في كذا لا يصح التوكيل  
عند اي حنيفة رحمه الله رجل عليه دين لرجل فاجا رجل الى المديون وقال ادفع  
مالي فلان عليك من الدين فانه يستجير قبضه وانه ما وكلني بقبضه فرفع المدين  
الى المال فضاء المال في يد القابض ثم جاء صاحب الدين واجاز قبضه لا يصح اجاز  
ولو كان المديون في يد رجل ودعيته في المودع الى صاحب المودعة وقال له  
اجعل ودعيتك قضا لفلان عن حقه الذي عليك فانه يستجير قبضه لذلك ففعل

طهرت قوله او قال  
مالي فلان عليك فانه  
يستجير قبضه



المديون ذلك وجعلنا قضا لفلان بدينه واسر المودع بقبضه لصاحب الدين ثم قدم الطالب واجاز ذلك  
وقال صاحب المودع بعت المودع لا تدفع الي الطالب ولا تقبضه فله مع نفسه اذ لم يكن المودع قبضه  
لصاحب الدين وان كان المودع قبضه لصاحب الدين كاذ للطالب قبضه من المودع رجل اودع رجلا  
الغائب قال سبي غيبة المودع امرت فلانا ان يقبض الالف التي هي ودعية لي عند فلان فلم يعلم  
المأمر بذلك الا انه قبض الالف من المودع فضا عت فلرب المودعة الخيارات فما ضمن القاضي  
ولو كان المودع علم بالتوكيل والامر ولم يعلم به المأمر فدفع المودع المال الي المأمر ففوضا  
ولا ضمان علي احد مما بالامر فقال المأمر للمودع ادفع الي ودعية فلان ادفع الي المأمر  
او قال ادفع الي يكون عندي فلان فدفع فضا عت فلرب المودعة ان يحضن اهميا سنا  
في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله رجل بعث رسولا اليه بزار ان ابعت ثوب كذا وكذا  
فبعث اليه البزار مع رسوله ارفع غير فضا عت التوب قبل ان يحصل الي الامر ونضاد قوا  
علي ذلك واقروا به فلا ضمان علي الرسول في شيء ثم ان بعث البزار مع رسول الامر فالضمان علي الامر  
لان رسوله قبض التوب علي المساومة وان كان رسول رب التوب فاذا وصل التوب الي الامر  
يكون ضامنا كما لو ارسل رسولا الي رجل وقال ابعت لي عشرة دراهم فضا عت فلان نعم وبعث  
لما رسول الامر فالا مراضا لها اذا اقر بان رسوله قد قبضه وان بعث بجامع غيره فلا  
ضمان علي الامر حتي يصل اليه وكذلك رجل له علي رجل دين فبعث الي المديون رسولا  
ان ابعت الي بالدين الذي لي عليك فان بعث به مع رسول الامر ففوض مال الامر  
ولو ان رجل بعث الي رجل بكتاب مع انسان ان ابعت لي ثوب كذا بثمن كذا ففوض  
وبعث به مع الذي اتاه الكتاب لم يكن من مال الامر حتي يصل اليه وكذلك القرض  
والاقتضا في هذا انما الرسول رسول الله بالكتاب رجل قال لآخر ان وكيلك قبض  
الي وادي رسالتك وقال ان المرسل يقول ابعت لي كذا او بعين ثمنه فبعثه وانكر  
المرسل وصول التوب اليه والوكيل يقول اوصلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
الفضل رحمه الله ان اقر المرسل بقبض الرسول التوب منه وانكر الوصول اليه  
يضمن المرسل قيمة التوب وان انكر قبض الرسول قال لقوله قوله ولا ضمان عليه قبل  
له لا يضمن القيمة ولم يضمن الثمن وقبض الرسول كقبض المرسل قال لان المرسل  
لربيعين الثمن للبايع وانما يتم البيع اذا دفع الرسول التوب الي المرسل

مطلب بغير سداد  
الي بزار

قول ربريا كتاب  
اي في تبليغ  
الكتاب

طلب قبض  
المرسل قبض  
المرسل

فاذا انكر وصول التوب اليه صار كما انكر وجوب الجميع وكان عليه قيمته وعنده ايضا رجل  
ماز الي رجل برسالة من اخر ان يدفع اليه خمسة فتال لا ادفع في القي الامر في نفسه  
ثم قال المرسل قد لفتية واسري به فعمد اليك ثم اقصع عن الاداء وقال لفتي عن الرفع  
بعد ذلك قال له ان تمنع الا ان يكون المال دينا عليه للامر فلا يصدق في النبي بعد  
ذلك رجل قال لغيره سلطتك علي كذا فهو منزلة قولك وكلت لك ان التسليط من  
الفاظ التوكيل **فصل** في التوكيل بالخصومة التوكيل بالخصومة لا يجوز عند ابي  
حنيفة رضي الله عنه سواء كان التوكيل من قبل الطالب او من قبل المطلوب وقال محمد بن  
ابو يوسف الا من يجوز ويستوي فيه الوضوح والشرع والرجل والمرأة وبه اخذ ابو القاسم  
الصناديري رحمه الله وقال تمتع الامية السرخصي الصحيح عندي ان القاضي اذا علم بالمدي  
التعنت في اداء التوكيل ولا يلتفت اليه وان علم من الموكل القصد الي الاضرار بالمدي سئل  
بالهيل والا بالهيل والتدليس لا يقبل منه التوكيل وذكر شمس الامية الحلواني رحمه الله ان ذلك  
منقوض الي رأي القاضي وهذا قريب من الاول واجهوا علي ان الموكل لو كان غائبا  
ادني مدة او كان مريض في المصر لا يقدر ان يمضي علي قد ميه الي باب القاضي كما  
له ان يوكل مديا كان او مدعا عليه وان كان لا يستطيع ان يمضي في ميه ولكن يستطيع  
ان يمضي في ظهوره او طهر انسا فان اذاد مرضه بذلك صح التوكيل وان كان لا  
يرداد اختلاف فيه قال بعضهم لم يعل الخلاق ايضا **وقال بعض** ان يوكل ولو صح  
وكما يجوز للمسافر ان يوكل بغير رضا الخصم يجوز لمن اراد ان يخرج  
الي السفر لكن لا يصدق انه بر مدي السفر ولكن للقاضي ان ينظر الي رايه ومدة سفره  
او يساله عن يريد ان يخرج معه فيسأله عن رفاقه كما ذكر في فسخ الاجارة ويجوز  
للمرأة ان توكل وهي التي لم تتحاط الرجال بكرا كانت او نسيا كذا ذكر ابو بكر الرازي  
رحمه الله وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله ظاهر المذهب عن ابي  
حنيفة رضي الله عنه القاضي لا اختلاف ايضا وعامة المشايخ رحمهم الله اخذوا بما ذكر  
ابو بكر الرازي وعليه الفتوي وكذا اذا علم القاضي ان الموكل عاجز عن البيات  
في الخصومة بنفسه فضل منه التوكيل ثم اما لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم عند  
ابي حنيفة رضي الله عنه لمن لا عد ربه اذا لم يكن الموكل حاضرا مجلس القضاء مع

لا تقاضي الغيبه  
علي



الوكيل وان وكل الرجل رجلا واستثنى اقراره كما هو الرسم في زماننا ان يوكل عيا وحيه  
لا يجوز اقراره عيا الموكل ولا صلحه ولا تعديل شهود شهود واعليه صرح هذا التوكيل  
والخصم ان لا يرضي بهذا التوكيل عندهم اذا كان لا يجوز اقراره عيا الموكل فاد  
استثنى اقراره لا يصح التوكيل في اقرار الوكيل انه استثنى منه او ما السبب لك  
لا يصح اقراره عيا موكله لما كان الاستثناء الا انه يصير حارجا عن الوكالة ولو وكله  
بالمحض واستثنى لانكاره فقلنا ان لا يجوز انكاره عيا صرح التوكيل عند محمد  
وعيا قلنا ان يوسع رحمته الله لا يصح رجل وكل رجلا بالخصوص بطلب خصمه لئلا  
يعزله انه لا يملك عزله الا بمحض من الخصم لان حق الخصم يتعلق بالوكالة قالوا  
وكذا الرجل اذا وكل بطلاق امراته بطلبها لا يملك عزله الا بمحض منه **وقال**  
الشيخ الامام شمس الامية السرخسي رحمه الله الصحيح انه لا حق للمرأة في طلب الطلاق  
وطلب التوكيل بخلاف التوكيل بالخصوص واذا وكل الرجل رجلا بطلاق امراته او غير ذلك  
وقال كلما عزلتك فانت وكيل في عزلته يصير وكيله لانه علق الوكالة بالعزل والوكالة  
تقبل التعليق بالشرط اي شرط كان فاذا عزله يصير له وكيله عن هذا قالوا متولي  
الوقت اذا اجره من الوقت اكثر من سنة او ثلاث سنين عيا حسب ما اختلفوا واد  
الاخرج المستاجر بقاء الاجارة اكثر من سنة او ثلاث سنين يكتب في صك الاجارة  
ان التولي وكل فلانا اجارة هذه الا من عيا انه متى اخرج من هذه الوكالة فصح  
وكيله باجارة هذه الارض سنة اخري قال نصير بن يحيى رحمه الله يجوز الوكالة  
لهذا الشرط وقال محمد بن سلمة رحمه الله لا يجوز لان الوكالة شرعت غير لازمة  
**وقال الفقيه ابو جعفر** انما اختلف نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة في جواز هذه التوكيل  
لهذا الشرط ل محمد بن سلمة تفسير هذا الكلام اني كلما اخرجتك عن الوكالة فانت  
وكيلي بهذه الوكالة ولو صرح بذلك كان باطلا لان الوكالة شرعت عيا وحيه  
يرد عليه العزل وهو قصد لهذا ان لا يرد العزل عيا الوكالة وتفسير هذا  
الكلام عند نصير بن يحيى رحمه الله انه متى اخرج من هذه الوكالة يصير وكيله بوجاهة  
مستقبله فعلق لرد ما بطلان الوكالة الاولي ولو صرح بذلك كان حارجا  
ولا يكون مخالفا حكم الشرع اذا ثبت الاختلاف في هذه المسئلة بينهما فمن اراد

اراد

تصحيح

تصحيح هذه الوكالة عند الكل ينبغي ان يقول كلما اخرجتك عن هذه الوكالة فانت وكيل وكال  
مستقبله فصح هذه الوكالة مرة بعد اخري وهذا في غير الوقت يمكنه ان يعزله ولا يتحد الوكالة  
مرة بعد اخري في غير الوقت اذا جازت لهذا الشرط واد اخرج من الوكالة اختلفوا  
في لفظ الاخراج **قال بعضهم** يقول الموكل رجعت عن قولي كلما اخرجتك عن الوكالة  
فانت وكيل فيصح رجوعه ثم يقول بعد ذلك اخرجتك عن هذه الوكالة لان الوكالة  
العلاقة بطلت بالرجوع فاذا عزل عن الوكالة المنجزة لا يصير وكيله وانما ذكر  
عن كوكالات اختار عن قول ابي يوسف رحمه الله فان عنده العزل عن الوكالة المتعلقة  
قبل وجود الشرط لا يصح وبه اخذ محمد بن سلمة وقال محمد رحمه الله يصح العزل عن الوكالة  
المعلقة قبل وجود الشرط وبه اخذ نصير بن يحيى والفتوي عيا قول محمد وقال بعضهم  
طريقا الاخراج عن هذه الوكالة ان يقول عزلتك كلما وكلتك **وقال شيخنا**  
السرخسي الامام عيا ان يقول عزلتك عن هذه الوكالات فيستطرق ذلك الى المعلق  
والممنجز رجل قدم رجلا الى القاضي وقال فلان بن فلان الفلاني له عيا هذا  
الف درهم وقد وكلني بالخصوص فيكون كل حق له ويقتضيه واقام البينة عيا ذلك  
جملة قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا قبل البينة عيا المال حتى يقيم البينة عيا الوكالة وان  
اقام البينة عيا الوكالة والدين جملة يقضي بالوكالة ويصدق البينة عيا الدين وقال  
محمد رحمه الله اذا اقام البينة عيا الوكالة والدين جملة يقضي بالكل ولا يحتاج الى اعادة  
البينة عيا الدين وفي قول ابي يوسف مضطرب ظاهرا قوله انه يقبل البينة عيا  
الكل الا ان القاضي يقضي بالوكالة او لا ثم يقضي بالمال ولا يحتاج الى اعادة البينة  
عيا المال ويراعي القاضي الترتيب في القضاة البينة وهذا استحسان وعن ابي حنيفة  
انه قال اخذ في هذا بالفتاوى لظهور وجه القياس فان البينة عيا المال لا تقبل  
الا من خصم وهو كما لو اشترى شيئا فوجد به عيبا فاراد ان يردده لا تقبل البينة  
عيا الشراء حتى يثبت العيب في الحال ومحمد رحمه الله اخذ بالاستحسان بحاجة  
الناس والفتوي عيا قوله وعلى هذا الخلاف الوجه اذا اقام البينة عيا الدين  
والوصاية جملة والوارث اذا اقام البينة عيا النسب وموت المودت والدين  
عند ابي حنيفة رضي الله عنه بشرط اثبات الخصومة او لا ثم يقبل البينة







مع رجل آخر فقال للوكيل للقاضي قد كنت وكلت هذا فلان وان هذا الوكيل  
يريد السفر وانا الحق ان يفرعني بتي يلزمني فاخرجته عن الوكالة ووكلت هذا  
الاخر في خصوصته فان القاضي لا يقبل ذلك باسم حتى يجضر الخصم فيخرج الوكيل بخبر  
وينصب القاضي من اعوانه حتى يطلب الخصم فان لم يجد ولم يقدر على الخروج الاول  
عن الوكالة وتوكل الثاني ويستوثق منه المدعى عليه اذا وكل رجلا بالخصوص  
على ان ان للوكيل ان يوكل من احب ثم ان المدعى عليه شهد قوما بغير حضر من المدعي  
ان يخرج على الوكيل ان يوكل غيره جاز حجه عند محمد ولا يجوز عند ابي يوسف والقوي  
على قول محمد رحمه الله لانه لا حق للمطالب بترك الوكيل غير رجلا قال لغير  
وكنت في خصوصته فلان وكل حق في قبله يكون توكيلا بالخصوص في كل حق واجب له  
يوم الخصومة ولو قال ووكنت بالخصوص في كل حق في قبل اهل هذه البلدة او اهل  
قرية لكان يكون توكيلا بالخصوص في كل حق له قبل اهل هذه البلدة او اهل تلك  
القرية يوم التوكيل وما يجزئ له بعد ذلك استحسانا وكذا الوكيل رجل بقبض  
علامه يدخل فيه الواجب يوم التوكيل وما يجزئ بعد استحسانا فكل رجل وكل رجل  
بقبض كل حق له والخصوص فيه جاز ما فيه فانه يدخل فيه الديون والمواري  
والودائع وكل حق يمكن الموكل سوى النفقة عمده في يد رجل يقول انا عبد فلان  
ولدت في ملكه وقد وكلني في خصوصتك في نفسي ليس للذي في يد العبد  
ان يمنع العبد اذا كان للعبد بينة على الوكالة ولو قال العبد باعني فلان  
منك ولم يقبض الثمن فوكلي بقبض الثمن منك كان للذي في يده ان يمنع  
على الخصوص لان ههنا العبد مقرر عليك ذي اليد وكان لذي اليد منع  
من صرف المانع الي غيره وفي الوجه الاول العبد منكر ملك ذي اليد فلا يملك  
لذي اليد ان يمنع من الخصومة رجل وكل رجل باقتضاء ديونه وجس  
الغرماء وكيلا بما مما يخص الوكيل غير ما لموكله ثم اخرج من الحبس واخذ منه  
كفيل بنفسه ثم مات الوكيل فاراد صاحب المال ان ياخذ الكفيل كان له  
ان يطالب من القاضي حتى يامر الكفيل باحضار نفس المكفول لان الوكيل انما اخذ  
منه الكفيل بوكالة صاحب المال هو الذي كفله رجل وكل رجل بقبض كل حق له

على الناس وعندهم وسهم ونوع ايد ييم ومقبض ما حدث له وبالمقاسمة بين شركائه  
ويجس من يري حبه وبالتولية عنه اذا راجي ذلك وكنت في ذلك كما باو كنت  
انه فحاصم ومخاصم ثم ان قوما يدعون قبل الموكل ما لا والموكل غايب فاقر الوكيل عند  
القاضي انه وكيله وانكر المال فاحضر الخصم ثم رده على الموكل لا يكون له ان يجس  
الوكيل لان الحبس جزاء الظلم ولم يظلم ظلمه اذ ليس هذه الشريعة امر اداء المال  
ولا ضمان الوكيل عن موكله فاذا لم يجس على الوكيل اداء المال من مال الموكل باسم موكله  
ولا بالضمان عن الموكل لا يكون الوكيل ضامنا بالامتناع عن اداء المال فلا يجوز  
رجل وكل رجل بالخصوص كل واحد فاحضر الوكيل رجل ايد على عليه ما لا لموكله  
فاقر المدعى عليه بوكالة المدعي فقال الوكيل انا اقيم البينة على الوكالة لتكوت  
حجة على غيره فان القاضي يقبل بينته ويجعل وكيله مع المقر غير الوكيل بقبض  
الدين اذا قال قبضت ودفعت الي الموكل كان القول قوله لانه امين يدعي اتصال  
الامانة الي صاحبه فيقبل قوله ولو وقعت المنازعة بين الوكيل بالاستقراض بين  
موكله فقال الوكيل قبضت المال من المقر ودفعت الي الموكل وانكر الموكل لا يقبل  
قول الوكيل لان الوكيل يريد بهذا الزام المال على الموكل ارجل الكري جالا الي بلخ  
وحمل المحلات على الجمال وامر الجمال بتسليم المحلات الي وكيله ببلخ وبقبض الكرا  
منه فجاء الجمال بالمحلات الي وكيله ببلخ فقبل الوكيل المحلات وادى بعض الكرا  
واشنع عن اداء المال قالوا ان كان لصاحب المحلات دين على الوكيل وهو مقر  
واشنع عن اداء المال قالوا ان كان لصاحب المحلات دين على الوكيل وهو مقر  
بالدين والاثر يجبر على دفع الباقي من الكرا فان انكر الامر فله ان يحلفه  
بالله ما يعلم ان صاحب المحلات امر بالقبض وان لم يكن على الوكيل دين  
لا يجبر رجل قال لاخر ان فلانا وكلني بقبض ماله عليك من الدين فقال  
المدعون صدقته واشنع عن الدفع ليس له ان يمنع بخلاف ما اذا قال صاحب  
الوديعة وكلني بقبض ماله عندك من الوديعة وصدقته فانه لا يجبر على الدفع  
والمسئلة مع رجل ادي على رجل ان فلانا وكله بقبض دينه عليه فانكر  
ودفع المال اليه على انكاره ارجل ان يستر وليس له ذلك وفي المشتري له ان

مطلوب الجمال والكرا



ان يستور رجل وكل رجل قبض ودبغة له عند انسان وجعل له اجرا مسي على ان  
يقبض ويأتي بجازوا وكله متعاضد فيه وجعل له في ذلك اجرا مسي لم يجز  
الا ان يوقت لذلك وقتا من الايام ويجوزها لان قبض الود بعة والانتيا  
بها عمل معلوم لا يطول بخلاف الخصومة والتقاضى لان ذلك يقصر ويطول  
فان وقت لذلك وقتا جازوا لا فلا رجل قال لعينم ارفع هذا الثوب الي فلان  
واعتق عبي هذا وعبي هذا وكاتب عبي هذا وطلعنا راقي هذه فقبل  
الرجل وغاب الموكل فجاء هو كذا وطلبوا منه الطلاق والعقاق وما استبه  
ذلك لا يجز الوكيل على شيء منه الا في دفع الثوب فان الثوب يجز ان يكون ملك  
فلا في قبضه بالدفع اليه وقد ذكرنا اختيار شمس الائمة السرخسي انه لا حق  
للمرة في طلب الطلاق والتوكيل به وهو الاعتقاد والتدبير سوار رجل له  
على رجل الف درهم فقال لعينم خذ زكوة مالي من الدين الذي لي علا فان فخذ  
المال المأمور مكان الدراهم الدنا مع محرمان الزكاة انما تؤخذ من العين لاني  
الدين فكان المأمور بالقبض نايبا فخصني القبض فلا يملك المبادلة بغير امر  
الامر لو قال صاحب الدين وهبت منك الدراهم الي فلان فاقبضها  
منه فقبض مكانها فافترجها لان صاحب الدين لو وهب الدين من الاجني  
وسلطه على القبض جاز وكان له حق التصرف والاستبدال المدون اذ اقبلت  
بالدين على يد وكيله فجاء به الوكيل الى الطالب واحضر فوضعه به الطالب  
وقال للوكيل اشتر لي به شيئا فذهب واشترى الوكيل ببعضه شيئا فطر منه  
الباقى اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم بهذا من مال صاحب  
الدين قال سوا ترضي الله عنه وهو ظاهر اذ احابه الوكيل وجاني بين المال  
وبين الطالب لان الطالب صار قابضا بالتخليه فاذا امره ان يشتري له  
به شيئا صح امره وان كان ذلك قبل التخليه فكذلك لان الطالب بما امره  
ان يشتري له به شيء فقد رضى بان يكون بيد الوكيل فيقبضه من اجله  
دين له هل ثم ان صاحب الدين دفع مالا الي رجل ووكله بدفع المال الى الطالب  
ثم ان الطالب وهب الدين من المديون ثم دفع الوكيل المال الى الطالب قالوا

ان كان الوكيل علم ان الطالب وهب الدين من المديون ضمن بالدفع وان  
لم يعلم بذلك لا يضمن ومن جنس هذه المسئلة مسايل يفرق بين العلم وعدم  
العلم من رجل دفع مالا الي رجل ليقبضه ما لفلان في الدافع ثم ان صاحب الدين ارتد  
عن الاسلام والعياذ بالاستعالي فقضاه الوكيل في ردته ثم مات الطالب على  
ردته على قول ابي حنيفة رضي الله عنه ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع  
الي الطالب بعد ردته لا يجوز كان الوكيل ضامنا لما دفع وان لم يعلم الوكيل ذلك من  
طريق الفقه لا يضمن وعند محمد رحمه الله في النوادر رجل قال لمديونك ارفع مالي  
عليك الي فلان قضاه عن حقه الذي له علي ثم ان الامر قبضه دينه ولم يعلم به المأمور  
فدفع المأمور ما امره لم يضمن علم بذلك المأمور ام لم يعلم وعن ابي يوسف رحمه  
الله ان لم يعلم المأمور بقضاء الامر جاز دفعه على الامر وان علم لا يجوز وسرها  
متفاوتان اذ نكل واخذ منها لصاحبه باذابة الزكوة عن صاحبه وادي احد من  
عن نفسه وعن صاحبه ثم ادي الثاني عن نفسه وعن صاحبه ضمن الثاني ما اذا اذ  
عن وعن صاحبه ولم يعلم في قول ابي حنيفة وقال صاحبه رحمه الله اذ لم  
يعلم لا يضمن ومنه ما ذكره ههنا ان المأمور بقضاء الدين اذا ادي الامر بنفسه  
ثم ادي المأمور فانه لا يضمن اذ لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا قول ابي يوسف  
اما على قول ابي حنيفة يضمن على كل حال كما في مسئلة المتقاضي وضمن رجل رجل  
بشراي يتي بعينه سماه ودفع المال اليه وامره ان يوكل غيره بذلك ثم مات  
رب المال فاشترى الوكيل الثاني ذلك كان الوكيل الثاني مستريا لنفسه لا لرب  
المال ولا للوكيل الاول علم به او لم يعلم ونظاير هذه المسئلة كثيرة بعضها  
في الزكاة وبعضها في الوكالة رجل وكل رجلا بالخصومة بطلب خصمه ثم جن  
الوكيل او مات بطلب الوكالة والراهن اذ اسلط العدل على البيع ثم جن الراهن  
**ذكر شمس الائمة الشري** رحمه الله انه لا ينحل العدل الموكل اذا جرت  
ذكر في بعض الروايات انه اذا جن ساعة في القياس تنطل الوكالة ولا ينحل  
استحسانا وفي بعض الروايات ذكر القياس والاستحسان في الجنون  
المتناول في القياس لا ينحل الوكالة وفي الاستحسان تنطل وهو الصحيح



واختلعتا به خذ المتطاول كان محمد رحمه الله اولاً فقد المتطاول شهرين ورجع وقدره  
بسنة وابو يوسف رحمه الله اولاً قدره باكثر من يوم وليلة ثم رجع وقدره بسنة  
رجل وكل وكل بالخصوصة في دين وفي قبضه فاقام العزيز بينة ان الموكل قد  
ابراه عن الدين او انه قد اوفاه دينه قبلت بينته على الوكيل في قول  
ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يقبل في قول ولا يصح مع الوكيل بالخصوصة ولا هبة  
ولا بيع مريض قرب موته فدفن الى رجل درهم وقال له اذهب بهذه الدراهم  
واقض الى اخي وابني ثم مات المريض فاراد الوكيل ان يدفع الدراهم اليهما وقد  
ظهر على الميت دين واراد الورثة اخذ المال منه ذكر في فتاوي سمرقند ان الدافع  
ان كان قال له ادفنني الى اخي وابني ولم يذكر غير ذلك لا يجزى للوكيل ان يدفع  
المال الى الورثة لان الوكالة بطلت بالموت فبقي المال امانة في يده وهو  
كالودع اذا دفع الى الورثة بغير ايجار من القايض والتركبة مستغرقة  
بالدين كان ضامناً **قال مولا في رضي الله عنه** وهذا الجواب صحيح وان كانت  
الوارث من يخاف عليه استهلاك المال اما اذا لم يكن كذلك يكون له احد  
الودائع وقضاه من الميت من ذلك رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره ان  
يتصدق بها وانفقها الوكيل ثم تصدق عن الامر بعشرة جاز استحسنها  
ويكون العشرة لم بعشرة ولودفع الرجل الدين الى رجل وامره ان يبيعه  
فباع الماورد دينارين عنده نفسه وامسك ديناراً الاخر **قال ابو يوسف**  
رحمه الله لا يجوز ولودفع الى رجل ديناراً ليشترى له به ثوباً فاشترى بدنيار  
من عند نفسه جاز شراؤه للآخر ويكون الدينار له وكذا لودفع الى رجل ديناراً  
ليقتضي غريباً له فقضاه من مال نفسه وامسك الدينار لنفسه جاز رجل  
دفع ما لا الى رجل وامره ان يتصدق بذلك المال فتصدق الوكيل على  
ابن كبير له جاز في قولهم وليس هذا كالوكيل بالبيع اذ باع من لا يقبل له  
شهادته لان ثم الوكيل منهم في البيع من ولده ولا تتم في الصدقة بدليل  
انه لودفع ما له الى رجل وقال ضع مالي حيث شئت كان له ان يضعه  
في نفسه رجل امر وكيله ان يتصدق على فلان بكذا بكذا فقضى ما

الخطبة

الخطبة التي في يد الوكيل وامره ان ذلك الوكيل يبيع الخطبة فباعه يتوقف البيع  
على اجازة الموكل ولا يصح توكيل فلان اياه بالبيع لان الصدقة لا تملك قبل القبض  
بخلاف ما مر اذا وهب ماله من رجل وسلطه على القبض لان الصدقة تملك من الله  
تعالى والفقير نأى به عنه في القبض فلا يملك المتصدق عليه قبل القبض فلا يصح  
توكيله وفي مسئلة الهبة لما وهب منه الدين وسلطه على القبض ثبت له ولا يملك تصرف  
في ذلك الا استبداله رجلان بينهما مال اراد احدهما ان يسافر فقال الذي يريد  
السفر لشريكه ان اردت القسمة فوكل وكيلاً يقاسمك المتاع فغاب فاراد الحاضر  
ان يوكله وكيلاً يقاسمه ذكر في النوادر عن سدا رحمه الله انه لا يجوز ذكره المستغني  
عن محمد روايتين في مسئلة وقال رجل اوكل رجلاً ببيع عبده واخبره ان يوكل غيره  
في ذلك فوكل هذا الوكيل بذلك غلاماً ثم ان الوكيل الاول اشترى ذلك العبد من الوكيل  
الثاني جاز شراؤه لان الوكيل الثاني صار وكيلاً لمولا العبد فعلى قياس هذه الرواية  
اذا وكل الشريك الحاضر وكيلاً بالقبضة كان هذا الوكيل وكيلاً للشريك الغائب  
فوجب ان تجوز ذكر هذه المسئلة في موضع اخر فقال لوان رجلاً قال لآخر وكل فلان  
ان يشترى لي منك ما بهلك كان جازاً ولو قال وكل من شئت ان تشتري لي منك ما بهلك  
لم يجز لان ما سمي فلا نافعة جعل الوكيل رسولاً في توكيل فلان وكان الوكيل وكيلاً  
فعلى قياس تلك الرواية اذا قال له الشريك الغائب وكل فلان فاقاسمك  
المتاع جازاً ولو قال وكل من شئت ان يقاسمك لا يجوز كما قال سدا رحمه الله تعالى  
امرأة مستورة في دار زوجها بها علم لا يمكنها الخروج من دار زوجها او عي عليها  
رجل دعوى من غير شاهدتين ليس لهذا المدعي ان يجاهر زوجها وليس للزوج  
ان يمنع من الخصومة مع وكيل المرأة او مع رجل اراد ان يوكل رجلاً في مال  
فقال الوكيل نا لودخلت فيها لا اسلم من اتنا ول من مالك شيئاً اما ما كولا او  
غير ما كولا فقال الموكل انت في حل من كل شيء تتناول من مالي من درهم الى مائة فدل  
فيما قال ابو يوسف رحمه الله له ان يتناول من الماكولات والمشروبات والدراهم  
ما لا بد منه ما ان يتخذ من مال مائة درهم او خمسين درهماً فجاءه ليس له ذلك  
رجل قال لوكيله رد علي الوكا لرفق قال رد لى قال الفقير ابو بكر السلمي رحمه الله



مخرج من الوكالة رجل وكل رجل يتقاضى دينه قالوا ان الوكيل بالتقاضى يملك القبض وقال  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الاعتقاد في ذلك على العرف ان كان التوكيل  
 في بلدة كان عرف التجار فيها ان المتقاضى يقتضى الدين كان التوكيل بالتقاضى تركيلا  
 بالقبض والا فلا قال مولانا رضي الله عنه ينبغي ان ينظر الي المتقاضى ان كان المتقاضى  
 امينا يوثق عليه في ذلك المال كان التوكيل بالتقاضى تركيلا بالقبض وكذا لو بعث  
 متقاضيا من بلد الى بلد كان له ان يقتضى وان كان لا يوثق عليه لا يكون تركيلا بالقبض  
 وينظر الي المال ايضا ان كان المال خطيرا لا يوثق في مثله على الوكيل بالتقاضى  
 من اعوان القاضى او من اعوان السلطان او من تلميذه الذي على الوكيل بالتقاضى  
 لا يكون للوكيل ان يقتضى **فصل في التوكيل بالبيع والشر** ارجو كل  
 رجلا بشره بغير عينه ودفع اليه الثمن فاشترى الوكيل فهو على وجوه ان كان تركيلا  
 بالشر بما فيه درهم فاشترى بما فيه ولم يصفه الي درهم الا سرقا الى غيرها كان البيان  
 اليه ان قال نويت بالدرهم الدرهم اليه دفعه الا سرقا الى صدق الوكيل ويلزم  
 الشراء الا سرقا لو قال نويت غير هذا لزم الوكيل اذا قال الوكيل نويت الشراء  
 لنفسي وان قال نويت الشراء لاسر كان الشراء لاسر وان كان الوكيل اضاف  
 الشراء الي درهم لنفسه كان الشراء ولا يصدق انه اشتراه للوكيل فقدم ذلك  
 الدرهم او غيرها الا اذا صدقه الموكل وهذا كله اذا تنازع فقال الموكل  
 اشتريت لي او على العكس اذ قال الوكيل اشتريت لنفسي او على العكس وان  
 تصادقا انه لم يخضع اليه **قال ابو يوسف** رحمه الله يحكم بالنقد ان  
 كان الوكيل نقد الثمن من مال الاسر كان الشراء لاسر سواء اضاف العقد الى مال  
 نفسه او الى مال الاسر كان الشراء لاسر **وقال محمد** رحمه الله الشراء يكون للوكيل  
 رجل وكل رجل بشره بشي بعينه فاشترى الوكيل لنفسه لا يصح ولو وكل الوكيل  
 غيره بشره بشي له فاشترى فهو للوكيل الاول وهذا بخلاف الوكيل  
 بنكاح امرأة بعينها اذا تزوجها لنفسه يصح رجل قال الرجلين وكلت احدهما  
 ببيع هذا العبد فابى باع العبد جاز وكذا لو قال لرجل ببيع هذا العبد وهذا  
 العبد فباع احده العبد بن جاز ببيعة الوكيل بالبيع اذا وكل غير مقتضى  
 الثمن

سالم بن محمد  
 بن كاج امرأة

الثمن من المشتري صح فوكيله الوكيل بالبيع اذا باع ثم اشتراه من المشتري ببيع آخر استحق  
 المبيع ذكره الشافعية ان الوكيل يرجع على المشتري ثم ان المشتري على الوكيل ثم الوكيل على  
 الموكل وذكره الجاهل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم باعها من غير وقبضه الثاني ثم  
 ان المشتري الاول اشتراها من الثاني وقبضها ثم وجدتها عيبا كان عند البائع الاول  
 فان المشتري الاول لا يرد على البائع ولا على المشتري الثاني وذكره المتقي رجل اشترى  
 لنفسه عبدا من ولده الصغير ثم وجد به عيبا فارد ان يرد له عيبا ولده الصغير  
 ليس له ذلك ولكن القاضى ينصب خصما عن الصغير فيرد الالب على الخصم ثم ان  
 يرد له الصغير على بايع الصغير الوكيل بالبيع اذا لم يقبل له الموكل ما صنعت من شي فهو جاز  
 لا يملك التوكيل فان وكل غيره فباع الوكيل بحضرة الاول جاز وحقوق العقد  
 ترجع الي الوكيل الاول عند البعض وذكره الاصل ان المحقق ترجع الي الوكيل الثاني  
 وهو الصحيح رجل امر رجلا ان يوكلا انسانا بشره بشي ففعل المأمور بذلك واشترى الوكيل  
 فان الوكيل لا يرجع على الاسر بالتوكيل لكن الوكيل يرجع على المأمور بشر المأمور على الاسر  
 الوكيل بالبيع اذا باع واستع عن استيفاء الثمن والتقاضى لا يحذر على ذلك ولكن يقال  
 له وكل الموكل باستيفاء الثمن فاذا كان الوكيل بالبيع وكيلا باهك لبيع والسهمان  
 ونحوهما محرر وكذا المضارب اذا باع مال المضاربة في المال ربح محجب على التقاضى  
 واستيفاء الثمن وان لم يكن في المال ربح وكل رب المال باستيفاء الثمن الوكيل  
 بالبيع اذا اخذ بالثمن رهنا او كفلا جاز حتى لو هلك الرهن في يده يصير مستوفيا  
 للثمن ولا يصبر ضامنا وله ان يجتال بالثمن ايضا عند الكل ان كان الموكل قال  
 له ما صنعت من شي فهو جاز وان لم يكن الموكل قال له ذلك جاز في قول ابي حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله ويضمن الاسر وكذا الواهب المشتري عن الثمن او وهبه له فاحتج  
 ويكون ضامنا وكذا الوضطر بعض الثمن بعد العتد بعيب او غير عيب ولم يذكر  
 التاجيل في الاصل فيل بانه يجوز في قول ابي يوسف رحمه الله ايضا لما لو باع  
 بثن موجب وقيل بانه لا يجوز لان من اصل ابي يوسف رحمه الله ان كل تصرف  
 يصير به الوكيل ضامنا في قول ابي حنيفة وسواء لا ينفذ في قول ابي يوسف  
 رحمه الله واجمعوا على انه لو قبض الثمن ثم وهبه منه لا يصح اما اذا ابراه



قبل القبض او عطا او هب لا يصح في قوله اي يوسف رحمه الله واجمعوا علي ان الموكل لو وهب  
 الثمن من المشتري او ابراه صرح ابراه وهبه لان ملك الثمن له حتى لو قبض الموكل الثمن  
 من المشتري صح قبضه استخسانا ولو صاح الوكيل من الثمن على متاع او احد مكاتب  
 الدراهم دنا يركب في قوله اي يوسف رحمه الله ولو قال الوكيل البيع صححت  
 اقلته عند صما ويكون ضامنا للثمن علي قول اي يوسف رحمه الله بالاقالة يصير  
 الوكيل مستري لنفسه والوكيل بالتسليم يملك الاقالة في قوله اي حنيفة ومحمد ولا يملك  
 في قوله اي يوسف رحمه الله والوكيل بالشرا لا يملك الاقالة واما الوكيل بالاجارة  
 اذا ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء المنفعة جازت مناقضته سواء كان الاجر  
 دنيا او عينيا الا ان يكون الوكيل قبض الاجر فحينئذ لا يجوز مناقضته لان المقبوض صار ملكا  
 للموكل ونسبت عليه يد الموكل فاما قبل القبض ان كان الاجر عينيا لم يصير ملكا للموكل  
 بنفس العقد وعند اشتراط التعجيل لم يثبت عليه يد الموكل وبعد استيفاء المنفعة  
 لا يبقى المعنود عليه فلا ينصور المناقضة والوكيل بالاجارة اذا ابراه المستاجر  
 عن الاجر او وهبه منه ان ابراه عن البعض او وهب له البعض او وهب له البعض  
 والاجرد من جازا جماعا واد ابراه عن الكل او وهبه الكل ان كان الاجرد نبيا لا يصح  
 في قوله اي يوسف وقوله الاول وهو قول اي حنيفة ومحمد رحمهم الله يصح اعتبار  
 الفصل الوكيل بفعل الموكل ولا تبطل الاجارة وان كان الاجر عينيا لا يصح حية تقبل  
 المستاجر واذ قبل بطلت الاجارة لان الاجر بمنزلة المبيع والمشتري اذا وهب  
 المبيع من البائع قبل القبض لا يصح ما لم يقبل البائع واذ قبل بطل المبيع الوكيل  
 بالمبيع اذا كان عليه المشتري دين علي قوله اي حنيفة ومحمد يصير الثمن قضا صا  
 علي الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلي قوله اي يوسف لا يصير قضا صا ولو ان  
 هذا الوكيل لم يسلم ما باع حية هلك المبيع في يده بطلت المقاصة والاضمان  
 علي الوكيل لموكله لان البيع لما هلك قبل التسليم انفسح البيع من الاصل وصار  
 كذا لم يكن ولو كان المشتري دين علي الوكيل بالمبيع قالوا بان الثمن يصير قضا صا  
 بما علي الموكل عند الكل لان الموكل يملك اسقاط الثمن بالهبة والابرا  
 عند الكل انما الخلاف في اسقاط الوكيل ولو قال المشتري مع الموكل صح

مطلب الوكيل بالبيع  
 اذا كان المشتري  
 دين

مطلب اذا كان  
 المشتري دين علي  
 الموكل بالبيع

الاتالة استخسانا وكذا البائع اذا قال مع الموكل بالشرا وذكر الخصاها رحمه الله صل  
 له علي رجل دين فيما طله ولا يقضي دينه فله في ذلك حيلتان احدهما ان يوكل صاحب  
 الدين غليخ في شراء عين من مديونه فاذا اشترى الوكيل يصير الثمن قضا صا لكان  
 للموكل علي مديونه وهو البائع ثم الوكيل باخذ الثمن من موكله كما لو نقد الثمن  
 من مال نفسه والثانية ان يوكل صاحب الدين رجلا ليشتري له شيئا من مديونه  
 فاذا اشترى يصير الثمن قضا صا بما كان للموكل علي البائع الوكيل بالشرا  
 اذا ابراه البائع عن العيب صح ابراه والوكيل بالشرا يملك ابراه البائع عن العيب عند  
 اي حنيفة ومحمد واختلفوا في قوله اي يوسف رحمه الله الوكيل بالشرا اذا لم يكن  
 اخذ الثمن من الموكل يطالب بتسليم الثمن من مال نفسه والوكيل بالمبيع لا يطالب  
 باداء الثمن من مال نفسه الوكيل بالمبيع اذا باع من لا يقبل سدادته له فله من قيمته  
 لا يجوز في قوله اي حنيفة رضي الله وبما كثر من قيمته هازوا وان باع بمثل القيمة فيه  
 روايتان عن اي حنيفة والطاهر له لا يجوز وقال صاحباه رحمهما الله يجوز  
 بمثل القيمة وبما كثر والمصارف اذا اشترى ممن لا يقبل له سدادته بالقرابة  
 او بالزوجة بعين يسير لا يجوز في قوله اي حنيفة رحمه الله كما لا يجوز بيع  
 الوكيل من هو له وعنده وان اشترى باقل من قيمته جازا ايضا اما اذا باع بمثل  
 القيمة جازا ايضا بخلاف الوكيل بالمبيع المطلق اذا باع باي ثمن كانا وبما اختلفت  
 الروايات فيه في الاجل والصحيح ان قوله يجوز علي كل حال طالبت المدة او قصر  
**وقال صاحباه** لا ان باع باجل متعارف في تلك السلعة يجوز وعن اي يوسف  
 ان كان البيع للمخارة فباع الي اجل يتبع تلك السلعة بذلك الثمن الي ذلك الاجل  
 جاز وان كان التوكيل بالمبيع للمخارة الي النفقة وقضاء الدين ليس له ان يبيع  
 بالنسيئة وعالية الفتوى واذا دفعت المرأة عزلا الي رجل لبيعة قالوا هذا اعلى  
 النقد والوكيل بالاجارة ان يواجر بالنقد والنسيئة والكيل والموزون اذا كان  
 معلوما موصوفا وبالمعين من الحيوانات والمرصوف من الثياب وهذا علي قوله  
 اي حنيفة رضي الله عنه طاهر وكذا علي قوله صاحباه لان التوكيل بالمبيع  
 انما ينقد بالاثمان لكان العرف ولا عرف فيه الاجارة فان الاصل قد

مطلب اذا كان  
 المشتري دين علي  
 الموكل



قد تدفع مزارعة وهي اجارة بشئ من الخارج الى اجل رحل وكل رحلا بان سح له دنائير درهم  
 فباع بما لا يتغابن الناس فيه قالوا لا يجوز اجاراً رحلاً وكل رحلاً ببيع مال ولده الصغير  
 ثم مات الصغير وورثته الارب بطلت الوكالة عندنا خلافاً لفرقة الله وكذا الوهم ببيت  
 الصغير ومات الاب الوكيل بالبيع اذا باع وكل غير يقبض الثمن فقبض وهلك  
 الثمن عند القابض قال ابو حنيفة رحمه الله الضمان على الوكيل بالبيع لا على القابض  
 فعنده القابض بمنزلة مودع المودع الوكيل بالبيع اذا باع من رحلتي وكل من ساء  
 كفيل عن صاحبه بالثمن ثم ان الوكيل بالبيع ابرأ احد ما ضمن الوكيل كل المال للامر  
 ثم يرجع الوكيل على الاخر بخمسائة رحل وكل رحلان بان يشتري له ثوباً ساء  
 فاشترى الوكيل وغاب وامر رحل اجنبياً بقبض الثوب من البائع فقبض  
 الاجنبى وهلك الثوب عنده **قال محمد رحمه الله** ضمن الوكيل لانا وده  
 عند القابض رحل امر رحلاً ببيع عبد له بالف درهم فباع نصفه بالف درهم  
 وباع النصف الاخر بمائة دينار جاز ببيع النصف الاول ولا يجوز بيع النصف الثاني  
 ولو باع كله بالف درهم ومائة دينار جاز البيع في الكل رحل دفع الى رحل مائة  
 درهم وامر ان يشتري له ثوباً يسمى جنس الثوب وصفته فانفق المدفوع على  
 اليه المائة واشترى له ثوباً بمائة من عنده روي هشام عن محمد عن ابي يوسف  
 رحمه الله انه يجوز ان ضاع الثوب في يده يهلك من مال الامر كذا ذكر في  
 المفتي انه يجوز قال وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما الوكيل  
 بالبيع اذا باع وكفل بالثمن عن المشتري لا تنص كفالته والوكيل يقبض الدين  
 من المشتري اذا كفل بالدين عن المشتري جازت كفالته وكذا الوكيل يقبض الثمن  
 من المشتري اذا ابرأ المشتري عن الثمن لا يصح ابرأ الوكيل بالبيع اذا باع  
 فله الا من تسليم المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح نصيبه فان سلم الوكيل قبل  
 قبض الثمن وروي الثمن على المشتري الاضمان على الوكيل في قول ابي حنيفة  
 ومحمد رضي الله عنهما ولو وكله بالبيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن  
 وسلم المبيع كان البيع باطلاً حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع وكذا الواسع  
 بالبيع بنقد فباعه نسيئة لا يجوز ولو وكل ببيع العبد ولم تدفع اليه قيمة العبد

مضمين  
 مضمين  
 رجل مائة  
 درهم  
 خلافة  
 في تصرفات  
 الوكيل  
 الجوز الاول

لم يكن

لم يكن للوكيل ان يأخذه قبل نقد الثمن ويصله الى المشتري ولو وكل ببيع العبد ولم يدفع  
 اليه العبد فباعه الوكيل الى اجل سماه جاز ويورثا حبه العبد بتسليم العبد ولو  
 وكل ببيع العبد ودفع اليه العبد فباعه الوكيل ولم يسلم حتى اخذه الموكل من بيت  
 ونفي الوكيل عن التسليم قبل نقد الثمن صح نصيبه ولا يكون للوكيل ان يأخذ العبد  
 من بيت الامر ويدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن ولذلك رحل في يده عبد ودعيه  
 ببيع العبد فباعه ولم يسلم حتى اخذه الامر من بيت المأمور كانه ان يفتح العبد حتى يقضي  
 الثمن رحل وكل رحلاً ببيع عبد له ولم يدفع العبد اليه فباعه الوكيل فاعده العبد  
 من بيت الامر ليس له الى المشتري فله العبد في يد الوكيل ان قبض البيع ولا ضمان  
 على الوكيل وان لم يمت العبد وسلم الى المشتري قبل قبض الثمن كان للامر ان يأخذه  
 من المشتري حتى يقبض الثمن فان لم يأخذه حتى مات العبد عند المشتري فلا ضمان  
 للامر على احد لا على الوكيل ولا على المشتري يريد به ضمان القيمة تكن الوكيل  
 يأخذ الثمن من المشتري ويدفع الى الامر الوكيل بالبيع اذا باع فباعه الامر عن قبض  
 الثمن الا بحضرة السوء والا بمحضرة فلا نواضاه عن قبض الثمن لا يصح نصيبه  
 ولما ان يقبض الثمن بغير شهود وبغير محضر من فلان وكذا الوقات الموكل او من  
 بعد البيع بقي الوكيل وكيلا حتى يقبض الثمن ولو وكله بالبيع ونضاه عن المبيع  
 ونضاه عن البيع الا بشهود او الا بمحضرة فلا نواضاه عن قبض الثمن بغير حضرته السوء  
 وبغير محضر فلا نواضاه وكلت ببيع هذا العبد بشرط ان لا يقبض الثمن  
 كان النفي باطلاً ولما ان يقبض الثمن ولو قال لعيني بيع عبدي هذا واشهد فباع  
 ولم يشهد لا يجوز وكذا الوقات بع بشهود ولو وكله بان يبيع برهن ثقة فباع  
 بغير رهن لا يجوز الا ان يبيع برهن بساويه ولو قال بعه برهن فباع برهن  
 قليل القيمة يجوز في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وفي قول صاحبه لا يجوز الا بنقصا  
 يتغابن فيه الناس ولو قال بعه من فلان بكفيل ثقة فباع من غير كفيل لا يجوز  
 وكذا الوقات بعه وحذ كفيل او قال بعه وحذر هنا لا يجوز الا كذلك ولو قال  
 قال الوكيل لم تأمرني بذلك كان القول قول الامر لان الاذن استفاد من قبله ولو  
 وكله ان يبيع من رحل سماه فباعه منه ومن اخر جاز في النصف الذي باعه



لذلك الرجل في قوله اني حنيفة ولا يجوزني قول صاحبه رحمهم الله القاضي اذا امر  
امينه ببيع العبد المأذون المذبون بطلب الغرماء ان قال القاضي جعلتك امينا  
في بيع هذا العبد فباعه لم تكن العهدة على الامين حتى لو وجد به المشتري  
عيبا لا يرد عليه لكن المشتري بطلب من القاضي ان ينصب امينا ليروى عليه  
اما الاول وانما غيره فان قال القاضي لا يبيع هذا العبد ولم يرد عليه اختلف  
المسايخ فيه والصحيح انه لا يلحق العهدة على الامين ولو باع القاضي او امينه  
العبد باذن الغرماء واخذ الثمن فصاع عنده ثم استحق العبد رجوع  
المشتري على الغرماء ووصي الميت اذا باع العبد لغرماء الميت بامر القاضي  
ثم استحق العبد او بعد قبل التسليم فصاع الثمن عند الوصي رجوع  
المشتري بالثمن على الوصي ثم الوصي على الغرماء ولو باع امين القاضي احدا  
الوارث الصغير وقبض الثمن فصاع عنده وهلك العبد قبل التسليم  
او استحق لا يرجع المشتري على الامين وانما يرجع على الوارث ان كان الوارث اهلا  
نصب القاضي عنه خصما فيقضي دين المشتري ولو باع الاب مال ولده الصغير فباع  
الصغير كانت العهدة على الاب فيما باع رجل وكل رجلا ببيع عبده وقال له  
اعمل برأيت او قال ما صنعت من شيء ففوجا يزفرض الوكيل او وصي الى رجل بذلك  
جاز وكذلك المرأة اذا وكلت رجلا ليزوجهها فمن الوكيل او وصي الى رجل بذلك كان  
للثاني ان يزوجهها لو قيل بالشر او قال له الوكيل ما صنعت من شيء ففوجا يزفرض المشتري  
هذا الوكيل شيئا كان له ان يبيع ما اشترى وهو منزلة المضارب رجل وكل رجلا  
غايبا في شيء فبلغ الغايب ذلك فرد الوكالة ولم يعلم به الوكيل ثم قبل الوكيل  
الوكيل الوكالة قالوا يصح قبوله رجل وكل رجلا بان يشتري له جارية بالف  
درهم فاشترى ثم ان البائع وهب كل الالف للوكيل صحته المصبة وكان للوكيل ان  
يرجع بالالف على الموكل كما لو ادى الوكيل الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع  
ولو وهب البائع للوكيل خمسمائة لا يرجع الوكيل على الموكل لانه هط وحي  
الخط لا يرجع ولو وهب البائع منه خمسمائة ثم وهب منه الخمسمائة الباقية  
لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمسمائة الاولى ويرجع بالخمسمائة الثانية لانه هبة  
ولو وهب

رجل وكل رجلا  
شرا او جارية

ولو وهب منه تسع مائة وهب منه المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الا بالمائة وهذا كله  
قوله اني حنيفة واني يوسف رضي الله عنه ما الوكيل بشرا جارية بالف اذا اشترى  
وقد الثمن من مال نفسه وقبض الجارية ثم نقد له الموكل خمسمائة وطلب منه الجارية فنعمها  
فهلكت عند الوكيل قالوا يسلم للوكيل الخمسمائة المقبوضة ويطلب الخمسمائة الباقية  
وان كان الموكل طلب منه الجارية قيل ان ينقد له شيئا فنفع الوكيل ثم نقد الموكل خمسمائة  
فهلكت الجارية كان على الوكيل ان يرد الخمسمائة المقبوضة على الموكل وسيظل الباقي  
رجل وكل رجلا ببيع عبده بالف درهم وقيمة الف فازدادت قيمته بحكم السعر الى الف  
درهم قال ابو بكر الساجي رحمه الله لا يكون للوكيل ان يبيعه بالف رجل وكل رجلا  
بشرا جارية الف وقال له ما صنعت من امر ففوجا يزفرض الوكيل رجل بهذا الشرا  
ثم عزل الموكل الوكيل الاول الثاني الجارية قال محمد رحمه الله يجوز شراؤه على الموكل  
الاول علم الوكيل الثاني بذلك ولم يعلم كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل الاول  
اولم يدفع وكذا الوصيات الوكيل صح شراؤه على الوكيل الاول ولو ان الموكل احتسج  
الثاني من الوكالة صح اخراجه كان الوكيل الاول حيا او ميتا ولو ان الوكيل الاول  
بعد ما خرج الوكيل الثاني عن الوكالة اشترى جارية بارشراؤه للموكل واب  
اشترى الثاني بعد ذلك لزمه دون الموكل الاول علم بشرا الاول ولم يعلم دفع  
اليه الدراهم لا كمن قال لاثنين يشتري لي احدا جارية بالف درهم فاشترى  
احدهما ثم اشترى الثاني لزم ما اشترى الثاني لنفسه ولو اشترى كل واحد  
سهما جارية للامر على حدة ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت الجاريتان  
للموكل خمسة وكلوا رجلا ليشترى لهم حمارا فاشترى لهم ثم قبض من كل واحد  
منهم حصته من الثمن فصاعت حصته احدهم قبل ان يدفع الى البائع قال  
نصير يضمن الوكيل ولا يرجع به على احد **قال الفقيه ابو الليث** انما قال ذلك  
لانه لما قبض منهم الثمن بعد الشرا صار مستوفيا ما وجب له عليهم بعقد  
الشرا فليكون المستوفى عليه مضوقا فله رجل وكل رجلا ليشترى له سن  
فلان عبده فحما الوكيل صاحب العبد واخبره بذلك فقال صاحب العبد  
بعث هذا العبد من فلان بن فلان يعني الاسر بكذا ففقال الوكيل



قلت قال ابو القاسم رحمه الله يكون الوكيل مستترا بالنفس لان الموكل امره بعقد كانت العدة  
فيه على الوكيل فاذا قال صاحب العبد بعث هذا العبد من فلان بن فلان فقد باشر  
بيعاً كانت العدة فيه على الموكل فلما قال الوكيل قبلت صار المشتري هذا الوكيل  
فيصير الوكيل مخالفاً للموكل **قال مؤلفنا** رضي الله عنه فيما قال ابو القاسم  
نظر ينبغي ان لا يصير الوكيل مستترا لنفسه بل يلزم الامر ويتوقف على اجازته  
لان الوكيل لما صار مخالفاً صار كأن صاحب العبد قال ابتدعت عبدي من فلان بكذا  
فاذا قال الوكيل قبلت يتوقف على اجازة الموكل ولا يصير الوكيل مستترا لنفسه  
وطرف الاخر اشتري جارية بالف درهم من مالي او قال اشتري جارية بهذا الف واصاف  
الي مال نفسه يكون توكيلاً لا لو اشتري المأمور بذلك يكون مستترا للمرطوط ولو قال  
اشتر هذه الجارية بالف فلا يكون توكيلاً ويكون المأمور مستترا لنفسه راجع  
الي رجل الف درهم وامره ان يشتري له بها عبداً فوضع الوكيل الدرام في منزله  
وخرج الي السوق واشتري له عبداً بالف درهم وجاب العبد الي منزله واراد ان ياخذ  
الدرهم ليدفعه الي البائع فاذا الدرام قد سرقت وهلك العبد في منزله وجاب  
البائع فطلب منه الثمن وجاب الموكل يطلب منه العبد كيف يفعل قالوا ياخذ الوكيل  
من الموكل الف درهم ويدفعه الي البائع والعبد والدرام هلك في يده على امانة  
**قال الفقيه ابو الليث** رحمه الله هذا اذا علم بشكوة الشهود انه اشتري لآل  
وهلك في يده اما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدق في نفي الضمان عن نفسه  
ولا يصدق في ايجاب الضمان على الامر جل وكل ترهلاً ان يبيع له هذا الثوب بعشرة  
درهم فوكل الوكيل بذلك غيره فباعه الثاني بحضرة الاول روي عن ابي يوسف  
رحمه الله انه يجوز هذا البيع كان الوكيل الاول حاضراً او غائباً ولا يتوقف على  
الاجازة **وقال** ابو يوسف ومحمد لا يجوز الا ان يكون الوكيل الاول حاضراً  
وقال زفر رحمه الله لا يجوز كان الوكيل حاضراً او غائباً وقال من ابي ليلى يجوز  
كان الاول حاضراً او غائباً لان الموكل رضى بزل ملكه بالثمن المقرر رجل  
وكل رجل يبيع عبد بعينه ووكلاً وكيلاً اخر مع هذا العبد فباعه احدهما  
ثم باعه الوكيل الثاني من المشتري باكثر من ذلك الثمن قال ابو بكر جاز بيع

مطلوب قال المشتري  
هذه الجارية  
بالف درهم  
لا يصح

لان الوكيل عامل  
للمأمور فالحق  
الضمان يكون على  
عمله

الثاني من المشتري باكثر من ذلك الثمن لان الثاني لم يجز على الوكالة ببيع الاول الا يري  
ان هذا الوكيل لو باعه نفسه ثم رد عليه بعيب بقضاء قاض كان للوكيل ان يبيعه  
فكذلك هذا وبيع الثاني لا يكون فسخاً لبيع الاول فصد اخيه لا يجوز التوكيل بالبيع بسنة  
ان تصرف الي التوكيل بالبيع الي شئ وما فوقه لان ما دون الشهر عاجل فلو ان  
هذا الوكيل باعه بالنقد اختلف فيه المساج **قال الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن  
الفضل ان باعه نقداً بما يباع بالنسيئة جاز وان باع بالنقد ما قبل مما يباع بالنسيئة  
لا يجوز وقال غيره يجوز مطلقاً لان العاجل خير من الاجل وكذا لو قال لا تبعه بالنقد  
ولو قال خذ عبدي هذا فبيعه بالنقد كان له ان يبيع نسيئة في قول ابي حنيفة  
رحمه الله وكذا لو قال له بعد بيع من فلان كان له ان يبيعه من غيره ولو قال بعه  
فلان فباعه من غيره لا يجوز ولو امره ان يشتري له عبد فلان منه وعق العبد كان له  
ان يشتري ذلك العبد من فلان ومن وكيله ومن اشتريه من فلان رجل قال  
لغيره بعني هذا العبد بالف درهم فقال بعته لا يتم البيع ما لم يقبل الاخر قبلت  
او قال لا تشتريه وكذا الوباغ شيئاً ثم قال للمشتري اقلني هذا البيع فقال اقلت  
لانتم الا قاله في اظهر الروايتين وفي منزلة البيع الواحد لا يتولي العقد من  
الجانبيين الا في مسائل من الاجاب اذا اشترى مال ولد له الصغير لنفسه  
او تبع ماله من ولده فانه يكتفي بلفظ واحد **قال الشيخ** الامام العرفي بن حنبل  
زاده رحمه الله هذا اذا اني بلفظ يكون اصلاً في ذلك اللفظ فان اراد ان يبيع  
ماله من ولده فقال لا تشتري هذا المال لولدي لا يكتفي بقوله لا تشتريه  
وحيث اني قوله بعته وهو في الرجلين يتولي العقد من الجانبين ومنها  
الوصي اذا باع ماله من اليتيم او يشتري ماله اليتيم لنفسه وكان ذلك خيراً  
ومنه الوصي اذا اشترى ماله اليتيم للمقاضي ما من القاض ومنه العبد يشتري  
نفسه من مولاه بما هو المولي **الوكيل** بالبيع او الشراء اذا اختلط عقله بالبيد  
الا انه يعقل البيع والقبض **قال** ابو سليمان الجوزجاني رحمه الله جاز  
بيعه وشراؤه على الموكل كما لو باع نفسه وان اختلط عقله  
بالبيع لا يجوز بيعه وشراؤه لانه بمنزلة المحتور وقال غيره في شراء النبيذ

مطلوب الرضى والاب  
عقلمان شراؤه مال اليتيم  
اذا كان ذلك خيراً  
لليتميم



لا يجوز عنده ايضا عن الموكل لان بيع السكران انما جاز زجرا على فلا يجوز على موكله  
 رجل وكل رجل يبيع عبده بالف فباع نصفه بالف جاز في قول ابي حنيفة وعن  
 محمد انه يجوز وقد احسن وان باع نصفه بالف درهمين او درهم واحد حنطة  
 بطل وان باع العبد بالف وكر من طعام بعينه كان الامر بالخيار وان شأنا ابا من  
 البيع كله فان اجاز البيع بطل الكيل للموكل وعلى حصة من قيمة العبد وان  
 باع بالف ثم زاده المشتري كرا بعينه او بغير عينه جاز من غير خيار والكر للامر  
 لان في السيلة الاولى لا باع العبد بالف وذكره العقد في الكروقة شرا وبشرا  
 الفضولي لا يتوقف بل يتوقف عليه واذا نفذ العقد على المشتري صار الموكل  
 مستريا للكر بعض العبد فاذا اجاز صاحب العبد كان على المشتري قيمة ذلك  
 البعض من العبد رجل وكل رجل يبيع عبده بالف درهم فباعه وقبض الثمن  
 وسلم العبد الى المشتري ثم ان الموكل زاد المشتري دارا جاز وكان له الدار  
 والعبد للمشتري ويكون الموكل متبرعا في الزيادة وكان له الشفع ان ماخذ  
 الدار حصته من الالف فان استحققت الدار رجع المشتري على الموكل حصته  
 الدار من الالف ولا يرجع الموكل على الموكل بقي وان استحق العبد رجع الموكل  
 بجميع الالف على الموكل ثم يدفع الموكل الى المشتري ويبقى حصته الدار للموكل يبيع  
 العبد اذا باع نصفه جاز في قول ابي حنيفة ولا يجوز في قول صاحبيه ولو باع  
 نصفه من رجل اخر جاز عندهم ولو وكل مراهلا بان يشتري له هذا فاشترى نصفه  
 لا يلزم لان يشتري النصف الاخر قبل ان يتفاسخ البيع الاول ولو امر رجلا  
 بان يشتري له عبدا ببيع باعيا نهما ولم يذكر الثمن فاشترى احدهما بمثل القيمة  
 او بما يتغابن الناس فيه جاز ولا يجوز بالعينه الفاحش ولو امر بان يشتري  
 بلف فاشترى احدهما بخسامة او اقل جاز وان اشتري احدهما بالكر  
 من خسامة لا يلزم لان يشتري الاخر بما بقي من الالف فان اشتري  
 الاخر بما بقي من الالف جاز رجل دفع الى رجل دراهم وقال اشترى لي به  
 لم يجز التوكيل الا ان يكون غايه البصاعة ولو قال اشترى لي بهاسيا  
 على ما ترى وتختار جاز التوكيل ولو وكله بشرا متومبا او دابة او حيوانا

لا يصح

لا يصح التوكيل بين الثمن او لم يبين ولو امره بشرا ثوبا وبين جنسه فقال  
 ثوب هروي او ما شئت ذلك صح التوكيل وان لم يبين الثمن ولو قال اشترى ثوبا  
 لا يصح وان بين الثمن ولو قال اشترى حمارا او فرسا صح وان لم يبين الثمن وينصرف  
 ذلك الى ما يليق بحال الموكل حتى ان الموكل لو كان قال شرا فاشترى له حمارا مصريا او قال  
 واحد من العرب اشترى فرسا يليق بالملوك لا يلزم الامر ولو قال اشترى دارا لا يصح  
 ما لم يبين الثمن وعند بيان الثمن ينصرف التوكيل الى دار في المصدا الذي هما فيه  
 وقبل مع بيان الثمن لا بد من بيان المحلة ولو قال اشترى دارا ببغداد ولم يبين  
 الثمن لا يصح وان سمي الثمن جاز ولو قال ببغداد في محلة كذا جاز وان لم يبين  
 الثمن ولو قال اشترى لي عبدا او جارية ولم يبين الثمن ولا الصفة لا يصح التوكيل  
 وان بين الصفة فقال جارية هندية او حبشية صح التوكيل وان لم يبين الثمن  
 وكذا لو بين الثمن وقال اشترى لي جارية بالف درهم صح التوكيل وان لم يبين  
 الصفة ولو قال اشترى حنطة لا يصح التوكيل ما لم يبين القدر فيقول كذا اقنيرا  
 ولو قال اشترى هذا العبد صح التوكيل وان لم يبين الثمن ولو قال اشترى جارية  
 بالف درهم صح التوكيل وان لم يبين الصفة ولو قال اشترى حنطة لا يصح التوكيل  
 ما لم يبين القدر فيقول كذا اقنيرا ولو قال اشترى هذا العبد صح التوكيل وان لم  
 يبين الثمن ولو قال اشترى جارية بالف درهم ان بين الصفة فقال اشترى لي  
 جارية حبشية فاشترى جارية عميا او مقطوعة اليد او الرجلين بمثل القيمة  
 او بعين يسير جاز في قول ابي حنيفة ويلزم الامر وقال صاحبه لا يلزم الامر  
 ولو كانت عوراء او مقطوعة احدي اليدين او احدي الرجلين لزم الامر  
 في قولهم ولو وكله بان يشتري له رقبة بالف درهم فاشترى عبدا  
 او جارية عميا بالف درهم وفي مثل قيمتها لا يلزم الامر في قولهم ولو وكله  
 ان يشتري له لحما بدرهم فاشترى لحم ضان او بقر او ابل لزم الامر وقيل ان  
 كان الامر غريبا ينصرف التوكيل الى المطبوع والمشوي وان اشتري  
 كرشا او بطونا او اكبادا او راسا او كارع لا يلزم الامر وكذا لو اشترى  
 لحما قد بدا او لحم الطيور والوهوش لا يلزم الامر وكذا لو اشترى ساة

مطلوب قال اشترى لي  
 هذا فبعت



حبة او مذبوخة غير مسلوخة وان اشترى مسلوخة لزم الامر الا ان يكون ثمن المذبوخ قليلا ولو وكله ان يشتري له راسا فقص على راس الغنم المستوي دون التي في قول ابي يوسف ومحمد وفي قول ابي حنيفة رحمه الله يتناول راس البقر والغنم واختلوا لاختلاف عرف زمانهم فيما يباع من الروس في الاسواق ولو وكله ان يشتري له السمك بدرهم فقص على الطرقي الكبار دون المالح والوكيل بشر البهيض ينصرف الى بيض الدجاج خاصة والتوكيل بشر اللبن ينصرف الى لبن الغنم دون البقر والابل وهذا في عرفهم اثنان في عرفنا يتناول لبن البقر والابل وهذا في عرفهم اما في عرفنا يتناول لبن البقر ايضا ولو امره بشر الدهن او الفاكهة بدرهم فاشترى فاكهة ان ساع في الاسواق واي دهن ساع في الاسواق ولو دفع الى رجل درهم وامر ان يشتري له بها طعاما ما ذكر في الكتاب ان التوكيل ينصرف الى الخنطة ودقيقها **والشيخ** الا حاتم العرفي بخلافه رحمه الله ان كانت الدرهم كثيرة بحيث يشتري بها الخنطة لا غير لا ينصرف الى الدقيق والخبز وان كانت قليلة بحيث لا يشتري بها الدقيق والخنطة فيصرف على الخبز لا غير وان كانت بين القليل والكثير فيصرف على الخنطة والدقيق ولا ينصرف الى الخبز ولو اهدا في عرفهم فان في عرفهم اسم الطعام اذا كان متروكا بالشر ينصرف الى الخنطة والدقيق اما في عرفنا اسم الطعام ينصرف الى المطبوخ والمستوي وما يוכל مع الخبز وحده والتوصل لا بشر الا حنيفة بتقدير بشر الاضحية في تلك السنة في ايام النحر وقبلها وكذا التوكيل بشر الحمل بتقدير بايام الصيف في تلك السنة وكذا التوكيل بشر الغنم بتقدير بايام البرد في تلك السنة حتى لو اشترى الضحية من السنة الثانية والحمل في السنة الثانية لا يجوز هذا قولها اما في قول ابي حنيفة رحمه الله عنه يجوز لانه يعتبر اطلاق اللفظ رجل وكل رجلا يبيع جاز في قيمتها الف درهم فباعه الوكيل بالف على انه بالخيار ثلاثة ايام فزادت قيمة الحارثية الى الفين ليس للوكيل ان يبيع البهيض في قول ابي يوسف ومحمد وفي قياسي قول ابي حنيفة رحمه الله له ان يبيع لان عندها ابتداء البيع بعد ما اردت قيمتها جازي فلوان هذا الوكيل لم يبيع البيع ولكنه سكت حتى مضت

مدة الخيار قال محمد بطل البيع وقال ابو يوسف جاز البيع كما قال ابو حنيفة رضي الله عنهم ولو كان هذا البيع وصيا كان قوله ابي حنيفة كقولهما ولو مات الموكل قبل مضي مدة الخيار والوكيل وارثه قال محمد بطل البيع وقال ابو حنيفة لا يبطل الوكيل بالبيع اذا باع على انه بالخيار ثلاثة ايام فمات الوكيل او الموكل في مدة الخيار ثم البيع في قول ابي يوسف وقال زفران ما قاله الوكيل يتم البيع وان مات الموكل ينتقض وصتي السم وابعده اذا باع جارية لليتيم على ان الوصي بالخيار ثلاثة ايام فمات الوصي في مدة الخيار ثم البيع ولو مات اليتيم او ادركه في مدة الخيار ثم البيع عندنا وقال زفر رحمه الله ان مات اليتيم ينتقض البيع ولو باع الوصي او الاب شيئا لليتيم على انه بالخيار ثلاثة ايام فباع الصغير في مدة الخيار ذكر في الزيادات ان علي قول ابي يوسف يتم البيع ويبطل الخيار وقال محمد ان ارد اليتيم ينتقض البيع وان اجاز سوا كان في مدة الخيار او بعد ها وعن محمد في ثلاث روايات احدى ها هذه والثانية ما روي ابو سليمان عنه انه ان اجاز في المدة جاز وان مضت المدة ولم يجز بطل البيع والثالثة ما روي ابن سماعه عنه انه ينتقل العقد الى اليتيم بصفته والصحيح من قول محمد ما ذكر في الزيادات ان العقد سقي موقوفا على اجازة الصبي ويكون الثابت له خيارا لاجازة في العقد الموقوف حتى لا يتوقف بوقت ولو باع المكاتب عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم عجز المكاتب ثم البيع ويبطل الخيار كما لو مات او جن وكذا العبد المأذون اذا باع على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم عجز عليه الموكل في مدة الخيار قال محمد لا يبطل خياره ولو اجاز البيع لا يجوز وكذا الوفاة العبد لا يتم البيع ولو مضت مدة الخيار والعبد هي جاز البيع ولو اجاز الولي بيعه ان لم يكن على العبد دين جاز وان كان عليه دين لا يجوز الا ان يقضي له من رجل وكل رجلان بان يشتري له جارية وسمي له الثمن فاشترى جارية دفعت رحم محمد من الموكل او جارية خلف الموكل بصفته ان ملكه جاز ويعتق وكذا العبد المأذون اذا اشترى قريب الصبي او قريب ابن معتوم له لا يجوز ذلك على الصبي والمعتوم وينفذ على الاب والوصي وان كان للمعتوم امة قد كان استولد بها



بالنكاح ذكر في الزيادات انه لا يلزم المستحق ويلزم الاب قال وان استحسن  
مستحسن فقال لزم المستحق مع الاول اصح رجل تزوج امدا قد ولدته منه  
اولاد ثم ملكها فكانت ان هذه الكاتبة اشترت بعض اولادها هو لا يصح  
شراؤها وعق الولد المشتري على الولي رجل قال لغيره اشتر لي جاريتي  
مكذبا طاهرا فاشترى اخت امراة او عمتها او خالته من رضاع او نسب  
لا يلزم الامر ويكون الوكيل مستترا لنفسه وكذا لو اشترى جاريتا لزوج او في  
عدة زوج من طلاق بائنا او رجمي او وفاة لا يلزم الامر **قال ابو يوسف**  
ان كانت العدة بالسنة لزم الامر وذكر في العيون عن محمد رحمه الله لو اشترى  
اخت امراة الموكلة لا يلزم الموكل وان اشترى اخت امراة للموكل قد وطئ لم  
الامر وقال وهما في القياس سوا غير اني استحسن هذا لان في اخت الامنة يمكنه  
ان يبيع الموطوع من ساعة فيطأ اليه اشترها الوكيل وفي اخت المرأة لا يمكنه  
ذلك الا ان يطلق النكحة وتتقضي عدتها فيطأ ولو اشترى صغيرة لا يوطأ  
مكذبا او محبوسة لا يلزم الامر وان اشترى يهودية او نصرانية لزم الامر  
وكذا الصابية في قياس قول ابي حنيفة وفي قياس قول ابي يوسف ومحمد رحمهم  
الله الصابية لا يلزم الامر ولو اشترى رقيقا فان لم يعلم الوكيل جازع علي  
الامر وله حق الرد وان كان الوكيل علم بذلك لا يلزم الامر وكذا لو لم يعلم بشرط  
البراءة من كل عيب لا يلزم الامر ولو قال لغيره اشتر لي جاريتين اطاهما فاشترى  
اختين في عدة واحدة او اشترى جاريتي وعمتها وخالتها واختها من الرضاة  
او نسب في عقد لا يلزم الامر عندنا **وقال في** رحمه الله لزم الامر ولو اشترى  
في صفتين لزم الامر عندهم وذكر في المنتقى لو اشترى هذا الوكيل جاريتي  
وابنتها لزم الامر لانه قادر على طئ احداهما في الحال انما يجرم عليه وطئ الاخرى  
بعد الاولى رجل وكل رجل قال اشتر لي جاريتي بكذا لا يلزم الامر ولو وكل رجلا  
بان يشتر لي له جاريتي بكذا فاستحق لا يضمن الوكيل وان اشترى جاريتي  
فظهر ان صاحبة ضمن الوكيل رجل ام رجلا ان يشترى عبد بعينه بينه  
وبين الامر فقال المامور نعم ثم ذهب واشتراه واستبدله انه يشتره

لنفسه

لنفسه خاصة فالعبد بينهما على الشرط لانه وكله بشرأ نصفه عبد بعينه والوكيل  
بشراي اذا اشتراه لنفسه بمثل الثمن الذي امر به كالا غيبة الامر كان مستترا  
للموكل ولو امر رجلا رجلا ان يشتر لي له عبد بعينه بينه وبين الامر فقال  
المامور نعم فذهب المامور ليشتره فلقية رجل اخر وقال له اشتره هذا  
العبد بيني وبينك فقال المامور نعم فاشترى المامور ذلك العبد والعبد بين  
الامر بن نصفان ولا يفي المامور قيل هذا اذا قيل المامور الوكالة من الثاني بغير  
محضرين الاول فاما اذا قيل لهما محضرين الاول كانا العبد بين المامور وبين  
الموكل الثاني نصفين لانه لما قيل الوكالة من الثاني وقبول الوكالة من الثاني  
على هذه الوجه اخراج لنفسه عن وكالة الاول والوكيل بشراي بعينه اذا اخرج  
نفسه عن الوكالة لا يملك الا محضر من الموكل وكذا لو شهد الامر باخر اجمع  
الوكيل عن الوكالة عند غيبه الوكيل لا يصح اخراجه ولو لم يشتر المامور حلقية  
ثالث وقال له مثله ذلك فقال نعم عند غيبة الاولين ثم اشتراه فهو الاول  
كذلك الامر من الاولين من الامر من لانه لم يخرج عن وكالة ما وان علم الاولان  
بقوله من الثالث ثم اشتراه فهو بين المشتري والثالث نصفان ولا يفي  
للاولين رجل قال لآخر اشتر لي عبد فلان فقال نعم ثم وكله اخر بان يشترى  
ذلك العبد فاشتراه الوكيل واستبدله اشتراه للثاني ان كان قبل  
الوكالة من الثاني بمحضرين الاول كان العبد للثاني وان لم يكن بمحضرين فهو  
للاول ولو كان الاول قال له اشتر لي بالف درهم وقال له الاخر اشتر لي بمائة  
دينار فاشتراه بمائة دينار فهو للثاني لان الوكيل بشراي بعينه بالف  
درهم يملك الشراء لنفسه بمائة دينار او يهين اخر فاذا ملك الشراء لنفسه  
بثمن اخر يملك الشراء لغيره بخلاف ما اذا اشترى بمائة وكلمه الاول الوكيل  
بالسليم اذا اضاف العقد الي دراهم الموكل كان العقد للموكل واذا  
اضاف الي دراهم نفسه كان للوكيل وان اطلق العقد ولم يصف  
يعبر به الوكيل فان قال لم يحضرني اليه قال ابو يوسف رحمه الله  
حكم النقد صدق الامر فيما نوى او كذبه او قال نويت لي وقال محمل



رحمه الله ان كذبه فكذلك وان صدقه فالعقد يكون للوكيل سواء نفذ دراهم نفسه او وراه  
الامر واما الوكيل بشراتي لغير عينه اختلف المسايخ رحمهم الله **قال بعضهم**  
هذا والسلم سواء قال بعضهم الجواب فيه عند ابي يوسف ومحمد كجواب محمد بن النضر  
وفرقت الا بي يوسف رحمه الله بين الوكيل في السلم وبين الوكيل بشراتي لغير عينه  
وقالوا في باب السلم اثر في تنفيذ العقد وكان من نفس العقد فيكون بمنزلة الاضامة  
الى المال بخلاف السلم فكل واحد منهما مادونا بالشرا بالنقد فاشترى المادون **فصل** في  
ويكون المستري للامر والعمدة على العبد ولو كان بشراتي في نفسه ففعل كان المستري  
للعبد قياسا واستحسانا لان الاول في حكم معاوضة جرت بين العبد والموكل  
فان البيع اذا كان بالنقد كان للعبد كان ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن وفي الوجه  
الثاني لو وقع العقد للموكل لا يكون للعبد ان يحبسه لاستيفاء الثمن وكان تبرعا  
من العبد بمنزلة الكفالة وهو لا يملك التبرع الا باذن المولى والموكل بالشر  
ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن عند ما فان هلك المبيع في يده انا هلك قبل القبض  
يصلك على الموكل ولا يضمن الوكيل وان هلك بعد القبض يهلك بالثمن ويسقط  
الثمن عن الموكل في قول ابي حنيفة ومحمد **وقال** ابو يوسف رحمهم الله يملك  
باقدر من قيمة ومن الثمن حتى لو كان الثمن اكثر من قيمته رجع الوكيل بذلك على موكله وقال  
زفر رحمه الله يصلك على الوكيل هلاك المعصوب لان عنده الوكيل لا يملك  
الحبس عن الموكل فيصير غاصبا بالحبس الوكيل بالشر اذا استرى بالنسيئة فأت  
الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاصل في حق الموكل الوكيل بشراتي لغير عينه  
بالف اذا استره بالف وما تية ثم ان البائع حط عن المستري ما تية كان العبد  
للموكل لان العقد وقع للموكل فلا تعتبر بالخط البائع اذا وهب الثمن  
للموكل بالشر كان للموكل ان يرجع على موكله بالثمن وان ابراه عن الثمن  
كذلك فرق بينه وبين الوكيل باسرا اذا وهب الطالب الدين من الكفيل رجع  
الكفيل على الاصيل ولو ابراه الكفيل اسقاط محض هي لا يبطل بالرد فاذا لم  
يملك ما يذمه لا يرجع اما الوكيل بالشر انما يرجع على الموكل لانه في الحكم  
كانه اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل على موكله بالثمن في الوجهين راجع **قال**

لغير

لغيره اشترى جارية بهذا الالف درهم واسرار الى الدافير كان التوكيل بالذناير  
حتى لو اشترى بالالف كان مستريا لنفسه رجل وكل رجل لا بشر العبد بعينه وصحبه  
وسمي لما الثمن فوكل الوكيل رجلا فاشتراه الثاني ذكر في الاصل ان المستري يكون للموكل الثاني  
دون الاول ولو اشتراه الثاني بمحضرة الوكيل الاول لزم الموكل **ذكر** الطحاوي  
رحمه الله انه اذا وكل غيره ببيع عبده ولم يبين الثمن ولم يقل له ما صنعت من شيء فهو جاز  
فوكل الوكيل غيره فباع الثاني لا بمحضرة الاول لا يجوز الا ان يحضر الوكيل الاول  
او الموكل وذكر في النظام الجامع الصغير لو باعه غير الوكيل فبلغ الوكيل فجاز جاز  
وان باع الثاني بمحضرة الوكيل الاول هل يجوز من غير اجازة الوكيل فيه روايتان  
ذكر في الجامع الصغير انه يجوز ولم يشترط اجازة الوكيل وهكذا ذكر في الاصل في  
موضع وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاد رحمه الله ان الوكيل بالبيع والاجازة  
اذا وكل غيره فباع الثاني او اجرا لاول حاضر او غايب فجاز الوكيل الاول جاز  
شرطا اجازة الوكيل الاولين في الحالين **ذكر** الشيخ الامام المعروف بخواهر زاد  
ما في عن الكرخي انه كان يقول ليس في المسئلة اختلاف الروايتين لكن ما ذكر في بعض  
المواضع ان الثاني اذا باع بمحضرة الوكيل الاول تجاز محمول على ما اذا اجاز الوكيل عليه  
عمامة المسايخ لان الاول اذا لم يقل لوكيله ما صنعت من شيء فهو جاز لم يكن الثاني  
وكيل لو كان بمنزلة المنصولي فلا يجوز عقدة الاجازة المالك او الوكيل الاول  
كالمنصوب اذا باع مال غيره المالك لا يجوز بيعه الا بالاجازة قال الشيخ الامام  
المعروف بخواهر زاد رحمه الله وعلى هذا احد وكيلي البيع او الاجازة اذا امر صاحبه  
فباع او اجر بمحضرة جاز كما ذكر في الجامع الصغير ولا يجوز في رواية ما لم يحضره  
الامر والمالك وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في شرح الرهن ان العدل  
في باب الرهن اذا وكل وكيله ببيع الرهن فباع بمحضرة العدل جاز عندنا خلافا  
لذفر رحمه الله ولو كان العدل غايبا لا يجوز الا ان يحضر العدل بعد ذلك قال  
وكذا لو بين العدل للموكل ثمن فباعه الوكيل بذلك الثمن جازا ما اذا كان بمحضرة  
من العدل فهو يوافق رواية الجامع الصغير وان كان بغير محضرة العدل  
او بين الثمن للموكل فوكل الوكيل غيره فباع الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية

الوكيل



انه يجوز كما ذكرنا في كتاب الرهن لان الموكل اذا باع الثمن فقد رضي ببيع ملكه بذلك  
الثمن ونحوه روايات لا يجوز ان يبين الثمن ما لم يجز المالك او الوكيل الاول لا  
تقدر الثمن يمنع النقصان اما لا يمنع الزيادة ولو باع الوكيل الاول ربحا يبيعه  
باكثر من ذلك الثمن كذا ائمة رجل وكل رجل يبيع عبده بالف درهم وقيمته  
الف درهم وضار سحره قبل البيع الى الف درهم لا يكون للوكيل ان يبيعه  
بالف درهم وقيمته الف بمنزلة توكيله بالبيع بمثل القيمة فلا يملك البيع بغير  
فاشترى رجل امرا بثلث ان يبيع غلامه بمائة دينار فباعه المأمور بالف درهم ثم  
قال المأمور للآخر بعت الغلام فقال المولى قد اخذت ذكرني المتفق انه يجوز بيع  
المأمور بالف درهم ان يبيع المأمور بالثمن الذي امر به من غير اعادة فانصرف  
الاجارة الى كل بيع باعه ولو قال الامراء جرتك ما امرتك به لا يجوز بيعه بالدرهم  
وكذا الوكيل بالتزويج على هذا رجلا يبيع ماله حمل وموته فهو على البلد الذي فيه  
الوكيل والوكيل اذا كان في بلدة واحدة وان خرج الوكيل بذلك الى بلدة اخرى  
فسرق او ضاع كان ضامنا لان الظاهر من حال الموكل انه لا يلزم الرهن واذا خرج  
الى بلدة اخرى ربما لا ينفق البيع فيحتاج الى النقل الى المكان الاول فيلزم العمد  
ولو لم يخرج به الوكيل الى مكان اخر وخرج هو فباعه في ذلك المكان كان عالما  
تسليمه في مكان البيع ولو لم يكن له حمل وموته لا ينفق الا امرت بملك البلدة  
رجل وكل رجل يبيع ضيعة له فباع الوكيل فظهر فيها قطعة ارض موقوفة فاذا  
المشتري ان يرد ها على الوكيل بامر الوكيل بذلك كان له ان يرد ها على الوكيل لا يرد  
على موكله ولوردت على الوكيل بالبيعة كان للوكيل ان يرد ها على الوكيل وهو الراد  
بالعيب سواء لم يفسد العقد في الباي **قال بعض المفسرين** كما  
لوجع بين عبد وحر وباعهما بصفقة واحدة وقال عامة المسامح لا يفسد البيع  
في الباي وهو الصحيح لان الوقت باق على ملكه بمنزلة المرد ذكرني المتفق انه لو وجع  
بين ملك ووقف وباعهما بصفقة واحدة جازع الملك قال ولو وجع بين ملك  
ومسجد ان كان مسجدا عاما ففسد البيع وان كان مسجدا خاصا لا يفسد رجل وكل  
رجل بان يشتري له عبدا فلا تنبأ بالف درهم فقطعت يده فاشترى الوكيل

لا يلزم

لا يلزم الامر وهو بخلاف ما لو وكله بان يشتري له عبدا بالف درهم فاشترى عبدا  
مقطوع احدي اليدين لزم الامر لان في الاول وكله بشر عبدين وهو صحيح  
فلا يكون راضيا بشرائه بعد القطع اما اذا لم يعين العبد فان امره بشرائه عبدا  
يساووي الفا فاذا اشتري عبدا وهو مع القطع يساووي الفا واقل مما يتخاف من  
فيه الناس كان العبد لازم الامر رجل امرا رجلا بان يشتري له دارا بعينها  
فاشترى نصف ثم اشتري الموكل النصف الاخر لا يلزم الامر النصف الذي  
اشتراه الوكيل ولو كان الموكل اشترى نصف الدار او لا ثم اشتري الوكيل  
النصف الباقي جاز لان في الوجه الاول تصرف الوكيل وقع للوكيل بحكم الخلاف  
فلا يصير بعد ذلك للموكل الا بمثل يد انا في الوجه الثاني تصرف الوكيل  
لم يقع سقضا بل وقع متمما فلا يعد خلافا فان استحق النصف الذي اشتراه  
الوكيل او كان له ان يرد الباقي لان شراء الوكيل كسرا الموكل ولو اشتري الموكل كل  
الدار ثم استحق نصفها كان له ان يرد الباقي رجلا امرا رجلا ان يشتري له دارا بالف  
فاشترى نصف دار ورثتها الموكل مع اخيه جاز لان اذا كان النصف للموكل لا يتضرر  
هو بشراء النصف الباقي بل يزول غيب الشركة ولو امر رجلا ان يشتري له  
نصف دار غير مقسومة بالف فاشترى وقاسم الوكيل الباقي جاز وشراؤه وبطلت  
قسمته وان كان ذلك فيما يكال او يوزن يجوز الشراؤ والقسمه جميعا لان القسمه  
فيما يكال او يوزن اقوار سمح فكانت القسمه تنمي للمقبض وفيما لا يكال  
ولا يوزن مبادلة فلا يجوز رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره ان يشتري له  
بها حنطة زر عها ودفع اليه درهم ليزرع الحنطة فاشترى المأمور حنطة وزرعها  
في وقت لا يخرج الزرع قالوا ان كان كاشترى المأمور حنطة في اوان الزراعة  
وزرعها في غير اوانها يجوز الشراؤه على الامر وعلى المأمور مثل تلك الحنطة  
لانه صار مستهلكا بالتأجيل الى الارض في غير اوان الزراعة وان كانت  
المأمور اشترى الحنطة في غير اوان الزراعة كان المأمور مستقرا لنفسه  
فيضمن درهم الامر لان الامر بالشراؤ للزراعة كالامر بالشراؤ للزراعة  
وكل من حال بان يشتري له اخاه فاشترى الوكيل فقال الموكل ليس هذا



هذا باخي كان القول قوله مع عييه ويكون الوكيل مستترا بنفسه ويعتق العبد لانه  
زعم انه اخ الوكيل وعق على موكله رجل له امة لرجل فوكل الزوج رجلا ليشترى له  
اسرا من مولاتها فاشترى الوكيل فان لم يكن الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط المهر  
عن الزوج لان هذه فرقة جات من قبل من له المهر فبطل المهر كما لو قبلت المرأة ابن  
زوجها قبل الدخول او كانت امه مولاها فاختارت نفسها قبل الدخول او قبلها  
المولي قبل الدخول فانه سقط المهر عن الزوج في قول ابي حنيفة رضي الله عنه  
هذا اذا علم المولي ان الوكيل يشترى لزوجها فلو باعها المولي من رجل ثم ان الزوج  
اشترىها من الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهرها الموكلا لها الاول  
لان الفرقة ما جات من قبل من له المهر فبطل المهر لان المهر لم يصير ملكا للبايع من  
الزوج بخلاف الاول هذا اذا اقر المولي ان المشتري كان وكيله من قبل زوجها  
او عرف ذلك بالبيينة فان لم يعرف وكالته الا باقرار الوكيل بعد الشراكا  
القول قول البايع مع عييه على العلم الا ان يقيم الزوج البيينة على الوكالة رجل  
اسر رجلا بان يشترى له عبدا فلان بعد المأور مع هذا التوكيل فان اشترى  
الوكيل كان العبد المشتري للمأور على الاسر للمأور قيمة عبده وهو كما  
قال في الكتاب رجل قال لعنه بيع عبدي هذا من فلان غريمي بماله علي او قال  
صالحه علي عبديك هذا بماله علي ففعل المأور ذلك كان على المديون قيمة  
العبد لصاحب العبد وكذلك رجل قال لعنه زوج لي فلانه بعدك هذا  
ففعل صالبا لالعبد مهر المأور ويكون للزوج قيمة عبده على الامر كما عرف رجل  
دفع الى رجل الفوا من ان يشترى له نكاحا رية وقال ما صنعت من شي فهو جائز  
فوكل الوكيل رجلا اخر بذلك ثم ان الامر عزل الوكيل الاول فاشترى الوكيل  
الثاني جاز سراه على الموكل الاول علم الوكيل الثاني بعزل الوكيل اول لم يعلم  
دفع الوكيل الاول الالف الى الوكيل الثاني اول لم يدفع وكذا لو مات الوكيل الاول  
ثم اشترى الثاني جاز سراه على الموكل الموكل ولو كان الموكل الاول اخرج  
الوكيل الثاني من الوكالة صح اخراجه كان الوكيل حيا او ميتا لان الوكيل  
الثاني وكيل الموكل لا وكيل الوكيل الاول فلا ينزل بان عزل الوكيل الاول

الا ان الوكيل الاول لعزل الوكيل الثاني صح عزله لان رب المال رضي يصنعه عزله  
الثاني بن صنعه ولو ان الوكيل الاول اذا اشترى جارية قبل ان عزل **مقتل**  
ان يشترى الوكيل الثاني جاز سراه على رب المال فان اشترى الوكيل الثاني  
بعد ذلك كان مستترا بنفسه علم بشراء الاول ولم يعلم دفع الوكيل  
الاول المال اليه اول لم يدفع لان الوكالة انتهت بشراء الاول فانه كما كانا  
وكيلين بشراء جارية واحدة كرجل قال لرجلين وكلت احدهما بشراء  
جارية لي بالف درهم فاشترى احدهما ثم اشترى الاخر فان الاخر يكون  
مستترا بنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية ووقع سراهها  
في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل كما ذكر في النوارك **وذكر في**  
المنتقى انه اذا وكل رجلا بان يشترى له جارية بالف درهم واجاز صنعه  
فوكل الوكيل رجلا اخر ان يشترى للموكل جارية بالف درهم فاشترى كل واحد  
منهما جارية ووقع سراهها كان كل جارية لمستترها لا للامر وجه روايت النوارك  
لان الثاني وكيل رب المال بمنزلة الوكيل الاول ولو وكل الامر رجلين كل  
واحد منهما على حدة ان تشتري له جارية بالف درهم فاشترى او وقع سراهها  
محا كانت الجاريتان للموكل وجه روايت المنتقى ان الموكل لم يلتزم الا جارية  
وليسيت احدهما بالزام اولي من الاخر في فلا يلزمه واحدة منهما بخلاف ما اذا  
وكل رجلين كل واحد منهما على حدة لم يتعلق توكيل احدهما بالامر وكان  
ملتزم ما يتوكل كل واحد منهما جارية والفتوي على ما ذكر في النوارك رجل  
دفع الى رجل درهما صبيحا وامر ان يشترى له ببعضه كذا وبعضه  
خبر كيف يضع الوكيل ان كسرا له درهم يضمن وان اشترى به منكر  
يصير صرفا وهو غير مأور بذلك قالوا الحيلة له في ذلك ان  
يامر الفصاح ليشترى لنفسه خبرا بنصف درهم ثم يشترى بهذا الوكيل  
شبه بنصف درهم كذا بنصف درهم كذا بنصف درهم فاعطى اليه الدرهم  
الصحيح او يامر الخباز ليشترى لنفسه بنصف درهم كذا ثم يفعل الوكيل  
ما قلنا رجل وكل رجلا بان يشترى له غلاما بالف درهم فاشترى الوكيل



بالا لعلها ما يساوي القاي ان الوكيل بالخيار الى ثلاثة ايام ثم تراجعت قيمة  
الغلام الى الخمسمائة فاختار الوكيل الغلام كان الغلام للوكيل في قول محمد رحمه الله  
وكذا في قياس قول ابي حنيفة وقد ذكرنا مثل هذا في الوكيل بالبيع اذا باع  
جارية للموكل تساوي القاي بالف فباع الوكيل بالف عينا له بالخيار ثلاثة  
ايام فان ردت قيمتها الى العي درهم في مدة الخيار فانه ليس الموكل ان  
يمضي البيع الا ان يتم قالوا له ان يضمنه البيع في قياس قول ابي حنيفة  
الله اعتبار الله مرضا بالانقضاء رجل اشترى من رجل جارية بثمن له ثوبان بعث  
درهم فاشترى ثم ان الامر باع من باع الثوب دينار ابتلك العشرة جارية  
ما فعل وان قال الوكيل انك تطوعت عني باء الثمن علي ان ارجع عليك عشرة  
درهم ووجعت لي عليك بشرآء الثوب بامر لا يلقته اليه لان قرار الثمن يكون  
علي الموكل فلا يكون الامر في اداء الثمن متطوعا رجل اشترى من رجل جارية  
من الطعام بمائة درهم ففعل المامور ذلك وادى المائة ثم ان المامور دفع  
الي البايع خمسين درهما علي ان زاده البايع كرامن طعام ففعل البايع ذلك  
قالوا المكر الاول يكون للامور والكر الزيادة يكون للمامور ويضمن المامور للامر  
خمسة وعشرين درهما لان البايع لما زاد كرا خمسين فقد حط على المشتري  
خمسين فصار المكر ان جميعا بمائة وخمسين كل كرا خمسة وسبعين لان الخط  
ينصرف الى المكر من جميعا فيصير المكر خمسة وسبعين فيجب على المامور  
ان يدفع الى الامر خمسة وعشرين من لانه جعل هذا القدر ثمن المكر الثاني  
رجل اشترى عبدا واسمدا انه يشتريه لفلان وقال فلان رضىته كان  
المشتري ان تمنع العبد منه لان المشتري اذا لم يكن وكيله صار مشتريا  
لنفسه فلا يتغير عتده بالاجازة لان الاجازة نقل في الموقوف  
دون النافذ فان دفع المشتري الجارية اليه واحدة منه الثمن كانت  
ذلك بيعا منها بالتعلي رجل وكل رجل ان يشتري له امته بالف  
درهم فاشترى امته بالف درهم وبعث بها الى امرها اشتراها الامر  
ثم قال الوكيل بعد ذلك اشترى بها بالف درهم فان كان الوكيل يبعث بها

الى الامر

الى الامر وقال هذه الجارية التي امرتني بشرا لا فاشترى بك ذلك ثم قال اشترى بها  
لك ثم قال اشترى بها بالف درهم لا يصدق وان اقام البينة على ذلك لم يقبل ولو كان  
الوكيل حين بعث بها الى الامر لم يقبل شيئا ثم قال اشترى بها بالف درهم قبل قوله  
وله ان ياخذ الجارية من الامر وعقرها وقية ولدها لان الامر صار مغرورا من  
جهته رجل وكل رجل يبيع عبده ثم قال للوكيل قد اخبرتك عن الوكالة  
قال الوكيل قد بعته اسن لا يصدق الوكيل ولو اقر الوكيل او لا بالبيع  
لا شان بعينه فقال الامر قد اخبرتك عن الوكالة جانا البيع ويقبل قول  
الوكيل اذا ادعى المشتري ذلك رجلا وكل رجل يبيع عبده لهما فباع  
الوكيل نصفه وقال هو نصف فلان فهو جائز وان يبين عند البيع  
اي النصفين سبع جاز يبيعه في نصف شايع الامر من في قياس قول ابي  
حنيفة ولا يجوز في قول صاحبيه رحمهم الله رجل وكل رجل يبيع عبده  
ثم باعه بنفسه فرد عليه بعيب بقضاء قاض كان للوكيل ان يبيعه  
عند محمد رحمه الله وكذا الوكيل بالبيع اذا باع فرد عليه بعيب بقضاء قاض  
كان للوكيل ان يبيعه فانبا ولو ان رجلا وكل رجل بالهبة ثم وهب نفسه  
ثم رجع في الهبة لا يكون للوكيل ان يهب الوكيل بالبيع اذا باع فرد عليه بعيب بقضاء  
قاض كان للوكيل ان يبيعه فانبا رجل وكل رجل يبيع بشرا سي ودفع الدرهم  
اليه فادفع احد هما الى صاحبه فصاع **قال ابو حنيفة** رضي الله عنه  
يضمن النصف **وقال ابو يوسف** ومحمد لا يضمن شيئا رجل قال لغيري  
يج مالي بمائة باع فلان وقال فلان بعث بكذا فقال الوكيل بعث بذلك  
ثم ظهر فلان باع باكثر لا يجوز بيع الوكيل على الامر وان كان فلان  
باع ماله بما قال وباع باكثر جاز بيع الوكيل استخسانا رجل وكل  
رجل يبيع سي او غير ثم قال لم او كلة ذلك الناطقي ان محمود لا يكون  
عزلا وكذا الوكيل اشهدوا لي لم او كلة لا يكون عزلا وغيره من الخلق  
قالوا محمود الوكالة لا يكون عزلا وذكره الكا مع رجل اوصى لرجل ثلث  
ماله ثم قال اشهدوا لي لم او ص فلان فاقبل ولا كثير لا يكون ذلك



رجوعاً عن الوصية وذكر في الوصايا من الاصل انه يكون رجوعاً فعلياً ورواية  
 الجامع محمود الوصية اذا لم يكن رجوعاً عن الوصية لا يكون عن الوكالة قال  
 بعضهم في المسيلتين روايتان **وقال بعضهم** محمود الوكالة عزل ومحمود  
 الوصية رجوع اما قوله اشهدوا اني لم اوص لا يكون رجوعاً ولا عزلاً لان هذا  
 امر بالشركة الباطلة ولا حكم للبطل ولا يكون رجوعاً ولا عزلاً واجمعوا  
 علي ان محمود المودع يكون فسخاً للود بغيره اذا كان بغير وجه المودع وان كان في  
 غير وجهه لا يكون فسخاً وكذلك محمود احد المتعاقدين في البيع يكون فسخاً  
 ومحمود احد الشريكين في الشركة يكون فسخاً لكل رجل من رجلين سراً  
 وكالة جارية وفي فسخك الموكل شيء من جنس ما امره بشرايه فباع الموكل ما كان  
 عنده فاشتراه الوكيل للموكل لا يلزم الموكل الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن  
 ففصلك عنده ان كان قبض الثمن من الموكل قبل الشراء ففصلك اما  
 سوا ذلك قبل شراء الوكيل او بعده وان قبض الثمن من الموكل بعد الشراء  
 ففصلك مضموناً عليه رجل امر رجلان بكل غير ان يشتركي جاريته  
 للامر فوكل الامر رجلين فاشترى الوكيل فان الوكيل يرجع بالثمن ملكي  
 اما مور بالوكيل ثم المامور يرجع علي الامر وليس للوكيل ان يرجع علي الامر  
 الوكيل ببيع العبد اذا باع ثم اقر الوكيل ان موكله قبض الثمن من المشتري  
 كان القول قول الوكيل مع يمينه وبركة المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل  
 لا يضمن عليه وان نكل ضمن الثمن للموكل الوكيل بقبض الدين والخصومة  
 اذا قال قبضة الدين ودفعته الي الموكل صح اقراره وبري الغريم وان قال  
 قبض الطالب هتة بنفسه من الغريم لا يصح اقراره علي الموكل الوكيل  
 بالبيع اذا باع ثم اشتراه لنفسه من المشتري بعد القبض ثم استحق البيع  
 رجوع الوكيل علي المشتري ثم المشتري يرجع علي الوكيل ثم الوكيل علي الموكل  
 كما ذكر في الشفعة الوكيل باسئجار الدار اذا استأجر للموكل داراً سنة بثمانية  
 درهم وشرط التجهيل او لم يشرط وقبض الوكيل الدار فبشرها من الموكل  
 بالاجر لا يكون له ان يحبسها حتى تمت المدة ذكر في بعض الروايات ان

طرد الوكيل  
 بالشرء اذا  
 قبض الثمن  
 ففصلك

الاجر يكون علي الوكيل ثم الوكيل يرجع علي الموكل ولا يسقط الاجر عن الموكل لحسن الوكيل  
 بخلافه اذا غصب غاصب فان لم لا يجب الاجر علي الموكل ولا علي الوكيل **وذكر في بعض**  
 الروايات ان الوكيل اذا حبس الدار سقط الاجر عن الموكل استحساناً والله اعلم  
**فصل في التوكيل** بالنكاح والطلاق والعتاق رجل وكل رجل ان يزوجه  
 امرأة فزوجها امرأة فذا بالها الموكل قبل التوكيل جاز اذا لم يكن الموكل سكا الميه من سوء  
 خلقها وغير ذلك ولو تزوجه الوكيل امرأة فارققا الموكل بعد التوكيل لا يجوز ولو تزوجه  
 امرأة رتقاء او مقعدة او مجنونة قيل بانه يجوز عند الكل والصحيح انه علي الخلاف  
 ايضاً ولو تزوجه صبية جاز وكذا الزوج امرأة طاهرة الموكل بطلاقها ثلاثاً ان تزوجه  
 يجوز النكاح ويصح الطلاق ولو وكل ان يزوجه امرأة ولم يسم فزوجها امرأة ليست  
 بكنول له جارية قول اي حنيفة رحمه الله لا طلاق اللفظ كما هو الاصل عنده وعند  
 في الفيا من جاز و لا استحسان لا يجوز ولو وكلت المرأة رجلاً ان يزوجه  
 فزوجها من غير كفها لصحيح انه لا يجوز في قولهم ولا يجوز للوكيل ان يزوجه  
 صبياً او الوكيل بالتزويج ليس له ان يوكل غيره فان فعل فزوج الثاني بخصرة  
 الاول جاز رجل وكل رجل ان يزوجه امرأتين في عقد فزوجته ثلاثاً في عقد  
 ذكر في بعض الروايات ان ذلك يتوقف علي الاجازة وكذا الواحدة ان  
 يزوجه امرأتين في عقد واحدة وكذا الواحدة ان يزوجه ثلاثاً في عقده  
 فزوجها اربعاً في عقده واحدة وفي بعض الروايات لا يجوز وبه الظاهر  
**وعن** ابي يوسف رحمه الله انه قال ولا جاز وحتار الامر واحدة رجل وكل  
 رجلاً ان يزوجه هذه المرأة فتزوجها الموكل بنفسه ثم طلق لم يكن للوكيل  
 ان يزوجه من الموكل ولو تزوجه الموكل بنفسه بعد الوكيل جاز وان طلقها  
 كان له ان يزوجه من الموكل وان وكل رجلاً ان يزوجه هذه المرأة فارتدت  
 ولحقته بدار الحرب والعياء بالله تعالى ثم سببت فاسلمت فزوجها الوكيل  
 من موكله جاز رجل وكل رجلاً ان يزوجه امرأتين في عقد لا يجوز وان  
 زوجها مكاتباً او ممة برة او ام ولد جاز رجل وكل رجلاً ان يزوجه امرأة  
 فزوجها امرأة علي ان امرها بغيرها جاز النكاح ويصل الشرط اذا

طرد الوكيل  
 ان يزوجه



وكلت المرأة رجلا ان يزوجهما واخارت ما صنع قاضي الوكيل الى رجل ان يزوجهما  
ثم بان الوكيل كان للموصي ان يزوجهما وكذا في سائر الوكالات رجل وكل رجلا ان  
يزوجه امرأة فزوجه الوكيل ابنته لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله الا ان يرضي  
الوكيل وعند صاحبين ان كانت كبيرة فرصت جاز وان كانت صغيرة لم يجز رجل قال  
لغيره زوجي فلانة على ما به درهم فان انت فاعطها ما تشي فان انت الما فيه  
فزوجها انا على ما بينت لزم الوكيل رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة من بلد فلانة  
او قبيلة فلان فزوجه من بلدة اخرى او من قبيلة اخرى لا يجوز رجل وكل رجل  
ان يزوجه امرأة ووكيل رجلا اخر بذلك فزوجه كل واحد منها امرأة فاذا هما  
اختان فان وقع النكاحان على التعاقب جاز الاول وبطل الاخر وان وقع معا  
بطل النكاحان جميعا وان فوضوا زوج رجلا احسن في عقدتين او حسنا  
في عقد متفرقة كان المزوج ان يختار احدي الاختين والباقي اربع منهن ولو  
رجلا ان يزوجه امرأتين في عقد فزوجه امرأة واحدة جاز ولو كل رجلا ان  
يزوجه فلانة فادام زوج فمات زوجها او طلق وانقضت عدته فزوج الوكيل  
جاز ولو كل رجلا ان يزوجه فلانة ثم يزوجه الوكيل الحفا او دات رحم محرم منها او ربحا  
سواها خرج الوكيل من الوكالة امرأة قالت لرجل اني اختلعت من زوجي فاذا فعلت ذلك  
او انقضت عدتي فزوجني فلانا جاز لان التوكيل بمجهل الا صفة رجل وكل رجلين  
بنكاح امرأة او خلع او وكلت امرأة بذلك رجلين ففعل احد الوكيلين كما يجوز وان  
سمي الوكيل المهر ولو كل رجلين بطلاق او عتاق بغير مال ففعل ذلك احد  
الوكيلين جاز لان هذا امر بالعتاق فيفرد به احدهما كالوكيلين بالخصوص  
عندنا وكذا لو كل رجلين بمسبة سني من انسان فوهب احدهما جاز فمسائل التوكيل  
بالطلاق رجل وكل رجلا ان يطلق امرأته ثم يطلق الموكل امرأته جازا ورجعيا  
وانقضت عدتها وطلق الوكيل لا يقع وكذا لو تزوج الموكل بعد ذلك  
لم يكن للوكيل ان يطلق ولو كان الزوج طلقا واحدا بعد التوكيل ثم  
طلق الوكيل في العدة وقع طلاق عليها السلطان اذا اكرم رجلا  
ليؤكله بطلاق امرأته فقال الرجل مخافة الضرب والمحسنة انت ركيلا  
فطلق

فطلق الوكيل امرأته فقال الرجل لم ارد بقولي انت وكيلا الطلاق لا يصدق وتطلق  
امرأته لان كلام الرجل خرج جوازا بكلام السلطان وكل في بطلاق امرأتك رجل  
قال لامرأته الغير اذا دخلت الدار فانت طالق فبلغ الزوج ذلك فجاز فدخلت  
طلقت ولو دخلت بعد كلام الفضولي قبل الاجابة لا تطلق فان عادت بعد  
الاجابة فدخلت طلقت لان كلام الفضولي يصير يمينا بعد الاجابة فلا يقع  
الطلاق بالدخول قبل الاجابة وكذا لو تزوج امرأة فزوجها منه فضولي بغير امرها  
فطاهر منه ثم اجازت المرأة عقد نكاح الفضولي كان الطاهر باطلا رجل وكل رجلين  
بالطلاق وقال لا يطلق احدكما دون صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الاخر  
او طلقا احدهما فجاز الاخر لا يقع وكذا الوكيلان بالعتق ولو قال للوكيل  
طلق فلانا فطلق فلانا فطلقا احدهما واحدة ثم طلق الاخر تطلقتين  
لم يقع شيء حتى يجتمعا على ثلاث تطلقات وكذا لو قال جعلت احد  
امرأتي بيد فلان لا ينفرد واحد منهما وكذا لو وكل رجلين بالطلاق بيد  
اخر رجل قال لا امرأتي طلقا لنفسكما فلا تطلق احد منهما لنفسها  
وصاحبهما فلا تطلق بشرط ان يكون تطلق لنفسه في المجلس  
تطبيق صاحبه لا يقتصر على المجلس ولو قال لهما طلقا أنفسكما فلا  
ان سئما فطلعت احدهما لا يقع ما لم يجتمعا على الثلاث في المجلس رجل  
وكل رجلا بطلاق امرأته ففعل الوكيل **أخلف الشيخ** فيه قال بعضهم ولا يقع  
سوا كان ذلك قبل الدخول بها او بعده لانه وكيل الفتنة بالرسالة والخلع  
تعلق الطلاق بقول المرأة والوكيل بالرسالة لا يمكنه التعلق **وقال الفقهاء**  
ابو جعفر يقع الطلاق سوا كان دخل بها او لم يدخل وبه اخذ الفقهاء ابو الليث  
رحمه الله لانه لما رضي بالطلاق بغير يد كان او رضي بيد له وقال بعضهم  
ان كان ذلك قبل الدخول بها يقع وان كان بعد الدخول بها لا يقع وهذا  
ظاهر لان الطلاق قبل الدخول باين فافترض بالبيونة بغير يد كان  
ارضي بيد له ما الطلاق بغير يد بعد الدخول لا يوجب البيونة وباليدي  
يوجب الرضي بالرجعي لا يكون رضي بالباين وبه قال ابو القاسم الصفاري





وعليه كثير من المشايخ رحمهم الله الوكيل لا يقع طلاق الغفولي وكذا الوكيل بالاعتاق  
بملاقح البيع والنكاح والكفاية والمخلع فان تم اذا وكل الوكيل رجلا ففعل الثاني بمحض  
الاول فاجاز الوكيل محنت اجارته ولو وكل رجلا ان يخلع امرأته ثم خلعها الزوج  
او بانته بوجه من الوجوه ثم تزوج في العقد او بعده لا يكون للوكيل ان  
يجعل رجلا وكل رجلا ان يطلق امرأته واحدة فطلق الوكيل ثنتين لا يقع شيء في  
قول أبي حنيفة وقال صاحباه رحمهم الله يقع واحدة ولو وكل رجلا ان يعتق  
نصف عبده فاعتق الكل **قال ابو حنيفة** لا يعتق شيء ولو وكل رجلا ان يعتق  
كل العبد فاعتق نصفه عتق نصفه في قول أبي حنيفة وعندنا عتق كله ولو انا  
رجلين لكل واحد منهما عبده فوكل احدهما رجلا ان يعتق عبده ووكل الاخر  
هذا الوكيل ايضا ان يعتق عبده فقال الوكيل اعتقت احدهما ثم مات الوكيل  
قبل البيان في القياس لا يعتق احدهما وفي الاستحسان عتقهما جميعا وسعي  
كل واحد منهما في نصف قيمته رجلا ووكل رجلا بالطلاق وطلق الوكيل قبل  
ان يعلم بالوكالة لا يقع طلاقه رجلا ووكل رجلا بان يبيع ثلث تطلق  
من المرافع بالفر درهم فباع الوكيل واحدا بثلث الا لعل لا يقع شيء الوكيل  
بالمخلع لا يملك قبض البدل وكل رجلين بالمخلع فخلعا احدهما لا يجوز وكذا  
لو خلعا احدهما واجاز الاخر لا يجوز حتى يقول الاخر خلعا **رجل**  
اربع نسوة قال رجل طلق امرأتي فقال الوكيل طلقت امرأتك كان الخيار  
للزوج وان طلق الوكيل واحدة بعينه فقال الموكل لم اغن هذه لا يصدق  
رجل قال لغني طلق امرأتي فطلق الوكيل ثلاثا فان كان الزوج نوي التلا  
يقع الثلاث والا لم يقع شيء في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يقع  
واحدة رجلا قال لرجل طلق امرأتي فقد جعلت ذلك اليك تقتصر  
عليك ذلك المجلس ولو وكل رجلا احدي امرأتي ان يطلق صاحبته لا يقتصر  
عليك المجلس ولو قال لمرأته وكلت بطلاقك لمصر على المجلس وهو تقوي  
لما لو قال لها طلقي نفسك اذا كان الرجل وكيل بالمخلع من الجانبين فانه  
لا يلي المعتد من الجانبين في احدي الروايتين رجل امرأته فقامت

المراة

المراة فوكل الرجل بطلاقها ان لم يخرج الى وقت كذا وخرج الى السفر ثم كتب الي الوكيل  
بالعزل اختلف المتأخرون فيه **قال للمصنف** لا يثبت السرخسي رحمه الله  
الصحيح انه يصح عزله رجل قال لعينه اخلع امرأتي فان ابت فطلق فابت  
المراة المخلع فطلق الوكيل ثم طلبت المخلع فخلعا الوكيل في العقد ذكره جامع  
التفريق ان الطلاق الاول ان كان رجعيما جاز خلع الوكيل وهكذا ذكر  
في الاصل رجل وكل رجلا ان يخلع امرأته فخلعا عينا درهم واحد جاز  
في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قول صاحبيه الا يتعاضد الناس  
فيه **ولو وكل الرجل** امرأته ان تخلع نفسها منه فخلعت نفسها منه عاا او عرض  
لا يجوز الا ان يرضي الزوج به رجلا قال لمرأته اشتريني طلاقك مني بما  
نسيت فقد وكلت بك بذلك فقال اشتريت بكذا وكذا كان باطلا رجل  
قال لغني انت وكيلني في طلاق امرأتي ان شئت او ارايت لم يكن وكيلنا  
حتى نشاء في مجلس فاذا شئت بصير وكيلنا وان قام الوكيل عن المجلس  
قبل ان يطلق بطلت الوكالة وهو كما لو قال انت وكيلني في طلاق فتشا  
ان سئيت فان شئت في المجلس جاز وان قام قبل ان شئت فلا وكالة له  
رجلا وكل رجلين ان يخلعا امرأتين له عاا معلوم او بيعا عبدين  
له عاا معلوم فخلعا احدي اطرت في او باعها احدا العبد من عاا معلوم  
جاز **رجل** وكل غيره بان يطلق امرأته فابي الوكيل ان يقبل بطلت الوكالة  
وان لم يقبل الوكيل قبلت ولا ردت حتى يطلق يقع طلاقه استحسانا رجل  
وكل رجلا ان يطلق امرأته للسنة فطلق الوكيل في غير وقت السنة  
لا يقع طلاقه ولا تبطل وكالة حتى لو طلق بعد ذلك في وقت السنة يقع  
طلاقه **رجل** وكل رجلا ان يطلق امرأته تطلقه باينة فطلق  
واحدة رجعية يقع واحدة باينة كذا لو قال ان يطلق واحدة رجعية فطلق  
واحدة باينة يقع رجعية وهذا اذا قال الوكيل طلق واحدة باينة فان  
قال ان شئت اقول لا يقع **رجل** قال لغني طلق امرأتي ثلاثا للسنة فقال  
لها الوكيل في طلاقها فاجع فيه انت طالق ثلاثا للسنة يقع للمحال واحدة



ثم اذا خاضت وطهرت لا يقع شيء الا اذا احبدا الايقاع **رجل** قال لغيره طلق  
امرأتي السنة وقال لرجل اخر مثل ذلك فطلقا معا طهر واحد لا جاع فيه يقع  
واحدة ولا خبار للزوج في ذلك ثم لا يطلق في الطهر الثاني حتى يطلق ولو طلق  
الوكيل والزوج معا طهر واحد ثم طلق الوكيل في الطهر الثاني في بطلان وقوع  
واحدة اخرى **رجل** قال لغيره طلق باينا السنة وقال للاخر طلق  
رجعيا للسنة فطلق في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج الخيارية تعيين  
الواقع امرأة قالت لزوجها اذا جاء عند فاخلعني على الف درهم كان ذلك توكيلا في ثلثة  
عن ذلك صح نهي وكذا الوفا العبد لولاه اذا جاء عند فاعتقني على الف درهم الوكيل  
بالطلاق لا يثبت عزله من غير علم كما في سائر الوكالات **رجل** قال لغيره اذا  
تزوجت فلا نة فطلق ثم تزوج فلا نة فطلق الوكيل طلقت لان الوكالة  
محتمل التعليق والاضافة **رجل** وكل غير بالطلاق ثم طلق بنفسه ثم طلق  
الوكيل يقع الطلاق ما دلت به العدة **كتاب الكفالة**  
**والمواثقة الكفالة** على نوعين كفالة بالنفس وكفالة بالمال وكل النوعين جائز  
عندنا **وقال الشافعي** رحمه الله الكفالة بالنفس باطلة ثم الكفالة على وجهين  
منجزة ومعلقة فالمنجزة جائز والمعلقة كذلك ان كانت معلقة بشرط متعارف  
ولا تضع بشرط غير متعارف بخلاف الوكالات فانه يصح تعليقه بشرط متعارف  
وبشرط غير متعارف والفاظ الكفالة بالنفس ان يقول كفلت بنفس فلان  
او براسه او برقبته او بروحه او بجسمه او بجمعه او بصفه او جزء منه او قال  
بالعارسية بدريه فلا نة او قال اني فلان من ولوقال كفلت بيده او برجله  
او بنحو مما لا يضره اذ فاضا فله الطلاق اليه لا يصح به الكفالة **وعن** ابي يوسف  
رحمه الله لو قال هو علي حتى يجتمع او قال عليا اوفيك به او قال به كانت الكفالة  
بالنفس ولو قال انا ضامن حتى يجتمعا او حتى تلقيا لا يكون كفالة لانه لم يبين  
المضمون انه نفس او مال ولو قال هو علي او الي كانت كفالة بالنفس ولو قال  
اشنائي فلان من قال **الفقيه ابو جعفر** رحمه الله يكون كفيل بالنفس وقال  
ابوالليل لا يكون كفيل او قال اي جعفر اقرب الي عرف الناس وذكرني

الاصل لو قال انا كفيل لعرفه فلان او انا ضامن لعرفه فلان لا يكون كفيل  
وعن ابي يوسف رحمه الله ان هذا على معاملات الناس وعرفهم ولو قال فلان  
اشنائي سنة او قال فلان اشنائي سنة قالوا يكون كفالة بالنفس **وقال** **العظيم**  
ان قال اشنائي فلان من لم يكون كفيل بالنفس لمكان العرف وفيه كمال الا يجاب  
وقوله فلان اشنائي سنة لا يكون كفيل لانه لم يوجب على نفسه شيئا وعامة المسامحة  
رحمهم الله لو قال اشنائي فلان من ومن وقوله فلان اشنائي سنة يكون كفيل  
وكانهم فرقوا بين العربية والعارسية جعلوا كفيل بالنفس وقوله انا كفيل  
لعرفه فلان او انا ضامن لعرفه فلان لا يكون كفيل ولو قال لعرفه فلان علي قالوا  
يلزمه ان يدل عليه ولو علق الكفالة بما هو شرط محض نحو ان يقول اذا هبت الريح  
او اذا جاء المطر واذا قدم فلان الاجنبي الدار فانا كفيل بنفس فلان لا يصير  
كفيل وكذا الوعلق الكفالة بما هو سبب لا مكان التسليم نحو ان يقول اذا قدم  
الطلب الى البلد فانا كفيل بنفسه فقدم فلان صار كفيل بنفس فلان لا **صحة**  
متعارف ولو جعل الكفالة موجهة الى اجل محمول نحو ان يقول كفلت بنفس فلان الي  
المخاض او الي الديار او الي حرج العطايا جازنا خيرا لكفالة الي ذلك الوقت ولو قال  
كفلت بنفس فلان الي ان تمطر السماء او تمب الريح يصير كفيل في الحال ويبطل  
الاجل وكذا لك الكفالة بالمال فكل جرعة بينهما الكفالة بالنفس وبالا فلا رجل  
كفل لرجل بنفس رجل علي انه ان لم يوافق به عدا او قال ان لم اوافق به في يوم كذا فهو  
فكفيل له بنفس فلان اخر للطالب على ذلك الرجل مال ذكر المخصا ف رحمه الله يجوز  
هذه الكفالة عندنا خلافا لفرس رحمه الله **رجل** كفل بنفس رجل الي ثلاثة ايام  
ذكر في الاصل انه يصير كفيل انه يصير كفيل بعد ايام الثلاثة وجعله  
ممنزلة ما لو قال لامرأة انت طالق الي ثلاثة ايام فان الطلاق يقع بعد ثلاثة  
ايام وكذا الوبايع عدا الي ثلاثة ايام يصير مطالبا بالثمن بعد الايام  
بعد الايام الثلاثة لتاخير المطالبة الي ثلاثة ايام لا لتاخير الكفالة الا تربي  
اذ هذا الكفيل لو سلم بنفس المكنول به قبل الايام الثلاثة لم يحل الطالب على  
القبول كن عليه الدين الموجب اذا عجل قبل حلول الاجل لم ير الطالب على القبول



وما ذكر في الاصل انه يصير كفيلاً بعد الايام الثلاثة اذ اراد به ان يصير  
كفيلاً مطالباً بعد الايام الثلاثة وعنده من المشايخ رحمهم الله اخذوا بظاهر  
الكتاب وقلوا لا يصير كفيلاً في الحال فاذا مضت الايام الثلاثة قبل تسليم  
النفس يصير كفيلاً ابداً لا يخرج من الكفالة الا ان يسلم **وقال الشيخ الاميني**  
الحلواني قول ابي يوسف رحمه الله انه يطالب الكفيل بتسليم النفس في الايام  
الثلاثة ولا يطالب بعد هذا سببه يعرف الناس **وعن ابي يوسف**  
رواية اخرى اذ قال انا كفيل بنفس فلان عشرة ايام او ثلاثة ايام يصير  
كفيلاً في الحال لو اذ مضت الايام الثلاثة لا يبقى كفيلاً ولو قال انا كفيل بنفس  
فلان الى عشرة ايام يصير كفيلاً بعد عشرة ايام كما قال في الاصل قال شمس  
الامية الحلواني كان القاضي الامام الاستاذ ابو علي النسفي يقول كان الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعجب هذه الرواية وكان يقول  
لو قال بالفارسية بدرهم بر فلان راده روز يصير كفيلاً في الحال واذا مضت  
الدية لا يبقى كفيلاً ولو قال بدرهم بر فلان واذا راده روز يصير كفيلاً بعد عشرة  
ايام وبعض المشايخ قالوا اذا قال بدرهم بر فلان راده روز ولم يسلم  
حتى مضت عشرة ايام مرفوع الكفيل الامر الى القاضي حتى يخرج به القاضي عن  
الكفالة وفيه كان يعني الشيخ الامام طهر الدين رحيمكي ذلك عن حدي ولو قال  
انا كفيل بنفس فلان من اليوم الى عشرة ايام واذا مضت عشرة ايام  
سقط بري **قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله** لا يطالب  
بهذه الكفالة لا في عشرة ولا بعد هذا وذكر في الاصل انه لو قال كفيل بنفس  
فلان شهد يكون كفيلاً ابداً كما لو قال انت طالق شهد يكون طلاقاً ابداً رجل  
قال لغيره فلان علي نفسه الى شهر عن محمد رحمه الله انه قال لا سبيل عليه  
في بيع شهر فلو قال نفسه علي الى شهر فاذا مضى شهر فانه بري قال **هذا**  
لم يضمن له شيئا ورجل كفيل بنفس فلان الى اجل وان لم يوافق به فهو وكيل  
في الخصومة بينهما ولم يبين الخصومة فالكفالة بالنفس جائز ولا يكون  
وكيلاً بالخصومة لانه لم يبين الخصومة ورجل كفيل بنفس فلان علي انه

ان لم يوافق به يوم كذا فعليه مال الطالب علي فلان اخر جاز ذلك استحساناً  
وهو قول محمد وفي القياس لا يجوز وهو قول ابي يوسف رجل كفيل بنفس فلان  
فما بالكفول له كانت الكفالة ميراثاً الورثة ياخذون الكفيل سائلاً  
في تسليم نفس المكفول به المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول  
له وقال سلمت نفسي اليك من الكفيل بري الكفيل وان لم يقل عن الكفيل  
لا يبرأ الكفيل وكذا الواو الكفيل رجل ان يسلم نفس المكفول به الى  
الطالب وقال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب بري الكفيل وان سكت  
الطالب ولم يقل قبلت لا يبرأ الكفيل ولو اخذ القاضي من المدعي عليه  
او امين القاضي كفيلاً بالنفس بطلب المدعي او بغير طلبه وسلم الكفيل  
الى القاضي بري وان سلم الى الطالب لا يبرأ هذا اذا لم يصف القاضي او امينه  
الكفالة الى الطالب فان اضاف وقال له القاضي او امينه ان المدعي يطلب  
سنة كفيلاً بالنفس فاعطه كفيلاً بنفسك وسلم الكفيل الى القاضي او امي  
امينه لا يبرأ وان سلم الى الطالب بري ولو كفيل رجل بنفس رجل علي انه  
ان لم يوافق به عند فعلية المال الذي عليه المدعي عليه وهو الف درهم فلم  
يواف به الكفيل ولكن الطالب لقي المدعي عليه وخاصة ولا ربه في المجلس حتى  
الليل فال مال لا ذم على الكفيل لانه لم يوافق به **رجل** كفيل بنفس رجل  
فما بالكفول به بري الكفيل رجل بنفس رجل الى الليل وقال ان لم اوفك  
به عند فعلية المال الذي لك عليه ثم اختلفا فقال الكفيل وافتك به وقال  
الطالب لم يوافقني به كان القول قول الطالب والمال لازم على الكفيل  
لان سبب وجوب المال التزام المال بالكفالة الا ان الموافقة شرط  
للبراءة فلا يثبت بقول الكفيل رجل كفيل بنفس رجل علي انه ان لم يوافق به  
في وقت كذا فعليه المال الذي له عليه فعيب الطالب عند حمل الاجل  
فطلبه الكفيل ولم يدفعه الى الطالب واشهد على ذلك فال مال لازم  
على الكفيل فكذا الوسيط على الكفيل كما في انما الكفيل بالكفول  
به في ذلك المكان فطلب الطالب لم يدفع اليه فعيب الطالب كان



المال لازم على الكفيل وعلى قول المناخر من المسايخ وهو قول ابي يوسف  
 رحمهم الله اذا نصب الطالب برفع الكفيل الا ترى القاضي لينصب القاضي وكيله  
 للمغايب فيسلم الكفيل الى الوكيل ونظير هذا ما قالوا فبين اشترى شيئا على  
 انه بالخيار ثلاثة ايام فتوارى البائع برفع المشتري الا ترى القاضي في قول  
 ابي يوسف رحمه الله لينصب وكيله للمغايب فيرد المشتري عليه وعلى قول  
 ابي حنيفة رحمه الله لا ينصب القاضي خصما للمغايب في المسئلة وكذا لو خلف  
 الرجل ليقضيه دين فلا ن اليوم فتعيب فلا ينصب القاضي وكيله فيرفع  
 اليه الدين لان الطالب مستعنت فاصد الاضرار الى الكفيل والعزيمة والقاضي  
 نصب ناظر للمسلمين فينصب وكيله فعلا لضرر رجل قتل بنفس رجل  
 على انه ان لم يوافق به في وقت كذا فعليه المال الذي للمطالب على المكفول  
 به وشرط الكفيل في الكفالة على انه يبري من الكفالة اذا وافاه في المسجد  
 الا عظم فوائده به في ذلك المكان يومئذ واشهد على ذلك وبغيب الطالب  
 بربي الكفيل من الكفالة بالنفس والمال جميعا وكذا لو كان ذلك في الكفالة  
 بالنفس وحدها لان الكفيل هو هنا جعل شرط البراءة عن الكفالة احضار  
 المكفول به المسجد في ذلك الوقت دون التسليم الى الطالب ولو قتل بنفس  
 رجل الى الغد على انه ان لم يوافق به غدا في المسجد فعليه المال الذي له  
 عليه وشرط الكفيل على الطالب انه ان لم يوافق الطالب عند المسجد الا عظم  
 فقبضه منه فهو يبري منه ثم التقيا بعد الغد فقال الكفيل قد  
 تعيب وقال الطالب قد اوفيته لا يصدق احد مما علي الاض والكفالة  
 على الكفيل لجهالة والمال لازم على الكفيل وان اقام كل واحد منهما البينة  
 على الموافقة في المسجد ولم يشهدوا ان الكفيل دفع المكفول به كانت  
 الكفالة بالنفس على هاتهما ولا يلزم المال على الكفيل لان الموافقة شرط  
 البراءة عن الكفالة فلا تثبت ذلك عند التجاحد الا بحجة فاذ اقام  
 البينة وقع التعارض بين البنتين فلا يثبت ما ادعاه احدهما والمعفي  
 فيه ان من انكر فعل غيره كان القول قوله لا متمسك بالاصل ومن ادعى

فعل

فعل نفسه لا يقبل قوله الا بحجة ولو اقام الكفيل البينة على الموافقة في المسجد  
 ولم يقم الطالب ببينة بري الكفيل من المال والنفس ولا يصدر الطالب على  
 الموافقة اذا دفع الكفيل بالنفس المطلوب الى الطالب في غير المصر الذي كانت فيه  
 الكفالة وهناك من وسيلان بري الكفيل في قول ابي حنيفة رضي الله عنه  
 اذا لم يكن الكفالة متينة وقال صاحباه لا يبرأ حتى يدفعه اليه في المصر الذي  
 كانت فيه الكفالة متينة بان قتل بنفسه على ان يوافق به في مجلس القاضي فدفعه  
 اليه في السوق او في محلة من محال المصر ذكر في الكتاب انه يبرأ في المشايخ  
 في زماننا اذا شرط التسليم في مجلس القضا فسلم في غير مجلس القضا لا يبرأ  
 وان شرط على الكفيل ان يدفعه اليه عند الامر فدفعه اليه عند القاضي او  
 شرط ان يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير او شرط عليه  
 الدفع عند هذا القاضي فاستعمل قاض اخر فدفعه اليه عند الثاني بري  
 رجل قتل بنفس رجل والمكفول به محبوس عند القاضي فدفع الكفيل الى  
 الطالب في السجن بربي وان قتل بنفس رجل وهو محبوس ثم اطلق ثم اعيد الى  
 الي الحبس فدفعه اليه قالوا ان كان الحبس الثاني بيتي من التجارة او غيرها  
 صح الدفع وبربي الكفيل وان كان الحبس الثاني بيتي من امور السلطان  
 لا يبرأ الكفيل ولو قتل بنفس رجل وهو غير محبوس فسلم اليه في  
 الحبس لا يبرأ الا ان يكون الطالب هو الذي حبسه فسلم في السجن حتى  
 تسليمه ولو قتل بنفس رجل وهو غير محبوس ثم حبس فحاصم الطالب الكفيل  
 الى القاضي الذي حبسه فقال الكفيل كفلت به حبسته به من فلان  
 اخر له عليه عن محمد رحمه الله ان القاضي يامر باحضار المطلوب حتى يسلم  
 الكفيل الى المكفول له ثم تبعه الى الحبس اذا قتل الكفيل بالنفس بالكفالة  
 عند القاضي فان القاضي لا يحبس اول من وكذا في سائر الحقوق فان اعيد الى  
 القاضي ثانيا فان القاضي يحبس حتى يسلم نفس المكفول به وان ثبتت  
 الكفالة بالبينة لا بالاقرار وكذلك في رواية الخصاص رحمه الله لا يحبس  
 اول من وكذا في سائر الحقوق فان اعيد الى القاضي ثانيا فان القاضي او يظا



الرواية اذا ثبت الحق او اذ ثبت بالبينة بحسبه او لم يمت رجل قتل بنفس رجل فغاب  
المكفول بنفس رجل فغاب المكفول به ان علم مكانه عند القاضي ابن هو بالبينة  
او كانت له عادة الخروج الى تلك البلدة في كل سنة فان القاضي يحمل المكفول  
مدة يذهب ويحيى به ان كان المكفول يريد ان يذهب وان ابي المكفول انا يذهب  
بحسبه القاضي في ياتي وان كان المكفول به غايبا لا يعلم مكانه ولا يوقف  
على اثره لا بحسب المكفول ويكون ذلك بمنزلة الموت المكفول بالنفس اذا منع  
المكفول به عن السفر ان كانت الكفالة حاله كان له الا يمنعه حتى يخرج به  
عن عمد الكفالة وان كانت الكفالة موجبة ليس له ان يمنعه عن الخروج  
قبل حلول الاجل رجل قتل بنفس رجل عيلا انه ان يوافق به عند افعلي به  
ما ادعي الطالب فلم يوافق به الغد وادعي الطالب عليه الف درهم وصدق  
المطلوب وجمدها المكفول كان القول المكفول مع اليمين عيلا الحاصل  
ولو قتل بنفس رجل عيلا انه ان لم يوافق به عند افعلي من الماله اقرب المطلوب  
فلم يوافق به الغد وقرأ المطلوب ان له عليه الف درهم كان المكفول ضامنا  
لما اقر ولو قتل بنفس رجل عيلا ان يوافق به اذا جلس القاضي فان لم يوافق به  
فعليه الا لف اليه المطالب عليه فلم يجلس القاضي ايا ما فطلب المدعي فلم  
يات به فلا سبي عيلا المكفول من الماله لانه علق الكفالة بالماله لعدم الموافقات  
اذا جلس القاضي ولو قتل بنفس رجل عيلا انه في ظلية الطالب فلم يوافق به  
فعليه الماله الذي عليه وهو الف درهم فطلب منه فلم يدفعه فعليه  
الماله لوجود شرطه وهو عدم التسليم في الوقت الذي طلبه وكذا لو قتل  
بنفس رجل عيلا انه ان لم يوافق به فعنده له هذا الماله لان عند الاستقلال  
في الدين يراد به الوجود وكذا لو قال اني هذا الماله المكفول بالنفس اذا  
اعطا الطالب كفيل بنفسه فان الاصيل بريء المكفول وكذا الوصية المكفول  
الاول بريء المكفول الثاني رجل قتل بنفس رجل ثم ان المكفول له اخذ  
من الاصيل كفيل اخر بنفسه لا يبرأ المكفول الاول رجل قتل بنفس رجل عيلا  
انه ان لم يدفعه الي الطالب عند افعلي الماله وهو الف درهم ثم ان الطالب

ابرا المكفول عن الكفالة قبل ان يدفعه اليه قال محمد رحمه الله بريء المكفول ولا يشبه براءة  
المكفول بموته فانه لو مات المكفول كان وارثه بمنزلة المكفول ان دفعه الي الطالب بريء  
وان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان الماله عيلا الوارث وكذا الوصية الطالب دفع المكفول  
المكفول به الي وارث الطالب في الوقت وان لم يدفعه لزمه الماله رجل ادعي عيلا رجل انه  
غصب منه ثوبا فاخذ من المدعي عليه كفيل بنفسه وقال للمكفول ان لم تروه علي  
عند افعليك من قيمة الثوب عشرة دراهم فقال المكفول لا بل عشرة دراهم  
فمسكت المكفول له قال محمد بن قيس قول ابي حنيفة رحمه الله وقولنا لا يلزم الا عشرة  
دراهم وفي قول ابي يوسف رحمه الله هو جازي يجب عليه ما شرط عيلا نفسه وان لم يقبل  
الطالب رجل قال لاخر كفلت لك نفس فلان فان غاب عنك فاناضا من الماله عليه  
فغاب المكفول به الي الكوفة ولم يطلبه المكفول له ثم دفعه المكفول اليه بعد  
رجوعه من الكوفة فالكفيل ضامن للماله لانه علق الكفالة بالغيبة ولو قال  
قد كفلت لك نفس فلان فان غاب ولم اوافك به فاناضا من الماله عليه فغاب قبل ان  
يوافق به لزمه الماله وهو بمنزلة ما لو قال ان غاب قبل ان اوافك به ولو قال فان  
غاب فلم اوافك به فاناضا من الماله عليه هذا عيلا ان يوفيه بعد الغيبة الطالب  
اذا علق براءة المكفول بالنفس بشرط فهو عيلا وجوه ثلاثة في وجه يجوز البراءة  
ويبطل الشرط بخلاف رجل يكفل رجل نفس رجل فابراه الطالب عن الكفالة عيلا  
ان يعطيه المكفول عشرة دراهم جازت البراءة وبطل الشرط فان صالح المكفول  
المكفول له عيلا ماله ليراه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب الماله عيلا المكفول ولا يبرأ  
المكفول عن الكفالة في رواية الجامع واحد يروي بيتي الحوالة والكفالة وغير رواية اخري  
يراعى الكفالة وفي وجه يجوز البراءة والشرط وفي وجه لا يجوز كلاما وصورة ذلك  
رجل قتل بنفس رجل فاضته فشرط الطالب عيلا المكفول ان يدفع اليه الماله ويرجع  
بذلك عيلا المطلوب فانه يكون باطلا والله سبحانه وتعالى اعلم **فصل**  
**في الكفالة بالماله** رجل قتل بعين في يد رجل فهو عيلا وجهين ان كان العين امانة  
في يده كالوديعة والعارية واحوال المضاربة والشركة والبضاعة والعين  
للمستأجر وما كان في معناه لا تصح الكفالة وان كان العين مضمونا عيلا



اليك كالعصب والمبيع بيع فاسد والمقبوض في رسوم الشر وتكون لك نصيب الكفالة ويجب  
 على الكفيل تسليمه ما دام قائما واذا اهلك كان عليه قيمته وكذا لو ادعى رجل عبدا في حيد  
 رجل فكنف رجل بالعبد فوات العبد واقام المدعي بيته ان العبد كان له وقي القاضي  
 له بذلك كان له ان ياخذ الكفيل بقيمة العبد رجل كنف عن رجل بهال فقال الكفيل للمكفول  
 له ان وافيتك بنفسه عذافا نأبري من المال فوافاه جاز وبري عن المال لمكان التعامل  
 فلو قال الكفيل بالنفس ان لم واف به عذافا ما اقر به المطلوب فلم يوافق به عذافا  
 فاقرا المطلوب ان له عليه خمسمائة كان الكفيل ضامنا لما اقر وليس هذا كالمكفول ان لم وافك  
 به عذافا نأضامن لما ادعيت عليه فلم يوافق به عذافا وعي الطالب عليه مالا لا يلزمه رجل  
 قال لاخر ان لم يعطك فلان مالك فهو علي فقصا الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة  
 ثم صانه لزم الكفيل استخسار رجل قال لاخر بايع فلانا فابيعته فهو علي فقال  
 الطالب بعد ذلك منه متاعا بالف درهم وصدقه المشتري وكذا بهما الكفيل كان القول قول  
 الطالب والمطلوب استخسار رجل قال لغيره اذ ابعت فلانا شيئا فهو علي فباعه  
 شيئا ثم اشترى الكفيل المال الاول دون الثاني ولو قال ما بابيعته اليوم فهو  
 علي لزمه ما يبعه اليوم ولو قال من باع فلانا شيئا اليوم فهو علي فباعه رجل  
 لا يلزم الكفيل ولو قال الكفيل بجماعة انا ضامن لما بابيعته وغيره كان ضامنا  
 لما يبعه القوم دون غيرهم رجل كنف عن رجل بهال بغير امرهما جازا المكفول عنه الكفالة  
 فادى الكفيل شيئا لا يرجع علي المكفول عنه رجل قال لاخر ما دأب لك علي فلان فهو  
 علي ورضي به الطالب فقال المطلوب للطالب علي الف درهم وقال الطالب لي عليه  
 الف درهم وقال الكفيل للطالب علي المطلوب شيئا وذكرني الاصل ان القول قول  
 المطلوب وسحب الالف علي الكفيل رجل قال لغيره ما دأب لك علي من حق او ما قضى  
 لك علي من حق فهو علي فتأب المكفول عنه فاقام المدعي البيعة علي الكفيل  
 ان له علي المكفول عنه الف درهم لا يقبل بيته هي يضمن المكفول عنه ولو اقام  
 المدعي علي الكفيل بيعة ان قاضي بلد كذا قضيه له علي الاصيل بعد عقد الكفالة  
 بالف درهم قبلت هذه البيعة ويقضي علي الكفيل باصر ويكون ذلك قضا علي الغائب  
 ولو كنف رجل عن رجل باصر بها للمطالب علي المكفول عنه فتأب الاصيل فاقام الطالب

عليه وهو ضامن  
 ما يباعه غيره

البيعة علي الكفيل ان له علي فلان الغائب الف درهم وان كنف باصر فلان الغائب قبلت  
 هذه البيعة ويكون ذلك قضا علي الحاضر والغائب رجل ادعى علي رجل مالا فقال  
 المدعي عليه لرجل الكفيل له علي كان ذلك اقرارا منه بالمال للمدعي رجل كنف عن  
 رجل بدين علي ان فلان وفلان كنفله انتحلا من عنه مكذ او كذا من هذا المال فاجي  
 الاخر ان يكفلا قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله الكفالة الاولى لازمة ولا خيار  
 له في ترك الكفالة رجل زوج ابنه وضمن عند المهر علي انه ان مات ابنه او امرأته ابنه  
 او امرأته ابنه قبل ان يبنى بها فهو بري عن الضمان عن ابي يوسف رحمه الله انه قال  
 الضمان لازم والشرط باطل امرأته قالت لزوجها المهر ان ماتت منك هذا فمهر علي  
 صدقه او قالت فانت في حل من مهرتي فمات الرجل من ذلك الرضيع قال المحمل رحمه الله  
 المهر علي الزوج ويطل ما قالت لانها طهره وكذلك رجل له دين علي رجل فقال الطالب  
 للمطلوب ان اقض مالي عليك حتى تموت انت فانت في حل فمات المطلوب كانت البراة  
 باطلة ولو قال الطالب ان مت انا فانت في حل فهو جاز لا يضا وصية رجل ان  
 اشترى عبدا او استقر ارضا مالا من رجل علي ان كل واحد منهما كنف عن صاحبه  
 كان للبايع ان ياخذ ايها شاء بجميع الالف واذا ادعى احدهما شيئا لم يرجع علي  
 شركيه فيكون المودعي اكثر من النص ولو كنف عن رجل بالف علي ان كل واحد  
 منهما كنف عن صاحبه فادى احدهما شيئا كان له الخيار ان شاء رجع لجمع  
 ذلك علي الاصيل ان كانت الكفالة باصر وان شارح بنصف ذلك علي  
 الكفيل الاخر فكل المودعي او اكثر رجل بالف درهم وصالح الكفيل الطالب  
 من الالف علي خمسمائة فتح الصلح ويري الاصيل والكفيل عن الخمسمائة الاخر  
 رجل باع دارا وكفل انسان بالدرك ثم ادعى الكفيل الدار لم تسمع دعواه رجل  
 قال لاخر بايع فلانا علي ان لما اصابك من حصن ان فهو علي او قال رجل لرجل  
 ان هلك عبدك هذه انا ضامن به لا تصح والكفالة بالخراج جائزة ويرجع علي  
 المكفول عنه ان كانت الكفالة باصر فان كنف عن رجل بالحنايا فاختلوا فيه والصحيح  
 انها تصح ويرجع علي المكفول عنه ان كان باصر وكذا السلطان اذا اصاب رجل  
 فامرؤا الرجل غير ان نودي عنه الماله كل ما هو مطالب به حسا جازة الكفالة



به فان امر غيره بذلك ان قال علي ان يرجع علي بذلك كان له ان يرجع عليه وان لم  
يقبل علي ان يرجع بذلك علي اختلفوا فيه والصحيح انه يرجع ذكره السير المسم اذا كان  
اسيرا في يد اهل الحرب فاستتراه رجل منهم ان استتراه بغيره يكون متطوعا لا يرجع  
بذلك علي الا سير ويجلي سبيله وان استتراه بامر في القياس لا يرجع الما سر علي  
الا مرونه الاستحسان يرجع سواء املا لا سير ان يرجع بذلك عليه او لم يقبل علي ان يرجع  
بذلك علي وهو كما لو قال الرجل لغيره انفق من مالي علي عيالي او انفق في بناء داري  
فانفق الما مورك كان له ان يرجع علي الامر بما انفق وكذا الاسير اذا امر رجلا ليدفع  
العداء ويأخذه منهم فهو بمنزلة ما لو امر بالشر **رجل** يدعي علي رجل غايب الفسا  
فقال رجل للطالب لك علي الف اذا قدم فلان الغايب جاز ولو قال ان اقرتك فلان بالف  
درهم فانا كفيل بذلك جاز ولو قال بع عبدك هذان فلان بالف درهم علي ابي ضاس  
لصافنا عه بخمسة كان له ان يأخذ الكفيل بخمسة فية ولو باع المولى عبده بالقي درهم  
ضمن الكفيل الف ولو ان رجلين كانا في السفينة فقال احدهما لصاحبه الق متاعك  
علي ان متاعي بيتا فالتا به يضمن نصف قيمته **رجل** كفيل عن رجل بالف مدعي  
ثم اقام الكفيل البيعة ان الا لث الذي ادعاه عن المكفول عنه ثمن خمر لم يقبل لل  
من الكفيل **رجل** قال ان تقاضيت فلانا فلم يعطك فاقاض من مالي فاقط المطلوب  
قبل التقاضي ذكر من سماعه في النوادر انه يبطل الصمان رجل كفيل عن رجل بمال  
والطالب غايب والمكفول عنه كما ضروفا جاز الغايب بعد ذلك لا يصح الكفالة  
في قول ابي حنيفة ومحمد وتصح في قول ابي يوسف رحمهم الله ولو كان المكفول  
عنه غايبا والطالب حاضرا فاجاز الطالب جازا لا اتفاق **رجل** عليه دين  
لرجل فكفل **رجل** بالدين بمحضرة الطالب والمطلوب بغير امر المطلوب فضي به  
المكفول عنه ثم قال المكفول له رضيت بكما لتك جاز فان ادي الكفيل المال رجع  
به علي المكفول له او لا قدر رضيت بكما لتك ثم قال المكفول عنه قد رضيت  
بكما لتك جاز فان ادي الكفيل المال رجع به علي المكفول له او لا قدر رضيت  
بكما لتك ثم قال المكفول عنه قد رضيت بكما لتك لو قال قد اخذت وادي  
المال لا يرجع علي المكفول عنه لان الكفالة تمت ونفذت ولزم الكفيل ولا

سئل عن  
الكفيل ان  
الابن  
خمر

يغير

يتغير باجازه المكفول عنه قد وصيته مريض قال لورثته ان الناس علي ديوننا فاقضوها  
وارباب الديون غيب جاز استحسنوا واذا قال الصحيح ذلك لورثته واصحاب  
الديون غيب لا يجوز ذلك وكذا الوصية صاحب الدين وقال رضيت لا يجوز ايضا  
ولو ان المريض لم يطلب من الورثة ذلك وقالت ورثته ضمنا للناس كل دين عليك  
والغرماء غيب لا يجوز ذلك الصمان ولو قالوا ذلك بعد موت الموروث  
جاز **وقال** ابي يوسف يجوز في العجيين وعن ابي حنيفة رضي الله عنه اذا ضمن  
الوارث في مرض موته جاز وان لم يطلب المريض منه ذلك **رجل** كفيل عن رجل  
بمال ثم ان المكفول عنه اعطى الكفيل رهنا ذكره الاصل انه لو كفيل بمال  
رجل علي الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنا بذلك جاز الرهن ولو كفيل بنفس  
رجل علي ان لم يوافق به الي منه فعليه المال الذي عليه وهو الف درهم ثم  
اعطاه المكفول عنه بمال رهنا الي منه كان الرهن باطلا لانه لم يجب  
المال للكفيل علي الاصيل بعد ذلك لو كان الكفيل قال للطالب في الكفالة ان  
فلان ولم يردك المال فهو علي ثم اعطاه المكفول عنه رهنا لم يجوز عن ابي  
يوسف رحمه الله في النوادر ان يجوز ولو ابراهم الطالب عن هذه الكفالة لا يجوز  
الا برفق في الاصل وكل حق لا يجوز الرهن به لا يجوز الا براهمه **رجل**  
باع دارا وكفل **رجل** للمستشري بما ادركه فيه من ذلك واخذ المستشري بذلك  
رهنا ذكره الاصل ان الرهن باطل ولا ضمان علي المرتفق والكفالة جارية  
وذكره النوادر عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يجوز الرهن عن ابي حنيفة  
رضي الله عنه انه لا يجوز الرهن بالدرك سواء اخذه الطالب او الكفيل واخذ الرهن  
يكون ضمانا **رجل** كفيل عن رجل بامر به فادى الزبوف ومحور الطالب  
فان الكفيل يرجع علي الاصيل بما كفيل وهو الجياد ولو امر المديون رجلا  
باداء الجياد عنه فادى الزبوف فانه يرجع بالزبوف ولو اشتري شيئا  
بالجياد فنقد الزبوف ورعي به البائع رجع المستشري عن الشفيع بالجياد  
ولو اشتري شيئا بالجياد واعطاه زبوقا فباعه من حجة سمع من حجة علي  
الجياد التي وقع عليها العقد والله سبحانه اعلم ثم مسائل الامر بقدر المال



عند اربعة اقسام من ما يرجع المامور على الامر سواء قال له الامر ادفع عني او لم يقل  
ذلك خديطا كان المامور له او لم يكن والثاني ما يرجع فيه اذا كان المامور خديطا  
للامر ولا يرجع اذا لم يقل ذلك اما الاول رجل قال لغني اكمل لفلان بالعد  
درهم عني او قال انقد فلانا الف درهم له علي او قال اضن له عني او قال اضن  
له الالف التي علي او قال افضه ماله علي او قال افضه عني او قال اعطه الالف  
التي له علي او قال اعطه عني الف درهم او قال اوفه عني او قال ادفع الي الالف  
التي له علي او قال ادفع عني الف درهم ففعل المامور فانه يرجع على الامر في هذه  
المسايل بما دفعه من رواية الاصل وعن ابي حنيفة رضي الله عنه في الجمع اذا قال  
لا خراضن لفلان الالف التي له علي فضمنه واذا كان عليه يكون منطوقا في الضمان  
ولا يرجع على الامر الا ان يكون خديطا للامر فيرجع عليه وكذا في قوله اوفه  
واما القسم الثاني رجل قال لا خراضن علي فلان الف درهم ولم يقل عني ولا اخصا  
لك علي ففعل المامور ان كان خديطا للامر يرجع عليه بما ادي وان لم يكن  
خديطا لا يرجع **وقال ابو يوسف** رحمه الله يرجع في الوجهين والخديط  
مهر الذي يكون في عياله كالوالد والزوجة وابن الاخ في عياله او جيره او شريكه  
شركة عنان كذا قال في الاصل وذكر في بعض المواضع الخديط مهر الذي ياخذ  
منه الرجل ويعطيه ويدينه ويضع عنده الماله وان لم يكن في عياله وذكر في الاصل  
اذا امره بغيره في الصيارفة ان يعطي رجلا الف درهم ففعل المامور فانه يرجع  
قضاء عنه ففعل المامور فانه يرجع الصيرفي على الامر في قول ابي حنيفة  
وحماد وان لم يكن حريفا له لا يرجع الا ان يقول عني وذكر في الاصل رجل قال  
لغني وليس خديطا له ادفع الي فلان الف درهم ففعل المامور لا يرجع به على  
الامر لكن يرجع به القابض قال لانه لم يدفع اليه عني وجه يجوز دفع القسم  
الثالث رجل قال لا خراضن لفلان عني الف درهم فذهب المامور كما امر  
كانت الهبة من الامر ولا يرجع على الامر ولا على القابض والامر ان يرجع  
في الهبة ولا يرجع الدافع ولو قال افرض فلانا الف درهم فافرضه  
لا يضمن الامر شيئا سواء كان خديطا له او لم يكن ولو ذهب رجلا مالا لا يضمن

ثم ان

ثم ان الموهوب له امر رجل ليعرض الواهب عن هبته من مال نفسه ففعل جارا  
ولا يرجع على الامر الا اذا قال له الامر عني ان ترجع بذلك علي فحينئذ  
يرجع وكذا لو قال كفر عن عني بمسي بطعامك او اءد كونه مالي بمالك نفسك او حج عني  
رجلا بكذا او اعتق عني عبدا عن طهاري وعن ابي يوسف رحمه الله ان المامور يرجع  
على الامر في هذه المسائل ولو امر رجلا بان يقضي دينه ولم يقل علي اني ضامن  
ولا علي ان يرجع بذلك علي رجعا المامور على الامر في كل حال رجل عليه الف لرجل  
فامر المديون رجلا ان يقضي الطالب الالف التي عليه فقال المامور قضيت وصدته  
الامر وكذا به صاحب الدين لا يرجع المامور على الامر لان المامور بقضاء الدين  
وكيل بشراء ما يدينه فاذ لم يسلم له ما يدينه لا يرجع المامور على الامر  
كالوكيل بشراء العين اذا قال اشتري بي وبعدت الثمن من مال لغني وصدقه الموكل  
وانكر البائع لا يرجع الوكيل على الموكل وان اقام المديون بينة على قضاء الدين  
قبلت بينة ويرجع المامور على الامر ويرى الامر عن دين الطالب ولو ان مديونا  
قال لغيره ادفع الي فلان رب ديني عني الف فقتضه من دينه الذي له علي  
علي اني ضامن لها فقال المامور دفعت وصدقه الامر وانكر الطالب وحلف  
يرجع المامور على الامر ولا يرجع الامر عن دين الطالب لان الاقتضاء لم يثبت  
بقول المامور ولو صدق الامر الطالب فاقام المديون بينة على الفضا رجوع  
المامور ويرجع عليه الطالب ايضا بدينه ولو ان مديونا قال لرجل ادفع  
الي فلان الف درهم فضا عن دينه الذي له علي اني ضامن لها فقال المامور قضيت  
وصدقه الامر وانكر الطالب وحلف انه لم يقبض منه شيئا كان القول قول  
الطالب ولا يرجع الخريم عن دينه ولا يرجع المامور على الامر ذكر المسائل في  
الجامع رجل امر رجلا ليقضي دينه الذي لفلان عليه فقضى المامور الدين واراد  
ان يرجع على الامر فقال الامر ما كان لفلان علي شي اصلا ولا امرتك ان تقبضه  
وانه لم يقبض منك شيئا وصاحب الدين عايب فاقام المامور بينة على الدين  
وعلي انه امر بالقضاء وانما قضاه فان القاضي يقضي بالغايب على الامر  
ويقضي بحق الرجوع المامور على الامر لان حق المامور يتعلق بجميع ذلك



فكان حضانه اثباته رجل قال الجماعة اسندوا اني قد ضمنت لهذا الرجل بالالف السحي  
له علي لان ثم ان المديون اقام البينة انه كان قضاه قبل ان يضمنه الكفيل قبلت  
ببينة ويبر المديون عن دين الطالب ولا يبر الكفيل عن الطالب لان قول الكفيل  
ذلك كان اقرارا منه بالدين عند الكفالة فلا يبر الكفيل ولو اقام المديون  
ببينة علي قضائه بعد الكفالة تركي الكفيل والمديون جميعا **رجل** امره  
ان يقضي المامور دينه من ماله نفسه فامتنع المامور عن القضاء لا بحرا لا بقول  
المامور كان وعدا او وعد غير لازم الا اذا قيل وكفل فحينئذ يجبر علي القضاء  
**رجل** دفع الي صبي محجور عشرة دراهم وقال له انفقها علي نفسك فجاء انسان  
وضمن للدافع هذه العشرة لا يصح ضمانه لانه ضمن عن الصبي مالم يبي  
مضمون عكليه ولو ضمن قبل الدفع الي الصبي فقال ادفع الي هذه الصبي  
هذه العشرة علي اني ضامن لك عنه هذه العشرة صح ذلك عنه ويكره  
الضامن مستقرضا العشرة من الدافع امره بدفعها الي الصبي ويصير  
الصبي نائبا عنه في القبض او لا وكذلك الصبي المحجور اذا باع شيئا وضمن  
الثمن فجاء انسان وكفل للمشتري بالدرك ان كفل بعد ما قبض الصبي  
الثمن لا يصح كفالته وان كفل قبل ذلك صح كفالته مكانه قتل رجلا عمدا  
فصاح من الدم علي عبد بعينه وكفل رجل بالعبد فمهلك العبد قبل التسليم  
كان لولي الدم ان ياخذ الكفيل بقيمة العبد وان شاطأ المالك ثانيا  
لقيمة العبد لان الصالح عن دم العمد لا يبطل بهلاك العبد قبل التسليم  
فاذا اعجز عن تسليم العبد الموجب للتسليم بطالب بقيمة البدل  
وهو بمنزلة ماله وكفل رجل بالعصوب فمهلك العصب كان قيم الكفيل  
فيمتد وان كان الفاتك هرا فصاح من الدم علي عبد وكفل رجل بالعبد  
فمهلك العبد قبل التسليم كان هذا والا اول سوائه وكذلك لو كان العبد  
صداقا او مبدل خلع لا ان هذه العقود لا تبطل بهلاك البدل قبل التسليم  
وللمصالح ان يبيع العبد قبل القبض لان العبد مضمون بنفسه  
فجاز منه التصرف قبل القبض ولو ان المالك تبصاح عن الدم علي ماله

رجل في الذمة والقفل ثابت باقراره وبالبينة وكفل انسان بالبدل ثم عجز المالك  
ورد في الرقلم يكن للمصالح ان ياخذ المالك ثمنه يفتق لانه ان لم يمال  
في الذمة عوضا عن الدم فصاح ذلك في حقه لاحق المولي فاذا خلا كسبه  
بالحرية يؤخذ به والمصالح ان ياخذ الكفيل قبل عتق المالك ثمنه لانه كفل بماله  
واجب للمالك وانما حازت المطالبة عن المالك ثمنه قبل العتق لا فلاسه وعن  
نلاسقط المطالبة عن الكفيل **رجل** اشترى عبدا وكفل له رجل بالعمدة  
ذكر في الجامع الصغير ان ضمان العمدة باطل **وقال ابو يوسف**  
انه ضمان العمدة كضمان الدرك يجوز ويؤخذ الكفيل بالثمن عند الاستحقاق  
واختلفت الروايات في ضمان الدرك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله الكفيل بالدرك ككفيل بالثمن اذا استحق المبيع رجل باع دارا او  
جارية وقبض الثمن ولم يسلم المبيع للمشتري فكفل له رجل ان يسلم  
اليه ويؤخذها اليه فهو سوا وهو ضامن بحسب حجة يدفع الجارية الي المشتري  
فان ماتت الجارية قبل ان يدفعها اليه عن ضمان **وعنه ابو يوسف** في النوازل  
اذا باع دارا او جارية وقبض الثمن فضمن رجل قبل القبض ليسلم او يرد  
الثمن او قال انا ضامن ليسلم ولم يرد علي ذلك فهو سوا في قول ابي  
يوسف رحمه الله وان ماتت الجارية او استحققت او كانت حرة او مديونة  
او ام ولد او مكاتبه للبائع او لغيره كان علي الضامن رد الثمن والمشتري  
بالخيار ان شاء اخذ البائع بذلك وان شاء اخذ الضامن ولو كان البائع  
دفع الي المشتري والمسئله بما كان للمشتري الخيار ان شاء رجع  
بالثمن علي البائع وان شاء رجع علي الضامن في قول ابي يوسف رحمه  
الله **وقال الحسن** من قول نفسه تركي الضامن عما ضمن ولو كان الضامن  
ضمن لهذا اللفظ ما ادركه فيما من درك او ما تبعه فيه من تبعه  
قال ذلك قبل ان يقبضها المشتري او بعد ما قبضه والمسئله  
بما كان للمشتري ان ياخذ البائع والضامن بالثمن **رجل** ابر  
زوج ابنته عن مهرها او وهب المهر سنة علي انه ضامن فلم تجز الابنة



لا يجب على الوالد شي لا لم يضمن شي كان له على غيره فلا يصح ضمان الاب اذا قال  
 الوالد ان الابنة وقد وكلت بالهبة او الابرا او ابراه عن مهرها او وهبه منه ومن  
 ثم انما لو انكرت التوكيل وطالبت الزوج واخذت منه المهر فالاب ضامن بذلك  
 كان على الاب ضمان ما اخذت من الزوج بغير حق رجل كفيل عن رجل بالمال باس  
 ثم ادعى الكفيل ان الذي كفله بها قار او ثمن خزا وما اشبه ذلك مما لا يكون  
 واجبا لا يقبل قوله ولو اقام البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول  
 له محذور لا يقبل بيئته ولو اراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل  
 ادعى المال الي الطالب واراد ان يرجع على المكفول عنه والطالب غايب فقال  
 المكفول عنه كان المال قارا او ثمن ميتة او ما اشبه ذلك واراد ان يقيم البينة  
 على الكفيل لا تقبل بيئته ويومر باذالمال الي الكفيل ويقال له اطلب  
 خصمك وخاصة فان حضر الطالب قبل ان يات المكفول من الكفيل او اقر  
 الطالب عنه الفاتحة ان المال كان ثمن خزا وما اشبه ذلك يري الاصيل  
 والكفيل جميعا فان الفاتحة ابراء الكفيل ثم حضر المكفول عنه فاقرا  
 المال من قرض او ثمن مبيع وصدقه الطالب لزومه المال ولا يصدق ان على الكفيل  
 والمكفول في هذه بمنزلة الكفالة مريض كفيل عن رجل بالمال باس ثم مات  
 الكفيل وارث الورثة ان يحجز الكفالة فان لم يكن على الكفيل دين كسخط  
 بماله جازت الكفالة من ثمنه وان اقر المريض ان الكفالة بذلك  
 كانت في صحة لزومه جميع ذلك في ماله اذ لم يكن لوارث ولا عن وارث  
 لان اقرار المريض ان الكفالة كانت في صحة اقراره بماله كان سببه  
 في الصحة فيكون بمنزلة الاقرار بالدين يصح اذا كان المكفول  
 له اجنيا ولم يكن عليه دين كسخط بماله عند ما دون له دين على رجل  
 فكفل مولا للعبد ان كان العبد مديونا جازت الكفالة فلو ان  
 هذا العبد قضى دينه الذي كان عليه بطلت كفاية المولي لرجلان  
 لهما على رجل دين فكفل احدهما لصاحبه بحصة من الدين لا يصح كفاية  
 ولو تبرع احد ما باء نصيب صاحبه من الدين كان جائزا وكذا الرجل

الغلام

اذا مات وله دين على رجل وترك ابنين فكفل احدهما لاهيه عن المديون بحصة  
 اهيه لا تصح كفايته ولو تبرع احد ما قاضي هبة صاحبه من الدين صح تبرعه  
 وهو بمنزلة الوكيل بالبيع اذ الكفل بالثمن عن المشتري لا يصح كفايته ولو  
 تبرع باء الثمن عن المشتري صح تبرعه **رجل كفيل** بحصة فقال  
 ما اقربه فلان فلان فهو علي ثم مرض الكفيل وعليه دين كسخط بماله  
 فاقرا المكفول عنه ان فلان عليه الف درهم لزم المريض جميع ذلك في جميع  
 ماله وكذا لو اقر المكفول عنه بذلك بعد ما مات الكفيل لزم الكفيل ويحاي  
 المكفول له غرضا الكفيل **رجل** كفيل لرجل بالف درهم ثم مات الطالب  
 والكفيل وارثه يري الكفيل عن الكفالة ويبقى المال على المكفول عنه على حاله  
 وان كانت الكفالة بغير امر يري المطلوب ايضا لانه لما مات الطالب  
 صار ذلك المال ميراثا لورثته ولو طلب الكفيل المال في حياة الطالب  
 بالقضا او بالهبة مرجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بامر وان  
 كانت بغير امر لا يرجع على المكفول عنه وكذا اذا امل الكفيل المال  
 بالارث هذا اذا مات الطالب الكفيل وارثه فان مات والمكفول  
 عنه وارثه يري الكفيل لان المطلوب وهو الاصيل ملك ما في ذمته فيبرأ  
 وبرأة الاصيل توجب برأة الكفيل فان للطالب ان يخرج المطلوب يري الكفيل  
 عن حصة المطلوب وتبقى عليه حصة الابن الاخر **رجل** قال لقوم هرجه  
 ثمارا ارفلان ادر من قالوا هذا كلام باطل لا يلزمه شي **رجل** قال لغيري ارفع  
 الي فلان كل يوم درهما على ان ذلك مالي فرفع اليه كل يوم درهما حتى  
 اجتمع عليه ماله كثير فقال الا من لم ارد جميع ذلك كان على الضامن جميع  
 ذلك بمنزلة قول الرجل لغيري ما بايعت فلانا فهو علي يلزمه جميع ما يبيع  
 وهو بمنزلة قول الرجل لامرأة الغير كفلت كك بالنفقة ابدان لزمه النفقة  
 ابدان اذ مات في نكاحه فنفتك علي فان مات احدهما اوزال النكاح  
 لا تبقى النفقة ولو استاجر رجلا دارا كالتمير بدروهم ولم يذكر عدد الشهور  
 كانت الاجارة في شهر واحد فان سكن المستاجر فيه يوما من الشهر

طريق  
 من  
 يدور



لزمته الاجارة في الشهر الثاني وهكذا في كل شهر فان اعطاه المستاجر كفيل بالامرة  
ما لزم المستاجر لزم الكفيل ذلك ولا يتطّل هذه الكفالة بالموت كما لا يتطّل الكفالة  
بالدرك وليس للكفيل بالاجران ياخذ المستاجر قبل ان يودي فاذا اودي الكفيل  
كان له ان يرجع بذلك على المستاجر ان كانت الكفالة بامر وكذا لو قال لغيب  
ما اقر لك فلان فهو على ما مات الكفيل ثم اقر لفلان بشي كان ذلك في تركه الكفيل  
وهو بمنزلة الكفالة بالدرك واسم العلم **فصل في مسائل السفينة**  
رجل جاء بكتاب السفينة الى رجل من شركه او خليطه فدفن الكتاب الى الذي  
جاء اليه فقراء المدفوع اليه ثم قال كتبها لك عندي كرم محمد رحمه الله في  
النواد وان ذلك لا يكون ضمانا من المدفوع اليه وكذا لو قال له الدافع اضمنها  
لي فقال قد اثبتتها لك عندي او قال كتبها لك عندي فهو باطل ان شادفع  
اليه المال وان شالم يدفع وان قال المدفوع اليه الكتاب كتبها لك علي فهو  
ضمان صحيح ياخذ به صاحب السفينة **ونكر الطحاوي رحمه الله في**  
الشروط اذا قبل المدفوع اليه كتاب السفينة وقراء ما فيه لزمه المال وعن ابي  
يوسف رحمه الله اذا فتح كتاب السفينة ثم ابي ان يضمن له ذلك ولا اعتماد على الاول  
انه لا يلزمه المال ما لم يضمن او يقول لئن ثبتها لك علي او قال اثبتتها لك علي  
رجل اقرض رجلا علي ان يكتب له بذلك الي بلد كذا الا يجوز ذلك وان اقرضه  
بغير شرط وكتب له بذلك في بلد اخر بسفينة جاز وكذا لو قال الرجل لغيره  
اكتب لي سفينة الى موضع كذا علي ان اعطيك ههنا الي ايام فلا خيفه لان  
الارض معاوضة حقيقة وان كانت في بعض الاحكام اعمارا فليس بمعاوضة  
يفسده للشرط الفاسد وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
رجل اتقد اجير له الي مدينة من المدين ثم اتند الي الاجير بعد حرو  
الاجير من المدينة شيئا من السور فان لم يكتب الي اجير هذا الرجل سفينة  
باسم رجل فلما وصلت السفينة الي الاجير قبله وادي بعض المال وبذل  
صاحب السفينة خطا بالساقي ثم ورد الي الاجير كتاب من الاستاذ لاسل  
السفينة التي كتبها اليك باسم فلان وان كنت قبلا فلا توفه المال

ورد عليه كتاب السفينة فقد بدا الي غذلك وقد تبدل الامر فقد للاجير ان تمتنع  
عن اداء الباقي **قال محمد رحمه الله** ان كان المكتوب له وهو صاحب السفينة  
دفع المال الي الكاتب لا يصح ضمان الاجير عنه وكان للاجير ان تمتنع عن اداء  
الباقي ولا يكون له ان يسترد ما دفع اليه هذا كان الاجير ضمن المال لصاحب  
السفينة وان لم يكن ضمن كان له ان تمتنع عن دفع المال الي صاحب السفينة  
في الوجهين قال وبذل الحط لا يكون ضمانه الا ان تقربا للسان او كنت  
لفلان علي من المال كبت وكنت وبيته علي ذلك شهودا وسيل هو عن رجل  
اورد الي بعض التجار من رجل سفينة واعطاه ان اجير بعض المال وبقي البعض  
هل يكون لصاحب السفينة فاقرا المطلوب اليه بالكتاب واقر ان المال دين  
علي المكتوب اليه للكاتب لاجير المكتوب اليه علي دفع الباقي وان لم يقر المكتوب  
اليه بالكتاب لا يجبر وكذا اذا لم يقر ان المال دين عليه للكاتب لا يجبر  
الا اذا اقر المكتوب اليه ان لصاحب السفينة دينيا علي الكاتب وضمن  
لصاحب السفينة فيصح ضمانه ويؤخذ به رجل ادعي علي غيره انه  
ضمن لمعن فلان كذا وكذا ادر فلما فقال المدعي عليه ليس لك علي المال  
ولم تقل امضنا خلف المدعي عليه بالله انك لم تصر له عن فلان كذا كذا ادرها  
**قال الشيخ الامام** يجلفه بالله ماله عليك هذا المال من الوجه الذي يدعي  
قال رحمه الله وعن ابي يوسف ان عرض المدعي عليه للقاضي فانه  
يجلفه بالله ماله عليك هذا المال من الوجه الذي يدعي وان لم يعرض  
جلفه بالله ما ضمن له والتعرض ان يقول المدعي عليه للقاضي ان الرجل  
قد يضمن ما لا يبري يودي او يبري الطالب عنه او يودي فيه المضمون  
عنه فيبر الصانع **رجل** له علي رجل ما لا يبري كفيل فابره الطالب  
الاصيل ان قبل الاصيل ابراه بري الاصيل والكفيل جميعا وان رطل الاصيل  
ابراه صح رده في حقه فيبقى المال عليه وهل يبري الكفيل خلف الشايع  
فيه فلو ابر الاصيل فوات الاصيل قبل الرد والقبول كان ذلك مقولا  
ولو ابر المديون بعد موته فردا الورثة ابراه بطل الا برأه قول



ابن يوسف ولا يبطل في قول محمد رحمهما الله مسائل الحوالة الحوالة يعتمد قبول  
المختار له والمختار عليه ولا تنفع الحوالة في غيبة المختار له في قول أبي حنيفة ومحمد  
رضي الله عنهما كما قلنا في الكفالة الا ان يقتل رجل الحوالة للغائب ولا يشترط  
حضر المختار عليه لصحة الحوالة حتى لو اخله رجل غيب ثم علم الغائب  
فقبل صحة الحوالة وكذا لا يعتبر حضر المختار لو قال رجل لصاحب الدين  
لك علي فلان الغد وهم فاحتل بها علي فرفض الطالب بذلك واجاز صحة الحوالة  
حتى لا يكون له ان يرجع بعد ذلك ولو قال الرجل للمديون ان فلان عليك  
الغد وهم فاحتل له بها علي فقال المديون احلته ثم بلغت الطالب فاجاز  
لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما والحوالة علي نوعين مطلقة  
ومقتدة وكلاهما جائز في صورتها المطلقة ان يحيل علي رجل المحيل عليه  
او لم يكن وقال الطالب احلتك بالالف اليك علي فاحل هذا الرجل ولم يقل  
لتود بها من المال الذي لي عليه وهذا نوع من الحوالة بموجب براءة المحيل  
عن دين الطالب الا ان يجعل المال علي المختار عليه فيعود الدين الي  
ذمة المحيل وهل لك المال علي المختار عليه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه يكون  
علي وجهين احدهما ان يموت المختار عليه مفلسا لم يدع ما لا عينا ولا دينيا  
علي رجل ولا كفيل بالمال المختار به والثاني ان يجعل المختار عليه الحوالة  
وتحلف ولم يكن للمحيل ولا للمختار له بنية علي الحوالة ومن هو من جعله هلالا  
المال علي المختار عليه فتبطل الحوالة ويعود المال علي المحيل في ظاهر الرواية  
**وعلي** قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله هلاك المال يكون بهذين الطريقين  
وبتفليس القايح المختار عليه ولو مات المختار عليه مفلسا وعند الحوالة  
المختار له رهن بالمال لغير المختار عليه بان استعار المختار عليه من اخر  
عينا مرهنة عند المختار له او رهن رجل عند المختار له رهن بالمال لغير  
المختار عليه بان استعار المختار عليه تمهقا وجعل المختار له مسلطا علي بيعه  
او لم يجعله مسلطا علي بيعه ثم مات المختار عليه مفلسا ولم يدع ما لا يعود  
الدين الي ذمة المحيل بخلاف ما لو مات المختار عليه مفلسا وبالمال كفيل

فانه

فانه لا يعود الدين الي ذمة المحيل في الحوالة المطلقة ان كان للمحيل دين علي المختار عليه فاد  
المختار عليه مال الحوالة برك المحيل والمختار عليه عن دين الطالب وان لم يكن للمحيل دين  
علي المختار عليه رجع المختار عليه بذلك علي المحيل لانه فقيده فيه بامره فيرجع بذلك  
عليه والحوالة مقتدة صورها ان يكون للمحيل مال عند المختار عليه من ود بعت او  
عصب او عليه ومن فقال اهلت الطالب عليك بالالف التي له علي ان يود بها من مال  
الذي لي عليك اذا قبل المختار عليه برك المحيل عن دين الحوالة فان كانت الحوالة  
مقتدة بالالف التي له علي المختار عليه فمات المختار عليه مفلسا او جحد المختار  
عليه الحوالة وحلف ولم يكن للمحيل ولا للمختار له بنية علي الحوالة تبطل الحوالة  
ومعاددين الطالب علي المحيل وكذا اذا اقرض القايح المختار عليه عند ماله وان كانت  
الحوالة مقتدة بالود بعت كانت عند المختار عليه فمقتدة بالود بعت واستحققت  
تبطل الحوالة ويعود الدين الي المحيل وان كانت الحوالة مقتدة بعصب كان عند  
المختار عليه فاستحق العصب تبطل الحوالة وان هلك العصب لا تبطل الحوالة  
اذا كان فيه وفاة بمال الحوالة فيكون الضمان قائما كمال العصب وما دام المال  
الذي مقتدة به الحوالة قائما لا يكون للمحيل ان يأخذ ماله ولا دينه من المختار  
عليه لان ذلك المال صار مشغولا بمال الحوالة فان كانت الحوالة مطلقة وللمحيل  
مطلقة وللمحيل دين علي المختار عليه او عينه يده كان المحيل ان يأخذ دينه  
او عينه من المختار عليه ولو كانت الحوالة مقتدة بشئ عدا كان المحيل علي المختار  
عليه ثم انفسخ بيع العبد بخار روية او شرط او عيب قبل القبض او لعهده  
بقضا فاض او هلك العبد المبيع قبل التسليم تبطل الشئ عن المختار عليه  
ثم انفسخ بيع العبد ولا تبطل الحوالة استحقاقا وان استحق العبد المبيع تبطل  
الحوالة قياسا واستحقاقا في رواية الاصل من الكفالة وكذا لو كانت الموهبة  
ولده ثم اخل عليهما فميتا من غرمائه ببدل الكتابة ثم مات المولي تعاقب  
ام الولد وتبطل الكتابة ولا تبطل الحوالة استحقاقا ولو كانت الحوالة بالالف كانت للمحيل  
علي المختار عليه ثم ان المختار له ابراء المختار عليه من مال الحوالة برك المحيل  
والمختار عليه عن دين المختار له المحيل بالحوالة والمختار عليه بالبراء



ويرجع المحيل به فيه المحتال عليه ولو وهب المحتال له مال الحوالة للمحتال عليه يجوز الهبة  
 وينظر ما كان للمحيل على المحتال عليه ولا يكون للمحيل ان يرجع به منه على المحتال  
 عليه ولو كانت الحوالة مقيدة بوجه كانت عند المحتال عليه فرض المحيل دفع  
 المحتال عليه الوجه بجهة الى المحتال له ثم مات المحيل وعليه ديون كثر لا يرضى الموضع  
 شيئا لغرماء المحيل ولا تسلم الود بجهة للمحتال له بل يكون بينه وبين غرماء المحيل  
 بالخصص ولو ان المحتال عليه امسك الود بجهة لنفسه وقضى بين المحتال له  
 من مال نفسه كانت الود بجهة ولا يكون متبرعا استخسانا ولو ان صاحب الدين  
 احتال به بينه على رجل بغير امر المديون على ان يكون المديون برياً جازفات  
 مات المحتال فورثته المحتال عليه او وهب المحتال له المال من المحتال عليه لا يرجع  
 المحتال عليه على المديون بشي فان مات المحتال له فورثته المديون كان للمديون  
 الذي عليه اصل الماله ان يرجع على المحتال لان المحتال له كان له مطالبة المحتال  
 عليه فانقل ذلك الى وارثه **رجل** له على رجل الف درهم فاحال صاحب الدين  
 رجلا على المديون مالا الف التي له عليه فقبض المحتال له الماله من المحتال عليه  
 فقال المحيل للقابض ما كان لك علي شي وانما امرتك بقبض الماله منه بطريق  
 الوكالة وطالبه بدفع المقبوض اليه وقال القابض بل كان لي عليك الف فاحلتي  
 بها كان القول قول المحيل لان القابض يدعي عليه ديناً وهو ينكر ولو ان المحتال  
 عليه ادعى مال الحوالة وقال للمحيل ما كان لك علي شي وقد قضيت دينك بامر  
 قلبي ان ارجع عليك وقال المحيل لا بد كان لي عليك الف كان القول قول  
 المحتال عليه لان القابض يدعي عليه ديناً وهو ينكر ولو كان المحتال له غايباً  
 فاراد المحيل ان يقبض ماله من المحتال عليه وقال له اخطته بوكالة ولم يكن لي علي  
 دين **قالبوس** رحمه الله لا صدقه ولا قبل بينته انه قصدا  
 في الغائب وقال محمد رحمه الله فقد قول المحيل منه وكله **رجل** عليه دين  
 لرجل فاحال صاحب الدين جميع ماله وهو الف على رجل وقبل المحتال عليه الحوالة  
 ثم ان المحيل احاله الطالب على رجل اخر جميع ماله عليه وقبل المحتال عليه الثاني  
 ذكر في الاصل ان الحوالة الثانية تكون نقصاً للحوالة الاولى لا لانه لا صحة للثانية

الا بعد

الا بعد نقص الاولى والمحيل والمحتال له يملكان النقص فاذا نقص الحوالة الاولى انقضت  
 ويرى المحتال عليه الاول وهو بخلاف ما اذا كان لرجل على رجل دين وبه كفيل  
 فاعطاه كفيله اخرا فان الكفالة الثانية لا تكون اطلاقاً للكفالة الاولى لان المقصود  
 من الكفالة التوثيق مع بقاء الدين على الاصيل وضم الكفيل الى الكفيل بزيادة التوثيق  
 ولو كانت الحوالة مطلقة ثم ان المحيل قضى دين المحتال له بحبر المحتال له على القول  
 ولا يكون المحيل متبرعاً ولو ابراء المحتال له المحيل عما كان للمحيل او وهبه  
 منه لا يصح ولا يكون هذا كالرجل اذا كان له دين موكل على رجل فابراه عن  
 الدين قبل حلول الاجل او وهبه منه صح ذلك **رجل** عليه الف خاله لرجل وللمدبر  
 على رجل اخر الف درهم خاله فاحاله المديون الاول صاحب دينه على المديون  
 على المديون الثاني حوالة مقيدة بما عليه جازت الحوالة فلوان المحتال له  
 اخر المحتال عليه سنة لا يكون للمحيل ان يرجع على مدبره بما كان للمحيل لان  
 ما كان له على مدبره صار مستحقاً لمدبره الحوالة وبالقابض لا يزول الشغل فلوان المحتال  
 له بعد التأخير ابراء المحتال عليه عن دين الحوالة كان للمحيل ان يرجع على مدبره بدنيه  
 حاله لرجل احواله لرجل بدين وقبل المحتال عليه الحوالة على ان يعطي المحتال عليه مال  
 الحوالة من ثمن دار نفسه او من ثمن عبده نفسه جازت الحوالة ولا يحبر المحتال عليه  
 في بيع داره ولا بيع عبده وهو بمنزلة ما لو قيل الحوالة على ان يعطي الماله عند  
 الخصم او ما يشبه ذلك فانه لا يحبر على اداء الماله قبل حلول الاجل ولو كانت  
 الحوالة بشرط ان يعطي المحتال عليه مال الحوالة من ثمن دار المحيل او من  
 ثمن عبده كانت الحوالة باطلة لان هذه حوالة بما لا يفدر على الوفاء بها  
 وهو بيع الدار والعبد فان الحوالة بعد الشرط لا تكون توكيلاً ببيع دار  
 المحيل **رجل** عليه دين لرجل وبه كفيل فاحاله الكفيل الطالب الماله على رجل  
 وقبل الحوالة عليه يرى الكفيل والاصيل جميعاً الا ان شرط الطالب  
 في الحوالة براءة الكفيل خاصة فحينئذ لا يبرأ الاصيل **رجل** عليه دين فجاه  
 الطالب يتقاضى دينه فقال المطلوب قد احدثت لك بها فلان وفلان  
 غائب وقتي الخصومة فقال الطالب لم اقبل الحوالة كان القول قول الطالب



والبنية على المطلوب وهو المحيل فان اقام المطلوب بنية على ما اراد في ذكره في الاسلا  
 ان القاضي يقبل البنية ويؤخر الامر حتى يحضر الغائب فانه ضم مع الطالب فاذا  
 قدم الغائب وانكر الحوالة امر المطلوب باعادة البنية في وجهه ولا يقضي عليه بتلك  
 البنية وان لم يكن المطلوب بنية على ذلك وطلب المطلوب بين الطالب قبل حضور  
 الغائب كان له ذلك فان نكل الطالب بركي المطلوب عن الدين **رجل** عليه  
 دين لرجل فا حال الطالب على رجل ليس عليه للمحيل دين فناء وضولي وقضا المال  
 عن المحتمل عليه تبرعا كان للمحتمل عليه ان يرجع على المحيل كما لو ادعى المحتمل  
 عليه المال بنفسه وليس عليه دين كان له ان يرجع على المحيل ولو كان للمحيل دين  
 على المحتمل عليه فا حال الطالب على مديونه بذلك المالك ثم جاز الفصول في قضائه  
 بنفسه ولو قضى المحيل دين الطالب بماله نفسه بعد الحوالة كان له ان يرجع على المحتمل  
 عليه يد بنيه كذا ذلك هو مقتضى الفصول في ان يرجع على الذي عليه اصل المال لانه  
 مستبرع ولو اختلف المحيل والمتمل عليه كل واحد من مديني ان الفصول في  
 قضائه عنه والفصول في لم يبين عند القضاء احد من مدينيه يرجع الي قول الفصول  
 عن ايمها قضيت فان مات الفصول قبل البيان او غاب كان القضاء عن المحتمل  
 عليه لان القضاء يكون عند المطلوب ظاهرا البائع اذا حال عن ماله على  
 المشتري حوالة تنقيه بالتئن لا تبقى للبائع فهو حق الحبس ولو ا حال المشتري  
 البائع على غريم له كان للبائع حق الحبس في ظاهرا الرواية وذكر في الطلاق  
 من الاطلاق ا حال الزوج امراته بصداقها على اخر كان الزوج ان يدخل  
 بهن في قوله ابي حنيفة رضي الله عنه ولو ا حال المرأة على زوجها بالمهر غريبا لها  
 كان لها ان يبيع نفسه لان غريمه بمنزلة وكيله فالم يصل العقد اقا الي وكيلها  
 كان لها حق النزع **رجل** عليه الذي لرجل فا حاله بها على رجل ثم ان المحتمل  
 عليه ا حال الطالب بها على الذي عليه ذكر في النوادر ان المحتمل عليه يجر  
 منه وان توي المال على الذي عليه الاصل لم يجد المال الي المحتمل عليه الاول فكان  
 جعل الحوالة على الاصل نقضا للحوالة الاولى وبعد ما بعصت الاول في كاي  
 اليه المال **رجل** له على رجل مال فقال الطالب للمديون اخلني بمالي عليك فاما

فلا

فلا على انك ضامن لذلك ففصل فهو ما يزوله ان ياخذ المال ما ايمها شاء لانه لما  
 شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كماله لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل  
 كماله رجل ا حال رجلا على رجل بمال فغائب المحتمل عليه بعد ذلك ثم جاز المحتمل  
 له وقال محمد في المحتمل عليه ان يكون له عليه شيء **قال ابو يوسف** رحمه الله  
 لا يصدق المحتمل له عليه وان اقام البنية انه محله لا تقبل بنية لان الشهود عليه  
 غائب فان كان المحتمل عليه حاضرا او محمدا الحوالة وليس للمحتمل له بنية كان محله  
 بنحا للحوالة فيكون القول قوله في ذلك **رجل** ا حال امراته بصداقها على رجل ومثل  
 الحوالة ثم غاب الزوج فاقام المحتمل عليه بنية ان نكحها ما كان فاسدا وبين لذلك  
 وجهها لا تقبل بنية ولو ادعى على المرأة انها كانت ابرأت زوجها عن صداقها  
 وان كالا الزوج اعطاك المهر وبيع بصداقها شيئا وقبضت قبلت بنية  
 وان كان المبيع غير مقبوض لا تقبل بنية وكذا اذا كان مقبوضا وهو قائم بعينه  
 لا تقبل بنية المحتمل عليه وكذلك في الكفيل **رجل** اشترى من رجل عبدا  
 بالقدوم وكفل بالتئن كفيل ثم ان الكفيل ا حال البائع على رجل ثم ان البائع اراد ان ياخذ  
 المال من المشتري لم يكن له ذلك لان الكفيل قائم مقام المشتري ولو ا حال المشتري  
 بالتئن على رجل لا تبقى له مطالبة المشتري **رجل** اشترى من رجل عبدا  
 وقبضه ثم ان المشتري ا حال البائع بالتئن على رجل ليس للمشتري عليه مال  
 ثم ان المشتري نقد المال من عنده عن المحال عليه جاز ولم يكن للمحتمل عليه  
 ان يرجع بذلك على المشتري وكذا لو قضاه اجنبي عن المشتري وان قضاه  
 اجنبي عن المحتمل عليه كان للمحتمل عليه ان يرجع على المشتري لان فضاء  
 الاجنبي عن المحتمل عليه بمنزلة قضاء المحتمل عليه ولو قضاه الاجنبي ولم  
 يبين كان القول قوله بعد ذلك فان كان الاجنبي ميتا او غائبا كان القضاء  
 عن المحتمل عليه وهو نظير ما قلنا رجل اشترى من رجل دابة بماية وقبضها فا حال  
 البائع بالتئن على رجل ثم ان المشتري وجد بالدابة عيبا مردها بقضاء فاض  
 لم يكن للمشتري ان يرجع بالماية على البائع لم يملك بها على المحتمل عليه شاهدا  
 كان المحتمل عليه او غائبا ويكون القول قوله البائع انه لم ياخذ الدابة



من المبالغة عليه وكذا لو كان الرد بغير قضا فانه لا ياخذ المال من البائع وان كان البائع  
 فاسدا فابطله الفاي ورد الدابة رجوع المشتري بما كان له على المختار عليه  
**كتاب الصلح** فصل في الصلح عن الميراث والوصية  
 اذا صلحت المرأة عن ثمنها وصدقهها والميراث يقررون بنكاحهما فان كان من التركة  
 دين على الناس فوصلحت عن الكل عيانا يكون نصيبه من الدين للورثة او صلحت  
 عن التركة ولم يقل شسا كان الصلح باطلا لانها تصير ملكة نصيب من الدين للورثة  
 وتمليك الدين من غير من عليه الدين بغير باطل واذا فسد العقد في خصته  
 الدين ففسد في الباقي كذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان مذهبه اذا فسد العقد  
 في البعض ففسد في الكل واما عندهما فلا ان الدين ليس بمال حقيقة  
 فاذا شرط في العقد تمليك ما ليس بمال بطل في الكل كما لو جمع بين عبد وحر باعها  
 صفقة واحدة فان طلبوا تخيير هذا الصلح عيانا يكون من الدين للوارث فطريق  
 ذلك ان يشتري المشتري من الوارث شيئا من اعيان الوارث بمقدار نصيبه من الدين  
 ثم يخيل الوارث على غريب الميت بمجبتها من الدين ثم يعقدون الصلح بينهم من  
 غير ان يكون ذلك شرط في الصلح وان صلحت ورثة زوجها من اعيان التركة  
 فاصتدون الدين فهو على وجه ثلاثة احدها ان يكون بدل الصلح من الدراهم  
 والدنانير وليس في التركة من جنس ذلك فهو باطل في كل حال وان كان  
 في التركة نقد من جنس بدل الصلح بان كان في التركة دراهم فوصلحت  
 على دراهم ان كان بدل الصلح اكثر من حصته من دراهم التركة جاز لانه خلا  
 عن الدوا وان كانت حصته من دراهم التركة مثل بدل الصلح او اكثر من بدل  
 الصلح كان باطلا لان ما سوي بدل الصلح من الاعيان يكون فائدا عن  
 العوض اذا علم وان كان لا يعلم ان نصيبه من التركة اقل من بدل الصلح او  
 اكثر اختلف المشايخ رحمهم الله فيه **قال بعضهم** يفسد العقد على كل حال  
 سواء علم ان في التركة نقد من جنس بدل الصلح او لم يعلم لان هذا عقد سلف  
 في جوانب فلا يجوز بالشك والصحيح ما قاله ابو جعفر رحمه الله ان الشك  
 ان كان في وجود ذلك في التركة يجوز العقد لان الثابت ههنا بسببه وثمة

السببه

السببه لا يعتبر وان علم وجود ذلك في التركة لكن لا بد ان يدل الصلح اقل  
 من نصيبه من دراهم التركة او اكثر او مثله فسد العقد ههنا لان تعاقب العنصر  
 بالنقطة لا يجوز الا بشرط التساوي فاذا وقع الشك في التساوي لا يجوز كما  
 لو باع الفضة بالفضة بمجازفة **قال الحارثي** لا يجوز ان  
 يطل الصلح على اقل من حصته من مال الدوا في حالة التصديق انا في حالة الجحود  
 والمنكر يجوز الصلح وحيه ذلك ان في حاله الا نكار ما فانه لا يكون بدلا في حق الاخر  
 ولا في حق الدافع وان كان في التركة دراهم ودنانير فصالحوها على دراهم ودنانير  
 يجوز الصلح عندنا على كل حال في طاهر الرواية ويصرف الجنس الى خلاف  
 الجنس تحريم بالصحة وان صالحوها على حيوان معين او عرض جاز الصلح سواء كان  
 في التركة عرض من جنس ذلك او لم يكن وهذا الذي ذكرنا اذا صالحوها وليس على الميت  
 دين فان كان عليه دين فوصلحت المرأة عن ثمنه على سبيل لا يجوز هذا الصلح  
 لان الدين القليل يمنع جواز التصرف في التركة فان طلبوا الجواز فطريق ذلك ان  
 يضمن الوارث دين الميت بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن اجنبي بشرط  
 براءة الميت او يردوا دين الميت من مال خرم تصالحوها عن ثمنه وصدقا فحقها على نحو  
 ما قلنا وان لم يضمن الوارث لغريم ولكن عرلوا عينا لدين الميت فيه وفاء بالدين  
 ثم صالحوها في الباقي عيانا فحقها قلنا فان اجاز غريم الميت فتمت وصالحهم قبل  
 ان يصل اليه حقه كان له ان يرجع عن ذلك رجل مات وترك ابني وعليه دين  
 والميت راضى وله دين دراهم على رجل فصالح اخا لابن عباد دراهم معلومة  
 على ان يكون الصياح له وعيانا ان الدراهم التي هي دين لا يبيعهم على حاله بينهما  
 وعلى الدين الذي على ايها هو ضامن لذلك وهو كذا حرهما عن ابي يوسف  
 رحمه الله في الامالي ان الصلح جائز وان لم يبيع ما على الميت من الدين بطل الصلح  
 رجل اوصى لرجل بمعد او دار وترك ابنا وابنة فصالح الابن والابنة الموصي  
 له بالعبد على مائة درهم **قال ابو يوسف** رحمه الله ان كانت المائة من مالهما  
 غير الميراث كان العبد بينهما نصيبين وان صالحاه من المال الذي ورثاه عن ابيهما  
 كان العبد بينهما اثلاثا لان المائة كانت بينهما اثلاثا وذكر الخصاص



في الخيل ان الصلح ان كان عن اقرار كان العبد الموصي به يمينه نصفين وان كان عن انكار فعلي  
قدر الميراث وفي هذا بعض المتأخرين وكذلك في القلح عن الميراث اسرا اذ عت قبل ورثة  
زوجها ميراثا وهم جاحدون ان الصلح اسرا الميت فصالحوها على اقل من حصتها من المهر  
والميراث على اراهم معلومة ونصيبه من الميراث من تلك الدراهم اكثر من بدل الصلح قال  
ابو يوسف رحمه الله الصلح جائز ولا يصح للمورث ان يعلو الصلح اسرا الميت فان اقامته  
المرأة بينة بعد ذلك ان الصلح اسرا الميت ابطلت الصلح وهذا يوافق ما ذكرنا عن  
الحاكم الشهيد ان الصلح على اقل من حصتها من مال الزوج مالا يجوز في حالة النكاح  
ويجوز في حالة الجور **رجل** صلح مع امرأة ابية من ميراثها على الف درهم دينار  
وليس للميت وارث سواها وفي التركة دراهم ذهب في يد الابن قال ابو يوسف  
رحمه الله لا يجوز هذا الصلح الا ان يكون ما ترك من الذهب والفضة حاضرا عند  
الصلح او يكون غصبا مضمونا على الابن حتى لا يكون افتراقا من غير قبض رعايات  
وترك ابنا وامراة وترك عقارا واشتعة ورقيا فقبض الابن جميع ذلك واستملاك  
او يستملك ثم صالحته المرأة على انكار اقراره على دراهم حالة او سحابة جازلة اذ لم  
يكن في مال التركة شيء من النقود امكن تجوز العقد مبادلة كما يجوز بين الاجانب وان  
كان في الميراث نقد او دين على رجل فصالحته المرأة ابن زوجها عن نصيبه من التركة  
سوى الدين جاز لا ينفالما استسب الدين بحمل كان المستثنى ليس من التركة  
ولو صالحته عن نصيبها من العروص والعقار خاصة او عن بعض الاعناق دون  
البعض جاز ولو اقرت المرأة انما صالحته ابن زوجها واستوقت نصيبها  
من كل مال ومما كان للميت على فلان بن فلان جاز وكذا لو اقرت المقاتلات عديا للميت  
عن حصتها من الدين الذي كان على فلان او يقول ان ابن الميت فصالح حصتي  
من الدين من مال نفسه واستوقت منه كان جائزا ولو ان دارا في يد ورثة ادعي  
رجل فبها حقا وبعض الورثة حاضروا وبعضهم غائب فصالح المدعي الخاص  
منهم على شيء مسمى من جميع حقه جاز ذلك ويكون متبرعا في هذا الصلح في  
حصته شركا به وصالح الاجنبي على ماله جائز فخذوا ولي ولا يرجع على شركائه  
بشي وان كان صالح على ان يكون حق المدعي للوارث الحاضر خاصة دون

غيره فهو جائز ايضا لان هذا الوارث يملك حق المدعي بهذا العقد ثم ما يقيم مقام المدعي  
في اثبات حقه ان ثبت سلم له وان لم يقدر على اثباته بطل الصلح في حصته الشركا ويرجع  
على المدعي بخصته ذلك من المبدل كما لو اشترى عبدا من رجل ما وعصب في يده احد  
ان اثبت المشتري ملك نفسه على الغاصب سلم وان عجز يرجع على البايع بالتمن رجل  
مات واوصي لرجل بثلث ماله وترك ورثة مدعوا او كيانا فصالح بعض الورثة الوصي  
له عن الوصية على دراهم معلومة على ان يسلم لهذا الوارث حق الوصي له فهذا وما لو صلح  
بعض الورثة البعض سوا ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود يجوز الصلح  
وان كان فيه دين على رجل لا يجوز لان الوصي له يملك ثلث الدين بمنزلة الوارث  
وان كان في التركة نقد فان كان ثلث النقد مثل بدل الصلح او اكثر لا يجوز  
وان كان بدل الصلح اكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الوصي له بدل الصلح قبل  
الافتراق وان افتراق قبل القبض بطل في النقد اذ اصلحت المراق عن ثمنها وصادقها  
على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين فلا يبر ولا نقد جاز الصلح ثم ظهر للميت دين لم  
يعلم به الوارث او ظهر فيه عين ولم يعلم به الوارث هل يكون ذلك العين والدين واخلا  
في الصلح اختلف فيه **قال بعضهم** لا يكون واخلا في الصلح ويكون ذلك الدين  
والعين بين جميع الورثة على حساب موارثتهم لانهم اذ لم يعلموا بذلك كان صلحهم  
عن الظاهر المعلوم عند الورثة لا عن المجهول ومالم يكن ظاهرا يكون بمنزلة المستثنى  
عن الصلح **وقال بعضهم** يكون واخلا في الصلح لانهم صالحوا عن التركة والتركة  
بالي معلومة عند الورثة فعلي هذه القول ان ظهور دين للميت فسد الصلح  
ويجوز ان هذه الصلح الدين ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل ذلك  
في الصلح يكون الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح والله سبحانه وتعالى اعلم  
**باب الصلح عن الدين وفيه بعض مساييل صلح الفضولي**  
رجل ادعي على رجل حقا فصالح رجل اجنبي فخذ اعلى وجهي اما ان كان المدعى عليه  
دينا او عينا وكل ذلك على وجهي اما ان صالح الاجنبي بامر المدعى عليه او بغير  
اقراره ادعي دينيا فانكر المدعى عليه فصالح الاجنبي فهو على خمسة اوجه احدها  
ان يقول الاجنبي للمدعي صالح فلانا عن دعواك على الف درهم او يقول صالح فلانا



فلا تاعلى الف درهم من مالى او على البنى قننه او على الف درهم على اى ضمان لها فان قال  
صالح فلان من دعواك على الف درهم فقال المدعى صالحت بتوقف الصلح على  
اجازة المدعى عليه ان اجازها ويزمها البطل وان رد بطل ويجوز الاجنبى من  
السكن لان الاجنبى لم يصف الصلح الى نفسه ولا الى ماله ويضمن وصلح الفصولى كالبند  
عليه الا باحد هذه الامور فاذا لم يوجد شئ من ذلك يتوقف كرجل قال لغيره خال  
امراتك على الف درهم ولم يصف الى ماله نفسه ولم يضمن يتوقف الخلع على اجازة  
المرأة ان اجازت فقد عدل ويزم المال على الاجنبى وان رد بطل لانه اضاف الخلع  
اليها كذلك هنا اذا قال الاجنبى للمدعى صالحتك من دعواك على الف درهم اختلف فيه  
المستأج قال بعضهم هذا الاول سؤالا لانه وان اضاف الصلح الى نفسه فمنعه الصلح  
تعود الى المدعى عليه والاضافة الى نفسه محتمل النية والوكالة ويحتمل غير ذلك  
فكان العقد مع المدعى عليه وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالح من دعواك  
على فلان على الف درهم وثم ينفذ الصلح عنده ويزم المال على كل حال لانه اضاف  
الصلح الى نفسه بحرف التاء لقولك صرتك وما اسبغ ذلك وهو بمنزلة قول  
الوكيل بالشرا اشتريت فانه يكون مصيفا العقد الى نفسه حتى يرجع اليه  
المحقق ولو قال صالح على الف درهم او قال صالح فلانا على الف درهم من مالى او قال  
على الف على اى ضمان ففى هذه الوجوه الثلاثة ينفذ الصلح عن الاجنبى ويزم  
المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه اذ لم يكن بامر المدعى عليه اتمائه قوله  
صالح فلانة اضاف الصلح الى نفسه فينفذ عليه ويكون هذا التزام المال  
بمقابلة استقطاع اليمين عن المدعى عليه وكذا ان قوله صالح فلانا بالف من مالى  
لانه اضاف البطل الى ماله نفسه بمنزلة اضاف العقد الى نفسه فان الرجل  
يقول لغيره اشتريت عتدا بالف درهم من مالى يكون توكيلا وكذا ان قوله صالح فلانا  
على الف على اى ضمان فهو كقوله صالح فلانا على ان يبدل على وجه الكفالة  
لان الكفالة لا تكون الا بعد وجوب المال على الاصيل وعند انكار المدعى  
عليه لا يشى على المدعى عليه هذا الذى ذكرنا اذا كان المدعى عليه متكررا  
المنصوب بغير امره فان صالح بامر منكر فهو على خمسة اوجه ايضا ان

قال

قال الاجنبى صالح فلانا على الف درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه  
وان قال صالحتك اختلفت المسألة فيه على الوجه الذى ذكرنا وان قال صالح  
على الف درهم فقد القل على الاجنبى ويزمها المال ولا يرجع على المدعى عليه لانه  
اوجب المال على نفسه لاستقطاع اليمين عن المدعى عليه بخلاف ما لو كان المدعى  
به عينا والمدعى عليه متكررا لكونه للمدعى وصالح الاجنبى بغير امر المدعى عليه  
فان الصالح يصير مشتركا العين لنفسه اما لو كان المدعى به دينيا لا يصير  
مستترا بالدين لان شرا لى باطل وان قال صالح فلان من مالى فهو بمنزلة  
قوله صالح ينفذ الصلح عليه ويزمها المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال  
صالح فلانا على الف على اى ضمان يتوقف ذلك على اجازة المدعى عليه لانه  
اضاف الصلح الى المدعى عليه والمدعى عليه اذا كان مترا بالدين امكن حمل قوله  
على اى ضمان عن الكفالة بخلافه اذا كان المدعى عليه متكررا لانه بعد  
حمل قوله على اى ضمان على الكفالة فيجوز ذلك انما يابى على نفسه ابتداء هذا  
اذا كان المدعى عليه مترا بالدين والاجنبى بغير امر المدعى فان كان  
بامور فهو على خمسة وجوه ايضا ان قال صالح فلانا بعد الصلح على المدعى  
عليه فيجب المال عليه وان قال صالح ينفذ الصلح على المدعى عليه ايضا  
ويطالب المأمور بالمال فهو يرجع بذلك على الامر كالتوكيل بالشرا  
وكذا لو قال صالح فلانا على الف درهم من مالى او قال على الف على اى ضمان ينفذ  
الصلح على المدعى عليه ويحبى المال على الاجنبى بحكم الكفالة لا بحكم العقد  
فانه لا يرجع هو على الامر قبل الاداء بخلاف ما لو قال من مالى فان ثمة  
يزم المال بحكم العقد حتى يرجع على الامر قبل الاداء كالتوكيل بالشرا  
هذا كله اذا كان المدعى به دينيا فان كان عينا فهو على وجهين اما  
ان كان المدعى عليه مترا او متكررا فان كان مترا فصالح الاجنبى بغير امر  
المدعى عليه فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عليه بامر او بغير  
امره فان صالح بغير امره فهو خمسة اوجه ان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة  
المدعى عليه ولا ينفذ على الاجنبى لان شرا الفصولى انما ينفذ عليه اذا وجد



نفاها على العاقد وهو هنا اذا لم يضمن الشرا الى نفسه لا يمكن بسفده عليه  
فيتوقف كثيرا المجبور يتوقف عند الكل وشرا المرتد يتوقف في قول ابي حنيفة  
رضي الله عنه وان قال صا لمحتك فيه اختلاف المشايخ على ما سبق وان قال  
صا لمحتني او صا لمحت فلانا على الف من مالي او علي الف في هذه فانه سفد عليه لان  
اضافة الصلح الى نفسه فيصير مستترا بالنفس وتضيق العين له بخلاف  
الدين ولو قال صا لمحت فلانا على الف على اي صا من يتوقف ان اجاز يصير  
كفيل ولا ساعلم **فصل في الصلح عن الدين** رجل له على رجل الف درهم فمظا  
درهم مجهولة لا يعرف وزنها لا يجوز ولو اعطاه على وجه الصلح جاز لا  
الصلح يبني على الاستقاط فيجعل على ان المدفوع اقل من دينه ولقد لو كان له  
على رجل الف درهم فصا لمحت من على خمسمائة جاز ولو باع ما في ذمته بخمسمائة  
لم يجز رجل ادعي على رجل الف درهم فانكر فاصطالحا على عشرة دنانير  
وافترقا قبل القبض بطل كان الصلح على غير جنس الحق لا يكون الا بادل  
والصرف بطل بالافتراق من غير قبض رجل له على رجل الف درهم  
جاءه فاصطالحا على عشرة دنانير وافترقا قبل القبض بطل ولو صا لمحت  
من الجباة على النهر جاز ولا يكون صرفا بل يكون استقاطا لصفة الجوة  
وكذا لو كانت الجباة الفا حالة فصا لمحت على النهر جاز الى اجل جاز  
الا ان اصل المال اذا كان قرضا وصا لمحت الى اجل لا يصح التأجيل ولو كان  
لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصا لمحت من ذلك على خمسين درهما  
وعشرة دنانير الى اجل جاز لانه حط وكذا لو صا لمحت من ذلك على  
خمسين درهما حاله او الى اجل جاز وكذا لو صا لمحت على خمسين درهما فضة  
ببضاعة براحاله او الى اجل جاز لانه صا لمحت على ما دون حقه من الوزن  
والجوده ولو ادعي على رجل بالف درهم سوداء فصا لمحت عنها بعد الانكار  
على الف درهم نجبه الى اجل لا يجوز لان النجاسة افحل من السود والمدعى  
عملية التزم زيادة الجوده بمقابلة الاجل فلا يجوز ولو ادعي نجبه  
فصا لمحت على مثل قدرها سودا حاله او الى اجل جاز لانه استقاط ولو

كان

كان له رجل قبل رجل الف درهم غله فصا لمحت من على خمسمائة حقه وبفدها  
اياه في المجلس لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف الاخرى هم  
الله لانه صا لمحت على اجود من حقه لاستقاط بعضه ولو كان له رجل على رجل  
الف درهم فضة ببضاعة فصا لمحت على خمسمائة درهم تبسودا الى اجل جاز  
لانه حط وان صا لمحت على خمسمائة درهم مصروبه وزن سبعة الى اجل لا يجوز  
فالمأصل انه اذا صا لمحت على اجود من حقه وانقص قدره من حقه لا يجوز وان  
صا لمحت على اقل من حقه قدره او جوده او على مثل حقه جوده وانقص قدره من  
حقه جاز رجل له على رجل كز حنطة فصا لمحت عن اقرار او انكار على نصف  
كز حنطة ونصف كز شعير الى اجل بطل كله ولو ادعي على رجل الف  
فانكر المدعى عليه فارا فان صا لمحت على مائة فقال المدعي صا لمحتك على مائة  
درهم من الالف التي لي عليك وابرأ بك عن البقية جاز ويبرأ المدعى  
عليه عن الباقي وقضاه وديانة وان قال صا لمحتك من الالف على مائة  
ولم يقبل وابرأ بك من الباقي بريء المطلوب عن الباقي قضاه ولا يبرأ  
ديانة ولو ان المطلوب قضاه الالف وانكر الطالب بقضاه فصا لمحت المطلوب  
على مائة درهم جاز وقضاه ولا يجز للطالب ان يأخذ منه المائة اذا كان  
يعلم بالقضاء اذا سرق حلالا من من حانوت الاستسقاء فصا لمحت الى  
التسارق على شيء قالوا ان كان المسروق قائما في يد التسارق لا يجوز الصلح  
الا باجازه ارباب السرقة وان كان مستهلكا فان لم يكن الصلح على عين  
فاحسب جاز الصلح ولا يتوقف على اجازة اربابها لان الموضع ان يصالح الغاصب  
وليس يتوقف منه الضمان اذا لم يكن فيه عين فاحس وان كان بعين فاحس  
لا يجوز الصلح على صاحب الودعية رجل استملك على رجل انا فضة  
وقضى القاضي عليه بالقيمة وافترقا قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا  
وكذا لو اصطالحا على القيمة من غير قضاء وافترقا قبل القبض وكذا لو  
استملك تبرقة او درهم فصا لمحت على اقل من الى اجل جاز عندنا رجل  
له على رجل درهم لا يعلم وزنها فصا لمحت عنها على عرض او ثوب بعينه



هنا لا يشتد ثقتي منه بكفيل لانه ذو وعشق فكان له النظر الى المسيرة رجل  
عليه دين لرجل قد فع المديون منه الى صاحب دينه بعد ما خرج اللصوص  
واستولوا عليهم وانتفع الدين عن الاحد **قال ابو يوسف** رحمه الله  
ليس للدين ان يمسح عن الاحد لان المديون اذ في ما عليه فلا يكون له ان يمتنع  
عن القول **وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله** عندي له ان تمتع عن الاحد  
لان امرهم صار في ايدي اللصوص فكان له ان يمتنع كالكفيل بالنفس اذا سلم  
المكفول به في مقارعة او في موضع لا يقدر الطالب منه على استيفاء حقه لا يخرج  
عن العمد وكذا الغاصب اذا ادرك المصنوب في موضع يخاف عليه لا يحس  
المصنوب منه على القول كذا همضوا واذ لم ياخذ صاحب الدين دينه  
لا يخرج المديون عن العمد **رجل غضب من رجل الفواحقا وعسا**  
فصاحه المالك على حسنة فاعطاه الغاصب من ماله الف او مائة غيرها  
فاز الصلح قضا وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد البائة وان كانت  
الدرهم في يد الغاصب بحيث يراها المالك فان كان الغاصب حاد فذلك الجواب  
لان المحمود بمنزلة المستملك فيجوز الصلح بطريق الاستقاط فان وجب له  
المصنوب منه بئس بعد ذلك واقام يقضي له ببقية ماله لانه اذا وجد بينه  
طرايا المصنوب لم يكن سميتملكا هذا اذا كان الغاصب حاد فان كان قسرا  
بالفصل والدرهم ظاهرا في يده فقد المصنوب منه على احدها منه فصاحه  
على نفسه على ان ابراه عن البائة فصوره القياس مثل الاول ويجوز الصلح قضا وفي  
الاستحسان لا يجوز وعليه ان يرد على المصنوب منه لا يبالى به في  
المستملك فتعذر تصحيح الصلح بطريق الاستقاط لان الابرا عن الاعان  
لا تصح وتقدر تجوز مبادلة المالك الربوا وكذلك كل ما يكال او يوزن  
والله اعلم **فصل في الابرا عن البعض** شرط تجبيل البائة وتعلق  
الابرا عن النفقة رجل له على رجل الف درهم فقال حططت عنك منها  
خمسة على ان يعطى خمسمائة هذه ثلاث مسائل احدها ان تقول حططت  
عنك خمسمائة اعطاه البائة او لم يعط في قولكم والثانية ان يقول حططت

هنا لان الثمن وان كان يجمي ولا الا ان جملة الثمن اذا لم يكن محتاجا الى القبض لا يمنع جواز  
البيع وان صاحبه على درهم معلومة في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا لان الصلح  
ينبغي عن التهوريد ونالحق وكذا اذا جعل لها جاز ويجعل ابراه عن البعض وقا جيللا  
للبائة ولو كان بين رجلين احد وعطارد بيع وشركة وقرض ومضي على ذلك زمان  
ولا يعرفان مال للطالب على الاخر فصاحه على ما تدرهم اليه جازا استحسانا  
لما ذكرنا في المصلحة الا ويا رجل له على رجل الف درهم فصاح على ما تدرهم وقبض  
البائة ثم استحققت المائة فانه يرجع عليه بما تدرهم ولا يبطل الصلح سواء كان الصلح  
بعده الاقرار او بعد الانكار وكذا لو وجدها ستوقفة او بمرجعة يرد لها ويرجع  
بما تدره جيا وان صاحبه من الدرهم على دنانير وقبض الدنانير ثم استحققت  
الدنانير بعد اقرارها بطل الصلح وان استحققت قبل الافتراق يرجع عليه بتلك  
الدنانير ولا يبطل الصلح ولو صاح عن الدرهم على فلوس مائة وقبضه وتفرقا  
ثم استحققت الفلوس بطل الصلح لانه كان صرفا بل لانه افتراق عن دين به دين  
رجل له على رجل درهم جيا فقطناه فيوقا وقال لو نفقنا فان لم نرج ذلك تردها  
علي فتعذر فلم يرج **قال ابو يوسف** رحمه الله ان يرد لها على استحسانا ومو  
بخلاف ما لو اشتري شيئا فوجبت متعيبا فاراد ان يرد فقل له البائع بعه فان له  
يشترده على فعرضه على البيع فلم يشتر منه لم يكن له ان يرد و هو الفرق ان  
ما قبض من الدرهم ليس هو عين خفه بل هو مثل حقه واما يصير حقه اذا رضى فاذا  
لم يرض به لم يصير حقه فيكون القابض متصرفا في ملك الدافع باسره ولا يبطل  
حق القابض الا انه معيب فلم يكن قول البائع بعه اذا ناله بالتصرف في ملك البائع  
فيبقى متصرفا في ملك نفسه فبطل حقه في الرد **رجل قال** لاخر لي عليك الف  
درهم فقال له المدعى عليه ان خلفت ان لك على الف درهم ادفعت اليك فخذ  
المدعي و دفع المدعى عليه الدرهم قالوا ان ادرك اليه الدرهم يحكم الشرط  
الذي شرط فهو باطل وللدافع ان يسره منه لان هذا شرط باطل رجل  
استقرض من رجل درهم فخا وله بخارا واشتري سلعة بدرهم فخا به  
بخارا فان التفتيا في بلدة لا توجد في البخاره قالوا بوجوب قدر المسافة فابا  
وجابا



عندك خمسمائة علي ان تسدي اليوم خمسمائة فان لم تسد فالمال عليك عينا حاله قبل  
الغدير ان تسد الخمسمائة في اليوم بري عن الباقية وان لم تسد لا يبر او قال ابو يوسف  
رحمه الله هو بمنزلة الوجه الاول انه يبر عن الباقية نقدا الباقي او لم ينفذ ولو قال  
حططت عندك خمسمائة ان تسد لي خمسمائة لا يصح الحط بغير قولهم نقدا او لم ينفذ  
وكذا لو قال لغريمي او لكفيل اذا ادبت الي خمسمائة فانت بري عن الباقي  
او قال سقي ادبت الي خمسمائة او قال ان دفعت الي خمسمائة فهذا كله باطل  
لا يبر عن الباقي وان ادب اليه خمسمائة ذكر لفظ الصلح او لم يذكر فهو سواء  
ولو قال لكفيل بالف حططت عندك خمسمائة علي ان تعطيني بالخمسمائة كفيل  
اليوم او قال علي علي ان يعطيني بالخمسمائة رهنا فقبل ولم يعط بطل الحط ولو كان  
علي رجل الف درهم وخمسمائة نفي فقال الكفيل ان لم توفي راس الشهر خمسمائة  
فعليك الا لكافة فقبل الكفيل جاز ولو كان شرطه لو قال لكفيل بالف حططت  
عندك خمسمائة علي ان توفي راس الشهر خمسمائة فان لم توفي قال الف عليك علي  
حاله فهو جاز وهو كما شرط ولو قبل رجل بالمائة الحال ثم صاح الكفيل المكفول  
علي ان يعمل المال متجرا علي انه لو اخرجهما عن محله فالمال عليه حاله جاز ويكون كما شرط لان مثل  
هذا الصلح لو جري بين صاحب المال والاصيل جاز فكذلك في الكفيل الكفيل بالسلم  
اذا صاح الطالب علي راس المال لا يصح ذلك في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما  
الله لان الصلح علي راس المال اقاله والكفيل لا يمكن الا قاله ولو صاح الكفيل  
الطالب علي طعام من جنس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو  
علي المسلم اليه بالجيد وان صاح الطالب الكفيل علي غير جنس السلم لا يصح ولو  
صاح الكفيل الاصيل علي غير جنس السلم جاز رجل ادعي علي رجل الف فافترس  
فاصطالحا علي ان يجلف المدعا عليه وهو بري فهو بري وجميع ان اصطالحا  
علي ان يجلف المدعا عليه ان حلف فهو بري فحلف المدعا عليه حاله قليل  
ولا كثير فالصلح باطل ويكون المدعي علي ادعواه ان اقام البينة قبلت بينة  
ونقضني له وان لم يكن له بينة و اراد ان يستحلف المدعا عليه عند القاضي  
كان له ذلك لان البينة الاولى كانت عند غير القاضي فلا تقطع الخصومة

وانا اصطلي

وان اصطالحا علي ان يجلف المدعي علي ادعواه علي انه ان حلف فالمال عليه يكون ضامنا لا مدعي لهذا  
الصلح باطل ولو حلف المدعي لا يجب المال علي المدعا عليه وكذا لو قال المدعا عليه ان حلف  
فلان غير الطالب فالمال علي كان باطلا وكذا لو قال ان تشهد فلان علي فهو علي فشهد  
به فلان لا يلزمه ولو قال الطالب للمطلوب منه انت بري من دعوي هذه علي ان يحلف  
مالي قبلت بيني فحلف لا يبر لان حلف البراءة بالحظر وذلك باطل ولو ادعي علي رجل الف  
فقال له المدعي اقر لي بالمائة ان اعطيك مائة فاقدر لا يلزمه الباقية ولو قال له  
المدعي اقر لي بمائة ان احط عندك مائة فاقدر لا يحط رجل ادعي علي امرأه انه تزوجها  
فجحدت فصالحها علي مائة درهم علي ان تقر بذلك فاقدرت صح ويلزمه المال لان الاقرار  
فيه قرن بالعوض بجحد استبد عليك فان الرجل اذا قال لعيني اقر لي بهذا العبد علي  
ان اعطيك مائة درهم فاقدر يصير بيعا ولو ادعي علي المرأة وقال تزوجتك امسى  
علي الف درهم فجدت فقال الرجل اريدك مائة علي ان تقر بالنكاح فاقدرت  
بجاز النكاح ويكون لها الف ومائة رجل صالح كرامة المطلقة من نفقة علي ادراهم  
معلومة علي ان لا يزيد عليها حتي تنقضي عدتها وعدتها بالاسهر جاز ذلك  
وان كانت عدتها بالحيض لم يجز ذلك الحيض غير معلوم لا نفقة كحيض ثلاث حيضا  
في شهرين وقد لا حيض في عشرة اشهر ولو صاححت المرأة زوجها عن نفقة كل شهر  
علي ادراهم ثم قال الزوج لا اطيق ذلك فهو لازم ولا يلتفت اليه الا اذا تغير سعر الطعام  
وسلم ان ما دون ذلك يكفي وان صاححت المباشرة زوجها من سكنها ها علي ادراهم  
لا يجوز لان السكنى حق الشرع وهي لا يفدر علي اسقاط حق الشرع بعوض  
او بغير عوض ولو ادعت المرأة ان زوجها طلق ثلاثا وانكر الزوج وصالحها علي مائة  
درهم علي ان يبرأ من الدعوي لا يصح والزوج ان يرجع اليها اعطاه من المبدل  
ويكون المرأة علي ادعواها وكذا لو ادعت تطليقة او تطليقتين او خلع اقوم دخلا  
علي رجل بيتا ليل او نفارا او شهر وعالية سلاخا وهددوه حي صاح رجل عن دعواه  
علي امي او كرهوه علي اقوار او ابراء ففعل قالوا في قياس قول ابي حنيفة يجوز  
الصلح ولا اقوار ولا ابراء لان عنده الاكراه لا يكون الا من السلطان وعندها  
يتحقق الاكراه من كل مستغلب بقدر علي تحقيق ما اوعده والفتوي علي قولها هذا اذا

حيض



تهدوا عليه السلاح فان لم يهدوا عليه السلاح وضربوه فان كان ذلك بفارغ في المصالح  
جايز لان غير السلاح يلبث فيمكنه ان يستعيت فيلحقه العتق وان هددوه بخشب كثير  
لا يلبث فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم هذا اذا كان في المصالح فان كان ذلك في  
الطريق ليل او نهار او كان في رستاق لا يلحقه العتق كان الصلح والاقرار باطلا وان لم  
يهدوا عليه السلاح والزوج اذا هدد امرته لتصلح من الصداق على شئ او لتبرسه  
فهو بمنزلة الاجنبي وان هددها بالطلاق او بالتزوج او بالتسريح لم يكن ذلك الرأ  
من عليه الدين الموجل اذا صلح صاحب دينه على ان يجعله خالاً ان لم يكن ذلك بعوض  
جاز لان الاجل حقه فيملك استقاطه وكذا لو قال ابطلت الاجل الذي في هذا الدين او  
تركت الاجل فهو بمنزلة قوله جعلته خالاً ولو قال ابرأ من الاجل او لا حاجة لي في الاجل  
فمولى ليس بشئ والاجل على خاله وكذا لو قال ابرأ من الطالب من الاجل يكون له عوار ولا يطل  
الاجل من عليه الدين الموجل اذا بقي المال قبل الاجل استحق القبوض او وجد زبوني  
او تبهر به او ستوقه فرده عاد المال موحلاً وكذا لو باع حبه عبداً او صالحه على عبده وقبض  
العبد فاستحق او طهر صرا او رده بعيب بفساد قاض عاد المال موحلاً وان طلب ان  
يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح او رده بعيب بغير فساد كان المال موحلاً وان لم  
يسم الاجل في الاقاله والرد بالعيب بغير فساد فالمال حال وجاز لها على رجل الف  
درهم ان لم يكن الدين واجبا بعقد احد ما بان ورثاد بنا موحلاً من رجل وصالحه اخرها  
على مائة معجلة فكما ان يوحز عنه ما بقي من حصته وهو اربع مائة الى ستة مائة  
القبوضة يكون بينهما قاض خيره حصته وهو اربع مائة باطل في قول ابي يوسف حتى  
لو قبض الشريك الاخر سباً كان للموخر ان يشاركه في القبوض وعلى قول ابي يوسف  
ومحمد رحمهما الله تاخيره في حصته جاز وان كان دينها واجبا باده احد ما بان  
كانا شركيين شركته عنان فان اجل الذي ولي الادائه صحتا جيله في جميع الدين  
وان اقر الذي لم يباشر الادائه على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يصح تاخيره في حصته  
وعلى قولهما يصح وان كان متفاديين فاحل احدهما ديناً كان من المعاضة صح تأجيل  
عند الكل في ايها اجل والوكيل بالبيع اذا اجل الثمن بعد البيع صحتا جيله في قول  
ابي حنيفة ومحمد وعلى قول ابي يوسف رحمهم الله لا يصح وان حط احد الشريكين

شياً

شياً ان كان الصالح عاقداً جاز حط الكل او بعضها في قول ابي حنيفة ومحمد ويضمن نصيب  
شريكه ان حط الكل اما اذا حط البعض فلا لأنه مالك وفي نصيب صاحبه عاقداً العاقد  
بذلك الخط في قول ابي حنيفة ومحمد فيصح حكمه وان لم يكن الصالح عاقداً يجوز الخط في  
نصيبه عند الكل لأنه مالك وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل لأنه ليس بمالك ولا  
عاقداً وصلح الصبي التاجر يجوز فيما فيه صلح البالغ الا الخط بغير عيب **باب**  
**فيه صلح العمال والصلح من الامانات والمضونات والجنابات والحقوق والحذور**  
رجل دفع غزلاً الى خايطك فخالفا خايطك شرطه بان امره ان يبيع له ثوباً سبعة  
في اربع فنقص ونسجه خنكاً في اربع او زاد على ما شرط كان لصاحب الغزل الخيار  
ان يماخذ الثوب واعطاه اجر مثله وان شاترك الثوب وضمنه غزلاً مثل غزله  
وهي بعروفة فان صالحه على ان ترك الثوب على الخايط على ان يعطيه الخايط دراهم  
مسماة الى اجل ذكر في الكتاب انه لا يجوز هذا الصلح قالوا فانه يملك اذا ترك  
صاحب الغزل الثوب على الخايط وضمنه غزلاً مثل غزله ثم صالحه بعد ذلك  
على دراهم الى اجل لان الغزل دين في ذمة الخايط فاذا صالحه من ذلك على دراهم  
الى اجل كان ذلك ديناً دين وهو حرام اما اذا اختار صاحب الغزل  
اخذ الثوب ثم صالح الخايط على ان يكون الثوب للخايط بدرهم معلومة  
الى اجل كان جاز ولو اولاها تصالحا على ان ياخذ صاحب الغزل الغزل ويعطيه  
الخايط بعض الاجر ويحط عنه البعض كان جازاً ولو دفع الثوب الى قصار فحرق  
القصار بقية فصالحه ربح الثوب على دراهم ليكون الثوب للقصار وعلى دراهم  
ليكون الثوب لرب الثوب فان صالحه على دراهم مسماة ليكون الثوب للقصار  
كان جازاً اهاله كانت الدراهم او موقلة لان ما يعطى القصار بدل عن الثوب  
وكذا لو صالح القصار على ان يدفع القصار الثوب مع دراهم مسماة الى صاحب  
الثوب وان كان الصلح بينهما على ان ياخذ القصار حنطة مسماة الى اجل  
ويحط عنه الحرق كان ذلك جازاً في حصته الثوب ولا يجوز في حصته الحرق  
لان حصته الحرق دين على القصار فاذا صالحه على حنطة الى اجل كان ذلك  
في حصته سلباً براس مال هو دين فلا يجوز ويجوز في حصته الثوب لان فيما



يخفى الثوب يكون القصار مشتركا في الثوب لحظا الي اجل ذلك كما يزاو لو هلك الثوب  
 عند القصار فقال القصار قد هلك ثم صاحبه على دراهم ولا يجوز في قول ابي حنيفة  
 ويجوز في قول ابي يوسف رحمه الله ولو ان القصار رد الثوب على صاحبه فطلب الاجر  
 وادعى صاحب الثوب انه اوفاه الاجر لا يصدق صاحب الثوب فان اخطأ على  
 ان صاحب الثوب ياخذ من القصار نصف الاجر وهو دراهم على ان يقصر له القصار  
 هذا الثوب الاخر جاز ذلك ولو ادعى القصار انه دفع الثوب الي صاحبه فطلب  
 الاجر وكذب به رب الثوب فصالح من الاجر على نصفه جاز لان القصار اسقط نصف  
 الاجر السراعي الخاص والمشتراك اذا قال ماتت شاة من الغنم او اكلت السبع  
 او سرقت فصالح رب الغنم على دراهم معلومة لا يجوز في قول ابي حنيفة  
 رحمه الله لان عنده الاجر المشترك فيها هلك في يده لا بصنعة بمنزلة المودع  
 ومع المودع لا يجوز هذا الصلح في قول ابي حنيفة فكذلك هذا او على قول محمد يجوز  
 الصلح مع الراعي خاصا كان او مشتركا لان عنده الصلح مع المودع جاز في الراعي  
 او في **وقال ابي يوسف** رحمه الله ان كان الراعي مشتركا جاز الصلح  
 لان عنده الاجر المشترك صان لما هلك في يده وان لم يكن بصنعه فيجوز  
 الصلح معه كما يجوز مع الغاصب والاجر الخاص بمنزلة المودع وعنده الصلح مع  
 المودع لا يجوز فكذلك مع الاجير الخاص رجل اودع رجلا شيا فقال المودع هات  
 الوديعه او قال رد دفعا عليك وانكر صاحبه الرد او الهلاك كان القول  
 قول المودع مع اليمين ولا شيء عليه فان صاحبه صاحب الوديعه بعد ذلك على  
 شيء فهو على وجوب احدها ان يدعي صاحب المال الا بداع فقال المستودع  
 ما اودعني شيئا ثم صاحبه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم كان الصلح بيني جوازه على  
 زعم المدعي وفي زعم المدعي انه صار غاصبا بالجهود فيجوز الصلح معه والوجه  
 الثاني اذا ادعى صاحب المال الوديعه وطالبه بالرد فاقبل المستودع بالوديعه  
 وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صاحبه على شيء معلوم  
 جاز الصلح في قولهم والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك  
 والمودع يدعي الوديعه او الهلاك ثم صاحبه على شيء جاز الصلح في قول محمد وابي

يوسف

يوسف الاخر واختلفوا في قول ابي حنيفة رضي الله عنهم والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله  
 وهو قول ابي يوسف الاول وعليه الفتوى واجمعوا على انه لو صلح بعد ما حلف المستودع  
 انه رد او هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل بيع المودع والوجه  
 الرابع اذا ادعى المودع الرد او الهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يكذب به  
 بل سكت ذكر الكرمي رحمه الله انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي يوسف الاول والاخر  
 ويجوز في قول محمد رحمه الله ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لا يصدقه  
 في ذلك ولم يكذب به فصالحه على شيء ذكر ما انه يجوز هذا الصلح في قولهم وان اختلفا  
 بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قتل الصلح انما قد هلكته او ردته فاعلم يصح الصلح  
 في قول ابي حنيفة فان قال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول صاحب المال ولا يتبطل  
 الصلح ولو رهن متاعا بدينه درهم وقيمة الرهن ما يتاد بهم قال المرتقن هلك الرهن  
 لم يهلك فاصطلم على ان يرد المرتقن عليه خمسين درهما وبراءه عن الباقي كان باطلا  
 في قول ابي يوسف رحمه الله لان هذا صلح عن الزيادة على الدين والزيادة على الدين  
 امانة فيكون بمنزلة المودع اذا ادعى هلاك الوديعه وانكر صاحبه فاصطلم على  
 شيء كان باطلا وكذا الجواب اذا ادعى المرتقن رد الرهن على الراهن وانكر الراهن واللفظ  
 الراهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يقرب به المرتقن ولم ينكر فاصطلم على شيء جاز الصلح  
 في قول والمستعير بمنزلة المودع فيما قلنا رهن غصب عبد ثم صاحبه على قيمته على  
 الغفاله او الي اجل ثم اقام الغاصب بينة ان قيمته اقل من الالف لا تقبل بينته  
 في قول ابي حنيفة وفي قول صاحبه يقبل ويسترد الزيادة عند ابي حنيفة  
 رحمه الله الصلح عن المصوب على اكثر من قيمته جاز وعنده صاحبه باطل قالوا  
 هذا اذا كان الغصب في ذاته بان كان المصوب عبد ابقا او حاشبه ذلك  
 اما اذا كان مستهلكا حقيقة لا يجوز على اكثر من قيمته في قولهم حتى لو  
 تضاد قائما ان الصلح وقع على اكثر من قيمته كانا عليه رد الزيادة انما  
 الخلاف فيما اذا اختلفا في ذلك فاقام الغاصب بينة على ان الصلح وقع على  
 اكثر من قيمته عند ابي حنيفة لا يقبل هذه البينة والصحيح ان الصلح  
 على اكثر من قيمته يجوز عند ابي حنيفة ان كان مستهلكا ولو تضاد قائما على



ذلك لم يجب بحلته رد الزيادة واجتمعوا في العبد بين شريكين اذا اعتق احدهما  
 نصيبه وهو موسر فاختار الساكن تصنيفه فصالحه على اكثر من نصف الغنة  
 لا يجوز ولو كان المعتق معسرا فصالح العبد على الاستيفاء على اكثر من نصف  
 القيمة لا يجوز والقبض اذا قضى بالشفعة للشفيع باكثر من الثمن الذي استراه  
 المشتري ورضي به الشفيع لا يجوز رجل صالح رجل عن نصف دار على ان يبرأ من  
 النصف الباقية او قال له اصالحك على نصف هذه الدار على ان لا حق له في النصف  
 الباقية فصالحه على ذلك ثم اقام المدعي بيعة على ان كل الدار له قال محمد رحمه الله  
 يعقبه له بجميع الدار الا ان يكون المدعي قال بعد الصلح على وجه الاقرار لاحق في  
 في النصف الباقية فحينئذ لا يعقبه للمدعي بجميع الدار رجلا ادعي على رجل سرقه  
 متاع ثم صالحه على مائة درهم يعطيه المدعي للشارق على ان يقر السارق بالسرقة  
 ففعل هذا على وجه ثلاثة امان ان يكون السرقة عروضا او دراهم او دنانير  
 وكل ذلك على وجهين اما ان يكون السرقة قائمة او مستهلكة فان كانت عروضا  
 وهي قائمة بعينها جاز الصلح وتصير السرقة ملكا للشارق بالمائة التي دفعها  
 السارق الى المدعي لان الاقرار المقرون بالعوض يكون عبارة عن ابتداء  
 التملك لما قلنا وان كان العوض مستهلكا لا يجوز الصلح لان السارق يكون  
 مملكا بهذا الصلح قيمة السرقة من المدعي بالمائة التي يدفعها الى المدعي وذلك  
 باطلا لان القيمة مجهولة وتملك المجهول الذي يحتاج الى التسليم باطلا وان كانت  
 السرقة دراهم ذكر في الكتاب انه لا يجوز الصلح سوا كانت السرقة قائمة او  
 تكن قالوا واول ذلك اذا كان لا يعلم مقدار الدرام السرقة اما اذا علم انها كانت  
 مائة جاز اذا قبض المائة في المجلس لان الصلح حينئذ يكون تملك المائة بالمائة  
 فيجوز ونسقط قبضه في المجلس وان كانت السرقة ذهبا فصالح على دراهم ذكر في  
 الكتاب انه يجوز سوا كانت السرقة قائمة او مستهلكة اما اذا كانت قائمة فجواز  
 الصلح ظاهر لان تملك الذهب المشاء والية بالدرهم جائز وان كان لا يعلم وزن  
 الذهب فيكون صرفا معتبرا فيها حكم الصرف واما اذا كان الذهب مستهلكا  
 ذكر انه يجوز الصلح واول ذلك اذا علم وزن الذهب اما اذا لم يعلم لا يجوز لان تملك

التأني اذا قضى  
 بالشفعة

الذهب

الذهب بالدراهم اذا لم يكن الذهب معلوما ولا مشاءا الية باطل رجلا ادعي على رجل دراهم او  
 فضة او وجهين اما ان يدعي ذلك عمدا او خطأ فاذا ادعي عمدا وانكر المدعى غلته  
 فصالحه المدعي على ان يأخذ المدعى غلته مائة ويقر بذلك كان الصلح باطلا والاقرار  
 باطلا لا يوجب هذا الاقرار لان الاقرار المقرون بالعوض عبارة عن ابتداء التملك  
 وتملك القصاص في النفس والطرف باطل فلا يصح الصلح والاقرار وان ادعي دمر  
 خطا او جراحة حفاظا فذلك الجواب لان المدعى غلته يصير ملكا للدين المدعي  
 بالمال الذي يأخذه من المدعي وتملك الدين بالمال باطل لان الدين مجهوله  
 فانها من الدراهم عشرة الاف ومن الدنانير الف دينار ومن الغنم الف ومن الاسل  
 مائة فلا يصح هذا الصلح رجلا قد ف محصنا او محصنة فاراد المقدرة فخذ القدر  
 فصالحه القادر على دراهم مسماة او على شيء اخر على ان يعفو عنه فنقل لم يجز الصلح  
 لان المبال وعل سقط الحد ان كان ذلك قبل ان يرفع الامر الى القاضي بطل الحد  
 وان كان ذلك بعد ما رفع الى القاضي لا يبطل الحد وكذا رجل زنا بامرأة رجل فعلم  
 الزوج واراد اخذها فصالها معا او احدهما على دراهم معلومة او شيء اخر على ان  
 يعفو عنها كان باطلا لان اخذ الماله وعفو باطل سواء كان قبل الرفع او بعد  
 والرجل اذا قد فرأته المحصنة في وجب اللعان ثم صالح على مال على ان لا يطلب  
 اللعان كان باطلا لا حب المال وعفو عنها بعد الرفع باطل وقبل الرفع جائز ولو ان  
 رجلا اخذ سارقا في دار فبيع فاراد ان يدفعه الى صاحب السرقة بعد ما اخرج  
 السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم في كف عنه كان باطلا وعليه  
 ان يرد المال على السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا حب المال على السارق  
 ويرى عن الخصومة اذا دفع السارق السرقة الى صاحبه ولو كان هذا الصلح من صاحب  
 السرقة بعد الرفع الى القاضي اذا كان ذلك بلفظ العفو لا يصح العفو ولا اتفاق  
 وان كان بلفظ المصبة والبراءة عند فاسقط القطع والامام او القاضي اذا صالح  
 شارب الخمر على ان يأخذ منه مالا او يعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على  
 شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفع او بعد والله سبحانه وتعالى اعلم

**باب الصلح عن العتق وعما يتعلق به رجل له**



شفعة في دار فصال المشتري فهو على وجه ثلاثة ان جرى الصلح بينهما على ان ياخذ الشفع نصف او ثلثا او ربعا بحصة من الثمن كما ذكرنا ذلك قالوا ان كان هذا الاصطلاح بينهما بعد ما تاكد حق الشفع بطلان الواتبة وطلب الشفعة فان الشفع يكون اخذ اما اخذ بالشفعة لا بالشر المبتدأ ويصير مسئلا الشفعة فيما بقي حتى لو كان هذا الشفع شريكا في الدار المشتراة او في الطريق كان للمجار ان ياخذ النصف الذي سلم فيه الشفع وان كان هذا الاصطلاح بينهما قبل الشفعة يكون المصالح اخذ النصف الذي اخذ بالشر المبتدأ فيصير مسئلا الشفعة في الكل ويكون للمجار ان ياخذ الكل بالشفعة ان كان المصالح جارا للدار ولو كان الشفع في هذه الوجه شريكا في المبيع او في الطريق نتجده له الشفعة بهذا الاخذ كما ان المشتري النصف الذي اخذ لان الاصطلاح على اخذ البعض يكون بمنزلة السكوت عن الطلب في الباقي فان كان ذلك قبل تاكده حق الطلب بطلت شفيعته وان كان بعد التاكيد لا تبطل قال رجل اشترى اشترى دارا لها شفع فصال الشفع على ان يعطي المشتري دارا مسماة ليس الشفع الشفعة بطلت شفيعته ولا يجب المال وان كان اخذ المال رده على المشتري ولو جرى الصلح بين الشفع والمشتري على ان ياخذ الشفع بيتا معينان من الدار بحصة من الثمن على ان يسلم الشفعة في الباقي لا يجوز هذا الصلح بخلاف ما اذا جرى الصلح بينهما على ان ياخذ النصف بنصف الثمن لا حصنة البيت من الثمن غير معلومة لا تعرف الا بالتقويم فيبطل الصلح واذا لم يجز الصلح بقيت شفيعته في جميع الدار بخلاف ما اذا صالحت الشفعة على ان يعطي المشتري للشفع دارا معلومة ليس الشفعة فان لم اذبح الصلح ولم يجب المال تبطل شفيعته وههنا اذا لم يجز الصلح لا تبطل شفيعته لان ثمة لما اخذ الدارهم وترك الشفعة فقد اخرج عن الشفعة وههنا ما اخرج عن الشفعة اصلا ولو اصطالحا على ان ياخذ الشفع الدار بالكثر من الثمن الذي اشتراه المشتري جاز ويكون هذا الصلح بمنزلة الشر المبتدأ يلزمه جميع ما قبل ولو اشترى رجل دارا قاضي رجل شفعها من الدار انه وطلب

ولو اصطالحا على ان ياخذ الشفع الدار بالكثر من الثمن الذي اشتراه المشتري

وطلب الشفعة في الباقي فصالح المشتري على ان ياخذ المدعي نصف الدار بنصف الثمن على ان يرضيه عن الباقي جاز رجل اشترى ارضا وسلم الشفع الشفعة ثم ان الشفع عهد التسليم فصالح المشتري على ان اعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ وكذا الوفاق الشفع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثه الشفع على نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ ولو ما قاتل المشتري فصالح ورثه المشتري الشفع على ان يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون اخذ بالشفعة لا بيعا مبتدأ لان الشفعة تبطل بموت الشفع لا بموت المشتري ولو ادعي رجل شفعة في دار فصالح المشتري على ان يعطي المشتري للشفع دارا اخرى ببرايم مسماة على ان يسلم الشفع الشفعة في هذه الدار لهم كان فاسدا ولو ادعي رجل فقا في دار في يد رجل او ادعي كل الدار فصالح المدعي على دارهم مسماة او على ان يترك الخصومة رجل شفع الدار التي ادعاه المدعي فاراد ان ياخذها بالشفعة من المدعي على هذا الصلح لا يكون ولو جرى الصلح بين المدعي والمدعي على ان يعطي المدعي للمدعي دارا مسماة وياخذ الدار كان للشفع فيه الشفعة وحيه الفرق كما مر رجل له ظله او كسيف سارح في الطريق في خاصمة انسان في رفع الظله او طرحها او لا يقول اذا اراد الرجل ان يجعل على الطريق الاعظم ظله او ما اشبه ذلك كان لكل واحد ان يمنع عن ذلك وان يخصمه في رفعها بعدما وضعها كانت الظلة تضرب العامة او لم تضرب قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه ان كانت تضرب العامة فكذلك وان كانت لا تضرب كان لكل اخذ ان يمنع عن الوضع وليس له ان يخصمه في الرفع وعن ابي يوسف رحمه الله في روايته لا يكون له حق المنع ايضا اذا كانت لا تضرب العامة ابي حنيفة رحمه الله جعل الطريق العام بمنزلة الطريق الخاص في ان ذلك بالشرك او لم يضرب كان لكل واحد من الشركاء حق المنع والخصومة في الرفع فكذلك في الطريق العام وهل يباح بناء الظلة على الطريق العام ذكر الطحاوي رحمه الله انه يباح ولا يثم بذلك اذا كان لا يضرب العامة قبل ان يحاصره فيه اعدان هو صم في رفعها فلم يرفع الا يباح له الانتفاع بها بعد ذلك وقال ابو يوسف



ويحمد رحمهما الله ان كان لا يضر باحد كان له الانتفاع بها اذا ثبت هذا اجابنا الى المسئلة  
 رجل له ظلة او كيف تشاور على الطريق فخاصه انسان في رفعه فصالحه صاحب الظلة  
 على دراهم معلومة لشرك الظلة في موضع في موضعين ان كانت الظلة على  
 الطريق الاعظم لا يجوز الصلح وكان لهذا المصالح ولغيره ان يخاصه في رفعه سواء  
 كانت الظلة قديمة او حديثة او لا يعرف حالها لان صاحب الظلة والمخاضم في الطريق  
 العام شركه وفي الشركه العامة احد الشرك لا يملك الا عتياض وانما يكون  
 لكل واحد حق الخصومة في الدفع والمنع بطريق الحسبة وقال بعض مشايخ بلخ انما  
 يملك الخصومة اذا لم يفعل هو مثل ذلك انما اذا فعل مثل ذلك لغيره ان يخاصه  
 ثم بطلان الصلح ظاهر فيما اذا كانت الظلة حديثة وان كانت قديمة كان لصاحب  
 الظلة حق الترك قبل الصلح فلا يصح اعطاء العوض على الترك فيبطل اعطاء العوض  
 وان كان لا يدري حالها لا يصح الصلح ايضا لانها ان كانت قديمة لا يصح الصلح  
 ايضا وان كانت حديثة فكذلك فلا يصح الصلح ايضا هذا اذا خاصه واحد من العامة  
 فان خاصه الامام فصالح على ان يعطي صاحب الظلة مالا معلوما على ان يترك  
 الظلة في موضع فان كانت حديثة وراي الامام مصلحة المسلمين في ان يأخذ مالا  
 ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك ان كانت الظلة لا تنص بالعامة لان الامام  
 يملك الا عتياض عما يكون للعامة اذا كان احد العوض مصلحة لهم هذا اذا جري  
 الصلح على ان يترك الظلة على حالها فان اصطالحا على ان يعطي المصالح لصاحب  
 الظلة مالا معلوما ليرفع الظلة جاز لان فيه منفعة العامة بتفريع الهواء ولو كان  
 الظلة على طريق غير ما قد فصالح واحد من اهل السكة صاحب الظلة على ان يأخذ  
 المخاضم مالا معلوما على ان يترك الظلة على حالها ان اصناف الصلح التي جميع الظلة  
 فقال صالحك لهذا المالا على ان يترك جميع الظلة في موضع في موضع يصح هذا الصلح  
 في حصته ويوقف في حصته لشركا لان شركته ملك ان اجاز الشركه  
 جاز الصلح في الكل ويكون بدل الصلح بينه وبين الشركه وان لم يحضر او رفعوا  
 الظلة بطل الصلح في حصته الشركه ويكون لصاحب الظلة حق استرداد حصته  
 من البدل وهو يبطل الصلح في حصته المصالح اختلف فيه المشايخ قال بعضهم

يبطل

يبطل ولصاحب الظلة ان يرجع عليهم حصته من البدل لان الصلح صحيح في حقه حتى لو بني  
 صاحب الظلة بآب لا يكون لهذا المصالح حق الخصومة مع هذا اذا كانت الظلة حديثة  
 فان كانت قديمة فالصلح باطل لان الترك حق مستحق لصاحب الظلة ليس لاحد ان  
 يرفعها فلم يستفد بهذا الصلح شيئا لم يكن فان اصطالحا على ان يعطي المصالح صاحب  
 الظلة مالا معلوما ليرفع الظلة ان كان المصالح من اهل السكة والظلة حديثة لثقلته  
 فيه المشايخ **قال بعضهم** يجوز اذ كان كما لو كانت الظلة قديمة لان فيه تفريع الهواء  
 وقال بعضهم لا يجوز ذلك والصحيح هو الاول لان فيه منفعة لاهل الطريق ولو فعل ذلك  
 اجنبى صح هذا الصلح فهذا الذي رخص له تخلة في ملكه وخرج سعة الى ارض جارة كان  
 للجيران يقطع ويخرج الهواء ملكه لان من ملك ارضا ملك ما تحتها الى الثرى وما فوقها الى السماء  
 فكان له ان يقطع وهذا اذا كان لا يمكنه تفريع الهواء الا بالقطع وان كانا يمكنه تفريع  
 الهواء بدون القطع بالمد الى النخلة والشدة عليها فانه لا يقطع بل بامر صاحب النخلة  
 بالتفريع فان قطعه هو كما ناضا منا وان كان لا يمكنه التفريع الا بالقطع انما لا يضمن  
 اذا قطع هو من موضع لورفع الامري صاحبها يقطع صاحبها من ذلك الموضع فان  
 قطع اعلى منه او اسفل في موضع يتضرر صاحب النخلة بذلك وصاحب النخلة يتكفل  
 من تفريع الهواء بالقطع في موضع اخر من غير ضرر يكون ضامنا لانه فوت على صاحب  
 النخلة منفعة متصودة من غير ضرر وكذا اذا كان لرجل نخلة او قاله او زرع في ارض  
 غيره بغير ان كان لصاحب الارض ان يامر بالتفريع فان قطع صاحب الارض وتلف غلته  
 ضمن اذا كان صاحب الزرع متمكنا من تحويل الشجر والزرع الى ارض اخرى من غير ان  
 هلك غلته ماله ثم في الموضع الذي لا يضمن الجار يقطع السقف اذا قطع فانه لا يرجع  
 على صاحب النخلة بما انفق في مونة القطع وان كان مضطرا الى التفريع لانه يتمكن  
 من دفع الضرر برفع الامري القاضيه حتى يحضر صاحب النخلة بالقطع او بامر صاحب الدار  
 بالقطع ان كان صاحب النخلة غائبا فاذا قطع بامر القاضيه يرجع على صاحب النخلة  
 بما انفق في القطع وان كان ذلك في موضع لم يكن هناك قاض ففقط هو كان له ان  
 يرجع على صاحب النخلة فلوان صاحب النخلة صالح جارة على دراهم معلومة لترك  
 السقف على حاله ولا يقطع لا يجوز هذا الصلح بخلاف الظلة اذا كانت على سكة غير

طلب نفس اخرج  
 السقف الى ارض جارة

مطلق نفيس  
 من ملك ارضا ملك  
 ما تحتها الى الثرى  
 وما فوقها الى السماء



نافذة فخاصة أهل السكة في ذلك فصلهم على دراهم معلومة ليس كمال الظلة على حاله فإنه يجوز  
 ولا يبقى لهم حق الخصومة بعد ذلك وكذا لو كانت الظلة على طريق العامة فصالح صاحبه  
 الظلة مع الامام على دراهم معلومة ليترك الظلة على حاله فإنه يجوز ذلك لأن السعف  
 يزاد ويؤكل ساعة ولا يدري انكم ياخذونها الصواب بخلاف الظلة رجل له باب في غرة  
 او كوة فخاصه جاره فصالح جاره على دراهم معلومة بيد فحق الجار ليرك الكوة ولا  
 يسدّها كان ذلك باطلا لأن الجار ظالم يمنع صاحب الكوة عن الانتفاع بماله نفسه وانما  
 ياخذ المالك ليكشف عن الظلم واجب وكذا لو كان الصلح بينهما على ان ياخذ صاحب  
 الكوة دراهم معلومة لبيد الكوة والباب كان باطلا لأن الجار انما دفع المالك ليمتنع صاحب  
 الكوة عن التصرف في ملكه ولا انتفاع بماله نفسه لا على وجه الازالة والتخليص من الغير  
 وذلك باطل والله اعلم **فصل في الصلح** عن دعوى العتق مسائل هذا  
 الفصل لا يتخلو من وجوه أربعة اما ان يكون الصلح عن المعلوم على معلوم او عن المجهول  
 على مجهول وعن المعلوم على مجهول او عن المجهول على معلوم اما الاول رجل ادعى سبي  
 معلوما من الدار نصف او ثلثا او ما اشبه ذلك او ادعى كل الدار فاقرا المدعي عليه بذلك  
 او انكر فصالحه من ذلك على مال معلوم جاز ذلك لأن الصلح اوسع بابا من البيع ثم بيع المعلوم  
 بالمعلوم جاز فالصلح اولى وان صالح من المجهول على مجهول ينظر في ذلك ان كان الاحتياج  
 فيه الى التسليم والتسليم نحو ما اذا ادعى حقاني دارني بيد رجل فقال لي حقاني هذه الدار  
 والمدعي عليه يدعي لنفسه حقاني ارضني فبذل المدعي ولم يبيع احدهما شيئا فمظلم  
 على ان يترك كل واحد منهما دعواه ويبرأ صاحبه عن الخصومة كان جاز لا سيما في هذا الصلح  
 لا يحتاجان الى التسليم والتسليم وان كان الصلح على مجهول يحتاج فيه الى التسليم والتسليم  
 نحو ما اذا ادعى حقاني دارني يسلم فاصطلم على مال معلوم يعطيه المدعي ليسلم المدعي  
 عليه ما ادعاه المدعي لا يجوز هذا الصلح لأن المدعي عليه يحتاج الى تسليم ادعاه المدعي  
 فادالم يسلم مقدار ذلك لا يدري ما اذا يسلم اليه فلا يجوز وان اصطلم على ان ياخذ المدعي  
 مالا معلوما ليرك دعواه ويبرأ عن الخصومة جاز ذلك سواء كان المدعي عليه مقرا  
 بما ادعاه المدعي او منكر وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز هذا الصلح اذا كان منكر المسألة  
 معروفة ولو ادعى رجل حقاني دارني بيد رجل ولم يسلم فصالح على بيت معلوم من هذه الدار

الصلح على فتح الكوة وترك الظلة

وهو عليه

وفي دار

وفي داره اخرى جاز لأن هذا صلح عن المجهول الذي لا يحتاج الى تسليم على معلوم وان حاله  
 على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم اقام المدعي بعد ذلك بينة ان جميع الدار له  
 لياخذ الباقي بظواهر الرواية لا تقبل بينة وروي ابن سماعه عن محمد رحمهما الله انها  
 تقبل وتقتضي به جميع الدار ولو ان المدعي لم يقيم البينة ولكن المدعي عليه اقران الدار للمدعي  
 مع اقراره ويومر بتسليم الدار الى المدعي ولو ادعى رجل حقاني دارني بيد رجل فصالحه  
 على سكة بيت معين من هذه الدار ابدأ او قال حيت يموت لا يجوز ذلك ولو صالحه  
 على دار اخرى او على ارض اخرى جاز باتفاق الرواية رجل ادعى في حائط رجل موصع  
 جديع او ادعى في داره طريقا او مسيل ماء فجد المدعي عليه فصالحه على دراهم مسماة  
 فهو جاز لا نه صلح عن المجهول على معلوم ولو ادعى في يد رجل حقا فصالحه من ذلك على  
 مسيل ماء او على ان يضع على حائطه من كذا كذا احد عاكنا ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك  
 وقتا معلوما سنة او اكثر اختلف فيه المشايخ رحمهم الله قال الكرخي رحمه الله يجوز  
 هذا الصلح لأنه لو استاجر حائط البيضة عليه جديع وعاش معلومة مدة معلومة او  
 استاجر طريقا لم يفسد معلومة جاز فكذا الصلح **وقال الفقيه ابو جعفر**  
 رحمه الله لا يجوز هذا الصلح وان ادعى رجل حقاني دارني فصالح على طريق من كان ما اذا صالح  
 على ان يكون رقبته الطريق للمدعي فهو جاز بزيادة اتفاق الروايات لأن ربيع رقبته  
 الطريق يجوز باتفاق الروايات فكذا الصلح على الطريق وان كان الصلح على حق المرور  
 فيه روايات لا نفي جواز بيع حق المرور واختلاف الروايتين يجوز في رواية ولا يجوز  
 في رواية فكذا الصلح على حق المرور ابيع مسيل الماء وبيع حق وضع المجد وعمر  
 لا يجوز باتفاق الروايات فكذا الصلح على ذلك ولو ادعى في علو رجل حقا فصالحه  
 على بيت معين من هذه العلو او على بيت معين من علو اخر فهو جاز لا نه صلح عن  
 المجهول على معلوم ولو ادعى في ارض رجل حقا فصالحه على شرب بئر شهر لا يجوز  
 ولو صالحه على شرب بئر ما جاز اعتبار الصلح بالبيع ولو ادعى دار رجل حقا او ادعى  
 كل الدار فصالحه على كذا كذا اذا راها مسماة من الدار لا يجوز في قول ابي حنيفة رضي  
 الله عنه ان عنده لو باع كذا كذا دارا عامسة من الدار لا يجوز في قول ابي حنيفة رضي  
 الله عنه قول صاحبه جاز البيع فيجوز الصلح ولو ادعى دار عامسة من دار رجل فصالحه

كما لو استاجر بيضع عليه جديع



المدعى عليه على دراهم مائة جاز عند الكل ولو صلح على نصيب المدعى عليه من داره بغير جد  
 فقرر بذلك ان كان المدعى يعلم نصيب المدعى عليه من ذلك جاز عند جميعهم جميعا لا  
 لو اشترى نصيبا من داره واشترى يعلم مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم  
 مقدار نصيب البايع والبايع يعلم او البايع والمشتري لا يعلم ان لا يجوز في قول ابي  
 حنيفة فكذلك الصلح **وعند** ابي يوسف يجوز البيع فكذلك الصلح وقول محمد رحمهم الله  
 مضطرب ولو ادعى في بيتا بغير جد حقا وصالح المدعى عليه من ذلك على ان يثبت  
 على سطحه سنة ذكر في الكتاب انه يجوز **فالبعض المشايخ** هذا اذا كان  
 السطح مخرقا لم يكن مخرجا لا يجوز الصلح كما لا يجوز اخراج السطح وقال بعضهم يجوز  
 الصلح على كل حال مخرقا كان او لم يكن فكذلك الاجازة **وقالبعض** مشايخنا اجازة  
 السطح للبيوتة عن اصحابنا روايتان في رواية كتاب الصلح يجوز ونحو رواية الاجازة  
 لا يجوز واتفقت الروايات على انه لو استأجر علوا لبيتي عليه لا يجوز رجل ادعى  
 نصف داره بيد انسان فصالحه الذي يبيع فيه على دراهم مائة ودفع الدراهم  
 اليه ثم استحق نصف الدار بطل المدعى يرجع المدعى عليه على المدعى بتي من بدل الصلح  
 فهو على وجهين اما ان كان المدعى يدعي نصف الدار شيئا او يدعي نصفها معينا  
 فان ادعى نصفها شيئا فهو على وجه ثلاثة اما ان قال المدعى النصف في النصف  
 والنصف للمدعى عليه او يقول النصف لي وكذا ادري ان النصف الاخر لي او قال  
 النصف لي والنصف الاخر فلان غير المدعى عليه فان قال النصف لي والنصف للمدعى  
 عليه فصالحه المدعى عليه على دراهم ثم استحق نصف الدار يرجع المدعى عليه  
 على المدعى بنصف الدار لانه لو استحق كل الدار يرجع جميع البدل فاذا استحق  
 النصف يرجع بنصف البدل ولو قال النصف لي وكذا ادري ان النصف الاخر  
 لي او قال النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار شيئا او لا يرجع المدعى  
 عليه على المدعى بتي من البدل لانه لما اقربا النصف الاخر للمدعى عليه فلا  
 يرجع بتي كما لو ادعى حقا في دار فصالحه المدعى عليه ثم استحق بتي من الدار  
 فان المدعى لا يرجع على المدعى بتي وان كان المدعى قال النصف لي والنصف  
 الاخر فلان اخرج المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه فاستحق نصف الدار

مطال اشترى  
 نصيبا من داره  
 علم ان نصيبه مقدار  
 النصيب جاز لا

**قال** النصف لي والنصف الاخر فلان  
 المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعى عليه بتي من البدل  
 لان قوله النصف الاخر فلان باطل لانه اقرب على يد الغير ولا يصح اقراره فيصير  
 كانه قال النصف لي وسكت وان كان المدعى ادعى نصفها معينا فصالحه المدعى عليه  
 ثم استحق النصف الذي كان يدعيه المدعى يرجع المدعى عليه بجميع البدل على المدعى  
 وان استحق النصف الاخر لا يرجع بتي وان استحق نصف شي من الدار يرجع المدعى  
 عليه بنصف البدل على المدعى اعتبارا للبعض بالكل رجل ادعى دارا بغير جد فانكر  
 المدعى عليه ثم اصطالحا على ان يبسكن المدعى عليه سنة ثم يدفعها اليه المدعى جاز ذلك  
 وكذا لو ادعى ارضانية بغير جد انفاله فاصطالحا على ان يبسكن المدعى في يد خمس  
 سنين على ان يكون رقبته الارض للمدعى جاز ذلك لان المدعى عليه في منفعة  
 الارض لنفسه وقتا معلوما وجعل رقبته الارض للمدعى رجل ادعى ارضا وشيئا  
 فاصطالحا على عبد معين للمدعى عليه برفع المدعى ثم اقام العبد البينة انه خرا ومنه  
 قتله بينه العبد بطل الصلح ويعود المدعى على دعواه رجل اشترى دارا فاختذها  
 مسجدا ثم ادعى رجل فيه دعوى فصالحه الذي جعلها مسجدا او الدين المسجدين  
 اظهرهم جاز الصلح رجلان ادعيا ارضا ودارا في يد رجل وقالا في راسها  
 من ابينا فمحمد الذي يبيع به فصالحه احدهما عن حصته على مائة درهم  
 فاراد الاخر ان يساركة في المائة لم يكن له ان يساركة لان الصلح معاوضة  
 في ربح المدعى فداعى اليه ربح المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كارهيه  
 فلا يثبت للمشتري حق الشراكة في بدل الصلح بالسك **وعن** ابي يوسف  
 رحمه الله في رواية لشركته ان يساركة في المائة رجل ادعى لثمة في ارض رجل انها  
 له باصلا فمحمد المدعى عليه ثم صالحه على ان يخرج من ثمة العام يكون للمدعى لا يجوز  
 ذلك الصلح لان هذا صلح وقع على معدوم مجهول يحتاج فيه الى التسليم والتسليم  
 ولو كان على وجود مجهول لا يجوز الصلح فهذا اولى والله اعلم **باب**  
**في الميطان والطرف** ومجاري الماء هذه الباب مشتمل على فصول الفصل الاول  
 في استحقاق الحايطة والخصومة فيه وما يكون لاحد الشريكين ان يفعل



هذا هو  
المراد  
بما هو  
مذكور

في الجدار المشترك رجلان تنازعاً في حائط بين دارين وهو متصل ببناء أحدهما يقضي  
به لصاحب الاتصال وقد ذكرت هذه المسئلة في كتاب الدعوى من هذا الكتاب بغير  
فلا بعده جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك  
الاباؤن الشريك بذلك أو لم يضرب جدار بين دارين المقدم ولا أحدهما منات وتسوع  
فأراد صاحب السبل بناءه في الآخر قال بعضهم لا يحل إلا في **قال الفقهاء**  
أبو الليث في زماننا لا بد أن يكون بينهما ستره قال مولانا رحمه الله وينبغي أن يكون  
الجواب على التفصيل أن كان أصل الجدار يحتمل القسمة بأن يمكن لكل واحد منهما أن  
يبني في نصيبه ستره لا يحل إلا في البناء وإن كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة  
على هذا الوجه بامر القاضي بالبناء جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات  
فهو الجدار فرقع أحدهما أو بناه بماله نفسه ومنع الآخر من وضع الحمولات  
على ما كان عليه في القديم **قال الفقهاء** أبو بكر الأسكاف في نظر أن كان عزم  
موضع الجدار حاله لو قسم بينهما أصاب كل واحد منهما موضعاً يمكنه أن يبني عليه  
حائطاً يحل حمولته على ما كان في الأصل كان البناء متبرعاً في البناء ليس له أن  
يمنع صاحبه من وضع الحمولات عليه وإن كان كالحال لو قسم لا يصيب ذلك  
لا يكون متبرعاً وله أن يمنع شريكه من وضع الحمولات على هذا الجدار حتى  
يضمن له بنصف ما انفق في البناء قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله يرجع عليه بنصف ما انفق أن بناه بامر القاضي وبنصف قيمة البناء  
أن بناه بغير أمر القاضي وقال الفقهاء أبو الليث إنما يرجع عليه بنصف قيمة  
البناء إذا بني بامر القاضي لا يرجع بشيء وهو بمنزلة العلو والسفل إذا كان العلو  
لأحد وما والسفل لآخر فأنه ما قبني صاحب العلو السفل بغير أمر صاحب  
السفل أن بناه بغير أمر القاضي يكون متطوعاً لا يرجع شيء إلا إذا كان ذلك  
في موضع لم يكن فيه قاض فكذلك هذا وإن هدم صاحب السفل السفل كان  
لصاحب العلو أن يامر بالبناء ليس عليه العلو وذكرنا في رحمه الله حائط  
بين رجلين المقدم فإني أحد الشريكين البناء ذكرنا في أنه لا يحل أن  
بناه الآخر ليس له أن يرجع على شريكه إذا لم يكن له أن يأخذ شريكه بالبناء

لان

لأن شريكه أن يقاسمه أرض الحائط نصفين وفي الملوع السفل إذا هدمها فبني صاحب  
العلو السفل حتى امتنع صاحب السفل من البناء كان له أن يمنع صاحب السفل أن  
يسكن في سفله حتى يعطي صاحب العلو ما كان في السفل فيكون السفل في يده  
بمنزلة الرهن قال ولا شبهة هذا الحائط لأن أرض الحائط تقسم والسفل في المقدم  
لا يقسم وعن الفقهاء أبي جعفر رحمه الله حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه  
حموله سقط فبناه أحدهما بماله بغير إذن صاحبه كان له أن يمنع صاحبه  
عن وضع الحمول عليه حتى يعطيه نصف قيمة الحائط منبياً الحق القراز وإن كان بناه  
بأذنه ليس أن يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما انفق جدار بين رجلين لأحد منهما عليه  
حموله وليس للآخر حموله فإذا الذي لا حمولة له أن يضع عليه حمولة مثل حمولة شريكه  
اختلفوا فيه **قال الفقهاء** أبو بكر البلخي رحمه الله أن كانت حمولة شريكه محدثة فلا  
أن يضع حمولة مثل حمولة وإن كانت حمولة الشريك قديمة ليس للآخر أن يضع وقال  
الفتية أبو الليث رحمه الله أن يضع عليه مثل حمولته إن كان الحائط يحتمل ذلك وشريكه  
مقرباً من الحائط بينهما وذكر في كتاب الصلح إذا كان لكل واحد منهما عليه حديد  
وحديد أحدهما أكثر فلا خلاف أن يزيد في حديد واحد إن كان الحائط يحتمل وعن  
الفتية أبي بكر البلخي رحمه الله جدار بين رجلين لأحد منهما عليه بناه فإراد أن  
يحمول حديد في موضع آخر قال أن كان حوله من الأمين إلى الأيسر أو من الأيسر  
إلى الأمين ليس له ذلك وإن أراد أن يسفل الحديوع فلا بأس لأن هذا يكون  
أقل ضرراً بالحائط وإن أراد أن يجعله أرفع مما كان لا يكون له ذلك لأن  
هذا يكون أكثر ضرراً مما كان فإن أساس الحائط يحتمل ما لا يحتمل راس الحائط  
وعن محمد رحمه الله إذا كان الحائط المشترك قد رقن منه الرجل فإراد أحد  
الشريكين أن يبنيه طوله ليس له ذلك إذا بني شريكه جدار مشترك  
بين اثنين المقدم فظهر أنه دوطاقتين متلاصقتين فإراد أحدهما أن يرفع  
الحائط الذي هو من حاسه ويكني بالطاق الذي هو من جانب شريكه  
ستره وإني الشريك ذلك **قال الفقهاء** أبو بكر البلخي رحمه الله أن كانا اقرا  
قبل ظهور ما ظهر أن هذا الحائط بينهما فكل الحائط يكون بينهما وليس لأحد

هذا هو  
المراد  
بما هو  
مذكور



ان يحدث فيه شيئا بغير اذن الشريك وان كانا اقرا ان كل حايط لمن يليه فكل واحد  
منهما ان يحدث فيه ما احب حايط بين رجلين لاحد منهما عليه حدود فارد الاخر  
ان يضع عليه حدودا مثل حدود صاحبه يمنع الاخر لان الجدار لا يتحمل ذلك قال  
الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله تعالى لصاحب الحدود ان شئت فخط عليه ما يمكن  
لشريكك من الحمل وان شئت فارفع حركك حتى يستويا لان صاحب الحمل ان  
كان وضع بغير اذن الشريك فهو ظالم وان وضع بآدمه فهو عارية والعارية غير  
لازمة وهو كدار بين رجلين احدهما ساكن واراد الاخر ان يسكن فيه والدان لا تسع  
سكناهما فانهما بينهما مساكن فيك **قال الفقيه ابو الليث** وعن ابي بكر خلافا هذا قال  
كما يقول ابي القاسم فاخذ رجل اسباطا قديم فوق سكة غير نافذة فواحد اطراف  
جذوعه على جدار مسجد يقابله فرفعه واراد ان يجعله ارفع من غير ان يحدث  
على بناء المسجد بناء ومنعه اهل السكة قال ابو القاسم رحمه الله ان كان هذا  
الجدار الذي بين المسجد والسكة فاهل السكة شركاء في ذلك لانه ستره  
لهم وان لم يكن كذلك فلا حق لاهل السكة جدار بين رجلين لاحد منهما عليه  
حولة وليس للاخر عليه شي قال الجدار الى الذي لا حول له فانهما على صاحب  
الحولة فلم يرفع حتى سقطوا ضربا بالشريك **قال ابو القاسم** رحمه الله اذ ثبت  
الاتحاد وكان محوفا وتمكن من رفعه بعد الاشهر ويضمن اليهود عليه نصف  
قيمة ما فسد من سقوطه رجل له بيت وحايط هذا البيت بينه وبين جاره فارد  
صاحب البيت ان يبني فوق بيته غرفة ولا يضع خشب على هذا الحايط قال ابو القاسم  
ان يبني في حده نفسه من غير ان يكون معنذا على الحايط المشترك لم يكن للجار منعه  
حايط بين رجلين الخدم فبناه احدهما عند عتبة الشريك قال ابو القاسم  
ان بناه ببعض الحايط الاول يكون متبرعا لا يكون له ان يمنع شريكه من  
الحمل عليه وان بناه بلين او خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك ان يحمل على  
الحايط حتى يودي نصف قيمه الحايط حايط بين رجلين لاحد منهما عليه حدود  
واحد للاخر عشرة قال في الكتاب لصاحب الحدود موضع حده وكل الحايط  
للآخر استحسانا وفي القياس يكون جميع الحايط بينهما وبه كان ابو يوسف

يقول

مطلوب  
ان يراى بين حايطي  
في ملكه ذلك  
بشرط ان لا يكون  
بناءه مستمدا على  
الحايط المشترك

يقول او لا ثم رجع الى الاستحسان وهو قول ابي حنيفة رحمه الله حايط بين دارين لاحدهما  
عليه ارجح من لبنا واجرا اختصما في الحايط فهو لصاحب الاوج بمنزلة الحدود دارين  
يد كل واحد كل منهما فاحبه اختصما في درج من موقوف ايا جرو سفلان يد اقدم  
وطرف الدرج طريق للاخر الى منزله فانه يقضي بكل الدرج لصاحب السفلان  
ان لصاحب العلو طريقه عليه على حاله جدار بين دارين يزيد رجلين وفي وجه  
احدهما طاق في الحايط يريد ان يجعله خروستان **قال الشيخ الامام ابي**  
القاسم رحمه الله ان كان الطاق مرتفعا على الاساس فليس له ان يحدث فيه بغير  
اذن شريكه وان كان فرجة ترك حية يبني الحايط فان كان الذي في جانبه الطاق  
مقربا من ذلك الموضع بينهما لا يحدث فيه شيئا بغير اذن صاحبه ايضا وان كان ما  
يزعم ان ذلك له خاصة فله ان يفعل ما شاء ما لم يتعرض لشي من البناء جدار بين  
رجلين الخدم واحدا الجارين غايب فبني الحاضر في ملكه جدار من خشب وترك  
موضع الحايط على حاله فقدم الغايب واراد ان يبني الحايط في الموضع القديم  
ومنعه الاخر **قال الفقيه ابو بكر** رحمه الله ان اراد الذي قدم ان يبني على طرف  
موضع الحايط مما يليه جاز وان جعل ساحة من الحايط الى جانب نفسه  
ليس له ذلك وان اراد ان يبني الحايط كما كان اوادق منه ويترك الفضل  
من الجارين سوا له ذلك حايط بين رجلين ليس عليه حولة لاحد منهما  
ان يساه واهي الاخر ذلك ذكرنا ان موضع الحايط لو كان عرضا يكي  
لكل واحد منهما ان يبني حايطا في نصيبه بعد القسمة لا يحل الا على  
البناء وان لم يكن كذلك فالسيدة بعد هذا على وجوب اربعة ادهنا  
ان يبندهم هذا الحايط وفي هذه الوجهة لا يحل القاض الا على البناء اذا كان  
الاخر يحتاج الى السترة فحينئذ يحل القاض الا على البناء وهو اختيار  
الفقيه ابي الليث رحمه الله هذا اذا الخدم الحايط فلو كان الحايط محوفا  
فقدم احدهما في حدود الاول سوا وقد ذكرنا هذا فيما اذا كان لكل واحد  
منهما عليه حولات فوهن الجدار فرفع احدهما وبناه من ماله  
كذلك وان كان صحيحا فقدم احدهما مجبرا الذي هدمه على البناء



فان هدماه جميعا فاراد احدهما ان يبني الآخر بخلافه اي ايضا حمام بين رجلين عاب  
قدرة او قوضه او شي منه واحتاج الى المدة فاراد احدهما المدة واشتد الاختلاف  
فيه قال بعضهم بواجبها القايه لهما ورمي بالاجرة او يادون للاحد منهما الا جارة والمدة  
من الاجرة قيل هذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لان عندهما يجوز الحج على الحرم  
والفتوى على قولهما وقال بعضهم القايه باذن الغير الا في ما لا تنافى عليه ثم منع  
صاحبه من الانتفاع به حتى يودي حصته والفتوى على هذا القول دار بين رجلين المخدم  
او بيت من رجلين المخدم فبناه احدهما لا يرجع اليه على شريكه بشي لان الدار تحت القسمة  
فاذا امكن ان يقسم يكون متبرعا في البناء والبيت كذلك اذا كان تحت القسمة قال  
وكذلك الحمام اذا ضرب كله وصار ساحة وكذلك البير اراد به او مثلات من الحمامة  
فله ان يطالب شريكه بالبناء فاذا لم يطالب واصحح وفرعها كان متبرعا وعن  
محمد رحمه الله في رمي ماء بين رجلين وبنته لهما فخرت كلها حتى صارت صحراء لا يجزى  
على العماره وتقسم الارض بينهما وان كانت الطاحونة قائمة بينا نجوا والحقا  
الا انه ذهب شي من فانه يجزى الشريك على ان يعمرها مع شريكه وان كان الشريك  
معدرا فيل شريكه الآخر انفق ان شئت ويكون ذلك على شريكه وكذلك الحمام  
اذا صارت صحراء تقسم بينهما وان كان قائما الا انه انكر شي منه بحسب عيانه ان يرمي مع الشريك  
**وعن محمد رحمه الله** في رواية لا يحرق ولكن يقال للشريك الذي يريد الاصلاح ان قضيت  
انه انت اذ المخدم منه بيت واحتاج الى المدة ثم اجره فاذا اجرته عليه فخذ منها  
نصفك ثم شتركا فيه بعد ذلك رجلان اختلفا في حائط واحد منهما يدعي انه  
له وكان محوفا اصطحا على ان يهدماه ويبنياه على ان يكون لاحد منهما ثلثه وللآخر ثلثاه  
جاز ذلك ويكون نفقة البناء والمخدم عليهما اقل الا ان اراد به اوصاوا الحائط بينهما  
اثلاثا قبل الهدم بطريق الصلح حمام بين رجلين هدم احدهما كله وعاب  
في الآخر وسأه ذكره الامالي عن ابي يوسف ان الغايب اذا حضر كان بالخيار  
ان شأضمنه نصف ما كسر وخرب ويغرم له نصف قيمة ما يبيع ويكون الحمام بينهما  
وان شأضمنه نصف الاول ويقال للذي بني اهدم بناءك حتى تقسم الارض  
بينكما وعن خلف ابن يوب قال سالت محمدا رحمه الله عن هرث بين رجلين اي  
احدهما

١٦٥  
احدهما ان يسقيه قال محمدا على ذلك قلت فان فسد الحث قبل ان يرتفعان واي ان  
يسقيه قال لا ضمان عليه وكان ينبغي ان يرفع الى السلطان حتى يامر بالسقي فان  
امتنع بعد ذلك فسد صن وهكذا ذكر الناطقي وقال اصل هذا النوع ان كل من حرس  
عيان ان يبطل مع صاحبه فاذا فعل احدهما يكون متطوعا وان كان لا يجبر ففعل  
لا يكون متبرعا فعلى هذا اذا كان النهر بين رجلين كراه احدهما او سقيته  
تخرقت ونجا في الفرق او حمام ضرب منه شي قليل او عبد بين اثنين حتى  
هناية ففداه احدهما في هذا كله بجر الشريك ان يفعل معه فاذا فعل احدهما  
كان متبرعا وفي الفرقه فوق البيت لرجل اخر اذ المخدم ما في صاحب  
السفل ان يبني لا يحرق فان ساءه صاحب العلو لا يكون متبرعا وذكر الخصاص  
رحمهم الله زرع بين اثنين اي احدهما ان تنفق عليه لا يجبر لكن يقال للآخر  
انفق انت وارجع بنصف النفقة في حصته شريكك فلوانه انفق ولم يخرج  
الزرع مقدار ما انفق هه يرجع على شريكه تمام نصف النفقة ام بمقدار  
الزرع فهو في المزارعة ياتي بعد هذا ان ساء الله تعالى وذكر الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله في طاحونة بين شريكين انفق  
احدهما في مرمتها بغير اذن الشريك لا يكون متبرعا لانه لا يتوصل  
الي الانتفاع بها الا بذلك جدار بين كرمين لرجلين لكل واحد منهما  
كرم المخدم فاراد احدهما البناء واي الاخر فرغ الممنوع الى السلطان  
فامر ببناء مرصنا المستعدي ان يبني الحائط باجر معلوم على ان ياخذ  
الاجر منها جميعا فبنيها كان له ان ياخذ الاجر منها وذكره الصيوت  
شتر بين قوم امتنع بعضهم عن كرمي النهر فامر الحاكم الاخرين بالكري فان  
امتنع بعضهم كان للشركاء ان يمتصوا من شرب النهر حتى يدفع حصته  
وهذا في النهر الخاص فاما في النهر العام فكريه يكون في بيت المال حائط  
بين رجلين لكل واحد منهما عليه حوله المخدم فبناه احدهما قال الفتية  
ابو جعفر رحمه الله ان بناه بماله ونفقته بغير اذن صاحبه كان له  
ان يمنع صاحبه كان له ان يمنع صاحبه عن وضع الحولته حتى يعطه نصف



قيمة الحايط منبها حق العار وان كان بناه باذن صاحبه ليس له ان يمنع عن  
 وضع الحموله لكن يرجع عليه بنصف ما انفق البناء وهذا الجواب فيما اذا كان  
 الحايط بعد الانتهاء اصله لا يحتل القسمة ولو قسم لا يصيب لكل واحد  
 منها من اصله ما يقدر على ان يبني حايطا يمكنه وضع الحموله عليه فان كان  
 اصل الحايط يحتل القسمة على هذا الوجه فان بناه باذن صاحبه فالجواب  
 كذلك وان بني بغير اذنه كان له منعه حتى يصطالحا على بني جدار بين رجلين  
 لكل واحد منهما عليه حموله فوهي الحايط واراد احدهما ان يرفعه ليصلحه  
 واي الاخر ينبغي لمن اراد يرفعه يقول لصاحبه ارفع حمولتك باسطوانات  
 وعمد ويحس انه يريد رفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل ذلك ثم رفع  
 الجدار فسقط حمولته لاضمان عليه وعن الشيخ الامام القاسم رحمه الله جدار  
 بين رجلين لاحد منهما عليه حموله وليس للاخر عليه شيء قال الجدار الى الذي  
 لا حموله فاشهد عليه ولم يرفعه ح امكان الرفع بعد الاشهاد في مقدم  
 وافسد شيئا قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفا وقت الشراة ضمن  
 التهمود عليه نصف قيمة ما افسد لسقوطه اذا يمكن من رفعه بعد  
 الاشهاد حايط مشترك بين رجلين وهن وجبا في ضرر سقوطه فاراد  
 احدهما ان ينقص النصف واستغنى الآخر **قال الشيخ** الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل رحمه الله بغير حايط فانه اذا اراد احدهما نقص  
 جدار مشترك واي الاخر فقال له صاحبه انا ضمن لك كل ما تقدم لك من  
 بيتك وضمن ثم نقص الجدار ما اذن الشريك فاقدم ومن منزل المصنوع  
 له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لآخر ضمننت لك  
 ما هلك من مالك لا يلزمه شيء ولو هدم احدا راسها ثم بناه اهداها  
 بنقطة الاخر لا يعطيه النقطة ويقول انا لا اضع عليه الحموله كان للذي  
 بناه ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق وان لم يضع غير الثاني عليه الحموله  
 لانه كان له حق وضع الحموله في الاصل فلم يكن الثاني متطوعا في البناء  
 وهو كالمأمو من صاحبه بالبناء وهذا بمنزلة العلو والسفل اذا اهدم

ما بيني

ما بيني صاحبا العلو والسفل كان له ان يرجع على صاحبه السفل بما انفق في السفل  
 وان قال صاحبه السفل لا حاجة لي في السفل علو لرجل وسفل لآخر كل واحد منهما  
 مقر لصاحبه بما له فهو هي البنيان فاصطالحا على ان ينقص كل واحد منهما بسبه  
 وبسبه كما كان ذلك ووهي صاحبه السفل ببناء السفل كما هو الذي  
 هدم ولو هدم من غير صلح كان عليه البناء في الصلح اولى وان سقط  
 البنيان من غير هدم **قال ابو حنيفة** رحمه الله عن جابر صاحب  
 السفل على بناء السفل ويقال لصاحبه العلو ان السفل انت ولا يكون متبرعا  
 في بناء السفل ويكون السفل في يده حتى يبيع قيمة السفل وقال القاضي الامام  
 علي السعدي رحمه الله في مسألة الجدار ليس له ان يرجع على صاحبه لكن له ان  
 يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يوفيه حقه على التفصيل الذي ذكرنا **حايط**  
 لرجل عليه جدوع شيا حصه في دارها وه فاراد صاحبه الدار ان يقطع رؤس  
 الجدوع قالوا ينظر ان كان يمكن البناء عليها طولها ليس للمدار ان يقطعها  
 ولا يكون لصاحب الجدوع ان يبني عليها شيئا وان كان رؤس الجدوع قصير  
 لا يمكن البناء عليها كان لصاحب الدار ان يقطعها لانه لا فائدة لصاحب  
 الجدوع فيها وللمجا ضرر في ذلك **حايط** لرجل وجهه في دار رجل اخذ  
 اراد صكحب الحايط ان يطحن حايطه وصاحب الدار يمنع عن الدخول في داره  
 قال محمد بن سلم عن ابن سماع انه ليس له ان يمنع عن تطيين الحايط وله  
 ان يمنع عن دخول داره ولو اهدم الحايط او وقع طينه في دارها ربه وصاحب  
 الحايط يريد اخراج الطين ولا سبيل له غيره خول الدار قال له ان يمنع  
 عن دخول داره وليس لصاحب الدار ان يمنع عن ما له ولو ان رجلا له  
 نهر في ارض رجل ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال محمد بن سلم لصاحب  
 الارض اما ان تدعه ان يدخل الارض ويصلح ملكه او تصلحه انت قال  
 الفقيه ابو الوليد بهذا انا خذ وكذلك في مسيلة الحايط رجل اشترى  
 شجرة واستاجر ارضا بحسب الشجرة وقطع الاشجار ووضع في الارض  
 التي استاجرها ولهذه الارض طريق في كرم رجل ذكر في النوازل ان للمساكين

مطلوب المذموم  
 الشاخص



ان يبرئ طريق هذه الارض ويجعل الحطب دافئاً حتى لرجل واصطبل لا خرا ارضا  
 الاصطبل ان يخلق باب الدار في وقت يخلق الباب فيه كان له ذلك بيتان لكل واحد  
 منهما مستقف بسقف واحد احدهما لرجل والاخر لرجل اخر فاراد احد **مسألة**  
 ان يجعل لبيته مستقفا اخر وبه ينسد خول الضو والشمس في بيت صاحبه قالوا ان  
 كان في القديم كل مستقفا بسقف واحد كان لصاحبه ان يمنع عن ذلك وهذا القديم  
 ان لا يحفظ اقرا نعم غير ذلك ما رفق ساحة بين رجلين اقسماها وصارت  
 الساحة لاحدهما والبناء للاخر فاراد صاحب الساحة ان يجعل الساحة بيتا  
 وينسد بها الريح والشمس على صاحب البناء في ظاهرها رواية له ذلك وليس  
 لصاحب البناء منع **وقال يرحمه الله** له ان يمنع والفتوى على ظاهر  
 الرواية وعلى هذا لو اراد ان يبني في الساحة حائطا او اصطبل او سور كان له ذلك  
 دار بين قومي سكة غير نافذة اشترى احدهم حطباً دارا اخرى باس هذه الدار الشري  
 في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يفتح باب تلك الدار التي كانت له في هذه الدار  
 ويدخل في هذه السكة كان له ذلك ولو اراد ان يفتح لتلك الدار التي كانت  
 له طريقاً في هذه السكة لانه الدار الحاء لانه ليس له ذلك رجل له دار في سكة  
 ظهر هذه الدار في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يجعل له ارباباً في هذه السكة  
 اختلفوا فيه والصحيح انه يمنع عن ذلك اذ لم يكن طريقاً في هذه السكة دار بين جماعة  
 في سكة غير نافذة اقتسموها واراد كل واحد منهم ان يفتح باباً صار له حكم  
 القسمة في هذه السكة كان له ذلك وليس لاهل السكة ان يمنعوا سكة  
 غير نافذة اراد اهلها ان يجعلوا على بابي السكة دربا ليس لهم ذلك لان  
 للعامة في حق الدخول عند الجمعة حتى يخف الزحام سكة غير نافذة **قال**  
 ابو حنيفة ليس لاصحاب السكة ان يبيعوها وان اجتمعوا على بيعها ولا يقتسموها  
 فيما بينهم لان الطريق الا عظم اذ اكثر فيه الزحام كان للناس ان يدخلوا في هذه  
 السكة حتى يخف الزحام رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب اراد ان يفتح  
 لها باباً اخر اسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد ان  
 يفتح باباً اخر اعلى من بابه كان له ذلك قالوا لرجل وسئل لاخر قال ابو حنيفة  
 رحمه الله

مطلوب النظر  
 اليه ان يرد  
 الصفة

مطلوب لا يمنع  
 الريح والشمس

مطلوب في الارو  
 ان يمنع له باباً  
 في سكة ليس له  
 او لم يكن له  
 طريق فيها

رحمه الله ليس لصاحب الحدان يبني في العلو بناء او يتعد وتذا الا برضي صاحب  
 السكة وقال صاحبه له ذلك اذ لم يضرب السفل والمختار المفتوي انه ان اضرب  
 بالسفل يمنع وان لم يضرب لا يمنع وعند المشتبه والاستكال يمنع رجل له دار  
 في سكة غير نافذة لها باب في هذه السكة وظهر هذه الدار في سكة اخرى  
 نافذة اراد ان يهدم داره ويجعل السكة نافذة ليس له ذلك بغير اذن صاحب  
 السكة والله اعلم **فصل** فيما يجوز لاحد الشريكين ان يفعل في المشترك ارض بين  
 رجلين روي ابن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وجمهم الله ليس لاحدهما ان  
 يزرع فيه قدر حصته ورضي الدار المشتركة ان يسكن **وروي** هشام عن محمد  
 وجمهم الله ان له ذلك في الرعيين ثم في الدار المشتركة اذا كان احدهما غائباً كان  
 للماض ان يسكن كل الدار بقدر حصته ورضي رواية لمان يسكن من الدار قدر  
 حصته ولو خاف ان تحرب الدار يترك التسكين كان له ان يسكن كل الدار او ان  
 يتركها لكل واحد ان يربط الدابة وان يتصرف فيها وان يضع الحطب ومن عطب  
 من ذلك لا يضمن وان فيه بيرا يوربان يطرق **قال ابو حنيفة** رضى الله عنه طريق  
 غير نافذة كان لصاحب الطريق ان يصنعوا فيه الحطب وان يربطوا فيه الدواب  
 وان يتوضوا فيه وان عطب انسان بالوضوء والحطب لا يضمن واضع الحطب  
 وان حضر فيه بيرا او بني فيه بناء فعطب انسان بذلك يضمن ويؤخذ بان  
 يطعم البير رجل له دار كان لها طريق وقد سد ذلك الطريق وجعل لها طريقاً  
 اخر فباعه بمقتضى كره من سماعة عن محمد وجمهم الله انه لا يكون للمشتري  
 الطريق الاول وله الطريق الثاني وان لم يكن لها طريق فصوب بالخيار ان  
 اخذوا ان شاتروا وكذا لو اشترى داراً ولم يقبل بمقتضى فاقوا وليس لها طريق كان  
 له الخيار على نحو ما قلنا سكة غير نافذة اراد بعض اهلها ان يجعل فيها لهيباً  
 قالوا ان ترك من الطريق مقتدر ما يرضى الناس ويتخذ ذلك في الجاني ويرفع  
 ذلك سرياً ولا يترك في الطريق لا يمنع من ذلك **وقال محمد بن مسلم**  
 رحمه الله في سكة غير نافذة لا بأس باتحاد الارض وميل الطين والحد كان وليس  
 لهم ان يمنعوا وان احد رجلين في شئ نحو الكنيف والميازيب قال ابو حنيفة

مطلوب ليس لكل واحد  
 الشريك ان يربط الدابة  
 في الشركة وان يتوضوا وان  
 يضع الحطب

لا بأس باتحاد  
 الارض



قال ابو حنيفة رحمه الله اذا فاضل في ذلك واحد له ان يهدم وان كانت قديمة ترك ولو اراد ان  
يجدد وحل في اخر السنة شيئا لا يملك ذلك الا ما دون جميع اهلها الا على الاستفاد  
تخله لرجل او في شجرها الرجل وبشرها لا حركات النفقة على صاحب الثمن فان لم يصر  
سنة صوابي صاحب التمر لا يفاق فانفق صاحب الرقبة بقضا او بغير قضا ثم امر  
في سنة اخرى كان لصاحب الرقبة ان يرجع بما انفق في التمر ولا يكون متبرعا ولو دفع  
تخله مساملة فان العامل في بعض السنة فانفق صاحب التخل بغير امر القاض لا يكون  
متبرعا ويرجع بما انفق في التمر ولو لم يبت العامل لكنه غاب فانفق رب التخل يكون  
متبرعا الا ان ينفق بامر القاض وكذلك الحيوان والدابة بين رجلين حكاه الناطقي  
رحمه الله عن الزارعة الكبيبة طريق عرض فيه رجل شجرة الفرساد قالوا لا بأس به  
اذا كان لا يضرب الطريق ويطلب للغارس ورفها واكل فرصادها وان كانت  
الشجرة في السجدة **قال الفقيه ابو جعفر** لا بأس باكل ثمرها ولا يجوز اخذ ورقها  
**فصل** في المهايأة المهايأة في الاموال المشتركة التي يمكن الا لتفادعها  
مشروعة ولا يشترط يجوزها ذلك المدة ولا تبطل بموت احدها او بغير احدها ما ينقض  
بعد روي عن عذريه ظاهر الرواية **وروي** بن سماعة عن محمد رحمه الله انه  
لا ينفرد احد مما ينقض الا بعد ان او بطلب قسمة عينه هذا اذا كانت المهايأة  
بغير امر القاض فان كانت بحكم الحاكم لا ينفذ احد من ينقض ما لم يصطالحا وتجزأ المهايأة  
في الجنس الواحد وفي الجنسين الا ان في الجنس الواحد كالدرا الواحدة لو تقاسيا  
بانفسهما زمانا ثملا او سنة او يوما وتقساما كما قال بان يسكن هذا طائفة  
من الدار والاخر طائفة الاخر او يزرع احد من هذه الطائفة من الارض  
والاخر طائفة الاخرى هاز على كل حال وان طلب احد من المهايأة  
من حيث الزمان والحي الاخر فان القاض يحبر وان طلب المهايأة من حيث  
الكان روي الكرخي عن ابي حنيفة رحمه الله ان القاض لا يجبر وفي  
الجنسين كالدرا والارض اذا تقاسيا على ان يسكن هذا من الارض وفي  
الحمام والدار على ان يسكن هذا الدار والاخر باخذ الحمام ويواجه ان  
تقاسيا بتراضيهما كما زوان طلب احدهما والي الاخر لا يجبر القاض دارين

رجلين

رجلين فيها منازل تقاسيا على ان يسكن كل واحد منهما منزلا مغلوتا او علوا او سفلا  
ويواجه فصوصا يزوان تقاسيا في الدار من حيث الزمان تقاسيا على ان يسكن  
احدهما هذه الدار سنة وهذه سنة او يواجه هذه سنة وهذه سنة فالتقاسيا  
مؤني السكنى جاز اذا فعل بتراضيهما اما اذا تقاسيا على ان يواجه هذه سنة وهذه  
سنة اختلفوا فيه **قال الشيخ الامام** بخلافه زاده رحمه الله الظاهر انه يجوز  
ان استوت الغلتان فيهما وان فضلت في نوبة احدهما استتركان في الفضل وعليه  
الفتوى وكذا التقاسيا في الدارين على السكنى والغلة بان تقاسيا على ان يسكن  
هذه الدار وهذه الدار الاخرى او يواجه هذه الدار وهذه الدار وهذا  
الداران فعلا ذلك بتراضيهما كما زوان طلب احدهما والي الاخرى ذكر الكرخي ان  
القاض لا يجبر قول ابي حنيفة رحمه الله عنه وفي الدار الواحدة يجوز ان يكون في الدار  
لا يري قسمة الجير فكذا القسمة بطريق التقاسي وذكر شمس الامية السرخسي رحمه  
الله الاظهر ان القاض يجبر على التقاسي الا ان في الدارين اذا غلت ما في يدهما اكثر  
ما غلت الاخرى لا يرجع احد مما على صاحبه شي وفي الدار الواحدة اذا تقاسيا  
في الغلة فغلت في نوبة احدهما التمر ما غلت في نوبة الاخرى استتركان في  
الفضل ولو تقاسيا في دارين في مصر ان فعلا جاز ولا يحبر القاض في ظاهره  
الرواية ولو تقاسيا في شجر على ان ياكل هذا ثمرة سنة وياكل الاخر سنة اخرى  
لا يجوز وكذا الاغنام وجميع الحيوانات اذا تقاسيا على ان يكون ولدها ولبنها  
وصوفها سنة لهذا سنة للاخر لا يجوز ويكون ذلك بينهما ولا يحل فضل  
الدين والصوف والتمر اذا جعل كان واحد منهما صاحبه في حل ان كان الدين والصوف  
والمزق قاسيا كان ذلك باطلا وان كان صاحب الفضل استهلك الفضل  
فبعله صاحبه في حل يري لانه اذا جعله في حل والفضل قائم كانت هذه  
هبة المساع فيما يجهل القسمة وبعد الاستهلاك تكون الهبة عن الضمان  
وذلك جاز ولو كان العبد من شتر يكتفي فتقاسيا في الخدمة جاز ولو طلب  
احدهما والي الاخر كسر القاض وفي العبد من لو تقاسيا في الخدمة حسان  
في قولهم وان طلب احدهما لا يحبر القاض ولو تقاسيا في غلة العبد بان تقاسيا



عليه ان يواجره احد سنة او شهر او ثلث الفلته له والاخر يواجره يوما او سنة  
فتكون الفلته له لا يجوز ذلك في قول ابي حنيفة لا في العبد الواحد ولا في العبد  
ون في قول صاحبيه يجوز في العبد الواحد ولا يجوز في العبد من وني الدائنين والدائنة  
الواحدة لا يجوز المهادية في قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا ركويا ولا استقلال  
لا يجوز وان لها سا ركويا **قال الشيخ** الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله  
ينبغي ان لا يجوز لا ركويا ولا استقلال ولا يجوز اذا جازت المهادية في العبد  
الواحد في الخدمة ان شرط ان يكون نفقة وكسوته عليه في نوبته فاذا اخرج  
من خدمته يكون نفقته وكسوته عليه الاخر في نوبته كما رذ ذلك في الطعام  
ولا يجوز في الكسوة تكون الكسوة عليه ما واذا تقاسا في رعي الخنم على ان يبرعي  
احدهما بنفسه او باجره بشهر اجاز ذلك ولو كانت الجارية بين رجلين فواف  
احدهما عليه من صاحبيه في نوبته فان القاضي يامرهما بالمهادية ولا يضعها  
على يدي عدل لان في ذلك تعطيل المنفعة على احدهما ولو كان بين رجلين عبد  
وامته فتمسسا على ان تخدم الامه احدهما والعبد يجزم الاخر على ان طعام الامه  
على شرط له خدمة وطعام العبد على الاخر كما رذ ذلك استمسا فافا وكذا لو سكا  
عن الطعام كان طعام الامه على من تخدمه الامه وطعام العبد على الاخر وكسوتهما  
يكون عليهما كما في العارية فان النفقة تكون على المستعير والكسوة يكون  
على المالك والله سبحانه وتعالى اعلم **فصل في ذكر الفاظ**  
تكون اقرارا بالملك للمخاطب وما لا يكون ذكر محمد رحمه الله في الكتاب ستة الفاظ  
سلم هذه الدار واعطينيها وابر منجها وانتركها ودعها واخرج من رجل في يد  
واريد غير غير فقال الذي في يديه للمدعي سلم لي هذه الدار او قال اعطيني  
او ذكر غيرهما من الفاظ الستة فهو على وجهين اما ان ذكرها مقرونة بالبدل  
وكذلك على وجهين اما ان يتقدم ذكر الصلح او لم يتقدم فان ذكرها  
مقرونة بالبدل ولم يتقدم ذكر الصلح فانها تكون اقرارا لمن القايل بالملك  
للمخاطب سواء كانت الدار في يد القايل او في المخاطب حتى لو قال الاخر  
لا سلم كان له اقرارا ان ياخذ الدار من القايل لانها اذا ذكرت

مقرونة

مقرونة بالبدل ولم يتقدم ذكر الصلح تكون للتسوم عادة فان الرجل اذا قال  
لغيري سلم لي هذه الثوب بعشرة دراهم يكون طلبا للبيع كما قال يعقوب بالف  
وملكني بالف وانما اذا تقدم ذكر الصلح بان قال اصطالحنا على ان اسلم لك  
هذه الدار على ان تسلم لي الف درهم او هذا العبد راوي الاخر لا يكون ذلك اقرار  
في الالفاظ الستة لانها جعلت اقرارا وسوما بحكم العرف وفيما اذا تقدم  
ذكر الصلح يراد به ترك الخصومة والابراء عن الدعوى ولو قال بعد ذكر  
الصلح سلم لي خصومتك او دعواك في هذه الدار بالف لا يكون اقرارا بالملك  
وان لم يكن سمي من هذه الالفاظ مقرونة بالبدل وقد تقدم ذكر الصلح او لم تقدم  
فان كانت الدار في يد المخاطب لا في يد القايل في الالفاظ فلا يكون ذلك اقرارا  
بالملك للمخاطب لان قوله سلم لي وقوله اعطني هذه الدار اذا لم يكن مقرونا فلا يكون  
عبارة عن الدفع ولو قال ادفع الي لا يكون اقرارا وكذا لو قال ابراء مني او اخرج  
منه او دعني فاما اذا كانت الدار في يد القايل وذكر الالفاظ غير مقرونة بالبدل  
لا يكون اقرارا بالملك للمخاطب الا قوله سلم لي هذه الدار وقوله اعطني هذه الدار  
فانه يكون اقرارا لان قوله سلم لي طلب التملك لا طلب الدفع فانه في الدفع  
يقال سلم الي وقوله اعطني طلب التملك ولو ان رجلا قال لغيري سلم لي شرا  
هذه الدار بالف يكون مساوية ولو استري رجل دارا بالف ثم قال لغيري البايع  
سلم لي شراها بكذا ولم يذكر المال لا يكون اقرارا له بالملك وانما يراد بهذا  
سلم مالك فيمنع من المانع لنفاذ البيع من رهن او اجارة لانه لما استري او افتد اقر  
بالملك لبايعه فلو صار مقرا لغيري يكون مكرها نفسه فيما اقر وهو بمنزلة ما لو قال  
الرجل لغيري استري منك هذه الدار بالف على ان تسلم لي فلان لا يكون اقرارا  
بالملك لفلان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم **كتاب**

**الاقراء فصل فيما يكون اقرارا** الاصل فيه ان الكلام اذا خرج عيا وجه  
الكتابة عن المال الذي ادعاه المدعي يكون اقرارا **رجل** قال لغيره اقضي الالف  
التي لي عليك فقال ساعطيكها او عند اعطيكها او سوف اعطيكها او اقعد فافها  
او انقد ها كان اقرارا بالماله ولو قال عدا كان اقرارا ولو قال احل الفرياعلي







قال لا تشهدوا ان فلان علي الف درهم لا يكون اقرارا رجل قال لغيره لي عليك الف  
درهم فقال حقا او قال يقينا او صدقا او قال الحق واليقين او الصدق او قال حقا  
حقا او يقينا او صدق قاصدا كان ذلك اقرارا ولو قال الحق حقا واليقين يقيين او  
الصدق صدق لا يكون اقرارا رجل قال لفلان علي الف درهم ان شاف فلان فقال  
فلان شئت كان باطلا وكنت اقرارا علق بالشرط والخط بخوان بقوله لفلان علي  
الف درهم ان دخلت الدار او ان ذهبت المخرج او ان قضى الله تعالى او قال ان يسير الله لي اقول  
ان اصبحت حالا او قال ان كان حقا كان كله باطلا ولو ان رجلا قال اسشهدوا ان  
فلان علي الف درهم ان مت كان عليه الف عامت او مات وكذا لو قال لفلان علي  
الف درهم اذا جاء راس العنبر واذا افطر الناس كان ذلك اقرارا او دعوى الاجل  
باطل الا ان يثبت الاجل بالبينة او باقرار الطالب وعي قوله الشافعي رحمه الله  
المال عليه ايجله ولو قال له علي الف درهم الا ان يبدولي غير ذلك او قال  
الا ان اري غير ذلك فانه لا يلزمه شي مبالغا ومات قبل ان يبدوله ولو قال  
لفلان علي الف درهم فيما اعلم كان باطلا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
وكذا لو قال لفلان علي الف درهم في علي ولو قال قد علمت ان لفلان علي الف  
درهم كان اقرارا في قولهم ولو قال له علي الف درهم فيما اظن او فيما احسب  
او فيما ظننت او حسبت كان باطلا في قولهم ولو قال له علي الف درهم في شركة  
فلان او في علم فلان لا يلزمه شي ولو قال بشركة فلان او بعلم فلان كانت  
اقرارا لان حرف الباللا لصاق فيقتضي وجود المصق به ولو قال في قول  
فلان او بقوله او في حساب فلان او بحسابه او في كتاب فلان او بكتاب  
لا يلزمه شي ولو قال لفلان علي الف درهم في صدق فلان او بصككم او قال  
بصك او بصك ولم يصغه الي احد يلزمه المال وكذا لو قال بسجل او في سجل  
او بكتاب او في كتاب او من كتاب بيبي وبينه او من حساب بيبي وبينه  
كل ذلك اقرار وكذا لو قال له علي صدق درهم او كتاب او حساب  
بالف يلزمه المال وكذا لو قال له علي الف درهم من شركة بيبي وبينه او من  
شركة بيبي وبينه او من خلطة لزمه الف ولو قال له علي الف درهم

في ثانيا فلان فقهه او يفتياه او في فقهه لا يلزمه شي ولو قال بقوله فلان ولو قال له علي  
الف درهم بقصاف فلان وفلان قاض يلزمه المال كما لو قال بشركة فلان او بعلم  
فلان وان لم يكن فلان قاضيا فقال الطالب تخالفا اليه فيقتضي في علمه بالف يلزمه  
المال وان تصادقا ان فلانا لم يكن حكما بينهما لا يلزمه شي وقد يكون الاقرار بالبيان  
كما يكون باللسان رجل كتب على نفسه ذكر حق بخصه قوم او املاءه علي انسان  
ليكتب ثم قال اسشهد واعلي بهذا فلان كان اقرارا ويجل لهم ان يشهدوا وعليه المال  
المكتوب فيه وان لم يقرأ الصك في الشهود ولم يقرع عليه الكتاب وان كان محتملا  
الا انه لما امرهم بالشهادة لم يبيح الاحتمال وان كتب الصك لنفسه بين قومه  
ولم يقرأ عليهم ولم يقرأ اسشهد واعلي ذكر في الكتاب انه لا يكون اقرارا حتى لا يجمل  
لهم ان يشهدوا وعليه بذلك المال وقال الفقيه الامام ابو علي النخعي ان كان المكتوب  
مصدرا من مسوما بخوان يكون له اسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان بن فلان علي نفسه  
لفلان بالف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه ان يشهد وعليه بالمال المكتوب  
وان لم يقرأ عليهم ولم يشهد هم ولو انه كتب الصك وقراء علي الشهود دخل لهم ان يشهدوا  
بذلك المال وان لم يقرأ اسشهدوا ولو ان غير الكاتب قرا عليه الكتاب بين يدي الشهود فقال  
الكاتب اسشهد واعلي بما فيه كان ذلك اقرارا وان لم يقرأ اسشهدوا لا يكون اقرارا ولو كتبه  
بين يدي قومه اميين كتابا وقال للشهود اسشهد واعلي بما فيه ان علموا ما فيه حل لهم  
ان يشهدوا وعليه والا فلا سوا كان الكتاب محتوما ولم يكن وان كتب علي وجه الرسالة  
بان يكتب لهذا فلان بن فلان الي فلان بن فلان اقام بعد فان لك علي الف  
درهم من قبل فلان يكون اقرارا حل لهم ان يشهدوا وعليه بذلك المال اذا علموا  
ما فيه وان لم يقرأ عليهم ولم يشهد هم وان كتب علي وجه الرسالة في تراب او حرقه  
او نحوها لم يكن ذلك اقرارا ولا يجزى لهم ان يشهدوا وعليه بذلك المال الا ان يقول  
لهم اسشهد واعلي بذلك المال وكلما عرف في الاقرار فضوء الطلاق والعتاف  
كذلك الاية الحدود والقصاص ولو كتب الرجل في صحيفة حسابه لفلان علي  
الف درهم ثم اقرانه كتب وانكر المال او شهد الشهود وعي انه كتب وهو ينكر المال  
ذكر في الكتاب انه لا يلزمه شي ولو قال وحده في كتابي ان فلان علي الف درهم



او قال وجدت في ذكرى او حسبي او خطي ان فلان علي الف درهم او قال كتبت بيدي ان  
فلان علي الف درهم كان ذلك باطلا لا يدرى شي لا نه محتمل ولو قال فلان علي الف  
درهم في حسبي او في كتابي ثم قال اردت بذلك الخبر بالبطل بلزمه المال في القضا  
وقال متابع بطل ما كان مكتوبا بخط البايع في يادك اراه درهم لا درهمين ولا درهمين ولا درهمين  
لزمه لانه لا يكتب في يادك اراه الا ما كان له علي الناس وللناس عليه من قرع رجل صكا  
بمال وقال له اشهد عليك بهذا المال الذي في الصك فقال نعم كان ذلك اقرارا  
فالرجل له ان يشهد عليه رجل كتبت علي نفسه صكا عند قوم ثم قال اجمعوا علي ولم يقل  
استشهدوا علي لم يكن ذلك اقرارا لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو  
قال الشهود استشهد عليك بهذا فقال اجمعوا علي لو قالوا اجمعتم هذا الصك فقال  
استشهدوا كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه وكذا الاستناب المعروفة من الاخرس  
يكون اقرارا وكذا لو كتب الاخرس فلو كان قادرا علي الكتاب فاستأجر كاتبه  
والمرضي الذي اعتقل لسانه لا يعتبر استأجرته رجل قال لا خرافة منك الف  
ودعيت والفا عطيها فصاحت الود بعة وهذه الالف غضب وقال المقر له لا بل  
هذه الغضب وبقيت الود بعة كان القول قول المقر له ماخذ هذه الالف  
وبغيره المقر الف اخري وكذا لو قال المقر له لا بل غضبتي الالف كان الجواب  
لذلك ولو قال المقر اودعتني الف وغضبت منك الف فهذا الود بعة  
وبقي الغضب وقال المقر له لا بل هذا الغضب كان القول قول المقر باخذ  
المقر له الالف ولا يضمنه شي راجل قال لغير هذه الالف الالف بعة لك عندي  
فقال المقر له ليست بود بعة ولي علي الف من قرص او من بيع ثم تجد المقر  
الدين والود بعة والاد المقر له ان ياخذ الود بعة وقضا عن الدين الذي يدعي  
لم يكن له ذلك لان اقراره بالود بعة او لا بطل بالرد ولو قال المقر له ليست  
بود بعة واللي اقرضتك بعينها ومحمد المقر القرص كان للمقر له ان ياخذ  
الالف بعينها الا ان يصدق القرص القرص فيمنع لا يكون للمقر له ان ياخذ  
الالف بعينها ولو قال راجل لك علي الف درهم من قرص فقال المقر له ليس لي  
عليك قرص ولكنه من بيع محمد المقر القرص ومن البيع كان للمقر له ان ياخذ

الالف عوضا عما يدعي لاعلمنا اتفاقا علي الدين ولو قال هذه الالف اخذها منك غضبا  
فقال المقر له لم ياخذها مني لكن لي عليك الف من بيع محمد المقر الدين والغضب  
ليس للمقر له علي الالف الغضب سبيل وله ان ياخذ من المقر الف لا عن اتفاقا علي  
وجوب الالف ورجل ساكن يدار اقراره كان يدعي الي فلان غلة هذه الدار ثم  
قال الدار اري كذا القول قوله وقوله الاول لا يكون اقرارا ان الدار لمن ياخذ منه  
الاجرة ذكر الناطق ان هذا رواية بن سماعة عن محمد بن عيسى رواية هشام عن يكون  
اقرارا بالملك لمن كان يدفع اليه العتلة راجل قال لغيره ابيع منك عبد في هذا  
وقال استأجره بي او قال اعترق دارك هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا بالملك  
وكذا لو قال له ادفع الي غلة عبيدي هذا واعطني ثوب عبيدي هذا فقال نعم فقد  
اقرارا بالثوب والعبد له وكذا لو قال افتح باب دارك هذه او قال اسرح دابتي هذه  
او قال اعطني سرح بعلي هذا او لحام بعلي هذا فقال نعم كان اقرارا وان كان  
المخاطب في جميع ذلك لا يكون اقرارا **رجل** قال لغيري ابيع منك هذه المائة  
كان اقرارا له بالمائة وكذا لو قال مالك علي الامائة درهم او سوي مائة درهم  
او اكثر من مائة درهم كان اقرارا بالمائة ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم اقل  
لم يكن اقرارا المقر له اذا اقران الدين لفلان الاخر وصدقه الثاني صح ذلك  
ويكون حق القرض الاول وان ادعي المقر الي الثاني من **رجل** قال لامرأة بقرتي  
هذه لك قال لباي القسم رحم الله ان قال بالفارسية ان كاد ومن ترا يكون هبة  
لا بد من التسليم وان قال مواساة او قال ان مواساة يكون اقرارا **رجل** قال  
لا اله الا الله الصغير اس مال من مراكروم او سام نوكددم او ان نوكددم يكون تمليك  
وقال الشيخ الا عام الا خيل الاستناد ظمير الدين سام نوكددم لا يكون تمليك  
ولا اقرار او ذكره المنتقي اذا قال لارضي هذه وذكره هذه لفلان او قال  
الارض التي جدودها كذا الولدي فلان وهو صغير كان جازيا ويكون  
تمليك او ذكره المنتقي **رجل** قال لفلان نصف غلة هذا البستان او قال نصف  
فله هذا العبد جازا اقرارا بالغلة ولو قال نصف دارك هذه او نصف عبيد  
هذه او نصف بستانك هذا لا يجوز ولا يلزم له هذا الا اقرارا سي قالوا ان ارضا



المال الي نفسه اولاً بان قال عبدي هذا لفلان يكون علي كل حال وان لم يصف الي نفسه  
بان قال هذا المال لفلان يكون اقراراً وذكرني المتفتي **رجل** قال داري هذه لولدي الاصل  
يكون باطلا لا لها هبة فلا الم بين اولاد كان باطلا وان قال هذه الدار لاصغر من  
ولدي فهو اقرار وهي للتلاثة من اصغرهم لان لم يصف الدار الي نفسه وكذا لو قال  
ثلث داري هذه لفلان كانت هبة ولو قال تلك هذه الدار لفلان يكون اقراراً **رجل**  
اقر بعين لرجل ثم انكر اخلف المتبايع فيه قال ابو نصر الدبوسي يحلف باس ما اقر ربه  
نكذ او قال ابو القاسم الصغار لا يحلف علي الا اقراراً بالدين يحلف باس ما له عليك كذا  
ونحو العين يحلف علي العين عين في يد رجل فاقربه لرجل ولم يكن بينهما بيع ولا  
من اسباب الملك قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله صح اقراره حكماً ولا يحل للرجل  
له وان اراد المتقر هذا الاقرار بتلك كما مبتدأ قال لا يمكنه لان الاقرار اخبار وليس  
بتقليد **رجل** قال في صحة جميع ما يقره اهل منزلي لا سراي هذه ثم  
ما صح اقراره قضا فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة  
كان لها ذلك والا بنفس الاقرار لا يملك رجل ادعي عيار رجل الفاحش من موثقه  
وحشاشة منها عجلة وقال المدعي عليه ساسو حركي دادي بس قال الشيخ الامام  
الاجل ظهير الدين هذا جواب في المحل دون الرجل وقال الشيخ الامام نجم الدين  
النسي **رجل** قال من اقر فلان بده دمه ادني است قال لا يلزم شي بهذا الكلام  
ما لم يقبل علي اونه في قال مولا فاده وينبغي ان يكون هذا اقراراً منه لكان العرف  
**رجل** اقر في صحة وكل عقلة ان جميع ما هو داخل منزله لامرأة غير ما عليته  
من الثياب ثم مات الرجل وترك ابناً فادعي الامن ان ذلك تركه ابيه قال ابو  
القاسم الصغار رحمه الله ان علمت المرأة ان جميع ما اقر له الزوج كانت لها  
بيع او هبة كان لها ان تمنع ذلك على الامن بحكم اقرار الزوج وان علمت انه  
لم يكن بينهما بيع ولا هبة لا يصير ملكاً بهذا الاقرار **رجل** قال جميع ما يعرف  
بي او جميع ما ينسب الي فهو لفلان قال ابو بكر الاسكاف هذا اقرار ولو قال  
جميع مالي او جميع ما املكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يحل  
علي ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقراراً ولو قال جميع ما في بيتي

الشيخ

بعته

بعته لفلان جازا البيع ولو قال جميع ما املكه لبعته من فلان كان البيع فاسداً  
**رجل** اقر لابنته في صحة بجميع ما في منزله من الفرس والاواني وغير  
ذلك مما يقع عليه المدك من صون الاموال كلها وله في الرستاق دواب  
وعلمان وهو ساكن في البلدة قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله اقرار  
عليها ما في منزله الذي هو ساكن في البلدة وما كانت من الدواب يتبعها  
الي الباقون بالنهار ويرجع الي وطنه الذي اقر بقباضها لابنته وكذلك عبده  
الذين يخرجون في حوايجهم ويأوون الي منزله فغير اهلون في الاقرار  
**رجل** قال لعين اقرضتك مائة درهم فقال لا اعود بها ولا اعود بعد  
هذا كان ذلك اقراراً لان العود والاعادة يكونان للموجود **رجل** قال لعين  
لم اعصبك الا هذه المائة كان اقراراً وكذا لو قال عصبتني هذه المائة فقال  
لا اعصبك بعد هذه المائة شيئاً كان اقراراً وكذا لو قال لم اعصبك شيء  
هذه المائة شيئاً كان اقراراً وكذا لو قال لم اعصب احداً بعدك او قبلك او بعدك  
فالكل اقراراً ولو قال لعين اقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت من احد  
قبلك او من احد غيرك او من احد سواك او قال لا استقرضت من احد  
بعدك او لم استقرض من من احد معك فيبي من ذلك لا يكون اقراراً قال شمس  
الشرضي رحمه الله لانه لو صرح وقال استقرضت منك مائة درهم كالمبلغ  
بني لان هذا الشئ شين السؤال وليس كل من يسأل سائلاً يعطيه له بخلاف  
قوله اقرضني فان ذلك يكون اقراراً وذكرني بعض الروايات اذا قال  
الرجل لعين استقرضت منك الف كان اقراراً **رجل** قال لعين  
فعلت كذا اذا كان ذلك على مائة درهم كان ذلك اقراراً وليس هذا بتعلق  
لان اذا تستعمل في المأخوذ اذا تستعمل في المستقبل وهذا في العربية  
اماً في الفارسية حتى يكون للتعلق **رجل** اتلف مال والدة ثم قال في  
صحة جميع ما في يدي من المال فيقول قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله  
ان كان مال والدة الذي اقر لها فابم بعينه فالمال للوالدة وان كان  
الابن قد استهلك ذلك المال وذلك مما لا يكال ولا يوزن فقد بدل



الابن درهم وثانيه فالوالده في سبعة من ان يتناول من الدرهم والد ثانيه مقدس  
ما استملكه الابن بعدما اقر لها لان الذي اقر لها كان بمنزلة الصلح فلما استملكه  
بطل الصلح وعاد الدين كما كان **رجل** له سبعة اولاد اقر به صحته وجواز امور  
ان لخمته من اولاده عليه القدر ومن وسماهم في الصك عمر واحد وفلان وفلان وفلان  
ومات الرجل بعد ذلك وشهد اليهود بعد موته على اقراره بذلك الا ان  
اليهود قالوا لا نعرف بمولا الاولاد لا نفهم ما كانوا اهاضون عند اقراره قال  
ابو القاسم ان اقر ساير الورثة باساي هو كما وانكروا اقرار الميت بيث المال  
بشكدة اليهود وان جددت الورثة اساي الاولاد يكلف المدة عون على اقامة  
البينة على اسايهم اذ لم يكن في الورثة مسلم في الاساي **رجل** اقر لامراته  
بغار في صحته وهي خراب ثم عمرها من ماله ثم ماتت الرجل وترك هذه الدار واسا  
فادعي الابن ان العمار ميراث وادعت المرأة ان العمار والدار لها قال الفقيه  
ابو جعفر رحمه الله ان كان الزوج عمرها باذنها قال العمار لها ويكون النفقة دنيا  
عليه وتخرم المرأة حصته الابن وان كان الزوج عمره بغير اذنها لنفسه فالعمار  
ميراث وللراة ان تخرم قيمة نصيب الابن ويسلم كل العمار لها **رجل** هو مجهول  
النسب قال انا فتني فلان قال ابو يوسف رحمه الله يكون اقراره بالرق لها  
روي عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقول احدكم  
عبي واسمي فان كلهم عبيد الله وكل نسايكم اما الله ولكن ليقول ابي وجاري  
وفتاني وقال الفقيه ابو الميث رحمه الله في بلادنا اذا قال الرجل انا فتني فلان  
لا يكون اقراره بالرق وانما يفهم منه انه ابنه ارض في يد رجل اقر به مرضه  
المهاوقف قالوا ان اقر بوقف من قبل نفسه يكون من الثلث وان اقر بوقف  
من قبل نفسه يكون من الثلث وان اقر بوقف وعبره فان صدقة الوافق  
او ورثته جازية الكال وان اقر بوقف ولم يبين انه من جهة او من جهة غيره  
فمن الثلث قال جميع ما في يدي لفلان قال شمس الامية السرخسي يرجع في البيا  
البيولا يعمل قبل البيان وذكر في الجاه رجل قال ما في يدي من قليل او كثير او عبد  
او غيره لفلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول فان حضر الغرلة واراد

ياخذ

ياخذ شيئا مما في يده واختلفا في عبد في يده انه كان في يوم الاقرار ولم يكن كان القول فيه قول  
المقر وكذا القول جميع ما في ها فتني لفلان **رجل** قال انا بري من هذا العبد او قال  
خرجت من هذا العبد او قال خرج هذا العبد عن ملكي ثم ادعاه بعد ذلك واقام البينة  
ذكر في المنتقى انه لا يقبل بينة الا اذا ادعاه بسبب حادث **مريض** اقر بعبد بعينه  
لامرأة ثم اعتق العبد بعد ذلك قال ابو نصران صدقته الورثة في اقراره للمرأة  
كان العبد لها وعتقه باطل وان كذبته جازعته من الثلث **رجل** كان يبرهن يورث  
ويصح ثلاثة ويمر من يومنا ويصح يومين فاقترلا بنيه بد من قال ابو نصر رحمه الله  
ان اقر بذلك في مرض صح بعده جازا قراخ وان اقر في مرضه الذي الرضة الفراض  
واتصل ذلك بموته لا يجوز اقراره **رجل** قال قد قبضت من بيت فلان مائة درهم  
ثم قال هي لي او هي لفلان اخرفاه يقضي بالمائة لصاحب البيت ويغرم المقدر  
شكلا للذي اقر انفاله واقراره باحد المائة من بيته بمنزلة قوله غضبت منها واحد  
وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان او من كيس فلان القدر درهم او من سقط  
فلان ثوبا او من قرية فلان كرسية او من خيل فلان كرترا او من ذرع فلان  
كر حنطة كل ذلك بمنزلة اقراره بالقبض من يده وكذا لو قال قد قبضت من ارض  
فلان ثلثا عدل زطي بقضي بالزطي لصاحب الارض وكذا لو قال اخذت من دار فلان  
مائة درهم ثم قال كنت فيها سائسا كذا او كانت الدار في يدي احارة لا يصدق وان  
انتم البينة ان الدار كانت في يده باحارة يري عن الصان ولو ادعي دارا  
في يد رجل فاقتر المدة عما عليه ان المدعي كان يسكن هذه الدار لا يكون مقرا بالدار  
للمدعي **رجل** قال لفلان علي مائة درهم او قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين  
ولا يصدق الا اذا قال موصولا ولو قال عند ي لفلان الف  
درهم او مبي او في بيتي او في صندوقي وهو مبيعة **رجل** اقر لرجل  
بد من ثم مات فقال وارث الميت كان اقراره ملحقا بالملحق المقر له  
لقد اقر لك بهذا المال اقرارا صحيحا **رجل** قال قد اقتضيت  
من فلان مائة كانت لي عليه او قال كانت ود يعطني عنده فقتضيت  
وقال فلان لا مله هي مائي ولم يكن لك كان القول لفلان بعد ان يخلف



انه ما اودعه اولم يكن عليه رجل قال اسكنت فلانا بيتي ثم اخرجته وقال الساكن بل  
هو بيتي كان القول للمقرع قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
القول قول المقرع بالسكن مع ميمنه انه ما اسكنه المقرع على هذا الخلافا اذا  
قال اعرفت هذه الدابة فلا تافركها ثم قبضها منه وكذا اذا قال فلان الخياط خاط قميصي  
هذا بنصف درهم ثم قبضه منه فقال الخياط لا بل هو قميصي اعرتك فان قال خاط  
قميصي هذا بدرهم ولم يقبل قبضته منه لا يرد على الخياط اجماعا ولو قال فلان  
ساكن هذا البيت والبيت لي وفلان ينكر يقضي للسكن ولو قال فلان زرع هذه الارض  
او في هذه الدار او غرس هذا البستان وهو لي والكل في يد المقرع قال الاخر بل هو لمولي  
كان القول للمقرع ميمنه لان الاقرار بالزرع والخياطة ليس باقرار باليد ولهذا لو قال  
هذا الثوب من خياطة فلان لا يكون اقرار له بالملك ولو قال هذه الدابة لفلان  
ارسلمها الي مع فلان **قال ابو يوسف** يرد هاهنا المقرع ويضمن قيمتها  
للدافع ان ادعاهما الدافع لنفسه ودفعها المقرع الاول بغير قضاوان دفع  
بقضا لا يضمن وفي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله هو كما قال في سكني الدار ولا  
يضمن الدافع شيئا خياط في يده ثوب اقران الثوب الذي في يده لفلان  
سلمه البية فلان اخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذي اقره اول مرة وكذلك  
كل عامل كالصباغ والقصار والقناع لا يضمن الثاني شيئا في قول ابي حنيفة  
رضي الله عنه **فصل فيما يكون اقرار ابي او سبن** رجل قال  
لفلان على عشرة دراهم في عشرة دراهم يلزم عشرة دراهم وكذا لو قال  
عشرة دراهم في عشرة دراهم يلزم عشرة دراهم وبطل اخر كل  
الا ان يقول على المالك فلان ما له ولو قال له على درهم في قفيز حنطة  
لزمه درهم ويبطل ذكر القفيز ولو قال على خمسة دراهم في ثوب ليهودي  
لزمه خمسة دراهم فان قال بعد ذلك الثوب لليهودي سلم والخمسة الداهم  
اسلم الى في الثوب لا يصح ثيابه الا ان يكون مفصلا او يصيد قه المقرع  
ولو قال على درهم ح درهم او معه درهم يلزم درهمان ولو قال درهم  
او بعده درهم لزمه درهمان فاهل هذا ما عرف في الطلاق الا في سبيله

بعد

بعد فان ثم اذا قال بعد هاهنا واحد يفتح واحدة وههنا ملزم درهمان على كل حال  
وكذا لو ادعى احدهما دينارا او قفيز حنطة ولو قال درهم درهم يلزم درهمان  
ولو قال درهم درهم عندنا يلزمه درهمان ولو قال درهم درهم درهم درهم  
واحد وكذا لو قال درهم درهم يلزمه درهم واحد ولو قال علي درهم علي  
درهم لا يلزمه الا درهم لانه تكرر ولو قال علي درهم وعلي درهم وعلي درهم  
يلزمه درهمان ولو قال له علي درهم ثم درهمان يلزمه ثلاثة دراهم  
ولو قال له علي مائة درهم لا بل مائتان في القياس يلزمه ثلثمائة وفي  
الاستحسان يلزمه مائتان وهو كما قال كنت طلقت امس واحدا لا بل  
ثلثين في الاستحسان يكون اقرارا بسن ويلزمه اكثرهما وكذا لو قال  
علي مائتان لا بل مائة في الاستحسان يلزمه اكثر المائتين وكذا لو اشترى  
في الصفة بان قال بيض لا بل سودا وسود لا بل بيض يلزمه افضلهما  
ولو اختلف الجنس بان قال لفلان على الف درهم لا بل مائة دينار او قال كرضطة  
لا بل كر شعير يلزمه المالا ان جميعا ولو قال لفلان على مائتا مثقال ذهب  
وفضة ففيها نصفان ولو قال كرا حنطة وشعير عليه من كل واحد كرو ولو قال  
كرو حنطة وشعير وسمسم كان اثلاثا يلزمه من كل واحد ثلث ولو قال  
لفلان عندي عشرة اثناب ورويه يلزمه من كل واحد خمسة  
ولو قال اودعني ثلثة اثناب وطي ويهودي يلزمه رطل ويهودي البيان  
في الثالث اليه ان شا جعله رطلا وان شا جعله يهودي يباع يمينه على ذلك  
لان التساوي في الثلاث غير ممكن فيجعل على ما قلنا ولو قال له على مائتين  
الياسين في قول ابي حنيفة رحمه الله يلزمه مائة وتسعة وتسعون  
بعد فيه العامة الاولى دون الثانية ولو قال لفلان على درهم لزمه  
ثلاثة دراهم ولو قال درهم كثير يلزمه عشرة دراهم في قول ابي حنيفة  
ولو قال درهمان كثير لزمه عشرة **وقال ابو يوسف** ومحمد  
لله درهم الكثير مائتان والذنا فير الكثير عشرون ولو قال لفلان علي  
كذا دينارا عليه دينارا ان كان كذا استعمل في العدد واقل العدد اثنان



ولو قال كذا كذا ادرمما لزمه احد عشر ولو قال كذا وكذا ادرمما لزمه احد وعشرون  
وكذا الدنانير والمكيل والموزون ولو قال كذا كذا محتوما من حنطة لزمه احد  
عشر محتوما ولو قال كذا كذا ادرمما وكذا كذا ادرمما لزمه من كل واحد احد  
عشر دنانيرا ولو قال علي كذا كذا ادرمما لزمه من كل واحد نصف احد  
عشر ولو قال علي احد عشر دنانيرا واحد عشر درمما لزمه من كل واحد  
احد عشر ولو قال علي لفلان بضع وخمسين لزمه ثلث وخمسين لان البضع  
لا يتناول اقل من ثلاثة ولو قال ب عشرة دراهم وبنيف كان القول قوله في  
النيف حتى لو قال عنيت به درهما قبل قوله وان قال عنيت اقل من ذلك  
او اكثر كان القول قوله ولو قال له علي مال عظيم من الدراهم قال ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله عليه ما يتا له والمال العظيم المال الذي تجب فيه الزكاة واختلف  
المساج في قول ابي حنيفة قبل قوله كقولهما وقال شمس الامية السرخسي الصحيح من  
قوله ابي حنيفة انه ينبغي عليا كمال المعزاة الفقر والغنى لان الفقير يستعظم القليل  
القليل والغني لا يستعظم ولو قال لفلان علي اموال عظام روي عن ابي يوسف  
انه يلزمه ستماية ولو قال علي مال نفيس او خطير او كريم قالوا يلزمه ما يتان ولو  
قال له علي الوف درهم لزمه ثلاثة الاف درهم ولو قال الوف كثيرة ف عشرة الاف  
وكذلك الفلوس والدنانير ولو قال علي مال قليل لزمه درهم واحد ولو قال  
علي درهم مضاعفة روي عن ابي يوسف رحمه الله انه يلزمه ستة ولو قال  
اضعافا مضاعفة او مضاعفة اضعافا لزمه ثمانية عشر ولو قال له علي  
عشرة دراهم واضعافا مضاعفة لزمه ثمانون ولو قال لفلان علي  
مع كل درهم درهم او قال لفلان علي درهم مع كل درهم يلزمه درهمان ولو  
نظر الي عشرة دراهم بعينه وقال لفلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم  
درهم يلزمه عشرون ولو نظر الي عشرة بعينه وقال لفلان علي مع كل  
درهم من هذه الدراهم هذا الدرهم يلزمه احد عشر درهما ولو قال  
لفلان علي كل درهم من الدراهم يلزمه ثلثة دراهم في قول ابي يوسف  
ومحمد رحمهما الله وفي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله يلزمه عشرة ولو قال

شاة كثيرة فهو علي اربعين شاة كثيرة فهو علي اربعين شاة ولو قال ابا كثيرة فهو خمس وعشرون  
ولو قال حنطة كثيرة فعندما علي خمسة اوسق وقيل علي قول ابي حنيفة رحمه الله يكون البيان  
اليه بعد ان يبين اكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكره بعض الروايات الحنطة الكثيرة  
عشرة اقفة وكذلك كل ما يكال او يوزن ولو قال علي اقفة حنطة يلزمه ثلاثة  
اقفة ولو قال اقفة كثيرة ف عشرة ولو قال اقفة كثيرة ف عشرة ولو قال لفلان ما بين  
كر شعير الي كرحنطة لزمه كرش شعير وكرحنطة الاقنين حنطتين في قول ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لزمه الكران جميعا ولو قال لفلان علي مال كثير ذكر الناطقي رحمه  
الله انه يلزمه ما يتا درهم في قول ابي حنيفة رحمه الله الا ان يقتربا اكثر من ذلك من ذلك  
وباق من ما يتا درهم لا تقبل قوله **وقال ابو يوسف** لا يصدق في اقل من  
عشرة وقال محمد رحمه الله يلزمه ما يتان ولو قال لفلان علي مال لا قليل ولا كثير يلزمه ما يتان  
ولو قال لفلان علي غير الف قال محمد رحمه الله يلزمه الفان ولو قال غير الف كان عليه اربعة  
الاف رجل قال لفلان علي مثل ما لهذا ولم يكن اقرب مجلسه قبل هذا الكلام للثاني بشي  
روي عن محمد رحمه الله انه قال يقرب لكل واحد منهما بما شاء وان اقام الاول بعد ذلك  
بيته ان له علي الف درهم لم يستحق الثاني الف وكان له ان يقرب للثاني بما شاء **ول**  
قال لفلان علي الف وعبد روي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال يقرب الف بما شاء ولو قال  
الف وشاة او الف وبعير او الف وبعير او الف وثوب او الف وفرنس فلي ثياب واغنام  
وابعرة ولا يشبه هذا بشي ادم لان بشي ادم لا يقسم وكذا لو قال الف وثوبات  
فان قال الف وثلاثة اثواب كان الكل ثيابا وكذلك هذا في جميع ما لا يكال ولا  
يوزن ولو قال علي الف ودرهم او علي الف ودرهمان او الف وثلاثة دراهم كان  
الكل دراهم وكذلك في جميع ما يكال ويوزن وبعد مثل الجوز والبسطة والفلوس  
ذكره الاصل ان في الف والساة والف وقفة حنطة والالف ودرهم كان كله  
دراهم قال وهذا استحسن ولو قال لفلان علي عشرة وداق او عشرة وبرايط  
كان القيراط والداق من الفضة رجل قال لفلان علي درهم فوق درهم يلزمه  
درهمان ولو قال عشرة دراهم في عشرة دنانير لا يلزمه الدنانير ولو قال  
لفلان علي دينار او درهم يلزمه الاقل فان كذبه المدعي فادعي الدينار لا يلزمه بشي



ولو قال لفلان علي الف درهم ببيع او سود يلزمه الاول وكذا لو قال الف او نصفه ولو قال علي  
 درهم فدينار لزماه ولو قال علي درهم افدينار وكذا لو قال لفلان الف درهم ببيع او سود يلزمه الاول  
 وكذا لو قال درهم ودينار او كرسطة وكذا لو قال لفلان الف درهم ببيع او سود يلزمه الاول والرابع والخامس  
 والثالث ولو قال لفلان علي درهم صغير فهو علي درهم بوزن وكذلك لو قال مائة  
 درهم صغيرا وكذا لو قال فلس او دينار او رطل فهو علي التام وكذا لو قال درهم كبير  
 او عشرين او طويل فهو علي وزن سبعة قال محمد رحمه الله درهم عندنا في بلادنا كلها  
 علي وزن سبعة لا ينقص ولا يزيد الا ان يبين زيادة او نقصانا بغير زيادة الوزن  
 موصولا ولو قال علي درهم وزنه نصف درهم يصدق فيما قال وعنا ابي يوسف رحمه الله  
 لو قال ببعده ادين علي الف موزنه كان عليه الف توزن ببعدها من وزنه لان الموزنه  
 بيان الوصف والوزن يتصرف الي وزن البلد الذي اقرضه وكذا لو اقرضه ادين  
 بكر حنطة موزنه ببعدها وعنا ابي يوسف لو قال علي ثوبي من درهم اوس درهم  
 عليه ثلاثة دراهم رجل قال عندك لفلان الف درهم عارية كان اقرارا بالقرض  
 وكذلك كل ما يكال او يوزن لان اعماره لا يمكن الاستغناء به الا بالثلاثة يكون  
 قرضا رجل اقرضه بدينار في داره كان عليه قيمته وكذلك الاقرار بكل شيء لا يمكن  
 تسليمه يكون اقرارا بالقيمة **رجل** قال لفلان علي حق ثم قال عنيت به حق الاسلام لا  
 يصدق رجل في يده جارية وولدها اقرارا بالقيمة لفلان لا مدخل فيه الولد ولو اقرار  
 البينة علي جارية انضاله تستحق اولادها وكذا لو قال هذا العبد ابن امي او هذا العبد  
 من شاتك لا يكون ذلك اقرا بالعبودية ولذلك بالجد في رواية ولو قال هذه الحنطة  
 من زرع كان في ارض فلان او من زرع حصدي من ارضه فهو اقرار بالحنطة وكذا  
 لو قال هذا الخرب من كرم فلان او هذه الثمر من ثمر فلان او قال لصوفي  
 بيده هذا من غنم فلان او هذا الزبيب من كرم فلان او من زرع حصدي من ارضه فهو  
 اقرار بالحنطة وكذا لو قال هذا الزبيب من كرم فلان او هذه الثمر من ثمر فلان  
 او قال لصوفي بيده هذا من غنم فلان او هذا اللبن او هذا السم او هذا الخبز  
 من سائمة فلان كان اقرارا بذلك لصاحب الغنم ولو قال لفلان حق في هذه  
 الدار ثم فسر بالمعدع او بالباب او بالنبا لا يصدق وكذا لو قال لفلان حق

في هذا

في هذه الدار ثم فسر بالتمرو بالتمل لا يصدق الا ان تكون التملة باصلا وكذا لو قال لفلان  
 حق في هذه الارض ثم فسر بالاجارة او بالسكينة رجل اقرضه رجل يحاط كان له الحائط  
 باصلا من الارض ولو اقرضه رجل كان له الشجرة بثمرها ولو اقرضه رجل كان له التميل  
 باصلا من الارض وما بين التميل من الارض لا يكون للمقرض عن ابي يوسف رحمه الله  
 ان كانت متقاربة يتسع من الزراعة داخل الارض في الاقرار والا فواضع التميل تدخل  
 بقدر غلطها **رجل** قال لرجل انت في حل من مالي حيث وجدت فخذ منه ما شئت كان  
 ذلك علي الدليم والدناير وقيل هو علي العموم رجل قال لغيره اقرضني وانا صبي او اقرضني  
 او قبل ان اخلق كلن باطلا وكذا لو قال انا ذاهب العتد وذهاب العتد معروف فلا يصح اقرار  
 فاذا اقرضه شرطه خياره اقراره لا يصح شرط الخيار فيه بخلاف ما اذا اقرضه واستثنى  
 موصولا لرجل اقرضه علي نفسه بمائة درهم واستشهد شاهدين ثم اقرضه بمائة درهم في  
 موطن اخر واستشهد شاهدين فقال المقرض مائة وقال الطالب في مائتان قال الشيخ الامام  
 شمس الامة الحلواني رحمه الله هذه مسئلة ذكرها محمد رحمه الله وذكرها الخصاص  
 في ادب وزاد علي ما ذكر في الاصل وذكرها علي وجوه وشيخ في ذلك فالحاصل  
 ان يقول هذه المسئلة علي وجوه اما ان اضاف اقراره الي سبب والسبب واحد  
 او مختلف او لا يضيف الي سبب فان اضاف الي سبب بان قال له علي الف درهم  
 من هذا العبد ثم اقر بعد ذلك في ذلك المجلس او في مجلس اخر ان عليه لفلان  
 الف درهم من هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزم الا مال  
 واحد علي كل حال في قولهم جميعا فان كان السبب مختلفا بان قال لفلان  
 علي الف درهم من هذه الجارية ثم قال لفلان علي الف درهم من هذا العبد  
 وفي هذا الوجه يلزم المالا لان في قولهم سقوا اقرضه ذلك في موطن واحد  
 او في موطنين وان لم يصف الاقرار الي سبب لكن عقد علي نفسه بالاقرار  
 صكا فان كان الصك واحدا فاما المال واحد عند الكل وان عقد علي  
 نفسه علي صكين كل صك بالف درهم واستشهد علي ذلك لزمه المالا لان  
 علي كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب فان لم  
 يعتقد صكا ولكن اقر مطلقا فان كان اقراره الاول عند غير القاضي

قال رجل انت في حل  
 من مالي حيث وجدت  
 فخذ منه ما شئت كان  
 ذلك علي الدليم والدناير  
 وقيل هو علي العموم



حضرة شاهدين واقراءه الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد وكذا الواقف اولاً عند القاضي  
بالف واقبت القاضي ذلك فيدعيه بوانه بتراعاده الي القاضي في مجلس اخر بالف وادعي  
الطالب المالك والمطلوب يدعي انه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان  
الاقرار عند غير القاضي او كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره  
فان كان اسشهد على كل اقرار شاهداً واحداً فاما مال واحد عند الكل كان ذلك في  
موطن او موطنين وان اسشهد على اقراره الاول شاهداً واحداً او على الثاني شاهدين  
او اكثر في مجلس اخر على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يكون المال واحداً  
واختلف المتأخر في قول ابي حنيفة والظاهر ان عند يكون المال واحداً ايضا  
وانما يتعدد المال عند اذمنت الحجية على الاقرار الاول بان كان عند القاضي  
او بشهادة شاهدين اما اذ الم يتم فلا فان اسشهد على كل اقرار شاهدين  
عند غير القاضي ذكر الخصاف ان على قول ابي حنيفة يلزم المالكان وان اسشهد  
في المجلس الثاني عين الشاهدين الاولين وان اسشهد غيرهما كان المال  
واحداً وبعض المتأخر في قولوا اذا كان ذلك في موطنين واسشهد على كل  
اقرار شاهدين عند ابي حنيفة يلزم المالكان جميعاً سواء اسشهد على اقراره  
الثاني الاولين او غيرهما قال شمس الامية الحلواني رحمه الله هكذا ذكر الخصاف  
والظاهر ان الخلاف بينهم فيما اذا كان في موطن واحد يكون المال واحداً  
وروي عن محمد قال على قياس قول ابي حنيفة يلزم المالكان على كل حال  
اذا اسشهد على كل اقرار شاهدين غير انه استحسن وقال يلزمه مال  
واحد اذا كان في موطن واحد وذكر شمس الامية السرخسي رحمه الله ان في  
الموطن الواحد يلزمه مال واحد عند الكل فان جاء شاهدين على اقراره  
بالف لم جاء بشاهدين اخرين على اقراره بالف ولا يدري ان ذلك كان  
في موطن او في موطنين نسي السهم في ذلك فهو مالان الا ان يعلم انه كان  
في موطن واحد وقال ابو بكر الرازي في هذه الصورة يلزمه مال واحد  
وان اسشهد شاهدان على الف اسود وشاهدان على الف بيض فهما  
مالان ولو اقر بالف درهم ومائة دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن

فاقر

في هذا

في هذا المجلس بالف درهم وذكر في اختلاف زفر ويقتوب انه يلزمه الف درهم  
ومائة دينار في قول ابي حنيفة والي يوسف رحمهما الله ولو قدم رجلاً الى القاضي  
وادعي عليه الف اقر بما ثم عاد الى القاضي في مجلس اخر وادعي عليه خمسمائة  
فاقر بها فقال الطالب قد اقرت بالف وخمسمائة وقال المطلوب انما له على الف  
درهم قال قول قول المطلوب وكذا لو ادعي في المجلس الثاني الفين فاقر بها فادعي  
الطالب ثلثة الاف وقال المطلوب انما له على الف ان كان القول قول المطلوب  
ويكون اقراره الثاني للخروج عن موجب اقراره الاول وايجاب الزيادة قلزمه  
الزيادة ويجب عليه الفان رجل جاء بشاهدين على رجل بالف درهم ورجاء  
المطلوب بشاهدين بالبراة عن الف درهم فبعضنا عيا وجوب ثلثة احدىها  
ان يكون المال مورخاً والبراة كذلك او لا يكون احدهما مورخاً او كان احدهما  
مورخاً والاخر لا ففي الوجه الاول ان كان تاريخ البراة بعد تاريخ المال  
يقضي بالبراة لانه لا يدعي عليه الا مالاً واحداً او قد ثبت البراة عن الف  
درهم فانصرفت البراة الى ذلك المال وان كان تاريخ صك المال بعد تاريخ  
البراة يقضي بالمالك لان البراة السابقة لا تغل في الدين اللاحق وان لم  
كن احدهما مورخاً يعمل بالبراة لان البراة تكون عن الدين الواجب  
وليس ههنا دين اخر وكذا لو كان تاريخها سواء يعمل بالبراة وان كان  
وان كان صك المال مورخاً والبراة غير مورخة او على العكس يعمل بالبراة  
لان البراة تكون بعد الوجوب فائدة ولو كان لرجل عيار رجل صك  
كل صك بالف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براة عن الف  
درهم في صك وبراة بخمسمائة في صك فقال له المطلوب كان ذلك  
على الف درهم وقد اخذتني الف وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك  
الفان ولم اقبض منك شيئاً فان المطلوب يبرأ عن الف وخمسمائة ويرجع  
الطالب عليه بخمسمائة تمام الالفين وحجج البروات تكون عياناً  
صحح المال وفي كل موضع كان المال واحداً كانت البراة واحدة وفي كل  
موضع يقضي بالمالكين يقضي بالبراتين واختلاف صك المطلوب يوجب



اختلاف البراءة ونحو مسيلتنا ثلث البراءة عن الف وحسمانية فتبقى حسمانية رجل قال  
 فلان علي الف درهم ثم خرا وخزير يلزمه المال ولا يصدق في السلب اذا كذب  
 المدعي في السبب وصل او فصل في قول ابي حنيفة وكذا لو قال علي الف درهم من  
 القار وكذا لو قال علي الف درهم من ثمن متاع اشتريته ولم اقتبضه قال ذلك موصولا  
 او مفصولا لا يصدق في قول ابي حنيفة رحمه الله ويلزمه المال ولو قال لك علي  
 الف درهم من العبد الذي يبيع يدك فان صدقه الطالب ببيع ذلك سلم اليه العبد  
 واخذ منه الا الف ولو قال الطالب العبد الذي يبيعه عبيدي لم ابعه وانما  
 بعتهك غيرك لا يجب الا الف على المقر وذكر هذه المسئلة في موضع اخر ان علي قول  
 ابي حنيفة يخلف كل واحد منهما على دعوي صاحبه وهو قول صاحبه وهو  
 الصحيح واذا اختلفا لزم المال على المقر ولو ان رجلا قال ابتعت من فلان بيبعا  
 بالف درهم ثم قال لم اقتبضه كان القول قوله وقد مررت هذه المسئلة رجل قال  
 فلان عندي الف درهم ودعيت ثم قال لم اقتبضها كان ضامنا للف وكذا لو قال  
 علي الف درهم قرض ثم قال لم اقتبضها قال ذلك موصولا او مفصولا لا يصدق  
 رجل اقراته باع عبده بهذا من فلان بالف درهم فقال ما اشتريته منك  
 بشي ثم قال بلي قد ابتعت منك بالف درهم وقال البايع ما بعتهك كان القول  
 قول المشتري وله ان ياخذ العبد بالف درهم لان البايع اقرب بالبيع او لا بانكار  
 المشتري بعد اقرار البايع لم تبطل ذلك البيع بدليل ان البايع لم اقام البينة  
 على ما ادعي بعد مجود المشتري تقبل بيته ويقضي له بالثمن ولو لم يكن له بيته  
 واداد استملافا المشتري كان له ذلك فاذا لم يبطل البيع بمجود المشتري  
 فاذا اقام المشتري الي التصديق والبيع قائم ثم البيع ولو كان البايع بعد  
 ما جحد المشتري فاذا اقام المشتري الي التصديق والبيع قائم ثم البيع ولو كان  
 البايع بعد ما جحد المشتري قال للمشتري صدقت لم تشتره مني ثم قال المشتري  
 قد اشتريته لا تقبل قول المشتري لانها لما جحد البايع انسخ البيع بينهما  
 الا ترى ان البايع لو اقام البينة على البيع في هذه الصورة او اذ استملا  
 المشتري لا تقبل بيته ولا يخلف حضمه من رجل اقراته باع عبده من فلان وله  
 يذكر

مطلوب قال علي  
 الف درهم من  
 ثمن متاع اشتريته  
 ولم اقتبضه

يذكر الثمن ثم يحدد مجوده لان اقراره بالبيع بغير ثمن باطل اذا اقر الرجل بالبيع بغير  
 ثمن باطل وقبض الثمن ثم انكر قبض الثمن واداد استملافا المشتري في الفيا س  
 لا يستخلف وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان الاستملافا يكون بعد  
 الدعوي الصحيحة وهو متناقض وفي الاستحسان لا يستخلفه وهو قول ابي يوسف  
 رحمه الله لان العادة حرب بالاقرار لقبض الثمن قبل القبض للاستحسان فيمليفت  
 المضم باله ماله عليك هذا المال رجل او املة اقر لرجل بتوب او عبيد على نفسه  
 مع اقراره ثم يقتضي عليه بقية عبد وسط في قول ابي يوسف وقال محمد رحمه الله  
 القول قول المقر في القيمة ابو يوسف حله اقراره على سبب مشروع لوجوب  
 العبد والثوب في الذمة وهو النكاح وفي ذلك مصرف الى الوسط ومحمد رحمه الله  
 لم يعتبر السبب ولو اقر على نفسه بذاته كان عليه قيمة اي الدواب شافان جاسداته  
 وقال هي هي كان القول قوله ان جاء بغير ثمن او بدون او حمار او بغير ولا تقبل قوله  
 في غير ذلك ولو قال علي ثوب هروي لفلان ثوب هروي قبل ذلك منه عند  
 الكل ولو قال علي ثوب ولم يسم فاي ثوب جابه قبل منه غسيلة كان ذلك اوحدا  
 ثم لا يترك بعد ذلك حتى يعطى ثوبا اخر رجل قال لفلان في طعامي هذا كرمظم  
 ولم يبلغ طعامه كما كان الكل له رجل قال لغيره لك علي او علي هذه الدجلا كرم  
 الف درهم لا يلزمه شي ولو قال لك علي او علي عبيدي هذا الف درهم فان لم  
 يكن على العبد دين صح اقراره وخير بين ان يوجب على نفسه او على عبيده  
 ولو قال لك علي او علي فلان الف درهم ثم مات فلان والمقر وارثه وترك  
 مالا كان الاقرار لازما ان شاكا ان عليه وان شانه مال الميت ولو قال  
 لك علي الف درهم لا بد علي فلان كان المال على المقر رجل قال لفلان سائة في غنمي  
 صح اقراره ويومر بالبيان **فصل في الاستثناء**  
 والرجوع عن الاقرار الاستثناء نوعين استثناء من حيث القدر واستثناء  
 من حيث الصفة واذا اقر الرجل واستثنى ما ليس من جنس المقربه نحو ان يقول  
 فلان علي دينار لادرماني الفيا س لا يصح الاستثناء وهو قول  
 محمد رحمه الله وفي الاستحسان وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ان



كان المستثنى شيئا له مثل من جنسه كالكيلى والوزنى والعددي المنتقارب باب  
قال لفلان علي دينار الا درهم او قال الا قفيز حنطة او الامية هو زعيم الاستثنا  
ويطرح عن المقدم القدرية قدر قيمة المستثنى فان كانت قيمة المستثنى تاتي علي  
جميع ما اقرب به لا يلزم شي وان لم يكن المستثنى من جنسي ما اقرب به وليس له جنس  
من مثله بان قال لفلان علي دينار لا ثوبا او قال الا شاة لا يصح الاستثنا  
في قولهم ويلزمه الدينار وان كان المستثنى من جنس ما اقرب به صح الاستثنا  
في قولهم الا ان يستثنى جميع ما يكلم به فلا يصح الاستثنا **رجل** قال لفلان  
علي عشرة دنانير جياذ الا حجة زيوفا **قال العريوسف** رحمه الله يلزم  
عشرة جياذ ويرجع المتر على المتر له بحسبة زيوفا ثم لو قال لفلان علي عشرة  
دنانير الا قفيز حنطة فانه يلزم عشرة دنانير ويحيط عنه مقدار قيمته  
القفيز **قال ابو يوسف** وفي قياس قول ابي حنيفة يجب علي المتر خمسة  
جياذ ويصير مستثنا من عشرة حصة جياذ اذ لا يلزمه الا خمسة ولو قال لفلان  
علي عشرة دنانير الا خمسة ستوقه يلزمه عشرة جياذ يطرح عن قيمته  
خمس ستوقه في قولهم ولو قال لفلان علي عشرة الا خمسة ستوقه وما بقي بعد  
الاستثنا يكون من الستوقه **رجل** قال لفلان علي الف درهم من ثمن بيع او قال  
من قرص وقال هي زيوفا او قال من نهرجة **قال ابو حنيفة** رحمه الله  
لا يصدق فيه دعوي الزيوفا والنهرجة قال ذلك موصولا او مفصلا الا ان  
في البيع يتجالفان حال قيام السلعة وقال ابو يوسف ومحمد يصدق في دعواه  
النهار زيوفا او نهرجة اذا وصل ولا يصدق اذا فصل بالسكون ونحوه وهو  
ممنزلة ما لو قال لفلان علي الف سود من ثمن بيع ولو قال لفلان علي الف درهم  
ولم يذكر السبب ثم قال هي زيوفا او نهرجة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
لم يذكر هذا الفصل واختلف فيه المشايخ قال بعضهم هو علي الاختلاف الذي  
ذكرنا فيما اذا بين السبب وقال بعضهم همنا يصدق فيه دعوي الزيافة  
اجماعا **رجل** قال قد قبضت من فلان القائم قال هي زيوفا قبل قوله  
ولو قال هي ستوقه لا تقبل وان مات المتر قبل ان يقول شيئا بعد

افران فقال وارثه هي زيوفا لا يصدق **رجل** قال لفلان علي الف درهم ودعيت  
ثم قال هي زيوفا صدق وان مات المتر قبل ان يقول شيئا فقال وارثه هي زيوفا  
لا يقبل قوله لانها صارت ديناموته فلا يقبل قول الوارث وفي المضاربة  
والودعية والعصب اذا قال الوارث هي زيوفا لا يقبل قوله **رجل** قال لغيره او في  
الف زيوفا او قال لفلان علي الف درهم زيوفا من ثمن متاع قال ابو حنيفة رحمه الله  
يلزمه الجياذ ولا يصدق فيه دعوي الزيافة اذ الكذب الخصم وقال ابو يوسف ومحمد  
رحمهما الله يلزمه الزيوفا وعلي هذا الخلاف اذا قال لفلان علي الف درهم من ثمن  
بيع او قال من قرص الا انهار زيوفا او نهرجة لا يصدق في قول ابي حنيفة رحمه  
الله وقال لا يصدق اذا كان مفصلا ولو قال في هذه المسائل الا انها ستوقه  
او رصاص صدقت في قول محمد وهو رواية عن ابي يوسف وعن ابي يوسف  
في رواية اخرى لا يقبل قوله ولو قال غصبت من فلان القائم قال هي زيوفا  
او نهرجة قال ذلك موصولا او مفصلا قبل قوله وفي رواية عن ابي يوسف  
رحمهما الله القرض بمنزلة العصب وعنه في العصب انه لا يصدق اذا فصل كناية القرض  
الا انها غير مشهور ولو اقربا لعصب ثم قال هي ستوقه او رصاص صدق  
اذا وصل ولا يصدق اذا فصل ولو قال اودعني فلان القائم قال هي زيوفا  
او نهرجة قبل قوله وصل او فصل وان قال هي ستوقه او رصاص صدق  
اذا وصل ولا يصدق اذا فصل **رجل** قال اشتريت هذا العبد من فلان  
بالف ستوقه **قال ابو حنيفة** رحمه الله يلزمه الجياذ وعن ابي يوسف  
رحمهما الله انه قال يصدق ويغيب البيع ولو قال لفلان علي كره حنطة من ثمن  
بيع او قرص ثم قال هي ردية قبل قوله لان الرداة لا تكون عينا وكذا في كل  
ما يكال او يوزن سوى الدرهم والدنانير ولو اقرب بعشرة افلس من ثمن  
بيع او قرص ثم قال هي كاسلة لا يصدق في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال  
ابو يوسف ومحمد يصدق في القرض اذا وصل وفي البيع لا يصدق في قول  
ابي يوسف وقال محمد يصدق ويلزمه قيمة المبيع اذا كان هالك ولو قال  
غصبت فلانا عشرة افلس او قال اودعني عشرة افلس ثم قال هي من



الكسدة قبل قوله المسلم اليه اذا اقرب قبض راس مال المسلم ثم ادعى انه زبوف ان  
 كان اقرب قبض الجياد او اقرب قبض حنة او باسنيغ راس المال او باسنيغ الدار  
 او قبض راس المال لا يقبل قوله انها كانت زبوف وان كان اقرب قبض الدار  
 ثم ادعى الزيادة في القياس القول قول رب السلم والبينة على المسلم اليه وهي  
 الاستحسان القول قول المسلم اليه مع يمينه والبينة على رب السلم انه اعطاه الجياد  
 ولو قال اسلمت الي عشرة دراهم في كرهتكم وقال لم اقبضها وقال رب السلم  
 لا بل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا وان  
 فصل في الاستحسان لا يصدق وبالرغم المسلم فيه وفي القياس صدق ولا يلزم شي  
 وكذا لو قال اعطيتني الف او اقرب قبضني الف او اسلمتني ثم قال لم اقبض ان قال ذلك موصولا  
 صدق قياسا واستحسانا فان قال ذلك موصولا لا يصدق استحسانا ولو قال  
 نقدتني الف او دفعت الي الف او قال لم اقبضها لا يصدق في قول ابي يوسف  
**وقال محمد رحمه الله** يصدق اذا وصل ولو قال بعثتني دارك بالان او اخرجتني  
 او تصدقت علي او وهبت لي ولم اقبض قبل قوله وصل ام فصل رجل في يد يده اس  
 وقال هذه الدار لفلان الا هذه البيت لبيت بعينه فانه في اوقاف فانه لفلان  
 الاخر فهو علي ما قال لا نه استثنى بعينه ما تكلم به وكذا لو قال الان شجرة اعشارها  
 ولو قال هذه الدار لفلان وهذه البيت لي كانت الدار كلها لفلان لان هذا اعطى  
 وكذا لو قال هذه الدار لفلان ولكن هذا البيت لي اوقاف وبنائها لي اوقاف هذه  
 الارض لفلان ونخله لي او النخل باصولها لفلان والتمري كان الكل للمقر له ولا يصدق  
 المقر الا بالحجة وكذا لو قال هذه الدار لفلان الا بنا وهما فانه في لا يصدق لان  
 البناء لا يتبع لا يتناوله اسم الدار حصودا ولا يكون الاستثناء الا لما تناوله اللفظ  
 وكذا لو قال هذه البيستان لفلان الا نخيله بعير اصلها فاني اوقاف هذا الخاتم  
 لفلان الا فصد فانه في اوقاف هذا السيف لفلان الا حلسته فاني اوقاف لا يصح  
 الاستثناء وان كان موصولا ويكون الكل للمقر له الا ان يقيم المدعي البينة  
 على ما ادعى ولو قال هذه الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لا بل لفلان الاخذ  
 ففي الاول لانه اقر الاول فلا يصح رجوعه واذا اولدت الجارية في يد رجل وقال

مطهر هذه الدار  
 لفلان الا بنائها  
 لا يصدق

مطهر الاقرار  
 لا يصح الرجوع  
 عنه

الجارية

الجارية لفلان والولد في فمها قال لان الاقرار بالجارية لا يكون اقرا من الولد بخلاف ما تقدم  
 من البناء وغير ذلك وكذلك سائر الحيوان والثمار المحررة في الاقرار فهو بمنزلة ولد  
 الجارية ولو كان في يده صدوق فيه متاع فقال الصدوق لفلان والمتاع لي اوقاف  
 هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع لي كان القول قوله لان المتاع لا يكون متاعا  
 للدار والصدوق ولا يتينا وله اسم الصدوق ولو قال بنا هذه الدار لي وارضا  
 لفلان كانت الدار والبناء لفلان لان اول كلامه بنا هذه الدار لي غير معتبر لان الكل  
 كان له قبل اقراره فيبطل نفي قوله ارض هذه الدار لفلان فيدخل فيه البناء ولو قال  
 هذه الدار لفلان لا بل فلان ففي الاول لان الكلام الثاني رجوع عن الاقرار فلا يصح  
 رجلا اقر له انسان بالدين واقر المقر له ان الدين لفلان وصدقه فلان صح ويكون  
 حق القبض الاول دون الثاني ولو ادعى الثاني بري رجل في يده دار اقرها  
 لفلان لا حق لي فيها فقال المقر له ما كانت لي قط لكن لفلان وصدقه فلان  
 فهي للثاني رجل قضى القاضى بدار في يد رجل فقال ابعده القضا ما كان لي فيها  
 حق قط لكن لفلان وصدقه فلان انما ما كانت للمقر قط لا يكون للمقر له  
**فصل في القبض والابراء** رجل قال استوفيت جميع مالي علي الناس من

الدين لا يصح اقراره وكذا لو قال ابرأت جميع غرماي لا يصح الا ان يقول قبلة  
 فلان وهم محصورون فحينئذ يصح اقراره وبراءه وذكر الناطقي ان اقرار وصي الميت  
 انه قبض كل ديني لفلان الميت علي الناس ثم ادعى عريم الميت اني دفعت  
 اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت قبل شيئا وما علمت انه كان للميت عليك شيء  
 كان القول قول الوصي مع يمينه ولو قامت البينة على اصل الدين لا يلزم الوصي  
 شي لان لم يقبض شيئا من رجل بعينه وكذا لو قال قبضت كل ديني لفلان بالكوكة  
 او اضاف ذلك الي مصر او سواد وكذا الوكيل يقبض الدين والودعة والمضاربة  
 في ذلك سواء رجل عليه ديني شهد ان الطالب اقران الدين الذي عليك لفلان  
 لا تقبل شهادته وصي الميت اذا دفع ما كان في يده من تركة الميت الي ولد  
 الميت وشهد الولد علي نفسه انه قبض تركته والده ولم يبق له من تركته والده  
 قليل لا كبير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركته والدي



واقام البينة قبلت بيئته وكذا الوارث انه قبض جميع ما على الناس من تركته  
 والده ثم ادعى عمار خلد دينا لوالده مع دعواه رجل قال هذا العهد لا حد هذين  
 الرجلين حاز ويحلف لكل واحد منهما ولو قال هذا العهد لواحد من الناس لا يصح  
 رجل قال لعين من بايعك بشي فانما كفييل عنك بئنه لم يجز ولو قال من بايعك  
 من هاولا واستار الى قوم معينين معدودين فانما كفييل عنك بئنه حاز **فصل**  
**في اقرار المريض** لا يصح اقرار المريض الذي مات فيه بقبض الدين من وارثه ولا من  
 كفييل وارثه وان كانت الكفالة في الصحة سواء كان المقبوض قايما في يد الوارث او لم يكن  
 ولذا الوارث لا يقبض من اجنبي نطق عن وارثه بقبض الدين ولو اقر الوارث ثم خرج من ان يكون  
 وارثا بان اقر لاح له ثم ولد له ابن ثم مات المريض صح اقراره ولو اقر لمن لم يكن وارثا  
 وقت الاقرار ثم صار وارثا له بسبب قايمة وقت الاقرار بخوان اقراره له وله ابن  
 مات الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره لانه صار وارثا له بسبب قايمة وقت  
 الاقرار ولو اقر لمن لا يكون وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بان اقر لاجنبي  
 ثم تزوجها ثم مات صح اقراره بخلاف ما لو وهب لاجنبي ثم تزوجها فانه لا يصح  
 هبته لان هبة المريض وصية الوصية للوارث باطل ولو اقر لمن كان وارثا  
 وقت الاقرار وقت الوقت وخرج من ان يكون وارثا فيما بين ذلك بطل  
 اقراره في قول ابي يوسف ولا تبطل في قول محمد ولو اقر المريض غريمه بقبض  
 فان ابر الوارث لا يصح ابراه كانت الكفالة بامر او بغير امر وان ابر  
 الاجنبي فان كان الاجنبي كفيلا عن الوارث صح ابراه كانت الكفالة بامر  
 او بغير امر وان ابر الاجنبي ووارثه كفيلا له لا يصح ابراه لان ابراه الاصيل  
 ابر الكفييل ولو ان المريض قبض المالا من وارثه الذي عليه دين او من الذي  
 ينزع عن الوارث بمعانبة المشهود جاز قبضه لانتفاء التهمة عن القبض  
 المعانين ولو ان رجلا وكل رجلا ببيع عبده فباعه الوكيل من وارث الموكل  
 ثم مرهض الموكل واقر بقبض الثمن من وارثه واقران الوكيل قبض الثمن  
 ودفعه الى الموكل لا يصدق وان كان المريض يبيع الوكيل والموكل صحيح فاق  
 الوكيل انه قبض الثمن من المستركي وحده الموكل صدق الوكيل ولو كان المستركي

مطلب هبة المريض  
 وصية والوصية  
 للوارث باطله

وارثا

وارثا للوكيل والوكيل والموكل مريضان فاقر الوكيل بقبض الثمن لا يصدق كان  
 فرض الوكيل يكفي لبطلان اقراره لوارثه بالقبض فرضها اولى مريض عليه ومن  
 حبط بماله فاقر المريض بقبض ودبغة او عارية او مضاربة كانت له عند  
 وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى روبا لامة الى مورثه المريض وكذا في  
 المورث يقبل قول الوارث مريض عليه ومن يجيط بماله وله علي رجل ومن  
 الصحة فاقر المريض باستيفاء ذلك الدين من مدبونه صح اقراره مريض  
 اقراره بدين المهر صح اقراره المهر المثل وان اقر لها بمهر الفدر وم ثم قامت البينة بعد  
 موته ان المرأة وهبت المهر من زوجها في حال حياته هبة صحيحة قالوا لا يقبل البينة  
 على الهبة اذا كان اقرار الروح لها بالمهر في مرضه ثانيا مرضية اقرت باستيفاء  
 مهرها ان ماتت وهي منكوحة او معتدة لا يصح اقرارها ولو لم تكن منكوحة  
 ولا معتدة صح اقرارها ولو قالت في مرضها لامهر لي غلينة ذكر الحضانة في الحمل  
 انه يصح اقرارها اما اذا اقر الرجل في صحة او مرضه الذي مات فيه انه تزوج فلانة  
 والد درهم بمحدد وقت المرأة في النكاح في حياته او بعد موته فهو جاز لها  
 البيلوث والمهر بقدر مهر المثل ولا يكون لها الزيادة على مهر المثل عند انكار الورثة  
 ولو اقرت امرأة في صحة او مرضها انها تزوجت فلانا بكذا ثم جمحت فان صدقها  
 الزوج في حياتها ثبت النكاح وجحدوها بعد الاقرار باطل وان صدقها الزوج  
 بعد موتها لا يثبت النكاح في قول ابي حنيفة واميراث له من **وقال ابو يوسف**  
 ومحمد حمما الله يثبت النكاح كما في الرجل الاوليه واذا اقرت امرأة انها تزوجت فلانا  
 وبنيته وقد كانت امه معروفة ثم عتقت وقال الزوج لاجل كان النكاح بعد العتق او  
 قبل العتق وموسوا ويصح النكاح كما لو اقر احد من النكاح في عدة الغيرة ويصح  
 الغيرة او بغير شهود او تزوجا وتخته اربع نسوة او اخته في نكاحه او عدة لا تقبل  
 قول من يدعي هذه الموانع فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما  
 باقراره ويكون ذلك بمنزلة الطلاق بخلاف ما لو قال تزوجتك قبل ان اخلق  
 او قبل ان تخلق او قبل ان اولد او تزوجتك وانا صبي قال ثم يكون القول  
 قول من يدعي البطلان رجل اقر لوارث بشي ومات ثم اختلف المقر له ولقبه

اقراره بشي



الورثة فقال المقله كان الاقرار في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول  
قول من يدعي انه كان في مرضه فان اقام جميعا البينة فينه المقله اولى وان لم يكن للمر  
له بينة واراذا استخلا في الورثة كان له ذلك رجل قال في مرضه هذا المال لقطه  
وليس له مال غير ذلك وكذا في الوارث قال محمد رحمه الله لا يصدق الموصي ويكون  
الكليرا ثانيا **قول** ابو يوسف ما من الثلث رجل اعتق احد عبده في مرضه  
ثم بعت المعتق المتهمة في مرضه في كثير القيمة كان المعتق من جميع ماله رجل اشترى  
عبدا في صحة بعت فاحس على انه بالخيار ثلثة ايام ثم مرض فاجاز البيع او سكت  
في مضت المدة ثم مات المربي كانت المجاهدين من الثلث رجل اقر في مرضه بارض في يد  
المفارق ان اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المربي بعت عبده  
او اقر بانه يصدق به على فلان وان اقر بوقف من قبل نفسه غير ان صدقه ذلك  
الخير او صدقه ورثته جاز في الكل وان اقر بوقف ولم يبين انه منه او من غيره  
فمنه من الثلث رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غير ثم اقر باستيفاء  
بدل الكتابة جاز من الثلث وسيجي المسكتاب في ثلثي قيمته ولو باع المربي عبدا  
من اعيان ماله من اجنبي ثم اقر باستيفاء الثمن صح من جميع ماله رجل باع  
عبدا ثم اقر بانه كان هرا لا يصدق على المشتري ولا يبري المشتري في الثمن  
صبي اقر بالبلوغ وقاسم الوصي ان كان مرا هتاصم اقراره ويجوز قسمته ولو قال  
بعد ذلك لم يكن بالغ لا يقبل قوله فان لم يكن مرا هتاه بان كان مثله لا يجزم عادة  
لا يصح اقراره ولا يجوز قسمته فقبل اثني عشر سنة لا يصح اقراره بالبلوغ  
البتة وبعد اثني عشرة سنة ايضا لا يصح اقراره لاحالة وانما لا يصح اقراره  
اذا لم يكن بحال يجزم مثله عادة العبد المأذون اذا اقر بكفالة لا يصح اقراره  
لانه لا يملك الكفالة بماله فلا يصح اقراره مربي اقر لو ارثه بعبد فقال  
الوارث ليس العبد لي ولكنه لفلان الاجنبي فمدقه الاجنبي ثم مات المربي  
فالعبد للاجنبي ويضمن الوارث قيمة العبد وتكون القيمة بينه وبين  
سائر الورثة مربي اقر للاجنبي ثم مات المقله ثم مات المربي ووارث الاجنبي  
المقله من ورثة المربي لا يجوز ذلك الاقرار في قول ابو يوسف الاول

في صحة المقله اولى

مقله اولى باع  
المريض عبدا  
من اعيان ماله  
يجوز اقراره  
وقاسم

يجاز في قوله الاخر في قول محمد رحمه الله ومالك والواقف المربي بعد يده انه لفلان  
الاجنبي فقال الاجنبي هو لفلان وارث المربي لم يكن لي فيه حق على قول ابو  
يوسف الاول اقرار المربي باطل وعلى قوله الاخر اقرار المربي صحيح ويكون العبد  
للثاني والقول الثاني اقرب الي القياس وقوله الاول احوط مربي اقر لو ارثه  
ولا جنبي يدين فاقراره باطل تصادقا في الشركة او تكاذبا في قول ابو حنيفة  
وابي يوسف رحمه الله **وقال المحلل** اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائز تكاذبا  
في الشركة او انكر الاجنبي الشركة واساعلم **كتاب القسمة**  
**فصل في طلب القسمة** قوم حضروا وطلبوا من القاضي قسمة العتق قال ابو حنيفة  
رحمه الله لا يقسم ما لم يقيموا البينة على الوفاة وعلى عدد الورثة وعلى ان العتق  
في ايديهم ميراث عن ابيهم **وقال صاحب** لا القاضي يقسم ويشهد انه قسمها  
باقرارهم كما يقسم الغروض ولو قال اشترى من فلان وطلب بعضهم  
القسمة والى البعض فان القاضي يقسم باقرارهم عند معا وعنده ابي حنيفة  
رحمه الله فيه روايتان في رواية كما قالوا في رواية لا يقسم كما لا يقسم في الميراث  
ولو كان في الورثة صغيرا وكبير غاييب والدار في يد الكفار المحصور عند ابي حنيفة  
لا يقسم كما سروه عند معا يقسم ويغزل نصيب الغاييب الصغير ويشهد انه قسم  
باقرارهم وان كانت الدار او بعض في يد الغاييب او الصغير لا يقسم باقرارهم  
اجماعا وكذا لو كانت في يد مودع الغاييب ولو اقام الكبار البينة على اصل  
الميراث وعدد الورثة وبعض السهرنة صغار قسم القاضي بين البالغين الحاضرين  
وينصب القاضي من يحفظ نصيب الغاييب والصغير ولو كان البالغ الحاضر ولدا  
وطلب القسمة من القاضي فان القاضي لا يجيبه الي ذلك ولو جاء هذا البالغ مع  
صغير نصيب القاضي عن الصغير من يقسم ويأمره بالقسمة ضجه ميراث بين  
خمس واحد منهم صغيرا وان غاييبا وان غاييبا فان غاييبا فاشترى  
رجل نصيب احد الحاضرين وطالب الشريك الحاضر بالقسمة من القاضي واهراه  
بالقسمة فان القاضي يأمر شريكه بالقسمة ويجعله وكيلا عن الغاييب الصغير  
لان المشتري قام مقام البائع وكان للبائع ان يطالب الشريك بالقسمة فينت



ذلك للمستري وان كان الورثة كلهم كبارا حضورا اقاموا البينة على ما ادعى من وقت  
الميت وغيره الا ان الدار كانت مشتركة بين الميت واجبي والسريك الاجبي غاي  
لا يقسم هي حصص الغاي ولو كان سريك الميت حاضرًا وبعض ورثة الميت غاي  
واقمة البينة فان القاضي يقسم اذا كان سريك الميت اجنيا وان كان سريك الميت  
اخ الميت ورثا عن ابيهما فانت احد الاخوان وترك ورثة واخ الميت غاي  
واقام المخاضرون البينة قسم القاضي بينهم ويعزل نصيب عمهم ولو كانت الشركة  
بالشراء وبعض الشركاء غاي لا يقسم عقارًا كان او عرضًا حتى يحضر الغاي  
فالمحصل ان العقار اذا كان بين قوم باليرث وبعض الشركاء غاي وبعضهم  
مصور فطلب الحضور القسمة فان كانت الدار في يد الحضور قسم القاضي بينهم وان  
كانت الشركة بينهم بالشرا لا تقسم هي حصص الكل ولو كان اصل الشركة  
بالميراث فباع بعضهم نصيبه فحضر البعض قسم القاضي بينهم وان كان اصل  
الشركة بالشرا فمجري فيه الميراث بان مات واحد من المستريين لا يقسم القاضي  
وينظر في هذا الى اصل الشركة ارض بين رجلين حضر احدهما وحضر الاخر وطلب  
القسمة فقال السريك بعته نصيبه فلا واقام البينة على ذلك لدفع القسمة  
قالوا لا تقبل بئنه لانه اقام البينة على فعل نفسه لا بطلان هذا الغير دامت  
بين رجلين نصيب احدهما اكثر فطلب صاحب الكثير القسمة فاني الاخر فان  
القاضي يقسم عند الكل وان طلب صاحب القليل القسمة واني صاحب الكثير  
فذلك وهو اختيار الشيخ الامام العرفي نحو اهراده وعليه الفتوى  
وفي البيت الصغير بين رجلين اذا كان صاحب القليل لا يستغنى بنصيب  
بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا يقسم **وقال الشيخ ابو الليث**  
رحمه الله في الدار اذا طلب صاحب القليل القسمة لا تقسم ايضا وهو قول الكرخي  
والشيخ شمس الدار السرخسي والقاضي الامام المنتجب الي استيجاب كافي البيت  
الصغير وذكر الخصاص دار بين رجلين نصيب كل واحد منها لا ينفع بعد  
القسمة وطلب القسمة من القاضي فان القاضي يقسم وان طلب احدهما القسمة  
واني الاخر لا يقسم لان الطالب مستعت وان كان ضرر القسمة على احدهما

بان كان نصيب احدهما اكثر فينتفع به بعد القسمة وطلب صاحب الكثير القسمة واني الاخر  
فان القاضي يقسم وان طلب صاحب القليل لا يقسم وحكي عن الخصاص رحمه الله على  
عكس هذا رجلان بينهما حب صحيح فطلب احدهما قسمة ان كان يضر الكسر  
لا احد الا في علي القسمة ولا يقسم الا ان يتقعا على القسمة وان كان لا يضر الكسر  
يقسم القاضي بينهما ولو كان بينهما زرع في ارضهما فطلب قسمة الزرع دون الارض  
فان كان الزرع بقل وسرط تركه في الارض او سرط احد منهما ذلك لا يجوز قسمة  
الزرع وان اتفقا على القلع جازت القسمة وان كان الزرع قد ادرك وسرط  
الحصاد جازت القسمة عند الكل وان سرط الشرك او احد منهما فسدت القسمة  
في قول ابي حنيفة واني يوسف ويجوز في قول محمد وكذلك طلع على النخل  
بين رجلين فادافتمته دون النخل ان سرط الشرك او احد منهما فسدت القسمة وان  
اتفقا على الخد او في الحال جازت القسمة وان كان التمسك شرطا في ترك  
لا يجوز عندهما ويجوز في قول محمد رحمه الله عليه ولو كان بين رجلين صاح او  
سابط وطلب احدهما القسمة لا يقسم القاضي وكذلك الحايطة لا يقسم طولا  
ولا عرضا الا ان يتراضيا على ذلك وكذلك السور والعين والرجل بين رجلين  
او قناه او قصر لا ارض مع ذلك سهمان اذا احدهما قسمة واني الاخر فانه لا يقسم  
بينهما لانه لا يحتل القسمة فان كان مع ذلك ارض ليعمل بها شرب من ذلك المهر  
يقسم الارض وتترك النحر والفتاة على حالها وكل واحد منهما شرب وان  
كان يقدر كل واحد منهما على ان يجهد للارض شربا في موضع اخر او كانت  
اراضي والمقار متفرقة فيها بينهم قسم ذلك كله فيهم وبينهم ولو كان بين رجلين  
ثوب مخيط لا يقسم القاضي بينهم ولو كان غير مخيط فاقسمه طولا وعرضا  
جازت القسمة والرفيق اذا كان بين اثنين فهو على وجوه ان كان مع الرفيق  
دواب او عروص او شئ اخر قسم القاضي الكل بينهما في قولهم وان لم يكن مع  
الرفيق شئ اخر فان كان ذكرا وانثى لا يقسم في قولهم الارض وان كانت  
الكل ذكرا وانثى ليس مع الرفيق شئ اخر فطلب بعض الورثة قسمتها  
واني البعض واني احد الورثة لا يقضى يقسم القاضي بينهم في قول ابي حنيفة



رحمه الله ولا يجبرهم على ذلك وقال صاحباه يقسم ويخبرهم على القسمة والميد الواحد  
والداية الواحدة تباع ويقسم بينهما لا تحتل القسمة وكذلك كل ما يكون في تقسيمه  
ضرور اذا مات الرجل وترك ارضين او دارين فطلب ذريته القسمة على ان ياخذ  
كل واحد منهما نصيبه من كل الارضين او دارين فطلب ذريته القسمة على ان  
ان ياخذ كل واحد منهما نصيبه من كل الارضين والدارين جازت القسمة وان قال  
احدهم للقاضي اجمع نصيبي من الدارين والارضين في دار واحدة وفي ارض  
واحدة فابي صاحبنا قال ابو حنيفة يقسم القاضي كل دار وكل ارض على حدة ولا  
يجمع نصيب احد منهما في دار واحدة ولا في ارض واحدة وقال صاحبنا الراي  
الي القاضي ان راى الجميع جمع والافلا فان كانت الداران في مصرين لم  
يذكر هذا في الكتاب قالوا على قول ابي حنيفة لا يجمع نصيب احد هما  
في دار واحدة كما بان في مصرين او في مصر واحد متصلين كما بان في مصر  
متصلين وروي هلال عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجمع في المصرين والدارين  
المختلفة بمنزلة اجناس مختلفة وان كان بين الرجلين سان لم يجمع نصيب  
احد منهما في بيت واحد متصلين كما بان او منفصلين ولو كان بينهما منزلان  
ان كانا منفصلين فهما كالدارين ولا يجمع نصيب احد منهما في منزل واحد  
ولكنه يقسم كل منزل قسمة على حدة ولو كانا متصلين فهما كالبيتين لم  
ان يجمع نصيب احد منهما في واحد فلهذا كله قول ابي حنيفة وقال صاحبنا  
الدار والبيت سواء الراي فيه للقاضي دار بين رجلين في احد جانبيه  
بنا ولا بناء في الجانب الاخر فقال احدنا اجعل قيمة البناء بدراع من  
الارض واخذ حقي من البناء ذراع من الدار وقال الاخر لا بد اجعل البناء  
بالدرهم فاعطيك حقتك في البناء من الدرهم فالاول اولى واحسن واذا  
كانت الدارين رجلين وفيها طريق لغيرهما فاراد اقسمة الدار واراد  
صاحب الطريق ان يمنعهما عن القسمة لم يكن له ذلك ويترك الطريق  
عرضه عرض باب الدار الاعظم وطوله من باب الدار الى باب الدار الذي  
له الطريق ويقسم بقية الدارين الرجلين على حقوقهما وان كان في

الثلثين بينهما

الدار يسيل بالرجل فاراد اصحاب الدار قسمة الدار لم يكن لصاحب السيل منعهم من السيل  
منزله الطريق فيما تقدم **فصل في ما يدخل في القسمة** قوم اقسموا  
صحة فاصاب بعضهم بستان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق هو له  
اولم يكنوا فله ما فيها من الشجر والبناء ولا يدخل فيه الزرع والتمر وان كتبوا بكل  
قليل او كثير هو فيه او حصه من حقوقها لا يدخل فيه الزرع والتمر ارضين  
اثنتين لهما تمل في غير ارضيهما فاقسمتا على ان ياخذ احدهما الارض والاخر التمل  
باصلهما جازوا ان اقسموا صنة فحملوا الا حصه التمل ولم يذكر باصلا فله التمل  
باصلا وكذا الواقف الا نسا ن بخلة كان للمقر له التمل بخلة باصلا ولو ناع بخلة ذكر  
في النوادر ان على قول ابي يوسف يستحق التمل باصلا وعند محمد رحمه الله  
لا يستحق الا اصل الا بالذكر وقيل الجواب في الاقرار عند ابي يوسف كالجواب  
في البيع يدخل اصل التمل في الاقرار والبيع جميعا وعند محمد في القسمة يدخل  
اصل التمل وفي البيع لا يدخل فيه كل موضع يستحق باصلا فان قلنا كان له  
ان يؤمن مكانها اخرى رحلمات وطلب ونشت من القاضي القسمة واقاسوا  
البينة على الموت والميراث كما هو السطر وعلى الميت دين لغائب فان القاضي لا  
يقسم شيئا من اجناس التركة فان كان الدين اقل من التركة وسالوا من  
القاضي ان يعزل شيئا لاجل الدين ويقسم الباقية قال ابو حنيفة في القياس  
لا يفعل وهو قوله الاول واستحسن وقال بان القاضي يفعل ذلك فان  
فعلوا ذلك واقسموا الميراث فذلك ما فعل لاجل الدين القسمة ردت الا ان  
يقضوا الدين من مالهم وكذا لو ظهر في التركة وصية بالثلث او بعين من  
اعيان المال فالوصية بمنزلة الدين دار بين قوم اقسموها فوقع  
في نصيب احد منهم ست فيه حمامات ان لم يذكرها الحمامات في القسمة  
فهى بينهم كما كانت وان ذكروها فان كانت لا توجد الا بصيد فالقسمة  
مرووده وان كانت توجد بصيد فالقسمة جائزة وهذا اذا اقسموها  
بالليل فان اقسموها بالنهار بعد ما خرج من البيوت فالقسمة فاسد  
اراضي بين قوم اقسموها فوقع في نصيب احد منهم شجرة اعصابها متدلية



في نصيب الاخر عن محمد رحمه الله في رواية في رواية لصاحب الارض ان خير صاحب  
 الشجرة على قطع الاعضاء وفي رواية لا تخركا لورق في قسم احدهما فاطيط عليه  
 جدوع للاخر فانه لا يومر صاحب الجدوع برفع الجدوع اذا طلب الورثة القسمة  
 من القاضي يسألهم القاضي هل عليه دين ان قالوا لا كان القول قولهم وان اقرا احد  
 الورثة بدين على الميت ومحمد الباقر قسمة التركة بينهم ويومر المقر بقضا  
 كل الدين من نصيبه عندها اذا كان نصيبه في كل الدين اذا جرت القسمة  
 في دار من اوارضين واحذ كل واحد منها دارا ثم استحق احدي الدارين بعد  
 ما بني فيها صاحبها كان للمستحق عليه ان يرجع على صاحبه بنصف قيمة البناء قبل  
 هذا قول ابي حنيفة رحمه الله لان عنده قسمة الحر لا حركي في الدارين  
 فكانت القسمة في معنى البيع والاصح ان هذا قول الكل لان عنده صاحبه  
 انما يجري قسمة الحر في الدارين اذا راي القاضي ذلك يبرأ بين قوم لم يكن لها  
 دين ولا وصية فأت بعض الورثة وعلى الميت الثاني دين او وصية بوصية  
 او كان له وارث غائب او صغير فاقسم الورثة ميراث الميت الاول بغير قضا  
 كان لغرماء الميت الثاني ان يبطلوا القسمة وكذلك لصاحب الوصية والوارث  
 الغائب والصغير لان ورثة الميت الثاني فاقام مقام الميت الثاني ولو كان  
 موحيا لما لم تنفذ قسمة عليه فكذا اذا كان ميتا ميراث بين قوم  
 اقتسموا واستمدوا على انفسهم بالقسمة ثم ادعت امرأة الميت المهر على الميت  
 واقامت البينة كان لها ان تبطل القسمة ويكون دين كدين اجنبي فاذا ماها  
 على القسمة لا يمنعها دعوى الدين لان اجازة الغريم القسمة قبل ان يصل  
 اليه الدين باطلة ويكون وجودها كعدمه وكان له ان يبطل القسمة وكذا  
 اذا كان الغريم هو الوارث ولا يشبه دعوى الدين دعوى الشراكة في العين  
 فانه لو ادعي الشراكة في العين بان ادعي وصية بالثلث بعد القسمة يكون  
 ساعيا في نقص ما تم به فلا يصح دعواه ولو ادعي بن الابن بعد القسمة انه  
 كان استركي نصيب ابيه من الاب حال حياته بمضى مسمى ويقدر الثمن واقام  
 البينة على ذلك فذاك لا يبطل قسمة لانه خصم في نصيب ابيه سو كان

يستحق

يستحق نصيب الاب بالشر او بالميراث ارض ميراث بين قوم اقتسموها وتقابضوا ثم  
 اشترى احدهم من الاخر قسمة ونصيبه ثم اقام البينة بدين على الاب كانت القسمة  
 والشر باطله وكذا اذا اشتراه غير الوارث لان القسمة والشر كلاهما يصرف  
 من الوارث في التركة فلا ينقد مع قيام الدين على الموروث ثلاثة نفر ولو  
 دار عن ابيهم واقتسموها اثلاثا وتقابضوا ثم ان رجلا غريبا اشترى من احدهم  
 قسمة وقبضه ثم جاء احد الباقيين وقال انا لا نقسم فاشترى هذا المشتري منه  
 الثلث شايعا من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال قد اقسمتها واقام  
 البينة على ذلك وصدقه البايع الاول وكذا به البايع الثاني وقال المشتري  
 لا ادري اقسمت ام لا فالقسمة جائز لان القسمة تثبت بحجة قامت من الخصم  
 والقسمة بعد ثبوتها لا تبطل بمجرد بعض الشركاء فيظهر ان الاول باع  
 نصيب نفسه خاصة فجاز بيعه واما الثاني انما باع ثلث الدار شايعا لثالث  
 ذلك من قسمة وثلثا ذلك من نصيب غيره فيعقد ببيعته في نصيب نفسه  
 خاصة ويحجز المشتري فيه ان شاء اخذ ثلث قسمة بثلث الثمن وان شأ تركه لغير  
 الصفقة عليه قوم اقتسموا دارا ميراثا عن رجل والمرأة مرة بذلك فاصار  
 الثمن فعزل لها ثمنه على حدة ثم ادعت المورث لها ان زوجها اصدقها  
 اياها او انها اشترت منه بصد اقضاهم بقوله ذلك من لا يفي لما ساعدتم  
 عن القسمة فتدافرت اليها كانت لزوجها عند موته فلا تمنع وعواها  
 وكذا لو اقتسموا دارا وارضا واما كل واحد طائفة بميراثه عن ابيه ثم ادعي  
 احدهم في قسم الاخرين او تخلا زعم انه هو الذي بناه او غرسه لم يقبل  
 ببنه على ذلك وما ينقص به القسمة والغلط واذا ادعي احد الشركاء  
 غلطا في القسمة لا تعاد القسمة بمجرد دعواه ولا تعاد زرع بني من ذلك  
 ولا مساحة ولا تخيل ولا وزنه الا بحجة لان الظاهر وقوع القسمة على  
 وجه المعادلة فلا سقوط القسمة الا اذا اقام البينة على ذلك وان لم يكن  
 له بينة وطلب استخلاص الشركاء فانه يستخلف ارحا النكول ثم الغلط  
 في القسمة على وجوه احدها ان يقول حق في النصف وقد اخذت الربع

ادعي ببناء او غرس  
 القسمة



او الثلث وقال الاخر بل حقت الثلث وقد اخذته وفي هذا يتخالفان ونزوان  
القسمة ومن ان تكون الحصوة في القبض فقال احدهما لم يقبض حقي وقال  
الاخر قبضته فايهما يتخالفان ويزاد ان القسمة ايضا لان القبض له ستة  
بالصحة ولو اختلفا في المعتد يتخالفان ومن ان يكون المنازعة بينهما  
في الزيادة فيقول احدهما اخذت انت يا فلان اكثر من حقتك او عصب  
الزيادة عصبها بعد ما قبضته ويقول الاخر اخذت من حقي وما اخذت  
الزيادة كان القول قول الاخر والبيت ببيت صاحبه ولا يتخالفان ولا يترأوا  
ومن ان تكون المنازعة بينهما بعد ما اشهد كل واحد منهما على القبض واستيفاء  
الحق بصفة التمام فيقول احدهما حقي الذي بيديك وحقتك الذي بيدي  
او يقول قد قسمنا ولكن اخذت انا بعض حقي دون بعض لا يسمع دعواه ولا  
ولا خصوصية بعد ما اشهدا على القبض والاستيفاء ومن ان تقع المنازعة  
بينهما في التقويم فيقول احدهما قيمتها اكثر مما قيمته ويتكرر الاخر في هذا  
الوجه لا يقبل قوله ولا يسمع دعواه كذا ذكر في **الاصول** **وقال الفقيه ابو بكر**  
**البلخي** ان كان التفاوت يسيرا فهو كما قال في الكتاب وان كان التفاوت  
كثيرا رجا ان يسمع دعواه وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يسمع دعواه رجلا  
اقتساما دارين واخذ كل واحد منهما دارا ثم ادعى احدهما غلطا ان له كذا كذا  
ذراعا في الدار التي بيده صاحبه فصلا في القسمة واقام البيت على ذلك وذكر  
في الاصل انه يقضي له بذلك الزرع ولا تعاد القسمة وليس هذا كالدرا  
الواحدة قيل هذا قول ابي يوسف رحمه الله اما في قول ابي حنيفة  
رحمه الله القسمة فاسد والداران بينهما رصفان لا عنده لا بحري قسمة  
الحري في الدارين ويكون هذه القسمة بمنزلة البيع ولو باع كذا ذراعا من  
الدار في يده عندي حنيفة يجوز فكذا اذا شرط ذلك لاهد منهما في القسمة في دار  
صاحبه كانت القسمة فاسدة وعند ما يبيع كذا ذراعا من الدار جاز فكذا اذا  
شرط ذلك في القسمة اما في الدار الواحدة معية التميز في القسمة غالب على  
معية المعاوضة ولهذا يجري فيه الحرف اذا شرط لاهد منهما كذا ذراعا

في نصيب

في نصيب صاحبه يبقى السبوع والشركة رجلان اقتسما اربعة فاصاب احدهما  
اقرحات والاخر اربعة اربعة ثم ادعى صاحب القرحة احدا الاقرحة التي في صاحبه  
واقام البيت انه اصابه في القسمة فانه يقضي لانه اثبت الملك لنفسه في ذلك الحجة  
وكذا هو في الابواب فان لم يكن له بيت كان له ان يستخلف الذي في يده وان اقام كل  
واحد منهما البيت ان ذلك اصابه في القسمة فانه يقضي ببيت الخارج لانه  
دعواهما دعوى الملك فيتخرج ببيت الخارج لانه هو المحتاج الي اقامة البيت وكذا  
له في بيوت الدار ودعوى الغلط انما لم يسمع اذا لم يقرب بالاستيفاء لا يسمع دعوى  
الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب فيجوز يسمع دعواه واذا ادعى احد الشركاء  
القسمة والى الباقيون فاستاجر الطالب قسما كان الاجر عليه خاصة في قول ابي  
حنيفة رحمه الله وقال صاحبه يكون على الكل واذا انكر بعض الشركاء القسمة فشهد  
قاسم القاضي على القسمة مع غيره هازت شركته في قوله ابي حنيفة وابي يوسف رجا  
الله وقال محمد لا تقبل شركته اذا اقتسم القوم شيئا مبرأ او غير ذلك ثم ظهر الغبن  
القاضي في القسمة ان كانت القسمة بقضا القاضي يبطل عند الكل وان كانت  
التراضي اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر ان قال قائل بل ان لم يخون ان يبطل القسمة  
فله وجه فان قال قائل ليس له ان يبطل فله وجه **وقال الشيخ** الامام ابو بكر محمد  
ابن الفضل يسمع دعواه من الغلط وله ان يبطل القسمة كما لو كانت القسمة بقضا القاضي  
وهو الصحيح وان اقتسما محمد ودائم اختلفا في الحد وقال احدهما هذا المحدثي وقد دخل  
في نصيب صاحبه وقال الاخر هذا المحدثي وقد دخل في نصيب صاحبه فان  
قامت البيت لهما جميعا قال في الكتاب اخذت بيته هذا وبيته ذلك لان كل واحد  
منهما اثبت الملك لنفسه في مجرى نصيبه مما في يده صلحهما واجتمع في ذلك الحد  
بيته في اليد والخارج فيقضي ببيت الخارج للقسم ان يستعمل القرعة  
القرعة قاسم القاضي وقاسم غيره سواء ان كان القاضي هو القاسم او نائبه  
فليس لبعض الشركاء ان يرد ذلك بعد خروج السهم كما لا يلتفت الي ان  
البعض قبل خروج القرعة وان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضي فيرجع البعض  
بعد خروج السهم كما لا يلتفت الي ان كان له ذلك الا اذا خرج السهم



كان له ذلك الا اذا خرج السهم كلها الا واحد لان يخرج بعض السهم لا يتم القسمة فكان  
الرجوع فيه كرجوع البائع قبل قبول المشتري فاما اذا خرج السهم الا واحد انت  
القسمة فلا يملك الرجوع ذكرنا ان القسمة انواع ثلاثة الاولى لا يثبت حق  
البعض وابطال حق البعض وانه باطله كن اعتق احد عبيد به بغير عينه ثم  
يفزع والاخرى لطيفة النفس والمخاضاينة كالقرعة بين النساء المسنوعة والقرعة  
بين النساء البادية للقسمة والثالثة لا يثبت حق واحد ولا يثبت حق غيره كالأول  
مقتضاها فيرجع **فصل في قسمة الوصي والآب** قسمة الآب على الصبي والمعتق  
حائز في كل شيء اذا لم يكن فيها غبن فاحس ووصي الآب مقام الآب بعد موته وكذلك  
المجد اب الآب اذا لم يكن هناك وصي الآب ويجوز قسمة وصي الآم فيما تركه اذا لم يكن  
احد من هؤلاء فيسوي العقار لانه قائم مقام الأم ويصرف فلهما هو ملك ولدهما  
الصغير صحيح بالبيع فيما سوي العقار فكذلك في القسمة ولا يجوز قسمة الأم والأولاد  
والعم والزوج على امرأة الصغيرة والكبيرة الغائبة فان لم يكن لاحد منهم اب ولا ولي  
الآب وليس لوصي الأم ولاية القسمة على الصغير في غير ما تركت الأم ويجوز قسمة وصي  
الآب على الابن الكبير الغائب فيما سوي العقار ولاية قائم مقام الآب فيما يرجع  
الي الحفظ وبيع ما سوي العقار من الحفظ ولا يجوز قسمة الملتقط ولا قسمة المملوك  
على ولده المحرر والمعتق بمنزلة الصغير مما المبرسم والمعني عليه والذي بين وبين  
لا يجوز عليهم قسمة احد الابراء او بوكا لثنية حال افاقته والذي جعله القاضي  
وصيا لليتيم وهو بمنزلة وصي الأب اذا جعله وصيا في كل شيء وان جعله القاضي  
وصيا في شيء خاص نحو الانفاق او حفظ ماله لا يجوز قسمة لانه نصيب  
القاضي اياه وصيا مضافا لقضا بفعل التخصيص بخلاف وصي الآب في شيء خاص  
فانه يكون وصيا في جميع الاشياء لانه قائم مقام الآب اذا اقسمت الورثة الشركة  
فيما بينهم بغير امر القاضي وفي الورثة صغيرا وغائبا او سريان للميت كالميت  
القسمة الابلجانه الصبي بعد البلوغ او باجازه القاضي قبل البلوغ فان مات  
الغائب او الصبي قبل الاجازة فجازت ورثته بقدرت القسمة في قول ابي  
حنيفة وان يوصي يوسف رحمه الله كذا ذكره عصام وان كانت هذه القسمة

القاضي صحت القسمة وذكر الحنفية اذا كان في الورثة صغيرا وغائبا ولم يكن في يد  
الغائب ولا في يد ام الصغير شي من الشركة بل كان الكل في يد الحضور الكبار  
فطلبوا القسمة من القاضي فان القاضي يجعل للصغير وصيا يقوم بالقسمة ويقبض  
حقه ويجعل للغائب وكيل او يامرهم بالقسمة وان كان في يد الغائب شيء من  
الشركة لا يقسم فيه بحضور الغائب او تقوم البينة على ان ذلك ميراث بينهم وعلى  
عدد الورثة فحينئذ يقسم وذكر في الجامع انه لا يقسم فان قامت البينة سالم يحضر  
الغائب وان كان شيء من الشركة في يد ام الصغير فالجواب فيه كالجواب فيما  
اذا كان شيء من الشركة في يد الغائب وانه لا يقسم اذا قسمت الشركة وعلى  
الميت دين فاجازا الغريم قسمة الورثة ثم اراد بعض القسمة كان له ان ينقضها  
وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت كان للغريم ان ينقض القسمة الا ان  
يكون الصمان بشرط براءة الميت ولو كان في الشركة دين على الميت فاقسموا  
على ان يضمن كل واحد منهم للغريم او ضمن احد منهم ان كان الصمان مشروطا  
في قسمة الميراث فسدت القسمة فان لم يكن مشروطا في القسمة بل ضمن بعد  
القسمة فهو على وجوه ان ضمن على ان لا يرجع على الشركاء او ادي جازت  
القسمة وان ضمن على ان يرجع او ضمن وسكت كان له ان يرجع وينقض القسمة لانه  
قائم مقام الغريم والمغريم ان ينقض القسمة ما لم يصل اليه حقه فكذلك في قسمة  
مقامه اذا كان المكيل والوزون بين حاضر وغائب او صغير وبالخ وانه  
الحاضر والبالغ نصيبه وهلك الثاني ان هلك قبل ان يصل ذلك اليها  
لا يكون لهلال على الصغير والغائب وهو كالصبرة اذا كانت مشتركة  
بين الدهقان والزارع فقال الدهقان للزارع اقسمني واقرز نصيبي  
فيتقسم الزارع والدهقان غائب فله نصيب الدهقان الي الدهقان  
فلما رجع اذا قد هلك ما اقرز لنفسه حال الهالك عليها وان قسم الصبر  
واقرز نصيب الدهقان واهل نصيب نفسه الي بيته او لا فلما رجع اذا قد هلك  
ما اقرز والدهقان كان الهالك على الدهقان خاصة كذا قال بعض المساج  
ثلثة نفر بينهم ارضي لاحد منهم عشق اسهم وللثاني خمسة اسهم وللثالث



سهم واحد فاراد واقتمته واراد صاحب العشرة الاسهم ان يقع سهمه منفصلة  
 في موضع واحد ولا يرضى بذلك الذي له سهم واحد قسمت الاراضى بينهم متصلة  
 كانت او متفرقة على قدر سهمهم عشرة لواحد وخمسة لآخر وسهم للثالث وجعل  
 الاراضى على عدد سهامهم بعد ان عدلت وسويت ثم جعل ينادى سهمهم على عدد سهامهم  
 ويقرع بينهم فاول بندقة تخرج بموضع على طرف من اطراف السهام وهو اول  
 السهام ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب العشرة من البنادق العشرة  
 يعطى له ذلك وتسعة اسهم منفصلة بالسهم الذي وضع البندقة عليه فيكون  
 بسهام صاحبه على الاتصال ثم يقرع بين الستة كذلك فاوله بندقة تخرج بموضع  
 على طرف من اطراف الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب  
 الخمسة من البنادق الخمسة يعطى له ذلك السهم واربعة اسهم متصلة بذلك  
 السهم وبقي السهم الواحد لصاحب الواحد فان كانت هذه البندقة لصاحب  
 الواحد كان له الطرف الذي وضع عليه البندقة وتكون الخمسة الباقية  
 لصاحب الخمسة رجل مات وترك ثلاث بنين وترك خمسة عشر خاوية  
 خمسة منها مملوكة خلا وخمسة منها الى نصفها خلا وخمسة منها خالية والكل  
 مستوية خمس خمس فاراد البنون ان يقتسموا الخواوي على السوا من غير ان يربلوا  
 عن مواضعهم قالوا الوجه ان يعطى احد البنين خاوية مملوكة وخابية  
 الى نصفها وخابيتين خاليتين ويعطى الثاني لذلك تبقى خمس خواب احد  
 مملوكة واحد بها خالية وثلاث الى نصفها فيعطى للابن الثالث ذلك  
 فتقع المساواة بذلك رجلان بينهما خمسة ارغفة لاحد منهما رغيفان  
 والاخر ثلاثة فدعيا رجلان ثالثا واكلوا الجميع جميعا مستويين ثم ان الثالث  
 اعطاها خمسة دراهم وقال اقسما على قدر ما اكل من ارغفتها **قال الفقيه**  
 ابو الليث يكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلاثة ثلاثة لان  
 كل واحد منهم اكل رغيفا وثلاثي رغيف متساو ثلثان من ذلك  
 لصاحب الرغيفين ورغيف تمام من نصيب صاحب الثلاثة واجعل  
 كل ثلث سهم فيصير كل واحد منهم اكل سهمين من نصيب صاحب الرغيفين  
 وثلاثة

وثلاثة اسهم من نصيب صاحب الثلاثة ثلثين وذلك خمسة فيقسم البديل كذلك فيكون  
 لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلاثة ثلاثة دراهم **قال الفقيه**  
 ابو بكر رحمه الله عنه لصاحب الرغيفين درهم من البديل لانه اكل من رغيفه  
 رغيفا وثلاثي رغيف ولم ياكل الثالث من رغيفه الا ثلث رغيف وكل واحد  
 منهم اكل رغيفا وثلاثي رغيف فالثالث اكل من الارغفة الثلاثة رغيفا وثلث  
 رغيف فكان لصاحب الثلاثة اربعة دراهم من خمسة دراهم سريكان بينهما  
 عند ارادة قسمته بالوزن والقيان والميزان **وقال بعض المشايخ** يجوز ان يجرى  
 ايضا القلة التفاوت قال مولانا رحمه الله وهذا غير صحيح لانه وزني فلا يجوز  
 قسمته بدون الوزن اما القيان او الميزان فلا يجوز قسمته بالسرولة لانها  
 بمارفة وقسمته اليين بالحبال ذكر في النوازل انه يجوز لقلة التفاوت لانه  
 ليس بوزني رجلا ان تواضعوا بقبرة بينهما على ان يكون عند كل واحد خمسة  
 عشر يوما كحلب لبنه كان باطلا ولا يحل فصل اللبن لاحد منهما وان جعل صاحبه  
 في كل لانه هبة المساع فيما يقسم الا ان يكون صاحب الفضل اسما ملك الفضل  
 فاذا جعل صاحبه في كل كان ذلك ابراه عن الصانع فمحموز اما حال قيام الفضل  
 يكون هبة او ابراه عن العرس وانه باطل **اهل قرية** غز منهم السلطان  
 فقال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم على عدد  
 الروس **وقال الفقيه ابو جعفر** رحمه الله ان كانت العراة لتحسين  
 الاملاك لتقسم على قدر الاملاك لانها مونة الملك وان كانت لتحسين  
 الايدان تقسم على قدر الروس الذين يتعرضون لخدمتها مونة الراس  
 ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم دارين اثنين  
 الخدمة فاراد احدهما النواوي الاخر تقسيم الدارين بينهما ولو كانت  
 هدارين اثنين لاحد منهما علمية جدوع وليس للآخر علمية شي فان خدمت  
 الحايطة فاحد صاحب الجدوع صاحب بالبناء واي صاحبه فانه لا حصة علمية  
 ويقال لهما ان سئيتا فاقسم ارض الحايطة فاراد صاحب الجدوع ان يبني  
 واراد الاخر للقسمه فانه يقسم بينهما نصفان رجلان بينهما مملوك صغيرا وجريرة





قالا هما خيران علي نفقتهما فان اكد احدهما الاتفاق وقال الاخر ليس لي شيء ذكر  
الكرخي ان الحاكم يبيع من ينفق عليهما فان لم يجد استران عليه فان لم يجد انفق  
من بيت المال فان قال احد الشريكين انا انفق علي دنيا علي عياله قال  
امرته من غير اجبار وان بلغ اكثر من قيمتها ضحا فان ذلك له علي المولي  
ولا يستقط عنه بموت المملوك ولو كان دارا او مخرجا بين رجلين لا يخر علي الاتفاق  
شريكا ان اقتضا علي ان لا احد من الضامات ولا اهل العروضة وقاسمات الخانوت  
والديون الذي علي الناس علي انه ان نوي قتي من الديون يرد اخذ الضامات علي  
شريكه نصفه كانت القسمة فاسدة لان القسمة في معنى البيع والبيع علي  
هذا الوجه فاسد وعلي اخذ الضامات ان يرد علي شريكه نصف ما اخذ من  
الضامات وعلي الشريك الاخر ان يرد علي اخذ الضامات نصف ما اخذ ايضا  
دار بين شريكين دفعا بايا من الدار ووضعها في الدارين ثم اقتسما الدار فان  
الباب الموضوع في الدار يكون بينهما ولا يكون داخل في القسمة بقوله متاع  
في الدار ولو اقتسما كرم او في الدار اعقاب فوقع العيب في النصف الذي اصاب  
احدهما ان ذكر العيب في القسمة تكون العيب لمن اخذ النصف الذي فيه  
العيب والا فلا كذلك الوقتي دارا فوقع في نصيب احدهما بيت فيه حمام  
ان لم يذكر الحمامات في القسمة لا يوجب ولا يوجب في القسمة وجعلها  
لصاحب البيت فان كانت لا يوجب الا بصيد فالقسمة فاسدة وان كانت توخذ بغير  
صيد هازت القسمة وتكون الحمامات لصاحب البيت لان حكم القسمة حكم  
البيع ارض بين رجلين فطلب احدهما القسمة من القاضي واتي الآخر  
وقال قد بعث نصيب من فلان الغائب واقام البيعة علي ذلك لا تقبل  
بيئته لانه يريد ان ينادي في القسمة عن نفسه بدعوي الفعل علي الغائب  
وذلك باطل دار بين شريكين اخذ من فقل احدهما نصيبها والى  
الاخر فان القاضي يقسم الدارين بينهما ولو كان مكان الدار رها او حاما  
او ماسيا لا يحتمل القسمة كان لطالب البناء ان يبيع يواخر ثم ياخذ نصف  
ما انفق في البناء من الغلة وفي الارض المشتركة اذا بنياها احدهما  
فقال

فقال له صاحبه ارفع بناك فان القاضي يقسم الارض بينهما فواقع من البناء نصيب  
الذي لم يبن فله ان يرفع ذلك او ياخذ البناء بالقيمة اذ ارضي صاحبه بذلك وعن محمد  
رحم الله يمانونة مشتركة بين اثنين انفق احدهما في سرقة لا يكون متطوعا طاعة  
او حرام بين اثنين استاجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم انفق احد المستاجر من يورثه  
الطاهونة او الحرام باذن من اخره هل يكون له ان يرجع بذلك علي الشريك الذي لم  
يواجر نصيبه من هذا المستاجر قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله يحتمل ان يقوم  
المستاجر مقام من اجره فيما انفق فيرجع بنصف ما انفق علي الرواية التي روي عن محمد  
ويحتمل ان يقال ان هذا المستاجر يرجع علي من اخره ثم من اخره يرجع علي شريكه ويحتمل  
ان هذا المستاجر يكون متطوعا او مختارا للفتوي ان لا يرجع هذا المستاجر علي  
شريك من رجل مات وترك ضيعه وخمس بنين احدهم صغير والباقي كبار اثنان  
منهم حاضران واثنان غائبان فاشترى رجل نصيب احدهما الحاضر من وطالب هذا  
المشتري شريك بايعه بالقسمة عند القاضي واخبراه بالقصة ان القاضي يامر الشريك  
الحاضر بالقسمة ويحجل رجلا وكيل عن الغائبين وخصما علي الصغير لان المشتري  
قام مقام بايعه وكان للبائع ان يطالب الشريك الحاضر بالقسمة اذا كانت  
الضيعة ميراثا لان المشتري يقوم مقام البائع فيما كان الاصل ميراثا صبي اقرانه  
بالعوقا سم وصي الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الصبي  
مراهقا قبل قوله ويجوز قسمته فان لم يكن مراهقا ويعلم ان مثله لا يحتمل  
لا يجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه مكذب طاهر وتبين بهذا ان بعد ثنتي  
عشرة سنة اذا كان بحال لا يحتمل مثله اذا اقر بالبلوغ لا يقبل قوله  
رجل باع من رجل شيئا وضمن رجل بالدرك ثم مات الضامن وطلبت ورثة  
الضامن قسمة ميراثه فان القاضي يقسم لان الدين غير ثابت للمال فان  
قسم وباع كل واحد من الورثة نصيبه ثم ادرك المشتري درك كان للمشتري  
ان يرجع علي ورثة الضامن وينقص قسمته لان هذا بمنزلة دين  
معارن للموت لان سبب هذا الدين كان في حياة الميت ولو كان الدين  
طاهرا وقت القسمة لا يجوز القسمة فله اذا اوجب بسبب كان قبل الموت



رجل مات عن امرأة وابنتين وامرأة تدمي انفا حامل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
تعرض هي على امرأة ثقتها او امرأتين حتى تمس جنبا فان لم تقف على شيء من علامات  
الحمل ينقسم الميراث وان وقف على شيء من علامات الحمل تر بصواحيته تلد فانه لا يقسم  
وكذا لو ما تنحل وترك امرأة حاملا وابنا فان القاضى لا يقسم الميراث حتى تلد  
فان كان الوارث اكر من واحد ولم ينتظروا الولادة بعيدة يقسم وان كانت  
قريبة لا يقسم ومقدار القرب والبعد معوض الى اري القاضى واذا قسمت  
التركة تتوقف نصيب الحمل واختلفوا في مقدار ما توقف للحمل قال الفقيه ابو جعفر توقفت  
نصيب ابنتين ويقسم الباقي وهو رواية عن ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف في رواية  
وقال بعضهم موقف نصيب اربع بنين وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله ايضا  
ايضا وذكر الخصاف عن ابي يوسف رحمه الله انه بوقف نصيب بن واحد وعليه الفتوى  
اذا كانت الورثة ممن يرتبون مع الحمل ان كان ابنا فان كان ابنا يرتبون مع ابنتان مات  
عن اخوة وامرأة حامل موقف جميع التركة ولا يقسم لان في حق الاخوة في طلب  
القسم شك فلا يقسم رجلا مات عن امرأة حامل وابنتين فطلب الا ولادة قسم الميراث  
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لها ثلث الميراث خمسة من ابنتين سميها وللاثنين  
اسمهم وللأثنين اربعة عشر وموقف لاجل الحمل اربعة عشر وعليا ما اختاروا الفتوى  
موقف للحمل نصيب بن واحد فتخرج المسألة من اربعة وستين ثمانية اسما للمرأة  
واربعة عشر للاثنين وثمانية وعشرون للاثنين وموقف لاجل الحمل نصيب  
ابن واحد اربعة عشر حامل وبن بطنة ولدي يتحرك مقدار يوم وليلة  
فقال بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يميت قد فتت المرأة كذلك  
ثم نبش قبرها فاذا معها بنت ميتة وترك الميراث زوجا وابوين هل يكون  
لهذه البنت التي وجدت شيء من المال قال مسأخ بلخ رحمه الله ان اقر الورثة  
كلهم ان هذه ابنتها خرجت وبعد وفاتها حية ورثت الا ان ثبت ثوب من الاس  
ورثتها فان محمد ولم يقض لها بالميراث الا ان يشهد عدول انها وارثته  
حيه وانما يسعهم التركة على هذا الوجه اذ لم يبارفوا قبرها منذ دفنت الى ان  
نبش وقد سمعوا صوت الولد من تحت القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان لم يكن

هناك شهودا حلف الورثة على العلم فان خلفوا لا يكون لهم الميراث واذا خرج راس الولد وهو  
مجمع مات قبل ان يخرج الباقي لا ميراث له ولا يصلي عليه الا ان يخرج الكثر البدن  
وهو في كتاب **المصارعة** المصارعة لا يجوز بغير الدراهم والدنانير  
مكيلا كان اموز ونا او عرضا في قول ابي حنيفة وابي يوسف **وقال محمد**  
رحمه الله يجوز بالفلوس الدارجة عددا ولا يجوز بالذهب والفضة اذ لم يكن مضروبة في رواية  
الاصل ويجوز بالدراهم البهيمية والريون ولا يجوز بالسوق فان كانت السوقة  
تزوج فهي كالفلوس رجل دفع عرضا وقال بعه واعمال ثمنه مصارعة بنصف الزرع  
مباع بالحد النعدين وبضريحه الثمن جازت المصارعة لانه اضافها الى الثمن الى العرض  
وان باع العرض بمكيال او موزون بجاز البيع والمصارعة فاسدة في قول ابي حنيفة وقال  
صاحبا لا يجوز البيع وانما فسدت المصارعة عند ابي حنيفة لانها صارت مضافة  
الى العرض ولود فع الى رجل دراهم لا يعرف قدرها مصارعة جازت المصارعة ويكون  
القول في قدرها وصفتها قول المصارعة مع يمينه ولو كانت الدراهم وديعة فامر المودع  
بان يعمل بمصارعة بالنصف او بالثلث او ما اشتهى ذلك جازت المصارعة ولو كانت  
الدراهم غصبا فقتال للغاصب اعمال بما في يده مصارعة بالنصف جازت المصارعة  
عندنا خلافا لغيره ولو كان الدراهم دينيا فامر المديون ان يعمل بما عليه مصارعة لا يجوز  
ويكون الرجوع للمعامل ولا يبي لرب الدين في قول ابي حنيفة رحمه الله **وقال ابو يوسف**  
ومحمد والرجوع لرب الدين وبغير المصارعة من الدين ولو قال لرجل اقض مالي على فلان من الدين  
ما عمل به مصارعة جاز ولو دفع الى رجل ثمانية درهم وقال اذ اتم الف درهم شاركك  
ثم قال بعد ايام تصرف بما عندك ليحصل لنا مئتي قالوا هذه مصارعة فاسدة لعمالة  
الرجوع بينهما فيكون اصل المال ورجحه للامر وللمامور لا جرم مثله رجل دفع الى رجل الف  
مصارعة لم يكن للمصارعة ان يشتري شيئا للمصارعة باكثر من ذلك المال قال له  
رب المال اعمل فيه براك ولم يقبل فان اشترى سلعة بالثمن الف كانت حصته الف  
مصارعة وما زاد فهو للمصارعة له ورجحه وعليه وصيغته ومن الزيادة دين عليه  
خاصة ولا يضمن المصارعة ذلك الخلط رجل دفع الى رجل دنانير مصارعة فاشترى  
بالدراهم او على العكس جازت المصارعة عندنا وان اشترى بخلاف صفة راس المال



بان كانت بيضا فاشترى بالسود جازت المضاربة في قول ابي حنيفة وابي يوسف وطاهر قول  
 محمد رحمه الله المضاربة بنفسه باسنيما اذا شرط لاحد من الدرهم ما يقطع التركة نحو  
 ان يجعل له درهم مسماه مائة او اقل او اكثر فسدت المضاربة فيقول ان شرط علي  
 المضارب ضمان ما هلك في يده ونحوه اذا شرط في المضاربة عمل الرب المال مع المضارب  
 لان ذلك تمنع التحلية بين المال والمضارب وكذا لو وكل رجلا ليدفع ماله مضاربة  
 فدفع الركيل وشرط عمل نفسه مع المضارب شيئا معلوما لنفسه من الدرهم كان ذلك  
 فاسدا ولو فعل ذلك الاب او الجد اب الاب او وصي الاب وشرط لنفسه شيئا من الدرهم  
 والعلم المضارب جازت المضاربة والشرط جميعا ولو دفع احد المتعاضدين الف درهم  
 من مال المعاوضة مضاربة الى رجل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشرط لنفسه  
 شيئا من الدرهم فسدت المضاربة ونحوه اذا دفع الاب او الجد او وصي الاب مال الصغير  
 الى رجل مضاربة وشرط عمل الصغير المضاربة كانت المضاربة فيه والاصل في هذا  
 ان كل من يجوز له ان يأخذ لنفسه مال الشئيم مضاربة اذا شرط عمل نفسه مع المضارب  
 وشيئا لنفسه من الدرهم لا يجوز المضاربة واذا عمل المضارب في المضاربة الفاسدة  
 ورجح كان كل الدرهم لرب المال والمضارب اجر المثل تماما لان المضاربة اذا فسدت  
 تبقى اجارة وفي الاجارة الفاسدة اذا عمل الاجير كان له اجر مثله ولو هلك المال في يد  
 المضارب لا ينعده والمضاربة فاسدة ذكر في الاصل انه لا ضمان عليه وذكر الطحاوي  
 رحمه الله من خلافا قال لا يضمن في قول ابي حنيفة ويضمن في قول صاحبيه وجعله  
 علي الخلاف في الاجير المشترك اذا هلك المال في يده لا ينعده رقل دفع الى  
 رجل مالا مضاربة وبين نصيب احد من الدرهم وسكت عن نصيب الاخران  
 سكت عن بيان نصيب رب المال جازت المضاربة وان سكت عن بيان نصيب  
 المضارب لا يجوز المضاربة قياسا ويجوز استئثاره ما وراه المسترط لرب المال  
 يكون للمضارب ولو قال ربة المال للمضارب عليا ان في نصف الدرهم وذلك ثلثه  
 كان للمضارب ثلث الدرهم والثاني لرب المال ولو قال ربة المال عليا ان ما رزقت  
 الله تعالى من الدرهم بيننا جزو يكون بينهما عليا السواء ولو دفع العا مضاربة عليا  
 الفها سري كان في الدرهم جزو يكون الدرهم بينهما عليا السواء ولو قال عليا ان يكون للعا  
 شريكا

١٩٢  
 شريكا في الدرهم جاز في قول ابي يوسف ويوسف في قول محمد رحمه الله ولو شرط بعض الدرهم لثالث  
 ان كان ما شرطه لثالث يستحقه المضارب كما لو شرط الثلث لعبد المضارب وليس عليه  
 دين او لقضاء من المضارب جاز ويصير كانه شرط ذلك للمضارب وان كان ما شرط  
 لثالث لا يستحقه المضارب كما لو شرط لابن المضارب او زوجته كان ذلك لرب  
 المال واذا شرط الثلث لعبد المضارب وعليه وبين ان شرط عمل العبد مع المضارب  
 جازت المضاربة ويكون المسترط للعبد وان لم يشرط عمل العبد فهو لرب المال  
 وعبد صاحبه يجوز عليا كل حال لان عندها مولا يملك كسب العبد عليا كل حال ولو  
 دفع مالا مضاربة عليا ان جميع الدرهم يكون لرب المال كان ذلك بصاعته ولو دفع الى  
 رجل الفانصفه قرضا عليا المضارب ونصف مضاربة جاز فان نصيب المضارب ورجح  
 كان نصف الدرهم له خاصة وعليه ونصيبه والنصف الاخر يكون عليا ما شرطه ولو قال  
 هذه الف عليا ان نصفه فرض عليا ان تغل بالنصف الاخر عليا ان يكون الدرهم  
 لرجل ولا يكره فان تصرف بالالف ورجح كان الدرهم بينهما عليا السواء والوضع  
 عليه ما لان نصف الف صار ملكا للمضارب بالقرض والنصف الاخر بضاعة في يده  
 رجل قال لغيري هذه الف نصف مضاربة بنصف الدرهم ونصف هبة ففتتها  
 غير مقسومة كانت المضاربة فاسدة فان هلك المال في يده قبل العمل او بعد  
 يضمن قدر الهبة لا في هبة المسلع فيما يقسم ولو دفع الفانصفه بضاعة ونصف  
 مضارب نصف الدرهم ففعل ورجح فنصف الدرهم يكون لرب المال لانه يصح البضاعة  
 والنصف الاخر بينهما عليا السواء لانه ربح المضاربة رجل باع نصف متاع  
 من رجل بخمسة وودفع كل المتاع اليه واسرع ان يبيع النصف الباقي ويجعل  
 بكل الثمن مضاربة بالنصف فباع الكل بالالف وتصرف فيه في قياس قول ابي  
 حنيفة الدرهم والوضعية بينهما نصفان وعند صاحبيه ربح نصف الدين لرب  
 المال ونصف ربح الذي امره ببيع عليا ما شرطه سنا عليا ان من امر الدين  
 بالليستري له بما قلته من الدين شيئا فاستتري يكون مستريا لنفسه  
 في قول ابي حنيفة لا لصاحب الدين فارجح في هبة الدين يكون للمدفع  
 اليه خاصة وما ربح في نصف الدافع يكون للدافع لان ذلك ربح ما له وعندهما



هذه المضاربة فاسدة في النصف صحيحة في النصف لان عند ما اشتري المدريون  
 يكون مستريا باللامروا فاسدت المضاربة لا توافقت بالعروض فكانت  
 فاسدة في النصف صحيحة في النصف ولو ان الدافع في هذه المسألة شرط لنفسه  
 ثلث الدرهم وثلثين للمضارب كما عند ابي حنيفة ثلث الدرهم يكون للمضارب عند  
 ابي حنيفة ثلث الدرهم يكون للمضارب كان له المال قال له اعمل في نصيبك علي  
 ان يكون الدرهم لك واعمل في نصيبك علي ان يكون ثلث الدرهم لي وثلثه لك رجل  
 دفع الي غيره مضاربة وشرط فيه شرطا فاسدا فهو علي وجهين ان كان شرطا  
 يودي الي جهة لدرهم مثل ان يشرط علي ان يدفع المضارب درهم الي رب  
 المال ليسكنه او ارضه ليزرعها رب المال كانت المضاربة فاسدة لانه جعل  
 نصف الدرهم عوضا عن عمله ومن اضره الاضار او الدار فكانت حصة العمل مجهولة  
 وذلك بخلاف المال ان يدفع ارضه الي المضارب او داره لا يفسد المضاربة  
 ويبطل الشرط لان المضاربة لا تبطل بالشرط الفاسد وتبطل بحال  
 حصة المضارب من الدرهم وفي المسألة الثانية هذا شرط لا يودي الي جهة  
 الدرهم لان رب المال ما شرط علي المضارب شيئا سوى العمل مات المضارب  
 وعليه دين فرب المال احق برأس ماله وحصلته من الدرهم ان كان المضاربة  
 معرفة المضارب اذا قال هذه الاضاربة في يدي وليس عليه دين صح اقراره  
 من جميع المال لا نعدم التحفة وان كان عليه دين الصحة لا يصدق في حق غير  
 الصحة وان كان عليه دين المرض ان بدأ بالمضاربة ثم بالدين كان المال لصاحب  
 المضاربة وان بدأ بالدين ثم بالمضاربة محاصا المضارب اذا اقرضه مرضه انه ربح  
 الثمن ثم مات من غير بيان لا ضمان عليه لانه لم يقر بعصول المال الي نفسه  
 ولو اقرضه ربح الثمن ووصل اليه ثم مات بوجه ذلك من تركته لانه مات مجهلا  
 للامانة اذا اخذ رب المال من المضارب مثلا العشر من والجنسين والظارة  
 يعمل ببقية المال ان كان المضارب كلما دفع الي رب المال شيئا قال هذا  
 ربح يكون ذلك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم اربح وما اخذت مني  
 كان من رأس المال ولو ان المضارب دفع الي رب المال شيئا ولم يقبل هذا  
 ربح

اقرضه ربح  
 كذا تخ انكر لا  
 يلتفت الي  
 الكار

رج ماله وعندها هذه المضاربة فاسدة في النصف صحيحة في النصف لان عندهما  
 اشتري المدريون بالدين يكون مستريا باللامروا فاسدت المضاربة لا توافقت  
 بالعروض فكانت فاسدة في النصف وان الدافع في هذه المسألة شرط لنفسه ثلث  
 الدرهم وثلثين للمضارب عند ابي حنيفة ثلث الدرهم يكون للمضارب كان له  
 المال قال له اعمل في نصيبك علي ان يكون الدرهم لك واعمل في نصيبك علي ان يكون ثلث  
 الدرهم لي وثلثه لك رجل دفع الي غيره مضاربة وشرط فيه شرطا فاسدا  
 فهو علي وجهين ان كان شرطا يودي الي جهة لدرهم مثل ان يشرط علي  
 ان يدفع المضارب درهم الي رب المال ليسكنه او ارضه ليزرعها رب المال  
 كانت المضاربة فاسدة لانه جعل نصف الدرهم عوضا عن عمله ومن اضره الاضار  
 او الدار فكانت حصة العمل مجهولة وذلك بخلاف المال ان يدفع ارضه الي  
 المضارب او داره لا يفسد المضاربة ويبطل الشرط لان المضاربة لا تبطل  
 بالشرط الفاسد وتبطل بحال حصة المضارب من الدرهم وفي المسألة  
 الثانية هذا شرط لا يودي الي جهة لدرهم لان رب المال ما شرط علي  
 المضارب شيئا سوى العمل مات المضارب وعليه دين فرب المال احق برأس  
 ماله وحصلته من الدرهم ان كان المضاربة معرفة المضارب اذا قال هذه الاضاربة  
 في يدي وليس عليه دين صح اقراره من جميع المال لا نعدم التحفة وان كان  
 عليه دين الصحة لا يصدق في حق غير الصحة وان كان عليه دين المرض ان بدأ  
 بالمضاربة ثم بالدين كان المال لصاحب المضاربة وان بدأ بالدين ثم بالمضاربة  
 محاصا المضارب اذا اقرضه مرضه انه ربح الثمن ثم مات من غير بيان لا ضمان  
 عليه لانه لم يقر بعصول المال الي نفسه ولو اقرضه ربح الثمن ووصل اليه  
 ثم مات بوجه ذلك من تركته لانه مات مجهلا للامانة اذا اخذ رب المال من  
 المضارب مثلا العشر من والجنسين والظارة يعمل ببقية المال ان كان المضارب  
 كلما دفع الي رب المال شيئا قال هذا ربح يكون ذلك ربحا ولا يقبل قوله  
 بعد ذلك اني لم اربح وما اخذت مني كان من رأس المال ولو ان المضارب دفع  
 الي رب المال شيئا ولم يقبل هذا ربح

مكرر

٢

رج



اذ اخذ المستاجر الاجارة الطويلة شيئا من المال لا يكون نقصا للاجارة الطويلة بقدر  
ذلك المضارب مع رب المال افا اقتضى الربح ثم هلك المال بين يدي المضارب او لحقه  
خسران يسقط تلك القسمة وما قبضه رب المال يكون من راس ماله وما قبض  
المضارب يردده على رب المال حتى يستوفى رب المال تمام راس ماله فان فصل شي عن  
راس المال كان ذلك بينة لا يسلم للمضارب شي من الربح حتى يسلم لرب المال  
راس ماله ولو اختلف المضارب مع رب المال بعد قسمة الربح فقال المضارب  
قسمتا بعد قبض راس المال وانكر رب المال قبض راس المال كان القول  
لرب المال ولو اختلف رب المال والمضارب فقال رب المال شرطت لك ثلث الربح  
وزيادة عشرة دراهم فقال المضارب بل ثلث الربح كان القول للمضارب  
لان رب المال معصب ليس بزوج عواده الا فساد العقد ولو اقام رب المال البينة  
قبلت بينته لانه اقام البينة على فساد العقد ولو قال رب المال شرطت لك ثلث  
الربح الا عشرة فقال المضارب لا بل شرطت لي ثلث الربح كان القول قول رب  
المال وان كان فيه فساد العقد لانه يكثر زيادة يدعي المضارب والبينة بينة  
المضارب الحقائق على اثبات الزيادة ولو قال رب المال شرطت لك نصف  
الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم او لم شرطت لي شيئا ولي اجر المثل  
كان القول لرب المال لان المضارب يدعي اجرا في ذمته وهو يكره ان اقام  
البينة فالبينة بينة المضاربة لا ينافيها ما على اثبات الدين في ذمة الاخر  
ولو دفع مثل هذائي المزارعة كانت البينة للزارع لان المزارعة لازمة  
فان من لا بد منه يحبر على العمل فكانت البينة المحوزة او لي اما المضاربة  
لليست بلازمة فيبرح بالصمان لا بالتصحيح ولو قال رب المال دفعتك بضاعة  
وقال المضارب لا بل مضاربة بالنصف او بمائة درهم كان القول قول رب  
المال لان الربح يستثنى عليه من حصة وكذا لو قال المضارب اقرضني وقال  
رب المال مضاربة او بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب يدعي عليه  
تمليك المال والبينة للمضارب يجعل كانه اعطاه مضاربة ثم اقرضه  
ولو قال رب المال اقرضتك وقال المدفوع اليه لا بل مضاربة كان القول

للمضارب

مطهر

للمضارب لان رب المال يدعي عليه الضمان بعد ما اتفقا انه اخذ المال باذنه والبينة لرب  
ولو قال رب المال كان راس المال الذي درهم وشرطت لك ثلث الربح فقال المضارب لا بل  
راس المال الف وشرطت لي نصف الربح وينبغي للمضارب الفان بقراءته مال المضاربة  
كان القول بين راس المال قول المضارب مع البينة وينبغي شرط الربح القول لرب المال  
مع البينة وان جاء المضارب بثلثة الاف فقال الف سنو ودعني او بضاعة لرجل  
او علي دين كان القول قوله لان القول يكون قوله في البينة بين يديه الا اذا اقرض  
انه لغيره ولو دفع رجل الف الي رجل وقال نصف مضاربة بنصف الربح ونصف ودعني  
فتقسم المضارب المال بنصفين فعلى باجر النصفين وربح فتقسم الربح يكون للمضارب  
والنصف الاخر بين المضارب ورب المال نصفين والوضيعة تكون عليهما نصفان  
ولو دفع الف مضاربة فقال له اعملت فيه برأيك كان للمضارب ان يدعي فعملا  
الي غيره مضاربة فان دفعها وشرط ان يعمل المضارب الاول مع الثاني او شرط  
عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية فاسدة كما لو دفع المضارب  
الى رب المال مضاربة بالثلث ويكون الربح بين المضارب الاول ورب المال  
على ما شرطت المضاربة الاولى ولا اجر لرب المال وان عمل رب المال المضارب  
اذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون جميع الربح لرب المال والمضارب اجير  
مثل غيره عمل لا يزاد على المسمى في قول اي يوسف وان لم يبرح المضارب كان له اجر مثله  
ايضا ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يبرح المضارب لا شيء له ولو هلك المال  
في المضاربة الفاسدة عند المضارب وعن محمد رحمه الله انه يضمن رجل دفع  
الي غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على ان ما رزق الله تعالى من الربح  
يكون بيننا نصفان فدفع الاول الي غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث  
الربح جازو يكون للثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح والمضارب  
الاول سدس الربح وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان نصف الربح  
للمال فالنصف للمضارب الثاني ولا شيء للاول ولو شرط الاول للثاني ثلثي  
الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويغرم الاول  
للتاني مثل سدس الربح ولو كان رب المال قال للمضارب على ان ما رزق الله



تعالى من شئ او قال ما رحت من شئ فهو بيننا فشرط المضارب الاول للثاني نصف المصح  
او اقل او اكثر كان للثاني ما شرط والباقي بين رب المال والمضارب الاول عيما شرط  
ولم يقل رب المال للمضارب اعمال فيه برائك فدفع المضارب الي غيره مضاربة قال  
ابو حنيفة ان هلك المال لا يضمن الاول حتى تقبل به الثاني ويرجع وان عمل الثاني ولم  
يرجع لا يضمن الاول **وقال** ابو يوسف ومحمد اذا عمل الثاني يضمن الاول  
يرجع الثاني ولم يرج وقال زفر رحمه الله يضمن الاول بالرفع الي الثاني عمل الثاني  
اولم يعمل وفي كل موضع يضمن الاول خبير رب المال ان شاخص الاول وان شاخص  
الثاني في قولهم فان ضمن الاول صحت المضاربة الثانية بين المضاربين ويكون الربح  
بينهما على ما شرط وان ضمن الثاني رجوع الثاني على الاول ونصح المضاربة الثانية  
ويطيب الوجه للمضارب الثاني ولا يطيب للاول في قياس قول ابو حنيفة رضي  
الله عنه ورحمه **فصل ما يجوز للمضارب على المضاربة وما لا يجوز**  
رجلة فع الى رجل ما لا مضاربة بالنصف فهي مضاربة مطلقة له ان يشتري ما يد له من  
سلع التجار بالنقد والنسبة وان اشترى شيئا بما لا يتخاين فيه الناس يكون تخالفا  
قال له رب المال فيه عمل برائك ولم يقل لان العين الفاحش ترجع ومعهما سوا التجار  
لا بالتبرع ولو باع مال المضاربة بما لا يتخاين فيه الناس هو باجل غير متعارف جازع عند  
ابي حنيفة خلا فالصاحبة كالوكيل بالبيع والمضارب ان يعمل ما هو من عاداة التجار  
وهو الاضاع والامداع واستيجار الدواب للحمل واستيجار المكان والسفينة  
وما جاز له ان يعمل بنصيبه جاز له ان يوكل غيره بذلك وله ان يرهق مال  
المضاربة وان يراهق فيه وان يحتال بمال المضاربة وان كان الثاني اعسر من  
الاول وله ان يوكل الثمن بعد العقد عند الكل وليس له ان يستدين على المضاربة  
نحو ان يشتري باكثر من مال المضاربة كان قال له ربة المال عمل فيه برائك  
اولم يقل الا ان ياخذ له بالاستدانة نصا وليس للمضارب في المضاربة  
المطلقة ان يدفع الي غيره مضاربة ولا ان يشترك شركة عنان او معاوضة  
ولا ان يخلط مال المضاربة بماله او بمال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة  
اعمال فيه برائك كان له ان يدفع الي غيره مضاربة ويشترك ويخالط ماله

بمال المضاربة وفي المضاربة المطلقة له ان ياذن لعبد المضاربة ولا ياخذ سفينة بمال  
المضاربة ولا يدفع مال المضاربة سفينة وان كان رب المال قال له اعلم فيه برائك  
الا ان يوذن له بالسفينة نصا ولا يعتق المضارب عبد المضاربة بماله او بعبد  
ماله ولا يكاتب وله ان يبيع عبد المضاربة اذا المحقة ومن حاضر كان رب المال  
او غايبا وليس له ان يزوجه عبدا ولا امته للمضاربة **وقال ابو يوسف**  
له ان يزوجه الامتة ولو تزوج المضاربة امته للمضاربة فان كان في المال ربح لا يجوز  
نكاحه اذن له رب المال اولم ياذن فان لم يكن في المال ربح فان تزوج باذن رب  
المال جاز وخرج الامتة عن المضاربة وبصير محسوبة عن راس مال المضاربة  
على رب المال والمضارب في المضاربة المطلقة ان يسافر بمال المضاربة في الروايا  
الظاهرة برا وبحرا **وعن ابي يوسف** عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يسافر وان سافر  
وهلك المال في الطريق كان انا صامتا في هذه الرواية **وقال ابو يوسف**  
رحمه الله من عنده له ان يسافر الى موضع بقدر على الرجوع الي اهلكه في يومه وببيت  
عندهم خوف سبي او تلاقه وليس له ان يسافر سفرا مخوفا سحا في الناس عنه  
في قولهم ولو تصرف المضارب وصار مال المضاربة وبتا على الناس وامتنع  
المضارب عن المعاصي فان لم يكن في المال ربح كان له ان يمتنع عن التقاضي ويقال  
له احذر رب المال على الغرماء وكله وان كان في المال ربح ليس له ان يمتنع عن  
التقاضي لبصير المال ناصا واذا صار مال المضاربة دينا على الناس فنهاه رب المال  
عن التقاضي وقال انا انقاضي مخافة ان ياكل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضي  
لكون المضارب وان لم يكن فيه ربح فلو لم يملك ان يمنعه عن التقاضي وسحب المضارب  
على ان يحيل رب المال على الغرماء ولو كانت المضاربة مطلقة فخصا رب المال بعد  
عقد المضاربة نحو ان قال له لا تباع بالنسيئة ولا تستتر رفيقا ولا طعاما ولا  
تشتري فلانا ولا تسافر في ان كان التخصيص قبل ان يعمل المضارب او بعد ما  
عمل فاستتري وباع وقبض الثمن وصار المال ناصا جاز تخصيصه في هذه  
الحالة يملك عزله واخرجه عن المضاربة فيصح تخصيصه وان كان التخصيص  
بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يبيع تخصيصه لانه لو يراه عن البيع في هذه



في هذه الحالة او اراد عزله لا يصح ولا يصح تخصيصه وكذا لو نجاه عن السفرة في الرواحه  
 التي يملك السفرة المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح بيعه وكذا لو كان المضاربة  
 عامة بان قال رب المال له اعمل فيه برأيك ثم نجاه عن الشركة وخالط المال ببيع بغيره  
 وتبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك او لم يعلم بحي لا يملك الشرا  
 بعد ذلك بماله المضاربة ولا يملك السفرة ويملك بيع ما كان عرضا ليس في المال لانه  
 عزله حكيم ولو عزله قصد ايمالك ببيع ما كان اشتري من العروص ولو خرج المضارب  
 بعد كمالات رب المال الى مصر رب المال لا يضمن استخسا فاجل دفع مالا مضاربة  
 وقال له اعمل فيه برأيك فقول له لا تقبل برأيك مع بغيره رجل دفع مالا مضاربة  
 وقال له اعمل فيه برأيك او لم يقبل فاشترى المضارب بالمال حرا او خنزيرا او مية  
 او مدها او مكانا او ام ولد وهو يعلم بذلك او لا يعلم ونقد الثمن من مال المضاربة  
 كان مخالفا لما لانه لا يملك بيع ما اشتري فان اشتري شيئا لشري فاسد  
 وقبضه ونقد الثمن من مال المضاربة لا يضمن لانه يملك بيع ما اشتري بعد  
 القبض رجل دفع الى غيره القامضارية على ان يشتري بها شيئا سماه فاشترى المضارب  
 شيئا غير ذلك ورجح فالرجح بينهما يكون على الشرط الا ان يكون قال له اشتر هذا  
 ولا تشتري غير ذلك كذا ذكر في بعض المواضع وذكر في الاصل خذ هذا مضاربة  
 بالنصف على ان تشتري به الطعام او قال فاشتر به الطعام او قال تشتري  
 به الطعام او قال خذ هذا في الطعام فذلك تفسير وتقييد للمضاربة بها  
 ولو عطف بالدوا بقيت المضاربة على الاطلاق وعلى القوي ولو دفع مالا  
 مضاربة وقال يخرج الي الذي فارتحت فيه ذهباك فهو بيننا نصفان وما  
 رحت فيه رجوعك فبينا اثلاثا ثلثها لك وثلثا لي او قال ربح هذا السهم  
 بيننا نصفين والسهم الثاني اثلاثا فالمضاربة جائزة فالرجح بينهما على  
 ما شرط لان كل شرط من هذه الشروط صحيح عند الافراد فكذا اذا جمع  
 مع غيره ولو دفع له دراهم وقال له اعمل بها بالشركة ولم يزد على ذلك  
 فالرجح المدفوع اليه فهو بينهما نصفان لان لعظمة الشركة تقتضي  
 المساواة ولو دفع مالا مضاربة الى رجل ولم يقبل الى رجل ولم يقبل اعمل فيه

سطر لفظ الشركة  
 يتضمن المساواة  
 في التبرع

برأيك

برأيك الا ان معاملته التجارية في تلك البلاد ان المضاربين يخلطون المال ولا ينفقون  
 رب المال عن ذلك وعمله في ذلك قالوا ان غلب التعريف بينهم في مثل هذا وجوا  
 ان لا يضمن ويكون المضاربة بينهما على العرف رجل دفع الى غيره مالا مضاربة  
 ثم ان المضارب شارك رجلا اخر بعد راسه من غير مال المضاربة ثم اشتري المضارب  
 وشريكه عصيرا من شركة ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاحد منه من  
 العصير فلا يخ قالوا ان اتخذ الفلاح باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق  
 قبل ان يتخذ منه الفلاح والى قيمة العصير فما اصاب حصته الدقيق فهو على  
 المضاربة وما اصاب حصته العصير فهو من المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا  
 كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك فان لم يكن قال ذلك وفعل المضارب ذلك  
 بعينه فان الشريك والفلاح يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال  
 ومثل حصته الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال اذن له في ذلك  
 والشريك لم ياذن فالفلاح يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصته شريكه  
 من العصير وان كان الشريك اذن له بذلك ورب المال لم ياذن فالفلاح يكون  
 بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق ولو اشتري المضارب  
 رقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال دقيقا اخر وقال له اخلطه بهذا الدقيق  
 على سبيل ما يواضعنا فخلط ثم باع الكل قالوا مقدار ثمن دقيق المضاربة  
 يكون على ما اشترطنا في عقد المضاربة ومقدار ثمن الدقيق الاخر فكله يكون  
 لرب المال برحمه وعليه ومنعته والمضارب اجر مثله فيما يصرف في ذلك من  
 بيعه هكذا قال **الفقيه ابو بكر البلخي** رحمه الله وقال الفقيه ابو الليث انما  
 يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن خلط الدقيق بمال المضاربة اما اذا خلط  
 فلا اجر له لانه عمل في سبي هو شريك فيه اذا اراد رب المال يكون مال  
 المضاربة دنيا على المضارب ويحصل له منفعة الاسترباح قالوا يفرق  
 المال من المضارب ويسلم اليه ثم ياخذ منه مضاربة ثم يصع المضارب بعد  
 ذلك ويعمل فيه للمضارب اذا دفع المضارب مال المضاربة الى رب المال  
 على ان يبيع ويشترى جازعه فاقول وقال رفر لا يجوز ويكون نقضا للمضاربة



ولو اوردت المال ان يشتري له او يبيع جاز في قولهم ولو اشتري المضارب شيئا فباعه من  
 رب المال فباعه من مضاربه واشتراه المضارب للمضاربة جاز وقال محمد وزفر رحمه الله  
 البيع باطل ويرى اذ لم يكن في المال ربح لانه اذ لم يكن ربح كان رب المال مشتركا  
 مال نفسه مضارب نزل فافاع ثلاثة من رقبته فخرج المضارب مع اثنين منهم  
 وبقي الرابع في الحج ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق ففلك مال المضاربة  
 قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب ويضمن الرابع  
 وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب وهو نظير ما قال محمد بن مسلم في اهل السوق  
 اذا طاعوا احدا بعد واحد وتركوا السوق فضايع شي من السوق يضمن الاخر منهم  
 لانهم ايتنوه المضارب اذا قال لرب المال لم يدفع الي شيئا ثم قال بلي قد دفعت  
 الي ثم اشتري بالمال ذكرنا ليطي رحمه الله ان المشتري يكون على المضاربة وان ضاع  
 المال في يده بعد الجود قبل السداد فهو ضامن والقياس ان يضمن على كل حال وفي  
 الاستحسان اذا جحد ثم اقر ثم اشتري بربي عن الضمان وان جحد ثم اشتري ثم اقر  
 فهو ضامن والمتاع له وكذا الوكيل بشرائه بغير عينة ماله ورفق المال الي الوكيل وان  
 كان العبد معيبا فاشتراه في حاله الجود او بعثا اقر وهو للامور ولو دفع رجل  
 عبدا الي رجل لبيعه فجدد للمور ثم اقر فباعه قال محمد بن سلمة جاز ويبرأ من  
 الضمان وقال غيره من المسايخ في قياس قوله لو باعه بعد الجود ثم اقر جاز ايضا  
 رجل دفع الي رجل عرضا مضاربة ودعي المضارب بعد ذلك وقال ردت  
 العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يمين القول قوله في ذلك  
 اذا اختلف المضارب مع رب المال فقال للمضارب امرك ان تعمل بالكوفة  
 او تشتري وقال المضارب دفعت الي المال مطلقا كان القول قول المضارب  
 لانه يدعي الاطلاق والاصل في المضاربة هو الاطلاق **وقال زفر رحمه الله**  
 القول لرب المال لان الاذن والتصرف يستفاد من جهة اذا اشتري المضارب  
 بمال المضاربة ارضا للمضاربة ثم دفع الي غيره مزارعة على ان يكون البذر من  
 المزارع جاز ويكون حصته المضارب من الخارج بينه وبين رب المال على ما شرط  
 في المضاربة ولو استأجر المضارب ارضا بيمين ثم اشتري بعض مال المضاربة

بذر فزرعه جاز ولو اخذ المضارب ارضا مزارعة ثم اشتري طعاما ببعض مال المضاربة  
 وزرع فان كان رب المال قال له في المضاربة اعمل براك طار وان لم يقبل له لا يجوز ذلك  
 المضارب ما دام يعمل في بصره كانت نفقته في ماله لا في مال المضاربة وفي سفره  
 مطهره ومضروبه ومركوبه وكسوته تكون في مال المضاربة من غير اسراف والدوا  
 واهن الحجام اذا احتج لم يكون في مال المضاربة ولو شرط عليه رب المال في عقد المضاربة  
 ان لا يسافر ولا يعمل في مضركه لم يكن له ان يجافه فان خالفه كان ضامنا الشريك  
 شركة عنان او غيره اذا سافر بمال الشركة وانفق على نفسه من المال المشترك لم يذكر  
 هذا في الكتاب وذكرنا ليطي رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان المضارب او الشريك  
 اذا سافر ينفق على نفسه في ركوبه وطعامه وكسوته وعن محمد رحمه الله ان اخذ شريكا  
 العنان اذا سافر له ان ينفق من المال بمنزلة المضارب المضارب اذا سافر بمال المضاربة  
 وماله نفسه يوزع النفقة على المالكين سواء خلط المالكين ام لا اذا كان قال له رب المال  
 اعمل فيه براك اولم يقبل له ذلك والسفر وما دون السفر في ذلك سواء اذا كان لا بيت  
 في اهله اذا دفع رب المال عقد المضاربة بعد ما صار اس المال عروضا لا ينفق  
 نسخته وان صار اس المال دراهم بعد ذلك وقد كان دنا فينفق ذلك الفسخ  
**كتاب المزارعة** المزارعة قاسدة في قول ابي حنيفة رحمه الله قال

صاحبها يجوز اذا استجعت شرائطها والمعاملة على هذا المثل ايضا والقوي  
 على قولها للعامل الناس في جميع البلدان وشرائطها اربعة مزارعة سنة من امان  
 الوقت فان دفع ارضه من اربعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا يصح المزارعة وانما قال  
 ذلك لان المزارعة اجارة فان البذر لو كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة  
 استيجارا للعامل وان كان البذر من قبل العامل وهي استيجارا للارض ولهذا  
 لو قال لغيره استأجر منك لتزرع ارضي هذه بيدري على ان يكون الخارج  
 بيننا نصفين كانت مزارعة وكذا لو قال للعامل ذلك لصاحب الارض والنافع  
 لا نصير معلومة الا ببيان الوقت وقال مسايخ بلخ رحمهم الله لا يشرط بيان  
 المدة ويكون المزارعة على اول السنة يعني على اول دزر يكون في ذلك السنة  
 قالوا انما اجاب بفساد المزارعة في الكتاب اذ لم يبين الوقت لان اوان

المزارعة لا تزرع  
 مطلقا بل تكون



وقت المزارعة فلا يخفى بلادهم غير معلوم وفي بلادنا معلوم لا يتقدم ولا يتأخر الا يسبيل  
 الاثري ان وقت المعاملة لما كان معلوما لا يستلزم بيان الوقت استحياسا  
 والفتوى في بيان الوقت في جواب الكتاب ولو انما ذكر في المزارعة وقتا لا يتمكن  
 فيه من المزارعة لا يجوز كما لو دفع ارضا لا تصلح للمزارعة وكذا الوشرط وقتا لا يعين  
 الى ذلك الوقت عادة لا يجوز لان فيه شرط بقا العقد بعد الموت ولو ذكر للمزارعة  
 سنة قد زرع واستخدم المزرع وبقي الى تمام السنة ما لا يتمكن فيه من  
 المزارعة لا يبقى المزارعة لانه لا فائدة في ابقاء المزارعة والشرط الثاني بيان  
 من كان البذر من قبله لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة  
 استيجاريا للعامل وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استيجاريا للارض  
 فكان الموقوف عليه بمجمل واحد احكامها تختلف ايضا فان العقد في حق من لا يذره  
 يكون لازما للمال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازما قبل القاء البذر  
 ولهذا الودع الى رجل ارضا ومبررا مزارعة جائز نعم ان رب الارض اخذ الارض والبذر  
 فزرعها كان ذلك نفقا للمزارعة ولا يكون اعانة وقال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه  
 الله بحكم العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض  
 يعتبر فيه عرفهم ويجعل البذر على من كان البذر منه في عدد هم ان كان العرف  
 مستترا وان كان مشتركا لا تصح المزارعة وهذا اذا لم يذكر لفظا يعلم به صاحب  
 البذر فان ذكر اللفظ يدل عليه بان قال صاحب الارض دفعت اليك الارض  
 لترزع لي او قال استاجرتك لتعمل في نصف الخارج يكون بياضا ان البذر من قبل صاحب  
 الارض وان قال لترزع لنفسك كان بياضا ان البذر من قبل العامل والشرط الثالث  
 بيان جنس البذر لانه الاجارة لا تصح عند جهالة الاجر والاجرة هي من  
 الخارج فيشترط بيان جنس البذر ولا بد من بعض الزرع نصر بالارض فلا بد من  
 بياضه ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض  
 ولم يبين جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان حصته المزارعة  
 لا تتأكد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يصير الاجر معلوما والاعلام عند  
 التأكيد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد كما لو استأجره اجرة للركوب ولم

مطلق بيان البذر  
 قبل

جنس البذر

بين

بين الركب او المحمل ولم يبين المحمل لا يصح الاجارة ثم سئل جاز عند المحمل وان  
 كان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لا رتبة  
 في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا يجوز الا اذا فوض الامر الى العامل على وجه  
 العموم بان قال له رب الارض علي ان تزرع ما بدالك او ما بدالي لانه ما فوض  
 الامر اليه فتدري بالضرب وان لم يفوض الامر اليه عيا وجه العموم وان كان البذر  
 من قبل العامل ولم يبين جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها سببا سلب  
 جاز لانها على بينة وبين الارض وتركها في يد غيره القى البذر فقد تحمل الضرر  
 فيزول الفسد فيجوز كاي مسيلة استيجار الدابة للركوب ولو انما بينا البذر  
 من جنسين او من احياء من مختلفة وصوره ذلك رجل دفع الى رجل ارضا على ان  
 يزرعها ببذره سنة على انه ان زرعها حنطة فالتاجر بينهما نصفان وان زرعها  
 شعيرا فلصاحب الارض ثلثه وان زرعها سمسا فلصاحب الارض اربعة اجزاء على ما  
 اشترط لان المزارعة في حق صاحب البذر تتأكد عند القاء البذر وعند ذلك البذر  
 معلوم ولو زرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا او بعضها سمسا جاز ايضا  
 على ما اشترط في كل نوع وكذا الودع الى رجل ارضا ثلثين سنة على ان يزرع  
 في حنطة او شعيرا او سمسا في حنطة الصيف والشتاء فهو بينهما نصفان  
 وما غرس فيها من شجر او كرم او نخل فهو بينهما الثلث لصاحب الارض ثلثه للعامل  
 ثلثاه فهو جاز على ما اشترطه سوار زرع الكل احد النوعين او زرع بعضها  
 وجعل في بعضها كرسا فهو جاز ايضا في ظاهر الرواية ولو دفع ارضا مزارعة  
 على ان يزرعها ببذره ويقوم على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا  
 وبعضها سمسا فزرع في حنطة فهو بينهما نصفان ويأزرع منها  
 شعيرا فله رب الارض ثلثه وما زرع في سمسا فله رب الارض ثلثاه فهو  
 فاسد كله بخلاف ما تقدم لان ههنا نص على التبعيض فقال ان تزرع بعض  
 حنطة وبعضها شعيرا فلهما السو له ان يزرع كلها احدا الاصناف  
 وانما يزرع كل نوع في بعض الارض وذلك البعض مسمى بولاية الحال  
 وعند القاء البذر في الارض ايضا لانه اذا زرع بعضها حنطة



لا بدركي ما ذي يزرع في ناحية اخرى وليس عليه ان يزرع فكان العقد فاسدا و اذا  
فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر وكذا لو قال خذ هذا الارض علي ان  
ما زرعت من حنطة فالخارج بينهما نصفان وما زرعت منها شعير فلي ثلثه  
ولك ثلثاه وما زرعت منها سمسم فلي ثلثاه ولك ثلثه فحق فاسد في ظاهر  
الرواية لما قلنا ولو دفع الي رجل ارضا يزرع فيها بذر علي انه ان زرعت حنطة  
فالخارج بينهما نصفان وان زرعت شعيرا فالخارج كله للعامل جاز كان حريق  
بين المزارعة عند القاحلة وبين اعارة الارض عند القاحلة الشعير واحد  
غير مضروبة الاخر فجاز وان سمي الخارج من الشعير لنفسه جاز العقد  
في الحنطة لا في مزارعة الارض ببعض الخارج ولا يجوز في الشعير لصير  
دافع الارض مزارعة في جميع الخارج وكذا لو دفع الي ارض يزرع بها رجلا ارضا  
علي انه ان زرعت حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعت شعيرا فالخارج  
كله للعامل وان زرعت سمسم فالخارج كله لصاحب الارض جاز العقد في الحنطة  
والشعير ولا يجوز في السمسم لان في الحنطة العقد مزارعة الارض بنصف الخارج  
وفي الشعير اعارة الارض من العامل من غير ان يكون احدهما شرط في الارض  
فجاز اما في السمسم يكون العقد مزارعة الارض بجميع الخارج لصاحب الارض ولو  
دفع الي رجل ارضا يزرع فيها خمس سنين ما بدله علي ان ما خرج في السنة الاولى  
فهو بينهما نصفان وفي السنة الثانية ثلث الخارج لو لم يزرع في السنة الاولى  
سبي لكل سنة شيئا معلوما ولو دفع الي رجل ارضا سنة هذه علي ان يزرع  
ببذر قوط فخرج منها ما عصف فهو للزارع وما خرج من قوط فهو له لا لصاحب  
وعلي العكس كان العقد فاسدا سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من  
قبل المزارع لان العصف والقرط كل واحد منهما مقصود في المزارعة فاستأجر  
احدهما لاحد العاقدين خاصة يفوت الشركة في المقصود لاحتمال ان يحصل  
احدهما ولا يحصل الاخر وكذا لو دفع ارضا يزرع حنطة وشعير اعلي  
ان الحنطة تكون لاحد ما بعينه والشعير للاخر بعينه كان فاسدا  
وكذا لو تجي له نوعان من الربيع كل واحد منهما مقصود كبذر الكتان والكتان  
اذا شرط

اذا شرط لاحد ما بعينه الكتان والاخر بعينه البذر فلو شرط القوط لاحدهما بعينه والعصف  
بينهما نصفين او علي العكس من انهما كان البذر لا يجوز لما قلنا وكذا الرطبة ونزرها لا يجوز  
بمحصن احدهما يعني من المقصود بخلاف الحب مع التين الدالتين بيع علي ما ذكره ولو دفع  
الي رجل ارضا وكذا حنطة وكذا شعير علي انه ان زرعت لصاحب الارض ومرد الحنطة وهو  
جاز علي ما اشترط لانه استعار بالعدل في احدهما واستأجر العامل بنصف الخارج  
من غير ان يكون احدهما شرط في الاخر واشترط بذر البطيخ والفتال احدهما بمنزلة  
استراط التين لان ذلك غير مقصود بل هو بيع بمنزلة التين بخلاف بذر الرطبة  
مع الرطبة والعصف مع القوط لان كل واحد منهما مقصود في المزارعة فلا يجوز تخصيص  
احدهما بطل دفع ارضا الي رجل ثلاث سنين علي ان يزرع في السنة الاولى بذر  
ما بدله علي ان الخارج بينهما نصفين وعلي ان يزرع في السنة الثانية بذر وعمله  
علي ان الخارج للعامل وعلي العامل اجر مائة درهم لصاحب الارض وعلي ان يزرع  
في السنة الثالثة بذر صاحب الارض علي ان يكون الخارج لصاحب الارض وللزارع  
عليه اجر مائة درهم لعمله جاز جميع ذلك لان العقد بينهما في السنة الاولى  
مزارعة صحيحة بنصف الخارج كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل  
العامل وفي السنة الثانية العامل استأجر لارض باجرة معلومة لمنفعة  
معلومة وفي السنة الثالثة صاحب الارض استأجر العامل ببدل معلوم ليزرع  
له في ارضه كل واحد من هذه العقود جاز عند الافتراء فذلك عند  
الجمع اذا لم يكن البعض شرط في البعض ولو دفع رجل ارضا الي رجل وقال  
له اعمل في ارضي ببذرك بنفسك وبقرتك واحرامك فما خرج فهو كله لي  
جاز لانه اذا لم يجعل له شيئا من الخارج ولم يلتزم له اجرا كان ذلك استعانة  
ولو قال علي ان الخارج كله لك جاز ايضا لان صاحب الارض اعارة ارضه  
واقترض عن بذر حبي جعل كل الخارج للعامل وانما كان وقفا للبذر  
لان لتلك البذر طريقا في الهبة والقرض والقرض ادناها فيهما علي  
وانما صار عيالا لارض لانه المنفعة لا تقوم الا بالعقد وتسمية البذر  
ولم يبد ولو دفع ارضا الي رجل وقال ازرع في ارضي كراما طعامك علي ان



الخارج كله لا يجوز ذلك لان هذا دفع الارض مزارعة بجميع الخارج ولا يكون هذا  
 من صاحب البذر غلبا للبذر من صاحب الارض لان الاصل في القاء بذر ان  
 يكون عاملا لنفسه وقول صاحب الارض على ان الخارج في محتمل محتمل ان يكون  
 الخارج بطريقا استقراضا للبذر فلا يثبت تملك البذر بالمحتمل ويكون الخارج  
 لصاحب البذر وعليه اجر الارض لان صاحب الارض اسمي لمنفعة ارضه عوضا  
 ولم يسلم له فكان له الارض اخرجت الارض شيئا ولم يخرج ولو دفع رجل بذر الى صاحب  
 ارض ليس بذر صاحب الارض في ارضه ويعمل في ذلك نسبه هذه على ان ما اخرج  
 الله تعالى من ذلك يكون بينهما نصفان لا يجوز ويكون الزرع كله لصاحب البذر  
 مثل اجر ارضه اخرجت الارض او لم يخرج ولو قال ازرعه في ارضك على ان سا  
 خرج كله كان الخارج كله لصاحب البذر ولا اجر عليه ارضه ولا لعله ولو قال  
 ازرعه لي في ارضك على ان الخارج كله لك فما خرج يكون كله لصاحب البذر  
 وعليه اجر الارض واخر عمله لانه نص على استئجار الارض والعامل بجميع الخارج  
 فكان الخارج كله لصاحب البذر وعليه اجر ارضه واخر عمله لو قال ازرعه في  
 ارضك لنفسك على ان ما خرج كله لي كان الخارج كله لصاحب الارض وعليه  
 اجر مثل طعامه لا نقوله ازرعه لنفسك تنصيص على قرض البذر من  
 صاحب الارض ثم شرط جميع الخارج لنفسه عوضا عن القرض وانه شرط فاسد  
 الا ان القرض لا يفسد بالشرط الفاسد والشرط الرابع لجواز المزارعة  
 بيان نصيب من لا يذر منه لا يواي اخذ من لا يذر منه باجر اما العلة او ارضه  
 فليشرطا علام الاجرفان بينا نصيب العامل وسكت عن نصيب صاحب البذر  
 جاز العتد لان صاحب البذر يستحق الخارج بحكم انه بما ملكه لا بطريق الاجر  
 وان بينا نصيب صاحب البذر وسكتا عن نصيب العامل لا يجوز فينا سا لان  
 ما ياخذ ياخذ اجرا فيشرطا علام الاجر وفي الاستحسان يجوز هذا  
 العتد لانه لما بين نصيب صاحب البذر كان ذلك ما ان الباقية للاخر  
 وقدر مثل هذا في المضاربة والشرط الخامس لجواز المزارعة الجملة بين  
 الارض والعامل فكل ما يمنع التخلية كالشرط عمل صاحب الارض مع العامل  
 منع جواز

اجر

بيان مقدار زرع

الحكمة بين الارض  
 والمزارع

للسلطان يكون لصاحب الارض فاذا شرط ذلك فقد شرط لصاحب الارض من الخارج  
 هذا مجزولا وهو العشر او نصف العشر فيفسد العقد وعند صاحبيه العشر  
 او نصف العشر يكون في الخارج فيكون هذا في معنى اشتراط جميع الخارج بينهما  
 نصفين فجاز ولو شرط في المزارعة ان ما خرج من حنطة فيبينها نصفين  
 وما خرج من شعير فهو لاهدما بعينه او شرط ان لا يكون الحنطة لاهدما بعينه  
 والشعير للاخر من ايهما كان البذر لا يجوز ان شرط ان يكون الحب والتين بينهما  
 كما شرطوا وكذا لو شرط ان يكون الوبع او الزرع او الخارج بينهما جاز ويكون الكل بينهما  
 على ما شرطوا وان شرط ان يكون الحب لاهدما والتين للاخر فهي ثمانية اربعة ستة منها  
 فاسدة وثنتان بايزتان اما الفاسدة احدى اذ شرط ان يكون الحب للواقع والتين  
 للعامل والثانية ان يكون التين للدافع والحب للعامل والثالثة اذ شرط ان يكون  
 التين بينهما والحب للدافع والرابعة اذ شرط ان يكون التين بينهما والحب للعامل  
 والخامسة اذ شرط ان يكون الحب بينهما والتين للدافع وفي هذه الوجه ان شرط التين  
 لصاحب البذر جاز وان شرط العينة لا يجوز وعن ابي يوسف انه لا يجوز اصله وعن بعض  
 مشايخ بلخ اذ شرط ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التين كان الحب والتين بينهما المكان العرف  
 والسادسة اذ شرط ان يكون التين بينهما وسكتا عن الحب لا يجوز في هذه الوجوه  
 انما لا يصح المزارعة لان هذا شرط يودي الي قطع الحركة في المقصود كما ان يحصل  
 احدى مادون الاخر ولو شرط ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التين جاز فيكون  
 الحب بينهما والتين لصاحب البذر وعن ابي يوسف انه لا يجوز وعن غيره انه جاز  
 الى قول ابي يوسف في هذا من الوجه الفاسدة ولو دفع ارضا في زرع صار مزارعا  
 مزارعة وشرطا ان يكون الحب بينهما نصفين والتين لصاحب الارض او شرط ان يكون  
 الحب بينهما وسكتا عن التين جاز ويكون التين لصاحب الارض ولو شرط التين  
 للعامل كان فاسدا لان دفع الزرع الذي صار فلا مزارعة كدفع الارض والبذر مزارعة  
 ولم لو شرط التين لصاحب البذر جاز وان شرط للاخر لا يجوز هكذا اذا دفع الفضل  
 مزارعة ثم المزارعة على قول من يجوزها على نوعين احدى ان يكون الارض  
 لاهدما والثاني ان يكون الارض لهما فان كانت الارض لاهدما فهو على وجهين



اعمدتها ان يكون البدر من احد ما والثاني ان يكون البدر من احد ما فان كانت الارض من احد ما  
 والبدر من احد ما فهو علي وجه ستة ثلاثة من جابيه وقلته من فاسدة اما الثالثة  
 الاولى احد ما ان يكون الارض من احد ما والبدر والبقر والعمل من الاخر وشروط  
 لصاحب الارض شيئا معلوم من الخارج لان صاحب البدر يكون مستاجرا الارض  
 بشي معلوم من الخارج والوجه الثاني ان يكون العمل من احد ما والباقي من الاخر  
 فهو جابر لان صاحب البدر يصير مستاجرا العامل بشي معلوم من الخارج ليعمل  
 في ارضه ببقته وبدن والوجه الثالث ان تكون الارض والبدر من احد ما والعمل والبقر  
 من الاخر فذاك جابر لان صاحب الارض يصير مستاجرا العامل ليعمل العامل ببقته  
 لصاحب الارض والبدر واما الثلاثة الفاسدة فمن ان تكون الارض والبقر من  
 احد ما والباقي من الاخر فذاك فاسد لان صاحب البدر يصير مستاجرا الارض  
 والبقر بشي من الخارج وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز لمكان العرف والفوكي  
 على ظاهر الرواية لان منفعة الارض لا تحل في منفعة البقر فان منفعة  
 الارض ابناء البدر لتقوية في طبعه ومنفعة البقر العمل فاذا لم يكن منفعة  
 البقر من جنس منفعة الارض لا يكون البقر منفعة للارض فيبقى استيفاء البقر  
 مقصودا بشي من الخارج وذلك فاسد كما لو كان من احد ما البقر فقط  
 والوجه الثاني من هذا النوع ان يكون البدر من احد ما والباقي من الاخر فذاك  
 فاسد لانه دفع البدر وحده مزارعة وانما لا يجوز ذلك لان صاحب البدر  
 يكون مستاجرا الارض فلا بد من التخلية بينه وبين الارض والارض ههنا  
 في يد العامل لا في يد صاحب البدر وعليه هذا الواشتر ثلثة اواربع  
 ومن البعض البقر وحده او البدر وحده كما فاسدا لما قلنا والوجه الثالث  
 من الفاسدة ان يكون البدر والبقر لواحده والعمل من الاخر وانه فاسد  
 ايضا لما قلنا في الوجه الثاني من هذا النوع وكذا لو واشتر ثلثة  
 اواربع والبدر من احد ما فاسدا لما قلنا هذا اذا كانت الارض  
 لاحد ما والبدر من احد ما وان كانت الارض لاحد ما وشروط ان  
 يكون البدر منها ان شرط العمل علي غير صاحب الارض وشرطا ان يكون

الخارج

لانها فاسدة ولصاحب البدر علي المزارع الاول اجر مثل نصف الارض لانه استعمل نصف  
 ارضه بعقد فاسد وعلي المزارع الاول للعامل الثاني اجر مثل عمله لانه عمل له باجارة  
 فاسدة وليس للمزارع الاول علي ريب الارض اجر عمله في عمل مشترك وما اصاب الدافع  
 من الزرع يطيب له وما اصاب المدفع الميدي دفع من ذلك قدر بدنه ومقدار ما انفق  
 وما عزم ويتصدق بالزيادة واذا اراد ان يرتفع الشبهة في المزارعة الفاسدة  
 عند الحال او فيها فسد عند ابي حنيفة رحمه الله وجازت عند صاحبيه فالحيلة هي  
 ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسما عبد الزاهد قال يميز النصيبان نصيب راي  
 ونصيب المزارع ثم يقول ربي الارض للمزارع هذا نصيبه وقد وجب لي عليك اجر  
 مثل الارض او نقصان الارض وجب لك علي اجر مثل عملك واجري انك وويل صاحبني  
 علي هذه الخطة وعلي اجر مثل الارض او نقصانها الذي وجب لي عليك فنقول المزارع  
 صالحة ثم يقول المزارع لصاحب الارض وجب لك علي اجر مثل ارضك ونقصانها ويلي عليك  
 اجر مثل علي وتبراني وبدري فهل صالحني بما وجب لك علي ما وجب لي عليك  
 وعلي هذه الخطة فنقول رب الارض صالحة فاذا قال ذلك وتراضيا علي هذا الوجه  
 يزول الخش لان الحق لهما لا يبعد ومما يطيب لكل واحد منهما ما اصابه من عمل  
 ارضه او كرمه بما مشترك في نوبة الغير بعير اذن صاحب النوبة قال محمد بن مقاتل  
 يطيب له الخارج كمن غصب علنا واعلف دابة في شجر فانه يضمن العلف ويطيب  
 له ما زاد في الدابة وعن بعض الزهاد انه واقع المانية كرسية في غير نوبة  
 فاسر بقطعه وقال الفقيه ابو الليث انا لا اسره بقطع الكرم اذا سرب ما بعير  
 حق لانه انفساد المال بعير ضروري خصوصا اذا وقع ذلك بعيرا اختيار صاحب  
 الكرم والزرع لكن لو تصدق به كان حسنا قال **فوقنا** رحمه الله والا فضرر ان

يتصدق بالخارج لان المال الحرام يبقى في الخارج بخلاف مسألة العلف لان العلف لا يبقى  
 فيا بل يصير شيئا اخر **فصل فيما يفسد المزارعة من الشروط**  
**وما لا يفسد الاصل فيه** انه اذا شرط في المزارعة علي العامل ما يحصل به الخارج  
 او عمل كما حفظوا السقي الى ان يدرك الزرع لا يفسد المزارعة لان ذلك مستثنى  
 عليه بطلاق العقد فالشرط لا يزيل الا اذا كان وكذا الشرط علي العامل ما لا يخرج



الأرض بدونه زرعاً معتاداً الشرط الكراب لا يفسد العقد وان شرط على العامل ماله اثر  
 في الزيادة على المعتاد ينظر فيه ذلك ان كان لا يبقى منفعة بعد اتمام المزارعة كشرط  
 الكراب لا يلزم من غير شرط واذا شرط عليه يلزمه الوفاء واذا شرط على العامل  
 ما بقي اثره بعد انقضاء المدة كالمواشرط على العامل كروي الايفار الصغار واصلاح  
 المسات والشنيان وتفسيره عند البعض ان يرد هاهنا كرويه على صاحب الأرض  
 وعند البعض زيادة كراب لا يحتاج اليه لخروج الزرع المعتاد يفسد العقد سواء  
 كان البذر من العامل او من صاحب الأرض وان شرط على صاحب الأرض اصلاح المسات  
 وكروي الايفار وتقريب الما حتى يمكن الشرب جاز سوا كان البذر من العامل او من صاحب  
 الأرض لان ذلك من عمار الأرض فيكون على صاحب الأرض ومن الشرط لا يزيده  
 الا وكاه وهو نظير ما لو استأجره اربابهم وشرط المستأجر على صاحب الدار  
 ان يطيب سطوحها ويصنع ميازيها لمسيل الماء جاز لان ذلك على صاحب الدار من غير شرط  
 بشرطه لا يفسد العقد واذا شرط الحصاد والدياس والتعريه على العامل كان فساد  
 للعقد في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون بعد الادراك وانها العقد وما كان  
 بعد انتهائها العقد اذا شرط على العامل يكون فساداً ولو ان العامل حصد الزرع وداس  
 وجمع من غير ان كان مشروطاً عليه وملك ذلك بغير حصته الدافع وعن أبي حنيفة ان  
 شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد العقد وعن أبي يوسف في السواد انه لا يفسد  
 لكن ان لم يشترط يكون عليه ما وان شرط لزوم المزارع بحكم العرف وهو كما استتوي خطياً  
 في المص لا يجب على البائع ان يحمله الي منزل المشتري واذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف  
 ولو شرط الحداد على العامل في المعاملة يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف  
 فيه وعن نصيب بن يحيى ومحمد بن سلمة انهما قالاهما كذا يكون على العامل بشرط  
 عليه ان لا يحكم العرف **وقال الشيخ الامام الاجل** يفسد الاية الشرعي هذا هو  
 الصحيح في ما رآنا ايضا وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل انه كان اذا استفتي  
 عن هذه المسألة يقول فيه عرف كما مر ومن اراد ان لا يتعطل فليعمل بالمعروف  
 ولا يجتمع عنه شيء في الموضع الذي يكون الحصاد على العامل عرفاً لآخر وتعاقل عن  
 الحصاد في هذا قال الفقهاء ابو بكر الباخي يضمن ذلك وقال الفقيه ابو القاسم

لو

ك  
 ي  
 ا

ان اخر تأخيراً فاحتمالاً يؤخذ القاسم الي سئل كان ضامناً ولا فلا هذا اذا شرط هذه الاعمال  
 على العامل وان شرطاً شيئاً من ذلك على صاحب الأرض ففسد العقد عند الكل لانه  
 لا عرف فيه ولو شرط على العامل كروي الايفار واصلاح المسبات حتى يفسد العقد  
 ان كان البذر من قبل العامل كان الخارج للعامل لانه بما يدق واصحاب الأرض عليه  
 اجر الأرض وللعامل على صاحب الأرض اجر عمله في كروي الايفار وفي تقاصات  
 وتراوان الفضل ولعل لم يكن كروي الايفار مشروطاً على العامل في العقد فكري العامل  
 الايفار بنفسه كانت المزارعة جائزة ولا اجر له في كروي الايفار لانه مشرع فلا يرجع كما لو  
 حفظ الأرض منه ولو كان البذر من قبل صاحب الأرض وشرط على العامل كروي الايفار  
 واصلاح المسبات ففسد العقد ومكون الخارج كله لصاحب الأرض وللعامل اجر عمله في جميع  
 ذلك ولو شرط على ربة الأرض كروي الايفار واصلاح المسبات حتى ياتيه الما كانت  
 المزارعة جائزة على شرطها سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الأرض لان  
 هذا العمل يكون على صاحب الأرض من غير شرط لانه من باب التكين من الامنقاع  
 وهو نظير ما ذكرنا من سبيلة الاجارة اذا اجر داره وشرط المستأجر على صاحب الدار  
 نظير السطح جازت الاجارة لان ذلك مصتحق على صاحب الدار بغير شرط  
 ولو شرط رب الدار ذلك على المستأجر ففسدت الاجارة كذلك هذا ولو ان المزارع  
 ترك سقي الأرض مع القدر عليه حتى يسقي الزرع بذلك قالوا يضمن قيمة الزرع  
 فاما ان كان له قيمة في ذلك الوقت وان لم يكن للزرع في الوقت الذي ترك  
 السقي قيمة تقوم الأرض من زرعته وغير من زرعته فيضمن نفسه وفصل ما بينهما  
 لانه صار مضاعفاً ترك الحفظ فيضمن كما لو استأجر خباز الخبز وترك الخبز  
 في البوت حتى احترق هذا اذا ترك السقي مع القدر عليه وكان الشيخ الامام  
 الاجل لا استأجر ظهير الدين رحمه الله يقول بغير ما لم يحيط يتمكن من السقي  
 يكون على الدافع ثم السقي على العامل قال مولانا رحمه الله وعندي ان كان متكباً  
 من فتح فوهة البئر الصغير من الوادي بحسب السقي على العامل وان كان لا يقدر على  
 ذلك لظالم يمنع عنه ذلك كان يتسبب الفتح على الدافع بحكم العرف ثم انما يجب  
 السقي على المزارع اذا كانت الأرض لا تخرج زرعاً معتاداً الا بالسقي فان كانت



تخرج ذلك لا يجب ولو شرط عيارب الارض كرايا اذ الكراب والسات فان كان البذر من  
 قبل العامل فالزراعة فاسدة لان هذا من اعمال المزارعة فاشترطها على صاحب  
 الارض يكون بمنزلة اشتراط الحفظ عليه فيفسد العقد ويكون الخارج كله للعامل لانه  
 صاحب بذر ولصاحب الارض عليه اجر الارض مكرويه او مكرويه مسنة لان العامل  
 استوفى منفعة هذه الارض لعقد فاسد ولو كان البذر من صاحب الارض فشرط  
 عليه الكراب والسات لا يفسد العقد لان الكراب والسات يكونان بالقبر واشترط  
 البقر على صاحب الارض اذا كان البذر من قبله لا يفسد العقد وحيل دفع ارضه الى رجل  
 سنة بالنصف على ان يكون البذر من قبل العامل فقال صاحب الارض الكراب ثم ازرعها  
 وقال للعامل لا بل ازرعها بغير كراب فان كانت الارض تخرج بغير كراب زرعتها  
 الا ان الكراب اجود كان العامل بالخيار ان يشاء كراب وان شاء لم يكره وان كانت لا تخرج  
 بغير كراب اصلا ولا يخرج الا قليلا لا يقصد الناس بالزراعة ليعوله ان يزرعها  
 بغير كراب ويكون الكراب مستحقا بحكم العقد للعامل الخيار اذا كان البذر من قبله  
 ان يشاء مضي العقد بالكراب وان شاء ترك وان كانت الارض تخرج بغير كراب فارجح  
 قليلا ادني ما يقصده الناس بالزراعة كان للعامل ان يزرعها بغير كراب وكذا  
 لو زرع الارض ثم قال لا اسقي وادعه حتى يسقي ما السماء فان كانت تكفي بما السماء  
 الا ان السقي اجود للزراع لا يجبر على السقي وان كانت لا تكفيه سقي الما يجبر  
 على السقي وكذا لو كان البذر من صاحب الارض في جميع ذلك الا ان البذر اذا كان  
 من قبل رب الارض والارض لا تخرج بغير كراب بحكم العامل على الكراب وكذا  
 له ان يترك الزرع هذا اذا لم يكن الكراب شرطا في العقد ولو دفع اليه ارضا وبذر  
 على ان يكرها ويزرع سنة هذه بالنصف وادان يزرعها بغير كراب ليس له  
 ذلك ويجبر على الكراب سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل  
 العامل لان اصل الزرع وان كان يحصل بغير كراب فعلى الكراب يكون اجود وصفة  
 الجوده تستحق عند الشرط وان كان لا يستحق بمطلق العقد كما لو شرط  
 في السلم الا يبا في المصكان له ان يعرفه الى ناحية من نواحي المصرو ان شرط  
 عليهما يعرفه في منزله في المصركل يمكن له ان يعرفه الا في منزله فان كان الزرع

يجعل بالكراب ويدون الكراب بصفة واحدة لا يلزمه الكراب بحكم الشرط لانه لا  
 فائدة في اعياد هذا الشرط وكذا لو كان الكراب يضر بالارض وقد يكون ذلك عند  
 قوع الارض فان كان الكراب عنده فوق الارض يخرى الزرع فاذا كان بهذه الصفة  
 لا يلزمه الكراب وان شرط في المزارعة التشنية على المزارع فسدت المزارعة  
 وقد ذكرنا ان الناس قد تكلموا في تفسير التشنية قال بعضهم تفسير التشنية  
 ان يكرها من ثم يزرعها وتسمى يفسد العقد لان منفعة تبقى بعد انهاء العقد  
 قال الشيخ الامام الاجل تصل لامية السرخسي رحمه الله في ديار شرط التشنية  
 لا يفسد العقد لان منفعة لا تبقى بعد مضي السنة وفي الديار التي تبقى  
 منفعة بعد مضي السنة انما تفسد العقد اذا كانت المزارعة بينهما  
 سنة واحدة وقيل معنى التشنية ان يكرها بعد الفراغ ويردها على صاحبها  
 مكرويه وقد ذكرنا هذا القول وقيل معنى التشنية ان يجعل الارض جداول سما  
 يفعل بالمسطحة فيزرع ناحية منها ويبقى ما بين الجداول مكرويه فيتوقع  
 ان صاحب الارض بعد انهاء المزارعة ان كانت المزارعة بينهما سنة واحدة  
 وان كانت المزارعة خمس سنين لا يفسد العقد اذا كان لا يبقى اثر التشنية  
 بعد انهاء العقد وان شرط على احد ما يعينه ان يسرقها او يبيعها فان  
 كان البذر من العامل فالزراعة فاسدة لانه ان شرط ذلك على العامل فقد  
 شرط عليه ما يبقى منفعة في الارض بعد انقضاء المزارعة وفيه اشتراط  
 ثلاث ماله عليه فيفسد العقد وان شرط ذلك على صاحب الارض فذلك  
 بمنزلة شرط الكراب والتقيات عليه وقد ذكرنا ان ذلك يفسد العقد  
 واذا كان البذر من العامل فيكون الخارج كله للعامل لانه لما بذر وعول صاحب  
 الارض عليه اجر مثل ارضه واجر مثل عمله فيما عمل وقيمته سرقيه اذا كان  
 السرقي من قبله وان كان السرقي من قبل العامل لم يكن له على صاحب  
 الارض من قبل ذلك شيء وان كان فيه منفعة لصاحب الارض فيما بقي لان  
 العامل عمل لنفسه وما بقي لصاحب الارض اثر عمله فاذا لم يتقوم اصل  
 عمله على صاحب الارض فذلك اثر عمله وان كان البذر من صاحب الارض

كذا  
 يلت  
 الا



وشرط عليه القاسرين ونحوه كانت المزارعة جائحة كالأو شرط عليه الكراب والنبات  
والبذر من قبله لأن القاسرين والبذر في الأرض يكون قبل الزراعة وقبل  
الكراب أيضا ولزوم العقد على صاحب البذر يكون عند القاسر كان صاحب الأرض  
استاجر العامل بنصف الخارج بعد ما فرغ من القاسرين والعرق فلا يفسد العقد  
وان شرطه على العامل في هذه الصورة كانت المزارعة فاسدة لأنها شرطه على العامل  
ما بقي منفعة بعد ان تمامت المزارعة فكان الخارج لصاحب الأرض وللعامل أجر  
عمله فيما عمل وقيمة ما القاه من السرقين لأن صاحب الأرض استوفى ذلك بعقد فاسد  
وكان عليه ضمانه كن استاجر صبا غا اجارة فاسدة ليصبح ثوبه يصبح من عنده  
ففعّل كان على صاحب الثوب أجر مثل عمله وقيمة صنفه ولو اشترط على العامل ان  
يعملها ولا يسرقها كانت المزارعة جائحة والشرط باطل سواء كان البذر من  
العامل او من صاحب الأرض لأن شرط القاسرين في الأرض شرط لا طالب له  
لأنه ليس فيه جلب منفعة ولا دفع مضرة بل هذا شرط ترك المنفعة فلا يفسده  
العقد كما لو شرط على العامل ان لا يدخلها كلبا كان باطلا او يحذر العامل ان يسا  
ادخلها كلبا وان سأل يدخل ولو شرط العامل على صاحب الأرض دولا او دلتية  
بادلتا وكان ذلك عند صاحب الأرض ولم يكن عنده فاشتراه واعطى العامل  
فان كان البذر من العامل كانت المزارعة فاسدة كما لو شرط الكراب على صاحب  
الأرض والبذر من العامل وان صاحب الأرض هو الذي شرط ذلك على العامل  
جاز وكان ذلك على العامل لأنه الاستسقاء والسقي على العامل فهذا شرط  
تدريعي يقتضي العقد ولأنه المأول لأن السقيا لا يكون على صاحب الأرض  
فاشتراه ذلك على صاحب الأرض يكون بمنزلة اشتراط السقيا على صاحب  
الأرض ويكون مفسدا وكذا لو شرط الدواب والدواب على العامل وشرط  
علف الدواب على صاحب الأرض كل شهر محتوما من الشجر وكذا انما من  
القت والنبن ففسدت المزارعة فان حصل الخارج في هذا العقد كان الخارج  
كله لصاحب البذر ولصاحب الأرض عليه أجر مثل أرضه ومثل ما اخذ منه  
المزارع من الشجر والقت والنبن ولو اشترط ان يكون كل ذلك على القاسر

جاز

كذلك  
يلت  
ألا

جازت المزارعة لأن علفه وابه يكون عليه بغير شرط فالشرط لا مرده الا وكاده ولو كان البذر  
من صاحب الأرض فاشترط ذلك على العامل جازت المزارعة لأن ذلك من ادب العمل  
ولو شرط ذلك على صاحب الأرض والبذر من قبله جاز لأنه لو شرط عليه البذر للكراب  
جاز فكذا اذا شرط عليه الدواب والدواب للمسقى جاز لمن استاجر اجيرا ليعمله  
بالادب نفسه وان شرط الدواب والدواب على صاحب الأرض وعلف الدواب  
على المزارع شيئا معلوما كانت المزارعة فاسدة لأن اشتراط علف دواب البذر  
على المزارع بمنزلة اشتراط طعام علام صاحب الأرض على المزارع وعلف الدواب  
على صاحب الأرض ولو شرط الدابة وعلفها على احد ما بعينه والدواب على الآخر  
جاز لأن علف الدابة مشروط على صاحب الدابة وذلك يكون عليه بغير شرط  
واذا دفع الرجل الى رجل ارضا بضم المزارعة سنين معلومة وفيما تخل على ان يزرع  
الأرض ببذر ويقيم على ان ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفان فهو فاسد لأن  
في حق الأرض العامل يكون مستأجرا للأرض بنصف الخارج على ان يزرعها  
ببذر ويحق الخيل صاحب الخيل يكون مستأجرا للعامل ليعمل فيه بنصف  
الخارج فهما عقدان مختلفان لا اختلاف المعقود بينهما وقد جعلنا هذا العقد بين  
شرط في الآخر فيفسد العقد لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ادخال الصفتين  
في صفقة فخرج من الأرض كان كله لصاحب البذر وعليه لصاحب الأرض  
اجر مثل الأرض وفيه صدق المزارع بالزيادة والخارج من الخيل كل لصاحب  
الخيل وعليه للعامل اجر عمله في الخيل ويطيب الخارج كله لصاحب الخيل  
وكذا لو شرط ان يكون الخارج من الخيل على الثلث والثلثين او من الذرع  
على الثلث والثلثين ولو كان البذر من صاحب الأرض والمسألة بحالها جاز  
العقد لأنه مستأجر للعامل في أرضه وتخله وكان للمعقود عليه نصف العامل  
فيها جميعا فلم يختلف العقد وكذا لو شرط للعامل في الخيل عشدة الثمار  
وفي الذرع النصف لأن العقد واحد لا محاد المعقود عليه وهو منفعة  
العامل وانما يختلف العقد باختلاف المعقود عليه وكذا لو دفع أرضا  
وكروما كان الجواب على نحو ما قلنا في الخيل ولو دفع أرضا بضم في الخيل وقال

هذا جعل في العقد  
المختلفين شرطا في  
الأرض ويجوز







يجعل عليه مثل ما هو مثل الاول او دونه في الصبر **فصل في زراعة الارض بغير اذن صاحبها**  
 رجل دفع الى رجل ارضا مزراعة سنة ليزرع المزراع ببدون زرع ثم زرع بعد مضي السنة  
 بغير اذن صاحبه فاعلم صاحبه بذلك قبل نبات الزرع او بعده فلم يجز قالوا ان كانت القادة  
 في تلك القرية انهم يزعمون مرق بعد اخري من غير تحمد من العند وكان الخارج بينهما  
 علي ما شرط في العند فيما مضى وحكي عن الشيخ الامام اسماعيل الزاهد انه قال ذكر في  
 الكتاب هذه المسألة وقال بانه لا يجوز علي المزراع ان يرفع من الخارج مقدار اجر عمله  
 ويبرأه ويبدوه ويتصدق بالباقي كما في العصب قال وسأخبرنا رحمهما الله كانوا يفتون  
 بحجاب الكتاب الا اني رايت في بعض الكتب انه يجوز وهو كما لو دفع ارضا الى رجل وقال  
 دفعت لك هذه الارض علي ما كانت مع فلان عام اوله فانه يجوز وهذا اولى قال مولانا  
 رحمه الله وعندي ان كانت الارض معاملة لرفع مزراعة ونصيب العامل من الخارج معلوم  
 عند اهل ذلك الموضع لا يختلف فزرعه وجاز استخساها وان لم تكن الارض معدة  
 لرفع مزراعة اوله لم يكن نصيب العامل من الخارج معلوما عند اهل ذلك الموضع بل  
 كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون المزراع غاصبا وانما ينظر الي العادة اذ الم  
 يعلم انه زرع غصبا فان علم انه زرع غصبا بان اقرا المزراع عند الزرع انه  
 يزعم لنفسه لا علي المزراعة او كان الرجل من لا يأخذ الارض مزراعة وبالغ  
 عن ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض وكذا الواقع بعد ما  
 زرع وقال زرع غصبا كان القول قوله لانه ينكر استحقاق شي من الخارج  
 لغير مزراع زرع ثوبا فقلع البعض بعد ما ادرك وترك الباقي في الارض حاله  
 ولم يقلعه فنت الذي لم يقلع بعد مدة المزراعة فان الثابت يكون بينهما علي  
 شرطهما وان قلع الكل الا انه اخرج البعض من الارض وترك الباقي مقلوبا  
 فثبت ما ترك ان ثبت بسقيه كان الثابت له وعليه ضمان كما استهلك  
 لان المزراعة الاولى انتهت بقلع الكل وان ثبت لا يسقي احد يكون بينهما لانها  
 تمام لكما الارض في الخارج وبقي في الارض حبات حنطة قد تشارفت فثبت  
 وادرك مضويين الاكار وصاحب الارض علي الكار قدر نصيبهما من الخارج  
 لانه ثبت من بدو مشترك بينهما وينبغي للاكار ان يتصدق بالفضل من

نصيب

نصيب ولو كان رب الارض سقاه وقام عليه حتى ثبت كان له ذلك لانه لما سقاه فقد استهلكه  
 فان كان لتلك الحبات قيمة كان عليه ضمانها والا فلا وان سقاه اجني قطوعا كان الثابت  
 بين الاكار وصاحب الارض شجرة ثبتت في ارض انسان من عروق شجرة اخري في ارض فان  
 ثبتت بنفسه لا يستقي احد كان الثابت لصاحب الاصل اذ اصدق صاحب الارض انها  
 ثبتت من عروق تلك الشجرة وان كذبه كان القول قوله وان كان صاحب الارض هو  
 الذي سقاه فثبتت بانباقة وسقيه كان له رجل زرع ارضا الغير لنفسه كان الزرع  
 له وعليه لصاحب الارض نقصان الارض ان انتقصت بزراعة وطريق معرفة  
 النقصان عند البعض ان ينظر الي قيمة الارض قبل الزرع والي قيمتها بعد الزرع  
 فيضمن الفضل وعند البعض يكف بالاستجار ارضا قبل الزرع ويكف يستاجر بعد الزرع  
 فيضمن الفضل رجل زرع ارضا الغير بغير اذن صاحبها فانتقصت بالزراعة ثم  
 زال النقصان قال بعضهم ان زال النقصان قبل ان ترد الارض الي صاحبها تبرأ  
 عن الضمان وان زال بعد الرد لا يبرأ قال الفقيه ابو الليث وقد قيل اسوأ  
 في الوجهين وجعلوا هذه المسألة نظير مسألة العيب ان المشتري اذا وجد  
 بالمبيع عيبا ثم زال العيب قبل القبض او بعده لا ينبغي له حق الخصومة وكذلك  
 المشتري اذا صالح البائع عن بياض العين علي ما يبرأ الالباض كان علي المشتري  
 ان يرد ما قبض من بدل الصلح رجل زرع ارضا الغير فعلم صاحبها بعد ما انتقص  
 الزرع فرضي به قال ابو القاسم بطيب الزرع للمزراع فان قال رب الارض مرق  
 الارض ثم قال رضيت قال بطيب له قال الفقيه ابو الليث هذه المسألة  
 ربه ما خذ ارضا بين رجلين فغاب احدهما عن محارجه الله ان لشريكه ان يزرع  
 نصف الارض ثم في السنة الثانية ان اراد ان يزرع فانه يزرع النصف الذي  
 كان زرع اوله قالوا ان كان الارض تنفعه الزراعة او لا تنفع ولا يضر ولا ينقص  
 فله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان ينفع بالارض مثل ملك  
 المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضيا ولا له وان علم ان الزرع ينقص  
 الارض او كان ترك الزراعة لا ينقصها ويزيدها قوة لا يكون للحاضر  
 ان يزرع شيئا أصلا وفي الدار المستركة اذا غاب احدهما وخافا لكاثره



لوم يسكن الخرب الدار عن محمد بن محمد انه ان للحاضر ان يسكن في الكل لان فيه صيانة  
 مال الغائب قال مولا فارجو الله وعندي له ان يسكن كل الدار وان كان لا يخاف خراب  
 الدار بترك السكينة اذا كان يعلم ان السكينة لا تنقصه لان في السكينة تحصيل منفعة  
 الغائب والحاضر اما منفعة الحاضر طامروا وكذلك منفعة الغائب لان الحاضر  
 اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن بمقدار ما سكن الحاضر هذا كما روينا  
 عن ابي حنيفة في التمر اذا كان بين اثنين له ان يأكل نصيبه ويبيع نصيب الغائب  
 ويمسك الثمن فاذا حضر الغائب واخذ الثمن جاز وان لم يجز يضمن الحاضر  
 قيمة نصيب الغائب ان كانت من ذوات القيمة فالمثل ان كان ثلثا ولم ينقطع  
 واذا انقطع منه القيمة وهكذا روينا عن محمد بن محمد انه يستحسن ما يجاهدا  
 وعليه الفتوى وان لم يجز الغائب يتصدق فهو بمنزلة المظلم ثلثه اخذوا  
 ارضا بالنصف ليؤزعوها بعدد سهم بالشركة فخاب واحد منهم فزروا الاثنان  
 بعضا الارض حنطة ثم حضر الثالث وزرع البعض شعيرا قالوا ان فعلوا ذلك  
 باذن الشركة فالحنطة بينهم ويرجع الا ولان على الثالث ثلث الحنطة  
 التي بدروها والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهما ايضا ثلثي الشعير  
 الذي بدروا بعد ما دفعوا حصته صاحب الارض وان فعلوا ذلك بغير اذن  
 الشركة فالحنطة ثلثها لصاحب الارض وثلثاها لهما وبغير ان نقصان ثلث  
 الارض وبطيبي لهما ثلث الخارج واما الثلث الاخر فمرفوعان منه نفقتهم  
 ويتصدقان بالفصل لان ثلثي الحنطة نصيبهما فقدر زرعها فيكون  
 على السطر النصف من ذلك لهما والنصف لصاحب الارض وهو الثلث  
 الاخر صار غاصبين فصار هذا الثلث لهما فيحصل لهما ثلث الحنطة وثلث  
 الارض ثلثها واما صاحب الشعير فله خمسة اسداس الشعير ولرب الارض  
 السدس لان صاحب الشعير كان غاصبا في ثلثي ما زرع فيكون  
 له وفي الثلث زرع حتى فيكون له نصف الثلث ونصف الثلث لصاحب  
 الارض فيصير له خمسة اسداس الشعير ولرب الارض السدس وفيه  
 نقصان ثلثي ما زرع ويتصدق بالفصل ارض مشتركة بين اثنين

في بيع نصيب الغائب  
 من التمر

زرع

زرع احداهما بغير اذن صاحبه وسقاه ولم يدرك بعد فله شركته ان يقاسم الارض ثم ما وقع من الزرع  
 في نصيب الزارع من الارض اقرب وما وقع في نصيب الآخر بعمر بقلعه وعليه نقصان ما حصل  
 للشريك من الارض بقلعه وان كان الزرع قد ادرك او قرب من الادراك يعزى الزرع للشريك  
 نقصان نصف الارض ان انقص لانه غاصب في النصف ارض بين رجلين زرعا احداهما بغير  
 اذن صاحبه ثم تراضيا ان يعطي غير الزارع للزارع نصف البدر ويكون الزرع بينهما نصفان  
 ذكر في الزاد قال ان كان ذلك بعد ما نبت الزرع فان القاضي يقسم الارض بينهما فاصاب  
 الذي لم يزرع من الارض بقلعه ما فيه من الزرع ويضمن له الزارع ما يدخل الارض من النقصان  
 بسبب القلع كما ترك المتيقن مستداه في بيع الزرع قال لا يضمن قيمة ما يبيع ما ساقه الارض  
 وان لم يكن للمساكن قيمة حتى يبيع بقوم الارض مزرعة وغير مزرعة فيضمن فصل ما بينهما  
 رجل دفع ارضه مزارعة فدفع العامل الي غيره مزارعة فان كان صاحب الارض قال للعامل  
 ان يزرع فيه برابا لمورد دفع العامل الي غيره على كل حال وان لم يقل صاحب الارض ذلك فان  
 كان البدر من قبل صاحب الارض كان للعامل ان يزرع في نفسه واخره وليس له ان يدفعها  
 الي غيره مزارعة فاذا دفع بصير غاصبا الارض والبدر جميعا ومن غصب ارضا وبدر او دفعت  
 مزارعة كان الزرع بين الغاصب والعامل فيما شرطوا لصاحب الارض على الغاصب مثل  
 بدرو ونقصان الارض ان انقصت بالمزارعة يضمن ايهاهما وان كان البدر من قبل العامل  
 كان له ان يدفع الارض الي غيره مزارعة لان البدر اذا كان من قبل العامل يكون مستأجرا  
 للارض والمستاجر ان يدفع الارض مزارعة ولو كان البدر من قبل صاحب الارض وقد  
 كان قال للعامل اعمل فيه برابك على ان الخارج نصفه لي ونصفه لك فدفعه العامل  
 الي غيره مزارعة بنصف الخارج كان نصف الخارج للمساكن الثاني والنصف لصاحب  
 البدر ولا شيء للزارع الاول رجل دفع ارضه مزارعة على ان يكون الخارج بينهما نصفان  
 او ثلثا ثم زاد احداهما الاخر في نصيبه قالوا ان كانت الزيادة قبل انتهاء  
 المزارعة تجاوزت الزيادة من ايها كانت وان كانت الزيادة بعده ادراك  
 الزرع تجاوزت من الذي لا بد منه ولا يجوز من الاخر لان صاحب البدر يكون  
 مستأجرا للاجر فاذا زاد من لا بد منه كان ذلك خطأ عن اجره والخطا بائنا  
 سواء كان في اول العقد او في اخره كخط البائع شيئا من الثمر جاز حال قيام السلعة

مطل الزارع المزارع



وبعد ما المشتري اذا زاده الثمن يجوز حال قيام السلعة ولا يجوز بعده اكلها والمناقع  
المستوفاة بمنزلة الهالك رجل استاجر ارضا ليزرع فزرع ولم يجد الماء ليقفيه فيبس  
الزرع وصاحب الارض يطالب بالاجر قالوا ان استاجر ارضا بغير شوب ولم يقطع  
ما النهر الذي يرحم منه السقي فاحر الارض واجب على المستاجر وان انقطع ما النهر  
كان للمستاجر الخيار وان كان استاجرها بغيرها فانقطع الشوب فمن اليوم الذي  
فسد الزرع بانقطاع الماء يسقط اجر الارض كالواستاجر رجلا واستاجر بيت  
الرجل فانقطع الماء رجل استاجر ارضا ليزرع فحزب النهر الا عظم فلم يستطع السقي قال  
الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله ان شئت المستاجر ارضا وان شئت امسك فان لم يرد حتى مضت  
المدة فعليه الاجر وقال الفقيه ابو الليث انما يجب الاجر اذا كان بحال يمكنه ان يجتنب الخيلة  
في زرع فيها شيئا اما اذا كانت الارض بحال لا يمكنه ان يزرع فيها بغير ما هو فيه من الوجوه  
فلا اجر عليه بمنزلة من استاجر رجلا ما فانقطع الماء لا تكرمه الا جرو لو ان هذه الارض  
لم ينقطع عنها الماء ولكن سأل فيه المأجور لا يتحصي له الزراعة فلا اجر عليه منقطعة  
احد صاحب البطاطيخ وبقا في شي قد تركها صاحبا فانقطع عنها الناس قال الفقيه  
ابو بكر البلخي رحمه الله اذا تركها اهلها لياخذها من شاة لابس به بمنزلة من حصده  
زرعه ورفع وبقي فيها شي فانه لا باس بالتقاطها وكذا لو استاجر ارضا ليزرع فزرعها  
ورفع الزرع وبقي فيها شاة فسقط ارضها فبنت السائل كان ذلك لصاحب الارض  
واذا عيى سبط الجحشون يجمع فيه الماء ايام الربيع ثم يذهب الماء ويبقى فزرع فيه قوم قادران  
فجاء قوم يزرعون الوادي والزرع قال ابو القاسم رحمه الله الزرع يكون لصاحب البدر  
لاحق لعينه فيه واما رفته الارض المزرعة وان علم ان ذلك كان ملكا لغيره ثم غلب  
المالكهم فقولهم وان لم يعرف رفته ملكا لاحد ففي الذي احياها بالزراعة  
قال بولانار عندي هذا قول ابي يوسف ومحمد اما عندي حنيفة رحمه الله لا يكون  
لن زرعها اذا لم يزرع باذن الامام قال ابو سليمان رحمه الله ارض الموات اذا بني  
الرجل حولها حيا يطأ ففي له وكذا اذا كثرها قال الفقيه ابو الليث ارض الموات انما  
ملك باحد شيئا ثلاثة اما ان بني حولها او كثرها او جري الماء اليها او جري عن يده  
الله بن محمد بن سجاد البلخي وعن محمد بن الحسن انه قال انما يملك اذا جري الماء

الها

الها عن الحسن البصري عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احاط حيا يطأ على امر  
ففي له وهي اليتيم اذا اخذ من اليتيم مزارعة او شترى ارضا من اليتيم او بيع ارضه  
من اليتيم قال ابو نصر رحمه الله ما اذا اخذ ارضا من اليتيم فزارعة على سبيل ما اخذها الناس  
او حيا ان يكون جائزا وما البيع والشرا فانه لا يجزئ في قال الفقيه ابو الليث جوابه في البيع  
والشرا قول ابي يوسف ومحمد وبه ما اخذ واما المزارعة فقلت في رواية عن اصحابنا  
نقلها الرواية عن اصحابنا رحمهم الله بنحو الوصي اذا اخذ مال اليتيم مضاربة فهو جائز  
كانه فاس المزارعة على المضاربة وعن سداد انه قال ان كان البدر من قبل الوصي جاز وان  
كان من قبل اليتيم لا يجوز وبه نأخذ دابة لرجل دخل زرع انسان فسا فها هو الزرع  
قال ابو نصر رحمه الله لا ضمان عليه اذا ساقها اليه كان يامن من زرع الزرع رجل زرع  
ارضه شعيرة فجا اخر وزرع اليه الحنطة بغير امر صاحب الشعيرة فبنتا جميعا قالوا الخارج  
مكون للزارع الثاني لاحظ لصاحب الشعيرة ويضمن الثاني للاول ما زاد الشعيرة  
في ارضه يقوم مزرعته وغير مزرعته فيضمن فصل ما بينهما لانه انكث عليه مزرعة  
الشعيرة قبل النبات فيضمن وضمانه ما قلنا وبه موضع اخر من النوازل قال رجل زرع  
ارض نفسه حنطة فجا اخر وزرع فيها شعيرة روي عن محمد رحمه الله ان زارع الشعيرة يضمن  
للاول قيمة الحنطة بدورة قال الفقيه ابو الليث هذا اذا رضي صاحب الحنطة ان  
يضمنه قيمة الحنطة المبدورة اما اذا لم يرض بذلك فانه يحرم من ان يترك ان  
هي تبت فاذا نبت يامر بقلع الشعيرة لان تمييز زرع الشعيرة من زرع الحنطة ممكن بعد  
النبات وان اختار صاحب الحنطة ان يبرأ صاحب الشعيرة من الضمان فاذا ادرك  
الزرع وحصدها يكون بينهما على مقدار نصيبهما من البدر لانه لما ابراه عن الضمان  
سقط اعتبار فعل صاحب الشعيرة ويصير كان الحنطة اختلطت بالشعيرة لا ينعلمها  
قال بولانار رحمه الله وينبغي ان يكون هذا الجواب قول ابي يوسف ومحمد اما عندي  
فلا اي حنطة الجواب كما روي عن محمد او لا ان الثاني يضمن قيمة بدر الاول وبدور  
رجل دفع ارضه الي غيره مزارعة جائز ثم اراد اخذها ان يرجع ويمتنع قبل  
البرع ان اراد ذلك من البدر منه كان له ذلك لانه لا يمكنه المضني بالعد  
الا بان لا بد منه والا لئلا لا يحبر على اتلاف ماله فلا يحرم استاجره حلا



ليهدم له ما يطا كان له ان يفسخ الاجارة ولا يهدم وان اراد الفسخ من لا يدوم له ذلك  
ويجوز على العمل لا بعد وعده ان يرض فيجز عن العمل ولو كان المبدع من العامل فارد  
صاحب الارض ان يفسخ المزارعة قبل ان يعمل العامل فيه شيئا او بعد ما كثرها وحفرها فصار  
وسوى المسببات لم يكن له ذلك كما لو اجر ارضه بدينار لم يكن له ان يفسخ الاجارة الا بعد  
ومن الاعذار ان يكون العامل سارقا جانيا والعذر في جانب صاحب الارض ان يلحقه دين  
لا وانه الامن ثمن الارض وعند ذلك كان له ان يفسخ المزارعة ويبيع الارض في الدين قبل  
القاليد رواذا باع لم يكن للعامل علكة شي لان لم يوجد من العامل الا صرف المنفعة والمنفعة  
لا قيمة لها وان كان العامل زرعاً ونبت الزرع وحبس صاحب الارض بالدين قبل ان يستخذ  
الزراع فارد صاحب الارض ان يبيع الارض لم يكن له ذلك لان الشركة قد انعقدت  
بينهما في الخارج فلا يجوز ابطال حق العامل وان كان فيه تاخير حق الغرماء فضرر  
التاخير دون ضرر لا بطلان وان علم القاضي بحاله اخرج من المعجن حتى يستحصل  
الزراع لانه مفلس فاذا استحصل الزرع اعاده الى الحبس حتى يتبع الارض ويقضي الدين  
ولو ان صاحب الارض باع ارضه من غير عذر وان باع قبل القا البدر فان كان البدر من  
قبل صاحب الارض جاز بيعه ويكون للمشتري ان يمنع الاكر من المزارعة لان البدر  
اذا كان من قبل صاحب الارض كان له ان يفسخ المزارعة قبل القا البدر ويكون علكي  
رب الارض فيما بينه وبين الله تعالى ان يرضي العامل بشي لانه عمل له في ارضه بحكم  
الوعد وان كان البدر من قبل العامل لا ينفذ بيعه على العامل ولا يكون للمشتري ان  
يمنع المزارع من المزارعة لان البدر اذا كان من قبل العامل يكون هو مستأجر الارض  
ومن اجر ارضه باع لا ينفذ بيعه على المستأجر كذلك هي ارضه ولو ان رجلا دفع ارضه  
مزارعة سنة فزرعها العامل ونبت ثم باع صاحب الارض ارضه برضا المزارع جاز  
البيع ويقسم الثمن على الارض والزراع مما اصاب الارض من الثمن يكون لصاحب  
الارض خاصة وما اصاب الزراع فهو بين صاحب الارض والمزارع لانه بينهما ملكها  
وان باع الارض بعد الزرع قبل النبات باذن المزارع جاز البيع ايضا ويكون الارض  
مع الزرع للمشتري ويقسم الثمن على قيمة الارض وسدوره وعلى قيمتها غير سدوره  
فما اصاب قيمتها غير سدوره يكون للمزارع خاصة وما اصاب فصل ما بين قيمتها

مبدوره وهو مبدور فيكون بين البائع والمزارع كذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
ابن الفضل رحمه الله هذا اذا باع برضا العامل فان باع بغير رضاه ان باع بعد  
نبات الزرع شؤفت البيع على اجارة المزارع لان صاحب الارض لو باع الارض  
بعد نبات الزرع لاجل الدين بان كان محبوباً بدين لا وانه الامن ثمن  
الارض لا يجوز الا برضا المزارع فاذا باع بغير عذر او لم يأت ان يتوقف وان  
باع بغير عذر قبل القا البدر فان كان البدر من قبل العامل لا يجوز بيعه  
صاحب الارض لانه باع المستأجر بغير عذر وان باع بعد القا البدر جاز ذلك  
له وان باع الارض بغير عذر بعد القا البدر قبل النبات قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يتوقف البيع على اجارة العامل سواء  
كان البدر من صاحب الارض او من قبل العامل لان الشركة تآكدت  
بينهما بالقا البدر فلا يفسد البيع الا باجاق الشرط فان اجار العامل جاز  
وان لم يجوز لم يفسخ حتى يستحصل الزرع او مضت مدة المزارعة فان  
كان باع الارض مع الزرع ابتداء بعد ما استحصل فانه يجوز فله المشتري ان يأخذ  
الارض ونصف الزرع بحصة ما من الثمن يقسم الثمن على الارض والزراع كما  
لو باع الارض مع الزرع ابتداء بعد ما استحصل فانه يجوز ويقسم الثمن علكي  
قيمة الارض وقيمة الزرع كذلك هي ارضه اذا باع المزارع في البيع فان لم  
يذكر ايدخل الزرع في البيع وكذا لو باع الارض بكل حق هو لها او بغيرها لا يدخل  
الزراع في البيع وعن ابي حنيفة واهل بيوتهم اذا باع الارض بحقوقها او بغيرها  
يدخل الزراع والثمن في البيع ولو قال بكل قليل وكثير هو فيها او من يدخل فيه  
الزراع والثمن رطل دفع ارضه مزارعة او كرسه معاملة فعلى العامل في اللزم  
عالم قليلا او زرع الارض ثم باع رب الارض ارضه او كرسه برضا العامل والمزارع  
قالوا ان كان قبل نبات الزرع وكان البدر من صاحب الارض فلا شيء للعامل  
من الثمن في الحكم وان كان البدر من المزارع فله من الثمن حصته مبدوره  
في الارض واما الحكم والتخل فان لم يخرج منه شيء لاي للعامل من الثمن لان  
الموجود منه العال وسدوره العال لا قيمة له فان باع صاحب الارض ارضه بنفسه



من الزرع بعد ما بنت الزرع وخرج الكدم والثر فان اجاز المزارع باذن ويكون نصيب البائع  
من الزرع والثمر المشتري ونصيب العامل للعامل وان كان هذا البيع قبل خروج الشمس  
وقبل نبات الزرع فان كان البدر من صاحب الارض فلا شيء للمزارع في الحكم لانه لا يمكن  
شيا قبل النبات وانما يملك بعده وان كان البيع بعين من ارض المزارع في جميع هذه لكن  
تعد فكل ذلك الجواب لان المزارعة بشرط البدر من العامل اجازة للارض وبيع المستأجر  
يجوز بعده فكذلك بيع الارض المزروعة مزارعة وان كان بعين عذر فمقتضى ذلك  
هذا خبر باع ارضا فيها حصة مبدوءة لم تنبت بعد قال ابو نصر رحمه الله ان كان  
البدر قد غرس في الارض فهو للمشتري وان كان لم يغرس فهو للبائع وانما قال ذلك  
لان البدر اذا غرس في الارض لا يكون مستقوما في يد خليه البائع بمنزلة اجر الارض  
اما اذا لم يغرس يكون بمنزلة الارض المزروعة فلا يدخل في البيع بعينه ذكر وكذا الرتبة  
ولم يكن له قيمة وقت البيع قيل فان سقاه المشتري حتى تنبت قال ابو الباقع عليه السلام  
والمشتري يكون متطوعا فيما فعل وهكذا قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله وقال ابو  
القاسم رحمه الله ما للبائع في الاحوال كلها وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل  
مثل ما قال ابو نصر واما ابو بكر الاسكاف رجل دفع الى رجل ارضا مزارعة وفيها قوائم القطن  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان لا يمنع قوائم القطن عن المزارعة  
فالمزارعة جائزة وان كان يمنع فالمزارعة فاسدة الا اذا اضاف الى وقت خروج الارض  
فحينئذ يجوز وان سكنت عن ذلك لا يجوز ارض لرجل يحارده ارضا من ارضه فيقدر  
واراد صاحب الارض ان يزرع في ارضه ارضا ولا يملك في حياض الدار ان فعل ذلك  
قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله ان علم صاحب الارض انه ليس في ارضه مستقر المافليس  
له ان يزرع هناك زرع لا يحتمل الماء الذي يسقي وان كان قد يحتمل الا ان في  
ارضه حجر قد يخرج الماء منه او تصل المذود الى دارها فليس له ان يمنع من  
المزارعة رجل دفع ارضه مزارعة سنة او ثلاث سنين فمات احداهما قبل الشروع  
في العمل او قبل المزارعة فاراد الاخر ان يبيع كان له ذلك لان المزارعة اجازة ولا  
تفسخ بموت احد العاقدتين وان مات بعد الشروع في العمل عند تفسخ  
المزارعة خلافا للسنان في ان مات رب الارض قبل ان يستحصل المزارع

فاراد ماله

فاراد وارثه ان ياخذ الارض من العامل في القياس له ذلك لان المزارعة اجازة فيفسخ بموت  
احدهما كما كان ونحو الاستحسان ليس له ذلك وترك الارض في يد العامل فيستحصل  
المزارع كما لو انتهت مدة الاجازة والزرع نقل فانها تترك باجر المثل الى وقت الادراك  
لان المزارع كان محققا في المزارع فيترك الارض في يده الى وقت الادراك ويكون لفظة  
الزرع بعد ذلك عليهما وكذا لو اعار ارض من رجل للمزارعة فزرعها ثم بدل المعير  
ان يسترد الارض فانها تترك في يد المستعير باجر المثل الى وقت الادراك ولذا الواسع  
الكاري في طريق الحج او مائة الملاح في الحج البحر فان الاجازة تبقى باجر المثل فكل ذلك  
في المزارعة يبقى لعدم موت صاحب الارض في يستحصل المزارع فاذا استحصل  
يقسم الخارج بينهما على شرطهما وينتقص المزارعة فيما بقي من المدة وان مات  
المزارع والزرع نقل فان قال ووفية المزارع نحن نعمل كان لهم ذلك ويبقى المزارعة  
على شرطهما وينتقص المزارعة فيما بقي من المدة وان مات المزارع والزرع نقل  
فان ورثة المزارع نحن نعمل كان لهم ذلك ويبقى المزارعة على شرطهما الى ان يستحصل  
الزرع ولا يكون لصاحب الارض ان ياخذ من ورثة قبل ان يستحصل المزارع وان  
قال وارث العامل لا يعمل ولكن اقطع المزارع ويقسم المزارع لا يحرم الوارث على العمل  
لانه لم يلتزم العمل ونحو صاحب الارض ان ساء اختيار القلع فيكون المزارع بينهما  
وان ساء اعطى وارث العامل قيمة حصة العامل ويكون كل المزارع لصاحب الارض  
وان ساء ينفق على المزارع الى ان يستحصل ثم يرجع بما انفق على الوارث في حصة  
لمنفذ الصغر من الجاهل بين مزارع مخر الارض ثم تنقصت المزارعة لغنا المزارعة  
بسبب قالوا ان كان البدر من المزارع لا شيء له على صاحب الارض لانه مخرها  
لنفسه وان كان البدر من صاحب الارض فللعامل اجر مثله لا نأجر صاحب  
الارض بل لصاحب الارض باجارة فاسدة ونحو الاجازة فاسدة اذا كان البدر  
من صاحب الارض لا يستحق العامل شيئا من الخارج وكان له اجر المثل رجل  
دفع ارضا وبدر الى رجل مزارعة على ان يزرعها هذه السنة بالنصف فبدر  
العامل وسقاه فلما بنت قام عليه صاحب الارض بنفسه او باجره وسقاه حتى  
استحصل المزارع بعين من المزارع كان صاحب الارض متطوعا فيما فعل ويكون



الخارج بين صاحب الارض والعامل على ما شرط لان الشركة تأكدت بينهما بالقبول  
حيث لا يملك صاحب الارض فسخا فكان صاحب الارض في العمل كاجنبي اخر ولو عمل  
ذلك اجنبي يكون متطوعا ويكون الخارج بين العامل وصاحب الارض على ما شرط  
فذلك ههنا فان كان صاحب الارض استاجرا جريا فعلا جريا لا يرجع هو بذلك  
على العامل لانه استاجر لنفسه فلا يرجع على غيره وفيما اذا انتقضت مدة المزارعة  
والزرع نقل ذكرنا انه ترك في الارض حتى يستحصده لانه كان سقاه الزراعة فان  
انفق احد هما على الزرع بغير امر صاحبه وبغير اموالهما فيكون متطوعا لان كل واحد  
منهما غير مجبر على الاتفاق فكان المنفق متطوعا كما لو اراد الشركة بين اذا استقرت  
فانفق احد هما على الزرع بغير امر صاحبه يكون متطوعا جريا دفع ارضا  
وبدرا الى رجل مزارعة على ان يزرع في هذه على ان الخارج بينهما نصفان فزرعه ولو لم  
يستحصده حتى هرب العامل فانفق صاحب الارض على الزرع بامر القاضى حتى استحصده  
ثم قدم المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يعطيه صاحب الارض جميع ما انفق او لا  
يقول القاضى لا يامر صاحب الارض بالاتفاق حتى يقيم البينة على ما نقول لان القاضي  
لا يعلم في كل هذه اقامة البينة ويقبل هذه البينة من غير خصم لينكشف الحالك لو طلب  
من القاضي الامر بالاتفاق على الوديعة والمقطة ولو لم يهرب العامل ولكن انتقضت  
مدة المزارعة والزرع نقل والمزارع غائب فان القاضي يقول لصاحب الارض ان  
سئنا نفق ولكن ان تخمس من المزارع حصته في عطيتك نفقتك فان ابى ان يعطيك  
نفقتك ابيع عليه حصته واعطيك النفقة من ثمن الحصته فان لم يف ثمن حصته  
بذلك فلا سبيل لك عليه لان بعد ما انتقضت مدة المزارعة لا يحل للعامل على  
العمل لو كان حاضرا فاذا كان غائبا لا ينفذ امر القاضي الا بطريق النظر وذلك  
فيما قلنا قبل هذا قولها اما على قول ابي حنيفة لا يبيع حصته الغائب وقيل هذا  
قول الكل لان حق الغائب في الزرع يجبر لهذه النفقة فيكون بمنزلة الموهون  
والقاضي يبيع الرهن والشركة المستغرقة بالدين فيبيع حصته من الزرع ولو دفع  
ارضا وبدرا الى رجل على ان يزرعها هذه السنة بالنصف فبدر العامل وسقاه  
حتى ينشقق صاحب الارض بنفسه او باجر له وسقاه حتى استحصده الزرع

بغير

بغير المزارع كان الخارج بينهما نصفان ويكون رب الارض متطوعا فيما فعل لان  
الشركة تأكدت بينهما في الخارج بعد النبات فلزم العقد على وجه لا يملك صاحب  
الارض فسخه فكان صاحب الارض بمنزلة الاجنبي ولو فعل ذلك اجنبي يكون  
متطوعا فذلك صاحب الارض ولو ان العامل بدر الارض ولم ينبت ولم يسقاه  
رب الارض قبل النبات وقام عليه حتى ينبت واستحصده كان الخارج بينهما على ما شرط  
الاستحصاء ويكون رب الارض متطوعا وفي القياس يكون الخارج لصاحب الارض  
لان المقطعة قبل النبات في الارض بمنزلة ما لو كانت في الحواشي قبل الفالبذر والفتوى  
على ما استحسن لان البقا البذر مصيب للنبات ولهذا لا يملك رب الارض فسخ  
العقد قصدا فيقام ذلك مقام حقيقة النبات ويكون صاحب الارض عاملا لا محمل  
مشارك ولو ان رجلا بدر ارضا له ولم ينبت فسقاه اجنبي فنبت في القياس  
يكون الزرع للمهدي فسقاه وفي الاستحسان يكون الزرع لصاحب الارض لان  
صاحب الارض يرضى بهذا السقي دلالة بخلاف ما لو قبل الفالبذر رجل دفع  
ارضا وبدرا مزارعة ثم ان صاحب الارض بدر الارض ولم يسقاه ولم ينبت حتى  
سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصده كان الخارج بينهما على ما شرط اما اذا  
فعل ذلك باس المزارع فمضوطا لانه لو بدر وسقاه كان معينا للمزارع فهذا  
اولي واما اذا فعل بغير امر المزارع فلا بد من مجرد الفالبذر في الارض لم يحصل  
الخارج واما حصل بالسقي والعمل بعد وما فعل صاحب الارض محتمل ان  
يكون على وجه التسعوي محتمل ان يكون على وجه النظر لنفسه وللعامل  
كلاهما يثبت الوقت لمرح المزارعة او لا يستغاله لعل فلا ينفذ العقد  
بالمسك ولو ان رب الارض بدر وسقاه حتى ينبت ثم ان المزارع قام عليه وسقاه  
حتى استحصده فان الخارج يكون لصاحب الارض ويكون المزارع متطوعا  
والامر له لانه لم يوجد من المزارع ما يكون سببا للخارج فلا يبغي المزارع  
وان كان البذر من قبل المزارع فيدرى ولم يسقاه ولم ينبت فسقاه  
رب الارض وقام عليه حتى استحصده كان الخارج بينهما على ما شرط وكذا  
لو بدر صاحب الارض ولم يسقاه حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصده



كان الخارج بينهما على ما شرطوا ولو ان صاحب الارض يدرو سقاه حتى تبت حبة  
قام عليه المزارع وسقاه كان الخارج كله لصاحب الارض وهو من المزارع  
ما اخذ من بذر المزارع ويكون المزارع متطوعا في عمله لان صاحب الارض  
صار غاصبا بما اخذ من البذر وقد استحكم ذلك بنسب الخارج على ملكه فكانت  
زراعته في هذه الارض ونوع اخري له سواء ولو ان صاحب الارض فعل ما فعل  
بامر المزارع كان الخارج بينهما على ما شرطوا لان المزارع لما امره بذلك فقد  
استعار منه رجل وكل رجلا بان يدفع ارضه مزارعه هذه السنة فاجرها  
الوكيل من رجل بكر حنطة ووسط او بكر شعير ووسطا ومسم او ارضا وغير ذلك  
ما يجزى الارض ليزرعها المستاجر حنطة او شعير اجازا استعملنا لانه  
امر باجارت الارض وقد ابرق ان اجرها الوكيل بدراهم او بشي لا يزرع الا بكم  
ذلك وكذا الواسع ان يدفع هذه الارض مزارعة هذه السنة في الحنطة خاصة  
فاجرها بكر حنطة ووسط جازو يزرع المزارع ما بدا له مما يكون ضرر على  
الارض مثل ضرر الحنطة ودون ذلك لو ان اجرها الوكيل في حنطة كان  
مخالفا لا ينفذ تصرفه على الوكيل ولو كان يدفع مزارعة بالثالث  
فاجرها من رجل بكر حنطة ووسطا كان مخالفا فان زرعها المستاجر كان الخارج للمزارع  
وعليه كحنطة ووسط للوكيل لان الوكيل صار غاصبا لارض ولرب الارض  
ان يضمن نقصان الارض ان شاخص الوكيل وان شاخص المزارع في قول  
ابي يوسف الاول وهو قول محمد فان ضمن المزارع رجوع المزارع على  
الوكيل بحكم العروور ولو وكل رجلا بان يواجر ارضه سنة بكر حنطة ووسط  
فرفع مزارعة بالنصف على ان يزرع حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا  
لان ما اتى به الوكيل ارض على الموكل مما امر به لان الموكل امره بعقد  
يسلم له الاجر اذا تمكن المستاجر من الانتفاع بها وان لم ينتفع وفي المزارعة  
لا يسلم له الاجر على كل حال ولو وكل رجلا بان يواجر له هذه الارض مزارعة  
فاستاجرها الوكيل بكر حنطة لا يجوز على الامر ولو وكله بان ياخذها له  
مزارعة بالثالث فاخذها الوكيل على ان يزرع الموكل ويكون للموكل ذلك الخارج

وله الارض ثلثاه لا يجوز ذلك على الموكل لان الوكيل امر بان ياخذها مزارعة  
فان يكون لرب الارض ثلثه وللموكل ثلثاه وقد اتى بصده رجل امر رجلا ان  
يدفع ارضه هذه السنة مزارعة فدفع مزارعة بالثالث او باقل او بكثر جاز  
لان الموكل اذا لم يقدر حصته من الخارج كان مغوصا الامر الى راي الوكيل فيخرج  
الا ان يدفع بشي لا يتغابن فيه الناس فلا يجوز ذلك في قول من يجيز المزارعة  
لان مطلق التوكيل يتصرف الى المتعارف فلو ان الوكيل حاطي بمكابة فاحسنة  
زرعها المزارع وخرج المزارع كان الخارج بين المزارع والوكيل على ما شرطوا  
لاشي لصاحب الارض من الخارج لان الوكيل صار غاصبا والغاصب اذا دفع المغصوب  
مزارعة كان الخارج بينه وبين المزارع على ما شرطوا ولرب الارض ان يضمن المزارع  
نقصان الارض خاصة في قول ابي يوسف الاخر ثم رجوع المزارع على الوكيل بحكم  
العروور وان في قول ابي يوسف الاخر العقار لا يضمن بالغصب وفي قول  
ابي يوسف الاول العقار يضمن بالغصب فيضمن رب الارض ايها سواء ان لم  
تكن المكابة فاحسنة كان الخارج بين المزارع وصاحب الارض على ما شرطوا والوكيل  
بما الذي يقبض حصته الموكل من الخارج ولا يقبضه الموكل الا بوكالة الوكيل ولو كان  
البذر من صاحب الارض كان هذا على ان يدفعه بما يتغابن فيه الناس لان البذر اذا كان  
من صاحب الارض كان هو مستاجر للعامل والتوكيل لا يستجار ويكون بمسئلة  
التوكيل بالشرا لا يتحمل الغبن الفاحش من الوكيل فان كان الغبن يسيرا فصاحب  
الارض هو الذي يلي قبض حصته هاهنا دون الوكيل وليس للوكيل ان يقبض  
ههنا الا بامر الموكل لان صاحب الارض لا يستحق الخارج هنا بعقد الوكيل  
وانما يستحقه لانه بما ملكه ولو ان الوكيل دفعه بما لا يتغابن فيه الناس كان  
الخارج بين الوكيل والمزارع على ما شرطوا لان الوكيل اذ اطي بمكابة فاحسنة  
صار غاصبا للارض والمبذر جميعا فيكون الخارج بين الوكيل والمزارع فان تمكن  
من الارض نقصا فاقا للمزارعة كانت لرب الارض ان يضمن المزارع نقصان  
الارض في قول ابي يوسف الاخر وفي قول محمد وابي يوسف الاول  
ان يضمن نقصان الارض ايها سواء رجل امر رجلا بان يدفع ارضه مزارعة



ولم يسم وقتا كان للوكيل ان يدفع مزارعة سنته الاولى فان لم يدفع في السنة  
 الاولى ودفعها بعد هذه السنة لا يجوز استئجاره لان دفع الارض مزارعة  
 يكون في وقت مخصوص لا ان يكون في كل وقت فتتغير بوقت المزارعة في  
 تلك السنة كالوكيل يضر الامنية تنفيذا بايام الاضحية من السنة الاولى وكذا  
 التوكيل باكر الا بل الى مكة للمح يتخص بايام الموسم من تلك السنة بخلاف اجارة  
 الدور والرفيق فان ذلك لا يتخص بوقت رجل وكل رجل بان ياخذ له ارض  
 فلان هذه السنة مزارعة على ان يكون البذر من قبل الموكل كان للوكيل ان  
 ياخذها بما يتخاف من الناس لا بما يتخاف من فان اخذها بما لا يتخاف فيه  
 الناس لا سفد على الموكل الا ان يرضى به الموكل وبزرعه لانه وكله باستيجار  
 الارض فيكون بمنزلة الوكيل بالشراف لا يملك العين الفاحش الا ان يرضى به  
 الموكل فان زرعه الموكل بعد ما علم بعقد الوكيل كانت مزارعة رضاء فان زرعه  
 وحصل الخارج كان الخارج مستركا بين رب الارض والمزارع ويكون الوكيل مطالبا  
 بحصة رب الارض يستوفيه من الموكل ويسلمه الى رب الارض لان رب الارض يستوفيه  
 من الموكل ويسلمه الى رب الارض لان رب الارض استحق الخارج بحكم العقد وحقوق  
 العقد يرجع الى العاقد فلو ان رب الارض اخذ حصته من الموكل بغير امر الوكيل يري  
 الوكيل ولو كان الوكيل اخذ الارض لموكله بما لا يتخاف فيه الناس ولم يجز الموكل ان  
 يزرعها الموكل بامر الوكيل كان الخارج للمزارع ولرب الارض على الوكيل احد  
 من الارض ولا يفي للوكيل على الموكل لان استيجار الوكيل كان نافدا على الموكل فاذا  
 زرعه الموكل بامر الوكيل كانت هذه الارض بمنزلة ارض مملوكة الوكيل دفعها  
 اليه وامر ان يزرعها من غير شك فيكون الخارج للمزارع ولو كان الوكيل دفع  
 الارض الى الموكل ولم يجزه بما احدها ولم يامر بمزارعتها فزرعه الموكل كان الخارج  
 للمزارع لانه نما بذر ولا يفي لرب الارض على الوكيل هذا لان المزارع حين زرعه  
 بغير امر الوكيل صار بمنزلة الغاصب ومن استأجر ارضا فغصبها منه غاصب وزرعها  
 لم يكن لصاحب الارض على المستأجر ارجع ثمره فقصان الارض هنا لرب الارض  
 على المزارع لانه زرعه غصبا ولا يرجع به على الوكيل لانه اذا زرع ولم

يستكشف

يستكشف الحال انه مما احدث الارض لا يصير مغروبا من جهة الوكيل رجل دفع الى  
 رجل ارضا ليزرع بميدوم هذه السنة بالنصف ومن رجل لرب الارض المزارعة  
 من المزارع فان كان الضمان شرطاً في المزارعة كانت المزارعة فاسدة لان صاحب  
 الارض اذا كان البذر من قبل المزارع كان هو موافقا لرضه ليزرع العامل لنفسه  
 فلا يستحق عليه العمل فكان شرطاً الضمان فاسداً في الاجارة فيفسد الاجارة  
 فيفسد فان لم يكن الضمان شرطاً في المزارعة جازت المزارعة وبطل الضمان  
 وان كان البذر من صاحب الارض تجز المزارعة والضمان سوا كان الضمان  
 شرطاً في المزارعة او لم يكن لان صاحب الارض يصير مستأجراً للعامل لها هنا  
 ويستحق عليه العمل نصحت الكفالة فان تعيب المزارع واحداً الكفيل بالعمل وعمل  
 وادرك الزرع ثم زرع المزارع كان الخارج بين صاحب الارض والمزارع على  
 ما شرطوا ويكون عمل الكفيل بامر المزارع كعمل المزارع وللکفيل اجر مثل عمله  
 على المزارع ان كانت الكفالة باسره ولو كانت المزارعة بشرط ان يعمل  
 المزارع بنفسه وكفل انسان بالعمل فان كانت الكفالة شرطاً في المزارعة  
 فسدت المزارعة والضمان جميعاً والمعاملة تبيح جميع هذا بمنزلة المزارعة ولو دفع رجل  
 ارضه مزارعة وكفل انسان لرب الارض حصته مما يخرج من الارض لا يصح  
 الكفالة حتى لا يضمن الكفيل ما هلك عند العامل بغير صيحه سوا كان البذر  
 من صاحب الارض او من العامل لان حصته رب الارض امانه عند المزارع ولا  
 تصح لها الكفالة بغير فساد المزارعة ان كانت الكفالة شرطاً في المعاملة في هذا  
 كالمزارعة ولو كفل رجل لآخرها عن صاحب حصته مما يخرج الارض ان استهلك  
 صاحبها فان كان ذلك شرطاً في المزارعة فسدت المزارعة فان لم يكن شرطاً في  
 جازت المزارعة والكفالة لان الكفالة اضيفت الى سبب وجوب الضمان  
 وهو الاستهلاك وانما فسد المزارعة اذا كانت الكفالة شرطاً في لان  
 دين الاستهلاك دين لا يجب بعقد المزارعة فيفسد المزارعة لمن باع  
 من رجل شيئا وكفل انسان للمبايع عن المشتري بما يجب على المشتري لا بعقد البيع ولو  
 كانت المزارعة فاسدة بسبب ما والبذر من قبل العامل فكفل رجل لصاحب الارض



عصته مما يخرج من الارض كان الضمان باطلا لان المزارعة اذا كانت فاسدة والبذر  
من قبل العامل لا يستحق صاحب الارض شيئا من الخارج وانما يستحق اجر مثل الارض  
واجبر المثل لا يجب على الخليل لانه لم يلتزم ذلك **المعاملة**  
المعاملة جائزة عند اصحابنا بشرائطها في جميع الاشجار والكروم والرباط قال  
الشافعي لا يجوز الا في الكروم والخليل خاصة وشرائطها اربعة شئ بيان نصيب  
العامل فان بيننا نصيب العامل وسكت من نصيب الدافع جاز استحسانا كما بينا  
في المزارعة ومنه الشركة في الخارج كما في المزارعة ومنه المحللة بين الاشجار  
والعامل ومنه بيان الوقت فان سكتا عن الوقت جاز استحسانا وتقع العقد  
على اول ثمرة تكون السنة فان لم يخرج في تلك السنة تمزج نسقن المعاملة  
وجعل دفع اصول رطبة يعارض في رجل معاملة ولم يسم الوقت يكون فاسدا  
لان الرطبة ليس لها عامه ينتهي اليها بل ما كان في الارض بنمو ساعة فساعة  
على مرور الزمان فان كانت رطبة لبناء فعامه ينتهي اليها ثم يقطع ثم يخرج بعد  
ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت وتكون المعاملة في اول حده  
تكون ولود دفع نخلا فيه طلع معاملة بالنصف ولم يسم وقت لود دفع معاملة  
ببعض ما صار شرا خضرا او احمر غايما لانه لم ينته عطه جازت المعاملة لانه في الزيادة  
فكان محتاجا الى العمل ونهايته معلومة ولود دفع اليه بعد ما تناهى عطه  
لا يزيد بعد ذلك لا قليلا ولا كثيرا الا انه لم يوطب بعد كانت المعاملة فاسدة  
لان بعد ما تناهى عطه لا يزداد بعلمه فان عمل فيه العامل كان له اجر مثله  
ولود دفع الى رجل رطب قد انتهى حرارها على ان يقوم عليه العامل ويسقيها  
حيث يخرج نورها على ان مازت الله تعالى من مبدفوق بيننا نصفان جاز  
استحسانا وان لم يحميا وقتاله لاف ادراك البذر له وقت معلوم فيجوز  
ويكون البذر بينهما والرطبة لصاحبها ولو اشتراط على ان يكون الرطبة  
بيننا نصفان فسدت المعاملة لا لمساوطة الشركة فيما لا يجوز بهما الرطبة  
للبن في منزلة الاشجار والتمار فكما ان اشتراط الشركة في الاشجار المسد فوجبة  
البيع التام تكون فاسدة للعقد فكذلك ههنا ولود دفع رجل الى رجل خر اس نخلا

او شجر او كرم قد علق في الارض ولم يبلغ الثمرة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقى النخل  
فأخرج من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة اذا لم يسم سنينا معلومة  
لان الكرم والشجر مختلف باختلاف الموضع في الصف والعق لا يدرى في كم жыл  
النخل والشجر والكرم العقوق الارض وضعفه فان بينا ذلك وقتا معلوما جاز  
والافلا ولود دفع الى رجل نخلا او كرم او شجرا قد طعم ويلقى سنينا معلومة  
على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقى نخله ويبيع كرمه على ان النخل والكرم والشجر  
كل ذلك بينهما نصفان فهو فاسد لا اشتراطها الشركة فيما هو حاصل بغير عمل  
وهو الشجر فلا يجوز كما لود دفع ارض مزارعة على ان يكون الارض والزرع بينهما نصفان  
ولود دفع نخلا او كرم او شجرا معاملة استمر معلومة بعلم الحق لا يخرج الثمر  
في تلك المدة بان دفعه اول السنة الى اول الربيع كان فاسدا ولو شرط لذلك  
وقت قد بلغ التمر في تلك المدة وقد يتأخر عن جاز لا فاسد يتيقن لغوات المقصود  
لهذا الشرط وانما يتوهم فان خرج التمر في تلك المدة كان بينهما على ما شرط  
وان تأخر عن تلك المدة فلهما العمل جاز عملهما على ان لم يكن باخر المزروع لا يحد  
في تلك السنة وان لم يخرج التمر لافات سماوية تحددت في تلك السنة كانت المعاملة  
جائزة ولا اجر للعامل ههنا ولا شيء له لان عند حدود الافة لا سمن ان التمر  
ما كانت تخرج في تلك المدة فلا يظهر فساد العقد من جلد دفع الى رجل كرم  
معاملة وفيه اشجار لا يحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان بحال لود لم يحفظ  
يذهب ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة وتكون الحفظ ههنا للثما والزيادة  
وان كان بحال لا يذهب ثمرها قبل الادراك لود لم يحفظ لا يجوز المعاملة في تلك  
الاشجار وكما يكون للعامل نصيبا من ثمر التمار ولود دفع شجر نخلا الى رجل  
معاملة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل جاز دفعه معاملة وللعامل حصة  
ثمره لا يحتاج الى السقي او الحفظ حتى لو لم يحتاج الى احدهما لا يجوز من جلد دفع  
الى رجل نخلا معاملة سنينا معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقى  
فأخرج الله تعالى من شئ فهو بينهما نصفان وعلى ان لرب الارض على العامل  
مائة درهم او شرط للعامل مائة درهم على ان لرب الارض كان فاسدا رجل دفع



الي رجل ارضا ايضا سيفا معلومة علي ان يبرسها بخلا وشجرا وكذا علي ايا اخرج اندر  
تغالي من غل وشجر وكرم فهو بينهما نصفان وعلي ان تكون الارض بينهما نصفان  
ايضا فهو فاسد فان قبضها وعرضها فاعل سامن عنده فاخرجت ثم اكرس  
كان جميع الترو والاشجار لصاحب الارض والغارس علي ارضه قيمة غراسه  
واجر مثله فيما عمل والمسألة في كتاب الاجارات وكذا لو لم يستطع له من الارض  
شيئا ولكنه قال علي ان يكون لك علي ما تدرهم او شرط كمنطقة او نصف ارض  
اخرى له وكذا لو كان الغارس من قبل صاحب الارض بشرط ان ما خرج من ذلك  
يكون بينهما نصفان وعلي ان للعامل مائة درهم يكون فاسدا ثم الخارج كله يكون  
للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه ان العامل هاهنا استأجر الارض حيث شرط لرب  
الارض علي نفسه مع بعض الخارج مائة درهم ولو كان الغارس من صاحب الارض  
علي ان الخارج بينهما نصفان وعلي ان لرب الارض علي العامل مائة درهم كان فاسدا  
ثم الخارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه وقيمة غراسه ان العامل يصير  
مستقيا الغراس ببعض المائة رجل دفع الي رجل ارضا علي ان يبرسها المدفوع  
اليه لنفسه ما بداله من الغراس علي ان يكون الخارج بينهما نصفان وعلي ان للعامل  
علي ارض مائة درهم او سمي شيئا غير المائة فهو فاسد ويكون الخارج كله للغارس  
ولرب الارض اجر مثل ارضه رجل استأجر ارضا وقبضها ودفعها الي الاخر مزارعة  
علي ان يكون البدر من المستأجر كان جائزا لو كان كان من صاحب الارض فهو فاسد  
ويخرج الاجارة الطويلة اذا استعوي المستأجر الاشجار والكرم كما هو الرسم ثم دفعها  
بمعاملة الي الاخر كان جائزا ولو استأجر رجل ارضا من امرأة وقبضها ثم دفعها  
الي زوجها بمعاملة او مزارعة او مقاطعة كان جائزا ولو اخذها من الزوج ثم دفعها  
الي امرأة الاجر مزارعة ان كان البدر من المرأة كان فاسدا رجل دفع الي رجل  
ارضا ليعرس فيه الاشجار والكرم بقضبان من قبل المدفوع اليه ولم يوقت لذلك  
وقتا فغرس هذا المدفوع اليه وادرك الكرم وكبرت الاشجار واستأجر الارض  
من صاحبها كل سنة باجر مسمي ثم ان صاحب الارض اخذ المدفوع اليه وقت البيع  
قبل البيع وزان يدفع الاشجار قالوا ان اخذه بذلك في وقت قبل خروج الثمار

كان له ذلك لان الغارس لا يتصور يقطع الاشجار في ذلك الوقت ضربا زائدا قال مولانا  
رحمهم وعندنا ان كان ذلك قبل تمام السنة وقد استأجر الارض مساهمة لا يجزئ المستأجر  
علي قطع الاشجار ان ابي رجل دفع ارضه الي ابنه ليعرس فيه الاشجار علي ان يكون الاشجار  
بينهما نصفان فغرس الابن ثم مات الاب وترك اولاد اسوي هذا الغارس فاراد بقية  
الورثة تكلف الغارس بقطع الاشجار كلها لتقسم الارض بينهم قال الفقهاء ابو جعفر  
رحمهم الله ان كانت الارض تحت القسمة يقسم الارض بينهم فاذا صاحب حصته الغارس  
فله بما فعل من الاشجار وما وقع من العجربة حصته عجز يوم يقطعها وتسوية الارض  
اذا طلب ذلك العجزة فعلا للضرر بقدر الامكان وان لم يكن الارض تحت القسمة يوم  
الغارس بقطع كل الاشجار الا لو اجري بينهم صلح لانه لا وجه له دفع الضرر منهم  
الا بقطع كل الاشجار رجل دفع الي رجل ارضا معلومة علي ان يبرس المدفوع اليه  
في غراس علي ان ما يحصل علي ان ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما جاز فان  
غرس المدفوع اليه ثم غرس الغارس من الارض لا وقوله الامن من الارض قالوا ان لم يكن في  
الاشجار ثمر فان القضي يضمن هذه المعاملة وان لم تكن بمعاملة وكانت اجارة تنقص  
الاجارة ويجوز صاحب الارض ان يشا من نصف قيمة الاشجار للغارس ليصير كل الاشجار  
له ثم يبيع بالدين وان سئل عن الاشجار وكذا لو انقضت مدة المعاملة والاشجار  
بينهما ولو كان مكان المعاملة اجارة وانقضت مدة الاجارة كان لرب الارض  
ان يطالب المستأجر بتفريغ الارض وليس له ان يتملك الاشجار علي المستأجر بالقيمة  
بغير رضاه اذ لم يكن قطع الاشجار يضر بالارض ضررا فاحصا لان الاشجار مع الارض  
من وجه لان قد اخرج بالارض ويدخل في بيع الارض من غير ذكر واصل من وجه لانه  
مال متقوم بمنزلة الارض يجوز بيعه بدون الارض فلما كان جملة الامالة لا يتملك  
صاحب الارض في الغارس بالقيمة بغير رضاه اذ لم يكن الاشجار مشتركة ولا جمل  
الشيعة كان لصاحب الارض ان يتملك علي الغارس حصته بالقيمة اذا كانت  
الاشجار مشتركة بينهما لان في هذا الوجه يتصور صاحب الارض بقطع الاشجار  
المشتركة رجل دفع الي رجل ارضا ليعرس فيه ودفع اليه التالة فغرس فقال  
صاحب الارض ان افاد فعت اليك التالة والاشجار الي وقال الغارس قد سرق تلك



الثالثة وانما غرست مثالي عن يد الشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول صاحب الارض  
لان الاشجار متصلة بارضه والقول في سرقة الثالثة الذي دفعه اليه قول الغارس حتى  
لا يكون ضامنا لانه كان امينا في رجل دفع اليه رجل كرم ما عملة فاشترى الكرم واحضر  
العنب واصحاب صاحب الكرم يمدخلون الكرم ويأكلون الثمار قال الفقهاء ابو جعفر  
ان اكلوا بغير اذن صاحب الكرم لا ضمان على صاحب الكرم ويكون الضمان على من اكل  
فان اخذوا او اكلوا باذنه فمن كان منهم من يجب نفقته على صاحب الكرم فصاحب  
الكرم يكون ضامنا نصيب العاقل ويصير كانه ما الذي قبض ودفع اليهم ومن  
لا يجب نفقته عليه لكن اخذوا باذنه لا يضمن صاحب الكرم وان اذن لهم  
بالدخول كن ذلك سارقا على السرقة او غاصبا على اطلاق مال الغير رجل دفع  
ثالثة الى رجل ليغرس على طاعة فهو لامل قرية فلما غرس وادرك الشجر قال الدافع  
للغارس كنت خادمي ويحيي عيالي دفعت اليك الثالثة لتغرس لي فيكون الاشجار  
لي قالوا ان علم ان الثالثة كانت للغارس فان الاشجار تكون له وان كانت الثالثة  
للدافع فان كان الغارس في عيال الدافع يجعل مال هذا العمل له كان الشجر للدافع  
لان الظاهر شاهد له وان لم يكن الغارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه  
فهي للغارس وعليه قيمه الثالثة ولذا لو كان الغارس قلع الثالثة من ارض رجل فغرسها  
فهي للغارس ووليته لصاحب الارض قيمة الثالثة يوم قلعها اكار غرس في الكرم اشجارا  
بغير امر صاحب الكرم فلا يثبت الاشجار اختصا قالوا ان كان صاحب الكرم يقرأ ان  
الغارس كانت للغارس حوالا من ارض الغارس او من ارض غيره كانت الاشجار  
للغارس لكن لا يطيب له الزيادة اذا غرس بغير اذن صاحب الكرم وان كان غرس  
بامر بغير شرط الشرط كانت الاشجار للغارس ويطيب له الزيادة ارض رجل  
له فيها شجرة ذهب عروقها الى ارض غيره ونبت ثمران صاحب ذهب مانبت من عروق  
شجرة لرجل وسلم قالوا ان كانت الثالثة التي نبتت تبين بقطع الشجرة لا يجر هذه  
الهيئة لان الثالثة تكون بمنزلة غصن من اعضاء الشجر فلا يجوز هذه الهيئة وان كانت  
الثالثة لا تبين بقطع الشجر جازت الهيئة لان الثالثة هي هذه الوجه لا يكون بمنزلة  
الغصن بل يكون كشجرة له اخرى في ارض غيره شجرة لرجل نبتت من عروقها

مطلوب من اذن  
بجاعة من يملك  
من كرم غرس  
دخول شجرة

في ارض

جارية قالوا ان كان صاحب الارض ينفقها في نبت بانياته فهو له وان نبت بنفسه  
في ارضه وهي لصاحب الشجرة اذا صدقه صاحب الارض انما نبتت من عروق شجرة  
كذلك كان القول لصاحب الارض لانها متصلة بارضه والرجح اذا نبتت من ارض رجل  
والغير في كرم رجل اخر فنبتت من شجرة كانت الشجرة لصاحب الكرم لان النواة لا تملك  
ها ولا الواقعة خوفا في ارض غيره فنبتت لان الخوفا لا تنبت الا بعد ذلك  
لكن لا يكون بمنزلة شجرة في ارض انسان لا يعرف غارسه فيكون لصاحب الارض واليصل  
بالنواة في ارض رجل واجتمع كان التراب لصاحب الارض بخلاف الصبي اذا اقره  
من انسان او باضت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض فيكون له ان اخذها لان  
الصبي ليس من جنس الارض غير متصل بالارض فمنه رجلين على صفة  
اشجارا كل واحد من الرجلين يدعي الاشجار قالوا ان عرف غارسه ففعله وان لم يعرف  
فان كان من الاشجار في موضع هو ملك احد متاخما صدقه له وما كان في الموضع المشترك  
يكون بينهما رجل له حايطة وله شجرة في صفة من غرسها شجرة في  
الجانب الاخر من النهر ورجل اخر في تلك الجانب كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعي  
صاحب الكرم ان الاشجار له وادعي صاحب الحايطة انها نبتت من عروق الشجرة التي  
على صفة النهر قالوا ان عرف الحايطة نبتت من عروق تلك الشجرة فهي لصاحب الحايطة  
وان لم يعرف ذلك ولا يعرف غارسها ولا من نبتت بمخيه فلا ملك لاحد في كرمه  
صاحب الحايطة ولا صاحب الكرم صيغة تلا زقة على من غرسه وعلى صفة النهر  
اشجارا لا يعرف غارسها اراد صاحب الصيغة ان يبيع الاشجار قالوا ان كانت  
تلك الاشجار من الاشجار التي نبتت من غير ابيات وارباب النهر قوم لا يحصلون  
بالاشجار لمن اخذها وقلعه ولا يستحب لصاحب الصيغة ان يبيع قبل ان  
ينقلعه وان كانت الاشجار من الاشجار التي لا نبتت من غير ابيات فهي كاللقطة  
لانها اذا كانت تنبت بغير ابيات لا يعلم لها مالك اصلا فيكون لصاحب  
الارض وان كانت لا تنبت الا بابيات كانت مملوكة لمن نبتت فاذا لم يعلم  
المنبت تكون بمنزلة اللقطة ولا تكون مع احدا اشجارا على صفة من لا قوام  
بكره ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في ساحة هذه السكة

ملك الشجرة اذا  
كانت نبتت بغير  
ابيات واذا كانت  
لا تنبت الا  
بانيات



فادعي بعض اهل السكة ان فلا مانع من هذه الاشجار وانما وارثوا كراهل السكة  
 دعواه قالوا ان اقام المدعي البينة يقضي لمعان لم يكن له بينة فاما ان كان من الاشجار خارجا  
 عن حريم النهر يكون ذلك لجميع اهل السكة وما كان خارجا حريم النهر فهو لارباب النهر  
 لان ما لا يعرف له مالك يكون لصاحب الارض طاحونه لها شجرة وبعض فلك على  
 شط الوادي الذي فيه نصب الماء وبعضه بعد منه ارباب الطاحونة لا يستحق  
 الشجرة مع الطاحونة لان الشجرة لا تكون من قواع الطاحونة بل هي اصلها  
 فملك الطاحونة لا يدل على ملك الشجرة فاذا لم يكن تتبع الطاحونة فاذا اخذ  
 فيه قوم فمن عرف المضاف فيه فهي له والبينة على غيره مستناه بين ارضين احدهما  
 ارفع من الاخر وعلى المسناة اشجار لا يعرفها غارسها قال الشيخ الامام ابو  
 محمد بن الفضل ان كان الما يتسقي الارض السفلى بدون المسناة ولا يحتاج في ملك  
 الما الى المسناة كان القول في المسناة قول صاحب الارض العليا مع بينة مسكن  
 كان القول في المسناة قوله كانت الاشجار له مالم يتم الاخر البينة وان كانت ارضا  
 السفلى تحتاج الى امساك الما الى المسناة كانت المسناة وما عليها من الارض  
 بينهما رجل دفع كرمه الى رجل عامله فالغرس على من يكون حكمه في الاشجار  
 اسما عبد الرازده عن استاذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في الامام  
 انا نقض هذه المسئلة بمسئلة اخرى وهي ان الرجل اذا دفع نخيله مع اقل  
 العامل ان يضع الوصل على الاشجار على من يكون ذلك ذكر في الكتاب ان اقل  
 القصب الذي يوضع في الشجرة تكون على صاحب الشجرة مع العمل صد  
 من اصلاح القصب وشفق الشجرة واذا خال القصب في الشجرة الوصل  
 العامل كذلك في هذه المسئلة القصب الذي يكون من النهر يكون على  
 الكرم والقتل يكون على العامل وكذا الدعايم يكون على العريس على صاحب  
 الدعايم في الكرم تكون على العامل وكذلك في صاحب الكرم ووضع  
 ما كان من باب العين كالسوك الذي يغطي الاشجار في الخريف  
 الكرم وعلى التعطية يكون على الذي يوضع على الكرم يكون على صاحب  
 من ذلك يكون لصاحب العامل في لو انقضت مدة العاملة فلا يبي  
 كرم لا للعامل ويجب على العامل حفظ نفسه  
 عن الكرم

مطلب ما يعرف  
 ما لم يثبت  
 فاصحاب  
 الارض

مطلب اذا كان  
 السكينة  
 وفيه اشجار

عن الكرم لا يجوز له ان يحرق شيئا من الاشجار والقصبان كصنع القدر ولا من الدعايم والعريس  
 واذا دفع القصبان وقت الرياح واخرج الكرم لا يجل له ان ياخذ من القصبان بيمين  
 من سدح خشك وشاح درجته حد او مد فباع دابره ولا يجوز للعامل ان يخرج  
 شيئا من العنب والتمار للضيف وغيره الا باذن صاحب الكرم رجل دفع ارضه  
 معاملة فليان يقوم على العامل يشدنه ما يحتاج الى التشد ويدر ما يحتاج  
 الى التشد فاخر العامل تغطية الكرم واشجار الرمان في الكرمين كما هو عادة اهل  
 النخار فانها البرد وقد قال الشيخ الامام ابو نصر له يوسني يضمن الاكار ذلك  
 لان ذلك من باب الحفظ فيكون على العامل حال بقا العتد فاذا ترك ذلك  
 كان ضا شا **كتاب الشرب** الاصل فيه قوله  
 صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلثة الماء والنار والكلام مبره شركة الملك انما اراد به  
 الاباحة في الماء الذي لم يجوز نحو الماء في الخوض والعيون والابار والانهار لكل احد  
 ان يشر بها ويستقي دوايه وان كان فيه انقطاع ذلك الماء ولا يستقي بها ارضه  
 ولا رعيه فاما الماء المحرز بالاولى لا يستقي به الا باذن من احوزه فمن سبق باخذ الماء  
 في رعيه او غيره يصير مملوكا له يملك تمليك كساير التمليك نحو الحصية والبيع والوصية  
 وغير ذلك فلو مات يورث عنه وكذا الحشيش والكل اذا نبت في ارض انسان  
 بغيرانبات يكون مباحا لكل من ياخذه الا انه لا يدخل ارضه الا باذنه وان  
 كان لا يجد ذلك في موضع اخر يقول لصاحب الارض اما ان تحتش وترفع الى  
 رما ان تاذن لي باله حول تخلف الشجر فان الشجر اذا نبت في ارض انسان  
 بغيرانبات يكون لصاحب الارض والشجر ماله ساق نحو السوق والسوك  
 والكل والحشيش مالا ساق له اذا نبت ينسب على ارضه ومعنى الشركة  
 في النار الشركة في الاصطلا والاستصفاة اذا اراد ان يصطلي بنار غيره او ياخذ  
 سراجا من نار غيره كان له ذلك وليس له ان ياخذ غير النار والحرق فان اراد  
 ذلك كان لصاحبه ان يمنع الا ان ياخذ شيئا لا قيمة له ولا يضر به كان له  
 ان ياخذ بعينه استيذ **فصل** في الانهار ونحوها لقوم ولرجال ارض يجب  
 ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض ان يشرب ويتوضا ويستقي



مطلب الشجر اذا  
 في ارض انسان  
 بغيرانبات فهو  
 لصاحب الارض



دوابه من هذا النهر وليس له ان يسقي منه ارضا او شجر او زرع او لا ان ينصب دوابا  
على هذا النهر ولا رصنه وان اراد ان يرفع المائنه بالقرب والا في يسقي زرعه  
او شجره اختلف المساجح فيه والاصح انه ليس له ذلك ولا هل النهر ان ينصب  
وان اراد قدم ليس لهم شرب من هذا النهر ان سيقولوا انهم منه قالوا ان كانت  
الماء لا ينقطع بعثي الدواب ولا يغني ليس لاهل النهر ان ينصبهم وان كان  
ينقطع الماء يستقيم بان كان الابل كثيرا كان لهم حق المنع وقال بعضهم  
ان كان ينكسر صفة النهر ويجري بالمسقي كان لهم حق المنع والافلا ولذا  
الحرم والعين الذي دخل فيه الماء بغير اجازة واحتيا ل فهو بمنزلة النهر الخاص  
واختلفوا في التوضي بما السقاية جوز بعضهم وقال بعضهم ان كان الماء كثيرا  
يجوز ولا فلا وكذا كل ما اعد للشرب حتى قالوا في الحيض اعدت للشرب لا يجوز  
فيها التوضي وتنع منه هو الصحيح ويجوز ان يحمل بما السقاية الى بيته ليس شرب اهله  
وليس لاحد ان يسقي ارضه او زرعه من نهر الغير او عينه او قناته اضطر لذلك او لم  
يضطر وان سقي ارضه او زرعه بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ  
من الماء وان اخذ مرق بعد سرق بوجه السلطان بالشرع والجور ان يجرى له  
ارض على سسط الفوات او على صفة من عام كان للعامة المرفوع في هذه الارض المسقية  
واصلاح النهر وما السبه ذلك وليس لصاحب الارض ان يمنعهم من المروية ارضه  
اذا لم يكن لهم طريق في غير ذلك رجل ادعي في ارض رجل لنفسه وصاحب الارض  
ينكر فان كان الما جاري الى ارض المدعي وقت الخصومة كان القول قول  
المدعي وان لم يكن جاري الى ارض المدعي وقت الخصومة كان القول قول  
صاحب الارض الذي فيه النهر الا ان يقيم المدعي البينة وكون النهر مجعولا الى  
ارض المدعي لا تفعل حجة للمدعي لان ذلك مجرد شبه والاول استعمال ساقية  
بين قوم لهم عليها ارضون لكل واحد منهم عشرة اجرة فاخذ كل واحد  
منهم نصيبه وبساقية الى ارضه وكان في نصيب احدهم فضل على ما يحتاج  
اليه واحتاج اصحابه الى ذلك كان شركا ومع اولي بذلك الفصل لانه  
لو استعني عن جميع نصيبه من المالك ان نصيبه لشركا به ولو ان هذا الذي فضل

نصيب

ما يتخذ من الاجرة والمجر بعد ما اتفق

فيه خاصة وكذلك لك شريكين رجلين  
اخذ الرجلان في اعلى هذا النهر الخاص وارض  
ابن اسد بعض هذا الكوي لان ما النهر كثير  
ولا يصل اليك الماء الا بعد ان يقبل فيا تترك من الماء  
ذلك لانه بقصد الاضرار لشريكه بسد بعض النهر  
لا يكون له ان يسكن النهر وكذلك لو قال اجعل لي نصيب  
اذا كان في حصتي سددت نهر ما به اليد وانت في حصتك  
لان القصة تتنازع بينهم بالكوي فلا يملك احد منهما منع  
عيا ذلك فان تراصيا على ذلك واقاما على هذا التواخي  
ان ينقض كان له ذلك لان كان كانت اعادة والا عارة غير روات احد مما  
كان لوارثه ان ينقض ما تراصيا عليه وسيل ابو يوسف رحمه الله عليه عن نزيهين  
قوم ياخذ من هذا النهر الخاص كوي هامة فاراد احدهم ان يسد كوة له وينفتح  
كوة اخرى اعلى من الاولى في هذا النهر قال ليس له ذلك كونه كوة في النهر  
المشتركة ويزيده ان ينزله الى حفرة لان دخول الماء في اعلى النهر كوة تكون اكثر  
من دخوله في اسفل النهر في مثل تلك الكوة فرق بين هذا وبين النهر بغير رجل له  
دار في سكة غير فادة فاراد ان يجعل باب الدار في اعلى السكة قال له ذلك لان  
ثم له حق المرور والدخول في السكة وبذلك لا يرد حفرة سوا كان بابها في اعلى  
السكة او في اسفل اما ههنا حقه في الما يزداد فيفتح الكوة في اعلى النهر وليس  
النهر طريق في سكة غير فادة اراد ان يجعل بابها في اسفل السكة اختلفوا  
فيه **والبعظم** ليس له ذلك لانه يزداد طريقة ومروية في السكة وفي  
الكتاب قال له ذلك وسوي بين الفضلين وبه اخذ شمس الابه السرخسي رحمه الله  
وسيل ابو يوسف رحمه الله ايضا عن رجل جعل له امير خراسان شرا من النهر  
الاعظم لم يكن له ذلك فيما سحبه وكان له شرب كوتين فزاد له مثل ذلك واقطعه  
اليه او جعل يفتحه في ارض يملكه قال ان كان يضربا العامة لم يجوز اذا



النهر وليس لها من هذا النهر شرب لان الارض  
 نهرين عادة فان لم يكن لها شرب معروف من غير هذا النهر  
 بالشرب من هذا النهر بحكم الظاهر وكان لصاحبه ان لا يشرب  
 ليس لها شرب معروف في القياس لا يكون له من الارض  
 هذا النهر لان الارض الاخرى غير متصلة بهذا النهر  
 حاياله بين الارض الاخرى وبين النهر في الاستحسان  
 من هذا النهر لان الارض اذا كانت متصلة ببعضها البعض  
 شرب من هذا النهر كان شرب الكل من هذا النهر ظاهر ارجل ارضها  
 شرب من نهر وانكر اهل النهر دعواه الارض والشرب فاقام شاهدا  
 فشهدا ان الارض له ولم يذكر الشرب فان القاضي يقضي له بالارض ويجوز  
 من الشرب لان الشرب يقع واستحقاق البيع يكون باستحقاق الاصل  
 فان شهدا له بالشرب دون الارض فان القاضي لا يقضي له بشي من الارض  
 لانهم شهدوا بالبيع والاصل لا يستحق باستحقاق البيع بقدر ارضه  
 رجل فادعي رجل فادعي رجل شرب يوم من النهر في يوم واحد فاقام البيعة  
 يقضي به وكذلك في الشرب ومسيل الماء لا يمنع قبول الشهادة ولو شهدوا  
 ان له شرب يوم ولم يسموا عددا ولم يشهدوا ان له في رقبته النهر من لا يسيل  
 شهدا تم ولو ادعي عشر عنرا وعشر قناه فشهدا احدهما بالعشر والاخر باقل  
 من العشرة قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لا تقبل شهادتهما وان شهدا بالافراد  
 وعند صاحبيه رحمه الله عليهما جائز شهادتهما على الاقل استحسانا فان ارض  
 ونهر خاص لهذا الارض فباع النهر من رجل ذكر في الاصل انه لا يدخل الحريم  
 في البيع كالموتاع الارض لا يدخل فيه الطريق الا بالذكر فلو ان مشتري النهر  
 اراد ان يمر به هذه الارض على جوارب النهر لا صلاح النهر لم يكن له ذلك  
 الا برضا صاحب الارض وله ان يمر في بطن النهر ولو كان الارض على مسط  
 فوات او على مسط نهر عام كان للعامة حق المرور بهذه الارض للسف  
 ولا صلاح النهر وليس لصاحب الارض ان يمنعهم اذ لم يكن طريقا لابي

النهر وليس لها من هذا النهر شرب لان الارض  
 نهرين عادة فان لم يكن لها شرب معروف من غير هذا النهر  
 بالشرب من هذا النهر بحكم الظاهر وكان لصاحبه ان لا يشرب  
 ليس لها شرب معروف في القياس لا يكون له من الارض  
 هذا النهر لان الارض الاخرى غير متصلة بهذا النهر  
 حاياله بين الارض الاخرى وبين النهر في الاستحسان  
 من هذا النهر لان الارض اذا كانت متصلة ببعضها البعض  
 شرب من هذا النهر كان شرب الكل من هذا النهر ظاهر ارجل ارضها  
 شرب من نهر وانكر اهل النهر دعواه الارض والشرب فاقام شاهدا  
 فشهدا ان الارض له ولم يذكر الشرب فان القاضي يقضي له بالارض ويجوز  
 من الشرب لان الشرب يقع واستحقاق البيع يكون باستحقاق الاصل  
 فان شهدا له بالشرب دون الارض فان القاضي لا يقضي له بشي من الارض  
 لانهم شهدوا بالبيع والاصل لا يستحق باستحقاق البيع بقدر ارضه  
 رجل فادعي رجل فادعي رجل شرب يوم من النهر في يوم واحد فاقام البيعة  
 يقضي به وكذلك في الشرب ومسيل الماء لا يمنع قبول الشهادة ولو شهدوا  
 ان له شرب يوم ولم يسموا عددا ولم يشهدوا ان له في رقبته النهر من لا يسيل  
 شهدا تم ولو ادعي عشر عنرا وعشر قناه فشهدا احدهما بالعشر والاخر باقل  
 من العشرة قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لا تقبل شهادتهما وان شهدا بالافراد  
 وعند صاحبيه رحمه الله عليهما جائز شهادتهما على الاقل استحسانا فان ارض  
 ونهر خاص لهذا الارض فباع النهر من رجل ذكر في الاصل انه لا يدخل الحريم  
 في البيع كالموتاع الارض لا يدخل فيه الطريق الا بالذكر فلو ان مشتري النهر  
 اراد ان يمر به هذه الارض على جوارب النهر لا صلاح النهر لم يكن له ذلك  
 الا برضا صاحب الارض وله ان يمر في بطن النهر ولو كان الارض على مسط  
 فوات او على مسط نهر عام كان للعامة حق المرور بهذه الارض للسف  
 ولا صلاح النهر وليس لصاحب الارض ان يمنعهم اذ لم يكن طريقا لابي

قال



وكان يجري ما بينهما واحد بيع احدثه الاخر قال الشيخ الامام  
لا يستحق احد منهما في الاخر يجري بغير شرط وان كان كل كرم  
واحد منهما كرم من رجل بكل حق هو له يدخل فيه يجري هذا  
ابو الليث رحمه الله وهذا اذا باع الاعلى او لانه الاسفل  
الاسفل او لانه الاسفل وهذا لو ابيع فاما اذا باع الاسفل  
يدخل فيه الشرب والمسيل قالوا هذا الجواب غير متبصر  
ان يقال ان كان كل كرم لما لك اظهر ان لم يذكر فيه البيع المحقوق والرافق  
لا يدخل فيه الشرب والمسيل وان ذكر ذلك في البيع كان لكل مستحق اجماع  
الماء الي كرمه ويكون كل مستحق قايما مقام بايعه ولا يعتبر فيه التقدم والتأخر  
وان كانا للمالك واحدا فان لم يذكر الحقوق في البيع لا يدخل فيه الشرب وان  
ذكر ذلك فان باع العليا او لا بكل حق هو له لم يكن لصاحب السفلي حق اجر المال  
الي كرمه الا اذا ذكر وقت البيع الاول ان يكون له حق اجر المال الي كرمه السفلي  
داران لرجل مسيل ما سطح احد ما على الاخر في باع التي عليه المسيل بكل حق  
هو لهما ثم باع الدار الاخرى من رجل اخر فاراد المستري الاول ان يمنع المشتري  
الثاني عن اسالة الماء على سطحه ذكر في الاصل ان له ذلك الا ان يذكر الباع  
وقت البيع الاول ان مسيل ما التي لم يمنع يكون له في الدار التي باع رجل  
له داران متلاصقان احد منهما عامر والاخرى خراب فباع الخراب  
ومسيل ما سطح العامر ويبيع الخراب **قال الفقيه**  
ابو بكر رحمه الله ان استثنى الباع لنفسه مسيل الماء في الخراب جاز لان العامة  
هت بذلك ولو استثنى طرح المسيل لا يجوز لانه لا عرف فيه وقال الفقيه  
ابو الليث رحمه الله ان كان ميزاب سطح العامر في الخراب ومسيل ما سطحه  
الي هذا الجانب عرف ذلك في القديم كان المسيل على حاله وان لم يشترط وكذا  
لو كان مسيل سطح رجل الي دار رجل اخر وله في ميزاب قديم ليس لصاحب  
الدار منعه عن اسالة الماء وهذا جواب الاستحسان فيهما وفي القياس  
يسر له ذلك الا ان يقيم ان له مسيل الماء في داره والفتوى على جواب  
كرمان

وكان يجري ما بينهما واحد بيع احدثه الاخر قال الشيخ الامام  
لا يستحق احد منهما في الاخر يجري بغير شرط وان كان كل كرم  
واحد منهما كرم من رجل بكل حق هو له يدخل فيه يجري هذا  
ابو الليث رحمه الله وهذا اذا باع الاعلى او لانه الاسفل  
الاسفل او لانه الاسفل وهذا لو ابيع فاما اذا باع الاسفل  
يدخل فيه الشرب والمسيل قالوا هذا الجواب غير متبصر  
ان يقال ان كان كل كرم لما لك اظهر ان لم يذكر فيه البيع المحقوق والرافق  
لا يدخل فيه الشرب والمسيل وان ذكر ذلك في البيع كان لكل مستحق اجماع  
الماء الي كرمه ويكون كل مستحق قايما مقام بايعه ولا يعتبر فيه التقدم والتأخر  
وان كانا للمالك واحدا فان لم يذكر الحقوق في البيع لا يدخل فيه الشرب وان  
ذكر ذلك فان باع العليا او لا بكل حق هو له لم يكن لصاحب السفلي حق اجر المال  
الي كرمه الا اذا ذكر وقت البيع الاول ان يكون له حق اجر المال الي كرمه السفلي  
داران لرجل مسيل ما سطح احد ما على الاخر في باع التي عليه المسيل بكل حق  
هو لهما ثم باع الدار الاخرى من رجل اخر فاراد المستري الاول ان يمنع المشتري  
الثاني عن اسالة الماء على سطحه ذكر في الاصل ان له ذلك الا ان يذكر الباع  
وقت البيع الاول ان مسيل ما التي لم يمنع يكون له في الدار التي باع رجل  
له داران متلاصقان احد منهما عامر والاخرى خراب فباع الخراب  
ومسيل ما سطح العامر ويبيع الخراب **قال الفقيه**  
ابو بكر رحمه الله ان استثنى الباع لنفسه مسيل الماء في الخراب جاز لان العامة  
هت بذلك ولو استثنى طرح المسيل لا يجوز لانه لا عرف فيه وقال الفقيه  
ابو الليث رحمه الله ان كان ميزاب سطح العامر في الخراب ومسيل ما سطحه  
الي هذا الجانب عرف ذلك في القديم كان المسيل على حاله وان لم يشترط وكذا  
لو كان مسيل سطح رجل الي دار رجل اخر وله في ميزاب قديم ليس لصاحب  
الدار منعه عن اسالة الماء وهذا جواب الاستحسان فيهما وفي القياس  
يسر له ذلك الا ان يقيم ان له مسيل الماء في داره والفتوى على جواب  
كرمان







في احكام كافتى الزرقان ما في شهر من بئرك فبيد يوم بقلعه الا ان  
صاحب البستان عليهم الطريق من وجه اخر لا يتفاوت حق اصحاب النهر  
تاع من يجري فيه رجل وصاحب الدار يسقي بستانه من هذا النهر  
في شجرة من الما من هذا النهر في عروق الشجرة الى دار  
عت الدار الى الخراب قالوا ان لم يفرس الشجرة في حديد النهر لا يور  
خرفان كانت عروق الشجرة دخلت دار جارية فعليه قطع وان لم يقطع  
كان للجاري ان يقطع من غير ان يرفع الامر الى القاضي فوض في بستان رجل وهو  
مستفع الى اقام فاسل الخوض وذلك يضرب بستانا صاحب البستان هل يكون  
لصاحب البستان ان يمنع من اجراما في هذا الخوض الى ان يصلحوا الخوض قال  
الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله ان كان صاحب البستان مقربا الخوض لا رباب  
النهر وان استنقاع الما فيه قديم كان لصاحب البستان ان يمنعهم عن اجرام الما  
الى ان يصلحوا الخوض وليس على صاحب البستان اصلاح الخوض رجل له مجرى ما في  
دار رجل فخر ب المجري فاخذ صاحب الدار صاحب المجري لامتلاحه قال ابو نصر  
رحمه الله لا يجبر صاحب المجري على امتلاحه قال وهذا الرجل له مجرى ما في سطح  
رجل فخر ب السطح لم يكن لصاحب السطح ان ياخذ صاحب المجري باصلاح سطحه  
فكذلك هم من ان كان النهر ملكا لصاحب النهر اخذ باصلاحه وقال الفقيه  
ابو الليث رحمه الله وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون على صاحب المجري  
وليس هذا السطح لان الما الذي في النهر ملكه وحقه وهو الذي يستعمل النهر  
ملكه فكان اصلاحه عليه وهكذا اعني ابوبكر الباني رحمه الله في مثل هذا  
وهو المختار جدار بين رجلين وست احدهما اسفل وبنت الاخر اعلى بزارع  
او بدارعين فاني قد المداق قال صاحب الا على صاحب الاسفل ان انت  
الى حد بيتي ثم سني جيعا قال الفقيه ابوبكر الباني رحمه الله ليس له ولكن بستانه  
جميعا من اعلاه الى اسفله وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كان بيت احدهما  
اسفله باربعة اذرع او نحوه بمقدار ما يكون ان يتخذ بيتا فاضلا على صاحب  
الا على من ينتهي الى موضع بيت الاخر لانه بمنزلة اسفل وعلو حارب لرجل باع

جارية

ذلك

نفسه

نفسه فاراد المشتري ان يتخذ لنفسه في النهر العام سيما كان له ذلك اذا  
في ملكه ولا يضرب العامة وان اضرب ان يكسر النهر ليس له ذلك قوله قص  
في كرا لا يضرب وعما في الجاري والمسالك الاضمان لا يتخذ ما يكون كريمة على  
السلطان ونحو ما يكون كريمة على اصحاب النهر فاذا امتنعوا يجرون على ذلك  
ونما ما يكون على اصحاب النهر فاذا امتنعوا لا يجرون اما الاول فهو النهر العظيم  
الذي لم يدخل في المقام كالغرات والدجلة والنجف والسمرقند وهو نفوس الروم  
ونيل وهو نفوس الروم اذا احتاج الى الكري فاصلاح سطحه يكون على السلطان  
من بيت المال فان لم يكن في بيت المال ملك بجبر السلطان المسلمين على كريمة ويجزهم  
لاجله وان اراد واحد من المسلمين ان يكري من يضرب لرضه كانه ذلك اذا لم يضرب العامة  
بان يكسر سطح النهر ويخاف منه الغرق يمنع من ذلك اما الذي يكون كريمة اصلا  
على اهل النهر فاذا امتنعوا اجبرهم الامام على ذلك فهو الاضمان العظيم التي دخلت  
في المقام عليه قري واحتاج الى الكري والاصلاح كان ذلك على اهل النهر  
واذا امتنعوا اجبرهم الامام لان فساد ذلك يرجع الى العامة وفيه قليل  
الما على اهل السقفة وعميس يودي ذلك الى عرق الطعام فاذا كان مستفعا الما يودي اليهم  
وضر ترك المكري يرجع الى العامة اجبرهم على الكري وليس لاحد ان يكري من هذا  
النهر فخر الارضه اخر ذلك باهل النهر او لم يضرب ولا يستحق هذا الما والسقفة  
واما النهر الذي كريمة على اهل النهر وان امتنعوا لا يجرون النهر الخاص ونكلوا  
في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لعشرة فادولغا او عليه قرية واحدة  
يعني ما في فهو نفوس خاص يستحق به السقفة وان كان النهر لما فوق العشر  
فهو نفوس قال بعضهم ان كان النهر لما دون الاربعين فهو نفوس عام وقال بعضهم  
ان كان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لما دون الالف فهو خاص  
واصح ما قيل فيه ان يفوض الى راي المجتهد حتى يختار راي الاقارب يساهم في  
النهر الخاص لو اراد بعض الشركاء الكري وامتنع الباقيون قال بكر بن ابي  
سعيد البجلي رحمه الله لا يجبرهم الا امام ولو حفره الدين طلبوا المكفر كانوا  
متطوعين وقال ابوبكر وابوبكر الاسكاف رحمه الله عليهما محزون على ذلك

271



في رحمة الله في النفقات ان القاص يامر الدين والبيع الكري بالكري فاذا فعلوا ذلك  
 د لهم منع الاخرين عن الانتفاع به حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مونة الكري وهكذا  
 روي عن ابي يوسف رحمه الله عليه وان ادا كلهم ترك الكري في ظاهرا وراية لا يجزم  
 الامام وقال بعض المتأخرين اجبوا الامام واذا اجتمعوا على كوي المنقول ابو حنيفة  
 رحمه الله عليه عليهم البداية بالكري من اعلاه وماذا جاوزوا ارض رجل دفع عنه مونة  
 الكري وكان عليا من بني قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يكون الكري عليهم جميعا  
 من اول النهر الى اخره يخصه العرب والاراضي وليت على اهل السقي من الكري شي لا يعم  
 لا يجزون لابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ان صاحب الاعلى كما يستفيع بكري الاعلى  
 يسع بكري الاسفل لصاحب الاعلى ولا يبي حنيفة الله عليه ان الكري مونة للملك فيكون  
 على المالك ولا ملك لصاحب الاعلى فيما جاوز ملكه وانما يستفيع بما جاوز ملكه  
 بملك الغير فلا يلزمه المونة بحكم المنفعة كمن له مسيل ما على سطح جار  
 لا يكون عليه عمارق سطح الجار وهكذا لا يجب الكري على صاحب السقي بحكم  
 حكم المنفعة ويقول ابي حنيفة رحمه الله عليه احدا في الضقوي فان كان  
 موهب النهر لارضه في وسط ارضه فكري ان افوه النهر هل يسقط عنه  
 الكري في قول ابي حنيفة اختلافه قال بعضهم يسقط ويرفع عنه الكري  
 وقال بعضهم رحمه الله عليهم لا يسقط ما لم يجاوز ارضه وما هو الصحيح  
 لان له ان يفتح الماء في ارضه في اوله في اخره واختلوا ايضا ان الكري اذا  
 جاوز ارضه هل له ان يفتح الماء لارضه او لا يفتح حتى يفرغ الكل عن الكري  
 قال بعضهم له ان يفتح وقال بعضهم لا يفتح حتى يفرغ الكل لانه لو فتح  
 قبل ذلك يختص بالماء قبل شركائه ولهذا اختار المتأخرون البداية بالكري  
 من اسفل النهر ثم يجري في سلة يجزيه كل سنة مرتين ويجمع تراب  
 كثير في السكة قالوا ان كان التراب على حرم النهر لم يكن لاهل السكة  
 تكليف ارباب النهر وان كان التراب جاوز حريم النهر كان لهم ذلك  
 فيرفعون يجري في ارض رجل حفروا النهر والقوا التراب في ارضه ان كان  
 التراب في حريم النهر لم يكن لصاحب الارض ان ياخذ اصحاب التراب ويرفع

طلب اذا  
 حفروا النهر  
 واقتوا  
 التراب

التراب في حريم النهر لم يكن لصاحب الارض ان ياخذ اصحاب التراب ويرفع  
 لان لهم القاء التراب في حريم النهر فان القوا التراب في حريم النهر كان له  
 ان ياخذهم ويرفع التراب بيروا الطريق سكة عند باب دار من اجل استلاو لصاحب  
 الدار ضرورة ذلك قال بعضهم له ان يبيع البير **المولا**  
 رحمه الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان البير في ما لم يكن له  
 ذلك وان كان له محذوا كان له ذلك ببيع رجل في دار عين لم يكن لصاحب الحق  
 القاطنين في داره اذا حفروا البير امره لثمانسة اخرى بين الاراضيها السيل  
 وخراب مجري هذه الاراضي فاستأجرت اقواما ليعروا المجري في ان يعطيه مائة  
 اخرى من هذه الاراضي **قال بعضهم** ارجو ان يكون الاجاز جائزه وعليه مائة  
 اخرى من الاراضي قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا الجواب يعاقل قول ابي يوسف  
 ومحمد رحمه الله عليهما اما على قول ابي حنيفة رحمه الله عليه لا يجوز هذه الاجازة  
 فان عنده لو باع كذا ذراعا من هذه الاراضي لا يجوز فكذلك الاجازة والفتوى  
 على قول ابي حنيفة رحمه الله عنه وعلى هذا الوعيت الاخرية الثلاثة في  
 العتة جاز عند كل نهر كبير يتشعب منه نهر صغير فخرت قروية النهر  
 الصغير وارادوا اصلاحا له بالاجرة لمحبس قالوا اصلاح الدرقه على اصحاب  
 النهر الصغير لان منفعة الدرقه يعود اليهم خاصة مرفق يخرج منها  
 الماء فيسيل في مجرى بين الحوطين كما يدل من حشيت يفسد احيانا قتال  
 اهل المجري الذي لا يبقى فيه الماء عند فساد الحابل لاهل المجري الاخذ  
 ثمن نريد ان تجعلوا مجراكم من النورة والاجر ليسك الماء لو ليس لهم  
 تغييرا لاصلاح المجري انما الواجب عليهم تخصيص الموضع الذي يفسد  
 حتى يمتنع حول حق غيرهم اليهم وما زاد على ذلك فهو تقصير وتضييع مساهة  
 بين نهر صغير وكبير خربت واحتاجت الى اصلاح قالوا اصلاح المساهة  
 يكون على اهل النهرين ونفقة ذلك عليهم نصفان ان كان كل المساهة  
 حرم النهرين ولا يعتبر في ذلك قلة الماء وكثرة كحدار بين جارين  
 ومولته احدهما عليه اكثر كان نفقة الحدار عليهما نصفين بخلاف

مطلق في البير في  
 دار عين ليس  
 القاء التراب في  
 الدار او الراد  
 تحضر بها او  
 حفرها

التراب



خربت فان نفقة تها تكون على قدر مياهم لا لهم يستعملون المروقة  
 مياهم وكان اصلاحها على قدر مياهم ليكون مونة الملك على قدر المسلك  
 رجل له ميل ماء السطح على سطح بجار فخر بسطح الجار فقال صاحب السطح  
 لصاحب الميسل مع ما ورفه في موضع الميسل في نيل الماء الي مصبه كان اصلاح  
 الميسل على صاحب السيل الذي على الميسل فخرج دار رجل يتعدى  
 ضرر مائة الي دهليز الدار ثم سعدي من الدهليز الي دار رجل اخر ويتضرر  
 بذلك ضرر فاحسنا **قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله** ان لم يكن النهر  
 ملكا لصاحب الدار بل لاهل السعة تجري في هذه الدار فكل من يتضرر بالماء  
 كان عليه اصلاح النهر ودفع الضرر عن نفسه **وقال ابو القاسم رحمه الله**  
 اصلاح النهر يكون على اصحاب البحري وبما اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله لانه  
 لا ملك هنا لاحد فقام صاحب المنفعة مقام المالك وقف على مسددة  
 نهر سكة او كان الماء ينصب من النهر الا عظم في درقه ثم يسد الي سكة  
 ثم يبيل من تلك السكة الي السكة التي وقف عليها فحتاج النهر الي تلك المرة  
 في السكة الاولى في قالوا لا يجوز منة النهر في السكة الاولى من علة الوقف  
 وانما يرم من علة الوقف الذي يكون من النهر في السكة الموقوف عليها  
 ولو كان الماء ينصب من النهر الا عظم في فصا ليس له سقه ولا سارم ثم يبيل  
 المان الفضل الي السكة الموقوف عليها فانه يرم من علة الوقف من اعلى  
 النهر الي ان يخرج من السكة الموقوف عليها لان في الوجه الاول ينسب  
 الي السكتين جميعا وفي الوجه الثاني النهر من اعلاه الي اسفله ينسب  
 الي السكة الموقوف عليها ولو احتاج النهر الي الحفر لا يجف من علة الوقف  
 لان الحق ليس من المنة وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله عليه ان كان  
 يخاف بحرب المساه لولم يجز النهر يجوز ان يجف من علة الوقف  
 لان عند خوف تخريب المساه يكون حفر النهر من المنة **فصل**  
**في احكام الموات** اذا احيا ارضا ميتة ان كان باذن الاسماء  
 ملكا وان احياها بغنى ذن الامام لا يملك في قول ابي حنيفة رحمه الله

وقال

وقال صاحباه رحمة الله عليهما يملكوا واختلوا في الموات عن محمد رحمه الله ارض الموات  
 ارض لا يملكها احد وانقطع عنه الماء ارتفاق اهل المصا والقرية بها سواء  
 كانت قرية من المعرقات او لم تكن كانت من ارض العرب او من غيرهما من المعرقات  
 او يقرب من الجبال فاصح ما قيل فيه ان يفت الرجل على طرفه من القرية  
 فتادي باقل صوت فالي اي موضع يقتضي اليه صوت يكون من فناء العمران  
 لان اهل القرية يجتأحون الي ذلك الموضع لرعي المواشي او غيره وما ورا  
 ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف له مالك ونفسه لا حيا عن محمد رحمه الله  
 في النواذر ان احيا الارض لا يكون بالسقي والكراب وانما يكون بالقالبين  
 والزراعة حتى لو كرها ولم ييسق او سقي ولم يكرب لا يكون احيا وفي ظاهر  
 الرواية اذا حفر لها المصرو سقاها يكون احيا وكذا اذا حوطها او سورها  
 بحيث يعصم الماء يكون احيا وان وضع الاحجار حولها او حصد ما في مسكن  
 الخسب والشوك وجعلها حول الارض يريد احياها يكون ذلك بحجج اولها  
 يكون احيا فاذا فصل ذلك كان هو الحق باحياها ما لم يرجع عن ذلك  
 لقول عمر رضي الله عنه ليس للمتخجر بعد ثلاث سنين حق في بعد التخيير  
 لا ينبغي لغنيوان يستغل باحياها بل ينظر الي ان يعلم انه ترك احياها  
 والتقدير بذلك عرف بقول عمر رضي الله عنه واذا مضت تلك المدة  
 عرف بطريق الطامه انه ترك احياها فكان لغنيوا احياها وهذا اطلاق  
 الديانة لانه سبق غيره فكان هو اولي به من غيره في الحكم اذا احياها  
 غيره بعد التخيير باذن الامام كانت له ولو حفر بغير اذن الغنم او في موضع  
 لا يملكها احد باذن الامام كانت له لعله ما حول البئر اربعون ذراعاً  
 حريم البئر كما روي الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال حرم  
 العين خمسمائة ذراع حريم العين اربعون ذراعاً وحريم الناضح  
 ستون ذراعاً **وقال ابو حنيفة رحمه الله** حريم بين الناضح لا يزداد  
 على الاربعين وقال صاحباه رحمة الله عليهما ستون ذراعاً ولو حفر ثلث  
 في سغارة او موضع لا يملك احد باذن الامام قال ابو حنيفة رحمه الله



عنه لا يستحق للنهر حرماً وقال فما عساه رحمة الله عليها يستحق مقدار عرض  
 النهر حتى اذا كان مقدار عرض النهر ثلاثة اذرع كان له من الحرم مقدار ثلاثة  
 اذرع من الجانبين من كل جانب ذراع ونصف في قول الطحاوي وعن الكرخي رحمه  
 الله مقدار عرض النهر من كل جانب ولو حفر رجل بئر في ارضه حوات لا يملكه  
 احد باذن الامام ثم جاء غيره وحفر في حريمه الاول يبرأ كان الاول  
 ان يتركه وليكنه لان الثاني تصرف في ملك الاول فكان الاول ان  
 ياخذ بكنه ما استقر وكذا لو بني الثاني بنا وزرع زرعا كان الاول  
 ان يمنع عن ذلك وما عطف في السر على الاول وما عطف في البئر الثاني  
 بعض الثاني لان الثاني متعدي ولو كان الثاني حفر بئر بعينه اذن الامام  
 في غير حريم الاول لكنه قريب من الاول وعرف ذهابه بحد الثاني فلا شيء للاول  
 على الثاني لانه غير متعدي بل هو محقق فيما صنع فلم يكن له ان يجاهد في الحد  
 حاتوا ثم جاء اخر واتخذ حاتوا جنب الاول لتلك الحماة فكسدت  
 تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يجاهد في الحد ولو احتفر رجل قناة في غير  
 اذن الامام في سائر وساق الما في ارضه فاحياها فانه يحمل لقائه  
 والمخرج ما به حرم ما يصلح وهذا من قول ابي يوسف ومحمد رحمته الله عليه  
 فما عند ابي حنيفة رحمه الله عليه اذا فعل ذلك باذن الامام يستحق  
 الحرم للوضع الذي يقع الما فيه على وجه الارض وان كان بغير اذن الامام  
 لا شيء له لان عند ابي حنيفة رحمه الله عليه من احتفر من ارضه لم يستحق  
 له الحرم والقناة التي ان يقع الما على وجه الارض بمنزلة النهر الا ان  
 في القناة تجري الما تحت الارض فاذا وقع على وجه الارض بصر ذلك بمنزلة  
 الحق لانه في العين يخرج الماء من الارض وسل على وجه الارض وسلك  
 يستخرج عينها باذن الامام يستحق له الحرم فلهذا قال لا يستحق  
 الحرم للوضع الذي يقع الما على وجه الارض الا ان في الكتاب لم يبين  
 مقدار ذلك لكن قال لا يستحق حرمه على قدر ما يصلح لانه لم يجز في هذه  
 رصا ولو كان القناه على هذا الوجه بين رجلين والارض بينهما

ثم استحق

ثم استحق احدهما ارضا اخرى واذا ان سبق لهذا النهر لم يكن له ذلك بمنزلة نهر  
 رجلين اذا استحق احدهما ارضا لا شرب لم يكن له ان يستحق الا باذن الشريك  
 في ضمان ما يتولد من المباح والمملوك رجل سقي ارضه او زرعا  
 له سقيا معناه من مجريه وتعدى الى ارض جاره وذكر في الاصل انه لا يضمن وان سقاه  
 غير معتاد ضمن فلا الفقيه ابو جعفر رحمه الله هذه المسألة على وجوب ان اجري الماء  
 في ارضه جارا لا يستقر الما في ارضه بل يستقر في ارض جاره ضمن وان كان يستقر  
 في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره ان كان جاره يقدم اليه بالسكن والاحكام  
 فلم يفعل ضمن استحقانا ويكون ذلك بمنزلة الاصل في المايط المايل فان لم  
 يتقدم اليه جاره بالسكن والاحكام فتعدى الى ارض جاره لا يضمن وان كان ارضه  
 في صعد وارض جاره في هبطه وهو يعلم انه اذا سقي ارضه فتعدى الى ارض  
 جاره ضمن ويومر بوضع المسألة حتى يحول بينه وبين المتعدي ويمنع عن  
 السقي وان كان في ارضه نبع او حوران علم بذلك ولم يسد حتى فسد ارض  
 جاره او كراهيه ضمن وان كان لا يعلم كمن صب الما في النهر فيعلم ان في تحت الميزاب  
 ساع رجل فيفسد بذلك ضمن وان لم يعلم لا يضمن وذكر في الاصل ان في الثقب  
 لا يكون ضامنا ولم يفصل والصحيح انه على التفصيل الذي ذكرنا رجل اراد  
 ان يسقي ارضه او زرعه من مجري له فجار رجل وسقاه الما فسد زرعه قالوا لا شيء  
 عليه كما لو منع الراعي حتى ضاععت الواشي رجل له نوبه مائة يوم معين سن  
 اسبوع فجار رجل وسقي ارضه في نوبته ذكر الشيخ الاحام علي بن محمد البرزوي  
 رحمه الله ان غاصب الماء يكون ضامنا وذكر في الاصل انه لا يكون ضامنا  
 رجل له مجري ما يقرب دار رجل فاجري الما في النهر فدخل الما في حجر  
 اليه داره قالوا ان اجري ما يجتله النهر وكان الثقب خفيا ولو لا  
 الثقب لا يدخل الما في دار جاره لا يضمن فان اجري ما لا يحتمل  
 النهر فتعدى الى دار جاره ضمن وكذا لو كان الثقب ظاهرا وهو يعلم  
 ان الما سعي منه الى دار جاره او ارضه كان ضامنا ولو سقي ارضه فاملا  
 ارضه وخرج الما من ارضه الى ارض جاره كان ضامنا وان كان غائبا اوله



عنهم كماله صب المانية ارض كان رجل او قد التا في ارضه فذهب النار الى حكا يدعيه  
فاحرق **قال الامام ابو القاسم محمد بن احمد** هذا وما لوسفي ارضه سفل  
ان ارسل ما او قد نارا يحتمله ارضه لا يضمن والا ضمن ومن المسايخ من قال ان  
او قد التا في يوم ربيع ضمن وان لم يكن كذلك لا يضمن ومنهم من فرق بين الماء  
والنار وقال يقول لا يضمن غيا كالخال لان من طبع النار الحزود فلم يكن الغالب  
فيه التعدي ومن طبع الماء السيلان فاذا ارسل ما لا يحتمله الارض كان ضافا  
واذا وقع الحريق في حقه فهدم رجل دار غيره بغير امره هبة ينقطع الحرق  
فلا يكون ضافا لمن دبح شاة لغيره كبل الموت كان ضافا ولو ان هذا  
هدم الدار عند وقوع الحريق هدم باذن الامام لا يكون ضافا رجل سفي  
ارضه من نهر العامة وعلى نهر العامة الفار صغار مفتوحة الغزوات فدخل  
الماء الى انصار الصغار ففسد بذلك كداب غيره او بطلحه غيره قال  
الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهيري الدين رحمه الله يكون ضافا كانه اجرى الماء  
فيه **قال هو** لا يرضى الله عنه وينبغي ان يفصل بين العمل  
والعمل ان علم بذلك كان ضافا والا فلا رجل سفي ارضه ثم ارسل الماء في  
النهر هبة جاوز عن ارضه وقد كان رجل اسفل منه طرح في النهر ترابا قال  
الماعز النهر هبة غرق فضر انسان قالوا لا يضمن المرسل لانه ارسل الماء في النهر  
وهو غير متعدي في ذلك ويجب الضمان على من طرح التراب في النهر  
ومنع الماعز السيلان لانه متعدي **رجل في شاة ميتة في نهر طاهور**  
فيسال الما بها الما طاهورة فخرية **قال الفقيه ابو جعفر محمد بن**  
ان كان النهر غير محتاج الى الكري فلا ضمان عليه ولا فعلية الضمان اذا علم  
المخاطر يتضمن ذلك رجل سفي ارضه فلا ارضه بقدر ما يحتمل فضر الما  
او انشق ارضه فتعدي الجيران لا يضمن وقيل اذا علم بذلك ولم  
يخرجوا من ضمن ولو فتح الماء لارضه قدرا يحتمل النهر ونزل فاراد  
الماء بعد ذلك لا يضمن وكذا لو فتح النهر وليس فيه ماء ثم جاء الماء بعد  
ذلك لا يضمن ان فتح مرسوما معتادا وان زاد على الفتح المعتاد  
بحيث

بحيث لو جاء الماء لا يحتمله النهر كان ضافا ولو سفي ارضه ثم انقطع الماء ولم يرفع السك  
الذي كان عند ارضه ان كان الرسم ان يسكنه ضمان عليه ولو فتح فوهة النهر  
فارسل ما قدرا يحتمله النهر قد حذر الما في فوقه يارضه غيره قبل ان يدخل في  
ارضه ذكر في جميع التعاريف انه لا يكون ضافا رجل سفي ارضه في الطريق  
الا عظم بنا فان كان ذلك بضر بالطريق يكون انما فيها صنع وان كان  
لا يضر لا يكون انما الا انه لو عثر به انسان فعطى او دابة فتلفت كان  
ضافا ويكون لكل واحد من احاد الناس حق النفع والمطالبة بالرفع وكذا  
لو نصب على نهر العامة طاحونة بغير اذن الامام فان كان لا يضر بالنهر  
لم يكن انما الما في الطريق ولكل واحد حق النفع والرفع وان كان بضر بالنهر  
يكون انما فيها صنع ولو جعل على نهر العامة بغير اذن الامام قنطرة او على  
النهر الخاص بغير اذن الشرع واستوثق في العمل ولم يزل الناس والدوا  
يهرعون عليه ثم انكسر او وهي فعطى به انسان او دابة ضمن وان سربه انسان  
متعدا وهو يراه او ساق دابة عليه متعدا لا يضر الذي اتخذ القنطرة  
لان ما فعله كان حسنة وقد رضي به الناس حيث اتخذوا ذلك مما كانه  
فعل باذن الامام فلا يضمن ما تلف بذلك ولو وضع رجل في طريق المسير  
بابا فبني عليه انسان متعدا فان كسر الباب وعطى الما في ضمان الباب  
يكون على الذي كسره ولا يجب ضمان الما في عيا واضع الباب لان الواضع  
ولو كان متعديا في الوضع لكن الما في لما تعد الما في عليه فقد طرف الباب  
على التسبب بكن حفر بغيره في طريق المسلمين فحارجل والقي فيه نفسه  
لا يضمن المخافو كذا لو رشح ما في الطريق فجاء انسان وحشي عليه  
متعدا فزلق رجله وعطى لا يضمن الذي رشح الطريق قيل هذا اذا  
رشح بعض الطريق اما اذا رشح الكل فبني انسان متعدا وهو يراه  
فعطى كان ضافا على الذي رشح ولو سفي احد على ذلك الموضع  
وهو لا يبصر بان كان اعرجي وكان لم يلد فعطى كان ضافا على الذي  
رشح لان الذي رشح كان متعدا فيما فعل او كان مباحا بشرط



السلامة ولم يطر عليه المباشرة فيمن المتسبب والله اعلم بالصواب  
**كتاب الاسرية** هذا الكتاب يستعمل في فصول  
ثلاثة فصل في معرفة الاسرية واحكامها وفي هذا الفصل شي من مسایل طبع العصب  
وفصل في حدب الشرب وفصل فيما ينبغي من تصرفات السكران وما لا ينفذ الاعيان  
التي يتخذونها الاسرية اربعة العنب رطبة وبابسة وهما الفريبي والتمر والحبوب  
نحو الحنطة والشعير والدخن والفواكه نحو الفواكه والاباجص والقائيد والشمس  
والالبان ونحو ذلك جعلوا هذه الاشياء نوعا واحدا وان اختلفت اجناسها لا اتحاد  
حكمها اما المتخذ من العنب الرطبة ستة الخمر والبادق والمنصف والصحح والجمهور  
والجصدي ويسمى ابا يوسف اما الخمر فهو الذي من ما العنب اذا غلا واستند وقد  
بالزبد وصار اسفله اعلاه فهو خمر بلا خلاف وان غلا واستند ولم يقذف بالزبد  
فليس بخمر في قول ابي حنيفة رحمه الله حلوا كان او قارصا وفي قول صاحب رحمة  
الله عليهما يصير خمر وعن الشيخ الامام ابي حنص الكبير البخاري رحمه الله هذا  
يقولهما واذا صار حرا بعد احكامه لا يحمل شرئها ويحد بتناول قطرة من  
طالما وان شرئها في كفار رمضان يحد بشرئها ويجزى بالجنابة على الصوم  
ومن احكامها يكفر مستعملها ولا يصن متلفا اذا كان لمسلم ويبطل بيعها  
اذا باعها المسلم ولا يملك ثمنها وهي نجاسة غليظة اذا صار ثمنه الثوب  
الكثر من قدر الدرهم نعت حوز الصلاة واذا اصبحت في ظرف يتنجس الطر وان  
اخرجت الخمر من الطر يغسل الطر ثلاثا فيطهر ان كان ظرفا حادا اصاب  
فيه الخمر اختلفوا فيه **قال ابو يوسف** رحمه الله يغسل ثلاثا  
ويجفف في كل مرة فيطهر وقال محمد رحمه الله لا يطهر ايد او قال بعض المشايخ عاقل  
ابي يوسف رحمه الله ان لم يجفف في كل مرة لكن ثلاثا ثلاثا مرة بعد اخرى  
فما دام الما يخرج منه متغير اللون لا يطهر واذا خرج الما صافيا غير متغير  
بحكم بطهارته وعليه الفتوى فان لم يغسل الطر وبقي الخمر فيه حتى صار خلا  
لم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب حكم الطر وحكي عن الحكم ابي نصر المهروري  
رحمه الله انه قال ما يوارى الا ناسا من الخمر يطهر ما على الحب الذي اسع من

الخمر

الخمر قبل ان يصير خلا ويكون نجسا فيغسل اعلاه بالخمر حتى يطهر الكل وان لم يفعل كذلك  
حتى صب العصب فيه وملا به ينحس العصب لا يجزى شربه لانه عصب خالطه خمر وحكي  
عن الفقيه ابي جعفر رحمه الله قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يظهر الطر كله ولا يحتاج  
الى هذا التكليف وبه اخذ الفقيه ابا الليث اعمامه واختار الصدوق والشمس رحمه  
الله وعليه الفتوى لان حمار الخمر ترفع الى اعلا الطر فيطهر كله ولو اقي في الخمر  
سكرا وملا واتخذ من ذلك من ما ذكر في الكتاب انه لا باس به اذا تحولت الخمر  
وصار خلا لان ما داخل العنق من اجزاء الخمر صار خلا فيطهر بالسمك لانه سمن  
الي بالحل وعن ابي يوسف رحمه الله في غير رواية الاصول الجواب فيه على التفصيل  
ان كان للسمك والمالح مغلويا بالخمر وصار الخمر خلا يطهر وان كان السمك والمالح  
ملوا الغالب لا يطهر وان صارت حامضة هكذا اجعلوا الجواب على التفصيل في الامكنة  
وهو الرستاق اذا صار خلا قالوا ان كان الما هو الغالب يكون نجسا وان صار خلا  
قالوا ان كان الما هو الغالب يكون نجسا وان صار خلا وان كان العصب هو الغالب  
يطهر اذا صار خلا والصحيح ما قال محمد رحمه الله عليه انه يطهر في الحالين  
لان ما اقي في الخمر نجسا بما ورة الخمر فاذا طهر ذلك وصار خلا الما طاهرا وان  
تفسخت الفارة فيها كان الخمر نجسا لان ما فيها من اجزاء الفارة لم يصير خلا  
سروقة وقعت فيها لا يباح اكملها لانها نجست بوقوع الخمر كما لو وقع فيها بول ولو  
انه حاد سا هذه المرقه قال لا حد ما لم يسكر لانها ليست بخمر حقيقة بل هي مطبوخة  
حال ما شرب والخمر هي التي من ما العنب ويكون شرب دردي الخمر لان فيه اجزا  
الخمر فلا يمتنع شربه وان جعل ذلك في خال فلا باس به لان ما فيه من اجزا  
الخمر يصير خلا ولا باس ببيع العصب من يتخذ خمر ابي حنيفة رحمه الله  
عليه السلام لا يكره اذا باع من ذمي ثمن لا يشتريه المسلم بذلك اما اذا وجد مسلما  
يشتريه بذلك الثمن يكره اذا باع من يتخذ خمر وهو كالباع الاكرم ولو لم  
ان المشتري يتخذ العنب خمر لا باس به اذا كان قصده من البيع هذا اذا كان  
يكره نية تحصيل الخمر يكره وان كان نية تحصيل العنب لا يكره ولا فضل  
ان لا يبيع العصب من يتخذ خمر خابية من خمر صبي في نهر عظيم مثل الغرات



او اصغر منه ورجل اسفل منه يتوضا به ذلك الماء او يشرب منه ان كان لا يوجد في الماء  
 طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها يباح الشرب والتوضي وان كان يوجد شيء من ذلك لا يباح  
 كما لو وقعت نجاسة اخرى في ماء جار ان كانت النجاسة غالية على الماء بان تغير لونه او طعمه  
 او ريحه يكون نجسا لقوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير طعمه اولونه  
 او ريحه وان لم يجد شيئا من ذلك كانت النجاسة مغلوبة ولو صب الخمر في قدح من  
 الماء وماركه يخلص بعضه الى بعض لا يحد شرب ذلك الماء لانه ما قيل وقعت  
 فيه نجاسة فينتجس كما لو وقع فيه بول فان شربه ان كان لا يوجد فيه طعم الخمر  
 ولا لونها ولا ريحها لا يحد وان كان يوجد شيء من ذلك يحد لان الماء مغلوب  
 فكان هو شارب خمر وان الفسقة يشربون الخمر هكذا فلم يجد ينتجس هذا الشرب  
 في عادة الفسقة ولو طرح الخمر في رحبان فقال له سوسن هي ياخذ الخمر راحيته  
 ثم يباع فانه لا يدرهن بها ولا يتطيب بها ولا يجوز بيعها وان لم يبق راحية  
 الخمر لانه خمر فلا ينتجس بها ولا يجوز بيعها ولا يبيك منها ويجوز بيع ورق الرحيات  
 كما يجوز بيع الثوب النجس وكبر المرأة ان تستشط بخمر لان الانتفاع بالخمر هدام  
 لا ينتفع بوجه قال صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شرب الخمر هم بيعها والانتفاع  
 بها وكذا لا يستقي الدواء بها ولا يبل بها الطين لانه انتفاع بها فان سقي ساء  
 وذكر من ساعته اكل لحم لان الخمر في مال هذا لا يؤثر في اللحم ولو اعتاد من  
 شرب الخمر وصارت بحال يوجد ربح الخمر في لحم يكون حلالا له فتجسس عشرة ايام  
 والدجاجة ثلاثة ايام والبيعر شهر والبقر عشرة من يوم ما يذبح فيؤكل وذكر  
 في بعض الروايات السائة اذا كانت كل النجاسات تحبس اربعة ايام والبقر  
 والبيعر عشرة ايام وذكر الكرخي عن اصحابنا رحمهم الله انه لا يحمل للانسان  
 ان ينظر للخمر على وجه التلمي وان سل به الطين ويستقي به الحيوان وكل هذا  
 الميتة لا يطعم فلا به لان ذلك انتفاع بها قطرة من خمر وقعت في خابية  
 فيها ما ثم صب ذلك الماء في دهن الخل قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله يفسد  
 الخل بوقوع الماء النجس والماء لا يتحلل وهي نجس وقال بعضهم لا يفسد  
 الخل وهو الصحيح لان الماء كان نجسا بعينه بل لجوارحه الخمر فاذا تحلل

الخمر

الخمر بوقوعه في الخل زال الجوارحه فبعود الماء طاهرا كالرغيف اذا وقع في خمر ثم  
 في خل يطهر وكذا الرغيف اذا خبز بخمر وقع في خل والثوب اذا وقع في خمر  
 ثم في خل فانه يطهر بخلاف الدقيق اذا عجن بخمر وخبز فانه يكون نجسا  
 ولا يطهر لان ما في العجين من اخرا الخمر لم يصير خسلا بالخبز فلا يطهر رجل  
 خاف على نفسه من العطش يباح له ان يشرب الخمر بقدر ما يندفع به ذلك العطش  
 عندئذ ان كان الخمر يرد ذلك العطش لما يباح للمضطر تناول الميتة والخمر يرد ذلك الرجل  
 اذا اكره على شرب الخمر يباح له ان يشرب ولو صب الخمر في خمر خمر في قتل كان مباحا  
 وكذا لو عسر وخاف على نفسه من ذلك ولا يحد ما يزيل به الا الخمر يباح له شربها  
 فكذلك اذا شرب للعطش المهلك يباح له دفع العطش وان كان يزيد به العطش في  
 الثاني الا انه لا يشرب الا مقدار ما يكفيه ويرويه ولا يشرب الزيادة على الكفاية  
 كما مضطرا اذا وجد ميتة يباح له من مقدار ما يسد رمقه ولا ياكل الزيادة على ذلك  
 فلو ان المضطر شرب من الخمر مقدار ما يرويه فسكرا لا حد عليه لان السكر  
 حصل بالباح فان الشرب من مقدار ما يلقيه مباح فلا يجب به الحد فان شرب  
 مقدار ما يرويه وزيادة ولم يسكر فلو ايسر في ان يزيله الحد كما لو شرب  
 هذا القدر حالة الاختيار ولم يسكر رجل خاف على نفسه من العطش ومع  
 رفيقه ما كثير فاني ان يعطيه فانه يقاتله بما دون السلاح ولا يقاتله بالسلاح  
 كما لو منع منه الطعام حالة المحنة هذا اذا كان الماء مع الرفيق كثيرا فان لم يكن كثيرا  
 فهو على وجهين احدهما ان يكون الماء مقدار ما يرد رمقه او كان يكفي رشف  
 احدهما فان كان يكفي لرد رمقه ما كان للمضطر ان ياخذ منه البعض ويترك البعض  
 وان كان لا يكفي الا لحددهما فانه يترك الماء على المالك رجل عليه دين فقضاه  
 من ثمن الخمر ان كان الغريم مسلما لا يحمل اخذ ذلك منه وان كان الغريم  
 ذميا يحمل لان الغريما اذا كان مسلما لا يملك ثمن الخمر فلا يحمل به قضاء  
 الدين وانما اذا كان ذميا يملك ثمن الخمر فيصير به قضاء الدين خمر وقعت في حطة  
 كره الكاهن قبل ان يغسل لا تحفأ نجست فان غسلتها طحنت ان كان لا يوق  
 فيه طعم الخمر ولا ريحها لا باس بالكلها هذا اذا لم تكن الحنطة منتفخة وان



كانت مستغفلة **قال ابو يوسف** رحمه الله يغسل تلك مرات ويجفف في كل  
مرة فيظهر وقال محمد رحمه الله لا يظهر ابدا واللم اذا تنجس قال ابو يوسف رحمه الله  
يعني ثلاث مرات بما طاهر وروى كل مرة فيظهر وقال محمد رحمه الله لا يظهر استبا  
ويكن الاحتقان والاكتمال بالحذر وكذا الاقطار في الاحليل وانا يجعل في  
السحرة فالحاصل انه لا ينتفع بالحذر الا اذا تخلل فيشفع به سوا صار خلا  
بالعاجة او بغير معالجة عندنا خلا للشافعي رحمه الله واما الشراب الثاني من  
العنب فهو الباق وهو ما العنب اذا طبخ اذني طبخة يحل شربه مادام حلا  
عنه الكل واذا غلا واشتد وقذف بالزبد يحرم قليلا وكثيرا لا يفسد شربه  
ولا يكفر مستحله ولا يجد شربه ما لم يسكر منه **وقال الشافعي**  
رحمه الله يجد لشرب قطرة منه واختلفت الروايات عن اصحابنا رحمه الله عليه  
في نجاسته انما غليظة او خفيفة وقال محمد رحمه الله كل ما يحرم شربه اذا اضاف  
الغوب اكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلاة فيكون الباق نجاسة  
غليظة وكذا روي هشام عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما وحكي  
عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه قال على قياس قول ابي  
حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما يكون نجاسة خفيفة يعتبر فيها الكثير  
وهكذا روي المعلى عن ابي يوسف رحمه الله عليهما واما بيع الباق فيجوز في قول  
ابي حنيفة رحمه الله عليه ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما  
والثالث من اشربة العنب النصف وهو ما العنب اذا طبخ حتى ذهب نصفه  
مادام حلا يحل شربه واذا غلا واشتد وقذف بالزبد لا يحل شربه  
عندنا وقال اصحاب الطواهي يحل وحكمه حكم الباق وكذا اذا زاد على النصف فحكمه  
حكم النصف في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله في المواد اذا كان  
المذهب الاكثر من النصف فحكمه حكم المثلث والشراب الرابع من العنب  
هو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه مادام حلا يحل شربه عند الكل  
واذا غلا واشتد يحل شربه في قول ابي حنيفة وابي يوسف الا  
رحمة الله عليهما لا يستعمل للطعام والدواوي والتقوي للطاعة دون الله

واللعب ويحرم القدر السكر منه وهو الذي يعلم يقينا ان لم يعلم به اليقين الرابع  
انه يسكر وعلى قول محمد والشافعي رحمه الله عليهما لا يحل شربه الا ان  
منه محمد رحمه الله لا يحرم ما لم يسكر منه وعلى قول الشافعي رحمه الله يحرم  
لشرب قطرة منه كانه الخمر لمحمد والشافعي رحمه الله عليهما قوله صلى الله عليه وسلم  
كل مسكر حرام وقوله صلى الله عليه وسلم ما اسكر كثره فقليله حرام ولا يبي حنيفة  
وابي يوسف ما روي ان رجلا اتى عمر رضي الله عنه ما اشبه هذا بطلا الا بل فيه نصفه  
قال الرجل يطبخ العصير حتى يذهب ثلثاه وبقي ثلثاه فصب عمر رضي الله عنه امسا  
ولم يرد ثم قال فبما ان الصامت ثم قال عمر رضي الله عنه اذا راىكم شرابكم  
فاكسروا به بالمرأى عن عمر رضي الله عنه اذا ذهب ثلثاه العصير ذهب حرامه وريحه  
وما روي من الحديثين روي عن ابراهيم النخعي رحمه الله ما يرويه الناس كل مسكر  
حرام فهو حرام لم يثبت انما الثالث كل مسكر حرام وكذا ما يرويه الناس ما اسكر كثره وقليلا  
فلم ليس ثبات ابراهيم النخعي رحمه الله كان صير الحديث ولو طبخ العصير حتى ذهب  
ثلثه وبقي ثلثاه ثم قطع عنه النار حتى يبرد ثم اعاد عليه الطبخ حتى ذهب نصف ما بقي  
وصار المذهب من العصير ثلثاه قال في الاصل ان اعاد عليه الطبخ قبل ان يقلى  
العصير ويغير لا بأس به لانه ذهب ثلثاه بالطبخ فتم الطبخ قبل ثبوت الحرمة  
ولوانه قطع عنه النار بعد ما ذهب ثلثه فعلى العصير وتغير ثم اعاد عليه الطبخ  
لا خيرة لان الطبخ الثاني وحده بعد ثبوت الحرمة فلا يغير الطبخ كما لو طبخ الخمر  
ولو طبخ العصير حتى ذهب ثلثاه احراسه وبقي خمساه فقطع عنه النار فلم يبرده حتى  
نفس تمام الثلثين فلا بأس به قال الشيخ الامام الراشد المعروف بمجاهد رحمه  
الله لان ما ذهب بعد قطع النار قبل ان يبرد بخار النار وما دلتها ولو ذهب بخار  
الشمس لا بالثاني فانه قالوا باباحة الشمس وهو ان يجعل العصير في طست  
اناء ووضع فيه الشمس حتى انتفض منه الثلثان بخار الشمس يجوز شربه لان المقصود  
ذهاب الثلثين ولا فرق فيه بين ان يذهب ثلثاه بخار النار او بخار الشمس وعن ابي  
يوسف رحمه الله اذا طبخ العصير حتى ذهب منه اقل من ثلثيه فقطع عنه النار وبرد  
ثم طبخ حتى تمام الثلثين لا خيرة فيه وقال محمد رحمه الله لا بأس به وعن محمد رحمه الله



اذا طبخ العصير فلم يذهب عنه ثلثاه فقطع عنه النار وبرد ثم اعيد الطبخ ان كان بعد  
ما قطع عنه النار زمان يغلي العصور من غير نار فلا خير فيه وان كان لا يغلي فيه ذلك  
القدر من الزمان فلا بأس به والصحيح ما قال في الكتاب انه اذا اعيد النار بعد ما غلي  
العصير وحرم لا يجعل سريه العصور اذا طبخ بعد ما غلي واستد وقدف بالزبد فذهب  
ثلثاه بالطبخ وبقي ثلثه لا خير فيه لان هذا طبخ بعد ثبوت الحرمة فلا يفيد فاع  
سريها ولم يسكر قالوا ينبغي ان لا يجد لانه لم يشرب الخمر حقيقة وذكر ان فيما سكر  
الخمر من الا شربة لا يجد ما لم يسكر اذا صب الماء على المثلث هرق ما دام حملوا يحمل شربة  
في قولهم فان غلي واستد وقدف الزبد فان طبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء ثم غلي  
واستد حل شربه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله بلا خلاف بين المسايخ  
وان لم يطبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء اختلف فيه المسايخ حكى عن الشيخ الامام  
ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه قال يسترط ان يطبخ اذ في طبخة وغيره من المسايخ  
قال لا يسترط ذلك والافضل ان يطبخ اذ في طبخة ليكون قول كل المسايخ وجعلت  
عشر دوارق عصير في قدر فطبخ فغلي وقدف بالزبد فجعل ياخذ ذلك الزبد  
وجمعه في قدر وكان رورقا لم يطبخ الباقية بعد ذلك حتى عمل قال في الكتاب يطبخ  
الباقية حتى يبقى ثلاثة دوارق وهو ثلث الباقية بعد الدوارق الذي اخذ من الزبد  
لان ما اخذ من الزبد جعل كان لم يكن لان الزبد ليس بعصير وصار كانه  
صب فيه دوارق من ماء وثم لا يعتبر الماء وانما يعتبر ان يذهب من العصور ثلثاه  
في طبخ ثلثاه كالوكان المائي تسعة دوارق عصير في طبخ حتى يذهب ثلثا في  
التسعة ويبقى ثلثة دوارق كذلك همنا وكذلك ان اخرج منه دوارق بين  
طبخ حتى يذهب ثلثا في الباقية وذلك خمسة وثلث ويبقى دوارق وثلثي دوارق لاما  
اخرج من الزبد جعل كان لم يكن فانه لم يصب في القدر من العصور الا ثمانية  
دوارق وذلك خمسة وثلث فيبقى دوارقان وثلثي دوارق وان اخرج دوارق  
من الزبد وذهب في غليانه دوارق عصير فانه يطبخ الى ثلث ما بقي بعد  
اخراج الزبد وذلك ثلثة دوارق لان ما ذهب من الزبد يصير كان لم يكن  
يبقى تسعة في طبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك ستة ويبقى ثلثة وهو ثلثة لانا

ما ذهب

ما ذهب بالغليان من العصور معتبر وما اخذ من الزبد غير معتبر وعن ابي يوسف  
ومحمد رحمه الله رجل ثلث في قدره عشرة دوارق عصير وعشرين دوارق ماء  
وانما ذهب فانه ينظر ان كان يعلم ان الماء يذهب ولا وقد يكون الماء اسرع ذوبا  
من النار لانه ارق والطف من العصور فان كان كذلك يطبخ حتى يذهب كل الماء  
اولا ثم يذهب ثلثا العشرة وذلك ستة وثلثان ويبقى ثلثة وهو ثلث  
وثلث وذلك تسع الجملة وانما يعرف ذلك بان يجعل كل عشرة من الماء على ثلثة  
اسم يحتاجنا الى ان يجعل عشرة دوارق عصير على ثلثة اسم يحتاجنا الى الثلث  
والثلثين فيكون الماء ستة من تسعة فيجعل ذلك فان لم يكن بقي الباقي من العصور  
ثلاثة اسم في طبخ حتى يذهب ثلثاه فقد ذهب من الجملة مرة ستة ومرة  
اثنا عشر فقد ذهب ثمانية اسم بقي اسم واحد وهو تسع الجملة وهو في الحاصل ثلثة  
دوارق وثلث لان العصور صار على ثلثة اسم كل اسم من ثلثة دوارق وثلث وان  
كان العصور مع الماء يذهب انما يجب ان يطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك عشرون  
وبقي ثلثة وذلك عشرة لانه في بقية عشرة كان ثلثاه ماء وثلثة عصير  
اذا كان يذهب انما يكون ثلثة وثلث عصير وقد كان العصور عشرة ولم  
يبقى الا ثلاثة فيجعل فكان محمد رحمه الله علم ان العصور في نوعين منه ما لوصب  
الماء فيه ويطبخ يذهب الماء اولا ومنه ما اذا صب فيه الماء يذهب انما فصل الجواب  
وبفصلا وحاصل الجواب ان المائي كان اسرع ذوبا بالنار يطبخ حتى يبقى ثلث  
العصور ان كانا يذهب انما فانه يطبخ حتى يبقى ثلث الكل وهذا يخرج اكثر  
مسائل طبخ العصور واذا طبخ الرجل عصيرا حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثاه ثم جعل منه  
الثلثين فان كان جعل قبل ان يغلي وينقص بان كان ملوا او قارصا لا بأس  
بذلك لان الطبخ وجد بعد ثبوت الحرمة وقد ذكرنا ان الطبخ بعد ثبوت الحرمة  
لا ينفع والمشمس هو الذي وضع في الشمس حتى يذهب ثلثاه بالشمس فهو بمنزلة المثلث  
الذي ذهب ثلثاه بالنار عنه فلو طبخ العنب حتى نضج ثم عصر وترك حتى استد  
وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لا بأس بشربه وقال الشيخ الامام المعروف  
كواهر زاده رحمه الله العنب بمنزلة الزبيب اذا طبخ اذ في طبخة لا بأس به وقال



وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجزى شرب المستدم حتى يذهب ثلث الماء الذي كان في العنب  
وعليه الفتوى والمتخذ الخامس من العنب البخج واختلفوا في تفسيره قال الحاكم ابو محمد  
الكوفي رحمه الله هو عصير العنب يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان حتى يذهب ثلثاه ويبقى  
ثلثه فيكون اذا هب من العصير اقل من الثلثين يحل شربه مادام حلوا واذا غلا واشتد  
وقذف بالزبد يحرم قليله وكثيره وهو النجم هوري سوا وقال بعضهم البخج ما وجد في  
وهو ان يصب الماء على الثلث ويترك حتى يشتد وقال له ابو يوسف للشرع ما استعمله ابو  
يوسف رحمه الله وهل يشترط لا باحة هذا ان يطبخ اذ في طبعه بعد ما صب عليه الماء قبل  
الغليان والشدة اختلفوا فيه على نحو ما ذكرنا في الثلث فان غلي فيه اشتد حل شربه مالم  
يسكر منه فان سكر منه حيد وقال الشافعي رحمه الله يحيد بتناول قطرة منه وانما النجم هو  
فهو المتخذ من ماء العنب اذا صب عليه الماء وطبخ اذ في طبعه مادام حلوا يحل شربه عند الكل  
فان غلي واشتد وقذف بالزبد فهو المادق في الحكم سوا فان صب الماء على سوله بعد ذلك  
وعصر واستخرج الماء فغلي واشتد ما يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال بعضهم حكمه  
لا يكون حكم الخمر واما المتخذ من الزبيب فينبغي ان ينقع وينبذ ما ينقع الزبيب ان ينقع في  
الماء ويترك اياما حتى يستخرج الماء حلاوة مادام حلوا يحل شربه عند الكل فاذا غلي واشتد  
وقذف بالزبد حكمه عندنا حكم المادق في جميع الاحكام واما نبذ الزبيب فهو الذي من  
ما الزبيب يطبخ اذ في طبعه مادام حلوا يحل شربه عند الكل فاذا غلي واشتد وقذف  
بالزبد حكمه حكم الثلث من العنب في جميع الاحكام واذا طبع ينقع الزبيب اذ في طبعه  
مادام حلوا يحل شربه واذا غلي واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله وكثيره في قوله  
محمد والشافعي رحمه الله وهو كما لعصير وقال ابو يوسف رحمه الله يحل شربه  
مالم يسكر فاذا اسكر يحرم القدر المسكر وهذا ليس كما لعصير بل لانه لا يفسق شراب  
النقيع ولا يحل مالم يسكر وروي همام عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله نقيع التمر  
والزبيب اذا غلي واشتد وقذف بالزبد مالم يذهب ثلثاه بالخج لا يحل قال  
الفتية ابو جعفر فيمن ان يكون في المسيلة روايتان ويحتمل ان يكون في المسيلة روايتان  
ويحتمل ان يكون في رواية واحدة وانما الجواب لاختلاف الموضوع موضوع ما ذكر  
في ظاهر الرواية اذا كان الماء الذي في التمر والزبيب قليلا ويكون في الخلطة

نيل

قبل الطبخ مثل العصفور واذا طبخ اذ في طبعه يلتحق بالثلث وموضوع ما ذكر في الروايات  
اذا كان ذلك الماء كثيرا فيكون في اللطافة والرقعة قبل الطبخ مثل العصير فيشترط فيه  
ذهاب الثلثين واما المتخذ من التمر ثلثه السكر والفصيح والنبذ فالسكر هو الذي  
من ماء التمر والفصيح وهو الذي من ماء البسر المذنب مادام حلوا يحل شربه بلا خلاف  
فاذا غلا واشتد وقذف بالزبد حكمه حكم الباق في جميع ما قلنا واما النبذ هو ما  
التمر والبسر المذنب يطبخ اذ في طبعه مادام حلوا يحل شربه بلا خلاف فاذا غلي واشتد  
وقذف بالزبد حكمه حكم الثلث في جميع ما قلنا على قول ابي حنيفة وابي يوسف  
الاخر يحل شربه للتداوي والتقوي واستمر الطعام دون اللهو واللعب والسكر  
وعلى قول محمد والشافعي لا يحل لانه مسكر ولا في حنيفة وابي يوسف الاشار  
التي وردت في اباحة النبيذ السدي قوله لا وفلا ذكرها محمد في الكتاب وعن ابي  
حنيفة رحمه الله انه قال من شربا يبط السنة والجماعة ان لا يحرم النبيذ الحر لان في  
تخرجه تفسيق كبار الصحابة رضي الله عنهم وعن ابي حنيفة رحمه الله انه قال لا حرم  
النبيذ السدي ديانة ولا شربه مروت اجمع كبار الصحابة على اباحة النبيذ  
واحتاطوا في شربه لا حلا لاختلاف وكذا ذلك السلف بعدهم انه كما قلنا  
يشربون النبيذ الحر حكم الضرورة لاستمرار الطعام فاما المتخذ من سوي التمر والعنب  
هو التمر والعنب نحو التمر والسكر والفاسد والحبوب والمسل والمخضبة والسمير والذرة  
وما شبه ذلك مالم يشتد يحل شربه بلا خلاف فاذا غلا واشتد وقذف بالزبد  
فان كان طبع اذ في طبعه يحل في قول ابي حنيفة وابي يوسف واختلف المتأخرون  
في قول محمد منهم من قال يحل شربه مادون المسكر ومنهم من قال لا يحل اصلا وحكا  
عن القاسم الامام ابي جعفر انه قال وجدت رواية عن محمد انه قال اكرهه هذا  
اذا طبخت الا شربة اذ في طبعه فاما اذا لم يطبخ وعلي واشتد فيروايتان عن ابي  
حنيفة وابي يوسف في رواية يشترط لا باحة اذ في طبعه وفي رواية لا يشترط ذلك  
فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والقبح الا في حرام بالاجماع واختلف في وجوب  
المد اذا سكر قال الفتية ابو جعفر رحمه الله لا يجد فيما ليس من الحلال الخمر وما هو التمر  
والعنب كما لا يجد من البخج ولين الرمال وهكذا ذكره في الامية السرخسي رحمه الله



وقال بعضهم يحرق ويقتل ويقول الحسن بن زياد رحمه الله واما الالبان فلهذا المأكول حرام  
ولبن الرمال كذلك يقول ابي يوسف ومحمد وكثير في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
واختلفوا في كراهته قال بعضهم مكروه كراهة التنزيه لا كراهة التحريم وذكر شمس  
الاسمية السرخسي رحمه الله في اقتضاء الكلام انه مباح كالبنج وعلية السناخ رحمه الله قالوا هو مكروه  
كراهة التحريم الا انه لا يحذر ان زال عقله بذلك كما لو تناول البنج وارتفع اليقظة  
حتى زال عقله يحرم ذلك ولا يجد فيه **فصل في حد الشرب** اذا شرب قطرة من الخمر  
او سكر من الاشربة التي ذكرنا انه يوجب الحد فانه يحذر ثمانون سوطا في ازار واحد والمرأة  
في ثيابها ويضرب بالعقوبة الشرب والسكر نصف ما يضرب الخمر اذا شهد ثلثا هذان  
على رجل انه شرب الخمر وحده منه فان القاض يقبل شرا دتما وبيضا لهما عز ما هية الخمر  
وعن كيفية الشرب وعن زمان الشرب وعن مكانه اما يسأل عن ماهية الخمر حتى يعلم  
انها خمر حقيقة فان كل مسكر يسمى خمر اجمالا ويسأل عن كيفية الشرب حتى يعلم انه شرب  
حتى يعلم انه شرب طوعا او مكرها وعن زمان الشرب حتى يعلم ان العمد لم يتقدم  
فانه لو مضى شرب من وقت الشرب لا تقبل شهادتهما على الشرب الا اذا اتوا به  
عن مكان بعيد فان متقدم العمد وانقطاع الدارجة لا يمنع قبول الشبهة ويسأل  
عن المكان لانه لو شرب في دار الحرب لا يقيم عليه الحد فنيستقضي القاض في السؤال عما  
ذكرنا احتيالا لدرء الحد فان بيننا ذلك جلس القاض حتى يسأل عن العدة ولا يقضي  
مظاهرا لعدالة في حديثنا ويجيبه الى ان يظهر عدالة الشهود فاذا ظهرت عدالتهم  
يقام عليه الحد هذا اذا اتى به وخرج الخمر وحده منه فان لم يوجد وقد اتى به من  
مكان لا يجد عليه الحد يقول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله لان عندهما قيام الدارجة  
شروط وعند محمد رحمه الله ليس بشرط لقبول الشبهة وانا اتى به من مكان بعيد  
تقطع الدارجة في تلك المسافة لا يسترط الدارجة وان اتى برجل واحد فاقول  
شربت الخمر او قال سكرت من الشراب لا يجد في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
ولا يصح اقراره لان عندهما وجود الدارجة شرط وعند محمد ليس بشرط ولا يجد  
الا حرم من سوا شهد عليه الشهود او اشار بما هو اشارة معروفة يكون ذلك اقرارا  
في المعاملات لان الحد لا تثبت بالشهادات ويجادل اعمى ولو قال المشهود مشرب

الخمر

الحد فثبت بها او قال لم اعلم انها خمر لا يقبل ذلك منه لانه يعرفها بالرائحة والذوق  
من غير ابتلاع وان قال ظننتما نبينا بقبول منه لان غير الخمر بعيد القليان والسترة  
تشارك الخمر في الذوق والرائحة ولو قال الكرهت عليه لا يقبل منه لان الشهود  
يشهدون عليه بالشرب طائعا لو لم يشهدوا بذلك لا تقبل شهادتهم فلو قبلنا قوله  
كان يكل من شهد عليه الشهود بالشرب ان يقول كنت مكرها فارتفع الحد ولا  
يقام الحد على المريض ما لم يبرأ ويحبس الى ان يبرأ فاذا برأ يقيم عليه الحد فان كان موصيا  
البر يقيم عليه الحد ليجال على وجهه لا تخاف منه التلف ولم يقيم الحد على الحامل ما لم تضع  
هملها وتخرج عن النفاس واذا اقر السكران انه سكر من الشرب لا يصح اقراره  
وان كان موحده منه راحة الخمر لان اقرار السكران بالحدود الخالصة لله تعالى  
باطل وتكلموا في السكران واصح ما قيل فيه ما ذكر محمد رحمه الله في الكتاب انه  
اذا كان كلامه مختلط لا يقيم منطقا لا جوابا ولا ابتداء وهو سكران وبه افقي  
المشايع فان كان بعض كلامه مستقيما وبعضه غير مستقيم فان كان النصف  
مستقيما والنصف غير مستقيم لا يقيم عليه الحد لان السكران يتم فان كان اكثر  
كلامه غير مستقيم لم يذكر محمد هذاه الكتاب وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال  
هو سكران يقيم عليه الحد واعتبر الخالب كما قال في المجنون اذا كان اكثر كلامه  
غير مستقيم يحكم بجنونه فاذا شهد احد الشاهدين انه سكر من الخمر وسأله  
الاخر انه سكران من السكر او من النبيذ لا تقبل شهادتهما ولا حد على الصبي  
اذا شرب الخمر او سكر واذا كان يحن ويغني ان شرب في حال جنونه  
لا حد عليه كالصبي وان شرب في حال افاقته يجزى قوم يشربون النبيذ  
فاتي بهم فسكر البعض دون البعض فشهد عليه الشهود بذلك فمن كان  
منهم سكران كسب حتى يصحوا ثم يقيم عليه الحد ومن لم يكن سكران لا حد  
عليه ولكنه يعزر ذكر في الكتاب رجل من اهل الكوفة يوحده في بيته  
الخمر وهو فاسق او يوحده القوم بمحبة حين على الشرب ولم يبرأهم احد  
يشربون غير انهم قد جلسوا مجلسا من يشرب او كان يوحده معزة كرم من خمر  
فانه يضرر لانه ظهر منهم اما زات العزم على العناد فانه معصية لا حد فيه فيعزر



وكذا القيمة اذا افطر في رمضان شهد بعزرو يجب بحد ذلك اذا كان بخلافه عور  
الي الا فطار ثانيا وكذا المسلم يبيع الخمر او ياكل الربا ولا يرجع عنه فانه كعزرو  
وكذا المغني والخنثى والتاخي بعزرو يجب بحد ث ثوبته وكذا المسلم اذا ستم الذي  
يعزرو لا نه ارتكب معصية لم يجب فيه الحد بعزرو والمسلم اذا شرب الخمر او سكر من غير  
خمر ثم ارتد والعباد بالله ثم اسلم فانه يقام عليه حد الزنا وحد السرقة وجميع انواع الحد  
الا حد الشرب لان الكفر لو كان مقارنا للشرب فاذا اعتزض او لي بخلاف سائر الحدود  
فان باسباب الحد ودينه ردة لا يقام عليه الحد للشرب والسكندر قلنا وما سوي  
حد الشرب والسكران باسباب سبب ردة قبل ان ياخذ الامام لا يقام عليه حد  
حد الاحد القذف وان باسباب الحد ردة بعد ما اخذه الامام وصار بحال  
لا يمكنه الذهاب الي دار الحرب وكان بمنزلة الذي سائر الحد واد الشرب الخمر والشكر  
في قول ابي يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله لا يقام عليه حد ما الا حد  
القذف **فصل في تصرفات السكران** السكران من الخمر والاشربة المتخذة  
من التمر والذبيب نحو البسر والمثلث وغيره عند فائقة تصرفاته كالطلاق  
والعتاق والاقراض بالدين والعين وتزويج الامة الصغيرة والامن الصغير  
والاقرض والاستقراض والهبة والصدقة اذا قبضها الموهوب له والمتصدق  
عليه وبه اخذ عامة المشايخ رحمه الله وقال مالك وهو اخذ قول الشافعي رحمه الله  
لا يصح تصرفاته وبه اخذ الطحاوي والكوفي وعن ابي بكر بن ابي اسيد رحمه الله  
انه قال ينفذ من السكران كل تصرف سجد مع الحمل ولا يبطله الشرط الفاسد  
فلا ينفذ منه البيع والشراء ينفذ منه الطلاق والعتاق والاقراض بالدين  
والعين والهبة والصدقة وتزويج الصغير والصغيرة واما ردة لا تصح عند تالان  
استحسانا وتصح قياسا لان الكفر واجب العمى والانعدام لا واجب التحقيق ولهذا  
لو جري على السكندر كالة الكفر خطا لا يكفر اذا كان السكران من الشراب المتخذ  
من اصل الخمر نحو التمر والعنب والذبيب واما السكران من المتخذة من العسل والثمار  
والحبوب اختلف المشايخ فيه وهو كما خلا فيهم في وجوب الحد من قال بوجوب الحد  
في السكر من هذه الاشربة يقول ينفذ تصرفاته ليكون زجر له ومن قال لا يجب الحد  
بهذه

في هذه الاشربة وهو قول الفقيه ابو جعفر ومحمد بن اسمعيل السرخسي يقول لا ينفذ تصرفاته  
لان نشاطه تصرف كان للرخص فاذ لم يجب الحد عندهما رخصا لا ينفذ تصرفاته وان زال  
عقله من البسج فطلق ان علم حين تناوله البسج انه يبيع الطلاق وان لم يكن عالما لا يبيع  
الطلاق وعن ابي يوسف ومحمد رحمه الله لا يبيع من غير فصل وهو الصحيح وكذا لو شرب سيرا  
طوافا لم يوافق فذهب عقله فطلق قال محمد رحمه الله لا يبيع طلاقه وعليه الفتوى هذا  
كله في السكران اذا شرب طابعا فان شرب مكرها فنفذ طلاق اختلف المشايخ فيه  
والصحيح انه لا يقع كما لا يجب الحد وعن محمد رحمه الله انه يبيع والصحيح ما هو الاول والذي  
شرب بغير راسخ زال عقله فطلق او اعتق لا ينفذ تصرفاته وان زال عقله بالمعصية  
لا يحتاج الي سرع الزجر وكالا يجب عليه الحد لا ينفذ تصرفاته **كتاب**  
**العصب فصل فيما يصير به للز غاصبا وصانعا** ثوب لرجل به يده شرب  
به رجل فحذبه صاحب الثوب فخرق قال محمد يضمن المتسبب نصف قيمته وان كان  
الذي حذبه هو المتسبب الذي ليس له الثوب يضمن جميع القيمة ولو غصص رجل ذراع  
انسان فحذبه صاحب اليد يده فستقط اسنان ذلك الرجل وذهب لحم ذراع هذا  
فدية الاسنان هدر ويضمن العاصم ارض ذراع هذا ولو جلس رجل على ثوب رجل  
وصاحب الثوب لا يعلم فقام صاحب الثوب فانشق الثوب من جلوس الجالس  
كان على الجالس نصف ضمان الشق يضمن نقصان الشق وعن محمد رحمه الله في  
رواية يضمن نقصان الشق والاعتقاد على هذه الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله حذر  
وضع كل واحد منهما حرج في الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكسرتا  
جميعا قال يغم كل واحد منهما حرج في الطريق فتدحرجت احدهما صاحبه وعن  
محمد رحمه الله رجل وضع في الطريق حرج في ذنبه او ليس فيه شيء ورجل اخر وضع حرجه  
اخرى في الطريق فتدحرجت احدهما فاصابت الاخرى وانكسرا جميعا قال  
يضمن صاحب الحرج القائمة اليه لو تدحرج قيمة الحرج اليه تدحرجت ومثل  
ما كان فيه من الزيت لا يفاه بمنزلة حجر وضع في الطريق فما عطبه يضمن فاما  
اليه تدحرجت فالحاجين زالت عن موضع فتدحرج صاحبها عن الضمان رجل  
في يده دراهم ينظر اليها وقع بعضها في دراهم غيره واختلطت كان الذي وقع



الدرهم من يده غاصبا ضامنا وهذه حياثة منه وان لم يتعد رجل غصب من رجل بيضة  
واودعه المعضوب منه بيضة فحقت وجاهية عليهما فخرجت فرختان ففرخ الودعة  
لصاحب الودعة وفرخ الغصب للغاصب فعليه ضمان البيضة التي غصب رجل  
جاء الى خمر انسان فصب منها خلا فصار الخمر خلا وما نقصان قال لصاحب الخمر ان ياخذ  
نصف الخمر وعن اي القاسم رحمه الله رجل غصب حملا وجعل فيه صب من  
خلافه عنده حية صا والخمر خلا قال يكون الخمر للغاصب قياتسا وقال الفقيه ابو الليث  
رحمه الله قيل لان الخمر يكون بينهما عليا قد دخلها لانه صار كانهما خلطا خلطهما  
قال وبه ناخذ ولو تخلل الخمر الغصب في يده الغاصب قال ابو بكر البلخي الخمر يكون  
للمغاصب ولو ان رجلا اراد ان يصب خمر نفسه فاخذ اخر فتخلل في يده كان  
الخمر للآخر رجل قد عدا على ظهر دابة رجل ولم يجر كها ولم يحولها عن موضعها حتى جاء  
رجل اخر وعقر الدابة فالضمان على الذي عقر دون الذي ركب اذ لم يترك من  
ركوبه وان كان الذي ركب الدابة حمدا ونعرا عن صاحبه قيل ان يعقر ولم يجر كها  
فما رجل اخر وعقرها فلصاحب الدابة يضمن ايها الشا وكذا اذا دخل الرجل دار  
انسان واخذ متاعا وحده فوضعا من وانا لم يحوله ولم يحمله فلا الا ان يهلك  
بفعله او يخرج من الدار وان اخذ المتاع من بيت وهو له الى بيت اخر من تلك  
الدار او الى صحر الدار وصاحب الدار مع غلما نه يسكن في تلك الدار فهلك المتاع  
في القياس يكون ضامنا وفي الاستحسان ان كان هذا الموضع في الخمر مثل الاول  
لا يضمن رجل تام عليا فلا ضمان انسان او جليس عليا بساط انسان لا يكون غاصبا  
لانه قول ابي حنيفة رحمه الله غصب الخمر لا يتحقق بدون الفعل والخمر  
فلا يضمن اذ لم يملك بفعله وكذلك رجل استاجر ارض انسان بمخطة فزرع  
المستاجر الارض حنطة وحصدها ورأسها فندع الاخران يرفعن في يعطيه  
الاخر فهلكت الحنطة في موضع لا يضمن الاخر لانه لم يحولها عن مكانها  
وذكرنا لما طفي رحمه الله رجل مركب دابة رجل دابة رجل يغيط فيه ثم نزل  
فماتت قال يضمن في رواية الاصل وعن اي يوسف رحمه الله انه لا يضمن دابة  
انه يضمن قال الناطقي رحمه الله الصحيح ان يحا قول ابي حنيفة رحمه الله لا يضمن

حتى يحول

حتى يحول عن موضع رجل غصب محولا فاستصغره وليس لبنا له قال الفقيه ابو بكر البلخي  
يضمن الغاصب قيمة المحول ونقصان الام او حب نقصان الام وان لم يفعل الغاصب  
في الام فعلا رجل خمر صوف غنم انسان غصبا قال ابو نصر رحمه الله ان لم ينقص  
من قيمة الغنم شيئا كان على الغاصب مثل صوفه وان نقص كان للمالك الخبير  
انما اخذ نقصان الغنم والصوف للغاصب وان شأنا اخذ مثل صوفه وقد نقصان  
الغنم لا من جهة الصوف رجل حمل على ظهر دابة انسان بغير اذنه حتى تورم  
لحم الدابة سمها صاحبها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله يتلوم ان اندمل الاضمان  
على اخذ وان نقص فان كان من الشق فكذلك وان كان من الورم يضمن الغاصب وكذا ان  
ماتت وان اختلفا فالقول قول الذي استعمل الدابة مع يمينه ان حلف بوري عن  
ضمان الدابة وكذا يبرأ من ضمان النقصان رجل صاع فوقعه فقلصه يمين يده  
فمناه رجل من بين يديه ان وضعه حيث تناوله فسرقت لم يضمن وان كانت  
اكثر من ذلك يضمن رجل بعث رجلا الى ما شئته لياقي بها فركب المأمور دابة الامر  
فقطعت الدابة قال ابو بكر البلخي ان كان بينهما انبساط في ان يفعل في ماله مثل  
هذا لا يضمن وان لم يكن ضمن رجل اصاب في زرعه قورين فساقتها الى مربيطة  
وظن انها لاهل قرينة فاذا ما لغير اهل قرنته فادان يربطها فدخل  
احدهما المربيطة وهرب الاخر فتبعه ولم يظفر به قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
ابن الفضل رحمه الله ان لم يقدر عليا ان يشتد عليا نفسه انه اخذ ما ليردهما  
عليا صاحبه لا يضمن فان كان ذلك في النهار ان كان الثور لغير اهل قرية  
كان حكمه حكم اللقطة ان ترك الاسها ومع القدره عليا انه ياخذ ليرده عليا  
صاحبه ضمن وان عجز عن الاسها كان عذرا وان كان الثور لاهل قرية فخرجه  
من زرعهم وساقه ضمن لان ما يكون لاهل القرية لا يكون له حكم اللقطة في  
الليل اما في النهار فحكم الغاصب فيه ضمن استمدا ولم يشتد قال ومقدار ما يخرج  
عن ملكه لا يكون مضمونا عليه وان ساقه ما ورا ذلك بنفس السوق يصير  
غاصبا ويصير مضمونا عليه الا اذا ساقها الى موضع يامن فيه رجل وجه جارية  
له الى الحاس ليبيعهها فمعه امرأة الحاس الى حاجة لها فمعه بيت قال الشيخ



الامام ابو بكر البجلي رحمه الله الضمان يكون على امرأة النحاس لا غير في قول ابي حنيفة  
رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله صاحب الجارية بالخيار ان شاء الزوج النحاس  
وان شاءت امرأة لان الا النحاس اجير مشترك ومن مذهب ابي حنيفة رحمه الله  
ان الاجير المشترك لا يصير ضامنا لما تلف في يده بغير فعله وعند صاحبيه  
يكون ضامنا رجل قلع ثالثة من ارض رجل وغرسها في ناحية اخرى في تلك الارض  
قال الشيخ الامام ابو نصر رحمه الله الشجر يكون للغارس وعليه قيمة الثالثة للمالك  
يوم قلع وان كان القلع يضر بالارض كان لصاحب الارض ان يجعل قيمة الشجر  
للمغاصب قيمة شجر ليس لها حق القرار رجل وطى امرأة ابية كرها وقال علمت  
المضاعف حرام بعد افساد النكاح وكان ذلك قبل ان يدخل الاب بامرأة فوجب  
للأمة على الاب نصف المهر قال ابو يوسف رحمه الله لا يرجع الاب على الابن  
بما ضمن لانه وجب عليه خد الرقاب لا يجزئ شيئا ولو ان الابن قبل ان يهرق  
وقال نحدثت فساد النكاح كان على الاب نصف المهر ثم يرجع بذلك على الابن  
لانه اكد ما كان على شترق السقوط بعد ثانيا فيرجع به عليه رجل بعث غلاما  
صغيرا في حاجة له بغير اذن اهل الكسائم الغلام فرأى الغلام غلاما يلعبون  
فانتهى اليهم وارفعي سطح بيت فوقع ومات منه الذي بعثه به حاجته  
لانه صار غاصبا بالاستعمال رجل قال لعبد العير ارتق هذه الشجرة وانثر  
المشمس لتاكلها انت فتعل ووقع من الشجرة فمات لا يضمن الا من لا يملكه  
ما استعمله لنفسه الميراث اذا جعل خاتم الرهن في خنصره فضاع ضمن لانه  
ليس لبنا معتادا فيصير غاصبا للخنصر اليمني واليسري منه سوالان من  
الناس من يجعلونه في اليمني وان جعله في البصري لا يضمن لان ذال حفظ  
وليس بليس وان جعله في خنصره فوق خاتم اخر لا يضمن قالوا الحمدان نعمتي  
السلاطين يحملون الخاتم فوق الخاتم فقال محمد رحمه الله انما يلبسه الختم انما الى ان  
هذا ليس بمعتاد فيصدق به التزني والحاصل ان الرجل اذا كان مع رجل بليس  
خاتمين للترتين يكون ضامنا رجل رفع قلنسوة من راس انسان ووضعها على  
راس رجل اخر فطرصها رجل من راسه وضاعت قالوا ان كانت القلنسوة مبرأ العين

من صاحبه

من صاحبه امكته ورفعه من ذلك الموضع لا يضمن الطارح لان ذاك بمنزلة الدرع على المالك  
وان لم يكن كذلك يكون ضامنا وقد مر قبل هذا في مثله انه اذا كان في موضع متمكن ضامنا  
من ان يرويه مده يده فيأخذ لا يضمن رجل دخل منزل رجل بامر واخذ اثنا من  
بيته بغير اذنه لينظر فيه فوقع من يده فانكسر قال الناطق رحمه الله لا يضمن ماله  
محمد عليه صاحب البيت لانه لا يضمن لادون دلالة ولو انه اخذ كوزا ليشرب منه فسقط  
من يده وانكسر لا يضمن ولو ان سوقيا يبيع اثنا فافذه انسان بغير اذنه  
لينظر فيه فسقط من يده فانكسر كان ضامنا لانه غير ماذون بذلك دلالة  
بملاقاة الاول لانه اذا بدخول المنزل اذن بذلك دلالة ولو ان رجلا تقدم  
الى اخوان يبيع الخروف فافذه عصاة باذنه لينظر فيه فوقع من يده على عصارا  
اخرى لا يضمن قيمة الماخوذة لانه اخذها باذنه ويضمن قيمة ما سواها لانها  
تلفت بفعله بغير اذنه رزق الشق فوجه رجل واخذه ثم تركه قالوا ان لم يكن  
المالك حاضرا يكون ضامنا لانه التزم المعط فاذا ترك ضمن وان كان المالك غاضرا  
لا يضمن لان هذا ليس بتضييع هبة اذا اخذ الزق وان لم يأخذه ولم يده منه  
لا يضمن وان لم يكن المالك حاضرا او عياله هذا لو سقط شيء من انسان فراه رجل  
ولو شق رجل زرق عير وفيه همن كجاء فاصابته الشمس فذا به اختلفوا فيه  
وذكر شمس الائمة السرخسي انه لا يضمن رجل قال لغيره كل هذه الطعام فانه  
طيب فاكل فاذا هو مسموم فمات لا يضمن كما لو قال لغيره سلك الطريق فانه  
ان سلك فافذه اللصوص لا يضمن رجل اقام البينة على رجل انه غصب  
منه هذه الجارية اليوم واقام رجل اخر البينة انه اغتصبها من مئة شي بر قال  
محمد رحمه الله في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله هي الذي اقام البينة على الوقت  
الاخر فيضمن المدي عليه قيمة الاول وفي قياس قول ابي يوسف رحمه الله  
في الذي اقام البينة على الوقت الاول ولا يضمن للاخر شي رجل علم به  
عشرة دراهم لرجل فافاه فوجدها القابض اثنا عشر ذك في النوادر  
ان قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله الزيادة امانة اذا هلك لا يلزمه  
ضامها وعلى قياس قول محمد وزفر رحمه الله يكون مضمونه وهو القياس



فلو ان القابض منه قد ربح من يرد مما عي صاحبها فله في الطريق قالوا ان المدينين تشارك  
القابض فيما بقي فيكون بسدس ما بقي وذلك ورسم وثلثا درهم لان كل درهم من  
المقبوض سدس سدس للدافع وحصة اسداس للقابض رجل دفع الدرهم الي فاقبل لينقد  
فغمر الدرهم وكسرت لو يكون ضامنا الا اذا قال له المالك استخر وهذا اذا كان في الكسور  
لا يروج رواج الصحاح وينقص بالكسور رجل اتلف عيار رجل بمصر عي باب واحد  
روجي خن او مكعب كان للمالك ان يسلم اليه المصراع الاخر ويضمن قيمته رجل اخذ  
من ارض انسان ترابا قالوا ان كان كذلك التراب قيمة في ذلك الموضع يضمن قيمة  
التراب سواء يكن به النقصان وبلا ارضه ولم يتكلم وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع  
ينظر ان انتقص به الارض ضمن النقصان والا فلا ولا يورى لكيس وقال بعضهم  
يوم يذ لك الراعي اذا خاف على سائة قد يجر ذكر في الاصل انه يضمن قيمتها يوم الذبح  
وقال الشيخ الامام الزاهد المعروف بحواشي رده رحمه الله انما يضمن اذا ذبح سائة  
يروجي حياتها فاما اذا اتفق بموتها ولا يروجي حياتها لا يضمن لانه ما مور من المالك بحفظها  
وذبحها في ذلك الحالة فقط وهو بمنزلة القصاب اذا سدر رجل سائة واضمحل فحيا  
انسان وذبحها لا يضمن ولو امر رجل بشاة لعينه قد اشتريت على الهلاك فذبحها يكون  
ضامنا لانه غير ما مورى بالحفظ وذكر في النوادر سائة لانسان سقطت وخيف  
عليها الموت فذبحها انسان كيلا يموت لا يضمن استحسانا لانه ما ذون دلالة  
وهو كما لو قدم سائة للاضيحة وربط رجلها للذبح فحيا اخرجه فجاءه عنه  
استحسانا رجل جوالق غيره في الطاحونة وكذا الوشدة الودع يبقى به زرعه  
فجاء رجل وفتح فوهة النهر وسقاه لا يضمن وكذا الرجل اذا جعل اللحم في القدر  
وصب فيه الماء فجاء اخر واوقد النار وطبخ لا يضمن ولو كان اللحم في الحلاق فجاء  
اخر واقاه في القدر وطبخه كان ضامنا الغاصب اذا استولى على المعصوم  
وهو من ذوات القيم في ضمن قيمته فانه ينظر ان كان ذلك الشيء يباع في  
السوق بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان يباع بالدينار فيقوم بالدينار  
وان كان يباع بمائة والراي فيه الي القاي في قضيه عليه بما كان انظر للمعصوم  
منه رجل غصب جارية فزني بها ثم ردها على المولي وظهر لها حبل عند الكوا

مولد

ولدت وماتت في الولادة او في النفاس فان عي قول ابي حنيفة رحمه الله ان كان ظهر الحمل  
منه المولي لا يقتل من ستة اشهر من وقت رد الغاصب ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب  
بمخلاف ما لو زني بجن فحبلت وماتت في الولادة او في النفاس فان لم لا يضمن الزاني  
سيار رجل غصب من رجل عبدا ثم ان المعصوم منه قال للغاصب اذهب به الي موضع  
كذا فبعه فذهب به الغاصب الي ذلك الموضع فطبطب في الطريق كان الغاصب ضامنا  
في حاله فلوان الغاصب استاجر العبد من المعصوم منه فبني له حايطة معلوما  
فان العبد يكون في ضمانه حتى ياخذ في عمل الحايطة واذا اخذ في عمل الحايطة بري  
عن الضمان وكذا اذا استاجر من المالك للخدمة رجل له كران من حنطة غصب  
رجل احد منها وذهبت منه ثمة ان المعصوم منه اودع الغاصب يضمن الكران الذي غصب  
ولا يضمن الود بغيره وكذلك رجل اخذ من كيس رجل فيه الغندرة خمس مائة فذهب  
بها ثم ردها بعد ايام ووضع في الكيس الذي اخذها منه فانه يضمن الخمسة التي  
اخذها لا غير رجل غصب دابة ثم ردها الي سربط المالك لا يبرأ عن الضمان وقال  
زفر رحمه الله يبرأ ولو ركب دابة لحنين ثم نزل وتركها في مكانها كان ضامنا  
في قول ابي يوسف رحمه الله ولا يكون ضامنا في قول زفر ولو اخذ لقطعة ليعرفها  
ثم اعادها الي المكان الذي اخذها منه بري عن الضمان حتى لو هلك لا يضمن  
ولم ينصل في الكتاب بينهما اذا تحول من ذلك المكان وبينهما اذا لم يتحول  
وذكر الحاكم الجليل رحمه الله تعالى عليه اذا اعادها قبل التحول فاما بعد التحول  
لا يبرأ عن الضمان والية مال الفقيه ابو جعفر هذا اذا اخذ اللقطة ليعرفها  
فان كان اخذها ليعرفها ثم اعادها لا يبرأ عن الضمان مالم يردّها الي صاحبها  
رجل نزع خاتمة اصبع نايم ثم اعادها الي اصبعه قبل ان يثبت النائم بري عن  
الضمان في قولهم ولو انشأ النائم ثم قام عادها الي اصبعه لا يبرأ في قول ابي يوسف  
ويبرأ في قوله زفر ولو رفع اللقطة وهي يوب فليس عند غيبة المالك ثم اعادها  
الي مكانه فهو على الخلاف ايضا هذا اذا لم يبرأ لئلا سمعنا اذا ما اذا كان قريبا  
فوضع على عاتقه ثم اعادها الي موضع لا يضمن في قولهم وكذا الخاتم اذا ادخله  
في خنصره يكون استملا فيكون ضامنا اليسرى واليمني فيه سواء ان ادخله



في الصلح مكتوب رجل صاب ما على حنطة رجل فنهضت ثم جاء اخر وصب عليها ايضا  
مترادف النقصان روي عن محمد رحمه الله ان الثاني يضمن قيمتها يوم صب عليها  
الماء ويرى الاول رجل كدس لرجل قال محمد ان كانت قيمة البرية السنبلة اقل من  
قيمتها لو كان جارها من السنبلة كان عليه قيمة الكدس وان كانت قيمة البرية السنبلة  
اكثر كان عليه بدل البرية عليه قيمة الكدس وان غصب كدسا فداسه ثم اقام المعضوب  
من البينة على الغصب فانه يقتضي له بالكثير من قيمة الكدس ولو ان رجلا غصبوا من رجل  
من الحنطة مبلغ ذلك تغير حنطة قال ابو يوسف رحمه الله اذا غصب قوم من رجل  
شاة قيمة ضمتهم قيمته ولو جاء برجل منهم بعد رجل لم اضمنه شيئا رجل احمي تنور  
بقصب او خشب واتفق فيه فجاره رجل وصب فيه الماء قالوا ينظر الي قيمة التنور مسجورا  
وعبر مسجورا فيضمن فصل ما بينهما وقيل ينظر الى الجرة مسجورا وغير مسجورا فيضمن  
الفصل وكذا الرجل اذا افترق فيضمن ان شاة ينظر الي قيمته مخيطا او غير مخيط فيضمن  
الفصل وكذا اذا افترق باب دار انسان عن موضعها او بال في بر ما الوضو او حل من  
انسان وكذا كالمكان مولف امر كذا اذا انقص تالفه ولو افسد على اخر تالف  
مصر فيقال الفقيه ابو الليث رح اذا ملكا اعادة امر باعادة كما كان وان لم يمكن  
سلم اليه المنقوض وياخذ منه قيمة الحصر صحيحا وكذلك في الفعل وكما يمكن اعادة  
كما قال ولو حل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة وكذا الرجل اذا اسد اسنك  
عمده بذهب فربما جاز رجل ولو سدا حاكم وشره ينظر الي قيمته سدي والي  
قيمة غير سدي فيضمن الفصل وكذا اذا اخذ نخل رجل من نخل العرب  
نخل شره يقوم النخل مسرقة وغير مسرقة فيضمن الفصل قصار وقف  
دابة في الطريق وعليها ثياب فعذ عليا راكب ومزق بعض الثياب التي كانت على  
الدابة قال الشيخ الامام ابو بكر الباكي رحمه الله ان راكي الراكة الدابة الواقعة ضمن  
وان لم يبصر لا يضمن ولو مشى رجل على ثوب موضوع في الطريق واولا يبصر فتعرق  
لا يضمن وكذا الرجل اذا جلس على الطريق فوقع عليه انسان فاصاب المال  
لا يضمن قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وقد روي عن اصحابنا رحمه الله خلافا لهذا  
ولكن لو افترق مقيما قال ابو بكر لا بأس به ميت كفن يتوب الغير قالوا ان

قيمة

في اصبع اخر لا يكون ضامنا وان ادخله على خاتم في خنصره فهو عينا قلنا انه اذا كان معروفا  
بلمس خاتمين للترتين يكون ضامنا والا فلا ولو تقلد السيف ثم نزع واعاده ضمن عند  
ابي يوسف فتقلد لها السيف وان كان متقلدا بسيفين فتقلد هذه السيف  
ايضا ثم اعاده لا يكون ضامنا وعن محمد رحمه الله بنو المنقي اذا اخذ رجل خاتما  
من اصبع قائم او درهم من كيسه او خاتم من رجله ثم اعاده الي مكانه وهو ناجي  
او لم يجد حتى انتهى من نومه ثم نام نومة اخرى فاعاده الي موضعها ان اعاده  
في مجلسه ذلك استحسن ان لا اضمنه والا ضمنه وكذا الواقد الخاتم اليها صبح  
اخرى ولم يذكر في هذه المسائل قول ابي حنيفة رحمه الله قال الصحيح مذهب  
انه لا يضمن الا بالتحريك وذكر في جميع التفاريق اذا نزع من اصبع نايم خاتما  
ثم اعاده فيه عند ابي يوسف رحمه الله يعتبر النوبة الاولى وعند محمد رحمه الله  
يعتبر المجلس استحسننا فاستكران لا يقتل وهو نايم ووقع ثوبه في الطريق فاخذ  
رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن وان اخذ الثوب من تحت راسه واخذ خاتما من يده  
او كيسا من وسطه او درهما من كفه ليحفظه لانه خاف ضياعه ضمن لان المال  
كان محفوظا بصاحبه السلطان الخاير اذا هدد المودع بحبس شهر او ضرب لا يملك  
عضوا منه ليدفع اليه الودعة ندفع ضمن وان خوفه بتلف عضوا لا يضمن ولو سعى  
رجل الي سلطان ظالم وقال له ان فلانا مالا كثيرا وانه وجد مالا او اصاب ميراثا  
او قال عنده مال فلان الغايب او انه يريد الفجر باهلي فان كان السلطان ضمن  
ياخذ المال لهذه الاسباب مكان ذلك سحيا موجبا للضمان اذا كان كاذبا  
فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون متظلم ولا محتسبا في ذلك  
فكذلك او قال انه ضربني او ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا رجل تعلق  
برجل وحاصه فسقط من المتعلق به شيء او ضاع قالوا يضمن المتعلق قال رضي  
الله وبيحي ان يكون الجواب على التفصيل ان المتعلق يعرض من صاحب المال وطلب  
المال يراه ويمكنه ان ياخذ لا يكون ضامنا رجل اخذ غريمه فجاء انسان واتزعه  
من يده حتى هرب الغريم فانه يعزر بحكم الحماية ولا يضمن المال على المدينين  
رجل خرق صك رجل او درهما حسابه تعلق فيها حبل عليه واهج كما فيه انه يضمن



شأنا اخذ صاحب الثوب قيمة الثوب وان شأينيش القبر فنيا خذ ثوبه قال الفقير ابو الليث  
 ان كان الميت ترك ما لا يعطي قيمة الثوب من ذلك المال وكذا الوضوء متبرع قيمة  
 الثوب لا يكون لصاحب الثوب ان يلبس وان لم يكن شيء من ذلك كان ترك صاحب  
 الثوب لاخرته فهو افضل وان لبس كان له ذلك وان الثوب قد انقض بالتكليف  
 يضمن الذي كفن الميت ودفعه قال رضي الله عنه وعندكم هذه اهل من غير ضيالة  
 وان خيط فليس لصاحب الثوب ان يلبس ويأخذ ثوبه جمال اذ ان يعبر بحاله  
 فينصر كبري تجدي فيه الحمد كما يكون في الشافرك بغير اواد خله في المصروف وسامير  
 الجمال عقبيه فسقط بغير وثق ما علمية قال الشيخ الامام ابو الفتح رحمه الله ان  
 كان الناس ليسوا بكون التضرع مثل هذه الوقت لا يضمن الجاهل رجل مني ما يطأ  
 في ارض الغصب من تراب هذا الارض قال الفقير ابو بكر البجلي رحمه الله الحايط لصاحب  
 الارض لا سبيل للباني عليه لانه لو انبثق الحايط يصير ترابا كما كان وهكذا  
 قال ابو القاسم رحمه الله وعن غيرهما رجل بني حايط في كرم رجل بغير اذن صاحب  
 الكرم ان لم يكن للتراب قيمة فان الحايط يكون لصاحب الكرم ويكون الباقي متروكا  
 بعلمه وان كان للتراب قيمة فان الحايط يكون للباني وعليه قيمة التراب عن محمد  
 رحمه الله رجل هدم لاخر بناء مبنيا وقيمة البناء سوي ارضه مائة درهم وقيمة  
 ارضه سوي البناء مائة درهم وقيمة التراب المهدوم ثلاثون درهما قال صاحب  
 البناء بالخيار ان شاء ضمنه مائة درهم ويصير تراب البناء ونقصه للمهدوم وان  
 شاء ضمنه سبعين درهما وليس للمهدوم من ترابه شيء وعن ابن مقاتل رحمه الله  
 رجل هدم حايط رجل قال تقوم الحايط سببا فان كانت قيمة الحايط مائة  
 درهم وقيمة ترابه عشرة يضمن المهدوم ستين درهما والتراب لصاحب  
 الحايط ولو قال صاحب لا اريد اخذ تراب الحايط وادفعه الى المهدوم كان  
 له ذلك ويضمن مائة درهم رجل غصب ساحة وادخلها في بناء فادخلها  
 الساحة وعلية قيمتها وان كانت قيمة الساحة والبناء سوي فان اصط الحايط في  
 جاز وان تنازع باع البناء عليهما وتقسيم الثمن بينهما على قدر ما لها وكذا  
 المودع اذا خلط هنطة الوديع ببيعير رجل وغاب المودع كان الجواب

الحايط كغيره

كذلك

كذلك لو هبت الريح بثوب انسان وقتني صبح اخر حية الصبح وقيمة الثوب  
 فللمصبح سوا وكذا الدجاجة اذا ابتلعت لولة وقيمةها سوي وان كانت قيمة اللولة  
 اكثر من صاحب اللولة ان يملك الدجاجة بقيمتها ولو اراد صاحب الدجاجة  
 ان يعطي قيمة اللولة كان له ذلك وكذا البعير اذا ابتلع لولة وقيمة اللولة  
 اكثر وكان لصاحب اللولة ان يدفع اليه قيمة البعير فان كان ثمن اللولة سوي  
 بغير فلا يبقى على صاحب البعير وكذا اذا دخلت دابة رجل واسمها في قدر رجل ولا  
 يمكن الاخراج الا بالكر كمال لصاحب الدابة ان يتمكن القدر بقيمتها ونظايرها  
 كثير لصاحب الثر المالك ان يتملك الاخر بقيمتها فان كانت قيمتها على السوا  
 تباع عليهما وتقسما الثمن وعن ابي يوسف رحمه الله لولة وقعت في دقيق رجل  
 ان كان يوق قلب الدقيق ضررا لا اقلبه وانتظر حتى يباع الدقيق الاول فالاول  
 وان لم يكن يوق قلبه ضررا رفته بقلبه وقال مشر رحمه الله مقله الذي يطلب  
 اللولة رجل غصب عبدا او سدي العبد فمل العبد يده وقتل نفسه ضمن الغاصب  
 قيمة العبد كما لو قتله غير العبد عند الغاصب كان له ان يضمن الغاصب  
 رجل غصب سفينة فوجد حيا في وسط البحر فان المالك لا يسترد هان الغاصب  
 ولكن يواخرها منه الى الساحل وكذا الرجل اذا غصب دابة فوجد هان المالك  
 مع الغاصب في المفاضة فان المالك لا يسترد هان منه ولكن يواجرها الى المباد  
 من رجل غصب عبدا فابيض عينه عند الغاصب فاسترد المالك ومن  
 الغاصب ارش العين ثم ارجل البياض عند المالك كان للغاصب ان يسترد  
 من المالك ما ضمن من ارش العين رجل غصب عبدا قاربا او حارا او  
 نحو ذلك فنسى العمل عند الغاصب قالوا يقوم العبد حارا وقاربا ويقوم غير  
 حار فيضمن الغاصب فضلا ما بينهما رجل غصب من رجل عبدا او دابة وغاب  
 المعصوب منه وطلب الغاصب من القاضي ان يفيده من المعصوب او لياذن له  
 بالانفاق ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه القاضي بذلك ويتركه عند الغاصب  
 ونفقة تكون على الغاصب ولو قضى القاضي بالانفاق على المعصوب منه  
 لا يجب على المعصوب منه شيء وان راجى القاضي المصلحة في ان يبيع العبد



او الدابة بان كان الغاصب مخوفه فبمسك الثمن لصاحب الدابة فعبد ذلك رجل خذع  
صبيته وذهب بها الى موضع لا يعرف قال محمد رحمه الله تعالى ليس الرجل حتى ياتي بها او يعلم  
انها مانتت مديون دفع الدرامم الي صاحب دينه وامر بان ينتقد هاهنا فهلك  
في يده هلك من مال المديون ويكون الدين على خاله ولو دفع الدرامم الي صاحب  
الدين ولم يقبل شيئا ان طالب الدرامم الي المديون لينتقد هاهنا فهلك في يد  
هلك من مال الطالب كما لو دفعها الطالب الي اخيه لينتقد هاهنا رجل دفع الي رجل  
عشرة دراهم فقال ثلاثة عنك لك والباقي سلم الي فلان وفلان ففعلت عشرة  
في يده ضمن الثلاثة لا بها معتبونه بعينه فاسدك والباقي امانة في يده وعن  
محمد رحمه الله رجل دفع الي رجل اخر عشرة دراهم خمسة من هبة له وخمسة  
منه وبيعته عنده فاستهلك القابض منه خمسة وهلك الخمسة الباقية  
قال علي القابض سبعة دراهم ونصف لان الخمسة المصونة مصنونة عليه  
والخمس الباقية استهلكها منصفه كانت من المصونة نصف من الامانة فلهذا  
يضمن سبعة ونصف رجل عليه درهم لرجل دفع المصونة المديون الي  
الطالب درهمين او درهمين درهمين فقال خذ درهمك مني فصاع درهمان قبل ان  
يعين درهمين قال يهلك من مال المديون رجل كسر درهم رجل فوجد داخله  
فا سدا وكسر مور رجل داخله فاسدا قالوا لا يضمن شيئا رجل غصب من رجل  
دراهم وانا نيز في بلدة فطالبه المالك في بلدة اخرى كان عليه تسليم  
وليس للمالك ان يطالبه بالقيمة وان استخلف السعر ولو غصب عينا مسلمة  
المعصوب منه في بلدة اخرى والمعصوب في يد الغاصب فان كانت القيمة في  
هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب او اكثر فللمالك ان ياخذ الغصب  
وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر في المكان اقل من السعر  
في مكان الغصب كان المالك بالخيار ان شاء اخذ القيمة على سعر مكان  
الغصب وان شاء انتظر حتى ياخذ الغصب في بلدة الغصب ولو ان  
المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين  
فانه ياخذ العين وليس له ان يطالبه بقيمتها يوم مر الغصب ولو كان

العين المعصوب قد هلك وهو من ذوات الامثال فان كان السعر في المكان الذي  
القياس مثل السعر في مكان الغصب او اكثر فانه يبرأ به المثل وان كان السعر في هذا  
المكان اقل من المالك بالخيار ان شاء اخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت الغصب  
وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة اكثر فخير الغاصب ان شاء اعطاه  
شيله في مكان الخصومة وان شاء اعطاه قيمته حين غصب الا ان يرضي المعصوب  
منه بالمساخيروا ان كانت القيمة في مكانين سوا كان المعصوب منه ان يطالبه بالمثل  
وعن أبي يوسف رحمه الله رجل غصب من رجل حنطة بمكة وحملها الي بغداد  
قال علي بن عبيد بن مكيه ولو غصب غلاما بمكة فحمله الي بغداد قال ان كان صاحب  
من المثل بمكة عليه قيمته وان كان من غير اهل مكة احد غلامه ولو ان رجلا  
حمل رجلا الي بعض البلاد ذكرها كان على الحامل كراوه الي الموضع الذي حمل منه  
الغاصب في القيمة المعصومة المستهلك فاني المالك ان يقبل قال ابو نصر  
الله يرفع الامر الي القاضي حتى يامر بالقبول وقال نصر رحمه الله كانوا يقولون  
في الغصب والوديعة اذا وضع بين يدي المالك بري وفي الدين لا يبرأ حتى  
يصنع في يده او يجمع فان رماه فقد بري ولو لم يعلم صاحب التوب انه  
ثوبه وضع في حجره ورماه ثم جاء الاخر فرفعه قال ابو بكر رحمه الله اخاف  
ان لا يبرأ لانه ربما يقع عند صاحب التوب انه وديعة ولا يعلم انه ثوبه  
وانتخار للمفتوي انه يبرأ لانه رد عليه عني ماله فان الغاصب لو اطعم  
المعصوب منه بري عن الضمان وان كان لا يعلم وان وضع عني الغصب  
والوديعة بين يدي المالك يبرأ عن الضمان ولو كان الغاصب مستهلكا  
فاعطاه القيمة فلم يقبل ولم يرفع الامر الي القاضي ووضع القيمة بين يدي  
المالك لا يبرأ وان وضعه بين يدي المالك او في حجره يبرأ عن الضمان ولو  
وضع الغصب او الوديعة بين يدي المالك بري فان غصب من صبي  
سياتم دفعه اليه فان كان الصبي من اهل الحفظ صح والا فلا ويكون  
منزلة ما لورفع السرج عن ظهر دابة الغير ثم اعاده الي ظهر الدابة لا يصح  
فان كان الغاصب استهلك الغصب حتى ضمن القيمة فدفع القيمة اليه



ان كان الصبي ماذونا في التجارة صح وبري وان لم يكن ماذونا لا يبر الغاصب عن  
 الضمان لان دفع القيمة يتضمن بيع التملك رجل غصب ثوبا او دابة او دراهم  
 وهي قائمة بعينه فابراه من صح ويصير الغصب امانة في يده وكذا اذا احلله من ذلك  
 بولي الغاصب عن الضمان سواء كان قائما او مستملا ان كان مستملا ففصله كفا  
 عن الدين وان كان قائما فهو كرا عن ضمان الغاصب ليصح ويصير العين امانة عند  
 الغاصب رجل ابتلع درة رجل ومات فان ترك مالا يعطي الضامن من تركته وان لم  
 يدع مالا لا يسبق بطنه بخلاف ما اذا مات الحامل وفي بطنه ولدي يصطرب  
 فان يسبق بطنه لان في ذلك صيانة الادمي عن الهلاك فيجوز خلاف المسئلة  
 الاولى ولو ابتلع درة غيره وهو حي يضمن قيمته ولا ينظر الى ان تحتاج منه  
 شجرة القرع اذا نبت في ملك رجل فصارت في جب رجل اخر وعظم القرع فتعذر  
 اخراجه من غير كسر الجب ففي منزلة اللؤلؤ اذا ابتلعته حاجة ينظر الى اكثر المالك  
 قيمة فيقال لصاحب الاكثر ان سئيت اعطيت الاخر قيمة ماله فيصير ذلك فان  
 اي يبيع الحب على سمان في نحو ما قلنا فيكون الثمن بينهما وكذا الجواب في الاثرية  
 اذا دخلت قارورة رجل ولو ادخل رجل اثرية غيره في قارورة رجل اخر وتعذر اخراجه  
 فان الذي فعل ذلك يضمن لصاحب الاثرية قيمة الاثرية ولصاحب القارورة  
 قيمة الاثرية ولصاحب القارورة الاثرية ملكه بالضم ولو اختلف  
 نوع رجل بدقيق اخر بغير صنع اخر يباع المختلط ويغرب كل واحد  
 منهما بقيمة مختلطة لان هذا نقصان حصل لا بفعل احد وليس احدهما  
 بايجاب النقصان عليه اولى من الاخر ولو ادع رجل فصيله فادخله المودع  
 في بيته فعظم ولم يبد رعا اخراجه الا بقلع الباب فله ان يعطي صاحب الفصيل  
 قيمة فصيله يوم صار الفصيل بحال لا يمكن اخراجه الا بقلع الباب وان شا  
 قلع بابه ورد الفصيل الى صاحبه قال مولانا في الله عنه وينبغي ان  
 يكون هذا الجواب فيما اذا كان نقصان البيت باخراج الفصيل اكثر من  
 قيمة الفصيل اما اذا كانت قيمة الفصيل اكثر من النقصان الذي يدخل  
 في البيت واي المدفع قلع الباب وانه يوم صار صاحب الفصيل ان يدفع

نقصان

نقصان البيت الى المودع ويخرج الفصيل وهذه اذا دخل المودع الفصيل في  
 بيته والا فآخوه واجعله اربا ربا دفعا للضرر عن صاحب البيت ولو كان مكاتب  
 الفصيل حرا او بغلا فان كان ضرر قلع الباب فاحشنا فذلك وان كان يسيير كان لصاحب  
 الحمار والبغل ان يقلع الباب ويلتزم ضمان النقصان البيت اتصل الدابة الى صاحبه  
 ويندفع الضرر عن صاحب البيت بايجاب الضمان فصار لبسط ثوب النقصان على  
 حبل القنطرة المبيع في اجانة صباغ فان صبغ بصبغة ذكر الناطف رحمه الله ليس  
 على القصار ولا على صاحب الثوب شي لا حبل الصبغ لكن يباع الثوب فيضرب  
 الصباغ بقيمة صبغه وصاحب الثوب بقيمة ثوبه رجل ذبح ساة انسان ظمنا  
 فصاحبه بالخيار ان شاء ترك المذبح عليه وضمنه قيمته وان شاء المذبح وضمنه  
 النقصان وكذا اذا سلخ وجعلها معصوا معصوا وعن الفقيه ابي جعفر رحمه الله انه  
 اذا اخذها ليس له ان يضمنه النقصان والغتوي على ظاهر الرواية ولو قطع  
 يد حمار او قطع رجله فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه القيمة ودفع اليه الدابة وان  
 شاء امسكها ولا يرجع على الغاصب بشي بخلاف ما لو كان المعصوب عبدا او جارية  
 فقطع يدها او رجلها كان لصاحبه ان يضمن الغاصب قيمة ويدفع اليه  
 المعصوب وان شاء ضمنه النقصان وبأخذ المقتطوع لان الادمي يقطع اليد  
 والرجل لا يصير مستملا كمن كل وجه اما العبد يقطع اليد والرجل يصير  
 مستملا فلهذا كان الخيار للادمي ان شاء ضمنه النقصان وان شاء ضمنه  
 جميع القيمة كما لو حرق ثوبا لانسان حرقا فاحشنا هذا اذا كانت الدابة  
 مما لا يفر كل كالحمار والبغل وان كانت مما توكل كالساة والحزور في ظاهر  
 الرواية هذا والاول سوال المالك ان يضمنه جميع القيمة وليس له ان يضمنه  
 النقصان ويمسك الدابة وهكذا ذكره في الامم السرخسي رحمه الله تعالى  
 وكذا اذا ذبح ساة فلهذا ان يدفع المذبح وضمنه قيمته وان  
 شاء اخذ المذبح وضمنه ولا شيء له لو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمنه النقصان  
 في قوله اي حليفة رحمه الله ولكن يضمنه جميع القيمة وعلى قول محمد رحمه الله  
 ان ذبح حمار غيره فلهذا ان يمسك الحمار ويضمنه النقصان وان شاء

أخذ



ضمنه كل القيمة ولا يملك المذبح وان قتل قتل فليس له ان يضمنه النقصان وقال  
 محمد رحمه الله ان كان له قيمة بعد قطع اليد والرجل فان تناهضه جميع القيمة  
 وانما امسك الدابة وضمنه النقصان والاعتماد على قول ابي حنيفة  
 رحمه الله ولو فقا عين طار قال ابو حنيفة رحمه الله ان ساسم الحبة وضمنه جميع  
 القيمة وليس له ان يملك الحبة ويضمنه النقصان وهو مسيل حبة المعريا  
 وبيع عين واحد من الفضل والخميش وما يعمل به كالسران ربح القيمة ان يعمل بها  
 فكذلك ولو قطع رجل حمار او يده ثم ذبحه صاحبه لاسي لصاحبه على القاطع  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله في المنتقي اذا قتل انسان  
 ذيبا مملوكا او اسدا مملوكا لا يضمن شيئا ويضمن في الفرد لان الفرد يملك  
 البيت ويخدم رجل غصب مصحفا فنقطه قالوا هي زيادة وصاحب المصحف  
 بالخيار ان شاء اعطاه ما قدر ذلك فيه وان تناهضه قيمته غير منقوطة  
 وذكر المعلي عن ابي يوسف ان صاحبه يا حنك بغير شي رجل غصب ارضا  
 منها رها حنطة ثم اخنضا قبل ان تثبت قال محمد رحمه الله ان شأنا صاحب  
 الارض تركها حتى تثبت ثم يقول للغاصب اقلع زرعك فان شأنا اعطاه  
 ما زاد الزرع فيه يقوم الارض ليس فيه زرع ويقوم الارض وفيها  
 البذر فاعطاه فصل ما بينهما رجل اغتصب غلاما مسلمانا فحماه قبل  
 صلاه قيمته لتساوي الف درهم قال صاحبه بالخيار ان شأنا قيمته خمسمائة فيمده حصاه  
 ودفع اليه الغلام وان شأنا اخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه رجلا لا احدهما  
 سويق ومع الاخر زيت او سم فاصطد ما فانصب من هذه الوزنية  
 في سويق ذلك قال صاحب السويق يعنى لصاحب الزيت او السمن مثل زيت  
 او سمنه لان صاحب السويق استعمل من هذه الوزنية ولم يمسك  
 صاحب الزيت سويق ذلك لان هذه زيادة في السويق دابة  
 رجل في مريضة مستدودة والباب سلق فحيا انسان ورجل الدابة  
 ثم جاء اخر وفتح الباب فذهبت الدابة قال محمد رحمه الله الضمان  
 على الذي فتح الباب وكذلك المصم ولو ان رجلا اخذ مملوكه الكاقي

وفيه

وقيد واغلق عليه الباب فملا رجل قيده وفتح الباب وحل القيد لان بني ادم  
 لهم عذبة في الذهاب فهو العادل والقيمة ليست لها عذبة فان كان  
 المملوك ذاهب المعتقل لا مومن ان يلقي نفسه في البير ويخوذ ذلك قال هو  
 فنان له لانه لا يعقل واما ابو حنيفة رحمه الله يقول لا يضمن في اليه ساه  
 ايضا غصب من اخر كر من حنطة ثم رفعه الي المصسوب منه وقال المصسوب  
 منه وقال المصسوب منه اطمحنه لي فطمحنه ثم علم انها كانت حنطة قال  
 للمصسوب منه ان يمسك الدقيق وكذا لو غصب غزلا ثم دفعه الي المصسوب  
 منه وقال اسجنه لي فسنجه ثم علم به فكذا لو غصب دابة ثم المصسوب منه في الوارث  
 واستعار من الغاصب دابة ليركبها فاعارها الغاصب اياه فغطيت تحت برقي  
 الغاصب عن ضمانها من بين رجلين زرع احد مما كان بغير امر الشريك قال  
 محمد رحمه الله ان كان الزرع قد طلع فتراضيا ان يعطي الذي لم يزرع الذي زرع  
 نصف بذر ويكون الزرع بينهما نصفين جاز وان تراضيا بذلك ولم يثبت  
 الزرع بعد لم يجز فان كان قد نبت فاراد الذي لم يزرع ان يقلع الزرع فان  
 الارض تقسم بينهما نصفين فااصاب الذي لم يزرع من الارض مقلع ما فيه من  
 الزرع ويضمن الزارع له ما دخل ارضه من نقصان الزرع القلع رجل اصاب رجلا  
 فقتل المصنف عنده ثوبا فالتجعه به صاحب البيت فغصبه غاصب قالوا ان اغتصب  
 غاصب في المدينة فليس عليه ضمان وان اخرجه عن المدينة ضمن رجل غصب ثوبا  
 فقطعه فيبسا ولم يخطه قال ابو حنيفة رحمه الله صاحب الثوب بالخيار ان شأنا  
 ضمنه قيمته وترك الثوب عليه وان شأنا اخذ الثوب واخذ معه نقصان  
 الثوب رجل غصب عبدا فابق من الغاصب ولم يكن ابق قبل ذلك قط  
 فرد على الغاصب من مسيرته ثلثة ايام فالمجمل على المولي ولا يرجع  
 على الغاصب ولكنه يرجع على الغاصب بانقص الا باق على قيمته قال  
 الاثري ان المولي لو وجد فرد ه كان على الغاصب نقصان الا باق  
 رجل غصب بارية وعينها واختلفا في القيمة فقال صاحبها كان قيمتها  
 الفين وقال الغاصب قيمتها الف فحلف على ذلك فقتل القاضي على الغاصب





بالعلاج للغاصب ان يستخدم ولا يبطأ ولا يسرع الا ان يعطيه قيمته فامتنه  
 فان اعتقر الغاصب بعد القضا بالقيمة الفاقصة يجوز عققه وعلية تمام  
 القيمة كما لو اعتقر به السرا الفاسد ولو ادعي رجل على رجل انه وهب له  
 هذه الجارية وانه قبضها منه واقام على ذلك ستمود زور فتعني القاضي  
 بها لا بجل له ان يظاها ولا يستخدمها ولو ان رجلا استودع جارية فجد  
 المودع ثم اتاه بجارية اخرى وقال هذه امتك الذي استوعقها وارفعها  
 الي القاضي فان اخذ رتب الوديعه هذه الامه يحمل لكل واحد منها وطى الذي  
 اخذها وان لم ياخذ كان على دعواه رجل غصب من رجل جارية وغيبها  
 فاقام المغموب منه بينة انه غصب منه جارية له ولم يذكر في صفة الجارية  
 ولا قيمتها قال في الكتاب يجلس حتى يجي بها ويرد لها على صاحبها قال ابو بكر  
 الباخي رحمه الله تاويل المسئلة ان السمود سمود على اقرار الغاصب بذلك  
 لان الاقرار الثابت بالبينة كالاقرار بعانية فاما الشهادة على فعل الغصب  
 لا يقبل مع جهالة المغموب لان المغموب اثبات الملك للدعي في الغصب  
 ولا وجه للقضا بالجهول وكذا لا بد من الاشارة الى ما هو المقصود بالدعوى  
 في الشهادة وقال الشيخ الامام الزاهد شمس الامية السرخسي الاصح ان هذه  
 الدعوى في الشهادة صحيحة لمكان الضرورة فان الغاصب يكون مستغنيا  
 عن احضار المغموب عادة والسهود على الغصب قدام ما يقعون على اوصاف  
 المغموب وانما يتاخر منهم معانية فقل الغصب فسقط اعتبار  
 علمهم باوصاف المغموب لمكان الضرورة فيثبت بشهادتهم فعل  
 الغصب يومئذ هو ما يستقوم ويصير ثبوت ذلك بالبينة كالثبوت  
 باقراره فيجلس حتى يجي بها ويرد لها على صاحبها فان قال الغاصب  
 قد ماتت الجارية او بعثتها ولا اقدر على فان القاضي لا يعجل بالقضا  
 بالقيمة لان القضا بالقيمة ينقل حق المغموب منه عن الغاصب  
 الي القيمة فيتلزم زيانا وذلك مفعول في رأي القاضي وهذا اذا لم يورد  
 المغموب منه بالقضا بالقيمة له فاما اذا رضى فانه يقضي ولا يتلزم

مطلوب غصب  
 جارية وغيبها  
 بينة القيمة  
 على اقرار  
 الغاصب  
 ببيان القيمة  
 مطر الاقرار  
 اثبات بالبينة  
 كالاقرار  
 معانية

فان اختلفا في قيمتها كان القول قول الغاصب مع يمينه فان قضى القاضي بالقيمة ثم ظهرت  
 الجارية فان كان القضا بالقيمة بالبينة او بنبول الغاصب او باقرار الغاصب بما ادعي  
 المالك من قيمة الجارية كانت الجارية للغاصب لا سبيل للمغموب منه عليها  
 وان كانت القضا بالقيمة بزعم الغاصب بعد ما حلف الغاصب بخبر المغموب منه ان  
 ساء استرد الجارية ورد ما قبض على الغاصب وان شاء امسك تلك القيمة لا سبيل  
 له عليه وقال الكرخي رحمه الله هذا اذا كانت قيمتها بعد ما جاء الجارية اكثر مما قال  
 الغاصب اما اذا كانت قيمتها مثل ما قال الغاصب لا سبيل له على الجارية وفي الكتاب  
 اطلق الجواب وقال الشيخ الامام شمس الامية السرخسي رحمه الله الاصح ما قال في  
 الكتاب وهذا منذ ههنا وعلى قول السافعي رحمه الله الجارية باقية على ملك مولاه  
 يستردها مولاه فيرد القيمة المغموبة رجل عليه دين لرجل فلم يرد حتى  
 مات الطالب ان ادعي الى الورثة بري وان لم يعود كان ذلك للميت في الدار  
 الاخر **فصل فيما يضمن بارسال الدابة** رجل ارسل كلبا او دابة  
 او طيرا فان تلف انسان في فور ضمن الرسل في الدابة ان كان سائقا ولا يضمن  
 في الكلب والطير عند محمد رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله انه يضمن في الكل  
 وذكر الناطقي رحمه الله اذا ارسل كلبه على رجل لا يضمن في قول ابي حنيفة  
 رحمه الله ويضمن في قول ابي يوسف رحمه الله ولو اتى بعض الهوام على رجل  
 يكون ضامنا وان ارسل كلبه على شاة نحران وفق الكلب ثم سال فقتلها  
 لا يضمن وانا اخذ يميننا او شمالا ان لم يكن لها طريق غير ذلك ضمن والا فلا  
 وذكر في الاصل لو ارسل كلبا لم يكن سائقا له فاصاب انسانا لا يضمن  
 وقيل ينبغي ان يكون ضامنا ولو ارسل حماره فدخل زرع انسان وامسك  
 ان ساقه الى الزرع ضمن وان لم يمسكه بان لم يكن خلقه الا ان الحمار لم ينقطع  
 يميننا او شمالا فاصاب الزرع ان كان له طريق اخر لا يضمن وان لم يكن ضمن  
 وان رده انسان فافسد الزرع على لصان على الراية رجل اوقف دابة  
 في غير ملكه وربطها فحلت رباطها فان تلفت انسان او سباعا ضمن في اي موضع  
 كان ما دامته رباطها الى مندي حلقها ولو ان رجلا في داره كلب عقور



اودابة مودة فدخل انسان داره ياذنوا بجبرادنه فمعتز الكلب او تلفت مال انسان  
 لا يضمن صاحب الدار وكذا اذا اكلت هرة رجل دجلة غير ولا يضمن صاحب الهرة  
 ولو اخذ هرة والقاء الى حمامة او دجاجة فاكلتها قالوا ان اخذت من ماله  
 وان اخذت بجبرادنه ولا يضمن رجل التي شيئا من الخوام في طريق المسير  
 فاصاب انسان في ذلك الموضع فمن الذي طرحها لم يبرح عن ذلك المكان  
 فاذا برحت ثم لا يضمن الذي طرحها لو كذا اذا وضع حجره في الطريق فاحترق بذلك  
 شيء فهو ضامن وان ذهب به الدرع عن ذلك الموضع فاصابت شاة لا يضمن كمن  
 اوقف دابة في الطريق فتحولت الدابة عن ذلك الموضع ولو ربط دابة في الطريق  
 ثم باعها فقال للمشتري خلتك واياها فاقبضها كان ذلك قبضا فان جنت  
 الدابة في رباطها فالضمان على البائع وان حالت في رباطها عن موضع لا يبرح  
 البائع عن ضمانها لم يخل الرباط وتنتقل عن موضع فيقول ذلك ما اتلفت بها  
 كان ضمان ذلك على البائع او اسقط ميزاب رجل من سطحه فاصاب انسان فاقبله  
 قالوا ان اصابه بطرف الخارج عن السطح يضمن صاحب الميزاب ان اصابه  
 بطرفه الذي كان في الحائط لا يضمن وان كان لا يدري بأي الطرف اصابه  
 في القياس لا يضمن وفي الاستحسان يضمن النصف سكة غير نافذة التي واحد من  
 اهلها في فتادار ترابا او وقف دابة على بابها او وضع حجره ليضع هدمه عليه  
 في الخروج والدخول او ما اشبه ذلك مما كان من باب السكينة اذا فعل ذلك  
 في فتادار لا يضمن فان فعل ذلك بطريق المسلمين ضمن ولو ان سكة فيها  
 دور يقوم فدرمي بعض اصحاب السكة تلجهم فزلق بها انسان اودابة فهلك  
 قال محمد رحمه الله ان لم تكن السكة نافذة لا ضمان عليه وان كانت نافذة  
 وجب الضمان قالوا هذا جواب القياس وفي الاستحسان لا يضمن للمعوم  
 البلوي كانت السكة نافذة او لم تكن ولو وضع شيئا في طريق المسلمين فتقد  
 منه دابة فالتفت انسانا لا ضمان فيه على الذي وضع رجله ربط حمارا على  
 سارية في اواخر رطل حمارا له على تلك السارية فعصا احد الحمار على الارض  
 قال ابو بكر الاسكاف ان لم يكن ذلك الموضع كالا طريقا لا ضمان على صاحب

بعد

بعد ان يكون في المكان سعة وان كان ذلك في طريق المسلمين او في موضع هو ملك غيره  
 ولم يكن لهما ان يربط الحمار كان ضامنا لما اصاب الحمار ولو كان ذلك الموضع ملكا للاول  
 ما افسد حمار الثاني وان كان ملكا للثاني لا يضمن الثاني ما افسد حماره ولو ارسل دابة  
 في الدرع المباح ثم جاء اخر وارسل دابة في الدرع المباح ثم جاء اخر وارسل دابة  
 فعص دابة الثاني الاول ان عصه على الفور ضمن والا فلا وان كان ذلك في  
 رباط احدهما لا يضمن صاحب المربط ويضمن الاخر وان ادخل في دار فادخل  
 بغير اعتناء في الدار بغير صاحب الدار فوقع عليه المقتل اختلفوا فيه قال  
 بعضهم لا يضمن صاحب المقتل وقال الغني ابو الليث رحمه الله ان ادخله باذن  
 صاحب الدار لا يضمن وان ادخله بغير اذنه ضمن وعليه الفتوى لان صاحب  
 المقتل وان كان مسببا فان ادخله باذنه لم يكن متعلما وان ادخله  
 بغير اذنه كان متعلما فيضمن كمن التي حية على انسان فقتله كان ضامنا  
 وهذا بخلاف ما لو وقع سكينته الى صبي فقتل الصبي به نفسه او قتل  
 رجلا بغير امر الدافع فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر في الاضاف  
 الى الدافع وفعل الدافع والعمامة هدر فيضاف الى المرسل رجل اذن غيره  
 ان يدخل بغيره وهو راكب قد دخل فوطيته دابة شيئا ضمن الرجل الداخل  
 فان كان الداخل سابقا او قايما لا يضمن **فصل فيما يضمن بالنار**  
**وما لا يضمن** رجل اراد ان يحرق حصايد ارضه فاوقد النار في حصايد  
 فذهبت النار الى ارض جاره فاحترقت زرع جاره لا يضمن الا ان يعلم انه  
 لو احرق حصايد متعدي النار الى زرع جاره لانه اذا علم ذلك كان  
 قاصدا احراق زرع الغير قالوا ان كان زرع غيره مسجدا من حصايد  
 الذي احرق وكان يامن ان لا يحترق زرع جاره ولا يطير شيء من ناره  
 الا شرا او سترارتان فحمل الدرع من ناره من ارضه الى ارض جاره فحترقت  
 زرع الجار وكسبه لا يضمن فاما اذا كان ارض جاره قريبا من ارضه بان  
 كان الزرعان متلفقين فربما الالقاء عليه وجهه يعلم ان ناره تصل  
 الى زرع جاره يضمن صاحب النار زرع الجار وكذلك رجل له قطن في ارضه



وارض جاره لصعه بارضه فاوقد النار في طرف ارضه الى جانب ذاك القطن ويعلم  
ان مثل هذه النار تحرق هذا القطن فاخرقت ذلك القطن كان ضمان القطن على الذ  
او قد النار لانه اذا كان يعلم ان النار تتعدى الى القطن كان فاصدا احراق  
القطن رجل له هدف في داره فرمى الى الهدف فجاوز سهمه داره فافسد سيا  
في دار رجل اخر وقتل نفسا كان ضامنا ويكون ضمان المال في مال الراعي ورثة  
القتيل على عاقلة الراعي رجل اوقد في تنوره نار فالتقي فيه من المعطى لا  
يملكه التنور فاحترق بيته وتعدى الى دار جاره فاحرق يضمن صاحب التنور كما  
لولا رسل في ارضه ما لا تحتل ارضه فتعدى الى ارض غيره فافسد ما فيه من الزرع  
كان ضامنا وان كان يعلم ان ارضه تحتل ذلك الماء لا يضمن رجل مربي ارضه ملكه  
او في غير ملكه فوقعته شرارة من نار على ثوب انسان قال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل رحمه الله يضمن لانه لم يتحمل بين حمل النار والوقوع على الثوب  
واسطة فيكون ضامنا فالله حتى لو طارت الريح بشرقة النار فالتقت على ثوب  
انسان لا يضمن لانه غير مصنف اليه وهكذا ذكره النوادر عن ابي يوسف  
وقال بعض العلماء ان من بالنار في موضع له حق المرو فوقعته شرارة في ملك  
انسان او القتل النج لا يضمن وان لم يكن له حق المرو في ذلك الموضع فالجواب  
فيه يكون على التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هب به الريح لا يضمن  
وهذا الظاهر على الفتوى وكذا لو وضع جرة في الطريق فاحترق بذلك شيء ضمن  
ولو هبت به الريح الى موضع اخر فاحترقت شيئا في غير الموضع الذي وضع فيه  
قال الشيخ الامام الاجل السرخسي رحمه الله هذا اذا وضع الجرة في الطريق في يوم الريح  
يكون ضامنا وذكره في الامية الخواص في كتاب السرب اذا وضع جرة في الطريق او مر  
بنار في ملكه لا يضمن واطلق الجواب فيه وذكر الناطقي رحمه الله رجل اوقد نار في  
طريق العامة فجاء الريح ونقلت الى دار اخر واهرقها لا يضمن فعلم وقال لا  
جناية قد زالت وذكر في الجنايات من الاصل مسيلة نذل على صفة ما قال الناطقي  
رحمه الله ان جناية قد زالت حداد ضرب حد يد على حد يد في نزع شرارة  
من منبه فوقعته على ثوب رجل مربي الطريق فاحترقت ثوبه ضمن الحداد وذكره

الناطق

الناطق رحمه الله رجل اوقد نار في طريق العامة فجاء الريح ونقلت الى دار اخر واهرقها  
لا يضمن فعلم وقال لان جناية حداد جلس في مكانه اتخذ في حانوته كبريا يعمل به  
والحانوت الى جنب طريق العامة فاوقد الحداد في كبريا نار على حديد له ثم اخرج الحديد  
فوضع على صلابية وضربها بمطرقة فطأ يرمي يطابق من الحديد الحماة وخرج ذلك  
من حانوته وقتل رجلا او قضا عينا او احرق ثوب انسان او قتل دابة كانت  
ضامنا ما اتلف بذلك من المال في الدابة في مال الحداد ودية القتل والعين يكون  
على ما قلته ولان ما طار من ذوق الحداد وضربه وهو جناية بيده لا عن قصده ولو  
بدق الحداد لكان احتملت الدية بعض النار عن كبر او الحدادة الحماة واخرجه  
الى طريق المسير فقتلت انسانا او احترقت ثوب انسان او قتل دابة كان هذا  
ولو هبت الريح بعامة رجل فاقفنته على قارورة رجل فانكسرت القارورة لا يضمن  
صاحبها لعامة رجل مربي الطريق وهو يحمل جلا فوقه الحمل على انسان فالتفت  
ضمن ولو عبر انسان بذلك الحمل الواقع في الطريق وعطب ضمن ايضا لانه هو  
الذي وضع الحمل في ذلك اذ لم يتحمل بين وقوع الحمل في ذلك الموضع فعل غير  
ولو وضع جرة على حائط فسقطت على رجل فالتقت لا يضمن الواضع اذا كان له حق  
الوضع على الحائط لانه لا يكون متعديا ولو وضع جرة في طريق المسير ورجل  
انفوض جرة في ذلك الطريق فتدحرجت احدا ما فكسرت الاخرى  
ذكر في الاصل انه لا ضمان على الذي تدحرجت جرة لانه جناية قد زالت فيري  
عن الضمان وان انكسر القبة حرجت كان ضامنا على صاحب الجرة القائمة لانه  
كان متعديا في الموضع ولم تنزل جناية ولو اوقد رجل دابة في الطريق ورجل اخر  
كذلك فنصرت احدا ما وهربت واصابت الاخرى لا يضمن صاحب الكهارة  
لان جناية قد زالت ولو اتلفت الكهارة بالاهري كان ضمان الكهارة على  
صاحب الاخرى لما قلنا في الخبرين وقال الشيخ الامام ابوبكر البايجي رحمه الله  
رحمه الله في مسئلة الخبرين ان كانت الجرتان على حادة الطريق ضمن كل واحد  
سهما في جرة صاحبه اذا تدحرجت احدا ما فاصابت الاخرى فانكسرت  
ولو ان رجلا اعترف من الحوض الكبير في موضع على السط ثم جازى وفعل



مثل ذلك فتد حرجة الاخيرة وصدهت الاولى فانكسرت قال بعضهم يضمن صاحب الحرجة  
 الاخيرة قيمة الاولى لصاحبها وقال بعضهم يضمن كل واحد منهما قيمة حرجة صاحبه  
 والاصل في هذه المسائل في كل موضع كان للواضع حق الوضع في ذلك المكان  
 يضمن على كل حال او اقلقت بذلك الموضوع شيئا تلف به وهو في مكانه وبعد  
 ما زال عن مكانه وفي كل مكان لم يكن للواضع حق الوضع اذا عطب بالموضوع شيئا  
 اذا عطب والموضوع في مكانه وفي كل مكان لم يزل يضمن الواضع وان عطب  
 بعد وازال الموضوع عن مكانه ان زال بمنزله نحو ان يضمن حرجة في الطريق فيقتل  
 بها الرج وازالها عن مكانها فاحترقت شيئا لا يضمن الواضع وكذا الوضع حرجة في الطريق  
 فجاء السيل ودهر حرجه فكسرت شيئا لا يضمن الواضع وكذا الوضع حرجة في الان جناية زاله  
 بالما والرج وان كان الزوال عن الوضع الذي كان فيه لا بمنزله بل بان وضع حرجة في الطريق  
 ثم جاء اخر ووضع حرجة اخرى في الطريق فتد حرجة احدهما على الاخرى فانكسرتا  
 قال ابو يوسف رحمه الله يضمن كل واحد منهما حرجة صاحبه وعنه في رواية يضمن  
 صاحب الحرجة القائمة في موضع قيمة الحرجة التي زالت عن موضعها لان جناية  
 صاحب الاولى قد زالت وان دهر حرجة الرج وتحتها عن موضعها فعطب لها شيئا لا  
 يضمن صاحب الحرجة التي دهر حرجة الرج لما قلنا بخلاف ما لو تد حرجة بنفسه  
 وكذا الوضع حرجة في الطريق فحتربه انسان وازاله ومات الذي يضمن الواضع  
 وان عثر بالميت انسان وهلك كان على عاقلة الميت دية من عثر بالميت  
 على الواضع ولو وضع رجل في الطريق حرجة مملوكة من الزيت او غيره ثم جاء اخر ووضع  
 حرجة هذه الحرجة حرجة اخرى فسال من الاولى شيئا واستل الكان فوقع على الاخر  
 فكسرت الاولى قال محمد رحمه الله ولا لا ادري هذا ثم قال لا يضمن صاحب الاولى  
 وذكر ابن رستم رحمه الله رجل وضع في الطريق حرجة فيه زيت او لبن فيها  
 شيئا فوضع رجل اخر في الطريق حرجة اخرى فتد حرجة احدهما فاصابت  
 الاخرى فكسرتا قال يضمن صاحب القائمة التي لم تتد حرجة قيمة الحرجة  
 التي تد حرجة ويضمن ثمانية من الزيت ايضا لان كل واحد منهما كان متحديا  
 بالوضع في الطريق الا ان جناية صاحب القائمة لم تنزل وجناية صاحب التي

تد حرجة

تد حرجة قد زالت فانلف بالحرجة القائمة يضمن صاحبها وما تلف بالحرجة التي تد حرجة لـ  
 يضمن صاحبها وهذا يوافق ما قلنا الشمس لامة الخواشي رحمه الله في المسئلة رجل اوقف  
 دابة في سوق الدواب فانلفت الدابة شيئا لا يضمن صاحبها لان ايقاف الدواب  
 يكون باذن الوالي فلا يكون مضمونا وكذلك ارباب السفن اذا اوقفوا السفن  
 على الشط فجات سفينة فاصابت السفينة الواقعة فانكسرت الواقعة كان  
 ضمان الواقعة على صاحب السفينة المجاسة وان انكسرت المجاسية لا يضمن  
 صاحب الواقعة لان الامام اذن لارباب السفن بايقاف السفن على الشط  
 فلا يكون قولهم تعد بيا رجل وضع شيئا في الطريق فنكسرت عنه دابة رجل فانلف  
 شيئا لا يضمن الواضع اذا لم الموضوع في الطريق وكذلك رجل اسند على حايط  
 نائل الى طريق المسلمين فسقط الحايط فنكسرت عنه دابة رجل فقتلت رجلا لا يضمن  
 صاحب الحايط المائل انما يضمن صاحب الحايط اذا سقط الحايط على انسان او دابة  
 فقتله رجل مري سوق المسلمين فتعلق ثوبه بقتل جاثوت رجل فحرق قال  
 الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله ان كان القتل في ملكه لا يضمن وان كان في غيره ملكه  
 فمن ثم قال وههنا شي اخوانه اذا تعلق ثوبه بذلك فحتربه فقتل حرجة لا يضمن صاحب  
 القتل وان لم يعلم ان ثوبه تعلق بالقتل لانه اذا اجر الثوب فصر الذي حرق رجل  
 دق في دارة شيئا فسقط من ذلك في دارة مري وتلف كان ضمان ذلك على من دق في  
 دارة رجل دخل بيت رجل فاذا له صاحب البيت بالجلوس على وسادة فجلس  
 عليه فاذا تحته قارورة فيها دهن لا يعلم به فاندقت القارورة فذهب الدهن  
 فضمان الدهن وضمان القارورة وما تحرق من الوسادة على الجالس ولو كانت  
 القارورة تحت ملالة يد غطها فاذا ناله بالجلوس على الملالة لا يضمن الجالس  
 قال الفقيه ابو الليث رحمه الله في الوسادة لا يضمن عند البعض ايضا  
 وهو اقرب الى القياس لان الوسادة لا تمسك الجالس كما لا تمسك الملالة وعليه  
 الفقوي وان اذن له بالجلوس على سطح فانكسرت فوقع على سطح مملوك الاذن  
 ضمن الجالس قال مولانا رضي الله عنه وهذه المسائل من مسائل الجنايات  
 وانما ذكرها هنا لا ليعاسب لصان المال وكان بمنزلة الغصب رجل قلع نالة



من ارض رجل فغرسها في ناحية اخرى من تلك الارض فكبرت فكانت الشجرة للفارس وعليه  
قيمة الثالثة يوم قلع الناله ويوم الغاصب بقلع الشجرة فان كان القلع يضرب الارض  
كان لصاحب الارض ان يعطيه قيمة الشجرة المقلوعة رجل قلع اشجار كرم لا نبات  
كان عليه قيمة وطريق معرفة القيمة ان يقوم الكرم مع الاشجار القائمة ويقوم بقلوع  
الاشجار فما بين ما يكون قيمة للاشجار فاذا عرفت قيمة الاشجار بعد ذلك يجبر صاحب  
الكرم ان يشارف الاشجار المقلوعة الى الفارس وضمنه تلك القيمة وان ساء  
امسك المقلوعة ويدفع من قيمة الاشجار قيمة الاشجار المقلوعة ويضمنه الباقي  
رجل قطع شجرة في دار رجل بعير من يجبر صاحب الدار ان يشارف الشجرة على  
القاطع وضمنه قيمة الشجرة فانه اذا تلف عليه شجرة قائمة وطريق معرفة تلك القيمة  
ان يقوم الدار مع الشجرة ويقوم بعير شجرة فيضمنه فصل ما بينهما وان امسك الشجرة  
وضمنه قيمة النقصان كان له ذلك لانه اذا تلف عليه الفيلام وطريق معرفة ذلك  
انه اذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي قلنا فيما تقدم فبعد ذلك ينظر  
الي تلك القيمة والي قيمة الشجرة المقلوعة فصل ما بينهما قيمة نقصان القطع  
وان كانت قيمة المقلوعة وقيمتها غير مقطوعة سواء لاني على القاطع لانه  
لم تترك سيار رجل له شجرة الخوز اخرجت الشجرة جوار اصغار رطبة فالتق انسان تلك  
الجوفات كان عليه نقصان الشجرة لان تلك الجوفات وان لم يكن لها قيمة وليس بمالك  
حتى لا يضمن بالاتلاف اذا لم يكن على الشجرة بالاتلافها وقطع نقصان قيمة الشجرة  
فينظر ان الشجرة يدور تلك الجوفات بماذا تشتري ومع تلك الجوفات  
مماذا تشتري فيضمن فصل ما بينهما وكذلك رجل كسر غصنا من اعصاب  
الشجرة القائمة يقوم الشجرة مع الغصن ويقوم بدور الغصن فيضمن فصل  
ما بينهما رجل استاجر فارسا ودفع الي اجير له ليعمل به فذهب الاجير قال  
بعضهم يضمن المستاجر قيمة الفارس وقال بعضهم ينظر ان استاجر او لا يضمن  
قال رضي الله وينبغي ان لا يضمن على كل حال لان المستاجر مملك الاجارات  
فيملك الاعارة والا بداع رجل غصب دابة فملكها واقام صاحب البينة  
المفادكت عند الغاصب من ركو به واقام الغاصب بينة انه ردها

ومات عند صاحبها اولي ويقضي على الغاصب القيمة وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب  
قبل او كان المصوب دارا فاقام صاحبها البينة ان الغاصب هدم الدار واقام الغاصب  
بينة انه ردها على صاحبها اولي لان القتل وهدم الدار يتصور بعد الرد فيجعل كان  
الغاصب ردها ثم هدم الدار او قتل الدابة فكانت بينة صاحبها اولي لانها ثبتت سببا  
حادثا للضمان ولو اقام صاحبها البينة انما ماتت عند الغاصب واقام الغاصب  
بينة انه ردها فماتت عند صاحبها قال ابو يوسف رحمه الله بينة صاحبها اولي لما  
قلنا وقال محمد يقضي ببينة الغاصب لانها قامت على الاثبات وبما ثبتت فعل الرد وليس ببينة  
صاحبها اثبات فعل على الغاصب ولا اثبات سبب الضمان بعد الغصب بخلاف الاول  
رجل غصب حنطة وطبخها فان الدقيق يكون للغاصب وعليه حنطة لصاحبها ثم  
في القياس للغاصب ان ياكل هذا الدقيق ولو قول وفزع وفي الاستحسان وهو قولنا  
ليس له ان ينتفع بالدقيق حال مودا نضام بالتراخي او يقضي القاضيه عليه بالاطان  
لان اجزاء الحنطة يتوقف بالطحين ولم يتبدل فلا يحمل له ان ياكل ويتنفع به  
فالم يتحمل المصوب الي الغاصب بالضمان وذلك باستتيا الضمان او بقضا  
القاضيه بالضمان وقيل بهذا قول محمد رحمه الله اما عند ابي حنيفة رحمه الله ان  
ياكل الدقيق ويتنفع به لان ملك المصوب منه قد تبدل وكذا اذا غصب الحنطة  
وعن هذا قالوا اذا غصب طعاما فنضغه واكله هل له ذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله  
لانه صار مستملا بالوضع فعند ابي حنيفة رحمه الله شرط الطيب ثبوت الملك باليد  
وعند صاحبيه اذا البدل وقولها اقرب الي الاحتياط وذكر في الاصل اذا غصب  
حنطة فزوع او نوي فغرسها او قاله فانتبا او غصب غزلا فنسجه لا يحمل  
لغاصب ان ينتفع بها قبل اداء الضمان او يقضي القاضيه بالضمان وعن ابي يوسف  
رحمه الله اذا انتبا الغاصب لا يحمل له ان ينتفع بها قبل اداء الضمان وفيما حكي  
ذلك يحمل رجل غصب جارته فزنت عنده ثم ردها على المالك فولدت عند المالك  
وماتت في نكاحها ومات الولد ايضا كان على الغاصب قيمة في قول ابي حنيفة رحمه  
الله وقال ابو يوسف ليس عليه لان نقصان الحمل لما لو غصب جارته صبيحة  
فودعت عند هذه فزنتها محبوبة وماتت عند المالك من ذلك فانه لا يضمن النقصان



الحجة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ولو غصب جارية فحمت عنده أو أصبحت عينها  
أو حبلت فزدها وردها أرش العين ونقصان الحكيما في الحمل ينظران كان من الزمان  
فانه ينظر إلى أرش الحمل ونقصان عيب الزنا فان كان عيب الزنا أكثر لا يرد شيئا وإن كان  
أرش الحمل أكثر يرد الفضل عن نقصان عيب الزنا لأن عيب الزنا قاييم وعيب الحمل قد زال  
وإن كان الحمل من زوج لا ضمان على الغاصب فيه على كل حال وإن ماتت عنده من ذلك  
ولو أن المولى هو الذي أحبلها ثم ماتت عنده الغاصب من ذلك الحمل ومن غيره لا ضمان على  
الغاصب فيه ولو أن رجلا اختصم في جارية وأقام عند المدعيين البينة أن ذا اليد غصب  
مبنى الجارية بوقت لذلك وقتا بعد وقت الأول قال في الثاني في قياس أبي حنيفة رحمه الله  
الغاصب قيمته للأول وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله الجارية للأول ولا يضمن الغاصب  
للتاني شيئا غاصب الغاصب إذا استهلك الغصب أو هلك عنده فادى القيمة إلى  
الأول بري عن الضمان وعن أبي يوسف أنه لا يبرأ ولورد عني الغصب الثاني على  
الأول بري عند الكل ولو أقر الغاصب الأول أنه أخذ القيمة من الثاني لم يصح قراره  
على المخصوص به وكان للمخصوص به أن الثاني إلا أن يقيم الثاني البينة على  
ما ادعى وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المودوع الغاصب إذا تزوج به مراهمة  
الغصب امرأة أو اشترى بها شيئا عن محمد رحمه الله أنه يحل له الولي ولا استتاع به ولو  
كان الغصب عرضا فاشترى بالعرض شيئا لا يحل له أن يبيع بالمشتري قبل إداد الضمان  
ولو تزوج امرأة بالعرض المخصوص حل له وطهره رجل كسر عصي لرجل أو حرق  
ثوبه ضمن النقصان ولو كان الكسر فاحشا بان صار خطبا أو وقد لا ينفع  
به منفعة العصيا وكذا الحرق فاحشا كان له أن يضممنه القيمة والخرق الفاحش  
عند البعض ما ينقص أكثر من نصف القيمة ولو شق الثوب نصفين كان له الخيار أن  
يشأضممنه النقصان وإن شأترك الثوب عليه وضممنه القيمة رجل غصب عبدا حسن  
الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد مغشيا فبقي  
ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئا رجل غصب حملا فخلله بغير شيء أحده  
صاحبه لغير شيء ولو غصب عصبيا فصار خلا عند مكان صاحبه أن يضممنه وإذا  
غزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجهه أما أن أذن لها بالعزل فهو على وجهه

اربعة احدها ان يقول لها اغزلي لي او يقول اغزليه لنفسك او يقول اغزليه ليكون الثوب  
لي ولك او قال اغزليه ولم يرد في الوجه الاول وهو ما اذا قال اغزلي لي كان العزل للزوج  
وعليه اجر المسمى المرأة وإن لم يذكر الاجر كان العزل للزوج ولا شيء عليه لا يفسد طهارة  
من حيث الظاهر وإن اختلفا فقالت المرأة غزلت باجر وقال الزوج لم اذكر الاجر  
كان القول قول الزوج مع البين ولو كان قال لها اغزلي لنفسك كان القول قولها  
ويكون الزوج وأهبا القطن منك وإن اختلفا فقال الزوج إنما أذنت لك لتغزلي  
لي وقالت المرأة لا بل قلت اغزلي لنفسك كان القول قول الزوج مع البين  
ولو كان الزوج قال لها اغزلي ليكون الثوب لي ولك كان العزل للزوج وعليها  
عليه اجر المثل لأن استأجرها بنقص الخارج فتفسده الاجارة ويجب اجر المثل  
لما لو فزع غزلا إلى هايك لينجسه بالنصف فإن الثوب يكون لصاحب العزل وعليه  
اجر المثل ولو كان الزوج قال لها اغزلي ولم يذكر شيئا كان العزل للزوج ولا شيء  
عليه لا يفسد طهارة من حيث الظاهر هذا كله إذا أذن لها بالعزل وإن أضافها  
عن العزل فغزلت بعد النهي كان العزل لها وعليها للزوج مثل وقطعة لاها  
صارف غاصبه مستهلكة فتضمن كمن غصب حنطة فطهرها فإن الدقيق يكون للغاصب  
في قول أبي حنيفة رحمه الله وعليه مثل الحنطة وإن لم ياذن لها ولم ينفه فغزلت  
فهو على وجهه إن كان الزوج بايع القطن كان العزل لها وعليه قطن للزوج  
لأنه يشترى القطن للتجارة فكان النهي تأجبا من حيث الظاهر ولم يكن  
الزوج بايع القطن فاشترى قطعا وجأبه إلى منزله لتغزله المرأة تطوعا فهو  
بمنزلة ما لو خبزت من دقيق الزوج أو طبخت قدرا بلحم جاء به الزوج فإن الطعام  
يكون للزوج وتكون المرأة متطوعة وعن أبي يوسف رحمه الله في المنتقي رجل  
اشترى قطعا وأمر امرأته أن تغزله فغزلت كان العزل للزوج وإن وضع القطن  
في بيته ولم يقل شيئا فغزلت كان العزل لها ولا شيء عليه وهو بمنزلة طعام  
وضع في بيته فأكلت المرأة وذكره سمام رحمه الله في موارد رجل غزل قطن  
غيره ثم اختلفا فقال صاحب القطن غزلت بأذني والعزل لي وقال  
الأخر غزلت بغير أذنك فالعزل لي ولك مثل قطنك كان القول قول



صاحب القطن وان كان الاصل عدم الاذن لانه يتسكك بهذا الظاهر لا يستحق ملك الغير  
فلا يقبل قوله رجل غصب ذهباً او فضة فجعلها دراهم او دنانير او انية عند ابي حنيفة  
رحمه الله لا ينقطع حق الملك بهذه الصفة وعن صاحب بيت قطع وكذا النخاس اذا كان  
المحول منه ببيع وزنا رجل نقش باباً معلوماً لرجل نفسه بالنقص فانه يملك الباب  
بقية لان صاحب الباب لو اخذه لم يعطه شيئاً ولو اخذنا فضة فنقشها بالغر وكذا  
لما قلنا ولو غصب نخلاً او زرعاً فستاه وانفق عليه في انقي او عباداً جرحاً فداواه  
فلا شيء له وكذا لو قصر التوب المفعوب او قتل لا شيء له ولو حرق مؤبداً فراه يقوم  
صحيحاً ويقوم مرقواً فيضمن ما بينهما ولو شق رقبة فمسلماً من هولا الفسقة  
الذين يحملون للسرب او فعل باذن الامام لا يضمن وان فعل بغير اذن الامام  
يضمن الزرق **فصل في براءة الغاصب والمدين** رجل باع اوقاً ومات قبل  
استيفاء الدين ولم يدع وارثاً ظاهراً فافخذ السلطان دينه من الغرماء ثم ظهر  
له وارث اخر كان على الغرماء ادا ما لدينه الى الوارث ثانياً لانه لما ظهر الوارث  
ظهر له لم يكن للسلطان حق الاخذ بجل مات وعليه دين وله دين على رجل فافخذ  
صاحب دين الميت من الدين مائة اخذت المسايخ فيه قال الشيخ الامام ابو نصر  
رحمه الله صاحب دين الميت يكون غاصباً او يصير ما اخذ قسماً صاب منه لانه اخذ  
مال الميت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون غاصباً وهو الصحيح لانه اخذ باذن  
الشروع الا ان المأخوذ يصير مضموناً عليه فيكون قسماً صاب منه كما لو ظهر مال  
المدين في حياته من جنس دينه ولو كان على رجل دين فافخذ غير صاحب الدين  
من المدين ودفع اليه صاحب الدين اختلف المسايخ فيه قال محمد بن سلمة رحمه الله  
المدينون بالخيار ان يضمن الغاصب وان سأل ضمن صاحب الدين لان الاول  
غاصب والثاني غاصب الغاصب وان اختار تضمين الاخذ لم يصرف قسماً صاب منه  
وان اختار تضمين صاحب الدين يصير قسماً صاباً وقال نصير بن يحيى لا خيار له  
ويصير قسماً صاباً لان الاخذ بمنزلة المعين له على اخذ حقه والفتوى على هذه القول  
رجل غصب ثياباً فغصب من الغاصب المفعوب رجل على المفعوب منه دين  
من جنس الغصب كان المفعوب منه بالخيار ان سأل ضمن الاول وان سأل ضمن الثاني

لان كل واحد منهما غاصب فان ضمن الاول لا يجبر المفعوب منه بما عليه من الدين وان ضمن الثاني  
بري الاول رجل عليه دين فاجاء المدينون اليه صاحب دينه لينقضي دينه فذهب الى الطالب  
لينقذه ففعلك المال في يد الطالب ففعلك من ماله المطلوب والدين على حاله لان الطالب  
وكيل المدينون في الانتقاد وكان يجره كيد المدينون ولو ان المطلوب دفع المال الى  
الطالب ولم يقبل شيئاً فافخذ منه الطالب ثم دفع الى المدينون لينقذه ففعلك في يده  
من ماله الطالب لان الطالب اخذ حقه فاذا دفع المدينون لينقذه صار المطلوب  
وكيل الطالب في الانتقاد فكان الهلاك في يد المطلوب بعد ذلك كالهلاك في يد  
الطالب رجل له على رجل دين لا يقدر على استيفائه قالوا الا يرافض من ان يدعي  
عليه لان في الابرار تخليص المدينون عن نار الاخرة رجل مات وعليه قرض ذكر الناطقي  
رحمه الله ينبغي ان لا يكون مواخذاً في دار الاخرة من نية قضا الدين رجل مات  
وعليه دين من سيده وارثه يعلم ذلك فان الوارث يعفيه دينه من مال الميت ولو ان  
لهذا الوارث شيء ان يرضى مات لا يواخذ الوارث بذلك في دار الاخرة لان الوارث  
لم يباشر سب الدين في الاستداف لم يكن ظاهراً او سنياً لم يكن منه رجل مات وله على  
رجل حق ولم يخلف وارثاً قال ينصدق المدينون بما عليه عن الميت ليكون ذلك ودعية  
عنده تعالى فيوصله الى خصمه يوم القيامة مسلم غصب من ذي مال او سرق منه  
فانه يعاقبه يوم القيامة لانه اخذ ما لا مضموناً والدي لا يرجي منه الحق  
ذلك من المسلم فكانت خصومة الذي استد وعنده الخصومة لا يعطي ثواب طاعة  
المسلم الكافر لانه ليس من اهل الثواب ولا وجه ان يوضع على المسلم قال كذا الكافر  
مضى في خصومته وعن هذا قالوا ان خصومة الدابة تكون استد من خصومة الادبي  
رجل سرق من ابيه مالا ثم مات الاب والسارق وارثه قالوا لا يواخذ في الرق  
في دار الاخرة لان الدين انتقل الى الابن فيسقط عنه الدابة بانتم السرقه  
بالجناية على المورث منهم قالوا هذه المسئلة تدل على ان صاحب الدين اذا طلب  
الدين من مدينه فاطل المدينون مع القدرة عليه ومات الطالب اختلفوا  
فيه قال اكثر المسايخ حق الخصومة في دار الاخرة لا يكون للاول لان الدين  
انتقل الى الوارث والخصومة تكون بسبب الدين قال بعضهم حق الخصومة



يكون للاول لان الدين انتقل الى الوارث والخصومة يكون بسبب الدين وقال بعضهم حق الخصومة  
 يكون للاول واختلغا ان الدين لمن يكون قال الفقيه ابو الليث رحمه الله الدين يكون للميت  
 الا ان وارثه لو اخذ المال من المديون او ابراه بري المديون وقال بعضهم الدين يكون  
 للوارث والخصومة له ايضا في دار الاخرة وهو الصحيح رجل مات وترك ديناً  
 على رجل او غصباً به يدعيه ولم يصل ذلك الى الوارث لمن يكون ثواب ذلك في دار الاخرة  
 قالوا في القياس يكون للوارث لانه انتقل ذلك الى الوارث وفي الاستحسان ان  
 ثوبي المال قبل الموت فالثواب يكون للميت وان ثوي بعد الموت فالثواب يكون  
 للوارث لان في الوجه الاول اذا هلك المال قبل الموت لم ينتقل الى الوارث لان  
 الارث لا يجدي في الهالك وفي الوجه الثاني لم يكن هالكاً عند الموت فصار للوارث  
 المديون اذا وجد المال هل يستحقه الطالب ام يتوكله من غير يمين قال الشيخ الامام  
 بصيرا بن يحيى رحمه الله استحقه الطالب او لم يستحقه كان في الاخرة للطالب  
 دون وارثه اذا مات الطالب قبل القبض وان دفع المديون الى وارث الطالب  
 بري عن الدين وبقي عليه وزنا المحاطة لا يخلص من ذلك رجل له على رجل دين  
 فباعه المديون قد مات فقال جعلته في حل او قال وهبته منه فظلم انه في ليس  
 للطالب ان ياخذ منه لانه وهبته منه بغير شرط رجل غصب ثوباً او دابة او دراهم  
 وهي قايمة فابراه من يري الغاصب من ضمان الغصب ويصير الغصب امانة  
 في يده وكذا لو قال الغصب من ضمان الغصب بري الغاصب عن الضمان وان  
 كان الغصب مستهلكا بري الغاصب عن ضمان القيمة لانه ابراه عن الدين واليمين  
 يتبدل الا ابراه ما اذا كان الغصب قائماً كان التمثيل ابراه عن سبب الضمان  
 ليصير العين امانة في يده عند ثاوعيا قول زفر رحمه الله لا يعبر عن ضمان الغصب  
 رجل خاصم رجلاً في دار ثم قال للمدعي عليه قد ابرأتك عن هذه الدار وعن  
 ضومتي في هذه الدار او عن دعواي في هذه الدار ذكر الناطق رحمه الله ان  
 جميع ذلك باطل وله ان يخاصه فيقيم البينة وبأخذ ولو قال ابريت من  
 هذه الدار او قال بريت من دعواي في هذه الدار صح ذلك ولا حق له فيها ولو  
 اقام البينة لا يقتل ولو قال انا بري من هذا العبد او قال خرجت من هذا العبد

ليس

ليس له ان يدعي بعد ذلك لانه اخبر البراة فسعت البراة اما في الوجه الاول صرح  
 بالابرا عن العيف او عن الدعوي والخصومة وذلك باطل رجل قال لا خير خلفي  
 من كل خلقك علي ففعل وابرأه فان صاحبه الحق عالم بما عليه بري المديون حكماً  
 وديانة وان لم يكن عالماً ببرائه الحكم ولا يبرأ ديانة في قول محمد رحمه الله وقال  
 ابو يوسف رحمه الله يبرأ وعليه الفتوى لان الابراء استقاط والجها له لا تمنع صحة  
 الاستقاط فان المشتري ذا ابراء البائع عن العيوب صح ابراه عند الكل وان كان  
 لا يعلم بالعيوب وذكر في النوازل رجل له على رجل دين وهو لا يعلم بجميع ذلك  
 فقال له المديون ابرأني من مالك علي فقال المدين ابرأتك قال نصير رحمه الله  
 لا ينع الا عن مقدار ما يتوكلهم انه له عليه وقال محمد بن سلمة رحمه الله يبرأ عن الكل  
 فقال الفقيه ابو الليث رحمه الله حكم القصاص ما قال محمد بن سلمة وحكم الاخر ما قال  
 نصير بن يحيى رحمه الله لان القصاص على الظاهر وظاهر اللفظ عام وحكم الاخر  
 بناء على الرخصة فلا يبرأ عما لا يتوكله انه له عليه رجل قال ابرأت جميع عرماي ولم يسمهم  
 بلسانهم ولم يسمهم ولا واحداً منهم بقلبه قال ابو القاسم روي ابن مقاتل عن  
 علمائنا المضم لا يبرؤون لان الابراء ايجاب الحق للعرماء واجاب الحق لا يجوز  
 الا لقوم باعياهم ولو قال كل غريمي في فضولي حل قال ابن مقاتل لا تبرأ غريمه  
 في قول علمائنا وكذا لو قال لي بالراي سني ثم جاء في المدعي ان هذه الدار له  
 سنتمسرين سنة وهو بالراي كان له ذلك في قول علمائنا رحمه الله قال ابن مقاتل  
 واما عندني في المسيلتين جميعاً يبرأ عرماي ولا يسمع دعواه ولو قال مالي بالكوفة  
 على احد مال ثم ادعي داراً بالكوفة او حقا قبل رجل يبيع دعواه ولو قال ابرأت  
 جميع عرماي لم يكن ذلك براءة اذ لم ينص على اقوام معينين ولو قال قبيلة فلان  
 فان كانوا لا يحصون فهل مثل ذلك وان كانوا يحصون فالبراءة جارية  
 وكذلك الاقرار رجل له على الناس ديون وهم غيب عنه فقال من كان  
 لي عليه سني فهو في حل ذكر الناطق رحمه الله فيه خلاف فقال قال محمد رحمه الله  
 له ان ياخذهم بماله عليه وقال ابو يوسف رحمه الله هو جائز وهم في حل اذا  
 كان عليه دين اما اذا اتوب قائم في يد رجل او عبد قائم في يد فله ان ياخذ

مذهبنا في  
 ابراء العبد  
 غير نهيهم  
 العبد



منه ولا يكون الذي بيده في حله من ولو كان علي اخر حق فابراه عليا انه بالخيار صرح الابرار  
وبطل الخيار لان الابرار في كونه تملكا عند الهبة ولو وهب عينا عليا انه بالخيار  
صحبت الهبة وبطل الخيار فالابرار اولي رجل قال لاخر جعلتك في حل في الدنيا او قال جعلتك  
في حل في ساعة قالوا يصير في حل في الدارين وفي الساعات ولو قال لا اخاصك  
او قال لا اطالبك مالي قبلك فهذا ليس بشي وحقه علي كاله رجل قال اذا تناول  
فلان من مالي فهو له حلال فتناول فلان من غير ان يعلم باباحته قال نصير بحكم  
ذلك ولا ضمان عليك وان قال كل انسان تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن  
سليمة رحمه الله لا يجوز تناول من قال ابو نصر محمد بن سلام رحمه الله هو جائز وابو نصر  
جعل هذا اباحة والاباحة المجهول باطل والفتوي على قول لمصر ولو قال لاخر جميع ما اكل  
من مالي فقد جعلتك في حل فهو حلال له في قولهم ولو قال جميع ما اكل من مالي فقد  
ابراحتك ذكر عن بعضهم انه لا يصح هذا الابرار والصحيح انه يبرأ اما قول نصير فلان  
هذا اباحة واباحة المجهول جائز وعلي قول محمد بن سليمة فلان هذا ابرار للعلوم  
عما تناولوه فيكون ابراء عن الدين الواجب لا عن العين رجل قال لاخر انت في حل مما  
اكلت من مالي او اخذت او اعطيت حل له الاكل ولا يحل له الاخذ والاعطاء لان اباحة  
الطعام المجهول جائز فان من قدم ما يده بين قوم حل لهم الاكل من وتخليل المجهول باطل رجل  
قال اذنت الناس في ثمر نخيلي فمن اخذ شيئا فهو له فبلغ الناس واخذوا من ذلك شيئا  
فقولهم لان هذه اباحة رجل قال اكتب لفلان ان ياكل من مالي وفلان لا يعلم ذلك  
قال الفقيه ابو بكر البايني رحمه الله لا يباح له الاكل لان الاباحة اطلاق والاطلاق  
لا يثبت قبل العلم كالتوكل وعند البعض الاباحة يثبت قبل العلم رجل قال لاخر  
كرمي جند من العنب فله ان ياخذ مقدار ما يتسع به انسان واحد لان هذا الذي  
بقدر ما يحتاج اليه في الحال رجل اراد ان يوكل عينا في املاكه فقال الوكيل  
انا اذا دخلت فيها لا من من ان تناول شيئا من ملكك فقال الموكل انت في حل من  
تناولك من مالي من درهم الي مائة درهم فدخل فيها له ان يتناول من ماله من المأكول  
والمشروب والدرهم ما لا بد منه اما ان يقصد في اخذ ماله جملة مائة او خمسة درهما  
فليس له ذلك والله اعلم **كما**

**الهبة فصل فيما يكون فيه**

من الاطلاق وما لا يكون رجل قال لعيني هذه الامة لك قال ابو يوسف رحمه الله هذه  
هبة جائز في ملكها اذا قبض ولو قال في لك خلال لا يكون لهية الا ان يكون قبضه  
كلام يستدل علي انه اراد به الهبة ولو قال وهبت لك فرجها فهي هبة بملك اذا قبض  
رجل في يده ثوب ودبجة لرجل فقال لصاحب الثوب اعطني فقال اعطيتك  
عن محمد رحمه الله الهبة هبة رجل قال لاخر قد منعك بهذا الثوب او قال له هذه  
الدرهم فقبضها منه قال محمد هي عتدي هبة رجل قال لاخر انت في حل من مالي حيث  
ما اصابت فخذ منه ما شئت منه عن ابي يوسف ان هذا علي الدرهم والدنانير  
خامسة ولو اخذ من ارضه فاكفته اولوزة او حلب بقرة او غنمة لا يحل له ذلك رجل  
دفع الي رجل طعاما وقال هذا لك منحة او دفع اليه ساة وقال هذه لك منحة او دفع  
فله ان يشرب لبنا وياكل الطعام وكذا لو اعطاه درهما وقال هذا لك منحة او دفع  
وكذلك الدنار وما يوكل ويشرب وقال ابو حنيفة رحمه الله هو علي الهبة وهو قول  
ابي يوسف ومحمد رحمه الله رجل قال لعيني دار في هذه لك رقة وقبضها قال  
ابو حنيفة رحمه الله هي عارية وهو قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف هي هبة  
جائزة وقوله رقي باطل ولو قال هذا لدارك فان من قبلي ففيك ذكر  
عن ابي يوسف حنيفة رحمه الله في النواذر انه قال هكذا كانت الهبة جائزة وبطل  
الشرط وعن الحسن بن زياد وعن ابي حنيفة وابي يوسف ولو قال او رقتك  
داري هذه فهو عارية وان قال ارقبتك داري هذه وهي لك ففي هبة وما في  
العري كالا ما سوا وهي هبة وعن محمد رحمه الله رجل قال ارضي لولدي فلان وخذ الارض  
او قال الارض التي هي لي وخذها لولدي فلان وهو صغير قال محمد هو جائز وهي هبة  
وشهادة قبض للصغير وعن ابي حنيفة رحمه الله اذا قال الرجل لعيني قد جعلت  
هذه الدار لك عمري او حبائك فاذا مت فهو رد علي قال هذه هبة جائز في الشرط  
باطل تفسير العمري ان يقول وهبته منك علي انك ان مت قبلي ففيي وان  
مت قبلك ففيك فهذه هبة جائز في الشرط باطل ولو قال هذه الدار لك حبس  
فدفع اليه كان باطلا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله  
في هبة جائز وقوله حبس او رقي باطل رجل منع رجل بغير او ساة

سطل اعطيتك  
هبة



او ثوبا او غير ذلك قال كل شيء منه مما ينتفع به والسكنى اولس مثل الدار والتوب  
ولبن الساة وظهر البعير فوضعا رية يردده وفي الطعام والدرهم والدين ما لا ينتفع  
به الا بالاستئذان يكون فرضا في ظاهر الرواية كان عارة الدراهم وفي النواذر يكون  
هبة ولو وضع سكرابن قوم وقال خذوه فني اخذ فمضاه ولو نثره فوق نوحج  
وجل او كفه فاخذه اخر منه فهو كما يزوهذالم ببسط كفه او ذيله لذلك فاما اذا سقط  
لذلك فاقع فيه فمضاه وقال الشيخ الامام الزاهد المعروف بجواهر زاده رحمه الله  
الدراهم المشورة في هذا بمنزلة السكر ولو وقع السكر والدراهم على راس رجل لم  
سقط عن راسه فاخذه اخر كان للثاني ولو اخذ رجل بيد ثم سقط منها حبة  
اخر فهو الاول قال محمد رحمه الله الهبة عند فاجابة اذا ارادت صاحبة ذكر محمد رحمه الله  
في السير الكبير رجل قال اني وهبت جاريته هذه لاحدكم فلما اخذها واحد منهم كانت  
له رجل رمي ثوبه لا يجوز لاحد ان ياخذ في يقول حين رماه من اراد ان ياخذ  
فليأخذ رجل سيب دانته لعله فاخذها انسان وتعاهد بها فمضاه قال  
ابو القاسم رحمه الله لصاحبه ان يتبردها الا ان يقول عنه التسبب من شافلي اخذها  
فحينئذ تكون الدابة لمن تعاهد بها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله الجواب ولذلك  
القبض يصير معلوما ولو سبب دانته وقال لا حاجة اليها ولم يقل هي لمن اخذها  
انسان لا يكون له ولدا رسل طير ام لو كان رسال الطير بمنزلة تسبب الدابة  
قالوا في الطير لا ينبغي ان يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذا لم يقل هي لمن اخذها  
لانه اذا لم يقل ذلك فمن اخذها لا يكون له فيكون اكل مال الغير رجل قال  
اذنت الناس جميعا في تروخلية هذه فمن اخذ شيئا من فمضاه فيبلغ ذلك اناسا  
من الناس واخذوا من ذلك شيئا كان لهم رجل دفع عينا فزعم ان الملقى قال  
من اخذ فمضاه وصاحب العين بيكر ذلك القول قال الناطق رحمه الله ان اقام  
الرافع بينة على ما ادعى او حلف صاحب العين فاني ان يحلف فان العين يكون  
للرافع ولو ان الرافع لم يستمع ذلك من صاحب العين لكن اخبر بما قال صاحب  
العين عند اللقاء وسعه ان ياخذ بالخير رجل عنده دراهم لغيره فقال  
له صاحب الدراهم اصرفها في خواجك كان قرضا وان كانت حنطة

ظدره عند  
دراهم فقال  
اصرفها في خواجك

فقال له صاحب الحنطة كلها كانت هبة له رجل قال لا خرفه لي هذا الشيء من انا فقال  
وهبت وسلم قال ابو نصر رحمه الله يجوز ذلك رجل قال فمضاه بالعارسية ابن زمين  
ساقا ذهب وازرعها الخنق قبلته وزرع قال ابو القاسم رحمه الله كان الاذن للخنق  
وان لم يقل الخنق قبلته لم يكن له رجل قال لا خرفه لي هبة منك والعبد  
يحب لو لم يده ناله فقال قبضته قال ابو بكر رحمه الله جازت الهبة من غير قوله  
قبلته ويصير قابضا في قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يصير قابضا  
ما لم يقبض وان كان العبد غايما فقال له وهبت منك عبي فلان فاذهب  
واقبضه فقبضه جاز وان لم يقل قبضت وبه فاخذ ولو قال هو لك ان تسبت ودفعه  
اليه فقال تسبت عن ابي يوسف يجوز رجل قال لغير وهبتك هذه العبد امس  
فلم يقبل كان القول قول الواهب رجل قال كسوتك هذه الثوب او اعطيتك او قال  
جعلت لك هذه الدار او قال هذه الدار فاقبضها او قال هي لك هبة تسكنها  
فهو هبة ولو قال هبة سكتي هبة او سكتي صدقة او قال اخذ منك هذه الجارية  
فهو عارية في جميع ذلك وكذلك لو قال جعلت عليك هذه الدابة تكون عارية  
الا ان ينوي الهبة وقال هي من السلطان تكون هبة ولو قال في الدار هي لك  
اجارة كل شهر بدركم او قال اجارة هبة فهي اجارة ولو وهب لرجل غايب دراهم  
وارسل بها على يد رسول فقال الموهوب له للرسول صدقت بها عليك لا يجوز  
ولو قال للرسول تصدق بها عني لا يجوز فان تصدق الرسول عنه ضمن  
الرسول للواهب رجل قال جميع ما املكه لفلان يكون هبة حتى لا يجوز بدون  
القبض ولو قال جميع ما يعرف بي او ينسب الي فلان فهو اقرار لان في الوجه الاول  
صرح باضافة الملك الي نفسه ثم اضاف الي فلان ومثله يكون هبة وفي  
المسلم الثاني لم يصرح بملك نفسه لان ما يعرف بما وينسب اليه قد يكون  
لغيره وقال بالعارسية اس علام برا يكون هبة لا يملكه الا بالقبض  
وذكر في الزيادات اذا قال الجماعة من المسلمين هذا المال لم يكن هبة رجل قال  
لا خرفه هذا المال واغتر في سبيل الله تعالى يكون قرضا ان الكلام مجمل  
ويجمل الهبة والقرض اذا هما مجمل عليهما ولا ان اخذ المطلق سبب للضمان



مطهر دفع له  
 وراهم فقال له  
 استعنا ناس  
 قرض

للصان في الشرع ولو دفع اليه درهم فقال انفق ففعل وهو كالقول اصرقها  
 في حوايجك ولو دفع اليه ثوباً فقال افس به نفسك ففعل يكون هبة لان قرض الثوب  
 باطل فاذا انقذ رجله على القرض يجعل هبة تصحيحاً للتصرف رجل عرس كرمك  
 وله ابن صغير فقال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الجعل عبارة عن  
 التملك ولو اعزسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون  
 هبة ظاهراً لان الناس يريدون بهذا التملك الهبة رجل اتخذ وليمة المختار  
 فهدى الناس اليه هدايا ووضعوا بين يديه قالوا ان كانت الهدية مما تصلح للصبيان  
 فعلى لباس الصبيان او يكون شيئاً يستعمله الصبيان ففيه للصبي لان مثله يكون  
 هبة للصبي عادة وان كانت الهدية دراهم او دنانير او غير ذلك يرجع الى المهدى  
 فان كان المهدى هي الهبة للصغير كان للصغير ان تعذر الرجوع اليه ينظر ان كان  
 المهدى من معارف الاب او اقاربه ففيه للاب وان كان من قرابة الامراض معارفه في الام  
 وكذا اتخذ وليمة الرفاق لا ينبت الي بيت زوجها فهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا  
 من قرابة الاب او من قرابة الام وكذا لو كان المهدى من معارف الزوج او من اقاربه  
 او من معارف المرأة او قرابتها الا اذا بنى المهدى وقال هديت لهذا او لهذا فيكون  
 القول له وقال بعضهم في الاحوال كلها تكون الهبة للولد لان الولد هو الذي  
 اتخذ الولية وقال بعضهم يكون للوالد لان الوالد اتخذ الولية لاجل الولد  
 ولا يعتد بقوله المهدى عند الهبة الهدية للولد لان الولد وصاحب الولية  
 اذا كان رجلاً عظيماً محترماً يقبل المهدى هذا الخدم والاعتماد على ما قلنا او في رجل قال لاف  
 وهبتك هذه الغرارة الخنطة او هذا الرزق السم كانت الهبة في الخنطة والسم  
 الغرارة والرزق ولو قال وهبت غرارة الخنطة ورزق السم كانت الهبة الرزق  
 والغرارة ولا يدخل فيه الخنطة والسم لان في الوحي ان في اضافة الهبة الى الغرارة  
 والرزق لا الى الخنطة والسم فلا يدخل فيه الخنطة والسم ككتاب العبد والوجه  
 الاول بضاف الهبة الى الخنطة والسم رجل هدى اليه جاره ثياباً من المأكولات  
 في اناء هله ان ياكل في اناءه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان ثوباً  
 او خبزاً لا بأس به لانه لو جعله في انية اخرى تذهب لذقه وان كان شيئاً

من الفواكه لا يسعدان باكل فيه الا ان يكون بينهما انبساط قوم اجلس على اخوته هل لاهل  
 الخوان ان يبايوا لسيما من علي خوان اخرو وهو من ليس بجالس معهم على خوانه قال ابن نقاتل  
 ليس لهم ذلك ومن ناول معه على خوانه فانه لا بأس به وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله  
 القياس ما قال ابن نقاتل وفي الاستحسان ان كل من خان في ملك الضياء فما اذا اعطاه  
 جاز قال به نأخذ رجل "وهبة انسان بعير اذن المولي وسلم ثم اعاد مولاة انه عمده  
 واقام البنية وقضى القاضي له ثم اجاز المولي هبة العبد ذكر الخصال رحمه الله انه  
 لا يجوز اجازته في قوله ابي حنيفة رحمه الله وهذا على الرواية التي روي عن ابي  
 حنيفة رحمه الله ان قضاء القاضي للمستحق يكون فيمنح للعقود الماضية اما في ظاهر  
 الرواية لا يكون فيمنح كذا ذكره شمس الامية الخلو في رحمه الله فاذ لم ينفخ البيع  
 بالاستحقاق ولا يفسخ الهبة فتصح اجازة المستحق والقوي في البيع على ظاهر  
 الرواية رجل قال لا خركت وهبت لي الف درهم ثم قال بعد ما سكنت لم اقبض كان القول قوله  
 لان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض رجل اقرانه وهب لفلان هذا العبد قال  
 بعضهم يكون اقراراً بالهبة والقبض جميعاً لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهبة صحيحة  
 تامة وذلك لا يكون الا بالقبض رجل قال لا خركت هذه الفضة من الثريد  
 فاخذها واكلمها كان عليه منقلاً او قيمتها لان اقراره ما لا يمكن الاستغناء به لانه لا يستلزم  
 يكون قرضاً قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا اذا لم يكن بينهما دالة الهبة ولا يباي  
 وعن عبد الله ابن المبارك انه من يقوم بضر جوار الطيور فوقف عليهم وقال هبوني  
 هي تروا كيف اضرب فدفعوا اليه فنضربه على الارض وكسر فقال رايتم كيف  
 اضرب قالوا ايها الشيخ خذ عنتنا واما قال لهم ذلك احترازاً عن قول ابي حنيفة رحمه  
 الله فان عنده كسر الملاهي موجب الضمان وهذا دليل على ما مر ان هبة المازح جائز  
 رجل قال لا خرو هبت عبي هذا منك والعبد حاضر فقبضه الموهوب له جازت  
 الهبة لان القبض في المجلس بحضرة الواهب دالة القول بخلاف ما مر من مسيلة  
 هبة الارواح من الخنق لان لم يكن القبض بحضرة الواهب في المجلس رجل امر شريكه  
 بان يدفع اليه ولده مالا فاستنع الشريك عن الاداء قالوا ان كان امره بالدفع اليه ولده  
 على وجه الهبة للولد لم يكن للولد ان يجامع الشريك لان حقيقة الهبة كانت



قبل القبض وان لم يكن الامر بالدفع عيابه المصبة للولد ان يخاصم الشريك لانه يخاصمه  
لا بهي حكم الوكالة لا لنفسه وحق الاب ثابت عياله الشريك فتسمع دعواه رجل وهب  
امه لرجل وسلمها اليه وعليه وبنائها جازت المصبة وكذا الصدقة يكون التوب والحلي  
للوهاب لا للموهوب له والمتصدق عليه لمكان العرف والعادة قال مولانا رحمه الله  
فان كان التوب عليه قد رعا يستعور بها يتبعي ان يكون ذلك للموهوب له  
ولو وهب الحلي الذي عياله الجارية والتوب ولم يهب الجارية لم تجز المصبة حتى  
ينزعه ويدفع التوب والحلي للموهوب له لان الحلي والتوب مادام عياله الجارية  
والتوب ولم يهب الجارية لم تجز المصبة حتى ينزعه ويدفع التوب والحلي للموهوب  
له لان الحلي والتوب مادام عياله الجارية يكون تبعا للجارية مستحولا لا افضل فلا  
تجزز هبة جوالق الدقيق وجراب الطعام رجل قال لغيره وهبت لك هبة  
البيت فقال الموهوب له قبلت جازا لولا لا يدخل في المصبة العلو والسرو <sup>السلام</sup>  
المنزلة لا ايضا بمنزلة متاع موضوع في البيت ولو قال وهبت لك هذا البيت  
مرا فقة قالوا تدخل هذه الاشياء في المصبة قال مولانا رحمه الله عنه وعند الفلق  
لا يدخل في بيع البيت بذكر المرافقة فلا يدخل في المصبة رجل وهب لآخر رصا  
عياله ان ما يخرج منه من زرع سقى الموهوب له عياله ذلك الوهاب قال ابو القاسم  
رضي الله عنه ورحمته ان كان في الارض كرم او اشجار جازت المصبة ويبطل الشرط  
وان كانت الارض فراخا فالمصبة فاسدة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله لان  
في التبر شرط عياله الموهوب له رد بعض المصبة عياله الوهاب فتجزز المصبة ويبطل  
الشرط لان المصبة لا تبطل بالشرط وفي الارض المراح شرط عياله الموهوب  
له عرضا مجهولا لان الخارج من الارض انما ملكه فيكون له فكان فاسدة للمصبة  
رجل مثل لو وقع فوهبه لآخر وسلطه عياله طلبا وقبضه منه وحده قال ابو يوسف  
رحمه الله هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر والمصبة لا تصح مع الخطر وقال  
الله تجوز هذه المصبة رجل له على رجل الف درهم بعد بيت المال والفاغلة وقال  
المديون وهبت لك احد المائتين قال سئل جازت المصبة والبيان له مادام حيا ولو اراد  
بعد موته ان مات قيل البيان لان هبة الدين استغلا والجملة لا تنع صحتها

ويكون

ويكون البيان الى المتسطر رجل دفع الى رجل ثوبين وقال ايها بيت فلان والآخر لانيك فلا  
ان بين الموهوب قيل ان يفتقر جازا لان ارتفاع الجملة وعليه هبة الوهاب غلاما او شيئا  
فيل ان الموهوب له بالخيار ثلاثة ايام صحت المصبة وبطل الخيار لان المصبة عقد غير لازم  
فلا يصح فيها شرط الخيار احد الشرط اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الرمح قال  
ان كان المال قايما لا يصح لانها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحت  
المصبة لانها صارت دينا بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هبة المشاع فيما  
لا يقسم فيصح رجل وهب لآخر ثوبا في بطن عنقه واتي بقبضه اذا صنعت لم يصح وان  
قبض بعد الوضع لانها هبة المعهدة وكذلك الرهن وزه السهم والزيت والزيوت  
قيل ان يعصر وقيق الحنطة قبل الطحن رجل وهب الدين من عليه الدين ذكر شمس  
الائمة السرخسي رحمه الله انها لا تصح من غير قبول المديون عند فخلها قال الفرير رحمه الله  
انها تصح من غير قبول الا انها تبطل بالرد وعن ابي يوسف رحمه الله انها لا تصح  
من غير قبول كما قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله ولو كان الدين بين شريكين  
فوهب احدهما نصيبه من المديون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا نفذ في الربع  
ويوقف في الربع كما لو وهب نصف العبد المشترك **فصل في هبة**  
**المشاع** رجل وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير شريك  
لا يجوز عند الكل وان وهب من شريكه لا يجوز عندنا وقال ابن ابي ليلى رحمه الله  
يجوز ولو وهب دار من رجلين لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذلك  
كل ما يقسم وقال صاحباه جاز ولو رهن داره من رجلين جاز عند الكل وكذا  
لواجر داره من رجلين ولو وهب نصف دار من رجل ووهب النصف الاخر من  
رجل اخر وسلم الدار اليهما معا جاز وان تقدم تسليمه الي احدهما لا يجوز وقال  
ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز في الوجهين وفيما لا يقسم كالعبد والداية  
والتوب والحام يجوز هذه المشاع من الشرع وغيره في قولهم ولو وهب درهما  
صحيحا من الرجلين اختلفوا فيه قال بعض المشايخ رحمه الله لا يجوز لان  
تنصيب الدرهم لا يضره كان مما يحتل القسمة والصحيح انه يجوز وفيه  
قال الامام ابو الحسن عياله السعدي والشيخ الامام شمس الائمة الخلواني



رحمه الله لان الدرهم الصحيح لا يكسر عادة وكان مما لا يحتل القسمة هي لو كان  
من الدرهم الفتي تكسر عادة فلا يصرفها الكسر والتبعية كانت بمنزلة  
المساع الذي يحتل القسمة فلا يجوز والدينار الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة  
الصحيح رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك درهما منما قالوا ان كان الدرهمان  
مستويين في الوزن والحوز لا يجوز لان الهبة تناولتا احدهما وهو مجهول  
وان كان متقاربين جاز لان في الواحدة الاوّل الهبة تناولتا احدهما  
وبعد الثاني تناولت وفي درهمين درهم واحد وهو مساع لا يحتل القسمة وفيما اذا فسدت  
الهبة بحكم الشيوع اذا هلك الهبة عند الموهوب له هل تكون مضمونة عليه  
ذكر من رستم رحمه الله رجل دفع درهمين الى رجل وقال احدهما هبة لك والاخر  
امانة عندك وهذا جميعا يضمن درهما وهو في الاخير امين قالوا لا يضمن  
لاننا اخذنا هبته فاستحق نصيبا تكون مضمونة وذكر في المضاربة  
الكبير رجل دفع الى رجل الف درهم نصفه هبة لك ونصفه مضاربة عندك  
لا يجوز بان هلك المال عند القابض يضمن خمسمائة درهم ولو وهب  
نصف الدار او نصف دار وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب او تصدق ذكره وقف  
الاصل انه يجوز بيعه لانه لم يقبض ولو باع الموهوب له لا يجوز بيعه لانه  
لم يملك نصيبا ان هبة المتاع فيما يفيد الملك فان اتصل بها القبض وبه قال  
العلما وي رحمه الله ذكره عاصم رحمه الله انهما تفيد الملك وبه اخذ المساع رحمه الله  
رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلاثة لك فضاء من حقك وثلاثة لك  
هبة وثلاثة تصدقت بها عليك قال محمد رحمه الله ثلاثة فضاء جاز وثلاثة  
صدقة لم تجز ولم يضمن وثلاثة هبة لم تجز ويضمن نصيبا ان الهبة الفاسدة  
مضمونة رجل اعطى رجلا درهمين وقال نصف لك وهما في الوزن والجودة  
سواء من اي حنيفة رحمه الله انك قال لم يجز وان كان احدهما أثقل او احو  
او اثنى جاز ويكون مساعا لا يحتل القسمة وان قال وهبت لك ثلثهما  
في الوزن والجودة سواء ودفعها اليه جاز وان قال احدهما لك هبة لم يجز  
كانا سواء ومختلفين وعن ابي يوسف رحمه الله في التوادرا اذا قال وهبت

الوجه

لك

لك نصيبا من هذه الدار ولهذا الاخر نصف لم يجز وان قال وهبت لك هذا نصفها  
ولهذا الاخر نصف جاز رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين فقيرين قال في الجامع  
الصغير جاز وان تصدق بها غنيين لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال  
صاحبه جاز ان كانا فقيرين او غنيين وذكر في هبة الاصل اذا وهب لرجل نسياء  
يحتل القسمة لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذلك الصدقة معروف يحتل  
ان يكون الصدقة على غنيين بمنزلة الهبة والهبة من الفقير من بمنزلة الصدقة  
معر وف يحتل ان تكون الصدقة على غنيين بمنزلة ولو وهب دارا من رجل فوكل  
الموهوب له رجلين بقبض الدار وقبضا جاز عبد بن رجلين ذهب له احد الموليين  
سواء يحتل القسمة لا يصح اصلا لانها لم تصع في نصيب الواهبة لانه يكون وهبا  
لنفسه فينبغي في نصيب صاحبه في يحتل القسمة وان كان الموهوب سبيلا لا يحتل  
القسمة جازت الهبة في نصيب صاحب لانه وقع في نصيب صاحبه في لا يحتل  
القسمة رجل وهب دارا لرجل وسلم وفيه متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب  
مشغول بالمبيع لهبة فلا يصح التسليم امرأة وهبت دارها من زوجها وهي  
ساكنة فيه ومتاعا فيه وروجها ساكن معها في الدار جازت الهبة ويصير  
الزوج قابضا للدار لان المتاع ومناعا في يده الزوج فصح التسليم رجل وهب  
دارا في متاع الواهب او حوالا او حراما في طعام الواهب وسلم لا يجوز لان  
الموهوب غير مشغول بغيره ولو وهب ارضا زرع او نخيل او نخيل لا عليه  
ثم اوهب الزرع بدون الارض او النخل بدون الارض او نخلا بدون  
الثمر لا تجوز الهبة في هذه المسائل لان الموهوب يتصل بغير الهبة  
اتصال خلقته مع امكان القطع والفصل فقبض احدهما بدون الاخر غير ممكن  
في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المساع الذي بمنزلة القسمة ولو وهب دارا في  
متاع الواهب وسلم الدار بما فيه ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع لان  
الدار مشغولة بالمتاع فصحت الهبة بالمتاع ولو وهب المتاع او لا وسلم الدار  
مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيها جميعا ولو وهب الدار دون المتاع  
او الارض دون الزرع والنخل دون الثمر او الثمر دون النخل ولم يسلم حتى



وهب المتاع والزرع والتخل والتمر وسلم الكل صحت الهبة في الكل لأنه لم يوجد عند  
 القبض والتسليم ما يمنع القبض والتسليم فصار كما لو وهب الكل هبة واحدة وسلم  
 إذا فرق التسليم والقبض يفرق العقد فيفسد كل عقد يحكم فساد العقد  
 كما لو وهب نصف الدار وسلم ثم وهب النصف الآخر وسلم فانه يفسد العقدان  
 جميعا ولو وهب زرعاً بدون الارض أو ثمر بدون التخل وأمر بالمحصاد والجزاد  
 فنعمل الموهوب له ذلك جازلان الموهوب له إذا قبض في المجلس قبل الافتراق  
 جازا استحقاقا لأن القبض في الهبة بمنزلة القول فصح في المجلس ما لم ينه  
 وإن أقام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب له فقبضه الموهوب له أن كان  
 بأمر الواهب صح والأفلاو أن كان الموهوب غائبا عن مضيق الموهوب له فأن  
 قبضه بأمر الواهب صح والأفلاو الصدقة في هذا بمنزلة الهبة وكذلك القبض  
 والبيع الفاسد والرهن أن قبض بعد الافتراق عن المجلس أن قبض يحكم الأذن  
 صح قبضه والأفلاو التخلية في الهبة الفاسدة لا يكون قبضا عند الكل كما في  
 البيع الفاسد وفي الهبة الجائزة التخلية قبض عند محمد رحمه الله والموهوب  
 إذا كان غائبا عن مضيق الواهب والموهوب له فالقبض فيه أن يأسر  
 بالقبض وعند أبي يوسف رحمه الله لا يكون قبضا في ينقل حين يزيله عن مكانه  
 والتخلية أن يجلي بين الهبة والموهوب له ويقوله أقبضه رجل وهب  
 دارا فيه متاع وهب الدار والمتاع جميعا وخلي بين الكل والموهوب له ثم  
 استحق المتاع بعب الهبة جائز في الدار لأن الكل كان في يده فصح التسليم  
 وهو كما لو استعار دارا وعصب متاع رجل ووضع في الدار ثم إن المعبر  
 وهب الدار منه صحت الهبة لأن المتاع والدار كانت في يده وكذا الوادعه  
 المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك المتاع ولم يحمله ثم جازا  
 واستحق المتاع كأنه أن يضمن الموهوب له جعل الموهوب له غاصبا فامنا المتاع بمجرد  
 التخلية لا ينتقل به الواهب إلى الموهوب له وكذا الوهب جوا لقا بما فيه من المتاع وحلي بين  
 الكل ثم استحق الجوا لقا صحت الهبة فيها كان فيه ولو باع متاعا في دار وخلي بينه  
 وبين المتاع وخلي بين الكل ثم استحق الجوا لقا صحت الهبة فيها كان فيه ولو باع

مطل التخلية  
 قبض عند محمد  
 في الهبة الجائزة

متاعا في دار وخلي بينه وبين المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة ولو وهب الدار وفي متاع  
 الواهب وسلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون الدار لأنه  
 حين سلم الدار ولا يحكم الهبة لم يصح تسليمه إذا وهب المتاع بعد ذلك كانت الدار  
 مسخولة بمتاع الواهب فصحت هبة المتاع ولو وهب المتاع أولا وسلم الدار مع المتاع  
 ثم وهب الدار صحت الهبة فيهما جميعا رجل وهب دارا لرجلين أحدهما قسما والآخر  
 ثلثا لا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله ويجوز في قول محمد رحمه الله ولو  
 تصدق بدار على فلانة المعينة وعليا مائة بطنين والعلم محيط بأنه لا ولد في بطنين  
 من تصدق بالدار لا يجوز ولو تصدق عليا وعليها هذا المحيط جازت الصدقة  
 ولو وهب دارا لابنين له أحدهما صغيرا وعليا كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف  
 ما لو وهب من كبيت وسلم اليهما جملة فان الهبة جائزة لأن في الكبيرين لم يوجد  
 الشيوع لا وقت العقد ولا وقت القبض وإنما إذا كان أحدهما صغيرا فحكما  
 وهب بغير الإيقاض حصنة فيتم حكم الشيوع وقت القبض رجل وهب  
 من رجل دارا وسلم فاستحق نصفه بطل الهبة في الباتية ولو وهب دارا في مرضه  
 وليس له مال سوا الدار ثم مات ولم يجز الوارث هبته بقيت الهبة في ثلثيها  
 وبطل الثلثين ولو وهب دارا في من المتاع وسلم ثم استحق المتاع فلا كونه الزيادة  
 أن الهبة تبطل في الدار وذكر ابن رستم رحمه الله هذا قول محمد رحمه الله أما في قول  
 أبي يوسف رحمه الله لو استحق وسادة من تبطل الهبة في الدار لأن موضع السادة  
 من الدار لم يقبض ولو وهب أرضا فيه زرع بزرع ثم استحق الزرع بطلت  
 الهبة في الأرض عند الكل والزرع لا يثبت المتاع ولو وهب سفينة في طعام  
 ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي يوسف رحمه الله قال ابن رستم  
 وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا تبطل الهبة في السفينة  
 لأبي يوسف رحمه الله أن موضع الطعام من السفينة لم يقبض فلم تصح  
 للهبة السفينة ولو وهب لابنه الصغير أرضا فيها زرع للاب أو وهب  
 لابنه دارا والاب ساكن فيها لم تجز الهبة وعن أبي حنيفة رحمه الله في المجرى  
 رجل تصدق على ابنته الصغيرة بدار والاب فيها ساكن أوله في متاع أو فيها

الصغير  
 صح



قوم يسكنون بغير اجر جازت الصدقة ويصير لام قابضا لانه ولو كان فيها  
سكان باجر كانت الصدقة باطلة وجعل الوهب لوجل جارية واستثنى ما في بطنها  
فقال علي ان يكون الولد كونه الاصل ان الهبة كالميراث تكون الجارية مع ولدها  
للموهوب لانه لو لم يستثن الولد كانت الجارية وولدها للموهوب له فيكون الولد  
في الهبة وكان استثناء الولد شرطاً مبطلاً للهبة لا تبطل بالشرط  
الفاسد والنكاح والخلع والصلح عن عهدهم العمد عياناً بدون الولد في هذا  
تكون بمنزلة الهبة والبيع والرهن والاجارة يبطل استثناء الولد ولو اعتق  
ما في بطن جاريته ثم وهب الجارية جازت الهبة في الامم وذكر في اعتناق الاصل  
لو دبرها في بطنها ثم وهب الام لم يجز قيل في رواية لا تجوز الهبة  
في الاعتناق والمذبح جميعاً وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق  
بين الاعتناق والمذبح في الاعتناق يجوز الهبة وفي المذبح لا يجوز لان  
المذبح لا يزيل الجارية عن ملكه فيكون الموهوب متصلاً بغير الهبة  
من ملك الواهب ولا اعتناق يزيل الملك فلا يصح الموهوب بعد اعتناق الولد  
متصلاً بغير الهبة فيجوز كما لو وهب لرجل داراً في ابن الواهب فصار استثناء  
الولد بمنزلة شرط فاسد وهذه التصرفات لا تحتل الشرط الفاسد وتقسيم  
يجوز التصرف ويبطل الاستثناء وهو النكاح والخلع والصلح عياداً العمد  
لان الشرط الفاسد لا يفسد هذه العقود وتقسيم يجوز التصرف والاستثناء  
جميعاً وهو الوصية لان في حكم الوصية ما في البطن كشخص واحدة يجوز افراده  
بالوصية فجاز استثناءه **فصل في جنس مسائل لا يصح فيها**  
**الشرط** ذكر ابن رستم في النوادر رجل قال لا خرا عوفي هو القلق علي انه ان ضاع  
فانا ضامن لك قال يلغو هذا الشرط ولا يكون ضامناً وعن ابي يوسف رحمه الله  
في النوادر رجل دفع زاجاً الى رجل يقطعها باجر فقال له لا ضمان عوفي  
عليك ان كسرتها فكسرها قال ان كان مثلاً ربما يسلم وربما لا يسلم يكون ضامناً  
وان كان لا يسلم لا يضمن وتبطل الشروط ومنه رجل استاجر دابة فقال  
له صاحبه لا تجرها كان له ان يواجرها ولو رهن عند انسان فقال الميراث

لدا من اخذه علي انه ان ضاع بغير شيء فقال الميراث نعم فالرهن جائز والشرط باطل ان  
ضامناً بالماله وعن محمد رحمه الله رجل دفع الى قصار ثوباً يقصره فقال له لا تضع  
يدك فيه فتفرغ منه كي يضمنه فليس ذلك بشيء ولا يضمن وعن ابي يوسف رحمه الله  
رجل رهن عند انسان عبداً بالعد درهم وقيمة الفان علي ان الميراث يضمن الفضل  
اذا هلك او اشترط الميراث لومات العبد لا يبطل دينه كان الميراث فاسداً عن محمد  
رحمه الله رجل دفع الى قصار ثوباً يقصره فقال له لا تضع يدك فيه فتفرغ منه كي يضمنه  
فليس ذلك بشيء ولا يضمن وعن ابي يوسف رحمه الله رجل رهن عند انسان عبداً  
بالف درهم وقيمة الفان علي ان الميراث يضمن الفضل اذا هلك او اشترط الميراث  
لومات العبد لا يبطل دينه كان الميراث فاسداً عن محمد رحمه الله في السير الا ما اذا  
اودع غنمة في دار الحرب وشرط علي الموهوب انه لو استملك يضمن لا يصح هذا الشرط  
ولو استملكه لا يضمن وذكر في الخيل رجل اجرد او امر المستاجر ان يفيق الاجر علي  
الدار وشرط ان يكون مقبول القول في الاتفاق كان الشرط باطلاً ولا يقبل قوله  
ونظائر هذا ياتي في كماله بالوديع والعارية ان شاء الله تعالى الشيوع الطاري  
لا يبطل الهبة الا رواية عن ابي يوسف رحمه الله مريض وهب داراً لثان والدار لا يخرج  
من ثلث ثاله فلم يجز الوارث هبته فان الهبة تنص في الثلثين وتبقى في الثلث ولو اشترى  
رجل داراً وهو شفعي وقبضه ووهبها ولها شفع اخر ثم ان الشفع الثاني اخذ نصف  
الدار بالشفعة بطلت الهبة في الباقي لان الشفع الثاني اخذ الشفعة بحق  
سابق علي الهبة فيكون الشيوع مقصوراً علي الحال لم يكن للوارث حق النسخ في حق المورث  
وانما يثبت ذلك بعد موته كما يبطل الملك في الثلثين عند البعض لا قبل الاثر ان  
الهبة لو كانت جارية فوطيها الموهوب له ثم انقضت الهبة برد الورثة او رجوع الواهب  
في الهبة لا يلزمه الميراث عليه دين فان قيل القضا فوهب صاحب الدين الدين  
لوارث المديون صح سؤل كانت التركة مستفقة ولم يكن فلوان الوارث رد الهبة صح رده  
في قول ابي يوسف رحمه الله وتبطل الهبة وقال محمد رحمه الله لا يصح وقيل لا خلاف بينهما  
صح رده عند ما انما الخلاف بينهما فيها اذا وهب الدين من الميت فرد الوارث عند ابي يوسف  
صح رده وعند محمد لا يصح رجل له عبيد انسان دين فوهب صاحب الدين الدين من



من موله صحت الهبة ولو ان المولي رد هبته قبل هوه على هذا الخلاف عند ابي يوسف رحمه الله يصح رد  
 متوا كان العبد دين محيط اولى وقيل يرجع رده عند الكل وهو الصحيح من رضى وهب شيئا  
 ولم يسلم حية مات بطلت هبته لان هبة المريق هبة حقيقة وان كانت وصية حق  
 يعتبر فيها الثلث والثلثان فلا يتم بدون القبض وحل جعل دار مسجد ثم استحق  
 شي منه خرج الباقي من ان يكون مسجدا لان المستحق استحق البعض بحق سابق فكان  
 شيوغا مقارفا فيبطل **فصل في الرجوع في الهبة للواهب ان يرجع في**  
 هبته من غير المحارم علم بعوض او زاد كادق الهبة في يدها وزيادة السعر لا تمنع الرجوع  
 ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب ان يرجع في الام وقال ابو يوسف لا يرجع فيها  
 حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد ولو ازيدت الهبة في يدها  
 ثم ذهبت الزيادة كان للواهب ان يرجع في هبته ولو خرجت الهبة عن مكان الوهب  
 له الي غيره او هلك لا يرجع الواهب وكذا الوهبك الواهب او الوهب له ولو ادعى الوهب  
 له الهلاك كان القول قوله من غير يمين ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالام  
 والامات وان علوا والاولاد والاولاد وان سفلوا والاولاد البنين والاولاد البنات  
 في ذلك سواء وكذا الاخوة والاحفاد والاعمام والعلمات والمحرمات بالسبب بالقرابة  
 لا تمنع الرجوع كالاجاب والامات والاخوة والاحفاد من الرضاع وكذا المحرمات بالمصاهرة  
 كأمات النساء والربايب وارواح البنين والبنات واذا وهب العبد المديون من صاحب  
 دينه بطل دينه وكذا لو كان على العبد جنابة خطافه وهب له الجنابة بطلت الجنابة  
 ويلون للواهب ان يرجع في هبته استحيانا واذا رجع المولى العبد في هبة العبد  
 لا يعود الدين والجنابة في قول محمد وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله والملا  
 عن ابي يوسف وهشام عن محمد بن الاسود في رجوعه ولو وهب الاتم من  
 زوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد ذلك صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا  
 يعود الدين والجنابة وعلى قول ابي يوسف رحمه الله اذا رجع المولى في الهبة يعود الدين  
 والجنابة واو يوسف اذا استحسن قول محمد ارايت لو كان على العبد دين لصنف  
 فوهب المولى عبده من الصغير فقبل الوهب وقبض يسقط الدين فان رجع الواهب  
 في الهبة بعد ذلك لو قلنا بانه لا يعود الدين كان قبولا الوهب في الهبة تصرفا في الصغير  
 فلا

فلا لا يملك ذلك وامام سلمة النكاح فيها روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله رواية اذا  
 رجع الواهب يعود النكاح رجل وهب شيئا من ذى الرحم المحرم واحدهما مسلم والاخر  
 كان لا يرجع الواهب في الهبة لان المانع من الرجوع القرابة الوهب له اذا علم  
 الوهب القران او الكتابة او كانت اعمية فعلم الكلام او شيئا من الحرف لا يرجع  
 الواهب في الهبة لحدوث الزيادة في العين وعلى قول زفر تعليم الحرف وما اشبه ذلك  
 لا يمنع الرجوع في الهبة وعن محمد رحمه الله في المتقي انه لا يبطل حق الواهب في الرجوع  
 كما هو قول زفر وعن ابي حنيفة رحمه الله فيه روايتان ولو وهب شيئا له حمل وموت  
 به فادخله الموهوب له الي بلدة اخرى لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة  
 قيل هذا اذا كان هبة القيمة في المكان الذي انتقل اليه الاثر وان استوت قيمته  
 في المكانين كان للواهب ان يرجع في هبته ولو وهب كارية في دار الحرب فخرجها  
 الوهب له الي دار الاسلام ليس للواهب ان يرجع في هبته رجل وهب ثوبا  
 نقصه الموهوب له لا يرجع الواهب في الهبة بخلاف ما لو غسله لان القضاء  
 زيادة بخلاف الغسل وفي الاملا اذا غسله او قصه له ان يرجع في الهبة وان  
 مثله لا يرجع اذا كان يزيد ذلك في الثمن رجل وهب لآخر درهم وسلم الي الموهوب  
 له ثم ان الواهب استقرضه من الموهوب له فاقترضه جاز ولا يكون للواهب  
 ان يرجع في الهبة ابدا لا بخصاصت مستهلكة ودنيا على الواهب رجل وهب  
 ثوبا قبل الموهوب له بالماء بطل حق الواهب في الرجوع لان اسم التراب  
 قد زال فصار شيئا اخر بخلاف ما اذا وهب سويقا قبله الموهوب له بالماء  
 لا يبطل حق الواهب في الرجوع لان اسم السويق لم يبطل ولم يحدث  
 فيه زيادة بل حدث فيه نقصان فلا يبطل حق الواهب في الرجوع  
 كما لو وهب حنطة قبله الموهوب له بالماء رجل وهب عبدا فتقطعت  
 يده عند الموهوب له واخذ الموهوب له ارسل اليه كان للواهب ان يرجع  
 في الهبة في اخذ العبد ولا يأخذ الارسل في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 رجل وهب لرجل ثوبا فسلمه اليه ثم اخذ منه فاستهلكه من الواهب  
 قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بعصا او رضا



ولو تصدق على رجل بشئ ثم استقال المتصدق عليه فاقاله لم يجز حتى يقبض لا فها مستقبلا  
وكذا اذا وهب لذي رحم محرر وكل شئ لا ينسخ القاضية اذا رفع اليه لو اختلفت ما اليه  
فقال له الموهوب فملك فملك من مال الواهب وان لم يقبضه من يرضى وهب عبد  
ثم رجع الواهب في الهبة بغير قضا فرده المربيض عليه برضاه جاز ذلك من  
الثالث فان كان الرد بقضا يجوز ولا شئ لورثة المربيض على الواهب وكذلك  
رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لاسنان وسلم ثم رجع في الهبة بغير  
رضائهم وحده بالعبد عيبا كان له ان يرده على بايعه جعل الرجوع في هذا  
بغير قضا بمنزلة الرجوع بقضا القاضية رجل وهب عبدا فرض العبد عند  
الموهوب له فذاره حتى مع كان للواهب ان يرجع فيه رجل وهب دارا فبني الموهوب  
له في بيت الصيافة التي يسمى بالفارسية كاسناه تنورا للخبز كان للواهب ان يرجع  
في هبته لان مثل هذا يعد نقضا ولا يعد زيادة وكذا لو جعل فيه ازبا  
ولو وهب عبدا صغيرا فنسب وصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة  
في البدن يمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان مجتافا فمن او كان  
قبيل مجتافا لا يرجع الواهب رجل وهب لرجل جارية فاراد الواهب له وهبتها  
صغيقا فكبرى واذا ذلت خيرا وقال الواهب لا بل وهبتها لك كذلك كان  
القول للواهب وكذا في كل زيادة متولدة وامانة البناء والخطا وكذا  
كان القول قول الموهوب له رجل في يده دار لرجل اخر فقال تصدق فلما  
واذنت لي في قبضها فقبضتها وقال المتصدق لا بل قبضتها بغير اذني  
كان القول للمتصدق ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي فقبضت  
على فخار ب وقال المتصدق لا بل كانت حينئذ في يدي وقبضتها بغير اذني  
كان القول للمتصدق عليه ولو ادعي رجل عبدا في يده عيزه وزعم انه كان  
وهبة للذي في يده وكان العبد غائبا عنهما فقبضه الموهوب له بغير  
اذنه وقال الموهوب له وهبت لي باذنك كان القول قول الموهوب  
له ولو قال الموهوب له حين وهبت لي كان في منزلك لا بحضورنا فارتضى  
بقبضه فقبضته لا يصدق ولو قال المدعي وهب لك والدي ولم يقبضه

الابعد

الابعدونته وقال الموهوب له قبضته في حياتي فان كان العبد في يدي الذي يبي  
القبض في حياته كان القول للوارث رجل وهب لرجل مصفا فنقطه الموهوب  
له باعرا لا يرجع الواهب في هبته واذا هب احد الزوجين لصاحبه لا يرجع  
في الهبة وان انقطع النكاح بينهما ولو وهب لاجنبيه ثم تزوجها او وهبت لاجنبي  
ثم تزوجت نفسها منه كان للواهب ان يرجع في الهبة لان النكاح في الهبة  
لا يمنع الرجوع ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وادعت انه استكرهها في الهبة  
يسمع دعواها واذا مات الواهب والموهوب له يبطل حق الرجوع ولو وهب  
احد من ميه نصيبا لا يرجع في الهبة وان كان احدهما مسلما والاخر كافرا ولو وهب  
لاخيه وهو عبد لاجنبي كان له ان يرجع في الهبة لان الهبة وقعت لمولي الاخر  
ولو وهب لغير اخيه كان له ان يرجع في الهبة في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال  
صاحبا لا يرجع ولو وهب عبدا هو ذورحم محرر منه ومولاه ايضا ذورحم  
محرر منه بان كان اخوه لابي له عبد لاجنبيه انه ذكر الكرخي عن محمد رحمه الله ان  
في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ان يرجع في الهبة وقال الفقيه ابو جعفر  
لا يرجع هو الصحيح لان المقصود من هذه الهبة صلة الرحم في جانب العبد والمولى جميعا  
في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله للواهب ان يرجع في هبته قال محمد وهذا قبيح  
اذا وهب لذي الرحم المحرم وهو مكانه لا يرجع ما دام مكاتبيا في قولهم فان عجز  
ورده الرق كان الواهب ان يرجع في قول ابي يوسف وقال محمد لا يرجع ولو ادعي  
الكتابة فعتق لا يرجع الواهب في قولهم والصدقة اذا مات بالقبض لا يرجع  
المتصدق فيها كانت للمقاربة او للاجنبي وللواهب ان يرجع في هبته قبل ان يقبض  
الموهوب له خلاصا او غائبا اذن له في قبضه ولم ياذن بقبضه الواهب في الرجوع  
قبل القبض وبعد القبض لا يرجع الا بقضا او رضا والموهوب له ان يتصرف  
في الهبة ما لم يقض القاضية بالرجوع وسدس الهبة وبعد ما صلا لا يجوز تصرفه  
بالرجوع في الصدقة ولا في الهبة عينا المحتاج وعن ابي حنيفة رحمه الله  
لا يرجع في الصدقة عينا غني او فقيرا استحيانا رجل وهب دارا وبنى  
فيها او حصصها او طينها او جعل فيها مغسلا او ارضا جنين في طابقه



منها بنو غرس شجر فلا رجوع في شيء من ذلك عندنا وقال ابن ابي ليلى له ان يرجع  
في جميع ذلك وهذا اذا كان النبا بعد زيادة لا بعد زيادة كالاري في البيت او  
التور في الكاشانة لا يمنع الرجوع ولو وهب دارا فهدم الموهوب له بناها كان  
له ان يرجع في البينة وان كانت الهبة مؤبدا فصبغ احدا واصفر او خاطه لا يرجع  
الواهب ولو قطعه ولم يخطه كان له ان يرجع ولم يذكر في الكتاب اذا صبغ اسود  
قالوا عند ابي حنيفة رحمه الله له ان يرجع فيه وقال صاحباه لا يرجع كما لو صبغ بشي  
اخر او ابوبوسف رحمه الله كان يقول او لا يقول ابي حنيفة رحمه الله ثم رجع وقال  
ربما ينفق على السواد اكثر مما ينفق على صبغ اخر وقيل هذا اذا كان السواد لا  
بعد زيادة فان كان بعد زيادة نرداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل رجل  
وهب لرجل هبة فقبضها الموهوب له ووهب لآخر وسلم ثم رجع الواهب  
الثاني في هبته بقبضنا او رضا كان للواهب الاول ان يرجع في هبته لان الرجوع  
في الهبة فسخ عند الكل فاذا اعاد الى الواهب الثاني ملكه عما كان متعلقا  
به وعلى قول زفر اذا كان الرجوع بغير قبض لا يكون للواهب ان يرجع لما عرف  
الواهب اذا رجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قبض رجعته ذلك من  
جميع مال الموهوب له او من الثلث فيه روايتان ذكر ابن سماع رحمه الله في القياس  
يعتبر من جميع ماله رجل وهب شجرة واذن له بقطعها فقطع وانفق في القطع  
كان للواهب ان يرجع فيها ونحوه كما نفق من الارض هو الصحيح لان القطع نقصان  
والنقصان لا يمنع الرجوع فتوانه جعل الشجرة ابوابا او جذوعا لا يرجع الواهب  
فيه وروي انه يرجع في المذروع كما لو جعلها خطبا فانه يرجع في الخطب ولو وهب  
شاة او بقر فذبحها الموهوب له كان للواهب ان يرجع فيها اذا وهب هبة  
كان له ان يرجع في بعضها ان سأل الله وكذا الوهب عبد الرجلين كان له  
ان يرجع في حصته اخذها ان سأل وكذا الوهب نصيب العبد لاحد ما ارتد  
بالنصف عما الاخر كان له ان يرجع في الهبة دون الصدقة اذا وهب دارا  
فرجع في نصفها لا تبطل الهبة في الباقية ولو اختلف الواهب والموهوب له بعد  
رجوع الواهب فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له كانت صدقة

فلا رجوع

فلا رجوع لك كان القول قول الواهب رجل وهب شاة فبطلت القسمة ثم قسم ما وهب  
رسلم الى الموهوب له جاز رجلان وهب عبد الرجل وسلم ما اراد احدهما ان يرجع  
في حصته والاخر غايب كان له ذلك لان كل واحد منهما متفرد بالهبة نصيبه  
كما يتفرد بالرد كما لو تفرد بهبته نصيبه ان جاز رجل وهب عبده لرجلين او رجلا  
رهبا عبد الرحمن او وهب احدهما نصيبه لشريكه او لاجنبي وسلم حاز وان قال  
احدهما لرجل وهبت لك نصيبتي من هذا العبد فاقبضه ولم يبين النصيب ولم  
يعلم الموهوب له نصيبه لا يجوز رجل وهب نصف عبد من او نصف ثوبين فبطل  
هروي وروى او نصف عشرة اثواب مختلفة هروي وروى ونحو ذلك جاز  
وكذا الدواب المختلفة لان العبد والثياب المختلفة والدواب المختلفة من  
اجناس مختلفة من جنس ما لا يحتل القسمة فالشئوع فيها لا يمنع جواز الهبة  
امال الدواب والثياب من نوع واحد من جملة ما يحتل القسمة فالشئوع فيها  
يمنع جواز الهبة رجل وهب لرجل شيئا ثم قال الواهب استقطعت حق في الرجوع لا يسقط  
حقه رجل وهب لرجلين الف درهم وقال لاحدكما الثلث وللآخر الثلثين لا يجوز  
في قول ابي حنيفة رحم الله واني يوسف رحمه الله ويجوز في قول محمد رحمه الله وكذا  
لو قال لاحدكما مائة وستماية والاخر اربع مائة المبيت اذا وهب عبد للصغير  
والصغير عليه دين هبت الهبة وسقط دينه فان اراد الواهب ان يرجع في  
هبة كان له ذلك في ظاهر الرواية وروى هشام عن محمد رحمه الله انه ليس له ذلك  
رجل وكل رجلا بهبة ماله فوهب الوكيل وسلم جاز ويكون التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم  
اذا وهب الدين من المديون ليس له ان يرجع فيه لان الدين سقط الهبة فلا  
يحتل العود الواهب اذا اشتري الهبة من الموهوب له قالوا ينبغي ان  
يشتري لان الموهوب له يشتري عن الماسئلة فيصير مستريا باقل من  
قيمتها الا ان الوالد اذا وهب لولده شيئا لان شفقة على ولده مما تنفع من  
المشتري باقل من قيمته وما منع الواهب من الرجوع وصول العوض اليه

**فصل في العوض**

وقال هذا عوض هبتك او ثواب هبتك او بدل هبتك او مكان هبتك



او قال كما قالك او امسك او تصدقت بها عليك ند لا عن هتك يكون عوضا لا يبيح للواهب  
حق الرجوع ولا للمعوض ان يرجع على الواهب في العوض وان لم يقبل شيئا من هذه الاقفا  
كان لكل واحد منهما الرجوع فيما اعطى ويشترط شرطان في الهبة في العوض بعد الهبة  
من القبض والاقترار لانه تبرع ويجوز تعويض الاجنبي كان بامر الموهوب له او غير  
امر لا يبيح للوالد حق الرجوع في الهبة بعد ذلك واللا اجنبي ان يرجع في العوض  
وليس للاجنبي المعوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض بامر او بغير امر  
الا ان يقول الموهوب له عوض فلا ينع على اني ضامن وهو كما لو قال لعنيد اطم  
عن كفان يميني او قال اذكر كاة مالي او قال صبل فلان عندك هكذا عني فان المأمور  
لا يرجع على الامر الا ان يقول له الامر بخلاف ما لو قال لعنيد اقض ديني لفلان فقتضاه  
كان للمأمور ان يرجع على الامر وان لم يقبل على اني ضامن وموضع هذه المسائل هبة الاصل  
ولو ان الموهوب له تصدق على الواهب او حمله او امره وقال هذا عوض هتك  
وسلم هذا ويكون عوضا اذا وجد الواهب في العوض عيبا لم يكن له ان يرجع في شيء  
من الهبة كان العيب فاحشا او لم يكن رجل و هب عبده لرجلين فعوضا أحدهما  
عن نفسه وعن صاحبه لا يكون للواهب ان يرجع في هبة الاخر ويصح حرقه  
في النصف السابع ولو عوضه أحدهما عن نفسه وعن صاحبه لا يكون للواهب  
ان يرجع في شيء من العبد لما قلنا ان التعويض يصح عن الاجنبي واذا هب  
للمصغر هبة تعوض الاب او الوصي الواهب من مال الصغير لا يجوز لانه  
تبرع واذا بطل التعويض كان للواهب ان يرجع في هبة وهو كما لو استحق  
العوض كان للواهب ان يرجع في الهبة اذا كانت قائمة ولم يرد خيرافان  
استحق نصف العوض لا يرجع الواهب في الهبة ويصير كأنه عوضا الباقي  
والعوض وان كان يسيرا يطل حق الواهب في الرجوع فان قال الواهب ازيد مالي  
من العوض ويرجع في الهبة ان شأ وعيلا قول زفر اذا استحق نصف العوض  
كان للواهب ان يرجع في نصف الهبة وعندنا ليس له ذلك لانها ليست  
بمعاوضة ولهذا يصح التعويض بشي يسير وكثير من نصف الهبة او من  
غيره فان استحق الهبة كان للمعوض ان يرجع في العوض واذا استحق

نصف الهبة كان للمعوض ان يرجع في نصف العوض لانه انما عوضه لتسليم له الهبة رجل و هب  
لرجل النذر من فوضه الموهوب له درهمان تلك الدراهم لم يكن له ذلك عوضا عندنا  
وكان للواهب ان يرجع في هبة وقال زفر يكون عوضا وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه  
بشاة ولو هب نصراني لمسلم هبة فعوضه المسلم حرا او خيرا لم يكن عوضا للنصراني ان  
يرجع في هبة وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم ظهر الحفاسية رجع  
الواهب في هبته وكذا العبد المأذون اذا هب لرجل هبة فعوضه الموهوب له  
كان لكل واحد منهما ان يرجع فيما دفع لان هبة العبد باطله ما ذوقا كان او محجورا  
واذا بطلت الهبة بطل التعويض وكذا الصغير اذا هب ماله لرجل فعوضه الموهوب  
له لا يصح لانه عوضه عن هبة باطله رجل و هب لرجل ثوبا الغريم وسلم اليه  
فاخرج المالك جازت الهبة من المالك له ان يرجع فيما لم يعوض او يكون الموهوب  
له دار حم محرم من المالك فحق الهبة تكون لصاحب الهبة لا للذي باسرها  
فلوان الموهوب له عوض الذي باسرها الهبة او كان بينهما قرابة فذاك لا يمنع صاحب الهبة  
عن الرجوع في الهبة رجل و هب لرجل ثوبا الغريم وسلم اليه فاجاز المالك جازت الهبة  
من المالك له ان يرجع فيما لم يعوض او يكون الموهوب له دار حم محرم من المالك  
فحق الهبة تكون لصاحب الهبة لا للذي باسرها فلوان الموهوب له  
عوض الذي باسرها الهبة او كان بينهما قرابة فذاك لا يمنع صاحب الهبة عن  
الرجوع في الهبة رجل و هب لرجل ثوبا وحسنة درهم وسلم الكل اليه  
عوضه الثوب او الدراهم لم يكن عوضا عندنا استحسانا لان الكل هبة  
واحدة فلا يكون البعض عوضا ولو هب لرجلين هبتين مختلفتين يعني  
في عبيدين في مجلس واحد او مجلسين فعوضه أحدهما عن الاخرى كان عوضا  
وعن الجي يوسف انه لا يكون عوضا محالو كان العقد واحد لان مالكيه  
لا يكون عوضا عن ماله ولو كانت احدا مما صدقة والاخرى هبة فعوضه  
عن الهبة كان عوضا رجل و هب لرجل حنطة وطين الموهوب له بعضها  
وعوضه دقيقا من تلك الحنطة كان عوضا وكذا لو هب ثوبا وصنع ثوبا  
سما بعصفرا وخالطه قيصا ثم عوضه كان عوضا وكذلك لو هب سويقا وولت







لا يجوز وان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغير في عياله جاز ولو كانت الصغيرة في  
بيت زوجها فوصف اجنبي لها هبة فقبض الزوج جاز وان كان الاب حاضرا ولو قبض الاب  
يمرزا ايضا وان كانت هي في بيت زوجها ولو كان الصغير في عياله والاب حاضرا خلت  
المسايح فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز لما لو قبض الزوج واب الصغيرة  
حاضرا وان كان الصغير يعتل بقبض الهبة جاز قبضه وببيعها الفايح هي لا يرم  
الواهب في الهبة ولو قبض الملتقط هبة الملقط في عياله ليس له احد سواء عا  
قبضه وببيعها الفايح هي لا يرجع الواهب في الهبة وكذا لو كان الصغير في عياله اجنبي  
كان لذلك الاجنبي حق القبض والملتقط ان يسلم الملقط الي غيره في تعليم الاعمال  
ولا يكون للاجنبي اخراجه بغير رغبة **فصل في هبة المرأة مهر**  
من الزوج رجل قال لامرأة قولي وهبت لك مهورك فقالت وميما عجمية لا تحسن العربية  
قالوا لا تصح هذه الهبة فرقوا بين هذا والطلاق والعنقا اذا امر الرجل امراته حتى  
قالت طلقت او قبل لرجل قل طلقت امراتي او اعتقت عيدي فتلك ذلك وقع الطلاق  
والعتاق والفرق ان الرضا بشرط جواز الهبة وليس بشرط وقوع الطلاق  
والعتاق ولهذا لو طلق مكرها او اعتق بغير الطلاق والعتاق ولو اكره علم الهبة  
فوصف لا تصح وقاله الفقيه ابو الليث رحمه الله عندي لا يقع العنقا ايضا اذا كان مكرها  
بالجمل ولو قال لعبده انت حر وهو لا يعلم ان هذا عتاق عتقه في القضا ولا يعتق فيها  
وبني الله تعالى امراته تزيد ان يقبض مهرها من الزوج ولا تصح هبتها ولا يبرأ زوجها قالوا  
يصالح شرأير زوجها مع اجنبي المهر على عوض لم ترمه ولا ينظر والى بدل الصالح حتى  
تقبض مهرها من زوجها ثم ينظر الى البدل يرد به بخيار الروية فيعود المهر على الزوج  
كما كان وتبطل الهبة رجل مات فوهبت مهرها لمرأة صحت هبتها وبني  
الزوج لان الدين لا يسقط بالدين بالموت وقبول المديون ليس بشرط جواز الهبة  
من رغبة مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم مات قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
ان كانت عند الهبة تقوم لحاجتها وترجع من غير معين لها على القيام ففي منزلة  
الصحيحة يصح هبتها امرأة قالت لزوجها وهبت مهورك عيالا ان كل امرأة  
تزوجها تجعل مهرها بيدي فان لم يقبل الزوج ذلك بطلت الهبة وان قبل ذلك

من رغبة مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم مات قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
ان كانت عند الهبة تقوم لحاجتها وترجع من غير معين لها على القيام ففي منزلة  
الصحيحة يصح هبتها امرأة قالت لزوجها وهبت مهورك عيالا ان كل امرأة  
تزوجها تجعل مهرها بيدي فان لم يقبل الزوج ذلك بطلت الهبة وان قبل ذلك

في المجلس جازت الهبة ثم ان فصل الزوج ذلك فالهبة ماضية وان لم يفعل فذلك عند  
البعض كن اعتق الله عيالا لا يتزوج ففعلت عتقت تزوجت اولم تزوج امرأة  
قالت لزوجها اتخذ الوليمة وقت الجواز فما انفقت فأنقض ذلك من مهورك قال الفقيه  
ابو بكر البجلي رحمه الله الامر كما قلت رجل منع امرأة المريضة عن المصير الى ابويها  
فقال الزوج ان وهبت لي مهورك بعثتك الي ابويك ففعلت المرأة افعل ثم قدم الى  
الشهود فوهبت بعض مهرها واوصت بصدقة البعض على الفترا وغير ذلك فمنعها  
ولم يعثر الي ابويها قال الفقيه ابو جعفر الهبة باطلة لا ينهز له المهر في الهبة  
امرأة قالت لزوجها وهبت مهورك ان لم تظلمني فقبل الزوج ذلك ثم ظلم بعد ذلك  
قال ابو بكر الاسكاف وابوالقاسم الصغير رحمه الله الهبة فاسدة لا ينهز لتعلق الهبة  
بالشرط وهذا بخلاف ما لو قالت وهبت منك مهورك عيالا ان تظلمني فقبل صحت الهبة  
لان هذا تعليق الهبة بالقبول فاذا قبل تمت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وما هو  
نظاير ما قال لامرأة انت طالق ان دخلت الدار لا تطلق ما لم تدخل ولو قال انت  
طالق على دخولك الدار فقلت وقع الطلاق وقال محمد بن مغاثر رحمه الله  
في مسئلة الظلم مهرها عليك عيالا اذا ظلم لان المرأة لم ترص بالهبة الا بهذا  
الشرط فاذا قامت الشرط قامت الرضا اما الطلاق والرضا فيه ليس بشرط والدليل  
على هذا ما ذكره كتاب الحج اذا تركت المرأة مهرها على الزوج على ان يحج بها ففعل  
الزوج ذلك ولم يحج بها كان المهر عليه عياله والفتوى على هذا القول قال  
مولانا رضي الله عنه ويمكن الفرق بين مسئلة الحج وبين مسئلة الظلم ووجه ذلك  
ان في مسئلة الحج لما شرطت الحج لها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون بمنزلة  
الهبة بشرط العوض فاذا لم تحصل العوض لا يحكم الهبة اما في مسئلة الظلم شرطت  
عليه ترك الظلم وترك الظلم لا يصح عوضا قال مولانا رضي الله عنه ذكره بعض  
النسخ اذا شرطت عليه ان يظلم فقبل الزوج ثم ضررها واجاب كذا ذكره عندي  
اذا ضررها انما يسقط المهر اذا ضررها بغير حق اما اذا ضررها بتاديب سخط  
عليه لا يعود المهر لان ما كان حقا لا يكون ظلما امرته وهبت مهرها من زوجها  
ليقطع في كل حول ثوبا مرتين وقبل الزوج ذلك ففني حولا ولم يقطع



قال الشيخ الامام الاجل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان ذلك شرطاً في المهرية فمهرها  
عليه في الحال لان هذا بمنزلة المهرية بشرط فاذا لم يحصل العوض لانقضى المهرية  
وان لم يكن ذلك شرطاً في المهرية سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا لو هبت مهرها  
عليها ان يحسن اليها ولم يحسن كانت المهرية باطلة ويكون منزلة المهرية بشرط العوض  
رجل قال لامرأتها بريني عن مهرك حتى اهب لك كذا وكذا فابوانته ثم ابي الزوج ان يهب  
نم ما قال كان المهر عليه ما كان امراه وهبت مهرها من زوجها علي ان يمسكها ولا يطلقها  
فقبل الزوج ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام الجليل محمد بن الفضل رحمه الله ان لم يكن  
وقت للامسك وقتاً لا يعود مهرها علي الزوج وان وقت وقتاً فطلقها قبل ذلك  
الوقت كان المهر عليه علي حاله فقيل له اذا وقت لك وقتاً كان قصدها ان يمسكها  
ما عاش قال نعم الا ان العبر لا يطلق المفظ فانه ذكر في كتاب الوصايا  
رجلا وصيلا ثم ولده بثلث ماله ان لم تزوج فقبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء  
عدتها بزمان فانيها تستحق الثلث بحكم الوصية امراه وهبت مهرها من زوجها علي ان لا  
يطلقها فقبل الزوج ذلك قال خلف رحمه الله صححت المهرية طلقاً او لم يطلقها لانه ترك الطلاق لا يملك  
عوضاً بقيت هذه هبة تركت مهرها علي ان لا يمسكها امرئ بيدي ففعل الزوج ذلك قال  
مهرها عليهما لم تطلق نفسها ولو قالت المهر كامن نزل بحسبه فك ان من بازدا ان  
لم يطلقها لا يرجع من المهر لا يضا جعلت المهر عوضاً عن الطلاق فما لم يطلق لا يرجع  
المرأة اذا ارادت ان يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا اتزوجك حتى تقضي  
مالك عليا فوهبت مهرها الذي عليه علي ان يتزوجها ثم ابي ان يتزوجها قالوا  
مهرها عليه علي حاله تزوجها او لم يتزوجها لا يضا حولت الماء علي نفسها عن النكاح  
وفي النكاح العوض لا يكون المرأة امرأة تقول لزوجها انك تعيب عني كثير فاني  
سكنت معي ولا تعيب فقد وهبت منك الحايض الذي لي في مكان كذا فقلت معها  
رماناً ثم طلقها قالوا هذه المسئلة علي خمسة اوجه ان كان كلهم علي عدة من  
لا هبة للحال لا يكون الحايض للزوج لان بالوعد لا يملك وان كانت  
وهبت منه وسلمت اليه والزوج وعدها ان يملك معها يكون الحايض للزوج لانها  
وهبت للحال ولم يجعله بشرط وانما شرطت قليلاً بشرطاً فاسداً والمهرية لا تبطل

بالشرط

بالشرط الفاسدة والوجه الثالث ان تقول المرأة وهبت منك الحايض ان مكنت معي قبل الزوج  
ذلك كانت باطلة لانها علقته بالمهرية بالشرط والمهرية لا تحتل التعليق والوجه الرابع  
ان تقول المرأة وهبت منك عليا ان مكنت معي قال ابو القاسم الصفار في هذا  
الوجه يكون الحايض للزوج وعليها ما قال محمد بن مقاتل رحمه الله فيما تقدم لا يكون  
للزوج والاعتماد عليهما قال لا لا نعماً ما رضيت الا هذا الشرط والوجه الخامس ان  
تضام المرأة زوجها عليا ان يملك معها عليا ان يكون الحايض هبة للزوج وفي هذا الوجه  
لا يكون الحايض للزوج ايضاً والصلح باطل رجل وهب لرجل ارثاً وسلم اليه  
وشرط ان ينفق الموهوب له علي الواهب من الخارج كانت المهرية فاسدة بخلاف  
ما اذا كانت المهرية كرمياً وشرط ان ينفق الموهوب له علي الواهب من ثمرته  
فان لم يصح المهرية وبطل الشرط وقد ذكرنا رجل قال لمدبونه ان لم ينقض مالي عليك  
حتى يموت فانت في حل فمضوا بطل لانه تعليق والبراءة لا تحتل التعليق ولو قال رب  
الدين اذمت فانت في حل فمضوا بطل لانه هذه وصية ولو قالت لزوجي الرضي  
ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرتي او قالت فمهرتي عليك صدقة  
فمضوا بطل لانه هذه مخاطرة وتعليق ولو قال الطالب لمدبونه اذمت فانا  
بري من الدين الذي لي عليك بازويكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال  
ان مت فانا بري من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقولها ان دخلت الدار  
فانت بري ثمالي عليك لا يبرأ ولو قالت الرضيعة لزوجها ان مت من مرضي هذا  
فمهرتي عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهرتي فانت من ذلك الرضيعة  
كان مهرها علي زوجها لانه مخاطرة فلا تنضم **فصل في الصدقة**  
رجل محتاج اراد ان يتصدق بالدرهم اليه معاً في الفقرا قالوا ان كان لو  
تصدق علي الفقرا يصبر علي الشدة فالصدقة افضل لانية نزلت فيه ما  
قوله تعالى ويؤثرون علي انفسهم ولو كان بهم خصاصة وان كان لا يصبر علي  
الشدة فالانفاق علي نفسه افضل لما روي ان رجلاً جاء الي رسول الله  
صلي الله عليه وسلم وقال عندي دينار يا رسول الله فقال ما اصنع به قال له  
عليك السلام انفق علي نفسك فقال الرجل عندي اخر فقال عليه السلام انفق



عليا لك فقال عندي اخر فقال تصدق به رجل في يديه دراهم فقال له علي ان  
 تصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصير رحمه الله جا زوان لم يتصدق  
 حتى هلك تلك الدراهم في يده فلا يبقى عليه رجل اخرج كسرة الى المسكين  
 فلم يجده قال الحسن البصري رحمه الله ويصنع حتى ينجي اخو فان اكلها اطعم مسل وعيا  
 ابراهيم الخفي رحمه الله هذا وقال عامر الشعبي رحمه الله هو بالخيار ان يساقطها  
 وان سأل يقتصها وما اخرجها للصدقة لا يكون صدقة الا بالرفع الي الفقير  
 وقال مجاهد رحمه الله هو بالخيار متى اخرج صدقة ان سأل امضي وان سأل لم يرض  
 وعن عطاء مثل هذا اوبى اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله وسئل عن الكذب بين  
 الذين سبوا من الناس الخافا ويكون اسرافا قالوا ما لم يظهر اما لم يظهر اما ان  
 يتصدق عليه فينتقمها في العصية او هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو ما جاز  
 في نيته انه يستدخله وروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل قد كثرت السوال  
 فلم يعط قال عليه السلام من رق قلبك عليه وعما محمد بن قنبل مثل ذلك رجل  
 قال لا خولك بنفقة تصل الي من مالك فعمل ان تصدق به قال محمد بن مقاتل  
 رحمه الله ان وهب له شيئا وجب عليه ان يتصدق به وانما يحل له ان يأكل من طعامه  
 رجل تصدق على امرأة معسرة لها زوج موسر قال محمد بن مسلم رحمه الله ابا  
 كان الزوج موسر عليه في النفقة فهو موسر لغيره الزوج رجل قال مالي في  
 المساكين صدقة ان فعلت كذا اوله علي الناس ديون قال نصير قال ابو حنيفة  
 رحمه الله لا يدخل فيه الا الصناعات واموال التجار رجل تصدق عن الميت وروي  
 قالوا يجوز ذلك ويصل الي الميت للمجاهدة في الاخبار ان الحي اذا تصدق عن الميت  
 بعث الله تلك الصدقة على طبق من النور افاض على الصبي شيئا من الحسنات  
 لم يكن ثواب ذلك اختلوا فيه قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله حسنة تكون  
 له دون ابويه لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وانما يكون لوالده  
 من ذلك اجرا التعليم والارشاد اذا فعل ذلك وقال بعضهم تكون حسنة  
 لا بويه لما روي عن انس بن مالك رضي الله عنه قال من جلة ما ينفع به المرء  
 بعد موته ان يترك ولدا علم القرآن والعلم فيكون لوالده اجر ذلك من



عن ابي ابراهيم النخعي واختلفوا في التصديق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي ان يتصدق  
 على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اداء الناس ومن خلف بن ابي رجم  
 الله قال لو كنت قاضيا لم اقبل شاة من تصدق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي ان  
 يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اداء الناس ومن خلف بن ابي رجم  
 رحمه الله قال لو كنت قاضيا لم اقبل شاة من تصدق على سائل المسجد ومن ابي بكر بن  
 اسماعيل رحمه الله قال هذا فليس واحد يحتاج الي سبعة فيلسا تكون تلك السيرة  
 فكانت لذلك الفلاس الواحد ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد او بعد ما يخرج  
 منه وعن ابي مطيع البلخي رحمه الله لا يحل للرجل ان يعطي سوال المسجد كما فيه من الوعيد  
 الروي عن ابي الحسن البصري رحمه الله فان كان السائل لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر  
 بين يديه المصلي ويسال الامر لا بد منه ولا يسال الخاف ولا بأس بالسوال والتصدق  
 عليه روي ان السوال كانوا يسالون عجا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى روي  
 ان عليا رضي الله عنه تصدق بخاتمه وهو في الركوع فمدح الله تعالى بقوله وروي  
 الزكاة وهم راكعون وان كان السائل يجي يتخطى رقاب الناس ويمر بين يدي  
 المصلي ولا يبالي بالتصدق على مثله مكروه وعن ابن المبارك رحمه الله انه قال يعجبني  
 ان السائل اذا سال لوجه الله تعالى لا يعطيه شيئا لان الدنيا خسيسة فاذا سال لوجه  
 الله تعالى فقد عظم ما حقره الله تعالى فلا يعطيه له واحدا والدا اذا احتاج الي مال ولده  
 الصغير فان كان في المصر كان للوالد المحتاج ان يأكل مال ولده فان كان في القارة واحتاج  
 الاب الي مال ولده فان كان ماله في ولده ولم يكن معه مال كان له ان يكون مال الولد بالقيمة  
 وان كان فقيرا باكل بغير عوض وللأب الفقير ان يبيع مال ولده لاجل نفقة رجل ولده  
 في الصحراء في القارة ومعهما من الماء ما يكفي لاحد منهما كان اولي سنا بهذه الما كان  
 للأب ان يبيع مال ولده لاجل نفقة رجل ولده في الصحراء في القارة ومعهما من الماء ما يكفي لاحد منهما كان اولي سنا بهذه الما كان  
 العطف يصير قاتلا لنفسه وان سرب ما لم يكن له من ماله الا ب يذ قتل نفسه هذا منزله  
 رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان قاتل النفس اعظم وزرا وان اراد  
 الاب ان يامر ولده شيئا ونجا ان لو امره لا يفعل قالوا ينبغي للولد ان يقول للوالد  
 على سبيل المستورة خويا يداي سرا كرفلا ان يركبني لانه لو امره بذلك ربما يصير







المفظ وكذا الوقف ارضي هذه موقوفه علي وجه البر او قال علي وجه الخير والبر  
 يكون وقفا صحيحا علي الفقر لان البر عبادة عن الصدقة ولو قال ارضي هذه  
 موقوفه علي الجهاد او علي الخزانة او علي كذا الموقوف او علي حفرة القبور  
 او غير ذلك من سبيل البر مما يتبادر فانه يصح ويكون وقفا علي ذلك السبيل  
 قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله في ذكر موضع الحاجة علي وجه يتبادر فذلك يكون  
 عن ذكر الصدقة وكذا الوقف موقوفه علي ابناء السبيل لانهم لا ينقطعون  
 ويكونون لفقر ابناء السبيل وانا غناهم بميزلة خمس العينة تصرف  
 الي فقر ابناء السبيل وانا غناهم وكذا الوقف الذي هو علي المنقطع صح  
 لانهم يتبادرون ويكونون لفقر ائمتهم ولو قال ارضي موقوفه علي فقرا قرايب  
 لا يصح وكذا الوقف علي ولدي لا يصح لانهم ينقطعون فلا يتبادر الوقف وبدون التبادر  
 لا يصح الا ان يجعل احزه للفقر ولو قال علي فقر ابي فلان او علي ساهي بي فلان  
 كان فان كانا محضين وذلك في الصحة لا يصح لانه لا يتبادر وان كان لا يحصلون صح  
 ويصير بمنزلة الوقف علي التام مطلقا وعلي الفقر مطلقا فرق ابو يوسف  
 بين قوله ارضي موقوفه علي ولدي فان الاول يصح والثاني لا يصح لانه مطلق قوله  
 موقوفه ينصرف الي الفقر وعرفا فاذا ذكر الولد صار مقيدا فلا يبقى العرف  
 ولو اوقف ارضه علي مسجد قوم باعها منهم لم يجعل خرة للمساكين اختلف المساج فيه  
 قال محمد بن سلمة رحمه الله ينبغي ان يكون هذا علي الاختلاف بين اصحابنا  
 علي قول محمد لا يصح وعلي قول ابو يوسف يصح لان عند محمد اذا خرب ما هو  
 المسجد واستخرج الناس عنه يعود الي ملك الباقي فلا يتبادر وعن ابو يوسف  
 بقي المسجد خراب ما حوله مسجد فليكون موقفا قال ابو بكر الاسكاف رحمه  
 الله ينبغي ان لا يصح هذا عند الكل لان الوقف علي المسجد يكون وقفا علي عمار  
 المسجد يكون مسجد ابد ون البناء لا يكون عمارته انما يتبادر فلا يصح الوقف  
 وقال ابو بكر بن سعيد البجلي رحمه الله ينبغي ان يصح هذا عند الكل لان البناء  
 وان لم يكن سجدا يصير متبعا للمسجد عند الافعال فيصير من المسجد كالاثر  
 ان البناء له الاتصال يستحق بالشفعة تبعا للشفعة فيكون بناء المسجد

منزل

بمنزلة جزو من المسجد وكان الوقف علي عمار المسجد بمنزلة جعل الارض مسجدا ومنزلة  
 زيادة في المسجد قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله هذا القول اصح الي ولو قال ارضي هذه  
 صدقة لا تنفع يكون نذرا بالصدقة ولا يكون وقفا لان قوله صدقة عبارة عن  
 النذر واذا اراد الرجل ان يوقف ارضه علي المسجد في عمار المسجد وما يحتاج  
 اليه من الدماء والخصير وغير ذلك علي وجه لا يرد عليه الا بطلان بقوله اوقفت  
 ارضي هذه ويبين حدودها وحقوقها ومراقبها وقفا مبدية حياقي وبعد  
 رفاقي علي ان يستغل ويبدا من غلاتها بما فيه عمار الوقف واجر القوام عليه واذا  
 فاقض عن ذلك يصرف الي عمار المسجد وهذه وحصره وما فيه مصلحة الخصير  
 علي ان للقيوم ان يتصرف في ذلك علي ما يري واذا استغنى هذا المسجد يصح ان يصرف  
 الي فقر المساكين فيميز ذلك لان جنس هذه القرية ما لا يقطع ويبقى مادام الاسلام  
 واذا اراد زيادة احتياطا موكدة بحكم الحاكم حتى يفتي القاضي بلزوم هذا الوقف  
 وبطلان رجوعه لان الوقف وان كان مضافا الي ما بعد الموت عند ابي حنيفة رحمه  
 الله لا يكون ماله له ان يبيعه لان عنده الوقف المضاف الي ما بعد الموت بمنزلة  
 الوصية بالخلعة بعد الموت والوصية لا يلزم حال الحياة وانما يلزم بعد الموت كالوصية  
 بخدمة العبد لا قبله فاذا قضى القاضي بالرجوع اليه الحال وبطلان رجوعه يصح  
 لازما عند الكل قال شمس الائمة السرخسي اذا خاف الوقت ان يبطل وقفه بعض القضاة  
 فلم يصر عن ذلك طريقا احدهما ما ذكرنا من حكم القاضي بلزوم ذلك ان الوقت  
 بعد الوقت والتسليم الي القولي بما فيه الي قاضي يري لزوم الوقف ويطلب منه حتى يقضي بلزوم  
 الوقف فاذا قضى نفذ قضاءه لانه صدر عن اجتهاد وسوا كذا القاضي بلزوم الوقف  
 فيجعل عليه وصية الشهير علي ذلك او يكتب في اخر صك الوقف والوجه الثاني ان  
 يذكر الوقت بعد الوقف والتسليم فان ابطله قاضي او غيره برجعه من الوجوه فلهذه  
 الارض باصلها وجميع ما فيها وصية من فلان الواقف يباع فتي صدق بتمنه علي الفقرا  
 والمساكين لان القاضي انما يبطل الوقف بعد موت الواقف عند خصومة الوارث  
 او العزيم انصرف من الوقف اليهم وبما ذكر الواقف وكتبه ينعدم ذلك ولا  
 يشغل احد باطلا لعدم القابلية والوصية مما تخلف التعليق بالشرط



فأذا بطل قاض من القضاة يصير وصية لعنه من جميع ماله هكذا ذكر في آخر وقت الاصل  
قال تميم الائمة السرخسي رحمه الله الذي جرى الرسم في زماننا انهم يكتبون اقرار  
الواقف ان قاضيا من القضاة قضى بالزوم هذا الوقف فذاك ليس بشي ولا يحصل فيه  
المقصود لان اقراره لا يصير حجة على القاضى الذي يريد ابطاله ولولم يكن القاضى قضى  
بالزوم الوقف فاقتراره يكون كذا محضاً فلا رخصة في الكذب وبه لا يتم المقصود ايضا  
فما يذهب اجتهاد هذا القاضى ان القضاة والاجازة من المجهول لا تفتح فلا يحصل به  
المقصود وعن المتأخرين من المشايخ رحمه الله اذا كتب في آخر الصك وقد قضى بصحة  
هذا الوقف ولزوم قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضى يجوز وتمسكه هذا القابل  
بلفظ محمد رحمه الله في الكتاب واذا خاف الواقف ان يبطله القاضى فانه يكتب في صك  
الوقف وان حاكمين الحكام وقضى بالزوم هذا الوقف ولم يذكر الكاتب اسم القاضى ونسب  
يمكن معرفة ذلك بالرجوع الى صك الوقف فاذا علم تاريخ الصك يصير القاضى  
في ذلك الزمان معلوما فيرفع اليه المالة قال رحمه الله عند الصحيح ما قاله تميم  
الائمة السرخسي رحمه الله ان ما يكتب في صك الواقف ان قاضيا من القضاة قضى  
بالزوم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشي فان محمد رحمه الله ذكر في الزيادات  
رجل اقام شاهدين فشهدا ان المدي وارث فلان الميت لا وارث له ثم مات الساها  
او قبا قبل ان يسألهم القاضى عن سبب الميراث فان القاضى لا يقضى بهذه الشركة  
لان اسباب الورثة مختلفة فلا يدري القاضى باي يقضى ولو ان هذا المدي اقام  
شاهدين انه وارث فلان الميت لا وارث له سواء وان قاضى بملكه فلان بن فلان  
قضى بانه وارثه لا وارث له سواء واشهدنا على قضاة ولا يدري باي سبب قضى  
القاضى بوارثته فان القاضى يسأل المدي عن السبب الذي قضى به فان كان  
سببا يقضى له الميراث بوجه الاستدلال بتلك المسئلة انه لما اراد ان يثبت  
وصى القاضى شرط تعريف القاضى بالاسم والسبب ولم يكتب بقوله وان قاضيا  
من القضاة قضى له بالورثة كذلك هذه المسئلة وقوله ان قاضيا من القضاة  
قضى بالزوم هذا الوقف لا يكفي رجل قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين يكون  
نذرا بالتصدق بما لغلة ولو قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين كان نذرا

بالتصدق

بالتصدق بعين الدار للمساكين باب الرجل يجعل داره مسجدا  
لو كانا او مستقاية او مقبرة قال محمد رحمه الله وهو قيا من قول ابي حنيفة رحمه الله لا يزول  
ملكه قبل التسليم وبه اخذ سحن لائمة السرخسي رحمه الله ثم التسليم في المسجد  
ان يصلى فيه الجماعة باذنه وعن ابي حنيفة فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط  
اذا الصلوة فيه بالجماعة باذنه وعن ابي حنيفة فيه اثنتان فصاعدا لما قال محمد رحمه  
الله وفي رواية اخرى عن ابي حنيفة رحمه الله اذا صلى واحدا فيه باذنه يصير مسجدا  
الا ان بعضهم قال ان صلى فيه واحدا باذنه وقامه وفي ظاهر الرواية لم يذكره في  
الزيادة وانما يكفي بصلوة العبد لانا المسجد حق الله تعالى وحق عامة المسلمين والواجب  
في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة فيقوم مقام الكل والصحيح رواية الحسن رحمه الله  
لان قبض كل شئ وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وذلك في المسجد باذنه الصلوة  
بالجماعة اما الواحد يصلى في مكان وعلى قول ابي يوسف رحمه الله التسليم ليس  
بشرط لافي المسجد ولا في غيره من الروايات فاذا قال جعلت هذا مسجدا واذن الناس  
فيه بالصلوة مرة فيه يتم ذلك ثم على الرواية التي لا يشترط اذا الصلوة بالجماعة  
عند ابي حنيفة رحمه الله اذا بني مسجدا وصلى فيه وحده لم يصير مسجدا لختلفوا فيه قال  
بعضهم يصير مسجدا لان محمد رحمه الله ذكر في الكتاب ان على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يصير  
مسجدا حتى يصلى فيه فعل تام بسم فاعله فيدخل فيه الباء وغيره وقال بعضهم صلواتهم  
لا تكفي هو الصحيح لان الصلوة انما يشترط لاجل القبض للعامة وقبضه لا يكفي ولذلك  
صلوة فلو بني مسجدا وسلم الى المتولي هل يصير مسجدا قبل اداء الصلاة لا رواية فيه  
عن اصحابنا ورحمهم الله واختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصير مسجدا وبيته كما يتم  
سائر الاوقاف بالتسليم الى المتولي وقال بعضهم لا يصير مسجدا بالتسليم  
الى المتولي وهو اختيار تميم الائمة السرخسي رحمه الله لان قبض كل شئ يكون  
بما يليق به كقبض الخان يكون بنزول واحد من المارة فيه باذنه ولو جعل  
ارضه سقاية في حياته كان له ان يرجع فيها وتسليمه يكون بالاستقانة وكذلك  
الحوض والبير ولو هدمه وجعلها مقبرة كان له ان يرجع فيها في البقعة  
التي دفن فيها باذنه فانه لا يرجع فيها وقال ابو يوسف رحمه الله لا يرجع في جميعها



وقال محمد اذا دفن فيها اثنان فلا رجوع فيها ياخذ في ذلك يقول ابي يوسف رحمه الله وان لم يدفن فيه فله فيه الرجوع كما قال ابو حنيفة رحمه الله وان بني خاذا للسبيل واذن للناس بالدخول فيه فترك واحد فلا رجوع فيه رجل له ساحة لانه فيها امر قومنا ان يصلوا فيها بجماعة قالوا ان امرهم بالصلوة ابدا او امرهم بالصلوة فيها بجماعة ولم يذكروا الا بانه اراد بها الا بد ثم مات لا يكون ميراثا عنه وان امرهم بالصلوة شهدا او سنة ثم مات يكون ميراثا عنه لانه لا بد من التابيد والتوقيت بينا في التابيد ولو جعل داره سجدا وجعل رجلا واحدا مؤذنا واما ما فاذن هذا الرجل واقام وصلا وحده كان تسليما لان اداء الصلوة باذان واقامة كاقامة الجماعة ولهذا قالوا الوصي واحد من اهل المسجد اذ جعل المنزل الموقوف على المسجد سجدا وصلى الناس فيه سبعين ثم ترك الصلاة فيه واعيد من لا مستغلا حيا لان المتولي وان جعله سجدا لا يصير سجدا سجدا اتخذ الصلوة الحثابة اول صلاة العبد هل يكون له حكم المسجد اختلفوا المشايخ فيه قال بعضهم يكون سجدا في لومات لا يورث عنه وقال بعضهم ما اتخذ لصلاة الحثابة فهو سجدا لا يورث عنه وما اتخذ لصلاة العبد لا يكون سجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد في صحة الاقتداء بالامام وان كان منفصلا عن الصلوة اما فيما سوى ذلك ليس له حكم المسجد وقال بعضهم له حكم المسجد حال اداء الصلاة لا غير وهو الجماعة سواء بحسب هذا المكان ما بحسب المسجد احتياطا رجل قال جعلت حجرتي هذه لدفن سراج المسجد ولم يرد علي ذلك قال الفقيه ابو جعفر تصير الحجرة وقفا على المسجد اذا سلم الي المتولي وعليه الفتوى وليس للمتولي ان يغير الغلة الي غير الله مان وعن محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله اذا جعل ارضه وقفا على المسجد وسلم جازوا لا يكون له ان يرجع ولو قال هذه الشجرة للمسجد قال الفقيه ابو القاسم لا يصير للمسجد رجل تصدق بداره على المسجد او على طريق المسلمين تكلموا فيه والمتوي على انه يجوز وذكر الناطع رحمه الله انه لا يجوز ويكون سيرا ثا عنه رجل اعطى دراهم في عمار المسجد ارضها المسجد او نفقة المسجد قيل بان يصح ويتم بالتبني رجل اوصى بشي لعمار المسجد في اي شي فصرف ذلك المال قال ابو القاسم رحمه الله يصر في ما كان من البناء دون الميراث قيل يصر في ذلك البناء في المنارة قال ذلك من بناء المسجد وعن ابي بكر الباقر رحمه الله انه سئل عن الوقف

على

على المسجد يجوز لهم ان يبنوا منارة من غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد بان كانا مع لهم فلا بأس فيه وان كان بخلافه يسمع الجيران الاذان بغير منارة فلا اذى لهم فيعملوا ذلك وليس للقيم ان يتخذ من الوقف عمار المسجد شرقا او غربا او ينفق المسجد من ذلك ولو فعله يكون ضامنا رجل اوصى بثلث ماله لا عمار البرجل يجوز ان يبيع المسجد من ذلك قال الفقيه ابو بكر رحمه الله يجوز ولا يجوز ان يناد على سراج المسجد لان ذلك سوا كان في رمضان او غيره ولا ينفق المسجد هذه الوصية ولو قال اوصيت بثلث مالي للمسجد قال ابو يوسف رحمه الله هو باطل حتى يقول ينفق على المسجد وقال محمد رحمه الله يجوز ان يذكر الناطع رحمه الله اذا رقف ماله لا صلاح المسجد يجوز ان وقف لبيت القنطرة او لاصلاح الطريق او لغير ذلك من الخصال والامانات المسماة بالسلطان والاشغال الا ان كان لهم لا يجوز وهو جاز في الفتوى يحتاج الميزان كذا الخصال رحمه الله انه باطل لانه قد تحرب الغلة فيبطل المسجد ولا يحتاج الي منة فان زاد على ذلك وقال فان استخرجت غلة المسجد كانت الغلة للمساكين جاز لانها متراتبة ولو كان الارض وقفا على عمار المسجد او مرمية القنطرة جاز لان ذلك مما لا ينقطع ارضه هي وقف على عمار المسجد وانما افضل من عمارته فهو الفقراء فاجتبت الغلة في المسجد غير محتاج الي العمار الفقيه ابو بكر الباقر رحمه الله تخمس الغلة لانه ما حدث بالمسجد حدث ويصير الارض مالا لا تغل وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله الجواب كما قال وعندني لو علم انه اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والارض الي العمار تكون العمار لها وما يبطل يصر في الزيادة الي الفقراء على ما شرط الواقف مسجد الغنوم وقد اجتمع من غلة ما يحصل به البناء قال الخصال رحمه الله لا ينفق الغلة في البناء لان الواقف وقف على امرته ولم يصر بان يبنى هذا المسجد والفتوى على انه يجوز البناء تلك الغلة ولو كان الوقف على عمار المسجد هل للقيم ان يبيروا سلا ليرتقي على السطح وتطمينه او يعطى من غلة المسجد اجر من يكتسب السطح ويطرح الثلج ويحرق القرباب المجتمع من المسجد قال ابو نصر رحمه الله للقيم ان يفعل ما يشاء من خراب المسجد مسجد انكسرا يطعم من ماء بحسب المسجد المنارة ولو ما السقف انكسرت فصنته هل يصر من غلة المسجد الي عمار المسجد

فتاوى الوقف لا بدد على شهر رمضان وغيره



و من ثم لا يرد على ما كان في القديم فيه كاز ولا أصل المسجد ان ينعمل اهل النهر من الافتتاح بالنهر  
 حتى يعطيه قبة العاقبة فيصرف ذلك الى عمار المسجد وان شأ هذا المسجد بقدموا الى اهل  
 النهر باصلاح النهر فان لم يصحبوا حتى اقدم حايطة المسجد وانكسر ضيقا قبة ما انضم  
 وان كان مسجد اياه على مذهب الدرع يصيب المطر بابه المسجد فيسده ويمنع من دخول  
 المسجد من ذلك وخارجة ويبقى على الناس الدخول في المسجد يجوز ان يفتحوا اطلال من عتبة المسجد  
 قال القضاة ابو جعفر رحمه الله ان كان لا يصرف ذلك بالمال الطريق في جاز طر في هذا الطريق في باب  
 فبني فيها هذا المحلة سجدا للعامة ولا يصرف ذلك للطريق قالوا لا بأس به ولا يوجب شيئا  
 حنيفة ومحمد رحمه الله ان الطريق للمسلمين والمسجد لهم ايضا وان اراد اهل المحلة ان يفتحوا  
 خيار الطريق في دورهم وذلك لا يصرف بالطريق لا يكون لهم ذلك ولا لاهل المحلة يجوز  
 باب المسجد من موضع الى موضع اخر قوم بنوا سجدا واحتاجوا الى مكان لتشييع المسجد  
 فاختاروا من اطلال الطريق واحلوه في المسجد ان كان ذلك يضرب باصحاب الطريق فلا يجوز  
 والا فلا بأس به ولو ضاق المسجد على الناس وبجنبه ارض لرجل توخذ ارضه بالقيمة كما  
 ولو كان بجانب المسجد ارض وقف على المسجد فاردوا ان يزيدوا شيئا في المسجد من الارض  
 كاز ذلك باس العاقبة ولو ان قيم المسجد اراد ان يبني حوائطه في حرم المسجد وقامه  
 قال القضاة ابو الليث رحمه الله لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد مستكرا مستغنيا  
 ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من ارض البلدة حوائطه فوقه على  
 المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة افتحت عنقه وذلك لا يصرف  
 بالمارع والناس لا يتغذوا من السلطان لان البلدة اذا فتحت عنقه يصير ملكا للعامة من  
 فيجوز امر السلطان فيها وبلدة خارا فتحت عنقه بدليل وضع الخراج على وان بعض  
 اراضيها عسدية كرا في خراسان فامنع عسدية لان الامام اعطى ذلك لمرسان  
 رجل بسط من ماله حصيل في المسجد فخر ب المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك  
 يكون له ان كان حيا ولورثته ان كان متيا وان باي ذلك كان له ان يبيع ويشترى  
 بتمن حطيرا اخر وكذا لو اشترى حطيرا او قنديل المسجد فوقع الاستغناء  
 كان ذلك له ان كان حيا ولورثته ان كان متيا وعند ابي يوسف رحمه الله يباع  
 ويصرف ثمنه الى هواج المسلمين فان استغنى عنه هذا المسجد تحول الى مسجد اخر

والمتري

والمتري في قوله بعد رحمه الله ولو كان متيا فافتدته سبع فان الكفن يكون للمكفن ان كان  
 حيا ولورثته ان كان متيا وان اهل المال المسجد باعوا حطيرا في المسجد وجاز ان يوفوا حطيرا  
 حلقا من فعل ذلك عايبا اختلغا فيه قال بعضهم يجوز الاول ان يكون باذن الامام  
 وقال بعضهم لا يجوز الا باذن القاضي وهو الصحيح في باب الكعبة اذا حلقا في بيعة السلطان  
 ويستحق من حطير الكعبة لان الولاية فيه للسلطان لا لعين ويجوز الاتفاق على  
 قنديل المسجد من وقف المسجد كرم النطف رحمه الله مسجد بجنبه فاروي يضرب حايطة  
 المسجد حيا ولا يبيد فاردوا القيم واقتلوا المسجد ان يتخذ من مال المسجد حطيرا بجانب المسجد  
 ليمنع الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقت على مصالح المسجد حاز للقيم ذلك ان  
 هذا من مصالح المسجد وان كان الوقت على عمار المسجد لا يجوز لان هذا ليس من عمار  
 المسجد متولي المسجد اذا امر المؤذن ان يخدم المسجد سنة او اكثر باجر معلوم جازت الاجارة  
 فبعد ذلك ان كان ما سمي له من الاجر مثل اجر عمله او زيادة يتغنا من الناس  
 فيه كان الاجارة للمسجد ولا يضمن القيم بدفع الاجر من مال الوقف ويحل للمؤذن  
 ان يأخذ وان كان ذلك اكثر من اجر عمله بما لا يتغنا من الناس فيه كانت الاجارة  
 للمؤذن وعليه الاجرة ماله فان دفع ذلك من مال الواقف يكون حيا متيا وان علم  
 المؤذن ان ما اخذ من مال الوقف لا يحل له ذلك متولي المسجد اذا اشترى  
 بالثمن اليه اجتمعت عنده من الوقف منزلا ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن فيه  
 ان اهل المؤذن ذلك كره له ان يبيع من ذلك المنزل لان هذا المنزل مستغلات  
 المسجد وهذه المسئلة ذلك على ان المتولي المسجد اذا دفع المؤذن او الى الامام ما من  
 من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للمتولي ويكره للامام والمؤذن ان يسكن في ذلك  
 المنزل متولي المسجد ليس له ان يحل سراج المسجد الى بيته وله ان يحل من البيت الى المسجد  
 حيا ادعي في مسجد او في متبع حقا وحقا القاضي المدعي بالبيعة على بعض اهلها كان  
 تلك قصدا على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن الباقيين كالوارث عن الميت  
 عن بقية الورثة وفي المكان لا يقضي فيه يحضر ثياب قيم الوقف اذا اشترى  
 شيئا لم يمت المسجد بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد وله  
 ان ينفق على المرمية من ماله لو صير في مال الصغير لو حل المتولي جذا من

مطل  
 حلقا ببيعة  
 الكعبة اذا حلق  
 السلطان



في الوقف كما روي انه ان يرجع في غلة الوقف رجل اشترى ارضا فوقفها ثم جاسمتم واستمر  
 واجاز البيع بطل الوقف في قول محمد رحمه الله ولو ضمن المسمى للمبايع جاز الوقف  
 في قول محمد رحمه الله رجل اشترى موضعاً وزاده في طريق المسلمين وجعله طريقاً لهم  
 واشتبه عليه ذلك صح ويستترط لذلك مرور واحد من الناس بآذنه على قول من يشترط  
 العقب في الاوقاف وسوي في الكتاب بين الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف وقال  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله يكون له الرجوع في الاية المسجد حصه روي الحسن بن زياد  
 رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يرجع في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع  
 فيما سوي ذلك لان النسي قبض وحكي عن الحاكم المعروف بمهرج انه قال وجدت  
 في النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله انه اجاز وقف المقبرة والطريق كما اجاز المسجد  
 وكذا القنطرة مدها الرجل للمسلمين وتطعمون فيها ولا يكون بناها من اهل الورثة  
 خص بنا القنطرة في بطلان الميراث قالوا تاويل ذلك اذا لم يكن موضع القنطرة مذكراً  
 الباقي وهو العتاد والظاهر ان الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام وهذه السبيل  
 دليل على جواز وقف البناء دون الاصل وذكر في الاصل ان وقف البناء دون الدار لا يجوز  
 ولا يجوز وقف البناء في ارض غيره عارية او اجارة فان كانت ملكا لواقف البناء جاز  
 عند البعض وعند محمد اذا كان البناء في ارضه وقف جاز على الجهة التي يكون الارض  
 وتعالى عليها وقف ضيقة ولم يذكر حكمه اذا حلت عنها اهلها قال الشيخ الامام ابو  
 بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الوقف جعله وقفاً في صحته وجوته وقال  
 وقفت هذه الضيقة على مسجد كذا ولم يرد على هذا ولم يجعل الوقف بلفظة  
 الصدقة تصح وتصرف غلته الى الفقراء ولم يكن للورثة حق وان جعله وقفاً في  
 الحياة او بعد الموت بلفظة الصدقة صح وتصرف غلته ايضا الى الفقراء وان لم يكن  
 للورثة حق وان جعله وقفاً في الحياة او بعد الموت بلفظة الصدقة صح وتصرف  
 غلته ايضا الى الفقراء وان لم يذكر لفظ الصدقة كان الوقف صحيحاً رجل اوقف  
 ارضا على جهة ولم يشترط الولاية لنفسه ولا غيره ذكره لال والناس طي رحمه الله ان  
 الولاية يكون للواقف وذكر محمد رحمه الله في السير انه اذا وقف ضيقة واخرجهما  
 الى القيم لا يكون له الولاية بعد ذلك الا ان يشترط الولاية لنفسه وكذا الوفاة

الوارث وله وصي فالولاية يكون للقيم دون الوصي ومن المصالح من قال الواقعة اهي بالولاية  
 وله ان يأخذها من المتولي ما لم يقض القاضي يعني ما لم يقض القاضي بلزوم الوقف وهذه  
 السبيل بتأخير ان عند محمد التسليم الى المتولي شرط لصحة الوقف فلا يثبت له ولاية بعد  
 التسليم الا ان يشترط الولاية لنفسه واما على قول ابي يوسف رحمه الله التسليم الى  
 المتولي ليس بشرط فثبت الولاية للواقف وان لم يشترط الولاية لنفسه ومصالح بل  
 اخذوا بقول ابي يوسف رحمه الله وحاشا ليناخذوا بقول محمد رحمه الله ولو ان رجلاً  
 وقف وقفاً واخرجه من يده وسلم الى المتولي ذكر القاضي رحمه الله ليس له ان يعزل  
 المتولي الا ان يشترط ان له عزله فلو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وشروط ان ليس  
 لسلطان ولا لغيره عزله فان لم يكن هناك ما مونا في ولاية الواقف كان الشرط باطلاً  
 والمصالح ان يعزله ويولي غيره ويكون هو كرجل وصي الى رجل في ولده وهو غير ما سوت  
 كان للمصالح ان يعزله ولو ان رجلاً جعل ارضه صدقة موقوفة قلما مرض مرض الموت  
 وصلى الى رجل وجعله وصي نفسه ولم يذكر من امر الوقف شيئاً فان ولاية الواقف تكون  
 الى وصية ولو قال الواقف انت وصي في امر الوقف خاصة قال ابو يوسف رحمه الله  
 هو كما قال وقال ابو حنيفة رحمه الله هو وصي في الاستيلاء ولو ان هذا الواقف  
 جعل ولاية الوقف الى غيره ثم مات الواقف بطلت ولاية المتولي في قول ابي  
 رحمه الله لانه وكيل الا ان يقول الواقف اليه في حياته وبعد وفاته فيخيز  
 اذا مات الواقف لا تبطل ولاية المتولي في قول ابي يوسف رحمه الله لانه  
 وكيله الا ان يقول ولاية الواقف اليه في حياته وبعد وفاته فيخيز اذا مات  
 الواقف لا تبطل ولاية المتولي لانه وصية بعد موته ولو شرط الواقف في  
 الوقف ان تكون الولاية له ولا ولده في تولية القوام وعزله والاستبدال بالوقف وما  
 هو من نوع الولاية واخرجه من يده الى المتولي جاز ذلك ذكره في السير وان لم يشترط  
 لنفسه ولاية عزل المتولي فبعد ما اخرجها الى المتولي لا يكون له ان يعزله في قول محمد  
 رحمه الله وعلى قول ابي يوسف له ان يعزله ولو ان الواقف جعل ولاية الوقف الى  
 رجلين بعد موته ثم ان احدهما رجلاً او وصي الى صاحب في امر الوقف ومات جاز تصرف  
 للوصي منهما جميع امر الوقف وروي يوسف بن خالد السني عن ابي حنيفة

ولا يفي في عزل من كان الشرط باطلاً



رخصا من قبله لا يجوز لان الواقف رضي به ايما ولا يرد في بياي احدهما ولو ان الواقف جعل  
 رجلا متوليا او شرط انه ان ما هذا المتولي ليس له ان يبيع الى غيره كما في هذا الشرط  
 ولو ان رجلا جعل ارضه وقف على الفقراء والمساكين او على قوم سماهم ثم بعدهم على الفقراء  
 ثم انه الواقف (او غيره) جعل ما انخرجه في المتولي فقال زوجه لم يبي قال هذا الوقف  
 زوجه لا يوقفه كان الفذل قول الواقف ويكون المورع له فان سئل اهل الوقف من القدر  
 الوقف من يده فان القاض لا يخرج ولو كان فعل متولي الوقف فان القاض يخرج الوقف  
 من يده بذلك ويجوز الواقف والمتولي ان يعلما ان الوقف وليس عليهما اجر مثل الارض  
 ثم يقول القاض للواقف ان زوجه الواقف فان قال ليس الوقف مال الارض الواقف  
 ولا اهل الوقف فان القاض يقول له يستند من عليا الوقف بمن اليد والنفقة  
 ثم يرجع بذلك في غلة الوقف فان قال الواقف لا يمكن ذلك يقول القاض لا يجوز الوقف  
 استدينوا انتم فان قال لا يمكن ذلك بل يخرج تزوج لا نفقة باقية لا ينبغي للقاضي  
 ان يطلق لهم لان الوقف عند الواقف فهو حق بالقيام به الا انه يكون الواقف  
 نحو ما على الوقف فيخرجه من يده رجل وقف صنعة في صحنه على الفقراء وغيرهم  
 من يده الى المتولي ثم قال لو وصيه او رجل ما رايت من الصواب ما جعله لا وليا  
 باطل لا يفسد حقا للفقراء او لا يبطال حكمه الا اذا كان شرط في الوقف  
 ان يصرف غلاته الى من سار رجل طلب التولية في الاوقاف قالوا لا تقضي  
 التولية وهو كمن طلب القضاء لا يقبل رجل وقف وقفا في حياته ولم يجعل له قبا  
 في مضرته الوفاة فاوحي الى رجل قالوا بان هذا الوصي يكون وصيا وقيما على اوقاف  
 ايضا في قول ابي يوسف رحمه الله لان عنده التسليم ليس بشرط فصح الوقف  
 في حياته بعينه تسليم ولو قال هذا الواقف جعل للوقف قويا فلما مضت  
 الوفاة او حي الى رجل فان هذا الوصي لا يكون قويا اوقافه يعني لا يكون متوليا  
 وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فأت القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا  
 متوليا وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فأت القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا  
 رجلا متوليا بغير امر القاض فقام هذا المتولي بعارة المسجد من غلات وقف المسجد  
 اخذت ضياء السبايح رحمه الله في هذا التولية والاصح انها لا تمنع ويكون له نصيبا  
 القيم

القيم الى القاض ولا يكون لهذا المتولي ضامنا انفق في العارة من غلات الوقف  
 ان كان هذا المتولي اجرا للوقف واخذ الغلة وانفق لانه اذا لم تضع التولية يصيب  
 غاصبا والغاصب اذا اجد الغصب كان الاجر له وقف على ارباب معلومين  
 جميع عدد منهم فغصب الارباب متوليا من غير ابي القاض في ذلك منهم اذا كان  
 المتولي من اهل الصلاح ولا يكون فاسقا ولا اوطيا الا يرفع الامر الى القاض حتي  
 ينصب قويا فلو اذنا الاولي ان لا يرفع الامر الى القاض لان في زماننا ظهر  
 الاطماع الفاسدة ومع هذا لا يكون لاهل المسجد ان ينصب القيم والمتولي بدون  
 الاستطاع راى رجل بني مسجد في سكة فاحتاج الى العارة فزارع اهل السكة  
 في العارة كان الباني ومنازل السكة ولا يكون لاهل السكة من اربعة ذلك وكذلك  
 لو ازارع اهل السكة في نصيب الامام والمثرون كان ذلك اليه الا اذا عين هو  
 هذا رجل لا يغير اهل السكة رجل اخر اصطلح من عينه الباني فحينئذ لا يكون  
 الباني اولى وقف له متولي او مشرف لا يكون للمشرف ان يتصرف في مال الوقف  
 لان ذلك معروض الى المتولي والمشرف مأمور بالحفظ لا غير رجل قال في مرضه  
 اشتروا من عالة دارية هذه بعد موتي كل من يبيع عشرة دراهم حبرا وفرقوا على  
 المساكين اقلوا يصبر الدار وقف كما قال وقف دارية بعد موتي على المساكين  
 المتولي اذا اشترى من عالة المسجد ثوبا او دارا او مستغلا اخر جاز لان  
 هذا من مصالح المسجد فان اراد المتولي ان يبيع ثوبا اشترى وبيع اختلغا فيه قال  
 بعضهم لا يجوز هذا البيع لان هذا صار من اوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز  
 هذا البيع وهو الصحيح لان المشتري لم يذكر شيئا من شرائط الوقف فلا  
 يكون ما اشترى من حلة اوقاف المسجد مسجد له مستغلات واوقاف اراة  
 المتولي ان يشتري من عالة الوقف للمسجد دهن او حصيرا او حنطيا او اجر  
 او حيا لغير من المسجد او حيا قال ان وسع الواقف ذلك للقيم وقال يفعل  
 ما يري من مصلحة المسجد كان له ان يشتري للمسجد ما شاء وان لم يوسع ولكنه  
 وقف لبنا للمسجد وعمارة المسجد ليس للقيم ان يشتري ما ذكرنا لان هذا ليس  
 من العارة ولا من البناء ان لم يعرف شرط الواقف في ذلك فيظهر هذا القيم



التي كان قبله فان كانا مشتركون من اوقاف المسجد الذي هو المصير والمشتري ولا  
وما قربا كان للقيم ان يفعل ذلك والا فلا رقت ومستعمل ذكر الواقف في كتابة الوقف  
ان القيم يشتري حصاره لا يجوز للقيم ان يشتري حصاره من غلة الوقف ولو اشتري وبعد  
التم من غلة الوقف يكون ضامنا لا مستعمل المسجد يكون وقفا على مصالح المسجد  
وشرى الحصاره ليس من مصالح المسجد ولو اشتري القيم بعملة المسجد بغير ما ودفع الي  
السكاكين لا يجوز وكان عليه ضمان لما تقدم من مال الوقف لان يشتري التوب وقع للقيم  
فيصير ناقدا للثمن من مال الواقف كمن اشتراه لنفسه فيضمن قيم الوقف اذا  
طلب منه الخراج والمطامير وليس في ثمنه من غلة الوقف شي قال الفقهاء ابو القاسم  
رحمه الله ان كان الواقف امره بالاستدانة كان له ان يستدعيه وان لم يامر بالاستدانة  
فاستدان كان كذلك ذلك في ماله ولا يرجع في غلة الوقف وقال الفقهاء ابي  
الليث رحمه الله اذا استقبل امر ولم يجد ماله الاستدانة يذهب في ان يستدعي  
بامر الحاكم ثم يرجع في الغلة لان للقاضي وكلية الاستدانة على الوقف وذكر ان القاضي  
اذا اراد القيم ان يستدعي لا يجعل ذلك في ثمن المذلل للزراعة في ارض الوقف ان فعل  
ذلك بامر القاضي كان له ذلك عنه الكل لان القاضي يملك الاستدانة فاذا امر  
القيم بذلك صح امره اما القيم لا يملك الاستدانة قال رحمه الله عنه وتفسير  
الاستدانة ان يشتري للوقف شيئا وليس في يده شي من غلات الوقف ليرجع  
بذلك فيما يحدث من غلة الوقف فاما اذا كان في يده شي من غلات الوقف  
فاشتري للوقف شيئا فقد الثمن من ماله نفسه ينبغي ان يرجع بذلك في غلة المسجد  
وان لم يكن ذلك امر القاضي والوكيل بالشرا فافتد الثمن من ماله نفسه كان له ان  
يرجع بذلك على الموكل ولو ان القيم اذا اراد ان يرهق الوقف يدين لا يصح لان في  
ذلك تقطيل الوقف ولا يصح ذلك من المتولي لا يصح من اهل المسجد ايضا  
فان رهن القيم دار الوقف وسكن الرهن فيه قالوا يجب عليه اجر المثل سواء  
كانت الدار معدة للاستقلال او لم تكن احتياطا لامر الوقف وكذلك المتولي  
المسجد اذا باع الدار الموقوفة وسكن المشتري ثم ان القاضي عزل هذا المتولي وجعل  
غيره متوليا فادعي المتولي الثاني على المشتري واستحق الوقف واستدعيه كان

على المتولي اجر مثل هذه الدار قال رحمه الله عنه وهذا في حاله في المرواية وانما قال ذلك  
بعض مشايخنا احتياطا لامر الوقف كما قال من مال الوقف فمصلحة المتولي على شي  
ان وجه المتولي بمينة على ما ادعي او كان الا كما رفق لا يمكن المتولي ان يبيع شيئا منه  
ان كان الا كما رفق وان كان محتاجا زاد ذلك ان لم يكن ما في الا كما رفق فاحتسب المتولي الوقف  
الامر من مصلح الموت وقدم من امر الوقف في عين جاز لا المتولي بمصلحة الوقف وللوصي  
ان يبيع الى عين المتولي المسجد اذا احدث من غلات المسجد روات من غير بيان لا يكون ضامنا  
ذكر المناط في ان الامانات مستقلة بالموت عن اهل الا في ثلاث احدها هذه والثانية  
السلطان اذا خرج الى العز وروى في اودع بعض العينة عند بعض الغائبين ومات  
ولم يبين عند من اودع الا في ثلثه الثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم واودع غيره  
ثم مات ولم يبين عند من اودع الا ضمان عليه واما احدا المتعارفين اذا كان المال  
عنده ولم يبين مال المال اليه كانت عند فوات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن والحال  
الي يتركه لا قبل وفاته ان غلط بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه ولو ان قاضيا قبل  
مال اليتيم واودع غيره وعرف ذلك منه ثم مات ولا يدري الى من دفع لا يضمن وذكر ابن  
رستم لو قال القاضي في خيومة صانع مال اليتيم عندي اوقال انفقته على اليتيم  
لا ضمان عليه لو مات قبل ان يقول شيئا ضامنا حشيش المسجد اذا طرح في ايام الزرع  
من المسجد قالوا ان لم يكن له قيمة لا باس بطرحه واذا طرح من اخذه كان له ان  
يبيع به ما يشاء وان كان مستقرا لا يجوز طرحه واذا طرح فرفعه انسان كان  
ضامنا ولو اخذ انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً بالسوا ما كان  
ضامنا هنا نحا ونعش المسجد فسد مباعدة هذا المسجد قالوا الا ولي ان يكون  
البيع بائنا القاضي والصحيح ان يبيعه لا يبيع بعينه امر القاضي ولا باس ان  
يترك سراج المسجد في المسجد من وقت المغرب الى وقت العشاء ولا يجوز ان  
يترك فيه كل الدليل الا في موضع جرت العادة فيه كسجود بيت المقدس ومسجد النبي  
صلى الله عليه وسلم ومسجد الحرم فان اراد الانسان ان يدرس الكتاب بسراج المسجد  
ان كان السراج موقوفا على المسجد للصلوة قيل لا باس به وان كان موقوفا  
في المسجد للصلوة بان فزع القوم من صلاتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج



السراج في المسجد قالوا لا بأس ان يدبر من به الى تلك الليل لانهم لو اخرجوا الصلاة الى تلك  
الليل لا بأس بان يدبر من به فلا يبطل خطبة تبهجهم وفيما اراد عيا تلك الليل لم يحضر  
تأخير الصلاة ولا يكون له حرق الشرع فيقوم بنوا مسجد او فصل من حشدهم حتى قالوا  
يصرف الفاضل الى بناء ولا يصرف في الدين والحصر وهذا اذا سلم اصحاب الحشبة  
الحشبة الى الخويلد لم يبي في المسجد قالوا لم يقطعوا الحشبة مما فصل من حشدهم يكون لهم  
يفصلون ماشاءوا رجل جمع ما لا من الناس ليعتقه من بناء المسجد وانفق من تلك الدراهم  
في حاجة نفسه ثم رد مد الخطبة في المسجد ليعتقه ان يغسل ذلك واذا فعل ان كان  
يعرف صاحب المال رد الضمان عليه او شيئا له ليدفع له بائنا الضمان في المسجد  
وان لم يعرف صاحب المال يرفع الامر الى القاضي حتى يامر بائنا ذلك في المسجد  
فان لم يقدر على ان يرفع الامر الى القاضي قالوا امر حواله الى الامام يستأن ان يعفق  
مثل ذلك من ماله في المسجد فيجوز ويخرج من الوفاك فيما بينه وبين الله تعالى وفي  
القضاء يكون ضامنا ويكون ذلك دينا عليه اصحاب المال وهو فطر ما ذكره الاصل  
الوكيل بقضا الدين اذا صرف مال الموكل في حاجة نفسه ثم قضى بمال نفسه ومن الموكل  
يكون متبرعا في قضاء دين الموكل المذكور اذا سال الفقير شيئا وخلط ما اخذ بعضها  
ببعض ان لم يامر الفقير بالسؤال والاخذ يكون ضامنا فان ادى بعد ذلك المال  
الى الفقير يكون مقصدا لنفسه من ماله نفسه ولا يجزي ذلك عن ارباب الاموال  
ان كانوا قد فعلوا اليه بيعة الزكاة لا تسقط زكاتهم وان كان الفقير امر ان يسأل  
لما اخذ المالا وخلط البعض بالبعض ثم دفع الى الفقير ان لم يكن الفقير امر  
بذلك كان ضامنا ولا يسقط عن ارباب الاموال زكاة اموالهم اذا فعلوا بيعة  
الزكاة وينبغي ان يامر الفقير بالسؤال فيصير قائما مقام الفقير ما ذوقنا  
بالخلط ويسقط عن الدافع زكاة ماله هو انية مال بعضه الى بعضه والاول  
من وقف والباقي ملك والمتولي لا يعبر الوقف قال ابو القاسم ان كان للوقف علة  
كان لاصحاب المواريث التي هي ملك ان يخذوا القيم ليسوي الحايط المايل من  
علة الوقف وان لم يكن للوقف علة في يد القيم رفعوا الامر الى القاضي ليامر القاضي  
القيم والاستمارة على الوقف في اصطلاح الوقف وليس للقيم ان يستدبر في غير

امر

امر القاضي في تعيين الاستمارة ان لا يكون للوقف علة فيحتاج الى العينة والاستمارة امر  
اذا كان الوقف علة وانفق من ماله في غير اصطلاح الوقف كان له ان يرجع بذلك في  
علة الوقف فابط بين دارين اجد ما وقف والاخر ملك فاقسم المايل فاما صاحب  
الملك فخذ دار الوقف قال ابو القاسم رحمه الله يرفع القيم الامر الى القاضي حتى يقرر  
صاحب الملك ان ينقص المايل الذي بناه في دار الوقف فيعطي منه حيث كان في القديم  
ولما ان القيم قال للمبايع اعطيك قيمة بنايك وانما المايل حيث بنيت فانت تبني  
لنفسك ما يظلمك قال ابو القاسم رحمه الله ليس للقيم ذلك بل يامر صاحب الدار  
لنقص ما يظلمه ثم يبين في الموضع الذي كان في القدم رجل جعل أرضه وقفا على  
المساكين وقفا صريحا ولم يذكر الممان فصار قفا تكون في علة الارض يبدا من العلة  
بالعلم وما يصح وما يفسد ويرد هاهنا بقيم البايع على الساكن فان كان في الارض  
الوقوف على حواقي القيم هذا كما كان للقيم ان يستدبر من علة الوقف فصلا فيعزس  
كيلا يقطع ولما كانت من هذه الارض سبعة لا تنبت شيئا فيحتاج الى رفع وجهه واصلا  
في تنبت كان للقيم ان يبدل من علة علة الارض في ذلك ويصلح القطعة وان اراد  
القيم ان يبني في الارض الموقوفة قدرة لا كثرها وحقا ظهر للجميع في العلة كان له  
ان يفعل ذلك وكذا لو كان الوقف قفا على الفقراء او محتاج الى خادم يبيع الخان ويقوم بفتح  
بابه ويسيره فيسلم بعض البيوت الى رجل اجرة له ليقوم بذلك كان له ذلك وان  
اراد قيم الوقف ان يبني في الارض الموقوفة بيوت مستقلة فالاجارة لا تكون  
له لان الامتناع لالارض الوقت يكون بالزرع ولو كانت الارض متصلة بيوت  
المصير عن الناس في استيجار بيوتها وتكون علة ذلك فوق شلة الارض والنخل  
كان للقيم ان يبني فيها بيوتها فيؤجرها لان الاستقلال بهذا الوجه يكون انفع  
للفقراء وروي عن محمد رحمه الله ما يوفى هذا قال اذا ضعت الارض الموقوفة  
عن الاستقلال والقيم يجد بئها ارضا اخرى جوز رحمه الله استبدال الارض  
بالارض بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة تبعد من بيوت المصير فان لم لا يكون  
للقيم ان يبني فيها بيوتها واجرها لان لم لا يرغب الناس في استيجار البيوت باجرة  
من منفعة على منفعة الزراعة عن هشام قال سمعت محمد يقول اذا ما يري



الوقف بحيث لا ينفع به السالكين للقاضي ان يبيعه ويشتري بغيره وليس ذلك الا للفقير  
وعن القاضي ان جعفر رحمه الله قال اذا لم يشترط الواقف في وقف الارض فمما اراد  
او اجارة فاما ان ينفع الفقير فيعمل قال الا ان يبيعه الدور لا يواجرها الثمن سنة لان المدة  
اذا طالت وتصرف المستاجر في تصرف الملاك على طول الزمان لكل من يراه ان يصرف  
بحكم الملك فيؤدي ذلك الى ابطال الوقف فاما ان يبيعه الارض فان كانت تزرع كل سنة  
فذلك وان كانت تزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة تزرع في كل سنة طائفة  
منه ينبغي ان يشترط من المدة القدر الذي يتبين المستاجر من زراعة الكل لا سيما العلاء  
فان كان الواقف سلطان لا يواجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجاره  
فكانت اجارته اكثر من سنة النفع للفقير وليس للقيم ان يواجر اكثر من سنة ولكنه رفع  
الامر الى القاضي حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة لان القاضي ولاية النظر على الفقير  
وعلى الميت ايضا فان كان الواقف شرط في الوقف وكتب في صك الوقف ان لا يواجر  
اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقير كان للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر من سنة  
اذا لم يكن ذلك خيرا ولا يحتاج الى القاضي وسياتي مسايلا اجارة الوقف بعد هذا اذا اجتمع  
من صلة ارض الوقف في يد القيم فظهر وجهه من وجوه البر والوقف يحتاج الى اصلاح  
والعائق ايضا وخاف القيم انه لو صرف الغلة في المرة بقوية ذلك البر فانه ينظر  
ان لم يكن في تاحير اصلاح الارض ومرفقه الى الغلة الثانية ضروريين خاف خراب الوقف  
فانه يصرف الغلة في المرة فان فضل شي يصرفه الى يولك البر والمراحم من وجه  
البرهم من وجه فيه تصدق بالغلة على نوع من الفقير يخوفك اسارى المسكين  
او اجارة الغازي المنقطع لان هؤلاء من اهل التصديق عليهم فجاز صرف  
الغلة اليهم فاجارة سبيها ورباط وخود ذلك مما ليس باهل للملك  
لا يجوز صرف الغلة اليه لان التصديق عبارة عن التملك فلا يصح الامر  
ما من اهل التملك رجل وقف ضيعة على موالية وقفا صهييا فأت  
الواقف وحمل القاضي الوقف في يد القيم وحمل القيم عشر الغلات وفي  
الوقت طاحونة في يد رجل بالقطعة لا حاجة فيه الى القيم واصحاب هذه  
الطاحونة يتصورون ان لا يجب للقيم عشر غلة هذه الطاحونة لان القيم

ما يافه

ما يافه بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل رجل وقف ضيعة او شرط  
الواقف ان يعطي القيم عدا من شأه جازو للقيم ان يعطي لا غنيا والفقير رجل جاء الى القاضي  
وقال اني اريد ان اتقرب الى الله تعالى انبي رباطا للمسلمين اوقف المسجد او اراد  
ان يتقرب الى الله بداره فساله ان يبيع او تصدق بشيء او يشتري بغيره عبيدا  
فاوقفهم او اوقف دارا للمسلمين اي ذلك يكون افضل قالوا يقال له ان يثبت رباطا  
ويجعل لها وقفا مستغلا للعارف والرباط افضل لانه ادموم واعم نفعا وان لم يحصل  
للباط وقفا مستغلا للعارف فالأفضل ان يبيع ويقصد بثمانية على السالكين  
**مسألة في وقف المشاع** وفيها يدل في الوقف تبعا بدون ذكر وفي  
الشروط في الوقف ما يتعلق وما لا يتعلق اما فصل المشاع ارض بين شركيين وقف  
احدهما الضيق مشاعا جازيا قول اي يوسف رحمه الله وبه اخذ مشايخ بلخ رحمه الله  
ولا يجوز في قول محمد رحمه الله وبه اخذ مشايخ نازح رحمه الله وافتوا به تفرع على قول  
اي يوسف رحمه الله قال لو انما اقسما الارض بعد ذلك وقفت قطعة في نصيب  
الواقف من نصيب تلك القطعة للوقف ولا يحتاج الى اعادة الوقف فيه وان وقف  
المقسم كان احوط هذا اذا كانت الارض مشتركة فان كانت الارض كلها للوقف  
نصفه ينبغي ان يبيع النصف بعد ذلك ثم يقسمان فان لم يبيع ولكن رفع الامر  
الى القاضي فامر القاضي رجلا بالقسمة معه جاز ولو وقف مشاعا ولم يجز في قول  
محمد رحمه الله فرفع الامر الى القاضي وقضى بجواز الوقف جاز لان قضا القاضي في الجعده  
يرفع الخلاف فان طلبوا القسمة من القاضي قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقسم القاضي  
ويأمرهم بالمعروف واليها وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يقسم القاضي هذا اذا كان بعض  
الارض ملكا والبعض وقفا فان كان الكل وقفا على ارضه فاراد الارباب  
قسمة الاراضي بينهم لا يقسم القاضي ولو ان قدية بعض وقف على قول من يرى وقف  
لشاع وبعض سلطان يعين المملكة وبعض ملك فارادوا قسمة بعض  
لشعنين الملك فيجعلوها مقبرة قالوا ان ارادوا قسمة موضع من هذه الاراضي التربة  
لا يجوز لان المقصود من القسمة لا يتعين الملك عن الوقف من غيره ولهذا القسمة  
لا يتعين الملك عن الوقف فان ارادوا قسمة كل القرية على مقدار نصيب كل فريق







أرضاً بغيره أو داراً من تلك الدورين كان يصرف الوقت إلى أرض أخرى ويجعل  
الأرض التي وقفها لنفسه وهذه مسألة في الوقف إلى غير الوقف فلم يكن الواقف  
شرط لنفسه الاستبعاد جاز وهو ما لا يستلزم الاستبعاد في هذه الوقف سواء حل  
قال وقف من هذه الأرض شيئاً ولم يسم كما لا باطلاً لأن الشيء يتناول الثقل والكثير  
ولو بني بعد ذلك زماناً قليلاً لا يوقف فائدة من أجل الشرط في الوقف وحل  
وقف أرضاً أو داراً بشرط لنفسه الخيار ثلاثة أيام قال أبو يوسف رحمه الله إن بين  
الخيار وقت معلوماً يجوز الوقف والشرط كما في البيع وإن كان الوقت مجهولاً لا يجوز الوقف  
وقال الفقيه أبو جعفر يبيح أن يجوز الوقف ويبطل الشرط وقال هلال رحمه الله  
لا يصح الوقف كان الوقت معلوماً مجهولاً وهو قول محمد بن الحسن بن يوسف من خاله  
السمي الوقف جائز بشرط باطل على كل حال كما لو شرط الخيار في العتق فإنه  
يصح العتق ويبطل بشرط الخيار وكما لو جعل داراً مسجداً على أنه بالخيار ثلاث أيام  
يصح اتخاذ المسجد ويبطل الخيار قبل وقته أو يومها أو شهرها وقت معلوماً أو غير  
يزد على ذلك جاز الوقف ويكون وقفاً أبداً ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة  
شهر أو إذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلاً في الحال في قول هلال  
لأن الوقف لا يجوز إلا موقفاً إذا كان التابيد شرطاً لا يجوز ولو قال أرضي  
أرضي هذه صدقة موقوفة علي فلا بد من سنة بعد موته فإما مضت السنة  
فالوقف باطل كان وصية فلا بد بعد موته سنة ثم يصير وصية للمسلمين  
غلت إلى المساكين ولو قال أرضي موقوفة علي فلا بد من سنة بعد موته ولم يزد  
فذلك فالسنة تكون لخلافة سنة ثم بعد السنة تصير للورثة ولو قال إذا جاء عرقا فمضى  
صدقة موقوفة أو قال إذا ملكت هذه الأرض فهي صدقة موقوفة لا يجوز هذه التعليق  
والوقف لا يحتمل التعليق بالخطأ لا يحلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليقه بالصحة  
بخلاف النذر لأنه يحتمل التعليق بخلافه ولو قال أرضي بعد واتي موقوفة سنة  
جاز ونصير الأرض موقوفة أبداً لأن معنى الوصية بخلاف ما إذا لم يصف  
ما بعد الموت فقال أرضي صدقة موقوفة سنة لأن ذلك ليس بمحتمل بوصية  
بل هو محض تعليق أو منافاة فالخيار لا يملكه هلال رحمه الله فاشترط  
في الوقف



في الوقف شرطاً يمنع التابيد لا يصح الوقف ولو قال أرضي صدقة موقوفة علي أن لي  
أبطلها كان الوقف باطلاً على قول هلال رحمه الله وقال يوسف بن خالد رحمه الله  
الوقف جائز بشرط باطل وعلى قول يوسف رحمه الله وقت الخيار ليس بمعلوم  
فيسبق أن يجوز الوقف ويبطل الشرط ولو قال أرضي صدقة موقوفة علي أن  
أصلها لي أو علي أنه لا يزول ملكي عن أصلها أو علي أن أبيع أصلها وأنصت قسماً  
كان الوقف باطلاً وكذا الوقف أرضي صدقة موقوفة أن شئت أو حببت كان الوقف باطلاً  
وكذا الوقف أرضي صدقة موقوفة أن شئت أو حببت كان الوقف باطلاً في قولهم لأن  
هذه التعليق وتعليق الوقف بالشرط باطل في قولهم ولو قال أرضي صدقة موقوفة أن  
شئت ثم قال شئت كان الوقف باطلاً في قولهم لأن هذه التعليق وتعليق الوقف بالشرط  
باطل في قولهم ولو قال أرضي صدقة موقوفة أن شئت ثم قال شئت كان الوقف باطلاً  
لما قلنا أنه تعليق ولو قال شئت وجعلها صدقة موقوفة صح لأنه ابتداء وقف وإذا  
شرط الخيار في الوقف فلم يصح الوقف في قول هلال فلما نهى أبطل الخيار بعد ذلك  
لا يصح الوقف جائزاً بخلاف ما لو شرط الخيار في البيع الثمن ثلاثة أيام ثم أبطل  
الخيار قبل الأيام الثلاثة ينتقل البيع جائزاً لأن الوقف لا يجوز إلا موقفاً بشرط الخيار  
يمنع التابيد فكان شرط الخيار بشرط الخيار سداً في نفس العقد أما الخيار لا يمنع  
جواز البيع وإنما يفسد البيع إذا شرط الخيار من ثلاثة أيام لا يمنع لزوم العقد بعد  
الأيام الثلاثة فلم يكن الفساد في صلب العقد ولو أن رجلاً قال إن كانت هذه  
الأرض في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر إن كانت في ملكه وقت التكلم  
صح الوقف والا فلا لأن التعليق بشرط كائن تنجز رجل وقف أرضاً لرجل آخر  
في يومه ثم ملك الأرض لم يجوز أن أجاز المالك جاز عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله  
رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً علي أن أبيعها واشتري بمنها  
أرضاً أخرى فيكون وقفاً على شروط الأولى قال هلال رحمه الله وهو قول أبي  
يوسف رحمه الله الوقف والشرط جائزان قال يوسف بن خالد رحمه الله الوقف  
صحيح والشرط باطل وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول هلال وأبي يوسف  
لأن هذا الشرط لا يبطل حكم الوقف فإن الوقف مما يحتمل الانتقال من أرض إلى أرض



اخرى ويكون الثاني قائما مقام الاولى فان ارض الوقت اذا غصب غاصب واجري عليها الما  
حيه صار جبرا لا يصلح للزراعة يضمن قيمه ويشترى بقيمتها ارضا اخرى فيكون الثانية  
وقفا على وجه الاول وكذلك ارض الوقت اذا قل برها لانه رضى وحسب لا يصلح للزراعة  
او لا يفصل علة عن موطنها ويكون صلاح الوقف في الاستبدال بارض اخرى فيصح  
شرط ولا نه الاستبدال وان لم يكن الحال ضروريا داعية الى الاستبدال وان كان  
الواقف قال في اصل الوقف على ان ابيعه بما مد الي من الثمن من قليل او كثير  
او قال على ان ابيعه واشترى بثمنه عبد او قال ابيعه ولم يزد على ذلك قال  
هلال رحمه الله هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف لان هذا شرط ولاية ابطال  
الوقف كانه قال على ان ابطا وانما لا يبطل الوقف اذا شرط الاستبدال بارض اخرى  
لان ذلك نقل وتحويل اجمعوا على ان الوقت اذا شرط الاستبدال لنفسه في  
اصل الوقف يصح الشرط والوقف وميل الاستبدال امام دون الشرط في السيرة  
انه لا يملك الاستبدال الا ان القايه اذا راي المصلحة في ذلك ولو قال الواقف  
في الوقف على ان ابيعه واشترى بثمنه ارضا اخرى ولم يزد على هذا القياس  
يبطل للوقف لانه لم يذكر اقامة ارض اخرى مقام الاولى وفي الاستحسان يصح الو  
لان الارض الاولى تعين للوقف فيكون ثمنه قائما مقامه في الحكم ولا واشترى  
الثانية قصيرا الثانية وقفا سريابط الاولى قائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة  
الوقف بشرطه في الثانية كالعبد الموصي بخدمته لافسان اذا قتل خطأ واخذت  
قيمتها واشترى بها عبد اخر يثبت حق الموصي له بالخدمة فيه من غير تحديد وكذا  
المديرا اذا قتل خطأ واخذ المولي قيمته يوم ان يشترى عبدا اخر فيد به <sup>بشغل</sup>  
حكم الاولى به له كذا لك هذا ليقوله ان يستبدل الثانية بارض ثالثة لانه هذا  
حكم يثبت بالشرط والشرط وجده في الاولى دون الثانية ولو قال ارضي صدقة  
موقوفة على ان لي ان استبدلها بارض اخرى لم يكن له ان يستبدلها بذر  
لانه لا يملك بغير الشرط وله ان يشترى بثمنه ارضا اخرى لان ارض الوقت  
لا تخلو عن وطبيعة اما العشر والمخراج ولو قال على ان لي ان استبدلها بدار  
لم يكن له ان يستبدلها بارض ولو قال على ان لي ان استبدلها بارض من ارض البقرة

لم يكن

ايكون له ان يستبدلها بغير ارض البقرة لانا ارض البلدان متفاوتة في العلة والموت فلا يعتد بشرطه  
وليس له ان يستبدلها بارض من ارض الجور لان فيه يده ارض الجور منزلة الا كما لا يملك  
الارض والبيع فان ارض الجور هي ما عجز من صاحبه عن زراعتها واداموها فندفع الى الام  
ليكون بمنفعة المسلمين مقام المخرج والرقبة ملك صلاحه ومنفعة المسلمين ولو شرط الاستبدال  
ولم يذكر ارضا ولا دارا فباع الارض الاولى كان له ان يستبدلها بجنتين لغتوا ما شأ  
من دار او ارض وكذا اذا لم يقيد الاستبدال على بلد كان له ان يستبدلها باي بلد شاء لطلاق  
اللفظ ولو باع الوقف بثمن فيه عين فاحسب يجوز بيعه في قول ابي يوسف رحمه الله لان  
القيم بمنزلة الوكيل فلا يملك البيع بعين فاحس ولو كان ابو حنيفة رحمه الله يحجز الوقف  
بشرط الاستبدال في بيع القيم اذا باع بعين فاحس كالوكيل بالبيع عنده ولو باع ارض  
الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبيع خال الثمن كان الثمن دينا في تركته ولو كان الوقف  
مرسلا لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيع ويستبدل بها وان كانت الارض  
سبعة لا يفتق بها لان سبيل الوقف ان يكون موبدا لا يباع وانما يثبت ولاية  
الاستبدال بالشرط فبدون الشرط لا يثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط الخيار لا يملك المشتري  
رده وان لم يرد في ذلك عين ولو انه شرط الاستبدال في الوقف فباعه وهب الثمن صح  
المهنة ويضمن الثمن في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله لا يقع  
المهنة وان باع ارض الوقف بعروض وفي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله يصح البيع  
ثم يبيع العروض بالدرهم او بالدينار فيشتري بها ارضا او يشتري بالعروض  
ارض او قال ابو يوسف وهلال لا يملك البيع الا بالدرهم او بالدينار وهو كالوكيل بالبيع ولو  
باع ارض الوقف وقد شرط له ولاية الاستبدال ثم عادت الارض اليه ان عادت بما هو  
فخرج من كل وجه كان له ان يبيع ثانيا لان البيع الاول صار كأن لم يكن وان عادت اليه بما هو عقد  
جديد لا يملك يبيع ثانيا لانه صار كأنه اشتراه بما شري حديثه فيصير وقفا اشتري  
كما لو اشتري ارضا اخرى والعقد الجديد والفسخ من كل وجه معروف في الكتب  
ولو باع ارضا الوقف واشترى بثمنه ارضا اخرى ثم ردت الاولى عليه بعين يقضا  
فان كان له ان يصنع بالارض الاخرى ما شاء والارض الاولى يعود وقفا لان الارض الثانية  
تدلى عن الاولى واذا انسخ البيع في الاولى من كل وجه انتقلت الوقفية من البدل الى الاصل



فإن المتيقن الثانية بدلا عن الوقف كان له أن يصنع بالثانية ما شاؤ ولورد الأولي عليه بعيب بغير قضا  
لم ينفع في البيع في الأولي فيقيت الثانية بدلا عن الأولي فلا يبطل الوقفية في الثانية ويصير  
مستريا الأولي لنفسه ولا يصير مستريا الأرض الثانية وقفا لنفسه لا بقا قامت وقفا بدلا عن  
الأول فلا يتغير موصي الأولي بعقد جدي ولو باع الأرض الأولي واستري بتمنا أرضا مستحق  
الأرض الأولي في القياس بقي الثانية وقفا وفي الاستحسان لا يبيتي الثانية وقفا لأن الثانية كانت  
وقفا بدلا عن الأولي وباستحقاق انقضت تلك المبادلة من كل وجه فلا يبيتي الثانية وقفا ولو  
كان الواقف قال في الوقف علي أن يستبد لها ثم مات وأوصي إلي وصية بالاستبدال لم يفت  
وصية لا يمكن الاستبدال لأنه شرط في الوقف ولأنه الاستبدال لنفسه وهذا المخرج فيه  
إلى الرأي والمنسوبة بخلاف ما إذا وكل الواقف في حياته بالاستبدال حيث يصح التوكيل  
لأن رأي الموكل قائم لو قلنا الحلال يمكنه التدارك ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال  
لكل ولي هذا الوقف صح ذلك لكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال فأت الواقف لا يكون  
لفلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف إلا أن يستلزم الولاية بعد وفاته وهذا كله  
قول أبي يوسف وهلال رحمه الله لأن عندنا الواقف إذا ولي غيره كان له أن يعزله  
بعد ذلك وكان القيم بمنزلة الوكيل والوكالة تبطل بالموت أما علي قول محمد رحمه الله  
لا تبطل ولاية المتولي بموت الواقف لأن عنده لو أراد الواقف أن يعزل المتولي لا يمكن  
لأن المتولي وكيل الفقير لا وكيل الواقف ولو أن الواقف شرط الاستبدال لرجل أخر مع نفسه  
علي أن يستبد له ما فتقر ذلك الرجل لم يجوز لأنه استلزم رأيي مع رأيي غيره ولو فتقر  
الواقف بالاستبدال جاز لأن الواقف هو الذي شرط لذلك الرجل وما شرط لعين  
فهو مشروط لنفسه ولو أن قيم في الوقف أقام كل قيم فاضيلة غير فاضيلة أخرى  
بل يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن واحد منهما هذين الفاضلين أراد أن يعزل  
القيم الذي أقامه القاضية الأخر قال أن رأي القاضية المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك  
والأفلا متولي الوقف إذا مات أن كان الواقف حيا فالرأي في نصيب القيم الواقف  
وإن مات القيم بعد موت الواقف أن أوصي القيم إلي وصي فرضيته أولي من القاضية وإن لم  
يكن أوصي إلي رجل فالرأي فيه إلي القاضية

### فصل فيما يدخل في الوقف

من غيره كروما لا يدخل رجل قال أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أتدأولم يزد علي  
ذلك

ذلك وفيه ثمرة قائمة فإن الثمرة لا تدخل في الوقف وقفا الأرض جاز وما كان البيع لو باع أرضا وفيها  
زرع أو باع شجرة وفيها ثمرة لا يدخل الزرع والثمرة في البيع بدون الذكر كذلك الوقف ويدخل الثمار  
والنبات في وقف الأرض كما تدخل في البيع ولو أقر بارض في يده لرجل وفيها ثمرة قائمة كانت  
الثمرة للمقر له بالأرض إذا كانت متصلة بالأرض دون الهبة قال هلال لا تدخل الثمرة  
في الهبة والهبة باطله لما كان السبيوع وقال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله هذا الحكم في الهبة  
إنما يعرف بقوله هلال ليس فيه رواية ظاهرا عن أصحابنا رحمه الله وبحوزة الرهن  
رجل قال أرضي صدقة موقوفة علي الفقير لم يذ كر الشرب والطريق فإنه يدخل فيه  
الشرب والطريق فإنه يدخل فيه الشرب والطريق استحسانا لأن الأرض لا يوقف  
إلا للاستقلال ذلك لا يكون بالمال والطريق فيدخل ذلك في الوقف كما يدخل في  
الإجارة ولو قال وقفت أرضي هذه صدقة موقوفة بحقها وجميع ما فيها ومنها  
وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال رحمه الله في القياس يكون الثمر للواقف ولا يدخل  
في الوقف وفي الاستحسان يلزمه أن يتصدق بالثمر القائمة علي الفقير والسالكين  
لا علي وجه الوقف بل علي وجه النذر وما يجيد من الثمر بعد الوقف فإنه يصر  
إلى الوجه البتي سمي في الموقف أما الثمر لا يدخل في الوقف لما قلنا ولكن لما قلنا صدقة  
موقوفة بجميع ما فيها ومنها وقد تكلم بما يرجح التصديق فيلزمه أن يتصدق بالثمر  
القائمة ولو قال أرضي صدقة موقوفة بعد وفاتي ما أخرج الله تعالى من  
غلاتي فحق لعبد الله ثم مات الواقف وفيه ثمرة قائمة لا يكون الثمر القائمة  
لعبد الله لأن الأرض إنما تصير وقفا بعد وفاته فصارت كأنه وقف الأرض  
وفيها ثمرة قائمة فلا تدخل الثمرة الموقوفة في الوقف ثم قال هلال رحمه الله  
ههنا إذا لم تدخل الثمرة الموقوفة في الوقف في القياس تكون الثمرة لورث  
الواقف وفي الاستحسان يتصدق علي الفقير قال وبالأستحسان نأخذ  
ويومر بالتصدق علي الفقير قال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله إن كان لفظ  
الواقف في الوقف هذا النذر الذي ذكر في الكتاب ينبغي أن تكون الثمرة  
القائمة بعد الموت لورثة الواقف قياسا واستحسانا لأن في هذا اللفظ  
لا تصير لأرض وقفا قبل الموت وكان له أن يبيع في بالثمر القائمة فعند



الموت تكون الثمرة على ملك الواقف ثم ابتداء الوقف وقيل ثمرة قائمة فلا تدخل الثمرة القائمة  
 في الوقف الا ان يكون الواقف قال هذه الارض بجميع ما فيها وما فيها صدقة موقوفة بعد  
 وفاتي عيا ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها فهي لعبد الله فحينئذ تصير الارض  
 وقفاً ويتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء مستحسناً وذكر الناطق رحمه الله رجل قال  
 جعلت ارضي هذه وقف على الفقراء ولم يقل بحقوقها يدخل البناء الذي هو فيه وتكون  
 وقفاً مع الارض فلا يدخل الزرع النابت وكذلك البعل والاس والرياحين والزرع  
 كلاً من الخنطة والسعيير وغيرها والحلالي والطرفا في الاحتم من الخطب يقطع  
 في كل سنة وكذا يكون للواقف وما كان يقطع من الشجر في سنتين او في ثلاث سنين  
 فخصه اخل في الوقف وكذا ما يثمر في المستقبل ولو قال بحقوقها بالنسبة اليه يكون على  
 الاشجار يدخل في الوقف وفي البيع لا يدخل ولو قال بكل قليل او كثير يدخل في البيع والورد  
 ووزق الحنا والياسمين يكون للواقف وكذا اكل ما كان من الارطاب والباذنجان والقطن  
 يكون للواقف وما كان من اصولها فهو داخل في الوقف وليس لتولي الوقف ان يقطع  
 الاشجار المثمرة ولا يبيع وما لا يثمرها فلا يتولى بيعه للقطع ولو وقف داراً فيها  
 حمامات يطير ويرجع قالوا والحمامات يكون داخل في الوقف كما لو وقف ضيعة  
 فيها مالمالك ازواج واولادهم يعملون فيها فوقفت الضيعة وما فيها من البساتين والعيه  
 وسماهم حاز ذلك ولو وقف بيتاً فيه لوارث عسل جاز ويجوز لئلا يتبعه للعسل  
 ولو وقف ضيعة وله فيها اشجار وقال وقف بعد ان ينزع الاشجار هذه عيا كذا وكذا  
 وسمي من وهو الحنفية قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان وقف  
 بهذا اللفظ كان باطلا لان هذه اضافة للوقف لا عيا وجه الوصية فيبطل ولا يصح الوقف  
 وان كان وقفاً قبل ان ينزع الاشجار واستتبع شرطاً للوقف فهو جائز ويجوز بيع  
 الاشجار الموقوفة في ارض الوقف اذا لم يكن شرط بعد القلع ولا يجوز قبل القلع  
 لارضها قبل القلع متصلة بالارض ليكون يتبع الارض ويباع ارض الوقف لا يجرى  
 فكذلك ما كان متبعاً له **فصل في الاشجار** رجل عرس شجرة على حوض القرية  
 او في طريق العامة او على شط من الرامة كان الشجرة للغارس لانه ان يرفعها كان قطع  
 ثم نبت من عروقها اشجار كانت ايضا لانها تولدت عن ملكه اشجار عيا حافتي النهر

في الشارع

في الشارع اختصم فيه السرية فلم يعرف الغارس وهذه الشجرة يجري امام باب رجل في  
 الشارع قالوا ان كانت موضع الشجرة ملكاً للسرية فانبأ في ملكهم ولم يعرف غارسه  
 يكون له وان كان ارض الاشجار ملكاً للسرية بل هي للعامة وللشربة فيها حق سبيل الماء  
 ان علم صاحب الدار حين اشترى الدار كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فانما الاشجار  
 لا تكون لصاحب الدار وان لم يعلم ذلك كانت الاشجار له لان ما نبت في مباداه يكون له  
 ظاهر رجل وقف ضيعة على خمسة معلومة او على قوم معلومين ثم ان الواقف غرس  
 شجرة في ارضه ان غرس من علة الوقف او من مال نفسه يكون له ولو نبت من بعده ولا يكون  
 وقفاً ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لانه لا يغرس لنفسه في المسجد ارضه موقوفة  
 على الفقراء استأجرها رجل من المتولي وطرح فيها السرقتين وغرس الاشجار ثم مات المتولي  
 فان الاشجار يكون لورثته ويومر الورثة بقطعها وليس للورثة الوجوع بما زاد السرقتين  
 هذه الارض عند رجل وقف شجرة باصلها على مسجد فيدبست الشجرة او يمس بعضها فانه  
 يقطع الياس من اقصاها ويترك الباقية لان الياس لا ينفع به وينفع بغير الياس  
 رجل وقف شجرة باصلها والشجرة مما ينفع باوراقها وثمارها قال الفقيه ابو حنيفة  
 البجلي رحمه الله الوقف جائز فان كان ينفع باوراقها وثمارها فانه يقع وينفع  
 بثمارها باطلاق غرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط وقام عليها سقية وتقاها  
 حتى كبرت ولم يذكر وقت الغرس الحيا للرباط ط قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان  
 هذا الرباط ملي تقاها الارض الموقوفة على الرباط فالشجرة يكون وقفاً وان لم  
 يكن له ولاية الوقف فالشجرة تكون للغارس وله ان يرفعها مسجد في شجرة التفاح  
 قال بعضهم بياح للقوم ان يقطعوا بهذا التفاح والصحيح انه لا بياح لان ذلك  
 صار للمسجد يعرف الى عمارة شجرة عيا المارة جعلت وقفاً على المارة بياح تناول  
 ثمارها للمارة ويستوي فيه الغني والفقير وكذا الماء الموضوع في العلوام وما  
 السقاية وسرير الحمار ونياحها والصحف الوقف يستوي فيه الغني والفقير  
 في هذه الاشياء ولو كانت الثمار على الاشجار رباط المارة قال ابو القاسم رحمه الله  
 الرجوان يكون المنزل في سعة من تناولها الا ان يعلم ان غارسه جعلها  
 للفقراء وقال الفقيه ابا الميث رحمه الله اذا لم يكون الرجل من سأل الرباط



فلا حوط ان يجترز عن تناولها الا ان يكون ثمنها لا قيمة لها كالنوب مقبرة فيها اشجار  
 عظيمة وكانت الاشجار فيها قبل اتخاذ الارض مقبرة فان كانت الاراضي تعرف مالها فالاشجار  
 باصلها للمالك ويضع بالاشجار واصلا ما شاوان كانت الارض مواتا ليس لها مالها فالتخذها  
 اهل القرية مقبرة فالاشجار باصلها تكون عينا ما كانت قبل جعل الارض مقبرة وان  
 نبتت الاشجار فيها بعد اتخاذ الارض مقبرة فان علم غارسها كانت للغارس وان لم يعلم  
 الغارس فالراي فيه يكون للفاخي ان راى ان يبيع الاشجار ويصرف ثمنها الي عمار المقبرة  
 فله ذلك ويكون في الحكم كانهما وقف رجل جعل ارضه مقبرة وفيما الاشجار فارقا دار ورثة  
 ان يقطعوا الاشجار كان لهم ذلك لان موضع الاشجار كانت مشغولة فلا يدخل في الوقف  
 كالوجع دار مقبرة فلا يدخل موضع البناء في الوقف **فصل في وقف النفل**  
 قال الشيخ الامام شمس الدينية السرخسي رحمه الله في وقف النفل مقصود بخلاف من ابي يوسف  
 ومحمد رحمه الله ذكر في السير الكبير قال والصحيح من الجواب ان فيه عرف من الظاهر بين الناس  
 بوقف كالحنازة ونيابرة وما تحتاج اليه من القدور والاواني لغسل الميت والمصاحف  
 والدراع والسلاح والفرش للجماد يجوز وقفه واختلف المسانخ في وقف الكتب جوزه  
 الفقيه ابو الليث رحمه الله وعليه الفتوى ويصير وقف كتبه رجل وقف بقعة على رباط  
 علي ان ما يخرج من لبنه وسمه وشوارها يعطى لاهل السبيل ان كان ذلك في  
 موضع بخار فواذ لك جازك يجوز ما السقاية رجل وقف دابة على رباط فخر الرباط  
 واستغنى الناس فاقفا تربط في اقرب الرباط اليه رجل وقف ثورا على اهل قرية  
 لا تزاقرهم لا يصح لانه ليس بقربة مقصورة وليس فيه عرف ظاهر ولو وضع حيازة مسجد  
 او علق قنديلا كاوله ان يرجع فيه لان ذلك لا يترك في المسجد دائما رجل وقف وقف  
 بيا مبدون ارض قال هلال رحمه الله لا يجوز ذلك وعن زفر رحمه الله وقف الدراهم والطعام  
 او ما يكال او يوزن قال يجوز قيل له وكيف يكون قال يدفع الدراهم مصاربة ثم يتصدق  
 بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع فيدفع ثمنه بقناعة  
 او مصاربة كما للدراهم قالوا علي هذا الغياص لو قال هذا الكرم من الحنطة وقف  
 علي شرط ان يقرض للفقراء الذين لا يذروهم فزرعوا لانفسهم ثم يؤخذ منهم بعد  
 الادراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم من الفقراء علي هذا ايضا علي هذا الوجه  
 من ربي

من ربي او صي ان يدفع الي فلان الف درهم يسكنها سنة ويخرجها ثم يردّها الي الورثة ذكر بعض  
 نسخ الرضايا انه يجوز من الثلث وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز وعن ابي يوسف  
 رحمه الله في النوازل لا يجوز الوقف في الحيوان والوقيق والمتاع والنياب ما خلا الدراع  
 والسلاح الا علي وجه التبع كالرقيق والثيران والالات الزراعة رجل وقف بيتا  
 بها فيه من البقر والغنم والوقيق فانه يجوز رجل وقف بيتا بها فيه من البقر والغنم  
 والوقيق فانه يجوز رجل وقف صنعة موضع في صحته واخرجته من يده فاستولي  
 عليه غاصب وحال بين الواقف وبينه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
 ياخذ من الغاصب قيمتها ويستتري بها موضعها اخر فينفق على ستر اربط الاول قيل  
 له اليس بيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب جاحدا وليس للوقف بينه يصير  
 مستهلكا والى السبيل اذا صار مستهلكا تجب به الاستبدال كالفرس المسبل  
 اذا قيل والعبد الموصى لخدمة الكعبة اذا قبل متولي الوقف اذا صرف دراهم  
 الوقف في حاجة نفسه ثم انفق من ماله مثل تلك الدراهم في الوقف قال  
 الشيخ الامام هذا رحمه الله جاز ويبرأ عن الضمان قال ولو خلط من ماله مثل  
 تلك الدراهم بدراهم الوقف كان ضما فاللحل اذا اجتمع من ماله وقف علي  
 الفقراء او علي المسجد الجامع ثم نابت الاسلام ما به بان غلب جماعة من الكفرة  
 فاختبج في ذلك الي مال لدفع سرهم قال رحمه الله ما كان من غلبة المسجد الجامع  
 يجوز للجامع ان يصرف ذلك علي وجه القدر اذا لم يكن للمسجد حاجة الي ذلك  
 المال ويكون دينار رباط فيه دواب مربوطة لاهل المرباطين كدرة وعظمت  
 مونتفا لواللقيم ان يبيع الدواب التي كبرت سنة وخرجت من ان تكون صالحة  
 للمربط وما هي صالحة ربطت تمسك من في هذا الرباط مقدارا يحتاج اليها  
 وما زاد علي ذلك يربطه اديا الرباط الي هذا الرباط اهل مسجد او بعضهم  
 باعوا غلة المسجد او نفقض المسجد او استغنى المسجد او امر بابيع ذلك رجل  
 قالوا ان فعلوا ذلك باصر القاضي جاز وان فعلوا بغير امره قال بعضهم يريحي  
 ان يجوز والصحيح انه لا يجوز الا ان يكون في موضع لم يكن هنا قاضي متولي  
 المسجد او الشتر في غلة المسجد دارا وحيا مواتا لاهل المسجد ثم ما ع ذلك



اختلف المتأخرون فيه والصحيح انه يجوز بيعه لان المستري بمال المسجد لا يكون من اوقاف  
المسجد لان تلك الخلعة جائزة لا يجوز للقيم ان يشتري بمال المسجد ولو اشتري  
يكون ضامنا قربة فيه بغير مطوية بالاجر خربت القربة وانقضت اهله وقرب  
هذه القربة قربة اخرى فيه خوض يحتاج الى الاخر فاردوا ان ينقلوا الاجرس  
القربة التي خربت ويجعلوها في هذا الحوض قالوا ان عرف ما في تلك البئر يجوز صرف  
الاجر الا باذنه لانه عاد إلى ملكه وان لم يعرف الباني قالوا الطريق في ذلك ان  
يتصدق بها على فقير يخدم ذلك الفقير ينفعه في ذلك الحوض لانه بمنزلة اللقطة والاول  
ان ينفق القاي في هذا الحوض ولا حاجة فيه الى التصديق على الفقير بل وقف  
تبا لا ارض له قال هلال رحمه الله لا يجوز قيل ان كان البناء في ارض وقف جازع  
زفر رحمه الله اذا وقف الدرهم او الطعام او يكال او يعوزن يجوز اذا وقف جزار  
او نعشا او مغسلا ونحو السور العظم الذي يقال له بالفارسية حوض مسين في  
محلة خربت المحلة ولم يبق اهله قالوا لا يرد اليه ورثة الواقعة بل يجوز له ان يحمله احرار  
اقرب الي هذه المحلة فزوا بين هذا وبين المسجد فاخرجه على قوله عليه السلام رحمه الله  
يصير ميراثا لان المسجد ما لا ينتقل الى مكان اخر وهذه الاشياء مما ينتقل **فصل**  
**في الغنم والارباط** رجل جعل ارضه مقبرة وفيه اشجار عظيمة قال الفقيه ابو جعفر رحمه  
الله وقف الاشجار لا يصح فيكون الاشجار والمواقف ولورثته ان مات وكذا البناء  
في الدار التي جعلها مقبرة ارض لا هله قربة جعلوها مقبرة واقربا فيها ثم ان واحدا  
من اهل القربة بني فيه بيتا لوضع اللبن واداة القبر واجلس فيه من يحفظ  
المتاع بغير رضى اهل القربة او رضى بذلك بعضهم قالوا ان كان في المقبرة  
سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان لا باس به وبعد ما بني لواحتا جوا الى ذلك  
المكان رفع البناء حتى يقبر فيه رجل حفر لنفسه في مقبرة قبرا هله يكون لغيره  
ان نعشه ميتة قالوا ان كان في المقبرة سعة فالمستحب ان يوحش الذي  
حفر وان لم يكن في المكان سعة كان لعينه ان يدفن فيه ميتة وهو كرجل سقط  
المصلي في المسجد او رمل في الرباط فجاء اخر فان كان في المكان سعة لا يوحش  
الاول ولو ان الثاني دفن ميتة في هذا قال ابو نصر رحمه الله لا يكره ذلك

يقوم

وقال الفقيه

وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله لان هذا الذي حفر لنفسه لا يدري بأي ارض يدفن مقبرة  
كانت للمشركين اريدوا ان يجعلوها مقبرة للمسلمين قال ابو القاسم ان كان اثارهم  
قد اندرست لا باس بذلك وان كانت عظامهم باقية لا باس بان ينشئ مقبرتها  
المسلمين فان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة للمشركين فبست  
وانتخذت مسجدا امرأة جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجتها بيديها ودفن فيها  
ابنها وهذه الارض غير ضاحية للغير لما عليه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كانت  
الارض بماله مرغب الناس عن دفن الموتى فيه لفسادها لم تصبر مقبرة وكان للمارق  
ان تبصره واذا باعته كان للمستري ان يرفع الميت عنه او يامر برفع الميت عنها  
ميتة دفن في ارض انسان لغيره ان المالك كان المالك بالخيار ان يشاره بذلك وان  
شاسوي الارض وزرع فوقها لان الارض ظاهرها وباطنها مملوكة له ميت دفن  
في مكان ثم اراد اهله اخراجه عن ذلك المكان ودفن في موضع اخر بعد من طوية  
او قليلة قال الفقيه ابو جعفر لا يباح اخراجه بعد دفن الا بعذر والعذر ان  
يكون مدفونا في ارض مضمومة ونحو ذلك وذلك لنا طي رحمه الله اذا حضر الرجل  
قبر في موضع يباح له الخفر في غير مكانه فدفن في غير القبر ولكن يضمن قيمته  
هضم ليكون جمعا بين الحقين ومراعاة لها مقبرة قديمة للمحلة ولم يبق فيها  
اثار القبور هل يباح لاهل المحلة الانتفاع بها قال ابو نصر رحمه الله لا يباح  
قيل له وان كان مستشيش يمتس فيه ويخرج الى الدواب فذاك اليس من ارسال  
الدواب رجل جعل ارضه مقبرة او خانة للخلعة وسكننا سقط الخراج عنه  
ان كانت حراجية وقيل لا ينفقط والصحيح هو الاول منزل هو وقف صحيح  
على مقبرة معلومة فخر ب هذا المنزل وصار بحيث لا ينفع به جوار رجل وعمره  
ربني فيه بيتا من ماله بغير اذن احد قالوا الاصل يكون للواقف ان كان  
هيا ولورثته ان كان ميتا وكذلك وقف صحيح على اقوام مسلمين خرب ولا ينفع  
به وهو مسجد من القرية لا يرغب احد في عمارته ولا يستاجر اصله يبطل  
الوقف ويجوز بيعه وان اصله يستاجر شي قليل بقي اصله وقف وكذلك  
كل وقف الخدم وليس من الخلعة ما يمكن عمارته العلوم يبطل الوقف ويرجع



حق البناء الى الواقف ان كان هيا ولورثته ان كان ميتا وكذلك كانت موث هو وقت  
صحيح في سوق احتراق السوق والمانوت وصان بحيث لا يتفع به ولا يستلجدر  
اصل له يخرج من ان يكون وقفا وكذا الرباط اذا احترق يبطل الوقف ويصير  
ميراثا ويوري المسجد اذا صار خلقا واستغنى اهل المسجد عنه فان كان الذي  
طرحها في المسجد حقا يكون له لانه لم يزل عن ملكه وان كان ميتا ولم يترك وارثا  
قالوا لا بأس لاهل المسجد ان يرفعوا الى فقير او يبيعوه ويشتروا بئنه حصيرا او يكون  
ملكه حكم اللقطة وقد ذكرنا ان الصحيح من الجواز ان يبيعهم بغير امر القاضي لا يصح الا ان  
يكون في موضع لا فاضيه هناك رجل الى فقيه فقال اني اريد ان اصرف مالي بخت  
عق العبيد افضل ام اتخاذا الرباط للعامة قال بعضهم الرباط للعامة  
افضل وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان جعل للرباط مستغلا تنصرف  
غالبته الى عماره الرباط فالرباط افضل وان لم يجعل للرباط مستغلا تنصرف  
ولو تصدق بهذا المال على المحتاجين فذاك افضل من الاعناق رجل يني بالمال  
على ان يكون ذلك في يده مادام حيا قال ابو القاسم رحمه الله يقر في يده  
مادام حيا قال ابو القاسم رحمه الله يقر في يده ما لم يستوجب الاخراج عن يده وميتي  
جاء منه في الرباط فساد من شرب او فسق باليس فيه ربح لا يترك في يده رباط  
للجملة فيها سكا ان تصدم الرباط فلما بقي اراد الساكنون الذي كانوا فيه قبل  
الا يقدام ان يسكنوا فيه قال ابو القاسم رحمه الله ان تصدم الرباط كله ولم يبق هناك شيئا  
يكونوا هم اولي من غيرهم ولو لم يتغير ترتيبه بل هو على حاله الا انه زيد فيه ونقص  
هم اولي بالسكن من غيرهم قوم عموما ارض موات على شرط يجمعون وكان السلطان  
ياخذ العشر منهم لان على قول محمد رحمه الله ما يجمعون ليس ما الخراج ويقرب  
ذلك رباط فقام يتولي الرباط الى السلطان فاطلق السلطان له ذلك العشر  
هذا بل يكون للمتولي ان يصرف ذلك العشر الى مؤذن مؤذن في الرباط بقرب ههنا  
يستعين بهذا في كتابته وكسونه بل يجزله ذلك وهل يكون للمؤذن ان يباخذ  
من ذلك العشر الذي اباح السلطان للرباط قال الفقيه ابو جعفر لو كان المؤذن  
محتاجا بطيب له ولا ينبغي ان يصرف ذلك العشر الى عماره الرباط وانما  
يصرف

يصرف ذلك العشر الى عماره الرباط وانما يصرفه الى الفقراء لا غير ولو دفع الى المحتاجين  
ثم انهم انفقوا في عماره الرباط كان ويكون ذلك حسنا رباطا على باب قنطرة  
على نهر عظيم حذب القنطرة ولا يمكن الوصول الى الرباط الا بالاجازة والتميز  
وبدون القنطرة لا يمكن المجاوزة هل يجوز عماره القنطرة بخله الرباط  
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان الواقف وقف على مصالح الرباط لا بأس  
به والا فلا لان الرباط للعامة والقنطرة كذلك فهو كطريق يجب مسجد وصاف  
على اهل المسجد مسجدهم فان الطريق يلحق بالمسجد كذا ما هو متولي الرباط اذا صرف  
غلة الرباط في حاجة نفسه فرضا قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا ينبغي له ان  
يفعل ولو فعل ثم انفق في الرباط رجوت ان يبذل وان اقترض لم يكون احرز من الاستا  
عنده قال رجوت ان يكون واستعالة ذلك رباط استغنى عنه المارة ويقربه رباط  
اخر قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تصرف غلة الرباط الاول الى الرباط الثاني رجل  
ارضي بذلك ماله للرباط فالي من يصرف اليهم ولا يصرف الى عماره الرباط في  
طريق سفر استغنى عنه المارة ويمنه رباط اخر قال السيد الامام ابو سباعي  
رحمه الله تصرف غلة الرباط الثاني كالمسجد اذا خرب واستغنى عنه اهل القرية  
فدفع ذلك الى القاضي فباع الحطب وصرف الثمن الى مسجد اخر جاز وقال بعضهم اذا  
خرب الرباط او المسجد واستغنى الناس عنه يصير ميراثا وكذلك حرم العامة  
اذا خربت رجل اشترى مصمما فجعله في المسجد كحرام او سمحه اخر وقال امدا  
لاهل ذلك المسجد ولحيه ولما راع الطريق وابنا السبيل ان يقرؤا هكذا  
روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وان بداله ان يرجع في ذلك كان له ذلك  
ويكون لورثته بعد موته وبه اخذ الحسن رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله  
جاز وقوعه وليق له ان يرجع فيه ولو رجع فيه كان لاهل المسجد وغيرهم من المسلمين  
خاصة في ذلك **فصل في وقف الرباط** قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
الفقيه رحمه الله لو وقف على ملاحنة او حبة اما ان يكون في الصحة او في حالة  
المرض او وقف بعد الموت فاما في الصحة فالقبض والاقرار يكون شرطا للصحة  
كالهبة وما كان بعد الموت فالقبض والاقرار ليس بشرط للصحة لان وصية الا انه



يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكم الوقف في الصحة وإن كان يعتبر من الثلث كالمهبة  
في المرض يعتبر من الثلث ويشتترط فيها ما يشترط في الهبة من القبض والاقذار كذلك  
الوقف في المرض وذكرنا لطحاوي رحمه الله أن الوقف المستند في المرض كالمضاف إلى  
ما بعد الموت لأن تصرف المرض من الموت في الحكم بمنزلة المضاف إلى ما بعد الموت  
حتى يعتبر من الثلث وذكرتمس الأئمة السرخسي رحمه الله الصحيح أن وقف المريض  
مرض الموت بمنزلة المهادنة في الصحة حتى لا يمنع الأثر في قوله أبي حنيفة رحمه الله  
ولا يتعلق به المهرم كالعارية إلا أن يقول في حياته وبعد وفاته فحينئذ لا يكون  
لازماً إذا كان موبداً أو يصير الأبد فيه كعمل الوصي له بالمدة في لزوم الوصية  
بعد الموت مريض وقف داراً في مرض موته فهو جائز إذا كان يخرج من ثلث  
ماله وإن لم يخرج فاجازت الورثة فكذا ذلك وإن لم يخرج وأبطل فيما زاد على الثلث  
وإن أجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما جازوا وأبطل الثاني إلا أن يظهر للبيت  
ما لا غير ذلك فينفذ الوقف في الكل فإن كان الوارث الذي لم يخرج الوقف  
باع نصيبه قبل أن يظهر للبيت ما لا آخر لا يبطل بيعه ولا يغير قيمة ذلك يشتري  
بذلك أرض ويوقف على ذلك الوجه مريض وقف داراً وعليه دين يجيب عليه  
فانه يباع الدار وينقض الوقف كما لو اشتريه داراً ووقفه لرجاء الشفعين كان له  
أن يأخذ الدار بالسفعة وينقض الوقف ولو اشتري رجل داراً شرافاً سداً وقفاً  
ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز وتصير وقفاً على ما وقف عليه وعليه قيمة  
للبيع ولو اتخذها مسجداً قال هلال رحمه الله نصير مسجداً في قول علماء بيت  
رحمه الله وقال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله ذكر محمد رحمه الله في كتاب السفعة  
أنه لا يصير مسجداً فإنه ذكر لو اشتري أرضاً سداً فأسد أو اتخذها مسجداً  
وبناها بناً للمسجد جاز وعليه قيمته للبايع وعند أبي حنيفة رحمه الله وفي  
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله ينقض البناء وترد الأرض على البايع لفساد البيع  
فإن شرط البناء ثم دأب على أنه لا يصير مسجداً قبل البناء عند الكل كان في المسجد  
روايتان على أصح ما بناه رواية الوقف لصلال رحمه الله نصير مسجداً لا يحل بناه  
ورأيت كتاب السفعة لا يصير مسجداً قال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله لقائل أن

يقول

يقول في الوقف يصير وقفاً في الروايتين جميعاً ويفرق هذا القائل بين المسجد والوقف  
على أحد الروايتين ووجه الفرق أن في الوقف حق العباد فيكون بمنزلة البيع والهبة  
والبيع والهبة يبطل حق البيع في الاستد أو ما في المسجد خالص حق الله تعالى لا حق للمعبد  
فيه وما هو خبيث لا يصلح مقامه تعالى ولهذا قالوا لا يشتري داراً لها شفع فبعضاً مسجداً  
كان الشفع أن يأخذ بالسفعة وكذا إذا كان للبايع فيها حق الاستد أو كان للبايع أن يبطل  
المسجد قبل اشتري أرضاً فوقها قبل القبض أن نقد الثمن جاز الوقف وإن لم يقبل الثمن فالوقف  
موقوف لأنه الوقف ينسب العتق فانه لا يبطل بالشروط الفاسدة ولهذا الوقف  
أرضاً على رجل أن يقصد رابعاً من الأرض الوقت ويبطل الشروط قال الفقهاء أبو جعفر اعتاق  
المشتري قبل القبض جاز وقبل نقد الثمن موقوف فكذا ذلك **فصل** في رجل  
يقرب أرض في يده إليها وقف رجل أقرباً من انفا صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز  
اقراره وقصير الأرض وقف على الفقراء إلا أن الأوقاف عارة تكون في يد القوام فلو لم  
تصح الأقرار في يده يبطل الوقف ولا يجعل المقرب هو الواقف إلا أن يشهد الشهود  
أن الأرض كانت للمقرب حين اقترب فيه يكون المقرب هو الواقف وقيل شركة الشهود  
كان الرأي فيه إلى القاضي أن سائر كونه يده وإن ساء أخذه من يده وإن ساء أخذه  
من يده وتقبل قبول هذه البينة لو جاء رجل غير المقرب ادعى أنه هو الواقف وأراد أن يأخذ  
من يده المقر فيقيم المقر بينة أنه هو الواقف فيه فمع خصوصية المدعي وثبت لنفسه  
ولا يرد عليه العزل أبداً وهذا الرجل في يده عبد أقرباً منه حصره اقراره ولا يكون  
له إلا أن يقيم البينة أن العبد كان له حين اقترب بعتقه فيصير الولاء له فكذا ذلك هذا  
المقر بالوقف إذا أقام البينة على فلك قبلت ببيته وقبلت أمانة البينة لا يكون له الولاء  
قياساً ونوع الاستحسان يتوكل القاضي في يده وهو الذي يقسم الغلة على الفقراء  
ولو أن هذا المقرب بعد هذه الأقرار أقرباً من الواقف فلا أن لا يقبل ذلك منه ولو  
قال أنا واقف قبل قوله لا نفاه يده فقبل قوله ولو أقرب ببيته يده  
أن يخرجه قال أنا اعتقته لا يثبت له الولاء إلا أن يقيم البينة على ذلك لأن  
العبد بعد الأقرار في الحرية لا يبقى في يده بخلاف الأرض ولو قال رجل  
هذه الأرض صدقة موقوفة من أبي وقد مات أبو صرح أراض فإن كان على



الابدين وليس للميت مال فانه يباع من هذه الارض مقدار الدين وما بقي يكون وقفًا وان كان  
 مع المقر وارث اخر محمد ذلك كان نصيب المجاهد من هذه الارض للمجاهد ينقل به ما يشاء  
 ونصيب المقر يكون وقفًا على ما اقرب له ولو اقر رجل بارض في يده المفا وقف على مقص  
 معلومين وسماهم ثم يقرب بعد ذلك ان الوقف على غيرهم او زاد معهم ونقص عنهم كما  
 يلتفت الي قوله الاخر ويجعل بقوله الاول ولو اقر رجل بارض في يده المفا وقف وسكت  
 ثم قال ان الوقف على فلان وفلان وسمي عددًا معلومًا في القياس لا يقبل قوله لان  
 في العادة قد يقربا الوقف ثم يبيع الوقف فكيف يكون وقفًا على ما اقربا رضى في يده ان القاضي فلان  
 فلان اولاه هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي  
 الاستحسان يعلوم القاضي زمانًا فاما يظهر عنده عينًا اقربه جوارًا اقراره على سبيل  
 ما اقرار من يدورته اقرارًا ان اياهم وقفًا وسمي كل واحد منهم وجهاً مسمى صاحبًا فان القاضي  
 يقبل اقراره وتصرف غلته حصته كل واحد منهم الى الوجه الذي اقر لان هذا اقرار لا تمت فيه ويكون  
 ولاية هذا الوقف للقاضي بول من يشاء من يد رجل شهد شاهدان على اقراره ان الوقف  
 على فلان ابن فلان وسنله ذكره الكتاب ان عرف اي الاقرارين كان الاول جاريًا والثاني وان  
 لم يعرف الاول من الاخر يقضي بجميع ذلك وتكون الغلة بين الفريقين نصفان رجل  
 اقر بوقف صحيح واقربا به اخرجه من يده ووارثه يعلم انه لم يكن اخرجه من يده قالوا  
 اقراره على نفسه جائز وليس للورثة ان ياخذوه ولا يتبع دعواه في القبض  
**باب الرجل يوقف ارضه على نفسه واولاده واقربائه وحيوانه رجل قال**  
 ارضي هذه صدقة موقوفة على نفسي قال هلال رحمه الله لا يجوز هذا الوقف وقال الفقيه  
 ابو جعفر رحمه الله ينبغي ان يجوز في قياس قول ابي يوسف رحمه الله وانما قال ذلك  
 بناء على ان الواقف اذا شرط في الوقف ان يوكل ويأكل منه مادام حيًا لا يجوز ذلك  
 في قول هلال رحمه الله ويجوز في قول ابي يوسف وسياخ يلج اخذوا بقوله ابي يوسف  
 رحمه الله وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعًا وذكر الصدر السمين رحمه الله ان الفقهاء  
 على قول ابي يوسف رحمه الله استرخيًا للناس في الوقف وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
 في هذا عن محمد رواية ظاهرا لا ينبغي ذكره في كتاب الوقف قال اذا وقف على امرات  
 اولاده جاز قال الفقيه ابو جعفر الوقف على امات اولاده بمنزلة الوقف على نفسه

لان ما يكون لام الولد في حياة المولي يكون للمولي رجل وقف على الفقرا وشرط لنفسه الاكل  
 وقال علي ان لي ان اكل منها قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله انه قال يجوز ذلك ولو قال وقف  
 على نفسي لا يجوز وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال يجوز ذلك ولو قال وقف على نفسي لا يجوز  
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال يجوز ذلك واذا مات يصير للمساكين ولو قال ارضي صدقة  
 موقوفة على ان غلتي ما عشت قال هلال رحمه الله لا يجوز هذا الوقف وفي الوقف الاضار  
 رحمه الله لو قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابدًا يجري غلتي ما عشت ولم يرد علي  
 ذلك جاز واذا مات يكون للفقرا وذكر الحصان رحمه الله لو قال ارضي صدقة موقوفة يجري  
 غلتي ما عشت ثم بجدي على ولدي وولد ولدي ونسلم ابدًا ماتنا سلوا ف اذا  
 انقرضوا ففي المسالك جاز ذلك على ما روينا عن ابي هريرة يوسف رحمه الله وفي بعض  
 الروايات اذا شرط الواقف مع نفقة ان يقتني دابة يجوز لهذا الشرط رجل وقف على  
 امات المؤمنين اولاده في حال وقفه ومن يحدث من بعد ذلك في حياته وبعد  
 وفاته كالم يترجح فهو جائز اما على اصل ابي يوسف فان عنده يجوز الوقف على نفسه  
 كذلك على امات اولاده لانه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موته لان من اجنبيات  
 واذا جاز بعد الموت جاز في حياته تبعًا ولم من يبيح يجوز تبعًا ولا يجوز اصلاً ولو وقف وقفًا  
 واستثنى لنفسه ان يأكل منه مادام حيًا مات وعنده من هذا الوقف ما يليق عنه  
 زبيب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عنده من ذلك الوقف كان ميراثًا  
 عنه لان ذلك ليس من الوقف حقيقة **فصل في الوقف على الاولاد**  
**والاقربا والمجان** رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت  
 الغلة لولد صلبه يستوي فيه الذكر والانثى لان اسم الولد ما حو من الولادة وهي  
 موجود في الذكر والانثى الا ان يقول على الذكور من ولدي ولا يدخل فيه الانثى  
 واذا جاز هذا الوقف فادام يورث واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا غير فان لم  
 يبق واحد من البطن الاول يورث الغلة الى الفقرا ولا يصرف الي ولد الولد شي  
 وان لم يكن له وقت الوقف ولد لصلبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن  
 لا يشترط فيه ذلك من دونه من البطن ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب  
 بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال



رحمه الله وذكر الخصاص عن محمد انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية  
لان اولاد البنات ينسبون الى ابايهم لا الى ابا اماتهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير  
اذا قال اهل البيت امونا عليا اولادنا فامتنهم يدخل في الامان اولادهم لاهل بيته من الذكور  
والاناث واولاد الاولاد ومن قبل الرجال قاما اولاد البنات فليسوا باولادهم  
ذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة عليا ولدي  
وولد ولدي ولم يزد عليا هذا يدخل فيه ولده لصلبه واولاد بنيه بغير كون في  
العلة ولا يقدم ولد الصلب علي ولد الابن كانه سوي بينهما في الذكر وهل يدخل  
فيه ولد البنت قال هلال رحمه الله يدخل وكذا لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
علي ولدي وولد ولدي ان ذكر قال هلال رحمه الله يدخل فيه الذكور من ولد البنين  
والبنات وقال علي الرازي رحمه الله اذا وقت عليا ولده وولد ولده يدخل فيه الذكور  
والاناث من ولده فاذا انقضى صوابه فممن كان من ولد ابن الوقت دون بنت الوقت  
ولو قال عليا ولدي واولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت ولد  
البنت والصحيح ما قال هلال رحمه الله لان اسم ولد الولد كاتينا ولد اولاد البنين  
يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال اهل البيت  
امونا عليا اولاد اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قال شمس الامية  
السر حني رحمه الله لان ولد الولد اسم لمن ولدته ولده وابنته ولده في ولده  
ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال علي ولدي فان ثم ولد البنت لا يدخل  
في الوقت في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولده لصلبه وانما يتناول  
ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن محمد ان ولدا الولد يتناول البنت عند احمائها  
وذكر هلال في الموقف اذا قال وقتت عليا ولدي وولد ولدي المذكور في المذكور  
من ولد البنين سواء يدخلون في الوقت رجل قال وقتت ارضي هذه علي ولدي وقفا  
واخره علي الساكنين فوات ولده قال ابو القاسم رحمه الله تصرف العلة الى الفقراء  
ولو قال علي ولدي وولد ولدي واخره للمساكين قال تصرف العلة الى الفقراء  
ولا تصرف الى البطن الثالث وان كان عليا ولدي وولد ولدي وولد ولدي  
ذكر البطن الثالث فانه تصرف العلة الى اولاده ابدا ما تناسلوا ولا تصرف

الى الفقراء

الى الفقراء ما بقي احد من اولاده وان سفل قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله وهكذا ذكر هلال  
في وقفنا اذا ذكر الواقف ثلاث بطون يكون الوقت عليهم وعليهم سفل منهم الاقرب  
والا بعد فيه سواء لان يذكر الواقف في وقته الاقرب في الاقرب او يقول علي ولدي  
من بعدهم علي ولدي او يقول بطنا بعد بطن فحينئذ يبدأ بما بدايه الواقف لانه لما ذكر  
البطن الثالث فقد فحش فتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير ولا انتساب موجود  
في حق من قرب ويعد بخلاف البطن الثاني لان الواسط له واحد ولو وقف ضيعة  
علي ولديه وقال هذه صدقة موقوفة فاذا انقضى ما بقي علي اولاده ابدا ما تناسلوا  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا انقضى احد الولدين وحلف  
ولدا تصرف بنصف العلة الى الباقي لان مراعاة شرط الواقف لا يزم في الوقت  
والواقف انما جعل الاولاد بعد ما انقضى البطن الاول فاذا مات  
احد مما يصرف النصف الى الفقراء رجل وقف ضيعة علي ولده وليس له ولد  
لصلبه وله ولدا لان فان العلة تصرف الى ولدا لابن فان حدث بعد ذلك  
ولد لصلبه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تصرف العلة الى الولد الحادث  
وينظر في كل غالة الى مستحق يوم الادراك ولا يعتبرا من سوا حدث بعد  
الوقف او كان موجودا وقت الوقف ولو قال هذه الضيعة صدقة موقوفة  
علي المحتاجين من ولدي وليس في ولده الاحتياج واخذ قال الشيخ الامام  
الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تصرف نصف العلة الى هذه المحتاج  
والنصف الى الفقراء لانه لم يجعل لاحد المحتاجين من ولده الا النصف ولو وقف  
ارضا عليا اولاده واخره للفقراء فوات بعض الاولاد فان العلة تصرف الى الباقي  
وان ما بقا تصرف العلة الى فقراء المسلمين لانهم من وقت عليا اولاده وقد بقي  
واحد منهم اولاده فلا يصرف الى الفقراء ما بقي لاولاده ولو وقف  
ضيعة علي امرأة فانت المرأة واحدا لورثة ولدا لم يكن نصيب المرأة  
لولدها خاصة بل يكون مردودا الى جميع الورثة اذا لم يكن الواقف شرط  
في وقته انما اذا ماتت كانا نصيب لولدها خاصة ولو وقف ضيعة له  
نصف علي امرأة ونصف علي ولده بعينه علي انه ان ماتت المرأة تصرف



نصيبه الى اولاده واخوه الى الفقراء ماتت المرأة كانت نصف الغلة للابن الذي عينه  
ونصيب المرأة يكون لساير الورثة والابن الذي عينه جميعا لان الواقف جعل  
نصيب المرأة بعد موتها لا وولده والابن المعين من اولاده ايضا امرين قال  
وقفت هذه الصبغة علي ولدي وولد ولدي ابدا ماتنا سلوا ومات قالوا ما كان  
حصنة الوارث لا يجوز فيه الوقف وما كان من حصنة غير الوارث جازا الوقف من  
الثلث في قول ابي حنيفة وابي يوسف وزفر والحسن رحمه الله لان وقف المرعي  
وصية فلا يجوز للوارث ويجوز فيما كان لغير الوارث رجل وقف صبغة علي فقراء  
اولاده فادعي احد منهم الفقير قال الفقير ابو بكر السلمي رحمه الله يعطي له  
سني من الوقف ما لم يثبت فقره عند القاضي رجل وقف صبغة له علي ابن له  
واولاده اولاده ابدا ماتنا سلوا قال ابي القاسم رحمه الله تقسم الغلة بينهم علي  
من كان من ولد ابته علي عمدة الروس يستوي فيه الذكر والانثى فقيل له  
اولاد الابن قال رحمه الله يفضل لانهم اولاد اولاده قال رضي الله عنه وهذا يعاقف  
ما قال ان في ولد الولد يدخل اولاد البنات كما يدخل اولاد البنين رجل قال ارضي  
هذه صدقة بعد وفاتي علي المساكين وما يخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولده  
قال هلال رحمه الله لا يعطي لولده من الغلة شي الا اذا كان الوقف في صحته ولم يصف  
الي ما بعد الموت ثم مات وفي ولد الواقف فقرا فحينئذ يكون المتولي ان يدفع الي كل واحد  
منهم سهم اقل من ما ياتي درهم ويوافق بذلك من ساير الفقراء وان لم يعطهم شي لا يضمن  
المتولي لانه لم يمنع حقا واجبا لهم وكذا قالوا في الذي وقف صبغة في صحته علي الفقراء  
ثم مات وله ابته ضعيفة كان الا فضل للقيم ان يصرف اليها مقدار حاجتها رجل  
وقف صبغة علي الفقراء في صحته واخرجها من يده ثم قال لو وصيته عند الموت اعط  
من غلة الضعيفة لفلان الفقير خمسين درهما ولفلان الفقير مائة درهم ثم مات  
وله ابن محتاج وقد قال لو وصيه افعل ما راني قالوا جعله لاوليك باطل وهو للفقراء  
ولو دفع الي ولده المحتاج كان ذلك افضل اذا كان الوقف في صحته ولو وقف  
صبغة علي ابته وابته فالا واحد مما قسمه الصبغة ليدفع نصيبه من اربعة  
ولا يدفع واحد من الارباب شيئا من اربعة وانما يكون ذلك للقيم وان اراد الواقف

ان يقسم الارض الوقف ويعطي كل واحد من الذين الوقف عليهم يزرعونها ويكون له دون  
تساير سائر كما ثبت لم يكن له ذلك الا ان يرضي اهل الوقف بذلك ولو قسم وفعل ذلك كان  
لاهل الوقف ابطالا وكذلك الواحد منهم ولو فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ذلك  
ولن احي بعد ذلك ابطاله وليس للواقف ان يسكن احدا بغير اجر من اجله قال ارضي صدقة  
موقوفه علي المحتاجين من ولدي ولبيته ولولده الا محتاج واخذ قال الشيخ الامام ابي  
كثير بن الفضل رحمه الله لولده المحتاج نصف الغلة والنصف للفقير قبل له فان  
اعطي القيم نصف الغلة والنصف للفقير قبل له فان اعطي القيم نصف الغلة فقيرا  
واحد اقال يجوز علي قول ابي يوسف رحمه الله لان الفقير لا يحصلون ويكون للخبس  
رجل وقف منزلا علي ولديه وعلي اودها ماتنا سلوا ثم ان احدا الولدين طلب  
من الاخر المصحات واي الاخر الا ان يصير بها وسط المنزل حايطا فيسكن  
هذا بابا خيه قال الشيخ الامام رحمه الله ان لم يوص الواقف لهما بالسكني لم يكن  
لها حق السكني وان كان الواقف او وصيها بالسكني كان لكل واحد منهما ان  
يسكن نصف المنزل بغير مهابة رجل جعل ارضه وقفا علي اقوام متعينين  
فارادوا المهابة فيأخذ كل واحد بعضا ليزرع لنفسه قال ان كانت التولية الي غيرهم  
فدفع المتولي اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية اليهم او الي غيرهم فاخذ واحد  
منهم بعضا ليزرع لنفسه لا يجوز لان الوقف مقدم علي حقهم وحق الوقف ان  
يبدأ بغلة الوقف للمعارة والموتة فلا يجوز الا ان يدفعوها الي غيرهم مزارعة  
الا اذا كانت التولية لهم امره وقفت منزلا في مرضه علي مناته ثم من بعد من  
علي اولاده وعلي اولاد اولاده ماتنا سلوا فاذا انقضوا فعلي مصالح المسجد  
ثم ماتت من مرضه ذلك وظفت ابني واختا والاخت لا ترضي بهذا الوقف ولا يخرج  
المنزل من الثلث قال الشيخ الامام الزاهد رحمه الله جاز الوقف بقدر الثلث ويبطل  
فيما زاد علي الثلث وما زاد علي الثلث يصير لكا لورثته علي سهمهم وقد رثك  
يصير وقفا فاخرج من غلة المنزل ينقسم بين الورثة جميعا علي ارض الله  
تعالى ما عاشت الابنتان فاذا ماتتا صرفت الغلة كلا الي اولادها واولاد  
اولادها به ولا سني للاخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصيه واذا لم



تجزأ الاثنتي بطلت الوصية للورثة وتجزأ ولا يورثهم واولادهم غير ان الواقف انما رضي لاولاد  
 الاولاد بعد موت الورثة فكانه قال رضيت لاولاد اولا دي بعتة هذا المنزل بعد خمس  
 سنين وذلك جائز والوصية بالعتة للاختين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فاذا خا  
 موت اولاد الورثة صرفت العتة اليهم ولو كانت هذه المرأة قالت عيا وليدي وولدي  
 يصير نصيب الورثة مضروبا الى الورثة اذا لم يجزوا والوصية بنصيب ولد الولد جائز رجل  
 وقف ارضا عيا واولاده وجعل اخره الى الفقراء فان بعضهم قال هلالا رحمه الله يصرف  
 الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الي ولد الولد ولو وقف عيا واولادهم  
 وسهامهم فقال عيا فلان وفلان وفلان وجعل اخره للفقراء فان واحدا منهم فانه  
 يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء بخلاف مسيلة الاولى لان في المسيلة الاولى  
 وقف عيا واولاده وبعد موت احدهم بقي اولاده وههنا وقف عيا كل واحد منهم وجعل  
 اخره للفقراء رجل قال ارضي صدقة موقوفة على نفسي وفلان صح نصفه وهو حصته  
 فلان وبطل حق نفسه لانه لما افرد الوقف على نفسه ففسد كله ولو افرد عيا فلان  
 صح كله فاذا جمع بينهما ثبت لكل واحد منهم حكم نفسه ولو قال عيا ونفسي ثم عيا فلان او قال  
 عيا فلان ثم عيا نفسي لا يصح منه لانه جعل الكل لنفسه في زمان والكل لفلان في زمان  
 بشرط الكل لنفسه ففسد للوقف في اي زمان كان ولو قال عيا وعبيدي وعيا فلان  
 صح في النصف وبطل في النصف لان الوقف على عبيده او عيا مذبه كالوقف على  
 نفسه ولو قال عيا ونفسي وولدي ونفسي فالوقف كله باطل لان حصته النسل بغير  
 ولا يذريكم هم ووقف الجاهل باطل رجل جعل ارضه صدقة موقوفة عيا وولده وسن  
 بعدهم على الساكنين جاز هذا الوقف واختلفوا في الولد الذي يستحق هذا الوقف  
 قال هلال المستحق هو الولد الموجود عند وجود العتة سواء كان موجودا وقت الوقف  
 او حدث بعده وبه اخذ صاحب بلخ رحمه وقال يوسف بن خالد السبي رحمه الله المستحق  
 هو الموجود وقت الوقف ومن حدث بعد الوقف لا يدخل فيه الوقف وكذا اولاد  
 الولد لا يدخل في الوقف ان كان له ولد وقت الوقف او حدث قبل وجود العتة لانه  
 خص ولده بالذكر فلا يدخل فيه ولد الولد مع وجود الولد وان لم يكن له ولد وقت  
 العتة كانت العتة لاولاد منية ولو قال عيا وولدي وولدي دخل الفقيرين

حييا ويعتبر ولده وولد ولده يوم وجود العتة يستحق واحد منهم كل العتة وقت وجود  
 العتة الوقت الذي يبعثه الذرع حيا وقال بعضهم يوم يصير الزرع منتقيا ولو قال  
 وقفت على اولادي وله ولد واحد وقت وجود العتة كان نصف العتة له والنصف  
 للفقراء ويدخل فيه الذكر والانثى من اولاده ويدخل فيه ولعالم اب ايضا لما قلنا ان  
 ولد الاب ايضا لما قلنا ان ولد الابن بمنزلة ولده ولو قال وقفت ارضي عيا وولدي ونفسي وله  
 وله وولد وله دخلوا في الوقف لان الغسل يتضمن القريب والبعيد بمقتضى والبعيد حكم  
 العرف ثم اتفقت الروايات عيا ان اولاد البنين يدخلون في العتة النسل وفي اولاد البنات  
 روايتان كما ذكرنا في اسم الولد ولو قال وقفت عيا وولدي ونفسي وله وولد وولد  
 ثم حدث له ولد لصلى به بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق اما ولده وولد ولده لا في  
 لفظه الولد تنبنا ولهم وكذا الوقف عيا ولد المخلوقين ونفسي يدخل ولد الحادث بل لفظه  
 النسل لان الولد الحادث من نسله ولو قال عيا وولدي المخلوقين ونفسي لا يدخل فيه  
 الولد الحادث لانه ثابت الاستحقاق للاولاد المخلوقين والمعدوم لا يكون مخلوقا هكذا  
 قالوا لا يدخل فيه الولد الحادث ويدخل فيه اولاده المخلوقون واولاد اولاده اما تناسلا  
 لان اولاده المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظ العتة الولد وثبت الاستحقاق لمن بعدهم  
 من البطون بلفظ العتة النسل لانهم من نسله وكذا الوقف عيا وولدي المخلوقين وعيا واولادهم  
 فحدث له ولد لصلى به لا يكون لهذا الولد الحادث شي ولو قال ارضي صدقة موقوفة  
 عيا من يحدث لي من الولد وليولده وله يصح هذا الوقف فاذا ادركه العتة تقسم على الفقراء فان  
 حدث له ولد بعد القتة تصرف العتة التي توجب بعد ذلك الى هذا الولد ما بقي هذا الولد فان لم  
 يبق له ولد حذفت العتة الى الفقراء لان قوله صدقة موقوفة وقف عيا الفقراء وذكر الولد  
 الحادث للاستئثار كانه قال ارضي صدقة موقوفة عيا الفقراء الا ان حدث لي ولد فقلت  
 له ما بقي ولو قال ارضي صدقة موقوفة عيا بنين وابنان او اكثر كانت العتة لهم وان لم يكن له  
 الا ابن واحد وقت وجود العتة كان نصف العتة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون  
 وبقات قال هلال رحمه الله كانت العتة لهم بالسوية لان اسم البنين يتناول البنين  
 والبنات وعن ابي حنيفة رحمه الله في رواية تكون العتة للبنين خاصة والصحيح  
 هو الاول ولو قال ارضي موقوفة عيا اخوتي وله اخوة واخوات استركو جميعا



ولو قال موقوفة علي ابني فلان وله بنون وميتان روي ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه علي المذكور من  
ولده دون الاثنا عشر روي يوسف بن خالد السلمي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يوصي بخلوت  
جميعا فان كان بنوا فلان قبيلة لا يحصون يكون ذلك علي الذكور والاناث جميعا في الروايات  
كلها ولو قال ارضي صدقة موقوفة علي ابني وله بنات ليس معهن ابن كان انت الغلة للفقر والاشي  
للبنات لان اسم البنين لا يتناول البنات عند الانفراد وكذا الوقف علي بناته وله بنون  
لا بنات له كانت الغلة للفقر ولو قال ارضي صدقة موقوفة علي الذين يسكنون  
البصرة فالغلة لساكن البصرة دون غيرهم لانه خصهم بوصف ويعتبر ساكن البصرة  
بوجود الغلة ولو قال ارضي صدقة موقوفة علي ولي العور او العيان كان الوقف لهم خاصة  
دون غيرهم لانه علق الاستحقاق بوصف ويعتبر العور والعريان من ولده يوم الوقف  
الا يوم الغلة وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة علي اصغر ولدي يعني صغار ولدي  
كان الوقف علي الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف  
لان عند وجود الغلة لان الصغير وان كان يزول لكن يزول زوالا لا يعوق فيكون  
ذلك بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقير وسكن البصرة لان الفقر وسكن البصرة يحتمل  
العود بعد الزوال فلا يكون بمنزلة اسم العلم ولو جعل ارضه صدقة موقوفة علي  
ولده وله ولد فجات امراة الحرة بولد لا قبل من ستة اشهر من وقت وجود الغلة  
فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة لعلمنا انه كان موجودا وقت  
وجود الغلة ولو جات به لستة اشهر فصاعدا لا يشاركه لان الولد الاول كان  
مستحقا كل الغلة ظاهرا والولد الحادث مستكوك فيه كان موجودا وقت الغلة  
او علق بعد ذلك فلا يرأى الولد الاول بالتسك وهكذا الوهم يكن للواقف ولدا اصلا  
وقت وجود الغلة فجات امراة بولد لستة اشهر فصاعدا كانت الغلة للفقر  
ولا يبي هذا الولد ولو كان للواقف ولد عند وجود الغلة ثم جات ام ولد بولد  
بعد مجي الغلة لا قبل من ستة اشهر فان هذا الولد يشارك الولد الاول في  
هذه الغلة وان جات به لستة اشهر فصاعدا لا يشاركه ولو كانت له امه  
فجات بولد لا قبل من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فاذا دعاها هو لم يثبت  
نسبه ولا يشارك الاول في هذه الغلة لانه لا يصدق علي الولد الاول الذي

كان مستحقا للغلة في هذه الغلة لانه لا يصدق علي الولد الاول الذي كان مستحقا للغلة  
في اشتراك الولد الحادث ويصدق علي نفسه في النسبة فيثبت نسب هذا الولد  
ما ان الواقف ساعه جات الغلة فجات امراة بولد ما بينهما وبين سنتين من الساعة  
التي جات فيها الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة لان المتوفى عنها  
زوجها اذا جات بولد ما بينهما وبين سنتين من وقت الموت يثبت النسب وكذا لو كان  
مكان الموت طلاق باين ولم يقر بانقضاء العدة جات بولد ما بينهما وبين سنتين  
كان الجواب كذلك ولو كان الطلاق رجعي فالجواب في الولد الحادث بعد الطلاق الرجعي  
كما هو الجواب في منلوحته غير مطلق لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء وان عاين الواقف  
بعد وجود الغلة من الوقف ما يملكه الوطء اليه ثم جات امراة بولد ما بينهما وبين  
سنتين من وجود الغلة لا حق لهذا الولد في هذه الغلة لقوم علق هذه الغلة  
بعد مجي الغلة الا ان تكون الولادة لا قبل من ستة اشهر من وقت وجود الغلة  
قد تارك الولد الاول ولو كان موت الواقف قبل مجي الغلة بيوم او يومين ثم جات  
امراة بولد ما بينهما وبين سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصه من هذه  
الغلة لان الموت لو كان وقت مجي الغلة كان لهذا الولد حصه فاذا كان قبله كان  
اولي لانه اذ علي وجود الغلة **فصل في الوقف علي القربات**  
رجل قال ارضي صدقة موقوفة علي اقرابي او علي قرابتي او علي ذوي قرابتي قال هلال  
رحمه الله يصح الوقف ولا يفضل الذكر علي الانثى ولا يدخل فيه والد الواقف ولا حده  
ولا ولده في المهر عن ابي حنيفة رحمه الله وفي الزيادة ان يدخل فيه الجد والجدة وولد  
الولد الا عند ابي حنيفة رحمه الله استحقاق الوقف لذوي الرحم المحرم من الواقف  
ويدخل الجد والجدة من قبل الاباء والامهات اقصيا بابهما في الاسلام رجل قال ارضي صدقة  
موقوفة علي اقرب قرابتي وله اخت لاب وام وابنة انثى قال الفقهاء ابو بكر البجلي  
رحمه الله انثى الابنة اولي وان سفلت لانها من صلبه فتكون اقرب من التي  
من صلب ابيه ولو قال ارضي صدقة موقوفة علي فقرا قرابتي او علي فقرا ولدي  
يصح الوقف وليسحق الغلة من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قول  
هلال رحمه الله الغنوي ولو قال علي من افقر من ولدي قال محمد رحمه الله تكون



الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره بيد كل من كان فقيرا أو هوود الغلة سواء كان غنيا ثم  
افتقر أو لم يكن غنيا أصلا ولو قال من احتاج من قرابتي فهو عليا مكان محتاجا وقت  
وجود الغلة سواء كان غنيا ثم احتاج أو كان محتاجا من الأصل ما الفقير فزله مسكنا  
لا غير فهو فقير في الوقف والركن جميعا ولذا من كان له مسكن وخادم وكذا من كان  
له ثياب كفات لا فضل فيها فان كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا غنى عنه  
فذلك وان كان له فضل من متاع البيت أو الثياب وذلك الفضل يساوي ما يتي  
درهم فهو غني لا يحل له الزكوة ولا اخذه الوقف وكذا لو كان له مسكنان أو خادمان أو  
يساوي ما يتي درهم فهو غني في حكم الوقف ولا يكون غنيا في وجوب الزكوة في قول  
أصحابنا رحمه الله وقال أبو يوسف ابن خالد السني إذا كان الفضل خمسون درهما أو خمسين  
خمسين فهو غني لا يحل له اخذ الزكوة والوقف وان كان له فضل من الثياب وفضل من  
متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بافتراده لا يساوي ما يتي درهم وإذا جعت  
بلغت ما يتي درهم كان غنيا وان كانت له أرض نسماوي ما يتي درهم ولا يخرج من  
ما يكفيه قال أبو يوسف رحمه الله ما يخرج من غنى ولا يعطى له من الوقف ولا من  
الزكوة وقال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل الرازي رحمه الله هو فقير وقال الفقهاء  
أبو جعفر رحمه الله ان كان لا يخرج من غنى ما يكفيه لنقصان في الأرض فهو فقير وان  
كان نقصان الغلة لقلته في حاضره والقصور في القيام على نفسه وما قال  
أبو يوسف أحوط وما قال محمد بن سلمة أوسع وان كان له مال كثير غائب عنه أو  
يكون دينا على الناس لا يقدر على اخذ يعطيه من الوقف والزكوة جميعا  
لأنه بمنزلة ابن السبيل وان كان ماله غائبا عنه أو كان دينا على الناس  
لا يقدر على اخذه إلا أنه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض حراما  
من قبول الصدقة فلما لم يستقرض واخذ الزكوة لا بأس وحمل ماله  
الغائب في حل الاخذ كما لمعدوم ولو لم يكن له مال وقدر على الاستقراض  
ولم يستقرض واخذ الصدقة لا بأس كذلك هذا هو الوقف للفقير المكتوب  
ولا بأس به ويكفي له اخذ الزكوة رجل وقف وقف على حفلة ومواليه من كان منهم فقيرا  
ولم ينفقه ولوالديه فزس قال الفقهاء أبو القاسم رحمه الله ان كان في من من الثمن ينفقه

لجاءه

لجاءه أعداء الله تعالى فهو فقير وان كان به زمانه مرتكبا فذلك وان لم يكن به  
ذلك ولكنه يمسكه شرفه والداية تساوي ما يتي درهم وليس عليه دين ولا  
مهر فان هذا غني وليس بفقير ومن كان له دين على مفلس لا يقدر على اخذه فهو  
فقير وان كان على ملي مقروض غني ولو كان الدين الذي شكره فان كانت له مينة  
فهو غني وان لم يكن له مينة فهو فقير لان الجاهل اذا استخلف يجلت ظاهرا ولو قال  
ارفع صدقة موقوفة على فقرا قرابتي وكان في قرابته يوم مجي الغلة فقيرا غني  
قبل ان ياخذ حصته من غلة الوقف كان له حصته لان الملك ثبت له وقت مجي الغلة  
فانه لو مات بعد مجي الغلة قبل ان ياخذ حصته فقير حصته ميراثا ولو ولدن  
ارثا من قرابته بعد مجي الغلة لا قل من سنة اسهر لا يستحق هذا الولد شيئا من هذه  
الغلة لان يستحق الغلة هو الفقير من قرابته والحمل لا يعد فقيرا لان الفقير هو المحتاج  
والحمل لا يحتاج الي شي فالحمل في هذه الغلة بمنزلة من كان غنيا من قرابته وقت  
مجي الغلة ثم افتقر بعد ذلك فانه لا يستحق من هذه الغلة شي ويستحق ما  
يستقبل من الغلات بخلاف ما لو وقف على ولده أو قرابته فمات المرأة لولد أو قل  
من سنة اسهر من يوم مجي الغلة يكون لهذا الولد حصته من هذه الوقف لا يمت  
الاستحقاق تعلق بالنسب ولو قال ارضي صدقة موقوفة علي من كان فقيرا من نسل  
فلان أو نسل فلان وليس من نسل فلان أو في فلان الا فقير واحد كل جميع  
الغلة له لان كل يصلح كناية عن الواحد وعن الجماعة بخلاف ما لو قال ارضي  
صدقة موقوفة على فقرا فلان أو على فقرا نسله وليس فيهم الا فقير واحد  
كان له نصف الغلة لان ممة نص على الجميع فلا يستحق الواحد كل الغلة  
ولو قال ارضي صدقة موقوفة على المساكين من قرابتي أو على المحتاجين من قرابتي  
كان الجواب فيه ما هو للجواب في قوله على فقرا قرابتي لان الحاجة والمسكن والفقير  
عن معنى واحد ولو قال ارضي موقوفة لفقرا قرابتي أو في فقرا قرابتي فهو كما قال  
على فقرا قرابتي لان حروف العلة يقام بعضها مقام بعض ولو قال على ايتام  
قرابتي فذلك لان اليتيم ينبي عن الحاجة واليتيم صغير أو صغير مات أو  
وحياة الام والحيد لا تربل اليتيم اذا كان الاب ميتا واذا ادرك الصغير والصغيرة



يزول عنه التيمم وادراك الغلام يكون بالاحتلام وادراك الجارية يكون بالحيض  
 او بالحمل فان لم يكن له شيء من ذلك فهو ان يتي خمسة عشر سنة في الغلام والجارية  
 في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله في الغلام حتى يحتلم  
 او يبلغ تسع عشرة سنة وفي الجارية حتى تحيض او تبلغ سبع عشرة سنة وقال  
 زفر بن اسود والادراك فيهما ثمان في عشرة سنة فان احتلم الغلام بعد مجي الغلة  
 فله حصة من هذه الغلة لانه كان مقيما يوم مجي الغلة فلا يزول استحقاقه  
 بزوال التيمم لا لا يزول بزوال الفقران وقعت بينه وبين غيره من المستحقين انما اختلفت  
 قبل مجي الغلة فلا حصة لك وقال هو انما احتلمت بعد مجي الغلة كان القول قوله  
 مع اليمين وكذلك في حبض الجارية لان الاستحقاق تعلق بالتيمم وصفة التيمم كانت  
 ثابتة له فكان القول في انكاره زوال الاستحقاق قوله كالمذنب اذا ادعى الابرا وصاحب  
 الدين منكر كان القول قول المنكر وان ما تولى من القرابة بعد مجي الغلة وترك  
 اولاد اصغار لا يكدن لحوالا الاولاد حصة في هذه الغلة لان صفة التيمم انما تثبت  
 لهم بعد مجي الغلة رجل قال ارضي صدقة موقوفة علي فقرا اولاد عمر بن الخطاب ورجل  
 اخر وقف ارضه علي مثل ذلك وفي اولاد عمر بن الخطاب رضي الله عنهم فقرا فاي الغلتين  
 ادركت ففيهم وان ادركت احد الغلتين او لا فاصاب احدهم من ذلك الغلة ما يتي  
 درهم فضا عدا ثم ادركت الثانية غلة وعنده الغلة الاولى فلا حقه من الغلة  
 الثانية لان صفة الفقر قد بطلت قبل مجي الغلة الثانية وان ادركت الغلتان  
 ولمن معا كانتا لهم وان كانت حصة كل واحد منهم ما يتي درهم لان محل الغلتين  
 كان قبل زوال الفقر مضمونا لوالدي من الزكاة ما يتي درهم الي فقير واحد وذلك  
 ما يزعمه عندنا رجل وقف وقفا علي اهل الحاجة من قرابته فأت الواقف بل يكون  
 للقيم ان يعطي ابن ابن الواقف اذا كان فقيرا قال بعض المشايخ له ان يعطي  
 ابن الابن اذا كان فقيرا لانه من قرابة الواقف وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله  
 هذا قول محمد رحمه الله في الزكيات اما علي قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 لا يعطي ابن ابن الواقف لان ولد الولد عندهما ليس من القرابة رجل وقف  
 صيغة له علي فقرا اقرباؤه وفي بعض القرايات مرسوخة في اليسر هل يكون  
 لغير

لفقراء القرابة ان يحلوا لهم الفهم غنيا فان كان القيم يميل اليهم بل يملية القيم علي العلم قال  
 ابو القاسم رحمه الله ان ادعوا لهم ما لا صاروا به غنيا وحنت اليمين علي المدعى عليهم  
 ولا يقبل قول القيم ولا يمين علمية وعن الفقيه ابو بكر البلخي انه اجاب بهذا الجواب  
 رجل اوحي ان يخرج ثلث ماله فيعطي ربع الثلث لفلان وثلاثة ارباعه لفلانية  
 وللفقراء قال ولا يتركوا حظ الرباطين من الثلثة ارباع ما ذابح الرباطين  
 قال ابو القاسم ينظر الي القرابة ان كانوا يحصون يوجد عدد ورسم ويجعل عدد  
 كل واحد منهم جزءا ويجعل للساكنين جزءا وللرباطين جزءا فان كانت القرابة عشرة النهم  
 يجعل ثلاثة ارباع الثلث كل اثنين عشر جزءا من ذلك للقرابة وجزء  
 من ذلك للفقراء وجزء للرباطين فان كانت القرابة لا تحصى عدد مائة يجعل  
 ثلاثة ارباع الثلث الثلثة للقرابة وثلث للساكنين وثلث للرباطين اخوان  
 لاب وام وقف كل واحد منهم وقفا علي فقرا قرابته فباع فقير واحد من القرابة  
 ينظر ان كان او قفا ارضا مستغرا بينهما يعطي للفقير من كل دار فوته علي حدة  
 والى ارضه حينئذ هذه الساميل الكفاية فان كان الموقف ارضا يعطي كفاية سنة  
 فلا اسراف ولا يعتبر لان غلة الارض تخرج كل سنة وان كان الوقف هائولا يعطي كفاية  
 من غلة الخانات تحصل كل شهر دار موقوفة سقطت من بيت الدار شي ان امكن  
 إعادة الساقط الي موضعه يعاد ولا بيع ويصرف ثمنه الي الموصية ولا يجوز ان يصرف  
 شيء من النقص الي الفقراء لانه بدل النقص ولا حق للفقراء انما حقهم في غلة فيمسكن النقص  
 الي وقت الحاجة الي المنة دار موقوفة قال بعضهم لا يكون للوقوف عليه ان يسكن  
 الدار وهو قول الفقيه ابو جعفر رحمه الله واستدل به ذلك لانه اذا جازت هذه الدار الموقوفة  
 للوقوف عليه ولو كان له حق السكني لما جازت الا جازت للوقوف عليه لانه يكون مستأجرا  
 سكني دار له حق السكني وذلك باطل فيما جازت الا جازت فدل ذلك علي انه في سكني  
 الدار بمنزلة الاجنبي رجل وقف وقفا علي اقاربه المقيمين في بلدة كذا واخره  
 للفقراء ثم اراد اقاربه الانتقال من تلك القرية فكل يخرجون عن هذه الوقف  
 قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله ان كان اقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط  
 بهم فان وظيفتهم وحقتهم يدور معهم اينما داروا وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم



فكل من استقر على تلك القرية انقطعت وطيفته من الوقف ويعطى من كان مقيما في تلك القرية  
وان لم يبق احد منهم يتيم يصرف الي الفقراء قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله فان رجعا الى  
القرية فاقا مواثيقا رجعت اليهم الغلة من المستقبل رجل وقف ضيعة في صحته  
واسر القيم ان يعطى اقرباه كفايتهم وقوم لا يحصون ولم يذكر اولاد القرابات فدخل فيهم  
اولادهم واولاد اولادهم لا منهم من اقربا به وان كانوا الواقف ذكر اولاد الاقربا  
فقال ثم بعدهم لا اولادهم لا يدخل اولاد الاقربا قال حبيب الاباء لانه لما قال من بعدهم  
لا اولادهم بن ابنه لم يزد باسم الاقربا اولادهم ثم قدر الكفاية قدر ما يحتاج لنفسه  
ولمن من اهل وولده وخادم واحد لان كفايتهم رجل وصي بومنا يا وقف ضيعة  
على الفقراء قال هو موسع في الوصي ان يعطى هبة سنا ومن سنا فانه يحل للوصي ان  
يعطى من الوقف والدية وامرته واقربا به واخته ان كانوا فقراء وهو وقف على الفقراء  
رجل وقف في صحته ارضا على الفقراء ما يحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف  
الوقف اليه وصواولي من سناير الفقراء احدى شرطين احدهما ان يصرف البعض اليهم  
والبعض الي الاغنياء الكل الي ورثة الواقف في بعض الاوقات لانه لو صرف  
الكل اليهم في الدوام فظن الناس انها وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا وقف  
في يد صاحب الاوقاف وحده في ذلك الوقف ان الواقف من غلته يصرف الي الفقراء  
اهل السكة التي في الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
ابن الفضل رحمه الله يصرف الفاضل من عمارت الوقف وسمنته الي فقراء السكة  
الذين كانوا موجودين يوم الوقف ويحل لكل واحد منهم سها وسائر الفقراء سها  
وكل من مات منهم يسقط سهمه ويقسم ذلك السهم بين الباقيين منهم على ما وصفتها  
فاذا انقرض فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف كان فقراء اهل السكة  
الذين كانوا موجودين يوم الوقف كان فقراء اهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين  
في ذلك سوا لان فقراء السكة الذين موجودين يوم الوقف استحقوا باعياهم  
وكان الكل سها واحد ضيعة موقوفة على مسجد على ان ما يفصل من عمارت المسجد  
فصل للفقراء في جنتها الغلة والمسجد لا يحتاج الي العمارت لانه كل يصرف شي من  
تلك الغلة الي الفقراء كلوا في ذلك والصحيح ما قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله

ينظر

ينظر ان اجتمع من الغلة ما لو احتاج من الضيعة والمسجد الي العمارت بعد ذلك يمكن العمارت  
منه وبقية شي يصرف تلك الزيادة الي الفقراء رجل وقف في صحته وقفا على الفقراء قال  
الي اي فقير افضل ذكر الناطع رحمه الله ان الصرف الي ولد الواقف افضل ثم الي قرابة  
الواقف ثم الي سوا الواقف ثم الي جيل ثم الي اهل المصر من كان اقرب الي الواقف منزلا  
وقف كان في يد الواقف وكان الواقف يصرف الاموال على اقربا به ومواسي  
ويفضل البعض على البعض ويضع فمين سنا فاما الواقف ولو وصي الي اخره لم يبين  
كفاية سبيل الوقف قالوا فان الوصي يصرف الي من كان يصرف اليه الاول لان الظاهر  
ان الاول كان يصرف الي المصروف وان اسكل على الثاني ان الاول الي من كان يصرف  
الزيادة عن قرابته ومواسي فهو يصرف الي الفقراء رجل وقف ضيعة على رجل  
وسرطان يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال فانه يعطى له عياله  
كفايته لان كفاية العيال من كفايته رجل وقف على فقراء من هيران في القياس  
وهو قول ابي حنيفة رحمه الله فيكون الوقف لخيراته الملاصقين وفي الاستحسان  
وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله يكون الوقف لكل فقير لخدمة مسجد المحلة يستوي  
الساكين والمالك فان كان الساكن غير المالك كان الوقف للساكين دون المالك  
ويدخل فيه الكاتب ولا يدخل فيه العبيد وامرات الاولاد والمدبرين ويدخل فيه  
الصبيان والنسوان ولو كان للواقف جيران وقت الوقف وانتقل بعضهم الي  
محلة اخري وباعوا دورهم وانتقل قوم اخر بعد ادراك الغلة قبل الحصاد  
الي جداره فالمعتبر فيه من كان جارا وقت قسمة الغلة ولو وقعت الحصة  
في الوقف فشهد شاهدان ان المفاصد قرة موقوفة على فقراء جيرانه  
والساهدان من فقراء جيرانه جازت شهدا ولو شهد شاهدان في  
ضيعة المفاصد قرة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته  
لا تقبل شهدا نعم قال الناطع في الفرق لان القرابة لا تزول وبزوال الجوار  
فلم يرد الحارثية لانه لنفسه لا محالة قال رحمه الله عنه فعلى هذه الشريعة  
اهل المدرسة بوقف المدرسة جازية ولو وقف على فقراء جيرانه وبه من  
البصير ثم خرج الي مسكة ومات بمكة فان كان اتخذ بمكة دارا لاقامة



قال هلال رحمه الله ينبغي ان يكون الوقف لجيرانه بمكة فان لم يتخذها دارا فبحوار البصرة  
 قايما لم ينقطع ويكون الوقف للاولاد ولو وقف على مواليه وله موالى اعتقهم واولاد  
 الموالى وموالى الموالى كان الوقف لمواليه واولاد مواليه ولا يكون لموالى الموالى نتي فان  
 مات مواليه واولاد مواليه وبقي الموالى الموالى كانت العدة لموالى الموالى استحقاقا  
 ولو كان للواقف موالى اعتقهم انبه كانت العدة لمواليه لا نتي لموالى الابن وان لم يكن  
 له موالى وله موالى الابن قال ابو يوسف رحمه الله يعطى العدة لموالى الابن وبها أخذ  
 هلال رحمه الله اذ لم يكن للواقف احد مواليه ولا مولى اولاد مواليه يعطى الابن الموالى  
 استحقاقا ولو كان له مواليان كانت العدة لهم بالسوية ولو كان له مواليات  
 ليس معهن رجل كان للماليات كل العدة فان محله رحمه الله ذكر في السيرجاني  
 طلب الامان لمواليه مواليات ليس معهن رجل دخلن جميعا في الامان ولو  
 رجلا وقف ضيعته على مواليه واولادهم ونسبهم دخل الكل في الوقف وحولا  
 على السوا سوا كانوا اولاد البنين اولاد البنات ولو قال ارضي صدقة موقوفة  
 بعد وفاتي على موالى فانه يعطى من الوقف لامرأت اولاده ومدة برونه لان  
 اضاف الوقف الى ما بعد الموت وهم احرار بعد موته ولو اقر الواقف لرجل بمجو  
 النسب انه مولاه وصدقة القر له وليس للقر له نسب معروف ولا معروف  
 كان له الوقف ولو موالى العتاقة وايضا موالى الموالاة اسلموا على يديه  
 ووالده كان الوقف لموالى العتاقة وان لم يكن له الاموالى الموالاة كان الوقف  
 لهم رجل وقف وقفا على سائر دار المحلعة يعطى كل واحد منهم نتي معلوم  
 كل يوم لدا فسلكن فيه انسانا للبيت فيه ويستغل بالحراسة لئلا  
 لا يحرق من الوقف ان كان يادى في بيت من البيوت المد رسة لان بعد سلك  
 المدرستا اذا كان له في المدرسة مقيم به السكنى ولو استغل في الليل بالحراسة  
 وبالنهار يقصر في التعلم ان استغل بالنهار في عمل اخر حتى لا بعد  
 من طلبية العلم لا وطيفة له من الوقف وان لم يستغل حتى يعيد من الطلبة  
 فله الوظيفة هذا اذا وقف على ساكني المدرسة كذا من طلبية العلم اما  
 اذا وقف على ساكني مدرسة كذا ولم يقبل من طلبية العلم فذلك الجواب

لا يكون

لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبية العلم في من الوظيفة لانه هو المعلوم فان كان المشتغل لا يختلف  
 الى الفقه للتعليم فان كان في المصروف قد اشتغل بكفاية نتي من الفقه القيسية فما  
 يحتاج اليه لا بأس له ان يأخذ من الوظيفة لانه مشتغل بالتعليم فان هذا من جهة  
 التعليم وان كان في المصروف قد اشتغل بغيره يأخذ الوظيفة وان كان خارج المطر  
 خرج مسيرة ثلاثا فصار فصار الا يأخذ الوظيفة لانه صار مسافرا وان خرج الى  
 بعض القديرون مسيرة ثلاثا فصار فان اقام هناك خمسة عشر يوما فصار  
 لا يأخذ الوظيفة فان كان اقل من ذلك ان كان خرج خروجه منه يد كالحرج للثقة  
 لا يأخذ الوظيفة ايضا وكان خروجه لا بد منه كالحرج لطلب القوق يكون ذلك عفو  
 ليس لغيره ان يأخذ بيته رجل وقف على العتقة الساكنين ببلخ وجعل لهم  
 نسيان الوظيفة ومنهم من يخيب عن البلد سنة او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي  
 الله من غاب منهم ولم يبع مسكنه ولم يتخذ مسكنا اخر ففوض سكن بلخ ولا يملك  
 وظيفة ولا وقفه قال رفي ودلت المسئلة جواز الوقف على نتي هاشم كما يجوز الوصية  
 لهم ولا يجوز صرف الزكاة اليهم وهكذا قاله الشيخ القاضي الامام ابو محمد الدبوسي رحمه  
 الله **فصل في اجارة الاوقاف** ومما روي قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
 اذا لم يذكر الواقف في صك الوقف اجارة الوقف فزاي القيمة ان يواجرها ويدفع مزارعة  
 فان كان ادر على الوقف وانفع للمفقر فعلى الا انه في الدور لا يواجرها اكثر من سنة  
 لان المعية اذا طالت تؤدي الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيه تصرف الملاك  
 على طول الزمان يزرعه ماله فلا يواجرها اكثر من سنة اما في الارض ان كانت  
 الارض تزرع في كل سنة لا يواجرها اكثر من سنة وان كانت تزرع في كل سنتين  
 او في كل ثلاث سنين سرق كان له ان يواجرها سنة يتمكن المستاجر من الزراعة  
 هذا اذا لم يكن الواقف شرط ان لا يواجرها اكثر من سنة وان كان شرط ذلك والناس  
 لا يرغبون في استجارها سنة وكانت اجارها اكثر من سنة ادر على الوقف  
 وانفع للمفقر فليس للقيم ان يخالف شرطه ويواجرها اكثر من سنة الا انه يدفع  
 الاموالى القاضي حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة لان هذا انفع للوقف  
 والقاضي ولا ية النظر للمفقر والعابيه والميت وان كان الواقف ذكر في صك



الوقف ان لا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان النفع للمفقير كان للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر  
من سنة اذا اراد ذلك خيرا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي لان الوقف اذن له بذلك  
ولو ان القيم اجر دار الوقف خمس سنين قال الامام الشيخ ابو القاسم البجلي رحمه الله لا يجوز  
اجارة الوقف اكثر من سنة الا لامر عارض يحتاج الى تعجيل الاجرة بحال من الاحوال  
وقال الفقيه ابو بكر البجلي انا لا اقول بفساد هذه الاجارة اذا اجروا طويلا  
لكن الحاكم ينظر فيه فان كان ضررا للوقف ابطالها وهكذا قال الامام ابو الحسن  
عليه السلام رحمه الله عن الفقيه ابو الليث انه يجيز الوقف ثلاث سنين من غير  
فصل بين الدار والارض اذا لم يكن الوقف بشرط ان لا يواجر اكثر من سنة وعن الامام  
ابي حفص البخاري رحمه الله كان يجز اجارة الضياع ثلاث سنين فان اجر  
اكثر من ثلاث سنين اختلفوا فيه قال الرضا عليه السلام لا يجوز وقال  
غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يبطله وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله فان  
احتاج القيم ان يواجر الوقف اجارة طويلا قالوا الوجه فيه ان يعقد عقودا  
متراصة كل عقد على سنة ويكتب في العقد استاجر فلان من فلان ارض كذا  
او دار كذا ثلاثين سنة سلاطين عقد كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعض  
شرطا في بعض ويكون العقد الاول لازما للثاني واخره للثاني غير لازم لانه  
مضافا وذكره في الامية السرخسي رحمه الله ان الاجارة المضافة تكون لازمة  
في اخذ الروايتين وهو الصحيح وذكره ايضا القيم اذا احتاج الى تعجيل الاجر  
يعقد عقدا متراصة على نحو ما قالوا واجمعوا على ان الاجرة لا تملك في الاجارة  
المضافة بشرط اشتراط التعجيل وكان فيما قالوا نظر من هذا الوجه وصي التميم  
او متولي الوقف اذا اجر وقفا او منزلا للتيمم دون اجر المثل قال الشيخ الامام  
الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله على اصحابنا رحمه الله ينبغي ان يكون  
المستاجر غلبا الايمان المضاف ذكره في كتابه انه لا يصح غلبا ويلزم اجرة  
المثل فقيد له اتفني بهذا قال نعم ووجه ما قال ذلك ان المتولي والوصي  
اطلا تسمية ما زاد على المسمى في تمام اجرة المثل وما لا يملك الا بطله فيجب اجر  
المثل لما لو احوال لم يسميا وقال بعضهم بان المستاجر يصير غلبا عند من

عقب

عقب العتاق فان لم ينقص شيء من النزل وسلم كان على المستاجر الاجر المسمى لا غير المتولي  
عليه اذ لا اولا انه يجب اجرا للمثل على كل حال وعن القاضي الامام ابو الحسن علي السدي رحمه  
الله في هذا قال رجل تحصب دار صبي او غصب وقفا كان عليه اجر المثل فاذا رجب  
اجر المثل فاطنك في الاجارة باقل من اجر المثل رجل استاجر ارض وقفا ثلاث  
سنين باجرة معلومة في اجر مثلها دخلت السنة الثالثة كثرت رغائب الناس فزاد  
الارض قالوا ليس للمتولي ان ينقص الاجارة بنقصان اجر المثل لان اجر المثل انما يعتبر  
وقت المند ووقت العقد كان المسمى اجر المثل فلا يعتبر التغير بعد ذلك وقف  
على ارباب واحد هم متولي فاجرهم من رجل ثم مات هذا المتولي لا تبطل الاجارة لان الاجارة  
وقفت للوقف فلا تبطل بموت العاقد كما لا تبطل بموت الوكيل في الاجارة متولي  
الوقف اذا تقبل ارض الوقف لنفسه فيتم العقد باثنين رجل استاجر ارض مقوفة  
وبني فيها خاناتم اجاروا في غلة الارض واراد ان يخرج الثاني من الخانات  
ينظر ان كان اجره المتولي مشاهدة فاذا جازها راس الشهر كان للمتولي ان ينسخ  
الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهدة بتجدد انعقادها عند راس كل شهر  
فاذا نسخ الاجارة ان كان رفع البناء يضرب الارض كان لصاحب البناء ان يرفع  
بنائه وان كان رفع البناء يضرب الوقف ليس له ان يرفع البناء بعد ذلك ان رضي  
المستاجر ان يأخذ قيمة البناء ويترك البناء على المتولي كان للمتولي ان يرفع البناء  
القيمة ينظر الى قيمة البناء مبنيا والى قيمة مروعها ايها كما اذا قل بتملكه المتولي بذلك  
فيصير البناء وقفا مع الارض وان كان رفع البناء يضرب الارض واي المتولي ان يرفع  
اليه القيمة ويملك البناء لا يجبر المتولي بل يترضى صاحب البناء ان يخلص  
ماله فيأخذ متولي الوقف اذا اجر صيعة من رجل سنين معلومة ثم مات المواجر  
ثم المستاجر قبل انقضاء المدة فزرع ورثة المستاجر الارض بغيرهم قال الشيخ  
الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الغلة تكون لورثة المستاجر  
وعليهم بنقصان الارض اذا انقصا الارض بزرعهم بعد موت المستاجر  
يصرف ذلك النقصان الى مصالح الوقف لا حق للموقوف عليهم الارض في ذلك  
لان الضمان يدل على نقصان الارض وحق الموقوف عليهم في منفعة عن



الارض متولي الوقف اذا فتح مائة وفوض التولية الى غيره هاز لا نه بمنزلة الوصي وللوصي ان  
 يعصي الى غيره المتولي اذا استاجر رجلا ليعمار المسجد بدراهم ودانق واجر متسلمه دراهم  
 فاستعماله الى عمارة المسجد ونقد الاخر من مال الوقف فالوا يكون ضامنا جميع ما فقد  
 لانه لما زاد به الاجر اكثر مما يتغابن الناس فيه يصير مستاجرا لنفسه دون المسجد  
 فاذا فقد الاجر من مال المسجد كان ضامنا للمتولي اذا امر المودن ان يخدم المسجد وسعي له  
 اجرا معلوما لكل سنة قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى  
 الاجارة لانه يملك الاستيجار لخدمة المسجد ثم ينظر ان كان ذلك اجرا عملا وزيادة  
 يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا فقد الاجر من مال المسجد حل للمودن  
 اخذه وان كان الاجر زيادة على ما يتغابن فيه الناس كان الاجارة للمتولي لا يفسد  
 لا يملك الاستيجار للمسجد بعين فاحسن واذا ادي الاجر مال المسجد كان ضامنا  
 وان علم المودن بذلك لا يجبل له ان ياخذ مال المسجد رجل جعل ارضه ومثوله  
 وقف على كل مودن يودن او يديم في مسجد بعينه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد  
 رحمه الله لا يجوز هذا الوقف لان هذه قرية وقعت لغير العين وذلك المودن  
 والامام قد يكون غنيا وقد يكون فقيرا فلا يجوز وان كان المودن فقيرا يجوز التوبة  
 والصدقة للفقير لكن الوقف على هذا الوجه لا يجوز ايضا وان كان فقيرا والحيلة  
 في ذلك ان يكتب في صك الوقف وقفت هذه المنزل على كل مودن فقير يكون  
 في هذا المسجد والحيلة فاذا خرب المسجد والحيلة بعد ذلك تصرف الغلة الى فقرا  
 المسكين اذا قل وقفت على كل مودن فقير فموجبه فكل يجوز كما لو قال اوصيت  
 بثلث مالي لواحد من عرس الناس لا يجوز فقير سكن دار موقوفة على الفقرا باحد  
 وترك المتولي ما عليه من الاجر بحصة من الوقف على الفقرا هاز كما لو ترك الامام خراج  
 الارض على من له حق في بيت المال بحصته متولي الوقف اذا اجر دار الوقف كاذل  
 ان يخال بالغلة على من له مديون المستاجر اذا كان المديون مديونا وان اخذ  
 كفيلا باجر فهو ولي بالخوارز القاضي اذا اجر الدار الموقوفة ثم غزل قبل القضا  
 المدة لا يبطل الاجارة كما لا تبطل بموت المتولي او الوكيل في الاجارة وكذا  
 لو مات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا تبطل الاجارة ثم ما وجب من الغلة

اجرا لفاضي ثم  
 عزل قبل مضي  
 المدة

الى

الى ان مات هذا الموقوف عليه يصرف الى كل واحد منهم حصته وحصته الميت تصرف الى وارثه  
 ما وجب من الغلة بعد موت فقرا فكلون لمن بقي وكذا لو مات بعضهم بعد موت الاول بده فهو  
 على هذا القياس رجل وقف دارا على قوم باعياهم وجعل اخره للنقد ان المتولي اجر  
 الدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة لان حق الموقوف عليهم في الغلة لا يورثه  
 الدار رجل بني في ارض الوقف نبيا او نصب بابا او نوي عند البناء انه يبني للوقف  
 يصير وقفنا وان لم يبن ولا يصير وقفنا ها يطيبين دارين احدهما وقف ان يقدم الحيا  
 نبيا صاحب الدار في حد دار الوقف كان للقيم ان يامر بالنقض فان اراد القيم ان  
 يعطيه قيمة البناء وليكون النبا للوقف لا للقيم ان يجيزه على اخذ القيمة وكذا  
 لو اعطاه قيمة النبا برضاه لا يجوز لانه لو جاز ذلك يضع ما تحت النبا من دار  
 الوقف فانوت من الوقف مال فانوت لرجل وماله الثاني على ثالث وتعطلت  
 الحوانية واي القيم ان يعمر الموقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة  
 الحانوت بملك الغلة كان للمالكين ان يرفعوا الامر الى القاضي لياخذ القاضي  
 القيم بالاستدانة فانوت اصله وقف وعمارة لرجل فاي صاحب العمارة  
 ان يستاجر اصل الحانوت باجر المثل قالوا ان كانت العمارة لو رفعت يستاجر  
 الاصل بالكثر مما يستاجر به صاحب النبا يكلف صاحب النبا برفع النبا ويؤجر  
 الاصل من غيره وان كان لا يستاجر به لكان يتركه في يد صاحب النبا بذلك  
 الاجر دار لرجل في موضع مقدار بيت واحد وقف وليس في يد الموقوف  
 عليه شيء من غلة الوقف فاراد صاحب الدار ان يستاجر ذلك الموضع مدة  
 طويلة قالوا ان كان لهذا الموضع مسلك الى الطريق الا عظم لا يجوز  
 للقيم ان يواجر الموقف مدة طويلة لان فيه بطلان الوقف وان لم يكن  
 لذلك الموضع مسلك الى الطريق الا عظم جازت اجارة الوقف لصاحب الدار  
 مدة طويلة رجل باع اشجارا من ارض الوقف ثم اجر الارض من مستري الاشجار  
 قالوا ان باع الاشجار بعرو فها دون الارض ثم اجار الارض جازت الاجارة  
 وان باع الاشجار من ربه الارض ثم اجر الارض لم يصح اجارة الارض لان موضع الاشجار  
 مشغولة بملك الاجر وهذا لا يختص بالوقف المتولي اذا اجر الوقف بشي



من العوض والحجران بعينه قيل بأنه يجوز بالاختلاف قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله في  
زماننا الاجارة تكون على الاختلاف ايضا لان المتعارف الاجارة بالدرهم والدينار  
الموقوف عليه اذا احراز الوقف قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله في كل موضع  
ليكون كل الاجارة بان لم يكن الوقف محتاجا الى العارة ولم يكن معه شريك  
في الوقف كان له ان يواجر الدور والموانيت وان كان الوقف ارضا كان الواقف  
شرط البداية من الخراج او العشر وجعل للموقوف عليه ما فضل من العارة والمونة  
لم يكن للموقوف عليه ان يواجر لانه لو جازت اجازته كان جميع الاجارة حكم  
العقد فينقض شرط الواقف ولو لم يكن الواقف شرط البداية بما ذكرنا واجر  
الموقوف عليه الارض او زرعها لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخراج والمونة  
عليه وكذا لو كان الموقوف عليهم في ارض الوقف اثنان او ثلاثة فتمها بواكل  
واحد ارضا ليزرعها لنفسه لا يجوز عن ابي يوسف رحمه الله ان كانت الارض  
عشرية جازت بها بائتم وان كانت خراجية لا يجوز لان العادة في الاراضي  
الخراجية الموقوفة انهم يستأطون البداية بالخراج ولو جاز فيه الضائي لم يكن  
الخراج في الغلة ويكون في ذمة الموقوف عليه فلو كان فيه يعتبر شرط الواقف  
عن الفقيه ابي جعفر رحمه الله انه قال احتال بعض الناس في زماننا ان  
يكتب في صك اجارة الوقف ان الواقف وكل فلان باجارة هذه الضيعة من فلان  
في كل سنة ومية ما اخرج من الوكالة فهو وكيل وان اراد بذلك بقاء الوقف في يد  
المستاجر ما اكثر من سنة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله الا انما يبطل هذه  
الوكالة كما تبطل الاجارة الطويلة صيانة للوقف عن البطلان وقد اختلف  
نصير بن يحيى ومحمد بن سلة في الرجل اذا وكل وكيل على انه مية اخرج عن  
الوكالة فهو وكيل قال نصير رحمه الله تجوز الوكالة بهذه الشروط وقال  
محمد بن سلة لا تجوز وانما اختلف في تفسير هذه الشروط فمحمد بن سلة  
فهم من هذا الكلام انه مية اخرج عن هذه الوكالة فهو وكيل وهذه الوكالة وهذا  
بخلاف التسرع لان حكم الوكالة في التسرع ان تكون لازمة ويرد عليها العزل  
ونصير رحمه الله فهم من هذا الكلام انه مية اخرج عن هذه الوكالة فهو وكيل وكالة  
مستقبل

مستقبل ولو صلح بذلك كان جائزا قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لو صلح بذلك انما  
يجوز الوكالة في غير الوقف اما الوقف وان صرف بذلك فانما يبطله صيانة للوقف  
عن البطلان ثم في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذه الشروط فان اراد ان يخرج  
عن الوكالة ينبغي ان يقول رجعت عن قولي مية اخرجك عن الوكالة فانت وكيل  
فيصح رجوعه عن الوكالة المتعلقة ثم يقول اخرجك عن الوكالة ارض موقوفة  
في قرية يزرعها اهل القرية بالثلث او بالنصف وفيه حكم من جهة القاضي  
البلدة فاستأجر رجل من الحاكم هذه الارض سنة بدراهم معلومة فلما ادرك  
الزرع جاء المتولي وطلب حصته الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولي ان ياخذ  
حصته الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لان القاضي البلدة ان كان  
جعل المتولي متوليا قبل تقليد الحكم او كان متوليا من جهة الواقف لا يدخل قوله  
الحاكم في تقليده وان كان قاضي البلدة جعله المتولي متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة  
قد اخرج الحاكم عن الوكالة على ذلك الا ان لا يصح اجارة الحاكم وجعل وجود  
كعدمه ففي زرع المستأجر يصير كان المتولي دفع مزارعة على ما هو المتعارف  
في تلك القرية فكان للمتولي ان ياخذ ذلك من الخارج رجل غصب ارضا موقوفة  
على الفقراء وعلى وجه من وجوه البركان للقيم ان يسترد هاتين الغاصبتين فان كانت  
الغاصبتان ارض من ارض من عنده ان لم تكن الزيادة ما لا متقوما بان كواب الارض  
او حفر النهر والقي فيه السرقين واخطط ذلك بالتراب وصار منزلة المستأجر  
فان القيم يسترد الارض من الغاصب الغير شي وان كانت الزيادة ما لا متقوما كان  
البناء والشجر يورث الغاصب برفع البناء وقطع الاشجار ورد الارض ان لم يصرد كان الوقف  
وان اضرب الوقف بان خرب الارض فيقطع الاشجار والدار يرفع البناء لم يكن للغاصب  
ان يرفع البناء فيقطع الشجر الا ان القيم يضمن قيمة الغرس مقلومة وقيمة البناء مئة  
ان كان للوقف غلة في يد المتولي مية لذلك الضمان وان لم يكن للوقف غلة يواجر  
الوقف فيقطع الضمان من ذلك وان اختار الغاصب قطع الشجر من ارضه موضع  
لا يحسب الارض فله ذلك ولا يجبر على اخذ القيمة ثم يضمن القيم ما بقي في الارض  
من الشجر ان كانت له قيمة وقف استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولي فغير



المتولي من الاسترداد او اراد الغاصب ان يرفع قيمته كان للمتولي ان ياخذ القيمة او يباح له  
 على سبيل ما يشتري بالمال اخذ من الغاصب ايضا اخري فيجعل وقفا على سبيل الاول  
 لان الغاصب اذا احمى الغصب يصير بمنزلة المستملك فيجوز اخذ القيمة رجل غصب  
 ارضا وقوفة قيمتها الف ثم غصب من الغاصب رجل اخر بعد ما ازيدت قيمتها الارض  
 وصارت تساو كى الغني درهم فان المتولي يتبع الغاصب الثاني ان كان ملئيا على قول  
 من يري جمل العقار مضبوته بالغصب لان تضمن الثاني انفع للوقف  
 فان كان الاول ايل من الثاني يتبع الاول لان تضمن الاول يكون انفع للوقف  
 واذا اتبع القيم احد ما يري الاخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تضمن العقار  
 الاول او الثاني يري الاخر المتولي اذا رهن الوقف بدين لا يصح وكذلك اهل  
 الجماعة اذا رهنوا فان سكن الميراثين الدار قال بعضهم على اجرة المثل سواء كانت  
 الدار معدة للاستغلال او لم يكن نظرا للوقف وكذلك متولي المسجد اذا باع  
 منزلا موقوفا على المسجد فبكتها المستريكة ثم غزل هذا المتولي وولي غيره  
 فادعي انشأ المنزل على المستري وبطل الفايض بيع المتولي وسلم الدار  
 الى المتولي الثاني وعلى المستري اجر المثل ارض وقف في ميدا كاربنيه قطن فسرق القطن  
 فوجده الاكار في منزل رجل واخذ صاحب المنزل وضامه الى الفايض فقال صاحب  
 المنزل ضمن ذلك ان اعطيك مائة من القطن قالوا ان كان صاحب المنزل اعطاه  
 خوفا من هتك السترة لا يحل له ان ياخذ لان ذلك رتبته وان علم انه سرق  
 فذلك المقدار واكثر جاز له ان ياخذ فان علم انه سرق اقل من ما يتيه لا  
 يجوز له ان ياخذ الا مقدار ما يعلم يقينا انه سرق اكار تناول من مال الوقف  
 وصاحبه المتولي على سبيل والاكار غني لا يجوز الحط من مال الوقف وان كان فقيرا  
 كاز ذلك **فصل في دعوى الوقف والسرقة** رجل غصب  
 موقوفة فخاصه الموقوف منه واقام البينة قبله ببنيته وترد غاليه الضيعة  
 اجماعا ما عند ابي يوسف رحمه الله فلا نه يصيب وقفا قبل الاخراج الى المتولي  
 فكان له ولاية الاسترداد وعند ابي حنيفة وعمره رحمه الله ان لم يصبر وقفا  
 قبل التسليم الى المتولي كانه هو اولى بها صاحب الاوقف اذا اراد ان يبيع الدعوى

يشتري له بقرة انثى ذكر الا يلزم الامر وان وكله ان يشتري له كبشا اقرب اعين للاصحية  
 فاشترى كبشا ليس باعين ولا اقرب لا يلزم الامر وان وكله ان يشتري له الشني  
 من الضان للاصحية فاشترى جذعا من الضان لا يلزم الامر وان وكله ان يشتري  
 له بقرة مسنة للاصحية فاشترى الشني لا يلزم الامر وان كانت المسنة والشني  
 من البقر عند الفقهاء واحد او هو عام عليه سنتان وطعن في الثالثة وان وكله  
 ان يشتري له الشني من البقر ولم يسم له الثمن فاشترى له مسنة فهو على وجهين  
 ان كان الشني يشتري باقل من مسنة لم يلزم الامر وان كانت المسنة والشني ثمن  
 واحد لزم الامر ولو وكله بان يشتري له شاة للاصحية فاشترى عنزا يجزي في الاصحية  
 جاز لان السهلة اسم جنس يقينا وله الضان والمغز ولين وكله ان يشتري له عنزا فاشترى  
 شاة من الضان لا يلزم الامر ولو وكله ان يشتري له شاة للاصحية فاشترى الوكيل  
 شاة فاستاجر انسان بدرهم يفودها لا يلزم الامر **كتاب الصيد**  
**والذبائح** الصيد ما احيوان المتوحش الممتنع عن الادبي ما كولا كان او غير ما كولا  
 اما المالك فهو الانعام كالحمار والابل والمقد والغنم والمعهلة وكذلك كل ما سواها من  
 من غير السباع كالطير والارب وحمار الوحش وبقا الوحش والطير الذي ليس له غلب  
 كالدهاج والحمام والاوز والغراب الاسود الذي ياكل الحب يقال له غراب الزرع  
 اي يوسف قال سالت ابا حنيفة عن العقق قال لا بأس به فقلت انه ياكل الخجاسا  
 فقال انه يخلط الخجاسات بشي اخر ثم ياكل وكان الاصل عنه انما يخلط كالدهاج  
 لا بأس به وقال ابو يوسف رحمه الله يكره العقق كما يكره الدجاجة المخلاة ولا  
 ياكل الخجاس لان ذواته لا بأس بالخطاف والقمري والسوداني والرزوز  
 ورد العصفور والغا حته والحباد وكل ما ليس له غلب يخطف بمخلبه ولا بأس  
 بدور الرنبور قبل ان ينخ في الروح لان ما لا روح له لا يسمى ميتة والحمار  
 الاهلي اذا امر على حمار وحشي فولدت ولد اراسه راس الكلب وما سوى الراس  
 من الاعضاء يئسبه الشاة او المعز لو تقدم اليه العلف والحم فان يتناول اللحم  
 ولا يتناول العلف لا يؤكل لانه كلب وان تناول العلف ولم يتناول اللحم يري  
 براسه ويؤكل ما سوى الراس اذا ذبح وان تناولها جميعا يضرب ان ابيح



لا يؤكل منه شيئا لأنه كلب وان تعادى راسه ويؤكل ما سوى الرأس فان أبي بالصورتين  
جميعا يذبح فان خرج منه الكرش يؤكل ما سوى الرأس فان خرج منه الامعاء يؤكل  
شيئا لأنه كلب ولا بأس بباير انواع السمك نحو الحدوت والمار والمهاج ولا يؤكل ما في البحر  
سوي السمك وطير الماء عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا بأس باكل ما في البحر وله في  
الصفحة قولان اذا اخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة اخري لا بأس باكلها وان  
اكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة فاكلها اذا كانت صالحة ولا تؤكل اذا رزقها طائر  
ولو ضرب سمكة فنقطع بعضها لا بأس باكلها فان وجد الباقي منه يؤكل ايضا والاصل  
ان السمك من ميتة مات بسبب حادث حل اكله وان مات حتف انفة لا بسبب ظاهري  
لا يحل اكله عندنا لأنه طافي والجاء يؤكل وجد حيئا وميتا فان القي سمكة في حيا  
فماتت فيه لا بأس باكلها لانها ماتت بسبب حادث وهو ضيق المكان وكذلك  
اذا جمع السمكة في حظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو متمكن من اخذها بغير صيد  
لا خير في اكلها ولو وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض وقد ماتت  
قال محمد رحمه الله ان كان راسها على الارض لا بأس باكلها لانها ماتت بافة  
وان كان راسها في الماء ينظر ان كان ما على الارض منه اقل من النصف او النصف  
لا يؤكل لان موضع النفس في الماء فلا يؤكل الموت بافة فيكون بمنزلة الطأ  
وان كان الاكثر من النصف على الارض اكل لان الاكثر حكم الكل فصار كما لو كان  
الكل على الارض وان ماتت السمكة في الماء بجر الماء او بروده لم يذكروا في  
الكتاب قال عامة المشايخ رحمه الله لا بأس باكله لانها ماتت بافة فيحل  
لو وجدها في بطن سمكة وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انما لا تؤكل الكلب  
وعن محمد رحمه الله انما لا تؤكل لانها ماتت بافة وقال الفقهاء بما للميت رحمه الله  
ما قاله المشايخ اعجب البيهقي لما فانت الحيتان تحت الجحد قال رضي الله عنه  
ينبغي ان يؤكل جند الكال رجل استترى سمكة في خيط مسدود في الماء وقبضها  
ثم دفع الخيط الى البايع وقال احفظها فماتت سمكة اخري وانبتعت المستتراة قال  
محمد رحمه الله المقتلعة للبايع لانه هو الذي صادها فان الخيط في يده فيعلق  
والخيط يصير في يده فيكون له فيخرج السمكة المستتراة من بطن المقتلعة وسلم  
الى المشتري

الى المشتري ولا خيار للمشتري وان انتفعت المستتراة بالابتلاع لان هذا نقصان يحصل  
بعض القبح ولو ان المستتراة هي التي ابتلعت الاخرى فيها جميعا يكون للمشتري  
لانه انما صار لها ملك المسترانيكون للمشتري ولو لدعت حية سمكة في الماء فقتلها  
او يصيب الماء عنها ثم ماتت او ماتت في الشبكة اكل الامامات حتف انفة بغير  
سبب لانه طافي ولا يؤكل الحمار والبغل ويكره ثم الخيل في قول ابي حنيفة رحمه الله  
خلافا لقول صاحبيه واختلفت المشايخ في تفسير الكراهة في قول ابي حنيفة رحمه  
الله والصحيح انه اراد به التجديم وليس كره ويمر كل ذي ذنب من السباع وما في  
الاسد والذئب والغر والفضة والشعوب والضبع والكلب والسنور والاهيل والوحشي  
والسجباب والعنك والسمور والدلق والذب والقرود واليربوع والضب وابن عرس  
وابن اوى والفيل والخنزير وجميع الكهوام مما يكون سكناه في الارض كالغاريق  
والورغة وسام ابرص والعنفد والحية والضفدع وكل ما لا دم له كالزنبور والنمل  
والرباب والبعوض والقمل والقراد وكل ذي تخلب من الطير كالصقر والبازي  
والنسور والعقاب والباشق والساهين والنفاب والحداة وما ياكل الجيف من  
الطيور كالغراب الابقع وحينئذ الناقة اذا خرج ميتا بعد ذبحه حرام في قول ابي  
حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله لا بأس باكله اذا تم  
خلفه فان لم يتم لا يؤكل ولا يؤكل الجلالة ولا يشرب لبنه والجلالة هي التي  
تعاود كل الجيف والنجاسات ولا تخلط فيتعير لحمها فيكون ميتا واما ما تخلط  
فيتناول النجاسة والجيف ويتناول غيرها على وجه لا يظهر اثر ذلك في لحمه  
لا بأس باكله وروي ان جده يا غدي الخنزير لا بأس باكله لان لحمه لا يتغير  
وما غدي به يصير مستهلكا لا يبقى له اثر فعلي هذه اقاوالا لا بأس باكل  
الدجاج لانه يخلط ولا يتغير لحمه وماروي ان الدجاج يجلس ثلاثة ايام  
ثم يذبح فذا كان على سبيل التنزه لا ان ذاك شرط روي ان رسول الله  
صل الله عليه وسلم كان يأكل الدجاج وانما يجلس ما تناول الجيف وغير  
البيت على وجه لا يظهر اثر ذلك في لحمه فمحس على وجه التنزه والسائة  
والابلا اذا سقي حمرا فذبحت من ساعته حل اكلها ويكره ثم الاصطبياد



قد يكون بالري وارسال الجوارح المعلقة كالكلب والفهد والباري والباشق والصفد  
ونصب الشبكة وحفر البير وعز القصب والسكين وما شابه ذلك فان اراد السري  
ينبغي ان يكون السهم خارجا ويسمي عند الرمي حتى قتله السهم جرحا حل اكله  
ومن شرطه ان يرمى الي صيد رجل رمي سهم الي صيد فاصابه واثنه بحيث لا يستطيع  
البراح ثم رماه اخر فقتله لا يحل اكله لان السهم الاول لما اثنه فقد اخرج من  
ان يكون صيدا فلا يحل الا به كفة الاختيار وان رمي سهم الي صيد فاصابه  
السهم واثنه ثم رماه اخر فقتله ذكرنا انه لا يؤكل ويضمن الثاني للاول قيمته  
مجرى حاله انه صار ملكا للاول وقد حرمه الثاني فيه من قيمته وان رماه الثاني  
قبل ان يصيبه السهم الاول فقتله لا يجرم اكله ولا يضمن الثاني شيئا وان  
كان الصيد بعد ما اصابه السهم الاول يتجامل ويظهر فرماه الثاني فقتله  
يكون للثاني وكل اكله ولوري صيدا فاصابه فلما انتهى اليه لياخذ ما مات قبل  
ان يقع في يده فلا بأس باكله ولو ان صيدا الفداء انسان وكان ياتي مكانا  
في تلك الدار حتى فرخ فاخذ رجل فخنه فمهل الذي اخذ من الدار صاحب الدار  
اذا لم يكن صاحب الدار اتخذ مكانه فان اتخذ صاحب الدار وكله او موضعاً وفرخ  
فيه فالفرخ يكون لصاحب الدار وهو بغير ما ذكره رحمه الله رجل خن في ارضه  
حفرة فوقع فيه صيد فجاء رجل واخذ من الدار الصيد يكون للاخذ وان كان  
صاحب الدار اتخذ تلك الحفرة لاجل الصيد فهو احق بالصيد وكذا لو ان رجلا  
اتخذ حفرة في ارضه فدخل فيه الماء واجتمع فيه السمك فهو احق بها وان كان  
لغير ذلك فهو للاخذ ورجل رمي صيدا فانكسر السهم اصابه السهم او رماه  
رجل فاصابه سهم احد ما فزقه ثم اصابه سهم الاخر فقتله حل اكله وقال  
زفر رحمه الله لا يحل وهو للاول ونصفه لهما وان مات من الاول اكل ويضمن  
الثاني بخروج الجرح الاول وان مات من الثاني لا يؤكل ويضمن الثاني  
حيما جرحا وان كان التمرير بترك الزكوة يضمن النقصان ونصف  
قيمه وبه جرحا وان كان التمرير بترك الزكوة يضمن النقصان ونصف  
مقتله لا يؤكل وهو لهما جميعا ولوري سهم الي صيد فزقه سهم في سنته فاصابه

ذلك

ذلك الصيد او غيره او اصاب ذلك الصيد ونفذ الي غيره فاصابه حل جميع ذلك لا فرق بين  
ان يصيب سهم صيدا او صيد من اذام السهم في سنته وان رد السهم رجع رده الي ورائه  
فاصاب صيدا لم يؤكل وهو كما لو وضع سيفاً في موضع نخلة الشح وضربه على صيد فمات  
فانه لا يؤكل ولوري سهم الي صيد فزقه الرمح يمينه او يسيره فاصابه صيد الاكل  
فان لم يرد من جهته حل صيده فاذا ام السهم في سنته فمضيه يكون مضافا للرأي  
اما اذا رده الرمح يمينه او يسيره منقطع الاضافة اليه للرأي وعن ابي يوسف رحمه الله  
اذا رده الرمح يمينه او يسيره فاصابه الصيد يحل ايضا لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك  
اذا كان الاصطفاً في يوم ربح وكذا لو اصابه السهم حايطا او سمح او شيا اخذ  
فرده فهو ورد الرمح سواء لان مضيه الي وراء يكون لصلابة الشجر والحايط لا يتوقع  
الرأي وكذا لو اصابه سهم اخذ قبل ان يصيب الصيد فرده عن وجهه فاصابه صيد لم  
يؤكل قالوا هذا اذا كان للرأي بالسهم الثاني مجوسيا او لم يكن قصده الاصطفاً  
وانما كان قصده الرمي الي ذلك السهم فاما اذا كان الثاني مسلما او كتابيا وكان قصده  
الاصطفاً وسمي يحل الصيد ويكون للثاني اذا لا فرق بين ان يصيب سهم سهم  
اخر فيصيبه وقيل لا يحل على كل حال لان سهم الثاني لم يخرج الصيد ولم يصب سهم  
فخرج من ان يكون مضافا الي الاول فهو بمنزلة ما لوري سهم الي صيد فاصابه  
السهم قصبة محددة منصوبة على حايط فاصابه تلك القصبة الصيد بحده  
وجرحه وذلك غير ما كوله فكذلك هذا ولا يحل صيد البندقية والنجج والمراض والعص  
وما شابه ذلك وان جرح ذلك لانه لا يخرق الا ان يكون شيئا من ذلك قد حده  
وطوله كالسهم وامكن ان يرمى به فان كان كذلك وخرفه بجده بلك اكله فاما  
الجرح الذي به في الباطن ولا يخرق فيه الظاهر لا يحل لانه لا يحصل به الخمار الدم  
وكذا لوري الصيد بسكين فاصابه بجده فخرقه حل اكله وان اصابه ثقب السكين  
او ثقب السيف لا يؤكل والمزق كالسهم لانه يخرق ويجعل في تسيل الدم  
وعن قل الحديدي وغيره كيدي في ذلك سواء ان خرق حل ولا فلا وان احدث برق  
نذبح بها صيدا حل لحصول المقصود وبما توحيش من الاهليات يحل بما يحل  
به الصيد من الرمي وعن محمد رحمه الله في البعير والبقر اذا نذ في المصرا خارج

مطلوب  
ولا يحل صيد الغنم



المصر فرماه انسان قتل اكله اما الشاة اذا نذت في المصر لا يحل بالري وان نذت خارج المصر  
حلت بالري وذكرنا طير حمراء اذا نذت البعير والثور في المصر علم انه لا يقدر على  
اخذها الا ان يجتمع له جماعة كثيرة فله ان يرسمه لانه عجز عن الزلوق الاختياري  
بنفسه لان البعير يصول والبقر ينطرح اما الشاة اذا نذت في المصر لا يرمى لانه  
يقدر على الزكاة الاختياري عادة وان رمي صيدا فغشي الصيد من غير جرح  
ثم زال ذلك عنه فرماه اخرفا صابه فان الصيد للثاني بخلاف ما اذا رمي صيدا فمجرحه  
جراحة لا يستطيع الذهاب معه فله ان يذبحه فله ان يذبحه فله ان يذبحه فان الصيد يكون  
للأول لان في المسئلة الثانية لما جرحه جرحا عجز عن الذهاب بجرحه فقد اخذه  
الواهي وصار له وفي المسئلة الاولى لم يأخذه اذ لم يعجز عن الذهاب بجرحه فهو كمن نصب شباك  
فوقع فيه صيد والمالك غايب ثم تخلصت عن الشاة فرماه رجل اخر واحد فانه يكون  
للتاني دجاجة لرجل تخلصت بتجرحه وصاحبه لا يصل اليه فان كان لا يجازي عليه الفوات  
والموت فرماها لا تؤكل وان خاف الفوات فرماها تؤكل والحكمة اذا طارت من صاحبها  
فرماها صاحبها او غيره قالوا ان كانت لا تقصد في المنزل احلها كله سواء اصاب  
الذبح او موضعها اخر لانه عجز عن الزكاة الاختياري وان كانت تقصد في  
الي المنزل فان اصاب السهم الذبح حل وان اصاب موضعها اخر اختلفوا فيه  
والصحيح انه لا يحل اكلها مروي ذلك عن محمد رحمه الله لا يحل اذا كانت تقصد في  
الي المنزل مدد على الزكاة الاختياري والطبي اذا علم في البيت وخرج الي  
الصحر فرماه رجل وسمي اذا اصاب الذبح حل والا فلا الا ان يتوجس فلا  
يجب الا بصيد ولوري صيدا في كسر صيد بسبب اخر ثم اصاب السهم فقتله  
حل كله لانه حين رماه كان صيدا والبعير بوقت الرمي وكذلك رجلان رميا  
معالي صيد فاصابه سهم احدهما واوقده ثم اصابه السهم الاخر فقتله  
حل لان الرمي كان الي الصيد فاصاب السهم والمترودي في البئر اذا رمى  
فادماه حل كله وهو وما لو قد سوا ولوري سهم الي صيد فاصاب السهم  
ظلمه او قرنه فقتله حل كله اذا رماه وخلصت الرمية الي اللحم لان العضو  
تسبيل الدم وقد حصل ولوري صيدا فاصابه السهم فانحنه ثم رماه سهمًا  
اخر

اخر فاصابه الصيد ومات لا يؤكل لانه السهم الاول خرج من ان يكون صيدا ولو  
رمي صيدا بسيف واذا نذت منه عضوا ومات اكل الصيد لا ما بان منه كان نواحيه هلالية  
يقطعون بعض الا لية من الشاة او يقطعون بعض لحم الخنزير فها يكون فنهاهم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وان لم يكن بان ذلك العضو منه اكل ذلك  
العضو منه ايضا وان كان تعلق ذلك العضو منه جلده فان كان بحيث  
لا يتوهم ايصاله بعلاج فهو والميان سوا وان كان بحيث يتوهم ذلك لم يكن  
ذلك اباية فيؤكل كله وان قطعه منصفين طولاً يؤكل كله لانه لا يتوهم  
بقاء الصيد حيا بعد ذلك فكان بمنزلة الذبح وان قطع الثلث منه مما يلي  
العجز فباحه فانه يؤكل الثلثان مما يلي الراس ولا ياكل الثلث الذي يلي  
العجز وان قطع الثلث مما يلي الراس فباحه فانه يؤكل كله لانه ما بين النصف  
الي العنق مذبح لان الاوداج يكون من الثلث الي الدماغ اما اذا بان الثلث  
مما يلي العجز لم يتم الزكوة لانه لم يقطع الاوداج بخلاف ما اذا بان الثلث  
يلى الراس لانه قطع الاوداج فبقيت الزكوة فيؤكل كله وكذا اذا قد بنصفين  
بتم فعل الزكوة فقطع الاوداج فيؤكل كله وان ابان طائفة من راسه فان كان  
اقل من النصف لم يؤكل ما بان منه لان الراس ليس بمذبح فهو كالوايات  
هذان الذنبان وان كان نصفاً او اكثر اكل الكل لانه يقطع الاوداج به فيكون  
فعله ذكوة مسلم عجز عن مدقوسه فاعانته على مده مجوسي لا يحل اكله  
لاجتماع المحرم والمحلل فيحرم كالواحد مجوسي ببيد المسلم فذبح والسكنج  
في يد المسلم لا يحل ولوري صيداً فلصابه السهم فمجرحه فوقه على الارض  
ومات حل كله استحسننا لان هذا ما لا يستطاع الا مقتناع عنه وان  
اصابه السهم فوقع في ماء او على جبل ثم وقع منه على الارض فمات لا يؤكل  
لعل ان وقوعه في الماء مثله وليست في ذلك طير الماء لان طير الماء انما يعيش  
في الماء غير مجروح وكذا الدود غير مجروح فمجرحه بعد اصابه السهم ثم وقع  
في الماء او وقع على سطح ثم وقع منه على الارض لا يؤكل وان مات  
على ذلك السبي ولم يقع منه حياً على الارض فهو حلال وكذا الويات قبل وقوعه



في الماء وان رماه في الهواء وقع على جبل فأتى اوعيا سطح فأتى على اكله لان الموضع الذي  
وقع فيه بمنزلة الارض وهذا اذا كان ما وقع فيه مما لا يقتل فان كان مما يقتل عادة  
مثل خد القصة المنصوبة وحد الاجرام اللينة القائمة او الرمح وكورها لا يوكل لان  
ذلك سبب لموته وذكر في الاصل لو وقع على اجرة موضوعة على الارض ومات  
يوكل بمنزلة ما لو وقع على الارض اراد بذلك انه لا يصيبه من الاجرة الا سا  
يصيبه من الوقوع على الارض فان ذلك مما لا يستطاع الانتفاع عنه فيكون  
عنوا وذكر في المنتقى لو وقع على صخرة فانشق بطنه ومات فانه لا يوكل لان  
ذلك سبب لموته وعن بعض السائخ رحمه الله اذ ارى صيدا فخرجه ووقع في الماء  
ومات قالوا يبطل ان كان يري حيوته حين وقع في الماء لا يبطل لاحتماله  
انه مات في الماء وان كان لا يري حيوته هل اكله لان موته في هذه الوجهة لا يضاف  
الى الماء هذا اكله اذ لم تدرك زكاته فان ادرك فذبح حل لقوله تعالى الا  
ذكيت وروى ان رجلا جاء الى سعيد بن جبير رضي الله عنه فقال كانت  
لبعض الحي بغاسة فصورها انسان فوجدناها على كنانة وهيبة  
فقال سعيد رضي الله عنه ذكرها وكلوها هذا يدل على ان النعامة من المأكولات  
رجل ربي الى خنزيرا واسدا وذيب او ما شبه ذلك يقتضيه الاصطلاح  
وسمي فاصاب صيدا ما كوله اللحم وقتله حل اكله عندنا وقال من فرجه الله لا يحل  
ولوري الى جراد او سمكة او ترك التسمية فاصاب طيئرا او صيدا اخر وقتله حل اكله  
وعن ابي يوسف رحمه الله رواه ابن رومي ان رستم انه لا يحل ما اصابه لا يحل بدون  
التسمية والصحيح انه يدرك ولو ربي الى ادي او بقرا وبقرة او معز اهلي وسمي  
فاصاب صيدا ما كولا لا رواه في هذه الاصل ولا في يوسف رحمه الله فيه  
فتران في قول يحل وفي قول لا يحل والبيان شارح الاصل ولوري الى صيد  
معين وسمي فاصاب غيره حل عندنا وقال مالك لا يحل ولوري الى  
صيد وصر بطن شجرة او انسان وسمي فاذا هو صيدا ما كولا اكله  
اصطلاحا بالري وان اصطلاحا بارسال الجوارح المحلة جاز وهذا الاصطلاح  
مختص بشرائط احدى ان يكون ما يصطاد به معلما والثاني ان يكون  
بارحا

بارحا بناب او عليه والثالث لا بد له من الارسال ليصير لالة تبايع عن الاذى  
في الذبح والبايع التسمية الا في الري يشترط التسمية عند الري وفي ارسال  
الكل والباري وما شبه ذلك يشترط التسمية وقتل الارسال ولا يشترط  
تعيين الصيد في الارسال عندنا حتى لو ارسل كلبا او بزاغيا صيدا فاخذ ذلك  
الصيد او غيره واخذ عددا من الصيد يحل لكل بتلك التسمية ما دام في وجه  
الارسال وعلى قول ابن ابي ليلى رحمه الله التعيين ليس بشرط ولكن اذا عني  
يصح تعيينه حتى لو ترك ذلك الصيد واخذه غيره وقتله لا يحل عنده  
ولو ترك التسمية عند الري او عند ارسال الكلب عامدا لا يحل اكله وان ترك  
ناسيا حل اكله ولو ارسل الكلب وترك التسمية عامدا فلما مضى الكلب سمي  
وزجره ان يجرد لم يجره وقتل الصيد لا يحل لان وقت ارساله فلا تعتبر  
التسمية بعد ارساله والشرط الخامس الاسماك على صاحبها والسادس ان  
يكون الصيد ما كولا متوحشا متنعنا والسابع ان لا يتوالى عن بصرة  
لا يقعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يستغل بعمل اخر حتى يجك لانه اذا غاب  
عن بصره وما يكون موت الصيد بسبب اخر فلا يحل اكله لقول ابن عباس رضي الله عنه  
كل ما اصبت ودع ما لميت والا صامارا ابته والامنا ما توازي عنك وعن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعدي بن حاتم وان وقعت رميتك في الماء لا تأكل  
فانك لا تدري ان الماء قتله او سممك ويشترط ان يكون السم جارحا فان  
كان معضا ان حرق يوكل وان لم يحرق لا يوكل والمعارض سمي لا يصلح له يدق  
ولا يجرح فلا يوكل صيده اكله ان يكون رأسه محمدا فاصاب الصبيخه  
وجرحه يوكل ولو ارسل كلبه فمعه او كلبه الى صيد وسمي فاخذ الصيد  
وجرحه وقتله واكل منه لا يوكل الصيد والباري اذا اخذ الصيد وقتله  
واكل منه يوكل لان الكلب تقبل التعليم على وجه يدع الاكل بل تعليم الباري  
بان يجيبه اذا دعاه فيكفي بذلك وتعليم الكلب ان لا يأكل ويسكن بجانبه  
فان اخذ الصيد وقتله جرحا او كل منه شيئا جرحا فهذا الصيد وجرح الكلب  
بانه يكون معلما وهو كالباري المعلوم اذا امر منه وامتنع من اجابته لا يبقى



معلم في عدم هذا الصيد ويجرم به ايضا ما كان عند صاحبه من الصيد وقيل ذلك في قول اي حنيفة رحمه الله وفيه قول اي يوسف ومحمد رحمه الله لا يحرم تلك الصيد قال بعض مشايخنا رحمه الله انما تحرم تلك الصيد في قول اي حنيفة اذا كان العمد قريبا فلما اذا تطلوا العمد فان اتى عليه شهرا وخوذلك وصاحبه قد رزقك الصيد لا يحرم تلك الصيد في قولكم لان المدة الطويلة يتحقق النسيان فلا يعلم انه لم يكن معلما في الزمان الماضي وفي المدة القصيرة لا يتحقق النسيان فيظهر انه لم يكن معلما حين اصطاد تلك الصيد فتحرمت تلك الصيد وقال الشيخ الامام المجلد في المسألة الائمة السرخسي رحمه الله الصحيح ان الخلاف في الصلحين واحد لان الحديث لا ينسب ولا يحل صيده بعد ذلك في يعلم انه صار معلما فهو معلوم وقيل يرجع في ذلك الى اصل العلم من الصياد في فاذا قال صار معلما فهو معلوم وكذلك على هذا الخلاف تعليم في الاستدعاء في قولكم يحصل ذلك بان يجيبه اذا دعاه ويرسل الى الصيد فيصيده ولا يأكل منه ثلاث مرات وابو حنيفة لم يوقت لذلك وقتا وصومفون في رأي صاحبه وروى الحسن عن اي حنيفة رحمه الله مثل قولهما الا ان على رواية الحسن بكل الصيد الثالث وعلى قولهما الا بكل الثالث وعلى قولهما او بما يركب الرابع رجل ارسل كلبه المعلم الى صيد وقتله وامسك حتى جاء صاحبه واخذ الصيد من الكلب ثم وثب الكلب عليه لما خفي منه قطعة فزعي بها صاحبه الى الكلب فاكلها لا يحرم اكل هذا الصيد لانه لما مسكه حتى وصل الى يد صاحبه فقد تم امساكه فلا يحرم بعد ذلك كما لو اخذها اخر من بخلاه صاحبه واكله لانه لا يخرج من ان يكون معلما ولو انتقضت كلب من الصيد في ابتداء الصيد واكله ثم اتبع الصيد واخذه واخذ غيره وبعده لا يحل اكله لانه لما اكل القطعة التي انتقضت اخرج من ان يكون معلما وان كان التي تلك القطعة وبيع الصيد واخذته وقتله ولم يأكل حتى اخذ صاحبه ثم اعاد واخذ تلك القطعة لم يضره لانه امسك الصيد على صاحبه حين لم يأكل منه مع حاجته ولو شرب من دم الصيد في الاصطبار لا يحرم الصيد ويجوز عندنا وقال ابن ابي ليلى لا يحل ولو اكل جناحه او منقاره او طفره حرم في قولكم ولو ارسل الكلب

المعلم الى صيد وسمي فاصاب الصيد وكسرت عنقه ولم يجرحه او حتم عليه وخفته لا ياكل لانه لا بد من الجرح في اي موضع كان ومن الادماء وعن اي يوسف والشافعي رحمه الله لا يشترط الجرح والباري اذا قتل الصيد حل اكله وان لم يجرح وان شارك الكلب المعلم في اخذ الصيد كلب غيره وقتله لا يحل اكله لاجتماع المحرم والمحلل وكذا لو ارسل كلبه على صيد واخذاه كلب مجوسي واخذه الكلب لمسلم حل اكله لان المشارة تقع بين الكلبين ولا تقع بين الكلب والمجوسي ولو ارسل كلبه على صيد وسمي واخذ في ارساله ذلك صيد كثيرة واحدا بعد واحد حل الكل وكذا لو رمي صيدا فاصابه سهم وتقد واصاب اخر وتقد واصاب الاخر حل الكل عندنا وقال مالك رحمه الله حل الاول ولا يحل الثاني لان عنده التبعين مشروط في الرمي والارسال وذلك وحده في الذي عينه دون غيره ولو انفلت الكلب المعلم او جازحه اخذ في غير الكلب واخذ صيدا وقيل لا يحل فلان صاحبه صاح بها بعد الانفلت ان لم يزد في الكلب ولم يجره بجره لا يحل وان انزحور اذ في الطلب حل اكله لان ذاك يكون بمنزلة الارسال ولو ارسل كلبه المعلم على صيد ولم يسم عمده فخره وسمي فانزحور واخذ الصيد وقتل لا يحل لان الارسال من تارك التسمية عدا تعلم يحرم فلا ينقح الائمة ولو ارسل المرسل اذ رك صيد الكلب او البازي او الرمية حيا ولم يذبحه فحلت ذكرك في الكتاب انه لا يحل وقال الشيخ الامام ابو عبد الله الحارثي رحمه الله هذا على ثلاثة احوال اما ان وصل اليه مع موته او موت قبل وصوله او يصل اليه ويموت من ساعته ولم يجد زمانا يذبحه فان مات قبل وصوله اليه حل اكله لانه يقدر على ركوع الاختيار وان مات بعد وصوله اليه فلا فصل ولم يجد زمانا يذبحه قال في الكتاب لا يحل وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل رحمه الله حل اكله قالوا ما قال في الكتاب قياس وما قالوا استحسن وبه نأخذ وان قوازي الكلب والصيد عن المرسل ثم وحده المرسل وقد قتله وليس فيه امر غير حل اكله وكذا اذاري الى صيد فوجده بعد دال ميتا وفيه سهم ليس فيه جرح اخر حل اكله اذا لم يترك الطلب لانه لا استطاع الاقتناع عن التوازي عن البصر خصوصا اذا كان الاصطبار في العياض والمستلج فيكون عفوا فان كان ترك الطلب واستغل



معدل اخرجه اذا كان قد ركب من الليل وطلبه فوجد الصيد مينا والكلب والبازي عنده  
وبه جراحة لا يدري انه جرحه الكلب او غيره لا يحل اكله عندنا خلافا للشافعي  
رحمه الله مسلم ارسل كلبه المعلم علي صيد وسمي فزجره بجوسي او سرتدا او محرر  
فانزجر ثم قتل الصيد حل اكله ولو كان الرسل من لا يحل ذبيحته والراجح من  
تحل ذبيحته لا يוכל لان المعتبر هو الارسال وهو كما لو ذبح بجوسي ثم اثار المسلم  
سكينة لا يוכל مسلم ارسل كلبه علي صيد فضربه الكلب او لا فؤقده ثم ضربه ثانيا  
فقتله حل اكله لان هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه في صيد الكلب ولوري صيدا  
فاصابه وخرقه فوقه في الماء فمات قال بعضهم ان كان يبرج حياته حين وقع  
في الماء لا يحل اكله لاحتمال انه مات بالماء وان كان لا يبرج حيوته حين وقع  
في الماء لا يحل اكله لانه مات بجوسي صيدا فوقع عند مجوسي مقتدر  
ما يقتدر علي ذبحه فمات لا يحل اكله لان المجوسي قادر علي ذبحه بتقديم اسلامه  
فلا يحل ذكاة الاضطراب وان ارسل كلبا فعقره فوقه عنده نائم ورمي صيدا  
فاصابه فوقه عنده نائم والنائم بحال لو كان مستلقا ليقدر علي ذكاته فمات لا يוכל  
في قول ابي حنيفة رحمه الله لان عنده النائم بمنزلة المستيقظ في جملة مسایل  
في كتاب الصلاة من هذا الكتاب من هذه السئلة ولو ارسل كلبه علي صيد  
فاخطأ ثم عرض له صيدا اخر فزجره فقتله حل اكله وان قاتله ذلك الصيد فزجره  
وعرض له صيدا اخر فزجره فقتله لا يحل اكله ان الارسال بطل بالرجوع  
وبدون الارسال لا يحل اكله ارسل كلبه علي صيد فزجره وبقى فيه من  
الحياة ما بقي في المذبوح بعد الذبح فاخذه المالك ولم يذكه حل اكله وكذا  
لوري صيدا فاصابه وجرحه وبقى فيه من الحياة ما بقي في المذبوح بعد  
الذبح فادركه المالك ولم يذبح حل اكله ولورواه اخر في هذه الحالة فاصابه السم  
الثاني لا يحرم لانه في حكم المذبوح فزجره بجوسي ثم اثار المسلم  
الساة اذا مرضت او نفرد ذيب بطنه وبقى فيها من الحياة ما بقي في المذبوحة  
بعد الذبح فان علي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله لا تعتبر هذه الحياة ولا  
تكون المرصية والذي يقتل الذيب بطنه يحل الذكاة فيه لو ذبحت لا تحل وعلي  
قول

قول ابي حنيفة رحمه الله يكون بحال الذكاة فيه لو ذبحت حل اكله وفي مسيلتي الصيد  
لا تعتبر هذه الحياة حتى لو اخذ المالك الصيد وفيه من الحياة ما بقي في المذبوح  
بعد الذبح ولم يذبح حل اكله وقيل علي قول ابي حنيفة رحمه الله في التي مرضت  
والذي يقتل الذيب بطنه وبقى فيها من الحياة ما بقي في المذبوح بعد الذبح اذا ذبح  
لا يحل اكلها كما هو قولهما والصحيح انها تוכל عنده لان في مسيلتي الصيد وجد  
مما هو ذكوة فلا تعتبر هذه الحياة وفي المرصية ونحوها لم يوجد فعل الذكوة فاعتبرت  
هذه الحياة عند ابي حنيفة رحمه الله **باب الذبح الاصل في**  
اعتبار الذكوة قوله تعالى الا ما ذكيتم وبحال الذكوة في الدور ذبحه اهليا كانا ووحشيا  
المعلق كله لقوله عليه السلام الذكوة ما بين اللبنة واللحمين والذكاة الكاملة توكي  
الاوراج الاربعة وهي الخلقوم والمري والعرقان اللذان بينهما الخلقوم والمري  
لان المتصور تشييل الدم والرطوبة الخمسة فذلك يحصل بما قلنا فان قطع  
ثلاثة من كل في قول ابي حنيفة رحمه الله ثلاث كان وفي قول ابي يوسف الاخر  
الا يحل حتى يقطع الخلقوم والمري واحد الودجين وعند محمد رحمه الله يستتر بقطع  
الاكثر من كل واحد من الاربعة وذكر اللخمي رحمه الله ان هذا قول ابي حنيفة رحمه  
الله ان هذا قول ابي حنيفة رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله يعتبر بقطع الخلقوم  
والمري دون العرقين الاخرين والمسيلة معروفة ثم السنة في الابل النحر وهو  
قطع العروق اسفل العنق عفا الصدر والسنة في الساة والبقر الذبح فان  
ذبح الابل او نحر الساة والبقر جاز ايضا لقوله عليه السلام ما انفك الدم واقرى اودا  
بكله وان ضرب بالسيف من قبل القنقان قطع العروق المشدوقة قبل الموت حل  
اكله ويكون تساو وان مات قبل ان يقطع العروق لا يוכל ويكسر سلاح الجلد بعد الذبح  
قبل ان يبرد ولا يحرم لان ذلك بعد تمام الذبح ولو ذبح ساة او ابلا او بقرة فتمزقت  
بعد الذبح او خرج منها دم مسفوح تוכל ولولم يترك ولم يخرج منها دم مسفوح لا تוכל  
لان بحال الذكاة هو الحي ولم توجد علامة الحياة عند الذبح ولولم يترك ولم يخرج  
منها دم مسفوح او تمزقت ولم يخرج منها دم مسفوح اكل لان الحركة وخروج الدم المسفوح  
علامة الحياة وان لم يعلم حيوته عند الذبح لا يוכל وان علم حيوته عند الذبح



ولم يتحرك ولم يخرج من دم مسفوح او تحركت ولم يخرج من دم مسفوح اكل لان الحركة وخروج  
الدم المسفوح علامة الحياة وان لم يعلم حيوة عند الذبح لا يؤكل وان علم حيوة  
عند الذبح ولم يتحرك ولم يخرج من الدم اصلا اكل ولو ذبح شاة مريضة ولم يتحرك  
منها الا فاهها قال محمد بن سلمة رحمه الله ان فتحت فاهها لا تؤكل وان صمت فاهها اكلت وان  
فتحت عينها لا تؤكل وان غمضت عينها اكل وان مدت رجلها لا تؤكل وان قبضت  
رجلها اكل وان نام شعرها لا تؤكل وان قام شعرها اكل وهذا كله اذا لم يعلم حيوة  
وقت الذبح فان علم حيواتها وقت الذبح اكل على كل حال شاة او بقرة خرج من جنين  
حي ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه حتى مات يؤكل لان يكون ذبح الام وهذا  
قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله لان عندهما الجنين يتذكي بذكاة الام شاة او  
بقرة اشرفت على الولادة قالوا ليكم ذبحا لان فيه تصنيف الولد وهذا قول ابي  
حنيفة رحمه الله لان عنده الجنين لا يتذكي بذكاة الام حتى او شاة تعسرت  
على الولادة فادخل رجل يده في موضع الولادة وذبح الولد خل كانه لوجود ذكاة  
الاختياري وان جرحه في غير موضع الذبح حل ايضا ان كان لا يتدرج في ذبحه  
لان الذبح عن الذكاة الاختياري فيحل بذكوة الاصططار وهو المخرج في اي موضع  
كان وان كان يقدر على ذبحه لا يجزى عنه ذكوة الاختياري بل يشق بطنه  
شاة واخرج الولد حيا وذبح الولد ثم ذبح الشاة قالوا ان كانت الشاة لا تعيش  
من ذلك لا يجزى لان الموت يكون بالاول وذلك ليس بذكوة وان كانت تعيش  
من ذلك هلت لان الذكوة هو العائي شاة مريضة او بقرة الذب بطنه وتبقى فيها  
من الحياة ما بقي في المذبح بعد الذبح على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله لا يعتبر  
تلك الحياة حتى لو ذكاه لا تاكل واختلف المتأخرون على قول ابي حنيفة رحمه الله  
حتى لو ذكاه تاكل وذكر شمس الامة السرخسي رحمه الله اذا علم انها كانت حية  
ذبحت حل اكل كانت الحياة فيها يتوهم بقاؤها ولا يتوهم وقال ابو يوسف رحمه الله  
ان كان يتوهم انها تعيش يوما او اكثر من يوم تاكل بالذكوة وروي عنه ان  
كان يتوهم بقا الحياة فيها اكثر من نصف يوم حل والا فلا لان ما دون ذلك  
اضطراب المذبح وروي عن محمد بن رجاء اذا نقر الذب بطن شاة واظهر ما فيها

لم ذبح

ثم ذبحت لا تاكل لانه لا يتوهم ان تعيش بما بقي فيها من الحياة والفتوى على ما ذكرنا  
لاي حنيفة رحمه الله اولى الحياة المسئلة او الكتابية في الذبح كالرجل وكذلك العصى  
الذي يعقل التسمية ويضبط لانه من اهل التسمية فيصح تسميته كما يصح اسلامه  
وان كان لا يعقل لا يجزى لانه لا يتحقق منه التسمية على الخلو وتؤكل ذبيحته  
الاخرى مسلما كان او كذا بيلا لانه اعد من الناسي وكذلك ذبيحة اليهودي  
والنصراني حلال وان كان الكتابي حربيا الا ان يسمع منه انه يسمي على المسيح  
فاذا سمع منه ذلك لا يجزى لانه اهل به لغير الله وقال بعض اصحاب الشافعي رحمه الله  
انها لا تاكل ولا تحمل ذبيحة المرتد وان ارتد الى دين اهل الكتاب وذبيحة المجوسي  
حرام وان نفوذ المجوسي او تنصير ياكل صيده وذبيحة لانه يقرب على ما اتفق عليه ولو نجس  
اليهودي او النصراني لا يجزى صيده ولا يؤكل ذبيحته والغلام اذا كان احدا ابويه  
نصرانيا او اخري مجوسيا وهو يعقل الذبح يؤكل صيده وذبيحته عندنا وقال الشافعي  
لا يؤكل لا اجتماع المحرم والمحل فلا يحمل كالمواشترك المسلم والمجوسي في الذبح فانه  
لا يؤكل ويكفي ذبيحة الصبي الا انه يجزى في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا يجزى وذكر المرحي رحمه الله انه لا خلاف بينهم في الحقيقة  
وانما اختلفوا لا يفسد صنفان صنف منهم بقرون ينبوع عيسى عليه السلام ويقرون  
الزبور وهم صنف من النصاري وانما اجاب ابو حنيفة رحمه الله بجزى ذبيحة الصبي  
اذا كان من هذا الصنف وصنف منهم ينكرون النبوة والكتب اصلا ويعبدون الشمس  
فهو كعبدة الاوثان لا يؤكل صيدهم ولا يجزى ذبيحتهم فانما اجاب ابو يوسف  
ومحمد رحمه الله بجرمة الصيد والذبح في حق هؤلاء رجل اراد ان يذبح عدوا من الذبائح  
لا يجزى تسمية واحدة على واحد مما بعدتها وان اضجع الرجل شاة ليدبح وسمي  
ثم التي تلك السكين واخذ غيرها فذبح بها حلت بخلاف الري اذا اخذ سهم  
رسمي ثم التي ذلك السهم واخذ سهم اخر فانه يستل وجود التسمية على السهم  
الثاني لان في الري السطر هو التسمية على فعل الري والثاني غير الاول وهاهنا  
السطر هو التسمية على الذبح دون السكين وذلك لا يختلف باختلاف  
السكين وانما يختلف باختلاف المذبح وكهذه الوثرك الشاة واخذ اخري



وذبح بتلك التسمية لا يحل ولو اضع شاة وهي ثم كالم ابن سنانا وشرب ماء واخذ سكيناً او  
 ما اشبه ذلك من عمل لا يكثر ثم ذبح بتلك التسمية على الذبح والعمل اليسير لا يفصل بين  
 التسمية والذبح ولو اطال الحمد لله او اطال العمل ثم ذبح لا يبيح لوقوع الفصل بين التسمية  
 والذبح ولهذا يتبدل المجلس بالعمل الكثير ولا يتبدل بالعمل اليسير ولو قال مكان  
 القسمة الحمد لله او سبحان الله او قال الله اكبر يريد به التسمية جازوا ان اراد التمجيد  
 دون التسمية لا يحل لان الشرط ذكر اسم الله تعالى على الذبح وذلك انما يتحقق بالقصد  
 ولو عطس وقال الحمد لله يريد به التحميد على العاطس فذبح لا يحل بخلاف الخطيب  
 اذا عطس على المنبر فقال الحمد لله فانه يجوز به الجمعة في احدي الروايتين عن  
 ابي حنيفة رحمه الله لان المأمور به في الجمعة ذكر الله تعالى مطلقاً وهاهنا  
 الشرط ذكر اسم الله تعالى على الذبح ولو قال بسم الله ولم يحصر النية او اراد  
 به التسمية على الذبح اكل اما اذا نوي التسمية على الذبح فظاهر وانما اذا لم يكن  
 له نية فذلك عند العامة وهو الصحيح وان لم يرد التسمية على الذبح وانما  
 اراد شيئاً اخر لا يحل لانه نوي غير ما امر به ويكفي ان يسمى مع اسم الله تعالى سواء  
 فيقول اللهم تقبل من فلان وما اشبه ذلك ولو قال بسم الله او اسم محمد عليه  
 السلام قال ابو القاسم الصغار رحمه الله لا يحل ولو قال بسم الله وصلى الله على  
 محمد وتلى ولو قال بسم الله واسم فلان قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله يكون  
 ميتة وهو الصحيح وقال محمد بن سنان رحمه الله لا يصير ميتة لا بفعل الوضوء  
 ميتة يصير الرجل كافراً قال رضي الله وما سوي ذلك من مسائل التسمية  
 قدمت في الاضاحي **كتاب الوديعة** **الحام**  
 مشتد على وصول منها ما يكون ايداعاً وما لا يكون رجل جاء بتوب الى رجل ووضع  
 بين يديه وقال هذا وديعة عندي وذهب صاحب التوب ثم غاب  
 الاخر بعده وترك التوب ثم ضاع التوب كان ضامناً لان هذا فيقول منه  
 للوديعة عرفاً وكذلك الوضع صاحب التوب توبه بين يديه ولم يقل شيئاً  
 والمسئلة تجاها كان ضامناً ايضاً لان هذا ايداع عرفاً ولو قال اكل السكك  
 اقبل الوديعة فوضع بين يديه وذهب فضاع التوب لا يضمن لانه صدق  
 بالرد

بالرد فلا يصير مودة عما بدون الضول رجل جاء الى خان بدابة وقال لصاحب الخان  
 اين اربطها فقال صاحب الخان هناك فربطها وذهب ثم جاء صاحب الدابة ولم يجد  
 الدابة فقال صاحب الخان ان صاحبك اخرج الدابة ليسيقا ولم يكن لصاحب الدابة  
 صاحب كان صاحب الخان ضامن لان قول صاحب الدابة اين اربطها الدابة استبعاد  
 عرفاً وكلام صاحب الخان هنا قبول للمودعة وكذلك رجل دخل الحمام وقال لصاحب  
 الحمام اين اضع الثياب وقال صاحب الحمام في ذلك الموضع فهو الاول سواء كان  
 صاحب الحمام جالساً لا جالساً فوضع صاحب التوب ثوبه برأي العين منه ولم يقل  
 باللسان شيئاً ودخل الحمام فان لم يكن للحمامي ثيابي يضمن صاحب الحمام لان وضع الثياب  
 برأي العين منه استعظاماً وان كان للحمامي ثيابي فان الثياب هاضة لا يضمن صاحب  
 الحمام شيئاً لان هذا استعظام من الثياب وان لم يقل لصاحب الحمام اين اضع الثياب  
 وان كان الثيابي غائباً ويضع الثياب برأي العين من صاحب الحمام كان استعظاماً  
 من صاحب الحمام فحينئذ يضمن صاحب الحمام بالتصديق رجل دخل الحمام فترجى ثيابه  
 بمحض من صاحب الحمام فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام ثيابه  
 قالوا ان كان ثيابه قاعداً لا يكون ضامناً لانه مستيقظ حكماً فلم يكن تاركاً للمحفظ وان  
 كان ثيابه مضطجماً او واضعاً جنبه على الارض كان ضامناً لانه تاركاً للمحفظ رجل  
 دخل الحمام ووضع ثيابه عند صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام ولبس ثيابه ولم يدركها  
 ثيابه او ثياب غيره ثم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست ثيابي وقال  
 الحمامي خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فظننت انها ثيابي كان ضامناً لانه  
 ترك المحفظ فقام قريه بلسان في مكان فقام واحد منهم وقرأ كتابه ثم قام الباقيون  
 معاً ففعلت الكتاب فمضوا جميعاً لان الاول لما ترك الكتاب عندهم فقد استغفروهم فاذا قاموا  
 وتركوا الكتاب فقد تركوا المحفظ الملتزم فمضوا جميعاً وان قام القوم واحداً بعد واحد  
 كان الضمان على اخرهم نعين للمحفظ فينعين للضمان سواء قام من الخانوت للصلوة  
 وفي الخانوت ودافع فضاحت الوديعة لم يضمن صاحب الخانوت لانه حافظ بحيرانه  
 فلم يكن مضطجماً ولا يكون هذا منه ايداعاً للمودعة بل هو حافظ بنفسه في خانوته  
 وخانوته محرر رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وقال خمسة منك هبة لك وخمسة

فلو كان ثيابه



ودبعة عندك فاستهلك القابض من خمسة وهلك الحصة الباقية ضمن القابض  
سبعة ونصف لأن الحصة الموهوبة مضمونة على القابض لا يهاهية فاستهلك الحصة  
التي استهلك نصف من الهبة ونصف من الأمانة فيضمن هذه الحصة والحصة  
الأخرى التي صاعت نصف من الهبة فيضمن نصفها فلهذا يضمن سبعة ونصف  
**فصل فيما يضمن المودع** إذا قال المودع وضعت الودبعة في مكان  
حصين فنسيت قال بعضهم كان ضامنا لأنه جهل الأمانة فيضمن كما لو مات مجهلا  
وهو كرجل عنده غنم قوم اختلط ولا يعرفها فانه يكون ضامنا وقال الفقيه  
أبو الليث رحمه الله إن قال وضعت الودبعة في داري فنسيت المكان لا يكون ضامنا  
ولو قال لا أدري وضعتها في داري أو في موضع آخر كان ضامنا وهكذا روي  
عن أبي يوسف رحمه الله ولو قال وضعت الودبعة بين يدي في مكان ثم نسيت  
فنسيتها أو قال سقط مني قال الفقيه أبو بكر الباقر رحمه الله يضمن وقد الفقيه  
أبو الليث رحمه الله إن قال سقط مني لا يضمن ولو قال بالعارضة بمنعك لم يكون  
ضامنا وإن قال سبوا من لا يضمن وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله قال بعض  
أصحابنا إذا قال ذهبت الودبعة ولا أدري كيف ذهبت كان القفل قوله  
مع يمينه ولا ضمان عليه وبه فخذ قال رضي الله عنه ونوعنا لا فرق بين قوله  
منعك لم وبين قوله سفار من لا يكون ضامنا على كل حال ولو قال لا أدري  
كيف ذهبت قال بعضهم يكون ضامنا بخلاف ما لو قال ذهبت ولا أدري  
كيف ذهبت وقال ثمس الأمانة للشرعسي الأصح أنه لا يضمن على كل حال سواء قال  
ذهبت ولا أدري كيف ذهبت أو قال لا أدري كيف ذهبت ولم يزد عليه رجل  
دفع إلى دلال ثوبا ليبيعه ثم قال الدال وقع الثوب من يدي وضاع ولا أدري  
كيف ضاع قال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا ضمان  
عليه ولو قال نسيت لا أدري في أي موضع حانوت وضعت يكون ضامنا  
كما روي عن رجل زبنيلا فيه آلات ثم ادعى أنه كان فيه قدوم وطلب  
منه فقال المودع ما كان فيه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله لا ضمان عليه ولا يمين  
حتى يدعي عليه أنه وقع أو ضيعه فحينئذ يحلف فإن حلف بركي وإن نكل فمن

رجل أودع كيسا فيه دراهم عند رجل ولم يري عليه ثم ادعى صاحب الودبعة الزيادة قالوا  
لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعي عليه التصنيع أو الخيانة أو نحو ذلك وعن نصر رحمه الله أنه  
كتب إلى ابن سجاد رحمه الله به مودع يقول ذهبت الودبعة ونسيت موضعها فأجاب  
وقال إن ذهبت في غير داره ضمن قيل فإن ذهبت في كرمه فمسرقت قال إن كان له باب  
فليس بتصنيع وكذا الدار إذا لم يكن لها باب رجل عنده ودبعة فقال لا أدري  
أضيعت أو لم أضيع قالوا يكون ضامنا ولو قال لا أدري أضاعت أم لم تضع لا يكون  
ضامنا ولو قال هلك الودبعة عندي ثم قال ردت عليك يكون ضامنا ولا  
يقل قوله في الرد لأنه يتناقض رجل دفع هوهرًا إلى رجل ليبيع فقال القابض  
أنا أربها تاجرًا لا أعرف قيمته فضايع الجوهر فبطل أن يرد به قال الشيخ الإمام أبو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله إن ضاعت أو سقطت بحركة يكون ضامنا وإن سرقت منه  
أو بزيادة أصابته من غيره لا يضمن رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل ودبعة  
ويقول أودعت عنده كذا فقال المودع لا أدري أيكما استودعته فانه لكل واحد  
منهما انهما أودعه عنده فإن ادعى أن يحلف اعطى الودبعة لهما ويضمن لهما مثل  
لأنه تلف الودبعة بالتهجيل بخلاف ما لو قال ذهبت الودبعة ولا أدري كيف  
ذهبت فانه لا يضمن لأذهاب الودبعة ليس بمنعك وجهله غايه إليه إذا مات  
المودع واختلف صاحب الودبعة مع الورثة فقال صاحب الودبعة مات مجهلا للورثة  
فطارت الودبعة دنيا في تركته وقال الورثة كانت الودبعة قائمة بعد ما مات  
قال ابن سجاد رحمه الله على قياس قوله أصح ما يرد عليه أنه يجب أن يكون القول قول  
الطالب ويجب الضمان في مال الميت وعلى قياس قوله أبي يوسف رحمه الله  
يجب أن يكون القول قول الورثة مع اليمين لأن الوارث قائم مقام المورث  
إذا انتفى ليس الودبعة في صندوق المودع واختلفت الودبعة بدلهم  
لا يضمن المودع ويكون المخلط مستركا بينهما بقدر مسلكهما فإن هلك بعضها  
بعد ذلك هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقي بينهما على ما كان وإن فعل  
ذلك أخاه من هون عيال المودع لا يضمن المودع حرا كان المالك أو عبدا  
صغيرا أو كبيرًا ويضمن الذي خلط يستوي فيه الصغير والكبير الودبعة



اذا كانت دراهم او دنانير او شي مما يكال او يوزن فانفق المودع طائفة منها ضمن ما انفق  
 ولا يضمن الثاني فان جاء المودع بمثل ما انفق فخلطه بالباقي كان ضامنا للكل لان ما خله  
 به ماله فصار خالطا ماله بالوديعة ولو اخذ المودع بعض الوديعة لينفق في حاجة  
 ثم بداله ان لا ينفق فرده الي موضع ثم صاحب الوديعة لا يضمن المودع اذا قال  
 بعثت بالوديعة اليك مع رسولي وسعي بعض من في عياله فهو كقولك رددتها  
 عليك يكون القول قوله مع اليمين وان قال بعثتها اليك مع اجنبي كان ضامنا  
 الا ان يقر ضامنا صاحب الوديعة الخفا وصلى اليه ولو قال المودع بعثت فيها اليك  
 مع هذا الاجنبي واستودعها اليه ثم ردها علي فصاعت عندي لا يصدق  
 ويصير ضامنا الا ان يقيم البينة علي ذلك فيبرأ عن الضمان اذا طلب صاحب الوديعة  
 وديعته فجدد وقال لم تؤدعني يكون ضامنا وان جدد ها لاني وجبه المودع من غير  
 ان يطلبه بالرد بان قال ما خال وديعته عندي فجدد قال ضمن الائمة السريحي  
 رحمه الله فيه خلاف بين ابي يوسف وزفر رحمه الله علي قول زفر يكون ضامنا  
 وعلي قول ابي يوسف لا يكون ضامنا وذكر الناطق رحمه الله اذا جدد المودع  
 الوديعة بمضرة ضامنا يكون ذلك فسخا للوديعة حتى لو نقل المودع الي موضع  
 الذي كان فيه حاله الجود يضمن وان لم ينقل عن ذلك المكان بعد الجود فذلك  
 لا يضمن صاحب الوديعة اذا طالب المودع بالرد فجدد فاقام صاحب الوديعة  
 البينة انه استودعها كذا ثم اقام المودع البينة الخفا فصاعت عنده لا تقبل بئنه  
 ويكون ضامنا وكذا لو اقام المودع البينة قبلت وكذا لو اقام البينة انه ردها  
 قبل الجود وقال انما غلطت في الجود او نسيت او ظننت اني رددتها  
 رفعت الي وان صادق في قولي هذا قبلت ببئنه في قول ابي حنيفة وابي  
 يوسف رحمه الله ولو طالب المودع برد الوديعة فقال لم تؤدعني سني  
 ثم قال بل او هعني ولكنك هلكت ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا وان قال  
 المودع اولا قد اعطيتها ثم قال بعد ايام لم اعطها ولكنك ضاعت لا يقبل قول  
 ويكون ضامنا وقال عيسى بن ابيان رحمه الله لا يضمن والصحيح ما ذكر في الكتاب  
 ولو قال بعد موت المودع رددتها علي الوصي كان القول قوله مع اليماني

اذا جدد المودع او ضاع ثم اعترف  
 له ببال بالرد على المالك فله التوبة

ولا يضمن ولو قال الرجل لعيني استودع عتيق الفاضلعت وقال الطالب كذبت بل عصبتيها  
 مني كان القول قوله المستودع ولا ضمان عليه ولو قال المستودع اخذت فقامت بئنه  
 وقال صاحب المال بل عصبتي كان ضامنا ولو قال رب المال اقترضت فقامت بئنه  
 المستودع بل وضعت عندي وديعة او قال اخذت فقامت بئنه وديعة وقد ضاعت  
 قبل قوله ولا ضمان علي رجل او دعه رجل الف درهم وله عليا المستودع بل وضعت عندي  
 وديعة او قال اخذت منك وديعة وقد ضاعت قبل قوله ولا ضمان علي رجل او دعه  
 رجل الف درهم وله عليا المستودع الف درهم دين ثم اختلفا بعد ايام فقال الطالب اخذت  
 الوديعة والديني عليك وقال المستودع اعطيت القرض وضاعت الوديعة كان القول  
 قول المستودع ولا يضمن عليه لانه هو الدافع رجل اقام البينة علي مودع ان صاحب الوديعة  
 وكله بقبض الوديعة منه ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام البينة ان صاحب الوديعة  
 امرجه من الوكالة قبلت ببئنه وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكيل عبده قبلت ببئنه  
 رجل استقرض من رجل عشرين درهما فاعطاه المقرض مائة درهم فقال خذ من عشرين  
 قرضا والباقي عندي وديعة ففعل ثم اعاد العشرين التي اخذها منه المائة ثم دفع  
 اليه رب المال اربعين درهما فقال اخلطها بملك الدرامم ففعل ثم ضاعت الدرامم  
 كلها فانه لا يضمن الاربعين ويضمن بقينها اما البينة فلان العشرين قرصا والقرص  
 مصروف علي المستقرض فاذا خلط العشرين التي هي ملكه بالوديعة فصارت مستهلكا  
 للوديعة ولا ضمان عليه في الاربعين لان خلط الاربعين باذن مالكه ولو استقرض رجل  
 خمسة درهما فاعطاه ستين خلطها فخذ منها العشرة ليردها علي صاحبها ففعلت  
 في الطريق كان عليه خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرص والباقي وديعة  
 وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة اسداس سدس ولو دفع اليه رجل عشرة دراهم وقال  
 ثلاثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سليما الي فلان ففعلت الدرامم  
 في الطريق يضمن الثلاثة لانها هبة فاسدقة ولو كان مكان الهبة وصية من الميت  
 لم يضمن لان وصية المساع جارية ولا يضمن السبعة في الوصية والهبة جميعا لانها  
 امانة في يده اذا دفع المودع الوديعة الي من ليس في عياله او وضعها في ايدي غيره  
 ماله او كاف الوديعة دابة فركبها او حمل عليها او كانت الوديعة عبدا فاستخدمه



او ثوبا فلبسه او شيئا يفتش فافتش ثم اعادها عيابه وردها الي الحالة الاولى بري  
 عن الضمان عند تناول اخرجهما عن يده عند الضرورة بان يقع الحريق في داره مخافا على  
 الحرق او كانت الوديعة معه في سفينة فحتمه الغرق او خرج اللصوص وخافوا عليه او ما  
 اشبه ذلك فدفعه الى غيره لا يكون ضامنا للمودع ان يسيافر بمال الوديعة عند ما  
 اذا لم يكن لها حمل وموته وقال السافعي ليس له ذلك فان نفاه ان يسيافر بمال الوديعة  
 وسافر بها ففعلت كان ضامنا عند الكل واجمعوا عيالا ان الاب والوصي ان يسيافر  
 بمال اليتيم ولا يصير ضامنا والوكيل بالبيع اذا سافر بمال بيعه ان قبيد الركبان  
 يمكن بان قال بيعه بالكوفة فاحرقها من الكوفة يصير ضامنا وان اطلق الركبان  
 وسافر به ان كان سياه حمل وموته يكون ضامنا وان لم يكن لها حمل وموته  
 لا يصير ضامنا عند ما اذا لم يكن له يد من السفر وان كان له يد من السفر كان  
 ضامنا عند ابني حنيفة رحمه الله ان طال الخروج ام قصر وقال محمد يكون ضامنا  
 طال الخروج ام قصر وقال ابو يوسف رحمه الله ان طال الخروج يكون ضامنا وان قصر  
 لا يكون ضامنا هذا اذا كان الطريق اسفان كان مخوفا وله يد من السفر يكون  
 ضامنا عند الكل وكذلك الاب والوصي وان لم يكن له يد من السفر اذا سافر باهله  
 لا يضمن وان سافر بنفسه يكون ضامنا للمودع ان يدفع الوديعة الي من كان  
 في عياله اذا لم يكن المدفوع اليه متما فان كان المدفوع اليه زوجة او ولد او والد  
 اذا لم يكن متما يخاف منه عيالا الوديعة له ان يدفعه وله ان يدفعه  
 الي اجير الحاضر وهو الذي استأجره مشاهرة او صانعة يسكن معه وتفسير  
 من في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكنا معه كان في نفقته او لم يكن فان الامت  
 اذا كان ساكنا والدته ولم يكن في نفقته ما يخرجها من المنزل وترك المنزل  
 عيالا بن فصاعت الوديعة التي كانت في المنزل لا يضمنان ومن تجر على  
 نفقته لا يكون في عياله اذا لم يكن ساكنا معه وكذا الوديعة المدة الوديعة الي  
 زوجها لا ضمان عليها وكذا المودع اذا دفع الوديعة الي من يعدل المودع لا يضمن  
 ولو دفع المودع الوديعة الي عياله المودع ذكر القدر في والفقير ابو الليث  
 وممنس الامية السرخسي انه يكون ضامنا وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل



رحمه الله في شرح المجامع الكبير لا يضمن لان الوديعة في عياله المالك يكون ردا على المالك من وجه الضمان  
 لم يكن واجبا فلا يجب بالشك بخلاف الغاصب اذا ارد الموصوب الي من في عياله المالك فانه  
 يجر فان تم الضمان كان واجبا والرد على من كان في عياله المالك ردا على المالك من وجه  
 فلا يبرأ بالشك وان دفع المودع الوديعة الي اجنبي فصلت عند الثاني ضمن الاول  
 دون الثاني في قوله ابني حنيفة رحمه الله وقال صاحباه للمالك ان يضمن ايها الشا فان  
 ضمن الثاني وجع الثاني عيالا الاول وان ضمن الاول لا يرجع عيالا الثاني وهو مودع الثاني  
 بواحدة استأجره اشيا اذا ملكها انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعده منه  
 الرهن لا يملك الرهن بغير اذن الراهن فان فعل ففصلك عند الثاني كان للراهن ان  
 يضمن ايها الشا قيمة الرهن فان ضمن الاول لا يرجع عيالا وان ضمن الثاني يرجع  
 عيالا الاول ومنه المودع لا يملك الا بداع عند الاجنبي ومنه الوكيل بالبيع لا يملك  
 ان يركل غيره اذا لم يقبل له المالك اعمل فيه براك فان وكل غيره فباع الثاني ان باع  
 بمضيق الاول واجاز الاول بيعه جازوا فلا ولو قال له الموكل اعمل فيه براك فوكل  
 غيره جاز وليس للوكيل الثاني ان يركل غيره وان قال له الوكيل اعمل فيه براك ومنه اذا استأجر  
 دابة ليركبها بنفسه لا يبرأ جرحه غيره للمركوب ولا للمحال وكذا لك مستأجر الثوب ليلبس  
 لا يبرأ جرحه غيره ومنه اذا استأجر دابة للمركوب لا يبرأ جرحه غيره ومستأجر الثوب لللبس  
 لا يبرأ ومنه رجل اخذ ارضا وبذر في زمرا ولم يقبل صاحب الارض اعمل فيه براك لا يرجع  
 الي غيره من اربعة فان كان البذر من قبل اخذ كان له ان يدفع الي غيره من اربعة  
 عيالا كل حال ومنه المضارب لا يدفع الي غيره مضاربة فان قال له اعمل فيه براك  
 كان له ان يضارب وله ان يشارك شركة عثان ولا يملك المفاوضة وله  
 ان يبضع والمستبضع لا يملك الا بضع وان ابضع وهلك فلرب المالك  
 ان يضمن ايها الشا وان سلم وهلك الربح كان الكل لرب المالك المستبضع لا يملك  
 الا بداع والاب والوصي والقاضي يملكون الا بداع عبد او دجلا وعاب لم يكن له ولاه  
 ان يستر الوديعة سوا كان العبد ما دوننا او محجورا عليه دين او لم يكن رجل  
 او دجلا عند احد شر بكي المفاوضة ووديعة ثم مات المودع من غير بيان كان  
 الضمان عليهما فان قال الشريك الحي صاعت في يد شريك في حياته لم يكن



مصدق رجل وضع عند رجل ودية وصنع المودع في حانوته وذهب الى المحلة وترك  
باب الحانوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الصبي ممن يضبط  
الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يضبط ضمن وقال القاضي الامام علي  
السعدي رحمه الله لا يضمن علي كل حال لانه ترك المودع بعية في حوزة فلم يضمن رجل دفع  
الي اخر مر اقول اسق به ارضي ولا تسق به ارضي غيري فسقي الرجل ارض الامر ثم سقي  
ارض غيره فلما فزع من السقي سرق المرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
لا يضمن الرجل لان الثاني اجيرا ومعين فكيف ما كان فالمرء غير مستأجر لا يستعار  
بل مودع بعية عنده فلما سقي به ارض غيره صار مخالفا فان ترك الاستعمال  
ثم ادت ودية كما كانت وحكم المودع بعية والرمي ان يخرج عن الصمان اذا عاد الى الوقت  
بمخلاف الاجارة والاعارة كان فيه لا يخرج عن الصمان بترك الاستعمال المودع  
غاب عن بيته فقال له رجل اجنبي ان لي في بيتك شيئا فادفع الي المفتاح فخره  
فسلم اليه المفتاح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد المودع بعية في موضع قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل رحمه الله لا يضمن المودع لان يدفع المفتاح اليه لم يصرفه عليه  
في يد الاجنبي رجل جهرا بتهمة بما يجزم مثلكم قال كنت اعرضنا الامتعة قال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يصدق في الاعارة الا ان يشهد  
عند التخصيص بالاعارة وقال القاضي الامام علي السعدي يصدق في ذلك  
لانه لو قال يقر بالتسليم يكون القول قوله قال رحمه الله عنه وعندي ان كان  
الاب من كرام الناس واشرا فهم لا يقبل قوله في الاعارة وان كان من اوساط  
الناس كان القول قوله رجل جاء الي رجل برسالة من رجل اخر ان يدفع  
الي هذا خمسمائة درهم فقال لا ادفع اليك حتى القم فيها ثم قال  
للمرسل بعد ذلك لقيته فامرني بدفع اليك ثم اى الي ان يدفع قال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان لا يدفع الا ان يكون المال  
دنيا عليه للامر فيلزمه الدفع في الدين ولا يصدق في النهي بعد الاقرار  
بالامر وهذا يرجع الى صحة التصديق في الدين وفساده في المودع بعية  
رجل اجلس عنده في حانوته ودية الحانوت وداع فسرق ثم وجد

بعض

بعض في يد العبد وقد اتلف البعض فباع المولى العبد فان كان لصاحب المودع بعية بينة  
على ان العلل سرق المودع بعية واتلف فباع المودع بعية بالخيار ان شاء اجاز البيع واخذ  
الثمن وان شئت نقص البيع ثم يبيعه في دينه لانه ظهر ان المولى باع عبدا مديونا  
فان لم يكن له بينة فله ان يحلف بولاه على العلم فان حلف لا يثبت الدين وان نكل فهو  
على وجهين ان اقر المشتري بذلك كان هذا وما يثبت الدين بالبينة سواء وان  
انكر المشتري ليس لصاحب المودع بعية ان ينقص البيع لكن يأخذ الثمن من المولى  
لان الدين ظهر في حق المولى دون المشتري رجل اودع عند انسان حنما فيه  
درهم فانفق المودع منه ثلثا بدية درهم ورد على صاحب المودع بعية ما بقي درهم  
ثم حلف انه لم ينقص من المودع بعية شيئا قالوا لا يكون حانوتا بيمينه لان ما انفق  
صار دينا عليه بالانفاق فلا يكون حائبا للمودع بعية رجل استعار من رجل  
ذهبا فلقد به صبيا فسرق قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله ان كان  
الصبي ممن لا يضبط يحفظ نفسه وحفظا عليه وترك المستعير بغير حافظ كان  
المستعير ضامنا قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله ذكر ابن سماعه عن محمد بن النوار رجل  
استعار من رجل دابة فحضرت الصلاة فدفعها الي غيره ليمسك فضاعت قال  
ان كان المتروط في اضل العارية وكوب نفسه يضمن لانه لو اعاره غيره لا يضمن فكل  
من له ان يعير كان له ان يودع ومن كان له ان يعير لم يكن له ان يودع وذكر شمس  
الامية السرخسي رحمه الله ان المستعير لا يملك الايداع مطلقا ولو فعل كان ضامنا  
رجل غاب فحلت امراته الي القاضي وحضرت والده زوجها ودعت ان للغايب بدية  
في يديه وطلبت النفقة من ذلك بالمال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله ان كان في يد والده الزوج درهم او ما يصلح النفقة للزوجات من طعام  
او كسوة والاب مقربا من ذلك في يده كان للمرأة ان تطالبه وللقاضي ان  
يأمر بدفع ذلك اليه وليس للاب ان يدفع ذلك اليه بغير امر القاضي  
فان دفع بغير امره كان ضامنا وان انكر الاب كون ذلك القول قوله ولا يمين  
لها عليه لانها يزعم ان تثبت ما لا لزوم عنده والمخالف يستبوك عليه عن  
زوجها وانما يستخلف من كان خصما وان لم يكن المودع بعية مما يصلح لنفقة



الودعة في مكان حصين فبني موضعاً اختل فيه الشايخ قال والصحيح انه لو قال وضعت  
في داري لا يضمن وان قال لا ادري وضعت في داري او في مكان اخر كان ضامناً امراً  
او عند صبية من بيات سنة فاشتعلت المرأة بشي فوقعت الصبية في الماء لا ضمان  
عليها ولو كانت الصبية عنصاً عند غاصب والمسيلة بها لها **فصل فيما بعد**  
**تضييعاً** الودعة اذا كان شي من الصوف والمودع غائب فحيف عليها الفساد فانت  
رفع الي القاضي حتى يبيعه جازو وينبغي ان يدفع فان لم يدفع حتى تستد لاضمان عليه  
ولو كانت الودعة حنطة فافسدتها القارة وقد اطلع على ثقب معروف فان احضر  
صاحب الحنطة ان هاهنا ثقب القارة لا يضمن وان لم يجد بعد ما اطلع على ذلك  
ولم يبيده كان ضامناً ولو كانت الودعة دابة فاصابها شي فامر المودع رجل فيعالجها  
فعالجها فعطبت من ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن ايها ساقان ضمن المستودع  
لا يرجع المستودع على الذي عالجها بامرهم فان ضمن الذي عالجها ان كان المامور علم  
بالعالمية وقت الاضرار الدابة لغير الذي في يديه وعلم ان صاحبه لم يامر المودع بذلك  
لا يرجع وان لم يعلم ايضا لغيره او ظن الخافه كان له ان يرجع على المودع لان كانت في يد  
المودع والبيد دليل الملك من حيث الظاهر رجل اودع عند القاضي ثياباً فوضعه القاضي  
في حافنة وكان السلطان ياخذ الناس بال في كل شهر جعلاً وظيفته عليهم فاخذ  
السلطان ثياب الودعة من جهة الوظيفة ورهنه عند غيره فسرقت قالوا ان كان  
الناس لا يقدر على ربيع السلطان من رهنه لا يضمن لانهم امنوا ويضمن المالكين لانه  
مودع الغاصب فيمنع صاحب الثوب ان يساير ضمن السلطان وان ساهى المالكين وكذا  
الرجل الذي يقال له بالفارسية بامي كما اذا اخذ سيارهنا وهو طامع كان ضامناً  
وكذا الواخذ بالحنانة درايم وهو طامع كان ضامناً وكذا الصراف اذا اخذ طامعاً يكون  
ضامناً ويصير مردوداً في يد مال انسان فقال السلطان الجاير  
ان لم تدفع الي هذا المال حسبك شئراً او ضرتك ضرباً لا يجوز له ان يدفع  
المال اليه فان دفع كان ضامناً وان قال له ان لم تدفع الي المال اقطع يدك او ضربك  
خمسين صوطاً فدفع اليه لا يكون ضامناً لان دفع مال الغير الي الجاير  
لا يجوز الا ان يجاز قتل عضو والصرب المتوالي يخاف منه التلف وسيلانه

الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان الغائب دين على رجل والعزم مقدراً بالمال والنكاح بالدين  
متمثلة الودعة ثلاثة اودعوا رجلاً ما لا وقالوا لا يدفع الي رجل منا حتى يجتمع فذم نصيب  
احد ما اليه كان ضامناً في قول ابي حنيفة رحمه الله لانه لا يتعين نصيبه الا بالقبض والود  
لا يملك القسمة رجلاً ان اودعوا رجلاً ثوباً وقالوا لا تدفع الا اليها جميعاً فدفع الي  
احد مما كان ضامناً فان اراد المودع ان يخرج نفسه عن الضمان قالوا الحمد  
له في ذلك ان يقول الحاضر الذي يطالبه بعد ما دفع الي الاول احضره فله حتى  
ادفعه اليه او لا يقربا لدفع الي الاول مودع مات فقال ورثته قدر الودعة  
في حيوت وجب الضمان في تركته ولا يقبل هذا من الورثة لانه مات بمجهلاً  
فاذا قامت الورثة البينة على اقرار الميت انه قال في حياته ردود الودعة  
قبلت بيمينهم لان الثالث بالبينة كالثابت عياناً ولو قال المودع لربي الودعة  
ردود بعض الودعة ومات كان القول قول صاحب الودعة في مقدار  
ما اخذ مع يمينه لان الودعة ضارت من حيث الظاهر فيكون القول قول صاحب  
الودعة في مقدار ما اخذ مع يمينه من رجل تناول مال انسان بغير اذنه في حياته  
ثم رد المال على ورثته بعد موته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
ببر الظالم عن الدين ويبقى حق الميت في مقلته اياه ولا يرجي له الخروج عن الابالتوبة  
والاستغفار والميت والدعاه رجل عنده ودية لانيان وله امرتان لكل  
واحدة من ابني من غيره فينفق عليهما ويسكنان معه ففهم في عياله قوم وفعلوا  
الي رجل دراهم ليدفع الخراج عنهم فاخذها وشدها في منديل ووضع  
في كفه فدخل المسجد فذهبت معه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت واصحاب المال  
لا يصدقونه قالوا لا يكون ضامناً ولو قال ذهبت الودعة ولا ادري  
كيف ذهبت وثمة القول قوله مع اليمين ولا ضمان عليه مودع قال وضعت الودعة  
بين يدي ثم قتت فنسيتها فصنعت كان ضامناً ولو قال وضعت بين يدي  
في داري قالوا ان كان مالا لا يفيظ في عرصه الدار وعرصه الدار لا تعد هراً له  
كالجوهرة والذهب يكون ضامناً ولو قال دفنت في داري او كرمي ونسيت موضعاً  
لا يضمن اذا كان الكرم والدار باب لان ذلك لا يعد تضييعاً وفيما اذا وضعت



اجناس هذا في كتاب الاكراه المودع اذا قال د فعت الود بعة الي ابني وانكر الابن لم يملك  
الابن فورث الاب مال الابن كان ضمان الود بعة في تركه الابن اذا غاب المودع فطلبت  
امراة الغائب النفقة من الود بعة فمجد الود بعة ثم اقر لها وقال قد ضاعت كان ضامنا  
وكذلك وصي الانيام او المجتمع اوليا الانيام والمجيران وقالوا للوصي انفق ما عندك  
عليهم ولا اطفال من مالهم فمجد وقال ما لهم في يدي ثم اقر بي وقال قد ضاع بعد  
الطلب كان ضامنا ولو مجد المودع الود بعة ثم اقام البينة على هلاكها قبل الجود ان قال  
ليس لك عندني ودية قبلك بينته ويبرأ من الضمان ولو قال نسيت في الجود او قال  
غلطت ثم اقام البينة انه دفعها الي صاحبها قبل الجود يري ولو قال كنت في السفينة  
ففرقت فناولت الود بعة امساخا لا يصدق الا ببينة رجل دفع الي رجل الف درهم  
وقال له ادفع الي فلان بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الي رجل ليدفعها  
الي فلان بالري فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وصي المبت ولو كان  
الدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمانا عليه  
اذا سرقت الود بعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غاي عن الدار  
قال محمد بن سلمة رحمه الله كان ضامنا قبل لو ان صاحب الدار دخل كرمه او بيتانه  
وهو متلازق بالدار قال ان لم يكن في الدار اخر وكان في موضع يسمع الحسار  
ان يكون ضامنا لان هذا تضبيب وقال ابو نصر رحمه الله اذا لم يكن اغلاق الباب  
فسرقت منه الود بعة لا يضمن بغيره اذا كان في الدار حافظ رجل دفع  
الود بعة فلم يمنع المودع قال ابو القاسم رحمه الله ان امكنه دفعه فلم يدفع  
ضمن وان لم يتدبر على دفعه بان كان في زكاة او ضرر لا يضمن المودع  
اذا ربط السلسلة على باب خزانة في خان محمل ولم يقفله فخرج فسرقت  
الود بعة قالوا ان عده هذا اغنا لا واهي لا كان ضامنا ولا فلا رجل احبه  
ببيتان داره من رجل دفع الود بعة الي الذي استنجر البيت قال الفقيه  
ابو بكر ان كان لكل واحد مفتاح ومغلق على حدة ضمن كما لو دفع الي اجنبي  
سكن خارج الدار وان لم يكن كذلك وكل واحد منهما يدخل على صاحبه بغير استئذان  
لا يكون ضامنا لانه يكون بمنزلة من في عياله امرأه عندها ودية لا ضمان

فحضرت

فحضرت الوفاة قد فعت الود بعة الي جار لها فسلكت الود بعة عند الجار قال الشيخ الامام  
ابو بكر البجلي رحمه الله ان لم يكن بحضر يقا عند الوفاة اخذ من يكون في عياله لا يضمن  
كما لو دفع الحريق في دار المودع كان له ان يدفع الود بعة الي الاجنبي المودع اذا  
بعت الود بعة الي صاحبه على يد ابنه الكبير الذي ليس في عياله فسلكت يكون ضامنا  
وان لم يكن الا بن كبير الا انه لا يكون في عياله الا ب فسلكت الود بعة لا يضمن  
الا ب لان الابن الصغير وان لم يكن في عياله الا ب فتدبر الا ب يكون الي والده  
فلا يضمن بالدفعة اليه كما لو بعت الود بعة الي صاحبه على يد عبده الذي  
اخذ من غيره فانه لا يضمن وان كان العبد في عياله المستاجر ليسكن معه  
**فصل في هلاك الود بعة** بعد الطلب من صاحبها الود بعة  
اذا طلب الود بعة وقد هاجرت النفس فقال المودع لا اصل اليه الساعة فاعفى  
على ملك الناحية فقال المودع اعف عن الود بعة ايضا قال الشيخ الامام ابو بكر  
البجلي رحمه الله ان كانت الود بعة تبعد من المودع لا يقدر على دفعه لذلك  
اول ضيق الوقت فلا ضمان عليه فيكون له القول قوله رجل له على رجل دين قال  
رب الدين رجلا الي مد يد لي قبض دينه فقال المديون دفعت الي الرسول  
وصدقه الرسول وقال دفعت المال الي المرسل وصاحب الدين ينكر وصول  
المال اليه قال ابو القاسم القول قول الرسول مع يمينه رجل اودع عند انسان  
ودية وقال له في السر من اخبرك بعلامته كذا وكذا فدفع اليها الود بعة وجاء رجل  
وبين تلك العلامة فلم يصدق المودع حتى هلك الود بعة قال ابو القاسم  
لا ضمان عليه رجل اودع ودية وقال للمودع لا تضع وديعتي في خانوتك  
فانه يخوف فوضع في الخانوت فسرقت الود بعة في الليل قال الفقيه ابو جعفر  
ان لم يكن منزله اخر من الخانوت وليس له مكان اخر اخر من الخانوت فلا ضمان  
عليه وان كان غير ذلك يكون ضامنا رجل دفع الي رجل بضاعة وقال  
للمستبضع ضع في هذا العدل واسار الي العدل فوضع في الخفية  
وضاع كان ضامنا وان قال ضع في الجوالق من غير اسارة فوضع في الخفية  
لا يضمن امرأه اودعت كتاب وصيها عند رجل بحضره زوجها وامرأته



ان يسلم الكتاب الى زوجها بعد وفاتها وارادت استرداده كتاب الوصية قال الفقيه  
ابوبكر البلخي رحمه الله ان كان في الكتاب اقرار بشئ للمزوج بماله او ثقبض مهرها  
من الزوج فلم يردع ان لا يدفع الكتاب اليها وان كانت المرأة تسترد ماله لنفسها  
بان كان القرض من ماله للمرأة لما في رد الكتاب من هبات حق الزوج وفيه عانة  
على الظلم قال الا ترى ان الوديعه لو كان سيفا فارادت المرأة ان تأخذ من المودع  
لتضرب به رجلا ظلم فانه لا يدفع اليها لما قلنا ولو كان رجلا وضع كتابا به يد شوسه  
وامره ان يسلم الصك الى غريمه ان دفع اليه الدراهم قبل ثلاثة اشهر فلم يدفع المدعي  
اليه دراهم الا بعد سنة فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك قالوا ان علم المتوسط  
ان الغريم اوفى حق الطالب قبل مضي المدة او نجد هافانه يدفع الصك الى المكتوب  
دون الطالب ثلاثة اود عوار حلالا لا وقالوا لا تدفع المال الى احدنا حتى يجمع  
فدفع وصيب احداهم قال محمد رحمه الله في القياس يكون ضامنا وبه قال ابو حنيفة  
رحمه الله وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابي يوسف رحمه الله امرأة قالت  
لاكارها لا تظلم اموالي في منزلك فوضع الاكار في منزله فنجى الاكار حفاية وهرب  
فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه ابوبكر البلخي رحمه الله ان كان منزله  
قريبا من موضع العذر فلا ضمان على الاكار لان حفظ الكدس وتحصينه يكون على  
الاکار فاذا اطرده في موضع الكدس قريبا من البئر راحته مونة لا يضمن رجل  
فاصر رجلا وادعي عليه الف درهم فانكر المدعي عليه ثم ان المدعي عليه اخرج الف  
ومضعه في انسان حتى ياتي المدعي بالبينة فلم يأت بالبينة فاسترد المدعي  
عليه الدراهم وادعي الامين ان يرد عليه ثم اعير على ذلك الناحية واعير على الف  
قال الفقيه ابوبكر رحمه الله ان وضع المدعي والماء على الف عنده لا يضمن  
الا بعين المال لانه ليس له ان يدفع الى احد منها وان كان صاحب المال هو الذي  
وضع ضمن المودع لانه صار فاصبا بالمنع عنه عبدا جاء بوقر من الحنطة الى  
بيت رجل وصاحب البيت غائب وسلم الوقرا الى امراته وقال هذا المولاي  
بعثته الى زوجك وديعة وغاب العبد فلما اخبرت المرأة زوجها بذلك كاتما  
على القبول وارسل الى مولاي العبد ان ابعت من يجعل هذا الوقرا في الاقل  
فاجاب

فاجاب مولاي العبد وقال انه يكون عندك اياما ثم احمله فلا تدفع الي عندك ذلك ثم طلب المولي  
واراد ان يأخذ فقال لا ادفعه الا الى العبد الذي حملته الي بيتي ثم سرق الوقرا لوان كان  
صاحب البيت صدق العبد فيما قال العبد انه لو لا يبعثه اليك وديعة يضمن بالمشح  
عن المولي وان لم يصدق او قال لا ادري المولاي العبد او لم يعصب به يد العبد او لم  
اقرض الوديعه من الذي يديه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يخرج الف من الوديعه حتى يصير  
في يد المستودع حتى لو هلك قبل ان تصل يده اليه لا يضمن وكذا في كل ما كان اصله امانة  
وكذا الوقا المودع لصاحبه اذن لي ان استتري بالوديعه شيئا وبيع لانه موثق جعل دراهم  
الوديعه في يديه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يخرج الف من الوديعه حتى يصير في يد المستودع  
حتى لو هلك قبل ان تصل يده اليه لا يضمن وكذا في كل ما كان اصله امانة وكذا الوقا  
المودع لصاحبه اذن لي ان استتري بالوديعه شيئا وبيع لانه موثق جعل دراهم الوديعه  
في يديه وحضر مجلس شق فصاعت الدراهم بعدما سكن بسرقة او سلفه او غيره  
قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الوديعه في موضع يحفظه مال نفسه وهو حبيب وقال  
بعضهم هذا اذا لم ينزل عقله اما اذا زال عقله بحيث لا يمكن حفظ ماله يصير ضامنا  
لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيقا او يودعها غيره رجل حمل ثياب الوديعه  
على دابة ونزل عن دابته في الطريق فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرق  
الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرق الثياب قال ابو القاسم رحمه الله ان اراد به الترفق  
يكون ضامنا وان نام عليها لا جمل الحفظ لا يضمن ولو كان مكان الثياب كيسا  
فيه دراهم لا يضمن لانه لا يضع الكيس تحت جنبه الا لحفظ مودع قال له ربه الوديعه  
اذا جاء اخي فرد عليه الوديعه فلما طلب اخوه منه قال له المودع عد الي بعد ساعة  
لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك لا يصدق لانه من اقضى ويكون  
ضامنا قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا طلب المودع وديعة  
فقال اطلبه غدا فاعيد الطالب في الغد فقال قد ضاعت روي عن اصحابنا رحمه  
الله انه يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت بعد اقراره لا يضمن  
وان قال كانت ضايعه وقت اقراره لا يثبت قوله لانه متناقض ويكون  
ضامنا لان قوله اطلبه غدا انما يقال للشي القايه ولو ان صاحب الوديعه

ولا ضمان  
لأنه لا يضمن



طلب الودعة فقال المستودع لا يمكنني ان احضره الساعة وتركه فخرج ففعلك لا يصح لانه لما طلب منه الودعة فخرلة عن الحفظ ثم لما تركه ورجع كان ذلك انبعاث الودع ولو قال له اهل الي اليوم ود يعني فقال افعل ولم يحمله اليه اليوم مضى اليوم وهكذا لا يصح لانه لا يجب على المودع نقل الودعة الي صاحبه رجل دفع اليه دلالا ثوبا لبيع فقال الدلال وقع في الثوب وضاع ولا ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن محمد بن الفضل رحمه الله لا يصح ولو قاله سبي ولا ادري به اي حائوت وضعت يكون ضامنا رجل اودع عند انسان جارية فماتت المستودع قال الناطق رحمه الله ان راوها حية بعد موته لانه ان عليه وان لم يروها حية بعد موته فقالت ورثته قد ماتت اوردوها عليه في حياته او هربت لا يقبل قولهم لانهم يدفعون الضمان عن انفسهم وروي ابن رستم عن محمد بن محمد رحمه الله رجل دفع اليه رجل الغالي شتر له وبيع كل شتر ياخذ منه عشرة دينارين ودفعت له الرجل ولا يدري ما فعل وترك رصا رصيرا لما له دين في ماله الميت ولا يقبل قول الورثة ان اباهم قد ردوها الي صاحبها وكذلك رجل دفع ارضه مزراعة والبذر منها او من احد مما فأت المزارع وفي الارض زرع قد حصل ولم يبر بعد موته قال محمد رحمه الله قيمة الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات دين في ماله الميت ولا يقبل قول الورثة ان اباهم قد رد عليها الابنية وذكر في الجامع الكبير في باب ما يقدر صاحب الودعة يقبض بعضها ما يورث هذا والله اعلم

**كتاب العارية**

قال علماء وفارحه الله المستعير ان يعبر فيما لا يتفاوت فيه الناس وقال الشافعي رحمه الله ليس له ذلك لان عنده الاعارة والمباح له لا يمكن الا باحة وعندنا العارية تمليك ولهذا لو قال لغيري ملكك منعة هذه الدار شهر او لم يقل شهر يعبر عوض كانت اعارة والمالك يملك التمليك ولو قال لغيري اجرتك هذه الدار شهر من غير شيء او لم يقل شهر لا يكون اعارة رجل استعار من رجل شيئا فسلكت المالك المالك ذكر شخص الامية السري رحمه الله ان الاعارة لا تثبت بالسكوت رجل استعار من رجل دابة للمحرفة قال الشيخ الامام علي بن محمد البرقي رحمه الله ان يعبر غيره للعمل لان الناس لا يتفاوتون في العمل قبل استعار من رجل

باب العارية

من رجل دابة للركوب او ثوبا لللبس ولم يذكر الا بئس كان له ان يعبر غيره لللبس ويعبر غيره للركوب ويكون ذلك تعينا للركوب واللبس فان ركب هو بعد ذلك او لبس بعد ذلك قال الشيخ الامام علي بن محمد البرقي رحمه الله اذا هديت فكون ضامنا وذكر من الامية السري رحمه الله والشيخ الامام المعروف بموافقه رحمه الله انه لا يصح وكذلك كل ما لا يتفاوت الناس في الاقتناع ان استعار مطلقا كان له ان يعبر غيره رجل استعار من اخو دابة غدا الي الليل فاجاب صاحب الدابة بنعم ثم استعار اخذ غدا الي الليل فاجاب بنعم فان الحق يكون للمسايق منها فان استعار معا فمها كلها جميعا ورجل استعار من اخو ثوبا غدا فاجاب بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فاخذ صاحب الثور من بيته واستعمله فغضب قال ابراهيم ابن يوسف رحمه الله لا يكون ضامنا رجل استعار من اخو ثورا غدا الي الليل فاجابه بنعم ثم جاء ولم يجد المعير فاخذ الثور من امرأته واستعمله فغضب قالوا يكون ضامنا لان اعارة الدواب لا تكون الي النساء وانما لهن ما كان من متاع البيت قبل استقرض من اخوته يعني استعار لم يستعمله يوما فيعبر ثورا رجلا فذلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا لان هذه اعارة وليس باستقراض للحيوان بل استقراض الحيوان بل استقراض الحيوان ان ياخذ منه حيوانا ليس تملكه وينتفع به ثم يرد عليه مثله فذاك فاسد وهو مضمون بالقيمة رجلا يرسل رجل البستعير له دابة من فلان الي الخيزر فجا الرسول الي صاحب الدابة وقال ان فلان يقول لك اني دانتك الي المدينة قد دفع اليه فجا رجلا الرسول ودفعها الي المرسل ثم بعد المرسل ان يركب الي المدينة وهو لا يعلم بما قال الرسول لصاحبه الدابة فركب الي المدينة ففعلك لا يصح لان المستعير اذن صاحب الدابة وهو اعارة الدابة ولا يقال بان المعير وان اذن بالركوب الي المدينة الا ان المستعير لم يعلم بذلك فلا يثبت الاذن كما لو اذن لعبد له في التجارة ولم يسمع العبد الا فاقول ان لم يعلم المرسل فقد سمع رسوله وسمع الرسول كما عي المرسل فان ركبها الي الحرة فغطيت يكون ضامنا لان المعير لم ياذن بالركوب الي الحرة وان ضمن المستعير لا يرجع به علي الرسول لانه من يفعل باشر بنفسه

في المستعير



**فصل فيما يضمن المستعير** رجل استعار من اخذ دابة من الخنطة ثم ان المستعير  
بعث الدابة مع وكيله ليحمل عليها ما به من الخنطة له فخذ الوكيل طعاما لنفسه مثل طعام  
الموكل ذكر في الشركة انه لا يكون ضامنا رجل استعار دابة ليهيب اليه مكان  
معلوم فذهب اليه مكان اخذ تلك المسافة كان ضامنا ولو اصابك الدابة في  
بيته ولم يذهب في تلك الدابة كان ضامنا لانه اعادها للذاهب لئلا يصاب  
في البيت ولو استعار من اخذ دابة ليكب ارضه وعين الارض فكب ارضه اخرى  
فهلك الثور في الاستعمال كان ضامنا لان الارض متفا وتنفذ الكرام فيصير  
التعويض صبي استعار من صبي اخر فاسا او نحو ذلك فاعطاه وكان القاس  
لغير الدافع فهلك في يد الصبي المستعير قالوا ان كان الدافع ما ذوقا  
لا يجب الضمان على المستعير وانما يجب على الدافع وان كان الدافع محجورا  
الف من بالخيار يضمن ايما سار رجل استعار من اخذ دابة على ان يذهب  
لها هيب شاو لم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليه ولا ما يعمل بها فذهب  
بها المستعير الى الحرة او امسكها بالكوفاة شرا يحمل عليه فعطيت الدابة  
لا يضمن شيء من ذلك لاطلاق الاعارة وان استعار دابة يوما الى  
الليل ولم يسم ما يحمل عليه لا يضمن اذا هلك في اليوم وان امسكها بعد  
اليوم فهلك ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا واختلف فيه المسايح قال  
بعضهم انما يضمن اذا انتفع بها في اليوم الثاني فان امسكها ولم ينتفع  
بها لا يضمن وقال بعضهم هو ضامن على كل حال واطلاق الكتاب  
دليل عليه وبه اخذ الشيخ الامام محمد بن الامية السرخسي رحمه الله لان الاذن  
بالقبض موقت فبعد الوقت يكون ممسكها مال الغير بعينه اذن المستعير  
اذا قضى حاجته بالدابة المستعارة فردها مع عبده او مع من كان في  
عيله فهلك لا يكون ضامنا وكذا لو ردها اليه عبده صاحبها عبدا  
فيقوم على الدابة وقال الشيخ الامام الزاهد المعروف بحواضر اده رحمه  
الله على قياس هذا يجب ان يقول اذا رد الغاصب الدابة الغصبة  
الى عبده صاحبها عبده يقوم على الدابة ويحفظها صح رده والمعيران

يستعير

يستعير العارية ويرجع فيه شيء شاكنت الاعارة مطلقة او موقفة لا يضاعف  
لازمة رجل استعار من اخذ ارضا ليبنى فيها او يغرس فيها خلافا لما هو صاحب  
الارض لذلك ثم بدا للمالك ان ياخذ الارض كان له ذلك كانت الاعارة مطلقة  
او موقفة الى عشرين او اثنى عشر ذلك لا يضاعف لازمة ثم ان كانت الاعارة مطلقة  
فرجع المعير لا يضمن للمستعير شيئا ويكون للمستعير غرسه وبنائه وعلى قول  
ابن ابي ليلى والشافعي رحمه الله يضمن المعير قيمة البناء والغرس قيمة مسا  
قائمة يوم الاسترداد ولو كانت الاعارة موقفة بان قال صاحب الارض اعزتك هذه  
الارض عشرين سنة لغرس فيها او تبني فيها ثم رجع عن الاعارة قبل مضي الوقت  
كان ضامنا للمستعير قيمة البناء والغراس قائمة يوم الاسترداد عندنا الا ان يبني  
المستعير ان يرجع البناء والغراس ولا يضمن القيمة فيكون له ذلك اذا قلع الاشجار  
ورفع البناء لا يضمن الارض فان كان يضمن الارض كان لصاحب الارض ان يملك  
البناء والغراس بالقيمة على قوله فزرعه الله للمستعير ان يرفع البناء والغراس  
ولا يضمن صاحب الارض كما لو كانت الاعارة مطلقة رجل قال لغيره ابنه ارضي  
هذه لنفسك على ان اتركها في يدك ابدا او قال الي وقت كذا فان انا لم اتركها  
فانما ضامن لك ما تنفق في بنائها ويكون البنائي فاذا اخذ من الارض يضمن  
قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الارض ولو ان رجلا اعلا ارضا لغيره  
ووقت لذلك وقتا ولم يوقت فلما تبارك الحصاد اراد ان يخرج المستعير في القبا  
يكون له ذلك وفي الاستحسان لا يكون له ذلك حتى يحصد الزرع لان المستعير  
يكن مبطلا في الزمعة فتترك الارض في يده مالي الحصاد بالاجر وقصر الاعارة اجارة  
ولو ان رجلا اعاد ارضا لبيبي المستعير فيه او يبيكن ما بدله عيا الي ان اخذ منك البناء  
يكون لي هذه اجارة فاسد لانه شرط البناء لنفسه عند الاخراج وكان تملك  
المنفعة تملكها بعوض فيكون اجارة بمنزلة ما لو قال لغيره وهبه منك هذه الدار  
بالف يكون بيعا فانما فسدت الاجارة بحالة المدف واذا مات المستعير او المعير  
تبطل الاعارة كما تبطل الاجارة بموت احد المتعاقدين رجل استعار من  
رجل دابة عارية موقفة فلم يردها على صاحبها بعد مضي الوقت في هلك يضمن



قيمة لان رد العارية تكون على المستعير ومونة الرد تكون عليه ومنع الود بعية تكون  
على صاحبه ومنع الغصب يكون على الغاصب ومنع الاجارة تكون على الاجر رجل اعارة  
دابة وتسمى مكا فاما معلوما فجا وزنها ثم ردها الى المكان المادون ففصلت في يده  
كان ضامنا ومنع الود بعية اذا لبس الود بعية هي ممن ثم خلع فصلت في يده بعد  
ذلك بري عن الضمان رجل اعارة سببا وشرط ان يكون المستعير ضامنا لما هلك  
في يده لم يصح هذا الضمان ولا يكون ضامنا عند فادرجل قال لغيري اعزتي دابة  
معك فقال رب الدابة لا بل غصبتها فان لم يكن ركبا كان القول قول المقر  
ولا ضمان عليه وان كان قد ركبا لا يقبل قوله وان كان ضامنا لوجوب سبب  
الاضمان وهو استعمال دابة الغير وان قال رب الدابة اجرتك وقال  
لا بد اعزتي كان القول قول الدالك بع يمينه ولا ضمان عليه لانها  
تصادق على ان الركوب باذن المالك رجل استعار حمارا في الرستاق الى البلد  
فلما اتى البلد فلما اتى البلد ولم تنفق له الرجوع الى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل  
ليذهبه به الى الرستاق وسلم الى صاحبه ففعل الحمار في الطريق فلو ان كان  
شرط في الاعارة ان يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع الى غيره وان استعار  
مطلقا لا يكون ضامنا لان في الاعارة المطلقة للمستعير ان يعير غيره سواء  
كانت الاعارة فيما يتفاوت الناس في الانتفاع كالركوب واللبس ولا يتفاوت  
كسكنى الدار والحمل وان كانت الاعارة لترك المستعير بنفسه فدفع الى غيره  
كان ضامنا لان في هذا الوجه ليس له ان يعير غيره فلا يكون له ان يدفع الى  
غيره وهذا على قول من يقول ان المستعير لا يملك الا بداع ولو قال المعبول ادفع  
الى غيره كان ضامنا على كل حال اذا دفع الى غيره رجل استعار دابة ليسمع  
خباثة الى موضع كذا فلما انتهى الى المغيرة دفع الى انسان ودخل ليبيع  
فسرق الدابة قال محمد رحمه الله لا يكون ضامنا رجل استعار سورا لاد من فسرق السور  
من اللاد من لا يكون ضامنا لانه لم يترك الحفظ فان لم ينصبه في الحاديط كان  
ضامنا رجل استعار دابة فنام في المغارة ومقورها في يده فجاء انسان وقطع  
الغور وذهب بالدابة لا يضمن المستعير لانه لم يترك الحفظ ولو ان السارق

مد الغور من يده وذهب بالدابة ولم يعلم به المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على  
وجه يمكن مد الغور من يده بالدابة وهو لا يعلم انه يكون مضيقا قبل هذا اذا  
نام مضطجعا فان قام جالسا لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا ولم يكن الغور  
في يده ولكن الدابة تكون بين يديه لا يضمن فيها هنا اولى رجل استعار حمارا  
الى الطاحونة فادخله المربط الذي يكون ثم جعل على الباب خسبا لئلا يخرج  
الحمار فسرق الحمار لا يضمن لان ذاك حفظ وليس بتضييع ولو استعار بقرا او شاة  
ثم تركه في المسرح الذي فصاع ان علم صاحبه فرضي يكون التور في المسرح وحده ايضا  
وان لم يعلم بذلك يضمن رجل استعار من اخر ثورا فاعاره ثورا سببا ويضمن  
فمع المستعير بين هذا التور وبين ثور له يساوي مائة وقرنها فغضب المستعار قال  
اذا فعل مثل ما يفعل الناس لا يضمن والا يكون ضامنا لانه اذا فعل ما لا يفعل  
الناس لا يكون المعير رضيا رجلا لا يسكنان في بيت واحد كل واحد منهما يسكن في رايته  
منه واستعار احد منهما من صاحبه شيئا ثم طلب العارية فقال المستعير قد كنت وضعت  
في الطاق الذي يكون في رايته قالوا ان كان البيت في ايديهما لا يكون المستعير  
رادا ولا مضيقا ولا يكون ضامنا رجل دخل الحمام فسقط قطعة الحمام من يده  
وانكسرت في الحمام او انكسر كون الفقاعي من يده عند الشرب قال الفقيه ابو بكر  
الباقى رحمه الله لا يكون ضامنا رجل بعث اجير ايك من سوا مساكه فان كان من  
سوا مساكه لا يكون ضامنا رجل بعث اجيره او تليده او استعار حمارا فسقطت  
العباية عن الحمار في الطريق قال ابو القاسم رحمه الله ان سقطت من عصف  
الاجير كان الاجير ضامنا وان لم يعنف الدابة كما يكون ضامنا رجل استعار  
من رجل دابة فحضرت الصلاة فدفع الى غيره لمسكها فصاحت قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان المستعير شرط في العارية ركوب  
نفسه كان ضامنا لانه لا يملك الاعارة في هذه الوجه فلا يملك الا بداع وذكر  
محمد رحمه الله في السيران المستعير اذا ودع الى من ليس في عياله كان ضامنا **فصل**  
**في المستعير** اذا لم يدفع بعد الطلب رجل استعار من رجل ثورا ثم طلب المعير  
ان رد فقال المستعير نعم هو ادفعه اليك ثم فرط في الدفع هي معنى ثم سر



نسرق من المستعير قالوا ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب لا ضمان عليه وان كان المستعير  
قادرا على الرد فان اظهر المستعير السخط والكره في الامساك ضمن المستعير وكذا اذا لم  
يظهر السخط وكذا الرضا لان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضى لا يضمن المستعير ولو  
استعار كتابا فضاع ثم جاء صاحب الكتاب فطالبته بالرد فلم يجبه بالضياع ووعده الرد ثم  
اخره بالضياع قال بعضهم ان لم يكن انبياس وجوده لا ضمان عليه وان كان انبياس وجوده  
يكون ضمانا وفي الكتاب قال يكون ضمانا ولا تقبل دعوى الضياع منه متنافض امارة  
استعارت سراويل للنظير فلهست وماي تسمى فزلت رجل فخرق السراويل لا ضمانات  
عليه لانها غير مصنعة رجل باع من اخر عصيلا فاعارها لبايع حمار حمل الحصى فلما حمل وامر به  
سوق الحمار قال له البايع خذ عذره وسقه كذلك ولا يحمل عنه فانه لا يستمسك الا هكذا فقال  
المشتري ما اخذ عذره ثم خلا عنه بعد ساعة وترك العذرا فاسرع في المشي فسقط  
وانكرا الحمار فان ضمانا لانه شرط شرطه فامتنع اذا خالفه صار غاصبا وكذا الواعار رجل اشيا  
وقال له لا تدفع الي عيرك فدفعت له عند الثاني قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ضمن  
المستعير لانه دفع لغيره فانه قال بعضهم ان كان شيئا لا يختلف الناس في الانتفاع لا  
يضمن لغيره الوالد الصغير ان يعير شيئا من ماله ولده الصغير المأذون فان فعل ففعلك  
فضمننا والاصبي المأذون اذا اعار ماله صحة الاعارة رجل استعار من رجل ثورا فقال  
له المعير اعطيك عذرا فلما كان الغداخذ المستعير الثور من بيته عند غيبته واستعمله ومات  
بغيره كان ضمانا لانه اخذ بغير اذنه وقدم قبل هذا اذا استعار من اخر ثورا فغدا فاجاب  
صاحب الثور بنعم ثم جاء المستعير عذرا ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته وراعه  
ففعلك قال ابو ابيهم بن سيف لا يضمن لانه ثمة اخذ الثور من بيته عذرا وكان صاحب الثور  
اجابه بنعم عذرا فلما قال صاحب اليد اعطيك عذرا وعده له الا عطا وما اعار رجل راس  
عند رجل خاتما وقال للرجل ان يجتمعت ففعلك الخاتم عنده لا يهلك بالدين ويكون الدين  
على خاله لانه صار عارية ولو انتمعت ثم اخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك بالدين لانه  
عاد وهذا لو اذنا ان يمتعت في خنصره وان امره ان يمتعت في العصابة ففعلك  
حالة التمتع يهلك بالدين هذا امر با الحفظ لا بالانتفاع به فلا يخرج من ان يكون  
وهنا ولو امره ان يمتعت به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من

الخارج

الخارج على ظاهر الاصبع كان اعارة وهو ما لو امره ان يمتعت في الخنصر ولم يصرح ان يجعل الفص  
في جانب الكف سواء يكون اعارة وهو الصحيح رجل قال لغيره من غير ان يستعير خذ عدي  
هذا واستخدمه يكون ذلك ودية ويكون طعام العبد على مولاه ولو استعار رجلا من  
رجل عبدا فطعام العبد يكون على المستعير لان نفقة المستعار تكون على المستعير رجل  
استخدم محبة رجل بغير اذنه قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله رايته عبدان المروزي  
قال رايته عبد الله بن المبارك المروزي رحمه الله ان رجلا استاذنه ان يستمد من محبة ففعل  
ما هذا الورع البارود وعن السفينان الثوري رحمه الله انه سئل عن هذا فقال ما هو مال غيره  
فليست اذنه قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان استاذنه فحسن وان لم يستاذنه ولكن  
يعلم انه يريد ان يستمد محبة فان لم ياذن له ولم يبين فلا بأس ولو انه المستمد منه من  
غير ان يتكلم ولا اشار اليه بشي فلا احب له ذلك الا ان يكون بينهما انبياس فلا بأس رجل  
دفع الى رجل سكر السرة في عرض فقال ابو بكر البجلي رحمه الله ليس له ان يجلس لنفسه شيئا ولا ان  
يدفع الى غيره لسه وان سوه كما امره ليس له ان يلتقط منه ومولا لودفع الى رجل درهما  
ليفوقها على الفقير ليس له ان ياخذ منه لنفسه وان كان فقيرا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله  
هذا هو القياس ولكن لا ياخذ بهذا لان العر لا باحة وسالا باحة على السهولة لا على  
الاستقصاء فلما امره ان يبتز صار كما انه اباح له ان يلتقط وان يجلس لنفسه مقدارا  
بحسب التماس رجل قال لغيره جعلتك في حل في ساعة وقال جعلتك في حل الدنيا  
قال ابو بكر البجلي رحمه الله يصير في حل الدارين ولو قال لا اخاصك ولا اطلبك ليس هذا  
بشيء وحقه على خاله رجل في دار العارية خايط بالرهص واسا جراخر بعشرين درهما  
للبائتم اراد ان يسترد الدار وكان بناوع من تراب صاحب الدار والحايط قيمة ما دام قائما  
واذا هدم لم يكن للتراب قيمة فاراد المعير ان يسترد الدار قال له المستعير رد علي  
نفتي في هذا الحايط والا اهدمه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ليس للمستعير  
هدمه ولا ان يرجع بما انفق في العارية اراد به اذا انفق بغير اذن صاحب الدار فليس  
ان يجدهم اذا كان بناوع من تراب صاحب الدار لانه لو هدم يكون حقه في التراب والتراب  
ملك صاحب الارض رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اصره قال نصرحه  
الله ان كان يعلم ان صاحب الكرم لو علم بذلك لاسالي ولا يمنع رجوا ان لا بأس به رجل



المتعاركنا بالتيقن فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان صاحب الكتاب بكرة اصطلاحه ينبغي  
له ان لا يصحح لانه تصرف في ملك لغيره وان علم انه لا يكون اصلاحه فان اصله حار  
لا يما دون دلالته ولولم يصحح لا يكون امثاله الا اصلاح ليس بواجب عليه رجل قال لغيره  
اعزني فانتك فرسحين او قال لغير سحين عن محمد رحمه الله انه قال له فرسحان ذاهبا وايضا من  
قال وكذلك كل عار فيه تكون في المصريح الشحيح في الجنازة وفي القياس هو على الذهاب  
خاصة وليس له ان يرجع عليه وعن ابي يوسف رحمه الله اذا استعار دابة الى موضع كذا كان له  
ان يذهب عليه ويحرقه وان لم يسم لها موضعها ليس له ان يخرج بها من الموضع حتى يستعار  
من رجل اية ليس يصح ان ياله فارضه فلما صار الصبي لا يأخذ الامنة قال المعير ارود علي خادمي  
قال ابو يوسف رحمه الله ليس ذلك وله اجر مثل خادمه الي ان يعظم العبي وكذا لو استعار من رجل  
فرسا ليغزو عليه فاعاره اياه اربعة اشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسافر فادخله  
كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يتدر على الذوا والشركا كان المستعير ان  
لا يدفعه اليه لان هذا ضرر بين وعلى المستعير اجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب  
صاحبه الي اذ في الموضع الذي يجيد فيه كراوسل رجل قال لغيره قد حملتك على هذه الدابة  
قال ابو يوسف رحمه الله ما عاق وكذا لو قال حملتك عليا في سبيل الله تعالى رجل استعار  
سمالا او قسطا طاو وبيع في الموضع ففعلك عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكون  
ضامنا وان استعار ثوبا او عمامة او سيفا ففسده كان ضامنا رجل قال لغيره هذه  
الدار لك منحة ودفعها اليك عن ابي حنيفة رحمه الله ان هذه اعارة وان لم ينفذ سكنها  
وكذلك سمى الارض زراعتها وكل شيء يخرج الي منفعتها كمنه العبد وزراعة الارض وللمنوب  
وركوب الدابة ولو استعار ثوبا ليبيسطه فوقع عليه من يده شيء او عثر فوقع عليه  
فتمحق لا يكون ضامنا **كتاب اللقطة** لصاحب  
افضل من تركها عند عامة العلماء رحمه الله وقال بعضهم بحيل رفعها وتركها عند عامة  
العلماء رحمه الله وقال بعضهم بحيل رفعها وتركها افضل وقالت المسفحة لا يحل رفعها  
والصحيح قول علماءنا رحمه الله خصوص في زماننا سوا كانت اللقطة دراهم او دنانير  
او عروضا او ساة او حمارا او بغلا او فرسا او ابلا وقال الشافعي رحمه الله في البغل والحمار  
والفرس والابل الترك افضل وهذا اذا كان في الصحرى وان كانت في القرية فنترك الدابة  
افضل

افضل واذا رفع اللقطة يعرفها التلقط لقطة او وجدت ضالة او عندي شيء فمن سمعته  
يطلب دلو واختلفت الروايات في مدة التعريف قال محمد رحمه الله في الكتاب يعرفها حولا  
ولم يفصل بين اذا كانت قليلة او كثيرة وعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية  
في ما يتي درهم او ميساوي ما يتي درهم فافقها يعرفها سحر وان كانت اقل من عشرة  
يعرفها ثلاثة ايام وعنه رواية ان كانت عشرة فافقها يعرفها حولا وان كانت  
اقل من عشرة يعرفها على حسب ما يرى وقال بعضهم الى خمسة يحفظها يوما واحدا  
وفي الخمسة الى العشرة يحفظها اياما ومن عشرة الى خمسين يحفظها جمعة وجمعة خمسين  
الي مائة يعرفها سحر وفي المائة الي المائتين يحفظها ستة اشهر وفي المائتين الي الف او اكثر  
يحفظها حولا وقال بعضهم في الدرهم الواحد يحفظ ثلاث ايام وفي الدنانير فصاعدا  
يحفظ يوما يعرفه وان كانت دون ذلك فينظر ثمة ويستريح ثم يتصدق وقال الشيخ  
الامام الاجل شمس الاممية ابو بكر محمد بن ابي سهل السرخسي رحمه الله ليس في هذا تقدير  
لازم بل يعرض ذلك الي الراي الملتقط يعرف الي ان يغلب على رايه ان صاحبه لا يطلبه  
بعد ذلك فبعد ذلك في القليل ان جاء صاحبه دفعه اليه وان لم يجي فهو باختيار ان يشا  
اسملا حتى يجي صاحبه وان شئت صدق بها فان تصدق بها ثم جاء صاحبه كان صاحبه  
بالخيار ان يشا اجاز الصدقة ويكون الثواب له وان لم يجز الصدقة فان كانت اللقطة  
قائمة في يد الفقير اخذها من الفقير وان لم تكن قائمة كان له الخيار ان يشا من الفقير  
شاهن الملتقط وايضا من لا يرجع على صاحبه يتي فان ضمن الملتقط ملكا الملتقط  
من رقت الاخذ فيكون الثواب له وان اراد الملتقط صرف اللقطة الي نفسه فهو على  
رحمين ان وجدها الملتقط غير مجمعة كان له ان ينسحق بها وان اراد صاحبه ان يأخذها  
من الملتقط بعد ما جرد كان له ان يأخذها لانه وجد عين ماله وان كان الملتقط  
وجدها جملة مجمعة ليس له ان ينسحق بها قبل التعريف لان الظاهر انها سقطت  
من صاحبه ولم يبق له ولو كانت اللقطة سبيا يطلها صاحبه فاراد الملتقط ان يصرفها  
الي نفسه بعد ما عرفها مدة التعريف وهو على وجهين ان كان الملتقط غنيا لا يحل  
له ذلك عندنا سوا فعل ذلك باسم القاضي او غير امره وان كان الملتقط فقيرا  
ان اذن له القاضي بان ينسحق على نفسه يحل له ان ينسحق ولا يحل بغير امر القاضي



عند عامة الصالحين رحمهم الله وقال سر محمد الله جل وان كانت اللقطة شيئا اذا مضى عليك يومنا  
او يومنا يفسد فان كان قليلا نحو حب العنب وسلة ياكلها من ساعة عينا كان او  
فقيرا وان كان كبيرا يبيعها بامر القاضي وينفق عليها من الثمن فان انفق عليها من مال  
نفسه فعل ذلك باذن القاضي يرجع على صاحبه وبغير امر القاضي لا يرجع وينبغي للملتقط  
ان يشهد عند رفع اللقطة انه يرفعها لصاحبه فان استشهد كانت اللقطة امانة غيبه  
وان لم يشهد كان غاصبا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله وعلى قول ابي يوسف رحمه  
الله هي امانة على كل حال اذا لم يكن من قصده الحفظ لنفسه ولا يضمن الملتقط الا المتقصد  
عليه او بالنفع عند الطلب هذا اذا امكنه ان يشهد فان لم يجد اهدا يشهد عند الرفع  
او خاف انه لو استشهد عند الرفع ياخذ منه الظالم فيترك الاستشهاد لا يكون ضامنا  
وان وجد من يشهد فلم يشهد حتى جاوز ضمن لانه ترك الاستشهاد مع القدرة عليه  
رجل دفع لقطة واستشهد فجاء رجل وادعى الحفالة وذكر ورثها وكيل وعدها وكل  
علامات كانت لها واصاف جميع ذلك فلم يدفع اليه الملتقط وطلب البينة عند ما  
لا يجد الملتقط على الدفع اليه وعلى قول مالك رحمه الله يحضر على الدفع الى المحامي  
فلودفع اليه بالخلية ثم جاء اخوه واقام البينة الحفالة فان كانت اللقطة قائمة في يد  
الاول ياخذها صاحبه منه اذا قدر ولا يبقى على احد وان كانت هالكة او لم يقدر على  
اخذها فصاحبها بالخيار ان يضمن الاخذ وان يضمن الدافع وذكر في الكتاب  
ان كان الملتقط مع بقاء قاض لا ضمان عليه وان كان الدافع بغير قاض ضمن رجل  
مات في البادية كان لورقيه ان يتبع مساعه وحماره ويحمل عن ذلك الى اهله غنم او بقرة  
يجمع في مكان ويجمع من بعيرها واحياها في ذلك المكان لهما انسان ورفع ذلك  
قالوا ان كان ارباب الغنم هو المار بجمع بعيرها واحياها وسحون في ذلك  
فكل ذلك يكون لهم ولا يكون لغيرهم ان يرفعوا ذلك وروي هشام عن محمد رحمه  
الله اذا جمع سارقين الدابة في الخان وترك صاحب الدابة وذهب فان ذلك  
يكون لمن اخذها الا صاحب الخان حطب وجد في الما ان لم يكن له قيمة فهو لخال  
لم اخذه وان كان له قيمة يكون لقطة وحكم اللقطة معلوم التماس او الكسري  
اذا كان في نهر جار ي قالوا يجوز اخذه وان كثر لان هذا مما يفسد لو ترك وان

وجدها

وجدها في نهر ثم احرم يسم احرم ثم يبيع عشرة ولها قيمة فلان وجد الكل في موضع واحد  
فهي لقطة لان لها قيمة وان وجدها في مواضع متفرقة وكلوا فيها الصحيح الحفالة  
اللقطة بخلاف النواه اذا وجدها متفرقة ويكون لها قيمة فانه يجوز اخذها الا  
النواه مما يرمي عادة فيصير بمنزلة المباح ولا لذلك الحوز حتى لو وجد الحوز تحت  
الاشجار وورثها صاحبه فانها تكون بمنزلة النواه رهبل من في ايام الصيف يمار  
ساقطة تحت الاشجار قالوا ان كان ذلك في المصر لا تسعة ان تشارك شيئا الا ان  
يعلم ان صاحبه اباح ذلك فضاو دلاله كان في الامصار لا يكون مباحا ذلك عادة  
وان كان في الحايطة فان كان الثمار مما يبيح ولا يفسد كالجوز واللوز لا يسعه ان ياخذ  
ما لم يعلم بالاذن وان كان الثمار مما لا يبقى اختلاف فيه قال بعضهم لا يسعه ان  
ياخذ ما لم يعلم ان صاحبه اباح ذلك وقال بعضهم لا بأس به اذا لم يعلم النظمي  
صريح او دلالة او عادة وعليه الاعتماد وان كان ذلك في الرساتيق الذي يقال  
لها يتراسه فان كان ذلك من الثمار التي سعي لا تسعه ان ياخذ الا ان يعلم بالاذن  
وان كان من الثمار التي لا سعي اتفقوا على انه لا يسعه ان ياخذ ما لم يعلم النظمي هذا  
في الثمار الساقطة تحت الاشجار فان كانت على الاشجار فلا فصل ان لا ياخذ  
في موضع ما لم يرد له الا ان يكون ذلك في موضع كثير الثمار يعلم النظم لا يسحون  
في ذلك فيسعه ان ياكل ولا يسعه ان يحمل واذا وجد في الطريق شجر او راف  
شجر يتنع به مخورق القوت ونحوه مما يركى دود القز فان كان كثير له قيمة  
ليس له ان ياخذ وان اخذه كان ضامنا وان كان ورقا لا يتنع به كان له ان ياخذ  
المزارع اذا التقط السنا بل بعد ما حصد الزرع وجمعه قال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل رحمه الله يكون له ذلك خاصة لانه لو لم يلقطها المزارع  
لا يلقطها صاحب الارض وانما يلقطها المقر بمنزلة التوبه الملقا اذا رماه  
صاحبه او النواه وسحقا ان رفعه الراعي كان هو ولي وان لم يرفع كان لعينه ان  
يرفع سبطه بقي فيها من البطاطيح فان تصبغ الناس قال الفقيه ابوبكر السبكي  
رضه الله اذا تركها صاحبه لياخذ من ساقلا بأس به كما لو رفع الزرع وترك في  
الارض سنا بله ليلتقطه الناس رجل سيب وابتهاخذها غيره واصلم قال



الشافعي رحمه الله ان كان المالك قال عند التسليم جعلت لمن اخذها لم يكن لصاحبها اذا اخذها  
 لانه اباح التملك وان لم يكن قال ذلك كان له ان يسترد حاله لم يبع للملك وكذا الرجل اذا ارسل  
 صيده فهو بمنزلة الدابة التي يسيبها وان اخلت الاخذ والصاحب فقال الاخذ لصاحبها  
 قد قلت عند السيب يمين لمن اخذها وان لم يكن صاحبها ذلك القول كان القول قوله صاحبها يمين  
 لانه منكر اباة التملك ولو سب دابة فاخذها انسان واصلا ولم يقل صاحبها  
 عند التسليم يمين اخذها كان لصاحبها ان ياخذها وان قال صاحبها عند التسليم  
 من شأني اخذها فان لم يقل ذلك لعموم ما قالوا كان لصاحبها ان ياخذها ولا يملكها  
 الاخذ وان قال ذلك لعموم ما يمين يمين لمن اخذها استحقاها ونظير هذا ما ذكر  
 في غيره من السيرة رجل قال لجماعة هاتمتي هاتمتي هاتمتي من اخذها منكم فمن شأني اخذها  
 يكون ذلك تملكها لمن اخذها رجل المقطعة ليعرفها ثم اعادها اليها كان  
 ثم اعادها اليها وبينما اذا اعادها قبل ان يتحول قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
 انما يبرأ اذا اعادها قبل التحول فاما اذا اعادها بعد ما يتحول يكون ضمانا  
 والله اشر الحكم السيد رحمه الله في المختصر هذا اذا اخذ اللقطة ليعرفها فان  
 كان اخذها لياكلها كان لم يبرأ عن الضمان مالم يدفع الي صاحبها لانه اذا اخذها لياكلها  
 يصير غاصبا والعاصب لا يبرأ الا بالرد على المالك من كل وجه وقيل على قول زفر رحمه الله  
 يبرأ عن الضمان وهو كالمالك انتدابة من كل وجه وتتركها في مكانها على قول ابي  
 يوسف رحمه الله يكون ضمانا على قول زفر رحمه الله لا يكون وكذا لو نزع خاتما من اصبع  
 نائم ثم اعادها الي اصبعه بعد ما انتبه ثم نام فهو على هذا الخلاف ولو اعاد الي اصبعه  
 قبل ان يسه من تلك النومة يبرأ عن الضمان في قولهم ومنه اذا كانت اللقطة  
 نوبا فلبسه ثم نزع واعادها الي مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لم يفرغ ملك الثوب  
 عادة فاما اذا كان قميصا فوضعه على عاتقه ثم اعادها الي مكانه لا يكون ضمانا  
 لانه حفظ وليس باستعمال وكذا الخلاف في الخاتم فيما اذا لبسه في الخنصر مستقرا  
 فيه اليمني واليسري اما اذا لبسه في اصبع اخر في ثم اعادها الي مكانه لا يكون  
 ضمانا في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم فان كان الرجل معروفا بخنصره  
 خاتم في فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضمانا في قولهم اذا اعادها الي

مكانه لا يكون ضمانا في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم فان كان الرجل معروفا  
 قبل التحول وسواء اذا اتقده بيمينه ثم اعادها الي مكانه فهو على هذا الخلاف  
 وكذا لو كان يتقده بيمينه فمتقده بهذا السيف كان ذلك استعمالا وان كان يتقده  
 بيمينه فمتقده بهذا السيف ايضا ثم اعادها الي مكانه فلا يكون ضمانا في قولهم رجل  
 فتح باب القفص فطار الطير وفتح بابا اصطبل فذهبت الدابة او حل قيد دابة  
 فذهبت الدابة او حل قيد عبد فانق العبد قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله  
 الله لا ضمان عليه كيفما كان ذهبت في مورد ذلك او بعد ذلك وقال محمد رحمه  
 الله ان ذهب في مورد ضيق وان ذهب بعد ما سلت ساعة لم يضمن والسارق اذا فتح  
 باب المربط فخرجت الدابة لا يسوقه لا يقطع ولو ساق الحمار يقطع ولو قطع صبي  
 قبل ان يسقط العنديل وكسر او فتح زق انسان او شقه فسال ما فيه ضمت  
 في قولهم وكذا لو كان ما فيه حامد فذاب وسال بعد ما سبق كان ضمانا لسانه ولو ذاب  
 العنديل نام في الطريق ووقع ثوبه في الطريق فجاء رجل واخذ ثوبه ليحفظه  
 لاني نفع عليه لان ذلك الثواب بمنزلة اللقطة وان اخذ الثوب من تحت راسه  
 او الخاتم من يده او كيسا من وسطه او درهما من كفه وهو يخاف ضياعه  
 فليخذه ليحفظه كان ضمانا لان السكران حافظا لما معه لان الناس يخافون  
 منه اذا اجتمع في الطاحونة من دقاق الطحن قال بعضهم يكون ذلك لصاحب  
 الطاحونة وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا الحسن ويكون ذلك لمن سبقت يده  
 اليه بالرفع وما جمع للدهانين في اناءهم من الدهن ينظر من الاوقية ففقد  
 على وجهين ان كان الدهن يسيل من خارج الاوقية فذلك يكون للدهان  
 لان ذلك ليس بمنع وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية او من الداخل  
 والخارج او لا يعلم فان راد الدهان لكل مستوي شيئا فامطر بطب للدهان  
 وان لم يزد لا يطب ويتصدق به ولا يستق به الا ان يكون محتاجا لان ذلك بمنزلة  
 اللقطة فيكون حكمه حكم اللقطة قوم اصابوا بغير امد بوجاهة طريق البادية  
 ان وقع في ظهركم ان صاحبها باه للناس لا بأس باخذه واكله رجل ذبح بعرا  
 له واذا بانتهى لجان ذلك روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذلك



رجل يترك سكرا فوقع في حجر رجل فاحذره رجل اخر منه جاز له ان ياخذ اذ لم يكن صاحب الحجر فتح  
الحجر ليقع فيه السكروان كان فتح ليقع فيه السكرو فاحذره غيره لا يكون الماخوذ للاخذ لانه  
صار على كمن وقع في حجره ولو دفع اليه رجل دراهمه وامره ان يتركه في عرس او نحو  
فانه ليس له ان يلتقطه ولو دفع المامور اليه غيره لئنه لم يكن المامور ان يدفع اليه غيره  
ولا ان يحبس شيئا لنفسه وفي السكروان ان يحبس وله ان يدفع اليه غيره لئنه وبعد  
ما اثر الثاني كان المامور ان يلتقط رجل وضع طستنا على سطح فاجتمع فيه ما المطر  
فجاء رجل ورفع ذلك الماء فان كان صاحب الست وضعه لذلك كان الماله وليين  
ان يدفع كمن نصب شبكة فاعتقل بها صيدا فان الصيد يكون لصاحب الشبكة وان  
لم يكن صاحب الطست وضع الطست ليقع فيه الما من رفع ذلك الماء يكون له رجلان  
لكل واحد منهما سلحة فاخذ احدهما من سلحة صاحبه بالما فوضعه في سلحة  
نفسه فان كان صاحب للبلحة الاولي احدى موضعها ليجتمع فيه الملح من غير ان يحتاج اليه فجمع فيه  
كان الاخذ خلطه بغيره كان الماخوذ منه ان ياخذ قيمة الماخوذ وان كان الماخوذ منه  
لم يجد موضعها ليجتمع فيه الملح ان كان في ملكه موضع فجمع فيه الملح لا يصنع احد فان اهد  
الاخذ الملح من البحر الذي في حده صاحبه لا من البلحة ففعله وان اخذه من البلحة يكون  
عاصيا فورد على الماخوذ منه عن ملحة ان لم يكن خلطه سلحة وان كان خلطه  
كان عليه قيمته رجل دخل ارض اقوام جمع السرقين والسكرو قال الفقيه ابو جعفر  
رحمه الله هذا شيء يجري فيه الاباحة دون السح والطمار جوا ان لا يابس به وكذا  
الرجل اذا دخل ارض رجلا اخر للاحتشاش والتقاط السنابل ان تركها لصاحبها  
لا تتركها يكون للاباحة وحل له وان كانت الارض للقبلي الحوران بول هنا  
فلمسقطه الناس قالوا ان كانت السنابل لو استاجر على جمع ذلك اجيرا  
بقي للصبي بعد موت الاهير شيء ظاهرا لا يجوز تركه وان كان لا يعصل منه  
او يعصل منه قليل لا تقصد بابس تركه ولا بابس لغيره ان يلتقط رجل قاطع  
دارينين معلوم فسلحة واجتمع فيه سرقين كثير وقد جمع القاطع قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله يكون السرقين لمن هيا مكانه فان لم يفعل  
ذلك واحده منها ففيه لمن سبق سرقه وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله

في سبق يده اليه وان لم يهيئ مسكنا فاحذره لو ان رجلا ضرب حايطا وجعل موضع  
يجتمع فيه الدواب ففسد من السبق يده اليه بخلاف من نصب شبكة فان صاحب  
الشبكة يكون اولى لان هناك ما اعترضه على فعل صاحب الشبكة ففعل معتبر لانه  
لا عيب لفعل الصيد ما هنا اعترض على فعله ففعل معتبر وهو ادخال صاحب  
الدواب دوابه في هذا الموضع وكان ينبغي ان يكون صاحب الحايطة اولى سرقين الدواب  
الا ان الناس ما تعارفوا بملكهم فيكون لمن سبق يده اليه يرفع رجل الدواب اجزاها  
فيما انسان بالرفاق في داره واجتمع من ذلك بعض كسرق لو ان ترك صاحب الدار على  
وجه الاباحة ولم يكن من دوابه ان جمع وكل من اخذه فهو اولى به لا نهبا وان كان  
من راي صاحب الدار ان جمع السرقين والبعر وصاحب الدار اولى لانه اعد الدار للاخراز  
وقد ذكرنا رواية هشام رحمه الله في سرقين الدابة اذا اجتمع في الخراب  
سلحة بقصا يطرح اصحاب السلحة في التراب والسرقين والرماد حتى اجتمع  
من ذلك شيء كسرق السبخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان اصحاب السلحة  
طرحوها على وجه الرمي والباحة وكان صاحب السلحة هي السلحة لذلك يكون  
ذلك له وان كان لم يمي الساحة لذلك ففيه لمن سبق يده اليه بالرفع وقال القاضي الامام ابو علي  
السعدي رحمه الله سقالي ففيه لمن رفع وما قال من نصية المكان فليس شيء حرام بدي دخل  
دار الرجل وخرج فيها فجار رجل واخذته قالوا ان كان صاحب الدار رجلا غاب وسد الباب  
فهو لصاحب الدار لانه لم يحرره فملكه وان لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو من اخذه لانه مباح  
لم يملكه صاحب الدار ولو كان له حمام فجاهاه اخرج وفرخ فالفرخ يكون لصاحب الاضي  
لانه بيع ملكه ويكره امساك الحمامات ان كان يصير بالناس روي ان بعض الخلفاء  
راي ان بعض الخلفاء راي بركة حماما كثيرا فامر باحد الحمامة واخرج الي الحلو وذبح  
الكل وتصدق بالحمى واعطى لكل حمام ذبحا وحمى رجا لانه حمام في قرية  
ينبغي ان يحفظها وتمسكها ويحلفها ولا يتركها بغير علم كذا يصير فيه  
الناس وان اختلط بها حمام اهلي لغيره لا ينبغي له ان ياخذها فان اخذ يطلب  
صاحبها لانه لا يتركها للمفظة والمانه وان لم ياخذها وفرخ عنده فان كان  
الام عربي لا يتعرض لغرضه فانه ملك الخبير وان كان الكام لصاحب العرج والعرج



ذكر فان الفسخ يكون له وكذا البين وان لم تعلم ان فيه ترجح غريب قالوا لا ينبغي عليه ان يسأ  
 الله لان الاصل عدم الغريب رجل وجد عرسا لمطه فعد فمأول لم يجد صاحبه وهو فقير  
 فباعه وانفق على نفسه ثم اصاب ما لا قالوا لا يجب عليه ان يتصدق على الفقير بل على الفوق  
 على نفسه امرأة وضعت ملائمتها فجات امرأة اخرى وضعت ملائمتها فجات الاولى  
 واخذت ملاه السابعة وذهبت لا ينبغي للمثانية ان تستفع صلاة الاولى لانه انتفاع  
 بملك الغير فان ارادت ان تستفع بها قالوا ينبغي ان يتصدق هي بهذه  
 الملاة على ابنتها ان كانت فقيرة على سبب ان يكون ثواب الصدقة لصاحبها  
 ان رضى ثم ذهب الاسن الملاة منه فليسعك الانتفاع بها لا تفهم منزلة اللقطة  
 فكذلك الصدقة وان كانت غنية لا يجزى لها الا انتفاع بها وكذلك الجوار  
 في المكعب اذا سرق وترك له عوض رجل التقط لقطعة وضاعت منه فوجدها  
 في يد غيره فلا خصوصية بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الودعية فان الودعية  
 تكون للمودع ان يأخذ من الثاني فان في اللقطة الثاني كالاول في ولاية  
 اخذ اللقطة وليس الثاني كالاول في اثبات اليد على الودعية رجل اخذ  
 شاة او بغيرها فامر القاض بان ينفق عليه ثم هلك الدابة كان له ان يرجع على صاحبه بما  
 انفق عليه لان الاتفاق بامر القاض كالاتفاق بامر المالك رجل غريب مات في دار رجل  
 وليس له وارث معروف وخلف ما ليساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له  
 ان يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة رجل غاب وجعل داره  
 في يد رجل ليعمرها ودفق عليه مالا ليحفظه ثم فقد الدافع فله ان يحفظ المالا ليس  
 له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لان حال الغائب غير معلوم بحيث ان مات  
 في منزل الكيل ولا يكون الرجل وصيا رجل التقط لقطعة ففعلت عنده  
 فان كان للفقير حين اخذها قال انما اخذها لاردها على اهلها واستد  
 شاهدان على معالمة لا يكون صانعا ولم يكن له على ذلك بنية وصدقه  
 صاحبه على ذلك فذلك وان كذبه اختلفوا فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما  
 الله هو صانع وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكون صانعا وعليه البين  
 بالله ما اخذها الا ليعرضها هذه اذا انفق على لونها لقطعة وان اختلفا

في كونه

طلبه رجل غاب  
 رجل باع  
 يد رجل غاب  
 اذا مات الموكل  
 الغر الوكيل

في كونه لقطعة فان قال صاحب المال اخذ لقطعة غصبا وقال الملتقط كانت لقطعة  
 واخذ لقطعة كان الملتقط ضامنا في قولهم جميعا الملتقط اذا اقرب لقطعة  
 لرجل واقام رجل اخر البينة انما له يقض لهما لصاحب البينة فان اقربها لرجل  
 ودفع اليه فاستهلكها ثم اقام اخر البينة انما له فان كان دفع اليه الاول يقض  
 او بغير قضا كان لصاحب البينة ان ضمن القارض لانه قبض ماله بغير امر  
 عن اختيار فمكون منزلة غاصب الغاصب وان اختار لصاحب البينة نصيب  
 الدافع فان كان الدافع بغير قضا كان له ان يصمغه وان كان الدافع بغير قضا  
 لم يذكر في الكتاب قالوا ينبغي ان يكون المسئلة على الاختلاف على  
 قول اي يوسف رحمه الله ليس له ذلك وعلى قول محمد رحمه الله له ذلك  
**كتاب اللقيط** رجل وجد لقيطا ان كان يعلم انه لم يلقه  
 لا يملك يستحب له ان يلتقطه وان كان يعلم انه لولم يلتقطه لعله لا يملك  
 بقرض عليه ان يلتقطه واذا التقطه يكون امانه في يده ويكون اللقيط حرا  
 مسلما حتى لو مات قبل ان يعقل يصل عليه ويستحق نفقة من بيت  
 المال ينبغي للملتقط اذا كان لا يريد الا اتفاق من مال نفسه ان يرفع  
 الامر الى الامام فيعطى الامام نفقة من بيت المال واذا جاز اللقيط حنافة  
 يكون حنافة في بيت مال المسلمين وان مات اللقيط وترك مالا يصرف  
 ماله الى بيت المال وان انفق الملتقط علمه من مال نفسه يكون مستطوعا  
 لا يرجع بذلك على اللقيط وان امر القاض ان ينفق عليه من مال  
 على ان يكون ذلك سنيا على اللقيط فانفق يكون دينه على اللقيط  
 كما لو امر بالغ رجل ان ينفق عليه من ماله كان للمامور ان يرجع على الامر  
 فيما انفق وان امر القاض ان ينفق على اللقيط ولم يقل على ان يرجع بذلك  
 على اللقيط استأثر في الكتاب الي انه لا يرجع عليه بما انفق بعد البلوغ  
 وقال الطحاوي له ان يرجع عليه اذا انفق بامر القاض وان لم يشترط له  
 الرجوع كالبالغ اذا امر رجل بان ينفق عليه ولم يشترط له الرجوع كان له  
 ان له ان يرجع وان امر القاض بالاتفاق وشترط ان يكون له الرجوع على



اللقيط فادعي الملتقط بعد بلوغه انه انفق عليه بامر القاضى كذا ان صدقة اللقيط يرجع  
به ذلك عليه وان كذبه في الاتفاق لا يرجع الابينة وحكم اللقيط بعد بلوغه في  
شهاداته وجباياته والجنانية عليه وحدوده حكم الحر المسلم اللقيط يجوز شراؤه  
في كل ما يجوز شراءه الحر المسلم عند فلوله ادعي رجل ان اللقيط ابنه بعد ما بلغ اللقيط او صغر  
لغيره عن نفسه مع تصديق ما سمعنا واذا ادعى الملتقط ان ينفق عليه الملتقط وسأل  
من القاضى ان يأخذ منه اللقيط فان القاضى لا يقبل منه اللقيط الابينة فان اقام البينة  
انه لقيط كان القاضى بالخيار ان شا قبله منه اللقيط وان لم شالم يقبله لانه لما التقطه  
فقد التزم حفظه وتربيته فلا يمكن له ان يعزل نفسه ولا يصير معزولا لا بعزل  
القاضى ولا ولي للقاضى ان يقبل بيئته اذا علم انه عاجز عن الحفظ بنفسه فان قبله القاضى  
ورفعه في يد اخر وامر الثاني ان ينفق عليه ان يكون ذلك دينا على اللقيط ثم ان  
الملتقط سأل من القاضى ان يرد عليه كان القاضى بالخيار ان يرد عليه وان شالم يرد  
احد التلقط لقيط اخر فان دفعه منه فاختصم الاول والثاني الى القاضى فان القاضى دفع  
الى الاول كان الاول كان احق بحفظه ولو كان الملتقط دفع اللقيط الى غيره باختياره  
لا يكون له ان يأخذه من الثاني لانه ابطال حق نفسه عن اختياره فلوله ادرك اللقيط  
والي رجل جاز ولاوع فان كان في جنانية فمقتله بيت المال ثم والى رجل لا يصح  
ولاوع ولا يملك الملتقط على اللقيط ذكره ان كان اللقيط او انثى شيئا من بيع وشراء  
او نكاح او غيره وانما له ولاية الحفظ لا غير وليس له ان يحسه فان فعل وهلك  
من ذلك كان صانعا والمملتقط ان سئل اللقيط حيث سأل ولوا دعي الملتقط ان اللقيط  
عنده بعد ما عرف انه لقيط لا يقبل قوله الابحية لان اللقيط محكوم بالحرية ظاهرا  
ولو وجد الرجل لقيطا معه مال كان المال للقيط وان وضعه القاضى في يد الملتقط  
وقال انفق عليه من هذا المال جازا مع ويصدق الملتقط في نفقه مسلم وما اشترى  
الملتقط بذلك المال من طعام او كسوة كان جازا اذا مات اللقيط وترا  
مالا ولم يترك فادعي رجل بعد موته انه ابنه لا يصدق الابحية ولوا ادرك  
اللقيط كافر اقل كان الملتقط وجده في مصر من اصهار المسلمين فانه  
محسوس ويحبر على الاسلام استخسانا واختلفوا في موضع القياس والاستخسان

قال بعضهم القياس والاستخسان في قتله اذا لم يبسم في القياس يقتل وفي الاستخسان  
لا يقتل وقال بعضهم القياس والاستخسان في الجبر على الاسلام في القياس لا يجبر  
على الاسلام وترك على الكفر بالحرية وفي الاستخسان جبر على الاسلام ولا يترك  
على الكفر وهو الصحيح واذا مات الملتقط قبل ان يعقل دينيا من الاديان ان  
كان الملتقط وجده في مكان المسلمين يصلح عليه كان الملتقط مسلما او ذميا وان وجده  
في بيعة او كيسة او في قرية ليس فيها الامسرك لا يجبر على الاسلام مادام حيا  
وان مات قبل ان يعقل في رواية كتاب اللقيط لا يصلح عليه واعتبر المكان  
في هذه الرواية ولم يعتبر الواحد وهذه المسئلة على وجوب اربعة ان وجده مسلم  
في مكان المسلمين كالمسجد ونحوه يكون مسلما وان وجده كافرا في مكان الكفرة كالبيعة  
والكيسة يكون اللقيط كافرا حكما وان وجده كافرا في مكان المسلمين او وحده  
مسلم في مكان الكفرة اختلفت الروايات في هذين الوجهين في رواية كتاب اللقيط  
يعتبر المكان ولا يعتبر الواحدان وفي كتاب الدعوى من رواية ابي كسليم ان  
رحمه الله يعتبر الواحد وفي بعض الروايات يعتبر ما يوجب الاسلام اي مكان  
لان الاسلام يعلو ولا يعلى كلوله بين ابوين احدهما مسلم والاخر كافر يجعل  
مسلم تابع للمسلم وفي بعض الروايات يعتبر الذي ان كان على اللقيط نرى  
الكفر بان كان في عنقه صليبه او عليه ثوب ديباج يلبسه الكفر او كان  
بحرور وسط الراس يحكم بكفره ولو وجد لقيطا على اية كانت الدابة للقيط كما  
لو وجد معه ماله اخر واذا وجد اللقيط في مكان الاسلام فادعي رجل من اهل الذمة  
انه ابنه في القياس لا يصح دعواه الابينية وفي الاستخسان يصدق في  
دعوى النسب دون الميراث واذا ادعى مسلم ان اللقيط عنده فاقام البينة  
فانه يقضي له به وانما يقبل البينة على رقة لان الملتقط خصم باعتبار اليد  
فكانت البينة قائمة على خصم وان اقام ذي بينة من اهل الذمة انه ابنه ذكر في  
الكتاب انه لا يجوز شهادتهم على المسلمين قبل ارا دبه اذا اقام الذي بينة  
من اهل الذمة انه ابنه واقام مسلم بينة من المسلمين انه عنده فلا يقبل شهادة  
اهل الذمة في ابطال بينة المسلم وقال بعضهم اراد به اذا اقام الذي بينة



من اهل الذمة ابتداءً انه ابنه لا يقبل بيته لان الذي اذا ادعي النسب صح دعواه في  
حكم النسب من غير بيته الا انه يكون مسلماً حكماً فلا يبطل الحكم باسلامه  
هذه البيعة ولا يحكم بكفر هذه البيعة لان هذه شهادة قامت في حكم الدين  
على مسلم وان كان مشركاً الذي مسلم يقتضيه به ويصير تبعاً له في الدين  
ولو وجد اللقيط مسلم وادعي فتنازعاً في كونه عبداً من اهل الذمة للمسلم  
لان ذلك انفع للقيط ولو كان الصغير في يد مسلم وادعي في ادعي المسلم  
انه عبده وادعي الذي انه ابنه ادعي ذلك معاً فان الصغير يصير حراً  
وعوي النصراني يترجح دعوي النصراني لان فيه اثبات الحرية ولا ترجح  
دعوي المسلم باعتباره الاسلام لانه لو جعل نصرانياً تبعاً للنصراني  
بالاسلام يكون في يده ولو جعل رقيقاً لا يمكنه تحصيل الحرية ولو ادعت  
امراة اللقيط انه ابنها قال لا يقبل قولها بل شهادة ارا دعي امراة  
لها زوج فادعت امراة انه ابنها من الزوج وانكر الزوج الولادة حال الولادة  
لا يثبت الا ببيعة القابلة وان لم يكن لها زوج فقاتل لصغيرها وبني  
لا يثبت النسب الا ببيعة رجلين وان ادعي رجل اللقيط انه ابنه  
يقبل قوله من غير بيعة لان في قبول قوله الرجل دفع العار على اللقيط  
وليس ذلك في دعوي المرأة فلا يقبل قولها الا ببيعة ولو اقامت امراة  
رجلاً وامرأتان على الولادة ثبت النسب من ذلك لانهما اقامتا امراة واحدة  
بان شجعت القابلة انها ولدت منه ثبت النسب من ذلك وان ادعت امرأتان  
فقامت كل واحدة انها ولدت وهو ابنها فبنيهما جميعاً في قول ابي  
حنيفة رحمه الله ونورانية ابي سليمان رحمه الله لا يكون ابن واحد  
منهما الا ان يقيم كل واحد منهما رجلين او رجل وامرأتين على الولادة  
فحينئذ ثبت النسب منهما في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف  
ومحمد رحمه الله لا يثبت النسب من واحدة وان اقامت احداهما  
رجلين والاخرى امرأتين حملها بالتي شهدت لها رجلان ولو ادعت  
امرأتان اللقيط انه ولدهما كل واحدة منهما بغير البيعة على رجل على

حدة بغيره انها ولدت منه قال ابو حنيفة رحمه الله يصير ولد من الرجلين جميعاً  
وقال لا يصير ولدها ولا ولد الرجلين لو ادعي رجلان معاً كل واحد منهما بقوله  
هو ولدي من جارية مشتركة بينهما ثبت نسبهما وبنيهما وبني ولدهما  
بنيهما وبنيهما ولو كانت الجارية بين ثلاثة نفر فجات بولد فادعوا جميعاً  
ذكر الفقيه ابو الليث انه يثبت نسبهم جميعاً وكذا اذا كانوا اربعة  
او خمسة وقال ابو يوسف رحمه الله اذا كانت بين رجلين ثبت وفي الكرم ذلك لا يثبت  
النسب ولو ان لقيطاً ادعاه رجل انه ابنه من زوجته وهي امه فصدقه مولد  
الجارية يثبت النسب من الملقط الذي ادعاه في قولهم واختلفوا ان هذا الولد  
هل يكون رقيقاً لمولي الامة قال ابو يوسف رحمه الله يصير رقيقاً لمولي  
الامة وقال محمد رحمه الله هو حر ولو ان عبداً وجد لقيط ولا يعرف ذلك  
الا بقوله وقال مولاة كذبت بل هو عبيدي فان كان العبد محجوراً كانت  
القول قول المولي وان كان ماذ وفاء في التجارة كان القول قول العبد لان الماذون  
يдамعتبة في التساوية اذا وجد اللقيط مسلماً في مكانه عند غير الملقط فان  
التساوية والديه يكون عليهما اهل ذلك المكان لبيت المال كالحرا اذا وجد مسلماً  
في مكان رجب في التقط لقيطاً ثم قتله هو او غيره حفظا كانت دية عليهما قتل  
القاتل لبيت المال وان قتله عمداً فان ساء الامام قبل العاقل وان ساء  
صالحه على الدية في قوله ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وليس له ان يعفو وقيل  
ابو يوسف يحب الدية في مال القاتل والحربي اذا اسلم في دار الحرب وخرج اليها  
ثم قتله رجل عمداً كان على القاتل القصاص في قوله ابي حنيفة ومحمد رحمه الله  
وعن ابي يوسف رحمه الله فيروايتان لقيط قد قتل انسان بعد البلوغ وحسب  
الحد على قاذفه ولو قذف انسان في امه لا يجب الحد على القاذف واللقيط في حد  
القذف والقصاص كغيره من الاحرار واذا ادرك اللقيط فاقر انه عبد فلان  
وادعاه فلان صح اقراعه ويصير عبد المقل له وهذا اذا قرئ بذلك قبل ان  
يتأكد مرتبة بالقصاص المأجود ففي القاضيه بما يولد الحرية بان قضي القاضيه عليه  
كذلك اذا وبالقصاص في الطرق لا يصح اقراعه بالرق بعد ذلك واذا صح



أقرره بالرق قبل ذلك فاحكامه بعد ذلك في الجنائيات والحدود احكام العبيد ولو كان  
 اللقيط امرأة فاقربت بالرق لرجل وصدقها ذلك الرجل كانت امه له الا انها اذا كانت  
 تحت زوج لا يقبل قولها في ابطال النكاح بخلاف ما اقررت انها ابنة ابي الزوج قصد  
 ابطال الزوج فانه يثبت السب ويبطل النكاح لان الاجنية تتناهي النكاح ابنة ابيها  
 والرق لا ينافي فان اعتق العتق له وهي تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان  
 الزوج طلقا واحدة فاقربت بالرق فيصير طلاقا ثانيا لا يملك الزوج عاينها  
 بعد ذلك الا طلقة واحدة ولو كان طلقة ثنتين ثم اقرت بالرق كان له ان  
 يراجعها وكذلك حكم العدة اذا اقرت بالرق بعد ما مضت حيضتان كان له  
 ان يراجعها في الحيضة الثالثة واذا ادرك اللقيط فزوج امرأته ثم اقرت له  
 لفلان ولا مناة فله صدق في صداقها لا يرد ولا يصدق على ابطاله وكذلك  
 استدان دينا او بايع انسانا او كفل بكفالة او وهب هبة او تصدق بصدقة  
 وسلم وكاتب عبد او دبره او اعتقه ثم اقرت له عبد فلان لا يصدق على ابطاله  
 من ذلك **كتاب النظر والباحة** ما لم ياكله  
 وما لا يؤكل وما ياكل وما يتعلق بالصيام رجل استترك بالدرهم المغصوب  
 طعاما ان لم يصفه السر الى الغصب ولكنه نقد المومن حل له ان ياكله ويؤكل غيره  
 وان اضاف السر الى الدرهم المغصوب ونقد الثمن منه يكره له ان ياكل ويؤكل  
 غيره وعن سعد بن احمد انه سئل عن قول اي حنيفة رحمه الله فيمن اشترى  
 بالغصب ووقع غيره او استترك بغير الغصب ونقد الثمن من الغصب  
 قال لا يتصدق بشي الا ان يشتري بالغصب ويدفع الغصب ولو اشترى  
 بالدرهم اليه كانت ودعيته عنه ورجحها قال نصر رحمه الله ان اضاف السر  
 الى الودعيته ونقد الثمن منه يتصدق بالرجح فيه قول اي حنيفة ومحمد  
 رحمه الله وان لم يصف السر الى الودعيته ونقد غيره لا يتصدق بالرجح  
 في قولهم قالوا لا بأس للقاضي ان يقبل الصلعة من والي البلدة التي هو عليها  
 قلده هذا الوالي او غيره رجل دخل على سلطان فقدم اليه شي من المأكول  
 قالوا ان اكل من لا بأس به استراه بالثمن او لم يشتريه لان هذا الرجل

لا يعلم

لا يعلم انه غصب بعينه فانه يحل له ان ياكل من فاك اما الذي استراح بالثمن اذا لم يكن الشراء  
 معناه في الغصب وظاهره ما الذي استراه بالثمن وادخل العقد اليه بالعتق لم تقع  
 على الثمن المستراح اليه فلا يمكن الاحتياز في المبيع وما اذا اضاف السر الى الغصب الا ان  
 الرجل اذا لم يعلم ان الذي قدم اليه من الغصب بعينه فلا نداه يعلم بالحرة والاصل  
 في الاستيا الا باحتمال وان علم انه مغصوب بعينه لا يحل له ان ياكل لانه علم بالحرمة  
 ومشاخيها وحمم الله قالوا ينبغي ان لا ياكل من طعام الوالي لكونه غصب عني  
 الغاصب قال الناطق اذا هدي الرجل الى انسان او اضافه ان كان غالب مال  
 المهدي من الحرام ينبغي ان لا يقبل الهديته ولا ياكل من طعامه ما لم يجبره حلال  
 ورثه او استقرضه من غيره وان كان غالب مال المهدي من الحلال لا بأس  
 بان يقبل الهديته وياكل ما لم يمين عنده انه حرام لان اموال من سلكوا  
 عن قليل حرام فغصب الغالب واذا مات عامل من عمال السلطان واوصيه  
 ان يعطي الخنطة للمفقير لو ان كان ما اخذه من الناس مختلطا بما له لا بأس به  
 وان كان غير مختلط لا يجوز للمفقير ان يأخذه اذا علم انه مال الغيوب فان كان  
 ذلك الغير معلوما رده عليه وان لم يعلم اخذه من ماله او من غيره فهو  
 دال عليه يمين انه حرام وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كان مختلطا بما له  
 على قول اي يوسف ومحمد رحمه الله ما هو عليه ملك صاحبه لا يجوز اخذه  
 الا ليرده على صاحبه وعلى قول اي حنيفة رحمه الله عند المال المختلط  
 ويكون للاخذ ان يأخذ اذا كان في يده مال المبتدع وما بقدر ما يودي  
 به حق الخصم مسلم ودعا له نصراني الى دار ضيفا وليس بينهما صداقة  
 ولا مخالطة غير ما بينهما من المخارج قال بعضهم يحل له ان يذهب الى  
 ضيفته نصراني لان هذا نوع من البر والكرام بل هو مندوب وقال  
 بعضهم اذا دعا له الجوسج او النصراني الى طعامه يكره للمسلم ان ياكل وان  
 قال استخرجت اللحم من السوق لان الجوسج يبيع المنخقة والموقودة والنهري  
 لا ذبيحة له وانما ياكل هو ذبيحة المسلم او حقه وان كان الداعي الى الطعام  
 يهوديا فلا بأس للمسلم ان ياكل طعامه لان اليهودي لا ياكل الا من ذبيحة



اليهودي او المسلم رجل مات وكسبه كان من سعة السادق قالوا ان تورع الورثة  
عن اخذ ذلك المال كان اولي فان عرفوا اربا بهارده عيا اربا بها لانه لا يخلو  
عن وقوع حنت وان لم يعرفوا اربا بهارده صدقوا بها لان هذا مال ثبت بسبب  
حسب فكان سبيله التصديق اذا عجز عن الرد عيا صاحبه وكذا الحكم فيما اذا اخذ  
رستوق او ظما ان تورع الورثة عن ذلك كان اولي واما الذي ياخذ المغني والعوال والسكية  
قالوا حكم ذلك يكون اخذ لان صاحب المال اعطاه عن اختياره بغير عقد واما الذي  
ياخذ المسلم قالوا لا بأس للمعلم ان ياخذ الاجرة على تعليم القرآن في هذا الزمان  
حكى عن ابي الليث الحافظ كنت افتي ثلاثة اشيا فرجعت عن كنت افتي ان لا يحل  
للمعلم ان ياخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت افتي ان لا ينبغي للمعلم ان يدخل  
على السلطان وكنت افتي ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القري  
فيذكرهم ليجمعوا له ثوبا فرجعت عن ذلك كله واذا اهدى اب الصبي  
الي معلم الصبي او الي يودبه في الاعبياد ان لم يسأله او لم يلح عليه لا بأس  
به بل هو يستحب لانه يروى ان طلب ذلك قالوا في زماننا ان يطلب اجر  
معلمه والرجل اذا كان مطرعا معنيا ان يعطي بغير شرط قالوا يباح له ذلك وان  
كان اخذ على شرط رد المال عيا صاحبه ان كان يعرفه وان لم يعرفه يتصدق  
به وعن ابي بكر الاسكاف رحمه الله قال اذا اكل عين الغضب عن اي حنيفة  
رحمه الله يا كل جلا لانه استعمله بالمضع فيجوز له ان ياكله قبل الابتلاع قال  
رحمه الله ينبغي ان لا يؤخذ بهذا كيلا يتجاسر الغاصب والظالم الي اكل اموال الناس  
وفيه نزل قوله تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامي ظلما انما ياكلون في بطونهم  
نارا وسيصلون سعيرا وهذا يخالف ظاهر مذهب ابي حنيفة رحمه الله ان  
عنده المستعمل يكون على ملك المالك حتى لو صالح من المعصوب  
على اضعاف قيمته بعد الاستئذان جاز عنده قال نصير رحمه الله المالك  
الي الحلال اقرب وبه قال خلق بن ابي برب رحمه الله وعن ابي يوسف  
رحمه الله المالك والسبعة الي احرام اقرب وهكذا روي الحسن عن ابي حنيفة  
رحمه الله رجل غصب لحافا فطبخه او حنطة فطبخه قال ابو بكر البجلي يحل له اكله

اذا اكل عين  
الغضب

وعليه

وعليه الضمان في قول ابي حنيفة وهذا ظاهر قول ابي حنيفة لان علي قوله اي حنيفة ومحمد  
رحمهما الله اذا غصب حنطة فطبخها او حنطة فطبخها يتقطع حق المالك ويصير  
ملك للغاصب وقال ابو يوسف رحمه الله اكله حرام قبل ان يرفعه صاحبه من لا يحل له  
اخذ الصدقة قال ابو بكر البجلي رحمه الله الا فصل له ان لا يقبل جابح السلطان  
فان كان للسلطان مال ورثها عن ابيه يجوز اخذها بغيره فقيل له لو ان فقيرا ياخذ  
جابح السلطان مع علمه ان السلطان اخذها غصبا اخل له ذلك قال ان كان السلطان  
مطلوب الدرام من قوم وخطب بعضه ببعض تملك الغاصب اما على قول ابي يوسف  
رحمهما الله لا يملك الغاصب ويكون على ملك صاحبه سئل علي الرازي رحمه الله عن  
بيت المال هل للاغنياء فيه نصيب قال لا الا ان يكون عاملا او قاضيا وليس للمفقير فيه  
نصيب الا فقيه فرغ نفسه لتعليم الناس الفقهاء او القرآن وجعل اخذ ارض الحوز  
من اربعة من منصرفها قال ابو القاسم رحمه الله نصيب الاكرق يطيب لهم اذا اخذوا  
الارض من اربعة واستأجروها فان كان الحوز كروما او اشجارا ان كان يعرف اربا بها  
لا يطيب للاكررة وان لم يعرف اربا بها طاب لهم لان نذر هذه الارض التي لا يعرف  
مالكها يكون الي السلطان ويكون بمنزلة ارض الموات وينبغي للسلطان ان  
يتصدق بنصف الخارج على المساكين وان لم يفعل ذلك يكون اثما واما نصيب الاكرق  
يطيب لهم ويطيب لمن ياكل من ذلك برضاهم وان كان لا يخلو ذلك عن نوع شجرة  
الا انهم قالوا ليس من ما نأكل من الشجيرات وعلى المسلم ان سقي الحرام المعامير  
امراة زوجها في ارض الحوز وكذا مال ياخذ من مال السلطان وهي بقول  
لا تعدن معك في ارض الحوز قال القتيبي ابو بكر البجلي رحمه الله ان اكلت من  
طعامه ولم يكن عيني ذلك الطعام غصبا ففيه سعة من اكله وكذا لو اشترى  
لطعاما او كسوق من مال ابيه ليس بطيب ففيه سعة من تناول ذلك الطعام  
والسلب ويكون الاثم على الزوج وارض الحوز رخص لا يقدر صاحبها على زراعتها واذا اخرجها  
فمنعها الي الامام لتكون منفعة للمسلمين مقام الحراج ويكون الارض ملكا لصاحبها

مطلوب الدرام

اذا اكلت ما طعمه



شجرة في مقبرة قالوا ان كانت مائة في الارض قبل ان يحملها من قبله قالك الارض لو ان حق هذا فيعمل  
لها وان كانت الارض مائة اياما لك لها في عمل اهل تلك المحلة او القرية مقبرة في الشجرة  
من الارض على ما كان حكمه في القديم وان ثبتت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة فان كان العارس  
معلوما كانت له وينبغي ان يتصدق بمائة وان كانت الشجرة ثبتت بنفسه فحكمه  
يكون للقاضي ان يري قلمه او انفاقا على المقبرة فعلى من جعل وحده حرم ثم احرى  
حتى بلغت عشرة اياما رها قيمة قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله ان وجدها في موضع  
واحد ففي نقطة وان وجدها في موضعين ففي حل له ذلك لمن جمع فواه من اماكن  
متفرقة فصار لها قيمة فانها تطيب له وقد مررت المسيلة في النقطة قال الفقيه  
ابو الوليد رحمه الله وعندي ان وجد الحوز في موضع واحد او في موضعين ففي النقطة  
لا تحل له ان كان عينا كالحل في الفواه لان الفواه مباحة بالري والحوز لا يري  
اذا وجدها تحت السجائر الحوز لا تقطعها كالسنايل اذ انقت في الارض وعن محمد بن مسلمة  
رحمه الله شجرة مائة في ارض من رجل واغصانها خارجة الى الطريق فصار من ثمها في الطريق  
قال قد وسع في هذا من السلفين لا شك في زهدهم وعلمهم فلا يخفى عليهم ويكفي اكل الطين  
لان ذلك مصر في نصير قايلا لنفسه امارة ما كل الصبب واسباها ذلك لاجل العمن  
قال ابو طيع البلخي رحمه الله لا باس به ما لم يكن فوق السبع ويكره الاكل فوق السبع  
وكذا الرجل اذا اكل مقدار حاجته لمصلحة بدنه لا باس به ان ياكل فوق السبع ويكره  
البان الا ان المرصين وغيره وكذلك كونه في كل حرام لقوله عليه  
الصلوة والسلام ان الله تعالى لم يجعل سفاهكم فيما حرم عليكم وان اذ قل من ان  
في اصبعه للتداوي قال الفقيه ابو جعفر رضي ابو حنيفة رحمه الله انه كره  
ذلك وعن ابي يوسف رحمه الله انه كان لا يكره وهو على الاختلاف في شرب  
بول ما يوكل كحه للتداوي فيقول ابي يوسف اخذ الفقيه ابو الوليد  
ويجوز الحفنة للتداوي للراق وغيرها وكذا الحفنة لاهل الهزال لان  
الهزال اذا فحش يقضي الى السبل ويجوز للرجل النظر الى فرج الرجل  
للحفنة ذكره نعيم الامية السرخسي رحمه الله وعن ابن مقاتل رحمه الله البطنة  
بطنتا ب احداهما ان ينوي لهما الرجل السن وعظم البطن فذاك مكروه

اما من رزق بطنا عظيما كان ذلك خلقته له من غير ان يتعد السن فلا ينبغي عليه واذا اكل  
الرجل اكثر من حاجته لسفا قال الحسن لا باس به قال رابن ابن مالك رضي الله عنه  
ياكل الواقي من الطعام ويكره من يتقيا وسفاه ذلك رجل استطلق بطنه او ردت  
عينه فلم يعالج حتى يضعفه ذلك ومات منه قالوا فامم عليه ولو انه جاع ولم ياكل  
ويؤثره رعي الاكل كان اثما وفرص عليه ان ياكل مقدار قوته ولو ان رجلا طهر به ذات قال  
له الطبيب عليك الدم فاخبره فلم يفعل حتى مات لا يكون اثما لانه لم يثبت ان شفاه  
فيه ولو كان برجله جرحا قالوا لا يكره له ان يعالج نفسه بعظم الانسان والحيتون لانه  
يحرم الا تنقاع ولو وضع العجين على الجرح ان عرف به الشفا قالوا لا باس به لانه  
دوا والذي وعف لا يوجب دمه فاراد ان يكتب بدنه على جهة تشيئ من القرآن قال  
ابو بكر الاسكاف رحمه الله يجوز قيل لو كتب بالبول قال لو كان فيه شفا فلا باس  
به قيل لو كتب على جلد ميتة قال ان كان فيه شفا جاز وعن ابي بصير رحمه الله  
الله يعي قوله عليه الصلاة والسلام لم يجعل سفاهكم فيما حرم عليكم انما قال ذلك في  
الاشياء التي لا تكون شفا وما اذا كان فيه شفا فلا باس به قال لا تري الى العطشان  
يحل له شرب الخمر حاله الاضطراب الجدد كما اذا ربي بلين الا ان قال بن المبارك  
رحمه الله يكره اكله قال واجز في رجل عن الحسن رحمه الله قال اذا ربي الجدد بلين  
الجزير لا باس به قال معناه اذا اعتقلت ايا ما بعد ذلك كالحلالة  
رجل اجر نفسه من النصارى لضرب الناقوس كل يوم بخمسة دراهم ويعطي  
في عمل اخر كل يوم درهما قال ابراهيم ابن يوسف رحمه الله لا ينبغي ان  
يؤجر نفسه منهم انما عليه ان يطلب الرزق من موضع اخر وكذا الواحد  
نفسه منهم ليعصر العنب للمزلة لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصر  
وكذا الاسكاف واوا كينا طاهرا الله توجر على خياطة سبي من ربي العتساق  
ويعطي له في ذلك كثير اجر لا يستحب له ان يعمل لانه اعانه على المعصية  
ويكره للمجنون رجلا كان او امرأة ان ياكل طعاما او يشرب قبل غسل  
الغيم واليدمين ولا يكره ذلك للمأبذين والمستحب تطهير الغيم في جميع المواضع  
المستقرض اذا اهدى للمقرض شيئا ذكر في الكتاب انه لا باس به يقول



حجة الله لان هذه منفعة ولم تكن مشروطة في القرص وان تورع ولم يقبل كان افضل قالوا  
 انما يتورع اذا علم انه اهدي لاجل الدين او اشكل عليه انه اهدي لاجل الدين فان تورع كان  
 افضل امّا اذا علم انه اهدي لاجل الدين فانه لا يتورع لان قبول الهدية من حقوق المسلم  
 على المسلم ولا يمنع عن القبول والسبب الظاهر في مقام العلم ان يكون بينهما مهاداة قبل  
 القرص لقربا او صداقة او غيرها وكان الهدي رجلا معروفا بالجوهر والسخا فان ذلك  
 يقوم مقام العلم انه اهدي اليه لا لاجل الدين مضطر لمجرد مبيته وخاف الحلال فقل  
 له حمل اقطع يدي وكل او قال اقطع مني قطعة وكل لا يبيع ان ينحل ذلك ولا يبيع امره  
 به كما لا يبيع المضطر ان يقطع قطعة من لحم نفسه فكل رجل يبي بامرته قالوا ينبغي  
 ان يتخذ وليمة ويدعو الجيران والاقرباء والا صدقا ويصنع لهم طعاما ويذبح لقوله  
 عليه الصلاة والسلام اولم ولو بسطة فاذا اتخذ وليمة وعامه كان عليهم ان يجيوا  
 فمن لم يجب يكون انما ولا بأس بان يدعو لذلك اليوم وعذ او بعد عذ ثم يقطع العرس  
 والوليمة ولا بأس بان يكون في ليلية العرس وفي يضرب للشمير والاعلان ويكون  
 اتخاذ الضيافة في ايام الصيبة لانه ايام تأسف فلا يليق بها ما يكون للمسرور وان اتخذ  
 طعاما للفقر كان حسنا اذا كانوا بالغبني فان كان في الورقة صغير لم يتخذوا ذلك من التركة  
 ولا بأس باكل يوم الاضي قبل الصلاة في رواية ويروى رواية بكير والصحيح هو الاول لان  
 الامساك هو مستحب وليس بواجب رجل اكل متكيا كما وافيه قال بعضهم بكير ذلك  
 والصحيح انه لا يمكن لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل متكيا وبكير وضع الملعقة  
 على الخبز كما قال ابو القاسم الصفار رحمه الله ويوضع الملعقة وحده على الخبز لان وضع  
 الملعقة على الخبز استخفاف بالخبز وقال رحمه الله لا احد سمع الذم الي الصنافة سوى  
 ان امر برفع الملعقة عند الخبز وكذا بكير تعليق الخبز بالخزان وانما يوضع بحيث لا يتعلق  
 كداسة للخبز وكذلك لو وضع الخبز تحت القصعة لاجل التسوية وبكير مسح الاصابع  
 والمكين بالخبز وقال ابو جعفر الجعفي رحمه الله بكير مسح الاصابع بالكاغد على  
 المائدة لانه تشبه بالفراغ وانما عليه ان يلحس ولو غسل راسه ويديه بالتمالة  
 او احرقها ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهي تحال يغلف بها الدواء لا بأس به لانها  
 صارت منزلة الانسان وما روي قوله محمد بن احمد والسنة ان يغسل اليد قبل الطعام

والادب يغسل اليد قبل الطعام ان يدها بالشباب ثم بالسجوخ وبعد الطعام على العكس واذا  
 غسل قبل الطعام لا يمسح يده بالسنديل بل يتركه حتى يجف ليكون ان الغسل قايما عند الاكل  
 اذا كان الرجل على مائدة قالوا غير من طعام المائدة او علم ان صاحبه لا يرضى به لاجل له ذلك  
 وان علم انه يرضى به فلا بأس به واذا استنبه عليه لا يتناول ولا يعطي سائلا وان ماول  
 الضيف شيئا من الطعام الحيس كان ضيفا معه على الخزان كلوا فيه قال بعضهم لا يجبل  
 له ان يفعل ذلك ولا يجبل لمن اخذات يا كل ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من  
 المائدة ان يعطي انسانا قد دخل هناك لطلب انسانا والحاجة اخذ وكذا لا يدفع  
 اليه صاحب المائدة وعبد وكلية وسفور رجل دلقوا الى طعام وفرقه على اخوته ليس  
 لاهل هذا الخزان ان يتناول من طعام خزان اخر لان صاحب الطعام انما اباح لاهل  
 كل خزان ان يأكل ما كان على خزانة لا غير وقال الفقهاء انما القياس لذلك وفي  
 الاستحسان اذا اعطي من كان في ضيافته ذلك جاز وان اعطي بعض الخدم هناك  
 جاز ايضا وكذلك لو ناول الضيف من المائدة شيئا من الخبز او قليلا من اللحم هبات  
 استحسانا وان ناول الطعام الفاسد والخير المحرق فذلك جاز عند ما لانه  
 ما دون ذلك عادة ولا يباح رفع الرأيه بل هو حرام ما لم يقبل صاحب ارفعوا  
 رجل اكل خبز اكل اكله فاجتمع كسر الخبز ولا يشتمى اكلها فله ان يطعم الحاجة  
 والنساء والمقرو وهذا اولى من الالقا في الشهر والطريق الا اذا وقع في الارض  
 ليأكلها النمل رجل اتخذ ضيافة للمقاربة او وليمة واتخذ مجلسا لاهل الفساد  
 يدعوا رجلا صالحا الى الوليمة قالوا ان كان هذا الرجل بحال لو امتنع عن الاجابة  
 منعهم عن فسقهم لا يباح له ترك الاجابة بل يجب عليه ان يجيب لانه في حق  
 المنكر وان لم يكن الرجل بحال لو لم يجب لا يمنعهم عن الفسق لا بأس بان يجيب  
 ويظلم ويترك معصيتهم وفسقهم لان اجابة الدعوة واجب ومسدوب فيلا  
 يمنع لعصية اقترنت بها اما استماع صوت الملاهي كالضرب والقصبة وغير  
 ذلك حرام ومعصية لقوله عليه الصلاة والسلام استماع الملاهي معصية  
 والكلبوس عليه فسوق والتلذذ بها من الكفر انما قال ذلك على وجه التشديد  
 وان سمع نغمة فلا اثم عليه ويجب عليه ان يجتهد كل الجهد في لا يسمع

ومطل  
 استماع الملاهي حرام  
 والتلذذ بالكفر



والنظر وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله لسبوت الحرمة المودة وما لا يملك النظر  
من ذوات المحارم لا بأس أن يمسها بلا هائل ولا شقوق إلا الأجنبية فانه لا بأس  
بالنظر الي وجهها ويكلم المس والنظر الي بطن ذات محرمته ولا الي ظهرها  
ولا بين سرجها وإنما يباح المس والنظر الي هذه المواضع بغير شهيق فان كان  
محال لو نظر الي ذلك تشتمى او كان اكبر رايه انه سمي فانه بعض بصره  
ولا يمسها وفي كل موضع جاز المس والنظر جاز له ان يمسها فريها ويحول اذا من  
علي نفسه فان خاف عليها وعلي نفسه لا يفعل وان سافر بها واحتاج  
الي حملها وانزلها لا بأس بذلك ويأخذ بطنه وطهره صوت لا يصف وان  
خاف ان يشتمى اذا مس فليجنب ما يمكن ويجوز النظر من امه العتير  
تأخو من ذوات المحارم وما جاز النظر اليها من غير شهيق فان  
خاف علي نفسه فليجنب وللراة ان ينظر من الرجل الاجنبي من قرينه  
الي قدمه سوي ما بين السرة الى الجوارح والركبة والحرة لا تسافر ثلاثة  
ايام بغير محرم وتسافر مع المحرم عبدا كانا المحرم او حرا مسلما كانا او كافرا  
والصبي والمجنون لا يصلح محرما والامة والمدرسة والمكاتبه وام الولد ومعتقه  
البعض ان تسافر بغير محرم في رواية الاصل وفي زماننا كرم المساج لها  
السافر بغير محرم والعبد في النظر الي مولا له التي لا قرابة بينه وبينه  
هنزلت الرجل الاجنبي الحر ينظر الي وجهها وكفها ولا ينظر الي ما لا ينظر  
الاجنبي الحر من الحر الاجنبي مساو كان العبد خيا او حلا اذا بلغ مبلغ  
الرجال واما المحبوب الذي هب ما في شئنا نجنا رحمه الله تعالى اختلاطه  
بالنساء والاصح انه لا يرفض ويبيع وللعبد ان يدخل على مولاه بغير اذنها  
اجماعا وفي احد قولي السافر في رحمه الله يباح للعبد من سيده ما يباح  
للمحرم من ذوات المحارم واجمعوا على ان العبد لا يسافر بمسبقة وللمرء  
ان ينظر الي سائر بدن امراته وكذلك للمرأة من الزوج والمولي من امته  
والامة من مولاها واذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة فله ان ينظر الي وجهها  
فان كان محال يشتمى اذا نظر الي وجهها او كان اكبر رايه انه يشتمى فلا

والنظر وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله لسبوت الحرمة المودة وما لا يملك النظر  
من ذوات المحارم لا بأس أن يمسها بلا هائل ولا شقوق إلا الأجنبية فانه لا بأس  
بالنظر الي وجهها ويكلم المس والنظر الي بطن ذات محرمته ولا الي ظهرها  
ولا بين سرجها وإنما يباح المس والنظر الي هذه المواضع بغير شهيق فان كان  
محال لو نظر الي ذلك تشتمى او كان اكبر رايه انه سمي فانه بعض بصره  
ولا يمسها وفي كل موضع جاز المس والنظر جاز له ان يمسها فريها ويحول اذا من  
علي نفسه فان خاف عليها وعلي نفسه لا يفعل وان سافر بها واحتاج  
الي حملها وانزلها لا بأس بذلك ويأخذ بطنه وطهره صوت لا يصف وان  
خاف ان يشتمى اذا مس فليجنب ما يمكن ويجوز النظر من امه العتير  
تأخو من ذوات المحارم وما جاز النظر اليها من غير شهيق فان  
خاف علي نفسه فليجنب وللراة ان ينظر من الرجل الاجنبي من قرينه  
الي قدمه سوي ما بين السرة الى الجوارح والركبة والحرة لا تسافر ثلاثة  
ايام بغير محرم وتسافر مع المحرم عبدا كانا المحرم او حرا مسلما كانا او كافرا  
والصبي والمجنون لا يصلح محرما والامة والمدرسة والمكاتبه وام الولد ومعتقه  
البعض ان تسافر بغير محرم في رواية الاصل وفي زماننا كرم المساج لها  
السافر بغير محرم والعبد في النظر الي مولا له التي لا قرابة بينه وبينه  
هنزلت الرجل الاجنبي الحر ينظر الي وجهها وكفها ولا ينظر الي ما لا ينظر  
الاجنبي الحر من الحر الاجنبي مساو كان العبد خيا او حلا اذا بلغ مبلغ  
الرجال واما المحبوب الذي هب ما في شئنا نجنا رحمه الله تعالى اختلاطه  
بالنساء والاصح انه لا يرفض ويبيع وللعبد ان يدخل على مولاه بغير اذنها  
اجماعا وفي احد قولي السافر في رحمه الله يباح للعبد من سيده ما يباح  
للمحرم من ذوات المحارم واجمعوا على ان العبد لا يسافر بمسبقة وللمرء  
ان ينظر الي سائر بدن امراته وكذلك للمرأة من الزوج والمولي من امته  
والامة من مولاها واذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة فله ان ينظر الي وجهها  
فان كان محال يشتمى اذا نظر الي وجهها او كان اكبر رايه انه يشتمى فلا

مضمون

والنظر



فلا بأس ان ينظر الي وجهه مكشوفاً وكذا لو دعي الي شعره عليه ان كان حاكماً فإراد ان ينظر  
اليها وان كان يشتهي فلا بأس ان ينظر الي وجهه مكشوفاً ولا بأس للرجل بمصافحة العجوز  
التي لا تستحي وأما بعمره فله وكذا لو كان الرجل سحائفاً من علي نفسه وعليها  
فلا بأس بان يصافح وان كان لا يامن لا يحل ويحل للرجل ان ينظر من الرجل بسوي  
تحت السرة الي ان يجاوز الركبة وينظر المرأة الي المرأة كذا نظر الرجل الي الرجل والركبة  
عند العورة والسرة ليست بعورة وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه  
لا بأس للاجنبي ان ينظر الي قدم الحرة الأجنبية بغير شهوة كما ينظر الي قدم امته  
الغيرة مع الشهوة لا يحل وعن ابي حنيفة رحمه الله اذا حلف الرجل بطلاق امراته  
ان لا ينظر الي حرام فنظر الي وجهه اجنبية او نظر الي كفيه لا يطلق امراته  
ولا بأس بالنظر الي الصغيرة التي لا تستحي وان يمسك ويكلم ان يقبل الرجل  
ثم الرجل او يده او شيئا منه في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا بأس بالمصافحة  
وقال ابو يوسف رحمه الله لا بأس بالقبيل والمعانقة في ازار واحد فان كانت  
المعانقة فوق فيص او خده او كانت القبلة على وجه السرعة دون الشهوة  
جاز عند الكل رجل طاهر من امراته قال ابو حنيفة رحمه الله لا يباشرها  
ولا يقبل ولا ينظر الي فرجها عن شهوة حتى يكفر وقال ابو يوسف رحمه الله  
لا يباح له المس والقبلة والنظر الي الرج حتى يكفر ويحل له النظر الي الشعر  
والوجه والصدر والظهر واذا ملك اثنين لا يحل الجمع بينهما بعقد النكاح  
لو كانتا حرتين فوطاها ثم اراد ان يطا احدهما لا ينبغي له ان يطا  
احدهما حتى يخرج الاخرى عن ملكه فاذا فعل ذلك كان له ان يطا الاخرى  
قال ابو يوسف رحمه الله كما لا يطا احدهما قبل ان يخرج الاخرى عن ملكه  
لا ينظر الي فرج احدهما ولا الي ظهرها وبطنها ولا يقبل ما لم تزوج الاخرى  
او يملك او يملك بعضها وكذا قال في رجل تزوج احدهما ودخل بها  
ففرق القليبين بينهما فانه لا يقرب امراته ولا يقبل ولا ينظر الي فرجها  
بشهوة حتى تنقضي عدتها اي فرق القليبين بينهما وجماع الحائض حرام  
ثم قال ابو حنيفة رحمه الله ان يستمتع بها فوق الميزر وليس له ما تحت  
وقال محمد

وما محمد رحمه الله بحسب شعار الدم يعني الجماع وله ما سوي ذلك وبين القليبين  
لخلاف فيما قال ابو حنيفة رحمه الله ليس له ان يستمتع بها فوق الميزر قال  
ابراهيم رحمه الله يراد به الا ستمتع بالسرقة وما فوقها وقال الحسن رحمه الله  
بها فان الازار يعقضي حاجته فيماد ونال فرج فوق الازار احرم جماع  
الحائض لا يحرم الدواعي وكذلك في الصوم ونحو الاستنبراء من الوطى والدواعي  
في الجارية المملوكة بملك حاد وعن محمد رحمه الله في المسبية لا يحرم الدواعي  
خال الا ستنبرا ويكره للرجل ان يجامع امراته ومعها في البيت من يعلم ذلك ويكره بجان  
الرجل وعند المرأة والنظر اليها حال المياضعة ولا بأس للرجل ان يمس فرج امراته  
وكذا المرأة ان يمس فرج زوجها لكي يتحرك قال ابو يوسف رحمه الله سالت  
ابا حنيفة رحمه الله عن هذا فقال لا بأس به وارحوا ان يعظم اجرهما امراته  
اصابتها فرجة في موضع لا يحل للرجل ان ينظر اليها ولكنها يعلم امره لئلا يراها  
فان لم يجدوا امره بدا وكما ولا امره يتعلم ذلك اذا علمت وخيف عليه السبلا  
او الروع او الفلاك فانه يستتر من كل شيء الا موضع تلك الفرجة ثم بدا  
الرجل ويضع بصره ما استطاع الا عن ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين  
ذوات الحمار وغيرهن لان النظر الي العورة لا يحل بسبب المحرمات والقائده  
ان ينظر الي فرج المرأة عند الولد لما كان الضرورة وكذلك للحاجم ان ينظر  
الي فرج البالغ عند الختان واذا اراد الرجل ان يشتري جارية يحل له ان  
ينظر الي شعرها وصدرها وبطنها وعضدها وساقيها وقدميها وان  
كان يشتهي ولا يحل له ان يمس ان كان يشتهي او اكثر من به انه يشتهي ويجاز  
المرأة ان يعمر رجل زوج سيدة بها وينبغي ان يحنن الصبي اذا بلغ تسع  
سنيين فان خنوع وهو اصغر من ذلك فحسن وان كان فوق ذلك قليلا  
قال لا بأس به و ابو حنيفة رحمه الله لم يقدر هوف الختان قال شمس  
الامية الكلواي رحمه الله وقت الختان من حين يحتمل الصبي ذلك الي ان  
يبلغ وللرجل ان يحنن ولده الصبي ويحمله ويداويه وسط فرجه وخراجه  
ويقبض له المهبة ويستري ويبيع ويواجر داره وزوج امته ولا يزوج



عبد الله الجدي وحي الاب ووصي الجدي بمنزلة الاب ولا يجوز ذلك لوجه العم والحال ووصي  
الام وان كان حجره الا انه يقبض له المصبة ويولجها ودايته وامته وعبد الله في الامس  
ان لم يكن اقرب منه ولا يجوز له غيره وكذا الام والمثقف اذا جم اللقيط او حسا ووط  
حجره كان ضارفا اذ اهلك لانه ليس بولي اذا حن العلام ولم ينقطع كل جلد  
قالوا ان قطع اكثر من النصف يكون ختانا وان كان نصف او دونه لا يكون  
ختانا واذا لم يكن من جلد الصبي لتقطع الا ينسد يد حشفة ظاهرا لوله  
انسان يراه كانه حين قالوا اليه النقات واهل البصر من الجاهل فان قالوا  
علي خلاف ما يمكن الختان فانه لا يسد عليه ولا يتعصر بل يترك او يكون  
ذلك عذرا والواجبات سقطت بالاعذار فالسنة اولى وكذا المجوسي اذا اسلم  
وهو شيخ ضعيف احمر اهل البصر انه لا يطبق الختان يترك واذا اجتمع  
اهل مصر على ترك الختان فالهم الامام كما قالهم في ترك سائر السنن  
واذا اغتسل الا قلف من الخنافة قال ابو بكر البجلي رحمه الله يجب عليه ايصال  
المالي تحت الجلد كالتجيب الضمضة والاستسحاق على الحب ولو نؤضوا لم يوصل  
الماتحت الجلد جز ولا يابس للراة ان يحرق اسنما او يحرق ذلك لمصر او عذر  
اروجع ويترك الحصى في بني ادم ولا يابس به خول الحصى على النساء ما لم يبلغ حد  
الحلم وقد روا ذلك خمسة عشر سنة ولا يابس بحصى السنون اذا كان فيه  
ضرس ولا يابس بحصى البلي وكي الاغنام لان فيه منفعة ظاهرا وكذا  
لا يابس بكي الصبي لما اصابه ولا يابس بتيق اذن الطفل لانه كما لو يفعلون  
ذلك في الجاهلية ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا اعترض  
الولد في بطن الحامل ولم يجدها سبيلا للاستخراج الولد لا يقطع الولد  
اربا ربوا ولم يفعلوا ذلك بخلاف هلاك الام قالوا ان كان الولد  
لا ميتا في البطن لا يابس به وان كان حيا لم يبرحوا ان قطع الولد اربا ربوا  
لانه قتل النفس المحترمة لصيانته فمس اخرو من غير تعدي منه وذلك  
باطل واذا جوسعت الكبر فمادون الفرج ودخل الما فرجها فحلت وقد دنا  
او ان ولادتها قالوا تزال عذر لها سببها او يحرق درهم لان خروج الولد

بدون

بدون ذلك لا يكون واذا اسقطت الولد بالعلاج قالوا ان لم يستبين شي من حلقته لا يات  
قال رضي الله عنه ولا اقول به فان المحرم اذا كسر بين الصيد يكون ضارفا لانه اصل  
الصيد فلما كان مواخذا بالحرام فلا اقل من ان يلحقه ثم هنا اذا اسقطت يقبض  
الا انها ما لم يمتل وان اسقطت بعد ما استبان خلقه وحسب الضرر المصنعه  
اذا ظهر بها الحبل وانقطع لبنه وليس لابي الصغبر ما يقتل جريحه الصبر ويخاف  
هلاك الولد قالوا سباح لها ان يعالج في السنن والدم ما دام الحبل قطعة او علقه  
او مصغته لم يحلق له عضو وقد رأتك المدة بمائة وعشرين يوما وانما احوال  
لها افساد الحبل باسبرال الدم لانه ليس بهاد في فساد الحية الكدمي واذا غزل  
الرجل عن امراته بغير اذنها ذكر في الكتاب انه لا يباح قالوا زماننا سباح لسوء الزمان  
ولا يابس بفعل الجواد لانه صيد محل قبله لاجل الاكل فلدفع الضرر اولى وعن محمد  
ابن سلمة رحمه الله لا يابس بفعل النملة لانه من اهل الاذا وكرم ارتفع في الما وقال  
ابو بكر الاسكافي رحمه الله ان اتدأك فاصفك والا فلا فعل وقال الفقيه ابو الليث  
رحمه الله انه لا يباح قتل ما لم يبيد بالاذي وروي ان نملة قرصت ساقا حرق  
ست النملة فوجي الله تعالى اليه هلا نملة واحدة يعنى هلا قبلت النملة  
التي اذ بك خاصته ولا يابس بيشق المساء اذا كان فيه حصاة وفي الكسانيات  
في الجرادات المحرقة والقروح العظيمة والحصاة الواقعة في المساء وكحوها  
من العلل من قيل قد ينجو او قد يموت او ينجو او لا يموت معالج وان قيل لا يجوز  
اصلا لا يداوي بل يترك وسباح قطع اليد للاكل رجل له سلعة او حجر فارد  
ان يستخرج ويخاف منه الموت قال ابو يوسف رحمه الله ان كان فعل احد  
في الا يابس بان يفعل لانه يكون معالجة ولا يكون تعريض للمهلك وفي  
الفتاوي اذا اراد ان يقطع اصبع زائدة او شيئا اخر قال بصدر رحمه الله  
ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك المهلك فانه لا يفعل لانه تعريض  
النفس للمهلك وان كان للمغاييب من النجاة فهو في سعة من ذلك رجل او اساق قطع  
الاصبع الزائدة من ولده قال بعضهم لا يصح لانه معالجة وطمها ولاية المعالجة  
ولو فعل ذلك غير الاب والام فلهذا كان ضارفا لعدم الولاية وقال بعضهم



ليس للاب والام ان يقطع وان قطع فاجب وهما في يده كان ضامنا والمختار من الاول  
 الا ان يخاف التقدي او وهما في اليد رجل وقت لعلم اظافير او لحلق راسه يوم  
 الجمعة قالوا ان كان يري جواز ذلك في غير الجمعة واخره الي يوم الجمعة فاجزأ فاحسبا  
 كان مكروها لا من كان قلزم طويلا يكون رزقه ضيقا فان لم تجاوز الحد واخره تركا  
 بالاحبار فهو مستحب لما روت عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه قل من ظلم اظافير يوم الجمعة امادة الله تعالى من البلاء الي الجمعة الاخرى وزيادة  
 ثلاثة ايام واذا قلتم اظافير او جز شعر ينبغي ان يدفن ذلك الظفر والشعر المحذور  
 فان رمي به فلا بأس وان القاه في الكنيف او في المعتسل يكن ذلك لان ذلك يورث  
 دأوينبغي ان ياخذ الرجل من شاربه حتى يوارى الظفر العليا من الشفة العليا  
 ويصير مثل الحاجب وان اضطرب الولد في بطن امه فامل قدماته يشق  
 بطنه من الجانب الايسر واذا ابتلع الرجل دمه انسان ومات وليس له مال غير ذلك  
 كان عليه قيمته ولا يشق بطنه لان الحرمة المال دون حرمة النفس رجل له  
 كلب عقور يعمن كل امر عليه ولا يمل القربة ان يقتلوا هذا الكلب وهل يجب  
 على صاحبه ضمان ما يعمن قالوا ان لم يتقدموا اليه قبل العض لا يعمن وان كانا  
 يقدموا الي صاحب الكلب قالوا يكون ضامنا بمنزلة الحايطة المايل قال مولانا  
 رضي الله عنه وينبغي ان لا يكون ضامنا فان الدابة اذا دخلت ارضا الغير  
 وافسد الزرع لا يعمن صاحبا اذ لم يدخل بارسال صاحبه في الزرع  
 ولا يضاف فعل الدابة الي صاحبه الا بارسال فينبغي ان لا يعمن اذا له  
 يكن من صاحبه اشلا مقربة في كلاب كثير يتضرر بها اهل القرية يوم  
 ارباب الكلاب نقل الكلام فان اوردوا الامر الي القاضي في يوم  
 بذلك لانه منسوب لدفع الضرر ولا ينبغي للرجل ان يتخذ في داره كلبا  
 الا كلبا يحرس ماله او نصيبه فان امسكه بعير حاجته لم يكن الجيران  
 حق المنع وان ارسله في السكة كان لهم حق المنع فان امتنع من ذلك  
 رفعوا الامر الي القاضي وكذلك اذا امسك دجاجة او حمامة او عجول في  
 الرساتيق فهو على هذا والكهنة اذا كانت مؤذية لا يضرب ولا ترفع اذها

مطل  
 قطع الاظافير على  
 السنة

ولا يعزل

ولا يتركه بذيح بالمسكين ويباح قتل القملة بكل حال ويكره احراقها واحراق العقر  
 بالشارف ان طرح القملة حية لا بأس به ولا بد ان يقتل ولا بأس بالقمل العلق في الشمس  
 لموت الدب ان كان فيه منفعة الادوية فهو بمنزلة القمل السالك في الشمس وما  
 يتصل بقوله المحارم ان كثير قبل امارة ابيه يوسف وفي ابنه خمس سنين  
 اوست سبعة قال ابو بكر البجلي رحمه الله لا يحرم على ابيه لافعا غير مستفاه وان  
 استفاهها الا من لا يعتد بفيله لو كانت المرأة كسرة خرجت عن حد التمتع  
 والسيلة محالفا قال يحرم على ابيه والمرأة اذا دخلت ذكر حبي في فرجها والصبي من اهل  
 الجماع قال محمد بن سلة رحمه الله قد لا يكون الا من انتشر ريعه يحرم على ابيه رجل  
 قدم من السفق اراد ان يقبل اخته وبني شيخه قالوا ان كان يخاف على نفسه لا يجوز  
 رجل لمس شعره امرأة عن يمينه قال ابو نصر رحمه الله لا يثبت حرمة الطاهرة  
 اراد به الشعر المبرسل والله اعلم **باب ملكين**  
**من الثياب والحلي والزينة** وما لا يكره وما يقتل فيه قوله الواحد في الحبل  
 والحرمة وما لا يقبل ليس الحبر المصمت حرام على الذكور في الحرب وغيره وكما يكره  
 في حق البالغ ويكره الباس الصبيان الذكور ويكون الامم على من البهم وانما  
 حرم لبس الحرير لما روي ابو هريرة رضي الله عنه عن ابي سعيد اخذ ركب في الله  
 عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحرب لباس اهل الجنة فمن لبسه في الدنيا  
 فلباس من منه في الاخرة قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا بأس بلبس الحرير فان كان  
 الثوب سداه غير حرير كالحز والغطن ونحو ذلك ولحمته حرير يكره لبسه في الحرب  
 عندهم وجاز لبسه في الحرب واما ما كان سدا حريرا ولحمته غير حرير كالعباني  
 والحز والمحم جاز لبسه في كل حال عندهم قال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس بلبس  
 الحرير والديباج واليوم عليها وكذا الوسائد والمراقق والبسط والسجود  
 الديباج والحرير اذا لم يكن فيهما تماثيل وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يكره  
 جميع ذلك وروى بشر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا بأس بالعلم  
 في الثوب من الحرير اذا كان اربعة اصابع او دونهما ولم يحك فيه خلافا  
 وذكر شمس الامية السرخسي رحمه الله في السير انه لا بأس بالعلم لانه



سيج لم يقدره عن اي حنيفة رحمه الله انه قال لا باس بالفدا كلها من سباع او غيرها  
 المدكئة والميتة فيه سراقان دبا عذ كانه وكذا الصوف والسعر والعظم واللطف  
 والعصب والحافر والخطاب بالخنا والوشة حسن ولا يحضب يد الصبي ولا رجله  
 ولا باس به للنساء ولا باس بلبس الحديد للرجال اذا كان لحنه غير حرم يكره للرجل  
 ان يلبس القرب المصنوع بالعصق والزعفران والورس ويكره الشرب  
 والادمان في امنية الذهب والفضة وكذا المماير والمكاحل والمداخن وكذا الاكل  
 بميل الذهب والفضة كذا السرور والاراس اذا كانت مفضضة او مذهبية  
 وكذا السرج اذا كان مفضضا او مذهبيا وكذا الركاب واللبام وقال ابو حنيفة  
 رحمه الله لا باس بالشرب في الامنية المفضضة والمذهبية اذا وضع فاه على  
 العود في الكرسي والسرير يقعد على العود والحشب دون الذهب والفضة  
 ولا باس بان يجعل الذهب والفضة في سقف الدار والمسجد وان سقى المسجد  
 بماء الذهب من ماله فان الكعبة تزخر بماء الذهب والفضة مستور بالو  
 الديباج والحديد ولا باس بان يجعل المصنوع مذهبيا او مفضضا او مصنوبا  
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه كرم جميع ذلك واختلوا في قول ابي رحمه الله ولا باس  
 بحلية المنطقة والسلاح وحمل السيف بالفضة في تولعهم ويكره ذلك بالذهب  
 عند البعض وهذا اذا كان يحمل من الذهب والفضة اما الثوب الذي  
 لا يحمل من الذهب والفضة لا باس به عند الكل ولا باس بمسماير ذهب  
 افوضة ويكره الباب منه ولا باس بان يشرب من كف في خنصره خاتم ذهب والنساء  
 فيما سوي الحلي من الاكل والشرب والادوية من الذهب والفضة والعقود بمنزلة  
 الرجال ولا باس لهن بلبس الديباج والحديد والذهب والفضة واللؤلؤة ويكره  
 ويكره الاكل على خوان من ذهب او فضة ولا رخصة للرجال فيما يتخذ من الذهب  
 والفضة مفضضا او مذهبيا ما حلا الخاتم من الفضة وحلية السيف والتسليم  
 لرخصتجات فيه ويكره ان يتوضئ في طست من الذهب او الفضة وقال ابي  
 يوسف رحمه الله لا ينبغي للرجل ان يلبس ثوبا فيه كتابه من ذهب  
 او فضة ولا باس بمسماير الذهب في وص خاتم رجل في قول ابي حنيفة رحمه الله  
 ولا باس

ولا باس بان يسترحيطان البيت باللبود ونحوها لله والبرد واذا تحركت سنة الرجل  
 ولم تسقط الا انه يحاق سقوطها فسد بها ذهب او فضة لا باس به وليس هذا  
 كالحلي وان سقطت سنة الرجل قال ابو حنيفة رحمه الله فيمن ان يصدها ويندها  
 وكذا ياخذ سن ساق ذكوة ويندها سكا نها وقال ابو يوسف رحمه الله لا باس  
 بان يصد سنة في موضعها وليس هذا كسن ميت وكثر في الجامع الصغير اذا تحرك  
 سن الرجل فسد بها ذهب قال محمد رحمه الله لا باس به وهو قول ابي حنيفة  
 الاول وقال اخري يصد بها بالفضة لا بالذهب واختلوا في قول ابي يوسف  
 رحمه الله وكان ابو حنيفة رحمه الله لا يري باسا بصد بها بالفضة وكذا اذا  
 سقط سنة لا باس ان يتخذ سن من فضة ويكره ان يتخذ من ذهب ولا ينبغي  
 الرجل ان يفضة اما لا يتخذ بالذهب للمحدث العرف وكذا التختم بالحدود  
 لانه خاتم اهل النار وكذا الصفر بقوله عليه الصلاة والسلام لعلي عجم بالورق  
 ولا تزد عليه مثقال وظاهر هذا اللفظ يقتضي كراهة التختم بالحجر الذي يقال  
 له دينم والصحيح انه لا باس لانه ليس بذهب ولا صفر بل هو صخر وعن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتختم بالحقيق ثم التختم بالفضة انما يباح للمحتاج  
 الى الختم كالقاضي والسلطان وكذا ما اما عند عدم الحاجة فالترك افضل واذا  
 تحتم بالفضة ينبغي ان يكون الفضة التي بطن الكف لا التي ظهر الكف ثم يجعله  
 في اليد اليسرى في زماننا رجل يهدم بيتا مصورا من ماسل والطيور والادوي  
 باصناع قال محمد يضمن قيمة البيت واصابعه غير مصورة بمنزلة ما لو اهرق  
 لا يربط الانسان فانه يضمن قيمة العود وان كسر لا يضمن شيئا لانه  
 لم يستهلك الخطب والحشب ولا باس للمرأة ان تجعل في قرونها ودوائها  
 سبائس الوتر ويكره ان يصد شعرها بشعر غيرها ولا باس للساجر خلق  
 شعره بجملة الغلام لانه يريد في الثمن فان كان العبد للمخدمة ولا يبرح به  
 التجارة لا يستحب ان يفعل ذلك وروي عن ابي حنيفة رحمه الله قال  
 خلقت راسي بمكة فخطاني الحجام في ثلاثة من ابي جليست مستدبرا فقال  
 استقبل القبلة وناولته الحجاب الا ليسر فقال لا يمن واردت ان اذهب

رجل  
 ويكره اتصال الشعر بغير شعرها



بعد الخلق فقال ادفن شعرك ورجعت ودفنته ولا بأس بدخول النساء في الحمام  
 اذا دخلت بغيره ويكره عن الاعصانية الحمام لان الحمام رعا يعمل ذلك عن شئ  
 وان كان ذلك الضرر فلا بأس به ولا بأس بان يكون المولي راكبا والغسل  
 يمضي معه اذا كان الغسل يطبق ذلك فان كان لا يطبق يكره الرجل اذا كان في  
 بيت فاحذرت الزلزلة لا يكره له ان ينقل الى القضا ويغير خلا والمقالة بعض  
 الناس وليستحب العزرا روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على هدف ما بل فاسرع  
 المشي قل له انفس من قضا الله تعالى قال عليه الصلاة والسلام فراري من قضا  
 الله تعالى ايضا ولا بأس بالالتجاء يوم عاشورا بل هو مستحب لقوله عليه الصلاة  
 والسلام من اكتمل يوم عاشورا بالامانة الروح لم ترمد عيناه ابدا واما تست  
 المرأة في رجال ليس معهم امرأة لم يغسلوا بها ولو كانوا محارم ولكنهم يتيمم بالصعيد  
 وان كان من نساء محرمات لهن اسماء بغير خرقه وان لم يكن محرمات لهن اسماء بغير خرقه  
 على كنف الرجل اذا مات في نساء ليس معهن امرأة نسيه علي ما بينا الا من نسيه  
 ان كانت صرة ميمته بخرقة بغير علي كنف وان كانت مملوكة يمينه بغير  
 خرقه وامته وامه وغيره في ذلك سواء ان كان معهن رجل الا انه كافر  
 علمته الغسل ليغسله وكذا اذا كان مع الرجال امرأة كافر علموها الغسل  
 ليغسلوا وان كان بينهن صبي لم يبلغ هذا الشهادة علمته الغسل الميت  
 ليغسل الرجل والنساء علم بالصواب **فصل فيما يقبل فيه**  
**قول الواحد وما لا يقبل** مسافر حصره الصلوة ولم يجد ما الاية ايا  
 واجزوا رجل انه يجوز في الكتاب ان كان المحرم عدلا ليس له ان يتوضأ  
 بذلك الماء وان كان فاسقا فله ان يتوضأ بذلك الماء لان الطهارة في الماء  
 اصل فتمسك بالاصل فلا يبطل حكمه كما لا يثبت الخبر برواية الفاسق  
 بخلاف ما اذا اجزى فاسق في المعاملات فان ثم محورا لاخذ بقول الفاسق  
 لمكان الضرر وان كان المحرم بنجاسة الماستور والمستور فيه بمنزلة  
 الفاسق في ظاهر الرواية وروي الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله ان المستور  
 فيه كالعدل والمأخوذ ظاهر الرواية لان العدالة شرط وما كان  
 شرطا

نصف خبر  
 الباقى مشهور  
 في كتابنا

لشرط لا يكتفي بوجوبه من حيث الظاهر كما قال لعبد الله ان لم تدخل الدار اليوم فانت  
 مرفضي اليوم فقال لعبد الله لم ادخل وقال المولي دخلت كان القول قول المولي  
 وان كان الظاهر شاهد للعبد وان كان المخبر بنجاسة الماعن الثقة قال لعبد  
 بمنزلة الحر العدل كما يروى رواية الاحبار وان كان المخبر بنجاسة الماعن امرأة  
 حرة او امته فالمرأة بمنزلة الرجل كما يروى رواية الاحبار والامانة الثقة بمنزلة  
 المرح فان اراق المائم يتيم كان ذلك احوط وان كان الكبرياء ان المخبر بنجاسة  
 الما كاذب فانه يتوضئ به ولا يتيمم وان كان المخبر بنجاسة الما رجلا من اهل الذمة  
 لا تقبل قوله وان وقع في قلبه انه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب احب الي  
 ان يرتقا المائم يتيم ولو توضئ به وصلي جازت صلاته ونحو خبر الفاسق اذا وقع  
 في قلبه انه صادق فانه يتيمم ولا يتوضئ به لان الفاسق من اهل الشهادة على المسلم  
 اما الكافر ليس من اهل الشهادة على المسلم ولو كان المخبر بنجاسة الما صبي او معتوقا  
 يعقلان ما يقوله فيصوك ذلك من اصحابنا من قال المراد بهذا العطف ان الصبي  
 كالبالغ اذا كان برصيا ويسقط اعتبار البلوغ كما سقط فيه اعتبار الذكورة والحرة  
 ويكون هو كالبالغ في المعاملات والاصح ان مراده العطف على الذي فان خبر  
 الصبي والمعتوق في هذا الخبر الذي لا يثبت لهما ولا يثبت الا لزام ولو ان رجلا  
 دخل على قوم من المسلمين فاكلوا طعاما وسير بون شرابا ودعوا النبي  
 فقال له رجل بعد منهم عرفه هو هذا اللهم ذبيحة مجوس وهذا شراب خالطه مرة  
 فقال الذين دعوا الي ذلك ليس الامر كما قال بل هو خلا فانه ينظر في حاله  
 فان كانوا عدولا لا يلتفت هو الي قول ذلك الواحد الذي اجزه بالحرمه  
 وان كانوا مسلمين فانه ياخذ بقول ذلك الواحد ولا يسمع ان يتناول  
 شيئا من ذلك سواء كان المخبر بالحرمه هرا او مملوكا ذكرا او انثى لان قول  
 الواحد الثقة مقبول في الديانات ولو كان في القوم رجلا من ههنا  
 فانه ياخذ بقولهما وان كان في القوم معه واحد فانه يعمل به ذلك باكر  
 رايه فان لم يكن له فيه راي واستوى الحالان عنده فلا بأس بان يأكل  
 ذلك ويسير به ويتوضئ منه وان كان الذي اجزه بانه حلال مملوكا

نصف خبر  
 خبر الثقة مقبول  
 في الديانات



ثُمَّ تَنْتَهِى وَالَّذِي يُزْعِمُ أَنَّهُ حَرَامٌ وَاحِدٌ فَلَا بَاسَ بِأَكْلِهِ لِأَنَّهُ فِي الْحَبْرِ أَلَدِي الْحَرَمُ الْمَلُوكُ سَوَاءٌ يَتَزَوَّجُ  
قَوْلُ الْمُتَنَبِّئِيِّ وَأَنَّ كَأَنَّ الَّذِي يُزْعِمُ أَنَّهُ حَرَامٌ مَلُوكٌ كَانَ ثَقَّتَانِ وَالَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ حَلَالٌ حَرَامٌ وَاحِدٌ  
فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْكُلَ لِحَرْجِ قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِيِّ وَحُجَّتُ تَزَوُّجِ امْرَأَةٍ فَاحْبِرْهُ مُسْلِمٌ ثَقَّةٌ  
رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَمَّا إِنْ تَضَعَاهُ مِنْ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ قَالَ فِي الْكِتَابِ أَحِبَّ إِلَى إِنْ تَتَزَوَّجُ  
فِي طَلْقٍ وَبِعَاطِيَّةٍ نَصْفِ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا وَلَا تَقْبَلُ الْحَرَمَةَ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ  
عِنْدَ مَا لَمْ يَسْتَرْكِ بِهِ رَحْلًا أَوْ رَجُلًا وَأَمَّا قَوْلُ عِيَا قَوْلِ السَّافِي رَحِمَهُ اللَّهُ سَبْ  
حَرَمَةِ الرِّضَاعِ لِسَبْكَوَةِ الْأَرْبَعِ مِنَ النِّسَاءِ وَأَمَّا تَتَزَوَّجُ اخْتِيَا طَائِلًا نَحْرَمَةَ الرِّضَاعِ  
فَيُطْلَقُ كَيْلًا سَقِي مَعْلَقَةٍ وَبِعَاطِيَّةٍ نَصْفِ الْمَهْرِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَالْكَلْبُ جَعِدَتْ وَأَنَّ  
كَانَ الْمُسْمَى أَكْثَرُ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ لِيَسْتَحِبَّ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا قَبْلَ الدَّخُولِ  
وَبَعْدَ الدَّخُولِ لِيَسْتَحِبَّ لَهَا أَنْ تَبْرِيَ الذَّوْجَ عَمَّا زَادَ عَلَيْهَا مَهْرُ الْمَثَلِ إِنْ كَانَ الْمُسْمَى  
أَكْثَرُ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ لِأَنَّ الزَّيَادَةَ أَمَّا تَحِبُّ بِحُكْمِ النِّكَاحِ وَذَلِكَ مُحْتَمَلٌ وَإِنْ لَمْ يَطْلُقْ  
وَلَمْ يَتَزَوَّجْ وَسَعَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ النِّكَاحَ لَمْ يَبْطُلْ بِهَذِهِ السَّكَاوَةِ وَلِذَلِكَ  
رَجُلًا مُسْتَرْكِ عَدَلَ جَارِيَةٍ فَاحْبِرْهُ رَجُلٌ ثَقَّةٌ فَاحْبِرْهُ الْأَيُّوبِيَّ وَالْمُفَاخِخَةَ  
مِنَ الرِّضَاعِ فَإِنْ سَتَرَ عَنْ وَطِيئَةٍ فَهُوَ أَفْضَلُ وَإِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ وَسَعَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ  
الْبَيْعَ لَا يَبْطُلُ بِهَذِهِ السَّكَاوَةِ مُسْلِمٌ اسْتَشْرَى لَهَا وَقَبَضَ فَاحْبِرْهُ مُسْلِمٌ  
ثَقَّةٌ فَاحْبِرْهُ بِبَيْعَةِ الْجَوْشِيِّ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمُسْتَرْكِ أَنْ يَأْكُلَ وَلَا يَطْعَمَ غَيْرَ  
لِأَنَّ الْخَبْرَ أَخْبَرَهُ بِحَرَمَةِ الْعَيْنِ وَبَطْلَانِ الْمَلِكِ وَحَرَمَةِ الْعَيْنِ حَقَّ اللَّهِ  
تَعَالَى فَيَنْبَغِي لِحَبْرِ الْوَاحِدِ وَأَمَّا بَطْلَانُ الْمَلِكِ لَا يَنْبَغِي لِحَبْرِ الْوَاحِدِ وَلَيْسَ مِنْ  
ضُرُورَةِ ثُبُوتِ الْحَرَمَةِ بَطْلَانُ الْمَلِكِ فَيَنْبَغِي الْحَرَمَةُ مَعَ بَقَا الْمَلِكِ مُخْلَافًا  
مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّ بَقَا النِّكَاحِ لَا يَتَصَوَّرُ مَعَ بَقَا ثُبُوتِ الْحَرَمَةِ الْمُؤَبَّدَةِ فَإِذَا  
لَمْ يَبْطُلِ النِّكَاحُ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ لَا سَبَبَ الْحَرَمَةِ وَإِذَا ثَبَتَتْ الْحَرَمَةُ مَعَ بَقَا  
سَلَكِ الْيَمِينِ هَاهُنَا لَا يَكُنُهُ الرَّدُّ عَلَيْهِ بَالِغِهِ وَلَا أَنْ يَحْبِسَ الْيَمِينُ عَنْ  
الْبَاجِ إِذَا لَمْ يَبْطُلِ الْبَيْعُ وَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَرْكِ الْكَلْبَ وَلَكِنْ الَّذِي كَانَ الْأَمْرُ فِي  
يَدِهِ أَذْنُ لَهُ بِالْتِمَازِ فَاحْبِرْهُ مُسْلِمٌ ثَقَّةٌ فَإِنَّهُ ذِي بَيْعَةٍ مَجْهُوسٍ لَا يَحِلُّ  
لَهُ أَنْ يَأْكُلَ لِأَنَّهُ أَحْبَرُ بِمَا وَهَقَ اللَّهُ تَعَالَى فَسَبَبَ الْحَرَمَةِ وَلَوْ أَنَّهُ لَمْ

طابقه  
ثقة رجل  
المرأة انها  
ارتضا

بالتناوله ثم باعده منه بعد الاذن او ملكه بسبب اخر ميراث او هبة ثم اخبره مسلم  
بقه انه حرام العين لا يجل له تناوله ولو ان رجلا ملك طعاما او حاربة يميز  
او هبة او بسبب من الاسباب ثم اخبره مسلم بقه ان هذا الفلان بن فلان ولا  
يتوضي ولا يطيأ الحاربة لان محرم الواحد العدل ثبتت الربية فتزهر وان لم  
تتزه كان فيه سعة من ذلك لان المخبر ما اخبر به بحرمته العين وانما اخبر  
ان من مدين منه كان غاصبا وهو كذب في هذه المخبر عما لان اليد دليل  
الملك فلماذا قال ان سزوه كان افضل وان لم تتزه كان فيه سعة من ذلك  
ولو ان رجلا في يده طعام واذن لغيره التناول واخبر ثقة ان هذا الطعام  
والشراب عصب من فلان والذي في يده ينكر ويذكر انه له ان يتره كان افضل  
وان لم سزوه كان فيه سعة من ذلك ولذا اذا لم يكن الذي في يده نعمة  
اليد دليل الملك فالمخبر انما اخبر بالحرمة خفا المقصود منه وقول الواحد  
جعل حجة في حقوق الله تعالى في حكم التزهر لانه حكم بطلان الملك وكذا  
لو كان ما هو في سفر ولم يجد ما غير ذلك فانه يتوضي به ولا يقيم هذا اذا لم  
يكن الذي في يده ثقة فان كان عدلا ثقة وزعم انه لم يعصبه من  
احد اختلعت المشايخ فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله هاهنا لا سر ولا  
مالو كان فاستقوا غيره من المشايخ قال هذا الاول سواء سزوه وهو الصحيح  
لان ذا اليد وان كان عدلا فهو يدفع الغضب عن نفسه فلا معارض في  
قوله قول المخبر في حكم التزهر ولو ان رجلا اراد ان يشتري لحما وقال  
له رجل عدل لا سزوه فانه ذبيحة مجوس وقال له القصاب انه ذبيحة  
مسلم والقصاب عدل قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان التناول مع محرم فلا  
لم تقع حرمة عليا في سقط الخبر ان فسق الاباحة الاصلية وعلي  
قول المشايخ لا يسير ويأخذ بقول من اخبر بانه ذبيحة مجوسي  
لان السع صار حراما عليا الباع بقول المجمل بانه ذبيحة مجوسي والبائع  
يدفع الضر عن نفسه ويكون مستمرا فلا يأخذ بقول السامع وقال  
شمس الايمه السرخسي رحمه الله تعالى كان شيخنا الامام رحمه الله يقول

بالتاور



يقول اذا اتى الصبي بقالا فلو س لشترى منه شيئا واخبر ان امه امرته بذلك فان  
طلب الصابون وغير ذلك فلا بأس بالنقل ان سمع منه وان طلب منه الزبيب  
والخوز وما ياكله الصبيان عادة ينبغي ان لا يبيع منه كانه كاذب فيما يقول  
ظاهرا وان قال الصغير هذا لي وقد اذني الي ان اهبه لك او تصدقت  
به عليك لا ينبغي للسامع ان يقبل ذلك منه لان الاب لو اذن للصغير  
لهذا التصرف لا يصرح انه بخلاف ما لوق له هو لاي يعبه اليك على يدي  
هبة او صدقة فانه يجوز للسامع ان يقبل ذلك منه وكذا الفقهاء اذا اقام عبد  
او امه بصدقة من المولى ولو ان رجلا عرف رجلا بربية لرجل يدعيه وزعم الفحالة والامة  
صدقة في الفحالة ثم راي الجارية في يد رجل اخر يقول هذا الذي في يده  
كانت الجارية في يد فلان وفلان ذلك كان يدعي الفحالة والجارية بذلك  
في ذلك الا ان الجارية كانت لي واما امرت فلانا بذلك لا مرحمة وصدقة  
الجارية في قوله هذا والمهدي مسلم بعبه لا بأس للسامع ان يشتريها منه لانه  
اخباره بحتم الصحة وان كان في الثوراي السامع ان الذي في يده الجارية كاذب  
فيما يقول لا ينبغي للسامع ان يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدقته  
لان اقرار ذي اليد انها كانت في يد فلان وفلان يدعي الفحالة اقراره  
ملك فلان فاذا كان في الثوراي السامع ان الذي في يده الجارية كاذب  
فيما يقول لا ينبغي للسامع ان يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدقة  
رايه انه كاذب فيما يقول الفحالي ولا يقبل قوله ولا يشتري منه ولا يقبل هديه  
ولا صدقة كان الذي في يده هبة او غيره بخلاف ما اذا لم يدع العقب  
فانما اقرب بالسلحة لان العقب امر مستنكر فلا يقبل قوله في ذلك  
اما في السلم ما اخبر خبر مستنكر فيقبل قوله اذا كان معه وان كان  
الذي في يده كان فلان ظلمي وعصبه سي ثم رجوع عن ظلمه فاقربها  
لي ودفعه الي فلان بعبه لا بأس ان يقبل قوله ويشتري منه الجارية  
لانه اخبر خبر مستقيم وهو الرجوع عن الظلم وما اقرع في نفسه بسبب  
الضمان وهو لا خد ولا لوق له عصبه في فلان في صفة الي القاضي

فقضي

فقضي القاضي القاضية اقربا او ينقله من اليدين فانه يجوز للسامع ان يقبل قوله ان  
كان بعبه لانه اخبر خبر مستقيم وما علم ثبات الملك بالحجة وان شرط ان يكون ثقة  
لان كلامه انها كانت في يد فلان اقراره لفلان بالملك ظاهرا وان كان المخبر كاذبا  
في الكبراي السامع فانه لا يشتريها منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل قوله  
وان قال قضي لي بها القاضي فخذها منه ودفعه لي او قال قضي القاضي بها لي  
واخذها من منزله باذنه او بغير اذنه ان كان ثقة كان له ان يقبل قوله  
وان قال قضي لي محمد بن القاضي فخذها منه لا ينبغي ان يقبل قوله  
وان كان معه لانه لما محمد القاضي كان اهدى حال المنازعة ولا يقبل قوله  
كما لو قال اسريت هذه الجارية من فلان ونقدته للمثمن ثم جهدا البشعر  
فاخذها منه فانه لا ينبغي له ان يقبل قوله لان القول قول الجاهل  
في الشرع ولو ان رجلا قال استريت هذه الجارية من فلان ونقدته للمثمن  
وقبضتها منه بامر وهو ما سون بعبه السامع وقال له رجل اخر  
ان فلان ناذ لك محمد هذا البيع وزعم انه لم يبع فيه شيئا والقابل الثاني ما سون  
ثقة ايضا فانه لا ينبغي للسامع ان يقبل قوله وان يسترها منه لان  
الاول لو اخبر ان فلانا محمد الشرا لا يكون للسامع ان يشتري هكذا  
اذا اخبره غيره بالجوهر وان كان المخبر الثاني غير ثقة الا ان يراك مواري  
السامع انه صادق فلذلك وان كان في الكبراي انه كاذب فلا بأس  
بان يسترها منه اذا لم يكن المخبر الثاني ثقة وان كان جميعا غير ثقة  
في الكبراي السامع ان الثاني صادق لا ينبغي له ان يسترها منه ولا يقبل  
قوله وهو بمنزلة ما لو كان الثاني ثقة وقبل لاي عينا في يد رجل  
وقد علم بعوانه لغيره فقال له ذوالميد انه ملكه من فلان ذلك  
بسبب من الا سباب او قال فلان ذلك وكلني ببيعه فانه  
يحل له ان يستره منه والقياس انه لا يحل لانه ستم في خبر المنفعة  
الي نفسه وانما حل له ان يستره منه استحسانا لما كان الضورق  
فان لو شرطنا لائحة الشرا منه وقبول قوله اقامة الشاهد في ضبط



الامر على الناس وهذه الضرورة معدومة فيما اذا اخبره عدل على خلاف ذلك ولو  
ان رجلا يبيده جارية بغير الرضا الذي اليد فستدسم عدل رجلا اخرا الجارية  
التي في يد فلان ام فلان اخرا فبغيره الذي في يده والذي في يده محدد  
ذلك ويقول هي لي والذي في يده غير مأمون قال في الكتاب احب الي ان لا يشترى  
منه وان اشتراها وطيب كان في سبعة من ذلك لان المحبر فيما اخبر بالعصب  
كذب شرعا فكان للسابع ان يشترى والا حوط ان لا يشتري ولو اخبر  
مسلمة بغيره الا حصر الاصل او اخبر بها كانت امته لذي اليد اعتق  
في هذا الاول سواء ان اشتراها كان في سبعة من ذلك لان ملك الانسان  
لا يزول بقول الواحد ولو لم يشتر كان اولى ولو كانت الجارية لرجل  
فاخذها رجلا اخر واراد بيعه قال في الكتاب لا ينبغي لمن عرفها  
الاول ان يشتريها من الذي في يده حتى يعلم انها حرة من  
ملك الاول وانقلت الي ذكي اليد بسبب صحيح او يعلم ان الاول  
وكله يبيع فان سال ذواليد فقال ذواليد اشتريتها منه او وهبها  
لي او يصدق بها علي او قال وكلني يبعها فان كان ذواليد ثقت  
فلا بأس بان يقبل قوله ويشترى ويطلق وان كان غير ثقة الا  
ان في الكبرياء انه صادق مكذب لان قول المخبر مقبول في المعاملات  
اذا لم يعارضه قوله اذ لو لم يكن عدلا وكان في الكبرياء انه كاذب لا ينبغي  
له ان يقبل قوله ولا ان يشتري منه ولد العلم يعلم ان ذلك الشيء لغير  
الذي في يده الا ان الذي في يده اخبر انه لغيره وان ذلك الغير  
وكله بالبيع او باع منه او وهب له لان اقرار ذكي السيد لملك للغير  
بمنزلة ان كان المخبر به فان كان غير به للن في الكبرياء انه صادق  
فذلك وان كان في الكبرياء انه كاذب لا يقبل قوله ولا يشتري  
منه وان كان الذي في يده لم يخبر ان ذلك الشيء لغيره فلا بأس  
بشرايه منه وان يقتل هبته فان لم يكن معه لان اليد دليل الملك يستق  
فيه الفاسق والعدل الا ان يكون الذي في يده من كان مثله لملك

مؤد ذلك العين كالمراي ذرة مستقيمة في يد فقير او راي كتابا في يد جاهل لم تكن في امانه  
من يواهل لذلك فيكون الا فضل ان يتزوه ولا سري منه وان اشتراه او قبل هبته  
وهو لا يعلم انه لغيره قال رهبوت ان يكون في سبعة من ذلك لان اليد دليل الملك  
شرعا وكان المشتري معتمدا على دليل شرعي وانما علمه بالرجل لا في وهم كل  
احد ان مثله لا يملك هذا العين فان كان الذي اياه عهده او امته لا ينبغي له  
ان يشتري منه حتى يسأله عن ذلك لان الفرق مانع من الملك فان سأل  
فاخبره ان مولاة قد اذن له فيه وهو مأمون ثقة لا بأس بان يشتري منه وان  
كان غير ثقة فان كان في الكبرياء انه صادق فبغيره قوله وان كان  
في الكبرياء انه كاذب لا يقبل وان لم يكن له راي في ذلك لا يشتري منه ولا يقبل  
قوله لان المانع من التصرف ظاهر وهو الفرق فلا يقبل قوله ما لم يترجح جانب الصدق  
ولذا الصبي الذي لم يبلغ وهو مملوك او حر ان اخبره انه ما دون له في بيعته  
او ان فلانا بعث علي يده هبة او صدقة فان كان الكبرياء انه ما دون وسعه  
ان يصدق قد كان بعث العدايا في يدي المالك والصبيان معتاد والرجل يبعث  
الهبة الي المصلم علي يدي الصبي وان كان في الكبرياء انه كاذب لا ينبغي  
له ان يقبل قوله رجل قدم بلبا عيانا وطعام وجواري وقال انا مضاف  
فلان او انا مضافه او وكيله كان للناس ان يسروا منه ولذلك العبد اذا  
قدم بلبا فادعي ان مولاة اذن له في التجارة كان للناس ان يقتلوا قوله ويعاملوا  
بمع ولوان رجلا تزوج امرأة ثم يراها فادخل عليه انسان واخبره انه امراته  
وسعة ان يقبل قوله ويطلقها اذا كان معه عنده او كان في رايه انه صادق  
ولذلك رجل دخل على صديق ليلا وهو شاهر سيفه او ما درمعه بشدة خنق وصاحب  
المنزلة لا يدري انه لص او هارب من اللصوص فانه يحكم رايه فان كان رايه  
انه لص دخل عليه لياخذ ماله ويقتله ان منع وصاحب المنزل يخاف انه  
لورجيره او صاحب به بادره بالضرب فان لصاحب المنزل ان يقبله وان كان  
رايه انه هارب من اللصوص لا ينبغي له ان يعجل ولا يقتله جواز العمل  
في هذه المسئلة باكر الراي عند الحاجة وانما يتوصل الي الكبرياء بالداخل



عليه بان حكم زيه وهيته او كان عرفه قبل ذلك بالجلوس مع اهل الخير يستدل بذلك  
على انه هارب من اللصوص وان عرفه بالجلوس مع اللصوص واملا المستدل  
بذلك على انه صادق مسألة قال لعنه ان فلانا امرني ببيع جارتي لاني في منزله  
ودفعني الي مسيرته كان للمسامح ان يستمر مائة وان يقتصر الجارية من منزل مولاه  
اذا دفع المشتري الثمن اليه بايع ان كان البايع معه وغيره ووقع في قلبه منه  
صادق وان وقع في قلبه انه كاذب لان وقع في قلبه ذلك قبل الشرا لا ينبغي له  
ان يشتري حتى يصال مولاه وان وقع في قلبه ذلك بعد الشرا لا يتعرض للمجازمة  
لان الكبر الراي في حقه بمنزلة اليقين وان قضاه وطير حتى يعرف محله وان كان  
المشتري حين اشتراها سميده عنده شاهدا عدل ان مولاه الجارية امره ببيعها  
ثم حضر المولي ومحمد الاموي لبيع كان المشتري في سعة من امساكها وكان له  
ان يتصرف في حقه بما فيه المولى الى القاضي لان شدة الشهادة في حجة تامة وشهادة  
عند القاضي فتضي القاضي بالوكالة وصحة البيع فكذا اذا شهدا عند المشتري ولو ان  
القاضي قضي لمولاه لا تسع للمشتري بشدة الشهادة من الذين شهدا عنده  
ان يمسك لان شهادتهما لم تكن ملزمة وقضا القاضي ملزم رجل تزوج امرأة ولم يجل  
لها حتى غاب عنها فاحبها بموافقة ارندت فان كان المحبر عنده ثقة ولم يجر  
او مملوك او محدود في نكاح وسعد ان يصدق المحبر ويتزوج ارجاسواها  
لان هذا خبر بامر ديني ويوصل نكاح اربع سواك وهذا خبر غير ملزم اياه شيئا  
فلا يعتبر فيه العدالة وان لم يكن المحبر ثقة ونبي الكبرايه انه صادق فكذلك وان  
كان في الكبرايه انه كاذب لم يتزوج القوم ثلاثا لان خبر القاسق لا يعارض  
الكبرايه ولو ان خبر المحبر المرأة ان زوجها قد ارتد ذكره في الاستحسان من  
الاصل ان لها ان يتزوج بزوجه اخر وسوي بين الرجل والمرأة وذكر في السير  
الكبير ليس لها ان يتزوج اخر حتى يسجد عندها رجلان وامر ان لان ردة الزوج  
انظر من ردة المرأة وذكر شمس الامية السرخسي رحمه الله الصحيح ان لها ان يتزوج  
لان المنصود من هذا الخبر وقوع الفقرة بين الزوجين وفي هذا الفرق بين  
ردة المرأة والزوجة مسألة الاثر في الفقرة بلسان امرأة رجل وامرأتين  
وان كان

وان كان لا يثبت به القتل وكذا لو كانت المرأة صغيرة فاحبها انسان ايضا رخصت من ابي  
او اخته مع هذا الخبر ولو احبها انسان انه تزوج ما وهي في ردة يوم تزوجها او كما  
اخته من الرضا ع والخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج ارجاسواها ما لم يشهد  
بذلك عنده شاهدا عدل لانه خبر بفساد وعقد كان محكوما بصحة ظاهرا  
فلا يبطل ذلك بخبر الواحد وهذا خبر مستنكر وهو مباشر في النكاح نفسه  
الفساد بخلاف الاول فان رآه خبر ثامن عاين ورستنكر فان شهد عنده شاهدا  
عدل بذلك وسعد ان يتزوج ارجاسواها وكذلك لو ان امرأة غاب عنها زوجها  
فاخبرها مسلم بعتان زوجها طلقا ثلاثا او مات عنها او كان غير ثقة فاتها  
بكتاب من زوجها بالطلاق ولا تدري انه كتاب زوجها الا ان في الكبرايه انه  
حق لا باس بان يستدري وتزوج ولو اتاها رجل واخبرها ان اصل نكاحها  
كان فاسدا وان زوجها كان اها الخاضع الرضا ع او مرة الميسم ان يتزوج بقوله  
وان كان رعه لانه خبرها بخبر مستنكر وله ان امرأة قالت لرجل طلقني زوجي  
ثلاثا وانقضت عدي ووقع في قلبه انقضاد قة لا باس للرجل ان يتزوجها  
بنولها وكذا المطلقة ثلثا اذا قالت لزوجها انقضت عدي وتزوجت بزوجه  
اخر ودخل في طلقني وانقضت عدي وكان ذلك في مدة يتصور فيها نكاح الزوج  
الثاني وانقضت البعد في فاقة لا باس لزوجها الاول ان يتزوجا ان كانت  
ثقة عنده او وقع في قلبه انقضاد قة لانها خبر ثامن محتمل وما احب  
بامر مستنكر قال الشيخ الامام شمس الامية السرخسي رحمه الله في هذا الباب ان  
الها لو قالت لزوجها الاول هللت لك لا يحل له ان يتزوجا ما استبرها لان  
العدا اختلافوا في ايقاد نكاح الزوج بمجر نكاح الثاني قال به بعضهم يحل ولا يكون  
له ان يمتد على قولها هللت لك حتى يمضي جارية صغيرة لا يعرض نفسه  
في يد رجل يدعي الرجل ايضا فلما كبرت لم يجر رجل في يد اخر فقالت ان اصر  
الاصل لا يسعد ان يتزوج لانه علم ايضا كانت مملوكة لذي اليد  
فان اليد فيمن لا يعبر عن نفسه دليل الملك فلا يقبل قولها ولو قالت  
كنت امه له فاعقني فان كانت بقعة عندها ووقع في قلبه انقضاد قة لا باس



بان يتزوجها لانها اُخبرت بحبر محتمل لا يعلم هو ذلك بخلاف ذلك وكذا الهرة اذا تزوجت  
 وحللت لم قالت لرجل اخر ان تكاخي كان قاسدا او كان زوجا عليا غير الاسلام لا يسمع  
 هذا ان يقبل قولها ولا ان يتزوجها لانها اُخبرت بامر مستنكر وان قالت طلقتني  
 بعد النكاح او اردت عن الاسلام وسمعت ان يعتد على قولها ويتزوجها لانها  
 اُخبرت بما مر محتمل واذا اُخبرت ببطلان النكاح الاول لا يقبل قولها وان اُخبرت  
 بالحرمة بامر عارض بعد النكاح من رضاء بعد النكاح من رضاء طاري او غير  
 ذلك فان كانت ثقة عندهم ولم يكن وقع في قلبه الفاساد وقت فلا بأس بان  
 يتزوجها والله اعلم بالصواب **فصل في التسبيح والتسليم والصلاة**  
 علي النبي صلى الله عليه وسلم والعاو د وما يرجع الي امور الدين ركب ارا د ان  
 يتهود قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله احب الي ان يقول اعود بالله من الشيطان  
 الرجيم ليكون موافقا للقرآن ولو قال اعود بالله العظيم او قال يا الله السميع  
 العليم يجوز وينبغي ان يكون موصولا بالفترة ركب سمع رجلا يقرأ القرآن ولمن  
 في القرآن فانه لا ينبغي ان يكون موصولا بالفترة ركب سمع رجلا يقرأ القرآن  
 ولمن في القرآن فانه لا ينبغي للقاري ان يكون ويتعلم الصواب واما المسامع  
 ان علم انه لم يسمع عن المؤمن ويعلم الصواب بعصب العاري او يدخل عليه  
 وحسب فانه ينبغي للسامع ان يمتنع عن المؤمن ويعلم الصواب الا ان يخاف  
 ان يقع بينهما عداوة فيجوز وسعد ان لا يتعرض له الحارس في الحراسة اذا قال  
 لا اله الا الله وما اشبه ذلك والفقاهي يقول عند فتح الفقاع للمشتري صلى  
 الله علي محمد قالوا انما خلاف العالم اذا قال في مجلس صلوا علي النبي فانه بباب  
 علي ذلك وكذا القاري اذا قال كبر و اسات علي ذلك لان الفقاهي والحارس  
 باخذ بذلك عوضا رجل جاء الي بزار ليشترى منه ثوبا فلما فتح المتاع  
 قال سبحان الله او قال اللهم صل علي محمد ان اراد بذلك اعلام المشتري  
 جودة ثوبه ومتاعه كره ركب له دعا بدعا وفعله ساء ان كان دعا  
 علي الرقة فهو افضل ولذا لو كان لا يمكنه ان يدعو الا وهو ساء فالله اعلم  
 افضل من ترك الدعاء ويكره ان يقرأ القرآن في الحرام لانه موضع النجاسة

وذكر

وكره في كتاب الآثار انه لا بأس به ولا يقرأ في بيت الخلا وان قرأ القرام  
 عند القبر ان يوي بذلك ان يوشم صوت القرآن فانه يقرأ وان لم يقصد  
 ذلك فانه يحل ليعلم قراءة القرآن ههنا كانت قوم يقرءون القرآن من  
 المصاحف او يقرأ رجل واحد قد دخل عليهم واحد من الاحيل والاشراف فقام  
 القاري لاجله قالوا انه دخل عليه عالم او ابو استاذ الذي علم العلم  
 جاره يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز لرجل شرب الخمر فكل الخمر  
 له لا ينبغي له ان يقول في هذا الموضع الحمد لله ولو اكل شيئا غصبه من انسا  
 فقال الحمد لله قال الشيخ الامام ابو حنيفة الراشد رحمه الله لا بأس به رجل  
 يسمع وجهه اذا فرغ من الدعاء قال بعضهم ذاك ليس بقي والصحيح انه  
 لا بأس به لو ردد الامر فيه ركب سمع اسم من اسم الله تعالى يجب عليه  
 ان يعظمه ويقول سبحان الله وما اشبه ذلك ولو سمع النبي صلى الله عليه وسلم  
 فانه يصل عليه فان سمع مرارا في مجلس واحد اختلجوا فيه قال بعضهم  
 لا يجب عليه الامرة وقال بعضهم في كل مرة ركب يقرأ القرآن ويسمع  
 اسم النبي صلى الله عليه وسلم لم ذكرنا طيفي رحمه الله انه لا يجب عليه الصلاة  
 والتسليم لان قراءة القرآن علي النظم والتأليف افضل من الصلاة علي  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم فاذا فرغ من القراءة ان يصل عليه كان حسنا  
 والالم يصله فلا يسي عليه ولو سمع القاري الاذان قالوا افضل له  
 ان يمسك عن القراءة ويسمع الاذان اذا سلم ركب علي القاري لا  
 ينبغي له ان يسلم علي القاري كبل لا يشغله ذلك عن القراءة فان سلم  
 عليه قال بعضهم لا يجب رد السلام علي القاري وقال بعضهم يجب  
 وهو اختيار الفقيه اي اللبي رحمه الله ويكره ان يصل علي غيره  
 النبي صلى الله عليه وسلم وحده فنقول اللهم صل علي فلان ولو جمع في  
 الصلاة بين النبي وغيره فنقول اللهم صل علي محمد وعلي اله واصحابي  
 جاز لان فيه تعظيم النبي عليه الصلاة والسلام ركب يسلم علي  
 من كان في الخلا يتعوط ويبول لا ينبغي ان يسلم عليه في هذه الحالة

والله اعلم بالصواب  
 والاذان



فان سلم عليه قال ابو حنيفة رحمه الله يرد عليه السلام بقلبه لا بلسانه وقال ابو  
يوسف رحمه الله لا يرد لا بالقلب ولا باللسان ولا بعد الفراغ ايضا وقال محمد  
رحمه الله يرد عليه السلام بعد الفراغ من الحاجة ولا يسلم على احد وقت  
الخطبة ولا شئت الفاطمي واذا سلم وقت الخطبة لا يجب على السامع رد السلام  
الساجد اذ اتي باب دار انسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام  
عليه وكذا اذا سلم على التافيه في الحجة واذا اتي الرجل باب دار انسان  
يجب ان يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم اولاً ثم يتكلم وان كان في العضا  
يسلم اولاً ثم يتكلم رجل كان جالساً في قوم فسلم عليه رجل فقال  
السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم يسقط السلام عن  
عليه قبل ان يسمي رجلاً فقال السلام عليك يا زيدا فرد عليه عمر ولا يسقط  
رد السلام عن زيدا وان لم يسم فقال السلام عليك واسألت رجل فرد  
عليه يسقط السلام عن المأثريه رجل سلم على رجل فرد عليه السلام  
فلم يسمع قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله اخاف ان لا يسقط عنه من الرد فقبل  
له لو كان المردود عليه اضم ما ايصنع قال ينبغي ان يرد به تحريك شففيه  
اذا سلم اليهودي او النصراني او المجوسي على مسلم قال محمد رحمه الله يقول  
المسلم وعليك ينوي بذلك السلام كحديث مرفوع الي رسول الله صلى الله عليه  
انه قال اذا سلموا عليكم فردوا عليهم وانما ليكن ان يستدبرهم بالسلم  
اما اذا ابتدأ الكافر لا بأس بان يرد ولكن لا يزيده على قوله وعليك وبعض  
المشايخ لم يربوا بسا بالسلام على اهل الذمة والصحيح هو الاول وهذا  
اذا لم يكن للمسلم حاجة اليه فان كان له لا بأس بالسلام عليه ويكره للمسلم  
ان يصاحبه الذي اذا قال المعتصم للذي اطال الله بقاءك قالوا ان فوي  
بقلبه ان يطيل بقاءه لعل ان يسلم او يؤذي الخيرة عن ذل وصغار فانه  
لا بأس به لان هذا عاله الي الاسلام او لمنفعة المسلمين الفارس مع الرجل  
اذا التقيا ينبغي للفارس ان يسلم اولاً وكذا الرجل مع المرأة اذا التقيا  
يسلم الرجل اولاً واذا سلمت المرأة الاجنبية على رجل ان كانت عورتا امرأة

السلام

السلام عليه بلسانه بصوت يسمع وان كانت شابة رد عاياً في نفسه كذا الرجل  
اذا سلم على امرأة اجنبية فالجواب فيه يكون على العكس من مسلم سنة حرطية  
فيه ككتب من اخبر النبي صلى الله عليه وسلم ومن كتب الفقه فتكم وتوسد بالحرطه  
قالوا ان قصد به التوسد كره وان فعل ذلك لا حيل الحفظ لا يكره ويكره  
تصغير المصحف وان يكتب بقلم دقيق بر ويعلقن ابي حنيفة رحمه الله ومعه  
قول ابي يوسف وزفر وكان ابو حنيفة رحمه الله يكره التلطف والتعاشير  
في المصحف ومثلاً بخمار حميم الله لم يردوا بذلك باساً في زماننا ولو كنت  
القران على الحيطان واخذوا ان بعضهم قالوا يرحي ان يجوز وبعضهم كرهوا  
ذلك مخافة السقوط تحت اقدام الناس رجل اسك المصحف في بيته  
ولا يقرأ لولا ان نجي به الحبر والبركة لا ياتم بل يرحي له التواب ولو اسك  
الحمر في بيته للتخليل جاز ولا ياتم ولو اسك شيئاً من هذه المعارف  
واللامية كره واثم وان كان لا يستعمل الا ان امسك هذه الاشياء يكون  
للهم عا دة كما غد فيه مكتوب بسم الله جعله فيه شيئاً قال ابو بكر رحمه الله  
كرهوا كانت الكفاية في ظالمه او باطنه بخلاف الكيس اذا كتب على  
اسم الله فانه لا بأس لان الكيس يعظم وهذا الكاغد لا يكره لمن لا يكون  
على الطهارة ان ياخذ فلو ساء عليه اسم الله تعالى او كتب على طائفة  
اسمه واسم الله وما بدا من اسم الله نحو قوله حسبنا الله ونعم الوكيل او  
الله او نعم العا دة فانه لا بأس به رجل يذكر الله تعالى ويسبح  
في مجلس الفسق قالوا ان فوي ان الفسقة يستعملون بالفسق وانا  
اشتعل بالتسبيح وهو افضل واحسن وان سبح الله تعالى في السوق  
نوي به ان الناس يستعملون بامور الدنيا وانا سبح الله تعالى في  
هذا الموضع وهو افضل من ان يسبح الله تعالى وحده في غير السوق  
وان سبح على وجه الاعتبار موحى على ذلك وان سبح على ان الفاسق  
يعمل الفسق كالا ائماً وينبغي للمصلي ان يدعو في صلاة بالدعاء  
المحفوظ ولا يتكلف كلاماً يجري على لسانه ما يتسه كلام الناس



اما في غير الصلاة يدعون بما يحضر ولا يستظهر الدعاء ان حفظ الدعاء يذهب بالدفع  
 رجل عطس خارج الصلاة ينبغي ان يجده الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين  
 او يقول الحمد لله على كل حال وينبغي لمن يحضر ان يقول بركم الله ثم يقول  
 العاطس غفر الله لي ولكم اقول بركم الله وبصلح بالكم ولا يقول غير  
 ذلك ولو عطس رجل في الصلاة فقال رجل في الصلاة الحمد لله قالوا  
 تفسد صلاة ان اياه في الصلاة ولو قال بركم الله فسدت صلاة انه كان  
 خطابا وجوابا ولو عطس المصلي فقال رجل بركم الله ثم قال المصلي غفر الله لي  
 ولكن كان جوابا لنفسه صلاة وينبغي لمن كان يحضر العاطس ان  
 يثبت العاطس اذا تكرر عطاسه في مجلس الى ثلاث مرات فان عطس اكثر  
 من ثلاث مرات فالعاطس بحمد الله تعالى في كل مرة ومن كان يحضرة ان  
 يثمنه في كل مرة فحسن ايضا رجل راي روبا عجمية ينبغي ان يجده الله لان  
 ذلك نعمة فيستكرم ثم ان اساقصة عليا من ثوبه ولو قال رجل راي الله تعالى  
 في المنام قال الشيخ الامام ابو منصور الماتريدي رحمه الله هذا الرجل مشرك  
 رجل قال اني رايته عابدا للوثن وهذه مسئلة اختلف فيها مشايخ بخار او سمرقند قال مشايخ  
 الله تعالى فيه حجة سمرقند روية الله تعالى في المنام باطل لا يكون لان ما روي في المنام  
 لا يكون عن الرب بل هو حباله والله تعالى ستره عن ذلك وترك الكلام  
 في هذه المسئلة حسن واذا مات المرأة كاملا ودفنت ثم روت في  
 المنام انها قالت ولدن لا ينبغي فترها ولا بأس بتقبيل يدي العالم والملك  
 وتكلوا في تقبيل يدي غيرهما قال بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لاسلامه  
 فلا بأس به والاولى ان لا يتبد ويكرم المعانقة وان سجد للسلطان  
 ان كان قصده التعظيم والتحية دون العباد لا يكون ذلك كفرا  
 اصله امر الملائكة لسجد لادم وسجدوا خوفا يوسف عليهم السلام  
 ولو قال لاسلام اسجد للملك والاقلنا ان امرؤ بذلك للعبادة  
 لا لا فضل له ان لا يسجد لمن اكرم على ان يكبر كان الصيرافند  
 وان امرؤ بالسجدة للتحية والتعظيم لا للعبادة فالأفضل

مطلقا اني رايته  
 الله تعالى فيه حجة  
 وباطل

ان يسجد رجل دعاه الامير فليسأله عن اشياء ان يكلم بما يوافق الحق نفسه مكروم  
 فانه لا ينبغي له ان يكلم بما يخالف الحق وهذا اذا كان لا يخاف القتل على نفسه  
 ولا اطلاق عضو ولا يخاف على حاله فان خاف ذلك فانه لا بأس به واذا سأل  
 الرجل غيره الاخبار الحمد لله في البلد قال بعضهم يكبر الاخبار والاستخبار  
 وقال بعضهم لا يكبر الاستخبار ويكبر الاخبار والصحيح انه لا يكبر الاخبار  
 ايضا ليكون عالما بالمصالح امرا يصنع به في البيت ليحبر وجهه بعد ما كان  
 ببعض ذكره الجامع الصغير ان ذلك حرام لا يحل ولا بأس بوضع الحجام في  
 الزرع والمبطخة لدفع ضرر العين لان العين حق نصيب المال والآدمي  
 والحيوان ويظهر ان يذبح ذلك عرف ذلك بالامانة فاذا خاف العين  
 كان له ان يضع الحجام حتى اذا نظر الناظر الى الزرع يقع نظره او لا  
 على الحجام لا يرتفع فنظره بعد ذلك الى الحرب لا يضرم روعب  
 ان امرة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت تخنق من اهل الحرب  
 وانما تخاف عليه العين فامر بها النبي صلى الله عليه وسلم ان يضع فيه  
 الحجام ويكبر كسبة الرقاع في ايام الخيرون والناقها بالابواب لان فيه  
 اهانة باسم الله تعالى واهانة باسم النبي عليه الصلاة والسلام  
 او مصليا كسبة عليه في النسخ الملك له يكبر استعما لها وسب طمسها  
 والقعود عليها ولو قطع الحرف من الحرفا وحيط على بعض الحروف  
 حتى لم يبق الكلمة متصلة كما يزول الالف اهنة لان الحروف المعردة  
 حرمة وكذا لو كان عليه الملك لا غيرا وكان الالف وحدها او كان  
 اللام حكي عن بعض الائمة انه راي سببا يرمون الى الكفر  
 وقد كسبه على الكفر ابو جهل لعنه الله فنهضهم عن ذلك ثم مزهمهم  
 وقد فصلوا الحروف فنهضهم ايضا وقال حكي فيكم في الابتداء لاجل  
 الكلمة وانها فيكم لاجل الحروف حكي فيكم فيكم روي بن سماعة  
 عن محمد رحمه الله في النوادر انه لا بأس للرجال ان يمسك قتل الحرة  
 وان لم يكن على وضوء ولا بأس ببيع الزنار من النصارى ولا القلنسوة

مطلقا اني رايته  
 الله تعالى فيه حجة  
 وباطل



من الجوس لانيه ذلك اذ لا لهم اسكان امره انسان ان يتمد له حتما مشهورا غير اني المجوس  
او الفسفة زاد له في الاجر قيل لا ينبغي له ان يفعل ذلك وكذا الخياط اذا امر ان يحيط  
توبيا غير اني الفساق ويكره بيع الملعب الغرض من الرجال اذا علم انه استتري  
لديس فقير اجر نفسه من كافر ليصرف له العنب ليتجده حرا بكنه له ذلك لان النبي  
عليه الصلاة والسلام من الناس ولو ان مسلما اجر نفسه ليعمل في الكسبية  
وغيرها لا بأس به لانه لا يضره من العمل رجل اجر نفسه من نصراني ليضرب  
الناموس كل يوم بخمسة دراهم ويؤخره ليعطي له كل يوم درهم قالوا لا ينبغي  
له ان يواجر نفسه منهم ويطلب الرزق من عمل اخر وان استوجر ليعمل الميت  
قالوا لا اجر له وكذا لو استوجر ليعمل الميت ولو استوجر ليعمل الميت ولو استوجر  
لحفر القبر ولدفن الميت كان له الاجر قالوا انما لا يجب الاجر لئلا الميت لا يجب  
تخليه خاصة وان استوجر لضرب الطبل ان كان للموتى لا يجوز له معصية  
وان كان للعدو والقافلة جاز لا نه طاعة وما احدث الغني والمطرب ان  
احد بغير شرط مباح له وان اخذ بشرط كسبه ربه عليه صاحب ان قدر  
وان لم يقدرا غير صاحب رصديق به رجل يبيع التوميد في المسجد الجامع  
ويكتب في التوميد التوراة والانجيل والقران وياخذ عليه ما لا يقول  
انني اذ في التوميد هبة او هبة لايجز له ذلك المالك لان احدا المالك الحقة  
حرام وان اخذ الاجرة على تعظيم القران قالوا لا بأس به في زماننا رجل  
اراد ان يتعلم النجوم قالوا ان كان يتعلم مقدار ما يعرف موافقت الصلاة  
والعبادة لا بأس به وهما سوكت ذلك حرام كافر من اهل الذمة او من  
اهل الحرب طلب من مسلم ان يعلم القران والفقه في الدين كونه  
عسى ان يعتدي الى الاسلام مسلم الا ان اركا فلا يمس المصحف  
رجل ان يقرأ القران ينبغي ان يكون على احسن احواله ليس  
صالح بيا فيه ويتعمد ويستقبل القبلة لان تعظيم القران والفقه  
واجب ولما تعلم الكلام والمناظره فيقارنوا وقدر الحاجة مكره  
حكي ان حماد بن ابي حنيفة رحمه الله كان يتكلم في الكلام فنهى الالب

مطل  
يع المهدية صرام

اراد

عن ذلك

مطل  
اذا فكل الامام اعظم كان ينفذ فوق راسه

من ذلك فقال له حماد قد رايك وانت تتكلم فاقالك من اني فقال يا بني  
ما تتكلم وكان كل واحد منا كان الطير على راسه يخافه ان يراه صاحبه  
واسم النور تتكلمون وكل واحد منكم يريد ان يزل الحياضه ومن اراد ان يزل  
صاحبه ويكفر فقد كفر قبل ان يكفر صاحبه وانما التوقيف والمصلحة المناظره  
قالوا ان كان يعلم متعلما مسترشدا اركله على الا يتخلف بل لا يحسن  
لاجل له التوبه والحيلة والتلبس وان كان من كان يكلمه يريد التبع  
واثران بطرحه وعلم التوبه والحيلة بل يقال كل حيلة تدفع التبع  
عن نفسه رجل يعلم بعض القران ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القران  
لان تعلم تمام القران افضل من صلاة التطوع وتعلم الفقه اولى من تعلم  
تمام القران ورجلان يعلمان العلم الصلاة ويحرفان احدهما يتعلم  
ليعلم الناس والاخر يتعلم ليعمل به فالاول افضل لان منفعة تعليم  
الخلق اكثر فكان هو افضل جاء في الاسرار ان هذا كره العالم ساعته غير  
من احيا ليله رجل خرج في طلب العلم بعروالديه فلا بأس به ولم يكن  
عقوبا قيل هذا اذا كان مليما فان كان امروا صبح الوجه فلا بأس ان  
منعه من الخروج واذا اراد ان يخرج الحياض والوجه كان لذلك قالوا ان  
كان الاب مستعنيا لا يسعه الخروج لما روي عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم انه قال ما من رجل ينظر الى والديه نظره حمة الا كانت له بها حمة مقبولة  
قيل يا رسول الله وان نظره في اليوم مائة قال وان نظره اليه مائة مرة فان كان  
ابواه محتاجان الى النفقة ولا يقدر حليفهما نفقة كاملة او يملكه الا ان العال  
على الطريق هو الخوف فلا يخرج بغير اذنهما وان كان العال هو السلطنة فله ان  
يخرج وذكر في بعض الروايات لا يخرج الى الجهاد الا باذن والديه فان اذن له احدهما  
وان لم ياذن الاخر لا ينبغي له ان يخرج ومما في نسخة من ان ينبغي له اذا  
دخل عليهما نسخة لان مراعاة حق الوالد من فرض عيني والجهاد فرض كفاية  
فان لم يكن له ابوان وله جدهان وحيدتان فان اذن له اب الاب وام الام ولم ياذن  
له الاخران فلا بأس بان يخرج لان اب الاب قايم مقام الاب وام الام قايم



مقام الامم ولو اذن له الاية ان كان له ان يخرج ولا يلتفت الي غيرهما هذا اذا كان السفر  
سفر الجهاد فان كان السفر سفرا متعة او حج لا بأس بان يخرج بغير اذن والديه  
اذا استخفى الابوان عن خدمته لا يذنب في هذين السفرين ابطال حق والديه  
اذا لم يكن الطريق مخوفاً او كان مخوفاً مثل البحر لا يخرج الاباذه والديه وان كانا  
مستخفين عن خدمته **رحل** ان لا يبيع مالاً واحتاج الناس في  
حفظ الطريق الى البدق فيكون قد علم ان يعمل هذا العمل ولا يضيع عياله كان  
له ان ينحل وان كان لا يمكنه هذه العمل مع القيام بمراعاة العيال فالقيام بامر  
العيل اولي ولذلك لو خرج للتعليم وضيع عياله براعي حق العيال طلبه العلم  
اذا اختصموا في السبق فمن كان اسبق فقدم سبقه وان اختلفوا في السبق فان كان  
لاحد منهم بينة تمام بينة وان لم يكن يقرع بينهم ويجعل كانه قد موافقاً كما  
في الحرة والعري اذا لم يعرف الاول يجعل كانه ما توافقا معاً صاحب العلم اذا خرج  
الي القري ايد كرمهم فجمعوا له شياحكي عن ابي المثلث الكبير رحمه الله انه قال  
كنت افتي ان لا يخرج الي القري ثم رجعت عن ذلك **رحل** اصاب مالا  
حراماً فوات واوصي ان يتصدق به عن ارباب الاموال قالوا ان عرف ارباب الاموال  
رد عليهم اموالهم وان لم يعرفوا ينبغي ان يتصدق عنهم فان قالت الورثة  
بوكاذب فيما تقول تريد بذلك اصدار الورثة فانه يتصدق بمقدار ثلث  
المال ولو قال يرضه هذا المال لقطعة وكذبته الورثة قال محمد لا يلزمه  
شي وقال ابو يوسف رحمه الله يتصدق بمقدار الثلث ويجوز السباق  
في اربعة اشياء الحق يبيع البعير وفي الحمار وفي الفرس وفي النصل يعني  
الرمي وفي المشي بالاقلام يبيع العدو ويجوز اذا كان البديل من جانب واحد  
بان قال ان سبقتك فلي كذا وان سبقتني فلا يثنى لان كان البديل  
من الجانبين فهو حرام لانه قالوا الا اذا دخل محلاً بينهما فقال كل واحد  
منهما ان سبقتني فلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق الثالث فلا  
يثنى له فهو جائز وحلال والمراد من الجواز الحل والطب دون الاستحقاق فانه  
لا يصير مستحقاً وما فعله الامر فهو حايث ارباباً بان يقولوا لا يثنى ايها

سبق فله كذا او اما يجوز السباق في هذه الاشياء الاربعه لورده الاثنا عشر والاسد  
في غيره قال الشيخ الامام شمس الامية الحلو في رحمه الله يجوز البنية للفقير  
اذا تكلم في مسألة ان كان البديل يحل احدهما كان البديل من الجانبين لا يجوز  
واما يجوز السباق في الدواب اذا كان فريضة مما سبق وقد سبق قالوا والحوار الذي  
يلعب به الصبيان يوم العيد بؤكل من روي من عن النبي الله عنه انه كان يسري  
الجور لصبيان يوم العيد يلعبون بها ولا بأس به وهذا اذا لم يكن ذلك  
على وجه المقامرة فان كان على وجه المقامرة فهو حرام مرنعة انقطع لبنها  
بظهور الحبل وليس للاب سي يستاجر به الطير فعاجته باستزال الدم قالوا  
يباح لها ذلك مادام نطفة او علقمة او مضغة لم يحلق له عضولاً له ليس له حكم  
الادمي وقد رواتك المدة بربعة اشهر امرأة حلت ومضي على حمل شهر فزاد  
القا العلق على الظهر لجل الدم فاطلسال اهل الطب ان قالوا يصير بالحمل  
لا يفعل ذلك وكذا الفصد والحجامة وقيل لا ينبغي لها ان تفعل ما لم  
يتحرك الولد فاذا تحرك الولد لا بأس بالقول العلق والحجامة ما لم تقرب  
الولادة فاذا قربت لا يفعل ولما الفصد ولا متناع عن الفصد اولي في حالة  
الحبل كيلا يلحق الولد اذ صبي سمع وهو لا يفهم ثم كبر جازله ان يروي عن  
المحدث وكذا البائع اذا سمع الحديث ولم يفهم جازله ان يروي عن عياصي  
صك ولم يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد وكذا البالغ اذا قري عليه ولم يفهم  
ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه رجل محد عمر لتفرق بين المرأة وزوجها  
بنك قالوا لم يرد حكم برونه ويصل اذا كان يعتقد لها اثراً ويعتقد  
التفريق من اللبس لانه كما في الساحر اذا مات فهو على وجهه ان كان يعتقد  
نفسه حاله كما يفعل فان تاب عن ذلك وقال خالق كل شيء هو الله تعالى ويرى  
لا كان يقول يقبل تربيته ولا يقبل وان كان الساحر يستعمل الحي بالتحريم والتمس  
ولا يعتقد لذلك لا يقبل لانه ليس بكافرو ساحر محم السحر لا يدرى كيف  
يفعل ولا يقربه قالوا لا يستتاب بل يقتل اذا ثبت انه يستعمل السحر  
وذكره بعض المواضع والاستتابة احوط وقال الفقيه ابو المثلث رحمه الله اذا

من الساحر ولا يقبل تربيته



تَابَ السَّاحِرُ بِلَانٍ فِيهِ قِيَامٌ وَلَا يَقْبَلُ وَإِنْ أَخَذَ ثَمَنًا بِمِثْلِ ثَوْبَةٍ وَقِيلَ  
 كَذَلِكَ الَّذِي يَقُولُ السَّاحِرُ لَا يَأْتِيهِ إِلَّا هَذَا الْقَوْلُ كَأَنَّهُ دَعَا بَعْدَ عَدْلِهِمْ  
 فَيَقَالُ بَعْضُهُمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ بَعْضُهُمْ دَعَا بَعْضُهُمْ بَعْضُهُمْ بَعْضُهُمْ  
 بِسُجُودٍ دَعَا بَعْضُهُمْ بَعْضُهُمْ بَعْضُهُمْ بَعْضُهُمْ بَعْضُهُمْ بَعْضُهُمْ بَعْضُهُمْ  
 اللَّهُ يَقَالِي أَنْكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَكَأَنَّكَ بِأَعْمَالِهِمْ وَبِقِيَمِهِمْ فِي قَلْبِهِ أَنْ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ  
 قَالُوا إِنْ مَنَعَ فِي قَلْبِهِ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ إِنْ تَوَافَقَ أَعْمَالُ الْمُؤْمِنِينَ فِي هَذَا  
 مُؤْمِنٌ صَاحِبٌ عَلَى الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ الْمُؤْمِنُ مِنْ أَمْنٍ جَارِهِ بِوَأَقْبَهُ وَقَالَ عَلَيْهِ  
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ سَلَامِ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَدْعُوهُ وَلِسَانُهُ فَهُوَ يَدْعُوهُ هَذَا لَيْسَ  
 مِنْ جِلْمِهِ هُوَ لَا الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْ كَانَ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَنْ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ أَمْرَهُ  
 بِنَهْيِهِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ قَلْبُهُ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ كَأَنَّهُ خَطَرَ بِنَهْيِهِ ذَلِكَ وَوَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ  
 أَنْ كَانَ فِيهِ مُؤْمِنٌ لَا هَذَا إِنَّمَا لَا يَكُنِ الْخَيْرُ عَنْهُ وَهَذَا مِنْ صِدْقِ إِيْمَانِهِ  
 فَكَوْنُ عَقْلٍ مَنْ هُمْ بِسِيَةِ وَلَمْ يَجْزِ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا رَجُلٌ عَنِ الْمَوْتِ أَوْ عَنِ  
 بَصِيْقٍ عَنِ عَيْنِهِ أَوْ لِسَانًا بِهِ مِنْ ظَالِمٍ أَوْ عَدُوٍّ أَوْ خَوْفٍ كَرِهَ وَأَنْ عَنِ لَعْنَتِهِ مِنْ مَاتَ  
 فَيَمُوتُ الْمَوْتُ مَخَافَةَ الْوَقْعِ فِي الْمَعَايِلِ لَا يَسْ بَعْدَ رَجُلٍ قَالَ لَا أَحِبُّ الْعَرَعَ قَالَ أَلَا  
 أَرَادَ بِهِ أَنْ لَا أَحِبُّ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحِبُّهُ فَهُوَ كَأَنَّهُ قَالَ الْمَرْءُ  
 أَصَابَهُ مِنَ الْعَرَعِ لَا يَكْفُرُ لَوْ قَالَ إِنَّمَا أَعْمَلُ بِقِيَمَتِي الْفَقْرُ أَوْ لَيْسَ كَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ  
 فَإِنَّهُ يَجْزِي وَلَا يَكْفُرُ مِنْ رَجُلٍ مَا تَوَكَّلَ عَلَى كَسْبِهِ مِنْ بَيْعِ السَّادِقِ فَإِنْ تَوَرَّجَ الْوَرِثَةُ  
 وَلَمْ يَأْخُذْ ذَلِكَ الْمَالُ كَانَ أَوَّلِي وَيَرُدُّ عَلَى أَرْبَابِهِ أَوْ عَرَفَ أَرْبَابَهُ أَوْ لَمْ يَعْرِفْ  
 مِنْ صِدْقِهِ وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي إِذَا أَخَذَ رِشْقًا أَوْ ظَلَمَ لَوْ كَانَ الْوَارِثُ يَعْلَمُ  
 أَنْ مَوْرَثَهُ كَانَ يَكْتَسِبُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحِلُّ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ الْمَالُ الَّذِي أَخَذَهُ  
 مَوْرَثَهُ ظَلَمَ كَانَ الْمَالُ مِيرَاثًا لَهُ فِي الْحُكْمِ يَتَصَرَّفُ بِهِ مَا يَشَاءُ وَإِنْ رُصِدَ قَبْلَهُ كَانَ  
 أَوَّلِي وَلَا يَلْزَمُهُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْ حُضْرَةِ الْمَوْتِ رَجُلٌ يُرَى مِنْ رَجُلٍ  
 مُنْكَرًا وَهُوَ أَيْضًا بِرُكْبٍ ذَلِكَ النُّكْرُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَتِمَّ غَيْرُهُ وَمِمَّنْ يَتَمَّ أَيْضًا  
 رَجُلٌ يَعْلَمُ أَنْ فَلَانًا يَتَعَالَى مِنَ النُّكْرِ هَذَا لَمْ أَنْ يَكْتُبْ إِلَى أَبِيهِ بِذَلِكَ قَالُوا  
 أَنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ كُتِبَ إِلَى أَبِيهِ مِنْهُ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ وَيَقْدِرُ عَلَيْهِ حِلُّهُ

أَنْ يَكْتُبَ

أَنْ يَكْتُبَ وَأَنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنْ أَبَاهُ لَوْ أَرَادَ مِنْهُ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ فَأَبَاهُ لَيْسَ بِكَافِرٍ  
 الْعَدَاوَةُ بَيْنَهُمَا وَكَذَلِكَ فَيُجَابِئُ الرَّجُلِينَ وَمَنْ لَا يَدْرِي أَنَّ الْمَرْءَ عَنِ الْخَشْيَةِ أَوْ  
 حُبِّ الْأَمْرِ بِالْمَعْرِفَةِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَسْتَعِذُّ بِحِلِّهِ أَوْ بِقِيَمَتِهِ قَالَ أَمَلُ  
 هَذِهِ الْقِتْرَةِ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ غَنِيَةً لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي بِقِيَمَتِهِ الْقِتْرَةُ فَكَانَ الرَّجُلُ  
 بِأَوَّلِ بَعْضٍ وَهُوَ يَجْهَلُ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَصْرِفُ مَالَهُ بِالْبَيْعِ وَاللَّهْوِ  
 فَذَكَرَ بِمَا فِيهِ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ أَنْ اخْتَارَ السَّاطِنُ فِيهِ فَيُفْضِلُ عَلَيْهِ فَلَا يَمْنَعُهُ حِلُّهُ  
 يَذْكُرُ مَسَاوِي أَخِيهِ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِ وَحَيْثُ الْإِهْتِمَامُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ غَنِيَةً إِنَّمَا الْغَنِيَةُ أَنْ يَذْكُرَ  
 ذَلِكَ عَلَيْهِ وَجِبَ الْغَضَبُ بِرَيْدِ السَّبِّ أَمْرًا تَرْضَعُ صَبِيًّا بِغَيْرِ أَذْنِ زَوْجٍ أَمْ يَكُنْ لَهَا ذَلِكَ  
 إِلَّا إِذَا خَافَتْ هَذَا الرِّضْعَ فَحَنِينُهُ لَا يَأْسُ بِهِ رَجُلٌ وَهَذَا أَمْرًا يَحْتَسِبُ فَوَطْنُهُ  
 وَقَالَ طُنْتُ إِذَا مَرَّ رَجُلٌ عَنِ أَيِّ حَنِينَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ أَنْ كَانَ يَفَارِجُ جِدَّ  
 وَأَنْ كَانَ لَيْلًا لَا يَجِدُ بِهِ أَخَذَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ وَعَنِ أَيِّ حَنِينَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بِرَوَاتِهِ  
 أَخَذَ مِنْ عَلَيْهِ الْحَدَّ لَيْلًا وَنَهَارًا قَالَ رَفِيعُ اللَّهِ عَنْهُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ عَلَى  
 التَّفْصِيلِ أَنْ لَمْ تَكُنْ أَمْرًا تَرْضَعُ الْمَلَّةَ لَا حَدَّ عَلَيْهِ وَأَنْ رَفِيعُ اللَّهِ قَالَ لَا يَصْدُقُ  
 رَجُلٌ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ فَمَاتَ الطَّالِبُ وَلَمْ يَرُدِّ الْمَدْيُونُ الدِّينَ إِلَى وَارِثِهِ قَالَ  
 مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرْجُوا أَنْ يَكُونَ الدِّينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلطَّالِبِ رَجُلٌ عَلَيْهِ  
 دَيْنٌ فَتُنْفِي حَقِّ مَاتَ قَالَ سَدَادُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ كَانَ الدِّينُ مِنْ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ  
 لَا يُوَاحِدُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَنْ كَانَ غَضِيًّا فَهُوَ مَا خُوذَ رَجُلٌ مَاتَ وَلَهُ دِيُونٌ  
 عَلَى النَّاسِ وَلَمْ يَدْعُ وَارِثًا قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَصَدَّقُ الْمَدْيُونُ عَنْ  
 صَاحِبِ الدِّينِ بِمَقْدَرِ الدِّينِ رَجُلٌ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَمْ يَعْلَمْ الْوَارِثُ بِدَيْنِهِ  
 فَكُلُّ مِيرَاثَةٍ قَالَ سَدَادُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يُوَاحِدُ الْإِمْنُ بِدَيْنِهِ وَأَنْ عَلِمَ الْوَارِثُ  
 بِدَيْنِ الْمَوْرُوثِ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ دَيْنَهُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَوْرُوثِ فَإِنْ نَسِيَ الْإِمْنُ  
 بَعْدَ مَا عَلِمَ فَإِنَّهُ لَا يُوَاحِدُ بِهِ فِي ذَا الْأَخْرِجَ رَجُلٌ لَهُ عِيَالٌ مِنْ دِينٍ وَهَمَّ فِي  
 الطَّرِيقِ فَخَرَجَ الدَّصَّ عَلَيْهِمَا وَقَصِدَ أَخَذَ أَمْوَالَهُمَا فَعَاطَى الْمَدْيُونُ صَاحِبَ الْمَالِ  
 وَنَسِيَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ أَنْ يُوَدِّيَ دَيْنَهُ وَلَيْسَ لِلطَّالِبِ أَنْ لَا يَأْخُذَ وَقَالَ  
 الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدِي لِلطَّالِبِ أَنْ لَا يَأْخُذَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ كُنْ كَفُلَّ

رَجُلٌ يَصُومُ وَيُصَلِّي  
 النَّاسُ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ



نفس رجل فسد الكلب في الدنيا في المعازة او في منعه لا يقدر المكفول له علي  
استيفاء حقه لا يصح تقبيل رجل له ارضه بحسب من للعامة فسق الماحريم الهند  
حي صار الهند في ارض الرجل فآراد الرجل ان ينصب في ذلك رعي في ارضه كان  
له ذلك وان اراد ان ينصب علي ارضه العامة ليس له ذلك رجل في مري في الطريق  
المحدث قال الفقيه ابو القاسم رحمه الله ان علم ان صاحب الارض اخذ الطريق  
في ملكه يباح المزروع في الارض لان لم يعلم حوز في الارض حتى يعلم انه  
غصب وقال نصير رحمه الله ليس للرجل ان يزرع في ارض الغير اذا كان له طريق  
اخر وان لم يكن له طريق اخر فله ان يزرع في ارضه فاذ انعه فليس له ان  
يوفر في وقال بعضهم ان كانت الارض مزروعة او مكرمة ليس له ان يزرع فيها  
لان المزروع اذا كان يصير بالارض لا يزرع فيه صاحب الارض وعن بعض المتأخرين  
انه قال رايته في بعض الكتب عن ابي حنيفة رحمه الله ان الرجل اذا زرع في ارض  
انسان ولها حائط او حائل لا يحل فيه المزروع ولا الثور فيه وان لم يكن لها حائط او حائل  
لا يباس بالمزروع فيه وعن ابي القاسم رحمه الله رجل خفي عليه الطريق فآراد ان يزرع  
في الارض المزروعة قال سفي في ذلك ولا يبطا الزرع ولا يفسده رجل ريس الماني  
الطريق في السوق قال ابو بكر الاصح رحمه الله لا يرضه فيه وان كثرت الغبار وقال  
ابونصر الدبوسي رحمه الله لا يباس بذلك لتسكين الغبار والزيادة عي ذلك  
لا تقل جلد رفع الطين او التراب من طريق المسلمين قال ابو نصر رحمه الله  
ان رفع في ايام الرجل لسقته الارض والطريق رجوت ان يكون محتسبا بمنزلة  
اماطة الاذي عن الطريق وان اضر رفعه بالمارق لا يفسد ذلك وان  
وان كان لا يصرف فلا يباس به رجل وطيطية قال ابو حنيفة رحمه الله  
ان كانت البهيمة للواطي يقال له اذبح واخرقها وان لم تكن البهيمة للواطي كان  
لصاحبها ان يذبحها الي الواطي بالقيمة ويذبح الواطي ويحرق ان لم تكن مأكولة  
وان كانت مأكولة بان يذبحها من غير ان يصرفها ولا يذبحها صاحب  
البهيمة اذا لم ينفق علي البهيمة يومها لا ينفق عليها ويحرق وقال ابو يوسف  
رحمه الله تعالى يقال لصاحبها اما ان تنفق عليها او تبيعها رجل يتصدق

علي السوال في المسجد الجامع قال ابو نصر رحمه الله من يزرع في المسجد او يحرق فيه  
الله له باخر اجمع عن المسجد وقال بعض الدماء رحمهم الله من يصدق بفلس في المسجد  
يوم الجمعة ثم تصدق بعد ذلك بربعين فلسا لم يكن له ذلك الفيلس الواحد  
وعن خلف رحمه الله انه قال لو كنت قاضيا لا قبل شهادة من يتصدق علي هو لا  
في المسجد الجامع رجل بني في ارضه الغصن من ارضه او حائط او حائط او حائط  
ابو يوسف رحمه الله لا يباس بالصلوة في حائطه ولا يتصدق به الا انما كانت  
رجل حفري في فناء قوم روي ابن رستم رحمه الله انه يوم يتصدق به ولا يصح  
النقصان ولو هدم حائطه او رجل ملكه او حفريه بغير ارضه النقصان  
ولا يورس بالتسوية ولا يبنى الحائط جنب احتصب واحتصبت امرأة بذلك  
الحضاب قال ابو يوسف رحمه الله لا يباس به ولا يصلي فيه وان كان الحبيب قد غسل  
بوضع الحضاب فلا يباس بان يصلي فيه ذكر ابن رستم رحمه الله رجل حفري  
في غير ملكه لم يفت فيه ميتا له فدفن غيره فانه لا تنش قبره ولكن يصح  
قيمة صفة في حفريه حقيقة اخرى فدفن فيه وعن ابي يوسف رحمه الله اذا دفن  
الميت في ارض غيره بخير اذن المالك ان شاء المالك امر باخراج الميت وان ساء  
سوي الارض فيزمرع فيها رجل ام مملووم له كرامون ذكر الحسن البصري رحمه الله  
عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم قالوا من ام قوم ما وسم له كرامون  
لا تحاوز صلوة سرقته قال ابو يوسف رحمه الله هذه اذا لم تكن الا امام مستحقا  
للإمامه لفساد فيه فان كان اهلا فلا يباس به وان كرم القوم اهل قرية  
جميعا نذر ارض انا من وزرعوا لا جل الامام قالوا الرجل الخاضع من ذلك يكون  
لا رباب البرور اذا لم يسلوا البرور الي الامام رجل وقعت له القدرم في  
دار انسان وخاف انه لو علم صاحب الدار يمنع ولا يرد عليه هل يدخل داره  
بغير اذنه قال ابن مقاتل ينبغي ان يعلم بذلك اهل الصلاح وان  
الملكه ان يدخل ويأخذ ماله من غير ان يعلم به اخذ فعل هذا اذا خاف  
على صاحب الدار فان لم يخف لا حل له ان يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار  
حتى ياذن له بالدخول او يخرج المال اليه رجل اخذ في بيته حرا سأل كل

مطلوب  
سوال المسجد صيد له عليه  
لا يجوز



في القديم ويتقدم خبر ذلك الى رجاؤه قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله ان كان  
الضرر ينال ما لم يبان كان دون انه يوهن حايطة الجار فانه يمنع عن ذلك رجل  
اذا دان يجعل داره اصطبل ولا يكتفي في القديم وجاره يتضرر بذلك قال  
ابو القاسم رحمه الله ان كان وجه الدواب الدوران الى حايطة الجار ليس له  
ان يمس به وان كان خرافا له ان يمس به رجل اذا دان يتخذ داره حظيرة  
الغنم فيسكنه غير نافذة ويتأذى الجيران ببيت السرفق ولا يأمون عيا  
الرعاة قال ابو القاسم رحمه الله ليس للمجير ان يمنع عن ذلك وعن ابي يوسف  
رحمه الله رجل اتخذ داره حائطا ويحلفه يتضرر الجار قال للمجاور ان يمنع عن ذلك  
الا ان يكون دكانا الحام مثل دكان الجيران سكة غير نافذة ربطا احدهم على  
باب داره دابة واتخذها ربا قال الشيخ الامام انكر محمد بن الفضل رحمه الله  
واحد من اهل السكة ياخذ من يفتنه لان هذه السكة كدار بيهم وان  
كانت السكة نافذة له ان يمسك الدابة على باب داره بشرط السلامة  
وفي الجنايات املا قال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس للرجل ان يفتح كحاج  
مسرعة في الطريق وقد كان ياخذ في الطريق فان خاصه انسان  
هدمه وذكر ابن رستم دار مشرك بين قوم لبعضهم ان يربط الدابة وان  
يتوضي وان يضع الحسبة فيها ومن عطف بذلك لا يضمن ولو خسر ياربها  
يسوي فان نقص الخسر يؤخذ بنقصان الخسر وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا خسر  
الرجل في سكة غير نافذة بغير او بغير بنا فعطف به انسان ضمن ويؤخذ  
بان يطم البيرو ولا يؤخذ بما نقصت البيرو رجل هدم داره وامتنع عن العارة  
وذلك يصير الجيران قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله ان قدر على بناءه فلم يمسح  
ليرد الضرر عنهم وفي المنسوط صاحب الدار اذا رفع بناءه فافسد البيرو الرج  
والشمس على جاره او فتن ابوابا لا يمنع وان تضرر به الجار  
لا يمنع الجار لانه تصرف في ملكه رجل اتخذ طيسا في رقيقة عيون فقل  
قال الفقيه ابو بكر رحمه الله ان ترك مقدار الممر للناس وذلك يكون في الا حايين  
ويرفع سريعا لا يمنع عنه وقال محمد بن سلمة رحمه الله يجوز فيه بل الطين

سطل لكل  
واحد الشركاء  
ان يربط الدابة  
ويترضى

مظنه هدم  
دار

والحام

والحام الا ترى والدكان ونحو ذلك ولو غرس في سكة غير نافذة فاراد واحد من الشركاء  
ذلك ولم يتعرض لغيره هاتين الا شجار في السكة قال ابو القاسم رحمه الله ليس له القطع  
لانه سكت وكذا في بعض حياض على الطريق الجادة رجل غرس اشجار على سطر  
التي تحدي باب داره وبين داره والاشجار طريق الجادة قال ابو القاسم رحمه الله ان  
كانت الاشجار لا تصير بالتمتع واهله رجوت ان يكون غارسها في سعة وطيب  
توايح له وتخلقه من بعده رجل اتخذ بيتا وغرس في اشجار الحب داره جاره  
قال ابو القاسم رحمه الله ليس في هذا اقتدير وحب ان ساعد من حايطة حاره قدس  
مالا يصير داره حاره شعير وجبت في بئر لا يكره الشاه وخمس له ذكر في نوادر  
ابن رستم انه يوكل ويجوز بيعه وان كان في احنا السعير لا يوكل اهل قرية واسوا  
محمد فيبول ويروى قال الحسن بن زياد رحمه الله لا يفتق عليه في اموالهم ذكر  
ابن رستم انه لا بأس به ما لم يستفح حتى يلمح به من جرح القارة وقت في حنطة  
نظمت قال ابن معاذ لا يوكل وقاله الحنفية رحمه الله لا يحفظ فيه قوله اصحابنا  
وغدي لا يفسد الا ان يكون كثيرا فاحسبنا يفر عنه الطبع رجل ينظر في كتب الاماني  
والاسعار قالوا لا بأس به اذا كان لا يترك به لسانه وهو ينظر فيه للتاديب واساعلم  
**كتاب الجنايات** الجنايات على وجهين احدهما يوجب القصاص  
وهو العمد والاخر لا يوجب وما يوجب القصاص فهو على نوعين احدهما في النفس  
والاخر في ابد ون النفس والاخر في ابد ون النفس وفيما دون النفس له  
المواساة في البدل ولا تملع اليمني باليسري ولا اليسري باليمني ولا الصبيحة  
بالشلا ولا يد المرأة سد الرجل ولا يد الرجل بيد المرأة ولا تقطع يد الحر بيد العبد  
ولا يد العبد بيد الحر ولا يد العبد بيد العبد ويقطع يد المرأة لان في المرأة لا يختلف  
البدل وهو نصف ذية المرأة وفي العبد يختلف البدل فان الواجب في يد  
العبد يختلف المبدل نصف قيمته والقيمة مختلفة والحنايات في ابد ون النفس  
محاج وغير محاج اما الشجاج احد عشر محاج الحارصة وهي التي تحبس الشرة  
ولا يخرج منها شيء وسمي حارصة والدائمة وهي التي يخرج منها ما يشبه الدمع  
والدائمة وهي التي يخرج منها الدم والباضعة وهي التي تبضع اللحم والملاحمة



وهي التي توفى ولا تطفئ والسمحاق وهي التي تنظم اللحم ويبقى بين اللحم وبين العظم حبله  
رقيقه والموضحة وهي التي يوضع العظم والهاشية وهي التي تقسم العظم والمنقلة وهي  
التي تنقل العظم ويخرج والاسم وهو الذي يبلغ الى ام الراس وهي الحلدة التي تكون فوق  
السماع والدماغ وهي التي تحيط بالحلدة التي تكون فوق الدماغ والحافضة وهي التي  
يغطى بها الجوف وفي الموضحة الحد القصاص في قولهم ولا قصاص فيما بعد الموضحة  
في قولهم اختلف الروايات فيما قبل الموضحة ذكر في الاصل انه يجب القصاص  
وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجب وعن عمن عبد العزيز قال  
ما دون الموضحة حد من غير حكم ولا يوجب القصاص من بعضها  
يوجب دية كاملة وبعضها يوجب بعض الدية وبعضها يوجب حكومة  
العدل واختلوا في نسب حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى المجني عليه  
انه لو كان مملوكا لم ينقص من قيمته هذه الجناية ان كان يتقص عشر قيمته ففي  
الحكم يجب عشرة دية وعليه هذا الاعتبار في النصف والتثلث وكذا ذلك وقال بعضهم  
ينظر الى ما يحتاج في هذا من النفقة واحة الطيب هي حكومة العدل قال بعضهم  
ينظر الى انه في حراية لها ارش مقدور وهي الموضحة فان كانت هذه الحراية  
نصف الموضحة يجب فيه نصف ارش الموضحة قال رضي الله عنه والفتوي على الاول  
والجناية فيما دون النفس على نوعين فما يوجب القصاص وما يوجب  
المال فيا تعد من باي الة تعد فوجب القصاص عند المساواة في المنفعة رجل  
قطع لسان انسان ذكر في الاصل انه لا قصاص فيه وقال ابو يوسف لا قصاص في  
بعض اللسان حتى يقطع الكل وان قطع بعض اللسان فسخ الكلام يجب فيها  
الدية وان منع بعض الكلام دون البعض فيقسم دية اللسان على الحروف التي  
تتعلق باللسان فيجب الدية بقدر ما فات وان كانت الجناية فيما دون النفس  
خطا وبعضها يوجب دية كاملة وبعضها لا يوجب دية كاملة ففي الدامية  
والباضعة والمتلاحمة والسمحاق ان كان خطا ففي حكومة العدل وفي الموضحة  
نصف عشر الدية وفي المنقلة عشر الدية الف درهم وكذلك في الهاشية  
وفي الامة تلك الدية وفي الخافضة تلك الدية اذا وصل الى الجوف ولم

سنة فان بعد من وراية ففي تلك الدية ان كانت عما يكون في ماله وان كانت  
خطا وفي ما قلته وموضع الخافضة ما بين اللبة والعاضة ولو سمح موضع  
فذهب به بعد وجس حمارش الموضحة في الموضحة ووجه النفس في السمع  
والبصر ولا يدخل فيها ارش الموضحة ولو سمح موضع فذهب بها شعر راسه تحت  
دنه كاملة للشعر ويدخل فيه ارش الموضحة ولو سمح بالعضامة ضرب اذني  
الي حمارش ما قلنا حية صارقا واحدة فيها موضعان لا يجب القصاص في ذلك  
ظاهر الروايات وان اوضحه فذهب بها عقلة وكان عليه دية نفس لاجل المقتدر  
ويدخل فيها ارش الموضحة وفي سعال الراس في الحية اذا ذهب ولم ينبتاه منية  
النفس وان خلق كحة انسان ونبت بعضه دون بعض حكومة عدل وكذلك  
كحة الكوسج اذا كانت الشهور طاقات ينفقة وان شمرت هي رقيقه  
منها دية وان كانت شعرات على الدق لا شيء وان خلق الشارب  
ولم ينبت تحت حكومة عدل وفي قطع الاذن من العظم دية النفس وكذا اذا  
قطع المارن وهو ما لان من الاذن وان قطع نصف نصبة الاذن قصاص  
فيه وفيه دية النفس ولو ضرب انف رجل ولم يحدس مخرج طيب ولا ثقب فففيه  
حكومة عدل وفي بعض الروايات ففيه الدية وذهاب الشعر بمنزلة ذهاب  
السمع وفي قطع كل الذكر دية كاملة وكذلك في الحسفة وحدها وان ضرب  
على الظهر رعات منقعة الجماع او صار احد بحدب دية النفس ولو  
طعن برمح وغيره في الدبر فلا يستمسك الطعام بحرقه فعليه دية كاملة وكذا  
لو ضرب به فسلس بولم ولا يستمسك البول ففيه الدية وان اوصا امرأة فلا  
يستمسك البول ففيه الدية وفي العينين والحاجبين والشفنتين ويدي المرأة  
وحلتي الدية وكذلك في اليدين والاذنين والمخيين والاليتين اذ لم يبق على  
عظم الورك لحم فان بقي من اللحم شيء ففيه حكومة عدل وفي الاثنتين الدية  
وفي احداهما نصف الدية وفي الارنبية الا فند حكومة عدل وفي الشفار  
العينين الدية وفي كل شعور ربع الدية وفي اصابع اليد الدية ولذلك  
في اصابع الرجلين الدية وفي كل اصبع عشر الدية وفي كل مفصل





ثلث عشر الدية الا الاقيام وفي كل فصل من الاقيام نصف عشر الدية وفي كل سن  
نصف عشر الدية وان كانت الاسنان اثني وثلاثين فذهب الكل ففيه دية  
وثلاث احماس الدية ودية النفس تجب على العاقلة ولذلك دية العقل والسمع والبصر  
والشم والدوق والكلام والارال والحديث وشعر الراس والهيئة والاذنين والحاجرين  
واصدا اب العيين واصابع اليدين والرجلين وحلتي المرأة والا فضا اذا لم يتسك  
البول او الغائط وفيه المستغنى والمارة والشمع والشمع والشمع والشمع واعوج حاج  
الرمية وقطع فرج المرأة اذا منع الطبخ او ضرب على الظهر فانقطع ما في جميع ذلك  
دية كاملة فان قطع نصف الذكر لا قصاص فيه ولا قصاص في الشعر اي شعركا  
وفيما يجب القصاص لا بعد المساواة بين الاعضاء في الصغير والكبير فيقطع الطويل  
بالقصير ويدي الكبير بيدي الصغير واذا سجد رجل رجليه وضعت يدهما بيوت في القصاص  
من الموضع الذي وقع الفحل الاول فان كانت الشجة الكا ولي في مقدم الراس او نحو  
او وسطه بقص منه في ذلك الموضع لا في غيره ولو كسر سن اسنان من الاصل عدا  
او تزعج من الاصل عدا القصاص وما اذا قطعه قال بعض العلما يوحى سده  
بالجوز الى ان ينشئ في اللحم ويسقط ما سواه وان كسر بعض السن ولم يسود  
الساق يجب القصاص ويقطع قدر ما كسر بالمجرد وان كسر بعض السن واسود  
ما بقي يجب القصاص فان قال المجني عليه انا استوي القصاص في المكسور  
وانترك ما اسود لا يكون له ذلك وفي ظاهر الرواية اذا كسر السن لا قصاص فيه  
ولو ضرب من اسنان فتمزك سقطت او ان سقطت لا ينظر حوله الا ان يكون  
صبيا حولا لان سن البالغ لا سبب الا نادرا و سن الصبي فينظر حولا فان لم يست  
كان عليه ان يشهد وقال الحسن رحمه الله يجب حلوته عدل و به اخذ الفقهاء  
الليث رحمه الله ولو حلق راس شاب نسب ابي عن علي بن ابي حمزة  
رحمه الله وقال صاحباه فقيته حكومة عدل و به اخذ الفقيه رحمه الله وفي حلق الشاة  
حكومة عدل وان شج موضع فبركت وبت عليه الشعر حتى لا يري موضع الشجة  
قال احمد بن حنبل رحمه الله لا ينبغي عليه وقال رحمه الله عليه اجرة الطبيب فان كان  
الرجل اصلع فضرب على راسه مقدار الموضحة كان عليه ارتش الشجة وول

اشترت هذه الدنيا بمائة دينار وسلم في فضلها وادفع نصفها لك فقال الشفع نعم ان  
قال اشتريت فعلت ذلك يكون تسليم الشفعة وذكر هذه السلسلة في كتاب الشفعة  
وجعلنا على ثلثة اوجه اما ان سلم الشفعة بالدار ثم او ثبت من ريعها او بعض  
بعض عينا فان قال سلمت لك نصف الشفعة بمائة درهم تنطل شفتي في  
الدار وان قال سلمت الشفعة في نصف الدار فيه روايتان في رواية تنطل الشفعة  
في المال وفي رواية لا تنطل وذكر في الجامع ما يدل على ان تسليم الشفعة في بعض  
لا تنطل شفته في المال فان صالح الشفع من الشفعة عدا درهم بطلت شفته  
ولا يجب المال وان صالح على بعض المعين من الدار مع الصالح و يكون للشفع نصف الدار  
وفي القصاص المستحق ولو ان الشفع قال للمشتري وقد اشترى الدار اخبر  
بالوالة سلمت شفتي او سلمت الشفعة لك او قال ذلك للبائع والدار بيد البائع  
كان تسليم الشفعة ولو قال البائع بعد ما الدار الى المشتري سلمت الشفعة لك صح  
استحسانا ولو قال سلمت الشفعة بسبيلك او اهلك صح تسليمه قيا سا واستحسانا  
ولو قال الوكيل بالشرع بعد ما دفع الدار الى الموكل سلمت لك الشفعة استحسانا  
ولو اشترى دارا بالوكالة لعين فقال اخبرني للشفع سلم شفعة هذه الدار للموكل  
فقال الشفع سلمت لك او اعرضت عنها لك صح تسليمه استحسانا ولو قال  
الشفع لا ينبغي استبداء سلمت شفعة هذه الدار لك او اعرضت عنها لك صح  
تسليمه ولا تنطل شفته قيا سا واستحسانا ولو قال لا ينبغي سلمت الشفعة  
للموكل او قال وهبها للموكل او قال اعرضت عنها لا جلتك وشفاعتك صح تسليمه  
وتنطل شفته ولو صالح الاجنبي الشفع على شفته عدا درهم معلومة كان تسليمه  
ولا يجب المال ان لو صالح للمشتري من الشفعة على مال بطلت شفته ولا يجب المال  
ولو نزل ما لو صالح لغيره بنفس الطالب المال لا يجب المال وهل يدل عن الكفاية رواية  
اي شخص بري ولا يعبر فيه رواية الى سليمان بن ابينا قال للشفع اصالحك  
على الدار لم درهم على ان تسليم الشفعة ولم يقد لي فقيد الشفع لا يجب ما  
الاب مملوك ان اشترى الدار من صاحب الدار صغير لمواه باليمن الذي  
انفق عليه فيسري المملوك بعد ما له المولى يدعي ان الدار دينة الصغير

عنه  
المال  
الاجنبي



ولا يدعي الشرافيون صادقا الا ان هذا لا يخلو عن نوع شبهة لان الملك انما يثبت  
للان بالسبب فاذا ادعي الام يدك مطلقا كان مدعيا غير ذلك الملك لان الملك  
المطلق اقوي من الملك بالسبب على ما عرف ان القضا بالملك المطلق قضا بالزواجد  
وزيد القضا بالملك بالسبب لا يدخل الزواجد والتمهود اذا احتمل التمسكة على الملك  
بسبب فاذا استمدوا بالملك المطلق كانت لهم بالاصغر والزيادة والتمهود  
المستأجر ان السأجر اذا احتمل السأجر على الملك بسبب ثم ان البائع غصب  
المبيع من المشتري فجاء المشتري بالتمهود وامرهم ان يقرروا بالملك  
المطلق كانت لهم بالتمهود وقال بعضهم يجوز لهم ان يستمدوا بالملك المطلق  
وقال بعضهم لا يجوز وكذا اذا احتملوا التمسكة على الدين بسبب هل ينافي  
لهم ان يستمدوا على الدين مطلقا هو على هذا الخلاف ايضا والخصم ان يقول  
بالجواز ومن جملة الخيل ان يقبل البائع بجزء معلوم من دارانه المشتري ثم يبيع  
الباقية منه الا ان هذا يكون على الاختلاف ايضا فانهم اختلفوا ان الانسان  
اذا اقر بعين لغيره هل يثبت الملك للمقر له بالاقرار قال بعضهم لا يثبت  
لان الاقرار ليس من اسباب الملك لهذا يصح من العبد الماذون ولو كان الاقرار  
من اسباب الملك كان الاقرار تملكيا بغو عوص والعبد الماذون لا يملك ذلك  
ومن الخيل ان يوكل المشتري رجلا بالشرا فيشتري الوكيل وتعييب فلا يكون  
الموكل خصما للشفيع الا ان هذا على قول محمد رحمه الله ما عدا قول ابي يوسف  
رحمه الله يكون الموكل خصما للشفيع ليجلب منه السفعة فانه ذكر في الماذون  
اذا اشترى الرجل دارا وباع من اخر وعاب المشتري الاول ثم جاء الشفيع  
واراد ان ياخذ بالبائع الاول على قوله محمد رحمه الله لا يملك وعلى قول  
ابي يوسف رحمه الله يملك ذلك وعلى هذا الخلاف العبد الماذون الذي  
اذا باعه المولي بغير اذن الغرماء فخر الغرماء لا خصومة لهم مع المشتري  
في قول محمد وعلى قول ابي يوسف للغرماء ان يخاصوا المشتري ومن الخيل  
في السفعة ان يواجه المشتري من البائع ثوبا ليشبه يوما الى الليل  
بجزء من مائة جزء من الدار فبقي اليوم ثم يبيع بقية الدار من صلح

التور فلا يكون الشفعة للشفيع اما الجزء الاول فلا ان صاحب التور صادف شريكا  
في الدار لكان مقدم على الجوار ومن ان يستأجر صاحب الدار الذي يريد شراء الدار  
بشرا لدار على ان يشفيه فاذا استغنى في المجلس او في غيره يملك عند الدار فلا  
يكون للشفيع حق الشفعة وهو يملك اولي من الجار جعل الاجرة ههنا  
بمنزلة المهر وفي الميسر جعل الاجرة بمنزلة البيع فانه قال لو كانت الاجرة  
منه ابتاعه قبل القبض لا يجوز ولو استتمت العقد الذي هو لدار بطل  
العقد والخلاف على بطل الاجرة بمنزلة المهر ومن الخيل انه اذا اراد ان يبيع  
الدار بغير الشفعة في دارهم يبيع بغير الشفعة من القائم بقبض تسعة اوف  
وتسعة وربعين بالبائع عشرة دنانير او اقل او اكثر واذا الشفيع ان  
ياخذ بغيره من الفائت ما يرجع بما اعطاه لانه اذا استخفت الدار ظهر انه لم يكن ضمن  
الدار فيبطل الصرف كما في بيع الدار فانه يملك الدار بغيره من البائع فانه  
تصادقانه لم يكن له عالية دين فانه يبطل الصرف ومن الخيل لابطال الشفعة  
ان يقول المشتري للشفيع اني اشتريت الدار من فلان بكذا فابيعها لك بكذا فاشتر  
او يقول زوجي في الثمن بكذا فاشتر او يقول عوضها لي بدار اخري او يقول  
اني اوليك فان احببت ان يوليكم بالثمن الذي اشتريته فقال الشفيع  
فوليتم فانها تبطل شفيعته وكذا لو رغب المشتري الى الشفيع رجلا نقول  
للشفيع فقال الرجل المبحوث للشفيع ان فلانا اشترى هذه الدار بكذا او هو  
يقول اني احببت ان يوليكم بالثمن الذي اشتريته به وليتم فقال الشفيع نعم وليتم  
بطلت شفيعته ولو رغب المشتري الى الشفيع رجلا فقال الشفيع قد كنت اشترى  
فلان يعني البائع يعني هذه الدار قبل شراء هذا الرجل فقال الشفيع نعم يبطل  
شفيعته لانه لما ادعي الملك لنفسه فقد اقرانه لا شفيعته له ولو قال الشفيع  
اني اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان اردت ان احطك من ثمن عشرة فاني  
فقال نعم بطلت شفيعته فلو انما تبطل شفيعته في هذه الصورة اذا قال  
احطك منك من ثمن عشرة دنانير وبيعها منك بتسعين دينار ما بدو  
هذه الزيادة لا تبطل شفيعته ولو اشترى دارا وطلب الشفيع شفيعته



فصله المشتري من ذلك على بيت معين من الدار وقد دفعه اليه بمحضته من الثمن ذكرنا  
 انه لا يجوز ان حصته من الثمن ليس معلوم فان اراد ان يسلم البيت للمشتري ويبقى  
 ما بقي من الدار للمشتري يستري رجل اجنبي فقد اتيه الشفع بامر من ان  
 الشفع يسلم الشفعة فيما بقي من الدار فيحصل الغرض لكل واحد منهما فله  
 البيت للمشتري وبقيته الدار للمشتري اذا مات الشفع بعد ما قضي القاضى بالشفعة  
 بمنزلة البيع قبل ان يقبض الدار وقبل ان ينفذ الثمن كانت الدار ثلثة الشفع  
 لان قضا القاضى بالشفعة بمنزلة البيع فلو مات الشفع بعد ما اشتري الدار  
 كانت الدار ثلثة ميراثا ولو قضي القاضى بالشفعة للمشتري وطلب المشتري من  
 الشفع ان يرد الدار على المشتري بزيادة الثمن والزيادة من حصص الثمن او من عين  
 جنسه تصير الدار للمشتري بالثمن الاول تبطل الزيادة عن المشتري لانه  
 رد الدار على المشتري تكون بمنزلة الاقالة والاقالة انما تكون بالثمن الاول ولا يصح  
 فيه الزيادة فكذلك لو طلب المشتري من الشفع بعد ما قضي القاضى له بالشفعة ان  
 يرد الدار على الباع بزيادة في الثمن ففعل كانت الاقالة والاقالة انما تكون بالثمن  
 الاول ولا يصح فيه الزيادة وكذلك لو طلب المشتري من الشفع بعد ما قضي القاضى له  
 بالشفعة ان يرد الدار على الباع بزيادة في الثمن ففعل كانت الاقالة والاقالة  
 والاقالة كما يكون بين الباع والمشتري تحقق بين الباع والمشتري لا ت  
 الشفع بعد ما قضي القاضى له قام مقام المشتري ويصير المشتري كالمشتري  
 للمشتري فيصح اقالة الشفع مع الباع ويكون له حق الحبس لان يستوي  
 الثمن ذكر محمد رحمه الله في الاصل الحلية اسقاط الشفعة ولم يذكر الكراهة  
 قالوا على قول ابي يوسف رحمه الله وعلى قول احمد وهذا بمنزلة الحلية لمنع  
 وجوب الزكاة وسيع الاستيفاء على قول ابي يوسف رحمه الله لا يمكن وقال بعض  
 مشايخنا يمكن الاحتياال لاسقاط الشفعة بعد الوجوب لانه احتياال  
 لا بطلان حق واجب وقيل الوجوب ان كان الميراثا مستغنيا به عن ثلثة  
 باسويه وقال الشيخ الاثر السرخسي لا بأس بالاحتياال لابطال حق الشفعة  
 على كل حال اما قبل وجوب الشفعة فلا شك كما لو ترك المشتري انما لم

لمنع وجوب الزكاة بعد وجوب الشفعة لا يمكن الاحتياال ايضا لانه احتياال  
 له دفع الضرر عن نفسه لا الاصل بالغير فظا لا وما ذكرناه في الكتاب ولعل هذا  
**كتاب** **الشفعة** ابواب الكتاب ستة اباحة القتل ومن يباح  
 القتل الثاني في الامان والثالث فيما يصير الكافر مسلما به والرابع فيما يصير  
 المسلم كافرا والخامس في احكام الردة وتعرفات الخزي والسادس في الخداج  
 والخزبة اما الاولى لا بأس بالقتال في اثم الحرم وهو ذبي القعدة وذبي الحجة  
 والحرم ورجب وترك المبدأ في القتال في اثم الحرم افضل فان كان قوما  
 لم يلحقهم الدعوى يدعون في الاسلام اولا فان ابوا قاتلهم وان كان قوما لم يلحقهم  
 الدعوى لا بأس بقتالهم قبل جدد الدعوى والتجديد افضل ولا يخرج الرجل  
 الى الجهاد الا باذن والد فيه جميعا فان اذن احد مناهما ولم ياذن الاخر لا ينبغي  
 له ان يخرج ولهما ان يمنعا من الخروج الى الجهاد ان كان في خروجهم لحكمة الشقة  
 وان لم يكن له ابواه وله جدها او جدها ثانيا ياذن له الجده من قبل الام والجددة  
 من قبل الام ولم ياذن الاخوان كان له ان يخرج لان اب الام قائم مقام الاب  
 وام الام قائمة مقام الام عند عدم الام فاعتبروا ذنبا لا غير وان كان احد  
 الابوين مسلما والاخر كافرا فاذن له المسلم بالخروج ومنعه الكافر ان كان  
 الكافر يمنعه لشفقة له على الولد لا يخرج الا باذنه وان كان الكافر يمنعه  
 لانه مقام اهل بيته لا بأس بان يخرج بغير اذنه وان اراد الولد الخروج  
 للمحاجة او الحج فكم ابواه كان له ان يخرج الا ان يكون السفوح فذكر كونه  
 الحر وفوق العدة فانه لا يخرج الا باذنه وان لم يكن السفوح لا بأس بان  
 يخرج الا باذنه وانما المرأة اذا منعت ابنها عن الجهاد فان كان قبله لا يجزئ صدر  
 الشرف وتصورها لا طلاق كان لها الشفعة من الجهاد ولو اتمت عايتها ولا يعتبر  
 ان المرأة في خروج الزوج الى الجهاد وغيره وكذلك ان يجب عليه  
 نفقة كالنساء والاخوان والعمات والعمالات ولو لم يكن لها نفقة  
 الجهاد الذي لا حرفة لهم الا ان يخاف عليهم الصبيحة واما الذي  
 لا مائة لهم فلا بأس بان يخرج وان يدعهم وان خاف عليهم الصبيحة



وان اراد ان يخرج الجهاد وعلية من لا ينبغي له ان يخرج قبل وفاء الدين فان لم يكن عليه  
ما يقتضي به الدين فانه لا يخرج الا بامر الطالب والكتيب جميعا وان كانت الكفالة  
بغير اذن المديون لا ينبغي اذن الطالب لانه لا حق له بكفيل غير المديون  
وان كان عند الرجل ودايع واربها عيب فان اوجع الرجل ان يدفع الودائع  
الي اربابها كان له ان يخرج الي الجهاد وان اراد ان يخرج في طلب العلم بغير اذن  
والديه لم اذلم يكن نكاحا هذا الكتاب وزعم المتأخرون ان له ان يخرج في طلب العلم بغير  
اذن والديه اذ لم يكن السفر مخوفا واستغنيا عن خدمته ولا يقاتل العدو بغير  
اذن مولاة والمراة بغير اذن زوجها تام بغير النفقة فان وقع النفي وبلغهم الخبر ان العدو  
جاء الي مدنية من مدائن الاسلام كان للرجل ان يخرج بغير اذن الابوين عند الحق  
عليه المسلم او علي زعيم او علي موافق له باس للسلام الذي لم يبلغ ان يقاتل عند  
النفي اذ اطاق القتال وان كره ابواه واذا كان النفي من قبل الروم فعلي كل بقدر  
علي القتال ان يخرج الي العز واداسد الزاد والراحلة ولا يجوز له التخلف  
الا بعد ربيع امرأة سببت بالمشرك كاذ علي اهل المغرب ان يستغذوا ما لم يدخلوا  
دار الحرب واذا وقع القتال بين اهل البغي والعدل يجب علي اهل العدل  
ان يقاتلوا البطالة ليرجعوا الي امر الله وان وقعت الفتنة بين فريقين باغيين  
بقتل اهل العدل فيلو الملك كان الرجل ان يلزم بيته ولا يخرج الي احد مما  
وكذا وقع القتال بين محتلتي للحمية والعصبة لا ينبغي لاحد ان يقاتل  
اهل احدي المحتلتي قوم من الصالحين يريدون العز ومعه قوم من اهل الفساد  
يخرجون الي العز ومعه من اهل البغي فان امكن للصالحين الخروج بدونهم لا يخرجون  
معه وان لم يتمكنهم الاتعمهم فانهم يخرجون معهم واتم الفساد يكون علي المنشد  
والصالحين اجرمهم ولا باس يخرجون العجايز في المعسكر للمنيان علي الرضى  
دون الخيصة فان ارادوا اخراج النساء بحالة فلا باس باخراجهم الا اذا  
دخل اعدا الاسلام دار الحرب مغيرين لا ينبغي لهم ان يقتلوا النساء الا اذا  
قاتلت المارق او كانت ملكة او كانت زارية في الحرب وقتلوا لا يقتل الصبيان  
والشيخ الغاي الا ان يكون الصبي مسلما وقد اصر في موضع القتال  
وقد قتل

في

وقد قتل يكون كسر اللحم فيقتل وكذا الشيخ الغاي اذا كان له رأي في الحرب ولا يقتل المعتوق  
ولا الرهاب بصوم حنة لا يحل لظالم الناس وكذا الاعمي ومقطوع اليد والرجل من خلاف  
ومقطوع اليمني خاصه وباسر السوق فان قاتل واحدا من هؤلاء لا يقتله واذا قاتلت  
المراة فاحذر المسلمون لا باس يقتلوا وان امس بسيفه وكذا الاعمي والمعتوق والشيخ  
الغاي اذا حضروا وحضر صوا على القتال ومن قتل واحدا منهم مولا الجملته وليس عليه  
شي ولا هم ان يقتلوا الذي يبيع وتجن والخرس والاعمى وانقطع اليسرى واقطع احد  
الرجلين والعسكس والسباح الذي يحلظ الناس والمرضى واما الصبي والمعتوق  
ما دام يقاتل ان اخرج صان فلا باس يقتلها وبعد ما صار الي ايدي المسلمين لا ينبغي  
ان يقتلوا وان قاتلوا غير واحد وعن ابي حنيفة ان قتل اصحاب الصوامع  
حسن ولا ينبغي للشيخ والعجوز لانه لا يقوم منها النسل ويوس الاعمي والمعتوق  
ومقطوع اليد والرجل وباسر الشق ولا يتروك في دار الحرب لتقوم التسليمين  
بالاولى المسلم ان يقتل كل ذي رعم محرم منه من المشرك في دار الحرب الا الامراء  
والاجداد والحداث فانه لا يقتلهم ما لم يقصد وامثله فاذا قصدوا قتلته  
كان له ان يقتلهم فاما الاولاد والاحف والاعمام والاحوال والعجات والخاله  
واولادهم فلا باس للمسلم ان يستدعي قتلهم وينبغي ان يكون الزية المسلمين  
بيضا والزية الكفار سودا ولا باس باذخال المصنف في دار الحرب القرآن  
اذا كان عسكرا عظيم فان لم يكن ينبغي ان يسافر فيه قال ابو حنيفة اقل السرية  
ما يقاقل الجيش اربعة قال الحسن ابن زيدا قتل السرية اربعة واقل الجيش  
اربعة الاف والحراسة بالليل عند الحاجة اليها افضل من صلاة الليل وكلم  
حذر من الكفار الي دار الاسلام وقتل ان كان فيه الحاق الوهن والكتب هم لا باس  
به ولا ينبغي رفع الصوت في الحرب لانه نوع من الغسل وان كان في رفع  
الصوت تخريف علي القتال فلا باس به وكلم احضا الفرس لان  
صهيله يرهب العدو وكلم ان يلحق المسلم شيان السلاح فيه صوت  
انسان او طير فاما الشجر ونحو ذلك فلا باس بذلك ولا يجوز رد السلاح الي اهل  
الحرب يعوض ويغير عوض فيقولهم ولا يوافق الحزبي لسلم ولا مال في قول ابي حنيفة



وقال ابو يوسف يقاتل بالمسلم اذا كان خيرا للمسلم ولا يقاتل بالمال في قولهم  
ولا يباس بالطبول تقرب في الحرب لاجتماع الناس لانه ليس بالهوى ولا يباس  
بجعل الاجراس على الخيل مع النخافيق التي تقال بالفارسية سرله موان لان  
في دارهاب العدو ويكره الجرس على اعناق الابل والجد التي تحمل عليها الاثقال  
واما التي تقال بالفارسية دراوي لا يسمي جرسا ولا يباس به حرري وحيد  
في دار الاسلام فقال لنا رسول الملك لا يصدق ويكون قتل الجماعة المسلمين في قول  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لئلا اخذه احري الحربي كما سب  
نبيه كتاب الملك صدق ولا يباس للرجل الواحد ان يحمل على الف من المسلمين  
ان كان يطعم السلامة او النخالة لهم وان كان لا يطعم اخذ مما كرم لان فيه  
اهلاك النفس من غير فائدة مسلم وقع في ايدي الكفرة وقرب على القتل  
فقتله لم يدع عنقه فمد عنقه للقتل ان يخاف انه لو لم يمد عنقه يقتل بالجماعة  
من القتلة الاولى فلا يباس به وان كان يعلم لو لم يمد عنقه لا يقتل كرم ان يمد  
عنقه وان احرق المشركون سفينة في الحرب فيها المسلمون ان صبر في السفينة  
حتى احترق كان في سعة وان بقي نفسه في البحر فغرق كان في سعة في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ان صبر حتى احترق ان كان يعلم انه  
لا يخرج من البحر فلا يباس به وان كان يحسن السباحة ويطمع ان يخرج من البحر  
كان الواجب ان يلقى نفسه في البحر في قولهم واذا قام المسلم المشركين  
في دار الحرب واخذ منهم اموالا فلا يباس وكذا لو باع منهم همرا او خنزيرا او درهما  
بدرهمين فلا يباس به ولا يباس بتعليم القنات الكفرة ولا يباس بنقض قنوتهم  
لطلب المال واذا فقه مملك اهل الحرب اهل مملكة للرق صاروا ارقا  
جلا سراوم منهم وان قصروهم بالولاية والسلطنة لا يملكهم ويكره للمسلم  
الواحد القوي ان يغير من الكافرين وكذا الوفر المانية من المائتين في قول  
محمد ولا يباس بان يغير الواحد من الثلاثة في المانية من ثلثانية ولا ينبغي  
للمسلمين ان يغيروا اذ كانوا اثني عشر الف وان كانوا العدو اكثر لقوله  
عليه السلام خيرا الجيوش اربعة الف ولن يغلب اثني عشر الف قل

اذا كانت كلمتهم واحدة فالحاصل انه على طه انه يغلب فلا يباس بان يهوى ولا يباس للواحد  
ان يغير من اثني اذ لم يكن معه سلاح وذكر في السير انه يرضى في العدا من الرضا  
اذا كانوا لا يطبقون بين ابي حنيفة لما عاراه الى مصر او الى بعض جيوش المسلمين  
لم يكن قنات من الرضا مسلم هرب من العدو واختفى في موضع فاصابه العدو  
فمساه عنه اصحابه لا ينبغي له ان يعلمهم بوضع اصحابه وان اكرم بالقتل  
لان الملك بالقتل لا يباح له قتل المسلم ولا يرضى **فصل** في مقاتلة المسلم  
المستامن في دار الحرب قوم من المسلمين جمعوا لاهود فغوا الي رجل ليدخل دار الحرب  
ويشتري القنات ساوي المسلمين منهم فان هذا المامور يساوي القنات في دار الحرب لكل من  
اهل داره حر مسلم اسرى في دار الحرب في ايديهم يشتريه المامور ولا يجاوز قيمته الحر  
لو كان عبدا في ذلك الموضع وانما يشتريه بقدر قيمته وبعينه يسير ولو اراد المامور  
القبض على اسير فقال اشتري فاشترى فاشترى الا سير بالمال المدفوع اليه يضمن  
المامور ذلك ويرجع به على الاسير لانه صار مقرضا اياه فيرجع فاليه كن قضي  
دين غير باس فانه يرجع اليه امره من دون غيره وهو خلاف الوكيل بالمشرا  
اذا اشترى بالكثرهما امر معاملة فانه يكون مستريا لنفسه ولو ان هذا  
المامور اشترى الاسير فقل للاسير فقال للاسير بعد ما قاله الاسير اشترى  
يكذا انا اشتريتك بالمال المدفوع الي حبسه فاشترى كان مستريا لا محال  
المال حرري دخل دارا با مان ومعه ابنة او ابن غيره من اهل الحرب فباع  
ابن نفسه لا يجوز با تفاق الروايات ويجوز بيع غيره ولو ان ملك اهل  
الحرب اهدى الي الخليفة ذكر في المجر ما فنه يطيب للمهدي اليه الا ان يكون من  
تجار المهدي او ام ولده فانهم يعتقون وروى هشام ان الحري اذا اهدى  
ابنته الي الامام ففي حره وكان لقام تترجع الي دار الحرب وروى الحسن  
عن ابي حنيفة وابن سماعة عن محمد ان الحربي اذا باع ابنته او اباه في دار  
الحرب لا يجوز ان اخذ جارية المشتري الي دار الاسلام بملكه ان لم يكن مبيتها  
اسدنا الحاصل ان الحربي اذا باع اباه او ابنته في دار الحرب من المسلمين المستامن  
يكون باطلا وهو رواية عن ابي حنيفة ورواية هشام عن محمد رحمهما الله



سوا كان يري البايع جواز هذا البيع ولا يري في قول عامة المشايخ منهم الشيخ الانصاري  
ابو بكر وقال الحسن الكرخي ان كان البايع الحربي يري جواز البيع جاز ولا افلا وروي  
ابن ساعدة عن ابي يوسف ان الحربي اذا باع ولده في دار الحرب من حربي اخر ومن  
مسلم مستامن جاز عند ابي حنيفة ولا يجبر المشتري على الرد ومن ابي يوسف اذا خرم  
في الرد يجبر على الرد عليهم وعن ابي نصر الدبوسي انه ان باعه الحربي من مسلم  
مستامن لا يجوز وان باعه في دار الحرب من حربي اخر وسلك اليه ملكه المشتري وعنه  
من المشايخ قالوا لا يباح للمشتري ان يشتري وان اشتري جاز ويكون وقت  
المشتري وقال بعضهم ان اشتراه مسلم في دار الاسلام لا يملكه وان اشتراه  
في دار الحرب واخرجه الي دار الاسلام يملكه والصحيح ما قلنا انه لا يجوز بيع  
الحربي ولده في دار الحرب واتفقت الروايات على انه لا يجوز بيعه في دار الاسلام  
ومنه لم يجز البيع في دار الحرب على قول العامة فان اخرج المسلم الي دار الاسلام  
اختلفت المشايخ فيه قال بعضهم يملك لان البيع وان يطل في دار الحرب فيرا  
ملكه بالقهر المستد او قال بعضهم يكون حرالا ان البايع لا يملك التصرف  
فيه لا بيعا ولا وطيا فلا يملك المشتري وقال بعضهم ان كان البايع يري  
جواز هذا البيع لا يملكه المشتري بالاخراج الي دار الاسلام اخرج طائفا  
او مكرها وان كان البايع لا يري جواز هذا البيع ان اخرج المشتري كرها  
يملكه وان اخرج طوعا لا يملكه والصحيح انه ان اخرج كرها يملكه  
وان اخرج طائفا لا يملكه سوا كان البايع يري جواز هذا البيع ولا يري ان  
تزوج المسلم المستامن حربية في دار الحرب ودفع الصداق اليها بين يدي  
قلبه انه يبيعها اذا اخرجها الي دار الاسلام ذكر في السير الكبير ان اخرج  
طائفة فخرجت فموان اخرجت مكرها كما اخرجت الاسير فخرجت مكرها وان  
اختلفت فقالت المرأة خرجت طائفة وانما خرجت وقال الرجل اخرجت مكرها  
وهي رقيقة لي فادركه بنظر اليه ان جأها من يوفية لما يحيي الاسير كان القول  
قول الرجل وان كانا بخلاف ذلك القول قوله المرأة وتكون مكرها  
يدعي اهله الي الاسلام يعصمون ويصنون ويتقنون القرآن ولعبد

الاثنان ومع ذلك فاغار عليهم المسلمون وسبوا منهم فاشترى منهم مسلم من تلك  
السبا قالوا ان لم يكونوا متقربين بالعبودية والرق للمسلمين يجوز شرا المسلمين  
والصغار منهم ولا يجوز شرا الذكور الكبار منهم لانهم لما اقرروا الاسلام  
في دار الاسلام كانوا امرئيين في جوار استرقاق المسلمين وصغارهم ولا يجوز  
استرقاق كبارهم كالاخذ من اهل الردة وان كانوا متقربين بالعبودية والرق  
للمسلمين كما في الرق للمسلمين في جوار استرقاقهم وسبهم فافلحهم السباي جاز بيعهم  
مسلم مستامن دخل دار الحرب بائنا فاشترى جارية مسلمة او كتابية ملو عليها  
في دار الحرب بعض الروايات يكره وطيا عند ابي حنيفة ولو تزوج هذا المسلم  
امراة كتابية حال وطيا **فصل فيما يجوز لامير العسكر ان يفعل في دار**  
**الحرب** اذا هدي العدو الي امير العسكر شيئا فاداه الامير ان يعوضه من العينة  
التي كان العوض مثل هديتهم او زيادة عن الموضع بقليل جاز العوض من العينة وتكون  
الهدي بجميع العسكر وان بحث امير العسكر في ارض العدو ورسولا الي ملك العدو  
فاجاز ملك العدو لرسول الامير جاز في دفعه فخرج الرسول كانت الجائزة للرسول  
خاصة لان العدو وملكه اختيارا لا عن رغبة ولوان امير العسكر استأجر  
للعسكر اجيرا بالكثير من اجر قدر ما لا يتغابن الناس فيه ففعل الاجير وافقت  
المدة كانت الزيادة في الاجر المثل باطللة لان امير العسكر يتصرف بطريق  
النظر ولو استأجر الفاضل للميتيم اجيرا لمبا لا يتغابن الناس فيه ففعل الاجير  
وانقطعت المدف كانت الزيادة باطللة ولو ان الفاضل او امير العسكر قال انا  
استأجرتك وانت اعلم انه لا ينبغي لي ان افعل كان جميع الاجرة ماله  
القاضي اذا اخطأ في قضائه كان حطاطا على المقضي له وان تعد الجور كان  
ذلك عليه ولو ان امير العسكر استأجر قومًا مشاهرة بسوق الغنم  
او الرماح حيث ما يدور ولم يبين المكان جاز وله ان يزيد منهم غنما  
ورماحا بعدد رماحهم وغنمهم قد رماحهم الاجير لانه اجير وحل ولولا  
امير العسكر لسلما واذني ان قتلت ذلك القار فذلك مائة درهم  
فقتله لا ينبغي له ولو استأجر رجل ان يقطع رؤس القتلى من الكفر فمضى



ورامم قطع كان له الاجر عشرة دراهم لان قتل الكافر طاعة ولم يجمع الاستيغار  
 عليه و قطع راس القتيل ليس بطاعة فصم الاستيغار عليه وان امير العسكر  
 استاجر مسلما او ذميا ليقتل اسيرا او كافرا في ايدى يده لا يجب الا اجر لما قبلنا رجلان  
 بينهما فرسان احدهما المهاجاة وراي الاخر لا يجبر الا في الهالكات في الركوب  
 للمقتال في قولهم وفي الركوب لغير القتال لا يجبر الا في الهالكات في قول ابي حنيفة  
 ولا يستحق واحد منهم مائة دراهم **فصل في الامان** اذا غزا المسلمون  
 دار الحرب اختلفوا انهم يدعونهم الى الاسلام او قتلونهم من غير دعوة قال ابي  
 حنيفة الدعوة افضل وان ترك الامير الدعوة وقتلهم واغار عليهم وسبوا  
 نسائهم وصبيانهم واحرق حصونهم كما زوا في قلوبهم فاخذوا منهم حبان  
 ولم يقتلوا غنائمهم كان له ان يقتل ويحرق المحرم ويغنم المسلمين ثم يخذل  
 الارض فان وقع في قلوبهم ان الكفر بعدون الاسلام يحرق اسكنهم وان ظفروا  
 الامان اسلمهم واذا جاوا باسان يدعونهم الى الاسلام او قبول الجزية  
 فان ابوا ردوهم الى ما سئلمهم ثم يقتلهم فان اسلمهم غير الامان ان اسلمهم حر مسلم  
 او امرأة صح امانه وكذلك امان المريض والشيخ الكبير الغاني لانه من اهل القتال  
 بمال او راي ويصح امان الكاتب والعبد الذي قاتل مع العسكر ولا يجوز  
 امان المسلم العاجز في دار الحرب ولا امان المسلم الاسير في ايدى يدهم والامان  
 الذي اسلم في دار الحرب ولا امان العبد الذي يكون مع المولى الخدمية  
 وقال محمد رحمه الله يصح امان الصبي في قول ابي حنيفة حتى يبلغ وقول  
 محمد رحمه الله اذا كان من اهل قاصح ايمانه ولم يجوز امان اهل الذمة اذا استأمنوا  
 المسلمون فيهم ولا امان المجنون اذا سبى العبد وجارية المسلم واذا دخل  
 في دار الحرب ثم دخل سيدا بها بان لا يجوز له ان يعصيه معكم ويكره له  
 يظاوهما لانه يكون نفعنا للمسلمين ولو كان المولى اسيرا في ايدى يدهم  
 له ان يسترقهما ويأخذ ما لهما ويقتلهم ولو ان صفا من المشركين قتلوا  
 المسلمين ومع المشركين اطفال ونساء مستأمنون من اهل المسلمين  
 ومن اسلم منهم في دار الحرب فاعز المسلمون ان يرموا الى المشركين يضربون

ويقتلوا

ويطعنوا ويقصدوا بذلك المشركين دون هؤلاء فان اصاب محاربه منهم هولا و قتل لا  
 يجر المقاتلة ولا الدية وكذا تقتل المشركون بالصبيان والمسلمين لا بأس بالري  
 اليهم ويقصدون به الكافرين دون المسلمين وكذا لو وقع المشركون في سور مصر  
 حاصره المسلمون مع ما ذكرنا جاز الذي اليهم فاذا ظهر المسلمون على بلدة من بلاد اهل الحرب كانت  
 الامانة بالخيار ان تقبل القتل الرحال وان لم يسئلوا وبسبب الغنم والذرية وان شئت استرق  
 الذرية وان شئت تركهم حررا وضرب الجزية عليهم وهو في اراضيهم بالخيار ان شئت ترك  
 الاواني في ايدى يدهم عندنا فوضع الخراج على اراضيهم والجزية على رؤسهم وليس للامام  
 ان يقتسم الغنائم في دار الحرب عندنا وقال ابو يوسف رحمه الله احب الي ان لا يقتسم فان شئت  
 في دار الحرب بعدت فقتله في قولهم ولا يملك الغنائم قبل الامان عندنا وعند الشافعي  
 يملك وقسمه الغنائم في دار الحرب بقاء على هذه وكذا الروايات واحده من الغنائم وعنده  
 يورث نصيبه وكذا لو لم يقر المدد قبل الامان عندنا فيساركم المدد في تلك  
 الغنائم وعنده لا يساركم بعد الامان ولو دفع الامان بلدة عنوة من بلاد الاقطار  
 الحرب وقسم الغنائم قبل الحرب بدار الاسلام جازت قسمته لانه لما فتح اصارف  
 تلك البغية من بلاد الاسلام فان فسخ الامان والذرية والدور واسترق الرجال  
 والنساء والذرية وقسم الكل بين الغائبين جاز في قولهم ولو تركهم حررا  
 واجرد دور والعقار منهم كل سنة باجر معلوم جاز في قولهم ولو وضع الخراج  
 على اراضيهم جاز ايضا والعقار التي تقسم بين الغائبين ويجب فيها  
 الخمس ما يصيب الجيش من الملبس والاشياء اصابها اثنان او ثلاثة على  
 وجه السرقه وخلوا بغير اذن الامام يكون فيا عند ابي حنيفة رضي  
 الله عنه لا يجب فيه الخمس عنده ولا يجل فيه يورث من الكفرة الا بشرط احد ما  
 ان يكونوا جماعة والثاني ان يكونوا على يد الامام وعنده صاحبيه ما اصابه  
 اثنان او ثلاثة او اكثر يكون غنمة يجب فيه الخمس ما اذن الامام ولم  
 ياذن قوم من الكفار دخلوا دار الاسلام فقتلهم المسلمون وقتلوا  
 وظهروا عليهم واخذوا ما كان لهم ثم حرقهم قوم اخرين من المسلمين لا يساركم  
 المدد فيما اصابوا وكذلك لو دخل المسلمون دار الحرب ففتحوا اسلحتهم



وقصروا اهلهم لم يحرقهم مدد لا يسارهم مدد لان تلك البلدة صارت من بلاد المسلمين  
فلا يسارهم المدد ثلاثة ايام حفظ الغنيمة وان لم يقاتلوا احد منهم المدد اذ الحق  
الجيش قبل احرار الغنيمة بدار الاسلام فانه يساركم القاتل بين في الغنيمة  
والثاني الغازي اذ امرض او صار مجروحاً قبل شهور الوتعة وقبل الطور فموتوا  
فانه يساركم الجيش في الغنيمة والثالث اذا اسر الرجل من المسلمين فوقع القتال  
بين المسلمين ولم يكن الاسير معهم وغنوا فخرج الاسير قبل احرار الغنيمة  
بالدار كان له السهم في الغنيمة وكذا لو خرج بعد احرار قبل القسمة فانه يساركم  
الغنيمة ومن اسلم من اهل الحرب قبل القتال وقاتل الكفار معنا يضرب لهم السهم  
ويجوز الانتفاع من الغنيمة قبل احرار بدار الاسلام بغير اذن الامام متناوله  
الطعام عند الحاجة بقدر حاجته ومن السلاح له ان يستعمله اذ لم يكن له سلاح  
بعينه ثم يرد بها بعد الاستغناء وليسوا الثياب عند الحاجة بمنزلة السلاح ومن  
ركوب الدابة ثم يرد بها بعد الاستغناء وان باع شيئا من هذه الاشياء لا يجوز  
بيعه ويرد الثمن الى الغنيمة وان اخرج طعام الغنيمة الى دار الاسلام قبل  
القسمة وان اخرج الطعام وقد قسمت الغنائم فان كان فقيرا به لانه بمنزلة المظنة  
ولا شيء عليه ان كان فقيرا وان كان غنيا وانتفع به قبل اخراج يتصدق بالطعام  
او بغيره ولا بأس بان يدهن بزيت او عمن من الغنيمة او يدهن دابته  
في دار الحرب ببيع له ذلك كما يباح اكله وان لم يكن ما كوله من البنفسج ليس  
له ان ينتفع به في دار الحرب وعليه رده الى الغنيمة لانه بمنزلة الطيب  
ولا يأخذ سلاح الغنيمة وفرنس الغنيمة مع ما بقي سلاحه وفرنسه لانه  
لا ضرورة الى الانتفاع بالغنيمة واذا اخذ الغازي شيئا من المباحات  
التي لا تكون في يد اخذها كان لها قيمة في دار الحرب او دار الاسلام  
كالطير والسمك والكرو والمعدن والحطب يكون ذلك غنيمة ويجب فيه  
الحبس وان لم يكن له قيمة ففيه لمن اخذ هو لا محس فيه لانه بمنزلة الثوب والكلاب  
والتراب اذ لم يكن له قيمة وان اخذ في دار الحرب ما له قيمة كالحطب  
وخنوم وعمل دابة الالة ونحوها فانه يرد الى الغنيمة اذ لم يكن القيمة

منقولة

منقولة لانه ما لم ينقوم في نفسه بغير العمل وان لم يكن للمأخوذ قيمة فعليه  
شأنه ان الممول له لانه صاير لا يعامل فلا يكون غنيمة وان اقلني دار الحرب  
شيئا من الغنيمة ما له قيمة لا ضمان عليه وان كان منقولة لانه لم يباله حق  
الغازي في قبيل الاحراز بدار الاسلام فيكون بمنزلة مال الخزي ولا يجوز للتجار  
الرياسة وان الطعام والعلف وان اتلفوا ذلك لا ضمان عليهم ولا يجوز الانتفاع  
به للمجاهدين عند الحاجة ويجوز لصبيانهم الذين كانوا معهم ونساءهم اللاتي  
كن معهم ليد اداة الحرب والجروح ويباح لرقبيهم ايضا قمار الاجير لا خدمه لا يباح  
لهم ان ياكل شيئا من الغنيمة واذا ذبح الغازي غنم الغنيمة او بقرها للاكل  
عند الحاجة ربح حلهما الى الغنيمة لان الجاهل ليس ما كوله ولا من العلف واذا  
خرجت السرية بغير تنفيد الامام او خرجوا في طلب العلف فاصابوا يكون  
عليهم فيجب فيهم الحبس فلا يختص في السرية وكذا لو قتلوا كافرا فسلبوا  
يكون غنيمة ولا يختص به القاتل عندنا ويستحب التنفيل للامام او امير  
المسلمين فان نفل الامام او اسير المسلم وجعل له شيئا من الغنيمة  
ان جعل له شيئا من الغنيمة التي وقعت في ايدي الغنائم لا يجوز وانما  
يجوز التنفيل مساكين قبل الاصابة واذا نفل الامام فقال من اصاب  
شيئا فهو له فاصاب واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة  
ولا يجب فيه الحبس ولا يساركم غيره في ذلك وان مات في دار الحرب  
فما اصاب يكون ميراثا ولو قال من اصاب جارية ففيه فاصاب رجل  
منهم جارية في دار الحرب واستبرأها بحبضة لا يحل له وطئها في قول  
ابن حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله يحل وطئ ولوقال من قتل قتيلا  
فله سلبه فقتل المسلم كافرا كان له سلبه والسلب دابة المقتول  
وسرجه وما عليه من الالات وثياب المقتول وسلاحه وما له من مال  
بحقيقة اربع على وسطه او دابته وما عدا ذلك فهو ليس بسلب  
اذا كان ما كان عليه علامة لعدا اية اخرى فليس بسلب ويجوز التنفيل لكل  
مدين الذهب والفضة عندنا وغير ذلك فان قال المنفل من اصاب





شيء فله الربع والنصف كان كما قال ولا خمس فيها شيء وان بقي شيء مما لم يسلم فبني  
 الخمس والرابعة اخص ذلك للفقراء من يشترى فيه المنفعة ولو قال من اصاب  
 شيئا فله الربع والنصف بعد الخمس يجب الخمس فيما سمي له **فصل**  
 في قسمة الغنائم ينبغي للامام ان يرفع من الغنيمة خمسة اقسام ليعلم هذا الخمس  
 ثلاثة اقسام للمقاتلة والمساكين واربعة السبيل وان صرف الخمس الى قسمة  
 واحد من الاصناف الثلاثة تجاوز عندنا وكان له سواد الله عليه وسلم  
 خمس الخمس سقط ذلك عندنا بعد وفاته وعند الشافعي لم يسقط  
 وعندنا لو صرف هذا السهم الى ذوي القربى لعله الفقر جازم فيقسم اربعة  
 الاقسام بين الجند ولا ينبغي ان يقسم قبل الاحراز مدار الاسلام فان قسم  
 نفدت قسمة عند الكل ولو كانت الغنيمة من الثقلات فلم يجد الاسام  
 حولة ينقلها يقسمها بين الجند جازم يعني قسمة ما بينهم ليحملوها ثم  
 يقسم في دار الاسلام فان لحقهم المدة في دار الحرب قبل قسمة الغنائم  
 والاحراز وشاركهم في الاحراز شاركهم في الغنيمة ولا يشترط بعد الاحراز  
 ولا ينقطع شراكة المدة ولا يباح احدانها **فصل** حراز الغنائم في  
 دار الاسلام والثاني قسمة الغنائم في دار الحرب والثالث ان يبيع الامام  
 الغنيمة في دار الحرب فان الدد لا يشارك الجيش في الثمن فاذا اخذ المسلمون  
 غنيمة فلم يجز زوها حتى عليهم العدو واخذ الغنائم من المسلمين ثم جاء عسكر العدو  
 من العدو وكانت الغنيمة للاخرين دون الاولين ولو كانت ذلك بعد الاحراز  
 مدار الاسلام وجب على الاخرين زوها على الاولين الامام اذا قسم الغنائم  
 ووقع الاربعة الاقسام الى الجند وهذا الخمس في يده سلم للجند ما كان  
 في ايديهم وكذلك لو وقع الخمس في ايديهم وهذا اربعة اقسام في يده  
 سلم الخمس لاهله وهذا اذا عزل الملك الموصية للمساكين ولم يدع  
 اليهم حتى يهلكه كان الهلاك على المساكين ولو اعطى الملك للموت  
 والثالث للمساكين وهذا الباقي يملك من مال صاحبه خاصة ولو ان الام  
 اودع بعض الغنيمة الى بعض الجند قبل قسمة الغنائم ولم يبين ما فعل  
 في امان

في ما لا يصح شيئا الا اذا اراد الامام قسمة الغنيمة بين الغنائم يصرف للمقاتلة  
 من بين سائر الفرس وسائر ما له العرب والبراديين يسوا او يقول اي حنيئة وزفر  
 وقالوا الشافعي يصرف للمقاتلة ثلث اسهم وفيه قول اي حنيئة ومحمد وزفر  
 لا يسهم الاكثر من فرس واحد وقال ابو يوسف ليسهم لفرسين ومن داخل  
 دار الحرب فارسا فيقتل فرسه قبل سقوط الوقعة فضمنه القيمة فهو فارس  
 والا فضمنه انسان فضمنه القيمة فهو راجل ولو باع فرسه بعد دخوله دار الحرب  
 قبل اصابة الغنيمة فله سهم راجل ولو باعه بعد الغنيمة فله سهم فارس  
 وكذا لو اجر فرسه او وهبه او اعاد او قاتل راجلا فهو راجل ولو استعار  
 فرسا وجاوز دار الحرب قاتل فله سهم الفرسان وكذا اذا استاجر فرسا  
 ودخل دار الحرب وقاتل فله سهم الفرسان ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى  
 فرسا او استعار او وهبه وقاتل فارسا فله سهم فارس راجل وقال الحسن رحمه الله  
 اذا دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا او وهبه او استاجر او استعار  
 وقاتل فارسا فله سهم فارس ولو اعترض المسلون في السفن وسعهم فرس  
 من كان له فرس فله سهم فارس وهذا لو كان في البر **فصل فيمن يصح**  
 لاما في الجيش ينبغي للامام ان يوزع على الجيش من كان بصيرا بامور الحرب وتديرها  
 فان من العرب او من الموالي واذا اولاهم اميرا فامرهم الامير بشي لا يدرون القدر  
 ينتفعون به ام لا كان عليهم طاعة لان مخالفة حرام ما لم يامرهم بالمعصية او بما  
 يكون الهلاك فيه فالباقان اختلعا في ذلك منهم من يقول فيه الهلاك  
 ومنهم من يقول فيه النجاة فعليهم طاعة لان مخالفة الامير حرام الا اذا اتفق  
 الاكثر على ان فيه الهلاك فحينئذ يتبع رأي الاكثر ولو ان الامام كتب الى  
 امير المسلمين ان لا يقاتل امير العسكر يكون امير على حالة يجوز ان  
 ولا يكون الثاني اميرا قبل ان يصل اليه العسكر ولو كتب اليه ان قد عزلناك  
 فوصل اليه الكتاب ام لم يصل فانه يكون معزولا وهو بمنزلة ما لو كتب اليه  
 ان قد عزلناك فوصل اليه الكتاب ام لم يصل فانه يكون معزولا وهو بمنزلة  
 ما لو كتب الخليفة الى امير المصطفى ولينا فلا تقاتل الا ان يصلي بهم الجمعة



ما لم يحضر الثاني ولو كتب اليه ان قد غفلناك فوصل اليه الكتاب ليعلم ان يصلي بالناس  
**فصل في استيلاء اهل الحرب على اموال المسلمين ولواستولي اهل الحرب على اموالنا**  
 واحذر زورها بلوهم فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجده المالك القديم  
 القيمة اخذه بغير شيء وان وجده في يدين وقع في سهمه ان كان من ذوات القيمة اخذه  
 بقيمته ان شاء وان كان مثليا ياخذه بعد القيمة وان استراه مسلم في دارهم مخرج  
 الى دار الاسلام اخذه المالك بالثمن ان شاء وان وهبه العدو من مسلم اخذه المالك  
 القديم بالقيمة ولو امن مملوك المسلم الى اهل الحرب ثم ظهر المسلمون فان المالك القديم  
 ياخذه قبل القيمة وبعدھا بغير شيء في قوله ابي حنيفة وقال ياخذ بعد القيمة  
 بالقيمة ولو ابق المكايب او المديرا وام الولد اليم ثم ظهر فاعليم او استراه رجل منهم  
 اخذه المالك القديم بغير شيء على كل حال وفي الحرب اذا استراه لرجل منهم باسره  
 رجع المشتري عليه بالثمن بمنزلة ما لو فداه ولو اشترى المسلم العبد الماسور  
 منهم بجزا وخزير اخذه المالك القديم بقيمته ان شاء كما لو ملكه بالهبة وان  
 استراه رجل مسلم من مولى اخرج الى دار الاسلام وباعه لاخر كان المالك ان  
 ياخذه من الثاني بالثمن الثاني وليس له ان ينقص البيع ياخذه من المشتري  
 الاول بالثمن الاول ولو ان المالك علم باخراج مملوك من دار الحرب فلم يطلب  
 شهرا لا يسقط حقه وعن محمد انه يسقط وان مات مولى الماسور منه بعد اخرج  
 المشتري من العدو وكان لورثته ان ياخذ من علي قول محمد وليس لبعض الورثة  
 ان ياخذ من محمد اي يوسف ليس للورثة ان ياخذ من ولو اشترى الجارية  
 الماسورة من العدو ورجل واخرجها الى دار الاسلام ثم اسرها العدو واخرجها  
 بدرايم ثم اشترىها رجل واخرجها الى دار الاسلام كان المشتري الاول احق  
 من المالك القديم في اخذها المالك القديم الاول من المشتري الثاني لا يكون  
 المالك القديم ان ياخذها وان اخذها المشتري الاول بالثمن الثاني كان للمالك  
 القديم ان ياخذها من المشتري الاول بالثمنين كما لو يرب له اذا وهب الهبة  
 من غيره لا يكون للواهب الاول ان يرجع في الهبة وان رجع الموهوب له كان للواهب  
 الاول ان يرجع في الهبة وان استولى العدو على اموالنا وظهر المسلمون عليهم

نقل

قبل احوار نذر اثم فاسترد والمالك فانه يكون للمالك بغير شيء ولو اسرا الحربي عبد املا  
 لمسلم واخره بغير شيء فاعتقه او من او كاتبة او كانت جارية فاستولى عليها ظهر  
 المسلمون عتقوا جميعا **باب ما يكون اسلام الكافر**  
 وبالا يكون الوثني الذي لا يقدر بوجدانية الله تعالى اذا قال لا اله الا الله يصير  
 مسلما حتى لو رجع عن ذلك يقتل ولو قال الله لا يصير مسلما ولو قال انا مسلم  
 يصير مسلما فان قال اردت به اني مسلم اني الحق لم يكن مسلما لم يقتل محمدا  
 رسول الله لان اليهود والنصارى يفترون بوجدانية الله تعالى الا انهم ينكرون  
 رسالة النبي صلى الله عليه وسلم فيما لم يقتروا برسالة الله لا يصير مسلما قالوا واليهودي  
 والنصراني اليوم بين طهران المسلمين اذا قال واحد منهم ان لا اله الا الله  
 وان محمدا رسول الله لا يحكم ما سلافتي يبرأ من دينه ان كان نصرانيا يقول انا بري من  
 النصرانية وان كان يهوديا يقول انا بري من اليهودية ومع ذلك يقول  
 دخلت في دين الاسلام لان من اليهود يفترون برسالة النبي صلى الله عليه وسلم  
 الا انهم يقولون كان رسولنا الي العرب لا الي بني اسرائيل فلا يصير مسلما وان  
 برسالة الله بوجدانية الله تعالى حتى يبرأ من دينه او يقرانه دخل في الاسلام ولو  
 قال اليهودي او النصراني انا مسلم او اسلم لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم  
 من كان منقادا للحاكم مستسلما وانا علي الحق فاذا قال انا مسلم يسأل عنه ان قال  
 اردت به ترك دين النصرانية او اليهودية والدخول في الاسلام يكون  
 مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل واذا قال اردت اني مسلم وانا علي الحق لم يكن مسلما  
 ولم يسأل عنه حتى يبرأ من دينه او يقرانه ولو مات يصلي عليه وان مات قبل ان يسأل  
 وقبل ان يصلي جماعة فليس مسلم وعن الحسن بن زياد اذا قال الرجل اذني اسلام  
 اسلمه كان مسلما لانه خاطبه بمواهب ما كلفه به فيكون اسلاما ولو قال اليهودي  
 او النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله تبرأت عن اليهودية ولم يقتل مع  
 ذلك دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلي عليه لاحتمال  
 ان يكون متبرعا عن اليهودية داخل في النصرانية فان قال مع ذلك  
 دخلت في الاسلام فحينئذ يحكم باسلامه وعن بعض المشايخ اذا قال اليهودي



دقات في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقتل ثوران عن اليهودية لانه قوله دخلت في  
الاسلام اقرار منه بدخول حارة في الاسلام اما المجوسي اذا قال اسلمت او قال  
انا مسلم يحكم باسلامه وان لم يقتل ثورات عن اليهودية لانه قوله دخلت في  
الاسلام اقرار منه بدخول حارة في الاسلام كما لم يقتل ثورات عن اليهودية لانه قوله  
صليح المسلمين جماعة يحكم باسلامه لان المشركين لا يصليون بالجماعة على  
هيئة جماعة المسلمين فيحكم باسلامه حتى لو اذكر يصير من ادوا ان يصلي وحده  
لا يحكم باسلامه وروي داود بن رشيد عن محمد بن عبد الله ان يكون مسلما اذا صلي  
قبله المسلمين وقال الناطقي اذا صلي الكافر في وقتها جماعة او واحدة متوجه الى القبلة  
يصير مسلما وان لم يكن متوجهها ولا في وقتها لا يصير مسلما ولو صلي الجماعة معن لا يصير  
مسلما ولو اقتدي بمسلم وصلي خلفه قال الامام ابو بكر يحكم باسلامه ولو لم يمسك المسلمين  
لا يحكم باسلامه ولو شهد قوم على كافر انه صلي مع جماعة واحدة جماعة صلا  
واستقبل قبلتنا قال الناطقي جعلته مسلما اما ما كان او غير ذلك وان شهدوا  
انه كان يوذن ويقيم قال جعلته مسلما سواء كان في الاذان في السجدة والخضعة  
فان قالوا سمعناه يوذن في المسجد قال لا يحكم باسلامه حتى يقولوا يوذن بالسجدة  
وان قالوا راينا يصلي السنة وان لم يقولوا في جماعة قال الرجل صليت صلواتي  
قال لا تقبل شركهم حتى يقولوا صلا متلا وتنا واستقبل قبلتنا وعن بعض  
المتأخر اذا اذن الكافر في وقت الصلاة في جماعة يصير مسلما وان اذنا في غير  
وقت الصلاة لا يصير مسلما وان صام او حج او ادى الزكاة لا يحكم باسلامه  
في ظاهرها الرواية وروي داود بن رشيد عن محمد بن انا حج البيت على وجه الذي  
يفعل المسلمون بان رواه نضياء للاجرام وربي وشهد الناس ان يكون المسلم  
يصير مسلما وان لم يشهد الناس او شهدوا الناس ولم يلبس لم يكن  
مسلما وان شهدوا واحدة قالوا راية يصلي في المسجد الاعظم في جماعة وشهدوا  
اخر وقال راية يصلي في مسجد كذا تقبل شهادتهما ويجوز على الاسلام  
اذا قال الولي شهدوا ان هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون مسلما  
كما لو قال شهدوا ان لا اله الا الله وكذا قال انا مسلم او قال انا في دين محمد  
او قال

او قال انا على الحنفية او على الاسلام يحكم باسلامه ولو مات يصلي عليه لان هذه  
الانفاضة دليل الاسلام ظاهرا وبنا الاحكام على الظاهر كما فعلت كافر اخذ  
الاسلام لم يصير مسلما وكذا اذا علمت القرآن وكذا اذا قرأ القرآن صبي وقهر  
من الغيبة في سهم رجل في دار الحرب او سمع منه فان يصلي عليه لا يصير  
مسلما حكما تبعا لمولاه وان سبي الصبي او الصبية فان في دار الحرب فهو على دين  
ابويه وان دنا دار الاسلام يصير مسلما تبعا للمدار وللولي ولو اسلم احد الابوين  
في دار الحرب يصير الصبي مسلما باسلامه وكذا لو اسلم احد الابوين في دار الاسلام  
ثم سبي الصبي بعد ذلك من دار الحرب وصار في دار الاسلام كان مسلما اسلام  
القبلي المائل صحيح استحسننا عندنا حتى لا يترك من اقراره الجار ويصلي  
عليه اذا مات وتبين منه اموانة المجوسية وارتداد ما استحسننا في قوله ابي حنيفة  
ومحمد لانه يجوز في الاسلام على احسن الوهم ولا يقتل حر في دار الحرب ولم يعلم  
بالشرايع من الصوم والصلوة ونحوهما ثم دخل دار الاسلام ومات لم يكن عليه  
فرضا الصوم والصلاة فيما سوا استحسننا ولا يعاقب عليه اذا مات ولو اسلم  
في دار الاسلام ولم يعلم بالشرايع يلزمه القضا استحسننا تاذكر محمد في صلاة  
الاحكام والله اعلم **باب ما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون**  
اذا قال الحد ولمسلم لتكفرن والا لا تقتلنك فمات القتل نفسه وسعته  
ان يجدي كلمة الكفر على لسانه اذا كان قلبه مطمئنا بالامان ولو قيل لمسلم  
احمد الملك والاقتلنك لايأس له ان يسجد للملك سجود التمية والتعظيم  
لا سجود العباد لان السجود للتعظيم لا يكون كقوله عرف ذلك بامر الله سبحانه  
وتعالى الدالة بسجود اذم عليه السلام والله تعالى لا يامر احدا بعبادة غيره  
وكذلك اخبر يوسف عليه السلام سجدة يوسف عليه السلام مسلم دعي على جميع  
وقال بالغارسية خدائي جان بكافري سامداختنا فنيه قال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل رحمه الله لم يكن ذلك كفرا وذكر محمد بن السيرة الكبير  
اذا دخل المسلم حشمة في قعر الكافر لا سير حتى لا يمكنه التكلم بالاسلام  
ليقتل قال محمد بن عبد الله لم يقتل كافر قال الله تعالى واستدعي قلوبهم



خلايوسنواحيه يروا العذاب الاليم رجل خلفه والله يعلم اني ما فعلت كذا وهو يعلم انه قد فعل  
اختلف المساج فيه حكى عن الشيخ الامام اسماعيل الزاهد قال وجدت رواية في هذا انه  
يكفر وكذلك يصلي مع الامام الي غير القبلة عمدا وجدت فيه رواية انه يكفر وقال بعضهم اذا  
قال الله يعلم اني لم افعل كذا ويعلم انه قد فعل لا يكون كفرا ولا اول اصح ولو قال ان  
كان الله يعلم اني فعلت كذا فاق الله عز وجل وقد كان فعل ذلك ويعلم به قالوا يكون ذلك  
كفرا وهذا المختار من الاول وقال مسلم بن يحيى ان كنت فعلت كذا وهو يعلم انه قد  
فعل اختلفوا فيه ايضا على الوجه الذي قد ذكرنا ولو قيل بغير طهارة عمدا قال الصدر  
الشديد يكون كفرا ويصلاته الي غير القبلة عمدا قال لا يكون كفرا وذكر شمس الاسمية  
السرخسي الصلاة بغير الطهارة عمدا معصية ولم يقل كفرا وقال شمس الاسمية  
الملاوي يكون كفرا عند اكثر المساج قال وهذا روي عن ابي حنيفة وابي يوسف في  
النواذر وقال في ظاهر الرواية لا يكون كفرا قال رضي الله عنه واما اختلفوا فيما  
اذ لم يكن في وجه الاستحقاق بالدين ينبغي ان يكون كفرا عند الكل اذ القز رجل  
رجلا كله الكفر فانه يصير كافرا وان كان عيا وجه اللعب وكذا اذا امر رجل امر العير  
ان ترتد وتبني من زوجها فانه يصير كافرا هكذا روي ابو يوسف عن ابي حنيفة  
ان من امر رجلا يكفر كان الامر كافرا لما روي ابو يوسف عن ابي حنيفة  
رحم الله اذا علم الرجل كلمة الكفر يصير كافرا اذا علمه وامر بالارتداد وكذا حين  
علم المرأة كلمة الكفر انما يصير هذا هو كافرا اذا امرها بالارتداد لان رضي بكفر  
الماورون رضي بكفر العير يكون كافرا رجل ضرب امراته فقالت المرأة لست  
بمسلم فقال الرجل هب انا لست بمسلم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
لا يصير كافرا بذلك وقد حكى عن بعض اصحابنا ان رجلا لو قيل لست بمسلم  
فقال لا يكون كافرا بذلك لان قول الناس ليس بمسلم معناه ان افعاله  
ليس من افعال المسلم قال الشيخ الامام هذا اذا لم يكن ذلك كفرا عند بعض الناس  
بقوله هب انا لست بمسلم العبد من ذلك قال اذا طالت المشاجرة بين  
الزوجين فقال للرجل لست بمسلم فاق الله تعالى واتقوا الله فانك لست بمسلم  
له لا افاق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الزوج لم يات

في معصية ظاهرة ويخوفها من الله فاجابة بهذا تصير مرتدة وتبين من زوجها وان  
كان الذي عاتبه امر لا يخاف فيه من الله تعالى لم تكفر الا ان تريد بذلك الاستخفاف  
فتبين من زوجها رجل اراد ان يضرب غيره فقال ذلك الرجل لا يخاف الله قال  
لا ويكفي عن محمد رحمه الله انه سئل عن هذا فقال لا يكفر لان له ان يعير التقوي  
فيما افعل وان كان رآه عيا معصية فقال له لا يخاف الله تعالى فقال لا لا يصير  
كافرا لانه لا يمكنه التاويل ولذا اذا قيل لرجل لا يخاف الله تعالى فقال به حالة  
العصب لا يصير كافرا رجل قال هو يهودي او نصراني او يري من الله او من الاسلام  
ان فعلت كذا كان يمينا فان باشر الشرط هل يصير كافرا اختلفوا فيه وكذا  
لو قال هذا عيا امر خاص بان يقول هو يهودي او نصراني او يري من الله او من  
الاسلام ان كنت فعلت كذا امس وقد كان فعل فان كان ناسيا لا يعلم انه  
كان فعلا ولم يفعل لا يصير كافرا وان كان يعلم انه فعل هو هل يصير  
كافرا عند الكل قال اكثر المساج انه يصير كافرا وقال شمس الاسمية السرخسي  
الاصم ان الرجل اذا كان يعير هذا يمينا ولا يلزمه لا يصير كافرا لانه الماضي  
ولا في المستقبل وان كان جاهلا او كان عنده انه قد كفر ففي الماضي يكفر  
للمحال وفي المستقبل اذا باشر الشرط يصير كافرا لانه لما باشر الشرط  
وعنده انه يكفر فقد رضي بالكفر والرضي بالكفر كفر رجل كفر بلسانه  
طائعا وقلبه عيا الايمان يكون كافرا ولا يكون عند الله بوهنا رجل قال  
استقبلني امر اوردت ان اكفر يصير كافرا رجل قال لعير بالغا وسبية  
لدي به ازمين كذبت يصير كافرا رجل قال لرجل اني احتاج الي كفرة المالب  
والحرام والحلال عندي سوا لا يحكم بكفر رجل ضرب امراته فقالت توسل  
تلبستي كه امر احسين مي وي كفت لائم طلقا ثلاثا قالوا يقع الثلاث لانه  
ان لم يكن سكرافا فالثلاث واقع وان كان سكرافا فمردة السكران لا يقع  
المسحسانا وقع الثلاث في كل حال امرأة قالت لزوجي ان لم تطلقني تجبت  
تصير مرتدة هكذا اراه الخاله لا نقا اذا ارادت الخاله فقد باشرت الكفر  
وعن ابي نصر ابن ابي سلام امرأة قالت لزوجي طلقني والا كفت قال



تجدد النكاح نصراني اسلم فأتى ابراهيم بعد ذلك فقال يا ليتني لم اسلم الى هذه الوقت  
حتى ادركت منه فانه يعير مني لانه تبي الكفر والعتي بالكفر كفر رجل قال  
لغيره صل المكتوبة فقال لا اصليها اليوم اختلفوا فيه وذكر الناظر عن محمد بن  
قال قول الرجل لا اصلي بمحتمل وجوه اربعة احدها لا اصلي فقد صليت والظاهر  
لا اصلي لقولك فقد امرني بن موحى منك والثالث لا اصلي فسقا وبجاسة فيقي  
هذه الوجوه لثلاثة لا يكفر والرابع لا اصلي فليس يجب علي الصلاة اول امرها  
يعني جهود القافي صيوكا فقال الناظر في هذا اذا اطلق وقال لا اصلي  
لا يكفر لان الغرض محتمل رجل مات علامة فخرج وقال يا رب تأخذ مني له  
واحد ولا تأخذ مني له عشرة وانما في جمع المال اجتهد لك ان تأخذ من الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ارجو ان لا يكون كفرا لانه لا يصح الله  
بالظلم لان الظلم ان ياخذ ما ليس له والدنيا والافق كلامه اسرافات  
ولها مقالت هي عن مكي دارمي ما ذهبن بان سدي قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
ابن الفضل رحمه الله ارجو ان لا يصح في فرا لا ن بعد تعالي ما اعطى وبه تعالي ما اخذ  
مريض امند من ضروا شتد عليه وقال ان شئت فتوفي مسلما وان شئت  
فتوفي كافرا قال واخذ من العلماء يصيحون قرا ومرتدا وكذا الرجل اذا ابتلي  
بمصيبة فقال اخذت واخذت ولدي كذا وكذا فاما اذا فعل ايضا وما ينبغي  
لم تمنعه وما اشبه ذلك من الالفاظ اجاب هذا القائل وقال بانه  
ليكفر قيل له لو كان المريض قال ذلك من غير قصد فاجاب وقال انما يجري  
علي لسانه حرفا واحدا ومخوذا لك اما مثل هذه الكلمات لطويلة والكثرة  
لا تجري علي لسانه من غير قصد فلا تصدق رجل قال اي حداث من فزاح  
ي با بار دكاني من وكن يا بر من حور مكن قال ابو نصر الدبوسي يصيح كذا  
بالله تعالى لان الله لا ينسب الي الجور فمن قال ذلك فقد كفر قيل لا مراه  
من حداثي راى فتالت لا قال بعضهم انما ازوت اخفا لا تعرف الذي  
يقوله الصبيان في الكتي لا يصحونها وان اردت ان تعلم من الذي  
هو بغيره وحداثيته الله تعالى لم تكن ملوثة فلم يصح نكاحها اذا تبي

الرجل النبي من الانبياء ان لا يكون نبيا قالوا ان اراد به انه لم يبعث نبيا لا يكون  
فارجع عن الجمل لا يكون كفرا وان اراد به الاستخفاف والعداوة كان كفرا وتعالى  
بالفارسية الرجلان بيضام يودي يودي يكره يدوان اراد به انه لو كان رسول  
الملك من يد يكون كفرا كما قاله ان اسوي الله بامر كذا لا افعل او قال ثم اوسى  
به او قال لو امرني الله بغير صلوات لا افعل او قال لو كانت القبلة في هذه  
الاحياء لم اصله كان كافر في جميع هذه الكلمات اذا عاب علي النبي عليه السلام  
في شيء كان كافر ولو قال بعض العلماء لو قال لسعر النبي عليه السلام شعير فقد  
كفر وعن الشيخ الامام ابي حنيفة الكمين عاب النبي لشعره شعيرة فقد كفر  
وذكر في الاصل ان شتم النبي كفرا ولو قال ابن النبي عليه السلام ذكر في نوادر الصلوة  
انه كفر ويجوز ان يقال اعني علي النبي عليه السلام وعن مقاتل من ان كرسوق الحضرة  
روى الكفيل او قال كل من لم يجمع الامة عليه انه نبي لا يضر ان يحد بنوته ومن زعم  
ان المعوذتين ليست من القرآن ذكر في النوادر انه لا يكون كافرا ومن عني  
ان الله تعالى لا يكون حراما محرقا قال ابو بكر البلخي لا يكون كافرا لان الحرام كانت  
ملا الاية الاصل وكذلك الربا ونكاح المحارم ولو عني ان الله تعالى لم يفرض  
صوم لما شق عليه لا يكون كافرا كما قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي والشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه لا يكون كفرا اذا نوي انه لا يمكنه اذا حرق  
ولو عني ان الاكل فوق السبح لا يكون حراما كفرا لان اباحته لا يلق  
بالحكمة ولو قال لو لم يفرض الله تعالى هذه الطاعات كان كفرا لا يكون كفرا  
لان تاول ذلك وتاويله ما قلنا ولو عني انه لو لم يحرم الزنا والظلم او القتل  
لغير حق او اللواط قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي ما كفر لان اطلاق هذه  
الافعال خروج عن الحكمة والعدل وخلاف اختصاصه نبي فقال  
احد من اصحابه يا ابن الزانية وهركم هذا كي وايد من نام او يست  
وكان اسم المشتوم محمد قال الشيخ الامام ابي القاسم لم يكن كفرا لان  
او هام الناس لا تنصرف للنبي عليه السلام فممكن كفرا ما لم ينوه رجلا  
بينهم ضرورة فقال احدهما صاحبنا من وطئ نبتة وباسم ان يراي واخذ



هناك كن قال الشريفة لا يكون كفرا ولو قال سوي اخذ اي جنك كن يكون كفرا واليه مال الشيخ  
 ولوان رجل طالب رجل لا يحق وقال بالفارسية الكروي خذ اي جنك كن يستأنم قال  
 الشيخ الامام ابو القاسم يصير مرد لا نه ادعي انه يغلب الله تعالى وقال بعضهم لا يكون  
 كفرا لان المراد من هذا الكلام في الصنف المتهوكل دون التحقيق ولو قال الكوفي  
 متغايرا استأرني يستأنم لا يكون كفرا لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يطالب يا  
 الدين وبيستوي منه رجل قال الشيخ اعطني حق والاحذ تلك يوم القيمة  
 فقال المخاطب تو مرا كجا يا بي ورا ان ابترهني قال الشيخ الامام ابو بكر  
 البلخي لم يكن هذا كفرا رجلا ان تخاصما فقال احدهما الله حكيم بيني وبينكم  
 وقال الاخر بالفارسية خذ اي حاكمي شايدا وقال حاكمي رانسانه وقال ابو القاسم  
 يصير مرد لا نه الله تعالى يحكم بين عباده جميعا الشريف والذليل والقوي والضعيف  
 في حكم واحد رجل وضع ثيابه في موضع وقال سلمة الى الله تعالى وقال غير سلمة  
 الي من لا يمنع السارق اذا سرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يكون  
 كافرا رجل بينه وبين غيره خصومة فقال احدهما حكم خذ اي جفينة است  
 فقال الاخر حكم خذ اي حبه وادع ايم قال ابو القاسم وهو كفرا لانه استخفاف لاسر الله  
 تعالى رجلا ان بينهما خصومة قال احدهما ساما يعلم روم فقال الاخر من علم  
 حبه وادع ايم قال ابو بكر الحياضي بكفر المحجب لانه استخفاف العلم رجلا ان  
 بينهما خصومة فجاء احدهما بخطوط الفقهاء والفتوى فقال خصمه ليس كما  
 افتوا او قال لا فاعلم بهذا او مما من غرض الناس كان عليه التعزير رجل قال  
 لعالم امر الحمار في علمك ان اراد به علم الدين يصير كافرا رجل قال الكرماد روع  
 مي كرم خذ اي ما روع ي كرم لا يكفر لان المراد بهذا ان الله تعالى لا يلبس رجل  
 قال لامرأته في غضب ان روسي له تزايد وان بعاكه تراكت وان جباي كره  
 من اسافر يد قال بعضهم يكون كفرا وسيل ابو بكر الدبوسي عن هذه المسئلة  
 فتفكر في ذلك اياها فلم يحجب قال سولا فاض الظاهر انه يكون كفرا رجل قال  
 لامرأته يا كافرة فتأملت انك كافرة فقلت اني قال الشيخ الامام ابو بكر هذه  
 ردة فتجبر على العود الى الاسلام وتخذ مع النكاح والعود الى الزوج ولو قال

لامرأة

لامرأته يا كافرة فتأملت انك كافرة لا يقع بينهما فراق رجل تزوج امرأته بغير شهود  
 فقال الرجل والمرأة خذاي ومعا خذاي والكاهن يري قالوا يكون كفرا لانهم اعتقدوا  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو ما كان يعلم الغيب حين كان في الدنيا  
 فكيف بعد الموت رجل قال انا اعلم السرورات قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 من صدق قد يكون كافرا قيل له فان قال هذه القائلان اخبر عن اخبار الجن ايا في ذلك  
 قال هو من صدق يكون كافرا لقوله عليه السلام من اتى كافرا وصدق فيه ما قال فقد كفر  
 بما انزل على خذ فانه لا يعلم الغيب الا الله تعالى لا الجن ولا الانسان يقول الله تعالى في  
 الاخبار عن الجن فلما خزن قبيلت الجن ان لولا نوايلهم الغيب ما لبثوا في العذاب  
 المهيمن نصراني اتى مسلما فقال اعرض علي الاسلام في اسم عندك فقال اذهب  
 الي فلان العالم في عرض عليك الاسلام فتسلم عنده اختلفوا فيه قال القتيبي  
 ابو جعفر لا يصير كافرا لان العالم مصدق الي من لا يقتدي بغير العالم رجل  
 قال لخير اي ما خذاي من قال بعضهم بكفر لان اللفظ فيه كبر ويزاد به  
 ذلك ولو قال اي خذاي من يكون كافرا امرأة قالت لزوجها اتق سر خذاي  
 داني فقال نعم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بكفر الرجل لانه  
 السر والغيب واحد ومن ادعي علم الغيب كافرا ومن استداع ابن حكيم ان  
 امرأة بعثت الي زوجها بسجور في رمضان فليد الخادم فاطم و الخادم بالرجوع  
 الي المرأة فاتفقت المرأة فقال استداع لم يدري ناسي وطال الكلام بين استداع  
 وبين امرأته وقال استداع لامرأته تعلمين الغيب فقالت نعم فكتب استداع  
 به الي محمد بن الحسن رحمه الله وهو كان من اصحاب زعفران باب محمد ان خذ  
 النكاح فانيها كفرت رجل استحل الجماع في حالة الحيض قال ابو بكر البلخي  
 الجماع في الحيض كفرو في الاستبراء علة وسلا لانه ليس بكفر وعن ابراهيم  
 ابن رستم انه قال ان استحل الجماع في الحيض مناولا ان النهي ليس التحريم  
 الا يعرف النهر لا يكفر وان عرف النهي واعتقد ان النهي للتحريم ومع  
 ذلك استحل الجماع كان كافرا وعن شمس لامية السرخسي ان استحل الجماع  
 في كفروا غير تفسير رجل قال عمة العوفي عمة الغفار وعبد الخالق

مطلق  
 قال انا اعلم المس  
 كفر



عبد الرحمن بالخاق الكافي في احراز الاسم قالوا ان فعل ذلك عدا كفرا وان جري على الساحة  
من غير قصد او كان جاهلا لا يكفر ويحرم من سمع ذلك ان يعلم الصواب بهذه  
فصول عشرة احدها ان اسلام الصبي العاقل والصبي صحيح عندنا وكذا  
اسلام المعتوق الذي يعقل الاسلام ويعرف الحق من الباطل اسلام عندنا وكذا اسلام  
المكره اسلام عندنا ان كان حرييا وان كان ذميا لا يكون اسلاما ولا كفرا ولا كونه  
ان اكره بغيره او حبس فكفر بكونه كافرا وان اكره بقتل او باطلاق عضو او ضربت يده  
وقلبه مطبقا بالبيان لا يكون كفرا استحيانا واما كثر السكان ان كان يعرف الخير  
من الشر والارض من السماء فكفر بكون كفرا في الاحكام وان كان لا يعرف الارض  
من السماء والخير من الشر لا يكون كفرا عند علماءنا وكفر المرائع كفرا في قول ابي حنيفة وكفر  
بكرم امراته ولا يترك في ذمته ولا يصح ان مات الا انه لا يقتل بالردة واما ردة  
المعتوق والمحزون لم يذكر في الكتب المعروفة قال مسائنا هو يحكم الردة بمنزلة الصبي  
واما الجاهل اذا تكلم بكفر ولم يدركه كفرا اختلوا فيه قال بعضهم لا يكون كفرا ويعذر  
بالجهل وقال بعضهم يصير كافرا ولا يعذر بالجهل فاما الهازل والمستهزئ اذا تكلم  
بكفر استحقاقا واشتهرا او سراجا يكون كفرا بالافتقار وان كان اعتقاده خلاف ذلك  
واما الخاطي اذا جري على لسانه كلمة الكفر خطا لم يكن ذلك كفرا عند الكل بخلاف الهازل  
لان الهازل يقول قصد الله لا يريد حكمه والخاطي من يجري على لسانه من قصده  
كلمة مكان كلمة قوم اتخذوا الجواز لاهل مورا ولقدوم الحاج قال الشيخ الامام ابو بكر  
مطل في وجه الشيخ محمد بن الفضل ان لهو ولعب فلا يكون كفرا رجل ذبح لوجه انسان في وقت  
الخلعة والنهاية في الجوازات قال الشيخ الامام ابو بكر هذه امور وكفر والمذبح  
ميتة لا تؤكل وقال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله اذا ذبح المذبح الجواز  
لقدوم الحاج او القتره قال جماعة من العلماء يكون كفرا وقال ابو رحمه الله اما  
اقول بغيره ذلك استدلوا به ولا يكون كفرا رجل اشترى يوم النير وزنيا  
لم يكن ليشتريه في غير ذلك اليوم ان اراد به تعظيم ذلك اليوم كما يعظمه  
الكفر بكون كفرا وان فعل ذلك لاجل الشرب والتعظيم لا لتعظيم اليوم  
لا يكون كفرا وان اهدى يوم النير في الجاهل ان سلفه هدمه ولم يرد به تعظيم

مطل في وجه الشيخ محمد بن الفضل ان لهو ولعب فلا يكون كفرا رجل ذبح لوجه انسان في وقت  
الخلعة والنهاية في الجوازات قال الشيخ الامام ابو بكر هذه امور وكفر والمذبح  
ميتة لا تؤكل وقال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله اذا ذبح المذبح الجواز  
لقدوم الحاج او القتره قال جماعة من العلماء يكون كفرا وقال ابو رحمه الله اما  
اقول بغيره ذلك استدلوا به ولا يكون كفرا رجل اشترى يوم النير وزنيا  
لم يكن ليشتريه في غير ذلك اليوم ان اراد به تعظيم ذلك اليوم كما يعظمه  
الكفر بكون كفرا وان فعل ذلك لاجل الشرب والتعظيم لا لتعظيم اليوم  
لا يكون كفرا وان اهدى يوم النير في الجاهل ان سلفه هدمه ولم يرد به تعظيم

اليوم وانما فعل ذلك على عادة الناس لا يكون كفرا وينبغي ان لا يفعل في هذا اليوم  
لا يفعل قبل هذا اليوم ولا بعده ويحترق عن التشبه بالكفر وعن الشيخ الامام  
ابي حفص الكبيسي اذا عيّد الرجل خمسين سنة ثم جاء يوم النير واهدي الي بعض  
المشركين بيعة يريها به يعظم ذلك اليوم فتد كفر بالله عز وجل واحبط عمله  
وان اتخذ الجوس دعوى لخلق راس ولده وحرصا صسه فاجابه مسلم وحضر وعونه  
لا يكون كفرا ولا وجبا ان لا يفعل ولا يوافق على مثل ذلك مسلم وضع على راسه قلمسوخ  
الجوس قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يكفر بذلك وقال مولانا في اسره هذا  
الجواب انما يصح ان يفعل لصدور لا يعتقد انه يصير كافرا او يقصد به الاستخفاف  
به الدين فانه يصير كافرا وعن عبد الله ابن ابي حفص انه قال ان فعل ذلك يريد به  
تفخيح فعلهم لا يكون كفرا ومن الفاظ الكفر بالفارسية رجل قال لغيري ديداوس  
من قباست جوز ديداوس ملك الموت اختلف المشايخ فيه قال اكثرهم لا يكون كفرا وقال  
بعضهم ان كان ذلك بعد اوق ملك الموت يصير كافرا وان كان كراهة ملك الموت  
لا يكون كافرا رجل قال فلان يخشم من حباست جون هو ويخشم هذا ي يكون كفرا  
وقال بعضهم لا يكون كفرا وهو الصحيح رجل قال لصاحب المصيبة هرجيه ان جازي  
كاست محان وزيد كاني تو زياد كاد هو خطا عظيم ولا يكون كفرا لان عند  
اهل السنة والجماعة لا يموت احد قبل امله ولا يتاخر بموته لاجله رجل قال  
فلان جان بجواحه داد يكون كفرا رجل قال فلان مامري شود ومن ورستي  
باشد وي فرا بوش كرده است خداست يكون كفرا لان الله تعالى لا يوصف  
بالنسيان رجل قال خدای بر آسمان می داند که من هر کی می دارم کان كفرا  
لان الله تعالى هنره عن المكان رجل قال بر آسمان خداي است ويرزيس لا يكون  
كفرا لما قلنا رجل قال دست خداي دران ست يكون كفرا عند البعض  
وعند بعضهم لا يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا لانه يريد بها طلب  
النجاه عن ظلمه والخلص عنه ولو قال خدای بر قوستم كاد هيا ملك تو بر  
منستم كروي يكون كفرا عند الكل رجل قال اگر روزی درك خداي براد  
هده مره او موس را رنعمه منستم قالوا لا يكون كفرا لانه شك في عدله ورجل قال



عليه السلام واذا انجيله بالله وقال المستخلف سوكت خدائي خوادم سوكت بطلاق  
وعتاق خوادم اختلغوا فيه قال بعضهم يكفر المستخلف وقال بعضهم لا يكفر المستخلف  
وان قال سوكت معطله خوادم لا يكون كفرا بجوسي طالب عن مسلم ان يعرض عليه  
الاسلام فقال المسلم من نبي دامت كفتن قالوا لا يكون كفرا ولو قال اليهودي والنصراني  
صفت برسان حبست فقال النصراني لا ادري يكون من هذا وكذا الوكيل المسلم  
صفت مسلما في مكري فقال لا ادري لا يكون مسلما عند عامة العلماء رجل مات وقال  
اخر خدائي واما نفسه برمود يكون كفرا رجل يطلم غير قتله ان خدائي نبي ترسي  
او يقال له اقيامت نبي ترسي فقال لا يكون كفرا رجل قال لن وجب عليه الزكوة  
اذا الركون فقال لا ادري يكون كفرا قيل هذا اذا قال ذلك على وجه الرد  
والجحد للزكوة رجل قال تاسر فلان سيدا مست ما ركي بنود او قال فلان بها  
قوي من كان است من احيى لم يتايد قالوا لا يكون كفرا رجل قال خوار ما كان محي  
حوا هو شدا او قال خوار ما ركه ان خريدم كي كران هي جوا هو شدا اختلغوا فيه  
قال بعضهم يكون كفرا لانه ادعي علم الغيب وقال بعضهم لا يكون كفرا لانه لما قال  
ذلك نبي على الدليل لا انه يدعي علم الغيب صاحبة الهامة فقال احد موت رجل وقال  
ان ترك كسي حرمي وهذا قال بعضهم يكون كفرا لانه لما يقال على وجه السماع  
رجل خرج الى السفر فصاح العقيق فوق على هذا الخلاف ايضا رجل قال حوش  
كار يست في نمازي قالوا لا يكون كفرا رجل قال لغيره من الحق بازوه فقال هري بحق  
ماوي وهدي نظم ماوي وهم قال بعضهم يكون كفرا وقال لا يكون كفرا رجل قال  
لغيره تخانه فلان روم معروف كن فقال فلان درهق من وجهه جفاكره است  
كه من امر معروف كنم رجل له على رجل عشتق درانم قال صاحب الدين المديون  
اس ده كانه مدس جكان بده كاليدان جهان نيامي فقال له المديون ده وكرده  
ماهر يست بقسا نعام ودمم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل كافر المديون  
لان هذا استخفاف منه بالقيامة وقال غير من المشايخ لا يكفر رجل قال كراماته  
خانه جنان باكي كنه له والسماء الطارق قالوا لا يكون كفرا قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن اسحاق ان كان الرجل جاهلا لا يكفر وان كان عالما لا يكفر رجل قال لعقبي

مطل  
خرج السفر فصاح  
العقيق

جهنم ان قومة او قال مع ان توبه قالوا لا يكون كفرا لانه براد فخذ الشتم وتقيح الاعمال  
رجل قال لغيره اي مع او قال اي ترسا او قال اي جهنم لا يكون كفرا عند اكثر العلماء فان  
قال المخاطب مري او سكت المخاطب لا يكفر المخاطب رجل قال لغيره مري واخذ اي افرج  
است وان صم حوسن واحدة قال اكثر المشايخ لا يكون كفرا وقال بعضهم يكون كفرا  
رجل قال لامرأته يا كافرة فقالت اكرهين نبي مراداي تكفرا المرأة ولو قالت اكرهين  
ثم مراداي لا يكون كفرا ولو قال اكرهين نبي ما توبه اسمي فعلي قول من يجعل ردة المرأة  
لا يعتبر ردة وهو قول عامة العلماء مكفرا المرأة وقال بعض المشايخ ردة المرأة لا تعتبر  
ردة ولا تبيين من زوجها الا ان القاضي يحكم على الاسلام ويجتهد النكاح والعقود الزوج  
امراة قالت لزوجها اجمع حبه او اي مع حبه او اي كافر حبه او اي جهنم جده قال اكثر العلماء  
لا يكون كفرا وقال بعضهم يكون كفرا لو قال الرجل هذه الالفاظ لولده اختلقوا  
فيه ايضا والاصح انه لا يكون كفرا ان لم يرد بها كفر نفسه رجل قال لامرأته اي كافر  
ما ريد قالوا لا يكون كفرا لان الدوا بهما تدان لتي الايدي ولان كل هذا يجري على السك  
الكل ولا يبريدون كفرا انفسهم رجل قال خدائي برسان كواه منست يكون كفرا لان الله تعالى  
يري عن المكان رجل قال كولا كذا با فسمع رجل فقلا خدائي برمن درومع وان است كولا  
او قال خدائي برمن درومع او بركت كوا وقال بعضهم هذا اقرب من الكفر رجل قال  
لغيره نماز كن اي من نماز كرن سحت كران كارست برمن قالوا لا يكون كفرا رجل قال  
لغيره حرم محور فقال مبكي هلال حوارنا بوايمان ارمو وبلشوي سجده كنم يكون كفرا  
رجل شرب الخمر فقال ساري سرا نواكه بشفادي ما تشاوسب وكم كايي بران  
كه بشفادي ساسا دنيس يكون كفرا والله اعلم **باب الردة**  
واحكام الملوك المرتد لا يرد من مسلم ولا كافر يوافقه في الملة ولا من مرتد اخر ومرتد  
المسلم من المرتد ما اكتسبه في حالة الاسلام عندنا وعند الشافعي يوضع ذلك في بيت  
مال المسلمين وما اكتسبه في حال الردة عند ابي حنيفة رضي الله عنه وهو بمنزلة النبي  
يوضع ذلك في بيت مال المسلمين وقال صاحبنا يكون ذلك ميراثا لورثته  
المسلمين وهو الردة يكون عودا الى الاسلام واذا ارتد يعرض على الاسلام  
في الحال فان اسلم ولا يقبل الا ان يطلب التاجيل فيؤجل ثلاثة ايام لينتظر امره



ولا يوجب الثمن ذلك ويعرض عليه الاسلام في كل يوم من ايام التاجيل فان اسلم سقط عنه  
القتل وان ابي ان يسلم يقتل وان تصرف تصرفا يردت في غير اربعة اوجبه منها  
ما ينفذ من قولهم خذوا المصبة والاستيلاء واذا جازت جازت بولد فادعاه شيت  
لنسب الولد منه يرد ذلك الولد منه مع ورثته وتصير الحاتمية ام ولد له وتنفذ  
منه تسليم السبعة والحجر على عمه المادون منها ما هو باطل بالانفاق نحو النكاح  
لا يجوز له ان يتزوج امرأة مسلمة ولا مكرمة ولا ذمية ولا امة ولا مملوكة وحرمة  
ذبيحة وصيده بالكلب والبادي والرمي ومنع ما هو موقوف عند الكل ولو المفاوضة  
فاته اذا فاض مسلم يتوقف في قولهم ان اسلم نفذت المفاوضة وان مات  
او قتل على رده او لحق بدار الحرب وقضى القاضي بالمحاكمة بطلت المفاوضة  
ويصير عنان من الاصل عند ابي يوسف ومحمد وعنده ابي يوسف ومحمد وعنده  
ابي حنيفة تبطل اصلا ومنع ما احتلفوا في توقفه البيع والشراء والاجارة والاعية  
والتدبير والكتابة والوصية وقبض العديون عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
موتوه ان اسلم نفذت وان مات او قتل وقضى بالمحاكمة بدار الحرب تبطل عندهما  
نفذه في الحال الا عند ابي يوسف ينفذ كما سجد في الصحيح يعتبر به تبرعاته من  
جميع المال وعند محمد ينفذ كما ينفذ من الميراث وتصرف الكاتب في رده فانه  
في قولهم واذا اعتق المرتد عبده ثم اعتقه ابنه المسلم وليس له وارث سواء  
لا يجوز عتق واحد منهما لان الابن انما يرد منه بعد الموت فاعتق فاعتاق  
الابن سابق على ملكه فلا يعتق ويختلف ما اذا مات الرجل وترك  
عبدا او تركته مستغرقة بالدين فاعتق الوارث عبدا من تركته ثم سقط  
العزم فان نفذ اعتاق الوارث لان من سبب الملك للوارث فامروا بها  
يوقف الملك لحق العزم فاذا سقط حق العزم ما نفذ اعتاقه وامان المرتد  
سبب الملك للوارث انما يتم بعد موت المرتد مسلم ارتد ابوه فمات الابن  
ولد معتق مسلم لم مات الاب ولم يعتق مسلم فان ميراث الاب لمعتق  
لا لمعتق ابنه لان الابن انما يرد من ابيه المرتد عند موت المرتد فاذا  
مات الابن قبل موت الاب لا يرد له الا من واختلفت الروايات

بين

بين يرد عند ابي حنيفة رحمه الله فيه ثلاث روايات روي الحسن عنه انه يرد  
من كان وارثا له وقت الردة ويبقى كذلك الى ان يموت المرتد حتى لو اسلم بعض  
قد انته بعد ردة او ولد له ولد من مملوك فادعاه الردة وان لا يرد عن ابي  
حنيفة في رواية يرد من كان له وارثا بعد الردة وان لم يبق الى موته بل لم يبق  
وارث منه وروي عن محمد عن ابي حنيفة انه يرد من المرتد من كان له وارثا  
عند قلته او عند موت سوا كان موجودا عند الردة او حدث بعد ذلك  
قال شمس الانية السرخسي رحمه الله اذا تصرف الوارث في مال المرتد قبل ان  
يقسم القاضي له ولم يقض بالمحاكمة حتى رجع المرتد الى دار الاسلام سجد كان جميع ذلك  
له كما كان جميع ذلك له كما كان قبل الردة لان الانفاق بدار الحرب قبل ان يتصل به  
القضاء يكون بمنزلة العينة فكان هو المرتد في دار الاسلام سواء رجل ارتد سرا او جرد  
الاسلام في كل مرة وحده النكاح يحل قول ابي حنيفة رحمه الله استحل له امراته من غير  
اصابة الزوج الثاني لان عنده الردة لا تكون طلاقا واباد الزوج عن الاسلام  
ليكون طلاقا يحل قول ابي يوسف رحمه الله ردة وابا به لا يكون طلاقا  
وعند محمد كلاهما طلاق وردة المراجعة وابا به لا يكون طلاقا وتقع الفرقة  
عند عامة العلماء برونهما وعند البعض لا يقع اجمع اصحابنا على ان الردة  
تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس حتى لو قتله قاتل بغير  
امر القاضي عدا او خطا او بعين من السلطان او اتلف عضو من اعضائه  
لا شيء عليه ولا يقتل المرتد عندنا ولكنما تحبس عندنا باهية تتوب وعند  
الشافعي يقتل وتصرفا ففان افادة لا تملك ولا يقتل والمرأة المرتدة من زوجها  
المرتد في قولهم جميعا والرجل المسلم يرد من امرته المرتدة اذا ماتت قيل  
ان هذا الحديث استحسننا ولا يرد فينا سوا وهو قول زفر والزوج المرتدة ان  
يتزوج باختها واربع سواها او لحقت بالدار فامانها ماتت فان خرجت الى  
دار الاسلام مسلمة بعد ذلك لا يفسد نكاح اختها اذا ارتدت المسلمة  
ولحقت بدار الحرب ثم قضى بالمحاكمة بطلت عهدتها لغيرها من الدارين والقطع  
العصمة كانهما ماتت فان رجعت بعد ذلك النكاح مسلمة قبل ان تقصا



مدة العدة او الحيض قال ابو يوسف لا تعود بعده وقال محمد تعود معدة كما كانت  
اذ اجيء المرتد جنسية خطا كان ارث الجنانية في ماله لا يبع العاقلة وفي بعض  
الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم يفي ذلك يوهض الباي من كسب  
وان لم يكن له الا كسب الردة كان عليه الدية في ذلك الماله عن الفقيه ابو جعفر  
الهندواني انه قال يودي ذلك من ماله التمسبه في الردة فان لم يفي ذلك  
من كسب الاسلام مسلم قطع يدي مسلم ثم ارتد المظنعة يديه ثم قاتل او اسلم  
قبل لحوقه بدار الحرب ثم مات من ذلك القطع قال ابو حنيفة وابو يوسف  
رحم الله عليهما جميع دية النفس وقال زفر علي بن دية البية لا غير فنياسا  
ولو قطع مسلم يدي مسلم ثم ارتد القاطع وقتل علي ردة ثم مات المظنوع  
بيده من ذلك القطع ان كان عتيا فلا شيء علي احد وان كان حيا فاعلي  
عاقلة القاطع الدية في ذلك سنتين من يوم قضى القاضي عليهم ولو جسي  
في حال ردة جنانية يبلغ ارشها خمسمائة يجب ذلك في ماله دوت  
عاقلة والرجل اذا حج حجة الاسلام ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم  
كان عليه اعادة حجة الاسلام ولا يترد المرتد عيلا ردة باعطا الجزية  
ولا بامان موقت ولا بامان موبد ولا يجوز استرقاقه بعد ما لحق بدار الحرب  
مرتدا ثم اخذ المسلمون اسيرا يجوز استرقاق المرتد بعد ما لحقت  
بدار الحرب واذا الحق المرتد بدار الحرب وقضى القاضي بلماقه عند ما  
يجوز قسمة ماله وقال داود بن علي لا يقسم ماله بين ورثته وان قضى  
القاضي بلماقه قتال الشافعي يقسم بين ورثته قضي القاضي او لم يقض  
وانفق عيلا انه لا يقسم ماله بين ورثته قبل لحوقه بدار الحرب  
المرتد اذا الحق بدار الحرب وقضى القاضي بلماقه وعليه للناس ديون وحلية  
هلت كانه مات ويعتق اموات اولاده وتدفوه وهل ديوونه فان المرتد  
النياسم لا يملك ان يبطل شهادته الا لشيان ولها الميراث يبطله  
ويسترد ماله من الورثة ان كان قايما والثاني اذا كانت ورثته  
عبدان ماله فان رجع المرتد بعد ما ادركه بدل المكاتب لا يملك

الرجل

انطالها فان رجع قيل ان يودي جميع بدل الكتابة كان له ان يبطل الكتابة رجل  
ارتد والعياذ بالله وعليه قضا صلوات او صيامات تركها في حالة الاسلام  
ثم اسلم بعد ذلك قال ستمس الامية الخواشي رحمه الله عليه قضا ما ترك في الاسلام  
لان ترك الصلاة والصيام معصية والعصية تبقى بعد الردة وما ادى  
من الصلوات والصيامات في الاسلام ثم ارتد تبطل طاعته لكن لا يجب عليه  
قضاؤها بعد الاسلام **مسلم** اصاب مالا او شيئا يجب فيه القصاص او الحد  
بدية ثم ارتد او اصاب ذلك وبموثر في دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب وحل في  
زمانا ثم جاء مسلما فهو مأخوذ بجميع ذلك ولو اصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب  
مرتدا ثم اسلم فذلك كله موضوع منه لانه اصاب وهو كان حربيا في دار الحرب  
والحربي لا يواخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه حيا ربه للسلبي فما اصاب  
المسلم من حد ود الله تعالى بخوارق السرقة وقطع الطريق ثم ارتد او اصاب ذلك  
بعد الردة ثم لحق بدار الحرب ثم جاء مسلما وكل ذلك يكون موضوعا عنه الا انه  
بعض الماله في السرقة وان اصاب دما في قطع الطريق كان عليه القصاص  
لان ما كان من حقوق العباد كان المرتد مأخوذا بذلك وما اصاب في قطع  
الطريق من القتل خطا ففيم الدية عيلا فقلته اذا اصابه قبل الردة وفي  
ماله اذا اصابه بعد الردة وان وجب عليه حد الشرب من الخمر او السكر ثم ارتد  
ثم اسلم قبل اللعوق بدار الحرب فانه لا يواخذ بذلك لان الكفر يمنع وجوب  
هذا الحد ايتد احق لا يجب عيلا الذي والمستامن فاذا اعترض الكفر بعد  
الوجوب يمنع البقاء كذا الواصاب ذلك وهو مرتد محبوس في يد الامام  
فانه لا يواخذ بحد الخمر والسكر من اقامته هذا الحد اذا كان في يده فان لم يكن في  
يديه الا ماله حتى اصاب ذلك ثم اسلم قبل اللعوق بدار الحرب فذلك موضوع  
ايضا رجل تزوج امرأة فقاتل عنها فقتل الدخول فاضرب مائة اربا قد ارتدت  
عن الاسلام والنخبر او مملوك او مملوك في ذنبا وهو ثقة عنده وسعه  
ان يصدقه ويزوج اربعاً سواها وكذلك اذا غرقت وكبريا فيه انه  
صادق وان الكبريا فيه كذب لا يتزوج اكثر من ثلاث وان اجبت المرأة



المرأة ان زوجها قد ارتد فلما ان تزوج بزوج اخر قال شمس الامية الحسين رحمه الله لا يصح رواية  
الاستحسان ولو ان امرأة غاب زوجها فاحتبرها مسلم ثقة ان زوجها طلقا ثلاثا  
اوسات عنه اولم يكن ثقة فاتاها بكتاب من زوجها بالطلاق ولا تدري انه كتاب  
ام لا الا ان الكبرياء انه حق لا باس بان تعتد فتزوج بزوج اخر **مصل**  
فيما يبطل الارتداد اذا استأجر المسلم دارا او عقارا او متقولا ثم ارتد والعمياء باله  
وحق بدار الحرب وقضي القاضي بالحاقه بتطل جاريته كانه مات ثم كذا اذا احرته ارتد  
ولو اوصي لرجل بثلاث ماله ثم ارتد وحق بدار الحرب اولم يلحق بطالت وصيته وكذا  
اذا اوصي لرجل وجعله قياية ماله ثم ارتد وحق بدار الحرب اولم يلحق بدار  
الحرب بطل ايضا وهو ان وكل رجلا ثم ارتد وحق بدار الحرب بغيره وكيفية قوله  
فان عماد اليهم مسلم هو يعود وكيفية ذكره الوكالة انه لا يعود وذكره السير للسير  
انه يعود وكيفية وان وكل رجلا بامر من الامور ثم ارتد الوكيل وحق بدار الحرب  
وقضي بالعودة ثم اتحاد عليهما مسلم يعود وكيفية وقال ابو يوسف لا يعود  
وكيفية وقال محمد يعود وكيفية كما كان قوم ارتدوا عن الاسلام من مدنية من مدنين  
الاسلام في ارض الحرب وهاوا المسلمين ومع نفسائهم وذرايتهم يترددون معهم  
وليس في المدنية مسلم فكانوا يقاتلون المسلمين فيه حتى ظف المسلمون عليهم  
فانه تقتل رجالهم ومن اسلم منهم فهو ذرايتهم ومن اسلم منهم واولادهم كانوا  
فيها للمسلمين وفيه الحسن وان ارتد اهل مدنية من المسلمين وغلبوا عليها غير  
ان فيه قوم من المسلمين اسلموا وارتد فساوهم معهم ايضا ثم ظف المسلمون عليهم قوم كلام  
احرار وسامم وذرايتهم كذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله هذا اذا ارتد وظهر  
فيه احكام الشرك ثم غلب عليه المسلمون من ساعته فان النساء والذراري  
كانوا احرارا في قولهم وهذه المسبلة نبأ علي ما نصير به الدار دار الحرب  
علي قول ابي حنيفة لا تصير الا بتلثة اشياء احدها ان تكون متصلة  
بدار الحرب ليس بينها وبين دار الحرب موضع يذاهل الاسلام والثاني ان  
يجري فيه اهل الحرب احكامهم والثالث ان لا يبقى فيه مسلم او ذي اس  
بالامان الاول حتى لو كان بين اهل هذه المدنية التي ارتد اهلها وبين

دار الحرب

حلية نفسه فها يضمان لما قلنا الا انهما ان اعداه من مال الشركه وجع الشركين  
علي الراكب بنصيبه من ذلك وان استعلا حصة واحدة ليحمل عليها طعاما لهما  
لوزنه الى مكان معلوم فحمل عليه شركيه مثل ذلك الطعام الى ذلك المكان  
فحملهما او خاضته فلا ضمان عليه لان في الاغارة العمل لا يبيد التقيد بخلاف  
الركوب ولو استعلا احد من الحمل عليه حمل عدل زطي حمل عليه شركيه  
مثل ذلك العدل لا يضمن ولو حمل عليه في المسكن كان ضامنا لان الجنس مختلف  
وبالجنس المختلف يتفاوت الضرر على الدابة لو حمل المستعير عليه غيره كالحبس  
كان ضامنا فكذا ذلك شركيه ولو استعلا احد من الحمل عليه عسرة فمخاتيم  
هناطة فحمل عليه شركيه عسرة فمخاتيم شريكه لا يضمن لان هذا  
اخف على الدابة وكذا لو كانا شركيين شركة عتاق فاستعلا احد منهما فالحوار فيه  
كالجواب في الاول ولو كان الاول استعلا ليحمل عليه هناطة رزقا لاهله فحمل عليه  
شركيه شريكه له فاضمة كانه ضامنا ولو باع احد المتفاوضين جارية من تجارتها  
نسبة لم يكن لو اعد منها ان يشتريها باقل من ذلك قبل استيفاء الثمن ولو باع  
احد منهما شيئا ثم رهن الثمن من المشتري او اياه جاز في قول ابي حنيفة وكذا  
رحمها الله ونصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا فعل ذلك ولو باع احد من  
ثم اقال صاحبه صحت الاقالة ولو اشترى احد من طعنا ماسية كان الثمن  
عليهما بخلاف احد شريك العتاق فان هناك انما يملك كل واحد منهما  
الشراب بالنسبة يكون استدانة على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد  
ولاية الاستدانة في شركة العتاق وليس تفيد شركة الفاضلة ولو قبل  
احد المتفاوضين سلما في طعام جاز ذلك على شركيه لانه من منفع التجار  
ولو باع احد المتفاوضين من صاحبه ثوبا من الشركة لقطع ثوبا  
لنفسه جاز لان هذا العقد يفيد فان قبل هذا العقد لا يختص المشتري  
بملك الثوب ويختص بهذا العقد وكذا لو باع جارية من الشركة ليطاها  
او طعاما ليحمله رزقا لاهله جاز ويكون نصف الثمن له والنصف لشركيه  
كالمو باع من اجنبي وان اشترى احد من صاحبه شيئا من ذلك



للتجارة كان باطلا لان هذا البيع لا يفيد فابده لم تكن قبل البيع ولو ان احد المتفاوضين  
باع شيئا لم يفرقا ولم يعلم المشتري باقتراهما فلكل واحد منهما ان يقبض كل الثمن  
من المشتري والمشتري وان علم المشتري باقتراهما لم يكن للمشتري ان يدفع  
كل الثمن الا الي الذي وفي البيع ولو وجد المشتري به عيبا لم يكن له ان يخاهم الا  
الي الذي وفي البيع ان علم باقتراهما ولو كان المشتري رده على شريكه البائع  
بالعيب قبل الفرقه وقضى له بالثمن او ينقصان العيب عند تعذر الرد ثم  
افترقا كان له ان ياخذ بالثمن ايما شاء ولو استخف البائع بعد الفرقه والمشتري  
كان نقدا لثمن كان له ان ياخذ بالثمن ايما شاء بخلاف الرد بالعيب بعد  
الفرقة لا يكون للمشتري ان يطالب الاخر به **فصل في شركة**  
الوجوه وصورتهما ان يشترك الرجلان من غير مال عليا ان يبيعوا ويشتريا بوجوههما  
علي ما اشتريا به كان بينهما او خصا فلا عليا ان ما اشتريا به من البر ففوي بينهما  
نصفان او شرط لاهد مما الثلثين وللآخر الثلث فهو كما شرطوا والرجح يكون  
علي قدر الملك ولو قال عليا ان ما اشتريا به فلا لاهد مما الثلثين وللآخر الثلث  
علي ان الرجح بينهما نصفان لا يجوز وانما يكون الرجح بينهما فليقدر الملك فاذا  
شرط لاهد مما الكون رجح لا يجوز وما فيها يجب لهما وعليهما بمنزلة شريكي  
العنان ولو اشتراكا بوجوههما شركة معاوضة كان جازيا ويشيت التشاركي  
بينهما فيما يجب لكل واحد منهما وعليه ما يجب لكل واحد منهما وعليه ما يجب بشركة  
المعاوضة بالمال ولو ان رجلا سلم ثوبا الي حياط الخياطه بنفسه والخياطه شريكه  
في الخياطه معاوضة فله صاحب الثوب ان يطالب بالعمل ايما شاء لان الشركة  
اذا كانت في الخياطه معاوضة فما بقيت المعاوضة بينهما كانا كشخص واحد  
ولو انهما افترقا او مات الذي قبض الثوب لا يواخذ الاخر بالعمل لان ما يوجب الاعاء  
كانت الشركة فيهما فاذا انقضت بقيت الكفالة فاذا كان الشرط في الخياطه  
ان يجيئه بنفسه لا يطالب الاخر حكم الكفالة رجلا ان اشترك معاوضة وليس لهما  
مال عليا ان يشتريا بوجوههما ويعملان بايديهما جازت الشركة كالعنان  
الا ان في المعاوضة لا يجوز ان يشرط التفاوت في الرجح وفي العقار يجوز

وغيره

وفي تقبيل الاعمال يصح منها اشتراط التفاوت في الرجح واساعلم **فصل في شركة**  
الاعمال وصورتهما ان يشترك خياطان او قصاران او خياط وقصار عليا ان يقبلا  
الاعمال جاز عند فاولا يشترط لهذه الشركة بيان المدة وحكم هذه الشركة  
ان يصيب كل واحد منهما وكيلها عن صاحبه بتقبيل الاعمال والتوكيد بتقبيل  
الاعمال جاز كان الوكيل يحسن معاشرته ذلك العمل ولا يحسن وهذا النوع  
من الشركة قد يكون عنافا وقد يكون معاوضة عند اجتماع شرائط المناوضة  
فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة ما وجب عليه صاحبه ومع عنافا فاما  
يطالب به من يباشر السبب ومن صاحبه بقضية الوكالة فان اطلقت هذه  
الشركة كان وان شرط المعاوضة كانت معاوضة فاذا عمل احد مما دون  
صاحبه والشركة عنان او معاوضة كان الاجر بينهما علي ما شرطوا ولو شرط  
لاحد ما فضلا فليما يحصل من الاخر حازا اذا كانا شرطتا التفاضل في  
صنان ما يتقبلان به وعن اي حنيفة رحمة الله ما حنت به احدهما كان  
الصان عليهما ياخذ ايما شاء وعن اي يوسف رحمة الله اذا مر من احد الشريكين  
او سافرا وبطل فعمل الاخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما ان ياخذ  
الاجر والياي مادفع الاجر بري وان لم يتقاسما وهذا استحسان لان تقبل  
احدهما العمل جعل كعمل الاخر فصار في معاوضة في باب العمل **فصل في**  
ولو ادعي رجل علي احد مما انه دفع اليه ثوبا للخياطة واقر به الاخر صح  
اقراره بدفع الثوب وياخذ الاخر لانهما كانا متفاوضين فاقرار احدهما  
يصح بحق الاخر وعن محمد رحمة الله انه لا يصدق المقر بحق الشريك  
واحد هو الغنايس ولو اقر احد مما به من ثمن صا بون ونحوه لا يلزم  
الاخر قصار له اداة القصارين وللأخريتي اشتركا عليا ان يعمل  
بأداة هذا في بيت هذا عليا ان يكون الكسب بينهما نصفين كان  
جازيا وكذا كل حرفة لان الكسب بذكر العمل والعمل وجب عليهما فلهن  
الشركة وهذه الشركة جازية وان لم يخصا صنفان لان هذا تركيل  
فيوزع خاصا كان او عام **فصل في الشركة الفاسدة** رجلان اشركا

فان



في الاختصاص والاختطاب على ان ما اصابا يكون بينهما كان فاسدا وما اخذه يكون ذلك  
 بينهما وان اخذه منفردا من خلطاه وبقاها قسم الثمن بينهما على ملكها فان لم يفر  
 عليه البينة لان هذه شركة تحت الوكالة ولو وكل انسانا فليخطب له لا يصح التوكيل  
 ويكون الخطيب المختطب دون الموكل وكذا لو استاجر رجلا ليعينه في الاختطاب  
 بنصف المجموع كانت الاجارة فاسدة ويكون للمعين اجر المثل بالغاما بالغ وكذا لو  
 اشتركا في الصيد وجواهر المعادن وثمار الحبال نحو الجوز والفسق واستقفا الماء  
 ونقل الحص والكحل والملمح من الموضع المباح كانت الشركة فاسدة فان فعلا  
 وخلطاه وبلغا قسم الثمن بينهما على قدر ما اصابا في المكمل والموزون يعتبر  
 الكيل والوزن وفي غير المكمل والموزون يقسم الثمن على قدر قيمة ما اصاب كل  
 واحد منهما فان عمل واحد منهما واعانه الاخر في جميع ما اخذه كان للمعين  
 اجر المثل لا يجاوز نصف ثمنه عند ابي يوسف رحمه الله لم اجر مثله بالغاما بالغ  
 واجمعوا على انه يستحق اجر المثل وان لم يجمع المعين ماله قيمة وان اشتركا في  
 الاصطيا ووكهما كلب فارسله فما اصاب الكلب بينهما كما لو نصيبا سبكا وان  
 ارسل كلبا لاحد منهما فاخذ الكلب يكون لصاحبه لان ارساله غير المالك لا  
 يعتبر مع ارسال المالك وان كان لكل واحد منهما كلب فارسل كل واحد منهما  
 كلبه فاخذ اصيدا واحدا فهو بينهما وما اصاب احدهما فهو لصاحبه خاصة  
 وان اصاب احدهما كلبين صيدا فالتحتم ثم ادركه الاخر فالصيد لهما  
 كلبه لانه اخرجهم من ان يكون صيدا وان اتحنا جميعا كانت بينهما نصفين  
 لوجود الاشتراك في السبب ولو ان رجلين لاحد ما يقبل ولا خير غير  
 اشتركا على ان يواجرا ذلك فارق الله تعالى من الاجر يكون بينهما  
 كانت الشركة فاسدة يقسم الاجر بينهما على اجر مثل البغل والبعر  
 او البغل والحمار كانه بيع العين يقسم الثمن على قيمة العين ولو تقبل  
 حوكة معلومة باجر معلوم ولم يواجرا البغل والبعر وعمله على البغل  
 والبعر الذي اضافا عقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين  
 لان سبب وجوب الاجر ههنا تقبل العمل وقد استويا في ذلك  
 ولو تقبل

ولو تقبل العبد وعمل على اعتاقها كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضوتا  
 على قدر اجر المثل كذا لك ههنا خلاف الاول وان اجرا احدهما بعبد البينة  
 واعانه الاخر على الحولة والبغل كان للذي اعانه اجر مثله لا يجاوز نصف  
 نصف الاجر في قوله ابي يوسف رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله اجدر  
 مثله بالغاما بالغ كانه المسبلة الاولى ولو اشتركا رجلان لاحد  
 دابة وللآخر كاف وجواثا اشتركا على ان يواجرا الدابة على ان الاجر بينهما  
 نصفان كانت فاسدة لانها بمنزلة الشركة بالعروض ولو وكله على ان يواجر  
 دابته ليكون له نصف الاجر لا يجوز وكذلك الشركة ولو دفع دابة الى رجل  
 يواجرها على ان ما اجرها معه من شيء فهو بينهما كانت الشركة فاسدة لان  
 تقدير هذه المسبلة كانه قال اجر دابتي والاجر بيننا ولو صرح به كانت فاسدة  
 فاذا فسدت الشركة ان اجرا الدابة كانا جميع الاجر لصاحب الدابة لا فاجر  
 الدابة باجر صاحبه وللآخر مثل اجر مثل عمله لانه لم يرض بعمله الا باجر ولو دفع  
 دابة الى رجل ليباع عليه البر والطعام على ان الربح بينهما كانت فاسدة بمنزلة  
 الشركة بالعروض لانه ربح مال احد مما عرض ورأس مال الاخر منفعة  
 فاذا فسدت الشركة كان الربح لصاحب البر والطعام لانه يدرسله لصاحب  
 الدابة اجر مثله لانه لم يرض بمنفعة الدابة بعرضه والبيت السكنية  
 في هذا كالدابة لما قلنا واسما علم **كتاب الماذون**  
 المولى اذا اذن لعبد في التجارة في نوع يصير ما ذوقا في انواع كلها وكذا  
 اذا قال اذن لك في التجارة في مكان كذا او في وقت كذا يكون ما ذوقا  
 في الاماكن والازمان كلها بخلاف التوكيل فان ذلك يقبل التخصيص  
 والتوقيت بخلاف اذن القاضي فانه بمنزلة التوكيل فاذا راي المولى عبده  
 يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا وكذا المرنح اذا راي الرهن  
 سعى الرهن فسكت لا يبطل الرهن وروي الطحاوي عن اصحابنا  
 رحمهم الله ان الرهن اذا فسكت كان رضا بالبيع ويبطل الرهن المولى  
 اذا قال لعبد اجر نفسك من قلان للمخدومة لا يكون اذنا في التجارة



ولو قال لعبده بعت ثوبي هذان فلان لم يكن اذا قال بعت ثوبي واحد من رجل بعينه واحدا  
نفسه من فلان لا يتكرر ولو قال ابيع نفسيك ولم يغفل من فلان او قال بعت ثوبي هذان  
ولم يغفل بعت لفلان يصير ما ذونا في التجارة ولو امر عبده ان يشتري له ثوبا او لحما  
لا يصير ما ذونا استحقاقا وكذا الوكال استمر معا فاقطعه قيصا او ما استبسه  
ذلك ولو دفع اليه حمارا السبي الما لعياله او لبعض جيرانه بغير اجر لا يكون ما ذونا  
ولو امر بعت الما كان اذا ذونا وكذا لو امر عبده ببيع متاع غيره يصير ما ذونا  
ولو راي عبده في حانوته بعت متاعه فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك  
كان اذا ذونا لا ينفذ على المولي ببيع العبد ذلك المتاع ولو ان رجلا دفع الى  
عبد رجل متاعا له لبيعه فباعه بغير اذن المولي فراه المولي ولم يهره  
كالخ في ثوبه التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع وتكلموا في العمد  
قال بعضهم العمد ترجع الى الامر وعند البعض ترجع الى العبد ولو راي  
المولي عبده يشتري شيئا بدينار المولي او ذنابه فلم يهره يصير ما ذونا  
فان نفذ الثمن من مال المولي كان للمولي ان يسترده واذا استرد لا يبطل  
ذلك البيع ولو كان مال المولي مكيبلا او موزونا فاسترد المولي بطل البيع  
بان كان السر بمكيلا او موزونا بعينه وان لم يكن بعينه واسترد المولي  
لا يبطل البيع تعليق اذن العبد بالشروط جازية كتعليق الطلاق  
والعتاق وتعليق الحجر باطل كتعليق الرجعة وكذا اضافة الحجر الى وقت  
في المستقبل باطل كاضافة الرجعة واضافة الاذن جازية المكاتب اذا اذن  
لعبد بالتجارة صح اذنه كما لو كانت عبده تصح كتابته العبد الماذون  
في التجارة لا يملك الكتابة ويمدك الاذن في التجارة ولو ان معتوها  
كبير اذن له ابنه الكبير في التجارة لا يصح والا من في هذا يكون بمنزلة  
الاخ تملك التصرف في النفس وما التزويج ولا يملك التصرف في المال  
الا ب اذن اذن لاسه في التجارة ان كان الصبي بعقل البيع والشرا  
يعني يعرف ان البيع يزيل الملك ويعرف الغبن الفاضل والميسر  
صح وان لم يعرف لا يصح وان كان نقيدا على التلفظ بالبيع والشرا

القاضي

القاضي اذا اذن للصغير في التجارة وابوه يبيع اذن القاضي القاضي اذا راي عبده يبيع  
ويشتري فسكت لا يكون اذنا وكذا المولي القاضي معتوها او صغيرا او عبدا للصغير  
يبيع ويشتري فسكت لم يكن اذا المولي اذا اذن لعبه الغائب لا يصير ما ذونا  
قبل العلم واذا علم يصير ما ذونا وكذا المولى على عبده الماذون الغائب لا يصير  
محمولا قبل العلم ولو اذن المولي لعبه الغائب ثم حج عليه قبل ان يعلم العبد بالاذن  
السابق لا يصير ما ذونا وانما يشترط علم العبد ليصير ما ذونا اذا كان الاذن  
مقصودا فان لم يكن مقصودا وانما كان بان قال المولي لاهل السوق يا رجل  
عندي هذا يصير العبد ما ذونا قبل العلم واذا حج على عبده الماذون ان كان  
عاما مشهورا عند اهل السوق ايضا يصح الحجر اذا كان مشهورا عند اهل  
السوق ايضا وان لم يكن الاذن عاما وانما علم به رجل او رجلان او ثلاثة  
فحج عليه بمحض من العبد وكذا يصح الحجر وان لم يعلم به العبد وان اذن لعبه  
الغائب وارسل المولي اليه رسولا او كتب اليه كتابا فوصل اليه الكتاب واخبره  
الرسول يصير ما ذونا كان الرسول حرا او عبدا صغيرا او كبيرا عدلا  
او فاسقا ذكرا كان او انثى فان اخبره ونصولي واحد باذن المولي يصير  
ما ذونا كلف ما كان الحجر فرق ابو حنيفة رحمه الله بين الحجر والاذن عبده  
لا يثبت الحجر الواحد الا ان يكون الحجر عدة او اخبره اثنان ويثبت الاذن  
بقول الفقولي الواحد على كل حال وذكر الشيخ الامام المعروف بخوابه  
زاده رحمه الله عن الفقيه ابو البراء البجلي رحمه الله انه لا فرق بين الاذن  
وبين الحجر والحجور انما يصير ما ذونا اذا كان الحجر صادقا عند العبد وكذا  
الحجر لا يثبت بمحض الفتوي الا اذا كان صادقا عند العبد والفتوي على  
هذا القول المولي اذا باع عبده الماذون ان لم يكن عليه دين يصير محمولا  
علم اهل السوق به ولم يعلم وان كان عليه دين لا يصير محمولا  
قبل قبض المستوي وفي الاول يصير محمولا بنفس البيع لان الثاني  
فاسد اذا لم يكن باسرا لغرضا او باسرا للقاضي هذا اذا كان الدين حالا  
فان كان دين العبد موحلا لا يحجب المولي عن البيع وليس للغرض ان ينقضوا



هذا البيع ولهم ان يضمنوا المولى قيمته اذا اخل الدين فان كان غاليه دين حال فالبيع  
فاسد الا ان يكون في الثمن وفاء بالدين فاذا قبض الثمن وقضى الدين  
نقد البيع السابق كالمراهن اذا باع الراهن ومعه وفاء بالدين وقضى دين  
المرتهن من الثمن نقد بيع الراهن ولو حرج المولى على عبده المادون وعليه  
دين قال لا يجوز في حال يجوز للمولى ان يبيع العبد لايبيع ما في يده وانما  
يبيع القاي المولى اذا مات وترك ابنا وعبدا وعلى الميت دين مسغرق  
فاذن الوارث لهذا العبد في التجارة لا يصح اذنه لانه لم يملكه ولو ان  
الابن استقرض مالا وقضى دين الاب ثم اذن لهذا العبد في التجارة  
لم يصح اذنه ايضا لان دين الابن على ابيه يمنع ملك العبد وانما يملكه  
اذا ابراه العزم الميت عن الدين او قضى الوارث دين ابيه من مال  
نفسه ثم عا بان قال عند الاداء اودي تبرعا وتوانه قضى دين الميت  
من مال نفسه ولم يذكر عند الاداء على وجه التبرع يصير ذلك دينه  
على الاب كما لو كلف الميت من مال نفسه فانه يرجع في التركة العبد المادون اذا اذن  
يصير محجورا والمدبر اذا كان ماذونا فابق لا يصير محجورا والعبد المادون  
اذا غصبه غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح انه لا يصير محجورا والعبد  
المادون اذا اسرع العدو لا يصير محجورا قتل الاحرار بغير الحرب وبعد  
الاحرار يصير محجورا فان وصل العبد الي مولا له بعد ذلك لا يعود ماذونا  
والعبد اذا ابق يصير محجورا فان غادر من الاباق الاصح انه لا يعود ماذونا  
المولى اذا اذن لعبد الا بق لا يصح اذنه وان علم الا بق وان اذن له  
في التجارة مع من كان العبد في يده صح اذنه وان اذن لعبد المعضوب  
في التجارة فان كان الغاصب مقرا او كان لمولا به بنية فتح الاذن لانه  
لو باعه في هذا الوجه جاز بيعه فصح اذنه المولى اذا قال لعبد اذنت  
لك في التجارة فلا تتبع بعين فاصح بيعا بعين فاصح جاز بيعه لان  
المولى لا يقبل التخصيص الاب او الوصي اذا اذن للصغير او لعبد الصغير  
في التجارة مع اذنه ما وسكوتهما يكون اذنا والقاي يمكن اذن الصغير

ويملكه

ويملك اذن عبد الصغير وسكوته لا يكون اذنا فان مات الاب او الوصي بعد الاذن  
قبل بلوغ الصغير بطل الاذن وان بلغ الصغير والاب او الوصي حي لا يبطل الاذن  
الوصي اذا راي الصغير او عبد الصغير يبيع ويشترى فسكت قالوا ينبغي ان  
يصير ماذونا بخلاف القايه اذا اذن للصغير او لعبد الصغير في التجارة  
راي الاب او الوصي قابو ما باطل وان حرج عليه بعد اذن القايه لا يصح  
حرجه وكذا لو مات هذه القايه لا ينجز العبد الا ان يرفع الامر الي قاض احد  
حي يحج عليه لان ولاية هذا من ولاية الاول رجل اشترى عبدا على انه بالخيار  
فاذن له في التجارة او رآه يبيع ويشترى فسكت كان ذلك اجازة للبيع يبطل خيار  
ويصير العبد ماذونا ولو باع عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم اذن الباع للعبد  
في مدة الخيار لم يكن ذلك فسخا للبيع الا ان يلحق العبد دين بذلك اذا طلب غرما  
العبد المادون من القايه يبيعه فامر القايه بمولا به بالبيع فباعه جاز بيعه ولا يصير  
المولى مختارا حتى لا يلزمه قضاء الدين من ماله وهذا بخلاف المولى اذا باع عبده  
الحياي بعد العلم بالخباية يصير مختارا للغدا ولو خلاق المرين ايضا اذا باع  
عينا من اعيان ماله بمثل القيمة بغير اذن الغرماء فانه ينبغي بيعه المولى اذا اعتق  
عبده المادون المديون نقد عنقه والغرماء بالخيار ان شاءوا ضمنوه قيمته  
العبد موصرا كان او موصرا وان شاءوا استسعوا العبد بجميع دينهم وموت  
بخلاف الراهن اذا اعتق المرهون فانه يضمن قيمته ان كان موصرا وان كان  
موصرا سمي العبد للمرتهن المولى اذا اعتق العبد المادون وعليه  
ضمان غصب فان المولى يغيرم الاقل من قيمته ومن الغدا علم بذلك او لم  
يعلم وان اعتق عبده الحياي ان كان عالما بالخباية يصير مختارا للغدا وان لم  
يكن عالما كان عليه الاقل من قيمة العبد ومن ارش الخباية عبد اشترى  
من رجل شيئا فقال البايح لا اسلم اليك المبيع لانك محجور وقال العبد  
انما ماذون كان القول قول العبد فان اقام البايح بينة على ان العبد  
اقرانه محجور قبل ان يتقدم الي القضاء بعد السر لم تقبل بينته وهو  
بخلاف ما ذكر في الزيادة ان رجل اشترى عبدا في رجل وادعي العبد



واسم الحلق المشتري فكل او اقرا له المستحق فانه يقضي للمستحق ولا يرجع المشتري  
بالتن على البائع فلان المشتري اقام البينة على اقرار البائع ان العبد المستحق  
تقبل بينة ويرجع بالتث على البائع ووفقا ايضا بين هدا وبين مسيلة ذكرها  
في الجامع رجل وهب لرجل اي عبد انسان هبة ثم اراد الرجوع في الهبة فقال  
العبد انا محجور وليس لك ان ترجع في الهبة وقال الواهب بل انت ما دون كان القول  
قول المشتري ولا يقبل قول العبد الما دون اذا اقر لولاه بدين لا يصح اقراره  
عليه دين اوله بكي وان اقرب بين يديه انه لولاه ان لم يكن عليه دين صح اقراره  
وان كان عليه دين لا يصح العبد الما دون اذا اقر لا جنبي من غصب او قرض  
او استهلال ودية او عارية خالف فيه او مضاربة استهلكه بوزعه  
ذلك كانه في حالة الحجر ان صدقة المقر له ان ذلك كان في وقت الحجر لا يبرمه سمي  
في الحال الا في دين الغصب ولو قال المقر له لا بل كان ذلك في وقت الاذن  
كان القول قول المقر له ولو خالف الصبي الما دون اذا قال اني اقربت  
لفلان بالذ درهم في حالة الحجر لا يواخذ به ويكون مصدق في الاسناد صدقه  
المقر او كذب وكذلك المعتوم الما دون الكبير هو كالمستأجر في اذا اختلفا فقال  
المرأة تزوجتني وانا مجوسية او معتوق الغير وكذا مجوسية او معتوق الغير معزوف  
وقال الزوج لا بل تزوجتك وانت مسلمة فارعة كان القول قول الزوج ولو قال  
المرأة تزوجتني وانا صغيرة وقال الزوج تزوجتك وانت بالغعة كان القول قول  
المرأة لانها في الاضافة تنكر النكاح اصلا بخلاف المسئلة الاولى اما الصبي  
الما دون والمعتوم الما دون اذا اقر بالغصب او بالاستهلال واصله الى  
حالة الحجر يواخذ به في الحال صدقة المقر له في ذلك او كذب كانه العبد ولو  
اقر بقرض او ودية استهلكه في حالة الحجر فكذلك الجواب عند ابي يوسف  
رحم الله وعندهما ان صدقة المقر له في الاضافة وفي كونه مودعا لا يواخذ  
للا محال ولا بعد البلوغ وان كذب في الاضافة يواخذ به في الحال والعبد المحجور  
اذا اشترى شيئا بغير امر مولاه فشرائه موقوف وكذا اذا باع شيئا من مال  
الولي او ما وهب له او اقرا له رهن او ارهن او اقرض او استقرض من جميع ذلك

سئل الفرق بين  
دين كسبه وبين  
القرض

موقوف

موقوف وكذلك الصبي الذي يعقل البيع والشراء فاعل شيئا من ذلك يتوقف على  
اجازه وليس عليه العبد عينا اجازة مولاه ان اجاز المولي نفذ وان لم يجز حتى اذن  
له المولي في التجارة فاجاز العبد ما باشر قبل الاذن صحته اجازته استحسنها  
ولم ياذن له المولي في التجارة ولكن اعتقه فاجاز العبد بعد العتق لا تقع اجازته  
الفضل في اذا باع مال الغير ثم اشتراه من المالك فاجاز ذلك البيع لا يجوز ولو ان الفضل  
باع مال الغير ثم وكله المالك ببيعه فاجاز الوكيل ببيعه ذلك جازا استحسناسا  
والعبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذن المولي حتى يتوقف عينا اجازة المولي  
ثم ان المولي باع العبد من رجل فاجاز المشتري العبد ذلك السر لم يجز وكذا لو  
اجازه البائع العبد وكذا لو لم يبيع المولي العبد ولكنه اعتقه فاجاز المعتق او المولي  
لانصح الاجازة لانه بقدر تنفيذ العقد عينا وجبكون الملك للمولي والعمدة عينا  
العبد والعبد المحجور اذا تزوج امرأة فاعتق بعد ذلك النكاح من غير اجازة  
وكذا الامة المحجورة اذا تزوجت نفسها ثم عتقت بعد نكاحه ويكون المهر لها  
العبد المحجور اذا اشترى شيئا حتى يتوقف عينا اجازة المولي فما دام العبد  
في يده كان البائع اولى به وان هلك في يده او استهلكه ان كان البائع حرا لم يل  
او صغيرا ما دون او عبدا ما دون او كان ثيبا لا يضمن المشتري للمالك حتى يعتق  
واذا اعتق كان عليه قيمة البيع بالغة ما بلغ وان كان المشتري صبيًا محجورًا  
يضمن اصلا لا في الحال ولا بعد البلوغ وان كان البائع عبداً محجوراً او صبيًا محجوراً  
كذلك ضمن المشتري للمالك لان تسليط البائع لا يصح فليكون متلفاً من غير تسليط  
بخلاف ما لو كان البائع حرا كبيرا او صبيًا ما دون او عبداً ما دون لان تسليطهم  
صحيح فكان متلفاً بالتسليط ولا يضمن ويصح العبد الما دون المدبون بموت  
الولي ويجنون الولي جنونا مطبقا فان لم يكن طبقا لا ينجر والمجد رحم الله وذر  
المطبق او لا بسنة اشهر ثم رجع فتدبر بسنة فصاعدا او ابو يوسف رحمه الله قد ر  
بالثلاث سنة والحاصل ان العبد الما دون يلحق بشي عتق خصلة منه اذا حج عليه  
في السوق واذا ابقى واذا اسره المشترون واذا مات مولاه ارجع مطبقا او كان  
ليتيم فاذا وصيه فاق الوصي او اليتيم واذا اخرج من ملك مولاه او استولدها



كانت امة العبد الماذون اذا كان عليه دين لقوم فباعه مولاه يطلب بعضهم بغير  
القاضي لا يجوز بيعه ولبيته الحرما ان يردوا بيه ولو كان لغيره الغرماء غنيا  
فرق من كان حاضرا منهم الى القاضي وطلبوا منه بيه فباعه للمحضورها بيه علي  
جميع الغرماء فاذا طلب غرماء العبد الماذون من القاضي بيه فان كان للعبد مال  
غائب يرضي حضوره او دين غيا الناس فان القاضي لا يجعل بيه بل يتالم  
حتى يحضر ماله او يحل دينه وحكي عن الفقيه ابي بكر البلخي رحمه الله انه قال ان كان  
ماله يحضر ثلاثة افرأقل او بمائة دينه فالقاضي لا يبيعه والا يبيعه واذا باع  
المولي عبده الماذون المديون وهو يعلم بدونه كان عليه الاقل من قيمته من  
ديونه وكذا لو لم يعلم بدونه العبد المديون اذا اقل لغيره لا يقبل شهادة العبد له لو كان  
العبد حر الزوجه او ذراجه لا يصح اقراره في قول ابي حنيفة رحمه الله واذا باع المولى  
عبده الماذون بغير اذن الغرماء فوجب الغرماء العتد فاذا راد وانقض البيع  
ليس لهم ذلك الا يحضر النابيع والمشتري ولو كان دين العبد موحلا فباعه مولاه  
قبل حلول الاجل با بيه لان الدين الموحل لا يحجر المولى علي بيعه فاذا هل دين  
العبد ليس لصاحب الدين ان ينقض البيع ولكن له ان يضمن المولى قيمة العبد  
العبد الماذون او الصبي والمعتق الماذونين اذا باعوا بعين فاحس  
بموز بيعهم في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يزوج امته من عبده  
عند الكل وللعبد الماذون ان يواجر نفسه او ارضه ويستاجر الاجر  
او يستاجر الارض ويدفع الارض من اربعة وياخذ من اربعة كان البذر منه او  
غيره وليس له ان يكفل بماله او بنفسه ولا يقرض ولا يفتق على ماله ولا ينسأ  
معاوضة ولا يزوج عبده ولا امته وله ان ياخذ المال مضاربة ويشترك  
شركة العتقان ويوكل بالبيع والشرا ويغير الدابة والتوبوله ان يوحل  
دينه من غضب او غيره اقبل سنة او اقل او اكثر وليس له ان يحيط بعض الدين  
وله ان يتبرع باليسير ومالك التنصيف بماذون الدرهم ولا يمكن له درهم  
ومالك اتحاد الصنيافة والاهدا والصحيح انه لا يملك ما بعد التجار  
ومالك ما لا يجد سر ياتي الماكولات ولا يملك الا هدا والصحيح  
غير

